

AC513

الجزء الثالث من رد المحتار
على الدر المختار على متن
تنوير الابصار للامام
ابن عابد بن تفعنا
الله تعالى
به امين
٢

جلد دوم
بذل کتاب رد المحتار بتاریخ پانزدهم ماه
رمضان المبارک سنه ۱۲۸۵
موقف مولوی محمد عبدالحلیم خدی
شع داحل کتابخانه سرکار کمر دین

مصحف	مصحف
٦٣ مطلب في تحريم الحلال	٢ كتاب العتق
٦٤ مطلب حلف لا يأكل معينا فأكمل بعضه	٤ مطلب الفقهاء لا يعتبرون الاعراب
٦٤ مطلب لا اذوق طعاما ولا شرابا حنث	٦ مطلب في كتابات الاعناق
● يا أحدهما بخلاف لا اذوق طعاما وشرابا	٩ مطلب في ملائذى الرحم المحرم
٦٥ مطلب بالجمع المضاف كذا كذا لا فارق المرف	١٢ مطلب في حكم المتولد بين ثمة وغيرها
بأل	١٢ مطلب اهل الحرب كاهم أرقاء
٦٥ مطلب كل حل عليه حرام	١٤ مطلب الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة
٦٥ مطلب تعارفوا الحرام يلزمني والطلاق يلزمني	١٤ مطلب يتصورها حتى رقيق والداه هاشميان
٦٦ مطلب في أحكام النذر	١٥ باب عتق البعض
٧٠ مطلب النذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان	١٨ مطلب في الفرق بين ان لم يدخل وبين ان لم يكن دخل
ودرهم وقنير	٢٠ مطلب ام الولد لا قيمة لها خلافا لها
٧٢ باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى	٢٤ باب الحلف بالعتق
والايمان والركوب وغير ذلك	٢٤ مطلب تحقيق مهم في يومئذ
٧٢ مطلب الايمان مبنية على العرف	٢٦ باب العتق على جعل
٧٢ بحث مهم في تحقيق قولهم الايمان مبنية	٣١ باب التدبير
على الالتقاط لا على الاغراض	٣٢ مطلب في الوصية للعبد
٧٦ مطلب حلف لا يسكن الدار	٣٣ مطلب في شرط اقف الكتب الرهن بها
٧٧ مطلب ان لم اخرج فكذا فقيده أو منعه حنث	٣٥ مطلب الكمال بن الهمام من اهل الترجيح
٧٨ مطلب حلف لا يسكن فلانا	٣٦ باب الاستلاد
٨٠ مطلب حلف لا يخرج الى مكة ونحوها	٣٨ مطلب في القضاء بجواز بيع ام الولد
٨٢ مطلب حلف لا يتنزه ان استطاع	٣٨ مطلب في قضاء الثاني بخلاف مذهبه
٨٢ مطلب لا يخرج الى الاياض	٤٠ مطلب خصومة الذي ائتم من خصومة المسلم
٨٣ مطلب لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى	٤٥ كتاب الايمان
٨٤ مطلب لا يضع قدمه في دار فلان	٤٥ مطلب حلف لا يحلف حنث بالتعليق الا في مسائل
٨٥ مطلب في يمين الفور	٤٦ مطلب في يمين الكافر
٨٦ مطلب ان شربتي ولم اشربك	٤٦ مطلب في حكم الحلف بغيره تعالى
٨٦ باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام	٤٧ مطلب في معنى الائم
٨٦ مطلب لا يركب دابة فلان	٤٩ مطلب في الفرق بين السهو والنسيان
٨٧ مطلب في الفرق بين الاكل والشرب والذوق	٥٢ مطلب في القرآن
٨٨ مطلب حلف لا يأكل من هذه الخلعة	٥٢ مطلب تعدد الذنوب لتعدد اليمين
٨٨ مطلب اذا تعذرت الحقيقة او وجد عرف	٥٨ مطلب حروف القسم
بخلافها تركت	٥٩ مطلب فيما لو أسقط اللام والنون من جواب القسم
٨٨ مطلب فيما لو وصل غصن شجرة باخرى	٦٠ مطلب كذا في اليمين
٨٩ مطلب لا يكلم هذا الصبي	٦٢ مطلب استعملوا لفظ ينفي بمعنى يجب
٩٠ مطلب حلف لا يأكل كل لحما	
٩٠ مطلب في اعتبار العرف العملي كالعرف	
النفلي	

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٩٢	مطلب لا يأكل هذا البر	١٠٨	مطلب لا أكل غرة الشير أو رأس الشهر
٩٣	مطلب لا يأكل خبزا	١٠٨	مطلب في المسائل التي توقف فيها الإمام
٩٣	مطلب لا يأكل طعاما	١٠٩	مطلب الجمع لا يستعمل لواحد في مسائل
٩٤	مطلب لا يأكل فكهة	١٠٩	مطلب تحقيق مهم في الفرق بينكم عبيد
٩٤	مطلب حلف لا يأكل حلو		فلان أو زوجته أو النساء أو نساء
٩٥	مطلب لا يأكل إذا ما ولا يأتم	١١٠	باب اليمين في الطلاق والعقاق
٩٥	مطلب عرض عليه اليمين فقال نعم	١١١	مطلب أول عبد أشتريه حر
٩٦	مطلب حلف لا يتعدى ولا يتعنى	١١٢	مطلب أن ولدت فأنت كذا حنت بالميت
٩٦	مطلب فإن أن أكلت أو شربت رفوى معينا		بخلاف فهو حر
	لا يصح	١١٢	مطلب كل عبد بشر في بكذا حر
٩٨	مطلب نية تخصيص العام تصح ديانة لا قضاء	١١٣	مطلب النية إذا فارت عملة العتود مع
	خلافا خفاف		الكثير
٩٨	مطلب إذا نكح الخائف مظلوما يفتى بقول	١١٣	مطلب أن تسربت أمة فهي حرة
	الخفاف	١١٤	مطلب كل مملوك حر
٩٩	مطلب النية في الفلوطلاق أو عتاق	١١٤	مطلب لا أكل هذا الرجل أو هذا وحدا
٩٩	مطلب حلف لا يشرب من دجلة فهو على	١١٥	مطلب في استعمال حتى لغاية ولا سيبة
	الكرع		ولا عطف
١٠٠	مطلب تصور البر في المستقل شرط انعقاد	١١٥	مطلب أن لم اخبر فلانا حتى يضربك
	اليمين وبساتنها	١١٥	مطلب أن لم اشربك حتى يدخل اليل
١٠٠	مطلب حلف لا يشرب ما هذا الكوز ولا ماء	١١٥	مطلب أن لم أنت حتى اتعدى
	فيه أو كان فيه ماء فسد	١١٥	مطلب لا يلتحق الشرط بعد الكوت سواء
١٠١	مطلب في قواهم الذين تعنى بأمانها		كان له أو عليه
١٠١	مطلب حلف لا يحد من السوء أو يتلبس الحجر	١١٥	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والحلقة
	دها		وغيرها
١٠٢	مطلب يجوز تحويل الصدقات وتحويل الأجر	١١٧	مطلب حلف لا يتزوج
١٠٢	مطلب حلف لا يتزوج	١١٨	مطلب حلف لا يزوج عبدا
١٠٠	مطلب حلف لا يخدم شهرا فهو من حين حله	١١٩	مطلب في العتود التي لا بد من اضافتها الى
١٠٤	مطلب مهم لا يكلمه اليوم ولا غد ولا بعد غد		الموكل
	فهو أيام ثلاثة	١٢١	مطلب قال أن بعته أو ابتعته فهو حر فعد
١٠٤	مطلب أنت صالو يوم أكلم فلانا فهو على		بالحيار لنفسه عتق
	الجديدين	١٢٣	مطلب إذا دخلت إذا الشرط على كان في
١٠٥	مطلب نكته أن يقدم زيدا أو حتى		على معنى المضي
١٠٥	مطلب لا أقول كذا مادام كذا	١٢٣	مطلب قالت له تزوجت على فقال كل امرأة
١٠٦	مطلب لا أقارن حتى تعطيني حتى اليوم		لي طاق طالت الخلة
١٠٦	مطلب حلف لا يفارقني فتر منه يحنت	١٢٤	مطلب لا أكرهه دخل تحت المكرة والمعرفة
١٠٦	مطلب حلف لا يكلم عبدا فلان أو عرسه		لا تدخل
	زالت الاضافة بيع وطلاق	١٢٥	مطلب قال على المضي الى بيت الله تعالى
١٠٧	مطلب لا أكله أسير أو حينا		أو أسكته

محنة	محنة
١٢٥ مطلب ان لم اجمع العام فانت حرق شهديا بخره	١٣٨ مطلب الديون تقضى باسئالها
بالكوفة لم يعتق	١٣٨ مطلب قال لغيره والله لاتفعلن كذا فهو حالف
١٢٥ مطلب شهادة النقي لاتقبل الا في الشروط	١٣٨ مطلب قال والله لاتقم فقام لا يحث
١٢٥ مطلب حلف لا يصوم حث يصوم ساعة	١٣٨ مطلب قال لاتنعلن كذا فتال نعم
١٢٦ مطلب حلف لا يصلي حث بركعة	١٣٩ مطلب حلف لا يدخل فلان داره
١٢٧ مطلب حلف لا يؤتم احدا	١٣٩ مطلب في السرقة بين لا يدعه يدخل وبين لا يدخل
١٢٨ مطلب حلف لا يحج	١٤٠ كتاب الحدود
١٢٨ مطلب ان ايسر من مغزولك فهو هدي	١٤٠ مطلب التوبة تسقط الحد قبل ثبوته
١٢٨ مطلب معنى الهدى	١٤١ مطلب أحكام الزنى
١٢٨ مطلب في السرقة بين تعيين المكان في الهدى	١٤١ مطلب الزنى شرعا لا يحتمس بما يوجب الحد بل اعم
دون النذر	١٤٧ مطلب في الكلام على السياسة
١٢٩ مطلب حلف لا يلبس حليا	١٤٨ مطلب شرائط الاحسان
١٢٩ مطلب حلف لا يجلس على الارض او لا يشام	١٥٠ باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه
على هذا الفراش او هذا السرير	١٥٠ مطلب في بيان شبهة المحل
١٣٠ باب اليمين في الشرب والقتل وغير ذلك	١٥٢ مطلب في بيان شبهة الفعل
١٣٠ مطلب ترد الحياة الى الميت بقدر ما يحس بالالم	١٥٢ مطلب الحكم المذكور في بابه اولى من المذكور في غير بابه
١٣٠ مطلب في سماع الميت الكلام	١٥٣ مطلب في بيان شبهة العقد
١٣٢ مطلب الشهر وما فوقه بعيد	١٥٤ مطلب اذا استحل المحرم على وجه الظن لا يكثر كالوطن علم الغيب
١٣٢ مطلب ليقنين دينه فقتناه بهرجة اوزيوقا اوستوقة	١٥٥ مطلب في وطء الدابة
١٣٣ مطلب المسائل الخمس التي جعلوا الزیوف فيها كالحياد	١٥٥ مطلب فيمن وطئ من زفت اليه
١٣٣ مطلب لا قضين مالا اليوم	١٥٥ مطلب في وطء الدبر
١٣٤ مطلب لا يقبض دينه درهم اودون درهم	١٥٥ مطلب في حكم اللواط
١٣٤ مطلب حلف لا يأخذ ماله على فلان الا بجلالة	١٥٦ مطلب لا تكون اللواط في الجنة
١٣٤ مطلب ان انشقت هذا المال الاعلى اهلك فكذا فأتفق به منه لا يحث	١٥٨ باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها
١٣٥ مطلب حلف لا يشكوه الامن حاكم السياسة ولم يشكها اصلا لم يحث	١٦١ مطلب المواضع التي يحل فيها النظر الى عورة الاجنبي
١٣٥ مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على الابد	١٦٢ باب حد الشرب
١٣٥ مطلب حلف لا يعلنه بعتة	١٦٢ مطلب في نجاسة العرق ووجوب الحد بشربه
١٣٥ مطلب حلفه وال ليعلمنه بكل داعر	١٦٦ مطلب في البج والافيون والحشيشة
١٣٦ مطلب حلف ليهب له فوهب له فلم يقبل بر بخلاف البيع ونحوه	١٦٦ باب حد القذف
١٣٧ مطلب حلف ليشم ريحانا	١٧١ مطلب في اشرف من الام
١٣٧ مطلب حلف لا يتزوج فزوجه فزولى	١٧٣ مطلب هل للقاضي العفو عن التعزير
١٣٧ مطلب قال كل امرأة تدخل في نكاحي وكذا	١٧٥ مطلب لا تسمع البيعة مع الاقرار الا في سبع
١٣٨ مطلب حلف لا مال له	١٧٧ باب التعزير

مطبوعة	مطبوعة
٢٢٧ مطاب لو قول علي اولادى ففى دخول اولاد البنات روايتان	١٧٨ مطاب فى التعزير باخذ المال
٢٢٧ مطاب لو قال علي اولاد اولادى يدخل اولاد البنات	١٧٩ مطاب يكون التعزير باقتل
٢٢٧ مطاب فى دخول اولاد البنات فى الدرية روى ن	١٨٢ مطاب التعزير قد يكون بدون معصية
٢٢٨ باب المغنم وقسمته	١٨٢ مطاب فى الجرح انجرى
٢٢٨ مطاب بيان معنى الغنمة والى	١٨٦ مطاب فى لو لم يجرى جلا باقراط متعددة
٢٣٠ مطاب فى قسم الغنمة	١٨٧ مطاب فى تعزير المذموم
٢٣١ مطاب فى ان معلوم المستحق من الزحف هو ل يورث	١٩٠ مطاب فى ادا ارتحل الى غير مذهب
٢٣٤ مطاب فى كيفية التسمية	١٩٠ مطاب العاصى لا مذهب له
٢٣٤ مطاب محمد بن الامير حرام	١٩٢ كتاب اسرقة
٢٣٥ مطاب فى الاستعانة بمشرك	١٩٥ مطاب ترجمة عصام بن يوسف
٢٣٦ مطاب فى قسم الخمس	١٩٥ مطاب فى حواشى الرب السارق حتى يتر
٢٣٧ مطاب فى ان رسالته صلى الله عليه وسلم روية بعد موته	١٩٦ مطاب فى ضم ن السامى
٢٣٨ مطاب فى التسهيل	٢٠٠ مطاب فى اخذ سائر من مال مديونته من خلاف حرمه
٢٣٩ مطاب فى ان قداس من القرائن سائر مدنا	٢٠٠ مطاب يعذر بعمل عذوب المير عبد الضرر
٢٣٩ مطاب فى قوله اسم الله اعلى حقيقته فى المال	٢٠٦ باب ابييه اقطع واثباته
٢٣٩ مطاب لئلا يباس قد تستعمل فى المدرس	٢١٢ باب قطع الغنائم
٢٤٠ مطاب مهم فى التسهيل العام باصل او بعد درسته	٢١٧ كتاب الجهاد
٢٤١ مطاب فى قسم الغنمة المأخوذة بلا قسمه فى زماننا	٢١٧ مطاب فى اقل الجهاد
٢٤٢ مطاب فى طه السرارى فى زماننا	١١٧ مطاب المواصلة الى فرائض الصلاة فى ارتد
٢٤٢ مطاب فى قوله حق فى بيت المال وطريقته من بيت المال	افضل من الجهاد
٢٤٣ باب اسباب الكفار	٢١٧ مطاب فى تسمية الشهادة من الجهاد
٢٤٣ مطاب فى لو باع الحربى ولده	٢١٧ مطاب فى يريد الجهاد مع ابييه
٢٤٠ مطاب يلحقه بالحرب المفاودة والحدود	٢١٧ مطاب فى اربطوه له
٢٤٢ مطاب فى ان لم يسل فى الاشياء الذباحة	٢١٨ مطاب فى بيان من يعزى عليه الجرح بعد الموت
٢٤٦ مطاب فى قوله ان اهل الحرب ارقوا	٢١٨ مطاب امر ابا لسان فى امر شهيد
٢٤٦ مطاب فى اشرى المستامن عبيد ادنيهم على بيعه	٢١٩ مطاب فى السرقة من فرس عبيد وفرس انتى
٢٤٦ باب المستامن	٢٢٠ مطاب فى ان ندى فرس عبيد
٢٤٦ مطاب فى استئمان الكافر	٢٢٢ مطاب ان لم يقتل يجره الله ان يقتل يشرف
٢٤٦ مطاب فى احكام المستامن قبل ان يبيع ذمتها	ان يجره الله فى غيرهم والى فلا يجزى ان يعرف
	٢٢٣ مطاب فى ان الكفار غناطون
	٢٢٤ مطاب فى ان ينفى يستعمل فى المذنب وغيره
	عبد المتدين
	٢٢٤ مطاب فى بيان نسخ المظلة
	٢٢٦ بحث فى مان

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٤٩	مطلب ما يؤخذ من النصارى زواريت المقدس لا يجوز	٢٤٩	مطلب ما يؤخذ من النصارى زواريت المقدس لا يجوز
٢٤٩	مطلب منهم فيما يفعل التجار من دفع ما يسمى سوكره وتضمن الحربى ما هلك في المركب	٢٤٩	مطلب منهم فيما يفعل التجار من دفع ما يسمى سوكره وتضمن الحربى ما هلك في المركب
٢٥٢	مطلب منهم الذى يتبع أحد ابويده في الاسلام وان كان يعقل ما لم يلغ وخلافه خطأ	٢٥٢	مطلب منهم الذى يتبع أحد ابويده في الاسلام وان كان يعقل ما لم يلغ وخلافه خطأ
٢٥٣	مطلب فيما يصير به دار الاسلام دار حرب وبالعكس	٢٥٣	مطلب فيما يصير به دار الاسلام دار حرب وبالعكس
٢٥٣	باب العشر والخراج والجزية	٢٥٣	باب العشر والخراج والجزية
٢٥٥	مطلب في أن أرض العراق والشام ومصر عنوة خراجية مملوكة لاهلها	٢٥٥	مطلب في أن أرض العراق والشام ومصر عنوة خراجية مملوكة لاهلها
٢٥٦	مطلب في جواز بيع الاراضى المصرية والشامية	٢٥٦	مطلب في جواز بيع الاراضى المصرية والشامية
٢٥٦	مطلب اراضى المملوك والحوز لا عشرية ولا خراجية	٢٥٦	مطلب اراضى المملوك والحوز لا عشرية ولا خراجية
٢٥٦	مطلب لاشئ على زراع الاراضى السلطانية من عشر او خراج سوى الابرة	٢٥٦	مطلب لاشئ على زراع الاراضى السلطانية من عشر او خراج سوى الابرة
٢٥٦	مطلب لاشئ على الفلاح لو عطلها ولو تركها لا يجبر عليها	٢٥٦	مطلب لاشئ على الفلاح لو عطلها ولو تركها لا يجبر عليها
٢٥٦	مطلب القول لذي اليد ان الارض مملوكة وان كانت خراجية	٢٥٦	مطلب القول لذي اليد ان الارض مملوكة وان كانت خراجية
٢٥٧	مطلب ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الابحى ثابت معروف	٢٥٧	مطلب ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الابحى ثابت معروف
٢٥٧	مطلب فيما وقع من الملك الظاهر يبرس من ارادته انزع العقارات من ملاكها ليت المال	٢٥٧	مطلب فيما وقع من الملك الظاهر يبرس من ارادته انزع العقارات من ملاكها ليت المال
٢٥٨	مطلب في بيع السلطان وشرائه اراضى بيت المال	٢٥٨	مطلب في بيع السلطان وشرائه اراضى بيت المال
٢٥٩	مطلب في وقف الاراضى التى ليت المال ومراعاة شروط الواقف	٢٥٩	مطلب في وقف الاراضى التى ليت المال ومراعاة شروط الواقف
٢٥٩	مطلب اوقاف المملوك والامراء لا يراعى شرطها	٢٥٩	مطلب اوقاف المملوك والامراء لا يراعى شرطها
٢٥٩	مطلب على ما وقع للسلطان برقوق من ارادته نقض اوقاف بيت المال	٢٥٩	مطلب على ما وقع للسلطان برقوق من ارادته نقض اوقاف بيت المال
٢٦٠	مطلب في خراج المقباسة	٢٦٠	مطلب في خراج المقباسة
٢٦٢	مطلب لا يجوز خراج المولوك الى خراج المقباسة وبالعكس	٢٦٢	مطلب لا يجوز خراج المولوك الى خراج المقباسة وبالعكس
٢٦٢	مطلب لا يلزم جميع خراج المقباسة اذ ان تطوق لكثرة النظام	٢٦٢	مطلب لا يلزم جميع خراج المقباسة اذ ان تطوق لكثرة النظام
٢٦٤	مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الارض الخراجية	٢٦٤	مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الارض الخراجية
٢٦٤	مطلب لو رحل الفلاح من قريته لا يجبر على العود	٢٦٤	مطلب لو رحل الفلاح من قريته لا يجبر على العود
٢٦٥	مطلب في أحكام الاقطاع من بيت المال	٢٦٥	مطلب في أحكام الاقطاع من بيت المال
٢٦٦	مطلب في اجارة الجندي ما اقطعه له الاسام	٢٦٦	مطلب في اجارة الجندي ما اقطعه له الاسام
٢٦٦	مطلب في بطلان التعليق بوث المعلق	٢٦٦	مطلب في بطلان التعليق بوث المعلق
٢٦٦	مطلب في صحة تعليق التقرير في الوطائف	٢٦٦	مطلب في صحة تعليق التقرير في الوطائف
٢٦٦	فصل في الجزية	٢٦٦	فصل في الجزية
٢٦٩	مطلب الرديق اذا اخذ قبل التوبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية	٢٦٩	مطلب الرديق اذا اخذ قبل التوبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية
٢٧١	مطلب في أحكام الكنائس والبيع	٢٧١	مطلب في أحكام الكنائس والبيع
٢٧١	مطلب لا يجوز احداث كنيسة في القرى ومن افق بالجوارفه ومخطى ويحجر عليه	٢٧١	مطلب لا يجوز احداث كنيسة في القرى ومن افق بالجوارفه ومخطى ويحجر عليه
٢٧١	مطلب تهدم الكنائس من جزيرة العرب ولا يكتون من سكاها	٢٧١	مطلب تهدم الكنائس من جزيرة العرب ولا يكتون من سكاها
٢٧١	مطلب في بيان أن الامصار ثلاثة وبيان احداث الكنائس فيها	٢٧١	مطلب في بيان أن الامصار ثلاثة وبيان احداث الكنائس فيها
٢٧١	مطلب لو اختلفنا معهم في انها صليحية او عنوية فان وجد اثر والترك بايديهم	٢٧١	مطلب لو اختلفنا معهم في انها صليحية او عنوية فان وجد اثر والترك بايديهم
٢٧٢	مطلب اذا هدمت الكنيسة ولو بغير حق لا تجوز اعادتها	٢٧٢	مطلب اذا هدمت الكنيسة ولو بغير حق لا تجوز اعادتها
٢٧٢	مطلب ليس المراد من اعادة المنهدم انه جائز تأمرهم به بل المراد تتركهم وما يدينون	٢٧٢	مطلب ليس المراد من اعادة المنهدم انه جائز تأمرهم به بل المراد تتركهم وما يدينون
٢٧٢	مطلب لم يكن من العناية صلح مع اليهود	٢٧٢	مطلب لم يكن من العناية صلح مع اليهود
٢٧٢	مطلب بهم حادثة الفتوى في أحد النصارى كنيسة مهجورة لليهود	٢٧٢	مطلب بهم حادثة الفتوى في أحد النصارى كنيسة مهجورة لليهود
٢٧٢	مطلب فيما افق به بعض المتهودين في زماننا	٢٧٢	مطلب فيما افق به بعض المتهودين في زماننا
٢٧٣	مطلب في كيفية اعادة المنهدم من الكنائس	٢٧٣	مطلب في كيفية اعادة المنهدم من الكنائس
٢٧٣	مطلب في تغيير اهل الذمة في الملبس	٢٧٣	مطلب في تغيير اهل الذمة في الملبس
٢٧٥	مطلب في سكن أهل الذمة مع المسلمين في مصر	٢٧٥	مطلب في سكن أهل الذمة مع المسلمين في مصر
٢٧٦	مطلب في منعهم عن العمل في البناء على المسلمين	٢٧٦	مطلب في منعهم عن العمل في البناء على المسلمين
٢٧٧	مطلب فيما ينتقض به عهد الذم وما لا ينتقض	٢٧٧	مطلب فيما ينتقض به عهد الذم وما لا ينتقض
٢٧٨	مطلب في حكم سب الذمى النبي صلى الله عليه وسلم	٢٧٨	مطلب في حكم سب الذمى النبي صلى الله عليه وسلم
٢٨٠	مطلب في مصارف بيت المال	٢٨٠	مطلب في مصارف بيت المال

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٠٧	مطلب في معنى درويش درويشان	٢٨١	مطلب من له استحقاق في بيت المال يعطى
٣٠٧	مطلب في مستحل الرقص		ولده بعده
٣٠٨	مطلب في كرامات الاولياء	٢٨١	مطلب من له وظيفة توجه لولده من بعده
٣٠٨	باب البغاة	٢٨١	مطلب لتحقيق مهم في توجيه الوظائف للابن
٣٠٩	مطلب في اتباع عبد الوهاب الخوارج	٢٨٢	مطلب فيما اذا مات المؤذن أو الامام قبل
	في زماننا		أخذوا من بينهما
٣٠٩	مطلب في عدم تكدير الخوارج وأهل الدع	٢٨٣	باب المرتدة
٣١٠	مطلب لا عمة بغير النكاح يعني المختارين	٢٨٤	مطلب في منكر الاجماع
٣١٠	مطلب الامام يدير اماما بالمدعية او بالاستئذان	٢٨٥	مطلب ما يشتر في انه ردة لا يحكم بها
	من قبله	٢٨٦	مطلب في الكفار خمسة أصناف وما يشترط
٣١٠	مطلب فيما يستحق به الخلافة العرن		في اسلامهم
٣١١	مطلب في وجوب نكاح الامام	٢٨٧	مبحث في اشتراطات تسمى مع الايمان باسم ارتب
٣١٣	مطلب في نكاح ما تقوم المعصية بعينه	٢٨٨	مطلب اسلام يـون باسم عمل كنفلة
٣١٣	كتاب المصيط		جماعة
٣١٤	مطلب في قراهم العرم بالعلم	٢٨٩	مطلب في حكم من شتم دين مسلم
٣١٧	كتاب المصلحة	٢٩١	مطلب براءة لياثس مقسولة دور ايمان الياس
٣٢٣	مطلب في علية ديون ومطالم جهيل أرباب	٢٩١	مطلب اسمعوا على كبر مرعون
٣٢٣	مطلب في ما في سفره فباع ربه بتمتاعه	٢٩٢	مطلب في اسند قوم يونس
٣٢٣	مطلب في وجد حطما في شهر أو وجد جورا	٢٩٠	مطلب في احب ابوت النبي صلى الله عليه
	في دنري		وسلم بعده موتها
٣٢٤	مطلب التي شيئا وقال من أخذ فقهوله	٢٩٠	مطلب مهم في حكم ساب الاولياء
٣٢٤	مطلب له الاخذ من ثار الكفر في العرس	٢٩٣	مطلب مهم في حكم ساب الشيعيين
٣٢٤	مطلب وحدهم في الجدار أراسه يذرع	٢٩٤	مطلب في حال الشيخ الاكبر سيدي محي
	بدمرة		الدين بن عربي بعد الله تعالى به
٣٢٤	مطلب احدث وفميتة ارحلدها	٢٩٥	مطلب في الساحر والربيق
٣٢٤	مطلب لا يجره رويجه شداودونه	٢٩٦	مطلب في تفرق بين رسيق وانساق
٣٢٤	كتاب الا ببق		والدهري والمحد
٣٢٨	كتاب المقدود	٢٩٦	مطلب في الكاهن والراف
٣٢٩	مطلب في القاشي في دسام	٢٩٧	مطلب في دعوى علم لعيب
٣٣٠	مطلب في ادعاء بذهب ما في رويجه	٢٩٧	مطلب في أعين الاهواء اذا ظهرت عتهم
	المقدود	٢٩٦	مطلب حكم روز و تيامنة والنصيرية
٣٣٢	كتاب الترحكة		والاسماعيلية
٣٣٣	مطلب الحق أن الدين يملك	٢٩٦	مطلب جهة من لا تقبل بوجه
٣٣٤	مطلب مهم في بيع الخمسة الشائعة من الساء	٢٩٨	مطلب جهة من لا يتقبل اذا ارتد
	وانعراس	٣٠٢	مطلب نصيحة تنفي بعد اردة
٣٣٦	مطلب شرعة العدد	٣٠٣	مطلب في المرتدة من عود حسنة
٣٣٧	مطلب اشتراط اربع متداوينا جميع خلاف	٣٠٦	مطلب في ردة الصبي واسلامه
	اشتراط الخمس	٣٠٦	مطلب هل يجب على الصبي الايمان

صحيفة	مطلب في شركة المناوضة	صحيفة	مطلب في وقف المريض
٣٣٧	مطلب فيما يقع كثيرا في الفلاحين مما صورته شركة المناوضة	٣٦٢	مطلب شروط الوقف على قواهما
٣٣٨	مطلب لا تصح الشركة بمال غائب	٣٦٥	مطلب في الكلام على اشتراط التأيد
٣٤٠	مطلب في شركة العنان	٣٦٥	مطلب مهم فرق ابو يوسف بين قوله مرقونة وقوله وقونة على فلان
٣٤١	مطلب في توقيت الشركة روايتان	٣٦٥	مطلب التأيد بمعنى شرط اتفاقا
٣٤١	مطلب في تحقيق حكم التفاضل في الربح	٣٦٧	مطلب في شرط واقف الكتب أن لاتعار الابرهن
٣٤٢	مطلب في دعوى الشريك انه اذى الثمن من ماله	٣٦٧	مطلب سكن دارا ثم ظهر انها وقف يلزمه اجرة ما سكن
٣٤٢	مطلب اذى الشراء لنفسه	٣٦٧	مطلب في التنازل في ارض الوقف بين المستحقين
٣٤٣	مطلب فيما يطل الشركة	٣٦٨	مطلب في اذ اصابت الدار على المستحقين
٣٤٤	مطلب اشتراك على أن ما اشترى من تجارة فهو بيننا	٣٦٨	مطلب في قسمة الواقف مع شريكه
٣٤٥	مطلب يملأ الاستدانة باذن شريكه	٣٦٨	مطلب قاسم وجمع حصة الوقف في ارض واحدة جاز
٣٤٦	مطلب اقر، مقدار الربح ثم اذبح الخطأ	٣٦٨	مطلب لو كان في التسمية قنل دراهم من الواقف صح لا من الشريك
٣٤٦	مطلب في قبول قوله دفعت الما ليه مد موت الشريك ارا ارضه ل	٣٦٩	مطلب اذ اوقف كل نصف على حدة صار ا وقفين
٣٤٧	مطلب فيما لا ياتي على شريكه خيانة مبهمة	٣٦٩	مطلب في أحكام المسجد
٣٤٧	مطلب في شركة التمثل	٣٧١	مطلب فيما لو خرب المسجد او غيره
٣٤٨	مطلب شركة الوجوه	٣٧١	مطلب في نقل أنقاض المسجد وشوره
٣٤٩	فصل في الشركة الفاسدة	٣٧٣	مطلب في وقف المنقول تبعاً للمقار
٣٤٩	مطلب اجتمع في دار واحدة واكتسبوا ولا يعلم النذارت فهو بينهما باسوية	٣٧٣	مطلب لا يشترط التحديد في وقف المعتار
٣٥٠	مطلب يرجع لنفاس	٣٧٣	مطلب في وقف المشاع المتضمن به
٣٥٢	مطلب اذ اقال الشريك استقرض الفاسد فالقول له ان الما بيده	٣٧٣	مطلب مهم اذا حسم الحنفى بما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد لم يكن حاكما بخلاف مذهبه
٣٥٣	مطلب وقع ألف على أن نصفه قرض ونصفه مضاف به او شركة	٣٧٤	مطلب مهم اشكال في وقف المنقول على النفس
٣٥٤	مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والاتفاق في المشترك	٣٧٤	مطلب فيما اذا كان في المسئلة قولان معهما
٣٥٥	مطلب في الحائز اذا خرب وطلب أحد الشريكين فسمته ارضه ميره	٣٧٤	مطلب في رفق المنقول قصدا
٣٥٧	كتاب الوقف	٣٧٤	مطلب في رفق الدراهم والدنانير
٣٥٧	مطلب لو وقف على الاغنياء وخدمهم لم يجز	٣٧٥	مطلب في التعامل والعرف
٣٥٩	مطلب قد يثبت الوقف بالضرورة	٣٧٥	مطلب متى ذكر للوقف مصرفا لا بد أن يكون فيهم تنصيص على الحاجة
٣٦٠	مطلب في رفق المرتد والكافر	٣٧٦	مطلب في حكم الوقف على طلبة العلم
٣٦١	مطلب شرائط الواقف معتبرة اذا لم يخالف الشرع	٣٧٦	مطلب في قل كتب الوقف من محلها

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٨٦	مطلب لوقف الثاني رجلا ثم قزرا السلطان	٣٧٦	مطلب يد آمن غلة الوقف بعمارة
٣٨٦	آخر فاعبر القول	٣٧٦	مطلب دفع المرسد مقدم على الدفع
٣٨٦	مطلب الناظر المشروط له التقرير مقدم	٣٧٦	للمستحقين
٣٨٦	على الثاني	٣٧٦	مطلب كون التعمير من الغلة ان لم يكن
٣٨٦	مطلب للمشروع له الرجوع بمال الفراغ	٣٧٦	الخرب يمنع أحد
٣٨٧	مطلب في اشتراط الغلة لنفسه	٣٧٦	مطلب عمارة الوقف على الصفة التي وقته
٣٨٧	مطلب في الوقف على نفس الواقف	٣٧٦	مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب اليها
٣٨٧	مطلب في استدال الوقف وشروطه	٣٧٧	مطلب في قطع الجهات لاجل العمارة
٣٨٨	مطلب في اشتراط الادخال والخراج	٣٧٩	مطلب فيمن لم يدرس ادم وجود الطلبة
٣٨٨	مطلب في شروط الاستبدال	٣٨٠	مطلب في استحقاق الثاني والمدرس
٣٨٩	مطلب يجوز مخالفة شرط الواقف في مسائل	٣٨٠	الوظيفة في يوم الطالة
٣٨٩	مطلب لا يستبدل العامر الا في اربع	٣٨٠	مطلب عمارة من له السكنى ملائله
٣٩٠	مطلب في وقف البناء بدون ارس	٣٨٠	مطلب من له السكنى لا يملك الاستغلال
٣٩٠	مطلب مناظرة ابن الشصعة مع شيخ العلامة	٣٨٠	واختلاف في عكسه
٣٩٠	قاسم في وقف البناء	٣٨٠	مطلب فيما لو آجر من له السكنى
٣٩١	مطلب في وقف الكر دار والكذلك	٣٨١	مطلب لا يملك الثاني التصرف في الوقف مع
٣٩١	مطلب في زيادة اجرة الارض المحتكرة	٣٨١	وجود بافلر ولو من قبله
٣٩١	مطلب في استثناء العمارة بعد فراغ مدة	٣٨١	مطلب من له الاستغلال لا يملك السكنى
٣٩٢	الاجارة بأجر المثل	٣٨١	وبالعكس
٣٩٢	مطلب مهم في وقف الاقطاعات	٣٨١	مطلب وقف الدار عند الاطلاق يحمل على
٣٩٢	مطلب في اوقاف الملوك والامراء	٣٨٢	الاستغلال لا على السكنى
٣٩٣	مطلب في اطلاق الثاني بيع الوقف للواقف	٣٨٢	مطلب في اوقف اذا خرب ولم يكن عمارة
٣٩٤	اولوارته	٣٨٣	مطلب في جعل شيء من المسجد طريقا
٣٩٤	مطلب بيع الوقف باطل لا فاسد	٣٨٤	مطلب اشتراط الواقف الولاية لنفسه
٣٩٤	مطلب في الوقف اذا انتقطع ثبوته	٣٨٤	مطلب في ترجمة هلال الراي البصري
٣٩٤	مطلب الوقف في مرض الموت	٣٨٤	مطلب بانتم بتولية الخائن
٣٩٥	مطلب في وقف الراهن والمريض المدينون	٣٨٤	مطلب فيما يعزل به الناظر
٣٩٦	مطلب في وقف المرتبة	٣٨٥	مطلب في شروط المتولي
٣٩٦	فصل برأي شرط الواقف في اجارته الخ	٣٨٥	مطلب مهم في تولية النسي
٣٩٧	مطلب ارض اليتيم وارض بيت المال في حكم	٣٨٥	مطلب فيما شاع في زمانه من تفويض نظر
٣٩٧	ارض الوقف	٣٨٥	الاوقاف لتغير
٣٩٧	مطلب في الاجارة الطويلة بهتود	٣٨٦	مطلب في عزل الناظر
٣٩٧	مطلب في لروم الاجارة المضافة تعميمان	٣٨٦	مطلب لا يصح عزل صاحب وظيفة بلا جنة
٣٩٨	مطلب لا يصح ايجار الوقف بأقل من اجرة	٣٨٦	او عدم اهلية
٣٩٨	المثل الاعن ضرورة	٣٨٦	مطلب في النزول عن الوظائف
٣٩٨	مطلب في استئجار الدار المرصدة بدون اجرة	٣٨٦	مطلب لا بد بعد الفراغ من تقرير الثاني
٣٩٩	المثل	٣٨٦	في الوظيفة
٣٩٩	مطلب ليس لناظر الاقالة		

صحيفة	صحيفة
مطلب فيما لو زاد أجرة المثل بعد العقد زيادة فاحشة ٣٩٨	مطلب مهم في الاستنابة في الوظائف ٤٠٨
مطلب مهم في معنى قولهم المستاجر الأقل اول ٣٩٩	مطلب فيما اذا شرط المعلوم لمباشرة الامامة لا يستحق المستنيب ٤٠٩
مطلب الموقوف عليه لا يملك الاجارة ٣٩٩	مطلب فيما اذا اجر ولم يذ كر جهة توليته ٤٠٩
مطلب في دعوى الموقوف عليه ٣٩٩	مطلب ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه ٤٠٩
مطلب اذا كان الوقف على معين قبل يجوز أن يكون هو المتولي ٤٠٠	تم للقاضي ٤٠٩
مطلب في ايجار الموقوف عليه اذا كان معينا ٤٠٠	مطلب الافضل في زمانها نصب المتولي بلا اعلام القاضي وكذا وصي اليتيم ٤٠٩
مطلب اذا اجر المتولي بغير فاحش كان خيانة ٤٠٠	مطلب الوصي يصير متوليا بلا نص ٤٠٩
مطلب سكن المشتري دار الوقف ٤٠١	مطلب نصب متوليا ثم آخر اشتركا ٤١٠
مطلب المواضع التي تقبل فيها الشهادة حسبة بلا دعوى ٤٠٢	مطلب التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط لان له فيها التغيير بلا شرط بخلاف باقي الشرائط ٤١٠
مطلب في دعوى الوقف بلا بيان الواقف وبلا بيان انه وقف وهو يملكه ٤٠٣	مطلب طالب التولية لا يولي ٤١٠
مطلب في الشهادة على الوقف بالتسامع ٤٠٣	مطلب ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه ٤١٠
مطلب في حكم الوقف القديم المجهولة شرائطه ومصارفه ٤٠٤	مطلب المراد قاضي القضاة في كل موضع ذكروا القاضي في امور الاوقاف ٤١٠
مطلب احذر من كفايه خطوط العدول والقضاة لا يقتضى به ٤٠٤	مطلب نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف ٤١٠
مطلب لا يعتمد على الخطا في مسائل ٤٠٤	مطلب لا يجعل الناظر من الاجانب عن الواقف ٤١١
مطلب في البراءات السلطانية والدفاتر الخاقانية ٤٠٤	مطلب اذا قبل الاجنبي النظر مجانا فللقاضي نصيبه ٤١١
مطلب فيمن يتصب خصما عن غيره ٤٠٥	مطلب لا ناظر أن يوكل غيره ٤١١
مطلب في اتصاف بعض الورثة خصما عن الكل ٤٠٦	مطلب في السرقة بين تقوى بعض الناظر النظر في صحته وبين فراغه عنه ٤١٢
مطلب بعض المستحقين يتصب خصما عن الكل ٤٠٦	مطلب شرط الواقف النظر لعبد الله ثم لزيد ليس لعبد الله أن يفوض لرجل آخر ٤١٢
مطلب اشترى بمال الوقف دارا للوقف يجوز بيعها ٤٠٦	مطلب للواقف عزل الناظر ٤١٢
مطلب في الامام والمؤذن اذامات في أثناء السنة ٤٠٦	مطلب في عزل الواقف لمدرس وامام وعزل الناظر نفسه ٤١٢
مطلب اذامات المدرس ونحوه يعطى بقدر ما باشر بخلاف الوقف على الذرية ٤٠٧	مطلب فيمن باع دارا ثم ادعى انها رقف ٤١٣
مطلب اذامات من له شيء من الصر والحب يستحق نصيبه ٤٠٧	مطلب من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه الا في تسع مسائل ٤١٣
مطلب فيما اذا قبض المعلوم وغاب قبل تمام السنة ٤٠٧	مطلب باع عسارا ثم ادعى انه وقف ٤١٣
مطلب في الغيبة التي يستحق بها العزل عن الوظيفة وما لا يستحق ٤٠٧	مطلب في الوقف المنقطع الاول والمنقطع الوسط ٤١٤

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤١٥	مطلب وقف يتأعلى عتيقه فلان والباقي على عتقائه هل يدخل فلان معهم	٤٢٣	مطلب مراعاة غرض الواقفين واجبة والعرف يصلح مخصصا
٤١٥	مطلب وقف النصف على ابنه زيد والنصف على امرأته ثم على اولاد زيد فيهم	٤٢٤	مطلب قيم لو اشترى دارا لوقف وعمر أو غرس فيها
٤١٥	مطلب استأجر دارا فيها انصار	٤٢٤	مطلب اذا هدم المشتري او المستأجر دارا لوقف ضمن
٤١٦	مطلب في قولهم شرط الواقف كنص الشارع	٤٢٤	مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته
٤١٦	مطلب بيان مفهوم المخالفة	٤٢٥	مطلب في محاسبة المتولى وتحليله
٤١٦	مطلب مفهوم التصنيف حجة	٤٢٥	مطلب في قبول قول المتولى في ضياع الغلة وتفسيرها
٤١٦	مطلب لا يعتبر مفهوم في الوقف	٤٢٥	مطلب اذا كان الناطر منفسدا لا يقبل قوله بيمينه
٤١٦	مطلب المفهوم معتبر في عرف الناس والمعاملات والعقليات	٤٢٦	مطلب لا يتخذ اقرار المتولى على الوقف
٤١٧	مطلب الجامكية في الاوقاف	٤٢٦	مطلب فيما يأخذ المتولى من العوائد العرفية
٤١٧	مطلب فيما لومات المدرس أو عزل قبل مجيء الغلة	٤٢٦	مطلب في تحرير حكم ما يأخذ المتولى من عوائد
٤١٧	مطلب ليس للتأني أن يتردد وطيفة في الوقف الا بالنظر	٤٢٦	مطلب فيما يسمى خدمة وتصديقا في زمانا
٤١٧	مطلب المراد من العشر للمتولى أجزا المثل	٤٢٧	مطلب في أحكام الوقف على فقرا قرابة
٤١٧	مطلب في زيادة التأني في معلوم الامام	٤٢٧	مطلب اذا قال مادامت عزبا فزوجت وطلقت يتطوع حقه
٤١٨	مطلب للسلطان مخالفة الشرط اذا كان الوقف من بيت المان	٤٢٧	مطلب فيما اذا قضى بدخول ولد البنت
٤١٨	مطلب يصح تعليق التقرير في الوظائف	٤٢٧	مطلب أثبت واحد أنه من الذرية يرجع بما يحسمه في المأني
٤١٩	مطلب ليس للتأني عزل الناطر	٤٢٨	مطلب من وقف على اولاده هل يشمل الواحد او لا
٤١٩	مطلب للتأني أن يدخل مع الناطر غيره بمجرد الشكاية	٤٢٨	مطلب في اقالة المتولى عند الاجارة
٤١٩	مطلب في الاستدانة على الوقف	٤٢٨	مطلب للمستأجر غرس الشجر
٤٢٠	مطلب في اتفاق الناطر من ماله على العمارة	٤٢٨	مطلب انما يحل للمتولى الاذن فيما يريد الوقف به خيرا
٤٢٠	مطلب في اذن الناطر للمستأجر بالعمارة	٤٢٩	مطلب في حكم بناء المستأجر في الوقف بلا اذن
٤٢٠	مطلب لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر فالربح عليه	٤٢٩	مطلب في حكم بناء المتولى وغيره في ارض الوقف
٤٢٠	مطلب في المصادقة على الاستحقاق	٤٢٩	مطلب لو اجر المتولى لابنه أو أبيه لم يجز الا بأكثر من اجر المثل
٤٢١	مطلب في المصادقة على النظر	٤٣٠	مطلب في الوقف على الصوفية والعميان
٤٢١	مطلب في جعل النظر أو الربيع غيره	٤٣٠	مطلب في شرط التولية لا لرشد فالرشد
٤٢٢	مطلب لا يكتفي في صرف الناطر اثبوت الاستحقاق	٤٣٠	مطلب اذا صار غير الارشد أرشد
٤٢٢	مطلب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتأخر	٤٣١	مطلب ليس للمشرف التصرف
٤٢٢	مطلب مهم في قول الواقف على التبرئة الشرعية	٤٣١	مطلب القيم والمتولى والناظر معني واحد

صحيفة	صحيفة
٤٣٨ مطلب قال للذكر كاشين ولم يوجد الا ذكر	٤٣١ مطلب لا يجوز الرجوع عن الشروط
فقط او اناث فقط	٤٣٢ مطلب في أن الاصل عود الضمير الى اقرب
٤٣٩ مطلب مهم فيما لو شرط عود نصيب من مات	مذكور
لا عن ولد لا على طبقة	٤٣٢ مطلب اذا كان للفظ احتمالان تعين احدهما
٤٣٩ مطلب في التسلسل والعقب والال والجنس	بغرض الواقف
وأهل البيت والقراية وانه رحام والانساب	٤٣٢ مطلب فيما اذا قال على اولادى وأولاد
٤٣٩ مطلب يعتبر في لفظ القراية المحرمية والاقرب	اولادى المذكور
قالا قرب	٤٣٢ مطلب اذا تقدم القيد يكون لما قبل العاطف
٤٤٠ مطلب في تفسير الصالح	٤٣٣ مطلب الوصف بعد جل يرجع الى الاخير عندنا
٤٤٠ مطلب المراد بالاقرب قالا قرب	٤٣٣ مطلب الشرط والاستثناء يرجع الى الكل
٤٤١ مطلب ذكر مسائل استطرادية خارجة عن	اتفاقالا الوصف فانه للاخير عندنا
كتاب الوقف	٤٣٣ مطلب على أن من مات عن ولد من قبيل
٤٤٥ مطلب المواضع التي يكون فيها السكون	الشرط
كالقول	٤٣٤ مطلب في تحرير الكلام على دخول اولاد
٤٤٧ مطلب في المواضع التي لا يختلف فيها الذكر	البنات
٤٥١ مطلب القاضى اذا قضى في مجتهد فيه فقد	٤٣٥ مطلب مهم في مسألة السبكي الواقعة
قضاؤه الا في مسائل	في الاشباه في نقض القسمة والدرجة الجعلية
٤٥٣ مطلب ما خالف شرط الواقف فهو مخالف	٤٣٦ فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد
للنص والحكم به حكم بلا دليل	٤٣٧ مطلب لو قال على اولادى بلفظ الجمع هل
٤٥٣ مطلب المراد بأصحابنا أئمتنا الثلاثة وبالمشايخ	يدخل كل البطون
من لم يدرك الامام	٤٣٧ مطلب وقف على اولاده وسماهم
٤٥٤ مطلب قضايا القضاة على ثلاثة أقسام	٤٣٨ مطلب في بيان طلوع الغلة الذي أنيط به
٤٥٥ مطلب في قضاء القاضى بخلاف مذهبه	الاستحقاق

كتاب العتق
٦١٢
٤٤٨

رد المحتار على الدر المختار

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب العتق)

(قوله ميرت الاستقاطات الخ) جمع اسقاط والمراد به ما وضعه الشارع لاسقاط حق للعبد على آخر وأشار الى وجه مناسبة ذكر العتق عقب الطلاق وهو اشتراكهما في أن كلا منهما اسقاط الحق وقدم الطلاق لمناسبة النكاح (قوله اختصارا) لان اعتق اخسر من اسقط حقه عن مملوكه وكذا الباقي (قوله وعن الرق عتق) المناسب اعتاق لان العتق قائم بالعبد والاعتاق وهو الاسقاط فعل المولى افاده الرضى قال في المحساح ويعتق بالهمزة فيقال اعتقته فهو معتق لان نفسه فلا يقال عتقه ولا اعتق هو بالالف منبئا للفاعل بل الثلاثي لازم والرابعي متعدولا يجوز عدم معتوق لان محيى عنه قول من افعلت شاذ مسموع لا يقاس عليه وهو عتق فاعيل بمعنى مفعول ووجهه عتاه وأمة عتيق أي ناور عتاقيل عتقة وجمعه عتائق اه لكن قال في الفتح رده يقال العتق بمعنى الاعتاق الاستعمال الشهي تجوز ابا اسم المسبب كقول محمد أنت طالق مع عتق مولانا اياك اه (قوله وعمون الخ) أي جعله غنوا ابا اسم العين وقد تكسر ما استدلل به على الشيء مصباح ومراده أن اعتق صفة قائمة بمن كان رقيقا والاعتاق ايقاع العتق من المولى وليس في الاستيلاد وملاك القريب اعتاق بل عتق فلذا عتق به لا بالاعتاق وقد يقال ان الاستيلاد والشراء فعل المولى والجواب أن العتق حصل بموت سيد المستولدة وفي الشراء هو أثر الملك لا فعل منه (قوله هو افة الخروج عن المملوكية) عزاه في البحر الى ضياء الخلوم وردته قولهم انه في اللغة القوة وفي الشرع القوة الشرعية لان أهل اللغة لم يقولوا ذلك واعتضه في النهر بأن ماردته قتله في البسوط وعليه جرى كثير فعند كون الناقل ثقة لا يلتصق الى رده قلت وحقق في الفتح هذا المقام بما يشق المرام (قوله ومصدره عتق وعتاق) وكذا اعتاقه فصح الاول فيهن والعتق بالكسر اسم منه مصباح ومثله في القهستاني وما نقل عن البحر من أن الاول بالكسر والثاني بالفتح لم أجده فيه فافهم (قوله وشرعا عبارة عن اسقاط الخ) المناسب عن سقوط لان الحديث عنه العتق والاسقاط معنى الاعتاق كما علمت الا أن يكون اطلق العتق على الاعتاق فيجوزا كما مر والمراد بالوجه المخصوص ما استوفى ركته وشروطه من قول أو فعل كلك القريب بشراء ونحوه فان فيه اسقاطا معنى والا كان التعريف قاصرا ففهم وعرفته في الكبر وغيره بأنه اثبات القوة الشرعية للمملوك وهي قدرته على التصرفات الشرعية

(كتاب العتق)

ميرت الاستقاطات بأسماء
اختصارا تاسيضا لاسقاط الحق عن
العناصر عموما والذمة ابراء
عن النصح طلاق وعن الرق عتق
وعنون به لا بالاعتاق لعدم نحو
استيلاد ذلك قريب (هو) لغة
الخروج عن المملوكية من باب
ضرب ومصدره عتق وعتاق
وشرعا (عبارة عن اسقاط المولى
حقه عن مملوكه

وأهليته للولايات والشهادات ورفع تصرف الغير عليه ثم اعلم انه سيأتي في عتق البعض أن الاعتاق يقضي
عنده لا عندهما ومبنى الخلاف على ما يوجب الاعتاق أولا وبالذات فعنده زوال الملك ويتبعه زوال الرق لكن
بعد زوال الملك عن الكل وعندهما زوال الرق ولا يمتنع أن كلام التعريفين يأتي على كل من القولين
بأن يراد الأول اسقاط الملك واسقاط الرق والثاني اثبات القوة المستعلة لزوال الملك أو زوال الرق فانهم
(قوله يصير به المملوك من الاحرار) خرج به التدبير والكتابة قبل موت السيد وأداء التجريم فان فيها اسقاط
البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد بهما من الاحرار ط (قوله وركنه اللفظ الدال عليه) سواء كان
اقرارا بالحرية او ادعاء بالنسب او لفظا انشائيا والضمير يرجع الى العتق سواء أتت أفعى اعتاق ام لا ليصح قوله وملك
قريب ط (قوله ودخول حربي الخ) صورته اشترى حربي مستأمن عدا مسلما فادخله دار الحرب
عتق عندهم ولانا الامام رضي الله عنه وقال صاحبنا لا يعتق ط واسألت اقامة لتباين الدارين مقام
الاعتاق وهذه احدى مسائل تسع يعتق العبد فيها بالاعتاق لانه عتق حكمي كما سيأتي في الجهاد قبيل باب
المستأمن ان شاء الله تعالى (قوله واجب لكفارة) أي كفارة قتل وظهار وانطار وغيره وهل المراد
بالوجوب المطلق او الافتراض قولان ط (قوله بلائيه) أي نية قربة او معصية ط (قوله لانه ليس
بعبادة) أي وضعا ويصير عبادة او معصية بالنية كغيره من العبادات رحقي (قوله لحديث عتق الاعضاء)
هو ما رواه الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرئ مسلم
اعتق امرءا مسلما استغفر الله بكل عذوبة عنوا منه من النار وفي انفس من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل
عذوبة منها عنوا من أعنائه من النار حتى الفرج بالفرج وأخرج ابوداود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم
ايما رجل مسلم اعتق رجلا مسلما كان فكاه من النار وايما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت
فكاه من النار وروى ابوداود وایما رجل اعتق امرأتين مسلمتين الاكتاف فكاه من النار يجزي مكان
عظمين منهما عظما من عظامه وهذا دليل ما في الهداية من استحباب عتق الرجل الرجل والمرأة المرأة لانه
ظهر أن عتقه يعتق المرأتين بخلاف عتقه رجلا كذا في النسخ (قوله وهل يحصل ذلك) أي المندوب المترتب
عليه الثواب المذكور مع النية من غير توقف على مادة العتق والنجس لصاحب النهر ط (قوله الظاهر نعم)
لان بالتدبير اعتاقا ما لا يبشره القريب اعتاقا واصله في الحديث لم يجزى ولد والده الا أن يجده رقيقا فبشره
فعتقه أي فبشره عن شره عتقه اذ عتق لا أخرجه رحقي (قوله ورواه النلان) مخرج في النسخ
بأنه من المباح وكذا في البحر عن المحيط ثم قال في البحر يفرق بين الاعتاق لا دعي وبين الاعتاق لشيء بطلان
وعمل حرمة الاعتاق للشيطان بأنه قد أعظمه اه أي بخلاف قتل عظيم فلان لانه غير ممنون تأمل (قوله
وحرام بل كفر للشيطان) وكذا انصم كما سيأتي واعل وجه القول بأنه كفر هو ما سجد كره عن الجوهرة
أن أعظمهم ما دليل الكفر بالباطن دللجود لاسم ولو عز لا فيكم بكفره وهذا كله اذا لم يقصد استتار والعبادة
والافهوك كفر بلا شبهة سواء كان لفلان او لشيء بطلان وذكر في فتح القدير أن من الاعتاق المحرم اذا غلب على ظنه
انه لو اعتقه يذهب الى دار الحرب او يرتد أو يضاف منه السرفة وقطع الطريق ويقتله مع غيره خلافا
للقطاهرية قال وفي عتق العبد الذي مالم يحلف منه ما ذكرنا بالجر التحصيل الجزية منه للمسلم (فرج) في الدر
عن المحيط ويستحب أن يكتب للعتق كتاب يشهد عليه شهودا وثيقا وصيانة عن التجاسد والتنازع فيه
كما في المداينة بخلاف ما راى التعارضات لانه مما يكثر وقوعها فالكتابة فيها تؤدى الى الحرج ولا كذا في العتق
(قوله ويصح من حرز) فلا يصح من عبد ولو مكاتبه عن التمتع أو ما ذونا لذلك ولعدم الملك ولا اقل
في الخبر لا حاجة اليه ذكر انك (قوله مكاتب) أي عقل بالغ ومختار وقوله لا من صبي الخ ولم يشترط الاسلام
لانه يصح من الكافر ولو مرتدا أما اعتاق المرتد وقوف منه نافذ عندهما ولا قول العبد لانه غير شرط
الا في الاعتاق على مال كما ذكر في باب بحر ولا يمتنع بالان لانه يصح بالكتابة المستقبنة والاشارة المقهمة
بدائع أي من الاخرس (قوله ولو سكران او مكرب الخ) سيأتي في القدر التفسير يهدي نكاحا ذكرهما تنجيبا
لتعميم فانه اشار الى انه لا يشترط كونه صاحب اوطانها او عامدا او مريضا او عاقله بل لانه سكران
بمحظور غيبه معذوره فهو في حكم الصالح في الاحكام والمكر اختار ايسر الامرين فكان قاصدا له وان عدم

بوجه) ثم وخص (يصير به المملوك)
أي بالاستسقاط المذكور (من
الاحرار) وركنه اللفظ الدال
عليه أو ما يشوم مقامه كذا قريب
ودخول حربي اشترى مسلما
دار الحرب ومنه واجب لكفارة
ومباح بلائيه لانه ليس بعبادة
حتى يبع من الكفار ومنه دواب
لوجه الله تعالى لحديث عتق
الا... او هل يحصل ذنبت تدبير
وشراء قريب الظاهر نعم ومكره
ايلان وحرام بل كدر لشيء بطلان
(والله اعلم من حرز من) ولو سكران
أو مكرها أو مخطئا أو مريضا

أولا يعلم بأنه لو كان كقول الغاصب للمالك أو البائع للمشتري اعتق عبدي هذا وأشار إلى المبيع عتق لأم من قبي ومعتوه ومد هوش ومبرم ومغني عليه ومجنون ونائم كما لا يصح ٤ طلاقهم ولو أسند له حالة مما ذكر أو قال وأنا حربي في دار الحرب وقد علم ذلك فالتقول له (في ملكه) ولورقة

كم كتاب وخرج عتق الحمل إذا ولدته لستة أشهر فأكثر ولو لاقح صبح (ولو بإضافته إليه) كان ملكك أو إلى سببه ~~كان~~ أن اشتريتك فأنت حر بخلاف أن مات مورثي فأنت حر لا يصح لأن الموت ليس سببا للملك ومن لطائف التعليق قوله لأمته أن مات أبي فأنت حرة فباعها لا يسه ثم نكحها فقال إن مات أبي فأنت طالق فثنتين فثبات الأب لم تطاق ولم يعتق نكاحه وكأنه لأن الملك ثبت مقارناتها

بالموت فتأمل (بصريحة بلائية) سواء وصفه به (كانت حراً أو عتق أو عتق أو معتق أو عتق)

قوله ولو بإضافة إليه هكذا بخطه بغير ضمير والذي في المتن ولو بإضافة بالضمير وهو الذي يشير إليه تفسيره بنوله أي بإضافة العتق الخ تأمل اه منحه

الرضي وما صح مع الهزل لا يؤثر فيه الإكراه لعدم توقفه على الرضى ولذا صح من المخطئ أيضا (قوله وأشار إلى المبيع) فيه اكتفاء والاصل أو إلى المصوب (قوله عتق) أي إذا قال المشتري أو المالك اعتقته ويكون هذا بمنزلة القبض من المشتري فيلزمه الثمن وبمنزلة القبض من المصوب منه فلا يلزم الغاصب شيئا نحائي (قوله ومعتوه الخ) تقدم في أول الطلاق بيان معانيها فراجع (قوله ومجنون) أي في حال جنونه حتى لو كان مجنون ويضيق فأعتق في حال إفاقته يصح (قوله أو قال وأنا حربي الخ) كونه حربيا غير قيد بل يشترط كون العبد حربيا فإنه لا يعتق إلا بالتخلية بخلاف المسلم والذي كما يذكره (قوله وقد علم ذلك) أي علم منه وقوع العتق ونحوه وكونه في دار الحرب وأما الصبا والنوم فعلموا قطعا لكن ينبغي تقييد تصديقه فيهما بما إذا لم يعلم ملكه له بعد صبا وبعد إفاقته من آخر نومة تأمل (قوله فالتقول له) وهل يحلف إذا طلب العبد تخليفه يحزر ط قلت كل من إذا اقترشى لزمه فإنه يحلف رجاء نكوله إلا في اثنين وخسين تأني قبل البيوع ليست هذه منها (قوله في ملكه) خرج اعتاق غير المملوك ولا يرد عتق الفسولي الجار كما توهمه في البحر لأن الإجازة اللا حقة كالوكالة السابقة نهر (قوله إذا ولدته لستة أشهر) أي من وقت العتق لعدم التيقن بوجوده وقت بجر (قوله ولو بإضافة إليه) أي بإضافة العتق إلى الملك وأشار إلى أن الشرط وجود الملك وقت وقوع العتق فإن كان منجزا اشترط وجود الملك وقت التخيير لانه وقت الوقوع وإن كان معلقا بالملك أو سببه اشترط تحقق ذلك فنزل الجزاء وقت الملك والحاصل كما في الجرائد إذا علق بالملك أو سببه كالشراء لا يشترط تحقق الملك وقت التعليق وإن علق بغيرهما كدخول الدار اشترط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول الجزاء ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما (قوله بخلاف الخ) محترز الإضافة إلى سبب الملك لأن موت المورث ليس سببا للملك لانه قد يخرج من ملك المورث قبل موته وإن بقي فقد يوجد مانع من الإرث كقتل ورثة ثم إذا قال إن ورثتك فهو مثل أن اشتريتك وهذا إذا كان الخطاب لعبد المورث أما إذا قال لعبد أن مات مورثي فأنت حر فهو مثل أن دخلت الدار فأنت حر كما لا يخفى (قوله لأن الموت ليس سببا للملك) أي ليس سببا مساويا بل قد يكون وقد لا يكون كما قلنا فهو نظير ما قدمه الشارع في أول باب التعليق لو قال ~~كل~~ امرأة أجمع معي في فراش فهي طالق فتزوج لم تطلق وكذا أكل جارية أطأها فهي حرة فاشتري جارية فوطئها لم تعتق أي لأن الاجتماع في فراش لا يلزم كونه عن نكاح كما أن وطء الجارية لا يلزم كونه عن ملت فلم توجد الإضافة إلى سبب الملك (قوله فثبات الأب) أي ولم يترك وارثا غيره أو ترك بالاولى ط (قوله وكأنه الخ) التوجيه لصاحب التهر وتوضيحه أن العتق معلق بالموت وحين الموت لم تكن في ملكه فلا تعتق لأن الملك ينتقل إليه عقبه والمعلق شيء وهو العتق هنا يتبع بعد وجود ذلك الشيء وهو الموت فصارت كل من الملك والعتق حاصلات عقب الموت في آن واحد وشرط العتق وقوعه على مملوك وهي لم تصر مملوكة إلا مع وجود العتق فلم يوجد شرطه قبله فلم يقع وكذا الطلاق معلق على الموت فحقه أن يوجد عقبه لكن وجد الملك عقب الموت أيضا وانسخ به النكاح فلا يقع الطلاق لانه وجد في وقت انسخ النكاح كما في أنت طالق مع موت أو موتك فالعتق والطلاق ثبت الملك مقارناتهما ولا بد من سبقه عليهما حتى يشعا ولم يوجد فلذا لم تطلق ولم تعتق فله وطؤها بملك اليمين ولو اعتقها ثم تزوجها بملك عليها فلا لعدم وقوع الطلاقين المعلقين أفاده الرضى (قوله بالموت) متعلق بثبت والباء للسببية ح (قوله فتأمل) أشار به إلى دقة تعليل المسألة ح (قوله بصريحة) متعلق بصريحه كما في الإيضاح وغيره ما وضع له وقد استعمل الشرع والعرف واللغة هذه الالتفات في ذلك فكانت حقائق شرعية على وفق اللغة فيها وتمامه في التبع (قوله بلائية) أي بلا توقف على نيته فيتع به نواه ولم ينوشيا وكذا الوثوي غيره في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع كما لو قال نويت بالمولى الناسروا نوى الهزل وقع قضاء وديانة كما يقتضيه كلام محمد وتمامه في الفتح وفي البحر عن الحامية لو قال أردت به اللعب يعتق قضاء وديانة (قوله كانت حر) أي بفتح التاء وكسر هاء الكل من العبد والامة كما يذكره عن الحامية قال القهستاني وفي حروف المعاني من الكشف أن الفقهاء لا يعتبرون الأعراب ألا ترى أنه لو قال لرجل زيت بكسر التاء أولا امرأة بنتها وجب عليه حد القذف (قوله أو عتق) يحتمل قراءته بكسر التاء صفة مبالغة فيناسب ما قبله وما بعده ويحتمل السكون مصدرا فإنه من الصريح كما سيصرح به وجرمه في الفتح خلافا لما في جوامع

مطلب

الفتها لا يعتبرون الأعراب

انتم من ان لا يعتق له باقية في آت عتق او عتق في بحر والمهرنة ضعيف (قوله ص) أي
 يتوقف على النية ولا فارق في الخاتمة لزوم حر فقبل له لم يعتق قتال عتق عبده بحر قلت ركني
 هذه النية ليست بمعنى العتق بل نية تعدل ان المبتدأ الخمدوف لما حمل أن يكون تعدله عبدي وأن يكون
 عبداً فلا يتوقف اعتاق عبده على قصد اياه على قصد معني التحرير اشرع في كون ذلك أي تنظر
 تأمل (قوله أو أخبر) عطف على قوله وصحة أي في بيعة اخبر لموصوطة بذلك فثبت بطلان في اسر
 وهو ما وضعه كجاء (قوله في الفصح) لأن المعنى اعتق الله ان اعتق من وعي هذا ائتي وقرن الهدية
 وغيره في ارأنا الله يبرأ ولا سيما يعرف به اعمد ثم انما ان اطلع ومقابل الفصح ما قيل انه اما عتق
 باقية كما حكاه في الفصح (قوله أو هو مولاي) فانه ملحق بصريح له دون من ياتي على اوصاله ابن اثير
 الزيف وعشرين كالمسرد ابن العم والمعتق بالاسم والمعتق بالفتح أو أن اضافته بعد قول أو هو وهو
 الفصح وقيل لا يعتق الا باقية وفيه ما انتهى في غية البيان ورده عن ابن الفصح ما كان عليه في الضرر وفيه عن
 الظهيرية وغيره لا قول أنت مولاي فلا يعتق قضاء كذا ثبت عليه فلا يعتق من (قوله أو هو مولاي)
 عطف على قوله وصحة ط لأن اسداً لا يستحصار المصادف فذا مادام بوصف يأن انشاء من تحريفاً
 لث الوصف درر (قوله فهو مولاي) قيد به لانه لا يعتق باسدياً او باسدياً او باسدياً أي الباقية
 لانه قد ينكر على وجه التسلية والمكرام بحر أن وحقيقته كذب بخلاف ما مولاي وقرن انهم وقيل عتق والفصح
 لا ما لم ينو (قوله في الفصح) أي انه لا يعتق من في انما انما انما من رجل من اسد
 بسراج فوقت بين يديه وتسلل لها ما أصعب بالاسراج فوجه اسراج يامس ما عتق من هذه بنية
 لطف لا يعتق من هذا اذا لم ينو يعتق فنحوي عن محمد بن رواية خاتمه (قوله دين) أي فيما بينه وبين ربه
 تعالى أما انما في فلا صدقته وكذا لو سرح بقوله من هذا العمل تأني كره قوله أو هو اختلاف ما لو أراد ان يهرل
 أو انعتب فانه لا يعتق باسدياً ووجهه انه قصد الالفاظ بما هو موضوع لاعتق ولم يرد به معنى اسر فبالمعنى
 الموضوع وان لم يقصد له أمّا عتاقه أراد به معنى آخر لا يلهي به مع قصد ان لا يلهي به خلاف الظاهر لما
 لم يعتق من اسد من عن المسئلة لم يدر حل دمه باسدياً من فساد له اعتق ثم قال لو ثبت به من عن
 الم يعتق قضاء وزمه السويدي راره وان لم ينو لم يدره انه يدر ولا يعتق لوجه الله تعالى عن اقتباس من قال
 وكان له على رجل قصاص فقال اعتقتك فهو عتق باسداً واختصاصاً (قوله أو اذا اسماه) لأن مراده بالعلام
 باسم علمه هداية (قوله وشهد) أي على انه عتق به لث وهذا اذا لم يكن معروفه عليه عند الناس ولو لم يعرفوا
 به لا يعتق كما في الضرر المبسوط (قوله وصحاح اطلاق) رده على ما في الاستيعاب من قول ابن ابي
 مالو من المرأة طاعة حيث يتبع اذا زاد حاله عهد التسمية بجز بالمرزوق من خلاف طاعة فانه لم يسمه التسمية
 به قال في الضرر في تدرج كتب لم يصرق بينهما لأن العلم لم يشترط فيه أن يدره فهو دارا لم يسمه التسمية
 وقت التسمية فيهما فلهما عدم التفرق اه والطاهر أن ما في الاستيعاب من معنى على عدم اشتراط الشهادة
 أو انشهر فيهما (قوله بمراده بالجمية) أي بانه لا يسمه الا على وليس احترازاً عن مراده العربية كذا عتق
 كما قيل بانه العليل (قوله كراداد) بنح انهم روي في الجملة انما أنت ثم قال هو مناسلة
 (قوله اعدم العلية) لأن العلية بصيغة حر وأزاد لا بالمعنى في غير اخبار من الوصف فطاعة المالك لاداءات
 (قوله وشوفا) مما يعبر عن البلد كما طرح بعد اذمة بخلاف الله من طاعة الرواية خاتمه و
 رتبة ابيدث أو فلك كمن حر (قوله كثلثه) ولو قل به من حر عتق سدن ولو قل به أو من حر
 به ما من المولى في قوله بحر عن الخاتمة (قوله اخبر به مدالامام) اشار الى فرق بينه وبين اسحاق
 فانه لا يخرأ انما فاقه كبره كذا في غية البيان من استوى بهما هو بحر وانما في التسمية على
 قولهما (قوله ومن اسر به الم) لأن لفظها لا يعتقون انما عتق كذا انما (قوله ومنه ومنه) أو يعتق
 نفسك زاد في الخاتمة تصديق نفسك عليك فتقبل ان هذه الثلاثة ملققة بالصريح وقيل انها ذاتية وهما مسميان
 على أن الصريح بمحض الوضعي واختر انهما اسرا في حقيقة فانه به جماعة لانه لا يعتق الوضعي واختره
 اعتق ابن ابي امام بحر (قوله معتق مطلقاً) أي سواء قبل أو لم يقر أو لان الاعتق ب من اواب

[illegible]

ولوزاد بكذا توقف على القبول
فتح ومنه المصدر نحو العتاق عليك
وعتقك على قيعتق بلانية ولوزاد
واجب لم يعتق لجوار وجوبه لكفارة
طهيرية وفي البدائع قيل له اعتقت
عبدك فأومأ برأسه أن نعم لم يعتق
ولوزاد من هذا العمل عتق
فسماء ولو قال يا سالم فأجابته غام
فتعال أنت حر ولانية له عتق
النجيب ولو قال عيت سألما عتقا
قضاء وفي الجوهره قال لم لا يحسن
العربية قل لعبدك أنت حر فقال له
عتق قضاء ولو قال رأسك رأس حر
بالإضافة لا يعتق وبالتسوية عتق
لأنه وصف لا تشبيه (وبنكاه
أن نوى) (للا احتمال) (كلاما ملأى
عليك ولا سبيل ولا روق أو حرجت
من ملكي وخلصت سبيلك) (كقوله
(لأنت قد أطلتني) رأيت عتق
أول رحمة أطلق من ولانية وهي
مطلقة نعتي وتطلق ان نوى
كتب ما من الملاصة قال لعبدك
أنت غير مملوك لا يعتق بل يثبت له
أكرام الأحرار حتى يترتب له مملوكه
ويستدفعه بملكه

ملء
في باب الأسماء

والبدائع إزالة الملك وانما الحاجة الى القبول من الموهوب له والمشتري لثبوت الملك لهما ولا يثبت الملك
للعبد في نفسه لأنه لا يصلح مملوكا لنفسه فبقي البيع والهبة إزالة الملك عن الرقيق لا الى أحد وهذا معنى الاعتاق
يخرج عن البدائع (قوله توقف على القبول) أي في المجلس لأنه مبادلة كما سيأتي في باب (قوله لجوار
وجوبه لكفارة طهيرية) تمام عبارة الطهيرية هكذا بخلاف طلاقك على واجب لأن نفس الطلاق غير واجب
وانما يجب حكمه وحكمه وقوعه أما العتق فجواز أن يكون واجبا أه أي فإذا صرح بالوجوب في العتق
ولم ينو العتق صدق لأنه محتمل كلامه واعتبر من الرقيق بأن على تنفيذ اللزوم فينبغي اشتراط النية وان لم يصرح
بالوجوب أه قلت لا ينبغي أن الوجوب أو اللزوم عامل خاص فلا يتعلق به لفظ على بدون قرينة بل يتعلق
بالاستقرار العام والحصول فيدل على ثبوته في الحال تأمل واعتبر من الرمي قوله لأن نفس الطلاق غير
واجب بأنه ممنوع لأنه قد يجب عند عدم الامساك بالمعروف ولو سلم فلا يلزم من وجوبه وجوده في الخارج
(قوله لم يعتق) في النهر عن المحيط يعتق وصكك أنه تحريف فتدرايت في الذخيرة البرهانية لصاحب المحيط
مثل ما هو الفرق بين العتق والنسب حيث يثبت أن العتق يقتضي العبارة ولا تقوم الإشارة مقام العبارة حالة
القدرة والنسب لا يقتضي العبارة وسيأتي في أوائل كتاب الاقرار متنا مانسه والاياء بالرأس من الناطق ليس
باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر الخ وفي الجوهره
ولو قال العبد لولاه وهو مريض أنا حر فخر رأسه أي نعم لا يعتق أه وأما ما قدمناه عن البدائع من أنه يصح
بالإشارة المتهمة فهو محمول على الآخر وتقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الطلاق (قوله ولوزاد من
هذا العمل الخ) كان الأولى ذكره عقب قوله ولو قال اردت الكذب أو حرته من العمل دين قال في البدائع
ولو قال أنت حر من عمل كذا أو أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لأن العتق بالنسبة الى الإعمال
لا يميز أفعكان اعتاقا عن الأعمال وفي الأزمان جميعا ونسبة البعض خلاف الطاهر فلا يصدق التناهي (قوله
عتق النجيب) لأنه المحاطب بالاعتاق (قوله عتقا قضاء) أما ديانته فالذي ناداه فقط ولو قال يا سالم أنت حر
فأدع أم حرة أو غيره عتق سالم لأنه لا مخاطبة هنا إلا له فينصرف اليه يخرج عن البدائع (قوله عتق
قضاء) أي لا ديانة لعدم التصدد ط (قوله لا يعتق) لأنه على معنى التشبيه كما لو قال مثل رأس حر فانه
لا يعتق كما في الهدية عن السراج (قوله أنه وصف) أي للرأس بالحريية والرأس مما يعبر به عن الكل فكأنه قال
أنت حر ط (قوله ويذهب ان نوى) قال الجوى ثبت في الأصول أن الشرط في الكتابة النية أو ما يقوم
مقامها من دلالة الحال ليرول ما فيها من الاشتباه أه ط (قوله لا احتمال) لأن نفي الملك وما بعده جاز
أن يكون بالبيع والكتابة كما جاز أن يكون بالعتق ونفي السبيل يحتمل أن يكون عن العقوبة واللوم كمال الرضى
وأن يكون للعتق فيزل الى معنى لا مال الى عليك اذهب الطريق الى نادا انتصرف نهر (قوله قد اطلقك)
بمحر في قوله من الاطلاق وهو رفع القيد بخلافه بدون حر فانه ليس بصريح ولا كتابة فلا يتبع به أصلا كما يأتي
(قوله وأنت اعنتي) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وأنت اعنتي من فلانة وهي معتقة ح فان قيل انما كان
أه وانما ذابته حماله اقدم في ملكي وأطلقني فاقبال ان مثله عتق فالجواب ان المتبادر في عتق ارادة
التحرير بخلاف أعتق وأطلق لعدم احتمال العتق والطلاق لتفاضل الذي هو أصل أفعال التفضيل رحتي
(قوله تشبيها) أي تسمى ألقاط الطلاق والعتق قال في الذخيرة وعن أبي يوسف فيمن قال لأنت ألف نون
تأخر أها أو قال لأمرأته ألف نون أعطاء ألف فاف انه ان نوى الطلاق والعتاق تطلق المرأة وتعتق
الامة وهذا بمنزلة الكتابة لأن هذه الحروف يفهم منها ما هو المسموع من صريح الكلام لانها تستعمل
كذلك فصار كالكتابة في الانتشار الى نية أه (قوله وفي الخلاصة) عمارتها لو قال لعبدك أنت غير مملوك
لا يعتق لكس ليس له أن يدعيه بعد ذلك ولا أن يستدعيه فان مات لا يرثه بالولا فان قال المملوك بعد ذلك
أنا مملوك له فصدقته كان مملوكا ظاهرا وكذا لو قال ليس هذا بعبد لا يعتق أه قلت وذكر في الذخيرة المسألة
الأولى ثم ذكر الثانية بعبارة فارسية ثم قال في جوابها يعتق في القضاء لأنه اقتر بالعتق والصحيح انه لا يعتق بدون
النية عند أبي حنيفة كما في قوله ليست بأمرأتي لأنه ليس من ضرورة أن يكون عبدا أنه أن يكون حر أو يبيدها
القول المسألة الأولى أه وحاصله أن القنط في المسألتين كناية عن نوى عتق فيهما والافلال لكن ليس له

أن يدعيه لنفاذ قراره على نفسه ونهذ قال في البحر وخاخره أنه يكون حزا طاهرا لا معتقافه كون أحكامه
 أحكام الاحرار حتى يأتي من يدعيه ويثبت فيكون ملكا له اه (قوله وقاس عليه الخ) أي جعله في حكم
 مسألة الخلاصة وهو أنه إذا لم ينو العتق ليس له أن يدعيه لقراره بعدم الملك (قوله ونارعه في النهر) حيث قال
 وعندى أن هذه المسألة أي مسألة الخلاصة مغايرة لمسألة الكتاب أي قوله لا مطلقا على ذلك أنه
 في مسألة الكتاب إنما اقتربناه لملكه نفسه وهذا لا يتنافى مع كماله غيره ومسألة الخلاصة موضوعها اقراره بأنه
 غير مملوك أصلا ما لم يقر به أو لحزبه الأصلية فتبني لهذا فانه مهم اه قال ح قلت والذي يظهر بآدنى
 تأمل أن الحق مع صاحب البحر فإن الفرق الذي ابداه في النهر غير مؤثر فانه إذا اتى ملكه عنه وليس هناك من
 يدعيه ساوى من قبل له أنت غير مملوك ويدل لما قلنا تسوية صاحب الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله
 ليس هذا بعبدى تأمل اه قلت والحاصل أن كلام من مسألة الكتاب ومسألة الخلاصة كتابية في العتق
 فلا بد له من النية وقد نص في مسألتى الخلاصة على أنه إذا لم يعتق أي عند عدم النية ليس له أن يدعيه أي
 لقراره على نفسه بأنه غير مملوك وأنه ليس عبده وهذا موجود في مسألة الكتاب أيضا فيمنع من دعواه
 فيها أيضا ولا فرق في صحة اقراره على نفسه بين نفسه عن نفسه فقط أو عنه وعن غيره بل نفسه عن غيره فلا تأنذ
 فيه لانه لا ولاية له على غيره في ذلك فافهم (قوله أوتيتي) أي وهذه بنتي ولا يصح أن يكون التسدير أو هذا
 بنتي لما سألني أنه كتابية وكلامه الآن في الصريح ولو قل أو هذه بنتي لكان أولى ح وقوله أنه كتابية
 فيه كلام يأتي (قوله وان لم يصلحوا ذلك) أي للابوة والجدودة والامومة (قوله ولا اجابا بالباء الخ)
 أي أن قول المصنف وبهذا الخي باعادة الباء الجارة ليسيد أنه عطف على قوله وبذلك مقابله ولو حذف الباء
 لا وهم أنه عطف على أمثلة الكتابية مع أنه من أمثلة الصريح وإنما أخره وذكره بعد أمثلة الكتابية لما فيه من
 التنصيص بل المقادير قوله فان صلحوا الخ (قوله فان صلحوا) حاصله أن هذا الخي على وجهين إما أن يصلح إنباله
 بأن كان مثله يولده أولا وكل منهما إما أن يكون العبد مجهول النسب أولا فان صلح وهو مجهول عتق وثبت
 نسبه منه إجماعا وان كان معروف النسب لا يثبت منه بلائلكا كن يعتق عندنا وان لم يصلح ولده فلا ذلك عند
 الامام وعندهما لا يعتق وكذلك الكلام في هذا الخي أو في فان صلح إنباله أرا ما وليس لتسائل أبا أو أم معروف
 ثبت النسب والعق بلا خلاف وان صلح وله أب معروف لا يثبت النسب ويعتق عندنا وان لم يصلح لا يثبت النسب
 ولكن يعتق عنده لا عندهما ولو قال له غير هذا جدتي فتدل هو على الخلاف وهو الاعم لانه وحده بصفة من
 يعتق عليه ملكه كما في البحر (قوله في مولدهم) قال في النسبة مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي
 لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها اه ومختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم أنه الذي لا يعرف نسبه
 في مولده ومسطر رأسه ونعامه في الدرر (قوله وليس لتسائل أب معروف) أراد بالاب الأصل فيشمل الجد
 والام قال ط وهذا يعني عنه قوله وجهل نسبه (قوله فيعتق فقط) أي بلائبوت نسب لان العتق باعتبار
 الجزئية والزنى يتي النسبة الشرعية لا الجزئية (قوله وهل يشترط) أي في ثبوت النسب تصديق العبد
 للسيد فقيل لا لان اقرار السيد على مملوكه يصح بلا تصديق وقبل يشترط فيما سوى دعوى البنوة لان فيه جهل
 النسب على الغير زيلعي قلت ومشي في كافي الحاكم على الثاني حيث قال في مسألة الأب والام وصدق في ذلك
 ولم يذكر ذلك في مسألة الابن (قوله ولا تصير أم ولد) قال في فتح القدير ثم إذا قال هذا الخي هل تصير أم ولد
 ولده إذا كانت في ملكه فتدل لا سواء كان الولد مجهول النسب أو معروفه وقبل تصبه في الوجهين وقبل أن كان
 معروف النسب حتى لم يثبت نسبه منه لا تصير أم ولده وان كان مجهولا حتى ثبت نسبه منه صارت
 أم ولده وهذا اعدل اه وبه علم ما في كلام الشارح من الاطلاق في محل التنصيص فافهم (قوله اعتق لنية)
 فيه تنصير في الخي قال لعلنا هذه بنتي أو جاريتي هذا الخي يعتق عندنا خلافا لابي حسيبة وقبل لا يعتق
 عند الكل وهو الاظهر اه ومثله في الذخيرة وانتهت الخي وقال في النهر في الخي والظاهر أنه لا يعتق
 يعني الابالنية ويدل عليه ما مر من أنه لو قال عبده أنت حرة أو لأمته أنت حرة في بعض المواضع أنه صريح
 وفي بعضها كتابية اه فقوله يعني الابالنية الخ ليس من كلام المجتبي كما كانت وجهه نظر وما استدل به
 لا يدل أنه يجوز أن تكون التأييد في قوله لعبده أنت حرة باعتبار كونه ذاتا أجنبية أو نسبية والتأيد في قوله لأمته

وكذا ليس هذا بعبدى لانه
 وقاس عليه في البحر لا ملك له
 لكن نارعه في النهر (و) يصح أيضا
 (ب) رأيتي (و) أوتيتي (للا ممر)
 سنان من المالك (والا كبري) كذا
 (هـ) رأيتي (و) أوتيتي (أو) هذه
 (أي وان لم) يصلحوا ذلك ولم ينو
 العتق لانهم صرايح لا تأنذ بالباء
 جاء بالباء وأخرها بالنصب لهما فان
 صلحوا وجهل نسبه في مولدهم
 وليس لتسائل أب معروف انت
 النسب أيضا ما لم يقل ابن من النسي
 فيعتق فقط وهل يشترط تصديقه
 فيما سوى دعوى البنوة قرآن
 ولا تصير أم ولد ولو قال عبده
 هذه بنتي أو لأمته هذا الخي لا يقر
 لنية

أنت حر باعتبار كونها خصا او خلفا بخلاف اطلاق البنت على الابن وعكسه لما في فتح القدير حيث قال
 في تعليل المسألة لان ادول تميز عن عتق في الدكر والساني عنه في الانثى فانتفى حقيقة لا تنفاه محل ينزل فيه
 ولا يتوزن في لفظ الابن في البنت وعكسه اتفاقا ثم قال وما ذكره المصنف يعني صاحب الهداية بيان انه عتقته
 بطريق آخر وهو انه اذا اجتمعت الاشارة والتسمية والمسمى من جنس المشار تعاق بالشار وان كان من خلاف
 جنسه يعلق بالمسمى والمشار اليه ههنا مع المسمى حسان لان الدكر والساني في الانسان جنسان لا خلاف المقاصد
 فيلزم ان يعلق الحكم بالمسمى اعني مسمى بنت وهو معدوم لان النابت ذكر اه فانت ترى ان مقتضى التعليل
 بهذين الوجهين كون الكلام لغويا لا يعلق به حكم سواء نوى اولا وبظاهر من هذا انه لا فرق بين قوله للعبد هذا
 بناتي او هذه بناتي تذكر اسم الاشارة او تأنيده لان التعويضا من اطلاق البنت على الابن حيث لا يستعمل
 أحدهما في الاخر حقيقة ولا يميزا من كونه خلاف جنس المشار اليه كما لو باع فصا على انه ياقوت فاذا عثر
 زجاج فالبيع باطل ويدل لما قلنا انه في من الملتقى عبر قوله هذا بناتي (قوله عتق) أي بلا خلاف فتح وينبغي
 توقفه على النية تأمل (قوله وأخى لا) أي وفي قوله هذا أخى لا يعتق بدون نية قال في البحر ووفر في البدائع
 بأن الاخوة تحتل الاكرام والنسب بخلاف العم لانه لا يستعمل للاكرام عادة وهذا كله اذا اقتصر فلو قال
 اخي من أبي أو من أمي أو من النسب فانه يعتق كما في الفتح وغيره ولا يخفى انه اذا اقتصر يكون من ~~الكنائيات~~
 فيعتق بالنية اه (قوله لا يعتق يا بني وبأخي) أي بدون نية كما يأتي قال في الدر المنثور وعنه انه يعتق
 والظاهر الاثر لان المسود بالبداء استنصار المسادي فان كان بوصف يمكن اثباته من جهة فهو بائنا ركن
 لاثبات ذلك الوصف وان لم يمكن ~~البينة~~ كان لجزء الاعلام قال في الفتح وينبغي أن يكون محل المسألة
 ما اذا كان العبد معروف بالنسب والافهم من كل اذ يجب أن يثبت النسب تصديقه فاعتق اه ولو قال
 يا اخي من أمي أو أبي أو من النسب عتق كما مر اه (قوله ولا سلطان لي عليك) لان السلطان عبارة عن الحجة
 والبدون في كل منهما لا يستدعي نفي الملك بالمكاتب يثبت للمولى فيه المالك دون اليد (قوله بخلاف عكسه)
 وهو وقوع الطلاق بالباطل العتق لان ازالة ملك الرقية تستلزم ازالة ملك المتعة بلا عكس درر (قوله كما مر)
 أي في قول الطلاق (قوله قيدا لا خيرة) يعني أن قوله وان نوى راجع الى المسألة الاخيرة وهي الفساق
 الطلاق أما الاولى وهي مسألة البداء والثانية وهي مسألة نفي السلطان فيوقف وقوع العتق فيهما على النية
 فهما من ~~كنائيات~~ (قوله كما نقله ابن السكال) أي عن غاية البيان وكذا نقله في البحر عنهما عن التهمة وقال
 فيمنع لا ينبغي الجمع بين هذه المسائل في حكم واحد واقره في النهر أيضا قلت بل على ما مر من حيث الفتح ينبغي
 أن يثبت العتق بلا نية اذا كان مجهول النسب (قوله بما رجه السكال) ونهه أيضا عن بعض المشايخ
 وبه قال الاثمة الثلاثة اذ لا يظهر فرق بينه وبين لاسيل وعن الامام الكرخي في عمري ولم يتفح الى الفرق بينهما
 ثم قال السكال بعد تقرير عدم الفرق والذي يقتضيه النظر كونه من ~~الكنائيات~~ (قوله وأقره في البحر) وكذا
 في النهر والشر بلا نية والمقدمي (قوله يعتق بالنية) الاولى لا يعتق الا بالنية (قوله ذكره ابن السكال
 وغيره) أي ذكر اشتراط النية للعتق ومنه في البحر عن ابي يعلى وغاية البيان رعاء في النهر الى العناية عن
 المسوط (قوله الا في قوله الخ) استثناء من قوله وبألساظ الطلاق وزاد قوله اطلقت مع انه قدمه المصنف
 لتكميل ما استثنى ولكن استثناء الامر باليد والاختيار منقطع لانهما من ~~كنائيات~~ التفويض لا كائيات
 الطلاق (قوله او اختارى) عزاد في الدر والامر الى البدائع قلت وهو خلاف المذهب ففي الذخيرة قال
 محمد في الامر ذات الرجل لانه امر لا يدرك نوى العتق يصير العتق يدها حتى لو اعتقت نفسها في المجلس
 جاز ولو قال لها اختارى ينوى العتق لا يصير العتق في يدها فقد فرق بين الامر باليد وبين قوله اختارى في العتق
 وسوى بينهما في اطلاق اه كلام الذخيرة وقد اصرح في الفتح بأنه لو قال لها اختارى فاختارت نفسها
 لا يثبت العتق وان نواه اه وصرح بذلك أيضا في الحاشية بالحكاية خلاف وأنت خير بأن ما في
 الاصل والكافي هو نص المذهب فلا يعدل عنه ولم رمن به على ذلك فاعتقه (قوله ولا بدع) أي ليس ذلك
 أمرا مفردا خارجا عن نظائره وهو جواب عن قوله فهو من كائيات العتق أيضا أي كائانه من كائيات الطلاق لانه
 لما احتل العتق وغيره كان من كائياته أيضا (قوله ويتوقف) أي العتق في امر لا يدرك واختارى بخلاف

وبه مدخل او عتق وعنى
 لا مال ينوم النسب (د) يعتق
 (أ) يا بني وبأخي (د) يا بني
 (د) لا سلطان لي عليك ولا بأساط
 اطلاق (د) سرجه وذاتيه
 بخلاف عكسه كما مر (وان نوى)
 قيدا لا خيرة اتوفا في البداء على
 البينة كما نقل ابن السكال وكذا
 نفي السلطان بما رجه السكال وأقره
 في البحر (و) كذا (أنت مثل الحر)
 يعتق بالنية ذكره ابن السكال وغيره
 (الا في قوله) اطلقتك ولو لعبد
 فتح (امر لا يدرك) أو اختارى فانه
 عتق مع البينة فانه من كائيات العتق
 أبصارا لا بدع بدائع ويتوقف على
 القدر في المجلس

انما قلناه انه لا يملك فيه حتى يوقف (قوله وان لم يح لية) انه صريح في حيث ذكرنا سطر سطر حتى
 (قوله انه تارك) تعليل لتبديده أي وراختر العتق يوقف على الخسر له عتقك ح أو غيره له انقوله
 يوقف (قوله وان نوى) انه من كتابات السلاطين خمسة ح (قوله لكر يكسر بوجهها) ان نوى
 الخلال غير مكاتبة ق وانه لا يضارك ح (قوله بقوله عدي او حاري) يعني جمع بين هذين المصطلحين
 وقوله او حاري أي بدل حاري وهذا عده وقوله لا يصح وسانه في الري يطي ط (قوله احب) نعمت له مرأته
 وأمنه وافرده لكون العطف بأو وقوله والمية بمعنى وامرأته المية فهو مقابل مدسول بين (قوله
 جوهره) ونسبها ولو جمع بين عده وبين ما لا يقع عليه العتق كزلهجة والخائنا والسارية فقال عدي حر
 أو هذا أو قال أحدهما عتق العبد عدي حنيمة وعدهما لا يعتق وان قال لعده أنت حر أو لا بعض اجماعا
 وان قال لعده وعده غيره أحد كما لم يعتق عده اجماعا لا بالنسبة لأن عده العبد لا يوصف بالخيرية الا من جهة مولاه
 وقد يجوز أن يكون أوقع حرية موقوفة على اجارة المولى وكذا اذا جمع بين أمة حية وأمة مة فقال أنت
 حرة أو حده أو احدا كما حرة لم تعتق أمة لان المية توصف بالخيرية فيقال ماتت حرة وماتت أمة فلا تختص
 الخيرية بأمة اه ح (قوله بثلثي رحم محرم) ثلث ثلثي شرا أروحية أو وصية أو غيره فهستاني ونعل
 ما لو باشره بنفسه أو بآله مدخل ما اذا اشترى العبد المأذون دار رحم محرم من مولاه ولأدين عليه أما المديون
 فلا يعتق ما اشتراه عده خلافا لهم أو حر المالك اذا اشترى ابن مولاه فإنه لا يعتق اساقا بجز عن الظهيرية
 (تبسبه) ان القصة وطى جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع الولد الذي الوالتي انهم أولاد له وبولده فيعتق
 عليه حين دخل في ملكه وان لم ينت السب كزى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يمت
 نفسه اه وفي حاشية الجوى عن غيبة البيان لو اشترى اخاه من الرى لا يعتق عليه لأنه يثبت اليه
 بواسطة الاب وبسبب الاب مقطوعة فلا تثبت له حرة ولو اذ كان من امته فيعتق عليه ارا ملكه
 لأن نسبه الولد انما له تنقطع فتكون الاخوة ناسبة اه (قوله أي قريب) تفسير أي الرحم وقوله حر
 نكاحه أي انفسه لم يحرر في الدار المتق ثم المهرمان ثم حرمان لا يجوز السكاح بينهما ولو كان أحدهما
 ذكرا والآخر أنثى فالحرم بلا رحم كسبه رصاعا ووجه أصله وفرعه فلا يعتق عليه اساقا وكذا الزحم لا يحرر
 كسبه اه عمام والاحوال لا يعتق عليه اساقا وفي غيره اه (قوله عده) أي عده الامام لدرى
 العتق عده خلافا لهما طر قوله أو حلا الخ) ويعتق دون امته وليس له بيعها قال أن مع حلاله ملكه اساقا
 فيعتق عليه بدائع وهذا مساقا لولاهم ان الحمل لا يلد حل تحت المملوك حتى لا يعتق حل مملوك في حرمة يحتاج
 الى الجواب بجز وأقول لا يلزم من كون الشيء مملوكا كونه مملوكا مطلقا فهو توصيفه ان المملوك في كل مملوك
 حر حيث اطلق ينصرف الى ذات الملك له مستقلة بنفسها والحمل حر من امته ولا يلزم من كونه ما كاله أن يصدق
 عليه امه مملوك حيث اطلق ود اعلى العتق على دخول اقربى ملكه لا على كونه مملوكا يصدق عليه لفظ مملوك
 مطابقا فلا يدخل الحمل ههنا اه قوله ولو المالك (أو شيئا) ما جعله أهلا يعتق السرب
 عليهما لأنه تعالى به حق العتق فاشابه النقة بجز (قوله في دارما) أي دار الاسلام تبديده لانه لا حكم لها
 في دار الحرب فتح (قوله حتى لو اعتق الخ) تبرع على التقيد بقوله في دارما وكل الظاهر أن يسول حتى
 لو ملك قريته في دار الحرب ذكر او ذنن بالاولى لانه اذا كان لا يعتق بالاغتياق الصريح فمادام ملك بالاولى
 وقد جمع بينهما في البيع فقال لو ملك قريته في دار الحرب أو عتق الم سلم قريته في دار الحرب لا يعتق خلافا
 لا يوصف وعلى هذا الخلاف ارا ائمة الحرب مده في دار الحرب ذرا الخلاف في الاما ح كذا في الاما
 عتق الحربى في دار حرب قريته باطل ولينكر خلافا ما اذا ائمه وسلامه من ان الله لم يعتق مده أي
 يوسف ووه له وقوله لا يرد له لك عتق بالثبته لا بالانسان وهو المرغم ثم قال المسلم ارا دخل دار حرب
 فاشترى عدا حرييا فاعتقه ثمة انفسا لا يعتق دون التحلية لانه في دار الحرب ولا تعزى عليه أحكام الاسلام
 وفي الاستحسان يعتق من غير تحلية لانه لم تقطع عنه أحكام المساكين ولا لانه عدهما وهو السياسي وقول
 أبو يوسف له الولاء وهو اذا استحسن وذكروا قول محمد مع أبي يوسف في كتاب السير وعلى هذا الجمع بينه وبين
 من في الاصحاح أن يراد بالاسلام ثمة الذي نشأ في دار الحرب وهما نفس على ان داخل ههنا بعد أن كان ههنا

مطلق
 في ملك ذى الرحم المحرم
 وكذا احتر العتق أو امرأته ملك
 بذلك وان لم يح لية له عتق
 كاطلاق ولاعتق وأب على
 حراء وان نوى لاس يكسر لو طها
 (ر) يصح أيضا بقوله عدي
 او حاري) أو حاري (حر)
 كما لو جمع بين امرأته وجمعة او ححر
 وقول احدا كما طالق طلقت
 امرأته لا لو جمع بين امرأته وامته
 الحية والمية جوهره وري يطي
 (و) يصح أيضا (ثاندي رحم محرم)
 أي قريب حرم نكاحه ابدا
 ولو شقة صابغة يعتق بتدريه عنده
 او حلا لا ترا روجه أمه الحامل
 منه (ولو) المالك (صيا او يحرموا
 او ذرا) دارما حتى لو اعتق
 المسلم او الحربى

قوله ثمة أي من حرم من دار
 الحرب هل رده مولدا أو ححر
 اياها أم لا اسلام عداها مع

عبيده في دار الحرب لا يعتق
بعقده بل بالخليفة فلا ولا له خلافا
للثاني ولو عبده مسلما أو ذميا
عتق بالاتفاق لعدم محليته
للاسترقاق زباني (و) يصح أيضا
تحرير (لوجه الله والشيطان
والصنم وإن) أم (وكفره) أي
بالاعتاق للصنم (المسلم عند قصد
التعليم) لأن تعظيم الصنم كفر
وعبادة الجوهرة لوقال للشيطان
أو للصنم كفر (و) يصح أيضا
(بكره) أي إكراه ولو غير ملحق
(وسكر بسبب محذور) سيجي أن
كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب
المفسطر فانه كالانغماء (و) يصح
أيضاً مع (هزل) هو عدم قصد
حقيقته ولا مجاز (وإن علق) العتق
(بشرط) كدخول دار (صح)
وعتق إن دخل (والعقلين) بامر
كأن تحرير فلو قال لعبيده) وهو
في ملكه (إن ملكك فانت حر
عتق لئلا يخال بخلاف قوله لمكاتبه
أن أنت عبيدي فانت حر) لا يعتق
لقصور الاضافة طهيرة وفيها تصح
حر ان يعلق وتقوم حر او تعدد حر
فبقول ان سقيت حماري فذهب
بأمره ولم يشرب عتق لأن المراد
عرض الامه عليه قال عبيدي الذي
هو يدبر العبيدة حر عتق من صحبه
سنة هو المختار ولو قال أنت عتيق
ونوي في الملك دين ولو زاد في لسن
لا يعتق (وعسى بما أنت حر)
فواه معقوق صوابه معتق لأن عتق
الثلاثي لازم فلا يأتي منه اسم
المتحول ولا يصح أن يكون اسماً
مفعول من أعتق (البايع) قال
في المساح ولا يجوز عدم معقوق
لأنه يجرى مفعول من أفعلت شاذ
مسموع لا يقاس عليه اه

فلذا لم تنقطع عنه أحكام الاسلام اه ما في الفتح وحاصله أن الحرب إذا سلم في دار الحرب أو بقي حرياً
لومك أو اعتق قريته ثمة لا يعتق خلافاً لابي يوسف الا إذا خلى سبيله بأن رفع يده عنه وأطلقه فبعثت بالتخلية
لا بالاعتاق ولا ولا له خلافاً لابي يوسف فعنده له الولاء وأما المسلم الاصل إذا دخل دار الحرب فاشترى عبداً
حرياً فأعتقه ثمة فلا يستحسن أنه يعتق بدون التخلية وله الولاء وعلى هذا فاطلاق الشارح المسلم مقيد بكونه
ناشئاً في دار الحرب فالأحسن ما في بعض النسخ حتى لو اعتق المسلم الحرى بدون أو أي المسلم الناشئ في دار
الحرب (قوله عده) أي الحرب بقرينة قوله ولو عبده مسلماً الخ ح (قوله فلا ولا له) تفريع على عتقه
بالتخلية لا بالاعتاق لأن الولاء من أحكام الاعتاق ولم يعتق به (قوله عتق بالاتفاق) أي باعتاق سيده أو بشرائه
أن كان ذارحاً محرم ح (قوله وتحرير لوجه الله تعالى الخ) لانه نجز الحزبه وبين غرضه الصحيح أو الفساد
فلا يندح فيه كما في البدائع والمراد بوجه الله تعالى ذاته أو رضاه والشيطان واحد شيطان الانس أو الجن
بمعنى مردتهم والصنم صورة الانسان من خشب أو ذهب أو فضة فلو من حجر فهو وثن كما في البحر (قوله وإن
أم وكفره) لف وتشر مرتب فالأثم في الاعتاق للشيطان والكفر في الاعتاق للصنم بقرينة تفسيره مرجع
الصنم الجور والافلا فائدة في زيادته لفظاً اثم لكن لا يظهر فرق بينهما وما فعله الشارح هو ما شئ عليه المصنف
في المنع وهو ظاهر البحر أيضاً ولا يظهر ما في المتن والجوهرة من الكفر بكل منهما (قوله أي إكراه) هو حمل
الفير على ما لا يرضاه بحر وأشار إلى أن المراد مصدر الزيد لأن الكره اثر الاكراه لكن كل منهما صحيح أيضاً
فانهم (قوله ولو غير ملحق) الملحق ما يفوت النفس أو العضو وغير الملحق بخلافه والاولى المبالغة بالملحق
كما لا يخفى ط وتجب القيمة على المكروه جوهرة وفي التتارخانية قال لمولاه في موضع خال ان أعتقتني
والاقتلتك فأعتقه مخافة القتل يعتق ويسعى في قيمته لمولاه (قوله سيجي) أي في كتاب الاشرية أن كل
مسكر حرام أي كل ما أسكر كثيره حرم قليله وهو قول محمد الفتي به فيدخل فيه الاشرية المتخذة من غير العنب
والثالث لا بقصد السكر بل بقصد الاستمرار والتقوى ونقيع الزبيب بلا طبخ فالسكر بها يكون بسبب محذور
كالسكر من الجرو أو ماء على قول الامام اذا شربها لا بقصد المعصية فلا يكون محظوراً فاذا سكرهم لا يصح
طلاقه ولا عتاقه أما السكر نفسه فهو حرام اتفاقاً بمعنى انه يحرم القدر المؤدى الى الاسكار حتى لو علم
أن شرب كأسين لا يسكر وانما يسكر الكاس الثالث حرم شرب الثالث فده عند الامام فلو سكر من كأسين لم يكن
بسبب محظوراً ما عند محمد فان الحرام كل ذلك وان قل ~~كما نخر قافهم~~ (قوله فلا يخرج) أي عن السبب
المحذور الا شرب المضطر أي لاساعة القيمة أو بسبب الاكراه ومنه ما يحصل من مباح كالغسل عند غلبة الصفراء
(قوله مع هزل) هو اللعب وقد منا الكلام فيه (قوله وإن علق العتق بشرط الخ) شمل تعليقه بالملك
أو بغيره كما مر التصريح به لكن لا بد من تعليقه على ملك صحيح في الجوهرة لوقال المكاتب أو العبد كل مملوك
أه ملكه فيما استقبل فهو حر فعتق ثم ملك مملوك لا يعتق عنده وعندهما يعتق وإن قال اذا عتقت
فلكت عبداً فهو حر فأعتق ذلك عبداً عتق اجماعاً لانه اضاف الحرية الى ملك صحيح وإن قال ان اشتريت هذا
العبد فهو حر لم يعتق حتى يقول ان اشتريته بعد العتق وعندهما يعتق اه (قوله وعتق ان دخل) أي
ان بقي في ملكه فانه يبور له يبعه واخرجه عن ملكه قبل وجود الشرط لأن تعليق العتق بالشرط لا يزيل ملكه
الا في التدبير خاصة جوهرة ولو باعه ثم اشتراه فدخل عتق كافي (قوله لقصور الاضافة) لأن في اضافة
المكاتب الى نفسه بعنوان العبد قصوراً أي عدم تحقق اذ مراده بقوله ان أنت عبيدي ان كان لا يصدر
منك أمر الا بآذني فانت حر والمكاتب ليس بهذه الدفعة ط والحاصل أن المطلق يشترط الى الكامل
والمكاتب عبداً ناقص (قوله لتعلق) كأنه قال اذا أصبحت فانت حر ط (قوله تخير) لأن المراد أنه
معتوق في جميع احواله ط (قوله لأن المراد عرض الماء عليه) أي لازالة العطش لانه ليس في وسعه ولانه
يقال سقيته فلم يشرب (قوله عتق من صحبه سنة) المراد أنه يعتق من دخل في ملكه منذ سنة صاحبه
أولاً ط (قوله ونوي في الملك) أي انه قد يم في ملكه ط (قوله ديس) ولا يصدق قضاء (قوله ولو زاد
في السن) أي صرح بذلك بأن قال أنت عتيق في السن أي كبر السن وفي البحر عن الخليفة لوقال أنت حر
النفس يعني في الاخلاق عتق في القضاء (قوله وعتق بما أنت الحر) لأن الاستثناء من التقي اثبات

على وجه التأكيدي كفاية الشهادة هداية ويستثنى منه ما نقله الحموي عن سيرة المنقذ إذا أمره لأمه نبي
فامتنع فقال له ما أنت الا حتر فانه لا يعتق ذكره أبو السعود قال ط لان قرينة الحال دالة على أن المراد ما افعلت
هذه الافعال الحتر (قوله لا بما أنت الا مثل الحتر وان نوى) كذا نقله في الدر المنقذ عن المحيط مع أنه
في البحر والقهستاني نقل هذه المسألة عن المحيط بدون قوله وان نوى وكذا في الجوهره لكن بدون عرو نعم
في القهستاني لا يصح بقوله أنت مثل الحتر أو الحتره وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالسنة كما في الاختيار اذ
واقصر الزيلعي على الثاني وقال لانه أنت المماثلة بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بلانية
للشك (قوله ولا بكل مالي حتر) لانه يراد به الصفاء والخلوص عن شركه العير بحر (قوله أو أهل بلح)
أي كل عبيد أهل بلح وهو من أهل بلح ولم ينو عده كما في التارحاية ومقتضاه أنه لو نوى عده يعتق والطاهر أن
مثله يقال في كل عبد في الارض وعبد أهل الدنيا ويؤيده أنه قال بعده ولو قال ولد آدم كلهم احرار لم يعتق عده
الا بلانية بالاتفاق (قوله حتر) أمرد الحتر نظر المسد كل في المسألة الثانية ط (قوله بخلاف هذه السكة
أو الدار) أي فانه يعتق وان لم ينو بخلاف كما في التارحاية وقال قبله وعلى هذا الخلاف اذا قال كل عبد
في هذا المسجد يعني المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حتر وعده في المسجد الا انه لم ينو أو قال كل امرأة طالق
وامرأته في المسجد الا انه لم ينو ها اذ وحيد فلهذا لم يرد في السكة والمسجد الجامع أن المسجد الجامع في سكة
البلدية اكونه جامعاً لا هلهاء ولا قبيده يوم الجمعة بخلاف السكة لان لها أهلاً محصورين فلذا اعتق فيها بلانية
اتفاقاً وهذا الشارح عر المسألة الى الصرمع أنه في البحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار (قوله عتقا) اطلقه فمثل
ما اذا استثنى حملها فانه يعتق تعالىها كما في التارحاية (قوله أصالة) فتح الهرة مطف اقصا عما به اس
عطف العلة على المعلول ط أما في الأم فظاهر وأما في الجبر من حيث انه حر والتحرير المسلط على الحل مسلط
على الجبر أصالة وقصد او هذا لا ينال قول البحر عتقا أي الأم والحمل تعالىها لانه باعتبار كون الجز في ضمن
الكل ح وهذا قيد بأن لا يكون حرج أكثر الولد فان حرج أكثره لا يعتق لانه كالمسلسل في حق الاحكام
الآتية انه تنقضي به العتقة ولومات في هذه الحالة يرت وتعامه في البحر (قوله اذ اولدته الخ) للتبني
بوجوده وقت الاعناق ط (قوله ولو له أكثر) أي من الأقل فيشمل تمام النصف ح (قوله عتق تعالىها)
حاصله أن الحمل يعتق باعتناق أمه مطلقاً اليك اذ اولدته لا قل من نصف حول يعتق أصالة ولا أكثرها وما
قيد النصف بالاول لانه لا يكثر مع قوله الا في والولد يتبع الأم الخ (قوله وثرته) أي ثمة العرق بين عتقه أصالة
او نعتا انجرا وولائه وهي مد كور في باب الولاء حيث ل هالك ومن أعنى امته والحال أن زوجها من لغير
فولدت لا قل من نصف حول مد عتقت لا يتقل ولاد الحمل عن موالى الأم أبداً فاداولدت بعد عتقها لا أكثر من
نصف حول فولد موالى الأم أبداً لانه مد رغبته لاد (قوله فان عتقا قتر وهو الاب قبل موت الولد جز ولا
ابنه الى مواليه لوال المانع هذا اذا لم يكن معتقة فلو معتقة فولدت لا أكثر من نصف حول من العتق ولدون
حول من السراق لا يتقل لموالى الاب اه أي للتبني بوجود الحمل عند العتق حيث وحت اصافة
المعلق الى ما قبل السراق (قوله ولو حتره الخ) أي حتر الحمل وحده مان قال حلت حتر أو قال المصعة
او العلقه اني في بطلك حتر عتق خاية لكن لا بد من تحقق وجوده قبل التحرير أن ولدته لا قل من ستة اشهر
قوله ستة فأكثر لا يعتق ولا يكون قوله ما في بطلك حتر اقرار بوجوده لعدم التبني به لحوار حدونه وتعامه
في البحر (قوله اذ ان حلت بولده وحتر) الطاهر انه بشرط أن تملكه لا أكثر من ستة اشهر اذ لو كان أقل علم
انه حل موجود وشرط حل حادث ومعنى انه لو انكر حدونه بعد ستة اشهر أن يكون اقواله الى ستة اشهر
بعدهما فهو حل حدث بشيئاً تأمل (قوله عتق فقط) أي دون الأم ادلاوجه لاعناقها تصودا لعدم
الاصافة ولا تعلقا في نفسه قاب الموضوع نهر (قوله ولم يجز بيع الأم الخ) لانه لما دن ما في به سداد يتقل
النقل صار ثمة الحمل المستثنى والامتناع شرط فسد في البيع والهبة لادن البيع يحل بالشروط العائدة
بخلاف الهبة كما يأتي في البيع اذ سد ح (قوله لم تجزها في الاصح) والبرق أن ياب يدبير لا يرول ملكه
عما في الطي فاد اذهب الأم بعد التدبير فالهوب متعل بماليس بموهوب فيكون في معنى هبة المشاع وما
يحتمل القسمة وأما بعد العتق ما في النهر غير محمول بحر عن المذموم (قوله وبطل شرط المان عليه الخ)

لا بما أنت الا مثل الحتر وان نوى
ولا بكل مالي حتر ولا بكل عبد
في الارض او كل عبيد الدنيا او أهل
بلح حتر عند الثاني وبه يقتضي خلاف
هذه السكة او الدار بحر (حتر
حامل عتقا) أصالة وقصد اذ
ولده بعد عتقها لم يل من نصف
حول ولو لا أكثر عتق تعالى ثمة
انجرا وولائه (ولو حتر) ولو
بلفظ علقه أو مضعة أو ان حلت
بولده هو حتر (عتق فقط) ولم بحر
يسع الأم وجاريتها ولودره
لم تجزها في الاصح لانه مشاع
وبطل شرط المال عليه ولدا على انه

اكن يشترط قبولها للعتق وفي
الطهيريته قال ما في بطنك متى
اذا الى الفاتح وفيها اوصى به
ومات وأعتقه الورثة جاز وضمه
يوم الولادة ولو قال اكبر ولد
في بطنك حر فولدت ولدين فأولهما
حروجا اكبر (والولد) مادام
جنبيا (يتبع الام) ولو هيمه فيكون
لصاحب الانثى ويوكل ويغني به
لوائه كذلك (في الملك) بسائر
اسبابه (وارق) الاولاد المفقور
ومرورة الرق بلامك كالكنار
في دار الحرب فان كانهم ارقاء غير
ملوكين لا حد فأول ما يؤخذ
الاسير يوصف بالرق لا المملوكية
حتى يحضر بدارنا فاذا اخذت
ومعها اولاد يتبعها في الرق فهستانى
(راخرية والعتق وفروعه)

مطلب
في حكم المتولد بين شاة وغيرها

مطلب
أهل الحرب كلهم ارقاء

لانه لا وجه الى الزام المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا الى الزام امه فاذا قال أعتقت ما في بطنك على ألف
عليك قبيلت بقاء بولد لاقل من ستة أشهر يعتق بلا شيء لانه معلق بقبولها الالف وقد قبلته فعتق الولد
وبطل المال لان اشتراط بدل العتق على غير المعتق لا يجوز بحر ملخصا (قوله لكن يشترط قبولها) أى
قبولها المال لذا شرطه عليها وقوله للعتق متعلق يشترط (قوله قال ما في بطنك) الخبر محذوف تقديره
حر وهو موجود في بعض النسخ (قوله تعلق) أى على الاداء فاذا ولدت لاقل من ستة أشهر فهو حر
متى اذى اليه الالف كما في البحر (قوله اوصى به) أى بما في بطن امه ومات أى الموصى وأعتقه الورثة أى
اعتقوا ما في بطنها تبع لاعتاق امه والعبارة في البحر عن الطهيريته وهكذا رأيتها في الطهيريته والاحسن عبارة
كفى الحاكم فأعتق الوارث الامة الخ قال ط والظاهر عدم جواز اعتاقه قصد الاله غير مملوك لهم (قوله
جاز) أى اعتاقهم لانها دخلت في ملكهم ولم يدخل حملها في ملك الموصى له اذ لا بد دخل في ملكه الا بعد
الولادة ط (قوله وضمه يوم الولادة) لانه اول يوم يدخل في ملكه أن لو بني بلا عتاق ط (قوله فأولهما
خروجا اكبر) ظاهره لو خرجا معا لم يعتق واحدهنهما الا أن تلد ثالثا قبل مضي ستة أشهر فيعتقان لانهما اكبر
منه والولد وان ذكر مفردا لکنه مفرد مضاف فيم ط عن السيد أبي السعود (قوله مادام جنبيا) أما
بعد الولادة فلا يتبعها في نبي مما ذكره حتى لو اعتقت لا يعتق بحر وسيد كرا الشارح استثناء مسألتين مع
زيادة ثلاثة آخر (قوله يتبع الام) للاجماع ولانه متيقن به من جهةها ولذا ثبت نسب الرق وولد الملا عنه من
امه حتى ترثه ويرثها لانه قبل الاتصال كعضو منها حيا وحكما وينبعها في البيع والعتق وغيرهما فكان جاتها
ارجح بحر (قوله فيكون لصاحب الانثى) كما اذا تزاد كر لرجل على انثى لا تخر كن حملها لصاحبها فتط
(قوله لو امه كذلك) أى لو كانت امه مما يوكل ويغني بها والمراد انه يأخذ حكم امه ولا يزول عنه بعد الولادة
كما يأخذ حكمها في العتق وغيره كذلك فلا يرد أن الكلام في الجنين وهو لا يغني به قبل الولادة فافهم وفي شرح
الوهبانية للشرنبلالى عن جوامع الفقه والولولجية الاعتبار في المتولد للام في الاضحية والحمل وقيل يعتبر
بنفسه فيها حتى اذا نزل على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز الاضحية بها وان ولدت ظبي لم تجز ولو ولدت
الرمكة تجزى الم يوكل وفي الخلاصة في الاضحية المتولدة بين الكلب والشاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام
الجزباني ان كان يشبه الام يجوز اه وستأى مسألة المتولدين الكلب والشاة في الذبائح عن نظم
الوهبانية والحاصل أن المفهوم مما مر أن الولد يتبع لأمه مطلقا وقيل لا تعتبر التبعية بل يعتبر بنفسه والاول للمعتمد
كما يشترطه كلام البدائع في كتاب الاضحية وهو مقتضى اطلاق المتن لكن على ما قاله عامة العلماء يستثنى
ولد الكلب والظاهر أن المتولدين آدمى وشاة كذلك بل اولى لانه جزء آدمى لا يصل الانتفاع به فنسلا عن أكله
فافهم (قوله بسائر اسبابه) كسرا وهبة وارث ح (قوله الاولاد المفقور) كما اذا تزوج امرأة على انها
حره فاذا هي قنة فالولادة منها احرار بالقيمة وتعتبر القيمة يوم الخصومة شرنبلاية وهذا اذا كان المفقور حرا
فلو مكاتب أو عبدا أو مديرا فالاولاد ارقاء سوى عن البرجندى قال ط وينبغي أن يستثنى أيضا المولود
أمة وشترط حرية الولد فانه يكون حرا (قوله ومروعة الرق بلامك الخ) لما كان الاصل في العطف المغارة
كان مظنة أن يقال هل يصور رق بلامك في صورته وأما صورة الملك بالرق فهي ظاهرة كالحوان
والثياب وكذا صورة اجتماعها لكن قد يكونان كامليهما كما في القن وقد يكون احدهما كاملا والاخر ناقصا
فالمدبرة وام الولد الرق فيهما ناقص فلم يجز عتقهما عن الكفارة والملك فيهما كامل حتى جاز وطوهما والمكاتب
رقه كامل فجاز عتقه عن الكفارة وملكه ناقص حتى خرج من يد المولى ونماه في البحر (قوله فان كانهم ارقاء)
أى بعد الاستيلاء عليهم بدليل التسريع أما قبله فهم احرار لما في الطهيريته لو قال لعبده نسبك حر أو اصلك
حر ان علم انه سبي لا يعتق وان لم يعلم انه سبي فهو حر قال وهذا دليل على أن أهل الحرب احرار اه وسيأتى
في باب استيلاء الكفار ما يؤيده أيضا (قوله فاذا اخذت الخ) ليس هذا التصوير في القهستانى وهو
خطا اذ الولد حينئذ مسترق أصالة والمثال الصحيح كما قاله ح أخذ حامل لا يتبعها الحمل في الرق وذلك لان المقام
في تبعية الجنين لا الولد المنفصل ط (قوله والحرية) أى الاملية بأن تزوج عبد حره اصلية فحملت منه
وأما الطارئة فقد مرت نهر أى في قوله حر حاملة عتقا (قوله والعتق) هو حرية طارئة وقد مرت

كما علمت لكن المراد بما مر عتق الولد قصد الولد اذ قد المصنف هناك بما اذا ولدته بعد عتقها لا قبل من نصف
حول والمراد عما هنا العتق بعبارة ما اذا ولدته لمصنف حول فأكثر فتكون هذه الصورة مفهومة قوله
هناك اذا ولدته لا قبل من نصف حول فلا تكرار كما افاده ح وقدم الشارح التمرة في انحرار الولد وما قبل ان
هذه الصورة سبق فلم لان الموضوع في الجنين لا في الولد بعد انفصاله فيه أن المراد أنه يحكم بعتقه قبل الولادة
ولكن اذا ولد لنصف حول فأكثر علم انه عتق بعبارة ما اذا ولدته لا قبل من نصف حول فأكثر علم انه عتق قصد
وأصالة لتيقن وجوده وقت الاعتاق فافهم (قوله كتابية) بأن كاتب أمته الخامل خاف به لا قبل من
سنة اشهر من وقت الكتابة نهر قال ح فيعتقار معابدائها الدل وكذا كل ولد تله في مدة الكتابة
اه وعليه فتقيد النهر بأقل من ستة اشهر لتكون الكتابة واقعة على الحمل أصالة وقصد الولد لا فكل حمل
في المدة يتبعها في حكم الكتابة كما علمت (قوله وتدبير مطلق) احتريه عن المقيد كان مت من مرضى هذا
فأنت حرة فانه لا يتبعها ولا خلاف فيه اه ح وعزاه في النهر لطهيرية فأت هذا طاهر في الولد الذي تأتي به بعد
اتدبير وكلاهما في الحمل فاذا دبر حاملا من غير سيد لها صار الحمل مدبر اقصدا وأما انه ان ولدته لا قبل من
سنة اشهر وان لا كثر فهو مدبر تبعا لها لكن لا فرق هنا بين التدبير المطلق والمقيد لان المقيد في حكم المعاق فاذا
قال ان مت من مرضى هذا فأنت حرة ثم مات بعد شهر مثلا عتقت وعتق حملها تبعا لها لكن هدام مسائل
التبعة في الحرة العارضة وهذا لو ولدت بعد موت المولى أم قبله فلا يعتق ولدها لانه ولد قبل عتقها فلا يتبعها
بخلاف التدبير المطلق فانه لا فرق فيه بين ولادتها قبل موته أو بعده لانه ثبت تدبيرها قبله حتى لا يجوز له بيعها
فلعل تقيد المطلق لهذا تأمل (قوله واستيلاد) بأن زوج أم ولده مات تبعا لها في حكم امومية
الولد فيعتق بموت السيد كالاتم نهر (قوله اذالم يشترط الروح حرة الولد) هذا بحث لصاحب النهر
فلو شرط ذلك عتق بالولادة قبل موت السيد قال ح وينبغي أن يستثنى أمها المعروف كالايجني (قوله
كما مر) أي في باب نكاح الرقة كما قاله في الدر المنثور (قوله وفي رهن) أي اذا رهن حاملا كان ولدها
رهنها معها ح أي فاذا وضعت ليس للراهن نزع من يد المرتهن ط (قوله ودين) صورته اذن لامته
الحامل في التجارة ثم لم يهادين تبعا لها الولد فيه حتى يباع فيه ح (قوله وحق الصبية) أي اذا اشترى ثاة حاملا
لا لصبية لزمه التبعة بولدها أيضا اه ح أي بعد حروجه حيا (قوله واسترداد بيع) أي اذا باع أمه يبعها
فاسد أم استردها وهي حامل تبعا لها الولد في الاسترداد ح (قوله وسريان ملك) قال في الاشياء وحق
المالك القديم يسرى اليه اه ح وصورة اذا تداولت الايدي الجارية فردت بعيب قديم على المالك
الاول وهي حامل تبعا لحملها وكذا اذا استخفت اه ط (قوله فهي اثنا عشر) أي المسائل التي يقع
فيها الحمل أمه (قوله وانه يبعها كغاية) أي اذا كملت وهي حامل بمال أو نفس لا يتبعها الولد في الطلب
اذا استمرت الكفالة حتى ولده وكبر وكذلك اذا كفلت أمه حامل باذن السيد لا يتبعها ولدها ط أي
لا يتبعها بعد الولادة أما قبلها فارب المال يبعها حاملا اذالم ينفذها المولى فاذا ولدت بعد البيع كان الولد
للمشترى تأمل (قوله واجارة) أي اذا أجرها عشر سنين مثلا وكانت حاملا فولدت في اثنا عشر لا يدخل
الولد في الاجارة حتى لا يستخدمه ط (قوله وجناية) بأن قتلت رجلا خطأ وهي حامل فلا يتبعها ولدها
في الرفق عن الجناية واذا قتل السيد أمه ينفذ الأم فقط اه ط وحاصله انه لو تبعها لزم بعد الولادة
دفعه عنها أو فدأوه أيضا أما لو دفعها قبل الولادة ملكه ابني عليه حتى لو ولدت بعد الدفع لم يأن للسيد أخذ
الولد كما لا يجني لانه تبعا لها في الملك (قوله وحده) فلا تحدد وهي حامل أي حد ان فاذا ولدته فان كان
حدها الزجر رحمت الا اذا كان الولد لا يتبعها وان كان الجلد فمعد النفا من كذا أي في الحدود ط (قوله
وقود) فلا تقتل الا بعد الوضع ح (قوله وزكاة مائة) لانه لا يثني في النسلان والعجايل
والحملان الا اذا مات الكبار الحول وخلفت صفارا فيها كبر فالاولى لا يجب في الحمل ثني (قوله
ورجوع في هبة) يدكر في الهبة مانعه ولو حبلت ولم تلدها للواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزيامي نعم
اه ووجه في المنع الاول بأن الولد زيادة متعلقه لم تكن وقت الهبة والثاني بأن الحمل نقصان لازيادة اه قلت
والتوفيق ما سيدكره في باب خيار العيب من أن الحمل عيب في الآدمية لا في الهبة أو ما في الهبة من الهبة

كتابية وتدبير مطلق واستيلاد
لم يشترط الزوج حرة الولد بأم
وفي رهن ودين وحق الصبية
واسترداد بيع وسريان ملك فهي
اثنا عشر ولا يتبعها في كفاية
واجارة وجناية وحد وفودوز كاة
ساعة ورجوع في هبة

وايضا بخدمةتها ولا يتذكرى بكاه
 امه فهي تسع كايستطى يوج
 الاشياء وزاد في البحر ولا في نسب
 حتى لو نكح هاشمي أمة فولدها
 هاشمي كاي رقيق كاه ولا يتبعها
 بعد الولادة الا في مسائلين اذا
 استحققت الام بينة واذا بيعت
 البهيمة ومعها اولادها وقتها (وولد
 الام من زوجها لا تسيدها)
 تبعها (وولدها من مولاها حر)
 وقد يكون حر من رقيقين بلا تحرير
 كان نكح عبد أمة أبيه فولده حر
 لانه ولد للمولى فله به وعليه
 فولدها من سيدها أو ابنه
 أو أبيه حر (فرع) حلفت أمة كافرة
 بالكفر من كافر فأسلم هل يؤمن
 فالكها الكافر ببيعها لاسلامه
 تبعها قال في الاشياء لم أره قلت
 التظاهر انه لا يجبر لانه قبل الوضع
 موهوم

للمام
 الشرف لا يثبت من جهة الام
 الشريفة

مطلوب
 يتصور هاشمي رقيق والداه
 هاشميان

من أن الجوارى تختلف بنهن من سمن به ويحسن لونها فيكون زيادة تمنع الرجوع وسنن بالعكس فيكون نقصانا
 لا يمنع الرجوع اه وبزيد هذا التوفيق ما في الخلاصة والبرازية من أن الحمل ان زاد خبرا منع الرجوع
 وان نقص لا اه فاذا انت الموهوبة أمة وحملت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان للواهب الرجوع
 ولا يتبعها حملها بل اذا ولدت بعد الرجوع يسترد الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما قالوا فيماليوني في الدار
 الموهوبة بناء منتصا كبناء تنور في بيت السكنى فانه لا يمنع الرجوع كما في الخيانة والموهوب له اخذ فسد سقط
 ما قبل ان ماذكره الشارح لا يوافق القولين فافهم ثم لا يخفى أن هذا في الحمل العارض أما لو وهبها حبل ورجع بها
 كذلك صح وليس الكلام فيه خلافا لما فهمه الجوى وبقي ما لو كان الحمل من الموهوب له فبحث بعضهم بأنه
 مانع من الرجوع وسيأتى تمام الكلام على ذلك في الهبة ان شاء الله تعالى (قوله وايضا بخدمةتها) يعني
 اذا اوصى بخدمة جاريته الحامل من غيره ليس للموصى له أن يستخدم الحمل بعد وضعه لعدم دخوله
 في الوصية وان كان متحقا وقتها لانه انما جعل له الاستناع بها خاصة لا بذات اخرى ط وحاصله أن الخدمة
 منفعة وهو انما اوصى بمنفعتها لا بذاتها ولا بمنفعة ولدها بخلاف ما اذا اوصى بذاتها فان الحمل الموجود
 يتبعها في الملك للموصى لانه يملكها باسائر اجزائها وحملها جزء منها (قوله ولا يتذكرى بكاه امه) أي
 بدجها سواء كان تام المخلق ام لا حتى اذا خرج ميتا لم يוכל وهو الصحيح وقال ان تم خلقه أكل ط (قوله
 وزاد في البحر الخ) زاد البيري نانية وهي ما في خزانة الأكل لوقال بخارية اذا ملكتك فانت حرة فولدت
 ثم اشتراها عتقت دون الولد اه قلت وزدت نانية وهي ولد المغصوبة لا يتبعها في الغصب حتى لو ولدته ومات
 عند الغاصب بلا نعمة منه لم يضمه وكذلك اسائر زوائد الغصب كثمر النخيل ونحوه لانه امانة كما سيأتى في باب
 (قوله ولا في نسب الخ) لان النسب للتعريف وحال الرجال مكشوف دون النساء كذا في الشئى فهذا سريح
 بان الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة باقانى نعم لولدها شرف ما بالنسبة لغيره (قوله رقيق كاه)
 لان الزوج قدرنى برق الراد حيث اقدم على تزوجها مع العلم برقتها بحر قال الخبير الرملى فلو كان هذا
 الولد أنى فزوجت به هاشمي فأقانى له ولد منها فهو أى هذا الولد رقيق وهو هاشمي ابن هاشمي وهاشمية فيتصور
 هاشمي من هاشمين وهو رقيق يصح بيعه وسائر ما يجوز في الرقيق من التصرفات اه (قوله ولا يتبعها
 بعد الولادة) أي في حكم حدث حدث بعد الولادة أما الحكم الحادث قبلها ولو كان قبل الحمل كالتدبير
 والاستيلاء فان الاولاد المتأخرين يتبعونها فيه كما سبق ط (قوله اذا استحققت الام بينة) أي اذا ولدت
 المبيعة عند المشتري لا باستيلاء فاستحققت بينة يتبعها اولدها بشرط القضاء به في الاصح اذا سكنت الشهود
 فلو بينا انه لذى اليد أو قالوا لا تدرى لا يقتضى به وان افتر ذواليد به الرجل لا يتبعها كما سيأتى في الاستحقاق
 ان شاء الله تعالى والفرق كما ذكره في الدرر هناك أن البينة تثبت الملك من الاصل والولد كان متصلا بها يومئذ
 فثبت بها الاستحقاق فبهما والاقرار حجة قاصرة تثبت الملك في الخبر به ضرورة صحة الخبر فتدبر قدرها
 (قوله واذا بيعت البهيمة الخ) سيأتى في فصل ما يدخل في البيع تبعا انه يدخل ولد البقرة الرضيع لاولد
 الاثنان رضيعا لولاه بنتى اه والفرق أن البقرة لا يتنع بها الا بالجل ولا كذلك الاثنان كما في البقرة هناك أي لان
 البقرة تنقص للعلب ومنها الشاة والناقة بخلاف الاثنان وبخلاف الولد الفطيم (تمه) يزاد شعبة الولد لها اذا
 اسلمت فان الولد يتبع غير الابوين ديننا كما سرت في السكاح وزاد البيري مسألتين أيضا عن خزانة الأكل ما لو وكله
 أن يعتق أمته فولدت ولده له أن يعتق ولدها أيضا وما لو ولدت الوديعه لا وكيل قبضه معها الا اذا ولدت قبل أن
 يوكله اه فالمسئتي خمس (قوله لا تسيدها) هذا داخل تحت قوله والولد يتبع الام في الملك وتقدم
 استثناء المغرور من شرط حرية الولد (قوله حر) لانه علق حر الا ان ما جارى به مملوك له فلا يعارض ما
 كما في المبسوط وقيل انه يعتق عليه وتعامه في النهر (قوله كان نكح عبد) أي باذن سيده (قوله وعليه)
 أي على ما في الظهيرية والتفريع لصاحب البحر وفيه استدراك على تشديد المصنف بالمولى (قوله او ابنه
 أو أبيه) أي ونحوهما من كل ذى رحم محرم منه (قوله من كافر) أي من زوج كافر (قوله قلت الخ)
 البحث لصاحب النهر (قوله لانه قبل الوضع موهوم) مفاده أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة التي
 تدركها ارباب الخبرة انه يجبر الا أن يراد بكونه موهوما ما يتم ماذكروهم كونه يتصل عنها او يموت في بطنها

فان انفصاله موهوم ط (قوله وبه) أي توهيم الحمل المأخوذ من موهوم ط (قوله لا ينفصل حق المالك) أي من عينها فلا يجبر على بيعها ط والله سبحانه أعلم
* (باب عتق البعض) *

اخره عن الكل اما لانه من العوارض لقلة وقوعه او للخلاف اولانه تبع للكل اولانه دونه في الثواب نهر
(قوله ولومهما) بجزء منك حر أو ثلثي منك حر ولو قال سهم منك حر عتق السدس خاتمة (قوله صح) أي اعتاقه وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لاعتزال الرق لانه عند الامام رقيق كله كما في النسخ وياتي
تمامه (قوله ولزمه بيانه) أي في الملبم (قوله ويسمى فيما بيني) أي في بقية قيمته لمولاه وتعتبر قيمته في الحال فتح وفي الجرع عن جوامع الفقه الاستسما أن بواجره وبأخذ قيمة ما بقي من أجره اه وفي القهستاني
وعن أبي يوسف انه يؤجر ولو صغيرا بعقل فأخذ من أجره = الخبز المديون الى أن يؤدى السعاية (قوله ككتاب) في أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يزوج ولا تقبل شهادته وبصير أحق بكاسبه ويخرج الى الحزبية
بالسعاية والاعتاق ويرول بعض المالك عنه كما يرول ملك البعد عن المكاتب فيبقى هكذا الى أن يؤدى السعاية
درمتني وقهستاني (قوله بلارذ الى ارق لوجر) لانه استسما ط محض فلا يقبل التسع بخلاف الذابة
درمتني (قوله بطل فيهما) لانه لما عذر رده الى الرق صار بمنزلة الحر ولو جمع بين قس وحر في البيع بطل
فيهما فكذا هذا ح (قوله ولو قتل) أي قتل أحد عدا ولم يترك وقاه أي ما بيني بما عليه لسيده فلا مورد
بقوله أي لا قصاص للاختلاف في انه يعتق كله أو لا كالمكاتب اذا قتل عن وقاه وله وارث فقيل يموت حر أو قتل
لا قد جهل المستحق هل هو الوارث أو المولى أما المكاتب الذي لم يترك وقاه مات رقة تبا لا خلاف (قوله والصحيح قول الامام الخ) وكذا مثل العلامة قاسم تصحيحه عن أئمة التصحيح وأيده في مع التدبير بالمعنى
وبالصحيح ومنه حديث العيصين من اعتق شركا له في عده فكان له مال يطلع عن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى
شركاه حصصهم وعتق العبد عليه والافقده عتق منه ما عتق افاد تصور عتق البعض فقط الخ (قوله والخلاف معنى الخ) هذا ما حقه في مع التدبير وهو أن يراد الخلاف في تجزى العتق أو الاعتاق وعدمه غلما
في تحرير محل النزاع بل الخلاف فيما يوجب العتق أو لا وبالدات فعندهما روال الرق وهو غير متجزأ اتساقا
وعنده زوال الملك وينتفع زوال الرق فإزيم تجزى موجه غير أن زوال الرق لا يثبت الاعتاق زوال الملك عن الكل
شرعا لحكم الحدث لا يرول الاعتاق غسل كل الاعضاء وغسلها متجزر وهذا ضرورة أن العتق قوة شرعية هي
قدرة على التصرفات ولا يتصور ثبوتها في بعضه شأنها وتامه فيه (قوله وعلى هذا الخلاف التدبير) فإذا
دبر بعض عبده افتصر عليه عنده وسمى في البان بعد موت سيده وسرى الى كله عندهما ولا سعاية عليه ط
(قوله والاستيلاد) أي فانه متجزر عنده لا عندهما والخلاف في استيلاد المشترك المديرة لا التمسة قال
في النسخ وأما الاستيلاد فمتجزر عنده حتى لو استولد نصيبه من مدبرة افتصر عليه حتى لو مات المستولد فعتق
من جميع ماله ولو مات المدبر عتقت من ثلث ماله وانما مل في التمسة لانه لما من نصيب صاحبه بالاتلاف ملكه
من حين الاستيلاد فصار مستولدا بارية نفسه فثبت عدم التجزى ضرورة اه (قوله ولا خلاف
في عدم تجزى العتق والرق) فيه أن العتق ان كان بمعنى زوال الملك تجزى وان كان بمعنى زوال الرق لا يتجزى اه
ح قلت ليس مراد الشارح موجب العتق وهو ما ذكره من العتق في اربابى الاعتاق يوجب زوال
الملك عنده وهو متجزر وعندهما روال الرق وهو غير متجزر وأما من الاعتاق أو العتق فلا يتجزى بالاجماع لان
ذات القول وهو العتق وحكمه وهو زوال الحزبية فيه لا يتصور فيه التجزى وكذا ارق لا يتجزى بالاجماع لانه
ضعف حكمى والعتق والحزبية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما من واحد اه أي اجماع السعف
الحكمى واشتوة الحكمية وهما ارق والعتق (قوله ومن الغريب الخ) اعلم ان غريبا عن الفقه المشهور
من الاتفاق المدكور ولكن هذا حكم في الدائع عن بعض المشايخ جوابا عن استدلال اصحاب بأن ارق
لا يتجزى في حالة النبوت حتى لا يصرف الامام ارق في نصف السبا ويمن على نصيبهم فالدائى ان البقاء ثم قال
في جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل ذلك جاز ويكون حكمهم حكمه معتق اعلم في حالة السبا
اه قتل وبطهرى اجواب بأنه ليس ذلك تجزى ارق في حالة النبوت لان الرق في حالة الاستبداد

وبه لا ينفصل حق المالك والله أعلم
* (باب عتق البعض) *
(قوله ويسمى فيما بيني) أي في بقية قيمته لمولاه وتعتبر قيمته في الحال فتح وفي الجرع عن جوامع الفقه الاستسما أن بواجره وبأخذ قيمة ما بقي من أجره اه وفي القهستاني
وعن أبي يوسف انه يؤجر ولو صغيرا بعقل فأخذ من أجره = الخبز المديون الى أن يؤدى السعاية (قوله ككتاب) في أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يزوج ولا تقبل شهادته وبصير أحق بكاسبه ويخرج الى الحزبية
بالسعاية والاعتاق ويرول بعض المالك عنه كما يرول ملك البعد عن المكاتب فيبقى هكذا الى أن يؤدى السعاية
درمتني وقهستاني (قوله بلارذ الى ارق لوجر) لانه استسما ط محض فلا يقبل التسع بخلاف الذابة
درمتني (قوله بطل فيهما) لانه لما عذر رده الى الرق صار بمنزلة الحر ولو جمع بين قس وحر في البيع بطل
فيهما فكذا هذا ح (قوله ولو قتل) أي قتل أحد عدا ولم يترك وقاه أي ما بيني بما عليه لسيده فلا مورد
بقوله أي لا قصاص للاختلاف في انه يعتق كله أو لا كالمكاتب اذا قتل عن وقاه وله وارث فقيل يموت حر أو قتل
لا قد جهل المستحق هل هو الوارث أو المولى أما المكاتب الذي لم يترك وقاه مات رقة تبا لا خلاف (قوله والصحيح قول الامام الخ) وكذا مثل العلامة قاسم تصحيحه عن أئمة التصحيح وأيده في مع التدبير بالمعنى
وبالصحيح ومنه حديث العيصين من اعتق شركا له في عده فكان له مال يطلع عن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى
شركاه حصصهم وعتق العبد عليه والافقده عتق منه ما عتق افاد تصور عتق البعض فقط الخ (قوله والخلاف معنى الخ) هذا ما حقه في مع التدبير وهو أن يراد الخلاف في تجزى العتق أو الاعتاق وعدمه غلما
في تحرير محل النزاع بل الخلاف فيما يوجب العتق أو لا وبالدات فعندهما روال الرق وهو غير متجزأ اتساقا
وعنده زوال الملك وينتفع زوال الرق فإزيم تجزى موجه غير أن زوال الرق لا يثبت الاعتاق زوال الملك عن الكل
شرعا لحكم الحدث لا يرول الاعتاق غسل كل الاعضاء وغسلها متجزر وهذا ضرورة أن العتق قوة شرعية هي
قدرة على التصرفات ولا يتصور ثبوتها في بعضه شأنها وتامه فيه (قوله وعلى هذا الخلاف التدبير) فإذا
دبر بعض عبده افتصر عليه عنده وسمى في البان بعد موت سيده وسرى الى كله عندهما ولا سعاية عليه ط
(قوله والاستيلاد) أي فانه متجزر عنده لا عندهما والخلاف في استيلاد المشترك المديرة لا التمسة قال
في النسخ وأما الاستيلاد فمتجزر عنده حتى لو استولد نصيبه من مدبرة افتصر عليه حتى لو مات المستولد فعتق
من جميع ماله ولو مات المدبر عتقت من ثلث ماله وانما مل في التمسة لانه لما من نصيب صاحبه بالاتلاف ملكه
من حين الاستيلاد فصار مستولدا بارية نفسه فثبت عدم التجزى ضرورة اه (قوله ولا خلاف
في عدم تجزى العتق والرق) فيه أن العتق ان كان بمعنى زوال الملك تجزى وان كان بمعنى زوال الرق لا يتجزى اه
ح قلت ليس مراد الشارح موجب العتق وهو ما ذكره من العتق في اربابى الاعتاق يوجب زوال
الملك عنده وهو متجزر وعندهما روال الرق وهو غير متجزر وأما من الاعتاق أو العتق فلا يتجزى بالاجماع لان
ذات القول وهو العتق وحكمه وهو زوال الحزبية فيه لا يتصور فيه التجزى وكذا ارق لا يتجزى بالاجماع لانه
ضعف حكمى والعتق والحزبية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما من واحد اه أي اجماع السعف
الحكمى واشتوة الحكمية وهما ارق والعتق (قوله ومن الغريب الخ) اعلم ان غريبا عن الفقه المشهور
من الاتفاق المدكور ولكن هذا حكم في الدائع عن بعض المشايخ جوابا عن استدلال اصحاب بأن ارق
لا يتجزى في حالة النبوت حتى لا يصرف الامام ارق في نصف السبا ويمن على نصيبهم فالدائى ان البقاء ثم قال
في جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل ذلك جاز ويكون حكمهم حكمه معتق اعلم في حالة السبا
اه قتل وبطهرى اجواب بأنه ليس ذلك تجزى ارق في حالة النبوت لان الرق في حالة الاستبداد

قوله لان ذات القول ان الاعاق
وموله وسماه ان اه ودية
ونشر مراد اه اه

كما ترفسر الرق الى نصف كل واحد منهم تقرر بالثابت والمن على النصف الباقي يعني اعتاق أنصافهم فصار
 ذلك اعتاق البعض ابتداء وبقاء قدبر (قوله فلشريكه) أي الذي يصح منه الاعتاق حتى لو كان صديقا
 او محبونا انتظر بلوغه وافاقه ان لم يكن ولي او وصي فان كان امتنع عليه العتق فقط نهر (قوله
 بل سبع) لان البحر ينوعان منجز ومناف وهذا قول الامام وقال ليس له الا الضمان مع البار والسعاية
 مع الاعمار نهر (قوله او منافا لمدة كدة الاستعاء) قال في الفتح وينبغي اذا اضاف ان لا تقبل منه
 اضافته الى زمان طويل لانه كالتدبير معنى ولودبره وجب عليه السعاية في الحال فاعتق كما صرح حوايه فنبغي
 ان يضاف الى مدة تشا كل مدة الاستعاء كذا في البحر ح (قوله او يصالح) أي الساكت المعتق او العبد
 كما يفاد من البحر ط (قوله لا على اكثر من قيمته) راجع الى الصلح والكتابة والمراد قيمة حصته كالنصف
 مثلا فيصح على نصف القيمة أو أقل لا اكثر بزيادة لا يتغابن الناس فيها فالفضل باطل لانه ربما كافي البحر (قوله
 لومن التقدين) فلو على عروض اكثر من قيمته جاز بحر (قوله ولو عجز استسعى) أي لو عجز العبد عن بدل
 الكتابة استسعاء الساكت افاده في البحر والظاهر ان عجزه عن بدل الصلح كذلك ط (قوله فان امتنع
 آجره جبرا) أي وبوخذ نصف القيمة من الابرة كذا في الشلبي ومنه يستفاد انه عند العجز عن بدل الكتابة
 والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه العقد وان كانت الزيادة يسيرة ط (قوله وتلزمه السعاية
 للحال) ولا يجوز لسيدته أن يتركه على حاله ليعتق بعد الموت بل اذا دنى عتق لان تدبيره اختيار منه للسعاية بحر
 (قوله فلو مات المولى الخ) ظاهر كلام الفتح انه لا فائدة للتدبير والكتابة لرجوعهما الى السعاية وأجاب
 في الصريح بأن للتدبير فائدة هي انه لو مات المولى سقطت عنه السعاية اذا خرج من الثلث كما أن فائدة الكتابة تعين
 البدل لانه لولا الكتابة لا حثيج الى تقويمه وايجاب نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند النزاع
 في المقدار (قوله كما تر) من كونه يؤجره جبرا ان امتنع كما يفهم من التهر ح (قوله والولا لهما) أي
 في جميع الخيارات السابقة ط (قوله أو يضمن المعتق) وحينئذ فالسيد أيضا بالخيار ان شاء اعتق ما بقي
 وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى بدائع وان ابرأ الشريك من الضمان فله أن يرجع على العبد
 والولا للمعتق هندية ط (قوله استسعاء على المذهب) وعن ابي يوسف أن له التضمن لانه عنده ضمان
 تلك الاثلاف بحر والظاهر ان اقتصاره على السعاية يريد به نفي الضمان لاني الاعتاق والتدبير والكتابة
 والصلح فانها بمنزلة السعاية ط (قوله ويرجع بمانين) وله أن يحمل الساكت على العبد فيؤكله بقبض
 السعاية اقتضاء من حقه هندية (قوله ان تعدد الشركاء) أي اذا اختار بعضهم السعاية وبعضهم
 الضمان فلكل منهم ما اختار في قول أبي حنيفة بحر عن البدائع (قوله والا لا) أي وان لم يتعدد الشركاء
 فليس للساكت أن يختار التضمن في البعض والسعاية في البعض بحر عن المبسوط وفي الهندية عن الفقيه
 أبي الليث انه لا رواية في ذلك فاقائل أن يقول له ذلك ولقائل أن يقول ليس له ذلك (قوله ومتى اختار امرأ
 تامين) واختاره أن يقول اخترت أن اضحك أو يقول أعطني حتى أما اذا اختار بالقلب فليس بشئ ط عن
 النهاية (قوله الا السعاية فله الاعتاق) الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية ط (قوله
 ولو باعه) أي لو باع الساكت لشريكه المعتق لم يجز استحصانا لانه ليس محلا للتملك وانما يملك بالضمان ضرورة
 قلت فلو فعل ذلك هل يترتب عليه موجه حتى لو اعتقه مع أو يكون لغوا فلو اعتقه الساكت صح وصار الولاء
 لهما الظاهر الثاني مقدسي (قوله لانه ككاتب) وعندهما حر مديون (قوله ويساره بكونه مالكا
 الخ) هذا ظاهر الرواية كما في الفتح واقصر عليه في الهداية واختار بعض المذاهب يسار الغني المحرم للصدقة
 والاول اصح كما في المجتبى (قوله يوم الاعتاق) مرتبط بقوله مالكا وقوله فلو اعتق وهو مومن ثم اعسر
 فلشريكه حق التضمن وبعبارة لا ولو كان العبد يوم العتق اعمى فاجبلي يارض عينيه فحبب قيمته اعمى وهكسه
 في عكسه كما في الفتح (قوله سوى ملبوسه الخ) قال في الفتح وفي رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المنزل
 والخادم وثياب البدن قال في البحر والذي يظهر أن استثناء الكفاف لا بد منه على ظاهر الرواية ولذا اقتصر
 عليه في المحيط ووجهه في المجتبى اه (قوله ان قائما قوم للحال) هذا اذا لم يصادق على العتق فيما مضى
 والا ينظر الى قيمته يوم ظهر العتق لان العتق حادث في الحال على اقرب اوقات حدوثه كذا في الفتح (قوله والا)

ولو (اعتق شريك نصيبه فلشريكه)
 ست خيارات بل سبع (اما أن
 يجزى نصيبه منجزا او منافا لمدة
 كدة الاستعاء فتح او يصالح أو يكاتب
 لا على اكثر من قيمته لومن التقدين
 ولو عجز استسعى فان امتنع آجره
 جبرا (او يدبر) وتلزمه السعاية
 للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان
 خرج من الثلث (او يستسعى)
 السيد كما تر (والولا لهما) لانها
 المعتقان (أو يضمن) المعتق
 (لو وسرا) وقد اعتق بلا فانه
 فلو به استسعاء على المذهب
 (ويرجع) بمانين (على العبد
 والولا) كاه (له) اصدور العتق
 كاه ربه حيث ملكه بالضمان
 وهل يجوز الجمع بين السعاية
 والضمان ان تعدد الشركاء ثم
 والا لا ومتى اختار امرأتين
 الا السعاية فله الاعتاق ولو باعه
 او وهبه نصيبه لم يجز لانه ككاتب
 (ويساره بكونه مالكا فدر قيمة
 نصيب الآخر) يوم الاعتاق
 سوى ملبوسه وقوت يومه
 في الاصح مجتبى ولو اختلفا
 في قيمته اقام قوم للحال والا
 فلتقول للمعتق لا سكاره الزيادة

جهته فليس له سعاية على العبد وأما سعيته لم تكن الشراء فلا تـ لم يثبت عتقه لأنكاره وانما ثبت عتق شريكه
 لكن لم يثبت عتق شريكه إلا بسبب انكاره فلم يكن له تفخيذه لو كان موسرا وان اضيف العتق حقيقة الى تعليق
 مدعى البيع فكان المعلق صاحب العلة والمنكر صاحب الشرط والحكم يضاف لعله ولذا لو رجع شهود الزنى
 وشهود الاحصان بضمن شهود الزنى فقط فلما كان انكاره شرطا للعتق صار له دخل في عتقه فلا يضمن شريكه
 ولما كان الشريك مباشرا للعلة اضيف العتق اليه فكان للمنكر استسعاء العبد بكل حال أى سواء كان البائع
 موسرا او معسرا هذا ما ظهر لي في توجيهه لكن قد يقال انه ممكن ان يسعى في نصفه لهما لانه عتق
 نصفه يبين لتعلق عتقه على الشراء وعدمه فلا بد من أن يكون الذي عتق منه حصة احدهما وهو مجهول
 وكون الذي عتق حصة مدعى البيع غير ظاهر لانه منكر شرط العتق وكون القول لشريكه انه ما اشترى انما
 يظهر بالنسبة لعدم لزوم التمسك فيكون القول له فيه والقول للبائع بالنسبة لعدم العتق كما لو علق طلاقها على
 عدم وصول نفقة البها يوم كذا فادعى الوصول وانكرت فالقول لهما بالنسبة الى لزوم النفقة والقول له
 بالنسبة الى عدم الطلاق لان القول لمنكر شرط الحنفى وهذا كذلك ثم قيل ان القول للمرأة في الطلاق أيضا
 فيمكن أن يكون ما هنا مبني عليه فليتأمل (قوله لو البائع معسرا) لانه عندهما يلزم السعاية عند الاعسار
 والضممان عند اليسار (قوله لم يسع لاحد) أما للبائع ملان العتق من جهته وأما للشارى فلان حقه
 في التضمن حيث تدون الاستسعاء كما علمت (قوله في الاصح) هو رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان
 يسعى لهما عندهم جميعا ان كانا معسرين وان كانا موسرين يسعى لمدعى البيع في نصف قيمته فقط نهر عن
 المحيط (قوله ولو علق احدهما) أى أحد الشريكين في عبد واحد ط (قوله بفعل) سواء كان فعل
 اجنبى او الخلف بعنته ط (قوله مثلا) يعنى أن ذكر العبد ليس قيد ابل المراد رقت معين لا فرق بين الغد
 واليوم والامس بجر وكذا ذكر الدخول ط (قوله فقال ان لم يدخل) أى فلان غدا الدار فأت حر ط
 (قوله فسمى اعد) أى مع بقاء ملكهما الى آخر الغد أما اذا اخرج احدهما عن ملكه قبل الغد بطل
 تعليقه بمعنى الغد وينظر في تعليق الآخر ان علم وقوع شرطه عتق حنفة والا فلا كما لا يخفى ط (قوله وجهل
 شرطه) أى شرط العتق وهو الدخول نهارا او اثباتا فلو علم أحد هما بینه او اقرارا والخالف لا اقرار فلان عمل
 بمقتضاء (قوله وسعى في نصفه) هذا عندهما وقال محمد يسعى في جميع قيمته لان المقضى عليه بسقوط
 السعاية بمجهول نهر (قوله مطلقا) أى موسرين او معسرين او مختلفين ح (قوله والمسألة بحالها)
 أى بأن حلف احدهما على فعل فلان غدا وعكسه الآخر (قوله كل واحد منهما لاحدهما) أى كل
 واحد من العبدين تمامه عمولا ولو احدهما من الخالفين (قوله لتباحش الجهالة) لان المجهول خناشيتان
 العبد المتقضى له بالخزيرة وبسقوط نصف السعاية عنه والخائف المتقضى عليه بالعتق والمعلوم واحد وهو
 المتقضى به اعنى الخزيرة وسقوط السعاية وفي العبد الواحد بالعكس لان المتقضى له بالخزيرة والمتقضى به معلومان
 والمجهول واحد وهو الخائف المتقضى عليه فبمقتضى القضاء عند غلبة الجهالة كما افاده ح عن الزبلى (قوله
 حتى لو اتحد المالك) غاية على مفهوم التقييد بتباحش الجهالة وانما حكم بعتق احدهما لان الجهالة
 في المتقضى عليه ارتفعت ط (قوله عتق عليه احدهما) ولا ينافى علمه بمقتضى أحد المالكين صحة شرائه للعبد
 لانه قبل ملكه له غير معتبر كما لو أقر بحرية عده ومولاه ينكر ثم اشتراه مع واذا صبح شرأوه لهما واجتماعا في ملكه
 عتق عليه احدهما لان علمه معتبرا لا يزومر بالبيان لان المقضى عليه معلوم كذا في الفتح قال في البحر وهو
 يسد أن أحد الخالفين لو اشترى العبد من الخالف الآخر يبيع ويعتق عليه ويؤمر بالبيان كما لا يخفى وفي المحيط
 هذا اذا علم المشتري بحالهما فان لم يعلم فالقاصى يحلعهما ولا يجبر على البيان ما لم تقم البينة على ذلك اهـ (قوله
 او الخائف) عطف على المالك فانه لا وجه له أصلا للعلم بالخائف والمتقضى له وهو العبد والمرأة والمتقضى به
 وهو الخزيرة والطلاق فدهم والطاهر أن الحكم كذلك لو كانت اليمنان على عبديه (قوله عتق وطلقت)
 وقيل لا يعتبر ولا تطلق لان احدهما معلق بعدم الدخول والاخر بوجوده وكل منهما يحمل تحققه وعدمه
 قلنا ذلك في مثل قوله ان لم يدخل فعبدى حر بخلاف ان لم يكن دخل فانه يستعمل لتحقيق الدخول في الماضي
 رداعلى المارى في الدخول وعدمه فكان معتقاً بالدخول وهو شرط الطلاق فوق بخلاف ان لم يدخل ليس

وكذا عندهما لو البائع معسرا
 ولو موسرا لم يسع لاحد في الاصح
 ولو (علق احدهما عتقه بفعل
 غدا) مثلا كان دخل فلان الدار
 غدا فأت حر (وعكس) الشريك
 (الآخر) فقال ان لم يدخل فبني
 الغد (وجهل شرطه) أدخل ام لا
 (عتق نصفه) حلفت احدهما
 بيقين (وسعى في نصفه لهما) مطلقا
 والولا لهما (ولا عتق) والمسألة
 بحالها (لو حلفا على عدى كل
 واحد منهما لاحدهما) لتباحش
 الجهالة حتى لو اتحد المالك كان
 اشراهما من علم بجهلتهما عتق عليه
 احدهما وأمر بالبيان فح
 او الخائف بأن (قال عنده حر
 ان لم يكن فلان دخل هذه الدار
 اليوم ثم قال امرأته طالق ان كان
 ربح اليوم عتق وطلقت) لانه
 دل على زعم الحث في الاخرى

مطلوب
 في ادعى بين ان لم يدخل وبين
 ان لم يبار دخل

[illegible]

وقته ولا يمكن ذلك في الاعتاق لاجل التدبير لانه لا يقبل النقل المذكور ولهذا يضمن المدبر وهذا عنده
وعندهما صار العبد كله مدبرا واعتاق المعتق باطل ويضمن لشريكه ثلثي قيمته موسرا كان او معسرا لان
التدبير لا يتجزأ عندهما وتعامه في الزيلعي (قوله لتقصه بتدبيره) على تضمينه المعتق ثلثه مدبرا فكان
الاولى ذكره عقبه فان المعتق أفد على المدبر نصيبه مدبرا والضممان يتقدر بقدر المثلث زيلعي وأما على عدم
تضمينه المعتق ثلثه قنا وهو ما ملكه المدبر من جهة الساكت فهي أن ملكه فيه ثبت مستندا أي الى ما قبل
الاعتاق فكان ثامنا من وجه غير ثابت من وجه فلا يظهر في حق التضمين واهذا قلنا لو أعتقه بعد تضمين
الساكت المدبر كان للمدبر تضمين المعتق ثلث قيمته قنا مع ثلثه مدبرا لان الاعتاق وجد بعد ثلث المدبر نصيب
الساكت فلا تضمين كل ثلث بصفته وتعامه في الفتح والحاصل أن المدبر يرجع على المعتق بما كان له قبل
الاعتاق فان كان الساكت ضمنه قيمة ثلثه صار للمدبر الثلثان قبل الاعتاق ثلث مدبر وثلث قن فيرجع
بقيتهما على المعتق وان لم يكن ضمن للساكت شيئا حتى اعتق الا يخرج المدبر بما ضمنه للساكت على العبد
كما يرجع بقيمة ثلثه المدبر على المعتق (قوله وسجي) أي في المنزل آخر باب التدبير قال في البحر فلو كانت
قيمه قنا سبعة وعشرين ديناراً ضمن أي المعتق للمدبر ستة دنانير لان ثلثها وهو قيمة المدبر ثمانية عشر وثلثها
وهو المنعمون ستة والمدبر يضمن للساكت تسعة (قوله أثلاثا) هذا قول الامام وعلى قولهما الولاء كله
للمدبر كما في الهداية وقد أهمل السراج التنبه على ذلك ابو السعود (قوله لعتقه هكذا على ملكهما)
فان أحد الثلثين كان للمدبر أصالة والاخر علكه بأداء الضمان للساكت فصار كأنه مدبر ثلثه من ابتداء
بخلاف المعتق فانه وان كان له ثلث اعتقه وثلث ادى ضمانه للمدبر ليس له الا ثلث الولاء لان ضمانه ضمان افساد
لان ضمان ثلث ومعاوضة لما ذكرنا من أن المدبر غير قابل للنقل وحين اعتقه كان مدبرا ولو كان الساكت اختار
سعاية العبد فالولاء بينهم أثلاثا لكل ثلثه فتح (قوله وانكر شريكه) فلو صدقه كانت أم ولده ولزمه نصف
قيمتها ونصف عقرها كالامة المشتركة اذا أنت بولد فادعاء واحد هما كما سألني بحر (قوله ولا يذنة)
أما لو كانت له يذنة فهو كمن لو صدقه (قوله تخدمه) أي المنكر (قوله بلا خدمة) أي لا تخدم احدا
ولا سعاية عليها المنكر ولا للمقر لانه يبرأ منها ويذعي الضمان على شريكه وهذا عند أبي حنيفة وهو قول
الثاني آخر كما في الاصل وقال محمد ليس للمكر الا الاستسعاء في نصف قيمتها نهر (قوله ونفقتها في كسبها)
قال في الفتح وفي المختلف في باب محمدان نفقتها في كسبها فان لم يكن لها كسب فهي المنكر ولم يذكروا خلافا في النفقة
وقال غيره نصف كسبها للمكر ونصفه موقوف ونفقتها من كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف نفقتها على المنكر
لان نصف الجارية للمكر وهذا الاثر بقول أبي حنيفة اه قال في التبر ونسبه العيني اليه (قوله)
وجنائها موقوفة) أي الى تصديق احدهما صاحبه فتح ولم يفصل بين جنايتها وجنائها عليها وفي التهر عن
الحيط والجناية عليها موقوفة في نصيب المقر دون المنكر فأي أخذ نصف الارش وأما جنايتها فقبل هي كذلك
والصحيح انها موقوفة في حتمها لانه تعذر ايجابها في نصيب المنكر عليه العجزه عن دفعها لهما من غير صنع منه
فلا تلزمه القدية فوجب التوقف في نصيبه ضرورة كالمقر بخلاف الجناية عليها لانه يمكن دفع نصف الارش الى
المكر اه (قوله الا لنسرة اسلام أم ولد النصراني) فانها تسعى في قيمتها وهو ثلث قيمتها فانه كما يأتي
في الاستيلا دلالة يعتقد تقويمها وقد أمرنا بتبركهم وما يدينون وحكمنا بتكاسها عليه دفعا للنسرة عنها اذ
لا يمكن بشاؤها ملكه له ولا اخراجها مجانا ط عن الزيلعي (قوله وقوماها) أي فالألفا قيمة وهي ثلث قيمتها
قنة (قوله فلا يضمن غنى الخ) تفرع على ما مهد به يظهر أثر الخلاف وقيد بالغنى لانه محل الخلاف أما المعسر
فلا يضمن اتسا قبل تسمى عندهما للساكت في نصف قيمتها (قوله فأعتقها احدهما الخ) أي اعتق
نصيبه فانه يعتق كلاهما ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق عند أبي حنيفة خاتمة وبه علم أن عتق أم الولد
لا يتجزأ لانه عتق كلاهما يعتق بعضها اتسا كما سألني في بابها (قوله وكذا الولدان) أي ولدا آخر بعد الولد
المشترك ط (قوله ولا ضمان) أي لا يضمن لشريكه قيمة الولد عنده لان ولدا أم الولد ككأته فلا يكون
متقوما عنده بحر عن الكافي وقوله ولا سعاية أي على الولد ولا على أمه (قوله خلافا لهما) فعندهما يضمن
الموسر في المسألين ولو معسر انسى الأم في الأولى والولد في الثانية (تنبه) زعم الزيلعي أن ما هنا مخالف

(و) ضمن (المدبر معتقه ثلثه مدبرا لا
ما ضمنه) المدبر من ثلثه فبالنقصه
بتدبيره وسجي أن قيمة المدبر ثلثا
قيمه قنا (والولاء بين المعتق والمدبر
اثنان ثلثاه للمدبر وما بقي للمعتق)
لعتقه هكذا على ملكهما (ولو قال
هي أم ولد شريكى وانكر) شريكه
ولا يذنة (تخدمه يوما وتوقف)
بلا خدمة (يوما) عملا باقراره
ونفقتها في كسبها والافعل المنكر
وجنائها موقوفة (ولا قيمة لأم ولد)
الا ضرورة اسلام أم ولد النصراني
وتوما هاتين قيمتها فنة (فلا يضمن
غنى) أعتقها مشتركة (بأن ولدت
فادعاء وصارت أم ولدا لهما
فأعتقها احدهما لم يضمن وكذا
لو ولدت فادعاء احدهما ثابت
نسبه ولا ضمان ولا سعاية
خلافا لهما

مطلب
أم الولد لا قيمة لها خلافا لهما

لما سألني في الاستيلاء من انه لو ادعى ولده أمة مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده ونسب نصف قيمتها ونصف
عقرها لأقمة ولدها ولم يذكروا خلافا فيه فاذا لم يضمن ولد القنة فكيف يضمن عندهما ولد أم ولده مع انه لم يعلق
شيء منه على ملك الشرين وأجاب في البحر بأنه لم يضمن ولد القنة لأنه ملكها بالضممان قسيرا أنه علق على ملكه
فلا يغرر به بخلاف ولد أم الولد لأنها لا تنقل التقل فلم يكن الاستيلاء في ملكه التام فيضمن نصيب شريكه وتماه
فيه (قوله وانما يضمن بالجنسية اجماعا) أي ثلث قيمتها ط واحد ترز بالجنسية عن النصف فانه عدل
الخلاف فلا يضمن به عند المومات خلافا له ما كما في التهر (قوله لأنه ضمان جنسية) كما لو قتلها حيث يضمن
بالاتفاق فتح (قوله ولد يضمن النسبي الحر بمثل) أي بمثل هذا الفعل فانه لو قتل به رجل المبيع فاقترسه
بضمن الرجل دية مع انه حر لا قيمة له أصلا فأم الولد بالاولى فليس التقييد بالحر تلاخذا من المملوك بل يكون
الحر أشبه أم الولد في عدم التتوم فافهم (قوله عنده) أي حضرا عنده ط (قوله يؤمر بالبيان) فان
بدأ ببيان الإيجاب الاول فان عني به الخارج عتق الخارج بالاجاب الاول ونسب أن الإيجاب الثاني بين
الثابت والداخل وقع صحيحا لوقوعه بين عسدين يؤمر بالبيان لهذا الإيجاب وان عني بالإيجاب الاول
الثابت عتق الثابت بالإيجاب الاول وتبين أن الإيجاب الثاني وقع لغو لوقوعه بين حر وعبد في ظاهر الرواية
وان بدأ ببيان الإيجاب الثاني فان عني به الداخل عتق الداخل بالإيجاب الثاني وبقي الإيجاب الاول بين الخارج
والثابت على حاله كما كان في مؤمر بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالإيجاب الثاني وعتق الخارج
بالإيجاب الاول لتعديه للعتق باعتناق الثابت كذا في الصرح (قوله وان مات) أي السيد أو المومات أحد
العبد قبل البيان فلموت بيان فان مات الخارج عتق الثابت بالإيجاب الاول (والمرامح وبطل الإيجاب
الثاني وان مات الثابت تغير الخارج بالإيجاب الاول والداخل بالإيجاب الثاني وان مات الداخل تغير
في الإيجاب الاول فان عني به الخارج تغير الثابت بالإيجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الإيجاب الثاني كذا
في التائدية ومثله في المعراج والسعاية وقع التقدير وغرر الاذكار وغيره ما في البحر تعالى لدفع من قوله
في الصورة الأخيرة فان عني به الخارج عتق بالإيجاب الاول وبقي الإيجاب الثاني بين الداخل والثابت
فيؤمر بالبيان الخ ~~مستدل~~ فان الموت بيان موت الداخل يقتضي تعيين الثابت بالإيجاب الثاني
فله تحريف أو سقوط فافهم (قوله عتق من ثلثة أربعة ومن كل من غيره نفسه) الخارج
فلاق الإيجاب الاول دائر بينه وبين الثابت فأوجب عتق رقة بينهما فيصيب كلا منهما النصف اذ لا مرجح وكذا
الإيجاب الثاني بينه وبين الداخل غير أن نصف الثابت شاع في نصيبه مما أصاب منه المستحق بالاول فساوما
أصاب الخارج من العتق عتق فتم له ثلاثة الأرباع ولا معار من نصف الداخل فعتق نفسه عندهما وقال محمد
يعتق ربعه لأنه ان اريد بالإيجاب الاول الخارج مع الثاني وان اريد بالثابت بطل مدارير أن يوجب اولا
فيتنصف فيعتق نصف رقة بينهما تهر (قوله انبوت الخ) جواب عما يقال هذا ظاهر عند الامام اتفرق
العتق عنده أما عندهما فلا لعدم تجريره والجواب أن قولهما بعدم التجري اذا وقع في محل معلوم أما اذا كان
الحكم به بونه للضرورة وهي متضمنة لاشتماله انقسام للضرورة وهي لا تتعدى موضعها والخاصة أن عدم
التجزي عند الامكان والاشتمال ضروري ~~مستدل~~ في الخ ثم ذكر فيه اراد اموال بعض الطائفة وشبهه
فراجعه وذكره أيضا في البحر والهر (قوله وصاق الثلث عنهم الخ) أمالوجر جوامس الثلث أو أجاز للورثة
حكم المرض كالعصاة (قوله وقيمهم سواء) ليس هذا القيد لازما حكما شرعيا بلية (قوله كذا مر)
أي على ثلاثة أرباع الثابت وعتق الداخل والخارج (قوله بأن جعل الخ) بيانه أن حق الخارج في النصف
وحق الثابت في ثلاثة الأرباع وحق الداخل عندهما في النصف أيضا فيحتاج الى مخرج له نصف رربع وأمله
أربعة فتعول السبعة لحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فطعت سهام العتق
سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لأن العتق في المرض وصية وبسبب ثلثا المال أربعة عشر هي سهام السعاية
وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلاثة اعمد فيعير كل عمد سبعة فيعتق من الخارج سهمان وبسبي
في خمسة وكذا الداخل ويعتق من الثابت ثلاثة وبسبي في أربعة فلع سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية
أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وتماه في المورد لساكني فان لم تستوف قيمتهم بأن تمت قيمة الثابت

(و) انما يضمن بالجنسية اجماعا
(فتوفرت بها الى سبع فافهم ساسين)
لأنه ضمان جنسية لأن ضمان غيب
ولد يضمن النسبي الحر بمثله
ز يلعى (ولو قال لعدين عنده
من ثلاثة اعمد له أحد بآخر
خارج واحد ودخل آخر فأعاد)
قوله أحد كما حر فإدام حيا يؤمر
بالبيان (و) ان (مات بلاية ان
عني من ثلثة أربعة آية)
نفسه بالاول ونسب نفسه بالثاني
(و) عتق (من كل من غيره نفسه)
لنبوته بطريق التوريث والضرورة
فلم تعد (وان صدر ذلك) المد لور
(منه في مرضه) وصاق الثلث عنهم
(ولم يجزه الورثة) وقيمهم سواء
قسم الثلث بينهم كما مر بأن (جعل
كل عمد سبعة) سهم (كسهم
العتق) لا حيا جانا الى مخرج
له نصف ورربع وقوله أربعة فتعول
السبعة وفي ثلث المال (وعني من
ثلث ثلثة) من سبعة وسبي
في أربعة (و) عتق (من كل من
غيره سواء) وسبي في خمسة
فلع سهام السعاية أربعة عشر
وسهام الوصايا سبعة لساعاتها
الثلث

(وان طلق) نسوته الثلاث
(كذلك) ومهرهن سواء (قيل
وط) (ليقيد الينونة) (سقط ربع
مهر من خرجت وثلاثة اثمان
من ثبتت وعن من دخلت) لان
بالايجاب الاول سقط نصف مهر
الواحدة منصفين الخارجة
والثابتة فسقط ربع ككل ثم
بالايجاب الثاني سقط الربع منصفنا
بين الثابتة والداخلية (وأما
الميراث) لهن من ربع أو عن
(فلما أخلة نصفه) لانه لا يرأحها
الا الثابتة (والنصف الآخر بين
الخارجة والثابتة نصفان) لعدم
المرج (وعلى كل واحدة منهن
عدة الوفاة احتياطاً) لا الطلاق
لعدم الدخول (والوطء والموت
بيان في طلاق) باتن (مبهم) كقول
له مرأته أحداً كما باتن فوطئ
أحداً هماً أو ماتت كان بياناً
للأخرى قبل وكذا التقبيل
لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق
كالبيع كالعرض على البيع
كالبيع لم أره (كبيع) ولو فاسداً

أحد وعشرين والخارج أربعة عشر والداخل سبعة فالمال اثنان واربعون وثلاثة أربعة عشر وسهام
الوصية سبعة فيوضع عن الثابت ستة وعن الخارج أربعة وكذا عن الداخل ويسعى الثابت في خمسة عشر
والخارج في عشرة والداخل في ثلاثة قسماً السعاية ثمانية وعشرون (قوله ومهرهن سواء) هذا
التسديد ليس لازماً أيضاً كما في الشربلية (قوله ليقيد الينونة) قال في المخ وانما فرضت المسألة في الطلاق
قبل الوطء ليكون الايجاب الاول موجبا للينونة فما أصاب الايجاب الاول لا يبقى محلاً للايجاب الثاني فيصير
في هذا المعنى كالتق اه ح (قوله ثم بالايجاب الثاني سقط الربع الخ) قيل هذا قول محمد وعندهما يسقط
ربع مهر الدخلة كما في العتق والمختار أنه بالاتفاق كما في الملتقى وغيره والفرق لهما كما في العناية هو أن الثابت
في العتق بمنزلة المكاتب لانه حين تكلم كان له حق البيان ومصرف العتق الى آية ما شاء من الثابت والخارج فنادام
له حق البيان كان كل واحد من العبدین حرّاً من وجه عبداً من وجه فاذ كان الثابت كذا مكاتب كان الكلام
الثاني صحيحاً من وجه لانه دار بين المكاتب والعبد الا انه أصاب الثابت منه الربع والداخل النصف لما قلنا
فأما الثابتة في الطلاق فترددة بين أن تكون منكوحة أو أجنبية لان الخارجة ان كانت المرادة بالايجاب
الاول كانت الثابتة منكوحة فيصح الايجاب الثاني فيسقط نصف النصف وهو الربع موزعاً بين مهر الدخلة
والثابتة فيصيب كل واحدة منهما النصف اه (قوله من ربع) أي ان لم يكن فرع وارث وقوله أو عن أي
ان كان فرع وارث ط (قوله لانه لا يرأحها الا الثابتة) أي لا يرأحها الا الثابتة كها في الزوجية واعلم انه لم يرأح
الداخل الا احدي الاوليين غير معينة والاخرى مطلقة يتيقن فاستحقت الدخلة النصف والنصف النصف
الاخر بين الخارجة والثابتة فالاولى أن يقول لانه لا يرأحها الا واحدة أي غير معينة ط ملخصاً من ح
(قوله احتياطاً) في أمر التزوج وهي مما يجب الاحتياط فيها ط عن المصنف (قوله لا الطلاق) أي
لا عدة الطلاق لعدم الدخول بهن والعدة في الطلاق انما يجب بعد الدخول ط والمراد بالدخول الشامل للقلوة
الصحيحة (قوله في طلاق باتن) بأن كان قبل الدخول أو بعده فقال طالق باتن أو ثلاثاً فتح ثم قال وانما
يقيدناه لانه لو كان رجعي لا يكون الوطء بياناً لطلاق الاخرى لانه يحل ووطء المطلقة الرجعية اه وأما بالنسبة
الى الموت فهو غير قيد لان الطلاق مطلقاً لا يقع على الميتة فتعنت الاخرى (قوله قبل الخ) قال في الفتح وهل
ينبت البيان في الطلاق بالمتدمات في الزيادات لا يثبت وقال الكرخي يحصل بالتقبيل كما يحصل بالوطء اه
(قوله لا الطلاق) قال في البحر قيد بالوطء والموت لانه لو طلق احداً هماً ينبغي أن لا يكون بياناً لان المطلقة
يتبع الطلاق عليها مادامت في العدة فلا يدل على أن الاخرى هي المطلقة اه وفيه اجمال والتفصيل أن يقال
ان كان الطلاق المبهم رجعي لا يكون طلاق المعينة بياناً رجعيّاً كان أو بائناً وان كان بائناً كان طلاق المعينة
رجعيّاً فكذلك وان كان بائناً كان بياناً لما علم من أن البائن لا يلحق البائن ح قلت ويشير الى هذا قول
التهستاني ولو طلق طليقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العدة وينبغي أن لا يكون بياناً لان
الطلاق الرجعي لا يحترم الوطء اه وأفاد بقوله قبل مدة الخ الى زيادة قيد آخر (قوله وهل التهديد بالطلاق
كالطلاق) لا معنى لهذا البحث بالنسبة لما فانه من أن الطلاق لا يكون بياناً لان الطلاق اذا لم يكن بياناً وهو أقوى
فلأن لا يكون التهديد بياناً وهو أدنى اولى نعم لو كان كل من المبهم والمعين بائناً لكان له وجه كما هو ظاهر ح
قلت قد يجب ان الطلاق انما يمكن بياناً لا مكان وقوعه على المطلقة كما علمت أما التهديد فانهما يكون بغير
الخاصل اذ لو كان التهديد حاصل لم يكن للتهديد به معنى فعلم بالتهديد أن المطلقة غيرها الا انه قد يقال يجوز
أن يكون تهديد بطلاق آخر لكنه خلاف المتبادر فظهر أن تردد الشارح في محله فافهم (قوله كالعرض
على البيع كالبيع) في بعض النسخ والعرض بالواو عطف على التهديد والى الواب الكاف لانه لا يناسبه قوله
لم أره فان كون العرض على البيع بياناً في العتق المبهم كالبيع مشهور فانه مخرج به في متن الملتقى الذي شرحه
وكذا في البحر والنهر والتهستاني وشرح المجمع وغيرها وهذه الكتب ما أخذ شرحه فكيف يقول لم أره
وحينئذ فوجه الشبه أن التهديد بالطلاق في معنى عرض الطلاق عليها لان قوله اطلقك ان فعلت كذا بمنزلة قوله
ابيع عبدي هذا (قوله كبيع الخ) ابتداء كلام لتشبيه البيع وما عطف عليه بما مر من كون كل من
المذكورات بياناً في عتق مبهم فانه لو قال أحدكم حرّاً ثم باع عبداً معينا منهما لم يبق محلاً للعتق من جهته فتعين

(وموت) ولو قتل العبد نفسه

(وتحرير) ولو معلقا (وتدبير) ولو
مقيدا (واستيلاد) وكذا كل
تصرف لا يصح الا في الملك كـ
والرئاسة وتزويج ورش
(وغيره) (ولغيره) (ولغيره)
نكرات اليمين من المسارعة
بيان فيسدها ولو لا تنص به اذ
(في حق) (عقودهم) كسوله
أحد كحجر فتعزل ما ذكره من
الحرر ولو دل له ايما نوبت دنان
لما عن هذا عن الآخر ان
قل لم اعن هذا عن الاول اما
وكذا الطلاق في خلاف الاقرار
اختيار ولو جئ أحدهما تعين
البيان وعليه اليه ده عالصرر
ولو اتيه (لم) يدون (الزمان)
ودوايه اما (فيه) وفيه لا هو
ان حلت أولا وعليه الذي
لعدم حله في الملك (ود) حذا
الموت يدون ياتي الى حار
اساقا (وهو) (الزمان) حذا
اي او هو بغير احد انام
واي فقات أحدهما له
اما للعقود (وللاستيلاد) لمن
الاحكام في الحق والملك
تسلط الانشاء (ولله) (ولله)
ان ثل اول ولد مدينه (واقاب
حره فواسد كراواي ولم يدر
الاول في الحق) (ولله) (ولله)
(وعن) (نصف) (الام) (والله)
له فواسد تقديم الذكر ورهها
الملك (ولله) (ولله) (ولله)
نصف فواسد (ولله) (ولله)
نصف (ولله) (ولله) (ولله)
عبد أي حذفة
قوله لان الاقرار بالهول كرا
نصفه واهل الاصوب لله هول
بالام ليل صدره بارة تأمل

الاخر لاعتق وقوله ولو فاسدا شمل ما كان معه قبض او لا وما كان مطلقا أو بشرط خيار كفي القهستاني وغيره
قال في النهر ومناهر أنه لو باعها مع ما لم يكن بالبطالان البيع لان أحدهما حر يبيع اه قلت التعليل بطلان
البيع غير مفيد لما علمت من أن العرس على البيع كالباع وكذا المساومة ويسر في ذلك بيع أصله الاول
التعليل بأنه لم يحصر أحدهما بتصرف فبدل على تعين الآخر لاعتق (قوله وموت) أي موت أحد العبد
لأنه لم يبق محلا للعتق أصلا وقوله ولو يقتل العبد نفسه بحث لصاحب النهر أخذ من الاطلاق فإنه مثل مال له
اجبي أما لو قتل المولى فظاهر كونه يابا لأنه بفعله قال في النهر وإذا أخذ المولى القية من الاجبي امتثل ومن
العتق في المقتول عتقا وكانت النية لورثته المقتول اه أي لا قرار المولى بحرية فلا يمتنعها بجر واحد
بالموت عن قطع اليد فإنه لا يمتنع كونها باع غير أن المولى ان يبي العتق فيه فالارش له فيما ذكره من روى وقول
الاسيحاوي للنجي عليه نهر (قوله وتحرير) المراد به انشاءه فاعتق هذا ما لا يتناقض مع ما في رواية
السابق ولو ادعى انه عبي سوله اسبقك ما ربه بقوله أحد كحجر صدق قضاء ولو لم يقتل شيئا فبا بجر ونهر
(قوله ولو معلقا) كذا في قولنا لا أحدهما ان دخلت الدار فاعتق الآخر بحر اي عبي له من الآخر
وكذا النصف كانت حر عتاقا ط لا باقوى لتحق مجي الزمان بخلاف دخول الدار وقت ولا انعقد
عند في الخلاف المعلق (قوله وتدبير) لان فيه ابقاء الانتفاع الى موته أو الى ما يدينه وكذا الاستيلاد
وذلك يعبر ارادة العبد الا حر باعني المهر (قوله واجارة) قال الريلقي ولا يقرب الجارة لا شخص
بالموت بل هو ارجو الحر له ما يتولاه مستمدا باجرة الايمان على وجه يستحق الحر له يكون بالملك فصار
تعيينا دلالة وهكذا يقول في الانكاح اه ح (قوله وابصاء) أي ابصاء به بجر له ملك بعد الموت
للموصى له (قوله ورهن) لان استداده على وجه يكون معه وبالدليل لو هلك دليل على استدائه
على ملكه فيعين الآخر مراد بالعتق (قوله ولو غير مسلمين) أشار به الى أن قول المتن مسلمين تعنا
لهداية قيد اتفاني كجبه عليه في كفي السقي لمن قيد التسليم لا فائدة الملك وهو غير لازم (قوله فمده)
أي هذه ما تصرفت اعني الهمة والصدقة أو بغيرها بما حاله كونه من قص وتسلم (قوله خلاف
الاقرار) أي بالمال قول في الاختيار كأن قول لا أحد من الرجلين على ألف درهم فقتل هو هذا فقال لا يمتنع
لنا حرني والشرق بالعتق في الطلاق واعتناق واجب عليه فذا ما دعى أحدهما تعين الآخر اومه
للاوجب أما الاقرار فلا يجب عليه الدان فيه لان الاقرار بالهول لا يلزم حتى لا يمتنع عليه فلم يدر في أحدهما
نعينا لا حر اه (قوله ولو جئ أحدهما) أما لو جئ عليه بقتل او قطع فتدبر (قوله دفعا لصرر)
أي عن المولى (قوله لا يكون الوطء الح) لان الملك قائم في الموطوءة لان الايقاع في المصرة والموطوءة معصية
فصان ووطوءها حلالا فلا يصح عمل بياها ولها حل ووطوءها على مذهبه بجر (قوله فيه) أي في العتق المهم
(قوله حلت أولا) أشار به الى أن قول الامام عليه السلام بعد المثل فلو حلت عتقت الاخرى اتساقا كما في الشر
(قوله وعليه السوى) قول في الحر والخامس أن الزام قولهما وأنه لا يمتنع بقول الامام كفي الهداية
وغيرها لما فيه من ترك الاحتياط مع أن الامام ما طر الى الاحتياط في اكثر المسائل وفي الحق انه لا يمتنع
وطوءهما كما لا يمتنع بيعهما (قوله لعدم حله الا في الملك) حاصله أن وطء أحدهما جائز بلا خلاف ولو لم يدر
بياها لتخصيص اعتق بالآخرى لزم وقوع الوطء في غير الملك ولا سيما على قوله بطل الوطء الاخرى اذ قد ثبت
أن أحدهما حره يبين كذا طهر لي في تشرير هذا المثل (قوله بخلاف انشاء) ظاهره أن حله بغير انشاء
لا تصح لانشاء الحر يمتنع انه يصح فالوجه انه يصح بين ارادة الاخير فلا يكون الموت بياها وبين ارادة الانشاء
فيكون ط (قوله ولم يدر اقول) أي بان تصادقا على ذلك أما لو اتفقا على أن الامام أو لا عتقت الام
واجارية أو أنه كن ثانيا لا يعتق أحد وتما في ح عن اشر ليلية (قوله بكل حال) أي على تقدير ولادته
اولا أو ثانيا لان ولادته شرط لحرية الام فاعتق بعد ولادته فلا يمتنع (قوله لعتقه ما تنقذ الدكر) معتق
الام بالشرط وعتق الفت بالتبعة لان الام حره حر ولدتها بجر ونعم الكلام على هذه المسألة فيه (قوله
ولو أتمته) اني بالمسألة لان عتق الامة لا يتوقف على الدعوى اجماعا لما فيه من تحريم فرجها على المولى وهو
خاص حنه تعالى فأشبهه الطلاق لئلا يمتنع قتل الشهادة بها لانها على عتقهم وهو لا يمتنع امرح عتقه

(قوله لكونها على عتق مبهم) أي فلم تصح الدعوى لجهالة من له الحق (قوله الآن تكون الخ) الاستثناء منتطع بحر وورده في النهر بأنه متصل وفيه نظر اذ لا يصح اتصاله في قوله أو إطلاق مبهم فافهم (قوله ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض) المناسب إسقاط قوله ومنها والبيان بالكاف لان المراد بالصحة هنا ما ذكر كما فسرها في البحر والنهر وغيرهما وقيد بالتدبير في الصحة لالاختراز بل للعلم بكونه وصية في حالة المرض بالاولى ثم اعلم أن المتبادر من كلام المصنف قبول الشهادة فيما ذكر سواء أديت في مرض موته أو بعده وبه صرح في الهداية وقال انه الاستحسان يعني عند الامام وللشربلالي رسالة سماها اصابة الغرض الا هم في العتق المبهم اعترض فيها على الهداية وشراحها بما في شرح مختصر الطحاوي للاسيدي حيث قال فيه واذا شهدا على رجل انه قال لعبدية أحد كحار والعبدان يتدعيان أو يدعي أحدهما في قولهما تقبل هذه الشهادة ويجبر على البيان وأما على قول أبي حنيفة ان كان هذا في حال الحياة فلا تقبل وان شهدا بعد الوفاة فان قالوا انه كان في حال الصحة فهو على الاختلاف أيضا وان قالوا كان ذلك في المرض تقبل استحسانا ويعتق من كل واحد نصفه على اعتبار الثلث ولو شهدا انه قال لعبدية أحدهما مدبر فان شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف وان كان بعد الوفاة يتقبل سواء كان القول في المرض أو الصحة لان هذه وصية والجهالة لا تبطل الوصية اه ثم قال في آخر الرسالة والحاصل أن الشهادة بأنه اعتق أحدهما في صحته لا تقبل عنده أصلا غير أن الاسخ انهما لو شهدا بعد موت المولى انه قال في صحته أحد كحار تقبل كما ذكره ابن الهمام ونقل تصحيحه ابن كمال باشا عن المحيط وأما الشهادة على انه اعتق أحدهما في المرض او دبر أحدهما في الصحة أو في المرض فلا تقبل حال حياة المولى بل بعد موته اه ملخصا قلت ويؤيده ما في كافي الحاكم حيث قال وان شهدا انه اعتق أحد عبديه بغير عينه فالشهادة باطله في قول أبي حنيفة ولو قالوا كان هذا عند الموت استحسن أن اعتق من كل واحد منهما نصفه وقال أبو يوسف ومحمد الشهادة جائزة في الحياة أيضا اه (قوله يحترم الفرج) أي فرجيهما حتى يبين ولو بوطء واذا تبين به انها زوجته تبين عدم حرمة ط (قوله فلا يحترمه عنده) أي لا يحترم فرجيهما بل يحل وطؤهما عنده كما مر (قوله على الاسخ) مقابلة ما مر آتاه عن شرح الطحاوي (قوله ولا يعرفونه) الاولى ولا يعرفانه (قوله للجهالة) علته لقوله فلا اعتق ولقوله لم تقبل أي لجهالة المشهود له وهما لم يشهدا بجهالة وهما عتق معلوم أو معلومة أو طلاقها وهو قول الامام وعند زفر تقبل ويجبر على البيان قال في الفتح ويجب أن يكون قولهما كقول زفر في هذه لانها كشهادتهما على عتق أحد أمته أو طلاق أحد زوجته اه ط والله سبحانه اعلم

(باب الحلف بالعتق)

شروع في بيان التعليق بعد ذكر التحريم واما ذكر مسألة التعليق بالولادة في معتق البعض لبيان انه يعتق منه البعض عند عدم العلم نهر وهو يكسر اللام مصدر سماعي وجاء بسكونها وتدخله التاء للمرة كقوله حللت لها بالله حلقة فاجر وتماه في الفتح (قوله فكل مولود) يشمل العبد والامة فانه كالأدنى يتبع على الذكرو الأنثى كما في الذخيرة قهستاني ويأتي بيانه في بعض النسخ بعد قوله لي زيادة وهي بخلاف قوله لعبد غيره ان دخلت الدار فانت حر فاشترى فدخل لم يعتق لانه لم يصف العبد الى ملكه لاسريحا ولا معنى (قوله ولو ليل) أي ولو كان دخوله ليلاً ناد أن لفظ اليوم مراد به الوقت لانه اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول فتح (قوله لان المعنى يوم اذ دخلت) أشار به الى ان اضافة يوم الى الدخول اخذ بالحاصل وميل الى جانب المعنى والا فالذي يقتضيه التركيب أن يوم مضاف الى اذ المضافة الى الدخول قال في الفتح لانه اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول وان كان في الاصل انما اضيف الى اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقيد اليوم لكن اذا اريد به مطلق الوقت يصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا في الاستعمال الفصح كقوله ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت يغلبون يفرح المؤمنون ولا يوم وقت يغلبون يفرحون وتطابقه كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف أن لفظ اذ لم يذكر الا تكثير اللعوض عن الجملة المحذوفة او عماد الله اعني التوئين لكونه حرفا واحدا ساكنا تحسينا ولم يلاحظ معناها ومثله كثيرا في اقوال أهل العربية

لكونها على عتق مبهم (الا ان تكون) شهدا تمها (في وصية) ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض (أو إطلاق مبهم) فتقبل اجماعا والاصل أن الطلاق المبهم يحترم الفرج اجماعا فيكون حق الله فلا تشترط له الدعوى بخلاف العتق المبهم فلا يحترمه عنده لكن لم يجز أن يبقى به فليحفظ (كما) تقبل (لو شهدا بعد موته انه) أي المولى (قال في صحته) لقفيه (أحد كحار على الاسخ) لسيوع العتق فيهما بالموت فصار كحل خصماء تعينا وصحبه ابن الكمال وغيره (فروع) شهدا بعتق سالم ولا يعرفونه عنى ولوله عبدان كل اسمه سالم وجد فلا اعتق كشهادتهما بعتق لأمينة سماها فتنسبا اسمها أو بطلاق إحدى زوجتيه وسماها فتنسبا هالم تقبل للجهالة فتح والله تعالى اعلم

(باب الحلف بالعتق)

(قال ان دخلت الدار) فقلت مولود لي يومئذ حر عتق من له خبر دخوله) ولو ليل سواء (ملكه) بعد عليه أو قبله) لان المعنى يوم اذ دخلت

مطلب

تتبع في مهم في يومئذ

قوله وقت يغلبون الخ هكذا بخطه ولعل الموافق لاول العبارة وقت يغلبون بنكرار كلمة وقت تأتى له من معجم

العربية في بعض اللفاظ لا يتحقق على من له نظريتها **هـ** ح (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله) فيشمل من
 لم يكن في ملكه وقت الحلف ثم اشتراه ثم دخل ومن كان وبقى حتى دخل (قوله ولدا) أي لكون المعنى ما ذكر
 فانه مستفاد من لفظة يومئذ (قوله لا تلي أو املكه للعمال) أي فان لم يتعلق بآبائهم فملاوه واسم فاعل
 واختار في الوصف من اسم الفاعل أو المفعول أن معناه قائم حال التعلق لم ينسب اليه على وجهه ويا مع به
 أو وقوعه عليه وصيغة المضارع وان كانت تستعمل للاستعارة بان لكن عند الإطلاق يراد به الحال عرفا وشرعا
 ولغة واللام للاختصاص فلزم من التركيب اختصاص بآباء المتكلم بالمتصف بالملوكية للعمال فلونوى
 الاستقبال لم يصدق لصرفه عن ظاهره فيعتق ما ملكه للعمال لما ذكرنا وكذا ما استحدث الملك فيه لا قراره ولو قال
 كل مملوك املكه اليوم فهو حر عتق ما في ملكه وما استفاد ملكه في اليوم ومثل اليوم الشهر والسنة فان عني
 أحد الصنفين صدق ديانة لا قضاء ونعامة في الجبر وفيه كل مملوك أشتره فهو حر ان كنت زيدا أو اذا كلمته فهو على
 ما يشتره قبل الكلام لا بعده وان تقدم الشرط فانه عكس وكذا ان وسطه مثل كل مملوك اشتره اذا دخلت
 الدار فهو حر ولا يعتق ما اشترى قبله الا أن ينوبهم (قوله ودبر) بالبناء للفاعل كما يفيد قول المصنف
 في شرحه ان من مفعوله لكن الاظهر بناؤه للمفعول ومن نائب الفاعل (قوله مملوك) كذا في السج التي
 رأيناها وصوابه النسب **هـ** ح (قوله بل مقيد من ملكه بعده) حاصله أن من كان في ملكه يوم الحلف يصير
 مدبرا مطلقا فلا يصح بيعه بعد هذا القول ومن ملكه بعده يصير مدبرا مقيدا فيصح بيعه قبل موت سيده (قوله
 عتق من الثالث) هذا ظاهر مذهب الكل ومن الثاني لا يعتق ما استفاد بعد لان الفسخ حقيقة لعمال كما سبق
 فلا يعتق به ما سلكه وله ما أن هذا أي مجموع التركيب ايجاب عتق وابدا أيضا بقوله بعد موتى ولذا اعتبر من
 الثالث فن حيث الجهة الاولى يتناول المملوك حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما
 استقر أن الوصية بعتر فيها كل من الجهتين ألا ترى انه يدخل في الوصية بالمال لا ولاد فلان ما يستفاد ومن
 يولد له بعدها فيصير كانه قال عند الموت كل مملوك املكه فهو حر **هـ** نهر (قوله لانه تسع لانه) لانه
 كعضوم اعتقائه ما ولد المهر عن التمسار ولم ينجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه مسردا **هـ** (قوله ولولم
 يتل الخ) يعني أن المملوك لا يتناول الخل سواء وصف المملوك بدكر أو لاءا فائدة وصفه به عدم دخول ام
 الخل فلولم يوصف به تدخل امه ولكن يعتق هو لا يتناول الفطلة بل يتبعه امه او اباه يدفع ما فيه في البركة
 أفاده في انه روى في الشيخ أن تناول مملوك لأمه يعني على أن الاستعمال اسد برفقه على الامة أرعى انه اسم
 لدات متخفة بالملوكية وقيد انه كبر ليس جزء المهور وان كان التأنيث جزء مفهوم مملوكه فيكون مملوك
 اعم من مملوكه فالتأنيث فيه عدم الدلالة على التأنيث لا الدلالة على عدم التأنيث **هـ** لكن ذكرنا أيضا
 في ان يمان في باب الخلف بالعتق والعلاق أن فط كل مملوك للرجال حقيقة لانه نعميم مملوك وهو ولد زوايا يقال
 للاثي مملوكه ولكن عند الإطلاق يستعمل له المملوك عادة اذا عمم بادخل كل ونحوه فيشمل الاثنا حقيقة
 فلذا كان يسهل الدكور خاصة خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لم يصدق أصلا **هـ**
 (قوله لا يتناول المكاتب) لانه غير مملوك على الإطلاق اذ هو حر يداولانه غير عند ذلك لانه يتصرف بلا
 إذن سيده وان عبد ليس كذلك وسبأ في باب الخلف بالعتق والطلاق عن الشيخ انه يفتى في كل مرفوق في حر
 أن يعتق المكاتب لان الرق فيه كامل لا أم ولا ذمالية (قوله والمشتري) فان في الجبر له بالية وذكروا في الخط
 انه اذا مات استصف الاخير بعده فانه يعتق في قوله ان ملكات مملوكه فهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل
 ولو باع نصيبه ثم اشترى نصيبا شريكه لم يعتق استصفا او نعمامة فيه (قوله على الصواب) فخطبة صاحب
 انجني في قوله لا يذخ الخ لعل المرهون والمأذون في التجارة كذا ذكر في الجرح ثم المأذون ان لم يكن عليه
 دين عتق سيده ان يواهم سيده والا فلا وان كان عليه دين لم يعتق وان يواهم كذا في الخ وغيره **ط** (قوله
 ولو نوى الذكور) أي بقوله كل مملوك في حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف استعمال
 وبصدق ديانة **ط** (قوله دين) لانه يوصى بدين النعمان فتدوى ما يملكه له فله في صدقة ديانة لانه خلاف
 الظاهر فلم يصدق قضاء **هـ** ح والاولى أن يقول أو نوى غير المدر لان عدم ديانة المدر صادق بعد ديانة
 نفي صلاوة نذرا كون تخصيصه أفاده **ط** (قوله فبين الخ) أي في نية الذكور لانه تخصيص له انه فهو

فاعتبر ملكه وقت دخوله
 (و) اذا (لونم يقل يومئذ) من له
 وقت حلفه فقط لقوله على عدم
 أو املكه حر بعد غد) أو بعد شهر
 اعتبر وقت حلفه لان لي أو املكه
 للعمال فلا يتناول الاستقبال حتى
 لولم يملك شيئا يوم حلفه لغايبه
 (ودبر بكل مدبري أو املكه حر
 بعد موتي من) ثبات (به) مملوك
 (يوم قال هذا القول) يكون
 مدبرا مدبرا لانه قد بدا
 بعده (لكن) ان مات من
 المثلث لانه لا يورثه بالمرور
 (المملوك ليه اول الخ) لانه
 لانه (فلا يصح) حل بار منه من مال
 كل مملوك لانه حر فهو حر) ولم
 يقل ذلك لانه الخامل فيعتق
 نعا (وكذا) سبط المملوك راءه
 لا يتناول (ان ثابت) والم
 ويسأل المدبر المرهون والمأذون
 على الصواب ولو يورثه
 أولم يورث المدبر من
 كلهم حران غيرين مع
 الخصيس بالان

مما لي كانه جمع مضاف فيم مع احتمال التخصيص ولما كذب كلهم ارتفع احتمال التخصيص بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه أصل العموم فقط فقبل التخصيص أفاده في البحر (قوله حنت) لان الكتابة عتق معلق بأداء التجوم وفي شراء القريب قد باشر سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اعتاق ط (قوله وصحيا) والفرق أن نزول العتق المعلق بعد الشرط وهو بعد البيع ليس بمملوك فلا يعتق والمالك في البيع القاسد باق لا يزول لا بتسلحه فيعتق إلا أن يكون المشتري تسلمه قبل البيع فينثني نزول ملكه بنفس البيع فلا يعتق كما في الفتح عن المبسوط (قوله عتق) لان الدخول فعل العبد وصاحب الدار في شهادته به غير منهم فصحت شهادته فتح (قوله لانها على فعل نفسه) كذا قال في الفتح أي لان شهادة فلان على فعل نفسه وهو التكليم قال المقدسي وفيه انه انما شهد على فعل العبد وانما يظهر هذا لوقال ان كلك فلان (قوله ولو شهد ابن فلان) أي في صورة التعليق على كلام ابهما (قوله جازت ان يجد) أي الاب لانها على ابهما بالكلام وعلى انفسهما بوجود الشرط فتح (قوله عند محمد) لانه لا منفعة للمشهود به لايهما فمحمد يعتبر بالمنفعة لثبوت التهمة وأبو يوسف يعتبر بحجزة الدعوى والانكار لان بشهادتهما يظهر ان صدقه فيما يدعيه فتح والله سبحانه اعلم

(باب العتق على جعل)

آخره لان الاصل عدمه (قوله بالنم الخ) قال في البحر والجعل في النقة بنم الجيم ما يجعل للعامل على عمله ثم سمي به ما يعطى الجاهل يستعين به على جهاده وأجعلت له اعطيته له والجعل اقل جمع جمع له أو جعلالة بالحر كان بمعنى الجعل كذا في المغرب وقوله بالحركات أي حركات الفاء في جعلالة أي النعم والفتح والكسر وقد اقتصر في العناية بتعالجوهري على الكسر واعتز به في التهريان المذكور في ديوان الادب وغيره الفتح ثم ذكر ما في المغرب فعلم أن النعم ضعيف وأن الاشهر الكسر والفتح وهذا في جعلالة وأما في الجعل فلم نرم ذكر غير النعم فتقول الشارح ويفتح يحتاج الى نقل وعبارته في شرح الملتقى احسن حيث قال والجعل بالنم ما جعل للانسان من شيء على فعل وكذا جعلالة بالكسر والفتح (قوله المال) أي المراد به هنا المال المجعول شرط العتقه نهر (قوله اعتق عبده على مال) مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفا وعلى أن تؤدى الى ألفا وعلى أن تجيئني بألف أو على أن لي عليك ألفا وعلى ألف تؤديها الى أو قال بعتك نفسك منك على كذا أو وهت لك نفسك على أن تعوضني كذا ح عن البحر (قوله صحيح معلوم الجنس والقدر) هذه شروط لصحة التسمية لانفاذا العتق في هذه المسألة لان نفاذه موقوف على القبول وان لم تصح التسمية وفسادها موجب لقيمة العبد احتراز بصحح عن الخرف في حق المسلم قال في البحر ومنع اطلاق المال الخرف في حق الذمي فانها مال عندهم فلو اعتق الذمي عبده على خرا أو خنزير فانه يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان اسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد عليه قيمة الخمر كذا في المحيط اه وقوله معلوم الخ قال في السدائع وان كان المسمى معلوم الجنس والنوع والصفة كالمكيل والموزن فعليه المسمى وان كان معلوم الجنس والنوع مجهول الصفة كالثياب الهروية والحيوان من الفرس والعبد والبارية فعليه الوسط منه واذا جاء بالقيمة يجبر المولى على القبول وان كان مجهول الجنس كالثوب والدابة والدار فعليه قيمة نفسه لان الجهالة متفاحشة ففسدت التسمية اه وفي النهروان لم يعلم الجنس كثوب وحيوان عتق بالقبول ولزمه قيمة رقبته اه فقد ثبت ما قلنا من أن هذه شروط لصحة التسمية لانفاذا العتق هنا وأما ما نقله ح عن الهرم من انه اذا لم يكن معلوما كدراهم أو كان مجهول الجنس كثوب أو غير صحيح ككذا من الخمر لم يجبر على التسول فسيه أن هذا ذكره في النهري في المسألة الآتية وهي تعليق عتقه بأدائه فقيها لا يعتق الا بالاداء ويجبر المولى على قبول المؤدى الا اذا كان مجهولا أو غير صحيح فلا يجبر على قبوله وهذا لا يتأتى في مسائلنا لان الشرط فيها قبول العبد العتق على المال فاذا قبل عتق بالقبول ثم اذا كان المال صحيحا معلوما لزمه لصحة التسمية والالزمة قيمة نفسه كما قلنا فافهم (قوله قبل العبد) شرط قبوله لانه معاوضة من جانبه ولذا ملأ الرجوع لو ابتداء وبطل بقيامه قبل قبول المولى وبقيام المولى وان كان تعليقاً من جانب المولى

١ (فروع) حلف لا يعتق عبده
حكاتب أو اشترى قريبا أو اشترى
العبد نفسه حنت * ان بعتك فانت
حر فباعه فاسدا عتق وصحيا
لا * ان دخلت دار فلان فانت حر
فشهد فلان وآخر أنه دخل عتق
وفي ان كلمته لانها على فعل نفسه
ولو شهد ابن فلان انه كالم ابهما
جازت ان يجد وكذا ان ادعاه عند
محمد وأبطلها الثاني

(باب العتق على جعل)

بالنم وفتح المال (اعتق عبده
على مال) صحيح معلوم الجنس
والقدر (قبل العبد)

ولذلك لم يصح رجوعه عنه ولم يطل بقيامه عن المجلس نهر (قوله كل اثنان) فلو قيل في التصرف لم يجز
 الامام لما فيه من الاضرار بالمولى وقال لا يجوز بيعتو كله بالكل ناه على تجزى الاعتناق وعدمه نهر (قوله
 بمجلس علمه لو غاب) فن قل فيه صح والابطال اما الخاضر يعتبر فيه مجلس الايجاب (قوله لانه) في اعتق
 المفهوم من عتق معلق على التسور في قول العبد العتق لانه معاوضة من جانبه كعالت (قوله حتى لو رزاح)
 تفريع على التعليق ط (قوله او اعرض) بأن قام من مجلسه واشتغل بعمل آخر يعلم منه انه فاضع
 قله بحر (قوله فأتى حر) اتي بقاء في الجواب لانه لم يأت بها وأتى بالراوة - ركونه ابتداء لا جوابا
 لعدم الرابط بحر وفيه كلام قد ادى في تعليق الطلاق (قوله صار اذوا) لم يشرط قوله شيئا فيما اذا
 علق عتقه بأدائه اذ لا يحتاج اليه ولا يطل بآثره كفي التبيين بخلاف المسألة السابقة وهي ما اذا اؤلف له أمت
 حر على ألف شر لانية (قوله دلالة) لانه رغبة في الاكساب بطله الاداء - وهو مراده انما
 لا التكدى فكان اذنا له دلالة درر (قوله ترد فيه في الحر) حيث قال ولم يرسر بما له لو جرح على هذا
 العبد المأذون هل يصح جرحه وقد يقال انه لا يصح لان الادن له ضرورة صحة التعليق باداء المال وقد يقال
 انه يصح لما انه يملك بيعه فملك جرحه بالاولى اه واستظهر الساجي انزل والاظهر الثاني لان له ايبا اخذ
 ما يفر به من كسب العبد فليأمل (قوله لانه صريح في تعليق العتق بالاداء) اما الثانية فهي صريحة
 في عتق المعاوضة نعم هو تعليق نظر الى البدن ومعاوضة نظرا الى المقصود لكن لما كان المال لازما على العبد
 تأخر اعتبار المعاوضة الى وقت ادائه اياه ولم يأت الى ذلك لم يثبت من كسب المعاوضة الا ما هو بعد الاداء
 وهو ما اذا وجد السيد بعض المؤدى زيو فله أن يرجع بالجوار رتبة ملك العبد لما اذا واراه فابض اذا
 انما به وما قبل الاداء فالمعتبر جهة التعليق فثبتت آثاره فلذلك انما المعاوضة التي هي الثانية
 في صور كثيرة اه ملخص من التبع (قوله فلا يتوقف عتقه على قوله) فاذا اذى بعد قول المولى ان اذيت
 الخ عتق وشروط القول في الثانية كفي الوقاية ط (قوله ولا يطل برته) أي ولو سرى بما كتوله لا أرضى
 (قوله قبل وجود شرطه) أي شرط العتق (قوله خلاف) فعبد أي يوسف يجب وعبد عبد لا
 وله كسب لو عتقه عتق بخلاف الثانية فانه لا خلاف في انه يجب أن يشله ويعتق قابضا بحر واحتار في الفتح
 الازل ويروجه ثم ان هذه مسألة رابعة قال ط ولا يظهر من هذه المسألة من مسائل الخلاف
 وان يذهب في الحر والمهر من ان المكاتب لا يباع (قوله وعتق بالتولية) الثانية رفع الموانع بأن يصح للمال
 بين يدي المولى بحيث لو تدينه وأخذت عتقه من القاشي بأنه قد عتقه وكذا في غير المبيع وبطل الابارة
 وسائر الحقوق وهذا معنى قولهم اجبره الحاكم على نفسه أي حكم به لانه يجبره عليه بجبره ونحوه وما ذكر
 التولية فيعبد انه يعتق بحسبته الشخص بالاولى بحر قال في التبع وهذا اذا كان العوس صحيحا أما لو كان
 خرا أو مجنونا ولا جهالة فاحشة كما لو قال ان اذيت الى خرا أو مجنونا فاذت حر ماري ذلك لا يجبر على قبوله ما أي
 لا يبرن قابضا الا ان أحذه مختارا اه وحاصله أن العتق بالتولية انما يثبت لو العوس صحيحا معلوما وانه لا
 يثبت الا بحسبته القبط وهذا معنى ما نقله ح عن التفرق المسألة الاولى وشغل ذكرهما كما هما عليه (تسبه)
 العتق بالتولية لا يثبت العتق المعلق فان الثانية كذلك فلا وجه له ذلك من مسائل الشافعية كما أفاده ح ولذا
 لم يذهب في الحر وغيره نعم ذكر في الفتح انه عند رد العتق بالتولية وعليه يظهر انما العتق بين الثانية
 (قوله أو امر غيره بالاداء الخ) مثلا ما اذا اذى مدينون العبد عنه كما لا يخفى فلو أسقط التبع كان العسر
 وأعم ح قلت وفيه أن اداء المدينون دين على دانه ان كان بأمره مري المدينون ولا فهو مستتر في مسألة مدين
 العبد لم يخرج عن أحدهما نعم لو سقط مستتر استغنى عن قوله أو امر غيره هذا وقد نقل في الحر مسألة الامر
 عن الخصة ثم نقل بعد ورقة عن الدائع لو قال لعبد له ان اذيت الى القافا فاسحر ان فاذى أحدهما حصنه
 لم يعتق أحدهما لانه علق العتق باداء الاثني ولم يوجد وكذا لو اذى أحدهما لاتف كاه من عدمه وان اذى
 أحدهما الاثني وقال خصمائه من عندي وخصمائه عتقها صاحي ليوذنها اليك عتق وجود بشرط حصة
 أحدهما بشرط الاصل وحصة الاخر بشرط البقاء لان هذا باب تجري فيه النيابة فقام امره فقام اداء
 صاحبه اه قل ويرى التفتيش ان الأني يوفق بأن ما في المحيط الساوق الامر من غير إعطاء شيء من العبد

كل المال (قوله المير) نعم مجلس
 علمه ناه (قوله) وان لم يورده
 معلق على انه ولو لم يورده لدرر
 أو آخر ساطل (قوله) أما لولاه
 بأدائه) كسب اذيت وأت حر
 (صار مأذونا) له دلالة وعمل يصح
 جرحه ترد فيه في البحر (لانه كانا)
 لانه صريح في تعليق العتق بالاداء
 وهو الثاني المذكور في عشر
 مسألة ذكرها تسعة مسائل (ولا
 يتوقف) عتقه (على قوله) ولا
 يطل برته ولو لم يورده قبل وجود
 شرطه وقوله الاداء) ولو باعه ثم
 اشتراه هل يجب قبول ما يأت به
 خلاف (وعتق بالالمية) بحث
 لو تدينه للمال احذه (ولو اذى
 عنه غيره بترعا) أو امر غيره
 بالاداء فأرى

وما في البدائع فيما اذا بحث مع غيره المال فلا اشكال **اه** (قوله لان الشرط ادائه) لما مر من انه صريح في تعليق العتق بالاداء بخلاف الكتابة فانها معاوضة حقيقة فيها معنى التعليق فكان المقصود منها حصول البذل (قوله او حط عنه البعض بطله) الظاهر انه انما قيد بالطلب لان الحط يلحق بأصل العقد فاذا لم يلحق هنا بتراضيهما لا يلحق بدونه بالاولى أفاده الساجاني وهذا بخلاف مال الكتابة فانه مال واجب شرعا لانها عقد معاوضة أما هنا فغير واجب بل هو شرط للعتق وشرط العتق لا يحتمل الحط ذخيرة (قوله وكذا الواراء) أي عن البعض أو عن الكل لا يرد ولا يعتق بخلاف المكاتب جوهرية واعتراض في البحر تبعا للفتح بأن الفرق انما يكون بعد تحقق البراءة في الموضعين والبراءة لا يتصور في مسألة التعليق لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة **اه** ومثله يقال في الحط لكن قال ح ويمكن أن يجاب بأنه يكفي في الفرق عتق المكاتب انما قال له مولاه أبرأك عن بدل الكتابة لصحة البراءة عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عتقه على الاداء اذا أبرأه مولاه لعدم صحة البراءة (قوله وأداه الى الورثة) أي ادى المال المعلق عليه العتق (قوله لعدم الشرط) علل للمسائل الست المذكورة في قوله كما لا يعتق الخ (قوله بل العبد با كسايه للورثة) أي فلهم يبعه وأخذ كسبه بخلاف المكاتب وهذه المسألة عدها في البحر وغيره من جملة المسائل ولوعدت هنا زادت على العشرين لانها الرابعة عشر وامل السارح لم يعدم منها قوله وعتق بالتخلية لما مر فتكون هذه الثلاثة عشر فافهم (قوله بل له أخذ ما ظفر به) أي من كسب العبد قبل اداء البذل وقوله أو ما فضل عنده أي بعد اداء البذل وحاصله أن لا يسد أخذ ما ظفر به بما في يد العبد قبل عتقه باداء البذل وبعد بخلاف المكاتب في الصورتين كما في البحر (قوله ولو أذى من كسبه قبل التعليق) أي بما اكتسبه قبل التعليق عتق بخلاف الكتابة فانه لا يعتق بأدائه لانه ملك المولى إلا أن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يكون احمق به من سيده فاذا اذى منه عتق بحر وقوله قبل التعليق متعلق بكسبه وقيد به لما في البحر عن الهداية لو اذى ألقا كسبه قبل التعليق رجع المولى عليه وعتق لاستحقاقها ولو كان اكتسبها بعده لم يرجع عليه لانه مأذون من جهة بالاداء منه **اه** (قوله وتعلق ادائه) في بعض النسخ وتقيده ادائه بالمجلس أي فلا يعتق ما لم يؤد في ذلك المجلس فلو اختلف بأن اعرض أو أخذ في عمل آخر فأدى لا يعتق بخلاف الكتابة فتح (قوله وبأذا لا) أي لا يتقيد بالمجلس ومثلهما في كما في النسخ لانهما العموم الاوقات كما مر في الطلاق (قوله ولا يتبعه أولاده) أي لو كان المعلق عتقه بادائه امة فولدت ثم اذت فعتقت لم يعتق ولدها لانه ليس لها حكم الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة فتح (قوله دين صحيح يصح التكفيل به) فيه أنه قبل الاداء لا دين لأن السيد لا يستوجب على عبده ديناً وبعد الاداء لا دين أيضا فلامعنى لهذا الكلام بل ذكر هذه المسألة غلط هنا ومحلها اول الباب عند قول المتن أعتق عبده على مال فقبل العبد في المجلس عتق كما فعل في الحرحيث قال فاذا قبل صار حراً او ما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المنافي وهو قيام الرق على ما عرف **اه** ح والكفالة لا تصح إلا بالدين الصحيح وهو ما لا يسقط إلا بالاداء أو البراءة وبذل الكتابة يسقط بغيرهما وهو التحجير (قوله وهذه الموفية عشرون) صوابه عشرون على انه مفعول الموفية ح وقد علمت أن هذه المسألة ساقطة لانها ليست من مسائل التعليق على مال فالموفية للعشرين ما في الذخيرة (قوله ورجع الغريم على المولى) أي رجع المترض على المولى بالالف والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد لانه انما يرجع بما اكتسبه قبل التعليق لا بعده **ص** كما قدمناه آتباع الهداية وهذا الاستقراض بعد التعليق فافهم (قوله فدفع أحدهما) المناسب لما قبله وما بعده أحدهما بآل التأييد قبل ضمير التنبيه (قوله فللغريم مطالبة المولى بهما) أي بالالف التي قبضها وبالالف التي استهلكها أو ما التي دفعها للمولى فعملها ما مر من أن الغرماء احمق بمال المأذون (قوله ان قبل بعده الخ) أما لو قبل قبل الموت لا يعتق لانه مثل أنت حر غدا بالالف فان التبول محله العتق لا التبول اما يعتق في مجلسه ومجلسه وقت وجوده والاضافة تؤخر وجوده الى وجود المضاف اليه

(لا) يعتق لان الشرط ادائه ولم يوجد (ص) لا يعتق (لو) قيد بدراهم فأدى دنانير أو بكيس ايض فدفع في كيس اسود أو بهذا الشهر فدفع في غيره أو (حط عنه البعض بطله وادى الداني) وكذا الواراء (أو مات المولى وأداه الى الورثة) لعدم الشرط بل العبد با كسايه للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء فتركته لمولاه بل له أخذ ما ظفر به أو ما فضل عنده من كسبه ولو أذى من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بمثله عليه (وتعلق أدائه بالمجلس) ان علم بأن وبأذا لا ولا يتبعه أولاده بخلاف المكاتب في الكل (وهو) أي المال (دين صحيح يصح التكفيل به بخلاف بدل الكتابة) فانه لا تصح الكفالة به وهذه الموفية عشرون ويزاد ما في الذخيرة لو علمه بألف فاستقرنها فدفعها للمولاه عتق ورجع الغريم على المولى لان غرماء المأذون احمق بماله حتى يتم ديونهم ولو استقرض ألفين فدفع أحدهما أو كل الاخرى فلا غريم مطالبة المولى بهما لمصلحة بعينه من يبعه دينه (ولو قال أنت حر بموئى بآل ان قبل بعده) ان بعد موئى

وهو هنا ما بعد الموت بخلاف أنت مدبر على أف فان القبول للمال لانه ايجاب التدبير في الحال الا انه لا يجب المال في الحال لقيام الرق والمولى لا يستحق على عبده ديناً ولا بعده لانه لما لم يجب عند القبول لم يجب بعده وروى عن أبي حنيفة أن القبول هنا أيضاً بعد الموت وكذا روى عن أبي يوسف الا انه اختلف كلامه في لزوم المال والاعدل لزومه وهو المردى عن محمد أيضاً لان المولى ما رضى بعنته الا يبدل والمولى يستحق على عبده المال اذا كان بالعق كالمكاتب على أن استحقاق المال بعد موت المولى وحيداً يكون حراً اه مخلصاً من الفسخ (قوله مع ذلك) أى مع وجود القبول المذكور (قوله هو الاصح) مقابله ما روى عن الامام انه يعتق بمجرد القبول كما هو ظاهر اطلاق المتون وأيده في غاية البيان والفتح (قوله لان الميت ليس بأهل للاعتاق) تعليل للاصح واعتراض بأنه لو جرت بعد تعليق العتق أو اطلاق ثم وجد الشرط وقع لان الاهلية ليست بشرط الا عند التعليق أو الاضافة ولذا يعتق المدبر بعد الموت وليس التدبير الا تعليق العتق بالموت وأجيب بالفرق وهو أنه هنا خرج عن ملك المعلق الى ملك الورثة فلم يوجد الشرط الا وهو في ملك غيره ولا يجزئ أن هذا غير دافع لان الاعتراض على التعليل هو أن فوات اهلية المعلق لا اثر له وهذا الجواب ابداءه على أخرى والسواب في الجواب أن المعتراض فهم أن فوات الاهلية بسبب الموت والمراد أنه بخروجه عن ملكه ونقائه في الفسخ وقد عني في هذا الجواب قبل أن أراه والله الحمد وبه طهر أن تعليل الشارح بعبارة الهداية صحيح ففهم (قوله والولا للميت) أى لا للوارث كما في البحر فبرهنة عصبة المتعصمون بأنفسهم دون الاناث ولو كان الولا للورثة ابتداء لدخل فيه الاناث فليست ملط وهو ظاهر (قوله لا يعتق بذلك) أى بذلك القول لانه عتق بمالك فلا بد فيه من القول ولما كان القول بعد الموت ارم تأخر العتق عن الموت ويلزم منه خروجه الى ملك الورثة فلا يعتق الا بعنتهم كما لو قال أنت حر بعد موتى بئر ونقائه في الفسخ (قوله ولو حرره على خدمته) أى خدمة العبد للمولى أو لغيره أفاده في النهر (قوله فقتل) أى في المجلس دمر متقى (قوله عتق في الحال) لان الاعتاق على الذى يشترط فيه وجود القول في المجلس لا وجود القول كما سائر القود بحر (قوله وفي ان خدمته الخ) تقدم انه ان علق بان تقيد أداءه بالمجلس ولعل الفرق أن أداء المال بمكر في المجلس فيقتدي به والخدمة سنة لا يمكن تخصيصها فيه فلم تقتصر على المجلس ولو علقها بان فليظن اه شرط لالية (قوله لا يعتق الا بالشرط) أى لا يوقف على القبول بل لا بد من وجود الشرط وهو الخدمة لانه تعليق له معاوضة بخلاف مسألة المتر (قوله فلو خدمه اقل منها) أى ولو اجبره عنها بمرض أو حبس فيما يظهر (قوله لان ان لتعلق الخ) يار لوجه الفرق بين ما في المتن وما في النسخ حيث توقف الاول على القول فقط والثاني على الشرط فقط (قوله وخدمه) يعنى من ساعته بحر أى أن ابتداء المدة من وقت الحلف (قوله الخدمة المعروفة) عبارة كافي الحاكم والخدمة خدمة البيت المعروفة بين الناس اه والظاهر أن المراد خدمة مصالح البيت لكن تختلف باختلاف المولى فلو كان صاحب حرفة أو زراعة يخدمه في عمله حيث كان معروفاً تأمل وصريحوا في الاجرة بأنه لو استأجره للخدمة يخدمه في الحضرة لا السفر لان خدمة السفر أشق (قوله ايا كانت) أى سنة أو اقل أو أكثر بحر أى المدة المشروطة (قوله أرادت هو) أى العبد (قوله ولو حكماً) المراد به أن يسير بحالة لا يمكن فيها الخدمة ولو خدم بعضها فبصا به كسنة من أربع سنين ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمته وعند محمد قيمة خدمته ثلاث سنين بحر عن شرح الطحاوى (قوله فتؤخذ منه للورثة) أى للورثة المولى وقال عيسى بن ابان بل يخدمهم ما بقى منها لانها دبر فيضائه وارثه فيه كما لو أعتقه على ألف فاستوفى بعضها ومات لكن في ظاهر الرواية لا يخدمهم لان الخدمة منفعة وهى لا تورث أولان الناس يتفاوتون فيها ونقائه في البحر (قوله حارى) المراد به الحاوى القدسي نقله عنه في البحر والنهر وأقراء (قوله وهل نفقة عالة الخ) هذه حادثة سئل عنها في البحر ولم يجدها تعلقاً وهذا الخاص بمسألة المعاوضة كما هو صورة الحادثة أما في مسألة التعليق فلا شبهة في أن نفقته على سيده لانه باق على ملكه الى انتهاء مدة الخدمة (قوله حتى يستغنى) أى عن الاكتساب (قوله بحث في البحر الثاني) وقال لانه الآن معسر عن أداء البدل فصار كما اذا اعتقه على مال ولا قدرة له عليه

(وأعتقه) مع ذلك (وارث أو وصي)

أو فاس عند امتناع الوارث)

هو الاصح لان الميت ليس بأهل

للاعتاق (عتق) بالالف والولا

للميت (والا) يوجد كلا الأمرين

(لا) يعتق بذلك (ولو حرره على

خدمته حولا) مثلاً كما عتقت

على أن تخدمنى سنة (فقبل عتق

في الحال) وفي ان خدمتى سنة

فأنت حر لا يعتق الا بالشرط فلو

خدمته اقل منها أو عوضه عنها

أو قال ان خدمتى وأولادى

فمات بعض أولاده لا يعتق لان

ان لتعلق وعلى للمعاوضة

(وخدمته) الخدمة المعروفة بين

الناس (ماتته) ايا كانت (فان)

جهلت أو (مات هو) ولو حارب

كعمى (أو مولا مملوكاً) ولو خدم

بعضها فبصا به (تجب قيمته)

فتؤخذ منه للورثة أو من تركه

للمولى وعند محمد تجب قيمة

خدمته وبه يأخذ حارى وهل

نفقة عياله لوفيقه على مولاه

في المدة كما للموصى له بالخدمة

أو يكتب للاتفاق حتى يستغنى

ثم يخدم المولى كما للمعسر بحث

في البحر الثاني

قوله في هذا الباب يعني باب
النفقة اه منه

والمصنف الأول (كبيع
عبد منه بعين) كبيعك
فك بك هذا العين (فهلك)
أو استحققت (تجب نفقته) وعند
محمد قيمتها (ولو قال) رجل لمولى
أمة (اعتق أمك بألف على - على أن
تزوجنيها ان فعل) العتق (وأبت)
النكاح (عتقت مجازا ولا شيء له على
أمره) لصفة اشتراط البدل على
الغير في الطلاق لافي العتاق (ولو
زاد) لنظ (عني قسم الألف على قيمتها
ومهرها) أي مهر مثلها تضمنه
الشراء اقتضاء (ولذا) تجب حصة
مأسل أي القيمة وتسقط حصة المهر
(فلو فكت) القاتل (فحصة
مهر مثلها) من الألف (ومهرها)
فيكون له (أي وجهيه) ضم عني
وزكته (وما أصاب قيمتها)
في الأولى هدر و (في الثانية
لمولاها) باعتبار تضمين الشراء
وعدمه (اعتق) المولى (أمنه على
أن تزوجه نفسها فزوجته فلها مهر
مثلها) وجوزها الثاني اقتداء
بعله عليه الصلاة والسلام
في صفة قلسا كان عليه الصلاة
والسلام مخصوصا بالنكاح بلا
مهر

فانه يؤخر الى المسيرة وأقرم في النهر (قوله والمصنف الأول) حيث قال ويمكن أن يقال بوجوبها على المولى
في المدة المذكورة ويجعل كالموصى له بالخدمة فان النفقة واجبة عليه وان لم يكن له ملك الرقبة لكونه محبوسا
بخدمته والحبس هو الأصل في هذا الباب أصله القاضي والمفتي فان مرض فينبغي أن تفرض في بيت المال
بمخلاف الموصى بخدمته اذا مرض فان نفقته على مولاه اه واعترضه ح بأنه قياس مع القارق فان
الموصى به يخدم الموصى له لافي مقابلة شيء فلذا كانت نفقته عليه أما هذا فانه يخدم في مقابلة رقبة فكان
كالمستاجر تأمل اه وكذا اعترضه الخبير الرملي بأن الموصى بخدمته رقيق محبوس في خدمة الموصى له
ولست بالخدمة بدل شيء فيه وما نحن فيه هو حر قادر على الكسب فكيف نوجب نفقته ونفقة عياله على
معتقه بسبب دين واجب له عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين لما في التارخانية عن الأصل اذا قال أنت حر - على
أن تخدمني سنة فقبل العبد فهو كولو قال أنت حر - على ألف درهم فقبل اه وقد صرح حواطية بأنها بدل
في هذا الحل تأمل اه (قوله كبيع عبد منه) أي من العبد يعني أن الخلاف المازبي - على الخلاف
في مسألة أخرى وهي ما اذا باع نفس العبد منه بجارية بعينها ثم استحققت أو هلكت قبل تسليمها يرجع
عليه قيمة نفسه عندهما وعند محمد بقيمة الجارية وتماه في الهداية وغيرها قال في الفتح ولا ينبغي أن بناء هذه
على تلك ليس بأولى من عكسه بل الخلاف فيهما معا ابتدائي (قوله بألف على - على أن تزوجنيها) كذا
في بعض السمع بزيادة على الجارية لضمير المتكلم وفائدتها الدلالة على عدم وجوب المال عند عدم ذكرها بالأولى
أفاده في الفتح والبحر (قوله وأبت النكاح) أفاد أن له الامتناع من تزوجه لانها ملكت نفسها بالعتق
فتح وقيد به لانها لو تزوجه قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها كما يأتي (قوله ولا شيء له على أمره) لان حاصل
كلام الأمره انما طلب باعتاقه أمته وتزوجه بها منه على عرض ألف مشروطة عليه عنها وعن مهرها فلما
لم تزوجه بطلت عنه حصة المهر منها رأيا حصة العتق فباطلة لان العتق يثبت للعبد فيه قوة حكمية هي ملك
البيع والشراء ونحو ذلك ولا يجب العوض الاعلى من حصل له المعروض اه فتح أي ومن حصل له المعروض
لا يجب عليه لانه لم يشترط عليه (قوله في الطلاق) كتحل الاب صغيرة لانه ليس في مقابلة عوض حقيقة
لان المرأة لم يحصل لها ملك مالم تنكح فملكه بخلاف العتق (قوله ولو زاد الخ) أي بأن قال أعتق أمك
عني بألف الخ ولم تزوجه (قوله لتضمنه الشراء اقتضاء) أي مع المقابلة بالبضع أيضا في قوله على أن
تزوجنيها ولما كان ذلك واضحا لا يكون مذكورا صريحا لم يذكره في هذه الانقسام فانهم والحاصل أن
اعتاقه عن الأمر يقتضي سقوط ملكه له فصار المعنى به مني وأعتقه عني وصار اعتاق المأمور قبوله قال في الدرر
واذا كان كذلك فقد قابل الألف بالرقبة شراء والبضع نكاحا فانقسم عليهما ووجب حصة مأسل له وهو الرقبة
وبطل عنه مالم يسلم وهو البضع اه فلوفرض أن قيمتها ألف ومهر مثلها خمسمائة قسم الألف على ألف
وخمسمائة فثلثا الألف حصة القيمة وثلثه حصة المهر فأخذ المولى الثلثين ويستط الثلث وعكس في الشر بلالية
وهو سبق لم (قوله ولذا) لاداعي التعليل هنا فالأولى ابقاء المثل على حاله لان قوله وتجب عطف على قسم من
تمة الحكم (قوله حصة مهر مثلها مهرها) أي اذا فكتته بقسم الألف أيضا على مهر مثلها وقيمتها فما
أصاب المهر وجب لها في الوجهين أعني الوجه الأول وهو ما اذا لم يقل عني والوجه الثاني وهو ما اذا قاله
وما أصاب قيمتها سقط عنه في الوجه الأول لعدم الشراء فيه وأخذ مولاه في الوجه الثاني لتضمن الثاني
الشراء اقتضاء كما مر فلوفرض أن قيمتها مائة ومهرها مائة قسم الألف عليها ما ينبغي فيجب لها نصفه في الوجهين
والنصف الثاني يستط عنه في الوجه الأول ويأخذ المولى في الوجه الثاني وكذا الوفاقا بأن كان قيمتها مائتين
ومهرها مائة فيجب لها ثلث الألف في الوجهين ويستط عنه ثلثاه في الوجه الأول ويأخذها المولى في الوجه
الثاني (قوله ضم عني وزك) بدل من وجهيه بدل مفصل من مجمل ح (قوله وما أصاب قيمتها الخ)
قبل فيه تكرار مع ما سبق وليس كذلك فانهم (قوله باعتبار تضمين الشراء وعدمه) لقبوشر مشوش
ط (قوله فلها مهر مثلها) أي عندهما لان العتق ليس بمال فلا يصح مهرها بحر (قوله وجوزها الثاني)
أي أبو يوسف أي جوز هذا التعويض المعلوم من المقام فقال بحر ارجع عمل العتق صداقا ط (قوله)
في صفة) هي بنت حبي أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها من سبي خيرا عتقها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقها

مهرها ط (قوله قيمتها) بدل من السعاية اه ح وفي نسخة في قيمتها وهي أوضم لكن فيها تغيير اعراب
 المترو في نسخة سعاية قيمتها بالاضافة على معنى وفيه تغيير المترو أيضا لكن الشارح يرتكبه كثيرا (قوله على
 ذلك) أي على شرط التزوج ط (قوله قبلت) أفاد به أن القبول شرط العتق هنا وفيما قبلها ط لانه
 معاوضة لا تعليق (قوله لعدم تقويم أم الولد) هذا انما يظهر على قول الامام لا على قوله ما اذ هما يقولان
 بتقويمها ط (قوله لانه ادخل الخ) ذكر هذا التعليق في البحر عن المحيط ومقتضاه انه يعتق بالعبد الردي
 في الوجه الاول وهو مخالف لما في الهندية من انه ينصرف الى الوسط وبصير العبد مآذونا في التجارة فلا يعتق
 عبد اردنيا أو مرتفع لا يجوز في الاداء اذ الميسر القيمة ولا الجنس لو أتى بعبد وسط أو مرتفع يجبر المولى على
 القبول لا لو أتى بردي الا ان قبله ولو أتى بقيمة الوسط لا يجبر ولا يعتق وان قبلها اه ملهما (تمة) لو قال
 اذ أتى ألفا وأنت حر بالواو لا يعتق ما لم يؤد ولو قال فأتت حر بالياء يعتق في الحال والفرق أن جواب الامر
 بالواو بمعنى الحال معناه أنت حر حال الاداء فلا يعتق قبله وأما بالياء فهو بمعنى التعليق أي لم تزل حر مثل
 أبشر فقد أزال العتق قبل هذا قوله أما عنده فينبغي أن يعتق في الحال كما في طلق ولذا ألف فطلقها يقع مجازا
 عنده وقبل انه قول الكل ونماه في الذخيرة

• (باب التدبير) •

شروع في العتق الواقع بعد الموت بعد الفراغ من الواقع في الحياة وقدمه على الاستعداد لنموه الد كرا أيضا
 وركنه اللفظ الدال على معناه وشرائطه نوعان عام وخاص فالعام ما مر في شرائط العتق كونه من الاهل
 في محل مجزأ أو مطلقا ومضافا الى الوقت أو الى الملك أو سيده والخاص تعليقه بطلاق موت المولى لا بموت غيره
 كما يأتي وصفه التجزئ عند خلافا لهما فلا يدر ما أحدهما اقتصر على نصيبه ولا حر عند يسار شريكه ست
 خيارات الخمسة المارة والترك على حاله وسيأتي بيان أحكامه من عدم جواز اخراجه عن الملك ومن عتقه من
 الثلث بعد موت المولى الخ بجر (قوله هو لغة الخ) يشمل تعليقه بموته مقيدا وبموت غيره فهو أعم من المعنى
 الشرعي وفيه بيان وجه التسمية فان المدبر كما في المصباح بمنعير ويحذف خلاف القتل من كل شيء ومنه يقال
 لا آخر الامر دبروا أصله ما دبر عنه الانسان ومنه دبر عنه وأعتقه عن دبر أي بعدد روي ضياء العلوم التدبير
 العتق بعد الموت وتدبير الامر النظر فيه الى ما يصير اليه العاقبة وقصر في الاستفسار لانه على هذا الاحبر
 وقال كان المولى نظر الى عاقبة امره فأخرج عبده الى الحرية بعدد ثم قال انه شرعا يستعمل في المطلق والمقيد
 اشترا كما عرفت أو هو تعليق العتق بالموت أي موت المولى أو غيره مما مر من المعنى القوي جعله المعنى الشرعي
 وردبانه خلاف ظاهر كلام عامة ائمتنا حيث قصروه شرعا على المدبر المطلق كما بسطه في الشرح لا لانه ولد اخاله
 المصنف والشارح مع كثرة متابعتهم له (قوله ولو معنى) قال في النهر وقولنا نفسا أو معنى بسمع أن يكونا
 حاليين من التعليق والتعليق معنى الوصية برقبته أو بنفسه أو بثلث ماله لانه وأن يكونا غير من مطلق والمطلق
 معنى كل من مات الى مائة سنة فأتت حر فانه مطلق في المختار اه وتمثل الشارح للثاني فقط بوجه قصره عليه
 (قوله ونرج الخ) فيه رد على الدرر كما مر من التدبير المقيد تعليقه بموته وموت فلان كما سيأتي وكذا أنت حر
 قبل موتى بشهر وسيأتي تمامه (قوله أصلا) أي لا مطلقا ولا مقيدا خلافا لما ذكره المصنف (قوله
 أو حدث في حادث) لانه معروف الحادث والحادث في الموت بجر (قوله زاد بعد موتى اولا) أي بصير
 مدبر الساعة لان التدبير بعد الموت لا يتصور فيلغو قوله بعد موتى أو يجعل قوله أنت مدبر بمعنى أنت حر كما
 في البحر عن المحيط (قوله أو أنت حر يوم أموت) لا فرق في العتق المضاف الى الموت بين أن يكون مطلقا
 بشرط آخر أو لا فلا قال ان كنت فلا فأتت حر بعد موتى فكذلك صار مدبر لانه بعد الكلام صار التدبير مطلقا
 وكذا لو قال أنت حر بعد كذا فلا فأتت بعد موتى فكذلك فلا كذا مدبرا كذا في البدائع ولا فرق في التدبير
 بين كونه مجزأ أو مضافا أنت مدبر غدا أو رأس شهر كذا فاذا جاء الوقت صار مدبرا بجر (قوله
 دح الخ) لانه نوى حقيقة كلامه ولكن مدبرا بقيد الإبهام علق عتقه بما ليس بكاثر لاشغاله وهو موته بالثبات بجر
 عن المبسوط (قوله وغلب موته قبلها) بان كثر كبر السن (قوله هو المختار) كذا في الزبلي يمكن ذكر
 قاضي خان انه على قول أصحابنا مدبر مقيد وكذا في البناء وجوامع الفتى واعتراض في الفتح على صاحب

(فان أتت قبلها) السعاية
 (لقيمها) اتفاقا وكذا لو أعتقت
 المرأة عبدا على أن ينكحها
 فان فعل فلها مهرها وان أبي فعله
 قيمته ولو كانت المعلقة على ذلك
 (أم ولد) فسلت عتقت (فان أتت)
 نكاحه (فلا شيء عليها) خاتمة
 لعدم تقويم أم الولد (فرع) قال
 أعتق عن عبدا وأنت حر فاعتق
 عبدا جيدا لا يعتق وفي أذات
 يعتق لانه ادخل في ملكه فيكون
 راضيا بالزيادة وأما العتق اخراج
 لان كسبه ملك لسولى

(باب التدبير)

(هو) اعادة العتاق عن دبره هو
 ما بعد الموت وشرعا (تعليق
 العتق بطلاق موته) ولو معنى
 كان من الى مائة سنة ونرج
 بقيد الاطلاق التدبير المقيد كما
 سيبي وبموت تعليقه بموت غيره
 فانه ليس بتدبير أصلا بل تعليق
 بشرط (كذا) أو متى أو ان (مت)
 أو هلك أو حدث في حادث
 (فأتت حر) أو عتق أو عتق
 (أرأت حر) عن دبر مني أرأت
 مدبرا أو برتك زاد بعد موتى
 اولا (أو أنت حر يوم أموت)
 اريد به مطابق الوقت لقراءته بما لا يمتد
 فان نوى اشتهار مع وصيان
 مقيدا (أو ان مات الى مائة سنة)
 مثلا (غلب موته قبلها) هو
 اغمار لانه كالكاثر لا محالة

الهداية بأنه كالمناقض لانه اعتبره في النكاح توقينا وأبطل به النكاح وهنا جعله تأييدا وأجاب في البحر بأنه اعتبره في النكاح توقينا انتهى عن النكاح الموقت فالاحتياط في منعه تقديم المعزوم لانه موقت صورة وهنا نظر الى التأيد المعنوي لان الاصل اعتبار المعنى بلا مانع فلذا كان المختار وان جزم الوالو الحى بأنه غير مدبر مطلق تسوية بينه وبين النكاح (قوله وأفاد بالكاف) أى في قوله كادامت عدم الحصر لما في الفتح أن كل ما أفاد اثبات العتق عن دبر فهو صحيح وهو ثلاثة أقسام الأول ما يكون بلفظ اضافة كدبرك ومنه حررتك أو اعتقتك أو أنت حر أو عتق بعد موتى الثاني ما يكون بلفظ التعليق كان مت الخ وكذا أنت حر مع موتى أو فى موتى بناء على أن مع وفى تستعار لمعنى حرف الشرط الثالث ما يكون بلفظ الوصية كأوصيت لك برقبته أو بنفسك أو بعقتك وكذا أوصيت لك بثلث مالى فتدخل رقبته لانها من ماله فيه عتق ثلث رقبته اه ملخصا (قوله وذكرناه في شرح الملتقى) عبارة عن الثاني أوصى لعبد به سهم من ماله يعتق بعد موته ولو يجزى لا اذا الجزء عبارة عن الثنى المبهم والتعيين فيه للورثة أى فلم تكن الرقبة داخله تحت الوصية بخلاف السهم فإنه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية اه ومثله في البحر عن المحيط ثم قال وما عن أبي يوسف هنا جزم به في الاختيار اه قلت ومقتضى قوله يعتق بعد موته انه يعتق كله وهو خلاف ما مر آنفا عن الفتح في أوصيت لك بثلث مالى انه يعتق ثلث رقبته اذ لا فرق بين الوصية بالثلث أو بالسدس الذى هو معنى السهم ولعل ما هنا مبنى على قول صاحبين بعدم تجزى التدبير كالاتاق فثبت دخل سدسه في الوصية عتق كله وما فى الفتح مبنى على قول الامام قنائل ثم رأيت فى وصايا خزانة الاكل أوصى لعبد به درهم سمائة أو بشئ من الاشياء لم يزول أو وصى له ببعض رقبته عتق ذلك القدر ويسمى فى الباقي عند أبي حنيفة ولو وهب له رقبته أو تسدق عليه بها عتق من ثلثه ولو أوصى له بثلث ماله صح وعتق ثلثه فان بقى من الثلث اكل له وان كان فى قيمته فضل على الثلث سعى للورثة اه وقوله عند أبي حنيفة يشير الى انه عندهما يعتق كله بلا سعاية وقوله فان بقى من الثلث الخ معناه والله اعلم انه بحكم الوصية استحق ثلث جميع المال ومنه ثلث رقبته فان كانت رقبته جميع المال سعى للورثة فى ثلثى رقبته وان كان المال اكثر فان زاده على ثلثى رقبته شئ اكل له ليستوفى ثلث جميع المال وان كان ثلثا رقبته اقل من ثلث باقى المال سعى للورثة فيما زاد (قوله لما مر) أى فى تعريفه انه تعليق لكن فيه معنى الوصية لانه معلق على الموت فكان تعليقاً بصورة وصية معنى (قوله ولا رجوع) تكرار مع قول المتن ولا يقبل الرجوع اه ح (قوله ثم جن) قيل شهر أو قيل تسعة اشهر وقيل سنة والقوى على التفويض رأى القاضى ط عن الجوى وجرم الشارح فى الوصايا بتقديره بستة اشهر (قوله بطلت) الاولى فانها تبطل (قوله ويراد مدبر النفس) فى الثانية يصح تدبير المحجور عليه بالسفه بالثلث وعمونه يسعى فى كل قيمته وأن وصية المحجور عليه بالسفه بالثلث جائزة اه فيطلب الفرق راعى الفرق هو أن التدبير اتلاف الآن بخلاف الوصية فانها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اتلاف فيها نهر والمراد بقوله يسعى بكل قيمته كل قيمته مدبرا كما فى البحر ح قلت وحيث وجبت عليه السعاية فى كل قيمته لم يأخذ حكم التدبير من كل وجه فكان تدبيره لم يصح فافهم (قوله ومدبر قتل سيده) يعنى اذا قتل المدبر سيده عتق وسعى فى قيمته واذا قتل الموصى له الموصى فلا شئ له لانه لا وصية لقاتل وسأأتى تفصيله ح (قوله فلا يباع المدبر المطلق) استشكل بما اذا قال كل مملوك املكه فهو حر بعد موتى وله ممالك واشترى ممالك ثم مات فانهم يعتقون ولو باع الذين اشتراهم صح واجيب بأن الوصية بالنسبة الى المعلوم تعتبر يوم الموت والى الموجود عند الايجاب وعمام تقريره فى الفتح قال ط والمراد انه لا يباع من غيره وأما بيعه من نفسه وهبته منه فاعتاق بمال أو بلا مال فلا اشكال كما فى شرح النقاية للرجسدى (قوله قيل نعم) قال فى البحر وفى الظهيرية فان باعه وقضى القاضى يجوز بيعه فذلك قضاؤه ويكون فسخا للتدبير حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق وهذا مشكل لانه يطل بقضاء القاضى ما هو محتلف فيه وما هو محتلف فيه لزوم التدبير لاحقة التعليق فينبغى أن يطل وصف الزوم لا غير اه وقوله وهذا مشكل الخ من كلام الظهيرية (قوله نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالحز) أى فى سريان القضا الى القن ان ضم اليه فى صفقة قال فى البحر وسأأتى فى البيوع أن يبيع المدبر باطل لا يملك بالنقبض فلو باعه المولى فرفعه العبد الى قاض حتى

مطلب
فى الوصية للعبد

وأفاد بالكاف عدم الحصر حتى لو أوصى لعبد به سهم من ماله عتق بموته ولو يجزى لا والفرق لا ينفى وذكرناه فى شرح الملتقى (دبر عبده) ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله لما مر أنه تعليق وهو لا يطل بجنون ولا رجوع (بخلاف الوصية) برقبته لانسان ثم جن ثم مات بطلت (ولا يقبل) التدبير (الرجوع) عنه (ويصح مع الاكراه بخلافها) فالتدبير كوصية الا فى هذه الثلاثة اشياء ويراد مدبر النفس ومدبر قتل سيده (فلا يباع المدبر) المطلق خلافا للشافعى ولو قضى بصفحة بيعه فذو هل يطل التدبير قيل نعم نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالحز

وآدى عليه أو على المشتري فحكم الخفى بطلان البيع ولزوم التدبير فلو يصير متفقاً عليه فليس
 لاشافى أن يقضى بجوازيه بعده كما في فتاوى الشيخ قاسم وهو موافق للقواعد فدينى أن يكون كاختر
 قلوب جمع بينه وبين قريته حتى أن يسرى القصاد الى انقضى كاستيفائه ان شاء الله في شله اه ح (قوله
 ولا رهن) لان الرهن والارتهان من باب ايضاً الدين واستيفائه عند ما فـ كان من باب تمليك العبر
 وتملكها بجرع عن الدائع (قوله فشرط الخ) تفريع على العلة التي ذكرناها كإفعل في البحر وأشار اليه
 الشارح ووجه التفريع أن العلة كما افادت أن الرهن لا بد أن يمكن الاستيفاء منه فقد افادت أيضاً أن المرهون به
 لا بد أن يكون ديناً مضموناً بطالب بإيضائه فالنظر الى الأول لا يصح رهن المدير بمال آخر وبالنظر الى الثاني
 لا يصح رهن مال بكتب الوقف فالجامع بينهما عدم صحة الرهن في كل للعلة المذكورة فلا تضر المغيرة في كون
 المدير مرهوناً والكتب مرهوناً بها فافهم (قوله فلا يأتى الخ) قيل مقتضى كونها أمانة ان تضم بالتعدي
 فالمانع من صحة الرهن لهذه الحقيقة وعليه يجعل شرط الواقف تصحيحاً لا غرضاً لهم قلت قد صرحوا بأن الرهن
 لا يصح الا بدين مضمون وأنه لا يصح بالا مانات والودائع وسيأتى في بابها متاراً الامانات تضم بالتعدي مطلقاً
 برهن او غيره ولا يمكن الاستيفاء من الرهن الباطل ولا حبسه على ذلك فلا فائدة له فافهم ثم اعلم أن هذا كله ان
 اريد بالرهن مدلوله الشرعى أما ان اريد مدلوله اللغوى وأن يكون تذكراً فيصح الشرط لانه غرض صحيح كما قاله
 السبكي قال واذا لم يعلم مراد الواقف فالأقرب حمله على اللغوى تصحيحاً للكلامه ويكون المقصود بتجوير
 الواقف لا تنفع لم يخرج من حرانه مشروطاً بأن يصح في الخزانة ما يتركه ربه إعادة الموقوف ويدرك
 الخازن به مطالته من غير أن تثبت له أحكام الوقف قال في الاشياء في القول في المدير بعد أن نقل عبارة
 السبكي بطولها وأما وجوب اتباع شرطه وحله على المعنى اللغوى فقير به بعد (قوله ولا يخرج من الملك)
 عطف عام على خاص وفي الأخيرة وغيرها كل تصرف لا يقع في الخارج نحو البيع والامهات يبيع في المدر لانه
 باق على حكم ملك المولى الا انه انعقد له سبب الحزبية فكل تصرف يطل هذا السبب يمنع المولى منه اه فلذا
 لا تجوز الرصبة به ولا رهنه بحر (قوله الا بالاعتاق) أى بلا بدل او به بحر (قوله ويستفح في بابها)
 ايضاحه أن المدر الذي كوتب اما أن يسمى في ثلثي قيمته ارشاً او يسمى في كل البدل بموت سيده فقير الم يترك
 غيره وأما اذا ترك ما لا غيره وهو يخرج من الثلث عتق مجاناً ط وهو حاصل ما في البحر عن الشيخ (قوله
 او ارجيت الخ) حيلة ثمانية اختصرها مما في البحر عن الرول الحية قال هذه متى ان اخضت الى بيعها ايها
 وان بقيت بعد موتى فهي حرة واعها زكدا في فتاوى الصدر والشهد اه فافهم قال في البحر ولم يصح
 بأنها مدرة تدبيراً طفقاً أو شيداً اه قلت كيف يصح كون تدبيرها مطلقاً مع تصرفه بجوازيه بها فلذا
 جزم الشارح بكونه مقيداً (قوله ويستخدم المدر الخ) هو وما بعده بالبناء للمجهول وكان المناسب
 أن يقول وبوجوبه بل ويستأجر كما عبر في الكبر وغيره وقوله جبر اقيده لجميع أى للمولى أن يجبره على الخدمة
 وعلى أن يزره وعلى أن ينكحه أى يزوج به بالولاية عليه وعلى أن يطلأ المدرة وعلى أن ينكحها أى يزوج بها غيره
 قال في البحر واما جازت هذه التصرقات لان الملك ثابت فيه وبه نستفاد ولاية هذه التصرفات (قوله وأرثه)
 أى ارث الجناية عليه وأما ارث الجناية منه فعلى المولى وبطالب بالاقول من العتقة ومن ارث الجناية ولا يضمن
 اكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنايات افاده في الضرورى بعض السح واره وهو شريف لانه مادام سيده
 حياً لا يملك شيئاً ط (قوله لبقائه ملكه في الجملة) تبع فيه الدرر واعترضه في الشر بلا لية بأن الملك
 في المدر كامل لعتقه بقوله كل ملوك الى حر اه ح وقد يجاب بأن معنى كمال ملكه انه ملوك رقة ويد بحلاف
 المكاتب وهذا لا ينافى نفسه من جهة اخرى وهى انه لا يملك التصرف فيه بما يجبره عن ملكه بغير العتق
 والكتابة لانه انعقد له سبب الحزبية كما مر بحلاف القر فان ملكه كامل من كل وجه (قوله وبمونه) أى المولى
 (قوله كلفاته) بفتح اللام أى مع الحكم به كإلى الدر المتقى وكذا المستأمن اذا اشترى عبداً في دار
 الاسلام فديره ولحق بدار الحرب فاسترق عتق ما بره في البدائع غير (قوله عتق في آخر جرح الخ) نقله
 في البحر عن الخط ثم قال وهو التحقيق وعليه يحمل كلامهم اه ومعاده أرفه قولير وفيه نفرقانه اذا قال
 ان مت فانت حر وأنت حر بعد موتى لا تقع الحزبية الا بعد الموت ط (قوله يوم مونه) صفة للماله أى من

طلب
 في شرط واقف الكتب الرهن بها

(ولا يوجب ولا يره) فشرط
 واقف الكتب الرهن باطل لان
 الوقف في يد مستعيره أمانة فلا
 يتأتى ان يقف بالاستيفاء بالرهن به
 بحر (ولا يخرج من الملك
 الا بالاعتاق والكتابة) فحيلة
 للحرية وستفح في بابها والحيلة
 لمريد التدبير على وجه يملك به
 أن يديره مقيداً كان مت وأنت
 في ماى أو ان بقيت بعد موتى
 وأنت حر (ويستخدم) المدر
 (ويستأجر ويدلج والامة توطأ وتمكع)
 جدار والمولى احسن بذكره وأرثه
 ومهر المدرة لبقاء ملكه في الجملة
 (وبمونه) ولو حكما كلفاته مرتدا
 (عتق) في آخر جرح من حياة المولى
 (من ثلثه) أى ثلث ماله يوم مونه

ثالث ماله الكائن يوم موته لا يوم التدبير (قوله في صحته) فلو في مرضه فكل من النصفين يخرج من الثالث ط (قوله أنت حر أو مدبر) أي ردد بينهما (قوله ومات مجهلا) اسم فاعل من الضعف أي لم يبين مراده فلو بين فعلى ما بين ح (قوله فيعتق الخ) أي مراعاة للفظين فلو لم يترك غيره وكانت قيمته ستمائة مثلاً اعتق نفسه بثلثمائة وعتق من نصفه الآخر مائة وسعي بمائة (قوله ان لم يخرج من الثالث) كما لو كانت قيمته ثلثمائة وكان الثالث مائة في مائة (قوله وفي ثلثه) عطف على قوله بحسابه (قوله لأن عتقه من الثالث) لما مر أنه تعليق العتق بالموت فحيث لم يترك سيده غيره يعتق من الثالث ويسعى في ثلثه أما إذا خرج من الثالث فلا سعاية عليه إلا إذا كان السيد سفيها وقت التدبير أو قتل سيده فانه يسعى في قيمته كما في الدر المنثور عن الاشياء وقد مروى بأن (قوله سعي في قيمته) لانه لا وصية لقاتل إلا أن فسح العقد بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم إذا كان القتل خطأ فالجناية هدر وكذا فيمادون النفس ولو عمدا فللورثة تعجيل التصاير أو تأخيرها إلى ما بعد السعاية جوهرية ملخصا (قوله كدبر السفيه) فانه يسعى في كل قيمته مدبراً وليس عليه نقصان التدبير كالمصالح إذا دبره ومات وعليه ديون بحر (قوله لاشئ عليها) أي أنها تعتق لأن القتل موت ويقتض منها لو القتل عمداً أو الا فلا سعاية ولا غيرها لأن عتقها ليس بوصية بخلاف المدبرة فإن قتلها رد للوصية جوهرية ملخصا (قوله أي كل قيمته مدبراً) وهي ثلثا قيمته فكذا كما مر في عتق البعض وبأن (قوله وهو جئتكم كتاب الخ) كذا ذكره في البحر وقرع عليه أنه لا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنده مستنداً بما في المجمع لو ترك مدبراً فقتل خطأ وهو يسعى للوارث فعليه قيمته لوليه وقالوا دية على عاقلة اه قال وكذا المنجز عتقه في مرض الموت إذا لم يخرج من الثالث فانه في زمن السعاية كالمكاتيب عنده وللعلامة الشرنبلالي رسالة سماها ايقاظ ذوى الدراية لوصف من كلف السعاية حر رقيقها انه اذا لم يخرج من الثالث يسعى وهو حر وأحكامه أحكام الاحرار انفسا فاكذا المعتق في مرض الموت والمعتق على مال أو خدمة أو طال وأطاب ونقصنا كلامه فيما علقناه على البحر وقال السيد الجوى في حاشية الاشياء وهو تحقيق بالقبول تحقيق بعض عليه بالنواجذ (قوله بمحيط) أي يدين بمحيط بجميع ماله الذي من جلته المدبر أو برقة المدبر ان لم يكن مال سواء اه ح أما لو كان الدين اقل من قيمته فانه يسعى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها وصية ويسعى في ثلثي الزيادة بحر عن شرح الطحاوى (قوله خيارات العتق) وهي سبعة إذا كان الشريك موسراً وستة إذا كان معسراً باسقاط التضمين ط ومرت في باب عتق البعض (قوله فان ضمن شريكاً) أي ضمن الساكت الشريك المدبر فلهما من أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسعى العبد في النصف الآخر كاملاً للورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندهما صار العبد كله مدبراً بتدبير أحدهما وهو ضامن لنصيب شريكه موسراً كان أو معسراً ح عن الهندية ملخصا (قوله وولد المدبرة) أي المولود بعد التدبير لا قبله لأن حق الحزبة لم يكن ثابتاً في الأم وقت الولادة حتى يسرى إلى الولد ولو اختلفا فاذعت ولادته بعد التدبير فالقول للمولى انه ما قبله مع يمينه على العلم والبيئة لها وتمامه في البدائع والفتح (قوله مدبر) فيعتق بموت سيده اه (قوله وذكر المصنف الخ) عبارته وولد المدبر كهو اه ووقع نحوه في بعض نسخ الهداية بلفظ وولد المدبر مدبر ورده في البحر بأن التبعية انما هي للام لا للاب واجاب ح بأن لفظ المدبر يتناول الذكر والانثى كما روي في لفظ المملوك ويكون المراد به في عبارته ما لا يثنى بقرينة ما تقدمناه من أن الولد يتبع الأم في التدبير لا الأب اه لكن هذا الجواب لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله كآيه فلذلك عبارة المصنف من غير تصرف فيها كان أولى ط (قوله فتأمل) امر بالتأمل لمخالفته لما مر من عدم تبعيته للاب وفي بعض النسخ فقال وهو تحريف ظاهر لأن ما بعده لم يذكره المصنف في البيع الفاسد ولو كان ذكره لا يناسب تفريمه على ما قبله كما قاله المحشى (قوله وأما تدبير الحمل فكعتقه) أي انه يصح تدبيره وحده لكن قال في الكافي ولم يكن له أن يبيع الأم ولا يهبها ولا يعهرها فان ولدت لأقل من ستة أشهر كان الولد مدبراً وان لا أكثر كان رقيقاً اه وتقدم في كتاب العتق انه لو أعتق الحمل لم يجز بيع الأم وجاز هبتها ولو دبره لم تجز هبتها في الأسح وتقدم وجه الترق وهذا قبل الولادة فيجوز بعدها البيع والهبة (قوله وبطل التدبير) معنى البطلان كما قاله صاحب ذخيرة انه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاد فكانه

الا اذا قال في صحته أنت حر
أو مدبر ومات مجهلاً فيعتق
نفسه من الحمل ونفسه من
الثالث حاوى (وسعى) بحسابه ان
لم يخرج من الثالث (وفي ثلثه) لان
عتقه من الثالث (ان لم يترك غيره وله
وارث لم يجزه) أي التدبير (فان
لم يكن) وارث (أو كان وأجاز
عتق كله) لانه وصية ولذا لو قتل
سيده سعى في قيمته كدبر السفيه
ولو قتلته أم الولد لاشئ عليها كإبطه
في الجوهرية (وسعى في كله) أي
كل قيمته مدبراً مجتنب وهو حينئذ
ككتاب وقال حر مديون (لو) المولى
(مديونا) بمحيط ولو دبر أحد
الشريكين فلا خيارات
العتق فان ضمن شريكاً فمات سعى
في نصفه مختار (ورلد المدبرة)
تدبيراً مطلقاً (مدبر) أما المقيد
فلا يتبعها وذكرا المصنف في البيع
الفاسد أن ولد المدبر كآيه فتأمل
وأما تدبير الحمل فكعتقه (ولو
ولدت المدبرة من سيدها فهي أم
ولده وبطل التدبير) لانه من الثالث
والاستيلاد من الكل فكان أقوى

بطل وليس المراد بطلانه بالكلية فان قلت ما فائدة التدبير حينئذ قلت دخولها في قوله كل مدركي حرقه فاعتق حلالا
ولا يتوقف عتقها الى ما بعد الموت ط (قوله ويسع الخ) قال في البحر بيان للمدبر المقيد وأحكامه وحاصله
أن يعلق عتقه بموته على صفة لا بطلقه أو زيادة شيء بعد موته كان مت وغلت أو كفت ودفت فأت حرق
فيعتق اذا مات استخساوا وانما يسع المدبر المقيد لأن سبب الحزبة لم يعتق في الحال للتردد في هذا المقيد لجواز
أن لا يموت منه فصار كسائر التعديلات بخلاف المدبر المطلق لأنه يعلق عتقه بطلاق موته وهو كائن لا محالة اه
وأشار الشارح بقوله وذهب الى أن المراد بالبيع الاخراج عن الملك لا خصوصه ط (قوله مما يشع غالبا)
أي مما تقع حياته بعدها غالبا احتزبه عن نحو الى مائة سنة فانه يكون مدبرا مطلقا وقدمت الكلام عليه
ومعنى قوله الى عشرين سنة أي ان وقع موتي في هذه المدة التي ابتدأؤها هذا الوقت وتنتهي الى عشرين ط
وكذا الى سنة فلو مات قبلها اعتق وبعدها لا ولو في رأسها فقتني الوجه لا يعتق لأن العاية ههنا لا سقاط
اذ لو لا تناول الكلام ما بعدها فتح له حصا وأجاب في البحر بأن هذا غير مطرد لا تنصاه في لا تلج الى غدفان
الغاية لا تدخل في ظاهر الرواية فله أن يكلمه في العدم مع اسهل الاسقاط وبارعه المقدسي بأن السنة ليست
في الحقيقة غاية فلا بد أن يقدر الى مئة سنة بخلاف الغد فانه اسم لزمان مستقل له اسم خاص دخل عليه
الى التي للغاية تأمل (قوله وكفت) في نسخ بأووهي الموافقة لما في البحر ط (قوله أو ان مت اوقات)
أي بترداده بين الجلبين فليس بمدبر مطلق عند أي يوسف لأن الموت ليس يقتل وتعليقه بأحد الامرين يمنع كونه
عزيمة في احدهما خاصة ببحر (قوله ورجمه الكمال) أي رجم قول زفرانه مدبر مطلق بأنه احسن لأنه
في المعنى يعلق بطلاق موته كينما كان قتلا أو غير قتل وقد سا غير مزمة أن الكمال من أهل الترجيح كما افاده في قضاء
البحر بل مسترح بعض معاصريه بأنه من أهل الاجتهاد ولا سيما وقد أقره على ذلك في البحر والنهر والمخ ورمز
المقدسي والشارح وهم اعيان المتأخرين فانهم (قوله بعد موتي وموت فلان) أو موت فلان وموت كافي الحاكم
(قوله فيصبر مطلقا) جواب للمسهوم والتقدير فان مات فلان قبله صار الآن مدبرا مطلقا قال في الكافي
الآثر انه لو مات أت حرق بعد كلامك فلا ما بعد موتي فكلم فلا ما كان مدبرا وكذا قلت قوله ان كفت فلا ما مات حرق
بعد موتي فكلمه صار مدبرا اه قال ح عن الهندية فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصبر مدبرا ان
للورثة أن يبعوه (قوله من انه) أي ما ذكر من مسألة المترو وكذا قوله بعد موتي وموت فلان في البحر (قوله
حتى لو مات الخ) تفريع على كونه تعليقا مستعينا لبيان اسرق يسعه وبين التدبير المقيد بعد اشتراكهما في جواز
البيع والعتق بالموت والدرق هو أنه ان مات فلان سقط في مسألة المستعنى من كل المال وان مات المولى أولا
في المسألةين بطل التعليق كما لو قال ان دخلت الدار أت حرق مات المولى قبل الدخول والمدبر المقيد مثل
المطلق لا يعتق الا بموت المولى ومن ثلث ماله لا كله (قوله بأن مات من سهره أو مرضه ذلك) أي أو في المدة
المعينة فلو أقام أو سحر أو مضت المدة ثم مات لم يعتق لطلان البيع قبل الموت ببحر (قوله من الثلث) متعلق
بقوله ويعتق وذكره بيان الوجه الشبه وأفاده بسعي فيما زاد وان استغرق في كفه كما في الدر المنثور (قوله
ففرق بين من وفي) ووجهه أن من نصب أن الموت مبتدأ وماشي من ذلك المرض بأن يكون ذلك المرض سبب
الموت والقتل سبب آخر وأما في فأنها تشيد أن الموت واقع في ذلك المرض سواء كان بسببه أو بسبب آخر (قوله
فقتول) اعاد الصبر مدبرا مع أن الخي مؤنة على تأويلها بالمرض (قوله هو مرض واحد) اهل وجهه أن
أحد هذين المرضين ينشأ عن الآخر غالبا فعاد مرضا واحدا والافالذ كور في كتب الطب أهم مرضان واهل
تخصيص محمد بالذكر لكونه المخرج للشرع والاملا أرله متابلا فاده ط (قوله به يفتي) وقيل هي قديمة فمات وقيل
قيمة خدمته مدة عمره وقيل نصف قيمته فقام الكتاب وهو الامح وعليه السوى باق في وفي الدر أنه شتار
الصدر الشهيد والولوالخي قال في الدر المنثور في باب عتق العتق قلت ولكن المتون على الاول ووجهه
كما صرح به في الهداية أن المنافع انواع ثلاثة البيع وأشهاده والاستخدام وأمثاله والاعتاق وتوابعه
وبالتدبير فقت البيع (قوله يقوم قنا) فاذا لم يخرج من الثلث ولزمه العاية في ثلث قيمته أو في كلها يقوم قنا
لامدبرا (قوله قبل موتي بشهر) أما لو قال بعد موتي بشهر فهو وصية بالاغنا فلا يعتق الا باعتاق الوارث
أو الوصي كفي البحر عن المجتبى (قوله عتق من كل ماله) في الخيانة ولومات بعد شهر قبل يعتق من الثلث

مط

الكامل بن الهمام من أهل الترجيح

(ويسع) وذهب ورهن المدبر

المقيد (كان قال له ان مت في سفرى

أو مرضي) هذا (أوالى عشرين

سنة مثلا) مما يقع غالبا أو ان مت

أو نكحت وكفت أو ان مت

أو نكحت خلافا لروحه الكمال

أوت حرق بعد موتي وموت فلان

مالم يت فلان قبله فليس مطلقا

(أوت حرق بعد موت فلان) كما

في الدر والتهذيب وفي البحر عما

في المسوط وغيره من انه ليس

تدبرا بل تعليقا حتى لو مات فلان

والمولى حي عتق من كل المال

ولو مات المولى أولا بطل التعليق

(أو نكحت) المقيد (ان وجد

الشرط) ان مات من سهره أو مرضه

ذلك (أو نكحت المدبر) من الثلث

لوجود المسافة لموت (قال ان

مت من مرضي) فهو حرق فقتل

لا يعتق بخلاف ماله قال

(أو مرضي) ففرق بين من وفي

أو مرضي فقتل مدبرا أو حرقه

دل عليه وهو من واحد مجتبى

(أو نكحت المدبر) المطلق (ثلثا قيمته

أو نكحت) (أو نكحت المدبر) المقيد يقوم

(أو نكحت المدبر) المقيد يقوم

أو نكحت المدبر المقيد يقوم

وقيل من الكل لأن على قول الامام يستند العتق الى أول الشهر وهو مكان صحيحا فيعتق من الكل وهو الصحيح وعلى قوله ما يصير مدبر بعد مضي الشهر قبل موته اه وفي الظهيرية فان مضي شهر مكان مطلقا عند البعض وقال بعضهم هو باق على التقيد اه قلت القول بعقبة من الثلث يصح بناؤه على كل من القولين الآخرين وأما ما صححه في الخاتمة من حقه من الكل فهو على انه غير مدبر أصلا لما علمت من أن المدبر المطلق والمقيد انما يعتق من الثالث وقيد بأنه مات بعد شهر لما في المجتبى من أنه لو مات المولى قبل مضي الشهر لا يعتق بالاجماع (قوله ولو لا بيعه) قال في الشرنبلالية وتقيد صحة بيعه بأن يعيish المولى بعد البيع أكثر من شهر ليتنى المحل للعتق حال المدة التي يابها موت المولى تأمل اه أي لانه لو مات بعد البيع بأقل من شهر ظهر أنه وقت البيع كان حزا لاستناد العتق الى أول الشهر الذي يليه الموت فانهم لكن هذا التقيد غير صحيح لما قالوا من أن الاستناد هو أن ثبت الحكم في الحال ثم يستند الى وقت وجود السبب حتى لو قال أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم باعها ثم مات فلان لتمام الشهر لم تعتق لعدم المحلية أي لعدم كونها محلا في الحال وانظر ما مر في الطلاق في الاحكام الاربعة في باب الطلاق الصريح (قوله في الاصح) راجع الى قوله عتق من كل ماله وقوله ولو لا بيعه (قوله لأن الأول أمر الخ) أي والامر هو طلب الفعل من المأمور وهو أمر متحقق مع التأنق به فلا يصح استثناءه بخلاف أنت حرة في الأصل اخبار بمحمل للصدق والكذب ثم استعمل لانشاء الجزية فيصح استثناءه نظرا لاصوله كما مر في بابه وفرق في الذخيرة هنا بأن الإيجاب يقع ملزما بحيث لا يقدر على ابطاله بعده فيحتاج الى الاستثناء فيه حتى لا يلزمه حكمه والامر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بعزل المأمور به فلا يحتاج للاستثناء اه وسبأني تمامه قبيل باب اليقين في الدخول والخروج والله تعالى أعلم

زاد في المجتبى ولو لا بيعه في الاصح (فرع) قال مريض اعتقوا غلاما بعد موته ان شاء الله سبحانه وفي هو حر بعد موته ان شاء الله لم يصح لأن الأول أمر والاستثناء فيه باطل والثاني إيجاب فيصح الاستثناء

(باب الاستيلاد)

هو لغة طلب الولد من زوجة أو أمة ونحوه الفقهاء بالتاني (إذا ولدت) ولوسطا (الأمة) ولومدبرة (من سيدها) ولو باستدخال منبه فرجها (بأقراره) وينبغي أن يشهد ثلاثا بترق ولده بعد موته (ولو حاملا) كقوله جلها

* (باب الاستيلاد) *

تقدم في التدبير وجه المناسبة وهو على تقدير مضاف أي أحكام الاستيلاد (قوله ونحوه الفقهاء بالتاني) أي خصوا الاستيلاد بطلب الولد من الأمة أي استلحاقه قال في الدر المنثور قائم الودجارية استولدها الرجل بملك اليمين أو النكاح أو بالشبهة ثم ملكها فإذا استولدها بالزنى لا تصير أم ولد عندهم استحسانا وتصير أم ولد قياسا كما قال زفر اه لكن لو ملك الولد عتق عليه كما سيأتي في الفروع (قوله ولو وسطا) قال في البحر اطلق في الولد فشمع الولد الحى والميت لأن الميت ولده دليل انه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة ونصيره المرأة نساء وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وان لم يستبين شيء لا تكون أم ولد وان ادعاه اه (قوله ولومدبرة) فيجتمع لجزئها سببان التدبير والاستيلاد وقوله في الباب السابق وبطل التدبير تقدم معناه (قوله من سيدها) أي المالك لها كالأب أو بعضا وشمل المسلم والكافر ذميا أو مرتدا أو مستأنسا كما في البدائع قال في الدر المنثور وسواء كان مولاه حقة أو حكا ليشمل ما إذا وطئ الأب جارية الابن ثم ولدت فادعاه (قوله ولو باستدخال الخ) نعيم للولادة أي سواء كانت بسبب الوطء أو بادخالها منه في فرجها (قوله بأقراره) أي بأقرار المولى بأن الولد منه مخ ومثله في الدرر وقوله ولو حاملا أي ولو كان أقراره حال كونها حاملا درر قلت فالباء في بأقراره بمعنى مع حال من الولادة المفهومة من ولدت وقوله ولو حاملا حال من أقراره والمراد منه أقراره بالولد كما علمت فصار المعنى إذا ولدت من سيدها ولادة مقترنة بأقراره بالولد ولو كان أقراره بالولد في حال كونها حاملا لأن الأقرار وان كان قبل الولادة يبقى حكمه فيقارن الولادة ولا يخفى أن هذا المعنى صحيح فلا حاجة الى طريق احتمالات لا تصح وردة فانهم واقاد أن المدار على الأقرار والدعوى سواء ثبت النسب معها ولا لما قالوا من أنه لو ادعى نسب ولد أمته التي زوجها من عبده فان نسبة انما ثبت من العبد لا من السيد وصارت أم ولده لاقراره بثبوت النسب منه وان لم يصدق الشرع وبه اندفع ما في الفتح من أنهم اخلوا بقيد ثبوت النسب كما حرره في النهر قلت لكن يرد عليه ما لو زنى بأمة غيره وادعى أن الولد منه فانها لا تصير أم ولده إذا ملكها عندنا كما مر لأن أمومية الولد فرع ثبوت النسب وسيأتي آخر الباب من يديان (قوله كقوله جلها الخ) قال في النهر ينبغي أن يقيد بما إذا وضعت لأقل من ستة أشهر من وقت الاعتراف فان وضعته لأكثر لا تصير أم ولده في الزيلعي لو اعترف بالجل فجاءت به ستة أشهر من وقت الأقرار لزمه لليقين

بوجوده وقت الاقرار بواقعه ما في المحيط لو اقر أن أمته حبل من ثياب بول لستة أشهر ثبت نسبه منه
 لأنها صادقت ولدا موجودا في البطن وإن جاءت به لا كثر من ستة أشهر لا يلزمه انساب لان ما تيقن بوجوده
 وقت الدعوى لاحتمال حدوثه بهداه فلا تصح الدعوى بالشك اهـ (قوله وما في بطنها مني) فستن
 ان قال ما في بطنها من حمل أو ولد لم يقبل قوله انها لم تكن حبالا واما كان ربحا ولو صدقته وان لم يقبل وصدقته
 يقبل كفي البحر (قوله أماد يانة الخ) قال في الفتح فأما الديانة فالروى عن أبي حنيفة رحمه الله انه ان كان
 حين وضه لم يعزل عنها وحسنها عن مظان رية الزنى يلزمه من قبل الله تعالى أن يدعيه بالاجماع لان الظاهر
 والحالة هذه كونه منه والعمل بالظاهر واجب وان ان نزل عنها حصنها الا اولم يعزل ولكن لم يحسنها
 فتركها تدخل وتخرج بلا رقيب مأمون جازله أن ينفيه لان هذا الظاهر وهو كونه منه يعارضه ظاهر آخر وهو
 كونه من غيره لوجود أحد الدليلين على ذلك وهما العزل أو عدم التصيب (قوله كاستيلاد معنوه
 ومجنون) مقتضى التشبيه انه ثبت بلاد دعوة ديانة لا قضاء والمتبادر من تقدم الوهابية انه ثبت قضاء أيضا
 وأما ما في القضية عن نجم الأئمة البحاري مني ولدت الجارية من ولدها صارت أم ولد له في نفس الامر
 وانما اشترط دعوته للقضاء ولهدا يصح استيلاد المعتوه والمجنون مع عدم الدعوة منهما اهـ قال العلامة
 عبد البر بن الشيخ في شرح النظم وعنه ان من لم يستنواها تين الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب
 انه لا يثبت اسب في ولد الأمة الا بالادعاء اهـ ومظاهره انه فهم أن المراد بثبوت الاستيلاد فيهما قضاء
 والا فلا حاجة الى التبيه على أن عاقبتهم لم يستنوها وهكذا فهم في البحر حيث قال فهذا ان مع يستثنى وهو
 مشكل فان الاستثناء والشك في ثبوته قضاء لاني ثبوته ديانة كما لا يخفى وهكذا فهم في الهرأيس حيث
 أجاب عن الاشكال بأنه يمكن أن تكون الدعوى من وليه كعرض الاسلام عليه باسلام زوجته اهـ واعتضه
 بهم بأن الفرق ظاهر اذ في دعوى الولي تحميل اسب على الغير ثم لا يخفى أن المشكل الذي فيه الكلام هو
 ما اذا ان للمجنون أو المعتوه أمة بطونها فولدت أماد اذ كانت له زوجة هي أمة للغير ولدت منه وثبت
 نسب الولد منه بحكم الفرائض ثم ملكها فلا شبهة في انها تصير أم ولد له قضاء بلاد دعوى كاستيلاد حمل كلام
 النظم والنسبة عليه غير صحيح بل هو محمول على ما قلناه فافهم ولكن الحق أن ثبوته في القضاء مشكل اذ هو فرع
 العلم بالوطء وهذا غير معتبر في بلادها في ملكه بدون دعوى صحيحة لا يثبت به الاستيلاد ولا الدسب فلذا
 لم يستثنه عامة المصنفين من قاعدة المذكورة فالأقرب حل كلام القضية على ما فهمه الشارح من ثبوته ديانة
 لا قضاء وان خاف ما فهمه غيره والمعنى انها اذا ولدت له ثم افق وعلم انه وطئها في حال جنونه وأن هذا الولد
 منه صارت أم ولد له في نفس الامر ووجب عليه ديانة أن يدعيه وأن لا يبيعها والا فلا هدا ما طهر لي تحريره
 والله سبحانه اعلم (قوله من زوج) خرج ما لو ولدت من زنى ملكها الزاني كما في البحر وسيأتي في السروع
 (قوله ولو فاسدا) كساح بلاشهود (قوله كوط بشبهة) تطير لا تقبل لما سدد لان المراد به ما ليس
 به قد أصلا كولو وطئها على من انها زوجته (قوله فاشترها الزوج) الاولى أن يزني أو الوامئ ليشمل
 الشبهة (قوله أي ملكها) تعميم للشراء ليدخل فيه المثلث بارت اوجه وقوله كلاً أو بعضا تعميم للغير المنقول
 وأقاده عدم تجرى الاستيلاد في الدر المتق حل فيجوز الاستيلاد في التبرع وفي غيره لا اذا أمكن تكميله
 اهـ وفي البدائع الاستيلاد لا تجرى عندهما كالتدبير وعند هـ هو مختار الا انه قد يشكك في عدم وجود
 سبب التكامل وشرطه وهو امكن التكامل وقبل لا تجرى عنده أيضا لكن فيما يحتمل النقل فيه ويحصر فيهما
 لا يحتمل كأمة بين اشير ولدت فدعاها أحدها صارت أم ولد له وان ادعىها جميعا صارت أم ولدا لهما
 (قوله أو بعضا) بأن اشترها هو وآخر قد براء أم ولد لزوج ويلزمه قيمة نصيب شريكه وعامة في البحر (قوله
 من حين الملك) أي لا من حين العلق بحر (قوله فلو ولد له من غيره) يعني الولد الحادث قبل ملكه
 اياها قال في الفتح وفي المبسوط لو طلقها فترجعت بأمر فولدت منه ثم اشترى انك صارت أم ولدا وعق ولده
 وولدها من غيره يجوز بيعه خلافا لفرق بخلاف الحادث في ملكه من غيره فانه في حكم أمه اهـ (منه) استثنى
 في الفتح من قولهم ان الحادث في ملكه من غيره حكمه كتمه ما اذا كان جارية فانه لا يستمتع بها لانه وطئ أمها
 وزاد في البحر ما لو شري أم ولد الغير من رجل جاهلا بحالها فولدت له ثم استخنتها مولاها فله على المشتري قيمة

وما في بطنها مني كما مر في ثبوت النسب
 وهذا قضاء أماد يانة فيثبت بلا
 دعوة كاستيلاد معنوه ومجنون
 وهابية (أو) ولدت (من زوج)
 تزوجها ولو فاسدا كوط بشبهة
 فولدت (فاشترها الزوج) أي
 ملكها كلاً أو بعضاً (وهي أم ولد)
 من حين الملك فلو ملك ولدها من
 غيره فله

الولد للغرور وكان ينبغي أن لا يلزمه شيء عند الامام لأن ولده أم الولد لا مال فيه كآته الا انه ضمن عنده لان
عدم ماله بعد ثبوت حكم أمية الولد فيه ولم يثبت لعلوه حر الاصل فلذا يضمن بالقيمة اه (قوله) وكذا
لو استولدها بملك (قوله) عطف على قوله أو ولد من زوج أي وكذا تكون أم ولد لو استولدها ثم استحققت اولحت
ثم ملكها اه ح (قوله) ثم استحققت أي استحققتها الغيبان اثبت انها أمته قال ح وينبغي أن يكون ولدها حراً
بالقيمة لانه مغرور (قوله) فان عتق أم الولد يتكرر) يعني أن كونها أم ولد يتكرر وأطلق عليه العتق لانه اعتاق
ما لا حديث اعتقها ولدها وحاصله أن الاستحقاق او اللحاق لا ينافي عودها أم ولد بتجدد الملك ولو بعد اعتاقها
لان سبب صيرورتها أم ولد قائم وهو ثبوت النسب منه فافهم وما ذكره مأخوذ من الحاشية ونصها عتق أم الولد
يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك وتفسيره أم الولد اذا اعتقها وارتدت ولحقته بدار الحرب
ثم سببت واشترها المولى فانها تعود أم ولده وكذا لو ملك ذات رحم محرم منه وعتق عليه ثم ارتدت ولحقته
بدار الحرب ثم سببت فاشترها اعتقت عليه وكذا ما نانا وثالثا اه (قوله) بخلاف المدبرة) أي فانه اذا
اعتقها ثم ارتدت وسببت فملكها لا تصير مدبرة والفرق أن عتق المدبرة وصل اليها بالاعتاق وبطل التدبير
فلا يبقى عتقها معلقاً بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يبطل بالاعتاق والارتداد لقيام سببه وهو ثبوت نسب
الولد بجر (قوله) حكمها كالمدبرة) في كونها لا يمكن تملكها بعوض ولا بدونه (قوله) وقد مر في قوله
لاتباع المدبرة (قوله) في ثلاثة عشر) قال في البيع الفاسد من البحر وفي فتح القدير هنا علم أن أم الولد تخالف
المدبرة في ثلاثة عشر حكماً لا تضمن بالقبض وبالأعتاق والبيع ولا تسمى لغريم وتعتق من جميع المال واذا استولد
أم ولد مشتركة لم يملك نصيب شريكه وقيمتها الثلث ولا ينفذ القضاء بجواز بيعها وعليها العدة بموت السيد
او اعتاقه ويثبت نسب ولدها بالادعوى ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحاربي بيع أم ولده
ويملك بيع مدبره ويصح استيلاءه جارية ولده ولا يصح تدبيرها كذا في التلخيص اه ح وذكرناها اربعة
(قوله) عتق بموته أي ولو حكماً كلعاقه بدار الحرب مرتد أو كذا المستأمن لو عاد الى دار الحرب فاسترق ولده أم
ولد في دار الاسلام نهر (قوله) من كل ماله) هذا اذا كان اقراره بالولد في الصحة أو المرض ومعها ولد أو كانت
حبلى فان لم يكن شيء من ذلك عتقت من الثلث لانه عند عدم الشاهد اقراره بالعتق وهو وصية كذا في المحط
وغیره نهر وسأني في القروع (قوله) والمدبرة تسمى) أي ان لم يخرج من الثلث على ما مر تصديقه (قوله)
ولو قضى بجواز بيعها) أي قضى به حتى مثلاً على احدى الروايتين عن الامام من أن القاضي لو قضى بخلاف
رأيه ينفذ قضاءه أي ما لم يقيد به السلطان بمذهب خاص أما على الرواية الاخرى وهو قولهما المرجح لا ينفذ مطلقاً
فيراد الثاني المتولد داود الظاهري فانه يقول بجواز بيعها وله وافعة مع أبي سعيد البردعي شيخ الكرخي
حكاهما الزبلي وغيره وذكرهما ح فراجع (قوله) لم ينفذ) هذا عند محمد وعليه الفتوى وقال لا ينفذ
والخلاف مبني على خلاف في مسألة أصولية هي أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم عندهما لا يرفع
لما فيه من تنافي بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعنده يرفع ح عن المنع وذكر في التصريح أن الاظهر من
الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعاً اه ومناده ارتفاعه عندهم فيثبت الاجماع المتأخر لانه حيث ارتفع
الخلاف المتقدم لم يبق في المسألة قول آخر فكان القضاء به قضاءً بما لا قائل به فلا ينفذ لخالفته الاجماع
قلت لكن المقر في كتاب القضاء كما يأتي تحريره ان شاء الله تعالى أن الحكم ثلاثة أنواع منه ما لا يصح أصلاً
وان نفذ أم قاض وهو ما خالف كتاباً أو سنة مشهورة أو اجماعاً ومنه ما ثبت فيه الخلاف قبل الحكم ويرفع
بالحكم حتى لو رفع الى قاض آخر لا يراه امضاء ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم أي وقع الخلاف في صحة
الحكم به فهذا ان رفع الى قاض آخر فان كان لا يراه أبطله وان كان يراه أمضاء ومقتضى قوله بل يتوقف الخاته
من هذا النوع ومتنفي كونه مخالفاً للاجماع انه من النوع الاول وبه مترح الشارح في كتاب القضاء حيث
قال عند قول المصنف او اجماعاً لكل المتعة لاجماع الصحابة على فساد وكبيع أم ولد على الاظهر وقيل ينفذ
على الاصح فجعل عدم التصادم بينا على مخالفته للاجماع وعليه فلا يصح قوله بل يتوقف الخ قنأمل ثم رأيت
في التحرير عزى قوله بل يتوقف الى اجماع ووجهه بأن الاجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعاً فيه
شبهة كغير الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك الحكم المجمع عليه فكان القضاء به نافذا لانه غير مخالف للاجماع

وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت
أولحت ثم ملكها فان عتق أم
الولد يتكرر بتكرار الملك كذا مر
بخلاف المدبرة (حاشيتها)
أي المستولدة (المدبرة)
وقد مر (الآ) في ثلاثة عشر
هذه كورة في فوق الاشياء والبيع
الفاسد من البحر منها (آنها) في
بموته من كل ماله) والمدبرة من ثلثه
(من غير سعاية) والمدبرة تسمى
ولو قضى بجواز بيعها لم ينفذ بل
يتوقف على قضاء قاض آخر امضاء
وابطالا ذخيرة وينفذ في المدبرة
كما تر

مطلب
في القضاء بجواز بيع أم الولد
مطلب
في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

القطعي وقال شارحه ثم اظهر ان الخلاف في اقتضاء بيع ام الولد في نفس اقتضاء كفا في متعلقه الذي هو جوار
البيع لا في نفس متعلقه فقط فيتحكم ما في الجامع لان قصاء الثاني هو الذي يتبع في مجتهد فيه اعني الاول فلذا
قل في الكشف وهذا الوجه الاقوئل اه والله سبحانه اعلم (فرع) باع ام ولده والمشتري يعلم بها فقلت
فادعه فهو لائق لان له راسا عليها فان نكحها بنت من المشتري استصاها وكره الاول لم يعلم المشتري ان الولد
يكون حر الوفاء المائع ولو باع مدبرته ووطئها المشتري عالمها ما فقلت منه بنت منه ولم يعتق ورثته مع انه الى
المائع لانه غير معروف محيط (قول وان ولدت بعده) أي بعد الولد الذي بنت منه باعتباره كونه كاحه
(قول اذا لم تحرم) فبدلت قوله بلاد عوى (قول بعون كاح) أي من كل حرمة مربية لسراش بخلاف
الحرمة باخص ولها من الصوم والاحرام ودخل بالنظر نحو الاشتراك في ما فلو كانت المربية كراهيا
لم ينبت لادعوى كسب كره قبل قوله وعي ام ولدها ما يأنى بانه أوكث الحرمة سب ارضاعها روي
الصغيرة نهر (قول او وطئها) مصدر صاف لما له والمراد ان يبيد في ماضيه أو فروعه (قول
أو المولى اتها) المراد ان يبيد المولى احدي اصولها أو فروعه (قول في سب) أي من حرمت
عده بأحد هذه الأشياء اه ح (قول في من ستة أشهر) كذا في آخر من الاثر فان ح
والاولى استة أشهر فاكثرت لا يحق (قول لا يثبت الا بعد عودته) لان الظاهر انه ما رجع من الحرمة
حرمة الوعد كونه لانه فان سبته من الحرمة لا تزال الملك (قول فلا) لان الولد لسراش وهو
الروح (قول ولولا قل الخ) قل في البحر بعد عودته ما رجع من الحرمة فبذلك يبيد ما سب من امه
لورثته بعد عودته من الحرمة لاقول من ستة أشهر فانه ثبت بسببه بلاد عودته من ان ياتى به من حرمت
فل عودتها ودد كره في فتح القدر عينا اه أي قد وافق بجهته مفهوم الرواية فبذلك يبيد ما
بب ادركها المولى غير له بالخجل لما في التوشيح وغيره من أنه يفي انه لورثتها بعد عودته من ان ياتى به من حرمت
يجوز له كاح روي بها اه ذكر في البحر روي في فعل حرمت الكاح وعده ما في نكاح بعد المدرة
والسنة كتم واولا ولي لانه اراد ان يبيد ما ياتى به من حرمت امه بالمدرة اولى كتم في امر
من الحرمت (قول لا يثبت استيرتها) أي استيرت المولى اباحت قبل النكاح وصاها وان العلة في سب
الكاح سب الاستبراء وان ذلك كور في الخبر وليس كذلك بل العلة في سباده فهو راجع لقل غناه انفسه
اشهر كسب عماره بحديث قول في روي عنه انه لا يجب عليه الاستبراء فراهو مستحب في استبراء
المائع في حال احاطت به فاون الكاح في سباده كان عريضا ساد اه ط فلت وعده ما في سب
الحرمت ان الصحيح وجوب استبراء قبل الروي في روي في حال الخ يبيد ما ياتى به من حرمت بان ولدت
لاول من ستة أشهر يا ون الكاح سباده استيرتها في اوله ويبيد عماره في احب من حديث قول
ولا يفي له ان يزوج ثم ولده حتى يستبرئ فيعلم انها ليست بحامل فان زوجها فقلت في قول من ستة أشهر
فهو من المولى والكاح فسد اه ووجهه ان الاستبراء علامة صاهرة باعتبار العالب واد فدون طاملا
وما رأته من لدم استحواصة والولادة لا قل من ستة أشهر من وقت التويج ليس على علي اوها حاملا
وفيه لان عارضة العلامة صاهرة اعمامة ولا يقبل ان تزويجها بعد الاستبراء يكون سباده ولذا سب منه
له ما قول ان يكون سباده ادعاء له بوجوده كذا عن التوشيح أما اذا تزوجها على طاعة عدم وجوده ثم علم انه
موجود فن أي بان سباده فبذلك (قول لامة) فانه لا يثبت الا بالعودة ويحتمل الا لمان (قول
لام الولد) ينبت بلاد عودته يفتي باللعان ويكف من راسها بالتزويج (قول للمعتقة) ان معتقة اسات
(قول اهدم الاعان) لان شرط الاعان قيام ارجية بان تاون سلوحة أو معتقة رجعي فانه يتم في بابه ح
(قول ان ادعى به) استثناء من قوله لانه يفتي بنفسه ط (قول غير حتى) أما في فليس له
الحكم من غير صريح الدعوى بحر (قول يثبت) أي يثبت صحة اقتضاء بانه ولده بعد سببه من يرد عوى
(قول كما ترى الاعان) حيث قد روي في الولد الخ عند الشهادة وقتها ساعة ايام عا وبعد اتيان له
الولادة مع وبعدة لا لقراره بدولة اه (قول فانه دليل ارثي) عبارة حر لال التطاول دليل ارثي
لوجود دليله من قول اتهمته ويحتمل فيكون كالتصريح (قول في هاتين صورتين) روي في هاتين

[illegible]

مالو أعتقها فانه ثبت نسب ولدها الى ستين من يوم الاعتاق كما اذا مات ولا يمكن نفيه لان فراشها تآكل بالحرية
 اه (قوله يعني الكافر) أي لشمل الحربى المستأمن أما الذى فى دار الحرب فلا يمكن من عرض الاسلام
 عليه فهو معلوم انه غير مراد فافهم (قوله أو مدبرته) ذكره فى البحر والنهر أيضا (قوله نظر اللجائين)
 أى جانب أم الولد يدفع الدل عنها ويرتجها حرّ يد اوجاب الذى ليصل الى بدل ملكه (قوله لان خصومة
 الذى الخ) فى الخيانة من الغصب مسلم غصب من ذمى مالا أو سرقة فانه يعاقب عليه يوم القيامة لانه
 أخذ مالا معصوما والذى لا يرجي منه العفو بخلاف المسلم فكانت خصومة الذى أشد وعنده الخصومة
 لا يعطى ثواب طاعة المسلم للكافر لانه ليس من أهل الثواب ولا وجه لان يوضع على المسلم وبال كسر الكافر فيبقى
 فى خصومته وعن هذا قالوا ان خصومة الدابة تكون أشد من خصومة الآدمى على الآدمى اه (قوله
 فى ثلث قيمتها) كذا قاله الاثنان بأن يقدر الثمانى قيمتها فيجملها عليها فتصير مكاتبته وهى وان كانت
 عند الامام غير منتقومة الآن الذى يعتقد فى هذا نقولهما افاده فى النهر ومثله فى الفتح (قوله اذ لورثت) أى
 الى الرق لا عيادت مكاتبه لقيام الموجب ما لم يولد لها عيني (قوله ولومات قبل سعايتها ولها ولاد الخ)
 كذا فى عادة النسخ وفى بعضها ولومات قبل سعايتها اعتقت بلا سعايتها ولومات هى ولها ولاد الخ وهى الصواب
 لان قوله ولها ولاد اعيا يناسب موتها لى لاموت سيدها لى يبق قوله والاعتقت مجانا غير مرتبطة بما قبله
 ولا معنى له فكان عليه أن يقول بعد تمام عبارة المصنف ولومات هى ومعها ولاد ولدت فى سعايتها سعى فيما عليها
 كما عبر به فى شرحه على الملتقى (قوله فيسعى فى ثلثي قيمته) أى تناو قبل فى نصفها كما مر (قوله والا أمر
 يبيعه) لان البيع هنا يمكن بخلاف أم الولد والمدبر (قوله ذكره مسكين) أى ذكر تقييد الجبر على البيع
 بعرض الاسلام عليه وابانه كما فى البحر (قوله ولومع ابنه) فى بعض النسخ ولومع أي به بالموحدة ثم المنادة وهى
 الموافقة لقوله فى الدر المنثور ولو كان الشريك اباه واعترضها ح بأنها غير صحيحة واستدل لذلك بقول البحر
 وشمل ما اذا كان المذمى منهما الاب كما اذا كانت مشتركة بين الاب وابنه فادعاء الاب صح ولزمه نصف القيمة
 والعشر كالأجنبي بخلاف ما اذا استولدها ولا ملك له فيها حيث لا يجب العقر عندنا اه قلت وفيه نظر
 ظاهر اذ لا مانع من دعوى الابن ولد الأمة المشتركة مع أبيه نعم يقدم الاب اذا ادعاء معه كما يأتى ولا دعوى
 هنا الا من واحد وتخصيص صاحب البحر يكون المذمى الاب لبيان الفرق بين هذه المسألة وبين مسألة اخرى
 وهى ما اذا ادعى ولد أمة ابنه حيث لا يجب عليه العقر لانه اذا لم يكن للاب فيها ملك مست الحاجة الى اثبات
 الملك فيها سابقا على الوطء فنسأله عن الرضى فلا عقر واذا كان له فيها ملك فى شقص منها لم يكن رضى وانقضت
 الحاجة فيلزمه نصف العتق فافهم (قوله ثبت نسبه منه) لان النسب اذا ثبت منه فى نفسه لمصادفته ملكه
 ثبت فى الباقى ضرورته انه لا يتجزى لما أن سببه وهو العلوق لا يتجزى اذ الولد الواحد لا يعلق من مابين درر
 (قوله او مكاتب الخ) فى كائى الحاصكم واذا كانت الجارية بين حر ومكاتب فولدت ولدا فادعاء المكاتب
 فان الولد ولده والجارية أم ولده ويضمن نصف قيمتها يوم عتقت منه ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا
 فان ضمن ذلك ثم عجزت كانت الجارية وولدها مملوكين لمولاه وان لم يضمنه ذلك ولم يخصصه رجع نصف
 الجارية ونصف الولد للشريك الحر اه (قوله لكنه ان عجز فله بيعها) قد علمت انه ان عجز بعد الضمان صارت
 الجارية وولدها المولود وان عجز قبله رجع نصف الجارية والولد للشريك وجبته فالضمير فى بيعها على الاول
 يرجع للمكاتب يعنى باذن مولاه والمولى وعلى الثانى يرجع للشريك ويكون المراد فى بيعها بيع حصته منها
 فافهم (قوله يوم العلوق) الاول ذكره بعد قوله نصف قيمتها ونصف عقرها فان كلاما من القيمة والعقر يعتبر يوم
 العلوق كما فى الفتح وغيره (قوله نصف قيمتها) لانه تلك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء درر
 (قوله ونصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطء حكما للاستيلاء فيه عقبه الملك فى نصيب
 صاحبه درر وقد مرنا فى اول باب المهر عن الفتح أن العقر هو مهر مثلها فى الجمال أى ما يرغب به فى مثلها
 جمالا فقط (قوله ولو معسرا) لانه ضمان تملك بخلاف ضمان العتق كما تقرّر فى موضعه درر (قوله لانه
 علق حر الاصل) اذ النسب يستند الى وقت العلوق والضمان يجب فى ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه
 ولم يعلق منه شئ على ملك شريكه درر (فيه) قيد المسألة فى الفتح بقوله هذا اذا حلت على ملكها

مطلب
 خصومة الذى أشد من خصومة
 المسلم

(اذا اسلمت أم ولد الذى) يعنى
 الكافر أو مدبرته مسكين
 (عرض عليه الاسلام فان اسلم
 ففى له والاسعت) نظر اللجائين
 لان خصومة الذى والدابة يوم
 القيامة أشد من خصومة
 المسلم (فى) ثلث (قيمتها) قنة
 (وعتقت بعد أدائها) أى القيمة
 التى قدرها الثمانى (وهى مكاتبته
 فى حال سعايتها) الا فى صورتين
 (بلارذ الى الرق لو عجزت) اذ لو
 ردت لا عيادت (ولومات قبل
 سعايتها) ولها ولاد ولدت فى سعايتها
 سعى فيما عليها (والا اعتقت مجانا)
 لأنها أم ولد وكذا حكم المدبر فيسعى
 فى ثلثي قيمته (ولو أسلم من الذى
 عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها
 والا أمر يبيعه) تخلصا من يد الكافر
 ذكره مسكين (فان ادعى ولد أمة
 مشتركة) ولومع ابنه (ثبت نسبه
 منه) ولو كافرا أو مريضا أو مكاتباً
 لكنه ان عجز فله بيعها (وهى أم ولده
 وضمن) يوم العلوق (نصف قيمتها
 ونصف عقرها) ولو معسرا (لا قيمة
 ولدها) لانه علق حر الاصل

فلو اشترىها أحدهما فلا ذاعا فثبت نسبته منه ويضمن لشريكه نصف قيمة الولد لأنه لا يمكن استناد الاستيلاء إلى وقت العلوق لأنه لم يحصل في ملكهما ولد إلا يجب عليه عقرب لشريكه هنا ونظامه فيه (قوله وإن ادعىاه معا) قيد بالمعنى لأنه لو سبق أحدهما بالدعوة فالسابق أولى مكانا من كان جوهره وكونهما اثنين غير قيد عنده بل عند أبي يوسف وعند محمد ثبت من ثلاثة لا غير وعند زفر من خمسة (قوله وقد استويا الخ) أي بأن يكونا مالكيين اجنبيين مسايين أو حرين أو ذمتين أو مجوسيين (قوله وقت الدعوة الخ) فلو كان أحدهما مسلما والآخر ذمتيا وقت العلوق ثم أسلم الذي وقت الدعوة كأنما تساويين وكان لهما كما ذكره في غاية البيان (قوله قدم من العلوق في ملكه) قال في النسخ إذا حلت على ملك أحدهما رقبة فباع نصفها من آخر فولدت يعني لتقام ستة أشهر من بيع النصف فادعىاه يكون الأول أولى لكون العلوق في ملكه اهـ وكان المناسب أن يقول لاقل من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلوق في ملكه وبدليل ما يأتي في مسألة السكاح اهـ ح وفي كافي الحاكم من باب دعوة الحمل وإذا كانت الأمة بين رجلين فولدت ولدا فادعىاه جميعا فادعى ملك أحدهما نصيبه منذ شهر والآخر منذ ستة أشهر فقدم صاحب الملك الأول (قوله ولو يسكاح) قال في الفتح إذا كان الحمل على ملك أحدهما نكاحا ثم اشتراها هو وآخر فولدت لاقل من ستة أشهر من الشراء فادعىاه فهي أم ولد الزوج فإن نصيبه صار أم ولد له والاستيلاء لا يحتل التبري عند عمو ولا بقاءه عنده فيثبت في نصيب شريكه أيضا اهـ ح (قوله وأب) معطوف على من في قوله قدم من العلوق في ملكه ط (قوله على ابن الخ) لف على سبيل النشر المرتب ط (قوله ومترد) كذا وقع في البحر وتبعه في النهر والنهر بلالية وهو سبق قلم من صاحب البحر فخالقه لما في في الحاكم وغاية البيان والفتح وانزل على من تقديم المرتد على الذي لأنه أقرب إلى الإسلام أي لأنه يجبر على الإسلام فيكون الولد مسلما وهذا أنفع له ونقل ط عن أبي السعود التنبية على أنه سبق قلم كما قلنا ثم اعلم أن تقديم أحدهما في هذه المسائل وهو من وجد معه المرح أنه يصير حكمه حكم ما لو ادعىاه أحد الشريكين فقط لما سمعت من عبارة الفتح من أنها تصير أم ولد الروح ويثبت النسب منه وعليه فيضمن نصف قيمتها ونصف عقربها إذا ما طهر إلى فاقته ما في لم أر من صرح به ثم رأيت في زاني الخاصكم الشهيد ما نصه وإذا كانت الجارية بين مسلم وذمي ومعتق فادعىاه جميعا فادعىاه دعوة المسلم أولى وإن كان نصيبه اقل إلا نصيبا وعليه ضمان خمسة شهور من قيمة الأم والعقرب على كل واحد من الآخرين حصه شراكته من العقرب لا قراره بالوطء إلا أن العدي يؤخذ به بعد الفتح اهـ فهذا سريع فيما قلنا والله الخ (قوله ثم لا يثبت الخ) أقول هذا راجع لأصل المسألة وهو ما إذا ادعىاه معا وقد استويا في الأوصاف وثبت نسبه منهما لالته والدعوى مع المرح وإن أوهم كلامه تعالى البر والنهر خلافا لما مات من تقدم من معه الترجيح وانها تصير أم ولد ويثبت النسب منه وحيث صارت أم ولده وحده لم يثبت له شريكان فيها فلا يحرم وطؤها عليه فإذا جاءت بولد ثمان يثبت منه بلا دعوى كما لو ادعىاه أحد الشريكين فقط وقد نقل في البحر والنهر المسألة عن المجتبى والذي في المجتبى دليل لما قلناه فانه قال في تعليل أصل المسألة ولأنهما استويا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه حتى لو وجد المرح لا يثبت منهما بان كان أحدهما أبيا الآخر أو كان مسلما والآخر ذمتيا ثبت من الأب والمسلم لو حود المرح ولما ثبت نسبه منهما صارت أم ولد لهما وبيع عقربهما فصاحا ولو جاءت بأحر لم يثبت نسبه من واحد إلا بالدعوى لأن الوطء حرام فتعتبر الدعوة اهـ فقوله ولما ثبت نسبه منهما راجع لأصل المسألة لا المسألة المرح لقوله في مسألة المرح لا يثبت منهما فقوله ولو جاءت بأحر من فروع أصل المسألة أيضا كما هو ظاهر ذاهم واعتنم هذا التحريف فانه من مع التقدير (قوله كما مر) أي في قوله إذا لم تحرم عليه ح (قوله وهي أم ولدهما) فقدم كلامهما يوما وأدوات أحدهما عتقت ولا ضمان للحي في تركه الميت لرضي كل منهما بعتقها به الموت ولا تسمى للحي عند أبي حنيفة لعدم تقومها وعلى قولهما تسمى في نصف قيمتها بحر (قوله إن حلت في ملكهما) بأن ولدت اختا أشهر فأكرم من يوم الشراء ح عن البحر (قوله لا) أي لا تكون أم ولدهما لو اشترىها أحدهما قبل أن ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فادعىاه وكذا لو اشترىها بعد الولادة ثم ادعىاه بحر (قوله لا هند مودة عتق) أي لا دعوة استيلاء فعتق الولد مقتصر على وقت الدعوة بخلاف دعوى الاستيلاء فان شريكتها كون العلوق

(وإن ادعىاه معا) أوجهل السابق
(وقد استويا) وقت الدعوة لا العلوق
(في الأوصاف فهو ابنتهما) فلولم
يستويا قدم من العلوق في ملكه
ولو يسكاح وأب وسلم وحر وذمي
وكأبي على ابن وذمي وعدد ومترد
ومجوسى ثم لا يثبت ولد ثمان
بلا دعوة لحرمه الوطء فقامر (وهي
أم ولدهما) إن حلت في ملكهما
لا لو اشترىها أحدهما قبل أن ولدت

في الملك وتستند الحربة الى وقت العلوق فيعلق حراً اه فخرج وحاصله أن قول كل منهما هذا الولد ابني تحرير
منهما ولا تصيراته ام ولد لهما ولا يجب على كل واحد منهما اله قرصا حبه لعدم الوطء في ملكه كما في الزياحي
(قوله فولأؤلهما) تنريع على كونها دعوة عتق من كل منهما فكان كل واحد أعنى نصيبه منه فيكون
ولأؤله لكر صرح الزياحي وكذا في الدرر بثبوت النسب منهما حيث ثبت النسب فمافائدة الولاء تأمل نعم تقدم
أول العتق انه اذا قال هذا ابني عتق مطلقا وكذا اثبت نسبه اذا صلح ابنه وكان مجهول النسب والالم ثبت
نسبه وبه يحصل الترفيق تأمل (قوله بضمن نصف قيمة الولد) أي لانها دعوة اعتاق فيضمن حصة شريكه
من الولد بخلاف ما اذا حبلت في ملكها فانه لا يضمنه كما ترى قوله لقيمة ولدها (قوله لا العقر) لعدم الوطء
في ملك صاحبه (قوله وعلى كل نصف عقرها) لان الوطء في الحبل المحترم لا يخلو عن عقر أو عقر وقد عذرا الاثر
لشبهة قتعين الثاني نهر (قوله وتقصا) أي سقط ما على كل واحد منهما لا آخر بما له على الآخر
ان تساويا قال في التهر وفائدة ايجاب العقر مع هذا انه لو أبرأ احدهما صاحبه بقي حق الآخر ولو قوم نصيب
احدهما بلدراهم والآخر بالذهب كان له أن يدفع الدراهم ويأخذ الذهب (قوله فبأخذ منه الزيادة)
وكذا انغلة والكذب والخدعة نهر (قوله بخلاف البنوة) أي النسب (قوله والارث) أي ارث الولد
منهما (قوله والولاء) حق التعبير والولاية أي ولاية الانكاح فانها ثبت لكل من المدعين كلا وكذا
في المال عند أبي يوسف قال في البحر عن وصايا الخانية فان كان لهذا الولد مال ورثه من أخ له من امه
او وحب له لا يشترط بالتصرف فيه أحد الابوين عندهما وعند أبي يوسف يتردد اه (قوله سوية) أي
لا على قدر الحصص بل يستويان في ثبوته لكل منهما كلا (قوله لعدم تجزى النسب الخ) قال الزياحي
النسب وان كان لا يتجزى لكن يتعلق به أحكام تجزئه كالميراث والنفقة والحضانة والتصرف في المال
وأحكام غير تجزئه كالنسب وولاية الانكاح فبايشل التجزئة ثبت بينهما على التجزئة وما لا يقبلها ثبت
في حق كل واحد منهما على الكمال كأنه ليس معه غيره اه وتعامه في البحر (قوله ارث ابن كامل)
لا قرار كل منهما انه ابنه على الكمال نهر (قوله وورثانه ارث أب واحد) لان المستحق احدهما فيقسمان
نصيبه لعدم الاولوية نهر واذا مات احدهما كان كل الميراث الباقي منهما ولا يكون نصفه للباقي ونصفه
لورثة الميت كذا قالوا ويلزم عليه أن تكون امه ام ولد الباقي فلا يعتق شيء منها بموت احدهما جوى عن
الاعتقوية وأجاب السيد أبو السعود بأن عدم تورث ورثة الميت للمانع وهو حججهم بأبوة الباقي لثبوته له
كلا ولا مانع لعتق الام بموته فظهر الفرق (قوله وكذا الحكم الخ) أي ان قوله وان ادعى ما عا ليس بقيد
بل اذا كان الشركاء جماعة وادعوه ثبت نسبه منهم عند الامام وعند أبي يوسف ثبت النسب من اثنين فقط
وعند محمد من ثلاثة وعند زفر من خمسة (قوله ولونساء) أي لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضا بينهما عنده
لا عندهما ولو معهما رجل يقضى بينهم عنده وللرجل فقط عندهما بجر (قوله عتقت بلا شيء) أي
بلا سعاية ولا ضمان لما مر من عدم تقومها عنده (قوله قلت الخ) هو لصاحب البحر وقال انه ثبت عليه
في المجتبى قلت والذي في المجتبى قال استاذنا ظن بعض الناس أن قوله عتقت بالاجماع دليل على أن الاعتاق
لا يتجزى عند أبي حنيفة وقد كشف السرفيه القاضي الصدر في غنا الفقهاء وشيخ الاسلام بأن الاعتاق
يتجزى عنده لكن العتق لا يتجزى فيسرى الى نصيب شريكه وانما آخر العتق فيما اذا اعتق بعض القن نظرا
للساكت لصل الى حقه بالضمان او السعاية قبل بطلان ملكه ولا كذلك هنا لانه لا يجب لا الضمان ولا السعاية
عنده فلا فائدة في تأخير العتق فيه فيعتق في الحال اه ثم اعلم أن الكلام في تجزى اعتاق ام الولد وأما
نفس الاستيلاء فانه يتجزى عنده كالتدبير كما قدمناه عن البدائع وقوله لا في ام الولد فيبد أن الاعتاق يتجزى
في المدبر والمكاتب وذكر في عاقلته على البحر ما يدل عليه وأما ما استدله ط على ذلك فهو انما يدل على
تجزى التدبير والمكاتب لا على تجزى اعتاق المكاتب والمدبر فانهم (قوله وخرج الكلامان منهما معا)
أما لو تقدم احدهما فان كان الدعوى فهو كذلك بالاولى وان كان الاعتاق فالظاهر أنه اولى لكون المعتق
قد أعتنق نصيبه فلشريكه الخيارات السابقة ومنها الاعتاق وقوله انه ابني اعتاق ويثبت نسبه منه ان جهل
نسبه وكانهم سكتوا عن بيان ذلك لظهوره (قوله فالدعوة اولى) ولو المدعى كافرا كما في كافى الخاصكم

فولأؤلهما وما وادعاء أحدهما
بضمن نصف قيمة الولد لا العقر (وعلى
كل نصف عقرها وتقصا الا اذا
كان نصيب أحدهما أكثر فبأخذ
منه الزيادة) لان المهر بقدر الملك
(بخلاف البنوة والارث والولاء
فان ذلك لهما سوية وان كان
أحدهما أكثر نصيبا من الآخر)
لعدم تجزى النسب فيكون سوية
لعدم الاولوية ويتبعه الارث
والولاء (وورث الابن من كل ارث
ابن كامل) (وورثانه ارث اب)
واحد وكذا الحكم عند الامام
لو كثروا ولو نساء وتعامه في البحر
وفيه لو مات أحدهما أراعتهم
عتقت بلا شيء قلت فالتعق انما
يتجزأ في القصة لا في ام الولد بل
يعتق بعضها يعتق كلها اتفاقا مجتبى
فلينظر (جارية بين رجلين وورث
فادعاء أحدهما وأعتقه الآخر
وخرج الكلامان) منهما (معا
فالدعوة اولى)

(قوله لا ستادها للعلوق) أي لو قتل العلوق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المقتوم معتقاً ولا غير ط
 عن المنع (قوله كدعونه ولد جارية الاجنبي) يجامع عدم ملكه التصرف فيها بخلاف مالواذعي ولد جارية
 ابنه لان الاب يملكه فلا يعتبره سديق الابن بل يعتبره سديق المكاتب والاجنبي لكن يأتي انه يعتبر
 في الاجنبي تصديقه في الولد والاحلال اذ لو ادعاه من زنى لا يثبت نسبه (قوله أما ولد مكاتبته) أي
 لو ادعى ولد نفسه مكاتبته لم يشترط تصديقه واخبر بين النقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبيع أن تعجز نفسها
 وتصير أم ولد كذا في الهداية والدراية نهر (قوله كجاسي) أي في كتاب المكاتب ح (قوله ولم المدي
 العقر) لأنه وطني بغير نكاح ولا ملك بين درر (قوله وقية الولد) لأنه في معنى المقرور حيث اعتقد دليلاً وهو أنه
 كسب كسبه فلم ير من برقه فيكون حرّاً بالقيمة ثابت السب منه إلا أن القيمة هي ما تعبر يوم ولد وقية ولد المقرور
 يوم الخصومة بحر والعرق في الفتح (قوله لمخره على نفسه) أي لمنع السيد نفسه عن التصرف في كسب
 المكاتب بالعقد أي بعقد الكتابة فاشترط تصديقه لأنه لو ملك الولد يوم اعتق عليه نهر (قوله ولدت
 منه الخ) في كافي الحاكم واذا وطني جارية رجل وقال أحملها والولد ولد يوصفه المولى بأنه أحملها وكذبه
 في الولد لم يثبت نسب الولد منه لأن الاحلال ليس بنكاح ولا ملك بين فان ملكه يوم ماتت نسبه منه وان ملك
 أمه كانت أم ولده وان صدقه المولى بأن الولد منه فهو ابنه حير صدقه وهو عبد مولاه وكذا الجواب في جارية
 الروجة والابوين ان ادعى أن مولاه أحملها وأن الولد ولده الآن الولد يعتق بالقرابة رابث نسبه اه
 وظاهر قوله لان الاحلال ليس بنكاح ولا ملك بين فيسب أن المراد به أن يقول أحملها لك ولعل وجه ثبوت
 النسب أن هذا القول صار شبهة عقد لان حملها لا يكون إلا بالنكاح او بملك اليين فكانه قول مملوك بصدقه
 بأحد هذين السببين وذلك وان لم يصح لكه بصيرته شبهة مؤثرة في ثبوت الحدوث في ثبوت النسب اذ صدقه السيد
 أو ملك الولد الماتر من أنه اذا ملكها بعد ما ولدت منه بنكاح فاسد أو وطء شبهة تصير أم ولد أي لثبوت النسب
 بذلك هذا ما ظهر لي وفي حدود الفتاوى الهدية عن المحيط رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحق
 عليه اه فهذا يزيد ما مر من أن الاحلال قوله أحملها لك بدون ملك ولا نكاح اذ لو كان بأحد هذين
 لم يكن لتصريح بقطوع الحد وجه اذ لا معنى لقول بأن من وطئ زوجته أو أمته لاحق عليه فدهم (قوله
 والا لا) أي وان لم يصدق فيه ما جحد به ما جحد به فيهما جميعاً أو في الاحلال فقط أو في الولد فقط لا يثبت نسبه
 لكن الاخير مذكورة في الترو والاولى موهومة منها بالاولى فثبت الثانية معمودة بالتبعية عليها لهما لثبوتها
 لظاهر كلام الريلبي المدكور ولدفع المحاملة بينهما فافهم (قوله وقول الريلبي الخ) هذا الجواب للمصنف
 ح (قوله فلا تخافه) أي يبر ما في الريلبي وبين ما في الحاشية والدرر من أنه لا يثبت النسب الا اذا صدقه
 في الامرين جميعاً أو مثل ما في الريلبي ما قد مناه من عبارة الخافى (قوله أي المولى) افاد أن اضافة
 تكذيب للمصنف من اضافة المصدر اسماعله والمفعول محذوف أي تكذيب المولى اياه (قوله ولو مكاتبته) ولو
 كان مولى الأمة مكاتب المدي افاد به ثبوت النسب بملك الولد في مسألة المكاتب الماتر (قوله ثبت النسب)
 أي في صورتين صورة ملكها وصورة ملكه أما الثانية فظاهر وأما الاولى فتدفع المصنف فيها الحاشية
 والدرر واستشكلها ح بأن المكذب لدعواه قل أن يملكه موجود بخلاف ما اذا ملكه فانه حينئذ ارتفع المانع
 وزال المنازع المهم الا أن يكون قولها ملكها أي مع ولدها اه قلت لكه خلاف ما فهمه الشارح حيث عطف
 بأوقوله او ملكه فانه ظاهر في أن المراد ملكها وحدها ولعل وجهه انه اذا ملكها وصارت أم ولد لم يملكه اقراره لم
 ثبوت نسب الولد منه لان امومية الولد فرع ثبوت نسب الولد فينسب نسبه من الذي ضرورية مع بقائه على ملك
 المولى حتى اذا ملكه المدي عتق عليه وهذا اذا كان المراد بقوله بعد تكذيبه أي في الاحلال واولد اما اذا كان
 المراد تكذيبه في الولد فقط مع تصديقه في الاحلال فالامر اظهر لتصادقهما على أن وطئها من حاله متناول
 (قوله اذا ملكها) قيد به ليفيد أن قوله وتصير أم ولده راجع للصورة الاولى فقط ولو نزلت لتوهم انه راجع
 للصورتين كما رجع اليهما قوله ثبت اسب وهو غير صحيح لأنه اذا ملك الولد لم يملكه الا تصب أم ولده ما لم يملكها
 ولا يلزم من ملك الولد وثبوت نسبه أن تكون أمه أم ولد قبل أن يملكها كما لا يخفى فعمل هذا القيد لا يقتضيه فهمه
 (قوله ولا نسب) أي لم يضمنه رني كما علموا به في كتاب الحدود (قوله الا أن يصدق بهما) مخالف لافلاهم

لا ستادها للعلوق خلية (اذعي
 ولد الأمة مكاتبته وصدقه
 المكاتب روم السب) تصادقهما
 كدعيه وار جارية الاجنبي أما
 ولد مكاتبته فلا يشترط تصديقه كما
 سنعى (و) روم المدي (العنروقة
 الولد) يوم ولد (وسقط الحد) عنه
 (لنسية) ولم تصير أم ولده (لعدم
 ملكه) وان نديه) المكاتب (لم يثبت
 النسب) لمخره على نفسه ما اعتقد
 (وارث منه جارية غيره) وقال أحملها
 الى مولاه والولد وادعي صدقه
 المولى في الاحلال ونديه في الولد
 لا يثبت نسبه من صدقه ويهما
 جميعاً (ثبت والى) وقول
 ارييلبي ولو صدقه في الزنا يثبت
 أي مع تصديقه في الاحلال ولا
 تحتاجه كما لا يخفى (ولو ملكها)
 أو ما كده (بعد نديه) أي المولى
 ولو مكاتبته (يها) من الدهر
 (ثبت النسب) وتصير أم ولده اذا
 ملكها انشاء اقراره (ولو ام ولد
 جارية أحد ابويه) أو جده (أو
 امرأته) وهو يثبت سلمها الى
 فلا حد (بثمة) (ودسب) الا أن
 يصدق بهما

في كتاب الحدود عدم ثبوت النسب وان ادعاء وتعليقهم بتحضره زنى يدل عليه فلا محل لهذا الاستثناء هنا ولم نجد
 لغيره نم محله في المسألة السابقة ونعبر فيها بما يعود الى الاحلال والولد (قوله عتق عليه) أي ولم يثبت نسبه
 كما في الكافي فعلة العتق هنا الجزئية لا النسب كما يأتي ~~لكن~~ توقف عتقه على ملكه خاص بما اذا كانت
 الجارية لامرأته بخلاف ابيه أو أمه لما في القضية وطى جارية أبيه فولدت منه سواء ادعى شبهة أو لا لم يجزيع
 الولد لانه ولده ولده فيعتق عليه وان لم يثبت النسب اه أي يعتق على الاب للجزئية (قوله لعدم ثبوت
 النسب) لان امومية الولد فرع ثبوت النسب كما قدمناه قال في الكافي وقوله ظننتها محل لم يكن شبهة في ذلك
 اه أي في ثبوت النسب وانما هو شبهة في سقوط الحد بخلاف ما مر من دعوى الاحلال فانها شبهة فيهما كما مر
 والحاصل أن الوطء في دعوى الاحلال وطء شبهة وبه يثبت النسب فتثبت امومية الولد بخلاف الوطء مع ظن
 الحل فانه زنى محض وان سقط فيه الحد واذا كان ظن الحل غير معتبر في ثبوت النسب ونقض الفعل معه
 زنى لا يثبت امومية الولد اذا ملك الأم وان كان اقرب بالولد لان الزنى لا يثبت فيه النسب وامومية الولد فرع ثبوته
 وفي الفتح عن الايضاح أمة جاءت بولد فادعاء اجنبي لا يثبت نسبه صدقه المولى او كذبه فان ملكه المدعى عتق
 ولا تصير أمه أم ولد اه أي لان عتقه للجزئية لا لثبوت النسب ولذا قال عتق ولم يقل ثبت نسبه وهذا سقط
 ما اورد على تعليل الشارح انه لما ادعى الولد فقد أقبله بالنسب ولا أمه بامومية الولد فاذا ملك الأم زال المانع
 وهو كونها ملك الغير فينبغي أن تصير أم ولد وان لم يثبت نسب الولد اه لانه اذا لم يثبت النسب لا تصير أم
 ولد فافهم فان قلت قد تصير أم ولد مع عدم ثبوت النسب فيما لو تزوج أمه من عبده ثم ولدت فادعاء قلت انما
 صارت أم ولد للمولى لا قراره بأن الولد علق منه قبل التزويج بوطء حلال ~~لكن~~ لم يثبت منه لوجود الفراش
 الصحيح فقد تعلق به حق الغير وهو الزوج ولولا ثبت من المولى ظم يثبت منه هنا لعارض والزنى لا يثبت منه الولد
 على كل حال هذا ما ظهر لي (قوله لكنه نقل) أي المصنف وقوله ثبت النسب أي تصير أم ولد ضرورة
 ثبوت النسب مع زوال المانع وهو ملك الغير فيساقى قوله لا تصير أم ولد لعدم ثبوت نسبه والجواب أن ما نقله
 المصنف عن الدرر والخاتبة ليس في هذه المسألة وهي قوله ظننت حالها بل في مسألة دعوى الاحلال ونقل
 ح عبارته ما يتبناها وقد علمت الفرق بين المسألتين وأن ظن الحل شبهة في سقوط الحد لا في ثبوت النسب
 بخلاف دعوى الاحلال فانها شبهة فيهما فالاستدراك في غير محله فافهم (قوله نعم في الخاتبة الخ) يعني
 أن هذا الاشكال فيه لان الزنى لا يثبت فيه النسب فلا تصير أم ولد وان ملكها لكن قد علمت أن الوطء في مسألة
 ظن الحل زنى أيضا (قوله لم تصير أم ولد) أي فله بيعها ط (قوله وان ملك الولد عتق) لانه جزء حقيقة
 (قوله ولو اخته لايه لا) والفرق أن الاخ يثبت الى اخته لايه بواسطة الاب ونسبة الاب منقطعة فلا يثبت
 الاخوة أما النسبة الى الأم فلا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة من جهتها فيعتق بالملك كما في شروح الهداية
 ولذا لو مات يرثه اخوه لامه دون اخيه لايه (قوله يملكها الطفل) فائدة ذلك وان خرجت من ملكه انه
 يخاف انها اذا ولدت منه قد تترد عليه وتكدر عيشه فاذا علمت أن له بيعها كلما اراد انتادات له واذا باعها يتفق
 منها على طفله بدلا عما كان ينقسه عليه من ماله وله أيضا اتفاقه على نفسه عند الاحتياج اليه فظهر أن
 بيعها لطفله يتفق بلا ضرر لمحقه فافهم (قوله ثم يتزوجها) أي يتزوجها لنفسه واذا ولدت منه ولدا يعتق
 على الطفل لكونه ملك اخاه (قوله والافن الثلث) لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق في المرض وهو من
 الثلث كما قدمناه (قوله وما في يدها للمولى) لانه كان ملكا له قبل أن تعتق بموته (قوله الا اذا
 أوصى لها به) لانها تعتق بموته فيكون وصية لجزء بخلاف القن اذا أوصى له بشئ من ماله فلا يصح الا اذا أوصى له
 بثلث ماله او بريقته فانه يصح كما مر في باب التدبير (قوله أن يترك لها الخ) ظاهر الاطلاق انها تستحق ذلك
 لانه يشمل ما اذا كان في الورثة صغار ولو كان ذلك على وجه التبرع لم يصح تأمل وقد مر تفسير المصلحة والتمتع
 والمتعة في المتعة من باب المهر (قوله ولا شيء للمدير) أي من الثياب وغيرها بجر من المجتبى ثم هل المدبرة
 كذلك لم أره وليتظروا وجه الفرق بينه وبين أم الولد وفي الخاتبة رجل اعتق عبده وله مال فماله للمولاه الاثوبا
 يوارى العبد أي ثوب شاء المولى (تمه) نقل ط في هذا الباب عن قاضي خان سئل أبو بكر عن رجل مات
 وترك أم ولد هل يجب لها النفقة في ماله قال ان كان لها منه ولد لها النفقة والا فلا نفقة لها اه قلت المراد أنها

(وان ملكه يوما عتق عليه)
 وان ملك أمه لا تصير أم ولد
 لعدم ثبوت النسب كذا ذكره
 المصنف تعالى ريلعي لكنه نقل
 هنا وفي نكاح الرقيق عن الدرر
 والخاتبة انه لو ملكها بعد تكذيبه
 يوما ثبت النسب لبقاء الاقرار
 فقد برغم في الخاتبة زنى بأمة فولدت
 فملكها لم تصير أم ولد وان ملك الولد
 عتق وفي الاشياء لو ملك اخته
 لامه من الزنى عتق ولو اخته لايه
 لا (فروع) أراد ووطء أمه ولا تصير
 أم ولده يملكها طفله ثم يتزوجها
 اقربا بموميته في مرضه ان هناك
 ولدا وحبل تعتق من الكل
 والافن الثلث وما في يدها
 للمولى الا اذا أوصى لها به نعم
 في الخاتبة استحسن محمد أن يترك
 لها ثوبا من ثوبه ولا شيء
 للمدير والله سبحانه وتعالى اعلم

تجب نفقتها على ولدها ولو صغيرا كما تقدمنا التصريح به في باب النفقة عن الذخيرة أي قسمة من مال والدها الذي ورثه لأم أصل مال الميت لأنه صار مال الورثة وهي اجنبية عنهم فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الإيمان) •

(قوله مناسبة الح) قول في الفتح اشتراك كل من اليمين والعناق والطلاق واسكاح في أن الهزل والاكراه لا يؤثر فيه إلا أنه قدّم السكاح لأنه أقرب إلى العادات كما تقدم والطلاق رده بعد تحقته فأبلاؤه أيام أوجه واختص العناق عن اليمين بزيادة مناسبة بالطلاق من جهة مشاركته أيام تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرعي الذي هو السراية فتقدمه على اليمين (قوله في الاسقاط) فإن الطلاق اسقاط قيد السكاح والعناق اسقاط قيد الرق ط (قوله والسراية) فذا أطلق نصفها سرى إلى التملك وكذا العتق أي عندهما أقوالهما بعدم تحزبه مما عنده فهو متجزئ ط (قوله لغة التوتة) قول في التوتة واليمين لغة لفظ مشترك بين الجارحة والقوة والتسم لأن قولهم كما في المغرب وغيره سمي الحلف يميناً لأن الحالف يتقوى بالسم أو أنهم كانوا يماسكون بأيديهم عند التسم فيشد كما في الفتح أن لفظ اليمين يتون اه أقول هو مقبول من أصل اللغة إلى عرفها فلا يشافي كونه في اللغة مشتركاً بين الثلاثة وإنما اقتصر الشارح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي المذكور في المتن ح قلت أولها الأصل فقد قل في الفتح في باب التعليق إن اليمين في الأصل القوة وسُميت إحدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى وسمي الحلف بالله تعالى يميناً لإفادته القوة على المحلوف عليه من الفعل والتوكيد ولا شذ أن تعليق المكره ليس على امرئ بقدر قوة الامتناع عن ذلك الأمر وتعليق المحبوب لها على ذلك يفيد الحيل عليه فكان يميناً اه فقد أفاد أن أصل المائة بمعنى القوة ثم استعملت في اللغة لمعان أخر لوجود المعنى الأصلي فيها كلف الكافر من الكفر وهو السرف فطلق على الكافر بالله تعالى وكافر النعمة وعلى الدليل وعلى الملاح وهكذا في كثير من النقاط الدعوية التي تدل على أشياء ترجع إلى أصل واحد عام فيصح أن يطلق عليها اسم الاشتراك نظراً إلى اتحاد المادة مع اختلاف المعاني وأن يطلق عليها لفظ المقبول نظراً إلى المعنى الأصلي الذي ترجع إليه والقول بأن المقبول يحرجه المعنى الأصلي وهذا ليس منه غيره تسول فإن اليمين إذا أطلق على الحلف لا يراد بالقوة لغة ولهذا قل في الفتح هما بعد ذكره أنه مقبول ومفهومه لغة جملة أولى انشائية صريحة الجزئية يؤكد بها جملة بعد ها خبرية فاحذر بأولي عن التوكيد اللطفي بالجملة نحو زيد قائم يريد قائم فإن المؤكد فيه هو الثانية لا الأولى عكس اليمين وبانشائية عن التعليق فإنه ليس بمسألة حقيقة لغة الح وقوله يؤكد بها الخ إشارة إلى وجود المعنى الأصلي وهو القوة لأعلى أنه هو المراد وكذا إذا أطلق على الجارحة لا يراد به نفس القوة بل اليد المقابلة لليد الساروهي ذات والقوة عرض وقد هجر فيه المعنى الأصلي وإن لوحظ اعتباره في المقول إليه وجه هذا ظهر أن المناسب بيان معنى اليمين اللغوي المراد به الحلف ليتقابل به المعنى الشرعي وأما تفسيره بالمعنى الأصلي فغير مرضي فافهم (قوله على الفعل والتوكيد) متعلق بالعزم أو يتوهم ط (قوله فنه يمين شرعاً) لأنه يتوهم به عزم الحلف على العمل في مثل أن لم ادخل الدار فوجته طالق وعلى التوكيد في مثل أن دخلت الدار قال في الجرو طاهر ما في البدائع أن التعليق يمين في اللغة أيضاً قل لأن محمداً أطلق عليه يميناً وقوله حجة في اللغة (قوله مد كورة في الاشياء) عبارته حلف لا يخلف حيث بالتعليق الآتي مسائل أن يعاقب بأفعال القلوب ويعلق عجمي النهار في ذوات الانهر أو بالتعليق أو يقول ان اذيت الى كذا فأت حراً وان عزت فأت رقيقاً أو ان حست حصة او شرب حصة او بطولع النهر كذا في الجامع اه قلت واعمالاً يبحث في هذه الحصة لانها لم تنعخص لتعليق أما الأولى كانت طالق ان اردت أو أحببت فلان هذا يستعمل في التملك ولذا يقتصر على المجلس وما انشائية كانت طالق اذا جاز رأس النهار وإذا اهل الهلال والمرأة من ذوات الانهر دون الخبيص فلانه مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حته وقت وقوع الطلاق السني لا في التعليق وأما الثالثة كانت طالق ان طلقك فلانه يحتمل الحكاية عن الواقع وهو كونه مالكة لطلبها فلم يخص لتعليق وأما الرابعة فقد قل ان اذيت الى الف فأت حراً وان عزت فأت رقيقاً فلانه تفسير لكناية وأما خامسة كانت طالق ان حست حصة او شرب حصة فلان الحصة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الطهر فيقع في النهار فامكن

(كتاب الإيمان)

مناسبتة عدم تأثير الهزل والاكراه
وقدم العناق لمشاركته لالطلاق
في الاسقاط والسراية (اليمين)
لغة القوة وشرعاً (عمارة عن عدد
دوى به عزم الحالف على العمل
أو التوكيد) فدخل التعليق فإنه
يمين شرعاً الا في خمس مد كورة
في الاشياء

• طلبه •
حلف لا يخلف حيث بالتعليق
الآتي مسائل

جعل تفسير الطلاق السنة فلم يحضر للتعلق وحيث لم يحضر للتعلق في هذه الناحية لا يحمل على التعليق حيث
 أمكن غيره صونا للكلام العاقل عن المخطور وهو الحلف بالطلاق وانما حنت في ان حنت فانت طالق لانه لا يمكن
 جعله تفسير البدعي لان البدعي انواع بخلاف السنة فانه نوع واحد وحنت ايضا في أنت طالق ان طلعت
 الشمس مع أن معنى اليمين وهو الحمل أو المنع مفقود ومع أن طلوع الشمس متحقق الوجود لا خطر فيه لانا نقول
 الحمل والمنع ثمة اليمين وحكمته فقد تم الركن في اليمين دون الثمرة والحكمة والحكم الشرعي في انعقد الشرعية
 يتعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولد الحلف لا يبيع فباع فاسد احنت لوجود ركن البيع وان كان المطلوب
 منه وهو الملك غير ثابت اهـ ملخصا من شرح تلخيص الجامع لابن بلبان الفارسي وبه ظهر أن قول الاشياء
 أو بطاوع الشمس سبق قلم والصواب اسقاطه أو أن يقول لا يطلع الشمس فهم (قوله فلو حلف لا يحلف الخ)
 تفرع على كون التعليق يميناً وقوله حنت بطلاق وعناق أي بتعلقها ولكن فيما عدا المسائل المستثناة
 فكان الاولى تأخير الاستئنا الى هنا كما مر في عبارة الاشياء (تنبيه) يتفرع على القاعدة المذكورة ما في كافي
 الحاكم لو قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فعبدى حر وقال لعبدته ان حلفت بعقك فامرأتى طالق فان عبده
 يعتق لانه قد حلف بطلاق امرأته ولو قال لها ان حلفت بطلاقك فانت طالق وكرره ثلاثا طلقت فنتين باليمين
 الاولى والثانية لودخل بها والا فواحدة (قوله وشرطها الاسلام والتكليف) قال في النهر وشرطها كون
 الحالف مكلفا مسلما وفسر في الحواشي السعدية التكليف بالاسلام والعقل والادب وعراة الى البدائع وما قلناه
 اولى اهـ وجه الاولوية أن الكافر على الصحيح مكلف بالشروع والاصول كما حق في الاصول فلا يخرج
 بالتكليف واعلم أن اشتراط الاسلام انما يناسب اليمين بالله تعالى واليمين بالقرب نحو ان فعلت كذا فعلى صلاة
 وأما اليمين بغير القرب نحو ان فعلت كذا فانت طالق فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى ح والحاصل انه شرط
 لليمين الموجبة لعبادة من كفارة أو نحو صلاة وصوم في يمين التعليق وسيد كرام المنصف انه لا كفارة بيمين كافر
 وان حنت مسلما وأن الكفر يطلها فلو حلف مسلما ثم ارتد ثم اسلم ثم حنت فلا كفارة اهـ وحينئذ فالاسلام
 شرط انعقادها وشرط بقائها وأما تحليف الثاني له فهو يمين صورة رجاء نكوله كما يأتي ومقتضى هذا انه لا اثم
 عليه في الحنت بعد اسلامه ولا في ترك الكفارة وكذا في حال كفره بالاولى على القول بتكليفه بالفروع فما قبل
 من أن يمين الكافر منقذة لغير الكفارة وأن من شرط الاسلام نظرها الى حكمها فهو غير ظاهر فافهم ويشترط
 خلوها عن الاستثناء بخوان شاء الله أو الا أن يدولى غير هذا أو الا أن أرى أو احب كافي ط عن الهندية
 قال في البحر ومن زاد الحرية كالشئ فقد سها لان العبد ينعقد يمينه ويكفر بالصوم كما صرح حوايه اهـ قلت
 ويشترط أيضا عدم الفاصل من سكوت ونحوه في البرازية أخذ الوالى وقال قل بانه فقال مثله ثم قال لتأتين
 يوم الجمعة فتال الرجل مثله فلم يأت لا يحنث لانه بالحكماءية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه اهـ
 وفي السيرفة لو قال على عهد الله وعهد الرسول لا افعل كذا الا يصح لان عهد الرسول صار فاصلا اهـ أى لانه
 ليس قسما بخلاف عهد الله (قوله وامكان البر) أى عندهما خلافا لابي يوسف كافي مسألة الكوز بجر (قوله
 وحكمها البر أو الكفارة) أى البر أصلا والكفارة خلفا كافي الدرامتي وأنت خير بأن الكفارة خاصة
 باليمين بالله تعالى ح وأراد البر وجودا وعدا فانه يجب فيما اذا حلف على طاعة ويحرم فيما اذا حلف على
 معصية ويندب فيما اذا كان عدم المخالف عليه جائزا وفيه زيادة تفصيل سابق (قوله وهل يكره الحلف بغير
 الله تعالى الخ) قال الزيلعي واليمين بغير الله تعالى أيضا مشروع وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بيمين وضعا
 وانما سعى يميناً عند الفقهاء لحصول معنى اليمين بالله تعالى وهو الحمل أو المنع واليمين بالله تعالى لا يكره وتقليده
 اولى من تكثيره واليمين بغيره مكروهة عند البعض للنهي الوارد في اوعند عامتهم لا تكراه لانها يحصل بها الوثيقة
 لا سيما في زماننا وماروى من النهي محمول على الحلف بغير الله تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم وايبك ولعمري
 اهـ ونحوه في الفتح وحاصله أن اليمين بغيره تارة يحصل بها الوثيقة أى اتفاق الخصم بصدق الحالف كالتعليق
 بالطلاق والعناق مما ليس فيه حرف القسم وتارة لا يحصل مثل وايبك ولعمري فانه لا يلزمه باخنت فسمه شئ فلا
 تحصل به الوثيقة بخلاف التعليق المذكور والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله
 تعالى الخ محمول عند الاكثرين على غير التعليق فانه يكره اتفاقا لما فيه من مشاركة القسم به لله تعالى في التعظيم

فلو حلف لا يحلف حنت بطلاق
 وعناق وشرطها الاسلام والتكليف
 وامكان البر وحكمها البر
 أو الكفارة وركتها اللفظ المستعمل
 فيها وهل يكره الحلف بغير الله
 تعالى قبل نعم للنهي وعاقبتهم لا وبه
 اقتوا لاسيما في زماننا وحوا
 النهي على الحلف بغير الله لا على
 وجه الوثيقة كقولهم بآييك

مطالع
 في يمين الكافر

مطلب
 في حكم الحلف بغيره تعالى

وأما أقسامه تعالى بغيره كالغنى والنجم والليل فقالوا أنه مختص به تعالى أنه أن يعظم ما شاء وليس لنا ذلك
بعد نهينا وأما التعليق فليس فيه تعظيم بل فيه الحل أو المنع مع حصول الوثيقة فلا يكره اتفاق كما هو ظاهر
ما ذكرناه وإنما كانت الوثيقة فيه أكثر من الحلف بالله تعالى في زمانة القلة المبالة بالحنث ولزوم الكفارة
أما التعليق فممنوع الحائط فيه من الحنث خوفا من وقوع الطلاق وانعاق وفي المعراج فتوحلف به لا على
وجه الوثيقة أو على الماضي يكره (قوله وأمرنا) أي بتأويله وحيا أنك بخلاف لعمر الله فإنه قد سمع كاسيا في
(قوله لعدم تصور الغموس واللغو) على حذف مضاف أي تصور حكمهم وما والا في قوله فيقع بهما ح
(قوله في غيره تعالى) أي في الحلف بغيره سبحانه وتعالى (قوله فيقع بهما) أي بالغموس والنفوس (قوله
ولا يرد) أي على قوله لعدم تصور الخ لو قال هو يهودي أن كان فعل كذا مستعمدا للكذب أو على ظن الصدق
فهو غموس أو لغومع أنه ليس بمناب الله تعالى (قوله وإن لم يقل وجه الكتابة) أقول يمكن تقرير وجه
الكتابة بأن يقال مقصود الحالف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط وهو يستلزم الضرر عن اليهودية وهي
تستلزم الضرر عن الكفر بالله تعالى وهي تستلزم تعظيم الله تعالى فكأنه قال والله العظيم لا أفعل كذا اه
ح (قوله نعمه في الآثم ثم النار) بيان لما في صيغة فعول من المباينة ح (قوله وهي كبيرة مطلقة)
أي اقتطع بها حق مسلم أولا وهذا رد على قول الصريحي أن تكون كبيرة إذا اقتطع بها مال مسلم أو أداء
وصغيرة أن لم يترتب عليها مفسدة فقد نازعه في التهرب بأنه مخالف لطلاق حديث البخاري الكبار الاشرار بالله
وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقول شمس الأئمة أن اطلاق اليمين عليها مجاز لانها عقد مشروع
وهذه كبيرة محضة صريح فيه ومعلوم أن اسم الكبار متفاوت اه وكذا قال المقدسي أي مفسدة اعظم من
هتك حرمة اسم الله تعالى (قوله على كذب) أي على كلام كاذب أي مكذوب وفي نسخة على كذب (قوله
عدا) حال من فاعل حلف أي عامدا وحشي الحال مصدرا كثيرا لكنه سماه (قوله ولو غير فعل أوزك)
كان الاول ذكره قبل قوله والله أنه يكره أنه مثال لهذا فيستغنى به عن المثال المذكور وعن تأخير قوله
في ماض (قوله الآن) قديما لما مره فيه قريبا (قوله في ماض) متعلق بمحذوف صفة لموصوف كاذب
أي على كلام كاذب واقع مدلوله في ماض ولا يصح تعاقبه بقوله حلف إذ ليس المراد أن حلفه وقع في الماضي كما
لا يخفى فافهم (قوله رتبته بغيره بالله) مل والمائني الخ) رد على صدر الشريعة حيث جعل التقييد للاحتراز
وأن والله أنه يجر من الحلف على الفعل لا تقدير كأن أو يكون وجعل الحال من المائني لان الحلام يحصل أولا
في النفس فيعبر عنه بالآسان فالأخبار المأثور زمان الحال إذا حصل في النفس فغيره عنه بالله أن انعقد اليمين
وصار الحال ماضيا بالنسبة الى زمان انعقاد اليمين فذا قال كتمت لا بد من الكتابة قبل ابتداء التحكم فيكون
الحلف عليه حلفا على المائني وأشار الى وجه الرتبة لفظ الآن فإنه لا يمكن أن يتقدم معه كان ليعبر فعلا ولا يمكن
أن يكون من المائني لما فاته لفظ الآن على أن الحال إنما يعبر عنه بصيغة المضارع المستعملة في الحلف
أو في الاستقبال ولا يعبر عنه بصيغة المائني أصلا نعم قد يراد تقريب المائني من الحال فيؤتى بصيغة المائني
مقرونة بقدر نحو قد قام زيد إذا أردت أن قيامه قريب من زمن التسليم فذا قال والله قد لا يصح أن يراد به
الحال أصلا بخلاف اقوم فإنه يراد به الحال أو الزمان مستقبل كما هو مقرر في حله حيث لم يصح أن يكون فعلا
ولما مضى تميز أن يكون تشييدهم بالله وبالمائني في قولهم هو حلفه على فعل ماض الخ تذاوبا أي لا للاحتراز
عن غيره أو كثيرا أي لكونه هو لا كثر (قوله وبأثمها) أي انما عظميا في اغاوى النفس والآن
في اللغة الذنب وقد نسي الخرائم في الاصطلاح عند أهل السنة استحقات العقوبة وعند المعتزلة لزوم العقوبة
بناء على جواز العفو وعدمه كما أشار إليه الا قبل في تقريره بحر (قوله فتلزمه التوبة) اذ لا يستغفارة
في الغموس يرتفع بها الآثم فتعينت التوبة لتخلص منه (قوله الا في ثلاث الخ) استثناء منقطع لان الحلام
في اليمين بالله تعالى وهذا في غيره ولذا قال في الاختيار وروى ابن رستم عن محمد لا يكون الا في اليمين بالله
تعالى وذلك أن في حلفه بالله تعالى على أمر يظنه كما قال وليس كذلك إذا حلف على غيره والله فلا يذمه
شيء وفي اليمين بغيره تعالى يلغو الحلف عليه ويبنى قوله أمر أنه طالق وعنده حر وعنه حج فإمامه اه ملخصا
(قوله فيقع الطلاق) أي وانعاق ويلزمه التذكر كما علمت (قوله بظنه) أي يظن نفسه (قوله فالسارق

وأمرنا ونحو ذلك عيني (وهي)
أي لغيره بالله لعدم تصور الغموس
واللغو في غيره تعالى فيقع بهما
الطلاق ونحوه عيني فليفظ
وا يرد نحو هو يهودي لأنه ذاية
عن اليمين بالله وإن لم يقتل وجه
الذاية بدافع (غموس) نعمه
في الآثم ثم النار وهي كبيرة
مطلقا لكن اسم الكبار متفاوت
نهر (ان حلف على كاذب عدا)
ولو غير فعل أوزك كوالله أنه يجر
الا في ماض (كوالله ما فعلت)
كذا (عالم بالله أو) حال
(كوالله ماله على) ألف عالما
بجلاعه والله أنه يكره عالما بأنه
غيره) وتشيدهم بالله مل والمائني
اتفاق أو أكثر (وبأثمها)
فتلزمه التوبة (و) تأيها (لهو)
لام واخذة فيها الا في ثلاث طلاق
وعناق وذر أشياء فيقع الطلاق
على غالب المثل اذا تبين خلافه
وقد اشهر عن الشافعية خلافه
(ان حلف كاذبا بظنه صادقا)
في ماض أو حال فالسارق يمين
الغموس والمقوطة عند اللدب

في معنى الآثم

(الح) اقول هناك فارق آخر وهو أن الغموس تكون في الازمنة الثلاثة على ما سياتي واللفظ لا تكون في الاستقبال ح (قوله وأما في المستقبل فالمستقبل) لا يخفى أن كلامه في الحلف كذا بآيظنه صادقاً وهذا في المستقبل لا يكون إلا عينا منعقدة فلا يرد أن الغموس يكون في المستقبل أيضاً لأن الغموس لا بد فيه من نعمة الكذب وليس الكلام فيه فافهم (قوله وخصه الشافعي - الح) اعلم أن تفسير اللغو بما ذكره المصنف هو المذكور في المتن والهداية وشروحها ونقل الزيلعي أنه روى عن أبي حنيفة كقول الشافعي وفي الاختيار أنه حكاه محمد بن أبي حنيفة وكذا نقل في البدائع الأول عن أصحابنا ثم قال وما ذكر محمد بن علي أن حكايته عن أبي حنيفة أن اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على الماضي أو الحال وعندنا ذلك لغو فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في عيني لا يقصدها الخالف في المستقبل فعندنا ليست بلغو وفيها الكفارة وعندنا هي لغو ولا كفارة فيها اه فقولنا ذلك محمول عندنا الح كلامه خبر قوله وما ذكر محمد بن علي فهو مبنى على تلك الرواية المحكية عن أبي حنيفة أراد به بيان الفرق بينها وبين قول الشافعي وذلك أن المستقبل يكون لغواً عندنا لا عندنا وقد فهم صاحب البحر من كلام البدائع حيث عبر بقوله عندنا وقوله فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي - الح أن مذهبنا في اليمين اللغو أنها التي لا يقصدها الخالف في الماضي أو الحال كما يتوله الشافعي - الا في المستقبل قلت وهذا وإن كان يؤهم آخر كلام البدائع لكن قوله صريح بخلافه حيث عزي ما في المتن إلى أصحابنا ثم نقل ما حكاه محمد بن أبي حنيفة فعلم أن قوله عندنا الح بناء على هذه الرواية كما قلنا وبين المذهب وهذه الرواية منافاة فان حلقه على أمر يظنه كما قال لا يكون الا عن قصد فينا في تفسير اللغو بالتي لا يقصدها ثم ادعى في البحر أن المتصودة إذا كانت لغواً فالتى لا يقصدها كذلك بالاولى فيكون تفسيرنا اللغو أعم من تفسير الشافعي ولا يخفى أن هذا خروج عن الجادة وعن ظاهر كلامهم ولا بد له من نقل صريح والذي دعاه إلى هذا التحذير نقله إلى ظاهر عبارة البدائع الأخيرة وقد سمعتنا ويلها وكان الشارح نظر إلى كلام البحر من أن مذهبنا أعم من مذهب الشافعي فلذا قال وخصه الشافعي فافهم ثم قد يقال إذا لم تكن هذه لغواً يلزم أن تكون قسمها خارجاً عن الاقسام الثلاثة فالأحسن أن يقال ان اللغو عندنا قسمان الأول ما ذكر في المتن والثاني ما في هذه الرواية فتكون هذه الرواية بياناً للقسم الذي سكت عنه أصحاب المتن ويأتي قريباً عن الفتح التصريح بعدم المواخذه في اللغو على التفسيرين فهذا مؤيد لهذا التوفيق والله سبحانه أعلم (قوله ولولات) أي ولولات ما أت أي مستقبل فانه لغو عند الشافعي لا عندنا حتى على الرواية المحكية عن أبي حنيفة (قوله فلذا قال الح) أي للاختلاف في اللغو قال ويرجى عفو وهذا جواب عن الاعتراض على تعليق محمد بن عفوا بالرجاء بأن قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم يتطوع به فأجاب في الهداية بأنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسير اللغو واعترضه في الفتح بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين متفق على عدم المواخذه في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة قال فالوجه ما قيل أنه لم يرد به التعليق بل التبرؤ باسمه تعالى والتأديب كقوله عليه الصلاة والسلام لاهل القبور وأنا إن شاء الله بكم لأحقون وأجاب في النهر بأنه اختلف في المواخذه المنسية هل هي المعاقبة في الآخرة أو الكفارة قال ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس أمراً متطوعاً به إذا الشافعي فأنزل بأنه من المنعقدة فلا جرم علقه بالرجاء وهذا معني دقيق ولم أر من عرج عليه اه قلت انما يعزج أحد عليه لما علمت من الاتفاق على عدم المواخذه في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فافهم (قوله وكاللفظ الح) حاصله أن حلقه على ماض صادقاً مع أنه لم يدخل في الاقسام الثلاثة فيكون قسمين اربعاً وهو مبطل لحصرهم اليمين في الثلاثة وأجاب صدر الشريعة بأنهم أرادوا حصر اليمين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام وردت في البحر بأن عدم الاثم فيها حكم وقال في النهر وفيه نظر قال ح الحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه قلت وأجاب في الفتح بأن الاقسام الثلاثة فهي تصور فيه الحنث لا في مطلق اليمين (قوله كوالله اني لثائم الآن) تبع فيه النهر وكأنه تطير لا تميل أشار به إلى أن الماضي كالحال والاحسن قول الفتح كوالله لقد قام زيد أمس (قوله على مستقبل) لاجابة اليه اه ح وقد يجاب بأن لفظ آت اسم فاعل وحقيقته ما انصف بالوصف في الحال فنقل قائم حقيقة فيمن انصف بالقيام في الحال ويحتمل الاستقبال وكذلك لفظ آت حقيقة فيمن انصف بالانسان في الحال ويحتمل الاستقبال فزاد الشارح لفظ مستقبل لدفع

أو ما في المستقبل فالمستقبل
وخصه الشافعي بما جرى على
السان بلا قصد مثل لا والله وبلى
والله ولولات فلذا قال (ويرجى
عفوهم) أو تواضعاً وتاديباً وكاللفظ
حلقه على ماض صادقاً كوالله
اني لثائم الآن في حال قيامه
(و) ثالثاً (منعقدة وهي حلقه
على مستقبل (آت))

يكفه فضو والله لا يموت ولا يح
 الشمس من العموس (رو) هـ
 انقسم (فيه الكفاية) لـ
 واحصوا أيمانكم ولا يصدر
 حط الذي مستعمل (وسط)
 وعدا شافعي يدرى العموس
 أيضا (أن حدث وهي) أي
 الكفاية (رفع الهمزة لم يوجد)
 منه (الوجه) عنها (معها) أن
 مع الكفاية سراجيه (در)
 الخلف (مدرها) أو شططا أو در
 أو ساهيا (أو ساهيا) أن ساه
 أن لا يحلف ثم س وحلف در
 مرة مرة طهته وأخرى در
 الخلف عليه عني عني
 ثلاث هراهن حـ مهابين
 مطلب
 في أبق من السهو واسـ

إرادة الحال ولا يرد أن لطف مستعمل حقيقة في الحال أيضا لا ما يقول معناه متصف في الحال بكونه مستقلا
 أي مستطرا وذلك لا يقتضي حصوله في الحال لكن كان المناسب تأخير مستعمل عن آت (قوله يكفه) أشار
 إلى ما في السهر حيث دل ويتب أن برابا فعل الحالف ليخرج نحو والله لا يموت الخ لكن هذا أعم من
 الممكن وغيره وتعبير الشارح أحسن منه يرد على عبارة السهر نحو والله لا شرب ما هذا النكور اليوم ولا ما فيه
 لا يبحث لعدم إمكان التمتع بهم من فعله ومتقضى كلامه أن هذا المثال من العموس لكن ينبغي تقييده
 بما إذا علم وقت الحلف أنه لا ما فيه وأما إذا لم يعلم فليس بها ولا من المعقولة لعدم الإمكان فإن جعل من
 الغوا قص ما مر من أنها لا تكون على الاستقبال والذي يظهر لي أنها غير صحيح أصلا سواء علم أو لم يعلم من
 أن شرط اليمين إمكان التمتع (قوله ولا يتصور حط الذي مستعمل) قلت كون الحط لا يتصور
 إلا في مستعمل معناه لا يتصور في ما س أو في حال لأن الحط مع نفسه عن الحلف فيها بعد وجودها مبررة
 في الهتك والحط وذلك لا يكون في غير المستعمل ولا ينبغي أن هذا الذي سلم أن كل مستعمل تدف أي
 يتصور فيه الحط حتى يرد عليه العموس المستعمل انتهى لا يمتنع حطها ثم يرد لوطان ولا يتصور مستعمل
 المحسوطا والسر في عبارتي ظاهر ففهم (قوله حط) بدلتها من فيه فالعني أن فيه لا في غيره من
 قسميه الكفاية لا الكفاية حتى يصير المعنى أن فيه الكفاية لا غير فاس إلا أن لكن الذي أن يقول وفيه قسم
 الكفاية هـ ح وهذا جواب للعني دفع به اعتراض الرمعي على أن الكفاية المعقولة بها ثم أيضا وأخرى
 في الخبر بأن الائم غير لازم لها لأن الحلف قد يكون واجبا أو مستمرا أو جاب في الخبر بأنه تحلف لعارس
 فلا يرد (قوله ولا يرد حطه التوبة سها) تن عن اليمين والمراد عن حنثه فيها وهو معلق بالتوبة وقوله
 معها متعلق بتوجد وفي عدم روم التوبة مع الإشارة كلام قد ساد في حكايات الحكماء (قوله وشططا)
 من أراد شيئا فاستقاسه إلى غيره كما افاده ما سها في قول في السهر كما أراد أن يسول أسقى الماء فقال
 والله لا شرب الماء (قوله أو داهلا أو ساهيا أو ساهيا) قال أمير حاج في شرح التحرير وحرم كثير
 بالتحاد السهو والسباي لأن الله لا يسرق بهما وإن سرقوا سها ما أن السهو والصوره عن المدره مع سها
 في الحاشية والسباي أن رواها عنهم معا فيصاح حذمتي حذمتي بها إلى سب حدي ويدل الله أن عدم ز
 ما كل مد كورا والسهو سها كمن مد كورا وما لا يمكن مد كورا فلا سها بيان أحسن منه مطاوعة لـ
 زوال إدراك سابق قصير زمان رواه نسيان أو سها لا سها ورواها إدراك سابق طال زمان رواه سها ورواها
 فالسباي أعم منه مطلقا وقد الشرح سراج الدين الهندي والخبر أن السباي من الوجدانيات التي لا تسفر إلى
 تعريف بحسب المعنى وكل عاقل يعلم السباي كما يعلم الخوف والعش هـ ح هل لكن ظهورا يرق به
 وبين السهو وتوقف على التعريف وفي المصاح وهو أير السها والسباي بأن السباي له أدربه مستحضر
 والسها بخلافه هـ وعليه فالسهو أبلغ من السباي وفيه دهل تختص دهل ولا عمل وقال ابن خشر دهل
 عن الأمر تاساه عداوشل عه وفي لغة من مات تعب (قوله بأن حلف أن لا يخطب) قال في الإرار بألساني
 المخطي وفي أدكافي وعليه اقتصر في العبارة والسبح هو من تلبط بأمر ذاهل عنه والمخطي إلى ذلك حقيقة
 السباي في اليمين لا يتصور فله الرمعي وقال العيني وتعبه التمي لا يتصور أن حلف أن لا يخطب ثم سبي الحلف
 السابق حلف ورد في خبر بأنه فعل المخطوف عليه ما سها أن حلفه من ما سها هـ وفيه مراد فعل المخطوف عليه
 ما سها لا بما في كونه يمسأه ليل أنه يكفر مرتين مرة باعتبار أنه فعل المخطوف عليه وأخرى باعتبار حنثه في الدين
 هـ كلام السهر أقول الحق ما في الخبر فإن فعل المخطوف عليه ما سها وإن لم يناف كونه يمسأه ليل أن تعلقا ما سها به من
 جهة كونه حنثا لا من جهة كونه يمسأه هـ ومن هذه أجهل لم يعلق به السباي كما لا ينبغي على محض
 هـ ح (قوله لحديث الخ) في شرح الوفاية علامة سلا على القاري أنه اليمين منه معروف إنما المعروف
 ما رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث أبي هريرة وحسنه الترمذي ونحوه الخ لا تلبط به سها واطلاق
 والرجعة وقدر رواه ابن عدي فقال اطلاق والسكا والعتاق هـ وفي الصحاح علم أنه لو ثبت حديث اليمين لم يكن
 فيه دليل لأن المد كور فيه جعل المهرل باليمين جذا والهارل قاصد اليمين غير راس يحكمه فلا مد عدم رصاه
 شرعا بعد مسأته السب مختارا والسباي بالتفسير نند كور لم يقصد شيئا أصلا ولا رصاص وكذا المخطم

يقصد قط التلطف به بل بشئ آخر فلا يكون الوارد في الهازل واردة في الناسي الذي لم يقصد قط مباشرة السبب فلا
ثبت في حقه نصا ولا قياسا اهـ (قوله في اليمين أو الحنث) متعلق بقوله ولو مكرها أو ناسيا أي سواء كان
الأكراه أو النسيان في نفس اليمين وقدمت أو في الحنث بأن فعل ما حلف عليه مكرها أو ناسيا لأن الفعل شرط
الحنث وهو سبب الكفارة والفعل الحقيقي لا يتقدم بالاكره والنسيان (قوله فيحنث بفعل المحلوف عليه)
فلو لم يفعله كما لو حلف أن لا يشرب فصب الماء في حلقه مكرها فلا حنث عليه نهر (قوله لو فعله وهو مغمى
الح) أما لو حلف وهو كذلك فلا يلزمه شئ لعدم شرط الصحة كما مر (قوله والقسم بالله تعالى) أي بهذا الاسم
الكريم (قوله ولو رفع الهاء) مثله سكونها كما في جمع الانهر قال وهذا اذا ذكر بالباء وأما بالواو فلا يكون
عينا إلا بالجر اهـ ح قلت أما الرفع مع الواو فلا نه يصير مبتدأ وكذا نصب لانه يصير مفعولا لصوا عبد
فلا يكون يمينا وأما السكون فغير ظاهر لانه اذا كن مجرورا وسكن لا يخرج عن كونه يمينا على أن الرفع يحتمل
تقدير خبره قسمي كما سيأتي في حذف حرف القسم والحاصل أن تخصيص ما ذكر بالباء مشكل ولعل المراد
أن غير المجرور مع الواو لا يكون صريحا في القسم فيحتاج الى النية وهذا كله ان كان ما ذكره منتولا ولم أره نعم
ذكرنا ذلك في حذف حرف القسم في الثانية لوقال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون يمينا لانعدام
حرف القسم إلا أن يعربها بالكسر لان الكسر يقتضي سبق الخافض وهو حرف القسم وقيل يكون يمينا بدون
الكسر اهـ ومثله في البحر عن الظهيرية وفي الجوهرة وان نصبه اختلفوا فيه والصحيح يكون يمينا اهـ قلت
ومثله تسكين الهاء على ما حققه في الفتح من عدم اعتبار الاعراب كما سئذ كره عند الكلام على حروف القسم
(قوله أو حذفها) قال في المجتبى ولو قال والله بغيرها كعادة الشطار فيمين قلت فعلى هذا ما يستعمله الاثران
بأنه بغيرها يمينا أيضا اهـ وهكذا نقله عنه في البحر وأصل أخذ الموضعين بغيرها وبالواو لا بالهمز أي بغير
الاف التي هي الحرف الهاوي تأمل ثم رأيت كذلك في الوهبانية وقال ابن الشحنة في شرحها المراد بالهاوي
الالف بين الهاء واللام فاذا حذفها الخالف أو الذابح أو الداخل في الصلاة قبل لا ينصرف لانه سمع حذفها في لغة
العرب وقيل ينصرف (قوله وكذا واسم الله) في البحر عن الفتح قال باسم الله لا فعلن المختار ليس يمينا لعدم
التعارف وعلى هذا ما لا والواو لأن نصارى ديارنا تعارفوه فيقولون واسم الله اهـ أي فيكون يمينا لمن تعارفه
مثلهم لا لهم لما مر من أن شرطه الاسلام (قوله ورجحه في البحر) حيث قال والظاهر أن بسم الله يمينا
كما جزم به في البدائع معللا بأن الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحلف بالاسم حلفا
بالدات كانه قال بالله اهـ والعرف لا اعتبار به في الاسماء اهـ ومقتضاه أن واسم الله كذلك فلا يختص به
النصاري (قوله بكسر اللام الح) أي بدون مد والظاهر أن مثله بالاولى المد على صورة الامالة وكذا فتح
اللام بدون مد لان ذلك كله يتكلم به كثير من البلاد فهو لغتهم لكن اذا تكلم به من كان ذلك لغته فالظاهر أنه
لا يشترط فيه قصد اليمين تأمل (قوله ولو مشتر كالخ) وقيل كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كالله والرحمن فهو
يمين وما يسمى به غيره كالخليم والعليم فان أراد اليمين كان يمينا والاول ورجحه بعضهم بأنه حيث كان مستعملا
لغيره تعالى أيضا لم تعين ارادة احدهما إلا بالنية وردة الزباني بأن دلالة القسم معينة لارادة اليمين اذا القسم
بغيره تعالى لا يجوز ثم اذا نوى غيره صدق لانه نوى محتمل كلامه وأنت خير بأن هذا مناصف لما قدمه من
أن العامة يجوزون الحلف بغير الله تعالى نهر اقول هذا غفلة عن تحرير محل النزاع فان الذي جوزه العامة
ما كان تعليق الجزاء بالشرط لا ما كان فيه حرف القسم كما قدمناه والحاصل كما في البحر أن الحلف بالله تعالى
لا يتوقف على النية ولا على العرف على الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح قال وبه اندفع ما في الوولوجية
من انه لو قال والرحمن لا افعل أن اراد به السورة لا يكون يمينا لانه يصير كانه قال والقرآن وان اراد به الله تعالى
يكون يمينا اهـ لان هذا التنصیل في الرحمن قول بشر المربى (قوله والطالب الغالب) فهو يمين وهو
متعارف أهل بغداد كذا في الذخيرة والولوجية وذكر في الفتح انه يلزم اما اعتبار العرف فيما لم يسمع من
الاسماء فان الطالب لم يسمع بخصوصه بل الغالب في قوله تعالى والله غالب على أمره واما كونه بناء على القول
المفصل في الاسماء اهـ أي من انه تعتبر النية والعرف في الاسم المشترك كما مر وأجاب في البحر بأن المراد أنه
بعد ما حكم بكونه يمينا أخبر بأن أهل بغداد تعارفوا الحلف بها اهـ قلت يتأنيقه قوله في مختارات التوازل

(في اليمين أو الحنث) فيحنث
بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا
لشافعي (وكذا) يحنث (لو فعله
وهو مغمى عليه أو مجنون) فيكفر
بالحنث كيف كان (والقسم بالله
تعالى) ولو رفع الهاء أو نصبها
أو حذفها كما يستعمله الاثران
وكذا واسم الله لحلف النصاري
وكذا باسم الله لا فعل كذا عند
محمد ورجحه في البحر بخلاف به
بكسر اللام الا اذا كسر الهاء
وقصد اليمين (وباسم من اسمائه)
ولو مشتر كاتعريف الحلف به
أولا على المذهب (كالرحمن
والرحيم) والخليم والعليم ومالت
بهم الدين والطالب الغالب

فهو يميز لتعارف أهل بغداد حيث جعل التعارف على كونه يميناً فلا يحصى عما قاله في السبع وأصا عدم شروت
كون الطالب من أسمائه تعالى لا بد له من قرينة تعين كون المراد به اسم الله تعالى وهي العرف مع اقترانه
بالغالب المسموع اطلاقه عليه تعالى وهو وان كان مسموعاً لكه لم يجعل مقسمه أصالة بل جعل صفة له
فلا يكون قسماً بدونه كما في الأول الذي ليس قبله شيء فإنه لا يقسم بالأول بدون هذه الصفة ومثله الآخر الذي ليس
بعده شيء فافهم وما وقع في البحر من عطف اعمالي بالواو فهو خلاف الموجود في الروا الجبة والخبرة وغيرهما
(قوله كاسيحي) أي بعد ورقة وسيجيء تفصيله ويأتي (قوله وفي المحتجب الخ) المراد به الأسماء المشتركة كما في البحر
وقد سماه آصاعن الرباعي معللاً بأنه نوى محتمل كلامه وظاهره أنه يصدق قصاصاً وعسارة المحتجب واليمين بغير الله
تعالى إذا قصد به غير الله تعالى لم يكن حاشاً بالله لكر في البحر عن الدائع فلا يكون يميناً لأنه نوى محتمل كلامه
فيصدق في أمرينه وبين ربه تعالى اه ولا يصدق قضاء لأنه خلاف الظاهر كما مر (نسيه) اعترض بعض
الفضلاء التعبير بالقضاء والديانة بما في البحر عند قوله ولورادون بالخ من أن السرق بين الديانة والقضاء إنما
يظهر في الطلاق والعناق لا في الحلف بالله تعالى لأن الله مارة حقه تعالى ليس لأحد فيها دخل حتى يرفع
الحلف إلى امتناني اه قلت قد يظهر فيما إذا علق طلاقاً أو عتقاً على حلقه ثم حلف بذلك فافهم (قوله
أو بصفة الخ) المراد بها اسم المعنى الذي لا يتسمى ذاتاً ولا يحمل عليها وهو كالعرة والكبرياء والعظمة
بإلحاق شئو العظيم وتبديدها بكون الحلف بها متعارفاً سواء كانت صفة ذات أو فعل وهو قول مشايخ ما وراء النهر
ولذا يبيح انعراق تفصيل آخر وهو أن الحلف بصفات الذات يبرر لأبديت الفعل وظاهره أنه لا اعتبار بعمدهم
للعرف وعدمه فتح ملخصاً ومثله في الشر بلائية عن البرهان بزيادة التفسير به بأن الأول هو الأصح وقال
الرباعي والعديد الأزل لأن صفات الله تعالى كلها صفات الذات وكلها قديمة والإيمان منبئة على العرف
ما يتعارف الناس الحلف به يكون يميناً ولا فلا اه ومعنى قوله كلها صفات الذات أن الذات الكريمة
موصوفة بها فإفرادها بالذات سواء كانت مما يسمى صفة ذات أو صفة فعل فذكر الحلف بها حلقاً بالذات وليس
مراد من صفة الفعل تأمل ثم رأيت المصنف استشكله وأجاب بأن مراده أن صفات الفعل ترجع في الحقيقة
إلى القدرة عند الاشاعة والقدرة صفة ذات اه وما قضاة أولى تأمل (قوله صفة ذات) مع قوله بعده
أو صفة فعل بدل من فعل من مجمل وقوله لا يوصف بصفته الخ بيان للفرق بينهما كما في الرباعي وغيره (قوله
كعزة الله) قال النهستاني أي غلبته من حقه تسمى أو عدم الطير من حقه شرب أو عدم الحظ من منزله
من حقه علم وقوله وجلالة أي كونه كامل الصفات وقوله وكبريائه أي كونه كامل الذات اه (قوله وملكوته
وجبروته) بوزن فعلون وزيادة الهمزة في جبروت خطأ فاحش وفي شرح السماء للشهاب الملوكوت صفة سالفة
من الملك كرحوت من الرحمة وقد يصر بما يتقابل عالم الشهادة وبسمى عالم الأمر كما أن مقابله يسمى عالم الشهادة
وعالم الملك اه وفي شرح المواهب قال الراغب أصل الجبر إصلاح الشيء يسرب من القهور وقد يقال في الإصلاح
الجزء كقول علي بآبار كل كبر ومسل كل عسير وتارة في أشهر الجزء اه أفاده ط (قوله وعظمته)
أي كونه كامل الذات أصالة وكامل الصفات تعاوقوله وقدرته أي كونه يجمع منه ككل من الفعل والبرك
قهستاني (قوله كالعذب والرضي) أي الاتقام والانعام وهذا تمثيل لصفة الفعل في حد ذاته لا يتأتى
ما يأتي أن الرضى والغضب لا يحلف بهما ط (قوله فإن الإيمان منبئة على العرف) علة للتقييد بقوله عرفاً
ط وهذا خاص بالصفات بخلاف الأسماء فإنه لا يعتبر العرف فيها كما مر (قوله لا يقسم بغير الله تعالى)
عطف على قوله والنقسم بالله تعالى أي لا يعتقد القسم بغيره تعالى أي غير أسمائه وصفاته ولو بطريق أدلالية
كما مر بل يجرم كما في القهستاني بل يخاف منه الكفر في نحو وحياتي وحياتك كما يأتي (قوله قال الخ الخ)
مبنى على أن القرآن بمعنى كلام الله فيكون من صفاته تعالى كما يسميه كلام الهداية حيث قال ومن حلف بغير
الله تعالى لم يكن حالفاً كالشيء والصحة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان منكم حاله عليه الحلف بالله
أو ليدركه إذا حلف بآية قرآن لأنه غير متعارف اه فتوجه وكذا يفيد أنه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى
بل هو من قسم الصفات ولذا علة بأنه غير متعارف ولو كان من القسم الأول كما هو المتأد من كلام المصنف
والقدوري لكانت العلة فيه النهي المذكوراً وغيره لأن التعارف إنما يعقبه في الصفات المشتركة لا في غيرها

(والحق) معترفاً لا منكراً كما ينبغي
وفي المحتجب لو نوى بغير الله بغير
اليمين دين (أو بصفة) يحلف بها
عرفاً (من صفاته تعالى) صفة
ذات لا يوصف بصفاتها (لغة)
الله وجلالة وكبريائه (وما كونه
وجبروته) (وعظمته وقدرته)
أو صفة فعل يوصف بها بصفاتها
كالعصب وارضى فإن الإيمان
منبئة على العرف ما هو
الحلف به في غير ما لا فلا (ل) يقسم
(بغير الله تعالى) (الشيء) وأقرآن
واللهمة (قال النكول) ولا ينبغي
أن الحلف بالقرآن إلا أن متعارف
فيكون يميناً

مطلب

في القرآن

وأما الحلف بكلام الله فيدور مع
العرف وقال العيني "وعندي أن
المعصية لا سيما في زماننا وعند
الثلاثة المعصية والقرآن وكلام
الله عين راد أجد والنبي أيضا ولو
تبرأ من أحد هاتين إجماعا
الامن المعصية الآن يتبرأ مما
فيه بل لو تبرأ من دفتريه بسعة
كان يميناً ولو تبرأ من كل آية فيه
أو من الكتب الأربعة فيمين
واحدة ولو كرر البراءة فأيمان
بعددها وبرى من الله وبرى من
رسوله يمينان ولو زاد والله
ورسوله يمينان منه فأربع وبرى
من الله ألف مرة يمين واحدة وبرى
من الاسلام أو القبلة أو صوم
رمضان أو الصلاة أو من المؤمنين
أو أعبد الصليب يمين لأنه كفر
وتعليق الكفر بالشرط يمين
وسمي أنه ان اعتقد الكفر به
يكفر ولا يكفر وفي البحر من
الخلاصة والتجريد وتعدد
الكفارة لتعدد اليمين والمجلس
والمجالس سواء ولو قال غنيت
بالثاني الأول في حلفه بالله لا يقبل

مطلب

تعدد الكفارة لتعدد اليمين

وقال في الفتح وتعليل عدم كونه يميناً بأنه غير تعالى لأنه مخلوق لأنه سرف وغير المخلوق هو الكلام النفسى منع
بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ولا يمتنع أن المنزل في الحقيقة ليس بالحروف المنقضية المتعددة وما ثبت
قدمه استحالة عدمه غير أنهم أوجبوا ذلك لأن العوام إذا قيل لهم ان القرآن مخلوق تعدوا الى الكلام مطلقاً
اه وقوله ولا يمتنع الخ رد للمنع وحاصله أن غير المخلوق هو القرآن بمعنى كلام الله الصفة النفسية القائمة به تعالى
لا بمعنى الحروف المترتبة غير أنه لا يقال القرآن مخلوق لتلايتهم إرادة المعنى الأول قلت فثبت لم يجز أن يطلق عليه
انه مخلوق ينبغي أن لا يجوز أن يطلق عليه انه غير تعالى بمعنى انه ليس صفته لان الصفات ليست عيناً ولا غيراً
كما قرر في محله ولذا قالوا من قال بخلق القرآن فهو كافر ونقل في الهندي عن المضمرات وقد قيل هذا في زمانهم أما
في زماننا فيمين وبه نأخذ ونأمر ونعتقد وقال محمد بن مقاتل الرازي انه يمين وبه أخذ جمهور مشايخنا اه فهذا
مؤيد لكونه صفة تعورف الحلف بها كعزة الله وجلاله (قوله فيدور مع العرف) لان الكلام صفة مشتركة
(قوله وقال العيني الخ) عبارة وعندي لو حلف بالمعصية أو وضع يده عليه وقال وحق هذا فهو يمين ولا سيما
في هذا الزمان الذي كثرت فيه الايمان الناجرة ورغبة العوام في الحلف بالمعصية اه وأقره في النهروانية نظر
ظاهر اذا المعصية ليس صفة لله تعالى حتى يستبرئ فيه العرف والا لكان الحلف بالنبي والكتب يميناً لانه
متعارف وكذا بجارية رأسك ونحوه ولم يقل به أحد على أن قول الحالف وحق الله ليس يمين كما يأتي تحقيقه وحق
المعصية مثله بالأولى وكذا وحق كلام الله لان حقه تعظيمه والعمل به وذلك صفة العبد نعم لو قال أقسم بما في هذا
المعصية من كلام الله تعالى ينبغي أن يكون يميناً (قوله ولو تبرأ من أحد هاتين) أي أحد المذكورات من النبي
والقرآن والقبلة (قوله الامن المعصية) أي فلا يكون التبرئ منه يميناً لان المراد به الورق والجلد وقوله الا أن
يتبرأ مما فيه لان ما فيه هو القرآن وما ذكره في النهر عن المجتبى من انه لو تبرأ من المعصية انعقد يميناً فهو سبق قلم فان
عبارة المجتبى هكذا ولو قال أنا برى من القرآن أو بما في المعصية فيمين ولو قال من المعصية فليس يمين اه ومثله
في الذخيرة (قوله بل لو تبرأ من دفتري) صوابه بما في دفتري كاعلمته في المعصية قال في الخاتمة ولورفع كتاب الفقه
أو دفتري الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنا برى مما فيه ان فعل كذا فنعلم كان عليه الكفارة
كما لو قال أنا برى من بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولو تبرأ من كل آية فيه) أي في المعصية كما في المجتبى
والذخيرة والخاتمة (قوله ولو كرر البراءة الخ) قال في الذخيرة ولو قال فهو برى من الكتب الأربعة فهو يمين
واحدة وكذا هو برى من القرآن والزبور والتوراة والانجيل ولو قال برى من القرآن وبرى من التوراة
وبرى من الانجيل وبرى من الزبور فهي أربعة أيمان وفي البحر عن الظهري والاصل في جنس هذه المسائل
انه متى تعددت صيغة البراءة تعدد الكفارة واذا انحلت انحلت (قوله يمينان) أي لتكرار البراءة مرتين
أما لو قال برى من الله ورسوله فقبل يمينان وصح في الذخيرة والمجتبى الأول وعبارة البحر هنا موهمة خلاف
المراد (قوله فأربع) لان لفظ البراءة في الثانية مذكور مرتين بسبب التثنية بحر (قوله يمين واحدة)
لان قوله ألف مرة للمبالغة فلم يكرر فيها اللفظ حقيقة تأمل (قوله أو صوم رمضان الخ) زاد في الذخيرة ولو قال
أنا برى من هذه الثلاثين يعني شهر رمضان ان فعلت كذا فان نوى البراءة من فرضيتها فيمين أو من
أجرها فلا وكذا لو لم تكن له نية للشك ولو قال أنا برى من حجتي التي حججت أو من صلاتي التي صليت لا يكون
يميناً بخلاف قوله من القرآن الذي تعلقت فانه يمين اه وفي البحر عن المحيط لانه في الأول تبرأ عن فعله لا عن الحجة
المشروعة وفي الثاني القرآن قرآن وان تعلمه فالتبرئ عنه كفر (قوله أو من المؤمنين) لان البراءة منهم تكون
لانكار الايمان خاتمة (قوله أو أعبد الصليب) كأن قال ان فعلت كذا فانا أعبد الصليب (قوله لانه
كسر الخ) تعليل لقوله ولو تبرأ من أحد هاتين ما عطف عليه (قوله وتعليق الكفر الخ) ولو قال هو يستحل
الميتة أو الخمر أو الخنزير ان فعل كذا لا يكون يميناً والحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط
حرمة بحال كالكفر وأشباهه فاستحلاله معلق بالشرط يكون يميناً وما تسقط حرمة بحال كالمتة والخمر
وأشبه ذلك فلا ذخيرة (قوله وسجيء) أي قريياً في المتن (قوله والا يكفر) بالتشديد أي تلزمه
الكفارة (قوله وتعدد الكفارة لتعدد اليمين) وفي البغية كفارات الايمان اذا كثرت تداخلت ويخرج
بالكفارة الواحدة عن عمدة الجميع وقال شهاب الأئمة هذا قول محمد قال صاحب الاصل هو المختار عندى اه

مقدسي ومثله في القهستاني عن المنية (قوله وبجعة أو عرة يقبل) لعل وجهه أن قوله ان فعلت كذا فعلى
 جعة ثم حلف ثانيا كذا فيحتمل أن يكون الثاني اخسار عن الأول بجلاف قوله والله لا أفعله مرتين فإن الثاني
 لا يحتمل الا خسار فلا تصح به نية الأول ثم رأيت كذلك في الدخيرة وفي ط عن الهندية عن المبسوط وان كن
 احدى المئين بجعة والاخرى بالله تعالى فعليه كرامة وجعة (قوله وفيه معزيا للاصل الخ) أي وفي البحر
 والطاهر أن في العارة سقطا فإن الذي في البحر عن الأصل لولا هو يهودي حزنصراني أو فعل كذا يمين
 واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا يمينان اهـ (قوله في الأصل) راجع
 للمسألين أي اذا ذكر الواو بين الاسمين فلا بد انهما يمينان سواء كن اثنيان لا بد له تعالى لازل أو يسل وهو
 ظاهر الرواية وفي رواية يمين واحدة كما في الدخيرة قلت لكن يستثنى ما في الشيخ حيث قال ولو كان على عهد الله
 وامانته وميثاقه ولا ينة فهو يمين عندنا ومالث وأحمد وحكي عن مالك يجب عليه بقتل من عارة لمن كل هذا
 يمين نفسه وهو قياس مذهبنا اذا كررت الواو كقولك والله وارحم وارحم الله وارحم الله (قوله
 واتفقوا الخ) يعني أن الخلاف المذكور اذا دخل على الاسم الثاني وثبت واحدة وكررت الواو
 مثل والله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله
 الاسم الثاني واو أصلا كقولك والله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله وارحم الله
 المراد بقوله وبلا عطف واحدة (قوله قال الزرني) هو على حسام لدين الزاري له كتب منها خلاصة الدلالة
 في شرح القندوري سكن دمشق وتوفي بها سنة ١٠٠٠ (قوله راجع إلى ما قبله) (قوله راجع إلى ما قبله)
 (يكرر) ليس هذا من كلام الزاري المتقول في الخ راجع إلى ما بعده وهذا الحد كره في الخ قبل من لازم الزاري
 وكن الشارح ذكره هاهنا ليرى به المراد من قوله يكروون المولى التصريح بأي التفسيرية ثم المراد بالاعتقاد
 وجوب الترفية كما قال ح اعتقاد الوجوب الشرعي بحيث لو حثنا ثم رجعنا فبما يقع (قوله راجع إلى ما قبله)
 أي لا يعلمون أن اليمين ما كن موجبا للبراءة كرامة الله عز وجل (قوله راجع إلى ما قبله) (قوله راجع إلى ما قبله)
 تسوية بين الخالق والمخلوق في ذلك (قوله ثبت في مشرنا) أي ان الحلف ببلد وفي مشرنا (قوله راجع إلى ما قبله)
 بدون ميم أي ان الحلف المذكور وفي التوبة ان عن المنية أن الحلف الذي يحلف بروح المير وحياته ورأيه
 لم يثبت اسلامه بعد وفيه وما قسم الله تعالى به ذاته وصفاته من اصيل واخفى وغير هاهنا بعد من يقاتل بها
 (قوله وعن ابن مسعود الخ) لعل وجهه أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى مدته قد بان كرامة الله عز وجل
 تعالى اعظم حرمة ولذا كان قريشا من الأمور ولا حصة مائة ط (قوله ولا بد من الح) مقابل قوله
 الماتر أو بصفة يحلف بها وهذا معنى على قول مشايخ ما رواه الهرم عن اعتبار العرف في الصفات مطلقا لا فرق
 بين صفات الذات وصفات الفعل وهو المصحح مما مر في الخ في احوال عدم العرف فلا حاجة الى
 ما في الجوهر من أن القياس في العلم أن يكون بميزانه صفة ذات لكن استعملوا عدمه لأنه قد راد به المعدم
 وهو غيره تعالى فلا يكون بميزان الا اذا أراد الصفة بوان الاحتمال اهـ (قوله ورمائه) ان كتب ما في البحر
 ورضاه لانه متصور لا محدود (قوله ورحمة) قال في المصباح سقط حطام ربات تعب والخط بالضم
 اسم منه وهو العصب (قوله وشربته ودينه وحده) لا عمل له كرامة لا ما يثبت من الصفات
 لان المراد بها الاحكام المتعدية وهي غيره تعالى فلا يقسم بها وان تعورف كما لم يعمد ويأتي فلما سبب ذكرها
 عند قول المصنف المتقدم لا بغير الله تعالى كما فعل صاحب الدر (قوله ووصفته) في الدر عن الحاية لوقال
 بصفة الله لا فعل كذا لا يكون بميزان من صفاته تعالى ما يكره غير فلا يكون ذكر الصفة كذا الاسم اهـ
 (قوله وسبحان الله الخ) قال في البحر ولولا لاله الا الله لا فعل كذا لا يكون بميزان الا أن توى وكذا قوله
 سبحان الله والله أكبر لا فعل كذا لعدم العادة اهـ قلت ولولا الله الوكيل لا فعل كذا يعني أن يكون
 يميناني رمانا لانه مثل الله أكبر لكنه متعارف (قوله لعدم العرف) قال في الدر والعرف معناه في الحلف
 بالصفات (قوله وبقوله امر الله) بخلاف لعمر له لم ير فلان فانه لا يجوز كذا في القهستاني وقد مر وهو
 فتح العبر والضم وان كان بمعنى القاء الا انه لا يستعمل في القسم لانه موضع التذيق لكثرة استعماله وهو
 مع اللام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف وجوابه بقا جواب القسم منه ومع حذفها منصوب نصب

وبجعة أو عرة يقبل وفيه معزيا
 للاصل هو يهودي حزنصراني
 يمينان وصعدا والله والله أو
 والله والرحمن في الأصح وانتقوا
 والله والله والرحمن يمينان وبلا
 عطف واحدة وفيه معزيا بالفتح
 قال الزاري حلف على من قال
 بيميناتك وحياة رأسك انه
 يكسروا انتقد وجوب الترفية
 ليس دلالة أن العانة يقولونه
 ولا يعلمون قلت انه مشترك وعن
 ابن مسعود روي الله عنه لأن
 أحلف الله نازبا أحب الناس أن
 حلف الله نازبا أحلف الله نازبا
 (قوله راجع إلى ما قبله) (قوله راجع إلى ما قبله)
 حلفا تعال كرامة ورمائه
 ونسبه وخطه وعداؤه وأمنه
 وشربته ودينه وحده وصفته
 وسبحان الله ونحو ذلك لعدم
 العرف (و) القسم أيضا بقوله
 امر الله أي بتأويله

المصادر وحرف القسم محذوف تقول عمر الله فعلت قال في الفتح وأما قواهم عمر الله ما فعلت فعناه بأقرارك له
 بالبقاء وينبغي أن لا يعقد يمينا لانه جعل المخاطب وهو اقراره واعتقاده اهـ ثم لمخصرا (قوله وايم الله)
 قال في المصباح وايم استعمل في القسم والتزم رفعه وهمزة عند البصريين وصل واشتقاقه عندهم من اليمين
 وهو البركة وعند الكوفيين قطع لانه جمع يمين عندهم وقد يختصر منه فيقال وايم الله يحذف الهمزة والنون
 ثم اختصر ثانيا فقل م الله بضم الميم وكسر ها اهـ قال القهستاني وعلى المذهبين مبتدأ خبره محذوف وهو
 يميني ومعنى يمين الله ما حلف الله به نحو الشمس والضحى أو اليمين الذي يكون بأسمائه تعالى كما ذكره الرضي
 (قوله أي يمين الله) هذا مبتدئ على قول البصريين انه مفرد واشتقاقه من اليمين وهو البركة ويكون ذلك تفسيرا
 لحاصل المعنى والافكان المناسب أن يقول أي بركة الله أو يقول أي ايم الله بصيغة الجمع على قول الكوفيين
 تأمل (قوله وعهد الله) لقوله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان فتد جعل أهل التفسير
 المراد بالايان العهد السابقة فوجب الحكم باعتبار الشرع اياها ايمانا وان لم تكن حلفا بصفة الله كما حكم
 بأن أشهد يمين كذلك وأيضا غلب الاستعمال فلا يصرف عن اليمين الابنية عدمه وتعمامه في الفتح وفي الجوهرة
 اذا قال وعهد الله ولم يقل على عهد الله فقال أبو يوسف هو يمين وعندهما لا اهـ قلت لكن جزم في الخاتمة بأنه
 يمين بلا حكاية خلاف (تنبيه) أفاد ما مر أنه لو قال على عهد الرسول لا يكون يمينا بل قد منع عن الصرفة لو قال
 على عهد الله وعهد الرسول لا أفعل كذا لا يصح لان عهد الرسول صار قاصلا اهـ (قوله ووجه الله) لان
 الوجه المضاف الى الله تعالى يراد به الذات بجر أي على القول بالتأويل والافراد به صفة له تعالى هو أعلم بها
 (قوله ان نوى به قدرته) رالا لا يكون يمينا كما في البحر وكأنه احتراز عما اذا نوى بالسلطان البرهان والحجة
 (قوله وميثاقه) هو عهد مؤكدي يمين وعهد كما في المفردات قهستاني (قوله وذنته) أي عهده ولذا سمي
 الذمي معاهدا فتح (قوله او اعزم) معناه أوجب فكان اخبارا عن الايجاب في الحال وهذا معنى اليمين
 وكذا لو قال عزمت لا أفعل كذا كان حائفا بجر عن البدائع (قوله أو أشهد) بفتح الهمزة والهاء وضم
 الهمزة وكسر الهاء خطأ مجتبي أي خطأ في الدين لما يأتي من انه يستغفر الله ولا كفارة لعدم العرف (قوله
 بلفظ المضارع) لانه الحال حثية ويستعمل للاستقبال بقرينة كالسين وسوف لجعل حاله الحال بلانية
 هو الصحيح وتعمامه في البحر (قوله بالاولى) لدلالته على التحقيق لعدم احتماله الاستقبال (قوله وآلت)
 بعد الهمزة من الالية وهي اليمين كما في البحر (قوله اذا علقته بشرط) يعني بقسم عليه قال في النهر واعلم
 انه وقع في النهاية وتبعه في الدراية أن شجره قول القائل اقسم وأحلف بوجوب الكفارة من غير ذكر محلوف عليه
 ولا حث تمسكا بما في الاخيرة ان قوله على يمين موجب للكفارة وأقسم ملحق به وهذا وهم بين اذا اليمين بذكر المقسم
 عليه وما في الاخيرة معناه اذا وجد ذكر المقسم عليه ونقضت اليمين وتركه لله لم يلزم به ينصح عن ذلك قول محمد
 في الاصل واليمين بالله تعالى أو أحلف أو أقسم الى أن قال واذا حلف بشئ منها ليعمل كذا حثت وجبت عليه
 الكفارة اهـ قلت وأصل الرد لصاحب غاية البيان وتبعه في الفتح والبحر أيضا وهو وجبه لكن هذا في غير
 على نذر أو على يمين كما يأتي قريبا (قوله فان نوى) مقابله محذوف تقديره انما يكون يمينا اذا لم ينويه قربة
 فان نوى الح قال في كافي الحاكم واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج او عمرة او غيره فعليه ما نوى وان لم تكن له
 نية فعليه كفارة يمين (قوله ويستضح) أي قبيل الباب الآتي (قوله وان لم يصف الى الله تعالى) وكذا
 ان أضيف بالاولى كان قال على نذر الله أو يمين الله أو عهد الله (قوله اذا علقته بشرط) أي بمحلوف عليه
 حتى يكون يمينا منعقدة مثل على نذر الله لا فعلن كذا أو لا أفعل كذا فاذا لم يف بمحلف لزمته كفارة اليمين
 لكن في لفظ النذر اذا لم يسم شيئا بأن قال على نذر الله فانه وان لم يكن يمينا لزمته الكفارة فيكون هذا التزام
 الكفارة ابتداء بهذه العبارة كما في الفتح وذكر في الفتح أيضا أن الحق أن على يمين مثله اذا قاله على وجه الانشاء
 لا الاخبار ولم يرد عليه فيوجب الكفارة لانه من صيغ النذر ولو لم يكن كذلك لغا بجحلاف أحلف وأشهد
 ونحوهما فانها ليست من صيغ النذر فلا يثبت به الالتزام ابتداء اهـ وحاصله أن على نذر يراد به نذر الكفارة
 وكذا على يمين هو نذر للكفارة ابتداء بمعنى على كفارة يمين لا حلف الابعده تعليقه بمحلوف عليه فيوجب
 الكفارة عند الحث لا قبل ورده في البحر بما في المجتبى لو قال على يمين يريد به الايجاب لا كفارة عليه اذا لم يعلقه

(وايم الله) أي يمين الله (وعهد
 الله) ووجه الله وسلطان الله
 ان نوى به قدرته (وميثاقه)
 وذنته (و) القسم أيضا بقوله
 (اقسم أو أحلف أو أعزم
 أو أشهد) بلفظ المضارع وكذا
 المانعي بالاولى استأثمت
 وحلفت وعزمت وآلت وشهدت
 (وان لم يقل بالله) اذا علقته بشرط
 (وعلى نذر) فان نوى بلفظ النذر
 قربة لزمته والالزمة الكفارة
 ويستضح (و) على (يمين أو عهد
 وان لم يصف) الى الله تعالى
 اذا علقه بشرط مجتبى

بشيء اه أقول الذي في المجتبى بعد ما رمز بلفظ ط للحيث ولو قال علي - عيين أو عيين الله فحينئذ قال أي صاحب
الرمز المذكور علي - عيين يريد به الإيجاب لا كفارة عليه إذا لم يعلقه بشيء وكذا إذا قال الله علي - عيين هكذا روي
عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة علي - عيين لا كفارة لها يريد الإيجاب فعليه عيينها كفارة اه ما في المجتبى
وظاهر كلامه أن في المسألة اختلاف الرواية وإذا كان علي - عيين من صيغ الذر ترجحت الرواية المروية عن أبي
حنيفة فالرد علي الفتح بالرواية المروية عن أبي يوسف غير صحيح ثم رأيت في الحاوي ما نصه ظم علي - سرأر علي -
عيين ولم يعلقه فعليه كفارة عيين اه فهذا سر يخبر ما في الفتح فافهم (تبيينه) قد من أن اليمين تطلق علي
التعليق أيضا فلو علق طلاقا أو عتقا فهو عيين عند النشأ فصار لفظ اليمين مشتركا ولعلمهم انما سر فوه هنا إلى
اليمين بالله تعالى لأنه هو الأصل في المشروعية ولأنه هو المعنى القوي أيضا فيصرف عند الإطلاق إليه وينبغي
أنه لو نوى به الطلاق أن تصح نيته لأنه نوى محتمل كلامه فيصير الطلاق مع لقا علي ما حلف وتوقع به عند الحنث
طلقة رجعية لا بائنة لأنه ليس من كتابات الطلاق خلافا لمن رعم أنه منه لم يلزمه أنه لا يلزمه إلا كفارة عيين كما
حقتنا في باب النكيات لكن بقي لو قال أيمان المسلمين تلمني أن فعلت كذا فافتي العلامة الطوري بأنه
أن حنث وكانت له زوجته تطلق والارتمه كفارة واحدة وردت السيد محمد أبو السعود وأفقي بأنه لا يلزمه شيء لأنه
ليس من ألتا ط اليمين لا صريححا ولا كناية وأقره المحشي ولا ينبغي ما فيه فان أيمان جمع عيين واليمين عند الإطلاق
ينصرف إلى الحلف بالله تعالى وعند التية يصح ارادة الطلاق به كما علمت وفي أخا به رجل حلف رجلا علي طلاق
وعتاق وهدى وصدقة ومشي إلى بيت الله تعالى وقال أخالف لرجل آخر عاتك هذه الأيمان فقال نعم يلزمه
المشي والصدقة لا الطلاق والعتاق لأنه فيهما بمنزلة من قال لله علي - أن اعترق عبدك أو أطلق امرأتك فلا يجبر علي
الطلاق والعتاق ولكن ينبغي له أن يعتق وان قال الخالف لرجل آخر هذه الأيمان لازمة لت فقال نعم يلزمه
الطلاق والعتاق أيضا اه أي لأن قوله نعم بمنزلة قوله هذه الأيمان لازمة لي فصار بمنزلة انشاءه الحلف بها
فلزمه كلها حتى الطلاق والعتاق ومتقضى هذا أن يلزمه كل ذلك في قوله أيمان المسلمين تلمني خصوصا الهدى
والمشي إلى بيت الله لأنها خاصة بالمسلمين وكذا الطلاق والعق والصدقة فالقول بعدم لزوم شيء أو بلزوم الطلاق
فقط غير ظاهر إلا أن يفرق بأن هذه الأيمان مذكورة سر يحادي فرع الخاتمة بخلافها في فرعها المذكور لأنه
بعيد فان لفظ أيمان جمع عيين ومع الإضافة إلى المسلمين زادت في الشمول فيبقى لزوم أنواع الأيمان التي يحلف
بها المسلمون لا خصوص الطلاق ولا خصوص اليمين بالله تعالى هذا ما طهر لي والله تعالى اعلم (قوله في سر
بجنته) أي تلزمه الكسارة إذا حنث الحاقاله بتحريم الحلال لأنه لما جعل الشرط علما علي الكفر وقد اعتدده
واجب الامتناع وأمكن القول بوجوده لغيره جعلناه عينا نهر (قوله أما المانني) كمن كنت فعلت كذا
فهو كافر أو يهودي ومثله الحلال (قوله عالما بخلافه) أما إذا كان ظانا بجهنم فلفو ح (قوله فعموس)
لا كفارة فيها إلا التوبة فتح (قوله واختلف في كفره) أي إذا كان كاذبا (قوله والاسح الح) وقيل
لا يكفر وقيل يكفر لأنه لا تحجير معنى لأنه لما علقه بأمر كائن فكانه قال ابتداء هو كافر واعلم أنه ثبت في الصحيحين عنه
صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف علي عيين بجملة غير الإسلام كاذبا منعما فهو كما قال والظاهر أنه أخرج فخرج
الغالب فان الغالب من يحلف بمنزلة هذه الأيمان أن يكون جاهلا لا يعرف اللزوم الكفر علي تقدير الحنث
فان تم هذا أو لا فالحديث شاهد لمن أطلق القول بكفره فتح (قوله في اعتقاده) تفسير بقوله عنده ح قال
في المصباح وتكون عند معنى الحكم يقال هذا عندي أفضل من هذا أي في حكمي (قوله وعنده أنه يلزم)
عطف تفسير علي قوله جاهلا وعبارة الفتح وان كان في اعتقاده أنه يكره به يكفر لأنه رتبى بالكفر حيث أقدم علي
الفعل الذي علق عليه كفره وهو يعتقد أنه يكره إذا فعل اه وعبارة الدرر وكسر ان كان جاهلا اعتد أنه كفر
الح وبه يظهر أن عطف وعنده بالواو هو الصواب وما يوجد في بعض النسخ من عطفه بأو خطأ لأنه يفيد أن المراد
بجاهل هو الذي لا يعتقد شيئا ولا وجه لتكفيره لما علمت من أنه انما يكفر إذا اعتدده كفره ليكون راسيا بالكفر
أما الذي لا يعتقد ذلك لم يرض بالكفر حتى يقال أنه يكفر فافهم (قوله يكفر فيهما) أي في العموس
والمنعقدة أما في العموس ففي الحال وأما في المنعقدة فعند مباشرة الشرط كما سرح به في البحر قبيل قوله
وحروفه ح ولا يقال ان من نوى الكفر في المستقبل ككفر في الحال وهذا بمنزلة تعليق الكفر بالشرا

(و) القسم أيضا بقوله (ان فعل
كذافهم) يهودي أو نصراني أو
فاسم دراعلي بالنصرانية أو شريك
للكفار أو (كافر) فيكثر بجنته
لأن المستقبل أما المانني عالما
ببطلانه فعموس واختلف في كفره
(و) الاسح أن الخالف (لم يكفر)
سوا - (علقه بمانس أو أت ان كان
عنده) في اعتقاده أنه (يعين
ران دن) جاهلا و (عنده أنه
يسصرف في الحلف) بالعموس
وبمباشرة الشرط في المستقبل
(يلزم فيهما) لزوم بالسر

لأننا نقول ان من قال ان فعلت كذا فاما كافر مراده الاستماع بالتعليق ومن عزمه أن لا يفعل فليس فيه رضى
بالكفر عند التعليق بخلاف ما اذا باشر الفعل معتقدا انه يكفر بما شرته فانه يكفر وقت مباشرته لرضاه بالكفر
وأما الجواب بأن هذا التعليق بما له خطر الوجود فلا يكفر به في الحال بخلاف قوله اذا جاء يوم كذا فهو كافر فانه
يكفر في الحال لانه تعليق بحقق الوجود فبما له خطر يكفر أيضا بقوله ان كان كذا عدا فانا كافر
فانه يكفر من ساعته كما في جامع الفصولين لانه رضى في الحال بكفره المستقبل على تقدير حصول كذا فافهم
وعلى هذا لو كان الخالف وقت الحلف ناويا على الفعل وقال ان فعلت كذا فهو كافر ينبغي أن يكفر في الحال
لانه يصير عازما في الحال على الفعل المستقل الذي يعتقد كفره به (قوله بخلاف الكافر) أى اذا قال
ان فعلت كذا فاما مسلم قال ح في بعض النسخ بخلاف الكفر وعليها فغير يصير عازما على الكافر الذي
استلزمه الكفر والاولى اظهر اه (قوله لانه ترك) أى لان الكفر ترك التصديق والاقرار فيصح تعليقه
بالشرط بخلاف الاسلام فانه فعل والافعال لا يصح تعليقه بالشرط قال ح وهذا التقرير عرفت أن هذا
تعليل لقوله يكفر فيهما لا لقوله فلا يصير مسلما بالتعليق اه قلت لكن الظاهر أنه تعليل للمخالفة وبيان
لوجه الفرق والالطشة على التعليل الاول (قوله كاذبا) حال من الضمير في بقوله (قوله الا كثرتم)
لانه نسب خلاف الواقع الى علمه تعالى فيستلزم نسبة الجهل اليه تعالى (قوله وقال الشئني الاصح لا)
جعله في المجتبى وغيره رواية عن أبي يوسف ونقل في نور العيز عن التتاري تصحيح الاول وعلى القول بعدم
الكفر قال ح يكون حينئذ عينا عموما لانه على ماض وهذا ان تعورف الحلف به والا فلا يكون
عينا وعلى كل فهو معصية تجب التوبة منه اه لكن علمت أن التعارف انما يعتبر في الصفات المشتركة
تأمل (قوله وكذا الوطى المصحف الخ) عبارة المجتبى بعد التعليل المنقول هنا عن الشئني هكذا قلت
فعلى هذا اذا وطى المصحف فاثلا انه فعل كذا ولم يفعل كذا او كان كاذبا لا يكفر لانه قصد به ترويح كذبه لا اهانة
المصحف اه لكن ذكر في القنية والحاوى ولو قال له اضع رجلك على الكراسة ان لم تفعل ذلك
فوضعت عليها رجلك لا يكفر الرجل لان مراده التخويف وتكفر المرأة قال رحمه الله فعلى هذا لو لم يكن
مراده التخويف ينبغي أن يكفر ولو وضع رجله على المصحف حالنا يتوب وفي غير الحالف استخفافا يكفر اه
ومقتضاه أن الوضع لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الاشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المصحف مستحقا
والا فلا اه وينظر الى أن نفس الوضع بلا ضرورة يكون استخفافا واستهانة له ولذا قال لو لم يكن مراده
التخويف ينبغي أن يكفر أى لانه اذا اراد التخويف يكون معظما له لان مراده حملها على الاقرار بأنها فعلت
لعله بأن وضع الرجل أمر عظيم لا تفعله فتقر بما انكره أما اذا لم يرد التخويف فانه يكفر لانه أمرها بما هو كافر
لمنافيه من الاستخفاف والاستهانة ويدل على ذلك قول من قال يكفر من صلى بلا طهارة أو بغير القبلة لانه
استهانة قليلا تأمل (قوله لعدم العرف) قلت هو في زماننا متعارف وكذا الله يشهد أنى لا فعل ومثله شهد الله علم
الله أنى لا فعل فينبغي في جميع ذلك أن يكون عينا للتعارف الا أن (قوله يكون عينا) قال في البحر وينبغي
أن الحالف اذا قصد نفي المكان عن الله تعالى انه لا يكون عينا لانه حينئذ ليس يكفر بل هو الايمان اه ح
(قوله ولا يكفر) لما كان مقتضى حلفه كون الاله في السماء كان مظنة أن يتوهم كفره بنفس الحلف لان فيه
اثبات المكان له تعالى فقال ولا يكفر وهل وجهه أن اطلاق هذا اللفظ وارد في النصوص كقوله تعالى وهو
الذى في السماء اله وقوله تعالى أأمنتم من في السماء فلا يكفر باطلاقه عليه تعالى وان كانت حقيقة الطرفية غير
مرادة بالنظر الى كون هذا اللفظ وارد في القرآن كان نفسه كفرا ولذا انعقدت به العين كما في نظائره وبالنظر
الى أن اعتقاد حقيقة اللغوية كفر كان مظنة كفره لاقتضا حلفه كون الاله في السماء هذا غاية ما ظهر لي
في هذا المجل وفي اواخر جامع الفصولين قال الله تعالى في السماء عالم لو أراد به المكان كفر لوالأراد به حكاية
عما جاء في ظاهر الاخبار ولولا لانه يكفر عند أكثرهم اه فتأمل (قوله لان منكرها مبتدع لا كافر)
أى واليه انما تعتقد اذا علفت بكفر ط (قوله وكذا فصلاني الخ) أى انه ليس يمين بحر عن المجتبى
ط (قوله وأما قصوى الخ) في حاوى الزاهدى وصلواتى وصياماتى لهذا الكافر فليس يمين وعليه
الاستغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب وان نوى القربة فيمين اه قلت وبه علم أن ما هنا قول آخر اذا لا يظهر

بخلاف الكافر فلا يصير مسلما بالتعليق
لانه ترك كما بسطه المصنف في فتاويه
وهل يكفر بقوله الله يعلم أو يعلم الله
انه فعل كذا أو لم يفعل كذا كاذبا
قال الزاهدى الا كثرتم وقال
الشئني الاصح لانه قصد ترويح
الكذب دون الكفر وكذا الوطى
المصحف فاثلا ذلك لانه لترويح
كذبه لا اهانة المصحف مجتبى وفيه
اشهد الله لا فعل يستغفر الله
ولا كفارة وكذا اشهدك واشهد
ملائكتك لعدم العرف وفي الذخيرة
ان فعلت كذا فلا اله في السماء
يكون عينا ولا يكفر في فأما يرى
من الشفاعة ليس يمين لان منكرها
مبتدع لا كافر وكذا فصلاني
وصيامى لهذا الكافر وأما قصوى
للهود فيمين ان أراد به القربة
لان أراد به الثواب

فرق بين صلاتي وصومي بل التفصيل جار فيهما على هذا القول أي ان اراد القرية والعبادة يكون ميمنا لكونه
 تمديقا على كفر وأما ان اراد الثواب فلا لان الثواب على ذلك امر غيبي غير محقق ولان حبة الثواب للغير جائزة
 عندنا فله اراد تخفيف عذابه وان لم يكن الكافر أهلا لثواب العبادة تامل (قوله وحقا) في المجتبى
 وفي قوله وحقا او حقا اختلاف المشايخ والاكثر على انه ليس بيمين اه أي لا فرق بين ذكره بالواو وبدونها
 فمافي الملتقى وغيره من ذكره بدونها ليس بقيد فافهم (قوله الا اذا اراد به اسم الله تعالى) مكرر مع ما يأتي متنا
 وكأنه اشار الى أن المناسب ذكره هنا ح (قوله وحق الله) الحاصل أن الحق اما أن يذكر معرفا او منكرا
 أو مضافا فالحق معرفا سواء كان بالواو أو بالياء يمين اتفاقا كما في الحاشية والظهيرية ومنكر ايمى على الاسم
 ان نوى ومضافا ان كان بالياء فيمين اتفاقا لان الناس يحلفون به وان كان بالواو فعند حما واحدى الروايتين عن
 أبي يوسف لا يكون ميمنا وعنده رواية اخرى انه يمين لان الحق من صفاته تعالى والخلف به متعارف وفي الاختيار
 انه اختار اعتبارا بالعرف اه وبهذا علم أن المختار أنه يمين في اللفظ الثلاثة مطلنا افاده في البحر وتقدم أن
 المنكر يدون واو أو بالياء ليس بيمين عند الاكثر هذا وقد اعترض في الفتح على مافي الاختيار بأن التعارف يعتبر بعد
 كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله تعالى وصفة غيره ولفظ حق لا يتبادر منه ما هو صفة الله تعالى
 بل ما هو من حقوقه ثم قال ومن الاقوال الضعيفة ما قال البطي أن قوله بحق الله يمين لان الناس يحلفون به
 وضعفه لما علمت انه مثل وحق الله (قوله وحرمة) اسم بمعنى الاحترام وحرمة الله ما لا يحل انتهاكه فهو
 في الحقيقة قسم بغيره تعالى جوى عن البرجندى ط (قوله وبجريمة شهد الله) بالدال المهمة في كثير
 من النسخ والكتب وفي بعضها شهر الله بالراء وكل من السكتين صحيح المعنى ح (قوله وبحق الرسول) فلا
 يكون ميمنا لكن حقه عظيم ط عن الهندية (قوله ورضاء) مكرر مع ما مر في قوله ولا يصح عنه لم تعارف
 الخلف بها الخ وكونه ليس ميمنا لا ينافي ما مر في قوله أو صفة فعل يوصف بها وبضدها الخ كما قد مناه هناك
 (قوله لكن في الحاشية الخ) حيث قال وأمانة الله يمين وذكر الطحاوى انه لا يكون ميمنا وهو رواية عن أبي
 يوسف اه وفي البحر ذكر في الاصل انه يكون ميمنا خلافا للطحاوى لانها طاعته ووجه ما في الاصل أن الامانة
 المضافة الى الله تعالى عند القسم يراد بها صفته اه وفي الفتح فعندنا مال وأحد هو يمين وعنده الشافعي
 بالنية لانها فسرت بالعبادات قلنا غلب ارادة اليمين اذا ذكرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقفها على النية
 للعادة الغالبة اه وبه علم أن المعتمد مافي الحاشية (قوله فليس بيمين) أي اتفاقا لانها ليست صفة لكن على
 المعتمد ينبغي أن لا يصدق في القضاء (قوله فعليه غرضه الخ) أي لا يكون ميمنا أيضا لانه دعاء على نفسه
 ولا يستلزم وقوع المدعوى بل ذلك متعلق باستجابة دعائه ولانه غير متعارف فتح (قوله أو حوزان الخ)
 لان حرمة هذه الاشياء تتحمل السح والتبديل فلم تكن في معنى حرمة الاسم ولانه ليس بمتعارف هداية أي
 أن حرمة هذه الاشياء تتحمل السقوط للضرورة أو نحوها (قوله لعدم التعارف) ظاهره انه علة
 للجميع وقد علمت أن العرف معتبر في الخلف بالصفات المشتركة تامل (قوله فلو تعورف الخ) أي في حوزان
 وما بعده كما يفيد كلام النهر والطاهر أن مثله فعليه غرضه الخ (قوله ظاهر كلامهم نعم) فيه نظر لانهم
 لم يقتصر على التعليل بالتعارف بل عللوا بما يقتضي عدم كونه ميمنا طلقا وهو كون عليه غرضه ونحوه دعاء
 على نفسه وكون حوزان يحتمل السح ثم عللوا بعدم التعارف لانه عند عدم التعارف لا يكون ميمنا وان كان
 مما يمكن الخلف به في غير الاسم فكيف اذا كان مما لا يمكن (قوله وظاهر كلام الكمال لا) حيث قال
 ان معنى اليمين أن يعاق الحالف ما يوجب امتناعه من الفعل بسبب لوم وجوده أي وجود ما علقه بالخبر عند
 وجود الفعل المحلوف عليه كدخول الدار وهنا لا يصير مجرد الدخول زانيا أو سارقا حتى يوجب امتناعه عن
 الدخول بخلاف الكفر فانه مباشرة الدخول يتحقق الرضى بالكفر فيوجب الكفر اه لمحامو حما
 والمراد انه يوجب الكفر عند الجهل والكسرة عند العلم ولا يخفى أن هذا التعليل يصلح أيضا لنحو عليه غرضه لانه
 لا يتحقق استجابة دعائه مباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرة فلم يكن فيه معنى اليمين وان تعورف
 (قوله وفي البحر الخ) هذا غير منقول بل فهمه في البحر من قول الولوالجية في تعليل قوله هو يستحل الدم
 أو لحم الخنزير ان فعل كذا لا يكون ميمنا لان استحلال ذلك لا يكون كفر الا بحالة فانه حالة الضرورة يسير حللا

(وقوله) مبتدأ أخبره قوله الاتي لا
 (وحقا) الا اذا اراد به اسم الله
 تعالى (وحق الله) واختار
 في الاختيار أنه يمين للعرف ولو بالياء
 فيمين اتفاقا بحر (وحرمة)
 وبجريمة شهد الله وبجريمة لا اله
 الا الله وبحق الرسول أرا الايمان
 أو الصلاة (وعذابه وثوابه
 ورضاء وامن الله وأمانته) لكن
 في الحاشية امانة الله يمين وفي النهر
 ان نوى العبادات فليس بيمين
 (وان فعله فعليه غرضه أو خطه
 أو امانة الله أو حوزان أو سارق
 أو شارب خمر أو كل ربا لا) يكون
 قسما لعدم التعارف فلو تعورف
 هل يكون ميمنا طاهر كلامهم
 نعم وظاهر كلام الكمال لا وتمامه
 في النهر وفي البحر ما يباح للضرورة
 لا يكفر مستحل كدم وخنزير
 (الا اذا اراد) الحالف (بقوله)
 حقا اسم الله تعالى فيمين على
 المذهب كما يحتمل في الحاشية

٥٨ واترضه المحشى بأنه وهم باطل لأن قول الواو الجية لا محالة قيد للمعنى وهو يكون لا للنفي وهو لا يكون
 فالعنى أن كون استعلاله كقراء على الدوام منقى بل قد لا يكون كقراء يوضحه ما في المحيط من أنه لا يكون يمينا للشك
 لأنه قد يكون استعلاله كقراء كما في غير حالة الضرورة فيكون يمينا وقد لا يكون كقراء كما في حالة الضرورة فلا يكون
 يمينا فقد حصل الشك في كونه يمينا أولا بخلاف هو يهودى أن فعل كذا الآن اليهودى من ينكر رسالة محمد صلى
 الله عليه وسلم وذلك كفر دائما فكل ما حرم مؤبدا فاستعلاله معلقا بالشرط يكون يمينا وما لا فلا اه ملخصا قوله
 ومن حروفه) افاد أن له حروفا آخر فمن الله بكسر الميم ونهها سترح به التهستاني عن الرنى ح قلت
 وفي الدمامينى عن التسهيل ومن مثل الحرفين مع توافق الحركتين اه فافهم والمراد بالحروف الادوات لأن
 من الله وكذا الميم اسم مختصر من ايم كما مر والنهي في حروفه راجع الى القسم أو الحلف أو الى اليمين بتأويل
 القسم والاقالين مؤثثة سماعا (قوله الواو والباء والتاء) قدم الواو لأنها أكثر استعمالا في القسم ولذا لم تنسح
 الباء في القرآن الا في بالله ان الشرك اظلم عظيم مع احتمال تعلتها بالانثراك وقد تم غيره الباء لانها الاصل لانها صلة
 الحلف وأقسم ولذا دخلت في المظهر والمضمر نحو بك لا فعلان (قوله ولا م القسم) وهى المختصة بالله في الامور
 العظام قهستاني أى لا تدخل على غير اسم الجلالة وهى مكسورة وحكى فتحها كما في حواشى شرح الجزرية
 وفي التنخ ولا تستعمل اللام الا في قسم متضمن معنى التعجب كقول ابن عباس دخل آدم الجنة فله ما غرت
 الشمس حتى خرج وقولهم لله ما يؤخر الاجل فاستعمالها قسما مجزءا عنه لا يصح في اللغة الا أن يتعارف كذلك
 وقول الهداية في المختار كما في بعض النسخ احتراز عما عن أبى حنيفة انه اذا قال الله على أن لا اكلم زيدا انها
 ليست بيمين الا أن ينوى لأن الصيغة للندويى تحمل معنى اليمين اه (قوله وحرف التنبية) المراد به
 ها محذوف الالف أو ثابتهام مع وصل ألف الله وقطعها كما في التسهيل لابن مالك (قوله وهمزة الاستفهام)
 هى همزة بعدها ألف وانظ الجلالة بعدها مجرور وتسميتها بهمزة الاستفهام مجاز كذا في الدمامينى على
 التسهيل ح والظاهر أن الجزية هذه الاحرف لثابتها عن احرف القسم ط (قوله وقطع ألف الوصل)
 أى مع جر الاسم الشريف ح أى فالهمزة ثابت عن حرف القسم وليس حرف القسم مضمر الا أن ما يضم
 فيه حرف القسم تبقى همزته همزة وصل نعم عند ابتداء الكلام تقطع الهمزة فيتمثل الوجهين أما عند عدم
 الابتداء كقولك يا زيد الله لا فعلان فان قطعها كان مما نحن فيه والافهم من الانشمار فافهم (قوله والميم
 المكسورة والمضمومة) وكذا المنشوحة فقد نقل الدمامينى فيها التثنية وفي ط لعلمهم اعتبروا صورتها
 فعندوها من حروف القسم والاقصد سبق انها من جملة اللغات في ايم الله كن الله (قوله لله) بكسر لام
 القسم وجر الهاء كما قدمناه فافهم (قوله وهاء الله) مثال لحرف التنبية والهاء مجرورة ح (قوله م الله)
 بتثنية الميم كما قدمناه والهاء مجرورة (قوله وقد تضر حروفه) فيه أن الذى يضر هو الباء فقط لانها حرف
 القسم الاصلى كما نقله التهستاني عن الكشف والرئى وأراد بالانشمار عدم الذكرفى صدق بالحذف والفرق
 بينهما أن الانشمار يبق اثره بخلاف الحذف قال في الفتح وعليه ينبغى ككون الحرف محذوف في حالة النصب
 ومضمر في حالة الجزاء لظهور أثره وقوله في البحر قال تضر ولا يقل تحذف للفرق بينهما الخ يوهم انه مع النصب
 لا يكون حالها وليس كذلك ولذا قال في النثر انه بمعزل عن التحقيق لأنه كما يكون حالها مع بقاء الاثر يكون أيضا
 حالها مع النصب بل هو الكثير في الاستعمال وذلك شاذ اه أى شاذ في غير اسم الله تعالى فافهم (قوله
 بالحركات الثلاث) أما الجزاء والنصب فعلى انشمار الحرف أو حذفه مع تقدير ناصب كما يأتى وأما الرفع فتقال
 في الفتح على انشمار مبتدأ والاولى كونه على انشمار خبر لان الاسم الكريم اعرف المعارف فهو أولى بكونه
 مبتدأ والتقدير الله قسمي او قسمي الله اه (قوله وغيره) أى ويختص غير اسم الجلالة كالرحمن والرحيم وغير
 الجزاء أى بالنصب والرفع أما الجزاء فلا لأنه لا يجوز حذف الجار وابقاء عمله الا في مواضع منها لفظ الجلالة في القسم
 دون عوض نحو والله لا فعلان (قوله بنصبه بزع الحافض) هذا خلاف أهل العربية بل هو عند هم بفعل
 القسم لما حذف الحرف انفصل الفعل به الا أن يراد عند انتزاع الحافض أى بالفعل عنده كذا في الفتح أى فالباء
 في بنزع للسياسة لاصلة نصبه لان الترفع ليس من عوامل النصب بل الناصب هو الفعل ويتعدى بنفسه توسعا
 بسبب بنزع الحافض كما في اعلمت أمر ربكم أى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أى عليه (قوله وجزءه

مطلب
 حروف القسم

(و) من (حروفه الواو والباء
 والتاء) ولا م القسم وحرف
 التنبية وهمزة الاستفهام وقطع
 ألف الوصل والميم المكسورة
 والمضمومة كقوله لله وهاء الله وم الله
 (وقد تضر) حروفه ايجازا فيقتص
 اسم الله بالحركات الثلاث وغيره
 بغير الجزاء والتزم رفع ايم ولعمري الله
 (كقوله الله) بنصبه بزع الحافض
 وجزءه الكوفون مسكين

(الكوفيون) كذا حكى الخلاف في المبسوط قال في الفتح ونظرفيه بأنهم ما أي النصب والجز وجهان ما نعتان
 للعرب ليس أحديهما أحدهما ما يتأني الخلاف اه وسكت الشارح عن الرفع مع انه ذكره أيضا في قوله
 بالحركات الثلاث (تبيينه) هذه الواجهة الثلاثة وكذا سكن الهاء بنعتيها اليمين مع التصريح بياء القسم
 في الظهيرة بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون يميناً ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء
 أو نصبها لا يكون يميناً إلا أن يعربها بالجز فيكون يميناً وقيل يكون يميناً مطلقاً اه قلت وقول المتون وقد تضمن
 يشير إلى القول الأول لماعلمت من أن الاضمار يبيّن أثره فلا بد من الجز لكنه خلاف ما شئى عليه في الهداية
 وغيرها من تجويز النصب وقد منّا عن الجوهرية انه الصحيح بل قال في البحر وينبغي انه اذا نصب انه يكون يميناً
 بلا خلاف لأن أهل اللغة لم يختلفوا في جواز كل من الوجهين ولكن النصب أكثر بما ذكره عبد القاهر في مقتضاه
 كذا في غاية البيان اه قلت بقي الكلام على عدم كونه يميناً مع سكن الهاء وقد رده في الفتح حيث قال ولا فرق
 في ثبوت اليمين بين أن يعرب المقسم به خطأ أو صواباً أو بسكبه خلافاً لما في المحيط فيما اذا سكنه لأن معنى اليمين
 وهو ذكر اسم الله تعالى للمنع أو الحيل معقوداً بما يريد منه أو فعله ثابت فلا يتوقف على خصوصية في اللفظ اه
 (قوله أن اضمار حرف التأكيّد) الاضافة في حرف التبيين لأن المراد اللام والنون فان حذفهما في جواب
 القسم المستقبل المتيقن لا يجوز ثم حذف أحدهما جازعاً عند الكوفيين لا عند البصريين وكذا يجوز أن يأن
 الفعل حالاً كقراءة ابن كثير لا قسم يوم القيامة وقول الشاعر يميناً لا بغنى كل امرئ * يزحرف قولاً ولا يفعل
 (قوله الحلف بالعربية الخ) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون يميناً لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها
 مقدسي يعني لا يكون يميناً على الاثبات وقوله فلا كفارة عليهم فيها أي اذا تركوا ذلك الشيء ثم قال المقدسي لكن
 ينبغي أن نلزمهم لتعارفهم الحلف بذلك وبؤيده ما نقلناه عن الظهيرة انه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب في بالله
 يكون يميناً مع أن العرب ما نطقت بغير الجز فليأتى بل وينبغي أن يكون يميناً وان خلا من اللام والنون ويدل عليه
 قوله في الولو الجية سبحانه الله أفعل لا اله الا الله أفعل كذا ليس يميناً أن ينويه اه واعترضه الخير الرملة بأن
 ما نقله لا يدل لمدة عام أما الأول فلا يغيره عرابي لا يمنع المعنى الموضوع فلا يضر التسكين والرفع والنصب لما تقرّر
 أن اللحن لا يمنع الاعتقاد وأما الثاني فلا يغيره ليس من المنازع فيه اد المنازع فيه الاثبات والني لأنه يمين والنقل
 يجب اتباعه اه قلت وفيه نظراً ما أوفلا أن اللحن الخطأ كما في القاموس وفي المصباح اللحن الخطأ في العربية
 وأما ما نأى فلا ن قول الولو الجية سبحانه الله أفعل عن المنازع فيه لا غيره فانه أي بالفعل المضارع مجرداً من
 اللام والنون وجعله يميناً مع النية ولو كان على النفي لوجب أن يقال أنه مع النية يمين على عدم الفعل كما لا
 يعني وانما اشترط النية لكونه غير متعارف كما زعمنا ح وبحث المقدسي وجهه وقول بعض الناس انه
 بصادم المنقول يجب عنه بأن المنقول في المذهب كان على عرف صدر الاسلام قبل أن تتغير اللغة وأما الآن
 فلا يأتون باللام والنون في مثبت القسم أصلاً ويترقون بين الاثبات والنفي بوجود لا وعدمها وما اصطلاحهم
 على هذا الا اصطلاح لغة الفرس ونحوها في الايمان لمن تدبر اه قلت وبؤيده ما ذكره العلامة قائم وغيره
 من أنه يحمل كلام كمال عاقد وماتف وواقف على عرفه وعادته سواء وافق كلام العرب أم لا ويأتى نحوه عن
 الفتح في أول الفصل الا تى وقد فرق أهل العربية بين بلى ونعم في الجواب بأن بلى لا يجاب ما بعد النفي ونعم
 للتصديق فاذا قيل ما قام زيد فان قلت بلى كان معناه قد قام وان قلت نعم كان معناه ما قام ونقل في شرح
 المنازع التحقيق أن المعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر اه ومثله
 في التلويح وقول المحيط هنا والحلف بالعربية أن يقول في الاثبات والله لا أفعل الخ بيان للحكم على قواعد
 العربية وعرف العرب وعاداتهم الخالية عن اللحن وكلام الناس اليوم خارج عن قواعد العربية سوى النادر
 فهو لغة اصطلاحية لهم ككباقي اللغات الأجنبية فلا يعاملون بغير لغتهم وقصد هم الأمن التزم منهم
 الاعراب أو قصد المعنى اللغوي فينبغي أن يبين وعن هذا قال شيخ مشايخنا السانعي أن أيماننا الآن
 لا يتوقف على تأكيده فقد وضعنا هارضاً جديداً اصطلاحاً عليها ونمارقنا هارضاً معاملة على قدر عقولنا
 ونياتنا كما أوقع المتأخرون الطلاق على الطلاق ومن لم يدبر عرف أهل زمانه فهو جاهل اه قلت ونظير هذا
 ما قالوه من أنه لو أسقط النفاء الرابطة لجواب الشرط فهو تقييد لا تعليق حتى لو قال ان دخلت الدار أنت طالق

مطلبه

فيما لو أسقط اللام والنون من
 جواب القسم

(لا أفعل كذا) أقار أن الله ما
 حرف التأكيّد في المنة
 عليه لا يجوز ثم سرح به شراً
 (الحلف بالعربية) في الاثبات
 لا يأتون الا بعرفه اذا
 وهو اللام والنون فنقول والله
 لا أفعل كذا

قوله كل واحد منهما مقام الآخر
 نعم وبلى اهمنه

تطابق في الحال وهذا مبني على قواعد العريضة أيضا وخلاف المتعارف الآن فينبغي بناؤه على العرف كما تقدمناه عن المتقدمين في باب التعليق وقد منا هنا ما يناسب ذكره هنا فراجعوا والله سبحانه أعلم (تبيينه) ما مرنا في القسم بخلاف التعليق فانه وان سمي عند الفقهاء حلفا وعينا لكنه لا يسمى قسمًا فان القسم خاص باليمين بالله تعالى كما سترج به المتقدمين أما التعليق فلا يجري اشتراط اللام والنون في المثبت منه لا عند الفقهاء ولا عند الغويين ومنه الحرام يلزم وعلى الطلاق لا أفعل كذا فإنه يراد به في العرف ان فعلت كذا فهي طالق فيجب امتناؤه عليهم كما سترج به في الفتح وغيره كما يأتي قال ح قان دفع بهذا ما توهمه بعض الافاضل من أن في قول القائل على الطلاق ابي اليوم ان جاء في اليوم وقع الطلاق والافلا لعدم اللام والنون وأنت خير بأن الخصم انما اشترطوا ذلك في جواب القسم المثبت لا في جواب الشرط والا كان معنى قولك ان قام زيد أقم ان قام زيد لم أقم ولم يقبل به عاقل فضلا عن قاضل على أن قوله ابي ليس جواب الشرط بل هو فعل الشرط لان المعنى ان لم ابي اليوم فانت طالق وقد وقع هذا الوهم بعينه للشيخ الرملي في الفتاوى الخيرية وغيره أيضا قال السيد أحمد الحوي في تذكرته الكبرى رفع الى سؤال صورته رجل اغتاط من ولد زوجته فقال على الطلاق اني اصبح استنكيتك من النكيب فلما اصبح تركه ولم يشتركه ومكث مدة فهل والحالة هذه يقع عليه الطلاق ام لا الجواب اذا تركه شكايته ومضى مدة بعد حلفه لا يقع عليه الطلاق لان الفعل المذكور وقع في جواب اليمين وهو مثبت فيقدر النبي حيث لم يؤكده الله تعالى أعلم كتبه الفخر عبد المنعم النبتي فرفعه الى جماعة قائلين ماذا يكون الحال فقد زاد به الامر وقد تم بين العوام وتأخرت اولوا الفضل أفيدوا الجواب فأجبت بعد الحمد لله ما اتفق به من عدم وقوع الطلاق معللا بأن الفعل المذكور وقع جواب اليمين وهو مثبت فيقدر النبي حيث لم يؤكده النبي عن فرط جهله وحسنه وكثرة مجازته في الدين وخرقه اذ ذاك في الفعل اذا وقع جواب القسم بالله فهو تالله فتشترط في لا تشترط في جواب اليمين بمعنى التعليق بما يشق من طلاق وعناق وشوهمما وحينئذ اذا اصبح الحالف ولم يشتركه وقع عليه الطلاق الثلاث وبانت زوجته منه ينونه كبرى اذا تقرر هذا فقد ظهر لك أن هذا المتن اخطأ خطأ سرا حالا يصدر عن ذي دين وصلاح والله در القائل

من الدين كشف السر عن كل كاذب * وعن كل بدعي أي بالعجائب

فلولا رجال مؤمنون لهذمت * صوامع دين الله من كل جانب

والله الهادي للصواب واليه المرجع والمآب (قوله والله لتدفعن) بصيغة الماضي ولا بد فيها من اللام مقرونة بقدر وربما ان كان متصفا والافغير مقرونة كافي التسهيل (قوله وفي النبي الخ) عطف على قوله في الاثبات أي أن الحلف اذا كان الجواب فيه متنازعا منفيًا لا يكون باللام والنون الا لضرورة أو شذوذ بل يكون بحرف النبي ولوه قد ذكرنا قوله تعالى تالله فتشترط في لا تشترط في جواب اليمين بمعنى التعليق بما يشق من طلاق وعناق وشوهمما وحينئذ اذا لم يذكر يشترط وأن الدال على تقديره عدم شرط كونه مثبتا وهو حرف التوكيد وأنه اذا دار الامر بين تقدير الثاني وحرف التوكيد تعين تقدير الثاني لانه كلمة لا بعض كلمة فافهم لكن اعترض الخير الرملي بأن حرف التوكيد كلمة أيضا والجواب أن المراد بالكلمة ما يكلم به بدون غيرها أو ما ليست متصلة بغيرها في الخط (قوله وكذا رثه) أي اليمين بمعنى الحلف والقسم فلا يراد منها مؤث مما عاينها (قوله هذه اضافة لشرط) لما كان الاصل في اضافة الاحكام اضافة الحكم الى سببه كذا الرمي أو الشرب او السرقة واليمين ليس سببا عندنا للكفارة خلافا للشافعي رحمه الله تعالى بل السبب عندنا هو الحنث كما يأتي بين أن ذلك خارج عن الاصل وأنه من الاضافة الى الشرط مجازا وهي جائزة وثابتة في الشرع كافي كفارة الاحرام وصدقة الفطر وكون اليمين شرطا لاسباب من بأدلتها في الفتح وغيره (قوله تحرير رقبة) لم يقتل عتق رقبة لانه لو ورث من يعتق عليه فتوى عن الكفارة لم يجز نهر (قوله عشرة مساكين) أي تحت ثوبا وتقديرا حتى لو أعطى مسكينا واحدا في عشرة ايام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم واحد بدفعات في عشر ساعات قبل مجزى وقبل لا وهو الصحيح لانه انما جاز اعطاؤه في اليوم الثاني تنزيلا منزلة مسكين آخر لتجدد الحاجة من حاشية السيد أبي السعود وفيها يجوز أن يكسوم مسكينا واحدا في عشر ساعات من يوم عشرة اوثاب أو ثوبا واحدا بأن يؤديه اليه ثم يستقره منه اليه أو الى غيره بهبة أو غيره لان تبدل الوصف تأثيرا في تبدل العين لكن لا يجوز عند أكثرهم

ووالله لقد فعلت كذا
مقرونا بكلمة التوكيد وفي النبي
بحرف النبي حتى لو قال والله
افعل كذا اليوم كانت يمينه
على النبي وتكون لا مضمة كأنه
قل لا افعل كذا لا مضاف حذف
حرف التوكيد في الاثبات
لانما العرب في الكلام الكلمة
لا بعض الكلمة من الجذر عن
الخط (وكذا رثه) هذه اضافة
لشرط لان السبب عندنا
الحنث (تحرير رقبة أو اطعام
عشرة مساكين)

مطلب
كسرة اليمين

فهستاني عن الكشف وقوله لكن لا يجوز يحتمل تعلقه بالثانية فقط أو بها وبالأولى أيضا وهو الظاهر بدليل ما قدمناه اه قلت ومراده بالثانية قوله أو ثوبا واحدا في الجوهرية وإذا اطعمهم بلا ادام لم يميز الا في خبز الخنطة وإذا غدى مسكينا وعشى غيره عشرة ايام لم يميزه لانه فرق طعام العشرة على عشرين كما إذا فرق حصة المسكين على مسكينين ولو غدى مسكينا وأعطاه قيمة العشاء اجزأه وصكك إذا إذا فعله في عشرة مساكين ولو عشا هم في رمضان عشرين ليلة اجزأه اه لكن في البرازية إذا غداهم في يوم وعشا هم في يوم آخر فعن الثاني فيه روايتان في رواية شرط وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلي لم يشترط وفي كافي الحاكم وان اطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعا عن يمين لم يميزه الا عن احدهما عندهما وقال محمد يميزه منهما (قوله كما مر في الظهار) أي كالحرير والاطعام المأزى في الظهار من كون الرقبة غير قائمة جنس المنفعة ولا مستحقة لحرية بجهة وفي الاطعام اما التليل أو الاباحة فيعشيم ويغذيهم ولو اطعم خمسة وكسا خمسة اجزأه ذلك عن الاطعام ان كان اخص من الكسوة وعلى العكس لا يجوز هذا في اطعام الاباحة أما اذا ملكه فيجوز ويقام مقام الكسوة ولو أعطى عشرة كل واحد ألف من من الخنطة عن كفارة اليمين لا يجوز الا عن واحدة عند الامام والثاني وكذا في كفارة الظهار كذا في الخلاصة نهر قلت وبه علم أن حيلة الدور لا تنفع هنا بخلافها في إسقاط الصلاة (قوله بما يصلح للاوساط) وقيل يعتبر في الثوب حال التبايض ان كان يصلح له يجوز والا فلا قال السرخسي والاول اشبه بالصواب برأية (قوله ويتنفع به فوق ثلاثة اشهر) لانها أكثر نصف مدة الثوب الجديد كما في الخلاصة فلا يشترط كونه جديدا او ظاهرا ان لو كان جديدا رقيقا لا يبقى هذه المدة لا يجوز (قوله ويستمر عاتمة البدن) أي أكثره كالملاءة أو الجلبة أو القميص أو الثوب فهستاني وهذا بيان لادناه عندهما والمروى عن محمد ما تجوز فيه الصلاة وعليه فيجزيه دفع السراويل عنده للرجل للمرأة (قوله فلم يميز السراويل) هو الصحيح لان لابس يسمى عريانا عرفا فلا بد على هذا ان يعطيه قيدا أو جبة أو رداء أو قباء أو ازاراسا بلا بحيث يتوشع به عندهما والا فهو كالسراويل ولا تجزى العمامة الا ان أمكن أن يتخذ منها ثوب مجزى وأما القنسوة فلا تجزى بحال ولا بد للمرأة من خمار مع الثوب لان صلاتها لا تصح بدونه وهذا أي التعليل المذكور يشابه المروى عن محمد في السراويل انه لا يكفي للمرأة وظاهر الجواب ما ينبت به اسم المكنتى ويتنى عنه اسم العريان لاصحة الصلاة وعدمها والمرأة اذا كانت لابسة قميصا سابلا وخمارا غطى رأسها وأذنيه دون عنقها لا شك في ثبوت اسم انها مكنتى لا عريانة ومع هذا لا تصح صلاتها اه لخصا من النسخ وسامه انه لا بد مع الثوب من الخمار لكن لا يشترط أن يكون الخمار مما تصح به الصلاة وقد اقتصر في البحر على صدر عبارة الفتح فأوهم انه لا يشترط الخمار أصلا وليس كذلك فليست له وفي الشربلية ولم أر حكم ما يغلى رأس الرجل اه قلت ان كان توشع في اجزائه فلا شك في عدمه وان كان في اشتراطه مع الثوب فظاهر ما مر عدمه وفي الكافي الكسوة ثوب لكل مسكين ازار ورداء أو قميص أو قباء أو كساء اه وقد مر أن المراد ما يستبرأ به من برأ أو صاع من ثمر أو شعير اجزأه عن اطعام فقير وكذا لو أعطى عشرة مساكين ثوبا كبيرا لا يكفي كل واحد حصته منه الكسوة وتبلغ حصة كل منهم قيمة ما ذكرنا اجزأه عن الكفارة بالاطعام ثم ظاهر المذهب انه لا يشترط للاجزاء عن الاطعام أن ينوي به عن الاطعام وعن أبي يوسف يشترط فتح (قوله ولم ينو الا بعد تمامها) شرط في قوله مرتبا فقط وفيه أن النية بعد تمامها انما تلاحم الاطعام والكسوة لعمدة النية بعد الدفع مادام في يد الفقير كما في الزكاة وأما الاعتاق فلا الا أن تصور المسألة فمما اذا قدمت الكسوة والاطعام وعند الاعتاق نوى الثلاثة عن الكفارة اه ح والمراد بالاطعام التليل لا الاباحة لانهم لو اكلوا عنده ثم نوى لم يصح فيما يظهر تأمل ثم ان مراد الشارح بيان امكان تصوير المسألة وهو وقوع الاهل قيمة عن الكفارة لانه اذا كان لا بد من النية فاذا فعل الثلاثة فما نواه او لا وقع عنها وان كان هو الادنى فحين امكان ذلك عما اذا فعل الكل جملة أو مرتبا لكنه اخر النية (قوله لزوم النية) علم لما استبعد من المقام انه لا بد في التكفير من النية وقد نصر عليه الكمال وغيره ط (قوله وان عجز الخ) قال في البصائر اشار الى انه لو كان عنده واحد من الاصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان صكك محتاجا اليه في الخاتمة لا يجوز الصوم ان يملك ما هو منصوص عليه

كما مر في الظهار (أو كسوتهم عا) يصلح له وساطة يتنفع به فوق ثلاثة اشهر (يستمر عاتمة البدن) فلم يميز السراويل الا باعتبار قيمة الاطعام (ولو أذى الحل) جملة أو مرتبا ولم ينو الا بعد تمامها لازم النية لعمدة التكفير (وقع عنها واحد هو ملاهاقية ولو ترك الحل عوقب بواحد هو أدناها قامة) لسقوط الفرض بالادنى (وان عجز عنها) كلها قوله يتوشع به يقال يتوشع بثوبه وهو أن يدخله تحت ابطه الايمن ويلبسه على منكبه الايسر كما يعمل الحرم مصباح اه منه

(وقت الاداء) عندنا حتى لو وهب ماله وسلم ثم صام ثم رجع بهية اجزاء الصوم مجتبي قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فسخ من الاصل (صام ثلاثة ايام ولاء) ويطلق بالحض ٢٢ بخلاف كفارة الفطر وجوز الشافعي التفریق واعتبر العجز عند الحنف مسكين (والشرط استمرار العجز

الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو بساعة (ايسر) ولو بموت مورثه موسرا (لا يجوز له الصوم) ويستأنف بالمال خائفة ولو صام ناسيا للمال لم يجز على الصحيح مجتبي ولو نسي كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لاشئ عليه الا أن يذكر خائفة (ولم يجز) التكفير ولو بالمال خلافا للشافعي (قبل حنث) ولا يستتره من التقير لوقوع صدقة (ومصرفها مسرف الزكاة) فلا فلا قيل الا الذي خلافا للثاني وبقوله ينبغي كما مر في بابها (ولا كفارة بين كافر وان حنث مسلما) بآية أنهم لا إيمان لهم وأما وان نكثوا أيمانهم فيعني الصوري كخليف الحاكم (وهو) أي الكفر (يظنها) اذا عرض بعدها (فلوحف مسلما ثم ارتد) والعباد بالله تعالى (ثم أسلم ثم حنث فلا كفارة) أصلا لما تقرر أن الاوصاف الراجعة للعمل يستوى فيها الابتداء والبقاء كالمحرمة في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو قربة لا يلزمه شيء (ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع أبوه أو قتل فلان) وانما قال (اليوم) لان وجوب الحنث لا يتأني الا في اليمين الموقفة أما المطلقة فحنثه في آخر حياته فيومئى بالكفارة بموت الخائف ويكسر عن يمينه بهلاك الخلوفا عليه غايه (وجب الحنث والاكفر) لانه أهون الامرين وحاصله أن الخلوفا عليه اما فعل أو ترك وكل منهما اما معصية وهي مسألة المتر أو واجب كلفه لصلى الظهر اليوم وبره فرض أو هو أولى من غيره أو غيره أولى منه كلفه على ترك وطء زوجته شهرا ونحوه وحنثه

في الكفارة أو يملك بدله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه وتوب يلبسه ويستتر عورته وقوت يومه ولوله عبد يحتاجه للخدمة لا يجوز له الصوم ولوله مال وعليه دين مثله فان قضي دينه به كفر بالصوم وان صام قبل قضاءه قيل يجوز وقيل لا ولوله مال غائب أو دين مؤجل صام الا اذا كان المال الغائب عبدا القدرته على اعتاقه اه لمخصا وفي الجوهرة والمرأة المعسرة لزوجهامنها من الصوم لان كل صوم واجب عليها بايجاب الله منعها منه وكذا العبد الا اذا ظهر من امرأته فلا يمنعه المولى لتعلق حق المرأة به لانه لا يصل اليها الا بالكفارة (قوله وقت الاداء) أي لا وقت الحنث فلو حنث موسرا ثم اعسر جاز له الصوم وفي عكسه لا وعند الشافعي على العكس زيلعي (قوله قلت الخ) قائله صاحب البحر وجهه انه لو كان قد أدى كونه أنه لم يقع لكان المال موجودا في يده فلا يجزيه الصوم ط (قوله ولاء) بكسر الواو والمد أي متتابعة لقراءة ابن مسعود وابي فصيام ثلاثة ايام متتابعات فجاز التقييدها لانها مشهورة فصارت كخبره المشهور وتماه في الزيلعي (قوله بخلاف كفارة الفطر) أي كفارة الافطار في رمضان فان مدتها لا تخلو غالبا عن الحيض (قوله التفریق) أي صوم الثلاثة متفرقة (قوله فلو صام المعسر) مثله العبد اذا أعتق وأصاب ما لا قبل فراغ الصوم كافي الفتح (قوله ثم قبل فراغه) أي من صوم اليوم الثالث بقرينة ثم فافهم والافضل اكمال صومه فان افطر لا قصا عليه عندنا كافي الجوهرة (قوله لم يجز على الصحيح) وقياسه انه لو صام لعجزه فظهر أن مورثه مات قبل صومه أن لا يجزيه نهر (قوله ولم يجز التكفير الخ) لان الحنث هو السبب كما مر فلا يجوز الا بعد وجوده وفي التمهستان واعلم انه لو اخرج كفارة اليمين ثم لم تسقط بالموت والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كافي الخزانة (قوله ولا يستتره) أي لو كفر بالمال قبل الحنث وقلنا لا يجزيه ليس له أن يستتره من التقير لانه عليك الله تعالى قصده القربة مع شيء آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له أن ينقضه ويطله فتح (قوله فلا فلا) أي ما لا يجوز دفع الزكاة اليه لا يجوز دفع الكفارة اليه (قوله الا الذي) فانه لا يجوز دفع الزكاة اليه ويجوز دفع غيرها (قوله خلافا للثاني) فعنده لاستثناء (قوله في بابها) أي الزكاة (قوله فيعني الصوري) أي المراد بهذه الآية اليمين صورة كخليف القاضي لهم اذا المقصود منها رجاء الكول والكافرون لم يثبت في حقه شرعا اليمين المستعقب لحكمه لكنه في نفسه يعتقد تعظيم اسم الله تعالى وحرمة اليمين به كذا بما يتبع عنه فيحصل المقصود فنشرع الزامه بصورته الهذه الفائدة وتماه في الفتح (قوله يظنها) مقتضاه انه لا يأنم بالحنث بعد الاسلام (قوله لما تقرر الخ) عله لكون الكفر العارض مبطلا لليمين كالكفر الاصل كحرمة المصاهرة العارضة كما اذا زنى بأم امرأته فانها تمنع بقاء الصلة كالحرمه الاصلية لان الكفر والمحرمة من الاوصاف الراجعة للعمل وهو الكافر والمحرمة فيستوى فيها الابتداء والبقاء أي الطرؤ والعروض ولم أر هذا التعليل لغيره تأمل (قوله أما المطلقة فحنثه في آخر حياته) هذا اذا كان الخلوفا عليه اثباتا أما ان كان تضيافيا أي الحنث في الحال بأن يكلم أبويه وبهذا عرفت أن اليوم قيد في الثاني فقط ح (قوله في آخر حياته) الاولى أن يقول في آخر الحياة ليشمل حياة الخائف وحياة الخلوفا عليه (قوله ويكفر) عطف على يوسى (قوله لانه أهون الامرين) لان فيه تقويت البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية لوبر كافي البحر (قوله وحاصله) أي حاصل ما قيل في هذا المقام لاحاصل المتن فانه قاصر على الحلف بمعصية فعلا وتركها ط (قوله كلفه لصلى الظهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك والله لا اشرب الخمر اليوم ح (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه والله لا صلى اليوم ومثال الترك والله لا أكل البصل وحكم هذا القسم بحسبه أن بره أولى او واجب ح أي على ما يجتبه الكمال في القسم الخامس (قوله كلفه على ترك الخ) هذا مثال الترك ومثال الفعل والله لا أكل البصل اليوم ح (قوله ونحوه) أي نحو الشهر مما يبلغ مدة الايلاء والا كان من قسم المعصية (قوله أو مستويان) أي الفعل والترك بأن لم يترجح احدهما قبل الحلف بوجوب ولا اولوية (قوله تفيد وجوبه) هو بحث وجبه ويجري أيضا في القسم الثالث ولا يعد أن يكون الوجوب هو المراد من قولهم أولى وعبرني الجمع بقوله ترجح البر ويقربه قول الهداية والكز وغيرهما ومن حلف على معصية ينبغي أن يحنث فان الحنث واجب كما علمت فأرادوا بلفظ ينبغي الوجوب مع أن الغالب استعماله في غيره فكذا هذا كما تقول الاولى بالمسلم أن

يصل (قوله فهي عشرة) من شرب اثنين وهي صورتا الفعل والترك في خمسة المصيبة والواجب وما هو
 اولى من غيره وما غيره اولى منه وما استوى فيه الامران ط (قوله أى على نفسه) تبع في هذا التعبير
 صاحب البحر حيث قال وقيد بكونه حرمه على نفسه لانه لو جعل حرمته معلقة على فعله فانه لا تلزمه الكفارة
 لما في الخلاصة لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا حنت عليه اه كلام البحر وأنت خير
 بأنه في التعليق أيضا حرم على نفسه غاية الامر أنه تحريم معلق فلا تحسن المقابلة والاولى أن يقول قيد بتعبير
 الحرمة لانه لو علقها الخ اه ح قلت وفيه انه لو قال كذلك لورد عليه مثل ان قلت زيدا فلهذا الطعام
 على حرام مع انه علقها على فعل نفسه بل الاول أن يقول قيد بتعبير الحرمة لانه لو علقها على فعل المحلوف عليه
 ويمكن أن يكون هذا مراد البحر في قوله على فعله أى فعل المحلوف عليه فافهم (قوله واستشكله المصنف) أى
 حيث قال قلت وهو مشكل بما تقر أن المعلق بالشرط ~~المعجز~~ عند وقوع الشرط اه والجواب بالفرق
 هنا بين المعجز والمعلق وهو أن في المعجز حرم على نفسه طعاما موجودا أما في المعلق فانه ما حرمه الا بعد الاكل
 لما علم أن الجزاء ينزل عقب الشرط وحينئذ لم يكن الطعام موجودا اه ح قلت لكن ذكر في الفتح مسألة
 الخلاصة المذكورة ثم قال عقبها وذكر في المتن لو قال كل طعام آكله في منزله فهو على حرام فقي القياس
 لا يحنث اذا أكله هكذا روى ابن جماعة عن أبي يوسف وفي الاستحسان يحنث والناس يريدون بهذا أن أكله
 حرام اه وعلى هذا يجب في اني قبلها أن يحنث اذا أكله وكذا ما ذكر في الحيل ان أكلت طعاما عندك أبدا فهو
 على حرام فأكله لم يحنث ينبغي أن يكون جواب القياس اه وتعد في التهر (قوله فيمين) لأن حرمته لا تمنع
 كونه حالفا نهر (قوله ما لم يرد الاخبار) المناسب أن يقول ان اراد الانشاء فيخرج ما اذا اراد الاخبار
 او لم يرد شيئا لأن عبارة الخاتمة هكذا اذا قال هذه الخمر على حرام فيه قولان والفتوى على انه يتو في ذلك
 ان اراد به الخبر لا تلزمه الكفارة وان اراد به اليمين تلزمه الكفارة وعند عدم النية لا تلزمه الكفارة اه
 وفي الفتح وان اراد الاخبار او لم يرد شيئا لا يجب الكفارة لانه امكن تصحيحه اخبارا (قوله بأكل أو نفقة)
 أى أو نحوهما من لبس ثوب أو سكنى دار كل شئ بما يناسبه ويقصد منه قال في الفتح واعلم أن الظاهر من
 تحريم هذه الاعيان انصرف اليمين الى الفعل المقصود منها كما في تحريم الشرع لها في تحريمت عليكم
 امهاتكم وحرمتم الخمر والخنزير فانه ينصرف الى النكاح والشرب والاكل ولذا قال في الخلاصة لو قال هذا
 الثوب على حرام فلبسه حنت الا أن يتو غيره (قوله ولو تصدق الخ) قال في الفتح ولو قال لدراهم في يده
 هذه الدراهم على حرام ان اشترى بها حنت وان تصدق بها أو وهبها لم يحنث بحكم العرف اه أى ان العرف
 جار على أن المراد بتحريم الاستمتاع بالنفسه بأن يشتري بها ما يأكله أو يلبسه لا بأن تصدق بها والظاهر انه
 لو قضى بهاديشه لا يحنث تأمل في البحر ولا خصوصية للدراهم بل لو وهب ما جعله حراما أو تصدق به لم يحنث
 لأن المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع (قوله ليمينه) أى لاجل يمينه التي حنت بها فهو على انقله كنفه وقوله
 لما تقر الخ اه لكون ذلك يمينافهو على العلة ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون يمينافان قصد الاخبار
 لانه اذا قصد الاخبار لم يوجد التحريم لان التحريم انشاء والاخبار حكاية قافهم ودليل ككون التحريم
 يمينافسوط في الفتح وغيره (قوله حنت بالبعض) قال في الهداية ثم اذا فعل مما حرمه قليلا أو كثيرا حنت
 ووجب التكفارة لان التحريم اذا تمت تناول كل جزء منه اه (قوله لم يحنث الا بالكل) أى بكلام كل التوم
 المحاطين وأكل كل الرغيف فلا يحنث بكلام بعضهم ولا بأكل لقمة قال في التهر وحرم في الخلاصة والمحيط
 في أكل الرغيف على حرام بأنه يحنث بلقمة وأمل وجه الفرق أن تحريمه الرغيف على نفسه تحريم أجرانه أيضا
 وفي لا آكله انما منع نفسه من أكل الرغيف كله فلا يحنث بالبعض وبهذا يضعف ما في الخاتمة قال مشايخنا
 الصحيح انه لو قال اكل هذا الرغيف على حرام لا يحنث بأكل لقمة منه لأن هذا بمنزلة قوله والله لا آكل هذا
 الرغيف ولو قال هكذا لا يحنث بأكل البعض اه قلت ويشير الى هذا الفرق ما نقلناه عن الهداية وتوضيحه
 أن الرغيف اسم لكله وبأكل بعينه لا يسمى آكله الا كذا اذا حرمه على نفسه فقد جعله بمنزلة تحريم العيز حيث
 نسب التحريم الى ذات الرغيف وجعله بمنزلة الخمر والميتة وما كان محزما لا يحل تناوله قليلا ولا كثيرا
 وحيث جعلنا هذا التحريم يمينافا حالفا على عدم تناوله شئ منه لأن ذلك مدلول الاصل وهو التحريم بخلاف

مطلب
 في تحريم الحلال

فهى عشرة (ومن حرم) أى
 على نفسه لانه لو قال ان أكلت
 هذا الطعام فهو على حرام فأكله
 لا كفارة خلاصة واستشكله
 المصنف (شأ) ولو حراما أو ملك
 غيره كقوله الخمر أو مال فلان على
 حرام فيمين ما لم يرد الاخبار خاتمة
 (ثم فعلا) بأكل أو نفقة ولو تصدق
 أو وهب لم يحنث بحكم العرف
 زيلعى (لرس) ليمينه لما تقر أن
 تحريم الحلال يمين ومنه فواها
 لزوجها أنت على حرام أو حرمته
 على نفسه فلو طاعته في الجماع
 أو أكرهها كفرت مجتبي وفيه قال
 التوم كلامكم على حرام أو كلام
 الشراء أو أهل بغداد أو كل هذا
 الرغيف على حرام حنت بالبعض
 وفي والله لا آكلكم اولا آكله
 لم يحنث الا بالكل

قوله والله لا آكله فإنه ليس فيه منع نفسه عن كل جزء منه بل عن جميعه لكن اليد في البحر كلام الخائفة بأن حرمة العين يراد منها تحريم الفعل فإذا قال هذا الطعام على حرام فالمراد آكله وفي هذا الثوب المراد لبسه قلت وفيه أن اسناد الحرمة إلى العين حقيقة عندنا كما تنظر في كتب الأصول على معنى إخراج العين عن محلبة الفعل ليتقن الفعل بالأول فالمقصود تنقّي الفعل وتوصيفه بالحرمة بطريق الكتابة والانتقال عن نقي العين فلا بد من تاهور الفرق بين اسناد الحرمة إلى الفعل ابتداء واسنادها إلى العين وقد ظهر فيما ذكرناه هنا لكن هذا يظهر في قوله هذا الرغيف على حرام أمالو قال آكل هذا الرغيف على حرام لا يحنت بالبعض لاسناده الحرمة إلى الفعل فصار كقوله والله لا آكله ومثله كلامكم على حرام لأن الحرمة لم تنصف إلى العين بل الفعل وهو الكلام بمعنى التكليم ولم أر من فرق بين ذلك مع أن الذي في الخائفة هذا الرغيف بدون نقطة آكل على خلاف ما نقله في الترمذ مع أنه لا يظهر الفرق المار بالبدون نقطة آكل نعم وقع التعبير في غير الخائفة والحاصل أن المسألة مشككة فلتحرر (قوله الا اذا لم يمكن الخ) أي فيحنت بأكل بعينه وهو الأصح المختار لما بيننا والاصل فيما اذا حلف لا يأكل كل معينا فأكل بعينه ان كان يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحنت بأكل بعينه لأن المقصود الامتناع عن آكله وكل ما لا يطاق آكله في المجلس ولا شربه في شربة فيحنت بأكل بعينه لأن المقصود من اليمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه ولو قال لا أشرب لبن هاتين الشاتين لم يحنت حتى يشرب من لبن كل شاة ولا يعتبر شرب الكل لأنه غير مقصود أو لا يأكل كل من هذه الخائفة فأكل بعينه حنت ولو كان مكان الأكل بيع فباع بعضهما لا يحنت لأن الأكل لا يأتي على جميعه في مجلس ويتأتى البيع كذا في المحيط زاد في البدائع عن الاصل لو قال لا آكل هذه الرمانة فأكلها الا حبة او حبتين حنت في الاستحسان لأن ذلك القدر لا يعتد به لأنه في العرف يقال أنه آكلها وان ترك نصفها او ثلثها أو أكثر مما لا يجري في العرف أنه يستقط من الرمانة لم يحنت لأنه لا يسمى اكلا لجميعها اه وبه يعلم أن اليسير من الرغيف وغيره كاللحم كالعديم اه لمخصا من البحر في باب اليمين بالاكل والشرب وسيأتي هذا الاصل هناك (قوله أو حلف الخ) معطوف على المستثنى وهو قوله اذا لم يمكن آكله قال في التهر وفي مجموع النوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام يحنت بكلام احدهما وكذا كلام أهل بغداد وفي المحيط في كلام فلان وفلان على حرام أو والله لا أكلهم فلانا وفلانا الصحيح انه لا يحنت في المسالتين ما لم يكلمهما الا أن ينوي كلام واحد منهما فيحنت بكلام احدهما لأنه شدد على نفسه اه قلت وهذا اذا لم يذكر لبعده العاطف في البرازية حلف بالطلاق لا بدوق طعاما ولا شربا فذاق أحدهما طلق كما لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ولو قال لا أذوق طعاما وشربا فذاق أحدهما لا يحنت اه واذا ذكر فلا فانه يصير يمينين كما سنذكره في بحث الكلام عن الواقعات (قوله ونوى احدهما) أي نوى أن لا يكلم كل واحد منهما (تنبيه) في الحاوي الزاهدي عن الجامع ان لم أكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان فعبدى حر فضرب أحدهما في دار غيره أو قال ان لم أكلهم فلانا وفلانا اليوم فأت طالق فكلم أحدهما اليوم فقط يحنت قال وألحق بعضهم بذلك ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني فأت طالق فلم تحضري فراشه ولكن راعته فانه يحنت قال وفيه اشكال وبينهما فرق جلي لأن الحنت في اليمين انما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط في ان دخلت الدار انما يحنت اذا صدق دخلت وفي ان لم ادخل انما يحنت اذا صدق لم ادخل فاذا قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم او ان لم أكن شربت هذين السوطيين في دار فلان فخرف الشرط دخل على النبي وهو لم أكن دخلت أو ضربت هاتين وهون في مجموع دخول الدارين وضرب السوطيين ونبي المجموع يتحقق بنبي أحد أجزائه بخلاف قوله ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني فانه لما كثر حرف النبي كان نصيا لكل واحد منهما ونبي كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت أحدهما فانه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم أحدهما ويصدق ان لم يقدم زيد و عمرو مع أحدهما لكن ذكر في المحيط ما يدل على صحة هذا الجواب فانه قال اذا قال ان لم تكلمني فلانا ولم تكلمني فلانا اليوم فأت طالق فكلمت أحدهما ومضى اليوم طلق فقد صح هذا الجواب من حيث الرواية لكن ما قلته من الاشكال قوي اه قلت والجواب انه اذا كثر حرف النبي يكون نقي كل واحد بانقراده مقصودا في ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني يتحقق شرط الحنت بنبي كل واحد بانقراده لأنه يصير كأنه حلف على كل واحد بعينه لأنه اذا ذكر النبي تكرر اليمين حتى لو قال لا أكلك اليوم ولا غدا ولا بعد

زاد في الاشياء الا اذا لم يمكن آكله
في مجلس واحد أو حلف لا يكلم فلانا
وفلانا ونوى أحدهما

مدالب
حلف لا يأكل معينا فأكل بعينه

مطلب
لا اذوق طعاما ولا شربا حنت
با حدهما بخلاف لا اذوق طعاما
وشربا

عند فهمي أيمان ثلاثة وإن لم يكثر التثني قهي بين واحدة حتى لو كلف ليلا يحث بنزلة قوله ثلاثة أيام كما سيأتي عن
الواقعات في بحث الكلام وأما عدم الصدق في لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم زيد مثلاً فلائنه أخبار عن
قدوم كل منهما بانفراده حيث جعله مقصوداً بالتثني فإذا علق ذلك بالشروط يتحقق شرط الحث وهو أنه
لم يقدم زيد هذا ما ظهر لي قد بره (قوله وله أخ واحد) أي وهو عالم به كما قيد بذلك قبيل باب اليمين
بالطلاق والعناق فحينئذ يحث إذا كلف لانه ذكر الجمع وأراد الواحد وإن كان لا يعلم أن الأخ واحد
لا يحث لانه لم يرد الواحد فثبتت اليمين على الجمع كن حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب وليس
فيه الاوغيف واحد وهو لا يعلم لا يحث بجمع عن الواقعات (قوله قلت الخ) البحث لصاحب البحر
في الباب الآتي وقوله وبه علم أي بما ذكره من مسألة الأخوة فإنه جمع ليس فيه الالتف واللام بل هو
مضاف مثل أولاد زوجته فثبت كان عالماً بتعدد هم لا يحث إلا بالجمع كما في لا أكلم رجلاً أو نساء بخلاف
ما فيه الالتف واللام مثل لا أكلم الفقراء أو المساكين أو الرجال فإنه يحث بالواحد لانه اسم جنس
كما في الواقعات وما مر عن الواقعات في أخوة فلان صريح في أن الجمع المضاف كالمكر وسيأتي في آخر باب اليمين
بالأكل والشرب والكلام تمام تحقيق المعرف والمنكر والمضاف وتحرير جواب هذه الحادثة قال في البحر لکن
قال في القضية ان احسنت الى اقربائك فانت طالق فاحسنت الى واحد منهم يحث ولا يراد بالجمع في عرفنا اه
فحتاج الى الفرق الآن يدعي أن في العرف فرقا اه قلت لا يخفى أن العرف الآن عدم التفرقة بين أخوة
فلان وأقربائك وأولاد زوجته ونحوه من الجمع المضاف في أنه يراد به الجنس الصادق بالواحد والآخر فيبقى
الحث في الحادثة المذكورة (قوله كل حل الخ) قال في الهداية ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام
والشراب الآن ينوي غير ذلك والقياس أن يحث كما فرغ لانه باشر فعلاً مباحاً وهو التنفس ونحوه وهذا قول
زفر وجه الاستحسان أن المقصود وهو البز لا يحصل مع اعتبار العموم فيصرف الى الطعام والشراب للعرف
فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الابلية لاسقاط اعتبار العموم واذنواها مكان ابلاء
ولا يصرف اليمين عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ومشايعنا فالواقع به الطلاق من غير
نية لغلبة الاستعمال وعليه الفتوى اه قلت ومقتضى قوله فانه يستعمل فيما يتناول عادة ان العرف كان
أولاً في استعماله في الطعام والشراب ثم تغير ذلك الى عرف آخر وغلب استعماله في الطلاق ثم ان ما ذكره هنا
لا ينافي ما ذكره في الايلاء من التمسك بين نية تحريم المرأة والطهارة والكذب أو الطلاق لأن ذلك في أث
على حرام وما هنا في التحريم باللفظ العام والفتوى على قول المتأخرين بانصرافه الى الطلاق البائن عاماً
أو خاصاً كما ذكرناه هناك (قوله زاد الكمال الخ) لا محل لذكر هذا هنا لأن مراد الكمال أن هذا يراد به
الطلاق فقط بحسب العرف كما يأتي (قوله ولكن الفتوى في زماننا) أي الزمان المتأخر عن زمان المتقدمين
وفوق البردوى في ميسوطه في كون عرف الناس ارادة الطلاق به فالاحتياط أن لا يخالف المتقدمين قال
في الفتح وأعلم أن مثل هذا اللفظ لم يعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كما نكل كذا
وليسه دون الصيغة العامة وتعارفوا أيضاً الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون الطلاق معلقاً فانهم يذكرون
بعده لا أفعل كذا ولا فعلن وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزمي لا أفعل كذا فانه يراد به ان فعلت كذا فهي طالق
ويجب اضاءه عليهم والحاصل أن المتعارف انصراف هذه اللفاظ عربية أو فارسية الى معنى بلانية التعارف
فيه فإن لم يعارف سئل عن نية وفيما ينصرف بلانية لوقال اردت غيره لا يصدق القاضى وفيه بينه وبين الله
تعالى هو المصدق اه وأقره في البحر والنهر والمقدس والشر بلالى وغيرهم وتقدم تمام الكلام على ذلك
في الطلاق (قوله ولوله أكثرين جميعاً) في هذه المسألة كلام طويل قدمنا في باب طلاق غير المدخول بها
وفي باب الايلاء والذي حررناه هناك أنه لا خلاف في أن أث على حرام يحس المحاطبة وفي كل حل على حرام
بعم الزوجات الأربع لصريح اداة العموم الاستغراق وفي امرأتى حرام أو طالق يقع على واحدة منهن وإنما
الخلافاً في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فقبل يقع على واحدة غير معينة نظراً الى صورة افراده والاشبه
انه يعم الكل فافهم (قوله وان لم تكن له امرأة الخ) قال في الطهيرية وان قال لم انو الطلاق لا يصدق قضاء لان
صار طلاقاً عراً قائم قال وان حلف به ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة أو أكثرين جميعاً

أولا يكلم أخوة فلان وله أخ واحد
وقنانه فيها قلت وبه علم
جواب حادثة حلف بالطلاق
على أن أولاد زوجته لا يطلعون
بنته فطلاق واحد مهم لم يحث
(كل حل) أو لال الله أو حلال
المسلمين (على حرام) زاد الكمال
أو الحرام يلزمي ونحوه (فهو على
الطعام والشراب) لكن
(السوى) في زماننا (على أنه تين
امرأته) بتطبيقه ولوله أكثرين
جميعاً بلانية وان نوى ثلاثاً ثلاث
وان قال لم انو طلاقاً لم يصدق قساره
لغلبة الاستعمال ولذا لا يحلف به
الا رجال طهيرية (وان لم تكن له
امرأة) وقت اليمين

مطلب
الجمع المضاف كالمسكر بخلاف
المعرف بال
مطلب
كل حل عليه حرام

مطلب
تعارفوا الحرام يلزمي والطلاق
يلزمي

قوله ان المتعارف انصراف الخ هنا
يخطئه وأعله سقط من قوله يلزمي
والاصل ان المتعارف انصرف الخ
تأمل اه صحيح

سواء نكح بعده أولا (فيمين)
فكفريا كله أو شربه لو يمينه على
آت ولو بالله على ماض فغموس
أولاه ولوله امرأة وقتها فبانت بلا
عدة فاكل فلا كفارة لانصرافها
للطلاق وقد مر في الابلاء (ومن
نذر ندامت مطلقا أو معلقا بشرط

مطلب
في أسرار النذر

وان لم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل يمينه بالطلاق ولو جعلناه يميناً بالله تعالى فهو غموس وان حلف بهذا
على امر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال يمين اه وحاصله انه
اذا لم تكن له امرأة وحلف على ماض ككذبا لا يلزمه شيء لانه جعل طلاقا على المفتي به فيلغو لعدم الزوجة
ولو جعل يميناً بالله تعالى فغموس لانه كناية عن الحلف بالله تعالى كما مر في هو يهودى انه كناية وان لم يعقل وجهها
فعلى الوجهين لا يلزمه شيء سوى الاستغفار وقيل ان قوله ولو جعل يميناً بالله تعالى أى بناء على ظاهر الرواية
من حله على الطعام والشراب وفيه نظر لانه اذا قال ان كنت فعلت كذا فكل حل على حرام يصير بمعنى ان كنت
فعلته فوالله لا اكل ولا اشرب فاذا كان قد فعل انعقدت يمينه على عدم الاكل والشرب فيكفريا كله أو شربه
فلا تكون لغوا فافهم وعلى هذا خفي النهاية عن التوازل من انه ان لم تكن له امرأة تجب عليه الكفارة محمول
على انه جعل يميناً بالله تعالى مع كون الحلف على مستقبل والا كان غموسا فلا تلزمه الكفارة وأما قوله في البحر
معناه اذا اكل أو شرب لانصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب لا كما يفهم من ظاهر العبارة اه
ففيه نظر بل هو محمول على ما يفهم من ظاهر العبارة وهو وجوب الكفارة وان لم يأكل ولم يشرب بناء على ما قلنا
والا ورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق ويؤيده أن انصرافه الى الطعام والشراب كان في العرف السابق
ثم تغير ذلك العرف وصار مصر و قال الى الطلاق كما مر فبعد ما صار حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حله على العرف
الموجود بل يبقى مراد به الطلاق غير أنه اذا لم تكن له امرأة يبقى مراد به الطلاق فيلغو ويجعل يميناً بالله تعالى
فتجب به الكفارة ان لم يكن غموسا فالترديد في كلام الظهيرية مبنى على قولين بدليل ما في البرازية حيث قال
وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنت لزمته الكفارة والنسقي على انه لا تلزمه
اه فاقاله النسقي مبنى على انه يبقى مراد به الطلاق وظاهر كلامهم ترجيح خلافه فاعتمد تحقيق هذا المقام
فانه من مخ الملك السلام (قوله سواء نكح بعده أولا) هو ما عليه الفتوى كما يأتي (قوله فيكفريا كله
أو شربه) مبنى على ما فسر به في البحر عبارة التوازل وقد علمت ما فيه والصواب أن يقول فيكفر بيمينه أى
بفعله الخلو ف عليه كأن قال ان دخلت الدار فكل حل على حرام ثم دخلها يلزمه كفارة اليمين لانها يمين منعقدة
على عدم الدخول في المستقبل لا على عدم الاكل والشرب حتى لو اكل أو شرب قبل الدخول أو بعده
لا يلزمه شيء (قوله ولو بالله على ماض) لفظ بالله سبق قلم أى ولو كانت يمينه على ماض كما اذا قال ان كنت
فعلت كذا فكل حل على حرام وكان عالما بأنه فعله فهي غموس ان جعلت يميناً بالله تعالى فلا تلزمه كفارة وقوله
أولاه أى ان جعلت يميناً بالطلاق كما قاله النسقي وظاهر ما مر عن الظهيرية من قوله لانه جعل يميناً بالطلاق
اعتماد الاول وهو ظاهر ما قدمناه أيضا عن البرازية وكذا ما يأتي قريبا وبما قررناه علم أن ما ذكره الشارح
من قوله فغموس أو لغو هو حاصل ما قدمناه عن الظهيرية فليس في كلامه خلل سوى زيادة لفظ بالله فافهم
(قوله ولوله امرأة وقتها الخ) مقابل قول المصنف وان لم تكن له امرأة قال في الظهيرية وان حلف بهذا على
امر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال يمين وان كان له امرأة
وقت اليمين فبانت قبل الشرط أو بانت لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه الكفارة لان يمينه انصرف الى الطلاق
وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت اليمين ثم تزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر
نين المتروجة وقال غيره لا نيز وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى لان يمينه جعل يميناً بالله تعالى وقت
وجودها فلا يكون طلاقا بعد ذلك اه ومثله في الخاتمة وفي عبارة البرازية في هذه المسألة خلل بيمينها عليه
في باب الابلاء (قوله فأكل) صوابه فباشر الشرط كما في عبارة الظهيرية وغيرها وذلك كدخول الدار مثلا
ولا نظيره للاكل وعدمه كما علمت (قوله وقد مر في الابلاء) ما مرهنا لفيه خلل تابع فيه البرازية كما أوضحناه
هناك (قوله ومن نذر ندامت مطلقا) أى غير معلق بشرط مثل لله على صوم سنة فتح وأقاده أنه يلزمه ولولم
يقصده كالأراد أن يقول كلاما جري على لسانه النذر لان هزل النذر كالجحد كالطلاق كما في صيام الفتح
وكالأراد أن يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر كما في صيام البحر عن الولوالجية واعلم أن النذر
قربة مشروعة أما كونه قربة فلما يلزمه من القرب كالصلاة والصوم والحج والعشق ونحوها وأما شرعيته
فلا و امر الواردة بإيضائه وتماصه في الاختيار قلت وانما ذكرنا النذر في الايمان لما يأتي من انه لو قال على

نذروا لنية له لزمه كفارة ومتر في آخر كتاب الصيام انه لو نذر صوما فان لم ينوشيا أو نوى الصدقة فقط أو نوى النذر
 وأن لا يكون يمينا **كان** نذرا فقط وان نوى اليمين وأن لا يكون نذرا كان يمينا وعليه كفارة ان افطروا
 نواهما أو نوى اليمين كان نذرا ويمينا حتى لو افطر قننى وكسر ومتر هناك الكلام فيه (قوله كما سيشرح به) أى
 المصنف قريبا وبأنى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ط (قوله وهو عبادة مقصودة) الضمير راجع للنذر بمعنى
 المنذور لا للواجب خلافا لما فى البحر قال فى النسخ مما هو طاعة مقصودة لنفسها ومن جنسها واجب الخ
 وفى البدائع ومن شروطه أن يكون قربة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة المريض ونشيع الجحارة والوضوء
 والاعتسال ودخول المسجد ومس المصحف والاذان وبناء الرباطات والمساجد وغير ذلك وان كانت قربة
 الا انها غير مقصودة اه فهذا صريح فى أن الشرط كون المنذور نفسه عبادة مقصودة لا ما كان من جنسه
 ولذا اجمعوا النذر بالوقف لأن من جنسه واجبا وهو بناء مسجد للمسلمين كما يأتى مع ذلك على أن بناء المساجد غير
 مقصود لذاته (قوله خرج الوضوء) لانه عبادة ليست مقصودة لذاتها وانما هو شرط لعبادة مقصودة وهى
 الصلاة ط عن النسخ (قوله وتكفين الميت) لانه ليس عبادة مقصودة بل هو لا جيل صحة الصلاة عليه لان
 شرطه صحتها ط (قوله ووجد الشرط) معطوف على قوله وكان من جنسه عبادة وهذا ان كان معلقا بشرط
 والالزم فى الحال والمراد الشرط الذى يريد كونه كما يأتى تصحيحه (قوله لزم الناذر) أى لزمه الوفاء به والمراد
 انه يلزمه الوفاء بأصل القربة التى التزمها لا بكل وصف التزمه لانه لو عين درهمين أو قنينة أو كافا للتصدق
 أو للصلاة فالتعيين ليس بالازم بجر وتخصيقه فى النسخ (قوله لحديث الخ) قال فى النسخ هو حديث غريب
 الا انه مستغنى عنه ففى لزوم المنذور الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى وليوفوا نذورهم وصريح المصنف
 اى صاحب الهداية فى كتاب الصوم بأنه واجب لاداة وتقدم الاعتراض بأنهم اوجب الاقتراض للقطعية
 والجواب بأنهم مؤثرون اذ خص منها النذر بالمعصية وما ليس من جنسه واجب فلم تكن قطعية الدلالة ومن قال
 من المتأخرين باقتراضه استدلالا بالاجماع على وجوب الوفاء به اه ملخصا وفى الشرع لاداة عن البرهان
 انه أى الاقتراض هو الاظهر (قوله لوجوب العتق) ترك ذلك لالراجب من الصلاة والصوم والصدقة
 ان ظهوره ط (قوله والمشي ليج) المراد الحج ماشيا والافلتى ليس عبادة مقصودة اه ح وفيه أن
 المشروط كونه عبادة مقصودة هو المنذور لا ما كان من جنسه كما قد مناهم وسيأتى فى باب اليمين فى البيع انه
 لو قال على المشى الى بيت الله أو الكعبة يلزمه حج أو عمرة وسند كراهة هذا استحسان والقياس أن لا يجب به
 شئ لانه ليس بقربة تأتى (قوله والعتدة الاخيرة الخ) كذا ذكره فى اعتكاف البحر وأورد عليه أن التشبيه
 ان كان فى خصوص القعدة فهو غير لازم فى الاعتكاف بل هو الزوال والوقوف فى مقدته وان كان فى مطلق الكيفية
 فلم يخص التشبيه بالعتدة مع أن الركوع كذلك والجواب اختيار الاول والغالب فى الاعتكاف التعمد وذكر
 فى اعتكاف المعراج قسابل من جنسه واجب لله تعالى وهو ثابت بعرفة وهو الوقوف والنذر بالثبني اما يصح
 اذا كان من جنسه واجب أو مشتملا على الواجب وهذا كذلك لان الاعتكاف يشتمل على الصوم ومن جنس
 الصوم واجب وان لم يكن من جنس اللبث واجب وتعبقه فى النسخ فى باب اليمين فى الحج والصوم بأن وجوب
 الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالنذر والكلام الآن فى صحة وجوب التسبوع فكيف يستدل على لزومه بلزومه
 ولزوم الشرط فرع لزوم المشروط ثم قد يقال فيحقق الاجماع على لزوم الاعتكاف بالنذر موجب اهدار اشتراط
 وجود واجب من جنسه اه أى فهو خارج عن الاصل (قوله ووقف مسجد) أى فى كل بلدة على الظاهر ط
 (قوله والا) أى وان لم يفعل الامام فعلى المسلمين (قوله ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذى وعد
 بذكره قال المصنف فى شرحه وهذا ثبت أن المراد بالواجب فى قولهم من جنسه واجب العرض وبه سرح
 شيخنا فى بخر الخ وبأنى تمام الكلام عليه (قوله كعبادة مريض الخ) هذا يشهد أن مرادهم بالعرض هنا
 فرض العيز دون ما يشتمل فرض الكفاية اه ح أى فان هذه فرض كفاية كما فى مقدمة أبى الليث فافهم
 وقد مناعن البدائع خروج هذا المذكورات بقوله عبادة مقصودة على انه يرد عليه دخول المسجد لمطواف
 ولصلاة الجمعة اذا كان الامام فيه فان الدخول حيث نذر فرض لكنه ليس مقصودا لذاته وكذا عبادة الوالدين
 اذا احتاجا اليه لان برهما فرض وقد مناهم أن المشروط كونه عبادة مقصودة هو المنذور (قوله ولو مسجد

وكان من جنسه واجب) أى فرضه
 كما سيشرح به تعالى البحر والدرر وهو
 عبادة مقصودة) خرج الوضوء
 وتكفين الميت (ووجد الشرط)
 المعلق به (لزم الناذر) لحديث من نذر
 وسمى فعله الوفاء بما سمي (كصوم
 وصلاة وصدقة) ووقف
 واعتكاف) واعتاق رقبة وبيع
 ولو ماشيا فانها عبادات مقصودة
 ومن جنسها واجب لو جوب
 العتق فى الكفارة والمشي للحج
 على القادر من أهل مكة والعتدة
 الاخيرة فى الصلاة وهى لث
 صلا اعتكاف ووقف مسجد
 للمسلمين واجب على الامام من
 بيت المال والا فعلى المسلمين (ولم
 يلزم) الناذر (ما ليس من جنسه
 فرض) لعبادة مريض ونشيع
 جنازة ودخول مسجد) ولو مسجد
 الرسول صلى الله عليه وسلم أو الاقدى
 لانه ليس من جنسها فرض مقصود

الرسول صلى الله عليه وسلم) الاولى ذكر مسجد مكة لانه المتوهم ط (قوله وهذا هو الضابط) الاشارة الى ما ذكره من أن ما ليس من جنسه فرض لا يلزم وعبرة الدرر المنذورة اذا كان له أصل في الفروض لم ينذر كالصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف وما لا أصل له في الفروض فلا يلزم النذر كعبادة المريض وتشيع الجنائز ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الأصل الكلي (قوله فزاد) أي على الشرطين المارين في المتن (قوله أن لا يكون معصية لذاته) قال في الفتح وأما كون المنذور معصية يمنع انعقاد النذر فيجب أن يكون معناه اذا كان حراما لعينه أو ليس فيه جهة قريبة فان المذهب أن نذر صوم يوم العيد يتعقد ويجب الوفاء بصوم يوم غيره ولو صامه خرج عن العهدة ثم قال بعد ذلك قال الطحاوي اذا اضاف النذر الى المعاصي كالله على أن اقل فلانا كان يمينا ولزمته الكفارة بالحنث اه قلت وحاصله أن الشرط كونه عبادة فيعلم منه انه لو كان معصية لم يصح فهذا ليس شرطا خارجا عما مر لكن مخرج به مستقلا لبيان أن ما كان فيه جهة العبادة يصح النذر به لما مر من انه يلزم الوفاء بالنذر من حيث هو قريبة لا بكل وصف التزمه به فصح التزام الصوم من حيث هو صوم مع الغاء كونه في يوم العيد ولذا قال في الفتح ان قلت من شروط النذر كونه بغير معصية فكيف قال أبو يوسف اذا نذر ركعتين بلا وضوء يصح نذره خلافا لمحمد فالجواب أن أبا يوسف صححه بوضوءه لانه حين نذر ركعتين لزمناه بوضوءه لأن التزام المشروط التزام الشرط فقوله بعدم بغير وضوء لغو لا يؤثر وتطيره اذا نذرهما بلا قراءة ألزمناه ركعتين بقراءة أو نذر أن يصلي ركعة واحدة ألزمناه ركعتين أو ثلاثا ألزمناه بأربع اه وتماه فيه (قوله لانه لغيره) أي لان كونه معصية لغيره وهو الاعراض عن ضيقة الحق تعالى (قوله وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر) في الضحية البدائع لو نذر أن يضحي شاة وذلك في أيام النحر وهو موسر فعليه أن يضحي بشاتين عندنا شاة للنذر وشاة بإيجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل أيام النحر لزمه شاتان بلا خلاف لان الصيغة لا تحتمل الاخبار عن الواجب اذا لا وجوب قبل الوقت وكذلك لو كان معسرا ثم ايسر في أيام النحر لزمه شاتان اه والحاصل أن نذر الضحية صحيح لكنه ينصرف الى شاة اخرى غير الواجبة عليه ابتداء بإيجاب الشرع الا اذا قصد الاخبار عن الواجب عليه وكان في أيامها وثلثا ما لو نذر الحج لان الضحية والحج قد يكونان غير واجبين بخلاف حجة الاسلام فانها نفس الواجب عليه لانها اسم لفريضة العمر كصوم رمضان وصلاة الظهر فلا يصح النذر بها بخلاف ما قد يكون تطوعا وواجبا كالصلاة والصوم كما يستحقته في الضحية ان شاء الله تعالى (قوله أو ملكا لغيره) فان قيل ان النذر به معصية فيغني عنه ما مر قلنا انه ليس معصية لذاته وانما هو لحق الغير فأداه في البحر لملكه خارج بكونه لا يملكه فيشمل الزائد على ما يملكه وما لا ملك له فيه أصلا كهذا وفي البحر عن الخلاصة لو قال لله على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر بخلاف قوله لا هدين ولو نوى المير كان يمينا اه قال في المهر والفرق بين التأكد وعدمه مما لا اثر له يظهر في صحة النذر وعدمه ثم على الصحة هل تلزمه قيمتها أو يتوقف الحال الى ملكها محل تردد اه قلت الظاهر الثاني لان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم فاذا صح نذره توقف الى ملكها ليمكن اهداؤها تأمل ويطهر لي أن قوله لا هدين يمينا لا نذر وقوله ولو نوى المير كان يمينا اه كان يمينا راجع الى المسألة الاولى فان تم هذا انسخ الفرق فتأمل (قوله لزمه المائة فقط) سيذكر الشارح وجهه (قوله قلت ويزاد الخ) ذكر هذا الشرط صاحب البحر في باب الاعتكاف وعزا الفرع المذكور الى الوالوجبة قال ط وبه صارت الشروط سبعة ما في المتن وهذه الخمسة لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما يملك وأن لا يكون ملك الغير خاص ببعض صور النذر (قوله مستحيل الكون) يشمل الاستحالة الشرعية لما في الاختيار لو نذرت صوم أيام حينها أو قالت لله على أن اصوم غدا فخاضت فهو باطل عند محمد وزفر لانها أضافت الصوم الى وقت لا يتصور فيه وقال أبو يوسف تقضي في المسألة الثانية لأن الإيجاب صدر صحيحا في حال لا ينافي الصوم ولا إضافة الى زمان ينافيه أذا الصوم يتصور فيه والعجز بعارض محتمل كالمريض فتقضي به كما اذا نذرت صوم شهر يلزمها قضاء أيام حيفها لانه يجوز دخوله الشهر عن الحيض فيصح الإيجاب وتماه فيه (قوله وفي القنية الخ) عبارتها كما في البحر نذر أن يتصدق بدينار على الاغنياء ينبغي أن لا يصح قلت وينبغي أن يصح اذا نوى أبناء الديار لانهم محل الزكاة اه قلت

وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي البحر شرائطه خمس فزاد أن لا يكون معصية لذاته فصح نذر صوم يوم النحر لانه لغيره وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شيء غيرها وأن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو ملكا لغيره فلو نذر الصدق بألف ولا يملك الأمانة لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في زواهر الجواهر وأن لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس أو اعتكافه لم يصح نذره وفي القنية نذر الصدق على الاغنياء لم يصح به لم ينو أبناء الديار

قوله أو مستحيلة الكون الأولى
أن يقول أو كونها مستحيلة الخ
بالعطف على قوله عدم بديل قوله
لعدم تيقنه بالخ والا فظاهر
عبارة أن الاستحالة منفية
وهو لا يظهر قد برأه معناه

ولنذكر التسييمات دبر الصلاة
لم يلهيه ولو رآه صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزم
وقيل لا (ثم ان) المعلن فيه تفصيل
فان (علته بشرط يريده كان
عدم غائب) أو شئ من بني (يوفي)
وجوبا (ان وجد) الشرط
(د) ان علقه (بما لم يرد بان زيات
بفلانة) مثلا خفت (روي) نذره
(أو كسر) ليمسه (على المذهب)
لأنه سر بطاهره عين بهناه فينبر
ضرورة (در) مكثف (بمؤرفة
في ملكه وفي به والا) ص (أم)
بالترك (ولم يخلقت الحكم)
فلا يجبره الثاني (در أن يذبح
ولده وملكه شان) نفسه الحليل عليه
الصلاة واللام رأها الثاني
والشافعي كذره بقتله

ولعل وجد عدم الصحة في الأول عدم كونها قربة أو مستحيلة الكون لعدم تحققها لانها لا تقضي هبة كما أن الهبة
لنفق صدقة (قوله ولو نذر التسييمات) لعل مراده التسييم والتكبير ثلاثا وثلاثين في كل واحد
على الجميع تسييما نفيا لكونه سابقا وفيه إشارة الى أنه ليس من جنسها واجب ولا فرض وفيه أن تكبير
التشريق واجب على المفتي به وكذا التكبير الاحرام وتكبيرات العيدين فينبغي صحة النذره بناء على أن المراد
بالواجب هو المطلق ط قلت لكن ماذا كره انشراح ليس عبارة التنية وعبارتها كما في الجبر ولو نذر أن يقول
دعاء كذا في دبر كل صلاة عشر مرات لم يصح (قوله لم يلزمه) وكذا لو نذر قراءة القرآن وعلله التهيستاني
في باب الاعتكاف بأنها الصلاة وفي الثانية ولو قال على الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة أو على أن
اقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شئ اه قلت وهو مشكل فان اقراة عبادة مقصودة ومن جنسها واجب
وكذا الطواف فانه عبادة مقصودة أيضا ثم رأيت في باب المناسك قول في باب انواع الطوفة الخامس طواف
النذره وهو واجب ولا يختص بوقت في هذا الموضع في صحة النذره (قوله لم يلزمه) لأن من جنسه فرضا وهو
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لم مرة واحدة في العمر وتجب كذا ذكرنا على فرض تعلقه قال ح ومنه يعلم
أنه لا يشترط كون الفرض قطعيا ط (قوله رقبيل لا) لعل وجه اشتراطه كون الفرض قطعيا ح
(قوله ثم ان المعلق الخ) اعلم أن المذكور في كتب ظاهر الرواية أن المعلق يجب الوفاء به مطلقا أي سواء كان
الشرط مما يراد كونه أي بطلب حصوله كان شئ الله حريضي أو لا كان كلف زيدا أو دخلت الدار فكذا وهو
المسمى عند الشافعية بنذر البعاج وروى عن أبي حنيفة التمسك بيل المذكور هنا وان رجع اليه قبل موته بسبعة
ايام وفي الهداية انه قول محمد وهو الصحيح اه ومنه عليه أصحاب المتون كالتنوير والجمع وتختصر الثانية
والمفتي وغيرهما وهو مذهب الشافعي وذكر في التمهيد انه المروي في النوادر وأنه شتمار اخذت فيه وقد انعكس الامر
على صاحب الحرف فلن أن هذا الأصل له في الرواية وأن رواية الولد أنه شتمار فيها مطلقا وأنه في الخلاصة قال
وبه يفتي وقد علمت أن المروي في النوادر هو التسبيل المذكور وذكروا في التمهيد أن الذي في الخلاصة هو التعليق
بما لا يراد كونه فلا تطلق ممنوع اه والحاصل ان ليس في المسألة سوى قولين الأول ظاهر الرواية بعدم
التحريم أصلا والثاني التفصيل بيل المذكور وأما ما يؤهم في الجبر من القول الثالث وهو ان يبره مطلقا وأنه المفتي
به فلا أصل له كما أوضحه العلامة الشربلاني في رسالته المسماة بخدمة التحرير ففهم (قوله بشرط يريده الخ)
انظر لو كان فاسقا يريده شرطاً هو معصية فعلق عليه كما في قول الشاعر

على إذا ما رزت ليلي بمصية زيارت بيت الله رجلا ن حافيا

فهل يقال انما بشرط يجب عليه المعلق أم لا ويظهر لي الوجوب لأن المذور مطاعة وقد علق وجوبها على
شرط فاذا حصل الشرط لم يمتنع وان كان الشرط معصية يحرم فعلها لأن هذه الطاعة غير حاطة على مباشرة
المعصية بل بالعكس وتعمير النذر صادق عليه ولذا صرح النذري في قوله ان زيت بفلانة لكنه يتخير بينه وبين
كفارة اليمين لأنه اذا كان لا يريده يصير فيه معنى اليمين فيتحير كما يأتي في تقريره به لاف ما اذا كان يريده لهوات
معنى اليمين فيذبح الجزم بلزوم المذور فيه وان لم أره حرم بجاف فهم (قوله لأنه سر بطاهره الخ) لأنه قد صد به
المنع عن ايجاد الشرط فيبطل الى أي الجهتين شاء بخلاف ما اذا علق بشرط يريده ثبوته لا معنى اليمين وهو فسد
المتع غير موجود فيه لأن قصده اظهار الرغبة فيما جعل شرطاً درر (قوله في غير ضرورة) جواب عن
قول صدر الشريعة أقول ان كان الشرط حراما كان زيت يفتي أن لا يتخير لأن التحريم يوجب وجوب
لا يوجب التحفيف قال في الدرر أقول ليس الموجب للتحفيف هو الحرام بل وجود دليل التحفيف لأن اللط لما
كان تدرام من وجه ويمام من وجه لم أن يعمل بتعني الوجهين ولم يجز اهدار أحدهما فلزم التحريم الموجب
للتخفيف بالضرورة قد برأه (قوله فلا يجبره الثاني) لأن العبد لم يثبت له حق العتق عليه لأن ذلك بمرلة
ما لو حلف بالله تعالى ليعتقه ليس له اجباره على أن يبر بيمينه لأن ذلك محذور حق الله تعالى (قوله سر
أن يذبح ولده الخ) المسألة منصوصة في كافي الحاكم الشهيد وغيره وفي شرح الجمع وشرح درر ان يجبر انه يجب
بذبح كبش في الحرم أو في أيام النحر في غير الحرم وأنه يشترط لحة النذره في عامة الروايات أن يقول في الدرر
عند مقام إبراهيم أو بمكة وفي رواية عنه لا يشترط وفي الاختيار ولو نذر ذبح ولده أو فخره لم يذبح شاة عند أبي

حنيفة ومحمد وكذا النذر بفتح نفسه أو عبده عند محمد وفي الوالد والوالدة عن أبي حنيفة روايتان والاصح
عدم الصحة وقال أبو يوسف وزفر لا يصح شيء من ذلك لانه معصية فلا يصح وله ما في الولد مذهب جماعة من
الصحاب كعلي وابن عباس وغيرهما ومثله لا يعرف قياسا فيكون سماعا ولأن إيجاب ذبح الولد عبارة عن إيجاب
ذبح الشاة حتى لو نذر ذبحه بمكة يجب عليه ذبح الشاة بالحرم بيانه قصة الذبيح فإن الله تعالى أوجب على الخليل
ذبح ولده وأمره بذبح الشاة حيث قال قد صدقت الرؤيا فيكون كذلك في شريعتنا لما لقوله تعالى ثم أوحينا
إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا أولان شريعة من قبلنا لمنا حتى ثبت التسخ وله نظائر منها أن إيجاب المني
إلى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمرة وإيجاب الهدى عبارة عن إيجاب شاة ومثله كثير وإذا كان نذر ذبح
الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية بل قرينة حتى قال الأسيجاوي وغيره من المشايخ أن أراد عين الذبيح
وعرف انه معصية لا يصح وتطيره الصوم في حق الشيخ الثاني معصية لا فضائه إلى اهلاكه ويصح نذره بالصوم
وعليه القدية وجعل ذلك التزاما للقدية كذا هذا ولمحمد في النفس والعبد أن ولايته عليه ما فوق ولايته على
ولده ولا يحنيفة أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استندلا لا بقصة الخليل وانما وردت في الولد
فيقتصر عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالاجماع لأن النص ورد بلفظ الذبح والتحرمة له ولا كذلك القتل
ولأن الذبح والتحرر وردا في القرآن على وجه القرينة والتعبد والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة والانتقام
والنهي ولانه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح فهذا أولى اه (قوله انما اجماعا) أي بناء على اصح
الروايتين كما مر (قوله لأن الذبح ليس من جنسه فرض الخ) هذا التعليل لصاحب البحر وينا فيه
ما في الخاتمة قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبرئ لا يلزمه شيء إلا أن يقول والله على أن اذبح شاة اه
وهي عبارة من الدرر وعملها في شرحه بقوله لأن الزوم لا يكون إلا بالنذر والدال عليه الثاني لا الأول اه
فأفاد أن عدم الصحة لكون الصيغة المذكورة لا تدل على النذر أي لأن قوله ذبحت شاة وعد لا نذر ويؤيده
ما في البرازية لو قال ان سلم ولدي أصوم ما عشت فهذا وعد لكن في البرازية أيضا ان عوفيت صمت كذا لم يجب
ما لم يقل لله على وفي الاستحسان يجب ولو قال ان فعلت كذا فأنا حج ففعل يجب عليه الحج اه فلم أن تعليل
الدرر مني على القياس والاستحسان خلافه ويناقضه أيضا قول المصنف على شاة اذبحها وعبارة الفتح فعلى
بانقضاء في جواب الشرط اذ لا شك أن هذا ليس وعدا ولا يقال انما يلزمه شيء لعدم قوله لله على لأن المصنف حجه
صحة النذر بقوله لله على حجة أو على حجة فيمن حل ما ذكره المصنف على القول بأنه لا بد أن يكون من جنسه
فرض وحل ما في الخاتمة والدرر من صحة قوله لله على أن اذبح شاة على القول بأنه يمكن أن يكون من جنسه
واجب وسيأتي في آراء ضخمة عن الخاتمة لو نذر عشر أضياع لزمه ثنتان لحج الامر به ما في شرح الوهبانية
الاصح وجوب الكل لا يجابه ماله من جنسه إيجاب ونقل الشارح هناك عن المصنف أن مفاده لزوم النذر بما
من جنسه واجب اعتقادي أو اصطلاحى اه ويؤيده أيضا ما قدمناه عن الدائع وبه يعلم أن الاصح أن المراد
بالواجب ما يشمل الفرض والواجب الاصطلاحى لا خصوص الفرض فقط (قوله فتح وبحر) يوهم انه
في الفتح ذكر هذا التعليل مع أن المذكور فيه عبارة المتن فقط وكذلك في البحر معزيا إلى مجموع النوازل (قوله
ففي متن الدرر تناقض) أي حيث صرح أولا بأنه يشترط في النذر أن يكون له أصل في الفروض ونص ثانيا على
صحة النذر بقوله لله على أن اذبح شاة مع أن النذر ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات وأجاب ط بأن
مراده بالفرض ما يعم الواجب بأن يراد به اللازم فلا تناقض (قوله كذا في مجموع النوازل) الإشارة إلى
ما في المتن من قوله ولو قال ان برئت إلى قوله جاز (قوله ووجهه لا يخفى) هو أن السبع تقوم مقامه في الضحايا
والهدايا ط (قوله لما تقرر في كتاب الصوم) أي في آخره قبيل باب الاعتكاف وعبارة هناك مع المتن
والنذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غير ما غير المعلق ولو معينا لا يحتص بزمان ومكان ودرهم وفقير
فلو نذر الصدق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز وكذا لو عمل قبله فلو عين شهر للاعتكاف
أو الصوم فعمل قبله عنه صح وكذا لو نذر أن يحج سنة كذا فحج سنة قبلها صح أو صلاة في يوم كذا فصلاها قبله لانه
تجمل بعد وجود السبب وهو النذر فيلغو التعيين بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تجليه قبل وجود الشرط
اه قلت وقد متنا هناك الفرق وهو أن المعلق على شرط لا يتعدي سببا للعالم كما تقرر في الاصول بل عند وجود

(ولغا لو كان بذبح نفسه أو عبده
وأوجب محمد الشاة ولو بذبح (أي به
أوجده أو آتاه) لغا اجماعا لانهم
ليسوا كسبه (ولو قال ان برئت
من مرضي هذا ذبحت شاة أو على
شاة اذبحها فبرئ لا يلزمه شيء) لأن
الذبح ليس من جنسه فرض بل
واجب لا الضحية فلا يصح
(الا إذا زاد أو أتصدق بلحمها)
فيلزمه لأن الصدقة من جنسها
فرض وهي الزكاة فتح وبحر
ففي متن الدرر تناقض من (ولو قال
لله على أن اذبح جزورا أو أتصدق
بلمة قد يحكمه سبعا شاة جاز)
كذا في مجموع النوازل ووجهه
لا يخفى وفي الخاتمة ان ذهب هذه
العهلة فعلى كذا فذهب ثم عادت
لا يلزمه شيء (نذر افتراء بمكة جاز
الصرف لفتراء غيرها) لما تقرر
في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق
لا يحتص بشيء

مطلب
النذر غير المعلق لا يحتص بزمان
ومكان ودرهم وفقير

شرطه فلو جاز تجليله لزم وقوعه قبل سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر إلى التجليل
 أمّا تأخيرها فلظاهر أنه جائز إذ لا محذور فيه وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لأن التعاقب
 إنما أثر في انعقاد السببية فقط فلا امتنع فيه التجليل وتعين فيه الوقت أما المكان والدرهم والفقير فهي
 باقية على الأصل من عدم التعين ولذا اقتصر الشارح في بيان مخالفة على التجليل فقط حيث قال فإنه لا يجوز
 تجليله فتدبر قلت وكما لا يتعين الفقير لا يتعين عدده وفي الخاتمة أن زوجت بنتي فألف درهم من مالي صدقة لكل
 مسكين درهم فزوج ودفع ألف إلى مسكين جلد جاز (تبيينه) إنما لم يخص النذر بزمان ونحوه خلافاً لفرلان
 لزوم ما التزمه باعتبار ما هو قرينة لا باعتبار أن آخر لا دخل لها في صيرورته قرينة كما مر في البيع وكذا إذا سر
 ركعتين في المسجد الحرام فأذاها في أقل شرفاً منه أو في أقل شرفاً له أجزأه خلافاً لفرلان المعروف من الشرع
 أن التزاه بما هو قرينة موجب ولم ينبت من الشرع اعتبار تخصيص العمد العادة بالمكان بل بما عرف ذلك
 لله تعالى وتعامه فيه قلت وإنما تعين المكان في سر الهدى والزمان في سر الصحة لأن كلامهم اسم خاص
 معين فالهدى ما يهدي للعرم والاصح ما ينجح في أيامها - نى لم يكن كذلك لم يوجد الاسم وسد كرتنام
 تحته في باب البيع أن شاء الله تعالى (قوله جاز) أشار إلى أن تعين ما يشتري به مثل تعيين الزمان
 والمكان (قوله قضاء وحده) أي قضى ذلك اليوم فقط لا يقع كل الصوم في غير الوقت كما مر في السيام
 (قوله وان قل متتابعاً) لأن شرط التتابع في شهر بعينه لا في متتابع لتتابع الأيام وأيضاً لا يمكن
 الاستقلال لأنه معين درر وأما إذا كان الشهر غير معين فن شاء تابعه وان شاء فترقه إذا شرط التتابع فليزمه
 ويستقبل فتح أي يستقل شهر غير لو أفطر يوماً ولو من الأيام المنية كما مر في الصوم وتقدم هذا تمام
 الكلام على ما يجب فيه التتابع وما لا يجب وما يجوز تقديمه أو تأخيره وما لا يجوز فراجع (قوله فأكل
 لعذر) وسد الذونه ح (قوله فدى) أي لكل يوم نصف صاع من رز أو صاعاً من شعير وان لم يقدر
 استغفر الله تعالى كما مر (قوله له ما يملكه منها فقط) وان كان عنده عروض أو خادم يساري ما نه فانه
 يبيع ويتصدق وان كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن شيء فلا شيء عليه كمن أوجب على نفسه ألف
 حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة شر بلاية عن الخاتمة وانظر هل يدخل في ذلك الدين كما يدخل
 في الوصية ثبت ما له طاهر التعجيل عدم الدخول لأن الدين لا يملكه قبل قبضه وإذا قبضه صار له كما إذا تبعه
 النذر وفي الوصية ثبت المال يعتبر ما له عند الموت تأمل انك سيأتي في أول الشركة أن الحق كونه مملوكاً (قوله
 لم يوجد الخ) أي وشرط صحة النذر أن يكون المنذور مملوكاً لا نذر أو مضافاً إلى السبب كقوله ان اشتريتك فله على
 أن اعتنك ط (قوله في المساكين صدقة) أي يتصدق عليهم في معنى على (قوله لم يصح اتفاقاً) أمالو كان
 له مال يصح ويكون المراد به جنس مال الركاذاً استصحاباً أي جبراً كن بلغ تعاباً أو لا عليه دين مستغرق أو لا
 وان لم يجد غيره أمسك منه قدر قوته فإذا لم يجد غيره تصدق بقدر ما أي بقدر ما أمسك كما سيأتي في متفرقات النساء
 ان شاء الله تعالى وذكر الشارح هناك عن البحر قال ان فعلت كذا بما أملكك صدقة فليته أبيع ما لي من
 رجل ثوب في منديل ويتبنيه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به جباراً الرؤية فلا يلزمه شيء اه قال المقدسي هات
 ومنه يعلم أن المعتبر المالك حين الحث لا حين الخلف اه (قوله فيما مر) أي من قوله ان النذر غير المعاق
 لا يختص بشيء (قوله ولم يرد عليه) فلو قال نرجع من لارمه (قوله ولونوى صياها الخ) فليزومه
 ولا يئنه وأشار إلى انه لو نوى شيئاً من حج أو عمرة أو غيره فعليه ما نوى كافي كافي الحاكم (قوله لزمه ثلاثة أيام)
 لأن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى وأدى ذلك في السيام ثلاثة أيام في كفارة الهيب بحر عن الروا الجلية
 (قوله ولو صدقة) أي بالأعداد (قوله كالفطرة) أي لكل مسكين نصف صاع رز وصحت الوفاة لله
 على إطعام مسكين لزمه نصف صاع رز استحبنا وان قال الله تعالى أن اطعم المسكين على عشرة عند أبي
 حنيفة فتح (قوله لزمه بقدر عمره) أي لزمه أن يحج بقدر ما يعيش ومشى في باب المناسك على أنه يلزمه
 الكل وعليه أن يحج بنفسه قدر ما عاش ويجب الايصاء بالبقية وعزاء الفقاري في شرحه إلى العيون والخاتمة
 والبراجية قال وفي الروا انه قولهما والاول قول محمد وفي الفتح الحق لزوم الكل اه ملها (قوله
 وصل بحلفه) قيد بالوصل لأنه لو فصل لا يفيد الا اذا كان لنفس أو صاعاً أو نحوه وعن ابن عباس اه كان

(نذر ان تصدق بعشرة دراهم

من احب فتصدق بغيره جاز ان ساوى

العشرة) كتصدقته بمنه (سر

صوم شهر معين لزمه متتابعاً

لك ان افطر) فيه (يوماً مضاه)

وحده وان قال متتابعاً (بالاردم

استثنى) لانه معين ولو نذر

صوم الاسفا كل لعذر فدى (بدر

ان تصدق بألف من ماله وشو

بذلك دون الزمه) ما يملك منها (فقط)

هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجد

النذر في الملك ولا مضافاً الى سده

فلم يصح كالأل (قال مالي المساكين

صدقة ولا مال لم يصح) اسما

(بدر التصديق بهذه المائدة يوم ذاك

على ريدو صدق بمائه اخرى له)

أي قل ذلك اليوم (على فقير امر

جائز) لما تقرر فيما مر (قال عملي

نذر ولم يرد عليه ولا يئنه ففعله

كفارة بغير) ولو نوى صياها

بلا عدد لزمه ثلاثة أيام ولو صدقة

فاطعام عشرة مساكين كالقنارة

ولو بدر ثلاثين حجة لزمه بقدر عمره

(وصل بحلفه)

ان شاء الله بطل) يمينه
(وكذا يطل به) أى
بالاستثناء المتصل (كل ما تعلق
بالتقوى عبادة أو معاملة) لو يصيغه
الاخبار ولو بالأمر أو النهي
كأعقوا عبدي بعد موتى ان
شاء الله لم يصح وبع عبدي هذا
ان شاء الله لم يصح الاستثناء
(بخلاف المتصل بالقلب) كالنية
كما مر في الصوم

(باب الميز في الدخول والخروج
والسكنى والايان) والركوب
وغیر ذلك الاصل ان الايمان مبنية
عند الشافعي على الحقيقة اللغوية
وعند مالك على الاستعمال القرآني
وعند أحمد على النية وعندما
على العرف ما لم ينو ما يحمله اللفظ
فلا حش في لا يهدم يتأبى
العنفوت الابالية فتح

٢ مطلب

الايان مبنية على العرف

٣ قوله ان كن من غيرها هكذا
بخطه ولعل الانب من غيرهم
أى اهل اللغة اه معجبه

٤ بحث
هم في تحقيق قولهم الايمان
مبنية على اللفظ لا على الاغراض

يجوز الاستثناء المتصل الى ستة اشهر ويلزمه اخراج العقود كلها عن أن تكون ملزمة وأن لا يحتاج للعمل
الثاني لان المطلق يستثنى وفي المسألة حكاية الامام مع المنصور ذكرها في الدرر وغيره (قوله ان شاء
الله) مفعول وصل (قوله عبادة) كندروا عتاق أو معاملة كطلاق واقرار ط (قوله أو انتهى)
كقوله لو كيد لا تبع لسلان ان شاء الله ط (قوله لم يصح الاستثناء) جواب قوله ولو بالأمر فانهم أى
قاله ما ورد أن يبعه والفرق أن الايجاب يقع لزما بحيث لا يقدر على ابطاله بعد فيحتاج الى الاستثناء حتى
لا يلزمه حشم الايجاب والأمر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بعزل المأمور به فلا يحتاج الى الاستثناء فيه
ذخيرة وقد مناه قبيل باب الاستبدال (قوله كما مر في الصوم) من انه اذا وصل المشيئة بالتلفظ بالنية لا تبطل
لانها الطلب التوفيق جوى وظاهره انها ليست فيه الاستثناء حتى يقال ان النية ليست من الاقوال
فلا تبطل بالاستثناء ط عن أبي السعود والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب الميز في الدخول والخروج والسكنى والايان والركوب وغير ذلك) *

(قوله وغير ذلك) كالجلوس والترحال والتطهير (قوله وعندنا على العرف) لان المتكلم اغنايتكم
بالكلام العرفي اعنى الالفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت لها في العرف كما أن العرفي حال كونه بين أهل
اللغة اغنايتكم بالحقائق اللغوية فوجب صرف اللفظ المتكلم الى ما عهد أنه المراد بها فتح (قوله فلا حش
الخ) صرح صاحب الذخيرة والمرغني بأنه يحش بدم بت العنكسوت في الفرع المذكور فمن المشايخ
من حكم بأنه خطأ ومنهم من قيد حمل الكلام على العرف بما اذا لم يمكن العمل بحقيقته قال في التفتيح ولا يحش انه
على هذا يصير ماله وضع لغوي ووضع عرفي يعتبر بمعناه اللغوي وان تكلم به أهل العرف وهذا يهدم
قاعدة حمل الايمان على العرف لانه لم يصير المعنى الالفاظ الاما مذكور وهذا بعيد اذ لا شك أن المتكلم لا يتكلم
الا بالعرف الذي به الخطاب سواء كان عرف اللغة ان كان من أهلها أو غيرها ان كان من غيرها فهم ما وقع
مشتركا بين اللغة والعرف تعتبر فيه اللغة على انها العرف فأما الفرع المذكور فالوجه فيه ان كان فواه في عموم
قوله يتأبى فاحت وان لم يحط به فلا تنسراف الكلام الى المتعارف عند اطلاق لفظ يتأبى فظهر أن مرادنا بانصراف
الكلام الى العرف اذا لم تكن له نية وان كان له نية شئ واللفظ يحمله انعقاد المعنى باعتباره اه وتبعه في البحر
وغیره (قوله الايمان مبنية على الالفاظ الخ) أى الالفاظ العرفية بقريته ما قبله واحترز به عن القول
ببنائها على عرف اللغة أو عرف القرآن في حلقه لا يركب دابة ولا يجلس على وتلا يحش بركوبه انساني
وجلسه على جبل وان كان الاول في عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وتدا كما سيأتى وقوله لا على الاغراض
أى المتأصدا والنيات احتز به عن القول ببنائها على النية فصار الحاصل أن الاعتبار انما هو اللفظ العرفي المسمى
وأما غرض الخالق فان كان مدلول اللفظ المسمى اعتبر وان كان زائدا على اللفظ فلا يعتبر ولهذا قال
في تلخيص الجامع الكبير وبالعرف يخص ولا يراد حتى خص الرأس بما يكبس ولم يرد الملك في تعليق طلاق
الاجنية بالدخول اه ومعناه أن اللفظ اذا كان عاما يجوز تخصيصه بالعرف كما لو حلف لا يأكل رأسا فانه
في العرف اسم لما يكبس في السور ويساع في الاسواق وهو رأس الغنم دون رأس العصفور ونحوه فالغرض
العرفي يخص عمومها فاذا اطلق تصرف الى المتعارف بخلاف الزيادة الخارجة عن اللفظ كما لو قال لاجنية
ان دخلت الدار فأت طالق فانه يلغى ولا تصح ارادة الملك أى ان دخلت وأت في نكاحي وان كان هو المتعارف
لان ذلك غير مذكور ودلالة العرف لا تأثر له في جعل غير الملتصق ملفوظا اذا علمت ذلك فاعلم انه اذا حلف
لا يشتري لانيان شيئا بفس فاللفظ المسمى وهو الفس معناه في اللغة والعرف واحد وهو القطعة من الثياب
المضروبة المعلومة فهو اسم خاص معلوم لا يصدق على الدرهم أو الدينار فاذا اشترى له شيئا بدرهم لا يحش
وان كان الغرض عرفا أن لا يشتري أينما بدرهم ولا غيره ولكن ذلك زائد على اللفظ المسمى غير داخل في مدلوله
فلا تصح ارادته بلفظ الفس وكذا الرحط لا يخرج من الباب فخرج من السطح لا يحش وان كان الغرض
عرفا التراب في الدار وعدم الخروج من السطح أو الطاق أو غيرها ولكن ذلك غير المسمى ولا يحش بالغرض
بلا مسمى وكذا لا يضرب به سوطا يضرب به بعضا لان العصا غير مذكورة وان كان الغرض لا يؤلمه بأن لا يضربه
بعضا ولا يغريها وكذا اليفتنة بأنه فاشترى رغيفا بأنف وغدا به لم يحش وان كان الغرض أن يغديه بماله قيمة

واقفة وعلى ذلك مسائل أخذ كرها أيضا في تلخيص الجامع لو حلف لا يشتريه بعشرة حنت بأحد عشر ولو حلف
 البائع لم يحنت به لأن مراد المشتري المطلقة ومراد البائع المقردة وهو العرف ولو اشترى أو باع تسعة لم يحنت
 لأن المشتري مستنقص والبائع وان كن مستريدا لكن لا يحنت بالغرض بلا مسمى كما في المسائل المائة ١٥ فهذه
 أربع مسائل أيضا الأولى حلف لا يشتريه بعشرة فاشترى بأحد عشر حنت لأنه اشترى بعشرة وزيادة والزيادة
 على شرط الحنت لا تمنع الحنت كما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دارا أخرى * الثانية لو حلف
 البائع لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر لم يحنت لأن العشرة تطلق على المقردة وعلى المقرونة أي التي قرن بها
 غيرها من الأعداد ولما كان المشتري مستنصا أي طالب بالنقص الثمن عن العشرة علم أن مراده مطلق العشرة
 أي مقردة أو مقرونة ولما كان البائع مستريدا أي طالب بالزيادة الثمن عن العشرة علم أن مراده بقوله لا يبيعه
 بعشرة العشرة المقردة فقط تخصيصا بالعرف فلذا حنت المشتري بالأحد عشر دون البائع * الثالثة لو اشترى
 تسعة لم يحنت لأنه لم توجد العشرة بنوعها مع أنه وجد الغرض أيضا لأنه مستنقص * الرابعة لو باع تسعة
 لم يحنت أيضا لأنه وان كان غرضه الزيادة على العشرة وأنه لا يبيعه تسعة ولا بأقل لكن ذلك غير مسمى لأنه انما
 سمي العشرة وهي لا تطلق على التسعة ولا يحنت بالغرض بلا مسمى لأن الغرض يصلح تخصيصا لا مزيدا كما مر
 اذا علمت ذلك ظهر لك أن قاعدة بناء الايمان على العرف معناها أن المعبر هو المعنى المقصود في العرف من اللط
 المسمى وان كان في اللغة أو في الشرع اعم من المعنى المتعارف ولما كانت هذه القاعدة موهمة باعتبار الغرض
 العرفي وان كان زائدا على اللفظ المسمى وخارجا عن مدلوله كما في المسألة الأخيرة وكما في المسائل الأربعة التي
 ذكرها المصنف دفعوا ذلك الوجه بذكر القاعدة الثانية وهي بناء الايمان على الالتقاط لا على الأغراض فتقولهم
 لا على الأغراض دفعوا به توهم اعتبار الغرض الزائد على اللفظ المسمى وأرادوا بالالتقاط الالتقاط العرفية
 بقرينة القاعدة الأولى ولولاها لتوهم اعتبار الالتقاط ولو لغوية أو شرعية فلا تنافي بين القاعدةين كما
يتوهمه كثير من الناس حتى الشرب لا يحمّل الأولى على الديانة والثانية على القضاء ولا تناقض بين الفروع
التي ذكروها ثم اعلم أن هذا كله حيث لم يجعل اللفظ في العرف مجازا عن معنى آخر كما في الأصح قدى في دار فلان
فانه صار مجازا عن الدخول مطلقا كما سيأتي في هذا لا يعتبر اللفظ أصلا حتى لو وضع قدمه ولم يدخل لا يحنت
لأن اللفظ هجر وصار المراد به معنى آخر ومثله آكل من هذه الشجرة وهي لا تثمر ينصرف الى غيرها حتى لا يحنت
بعينها وهذا بخلاف ما مر فإن اللفظ فيه لم يتغير بل اريد هو وغيره فيعتبر اللفظ المسمى دون غيره الزائد عليه أما
هذا فقد اعتبر فيه الغرض فقط لأن اللفظ صار مجازا عنه فلا يخالف ذلك القاعدةين المذكورتين فاعتنم هذا
التقرير الساطع المنير الذي نختاره من رسالتنا المسماة رفع الانتقاض ودفع الاعتراض على قولهم
الايمان مبنية على الالتقاط لا على الأغراض فان اردت الزيادة على ذلك والوقوف على حقيقة ما هنالك
فارجع اليها واحرص عليها فانها كشفت النام عن حور مقدورات في الخيام والمجد لله رب العالمين
(قوله أولايضرب به أسواط) في بعض النسخ سوطا وهو الموافق لما في تلخيص الجامع (قوله وشرب بعضها)
أي بعض الأسواط وفيه انه لم يذكر أسواط عدد وفي بعض النسخ وشرب بعضها بعين وصادمهم ملتين وهو
الموافق لما في تلخيص الجامع (قوله لأن العبرة بعموم اللفظ) فيه أنه لا عموم في هذه الفروع على أن العرف
يصلح لمخصصا وعموما اللفظ كما قدمناه فصارت العبرة بعرف لا عموم اللفظ فاصواب استقاط لعموم فيوافق
ما مر من اعتبار الالتقاط لا الأغراض على ما قررناه آتسا (قوله الأفي مسائل) لا حاجة الى هذا الاستثناء لأن
هذه المسائل داخله في قاعدة اعتبار اللفظ كما علمت (قوله والبيعة) بكسر الباء وسكون الياء وقوله للنصارى
أي متعبد بهم والكيسة تهود أي متعبد بهم وتطلق أيضا على متعبد النصارى معصيا وفي انتهى تالي عن
القاموس البيعة متعبد بنصارى أو متعبد لليهود وانكاراه فيستعمل كل منهما مكان الآخر (قوله
والدهليز) بكسر الهمزة والفتح والدارقطني معرب مجر عن النجاشي (قوله والطله التي على الباب)
قال في البحر والطله الساباط الذي يكون على باب الدار من سقف له جذوع طرافها على جدار الباب
وطرافها الآخر على جدار آخر المقابل له وانما قيدناه بـ "الطله" اذا كان معناها ما هو داخل البيت مستصفا
فانه يحنت بدخوله لانيات فيه اه (قوله اذا لم يسلمها لبيتوته) أما اذا سلمها لبيتوتها بحيث بأن كنت الطله داخل

كمن تلف لا يخرج من الباب
 أولايضرب به أسواط أوليغدينه
 اليوم بألف خرج من السطح
 وشرب بعضها وغدى برغيف
 اشتراي بألف اشاه (لم يحنت) لأن
 العبرة لعموم اللفظ الأفي مسائل
 حلف لا يشتريه بعشرة حنت بأحد
 عشر بخلاف البيع اشباه (لا يحنت
 بدخول الداهية والمجدد البيعة)
 للنصارى (والكيسة) لليهود
 (والدهليز والطله) التي على
 الباب اذا لم يسلمها لبيتوته بغير

البيت كما تركه الدهليز كبير بحيث يات فيه قال في الفتح فان مشله يعتاد يتوته للضيوف في بعض القرى
وفي المدن بيت فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيحنت والحاصل أن كل موضع اذا غلق الباب صار دخلا
لا يمكنه الخروج من الدار وله سعة تنسل للمبيت من سقف يحنت بدخوله اه (قوله في حلقه) منه لق يتوله
لا يحنت ط (قوله لانها) أي هذه المذكورات وهو علة لقوله لا يحنت والصالح للبيتونة من دهليز وظلة
بعد عرفا للبيتونة ط (قوله ولذا) أي لكون المعبر الصالح للبيتونة وعدمه ط (قوله في الصفة) أي
سواء كان لها أربع حوائط كما هي صغاف الكوفة أو ثلاثة على ما صححه في الهداية بعد أن يكون مسقفا كما هي
صغاف دورنا لانه يات فيها غاية الامر أن مقصده واسع كذا في الفتح (قوله والايوان) عطف تفسير ط (قوله
لانه) أي الصفة بتأويل البيت أو المكان (قوله وان لم يكن مسقفا) قد علمت انه في الفتح قال بعد أن يكون
مسقفا ثم ذكر في الفتح أن السقف ليس شرطاً في معنى البيت والدهليز قال في الشربلية فكذا الصفة اه قلت
وعرفنا في الشام اطلاق البيت على ما له أربع حوائط من جملة أما كن الدار السفلية أما لا ما كن العلوية
فسمى طبقة وقصر او عليّة ومشرفة وأهل مدينة دمشق عرفهم اطلاق البيت على الدار بجملتها فيحكم على كل
قوم بعرفهم (قوله لا بناء بها أصلاً) تيد به تبع الفتح حيث قال وهذا هو المراد فانه قال في مقابله فيما اذا حلف
لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما صارت صحراء حنت وانما تقع المقابلة بين المعين والمنكر في الحكم اذا نوارد
حكمهم اعل محمل فاما اذا دخل بعد ما زال بعض حيطانها فهذه دار خربة فينبغي أن يحنت في المنكر الا أن تكون
لهية اه (قوله لان الدار اسم للعرصة) أي انها في اللغة اسم للعرصة التي ينزل بها الهائمون وان لم يكن بها بناء
أصلاً لانهم كانوا يصنعون فيها الاخبية لا ابنية الحجر والمدر فصح أن البناء وصف فيها غير لازم بل اللازم فيها كونها
قد نزلتو غير أنها في عرف أهل المدن لا تقال الا بعد البناء فيها ولو انهم لم يعد ذلك بعضها قبل دار خراب فيكون
الوصف جزء منه فهمها فان زالت بالكليّة وعادت ساحة فاعلم ان اطلاق اسم الدار عليها عرفاً كما هذه دار
فلان مجاز باعتبار ما كان والحقيقة أن يقال كانت داراً فتح (قوله والبناء وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين
الدار المنكرة والمعروفة أما البيت فلا فرق فيه كما يأتي (قوله انما تعتبر في المنكر) لانها هي المعرفة له لا في المعين
لان ذاته تعرف بالاشارة فوق ما تعرف بالصفة فتح (قوله الا اذا كانت شرطاً) في الذخيرة قالوا الصفة اذا
لم تكن ذاعية الى المعين انما لا تعتبر في المعين اذا ذكرت على وجه التعريف أما اذا ذكرت على وجه الشرط
تعتبر وهو الصحيح ألا ترى أن من قال لامرأته ان دخلت هذه الدار اركبة فهي طالق قد دخلت ما مشية لا تطلق
واعتبرت الصفة في المعين لما ذكرت على سبيل الشرط اه قلت وقوله هذه اشارة للمرأة فاعل دخلت والدار
منعوله لصير قوله اركبة صفة للمعين بالاشارة وهو المرأة (قوله اوداعية للمعين) أي حاملة عليه فان
الامتناع عن أكل الرطب قد يكون لضرره فلا يحنت بعند صيرورته ثمر أو سبأ في تمام الكلام عليه (قوله
وان جعلت) أي الدار المعرفة بالاشارة (قوله أو بيتاً) في النهر عن المحيط لوصف كانت داراً صغيرة فجعلها بيتاً
واحداً وأشرع باباً الى الطريق أو الى دار أخرى لا يحنت بدخولها لتبديل الاسم والصفة بمحدث أمر جديد اه
(قوله لا يحنت) لانها لا تسمى داراً لمحدث اسم آخر لها ذخيرة (قوله وان بنيت بعد ذلك) لانه عاد اسم الدار
بسبب جديد فقل منزلة اسم آخر وكذا لو لم يبن لانه لم يزل اسم المسجد ونحوه عنها يقال مسجد خراب وحمام خراب
ذخيرة (قوله وكذا بيتاً بالاولى) لانه اذا اعتبر وصف البناء في معرفته فني منكره أولى قال في البحر فصار
الحاصل أن البيت لا فرق فيه بين أن يكون منكراً أو معترفاً فاذا دخله وهو صحراء لا يحنت لزوال الاسم بزوال
البناء وأما الدار ففرق بين المنكرة والمعرفة اه (قوله لزوال اسم البيت) أي بالانهدام لزوال مسماه وهو
البناء الذي يات فيه بخلاف الدار لانها تسمى داراً ولا بناء فيها فتح وفي الذخيرة قال قائلهم

الدار دار وان زالت حوائطها * والبيت ليس بيت بعد تهديم

(قوله لانه كالصفة) الضمير للسقف قال في الهداية يحنت لانها يات فيه والسقف وصف فيه اه وفي الذخيرة
لان اسم البيت لم يزل عنه لا مكان البيتونة فيه أو تقول اسم البيت ثابت لهذه البقعة لاجل الحيطان والسقف
جميعاً فاذا زال السقف فقد زال الاسم من وجهه دون وجهه فلا تبطل اليه بالمثل وعلى قياس الاول يحنت
في المنكر أيضاً لان اسم البيت لم يزل وعلى قياس الثاني لا يحنت لانه بيت من وجهه والحاجة هنا الى عقد المعين

(في حلقه لا يدخل بيتاً) لانها
لم تعد للبيتونة (و) لذا يحنت
في الصفة والايوان (على
المدح) لانه يات فيه صيقاوان
لم يكن مسقفا فتح (وفي لا يدخل
داراً) لم يحنت (بدخولها خربة)
لا بناء بها أصلاً (وفي هذه الدار
يحنت وان) صارت صحراء أو بنيت
داراً أخرى بعد الانهدام لان
الدار اسم للعرصة والبناء وصف
والصفة انما تعتبر في المنكر لا المعين
الا اذا كانت شرطاً اوداعية للمعين
كحلقه على هذا الرطب فيتعبد
بالوصف (وان جعلت) بعد
الانهدام (بيتاً أو مسجداً أو حماماً
أو بيتاً أو غلب عليها الماء فصارت
نهرًا لا) يحنت وان بنيت بعد ذلك
(هذه البيت) وكذا بيتاً
بالاولى (فهو أو بني) بيتاً (آخر)
ولو بنقض الاول لزوال اسم البيت
(ولو عدم السقف دون الحيطان
قد دخل حنت في المعين) لانه
كالصفة

فلا ينعقد عليه بالشك بخلاف المعبر فان المعبر كانت منه مقدمة على هذه العبر فلا تبطل بالشك اهـ **قوله**
وعزاه في البحر الى البدائع الخ) أي عزاه ما ذكر في المنكر ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن الحكم فيه غير
منقول وانما هو تخريج من معنى على اختلاف التعديل في المعرف مما في البدائع أحد وجهين والوجه الآخر
فما بحثه في التهرقافهم **(قوله** حنث بخولها على أي صفة كانت) أي دارا أو مسجدا أو حماما لانه قد انبئ
على العين دون الاسم والعبر باقية ذخيرة **(قوله** كهذا المسجد) أي فانه يحنث بخوله على أي صفة كان ط
(قوله به يفتي) خلافا لقول محمد انه اذا خرب واستغنى عنه يعود الى ملك الداني أو ورثته ط عن الأسعاف
(قوله لم يحنث) لأن العين وقعت على بقعة معينة فلا يحنث بغيرها بحر **(قوله** وكذلك الدار) أي لو زيد فيها
حصة **(قوله** وذلك) أي ما عدي عنه عليه موجود في الزيادة قلت وهذا الفرع يؤيد القول بأن ما زيد
في مسجد صلى الله عليه وسلم له فضيلة أصل المسجد الواردة في حديث صلاة في مسجد وقد من تمام الكلام
على ذلك في الصلاة **(قوله** فنقضت) أي حتى صارت خشا **(قوله** لم يحنث) لأن ذلك أعيد بصناعة جديدة
قائمة بالعين ومن ذلك اذا خلقت لا يمس على هذا البساط فحيط جانباه وجعل حرجا رجليه عليه لا يحنث لانه
صار يسمى خرجا فان فتحت الخياطة حتى عاد بساطا فجلس عليه حنث لأن الاسم عاد بصناعة جديدة قائمة بالعين
لأن الفتق ابطال الصناعة لا صناعة ولو قطع وجعل خرجين ثم فتقه وخاط القطع وجعلها بساطا واحدا لا يحنث
وان عاد الاسم لانه عاد بصناعة جديدة قائمة بالعين ألا ترى انه بمجرد الفتق لا يعود اسم البساط الا بعد الخياطة
وهذا اذا كان كل واحد من الحرجين لا يسمى بساطا الصغير فلو سمي يحنث وتماهى في الذخيرة **(قوله** ثم رآه)
لانه انما صار قلم بسبب جديد ذخيرة **(قوله** فاذا كسره) قال السلي هذا اذا كسره على وجه يروى عنه اسم
القلم فانه يحتاج الى الشئ أما اذا كسر رأس القلم بأن لا يحتاج الى الإصلاح يحنث صبرفة قال ط والعرف
الآن بخلاف هذا فانه يقال قلم مكسور **(قوله** والواقف على السطح) أي سطح الدار المخلف على عدم دخولها
اذا وصل اليه من سطح آخر وانما عدا دخلا لأن الدار عبارة عما سطت به الدائرة وهذا حاصل في علو الدار
وسفاهما كما في الفتح **(قوله** خلافا للمتأخرين) هم المعبر عنهم في قول الهداية وقيل في عرفنا يعني عرف العجم
لا يحنث فتح **(قوله** وعدمه على مقابلة) أي عدم الحنث الذي هو قول المتأخرين على مقابلة أي على سطح
لا سائر له لانه ليس الا في هوا الدار فلا يحنث من حيث اللغة الا أن يكون عرفه داخل الدار والحق أن
السطح لا شك انه من الدار لانه من أبرائها حسا لكن لا يلزم من التقياس عليه أن يقال انه في العرف داخل الدار
حالم يدخل جوفها اذا لا يتحقق لفظ دخل الا بجوف حتى يصح أن يقال لم يدخل الدار ولكن صعد السطح من
خارج أفاده في الفتح وحاصله أن الدخول لا يتحقق في العرف الا في موضع له سائر من حيطان أو درابزين
أو نحوه قال في التهرقاف مقتضى كلام الكمال انه لو حلف لا يخرج منها فعد الى سطحها الذي لا سائر له أن يحنث
والمدطور في غاية البيان انه لا يحنث مطلقا لانه ليس بخارج اهـ قلت فيه نظر لانه لا يلزم من عدم تحقق الدخول
في صعد السطح أن يتحقق الخروج فيه بل يصح أن يقال ان من صعد السطح ليس داخل ولا خارج لان حقيقة
الدخول الاتصال من الخارج الى الداخل والخروج عكسه ولا شك أن السطح حيث كان من أبراء الدار لم يكن
المصعد اليه خارجا عنها ومقتضى هذا أن يحنث اذا اتصل اليه من خارجها لانه اتصل من خارجها الى داخلها
لكن معنى كلام الكمال على انه لا يسمى في العرف داخلها مالم يدخل جوفها والجوف المستور بسائر هذا
حاطه رلى فافهم **(قوله** لا يحنث) لان الواقف على السطح لا يسمى واقفا عندهم زباني وهذا على توفيق
الكامل محمول على سطح لا سائر له لما علمت من أن المتأخرين هم المعبر عنهم في كلام الهداية بقوله وقيل في عرفنا
يعني عرف العجم فكان ينبغي للشارح أن يذكر توفيق الكمال بعد قوله وقال ابن الكمال **لكن** في بعد هذا
في كلامه ايهام أن ما نقله عن ابن الكمال قول ثالث خارج عن قول المتقدمين والمتأخرين مع انه قول المتأخرين
كما سمعت **(قوله** وعليه الفتوى) لأن المفتي به اعتبار العرف حيث تغير العرف فالفتوى على العرف الحادث
فانهم **(قوله** وأفاد) أي قوله والواقف على السطح داخل **(قوله** لو ارتقى شجرة) أي في الدار والمراد
أنه ارتقى اليها من حرج الدار والا كان دخلا في الدار فيحتمل خلاف ح **(قوله** أو حائطا) أي محتملا بالدار
فلو شتر كائنه وير الجار لم يحنث كما في التهيئية بحر فافهم **(قوله** لانه لا يسمى داخل عرقا) لما مر من انه

(لا في المنكر) لأن الصفة
تعريفية كما مر وعراه في البحر
الى البدائع لكن نظريته في التهرقاف
لا فرق حيث صلح للبيتونة قديم هذه
الدار لانه لو أشار ولم يسم بأن قال
هذه حنث بخولها على أي صفة
كانت كهذا المسجد فخر ببقائه
مسجدا الى يوم القيامة به ينق
ولو زيد فيه حصة قد خلها لم يحنث
مالم يقل مسجدا بنى فلان فيحتمل
وكذلك الدار لانه عدي عنه على
الاصافة وذلك موجود في الزيادة
بدائع بحر (ولو حلف لا يمس
الى هذه الاسطوانة أو الى هذا
الحائط فهذا مأمونا) ولو (بضمهما)
أدلى بـ **ص**ب هذه الصناعة
فقدعت ثم أعيدت بحشيرة (لم يحنث)
كما لو حلف لا يكتب به هذا العلم
فكسره ثم رآه فكتب به) لأن غير
المبرى لا يسمى قلمابل أي بافاذا
كسره فقد زال الاسم وهو زال
بطلت العين (والواقف على
السطح داخل) عند المتقدمين
خلافا للمتأخرين ووفق الكمال
بحمل الحنث على سطح له سائر
وعدمه على مقابلة وقال ابن
الكامل ان الحائث من بلاد العجم
لا يحنث قال **ص**ين وعليه
الفتوى وفي البحر وأفاده لو ارتقى
شجرة أو حائطا حنث وعلى قول
المتأخرين لا وانما هو قول
المتأخرين في الكل لانه لا يسمى
داخل عرقا

كالو حفر سرداباً أو قناة لا ينتفع بها
 أهل الدار قال وعم إطلاقه المسجد
 فلو فوقه مسكن قد دخل لم يحنت
 لأنه ليس بمسجد بدائع ولو قد
 الدخول بالباب حنت بالحادث
 ولو نقباً إلا إذا عني بالاشارة بدائع
 (و) الواقف بدميه (في طاق الباب)
 أي عتيقه التي (يحنت لو غلق الباب
 كان خارجاً) يحنت (وان كان
 بعكسه) بحيث لو أغلق كان دخلاً
 (حنت) في حلقه لا يدخل (ولو كان
 المحلوف عليه الخروج انعكس
 الحكم) لكن في المحيط حلف
 لا يخرج فرقي شجرة فصار بحال
 لو سقط سقط في الطريق لم يحنت
 لأن الشجرة كبناء الدار (وهذا)
 الحكم المذكور (إذا كان) الحالف
 واقفاً بدميه في طاق الباب
 فلو وقف بأحدى رجليه على العتبة
 وأدخل الأخرى فإن استوى
 الجانبان أو كان الجانب الخارج
 أسفل لم يحنت وان كان الجانب
 الداخل أسفل حنت (زيابى)
 (وقيل لا يحنت) طلقاً هو الصحيح
 ظهيرة لأن الانفصال التام
 لا يكون إلا بالقدمين (ودوام
 الركوب واللبس والسكنى كالانشاء)
 فيحنت بمكة ساعة (لادوام
 الدخول والخروج والتزويج
 والتطهير) والضابط أن ما يعتد
 بدوامه حكم الابتداء والأفلا
 وهذا الوجه حال الدوام أم قبله
 فلا فلو قال كلما ركبت فأنفطت طالق
 أو فلي درهم ثم ركبت ودوام لزمه
 طلقه ودرهم ولو كان راكباً لزمه
 في كل ساعة يمكنه النزول طلقه
 ودرهم قلت في عرفنا لا يحنت
 إلا في ابتداء الفعل في الفصول كلها
 وان لم ينو إليه مال استاذنا مجتبي
 (حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت
 مطلب
 حلف لا يسكن الدار

لا يتعلق لفظ دخل إلا بجوف (قوله لا ينتفع بها أهل الدار) أما لو كان للقناة موضع مكشوف في الدار
 يستقون منه فإذا بلغه حنت لأنه من منافع الدار بمنزلة بئر الماء وان كان للضوء لم يحنت لأنه ليس من مرافقها
 ولا يتعدا دخله داخل الدار يخرج عن المحيط ملخصاً وقوله للضوء أي ضوء القناة كما عبر في الخاتمة وفي بعض نسخ
 البحر للضوء وهو تحريف (قوله قال) أي في البحر (قوله وعم إطلاقه) أي إطلاق السطح بأن
 حلف لا يدخل المسجد قد دخل سطحه (قوله لأنه ليس بمسجد) ظاهره كما قال ط أن المراد مسكن بناء الواقف
 أما الحادث على سطحه فلا يخرج السطح عن حكم المسجد قلت لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجداً مطلقاً
 تأمل (قوله ولو نقباً) قال في البحر فان نقب للدار باباً آخر قد دخل يحنت لأنه عقد عيني على الدخول من باب
 منسوب للدار وقد وجد وان عني به الباب الأول يدين لأن لفظه يحمله ولا يستدق في القضاء لأنه خلاف الظاهر
 حيث أراد بالطلق القيد (قوله إلا إذا عني بالاشارة) فإذا دخل من باب آخر لا يحنت لأنه لم يوجد الشرط
 بغير (قوله كان خارجاً) أي كان الطاق أو الواقف خارجاً عن الباب (قوله بحيث الخ) تصوير للعكس
 (قوله انعكس الحكم) ففي الوجه الأول يحنت وفي عكسه لا (قوله لكن في المحيط الخ) استدراك على
 ما افاده قوله انعكس الحكم من أنه إذا وقف على العتبة الخارجية يحنت في حلقه لا يخرج فان مقتضى ما في المحيط
 أن لا يحنت لتكون العتبة من بناء الدار اللهم إلا أن يفرق بالعرف فان كان على العتبة الخارجية بعد خارجاً ومن
 كان على أغصان الشجرة بعد مستعلياً على أغصان الشجرة التي في الدار لا خارجاً ط قالت ومرة أن الظاهر قول
 المتأخرين في أنه لا يعتد دخلاً عرفاً بارتقاء الشجرة فكذلك لا يعتد خارجاً في مسائلنا (قوله لأن الشجرة كبناء
 الدار) أي فهي كقوله في الدار على الطريق (قوله إذا كان الحالف) أي على عدم الخروج (قوله لم
 يحنت) لأن اعتماد جميع بدنه على رجله التي هي في الجانب الأسفل (قوله زيبلى) ومثله في كثير من الكتب بغير
 (قوله هو الصحيح) عزاء في الظهيرة إلى السرخسى وفي البحر وهو ظاهر لأن الانفصال التام الخ وقال في الفتح
 وفي المحيط لو أدخل إحدى رجليه لا يحنت وبه أخذ الشيخان إلا ما مان شمس الأئمة الحلواني والسرخسى هذا
 إذا كان يدخل قائماً فلو مستلقياً على ظهره أو بطنه أو جنبه قد خرج حتى صار بعضه داخل الدار ان كان
 إلا كدخول الدار يصير دخلاً وان كان ساقاً خارجاً (قوله ودوام الركوب واللبس الخ) يعني لو حلف
 لا يركب هذه الدابة وهو راكباً أو لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه أو لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فمكة ساعة
 حنت فلو نزل أو نزع الثوب أو أخذ في النقلة من ساعته لم يحنت (قوله فيحنت بمكة ساعة) لأن هذه
 الأفعال لها دوام بحدوث أمثالها والاف دوام الفعل حقيقة مع أنه عرض لا يبق مستقيل كافي الثمر والمراد
 بالساعة التي تكون دواماً ما يمكنه فيها النزول ونحوه كافي البحر فلو دام على السكنى أقدم امكان الخروج
 والنقلة لا يحنت كما يأتي بيانه (قوله لادوام الدخول الخ) لأن الدخول حقيقة ولغة وعرفاً في الانفصال
 من الخارج إلى الداخل ولادوام لذلك ولذا لو حلف ليدخلها غداً وهو فيها فمكة حتى منى الغد حنت لأنه لم
 يدخلها فيه إذا لم يخرج ولو نوى بالدخول الإقامة فيه لم يحنت وكذا لو حلف لا يخرج وهو خارج لا يحنت حتى
 يدخل ثم يخرج وهكذا لا يتزوج وهو متزوج ولا يتطهر وهو متطهر فاستدام السكاح والطهارة لا يحنت فتح
 (قوله والضابط أن ما يعتد) أي ما يصح امتداده كالقعود والقيام ولذا يصح قرآن الله به كاليوم والشهر (قوله
 وهذا) أي الحنت بالمكة ساعة فيما يعتد به المين حال الدوام أي لو حلف وهو متلبس بالفعل بأن قال ان ركبت
 فكذا وهو راكب فيحنت بالمكة أما لو حلف قبله فلا يحنت بالهكت بل بانشاء الركوب قال في الفتح لأن لفظ
 ركبت إذا لم يكن الحالف وإكباراً به انشاء الركوب فلا يحنت بالاستمرار وان كان له حكم الابتداء بخلاف
 حلف الراكب لا ركب فانه يراد به الأعم من ابتداء الفعل وما في حكمه عرفاً اه (قوله في الفصول كلها)
 أي ما يعتد وما لا يعتد سواء كان متلبساً بالفعل ثم حلف أو لم يكن ط (قوله وإلى مال استاذنا) عبارة المجتبي
 وفيه عن أبي يوسف ما يدل عليه وإلى أشار استاذنا اه ونقل كلامه في البحر وأقره عليه والظاهر أن عرف
 زمانه كان كذلك أيضاً (قوله حلف لا يسكن الخ) فلو حلف لا يقعد في هذه الدار ولا يسه فلو ان كان
 ساكناً فيها فهو على السكنى والأفعلى القعود حقيقة بغير عن المحيط وفي الخامسة حلف لا يخرج من بلد كذا
 فهو على الخروج يبدنه وفي لا يخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها يأمله أن كان ساكناً فيها إلا إذا دل

الدليل على انه أراد الخروج بيده اه (قوله يعني الحارة) كذا قال في البحر المحلة هي المسماة في عرفنا بالحارة اه قلت المحلة في عرفنا الان تطلق على القمع الجامع لازمة متعددة كل زقاق منها يسمى حارة وقد تطلق الحارة على المحلة كلها (قوله يخرج) وكذا لو لم يخرج بالاولى بحر لان السكنى مما يمتد فلهذا حكم الابتداء وظاهر ما مر عن المجتبى عدم الحنث في عرفهم (قوله وأهله) قال في البحر الواو بمعنى أولان الحنث يحصل ببقاء أحدهما والمراد بالاهل زوجته وأولاده الذين معه وكل من كان يأويه لخدمته والقيام بأمره كمن في البدائع (قوله - حتى لو بقي وتدهنث) جعل حنث جواب لفصار المتن بلا جواب فكان المناسب الاخصر أن يقول ولو تدهن أو هو يكسر التاء اوضح من قصها قهستاني وهذا نعيم للمتناع جريا على قول الامام بأنه لا بد من نقل المتاع كله كالأهل (قوله واعتبر محمد الخ) أي لان ما دراهم ذلك ليس من السكنى هداية وقال أبو يوسف يعتبر نقل الاكثر ليعذر نقل الكل في بعض الاوقات قال في البحر وقد اختلف الترجيح فالنقل أبو الليث يرجح قول الامام وأخذ به المشايخ استثنوا منه ما لا يتأني به السكنى كمنطقة حصير ودهن كاذكره في التبيين وغيره ويرجح في الهداية قول محمد بأنه احسن وأرفق ومنهم من صرح بأن القنوي عليه كفاي الفتح وصرح كثير كصاحب المحيط والمواعظ الطهريه والكافي بأن القنوي على قول أبي يوسف والاقناء بقول الامام أولى لانه احوط وان كان غيره ارفق اه قال في التهرأت خير بأنه ليس المدار الاعلى العرف ولا شأن من خرج على نية ترك المكان وعدم العود اليه ونقل من امتعته ما يقوم به أمر سكه وهو على نية نقل الباقي يقال ليس ما كفيه بل انتقل منه وسكن في المكان الثاني وهذا يرجح قول محمد اه قلت وهذا الترجيح بالوجه المذكور مأخوذ من الفتح وفي التبريلالية عن البرهان ان قول محمد اسبح ما يفتقر به من التعديين اه قلت ويؤيده ما مر من استثناء المشايخ فان عليه يتخذ قول الامام مع قول محمد وأما قول التهرأت ليس قول واحد منهم فهو غير ظاهر وان كان كلام الريلي وغيره يوهم ما قاله فتأمل (قوله على الوجه) قول في الهداية فان انتقل الى السكة أو الى المسجد فالوا لا يبر دليل في الزيادات أن من خرج بعياله من مدينته لم يتخذ وطن آخر يتي وطنه الاول في حق الصلاة كذا هذا اه وفي الريلي وقال أبو الليث هذا اذا لم يلم الدار المستأجرة الى أهلها وأما اذا سلم فلا يحنث وان كان هو والمتاع في السكة أو في المسجد اه قال في الفتح واطلاق عدم الحنث أوجه وبقائه وطنه في حق اتمام الصلاة لا يستلزم تسميته ساكنا عرفا بل يقطع العرف فيمن نقل أهل وأمتعته وخرج مسافرا أن لا يقال فيه انه ساكن ونعمامه فيه وفي البحر عن الطهريه والنجاشي انه يحنث ما لم يتخذ مسكنا آخر اه قلت المعتبر العرف والعرف خلافه كمن علمت (قوله وهذا الخ) الإشارة الى ما في المتن قال في التهرأت جواب المسألة مفيد بشيود أن تكون المير بالعريه وأن يكون الخالف مستقلا بالسكنى وأن لا يكون الترك لأب منزل (قوله ولو بالدارسية بر بخروجه بنفسه) وان كان مستقلا بسكه فتح وهذا الفرق منقول عن أبي الليث قال في التهرأت كان بناء على عرفهم (قوله كذا لو كان سكه تبعا) كمن كبير ساكن مع ابيه أو امرأة مع زوجها فلو حلف أحدهما لا يمكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهل وماله أو هي زوجها وماله لا يحنث فتح (قوله وكذا لو أبت المرأة وغلبته) أي وخرج هو ولم يرد العود اليه بحر وأطلقه فشمّل ما اذا حاسمها عند الحاكم أو لا كما في البرارية (قوله أولم يمكنه الخروج الخ) عطفه على ما قبله غير مناسب لان ما قبله في المسائل التي يبر فيها بخروجه بنفسه وهذا ليس منها فالمناسب أن يقول ولو لم يمكنه الخروج الخ ويكون الجواب فوله لا حتى لم يحنث قال في الفتح ثم انما يحنث تأخير ساعة اذا امكته القفل فيها والابان كان لعذر ليل أو خوف الص أو منع من سلطان أو عدم موضع ينتقل اليه أو أغلق عليه الباب فلم يستطع فتحه أو كان شربا أو مريضاً لا يقدر على حمل المتاع بنفسه ولم يجد من ينقله لا يحنث ويلحق ذلك الوقت بالعدم للعذر وأورد ما ذكره الفضلي فيمن قال ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فهو طالق فنيده أو منع من الخروج حنث وكذا اذا قال لامرأته وهي في منزل أبيها ان لم تحضري الليلة منزلي فنعها أبوها من الخروج حنث واجيب بالفرق بين كون الخلو في عليه عدم ما في حنث بتمتته كيفما كان لان عدمه لا يتوقف على الاختيار وكونه فعلا فيتوقف عليه كلسكنى لان المعقود عليه الاختيارى وعدم بعده فيصير مسكنا لا ساكنا فلم يمتنع شرط الحنث اه ثم اعاد المسألة في آخر الايمان وذكر عن الصدر

أوالله (يعني الحارة) (خارج
وتن متاعه وأهله) - ولو بقي وتده
(حنث) واء تدهنث نقل ما يقوم به
السكنى وهو أرفق وعليه القنوي
قاله العيني رلو الى سكة أو مسجد
على الوجه قاله الكل وأقره
في التهر وهذا لوجبه بالعريه
ولو بالدارسية بر بخروجه
بنفسه كمن لو كان سكه تبعا
وكذا لو أبت المرأة الغلبة وغلبته
أولم يمكنه الخروج

منها
ان لم أخرج فكنه اقتيد أو منع حنث

الشهيد في الشرط العدمي - خلافاً وأن الأصح الحث لأن الشرع قد يجعل الوجود معدوماً بالعدوك لا كراه
 وغيره ولا يجعل المعدوم موجوداً وإن وجد العذر اهـ ونحوه في الزيلعي والبرقوقي وأرضنا هذه المسألة
 في آخر التعليق من الطلاق (قوله ولو بدخول ليل) هذا مجزؤه عذري في حق المرأة بخلاف الرجل لما في آخر
 أيمان الفتح عن الخلاصة قال لها إن سكنت هذه الدار فأنت طالق وكان ليلاً فهي معذورة حتى تصبح ولو قال
 لرجل لم يسن معذوره هو الأصح الانطواء لغيره (قوله أرغلق باب) أي إذا لم يقدر على قصه
 والخروج منه ولو قدر على الخروج - يسن به بعض الحائضين ولم يسن لم يحث لأن الاعتبار القدرة على الخروج
 من الوجه المعهود عند الناس كما في الظهيرية بحر (قوله وإن بقي أياماً) هو الصحيح لأن طلب المنزل من عمل
 النقلة فصارت مدة الطلب مستثنى إذا لم يترط في الطلب فتح (قوله وإن أمكنه أن يستكرى دابة) أي لنقل
 المتاع في يوم واحد مثلاً إذا لا يلزمه النقل بأسرع الوجود بل بقدر ما يسمى ناقلاً في العرف فتح (قوله دين)
 أي ولا يصدق في القضاء بحر عن البدائع (فرع) حلف لا يسكن هذه الدار ولم يكن ساكناً فيها لا يحث حتى
 يسكنها بنفسه وينقل إليها من متاعه ما يات فيه ويستعمله في منزله كما في البحر عن البدائع (قوله فإنه يبرئ
 بنفسه فقط) أي ولا يتوقف على نقل المتاع والأهل فتح قال في التهر وفي عصرنا يعد ساكناً بترك أهله
 ومتاعه فيها ولو خرج وحده فبني أن يحث قال الرملي كونه يبرئ ساكناً مطلقاً غير مسلم بل انما يعد ساكناً
 إذا كان قصده العوداً ما إذا خرج منها لا بقصد العود لا يعد ساكناً وأهله مقيد بذلك (قوله حلف لا يسكن
 فلانا) فإن كان ساكناً معه فإن أخذ في النقلة وهي ممكنة والاحتث قال محمد فإن كان وهب له المتاع وقبضه
 منه وخرج من ساعته وليس من رأيه العود فليس بمسكن وكذلك إن أودعه المتاع أو أعاره ثم خرج لا يريد
 العود بحر وفي حاشية الرملي عن التارخانية لا تثبت المساكنة إلا بأهل كل منهما ومتاعه (قوله فساكنه
 في عرصة دار) أي ساحتها وكذا في بيت أو غرفة بالاولى (قوله أو هذا في حجرة) في بعض النسخ بالواو
 ونسخة أو أحسن وهي الموافقة للبحر (قوله حث) فلو نوى أن لا يسكنه في بيت واحد أو حجرة واحدة
 يكونان فيه معاً لم يحث حتى يسكنه فيهما نوى ويتابعينه لم يصح بزانية وفي الذخيرة وغيرها
 لا يسكنه في هذه المدينة أو القرية أو في الدنيا فساكنه في دار حث ولو سكن كل في دار فلا إلا إذا نوى (قوله
 إلا أن تكون داراً كبيرة) نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخاري لأن هذه الدار بمنزلة المحلة ظهيرية
 (قوله ولو تقاسما داراً) يعني لو حلف لا يسكن فلانا في دار فاقسماها وضربا بينهما حائطا وفتح كل منهما
 لنفسه باباً ثم سكن كل منهما في طائفة فإن سمي داراً بعينها حث وإن لم يسم ولم يتوفاك في الخانية ووجهه كما قال
 السامحاني أن الميزان إذا عقدت على دار بعينها حث بعد زوال البناء فبعد التسمية الأولى (قوله ولو دخلها
 فلان غصبا) معناه وسكنها لأنه لا يحث بمجرد الدخول رملي ومترآن المساكنة لا تثبت إلا بأهل كل منهما
 ومتاعه (قوله وإن انتقل فوراً) أي على التفصيل السابق (قوله كما لو نزل ضيفاً) أي لا يحث قال
 في الخلاصة وفي الأصل لو دخل عليه زائراً أو ضيفاً فأقام فيه يوماً أو يومين لا يحث والمساكنة بالاستقرار
 والادام وذلك بأهله ومتاعه اهـ وفي الخانية حلف لا يسكن فلانا قتل الخائف وهو مسافر منزل فلان
 فسكا يوماً أو يومين لا يحث حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً كما لو حلف لا يسكن الكوفة فز بها مسافراً
 ونوى إقامة أربعة عشر يوماً لا يحث وإن نوى إقامة خمسة عشر يوماً حث اهـ وقد وقعت هذه المسألة
 في البحر بدون قوله وهو مسافر فأداهم أن مسألة الضيف مقيدة بمادون خمسة عشر يوماً مع احتمال أن يفرقوا
 بينهما والله أعلم (قوله به يفتي) هو قول أبي يوسف وعند الإمام يحث بناء على أن قيام السكنى بالأهل
 والمتاع بزانية وفرض المسألة في التارخانية عن المتقي فيما إذا سافر المحلوف عليه وسكن الخائف مع أهله
 ولا يحثي أن هذه أقرب إلى مظنة الحث (قوله ولو قيد المساكنة بشهر الخ) عبارة البحر لو حلف لا يسكنه شهر
 كذا فسكنه ساعة فيه حث لأن المساكنة محال لا يمتد ولو قال لا أقبل بالرفة شهر لا يحث ما لم يقيم جميع الشهر
 ولو حلف لا يسكن الرفة شهر فسكن ساعة حث اهـ قلت فقد فرقوا بين لفظ المساكنة ولفظ الإقامة وعلاه
 الفارسي في باب عيّن الأبد والساعة من شرحه على تلخيص الجامع بأن الوقت في غير المقدر بالوقت ظرف
 لا مقيار والمساكنة والمجالية ونحوهما غير مقدر بالوقت لاحتثا في جميع الاوقات وإن قلت فيكون الوقت

مطلب
 حلف لا يسكن فلانا

ولو بدخول ليل أو غلق باب
 أو اشتغل بطلب دار أخرى
 أو دابة وإن بقي أياماً أو كان له
 أمتعة كثيرة فاشتغل بنقلها
 بنفسه وإن أمكنه أن يستكرى
 دابة لم يحث ولو نوى التحول
 يدينه دين وعند الشافعي يكفي
 خروجه نية الانتقال (بخلاف
 المسر) والبلد (والقرية) فإنه
 يبرئ نفسه فقط (فروع) - حلف
 لا يسكن فلانا فساكنه
 في عرصة دار أو هذا في حجرة وهذا
 في حجرة حث إلا أن تكون داراً
 كبيرة ولو تقاسما داراً بينهما
 إن عين الدار في يمينه حث وإن
 نكرها لا ولو دخلها فلان غصبا
 إن أقام معه حث علم أولاً وإن
 انتقل فوراً لا كما لو نزل ضيفاً
 وكذا لو سافر الخائف فسكن فلان
 مع أهله به يفتي لأنه لا يسكنه
 حقيقة ولو قيد المساكنة بشهر
 حث بساعة لعدم امتدادها
 بخلاف الإقامة بحر

لتقدير المنع الثابت باليمين لا لتقدير الفعل بالوقت وذ كرأن السكفي لم يذكرها محمد في الاصل ونما اختلف فيها
 المشايخ فقبل كالمساكنة وقيل يشترط استيعاب الوقت اه ومقتضى هذا أن الإقامة مقدرة بالوقت بمعنى
 انها لا تسى إقامة ما لم تمتددة ويشترط الى هذا ما في التارخانية واذ اختلف لا يقيم في هذه الدار كان أبو يوسف
 يقول اذا أقام فيها أكثر النهار أو أكثر الليل يحنت ثم رجع وقال اذا أقام فيها ساعة واحدة يحنت وهو قول
 محمد واذ اختلف لا يقيم بالرقعة شهر افليس بجائز حتى يقيم بها تمام الشهر اه ومفاده أن الإقامة متى قيدت
 بالمدلة لم في مفهومها الامتداد وتقيدت بالمدلة المذكورة كلها بخلاف المساكنة فانه لا يلزم امتدادها مطلقا
 لصدقها على القليل والكثير فلا تكون المدلة قيد الها بل قيد للمنع بمعنى انه منع نفسه عن المساكنة في الشهر
 فاذا سكن يوما منه حنت لعدم المنع هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل وبه ظهر أن قولهم هان المساكنة مما لا يمتد
 معناه لا يلزم في تحققها الامتداد بخلاف الإقامة اذا قرئت بالمدلة فلا ينافي ما مر في كلام المصنف والشارح تبعا
 لغيرهما أن المساكنة مما يمتد بخلاف الدخول والخروج لأن معناه انها يمكن امتدادها وهذا غير المعنى المراد
 هنا وقد خفي هذا على الخبير الرملي وغيره فادعوا أن ما هنا مباحض للمأوى وأن الصواب اسقاط عدم من قوله لعدم
 امتدادها فافهم ثم اعلم انه في التارخانية وغيرها ذكر انه لو قال عنيت المساكنة بجميع الشهر صدق ديانة
 لا قضاء وقيل نضاه أيضا والصحيح الاول قلت وأنت خير بأن مبنى الايمان على العرف والعرف الآن في حلف
 لا يسكن فلانا شهر او لا يسكن هذه الدار شهر او لا يقيم فيها شهر اه يراد جميع المدلة في المواضع الثلاث
 والله سبحانه أعلم (قوله وفي خزنة افادى الخ) يخالف لما يأتي في باب اليمين بالنسبة من انه يشترط
 في الضرب القصد على الاظهر اه ح قلت ومع هذا لا مناسبة لذكره هنا الآن يقال استوضح به قوله
 في المسألة المارة ان أقام معه حنت علم اولا (قوله من المسجد) قيد به تبع الامام محمد في الجامع الصغير
 احتراز عن الدار المسكونة قال في الذخيرة مانعه قال القدوري الخروج من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه
 ومناعه وعياله والخروج من البلدة والقرية أن يخرج بيده خاصة زاد في المتن اذا خرج بيده فقد رآه
 سفرا أو لم يرد اه ولا يخفى أن قوله زاد في المتن الخ راجع لمسألة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على انه
 يكفي أن يخرج بيده في مسألة الدار أيضا فليس في ذلك ما يخالف ما في الجرو وغيره فافهم نعم في الظهيرة
 والخاتمة لو حلف لا يخرج من هذه الدار فهو على الرحيل منها بأهله ان كان ما كافيها الا اذا دل الدليل على انه
 أراد به الخروج بيده (قوله بأن حمل مكرها) أي ولو كان بحال يشتر على الامتناع ولم يتسع في الجميع
 خاتمة وفي البرازية تصحيح الحنث في هذه الصورة هذا واعترض في الشرع ليلية ذكره الا كراههنا بأنه
 لا يناسب قوله ولوراصيا اذ لا يجامع الا كراه الرضى اه وفي الفتح والمراد من الاخراج مكرها هنا أن يحمله
 ويخرجه كراهه لذلك لا الا كراه المعروف وهو أن يوعده حتى يفعل فانه اذا نوعه فخرج بنفسه حنت لما عرف
 أن الا كراه لا يعدم الفعل عندنا اه وأقره في الجرو واعترض في العقوبة التعليل بما قالوا في لا سكن الدار
 فقيده ومنع لا يحنت لان لا كراه تأثير في اعدام الفعل وأجبت عنه فيما علقته على الجربانه قديقال انه يعدم
 الفعل بحيث لا ينسب الى فاعله اذا أعدم الاحتيار وهذا قيل باختياره فليست في وفي التهستاني عن النخبة
 لو خرج بغيره لتهديد لم يحنت وقيل حنت اه ومفاده اعتماد عدم الحنث لكن في اكرام الكافي لما تم
 التهديد لو قال عبده حر ان دخل هذه الدار فاكروه بوعيد تلق حتى دخل عتق ولا يضمن المكره قيمة العبد
 (قوله لا يحنت) لان الفعل وهو الخروج لم ينتقل الى الخالق لعدم الامر وهو الموجب للنقل فتح (قوله
 في الاصح) وقيل يحنت اذا حله برضاه لا بأمره لانه لما كان يقدر على الامتناع فلم يفعل صار كالأمر وجه
 الصحيح أن انتقال الفعل بالامر لا بمجرد الرضى ولم يوجد الامر ولا الفعل منه فلا ينسب الفعل اليه ولو قيل
 ان الرضى ناقل دفع بغير اتفاق وهو ما اذا أمره أن يتلف ماله فعل لا يضمن المتلف لانتساب الاتلاف الى
 المالك بالامر فلا تلف وهو ما كتبت نظر لم ينهه ضمن بلا تفصيل لاحدين كونه راضيا ولا فتح (قوله
 أقساما) من الحل والادخال بالامر أو بغيره مكرها أو راضيا تهستاني (قوله وأحكاما) من الحنث
 وعدمه (قوله واذا لم يحنت) شرط جوابه قول المصنف لا تنحل يمينه ط (قوله أو براق) عطف على قوله
 بلا أمره أي براق قدميه وهو مقتضى مصدر زلق كخرج وفي نسخة ولورائق (قوله أو بغيره) بصيغة

وفي حرة القتاوى حلف
 لا يضرهم فضر بها من غير قصد
 لا يحنت (وحيث في لا يخرج)
 من المسجد (ان حمل واحرج)
 مختارا (بأمره ودونه) بأن
 حمل مكرها (لا) يحنت (ولوراصيا
 بأخروج) في الاصح (ومثله
 لا يدخل أقساما وأحكاما
 واذا لا يحنت حوله بلا أمره
 أو براق أو بغيره وهو براق

المصدر فهو يسكون التاء المثلثة قال في التماموس عشر كسرب ونصر وعلم وكرم عزرا وعزرا وعشارا
وتعزرا بكاء ط (قوله اوجع دابة) في المصباح جمع القوس برا كبه يجمع جاسا بالكسر وجوحا
استعدي حتى غلب تأمل (قوله على الصحيح) راجع الى جميع المعاطيف ط (قوله فتح وغيره) عبارة
الفتح قال السيد أبو ثجاج تحمل وهو أرفق بالناس وقال غيره من المشايخ لا تحمل وهو الصحيح ذكره
الترمذي وقام في خان وذلك لانه انما لا يحتمل لا تقطاع نسبة الفعل اليه واذا لم يوجد منه المحلوف عليه كيف
تحمل اليين فثبتت على حالها في الذمة ريفاهر أثر هذا الخلاف فيما لو دخل بعد هذا الاخراج هل يحتمل فن قال
المحملت قال لا يحتمل وهذا بيان كونه أرفق بالناس ومن قال لم تحتمل قال حنت ووجب الكفارة وهو الصحيح
اه وقوله فيما لو دخل بعد هذا الاخراج يعني ثم خرج بنفسه لان كلامه فيما لو حلف لا يخرج فأخرج محمولا
بدون أمره واذا لم تحتمل اليين بهذا الاخراج يحتمل لو دخل ثم خرج بنفسه لا بمجرد دخوله فافهم (قوله
لكنه خالف في فتاويه الخ) ذكر الرمي انه لم يجد ذلك في فتاوى صاحب البحر بل وجد ما يخالفه قلت ولعل
ذلك ساقط من نسخته والافتد وجدته فيها (قوله قاصدا) أي قاصدا الخروج اليها فلو قصد الخروج لغيرها
حنت وان ذهب اليها (قوله عند انفصاله من باب داره) لانه بذلك يعد خارجا نهر فلو كان في منزل من داره
فخرج الى صحنها ثم رجع لا يحتمل ما لم يخرج من باب الدار لانه لا يعد خارجا في جنازة فلان مادام في داره بحر
عن المحيط (قوله لان الشرط الخ) علة لقوله مني معها ام لا ولما استشهد عليه من عبارة البدائع أيضا
وحاصله أن المستثنى هو الخروج على قصد الجنازة والخروج هو الانفصال من داخل الى خارج ولا يلزم فيه
الوصول اليها لشيء معها أو يصلي عليها أو ما علة عدم الحنت فيما اذا أتى أمرا آخر بعد خروجه اليها فهي
ما أفاده في التبع من أن ذلك التبان ليس بخروج والمحلوف عليه هو الخروج (قوله والذهاب) كون الذهاب
مثل الخروج هو الذي مني عليه في الكثرة وغيره وصححه في الهداية وغيره قال في الدر المنثور وقيل كالاتيان
في شرط فيه الوصول وصححه في الخاتبة والخلاصة قال الباقي والمعتد الأول نعم لو نوى بالذهاب الاتيان
أو الخروج فكأنوى اه قلت والارسال والبعث كالخروج أيضا في انه لا يشترط فيهما الوصول ففي الذخيرة
لو قال ان لم أرسل اليك أو ان لم ابعث اليك هذا الشهر تفقك فأت كذا فضاءت من يد الرسول لا يحتمل
(قوله والروح) هو بحث البحر كما يأتي ويظهر لي أن العرف فيه استعماله مراد به الوصول ولا يحتمل أن النية
تكفي أيضا (قوله والعبادة والزيارة) تابع في ذلك صاحب البحر حيث قال وقيد بالاتيان لان العبادة
والزيارة لا يشترط فيهما الوصول ولذا قال في الذخيرة اذا حلف ليعودن فلانا أو ليزورنه فأتى بابيه فلم يؤذن له
فرجع ولم يصل اليه لا يحتمل وان أتى بابيه ولم يستأذن حنت اه قلت ومتناه أن الاتيان يشترط فيه الاجتماع
وليس كذلك لما في الذخيرة ولو حلف لا يأتي فلانا فهو على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده
لم يحتمل رواه ابراهيم عن محمد اه قد علم أن العبادة والزيارة مثل الاتيان في اشتراط الوصول الى المنزل دون
صاحبه بل يشترط في العبادة والزيارة الاستئذان فهما أقوى من الاتيان في اشتراط الوصول فلا يصح إلحاقهما
بالخروج والذهاب والحمد لله المصواب (قوله الا في الاتيان) صوابه الا في الاتيان والعبادة والزيارة
كما علمت من اشتراط الوصول في الثلاثة ومثلها المعود ففي الذخيرة قال لا مرأته ان صعدت هذا السطح فأت
كذا فارتقت مرتان أو ثلاثة فقبل يجب أن يكون فيه الخلاف الماتر في الذهاب وقال أبو الليث وعندي
لا يحتمل هنا بالاتفاق اه قلت وصححه في الخاتبة ولعل وجهه أن صعود السطح الاستعلاء عليه فلا بد
من الوصول نعم لو قال ان صعدت الى السطح فبقي أن يجري فيه الخلاف الماتر تأمل وفي الذخيرة عن المتني
لزم رجلا لحلف المتزم لياتينه غدا فاتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله ولولزمه في منزله فحول
الى غيره لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم آت غدا في موضع كذا فأتاه فلم يجد فقد بر
بخلاف ان لم آت فأتاه على أن يجعلا (قوله فلو حلف الخ) تفريع على قوله لان الشرط في الخروج
والذهاب الخ ط (قوله بحر مجتا) يؤيده العرف وكذا ما في المصباح حيث قال وقد يتوهم بعض الناس
أن الروح لا يكون الا في آخر النهار وليس كذلك بل الروح والغد وعند العرب يستعملان في المسير أي
وقت صتان من ليل أو نهار قاله الا زهرى وغيره وعليه قوله عليه الصلاة والسلام من راح الى الجمعة في أول

اوجع دابة على الصحيح ظهيرة
(لا تحتمل يمينه) لعدم فعله (على
المذهب) الصحيح فتح وغيره
وفي البحر عن الظهيرة به يفتى
لكنه خالف في فتاويه فأتى
بإحلالها الأخذ بقول أبي ثجاج
لانه أرفق لكذلك علمت المعتد
(ولا يحتمل في قوله لا يخرج الا الى
جنازة ان خرج اليها) قاصدا
عند انفصاله من باب داره مني
معها أم لا لما في البدائع ان
خرجت الا الى المسجد فأت طالق
فخرجت تريد المسجد ثم بدالها
فذهبت لغير المسجد لم تطلق (ثم أتى
أمر آخر) لان الشرط في الخروج
والذهاب والروح والعبادة
والزيارة النية عند الانفصال
لا الوصول الا في الاتيان فلو حلف
(لا يخرج الا يذهب) أو لا يروح
بحر مجتا الى مكة

مطلب
حلف لا يخرج الى مكة ونحوها

النهار فله كذا أي من ذهب اه (قوله ثم رجع عنها) وكذا لو لم يرجع بالاولى فهو غير قيد ولذا قال في الفتح رجع عنها ولم يرجع (قوله قصد غيرها أم لا) أي لان الحنف يتحقق بمجرد الخروج على قصد لها فلا فرق حينئذ بعد ما خرج بين أن يقصد الذهاب الى غيرها أولا (قوله فتح بجنا) حيث قال وقد قالوا انما يحنث اذا جاوز عمراته على قصد لها كأنه ضمن انما أخرج معنى اسافر للعلم بأن المضي اليها سفر لكن على هذا لو لم يكن بينه وبينها مدة سفر ينبغي أن يحنث بمجرد انفصاله من الداخل اه قلت يؤيده قوله في الذخيرة لان الخروج الى مكة سفر والانسان لا يعد مسافرا اذا لم يجاوز عمران مصر اه أي بخلاف الخروج الى الجنابة لكن لما كانت الجنابة في المصر اعتبر في الخروج انفصاله من باب داره وان كانت المقبرة خارج المصر لانه لم يحلف على الخروج الى المقبرة أما لو حلف على ذلك أو على الخروج الى القرية مثلا بما يلزم منه الخروج من المصر قالوا هو أنه يلزم مجاوزة العمران وان لم يقصد مدة سفر في البحر عن البدائع قال عمر بن أسد سألت محمدا عن رجل حلف ليخرج من الرقة ما الخروج قال اذا جعل البيوت خلف ظهره لان من حصل في هذه المواضع جازله القصر اه قال في البحر فالخاصل أن الخروج اذا كان من البلد فلا يحنث حتى يجاوز عمران مصره سواء كان الى مقصده مدة سفر أو لا وان لم يكن خروجاً من البلد فلا يشترط مجاوزة العمران اه وهذا مخالف لما يحنه في الفتح فليتأمل (قوله وفيه الخ) لم أجد ذلك في الفتح بل هو في البحر وغيره (قوله مع فلان العالم) الذي في البحر وغيره العام أي هذه السنة فهو ظرف زمان معترف بأل التي للضرورة (قوله بر) فاذا بدله أن يرجع رجع بلا شرر بحر قلت والظاهر أنه لا بد من أن يكون خروجه على قصد السفر لا على قصد الرجوع ولذا قال فاذا بدله الخ ويدل عليه قوله في الخاتمة فاذا خرج معه جاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فتدبر اذا لا يحني أن وجوب القصر لا يكون الا عند قصد السفر وكذا قول المصنف وغيره فخرج يريد بها (تبسبه) يعلم مما قررناه جواب ما يتبع كثيرافين حلف اسافرن فانه يبر مجاوزة العمران على قصد السفر الى مكان بينه وبينه مدة السفر فاذا بدله الرجوع رجع بلا شرر وبه أفق المصنف وغيره لكن لا بد من قصد السفر كما قلنا لا بمجرد الخروج على قصد الرجوع لانه لا يمتنع به السفر والله أعلم (قوله فخرج مع جنابة) أي خرج من بغداد مع الجنابة بأن جاوز العمران قال ط لكن العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مسر فزار الامام لا يعد خارجاً منها في عرفنا اه قلت لكن اذا قامت قرينة على ارادة الخروج مطلقاً لسفر أو غيره بعدة خارجاً (قوله كما مر) أي قريبا في قوله الا في التبيان (قوله والفرق لا يحني) هو أن الخروج الانفسال من الداخل الى الخارج وأما الاتيان فعارة عن الوصول قال تعالى فأتيا فرعون فتولا له (قوله فذهبت قبل العرس) أي بحيث لا تعد عرفاً انها أتت العرس بأن كان ذلك قبل الشروع في مباديه وفي البرازية لا يذهب الى ولاية فذهب لطلب غريمه لا يحنث اه أي اذا كان الغريم في الولاية وذكر في الذخيرة انه أفق بذلك شيخ الاسلام الاسيماجي (قوله فهو أن يأتي منزله أو حاتونه) فلو أتى مسجده لا يكتفي فالشرط الوصول الى محله لا الاجتماع كما قدمناه (قوله حتى مات أحدهما) قدر لفظ أحدهما لان الحنف لا يحتص بموت الحالف فقط بل المحلوف عليه مثله كما يأتي (قوله حنث في آخر حياته) أي حياة أحدهما فلو كانت بينه بالطلاق ماتت المرأة تبقى التين لا مكان الاتيان بعده وموتها لم يكن الشرط طلاقها مثل ان لم اطلق فأت طالق ثلاثا يحنث بموتها أيضا لمتى اليأس عن الشرط بموتها اذا لا يمكن طلاقها بعده بخلاف الاتيان وتغوه كما قدمناه في الطلاق السريع عن الفتح وكلام الفتح هنا موهوم خلاف المراد تنبيه (قوله وكذا كل بين مطلق) أي لا خصوصية للاتيان بل كل فعل حلف أن يفعله في المستقبل وأطلقه ولم يقيد بوقت لم يحنث حتى يقع اليأس عن البر مثل ليضرب زيدا أو ليعطين فلانة أو ليطلق زوجته وتحقق اليأس عن البر يكون بفوت أحدهما ولذا قال في غاية البيان وأصل هذا أن الحالف في التمين المطلق لا يحنث مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين لتصور البر فاذا مات أحدهما فانه يحنث اه بجر قال ح وهذا اذا كانت على الاتيان فان كانت على النفي لا يحنث في آخر حياته ويمكن حنثه حالا كما لا يخفى (قوله أما الموقفة فيعتبر آخرها) أي آخر وقتها وفي بعض السبع آخره أي آخر الوقت المعلوم من المقام أي فادامنى الوقت ولم يفد حنث (قوله فلا حنث) لتعلق الحنث بآخر الوقت ولم يوجد في حقه (قوله لطلان بينه بالله تعالى)

تخرج يريد بها ثم رجع) عنها قصد غيرها أم لا نهر (حنث اذا جاوز عمران مصره على قصد لها) ان بينه وبينها مدة سفر والا حنث بمجرد انفصاله فتح بجنا وفيه حلف ليخرج مع فلان العالم الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت بر وفي لا يخرج من بغداد فخرج مع جنابة والمقابر خارج بغداد حنث (وفي لا ياتيها لا) يحنث الا بالوصول كما مر والعرق لا يحني (كما لا يحنث لو حلف أن لا تأتي امراته عرس فلان ود حنث قبل العرس ونات ثمة حتى مضى) العرس لانها ما أتت العرس بل العرس انما هي ذخيرة حلف (ليأتينه) فهو أن يأتي منزله أو حاتونه لقيه أم لا (ف) لو لم ياتيه حتى مات (أحدهما) حنث في آخر حياته) وكذا كل بين مطلقه أما الموقفة فيعتبر آخرها فان مات قبل منسبه فلا حنث وقوله حنث يفيد انه لو ارتد ولحق لا يحنث لطلان

قوله موهوم خلاف المراد فانه قال هنا فان كان الحالف بالطلاق فلهن ولم يفعل حنث بموت أحدهما ولا فرق في ذلك بين مونه وموتها في النكاح وتقدمت هذه في الطلاق اه سه

أشار به إلى أن يمينه لو كانت بالطلاق مثلاً لا تبطل بالردة لأن الكفر لا ينافي التعليق بغير القرب ابتداءً فكذا بقائه
 اهـ (قوله كما تر) أي أول الأيمان (قوله فتدبر) أمر بالتدبر إشارة إلى إخفاء افلدة ذلك من قوله حنت
 ووجهها أن حنته في آخر حياته يدل على بقاء اليقين صحيحة قبل الموت إذا باطلت لا حنت فيها والحكم بالعماق
 مرتداً وإن كان موتاً حكماً لكنه غير مراد هنا لبطان اليقين بمجرد الردة قبل الحكم بالعماق الذي هو في حكم
 الموت حيث بطلت اليقين قبل الموت علم أن مراده بقوله حتى مات الموت الحقيقي إذ لا يتصور الحنت بالموت
 الحكمي فافهم (قوله فهي استطاعة الصحة) أي الاستطاعة المعلومة من استطاع هي سلامة آلات
 الفعل المخوف عليه وصحة أسبابه كما في الفتح والمراد بالآلات الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع وصحة الأسباب
 تهيئته لإرادة الفعل على وجه الاختيار فخرج بالمنوع تهر أي من منعه سلطان ونحوه (قوله لأنه المتعارف)
 أي المعنى المذكور هو المعروف عند الإطلاق كما في قوله تعالى من استطاع إليه سبيلاً بخلاف المعنى الآتي
 في المتن (قوله فتقع على رفع الموانع) يشمل المانع المعنوي كالمرض والحسي كالقيء ونحوه فيستغنى بذلك
 عن ذكر سلامة الآلات ولهذا فسرهما محمد بقوله إذا لم يمرض ولم يمنعه السلطان ولم ينجأ أمر لا يقدر على إتيانه
 فلم يأت حنت اهـ (قوله بمرحنا) حيث قال فينبغي أنه إذا نسي اليقين لا يحنن لأن النسيان مانع وكذا
 لو جنى فلم يأت حنت حتى منى الغد كما لا يخفى (قوله المقارنة للفعل) أي التي تخلق معه بلا تأثير لها فيه لأن أفعال
 العباد مخلوقة لله تعالى فتح (قوله صدق ديانته) فإذا لم يأت له عذراً ولا غيره لا يحنن كأنه قال لا يحنن إن خلق
 الله تعالى إتياناً وهو إذا لم يأت لم يخلق إتيانه ولا استطاعته المتعارفة والآتي فتح (قوله لأنه خلاف
 الظاهر) قال في الفتح وقبل يصدق ديانته وقضاؤه لأنه نوى حقيقة كلامه لأن اسم الاستطاعة يطلق بالاشتراك
 على كل من المعنيين والاول أوجه لأنه وإن كان مستتر كما ينهم لكن تعورف استعماله عند الإطلاق
 عن القرينة لأحد المعنيين بخصوصه فصار ظاهراً فيه بخصوصه فلا يصدق القاضى بخلاف الظاهر اهـ
 (قوله وقد أظهر الزاهدي اعتراضه هنا) وتقدم تقرير ذلك في باب الحج عن الغير حيث قال إن مذهب أهل
 العدل والتوحيد أنه ليس للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره وأراد بهم أهل الاعتزال كما ترى بانه وعبارته هنا
 وفي قوله أي صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل نظراً لقوى لأنه بناء على مذهب الأشعرية
 والسنة أن القدرة تشترك الفعل وأنه باطل إذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين
 ما نوا على الكفر قادرين على الأيمان وكان تكليفهم بالإيمان تكليفاً بما لا يطاق وكان إرسال الرسل
 والأنبياء وإنزال الكتب والأوامر والنواهي والوعود والوعيد ضائعة في حقهم اهـ قال في البحر وهو غلط
 لأن التكليف ليس مشروطاً بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وإنما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة
 الآلات وصحة الأسباب كما عرف في الأصول (قوله شرط للبر لكل خروج اذن) للبر متعلق بشرط ولكل
 متعلق بنائب القاعل وهو اذن لا بشرط لئلا يلزم تعدية فعل يخرج من متفق اللفظ والمعنى أفاده القهستاني
 ثم لا يخفى أن اشتراط اذن راجع لقوله لا باذن أما ما بعده فيشترط فيه الأمر أو العلم أو الرضى وإنما شرط
 تكراره لأن المستثنى خروج مقرون بالاذن فإوراءه داخل في المنع العام لأن المعنى لا يخرج من خروجها إلا خروجاً
 ملصقاً بالاذن قال في النهرويشترط في اذنها أن تسمعها واللام يـ كن إذا نوا أن تفهمه فلو اذن لها بالعربية
 ولا عهد لها بها فخرجت حنت وأن لا تقوم قرينة على أنه لم يرد الاذن فلو قال لها اخرجي أما والله لو خرجت
 ليخزيك الله لا يكون إذا ناصرت به محمداً وكذا لو قال لها في غضب اخرجي ينوي التهديد لم يكن إذا نوا المعنى
 حينئذ اخرجي حتى تطلق اهـ ملخصاً وفي البرازية قامت للخروج فقال دعوها فخرج ولانية لم يكن إذا
 ولو سمع ما تلا فقال لها أعطه لقمة فان لم تقدر على إعطائه بلا خروج كان اذناً بالخروج والافلاوان قال اشترى
 العسم فهو اذن ولو اذن لها بالخروج إلى بعض أقاربه فخرجت لكس الباب أو خرجت في وقت آخر حنت
 ولو استأذنت في زيارة الأم فخرجت إلى بيت الأخ لا يحنن لوجود الاذن بالخروج إلا أن قال ان خرجت إلى
 أحد الأباذني وفي لا يخرج الأبرضاي فاذن ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحنن بالخروج لأن الرضى يتحقق
 بلا علمها بخلاف الاذن وفي الأبرضاي فالامر أن يسمعها بنفسه أو رسوله وفي الإرادة والهوى والرضى لا يشترط
 سماعها وفي الأبرضاي لا يحنن لو خرجت وهو راها أو اذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا علم اهـ ملخصاً

مطلب
 هل يأتينه ان استطاع

يمينه بالله تعالى بمجرد الردة كما تر
 فتدبر حلف (ليأتينه غداً ان استطاع
 فهي) استطاعة الصحة لأنه
 المتعارف فتقع (على رفع الموانع)
 كمرض أو سلطان وكذا جنون
 أو نسيان بمرحنا (وإن نوى)
 بها (القدرة) الحقيقية المقارنة
 للفعل (صدق ديانته) لأقضاء على
 الأوجه فتح لأنه خلاف الظاهر
 وقد أظهر الزاهدي اعتراضه
 هنا في المجتبى كما أظهره في القنية
 في موضعين من ألفاظ التكفير
 (لا يخرج) بغير اذن أو
 (الاباذني) أو بأمرى أو بعلى
 أو برضاي (شرط) للبر (لكل
 خروج اذن)

مطلب
 لا يخرج الاباذني

وتعام فروع المسألة هناك قال في البحر ولا فرق في المسألة بين أن يكون الخياط الزوجية أو العبد بخلاف
 ما لو قال لا اكلم فلانا إلا بأذن فلان أو حتى يأذن أو لا أن يأذن أو لا أن يقدم فلان أو حتى يقدم أو قال لرجل
 في داره والله لا يخرج إلا بأذني فإنه لا يكثر إلا في هذا كله لأن قدوم فلان لا يتكرر عادة والاذن في الكلام
 يتناول كل ما يوجد من الكلام بعد الذن وكذا خروج الرجل مما لا يتكرر عادة بخلاف الذن لزوجته فإنه
 لا يتناول إلا ذلك الخروج المأذون فيه لا كل خروج البصر سريع فيه مثل تفتت ثياب أو تخرجي كلما أردت
 الخروج كذا في الفتح اه (تمة) في النهر عن الخياط لو قال له بأذن فلان فمات الخياط عليه بطلت المي
 عندهما خلافاً لابن يوسف اه وفي الذخيرة حلف لا يشرب بغير إذن فلان فساو له فلان بيده ولا يأذن باللسان
 وشرب يشفي أن يحث لأنه ليس بأذن بل هو دليل الرضى (قوله أو فرقة) قال في السمع ثم انعقاد المي على
 الاذن في قوله ان خرجت إلا بأذني فأت طالق ووالله لا يخرج إلا بأذني مقيد بشاءه كالحاج لأن الاذن انما يصح
 لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف انسا بالرفق من اليه خبر كل داعي في المدينة كان على مدة ولايته فلو اباها
 ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يطل المي عندها لانها لم تنعقد الا على بشاء السكاح
 اه فلو لم يقيد بالاذن لم يقيد بشاء السكاح كما سيذكره التارخ عن الزيلعي في اواخر الايمان مع عدة مسائل
 من هذا الجنس وهو كون المي المطابقة لتصير مقيدة بدلالة الحال بقى لو خرجت في عدة البائن هل يحث يطهرلى
 عدمه لانها وان كانت ممنوعة لكن مانعها النس لا الزوج تأمل (قوله دين) أى ولا يصدق في القضاء وعليه
 القنوى خاتمة أى لانه خلاف الظاهر وانما دين لانه محتمل كلامه لأن الاذن مرة موجبة العاية في قوله حتى
 آذن وبين الاستثناء والغاية مناسبة من حيث ان ما بعدهما مخالف لما قبلهما فيستعار الاذن لمعنى حتى
 آذن فتح (قوله وتدخل يمينه الخ) أى لو خرجت بغير اذن ووقع الطلاق ثم خرجت مرة ثانية بلا اذن لا يقع
 شئ لا لخلال المي بوجود الشرط وليس فيها ما يدل على التكرار بجر عن الظاهرية (قوله ولونهاها
 بعد ذلك صح) أى بعد قوله كلما خرجت الخ قال في الخاتمة وبه أخذ الشيخ الامام ابن الفضل حتى لو خرجت
 بعد ذلك حث ولو آذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نيتك فقد أدنت لك فنهاها لا يصح نهيه اه (قوله
 وفي الصيرفة الخ) هذه مسألة استطراذية وذكر في الذخيرة عبارة فارسية وقال بعدها ثم ان الزوج ذهب
 الى سمرقند وبعث اليها اصحاب السلطان حتى اخرجوها على كره منها وذهبوا بها الى زوجها بسمرقند
 بأمر الزوج هل يحث في يمينه فقبل ينبغي أن يحث على ظاهر جواب الكتاب أن الزوج نقلاها من بلدة الى بلدة
 اخرى بعدما وفي المجلد لانه مع الامر بالاخراج من الزوج واستقل فعل المخرج اليه فكان الزوج اخرجها
 بنفسه أما على اختيار أبي الليث انه ليس له نقلها لم يصح الامر ولم يتقل فعل المخرج اليه فلا يحث اه (قوله
 بخلاف قوله الخ) مرط بما تقدم في المتن أى لو قال لا تخرجي إلا أن آذن أو حتى آذن لك فإنه يكفي الاذن
 مرة واحدة لانه للغاية أما حتى فظاهر وأما إلا أن فتجوز بالاغناء لتعذر استثناء الاذن من الخروج وتعامه
 في الفتح والبحر يقال في البحر وأشار الى انه لو قال عبده حر ان دخل هذه الدار إلا أن ينسى فدخلها ناسيا
 ثم دخل ذاكر لم يحث بخلاف قوله الاناسيا لانه امتنع من كل دخول دخولا بصفة فبقى ماسوا داخلا تحت
 المي لما الاول فإنه بمعنى حتى فلما دخلها ناسيا انتهت المي اه (قوله صدق) أى فضاء لانه محتمل
 كلامه وقبه تشديد على نفسه بجر (قوله ولونها) حتى لو حلف لا يدخل داره أو بنته وهي تكن
 مع زوجها حث بالدخول نهر عن الخاتمة قلت وهو خلاف ما سيذكره آخر الايمان عن الواقعات لكن
 ذكر في التارخ خاتمة أن فيه اختلاف الرواية ويظهر لي ارجحية ما هنا حيث كن المعبر نسبة السكنى عرفا ولا يحث
 أن يت المرأة في العرف ما تسكنه تعال زوجها وانظر ما سنده آخر الايمان (قوله او باعارة) أى لا فرق
 بين كون السكنى بالملك أو بالاجارة أو العارية الا اذا استعارها ليخذه فيها ولية فدخلها الخالف فإنه لا يحث
 كما في العمدة والوجه فيه ظاهر نهر أى لانها ليست مسئلة (قوله باعتبار عموم المجاز الخ) مرط
 بقوله يراد به أن الاصل في دار زيد أن يراد به نسبة الملك وقد اراد به يشمل العارية ونحوها وفيه جمع
 بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز عندها فاجب بأنه من عموم المجاز بأن يراد به معنى عام يكون المعنى الحقيقي
 فردا من أفراد هون نسبة السكنى أى ما يسكنها زيد تلك أو عارية لكن بقى ما اذا دخل دارا مملوكا لم يد

الا لفرق او حرق او فرقة ولو نوى الاذن
 مرة دين وتدخل يمينه بخروجها مرة
 بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد
 أدنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد
 ذلك صح عند محمد وعليه القنوى
 ولو الجنية وفي الصيرفة حلف
 بالطلاق لا ينقل أهلها لكذا
 فرفع الامر للمصالحكم فحلت
 رجلا بأذنه فنقل أهلها لا يحث
 (بخلاف) قوله (الا أن أو حتى)
 آذن لك لانه للغاية ولو نوى التعدد
 صدق (حلف لا يدخل داره وان
 يراد به نسبة السكنى اليه) عرفا
 ولو نسا أو باعارة باعتبار عموم
 المجاز ومعه كون محل الحقيقة
 فردا من أفراد المجاز

مطلب
 لا يدخل دار فلان يراد به نسبة
 السكنى

(او) حلف (لا يضع قدمه في دار فلان حنث بدخولها مطلقا) ولو حافيا او راكبا لم يقر بأن الحقيقة متى كانت متعذرة او مبهورة صبر الى المجاز حتى لو اضطلع ووضع قدمه لم يحنث (وشرط للحنث في) قوله (ان خرجت مثلا) فانت طالق او ان ضربت عبدك فعبدى حر (لمريد الخروج) والضرب (فعلة فورا) لان قصده المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدار الايمان عليه وهذه تسمى بين النور

مطلب
لا يضع قدمه في دار فلان

مطلب
في بين النور

وساكنها غيره فحلف رجل لا يدخل دار زيد فقتضى كونه المعبر نسبة السكنى أن لا يحنث وفي المجتبى عن الايضاح أن فيه عن محمد روايتين وقيل اذا كان لزيد دار غيرها يسكنها لم يحنث والا فيحنث اه قلت وجزم في الخاتمة بالحنث ولم يفسد وهو مرجح لاحدى الروايتين وعليه فكان على المصنف أن يقول يراد به نسبة السكنى أو الملك لكن مشى في المحيط على عدم الحنث في النهر اعلم انه اذا حلف لا يدخل دار زيد فداره مطلقا دار يسكنها فلو دخل دار غلته لم يحنث كما في المحيط وعليه تفرع ما في المجتبى ان دخلت دار زيد فعبدى حر وان دخلت دار عمرو فامرأته طالق قد دخل دار زيد وهي في يد عمرو باجارة لم يعتق وتطلق فان نوى شيئا صدق اه قلت لكن الذي رأيت في المجتبى وكذا في البحر تعلقا عنه يعتق وتطلق وعليه فهو مستفزع على ما في الخاتمة لا على ما في المحيط وفي الخاتمة أيضا لا يدخل دار فلان فاجرها فلان قد دخلها الحالف فيه روايتان قالوا عدم الحنث قول أبي حنيفة وأبي يوسف لان الاضافة عندهما كما تبطل بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم وملك البدل غير اه قلت هذا يقيد أن ما جزم به في الخاتمة أو لا قولهما واحداً من الروايتين عن محمد ويقيد أيضا أنها اذا بقيت بيد المالك غير مسكونة لا تحدث في النسبة له فيحنث الحالف بدخولها ولو كان المالك ساكنا في غيرها تأمل (تنبيه) في الخاتمة أيضا حلف لا يدخل دار زيد ثم حلف لا يدخل دار عمرو فباعها زيد من عمرو وسلمها اليه قد دخلها الحالف حنث في العين الثانية عنده لان عنده المستحدث بعد العين بدخولها لو مات مالك الدار قد دخل لا يحنث لا تتقالها الورثة ولو كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلتة يحنث وقال أبو الليث لا وعليه الفتوى لانها وان لم يملكها الورثة وبقيت على حكم ملك الميت لم تكن مملوكة له من كل وجه اه ملخصا (قوله ولو حافيا) الاولى أن يقول ولو مشى على النعل لم تمس قدمه الارض فيشمل الحافى بالاولى (قوله متعذرة) نحو والله لا آكل من هذه التخله كما يأتي اول الباب الا ترى (قوله أو مبهورة) كما في مثالنا (قوله ووضع قدمه) أي بحيث يكون جسده خارج الدار درر (قوله لم يحنث) هو ظاهر الرواية كما في الفتح شربلاية قال في الذخيرة ومتى صار اللفظ مجازا عن غيره لا يعتبر اللفظ بحقيقته وينصرف الى المجاز كما في وضع القدم الدليل يدل على عدم ارادة المجاز فتعتبر الحقيقة فاذا قال لامرأته ان ارتقت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت كذا فوضعت رجلك عليها عليه ولم ترتق حنث لان العطف دل على انه اراد به الحقيقة ثم قال وفي المتن لا ضربتك بالسباط حتى اهلك فهذا على الضرب الوجيع ولو قال لا ضربتك بالسيف حتى تموت فهذا على الموت عرف مراده من تقييده بالسيف اه قلت وهذا لا ينافي قولهم الايمان مبنية على اللفظ لا على الاغراض لان المراد اللفظ التي لم تهجر كما تده مناه اول الباب (قوله لمريد الخروج والضرب) أي لشخص اراد الخروج أو اراد الضرب وهو متعلق بقول المصنف في قوله أي قول الحالف وقوله فعلة فورا فاعل شرط وضميره للمذكور من الخروج والضرب (قوله فورا) سئل السعدي بماذا يقدر الفورا قال بساعة واستدل بما ذكر في الجامع الصغير ارادت أن تخرج فقال الزوج ان خرجت فعادت وجلست وخرجت بعد ساعة لا يحنث حموي عن البرجندی ولا يشترط لعدم حنثه اذا خرجت بعد ساعة تغير تلك الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج يشير اليه قول الفتح تهيأت للخروج فحلف لا يخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يحنث لان قصده منعها من الخروج الذي تهيأت له فكأنه قال ان خرجت الساعة وهذا اذا لم يكن له نية فان نوى شيئا عمل به شربلاية قلت وهو مفاد عبارة الجامع الصغير أيضا لكن في البحر عن المحيط ان لم تقوى الساعة وتجهيئ الى الدار فانت كذا فقامت الساعة ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت وأنت الدار بعده لا يحنث لان رجوعها وجلسها مادامت في تهيؤ الخروج لا يكون تركا للفورا كالأخذ بالبول قبالت قبل لبس الثياب اه ملخصا الا أن يفرق بين الاثبات والنفي فان المحلوف عليه في الاول عدم الخروج وهو ترك فيتحقق بتحقق ضده وهو الجلوس على وجه الاعراض فانها انما جلست الاعراض عن الخرجة المحلوف عليها فيتحقق عدم الخروج سواء تغيرت الهيئة أو لا والمحلوف عليه في الثاني المجيء الملبث وهو لا يتحقق الا بفعله والفاعل اذا تهيأ للفعل وجلس منتظرا له عازما عليه لا يكون معرضا عنه بل هو فاعل حكما لكن لا بد من بقاء تلك الهيئة هنالجه لم يها أن الجلوس ليس على وجه الاعراض لان الجلوس ضد الفعل المراد ظاهرا هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وهذه تسمى بين النور الخ) من قارت القد رعلت استعير للسرعة أو من فورا ان الغضب

انفرد الامام باظهارها وكانت الميمين اربعة اقسام مؤبدة أى طائفة وموقفة وهذه مؤبدة لطائفة موقفة معنى
تتقيد بالحال اما بان تكون بناء على أمر حالى كما منسل أو أن تقع جوابا للكلام يتعلق بالحال كما في ان تغذيت
اقادته في النهر (قوله ولم يخالفه أحد) كذا في البحر عن المحيط لكن نقل في الفتح عن زقرو السافعي الحسب بها
اعتبار اللاتلاق اللغوي (قوله تغذيه معه) نائب فاعل شرط فلو خرج الى منزله فتغذى لم يحث لان جوابه خرج
مخرج الجواب فنطبق على السؤال فنصرف الى الغداء المدعو اليه كذا في الهداية (قوله ذلك الطعام
المدعو اليه) كذا في الابحاح لابن كمال معزيا الى الهداية والذي في الهداية هو ما سمعته وهو محتمل أن يكون
المراد به الفعل أى التغذى وأن يكون المراد به الطعام الذي هو حشقة الغداء بالاداء المهملة والطاهر الاذن
وأن قول الهداية فنصرف الى الغداء الخ على حذف مضاف أى الى أكل الغداء أو أنه اطلق الغداء على
التغذى تساهلا بدليل قوله في الباب الا ترى الغداء الاكل من طلوع الفجر الى المظهر قال في الفتح هناك
وهذا تساهل معروف المعنى فلا يعترض به اه وبليزم على ما فهمه ابن كمال انه لو أكل ذلك الطعام في بيته وحده
يحث وليس كذلك لان المحلوف عليه هو التغذى مع الطالب لانه هو المدعو اليه وليس في كلام الطالب
ولا في كلام الحائض تعيين طعام بل لودعاء الى الغداء معه قبل حضور طعام أصلا فالظاهر أن الحكم كذلك
بدليل تعليلهم بأن الجواب ينطبق على السؤال نعم لو قال الطالب تغذى معي هذا الطعام فتعذبه أما بدون ذلك فلا
والذي يظهر لي أن هذا الفهم الذي فهمه ابن كمال غير صحيح ولم أر من سببه اليه وان عول الشارح عليه فاعمل
(قوله اليوم أو معك) مفعول ضم أى بأن قال ان تعذبت اليوم أو قال ان تغذيت معك حث بمطلق
التغذى واعتراض ح قوله أو معك بأنه لم يرد على السؤال لان السؤال فيه لفظة مع فالصواب أن يقول تغذ
عندي كما قال في الكنز اه قلت أكر في الذخيرة قال له تغذى معي فقال والله لا تغذى فذهب الى بيته وتغذى مع
أهله لا يحث ووجه ذلك أن عينه عثرت على غداء معين وهو الذي دعاه اليه لان قوله والله لا تغذى خرج
جوابا لسؤال المساطب وأمكن جعله جوابا لانه لم يرد على حرف الجواب فيجعل جوابا والجواب يتعين اعاده
ما في السؤال والسؤال وقع على غداء بعينه بدلالة قوله تغذى معي أى هذا الغداء فيجعل ذلك مستلصحا به
في السؤال كأنه قال تغذى معي هذا الغداء والجواب يتعين اعاده ما في السؤال بخلاف ما لو قال والله لا تغذى
معك لانه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة عليه لا يمكن أن يجعل جوابا لجعل ابتداء ولا يفيد به اه ومنه
في التارخانية عن السراجية فعلم أن قوله ان تغذيت معك زيادة على الجواب وان كان لفظ مع مذكورا في كلام
الطالب للاستغناء عنه ولعموم المدعو اليه وغيره أى التغذى معه في ذلك اليوم وغيره لكن لا يحلوع
نظرا لظاهر ما قاله ح فتدبر ثم في هذه العبارة اطلاق الغداء على التغذى كما وقع في عبارة الهداية تساهلا
(قوله حث بمطلق التغذى) الاطلاق بالطريق اليوم معناه سواء تغذى معه أو في بيته مثلا في ذلك اليوم
وبالطريق الى قوله مع تغذيه معه ولو في غير هذا الوقت ولا يحث ان تغذى مع غيره ولو في الوقت الذي حلف فيه
ط (قوله فعل مستدنا) لكن لو نوى الجواب دون الابتداء صدق ديانة لان احتمال كونه جوابا قائم لا قضاء
لخالفته الظاهر فيما فيه تخفيف عليه ولو قال ان تغذيت ونوى ما بين النور والابد كالنور والغد لم يصدق أصلا
لان النية انما تشمل في المنسوط والحال لا تدل عليه فالتقيد دلالة الحال ودلالة المقال كما لو حلف لا يتزوج
النساء ونوى عددا أو لا يأكل طعاما ونوى لقمة أو لقمته لم يصح كذا في شرح تلميح الجامع (قوله ان
لتراخي الخ) احتراز بها عن اذا فأنهم التفرق في الحاشية اذا فعلت كذا فلم أعمل كذا قال أبو حنيفة اذا لم يعمل
على أثر الفعل المحلوف عليه حث ولو قال ان فعلت كذا لم أعمل كذا فهو على الابد وقال أبو يوسف على الدور
أيضا اه ومعنى كون ان لتراخي انها تكون لتراخي وغيره عند عدم قرينة النور والمراد فعل الشرط الذي
دخلت عليه أو ما رتب عليه فاذا قال لها ان خرجت فكذا وخرجت فورا أو بعد يوم مثلا حث الا لقرينة النور
فتعذبه كما مر ومنه ما مثل به وكذا ما في الحاشية ان دخلت دارك فلم اجلس فهو على النور اه أى
الجلوس على فور الدخول وفيها أيضا ان بعثت اليك فلم تأني فبعدي حث فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه فأتاه فلم يأنه
حث ولا يبطل الميمين بالبر حتى يحث مرة فحينئذ يبطل الميمين اه وفي الذخيرة ان شربتي ولم اشربك فهذا
على المائتي عندنا كأنه قال ولم أكن شربتك قبل شربك اباي وان نوى بعد صح أى ان شربتي ابتداء

تقرر ابو حنيفة رحمه الله باظهارها
ولم يخالفه أحد (و) كذا
(ق) حلقه (ان تعذبت)
قد (او قد قول الطالب) تعال
(تغذى معي) شرط للث (تغذيه
معه) ذلك الطعام المدعو اليه
(وان دم) الى ان تغذيت (اليوم
ار معك) فمعه حث (احث
بمطلق المدعى) لزيادته على
الجواب فجعل مدنا وفي طلاق
الشاه ان لتراخي الا بشرية النور

مطل
ان شربتي ولم اشربك

رسته طاب جباها فأبت
فقال ان لم تدخل معي البيت
فدخلت بعد سكون شهوته حنت
وفي البحر عن المحيط طول التشاجر
لا يقطع النور وكذا لو خافت قوت
الصلاة فصلت أو اشتغلت
بالوضوء للصلاة المكتوبة أو اشتغلت
بالصلاة المكتوبة لأنه عذر شرعا
وكذا عرفنا (مركب العبد المأذون)
والمكاتب (ليس لمولاه في حق
النزالات بشرطين) (إذا لم يكن
دينه مستغرقا) قد (نواه)
فحينئذ يحنت (حلف لا يركب
قالهين على ما يركبه الناس) عرفنا
من فرس وحصار (فلو ركب طهر
انسان) أو بعيرا أو بقرة أو فيلا
(لا يحنت) استحسانا بالنية
ظهيرية قلت وينبغي حنته بالبيع
في مصر والشام وبالفيل في الهند
للتعارف قاله المصنف ولو حل
على الدابة مكرها فلا حنت لحلقه
لا يركب فرسا فركب برذونا
أو بعكسه لأن الفرس اسم للعري
والبرذون اسم للجمي والليل يعم
هذا الوعينة بالعربية ولو بالنارسية
حنت بكل حال ولو حلف لا يركب
أو لا يركب مركبا حنت
بكل مركب سفينة أو جملا أو دابة
سوى الآدمي وسيجيء ما لو حلف
لا يركب حيوانا أو دابة

(باب اليمين في الأكل والشرب
واللبس والكلام)

(ثم الأكل إيصال ما يحتمل المضغ
بشيء إلى الجوف) كغزوفا كهنة
(مضغ أول) أي وان أتبعه بغير مضغ

٥٢ ط

لا يركب دابة فلان

ولم اضربك بعده ويكون على الفور والحاصل ان كلمة ولم تقع على الابد كان اتيتني ولم آتكن ان زرتني ولم ازرك
وقد تقع على الفور والمعتبر في ذلك معاني كلام الناس وكذلك تقع على قبل وعلى بعد كما مر وفي ان كنتني ولم اجبكن
على بعد لان الجواب لا يتقدم وعلى الفور أيضا باعتبار العادة اه ملخصا (قوله حنت) قال في الاختيار
لان مقصوده الدخول لقضاء الشهوة وقد فات فصار شرط الحنت عدم الدخول لقضاء الشهوة وقد وجد اه
(قوله وفي البحر عن المحيط) عبارة اذا قال لامرأته اذا لم تيجئي الى الفراش هذه الساعة فأنت طالق وهما
في التشاجر فطال بينهما ما كان على الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحنت اه وظاهره ولو كان بعد
سكون شهوته فيقيد به ما قبله لكنه خلاف ما يفهم مما نقلناه عن الاختيار فينبغي تقييد هذا بما اذا لم تسكن
شهوته فتأمل (قوله وكذا الخ) وكذا لو أخذها البول فبالت كما قدمناه وقبل الصلاة تقطع النور لانها
عمل آخر والقوى على الأول كما في البحر (قوله أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة) أي اذا خافت قوتها كما يعلم
مما قبله وهذا تكرار لأن يحمل على ما اذا كان الحلف وهي تامل قال في البحر ولو اشتغلت بالتطوع
أو بالوضوء أو أكلت أو شربت حنت لأن هذا ليس بعذر شرعا اه (قوله مركب العبد المأذون الخ) يعني
لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده فإنه يحنت بشرطين الأول أن ينويها الثاني أن لا يكون عليه
دين مستغرق أما اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى لأنه لا ملك للمولى فيه عند أبي حنيفة
وان كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنت ما لم ينو له لأن الملك فيه للمولى لكنه يضاف للعبد عرفا
وكذا شرعا قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال الحديث فتحتل الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال
أبو يوسف في الوجوه كلها يحنت اذا نواه وقال محمد يحنت وان لم ينو لا اعتبار بحقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه
للسيد عندهما هداية قلت وبه ظهر أن التقييد بالمأذون لأنه محل الخلاف فيحنت في غير المأذون اذا نواه بالاولى
اتفاقا (قوله والمكاتب) لم أر من ذكره هنا ولا يتأتى فيه هذا التفصيل وانما قال في البحر عن المحيط ولو ركب دابة
مكاتبه لا يحنت لأن ملكه ليس بمضاف الى المولى لا ذاتا ولا يدا اه ومقتضاه انه لا يحنت وان نواه اتفاقا لأن
دابته ملك له لا لمولاه ولذا يفتنهما المولى بالاتلاف سواء كان عليه دين أو لا قد برئ رأيت القهستاني قال
والاضافة الى المأذون تشير الى انه لو ركب مركب المكاتب لم يحنت (قوله لا يحنت استحسانا) أي وان كان
اسم الدابة لما يذب على الأرض اذا قال دابة فلان لأن العرف خصه بالركوب المعتاد والمعتاد هو الحمار والبغل
والفرس فيقتدي به وان كان الجمل مما يركب أيضا في الاسفار وبعض الاوقات فلا يحنت بالجمل الا اذا نواه وكذا الفيل
والبقر اذا نواه حنت والا لا ينبغي ان كان الحالف من البدو أن ينعقد على الجمل أيضا بلانية لأن ركوبه معتاد
لهم وكذا ان كان حنصر ياجالا والحلوف على دابته جمال دخل في يمينه بلانية واذا كان مقتضى اللفظ اعتادها
على الانواع الثلاثة فلو نوى بعضها دون بعض بأن نوى الحمار دون الفرس مثلا لا يصدق ديانته ولا قضاء لان نية
الخصوس لا تنسخ في غير اللفظ وسيأتي تمامه في الفصل الآتي كذا في الفتح قلت أي لأن المحمول على العرف هو لفظ
أركب لا لفظ دابة فان لفظ دابة يشمل الكل عرفا ولفظا وانما خصص العرف لفظ أركب بهذه الانواع الثلاثة
فلو نوى بعضها لم يصح لأنه تخصيص الفعل ولا عموم له وسيأتي تمامه ثم حيث كان المدار على العرف المعتاد فينبغي
أن الحالف لو كان ليس ممن يركب الحمار أن لا يحنت بالحمار وأنه لو كان الحالف مسافرا أن يحنت بالجمل بلانية
(قوله وينبغي حنته بالبيع الخ) أي اذا كان ممن يركب البعير كالمسافر والجمال وأهل البدو كما عرف مما نقلناه عن
الفتح (قوله ولو حل الخ) أما لو أكرهه على الركوب فركب حنت ط (قوله ولو حلف لا يركب أو لا يركب
مركبا) كذا في بعض النسخ ومثله في البحر عن الظهيرية وكذا في الخاتمة وهو مخالف لقول المصنف
المارة قريبا قالهين على ما يركبه الناس ثم في بعض النسخ حلف لا يركب مركبا ومثله في التهر وفي التارخانية حلف
لا يركب مركبا فركب سفينة قال الحسن في الجزر لا يحنت وعليه القوى اه لكن العرف الآن المركب
خاص بالسفينة فينبغي أن لا يحنت بغيرها (قوله وسيجيء) أي قريبا في الباب الآتي والله سبحانه أعلم

(باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام) *

لم يذكر مسائل اللبس هنا بل ذكرها في باب اليمين بالبيع والشراء فكان المناسب إسقاط اللبس من هذه الترجمة
وذكره هناك (قوله ثم الأكل) ترتيب اخباري ط (قوله الى الجوف) متعلق بإيصال فلو حلف لا يأكل كذا

اولا يشرب فادخله في فيه ومضغه ثم ألقاه لا يحنث حتى يدخله في جوفه لانه بدون ذلك لا يكون أكلا بل يكون ذوقا ط عن البحر (قوله كما وعسل) أي غير جامد والافهوما كقول تأمل ثم ان المائع الذي لا يحتمل المضغ انما يسمى مشروبا اذا تناوله وحده والافهوما كقول وكذا عكسه ففي الجر عن البدائع لو حلف لا يأكل هذا اللبن فأكله بجزء أو غير أو لا يأكل هذا العسل أو الخلد فأكله بجزء يحنث لانه هكذا يكون ولو أكله بانفراده لا يحنث لانه شرب لا يأكل وكذلك ان حلف لا يأكل هذا الخبز بجزءه ثم دقه وصب عليه الماء فشربه لا يحنث لانه شرب لا يأكل اه وفي الفتح حلف لا يأكل لبنا فشربه لا يحنث ولو ترد فيه فأوصله الى جوفه حنث اه وقوله ترد فيه بالثناء المثلثة أي فت الخبز فيه وفي الخاتمة حلف لا يأكل اللبن فطبخ به ارزاقا كنه قال أبو بكر الخبي لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه وكذا الوجه جينا الا أن ينوي أكل ما يتخذ منه حلف لا يأكل كل السمن فأكل سويقا ملتوبا بالسمن ذكر في الاصل ان كان السمن مستينا بجذ طعمه حنث لانه ليس بمستهلك وذكر الحاكم في المختصر ان كان بحيث لو عصر سال منه السمن حنث والا لا وان وجد طعمه قال أي فاضى خان وينبغي أن يكون الجواب في مسألة الارز على هذا التفصيل اه قلت والحاصل انه اذا حلف لا يأكل مائعا كلبن وسمن وخل فان شربه لا يحنث وان تناوله مع غيره ولم يستهلك كأكله بجزء أو غير حنث وان استهلك بأن لا يجذ طعمه أو بأن لا ينصرف على الخلاف في تفسيره لم يحنث قال السائحاني وقول الحاكم ارفق ولذا امتث عليه الشروح اه وأما لو خاطب ما كولا بما كولا آخر فبأن يانه في الفروع الآية في أثناء الباب (قوله في حلفه الخ) تفريع على تعريف الاكل ط (قوله حنث يلعها) أي مع قشرها أو بدونه اذا كانت مسلوقة (قوله وفي لا يأكل عينا الخ) قال في الفتح ولو حلف لا يأكل عينا أو رما ففعل بتمسه ويرى ثقله ويتبع المتحصل بالمص لا يحنث لان هذا ليس أكلا ولا شربا بل مص اه ومثله في الجر عن البدائع قلت لكن يصدق عليه تعريف الشرب المذكور وهو اصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات الى الجوف الا أن يكون المراد المائع وقت ادخله الفم وعليه فالمراد بالمص استخراج ما ية الجامد بالضم وإيصالها الى الجوف ومقتضاه انه لو حلف لا يعض شيئا لا يحنث بشرب المائع مع أن السنة في شرب الماء المص فعمل أن المص أعم من الشرب من وجه فيجتمعان فيما اذا أخذ الماء بضمه مع ضيق الشفتين ويتقرد الشرب بالعب والمص باستلاب ما ية الجامد بالفم حتى لو عصر القفاكهة وشرب ماءها عينا يحنث في حلفه لا يشرب لا في حلفه لا يعض ولو شربه مصا حنث فيهما هذا ما طهرى (قوله لان المص نوع ثالث) أي في بعض الاوجه كما في الصورة المذكورة والافتد يكون شربا كما علمته (قوله وأكل قشره) أي ولم يشرب ماءه لان ذهاب الماء لا يخرج منه من أن يكون أكلا لانه لا ترى انه اذا مضغه وابتلع الماء انه لا يكون أكلا لانه لا يتسارع الماء فدل أن أكل العنب هو أكل القشر والحصرم منه وقد وجد في حنث بجرع عن البدائع وفيه نظر كما في الدخيرة وحاصله انه ذكر في العيون انه اذا ابتلع ماءه فقط لم يحنث ولو ابتلع الحب أيضا دون القشر يحنث وعلة الصدر الشهيد بأن العنب اسم لهذه الثلاثة ففي الاول أكمل الاقل وفي الثاني الاكثرو له حكم الكل (قوله لا يحنث بجمه) لانه ليس بأكل فقد وصل الى جوفه ما لا يتأق في المضغ ذخيرة (قوله وفي عرفا يحنث) من تمة كلام القلانسي وهو محط الاستدلال اه أي لانه يؤكل بالمضغ وبالمص عادة وكذا العنب والزمان (قوله وأما الدوق فعمل الفم الخ) هذا هو الحق على ما في الفتح خلافا لما في الظن من انه عمل الشفاء دون الخلق فانه يدل على أن عدم الوصول الى الجوف مأخوذ في مفهوم الدوق قلت لكنه موافق لما في الفتح من رواية هشام حلف لا يذوق فمينه على الدوق حقيقة وهو أن لا يوصل الى جوفه الا أن يتقدمه كلام يدل عليه نحو أن يقال نعذمي لحلف لا يذوق معه طعما فهذا على الاكل والشرب اه (قوله فكل أكل وشرب ذوق ولا عكس) أي وليس كل ذوق أكلا أو شربا بناء على أن الذوق أعم مطلقا لانه لا يشترط فيه الوصول الى الجوف بل يصدق بدونه بجملا فها اذا أكل أو شرب يحنث في حلفه لا يذوق واذا حلف لا يأكل أو لا يشرب فذاق بلا إيصال الى الجوف لم يحنث لكر فيه انه قد يتحقق الاكل بلا ذوق كما لو ابتلع ما يتوقف معرفة طعمه على المضغ كيفية أو لوزة وعليه فيز الاكل والدوق عموم وجهي وعن هذا قال في الفتح ان قول المحيط لو حلف لا يذوق فأكل أو شرب يحنث يغلب على الظن أن المراد به الاكل المقترن بالمضغ أو ببلع ما يدرك طعمه بلا مضغ لا ما قطع بأن من

(والتشرب إيصال ما لا يشتمل

الاكل من المائعات الى الجوف)

كما وعسل ففي حلفه لا يأكل

بيضه حنث يلعها وفي لا يأكل

عنباه مثلا لا يحنث بجمه لان المص

نوع ثالث ولو عصره وأكل قشره

حنث بدائع لكن في تهذيب

القلانسي حلف لا يأكل سكر

لا يحنث بجمه وفي عرفا يحنث

وأما الدوق فعمل الفم لجرع معرفة

الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل

أكل وشرب ذوق ولا عكس

قوله ثقله هذا يحطه بالثناء

الفوقية والدى في القاموس

والمصباح بالثناء المثلثة اه معجمه

قوله كما في الدخيرة حيث قال وانه

مشكل لان العنب اسم لكل

وكذلك الرمان فاذا أكل العشر

والحصرم فقد أكل بعض ما عند

عليه اليين فلا يحنث وذكر المسألة

في العيون في صورة اخرى فقال

اذا رمى قشره ووجهه وابتلع ماءه

لم يحنث ولو ابتلع ماءه ووجهه فقط

حنث وعلة الصدر الشهيد بأن

العنب اسم لهذه الثلاثة في الوجه

الاول أكل الاقل ولا يضر أكلا

وفي الثاني أكل الاكثرو له حكم

الحل في تفسير من الاختكام اه

ملصقا اه منه

مطلبا

في السبق بغيره كل والشرب

والدوق

ابتلع قلب لوزة لا يقال فيه ذاقها ولا يحنث بيلعها ٨١ قلت وعلى ما مر عن النظم فينبغي ما التباين كما بين الاكل
والشرب فلا يحنث الحالف على واحد من الثلاثة بفعل الآخر (قوله لا يحنث) أى فى حلفه لا يذوق
الماء كما فى الجوهره لانه لا يقصد به ذوق الماء بل اعمامة القربة ولذا كره الذوق للصائم دون المضغنة (قوله
لم يصدق الادليل) أى كقول القائل لا تغدنى كما مر وكذا العرف الا ان لو قال ابتداء لا اذوق فى بيت زيد
طعما ما فانه يراد به الاكل (قوله حلف لا يأكل من هذه النخلة الخ) الاصل فى جنس هذه المسائل ان العمل
بالحقيقة عند الامكان فان تعذرا ووجد عرف بخلاف الحقيقة تركت فاذا اعتد بمنه على ما هو مأكول بعينه
انصرف الى العين لا مكان العمل بالحقيقة واذا اعتد على ما ليس مأكولا بعينه أو هو مأكول الا انه لا تؤكل
عنه عادة انصرف الى ما يتعد منه مجازا لان العمل بالحقيقة غير ممكن فاذا حلف لا يأكل من هذه الشاة شيئا
فأكل من لبنها أو من النخلة لان عين الشاة مأكولة فينصرف الى عينها لا ما يولد منها وكذا العنب
فلا يحنث بزيبه وعصيره وفى النخلة يحنث بثمرها وطلعها لان عينها غير مأكولة وفى الدقيق يحنث بجذبه لان
الدقيق وان كان يؤكل الا انه لا يؤكل ككذلك عادة وتعامه فى الذخيرة (قوله أو الكرمه) شجرة العنب
ولم أرها بالتاء فراجع (قوله بالثلثة) لان المراد ما يولد منها سواء كان ثمرها بالثلاثة أو غيره كالجارو وهو شئ
ايسر لين فى رأس النخلة ولان النخلة مثال والمراد ما يعمرها وغيرها مما لا تؤكل عنه (قوله فيحنث بالعصير)
استشكل بأن المين على الاكل والعصير مما لا يؤكل واجيب بأن الاكل هنا مجاز عن تناول فالمراد لا تناول
منها شيئا ط قلت مقتضى الجواب انه يحنث بشرب العصير ويحتاج الى نقل فان كلامهم يصح بدون هذا
التأويل فقد ذكرنا عن البحر لو حلف لا يأكل هذا اللبن أو العسل أو الخل فأكله بجذبه يحنث لان اكله هكذا
يكون وكذا الوتر فى اللبن وفى البرازية لا يأكل طعما ينصرف الى كل مأكول مطعوم حتى لو أكل الخل يحنث
٨٢ فقد صح أكل ما يشرب فكذا يقال هنا قاتل (قوله لا بالدبس المطبوخ) وكذا التبيذ والناطق
والخل لانه مضاف الى فعل حادث فلم يبق مضافا الى الشجرة بحر ولذا عطف عليه فى قوله تعالى لا تأكلوا
من ثمره وما عملته ايديهم فتح واحترز بالمطبوخ عما يسيل من الرطب فانه يحنث بأكله كما فى الذخيرة
(قوله ولا يوصل الخ) يعنى اذا قطع غصنا من الشجرة المحلوف عليها ووصله بشجرة اخرى وأكل من الثمر
الخارج منه لا يحنث ٨٣ ح وقال بعضهم يحنث فتح وبحر ولعل وجه الاول أن الغصن صار جزءا من
الثانية ولا يسمى فى العرف اكلام من الاولى ومقتضى الاطلاق انه لا فرق بين كون الشجرتين من نوع واحد
أو من نوعين ونقل فى الذخيرة المسألة مطلقة كما مر ثم صورها بما اذا حلف لا يأكل من شجرة التفاح فوصل بها
غصن شجرة الكمثرى قال فان سماها باسمها مع الإشارة بأن قال لا يأكل من هذه الشجرة التفاح لم يحنث
وان لم يسمها بل قال من هذه الشجرة حنث ثم نقل عن بعضهم أن الرواية هكذا قلت ويمكن التوفيق بين القولين
بحمل الحنث على ما اذا اختلف النوع وسمى الشجرة باسمها ثم أكل مما سمي والقول بعدم الحنث على ما اذا
اتحد النوع واختلف ولم يسم والله تعالى أعلم (قوله فيحنث اذا اشترى به ما كولا أو كاه) لفظة وأكله
زادها فى البحر على ما فى النسخ قال فى الشرب لابلية وقد يقال يراد بالاكل الاتفاق فى أى شئ فيحنث به اذا نوى
فليظن ٨٤ قلت اذا نوى ذلك لا كلام أما اذا لم ينو فالتأويل تقيده بالاكل حقيقة حتى لو اشترى به مشروبا
وشربه لا يحنث الا اذا أكله مع غيره عملا بحقيقة الكلام ما لم يوجد نقل بخلافه فافهم (قوله ولو أكل من عين
النخلة لا يحنث) هو الصحيح كما فى التهر وغيره (قوله مهبورة) صوابه متعذرة كما عبر به فى ابصاح الاصلاح
وقال فى حاشيته ومن قال مهبورة لا يفرق بين المتعذر والمهجور قال صاحب الكشف المتعذر ما لا يوصل اليه
الابمشقة كاكل النخلة والمهجور ما يتيسر اليه الوصول لكن الناس تركوه كوضع القدم ٨٥ ح وقد يقال
اراد بالمهجورة الغير المستعملة تجوزا كما تجوز صاحب الكشف باطلاق المتعذر على المتعسر مع أن المراد
ما يشمل التسمين وحقيقة المتعذر مثل قوله لا يأكل من هذا القدر فافهم (قوله لم يحنث بأكل ما يخرج منها)
مقتضاها أن نية عينها حنث فهو قول آخر غير ما فى الولوجية كما افاده فى التهر فافهم ولم أر من صحح احدهما
وما نقل عن حاشية أبى السعود أنه قال ما فى الولوجية هو الصحيح فهو خلاف الواقع وانما فيها ما نقلناه
عن التهر انما من تصحيح ما فى المتن ثم ذكر بعده عبارة الولوجية فافهم (قوله لتعين الجواز) ولذا انصرف اليه

مطلب
حلف لا يأكل من هذه النخلة

مطلب
اذا تعذرت الحقيقة أو وجد عرف
بخلافها تركت

ولو تضمنت الصلاة لا يحنث ولو عني
بالذوق الا كل لم يصدق الادليل
(حلف لا يأكل من هذه النخلة)

أو الكرمه (قتيد حنثه بأكله
من ثمرها) بالثلثة أى ما يخرج
منها بلا تغير بصنعة جديدة
فيحنث بالعصير لا بالدبس المطبوخ
ولا يوصل غصن منها بشجرة اخرى
(وان لم يمسك) للشجرة ثمرة

(تصرف) بعينه (الى ثمرها فيحنث
اذا اشترى به ما كولا أو كاه ولو

أكل من عين النخلة لا يحنث)
وان نواهى لان الحقيقة مهبورة
ولو الحية وفى الجملة لو نوى اكل
عينها لم يحنث بأكل ما يخرج منها
لانه نوى حقيقة كلامه قال
المصنف تعالى شيخه وينبغي أن
لا يصدق قضا لتعين الجواز

مطلب
فيما لو وصل غصن شجرة باخرى

۱۱۱ و اجزای ۱۱۱

لا كذا هذا

المسرح على الايجنتيه (اولا

في نسخ الشرح وفي نسخ المتنفرخها

22

(أولا يذوق من هذا الخمر فصار
 خلا أو من زهر هذه الشجرة
 فأكل بعد ما صار لوزا)
 أو سمعنا لم يحنت بخلاف حلقه
 لا يأكل ثمراً فأكل حيساً فانه
 يحنت لانه تمر مننت وان ضم اليه
 شئ من السمن أو غيره بجر وفيه
 الاصل فيما اذا حلف لا يأكل
 معينا فأكل بعضه أن كل شئ
 يأكله الرجل في مجلس أو يشربه
 في شربة فالحلف على كله والا فلي
 بعضه (وكذا) لا يحنت (لو حلف
 لا يأكل بسراً فأكل رطباً
 أولاً لا يأكل عنياً فأكل زيباً)
 بخلاف نحو لوز ووزفان الاسم
 يتناول الرطب أينما (ولو حلف
 لا يأكل رطباً أو بسراً أو حلف
 لا يأكل رطباً ولا بسراً حنت
 ب) (أكل المذنب) بكسر النون
 لا كله المحلوف عليه وزيادة (ولا حنت
 في شراء كباسة) بكسر الكاف
 أي عرجون ويقال عنه قود
 (بسر في رطب في حلقه لا يشتري
 رطباً) لأن الذي يبيع على الجملة
 والمغلوب تابع بخلاف حلقه على
 الاكل لوقوعه شيئاً (ولا)
 حنت (في) حلقه (لا يأكل لحماً
 بأكل) مرقه أو (سكك) الا اذا
 فواهما (ولا في لا يركب دابة
 فركب كافراً او لا يجلس على وتد
 فاس على جمل) مع تسعها في
 القراءان لما ودابة وأتاد العرف
 وما في التيس من حنته في لا يركب
 حيوا ما يركوب الانسان

مطلب

حلف لا يأكل لحماً

مطلب

في اعتبار العرف العملي كالعرف
 اللفظي

لم يحنت) لأن بعضها صفات داعية وبعضها انقلبت عنها (قوله فأكل حيساً) فسر الحيس في البدائع
 بأنه اسم لتمر يقع في اللبن ويشرب فيه اللبن وقيل هو طعام يتخذ من تمر ويضم الى شئ من السمن أو غيره والغالب
 هو التمر فكان أجراً التمر بحالها فيبقى الاسم اه بجر (قوله الاصل الخ) قد منا الكلام عليه قبل قوله كل
 حل عليه حرام (فرع) ذكر في البحر عن الواقعات ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامرأته كذا وان لم آكله اليوم
 فأمنته حرمة فأكل النصف لم يحنت وكذا لو حلف على لقمة في فيه فأكل بعضها وأخرج البعض لأن شرط الحنت
 أكل الكل اه ملخصاً (تنبيه) الاكل والشرب غير قيد في البرازية ضاع مال في دار خلف كل واحد أنه
 لم يأخذه ولم يخرج من الدار ثم علم أن واحداً أخرجه مع آخر ان كان لا يطبق حله وحده حنت لأن أخرجه
 كذلك يكون وان اطاقه وحده لا يحنت لانه صادق اه قلت وعليه لو حلف لا يحمل هذه الخشبة او الحجر
 فهو على هذا التفصيل ثم اعلم أن ما رعن الواقعات مشكل جداً كما قال في الحاوي الزاهد ي قال فانه
 يجب أن يحنت في عين العتق لانه لم يأكل الرغيف اذ تقول لا واسطة بين النفي والاثبات وكل واحد منهما شرط
 الحنت فيحنت في احدهما وفي الجامع الاصغر عن أبي القاسم الصغار قال ان شرب فلان هذا الشراب فامرأته
 طالق وقال الآخر ان لم يشربه فلان فامرأته طالق فشرى فلان مع غيره او انصب بعضه في الارض حنت
 الثاني دون الاول اه (قوله أن كل شئ) بفتح همزة أن والمصدر المنسوب اليه خبر الاصل (قوله وكذا
 لا يحنت الخ) اشار الى انه لا فرق بين ذكره معرفاً وهو مأمراً أو منكر الزوال الميم بزوال الصفة الداعية
 كما تقدم (قوله فان الاسم يتناول الرطب أيضاً) يسكون الطاء في الرطب وكان المناسب ابداله باليابس لأن
 وجه المخالفة بين البسر والعنب وبين الجوز واللوز الحنت في اليابس الاخيرين لتناول الاسم له دون الاولين هذا
 وفي عرف الشام الا أن اللوز خاص باليابس أما الرطب فيسمونه عقاية فلا يحنت بها (قوله أو بسراً) أي
 او حلف لا يأكل بسراً (قوله حنت بأكل المذنب) في المغرب بسر مذنب بكسر النون أي مع التشديد وقد
 ذنب اذا بدا الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سفن من جانب القمع والعلاقة اه وفي المصباح ذنب الرطب
 تذنيباً دافيه الارطاب والمراد أنه يحنت بأكل البسر المذنب أو الرطب المذنب وهو الذي أكثره رطب وشئ
 قليل منه بسر عكس الاول قال في البحر وحاصل المسائل اربع وفاقيتان وخلافتان قالوفاقتان لا يأكل
 رطباً فأكل رطباً مذنباً لا يأكل بسراً فأكل بسراً مذنباً فيحنت فيهما اتفاقاً * والخلافتان لا يأكل رطباً
 فأكل بسراً مذنباً لا يأكل بسراً فأكل رطباً مذنباً فيحنت عندهما خلافاً لا يوجب اه وفي عاتة نسخ الهداية
 ذكر قول محمد مع أبي يوسف وفي بعضها مع الامام وهو الموافق لما في اكثر الكتب المعتبرة كما في الفتح والزيلعي
 (قوله لا كله المحلوف عليه وزيادة) لان أكل ذلك الموضع آكل رطب وبسر فيحنت به وان كان قليلاً لأن ذلك
 القدر كاف للحنث ولهذا الوهمز وأكله يحنت زيلعي وبحت فيه في الفتح بأن هذا بناء على انعقاد الميز على
 الحقيقة لا العرف والا فالرطب الذي فيه بقعة بسر لا يقال لا كله آكل بسر في العرف فكان قول أبي يوسف
 اقعده (قوله لان الشراء الخ) جواب عما استشهده ابو يوسف على قوله بعدم الحنت في المسألة الاولى
 اعتبار الغالب كما في هذه المسألة وحاصل الجواب أن اعتبار الغالب هنا لوقوع الشراء على الجملة أما الاكل
 فينقض شيئاً فبصرف المغلوب وحده فلا يتبع الغالب وبحت فيه في الفتح بأن هذا قاصر على ما اذا
 فصله فأكله وحده أما لو أكله جملة فحقت التهمة اه وأشار الى أن البسر غالب بقرينة الاضافة قال
 القهستاني اذا التبادر من اضافة الكلمة الى البسر وجعلها ظرفاً للرطب أن البسر غالب فلو كان الرطب غالباً
 أو هو والبسر متساويين ينبغي أن يحنت اه (قوله لا يأكل لحماً) تنعقد هذه على لحم الابل والبق والجاموس
 والغنم والطيور مطبوخاً ومشوياً وقديداً كما ذكره محمد في الاصل فهذا من محمد اشارة الى انه لا يحنت بالنهي
 وهو الاظهر وعند أبي الليث يحنت بجر عن الخلاصة وغيرها (قوله بأكل مرقه) قيده في الفتح بجشا
 في فروع ذكرها آخر الايمان بما اذا لم يجد طعم اللحم اخذاً مما في الحياية لا يأكل مما يجي به فلان فجاء بمحص
 فأكل من مرقه وفيه طعم المحص يحنت اه (قوله مع تسعها في القراءان الخ) هذا يظهر في الثلاثة
 الاخيرة وأما المرق في الحديث المرق أحد اللحمين ط (قوله وما في التيسين) أي تبين الكبر للزيلعي حيث
 قال وذكر العتابي انه لا يحنت بأكل لحم الخنزير والادعي وقال في الكافي وعليه الفتوى فكانه اعتبر
 فيه العرف ولكن هذا عرف عملي فلا يصح مقيداً بخلاف العرف اللفظي ألا ترى انه لو حلف لا يركب دابة

لا يحنث بالركوب على انسان للعرف اللفظي فان اللفظ عرفاً لا يتناول الا الكراع وان كان في اللغة يتناوله ولو حلف لا يركب حيواناً يحنث بالركوب على انسان لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة لا يصلح مقيداً اهـ (قوله رده في النهر) وكذا قال في البحر رده في فتح القدير بأنه غير صحيح لتصريح أهل الأصول بقولهم الحقيقة تترتب لالة العادة اذ ليست العادة الا عرفاً عملياً ولم يجب أى صاحب الفتح عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي واردة عليه ان سلمها اهـ ولا يخفى انه لا يسلمها لئلا يرد منها ما هو عدم اعتبار العرف العملي وعبرة النهر هكذا وفي بحث التخصيص من التحرير مسألة العادة العرف العملي تخص من عند الخفية خلافاً للشافعية كحرمت الطعام وعاداتهم أكل الرثا نصرف اليه وهو الوجه أما بالعرف القولي فاتفق كالدابة للعمار والدرهم على النقد الغالب وفي الحواشي السعدية أن العرف العملي يصلح مقيداً عند بعض مشايخ بل ما ذكر في كتب الأصول في مسألة اذا كانت الحقيقة مستعملة وانجار متعارفاً اهـ قال في النهر وهذه النقول تؤذن بأنه لا يحنث ركوب الأدمى في لا يركب حيواناً (قوله والكبد) بالرفع وكذا ما بعده عطفاً على لحم وكان الأولى ذكر الخنزير عقب الانسان كما فعل في الكبد ليكون مجروراً عطفاً على الانسان باضافة لحم اليهما لانهما اعم فتكون من اضافة الجزاء الى الكل بخلاف الكبد وما بعده فان اللحم ليس جراً منه بل هو عينه فلذا قلنا انه بالرفع عطفاً على الخنزير وان سح جره عطفاً على المساف اليه على جعل الاضافة فيه بيانية لكن يلزم عليه اختلاف الاصاقين في لفظ واحد وفي القهستاني الكبد بفتح الكاف وكسر هاء مع سكون الباء والكسر شخ الكاف وكسر الزاء وسكونها (قوله والرنة) بالهجرة ويجوز قباها بالبحر مصاح وفيه السحر وزان فلس وسبب وقيل هو الرنة وهيل مالمصق بالملقوم والمرى من اعلى الطير وقيل كل ما تعلق بالملقوم من كبد وقيل ورنة (قوله خم) خبر المبتدا وما عطف عليه اي هذه المذكورات داخله في معنى اللحم (قوله هذا الخ) الاشارة الى الكبد والاربعة التي بعده وعبرة البحر وفي الخلاصة لو حلف لا يأكل لحماً فكل شئ من الطيور والبهائم والطعام يحنث في عرف أهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنث وهكذا اني اخيط وانجني ولا يخفى انه لا يسمى لحماً في عرف أهل مصر أيضاً فلم أن ما في المختصر أي الكرمينبي على عرف أهل الكوفة وأن ذلك يختلف باختلاف العرف اهـ كلام البحر قل وأما لحم الانسان ولحم الخنزير فهو لحم حقيقة لغة وعرفاً فلذا أمشي المصنف كغيره على انه يحنث به لكن يرد عليه كما افاده في الفتح أن اسد أكل لا نصرف اليه عرفاً وان كان في العرف يسمى لحماً كما روي لا يركب دابة فلا فان العرف اعتبر في ركوب والمسافر منه ركوب الانواع الثلاثة وهي الحمار والنفل والفرس وان كان لفظ دابة في العرف يشمل غيرها أيضاً كالبقرة والابل فقد تشبهت الركوب المحلوف عليه بالعرف ولذا قل العتاني خلاف ما هنا فقال قيل الخائف اذا كان مسلماً ينبغي أن لا يحنث لان كله ليس يتعارف ومبنى الايمان على العرف قال وهو الصحيح وفي الكافي وعلمه المستوى هذا خلاصة ما تقدم في النسخ وهو حسن جداً ويؤيده ما تقدمناه وبأن أبا سنان اهـ لا يحنث باللحم التي كما اشار اليه محمد وهو الاظهر قال في الدخيرة لانه عقد بمجسه على ما يؤكل عادة فينصرف الى المعتاد وهو الاكل بعد الطبخ اهـ مع انه لا شك في أن التي مخم حقيقة فعلم أن الملوط اليه في العرف هو الاكل لا اللحم (قوله ومنه علم) أي من قوالهم أماني عرفنا فان المراد عرف بلادهم وهي من العجم فافهم ثم ان التبيه على هذا ليس فيه كبير فائدة لان قوالهم باعتبار العرف في الايمان ليس المراد به عرف العرب بل أي عرف كان في أي بلد كان كما سيأتي عند قوله وانذر ما اعتاده أهل بلاد الخفاف وفي البحر عن محيط وفي الايمان يعتبر العرف في كل موضع حتى ولو الواسع ان الخائف خوارزمية فكل لحم السمك يحنث لانهم يسمونه لحماً (قوله خم في يمين الاكل لا في يمين الشراء) وجعل في الشافي الاكل والشراء واحداً والازل اصح برازية قلت ولعل وجهه أن الرأس والاكرع مشغلة على اللحم وغيره لكها عند الاطلاق لا تسمى لحماً فاذا حلف لا يشتري لحماً لا يقارن في العرف انه يشتري لحماً بل يشتري رأساً واكرعاً أما اذا أكل اللحم الذي فيها فقد أكل لحماً فحنث ويشير الى هذا الفرق مني الدخيرة ولولا كل رؤس الخيوان يحنث لان ما عليها خم حقيقة (قوله لا يقع على صيده) وانما يقع على لحمه وهو القياس في الحمار الا أن الحمار لما كان له كراهة ويستعملون هذا اللفظ في الاكل من كراهته جلوه على الكراهة وفيما وراءه يبقى على الاصل مخ عن جواهر

رده في النهر بأن العرف العملي
مخصص عندنا كالعرف القولي

(ولحم الانسان والكبد والكروش)
والرنة والقلب والطحال (والخنزير
لحم) عدا في عرف أهل الكوفة
أما في عرفنا فلا يكافى البحر من
الخلاصة وغيرها ومنه علم أن
الهمى يعتبر عرفه قطعاً وفي الخاتمة
الرأس والاكرع لحم في يمين
الاكل لا في يمين الشراء وفي
لا يأكل من هذا الحمار يقع على
كرانه ومن هذا الكلب لا يقع على
صيده

الفتاوى ط (قوله ولايم البقر الجاموس) أى فلو حلف لا يأكل لحم بقر لا يحنت بأكل الجاموس
كعكسه لأن الناس يفرقون بينهما وقيل يحنت لأن البقر أعم والصحيح الأول كما في النهر عن التارخانية وفيه عن
الذخيرة لا يأكل لحم شاة لا يحنت بلحم الغنم صرياً كان أو قروياً قال الشهيد وعليه الفتوى (قوله ولا يحنت
بأكل النى) بالهمز وزان حمل والابدال والادغام عاصى مصباح أى ابدال الهمزة بـ واو ادغامها في الياء لغة
العوام وقد سنا وجه عدم الحنت قريباً (قوله وهو اللحم السمين) كذا فسر في الهداية والظاهر أن المراد به
اللحم الأبيض المسمى في العرف دهن البدن فإنه يكون في حالة السمن دون الهزال وقد يراد به شحم الكلبة لأنها
معلقة بالظهر قال في البحر قال القاضي الأسيماجي أن يراد بشحم الظهر شحم الكلبة فقوله لهما اظهروا أن يراد به
شحم اللحم فقوله اظهروا هـ (قوله بل بشحم البطن) هو ما كان مدوراً على الكرش وما بين المصارين شحم الأمعاء
ط (قوله اتفاقاً) رد على صاحب الكافي حيث ذكر الخلاف في شحم الأمعاء والشحم المختلط بالعظم قال
السرخسي أنه لم يقل أحد بأن شحم العظم شحم هـ وكذا لا ينبغي خلاف في الحنت بما على الأمعاء فإنه لا يحنت
في تسميته شحم فغ (قوله زيلعي) عبارته لا يحنت بأكل شحم الظهر وشرايته ويبيعه في يمينه لا يأكل كل شحمها
ولا يشتره ولا يبيعه وهذا عند أبي حنيفة وخلافه لا يحنت (قوله بألبه) بفتح الهمزة قال في المصباح قال ابن
السيكيت وجماعة ولا تنكسر الهمزة ولا يقال لية والجمع أليات كسجدة وسجدة والتثنية ألياتان بحذف الهاء على
خلاف القياس (قوله إلا بالقضم من عينها) أى عين البر وأنت ضميره لأنه يسمى حنطة أيضاً ولا بمعنى لكن أى
لكنه يحنت بقضمه من قضم الدابة الشعر تقضمه من باب تعب كسرتة باطراف الأسنان ومن باب ضرب لغة
مصباح قال في الفتح وليس المراد حقيقة القضم بل أن يأكل عينها باطراف الأسنان أو بسطوحها وفي التهستاق
فلو ابتلعه جميعاً حنت بالاولى كما في الكرماني فإنه اختر بالقضم عما يتخذ منه كالحيز والسويق فإنه لا يحنت به
عنده لأن عين الحنطة مأكول وعندهما يحنت قلت ومبنى الخلاف على أن الحقيقة المستعملة اولى من المجاز
المعارف عنده خلافاً لهما فإن لفظاً كل الحنطة يستعمل حقيقة في أكل عينها فإن الناس يقولونها وياً كلونها
فهو اولى من المجاز المعارف وهو أن يراد بأكل الحنطة أكل خبزها قال في الفتح لفظاً كلت حنطة يحتمل أن
يراد به كل من المعنيين فيترجم قوله لترجم الحقيقة عند مساواة المجاز بل لأن لا تعارف في أكل الخبز منها إلا لفظ
آخر وهو أكل الخبز ثم قال وهذا الخلاف إذا حلف على حنطة معينة أما لو حلف لا يأكل حنطة ينبغي أن يكون
قوله كقولهما ذكره شيخ الإسلام ولا ينبغي أنه يحكم والدليل المذكور المتفق على إرادته في جميع الكتب يتم
المعينة والمنكرة وهو أن عينها مأكول هـ (قوله لومقلية كالبليلة) قال في الفتح فإن الناس يقولون الحنطة
وبأكلونها وهي التي تسمى في عرف بلادنا بليلة وتقل أيضاً أي توضع جافة في القدر ثم تؤكل قضمها هـ وحينئذ
فقوله كالبليلة الكاف فيه للتقدير أن كانت النسخ لومقلية بالثقاف أما إذا كانت بالغين المحجمة فهي للتثنية والبليلة
هي المسماة في عرف بلادنا بليلة لأنها تسلق بالماء المقل (قوله فلا حنت إلا بالنية) ولو نوى ما يتخذ منها صبيغ
ولا يحنت بأكل عينها ذخيرة (قوله وهي مسألة المختصر) أى المتن أى أنه يحنت بأكل عينها لومقلية أو مقلية
لألونية ولا بنحو خبزها (قوله فيحنت بأكلها كيف كان) لعل وجهه أنه إذا وجدت الإشارة بدون تسمية تعتبر
ذات المشار إليه سواء بقيت على حالها أو حدث لها اسم آخر (قوله فيحنت بأكلها ولونية) أى بخلاف الحنطة
المعرفة وهو الوجه الأول فإنه لا يحنت بالني منوهاً ما عدم الحنت بالخبز ونحوه كالدقيق والسويق فقد اشترط فيه
المعرفة والمنكرة لتفيد الحلف بالاسم فإن الخبز ونحوه لا يسمى حنطة على الإطلاق بل يقال خبز حنطة لكن ينبغي
الكلام في وجه الفرق بينهما في النبي حيث دخل في المنكر دون المعارف ولعل وجهه أن حنطة نكرة
في سياق النبي فتم جميع أنواع سماها بخلاف المعرفة فإنها تنصرف إلى المعهودة في الأكل والتي غير
معهودة فيه هـ ادعاء ما ظهر لي في توجيهه لكن ما ذكر من الفرق بينهما مبنى على أن المنتظر إليه لفظ
حنطة أما لو نظرنا إلى لفظ أكلت الحنطة فإنه لا يظهر الفرق لذلك أكلت حنطة مثلاً في أنه يراد به حقيقة
أو مجازة المستعمل على الخلاف بين الإمام وصاحبيه ويؤيده ما مر عن الفتح من رده ما ذكره شيخ الإسلام
وإن كان من جهة أخرى وكذا يؤيده ما قدمناه في لا رصكب دابة فلان وفي لا أكل لما حيث اعتبر لفظ
أركب وآكل فصرف إلى المعهود وقيد به لفظ دابة ولفظ لما بلفظ فرق بين معرفته ومنكره والله سبحانه أعلم

ولايم البقر الجاموس ولا يحنت
بأكل النى هو الأصح
(ولا يحنت) بشحم الظهر وهو
اللحم السمين (في) حلفه (لا يأكل
شحمها) خلافاً لهما بل بشحم البطن
والأمعاء اتفاقاً لا بما في العظم
اتفاقاً فتح (واللهير على شراء
الشحم) ويبيعه (كهي على أكله)
حكوا وحلفاً زيلعي (ولا يحنت
بألبه في) حلفه (لا يأكل) أولاً
يشترى (شحمها وأكلها) لأنها نوع
ثالث (ولا يحنت) بخبز أو دقيق
أو سويق (في) حلفه لا يأكل (عداً
البر إلا بالقضم من عينها) لومقلية
كالبليلة في عرفنا أما لو قضمها نيشة
فلا حنت إلا بالنية فتح وفي النهر
عن الكشف المسألة على ثلاثة
أوجه ١ أحدها أن يقول هذه
الحنطة وبشير لصبرة وهي مسألة
المختصر ٢ الثانية أن يقول هذه بلا
ذكر حنطة فيحنت بأكلها كيف
كان ولو نيشة أو خبزاً الثالثة أن
يقول حنطة فيحنت بأكلها ولو نيشة
لا بنحو الخبز

مطلب

لا يأكل هذا البر

قوله لومقلية مقتضى عبارته في هذا
الحمل أنه اسم مفعول من الثلاثي
مع أنه لازم ويتعدى بالهمزة كما
في المصباح فيقال في اسم مفعوله
مغلي ومغلاة لا مغلي ومغلية
هـ

(قوله لم يحث بالخارج) أي اتفاقا نهر وهذا إذا لم يقل حنطة بالنكير (قوله بما يتخذ منه) في النوازل لو اتخذ منه خبيصا خاف أن يحث وينبغي أن لا يتردد في حثه إذا أكل منه ما يسمى في ديارها بالكسكس نهر وهو المسمى في الشام بالمغربية ومثله الشعيرية (قوله في الأسح) احتراز عما قيل أنه يحث لأنه حقيقة كلامه قلنا نعم ولكن حقيقة مهجورة ولما تعين الجواز سقطت الحقيقة كقوله لا يجنب أن نكحك فعبدى حر فزنى بها لا يحث لانصراف يمينه إلى العقد فلم يتناول الوطء إلا أن ينويه فتح (قوله كما ترى أكل غير الخلة) إلا أنه لو نوى أكل غير الخلة لم يحث بأكل خبزه لأنه نوى الحقيقة بجر أي بخلاف الخلة بناء على ما مر عن الولوالجية (قوله فالشامي بآبر الخ) هذا حيث لا جماعة والافانطاهر أن المراد ما يسمى خبز في ذلك الوقت (قوله والطبري) نسبة إلى طبرستان وهي اسم آمل وأعمالها سميت بذلك لأن أهلها كانوا يحاربون بالناس ومعناها بالنارسمية أخذ الناس يد المني والمراد بالناس الطبري وهو معرب تبر كما في التبع (قوله فلو دخل الخ) عبارة التبع قال العبد الضعيف وقد سئل لو أن سديا اعتادا كل خبز الشعير قد دخل بلدة المعتاد فيها أكل خبز الحنطة واستمر هو لا يأكل أذ الشعير لحث لا يأكل خبز أفتلت يعتقد على عرف نفسه فيحث بالشعير لأنه لم يعتقد على عرف الناس إلا إذا كان الحالف يعطاه فهو منهم فيه فيصرف كلامه إليه لذلك وهذا متفق فيمن لم يوافقهم بل هو بجانب لهم اه فتقول الشارح لأن العرف الخاص معتبر ليس لفظه موجودا في التبع بل معناه فهو منه فافهم وقال المصنف في منته قلت وبهذا ظهر أن قول بعض المحققين أن المذهب عدم إراة العرف الخاص ولكن اتقى كثير باعتباره في معاد الأيمان أما هي فالعرف الخاص معتبر فيها يعرف ذلك من تتبع كلامهم ومما يدل عليه ما في فتح التذير الخ (قوله انصرف إلى الخابرة الخ) الاوضح أن يقال انصرف إلى ما تنسب به في السور لا ما تنسب به وتنبه لتسرب فيكون المعنى لو قال لا أكل من خبز هند فان كانت خبرته في السور حث ران كانت به منه وهنسه أي قطعه فإرصاصا للخبز وخبزه غيرها لا يحث والافعد التمسح بها لا يدخل غيرها إلا أن يكون المراد بقوله من خبز فلا يه أنه ذكر لفظ فلانة فيكون مشتركا يتناول الخابرة وانعاجة ثم هذا كله لو كان مراد بالافضافة إضافة المصنعة أما لو أراد إضافة المثل فانه يحث بالخبر المملوك لها ولو كان العاجز وأخاها غيرها كما لا ينبغي (قوله ومنه) أن من الخبر الرقاق وينبغي أن يخص ذلك بالرقاق اليساوي يصير أما الرقاق الذي يحث بالذكور والأوز فلا يدخل تحت اسم الخبز في عرفنا كما لا ينبغي بجر قلت وذلك كالأدي يعمل منه القلاون والسبوسك وينسحق أيضا أن لا يحث بالسمك والسمك ط لأنه لا يسمى خبزا في العرف (قوله لا السطائر) الذي في التبع ران البحر القطائف وأما السطائر فالطاهر أنها كذلك فهي اسم عند ما لا يعجب بالسمك ويحذر أراضا بالخبر ولا يسمى خبزا في العرف وكذا ما يوضع في السواني ويجوز ويسمى بغاجه فلا يحث به وكذا الرلاية (قوله والتريد الخ) فعيل بمعنى مفعول وهو أن تفت الخبز ثم تلبه بمرق مصباح قول في التبع ولا يحث بالتريد لأنه لا يسمى خبزا مطلقا وفي الخلاصة لا يأكل من هذا الخبر وأكله بعد ما تفت لا يحث لأنه لا يسمى خبزا ولا يحث بالعصيد واسططامح ولا يحث لودقه فشر به وعن أبي حنيفة في حيلة أكله أن يدقه فليقسه في عبيدة ويأطخ حتى يصير الخبز هالكا اه ما في التبع ومثله في البحر قلت ومقتضى هذه الرواية أن يحث لوقته بلا طبخ وكذا الوجه له تزييد إلا أن قوله حتى يصير الخبز هالكا يقتضي أن بقاء عينه لا يخرج عنه كونه خبزا وهذا موافق لعرفنا الآن ويؤيده ما قدمه الشارح في حلقه لا يأكل مما عرفنا كل حيا فانه يحث لأنه ترمفت وانضم إليه شيء من السم أو غيره ثم لودق الخبز وشر به بما لا يحث لأنه شرب لا أكل وهذا الوجه لا يأكل رقيقا وفت أرغفة وأكل منها لا يحث بخلاف ما إذا فت رغيفا واحدا وأكله كله فانه يحث هذا ما يقتضيه عرف زماننا والله أعلم (قوله وحث في لا يأكل طعاما الخ) الأنسب ذكر هذه المسائل بعد قوله وانشأوا والطبخ على أنه كقول في البحر ثم إن ما ذكره من الخيل والريت والخ لا يسمى في عرفنا طعاما فيسمى الجرم بعدم شدة رأيه في الله تعالى وكذا في ح حيث قال هذا في عرفهم أما في عرفنا طعاما فيسمى مباح على سائر (قوله ولو بضعه عام نفسه) أي ولو خلف ذلك بطعام نفسه (قوله ان يجبت لو عصر صال السم) هذا معنى على ما في شمس الحاكم واعتبر في الأصل وجود انظم كما قدمناه أول الباب (قوله لم يحث) لأن العرف

لا يأكل كل خبزا

ولو زرعه لم يحث بالخارج
(وفي هذا الحديث حث بما تبتد منه بالخز ونحوه) كعبيدة
وحولى (لديعه) في الأسح
كما ترى كل عين الخلة (والخبر ما اعتاده أهل بلد الحالف) فالشامي بآبر واليني بالذرة والطبري بخبز الارز وبعض أهل التري بالشعير فلو دخل بلد آبر واستمر لا يأكل إلا الشعير لم يحث إلا بالشعير لأن العرف الخاص معتبر فتح (حلف لا يأكل من خبز فلانة انصرف إلى) الخابرة (التي اسر به في السور لا لمن يسهه وهياهه لتسرب) طهييرة روم الرقاق لا سطار والريد أو بعد مادفه اوقته لأنه لا يسمى خبزا وحث في لا يأكل تحتل طعاما من طعام فلان بأكله أوزيته أو لمحه ولو بطعام نفسه لا لو أخذ من نيذره أو ما ينفأ كل به خبزا وفي لا يأكل مما فاق كل سويقا ولأنه له ان يجبت لو عصر سال السم حث والالا جوهره وفي البداهة لا يأكل طعاما فاضطر لمسته فأكل لم يحث

لا يأكل طعاما

(والشواء والطبخ) يقعان (على

اللحم) المشوي والمطبوخ بالماء
هذا في عرفهم أما في عرفنا فاسم
الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء
ولو بودله أوزيت أو من كما نقله
المصنف عن المجتبى في النهر
الطعام بعم ما يؤكل على وجه
التعلم بكنز وفاكهة لكن
في عرفنا لا (والرأس ما يساع
في مصره) أي مصر الحالف
اعتبارا للعرف (والفاكهة

النساج والطبخ والشمس)
وشوها (لا العنب والرمان
والرطب) خلافا لهما خلاف
مصر والعبارة للعرف فيجنت
يكل ما بعد فاكهة عرفا ذكره
المتن وأقره المصنف (والحلو
ما ليس من جنسه حامض فيجنت

بأكل خبيص وعسل وسكر)
لكن المرجع فيه إلى عادات
الناس

مطلب

لا يأكل فاكهة
(ثالثة) من قلم سيدي على
الاجهوري المالكى قوله
تدم على الطعام نوتا خوفا
والتين والشمس والطبخا
وبعد الاجانس كثرى رطب
ومثله الرمان أيضا والعنب
ومعه الخيار والجبر
قثاوتناح كذلك الموز
اه منه

مطلب

حلف لا يأكل حلو

في قولنا كل طه ما ينصرف إلى كل الطعام المعتاد والتقييد بالاضطرار للعل والافلا يجنت بدونه بالاولى
(قوله على اللحم المشوي والمطبوخ بالماء) لف ونشر مرتب وخرج ما يشوي او يطبخ من غير اللحم قال
في النهر فلو حلف لا يأكل شواء لا يجنت بأكل الجزر والباذنجان المشويين إلا أن ينوي كل ما يشوي
وكذا لو حلف لا يأكل طينا لا يجنت إلا بأكل اللحم المطبوخ بالماء لتعذر التعميم اذ الدواء مما يطبخ وكذا
القول اليابس فنصرف إلى اخص الخصوص وهو ما ذكرنا عملا بالعرف فيهما وفي عطف الطبخ على الشواء
ايماء إلى تعاريفهما وهذا لان الماء مأخوذ في مفهوم الطبخ والالكافاسواء ولذا لو أكل قلية لم يجنت لانها
لا تسمى طينا وتعامه فيه وفي البحر عن الشيخ وان أكل من مرقة يجنت لما فيه من أجزاء اللحم ولا تسمى طينا
وان كان لا يسمى لها كما قدمناه اه أي فيما اذا حلف لا يأكل لحما لا يجنت بالمرق فانه لا يسمى لحما وان كان
فيه أجزاء اللحم (قوله بكنز) الذي رأيت في النهر خبز (قوله لـ) في عرفنا لا عبارة النهر وأنت
خبير أن الطعام في عرفنا لا يطلق على ما ذكر فينبغي أن يجزم بعدم حشبه اه ورأيت بهامش نسخة
النهر عن خط بعض العلماء مانعه الذي رأيت بخط الشارح وأنت خبير بأنه في عرف أهل مصر مرادف للطبخ
لا يطلق على غيره فينبغي أن لا يجنت إلا بما يسمى طينا اه ثم رأيت في الخاتمة لا يشتري طعاما فاشترى
حنطة حنت قال النقيب أبو بكر البلخي في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما انما الطعام هو المطبوخ (قوله ما يساع
في مصره) وهو ما يكسب في التنوير أي يطعم ويدخل فيه وهذا لان العموم المتناول للبراد والعصفور
غير مرادف فناء إلى ما تعرف نهر قال في البحر وفي زماننا هو خاص بالغنم فوجب على المتن أن يفتى بما
هو المعتاد في كل مصر وقع فيه حلف الحالف كما أفاده في المختصر وما في التبيين من أن الأصل اعتبار الحقيقة
اللغوية ان أمكن العمل بها والا فالعرف المخمردولان الاعتبار انما هو للعرف وتقدم أن الفتوى على أنه
لا يجنت بأكل لحم الخنزير والادعي ولذا قال في فتح القدير ولو كان هذا الأصل المذكور منظور اليه لما تجاسر
أحد على خلافه في الفروع اه وفي البدائع والاعتماد انما هو على العرف اه (قوله والطبخ) بكسر
الباء ويقال الطبخ أيضا خضر كان أو أصفر وذكر السرخسي أن الطبخ ليس من النساكهة وما هنا رواية
القدوري ورواه الحاكم الشهيد في المتن عن أبي يوسف نهر (قوله والشمس) بكسر الميم وقصهما
كما في المختار وبضمهما نقله الاجهوري الشافعي تحثي التعرير ط (قوله وشوها) كالمخوخ والسفرجل
والاجاص والكثير فيجنت بأكل هذه الاشياء في حلقه لا يأكل النساكهة لانها اسم لما يتفكه به أي يتم
قبل الطعام وبعد زيادة على المعتاد من الغذاء الأصلي وفي المحيط ما روي أن الجوز واللوز فاكهة في عرفهم
أما في عرفنا فانه لا يؤكل للتفكه نهر (قوله خلافا لهما) لانها مما قد يتغذى بها فسقطت عن كمال التفكه
فلا يتناولها مطلقا النساكهة وأما ههنا فهي فاكهة تنظر للأصل وعليه الفتوى ولا خلاف أن اليابس منها
كالزبيب والتروحب الرمان ليست بشا كهة كما في الكرمانى قهستانى وكذا الخلاف في التنا والخيار
والنقوس والحبور والحاصل انه لا خلاف في أن النوع الاول فاكهة كما لا خلاف في أن الاخير ليس بشا كهة
وفي الوسط خلاف نهر (قوله خلاف مصر) أي أن الامام قال ان العنب وأخويه ليس بشا كهة لانه
كان في زمنه لا يعتد منها وعد منها في زمنهما ولقائل أن يقول مبنى هذا الجمع على اعتبار العرف والاستدلال بأنها
قد يتغذى بها بمناه اللغة ويمكن الجواب بجواز كون العرف واقع اللغة في زمنه ثم خالفها في زمنه او تمامه
في الفتح (قوله فيجنت بكل الخ) صرح بذلك في الذخيرة (قوله ما ليس من جنسه حامض) كالتين والتمر
فانه ليس من جنسه حامض فخلص معنى الخلاوة فيه فلواكل عبا أو بطيخا أو رمانا أو اجاصا لم يجنت لان من
جنسه ما ليس بحلو وكذا اذا حلف لا يأكل حلاوة فهو كالحلو وتعامه في البحر (قوله لكن الخ) استدراك
على المتن حيث اطلت مع أن ما ذكره تفسير للحلو عندهم وقالوا المرجع فيه إلى العرف قال في البحر
والحاصل أن الحلو والحلو والحلاوة واحد وأما في عرفنا فالحلو اسم للعسل المطبوخ على النار بشا ونحوه
وأما الحلو والحلاوة قاسم لسكر أو عسل أو ماء عنب طبخ وعقد والحلاوة الجوزية والسمسمية اه قلت
وفي زماننا الحلو كل ما يتحلى به من فاكهة وغيرها كثير وعنب وخبيصة وكافة وطاقف وأما الحلاوة
والحلو بالقصر فهي اسم لنوع من كل الجوزية والسمسمية مما يعقد وكذا ما يطبخ من السكر والعسل

يطبخوننا (قوله لاحث في قايذ) فيه تطرف في المصباح انما يتنوع من الخلوى بعمل من القند والشد
 اه وفيه ايضا القند ما يعمل منه السكر والكسر من القند كالسمن من الزبد (قوله والادام ما يصطبغ به الخبز)
 في المغرب صبغ الثوب بصنع حسن وصباغ وهو ما يصبغ به ومنه الصنع والصباغ من الادام لان الخبز يغمس
 فيه ويلون به كالخل والزيت اه وفي المصباح ويختص بكل ادم مائع كخل وفي التنزيل وصنع للآكلين
 قال القارابي واصطبغ بالخل وغيره وقال بعضهم واصطبغ من اخل وهو فعل لا يتعدى الى المفعول دسغ فلا
 يقال اصطبغ الخبز بخل اه وفي الشنع والاصطباغ امتعال من الصنع ولما كان ثلاثيه وهو صنع متعديا
 لواحد جاء الافتعال منه لازما فلا يقال اصطبغ الخبز لانه لا يصل الى المفعول بنفسه حتى يقام مقام الساعل
 اذا بنى الفعل له وانما ينام غيره من الجار والمجرور ونحوه فلذا يقال اصطبغ به اه قلت وبه عدل لانه كان على
 الشارح ان لا يترك حفظ الخبز وان تبع فيه النهر (قوله لذوب في الله) جواب عما يقال انه لا يصبغ به تامل
 (قوله به يفتي) وبه اخذ النقيب ابو الليث قال في الاختيار وهو اختار عملا بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر
 (قوله وفيه) أي البحر حيث قال وفي المحيط قال محمد النور والجوز ليس بادام لانه يفرد بالآكل في الغالب
 فكذلك العنب والبطيخ والبقل لانه لا يؤكل تبعا للخبز بل يؤكل وحده غالبا وكذلك اسائر ما كانه حتى لو كان
 في موضع يؤكل تبعا للخبز غالبا يكون اداما عنده اعتسار بالعرف اه وذكر في البحر ينساوا اذا اكل الارام
 وحده فان كان حلف لا يأكل اداما حث وان حلف لا يأتمم بادام لا يحث فلا بد ان يأكل معه انما كما أشار
 اليه في الكشف الكبير اه (قوله وبقل) يعتاد في زماننا اكل الفقراء الخبز بالصل والدنع والطرخون
 (قوله وفي البدائع الخ) يخالف لقوله قبله وجوز الا ان يحمل ما قبله على الرطب وهذا متناع المحيط ان ماروي
 من ان الجوز والنوز ما كنه هو في عرفهم لاني عرفنا ان يعمد على اليابس وهو بعيد فانظر ان ما في البدائع
 مبنى على عرفهم وايضا فان الجوز اليابس لا يؤكل الا نسع الخبز في النار اما يصر دبالا كل وقد علم ان المغبر
 في الادام ما يؤكل تبعا للخبز في الغالب وليس المراد كل ما يمكن اكله مع الخبز ولد الميخت بما كنه مع الخبز
 وكذا لو اكل مع الخبز كافة او قطايف لان الغالب اكل ذلك وحده لا مقرر دبالا ولا يسمى اداما ثم يقال
 في العرف لا آكل هذا الرغيف الا حافوا ويراد بالحاف اكله بلا شيء معه فاقرن معه فاكهة او نحوها يميخت
 تأمل (قوله وهذا ان وجد الخ) وكذا لو حلف لا يأكل ملحافا كل طما اما ان كان ما لحا حث والافلا وقال
 النفس لا يميخت ما لم يأكل غير الملح مع الخبز او مع شيء آخر لان عينه ما كحل بخلاف النفل وعليه الفتوى
 فان كان في عينه ما يدل على انه يراد به الطعام المالح فهو على ذلك حجة قلت وكذا يقال في اللحم ونحوه ولكن
 ينبغي الحث في عرفنا في اللحم مطلقا اذا كان ناهرا في الحشونة يسي آكله (قوله ويراد في الزعفران
 رؤيته عينه) مقتضى قوله ويراد انه لا بد من وجود طعمه ايضا لانه بعيد وفي البرازية لا يأكل رطبا ادا كل
 كعكا على وجهه زعفران يميخت (قوله فطبخه بارز) أي وان لم يجعل فيه ماء ويرى عينه الا ان ينوى
 ما يتخذ منه كما قدمناه اول الباب عن الحاشية ومثله في البرازية لكنه قال بعده وفي النوازل ان كان يرى عينه
 ويجد طعمه يميخت (قوله او لا ينظر الخ) ذكر هذه وما بعدها لكونها من تمام كلام التفسيرية والافهني
 استطرادية ليست من مسائل الباب (قوله والى رأسه وطهره وبطنه حث) فصل فيه في التارخانية
 وكذا قال في البرازية وان رأى الصدر والظهر والبطن او اكثر الصدر والبطن فقد رآه وان اقل من النصف لا
 وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآها جالسة او مستقيمة او متقنعة فقد رآها الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء
 أيضا وان رآه خلف الرجاج أو السترة وتبين الوجه يميخت لامن المرأة (قوله بسم اليد والرجل) معاده انه
 اذا لمس غيرهما لا يميخت وفيه نظر وقد يقال انما يقيد بهما لانه كرهما في النظر أي فالمرء يميخت في النظر في ذلك
 فلا ينافي انه يميخت بغيرهما ط (قوله كن حائفا) لانه اذا قال والله لتفعلن كذا يقال ثم يصبره انه
 قال والله لا تفعلن لان ما في السؤال معاد في الجواب كما سيأتي آخر الايمان (قوله لستن في قوائد شيئا
 عن التارخانية الخ) ما عزا الى التارخانية خلاف الموجود فيها فانه ذكر فيها مسألة ثم قال وهذه
 المسألة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره عينا من الايمان فيقول ذلك الغير نعم لا ياتي ويصير حائفا
 اليمن التي عرضت عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا ياتي في قول بعضهم ياتي وهذه المسألة

لا يأكل اداما او لا ياتدم
 في بلادنا لا حث في قايذ وعمل
 وسكر كما نقله المصنف
 عن الطهريته (والادام ما يصطبغ
 به الخبز) ارا اختط به (كل
 وزيت رطب) لذوبه في السمن
 (لا اتمم واليس والخن وقال
 محمد ما يؤكل مع الخبز غالبا)
 به يفتي كفي البحر عن التهذيب
 وفيه فابو كل وحده غالبا فمن
 وزيب وجوز وعنب وبطيخ
 وبقل وسائر الفواكه ليس
 اداما الا في موضع يؤكل تبعا
 للبر غالبا اعتسار بالعرف
 وفي البدائع الجوز رطب فاكهة
 ويابس ارام (فروع) حلف
 لا يأكل لحافا ولا حافا
 والا حرقا فليح حشوفيه
 حصل ذلك فاكلوا لم يميختوا
 الا صاحب النفل لانه لا يؤكل
 الا كذا وهذا ان وجد طعمه
 ويزاد في الزعفران رؤية عينه
 وفي لا يأكل لبنا فطبخه بارز
 او لا ينظر الى فلان فنظر الى يده
 او رجليه او اعلى رأسه لم يميخت
 والى رأسه وطهره وبطنه حث
 وفي المس يميخت بسم اليد والرجل
 عرض عليه اليمن فقال نعم فان
 حائفا في التعيم كذا في التعيم
 وغيرها قال المصنف هذا هو
 المشهور لكن في فوائد شيئا
 عن التارخانية انه يتم لا يميخت
 حائفا هو الصحيح
 مطالع
 عرض عليه اليمن فقال نعم

بقوعه في سيق النبي فان من ضرورة ثبوت الفعل في النبي ثبوت المنع العام ومن ثبوت التصرف فيه
 بالتخصيص فان عموم ضرورة تحقق الفعل في النبي فلا يقبل التخصيص بخلاف ان اكلت الاطعمة انما
 مد كورسري بما فيه قوله ونماه في النبي (قوله كالتنوي) ان كاي صدق ديانة لو نوى كل الاطعمة
 أو الماء حتى لو اكل طعاما أو طعامين أو أكثر لا يحث وكذا الشرب مدة عمره لأنه لا يأكل الكل ولم يشرب
 الكل ثم اعلم انه لا محل لذكر هذه المسألة هنا بل محلها بعد قوله ولو نوى طعاما لم يحث عليه في ان يرى في ان سرح
 بالفعول كما به عليه ويدل عليه التعليق بقوله لبسته محتمل كلامه لأنه اذا لم يصرح به يكون معناه لا ارجح
 الاكل أو شربا أو لبسا فيحتمل بكل اكل وجد ولا يمنع نية المعين منه بخلاف ما اذا سرح به لان طعاما
 المذكور يحتمل البعض والكل فأيهما نوى صح ولذا نقل في الجرح عن الخطيب انه يصدق قضاءه في الدافع
 بأنه نوى حقيقة كلامه ثم نقل عن الكشف انه اعيا بدق ديانة فقط وان له خلاف الساهر لان ان كان
 انما يمنع نفسه عما يقدر عليه والكل ليس في وسعه وفيه تضييق عليه أيضا وتامه فيه اقول ويلزم ترجيح
 الاول لانه اذا نوى البعض اعيا بدق ديانة فقط كما يأتي وهذا المزارع فيه ويلزم منه أن يصدق قضاءه ودياه
 اذا نوى الكل لان عدم تصديقه في الكل فضاء لانه خلاف ظاهر البسط فيكون الساهر العموم والزم تصديقه
 قضاء في نية الخصوص وفي تلميح الجامع ان قلت بن آدم أو الرجل أو النساء حيث بالمرء انه ان نوى
 الكل قال شارحه في صدق ديانة وقضاء ولا يحتمل ابدان الصرف الى الادنى عند الاطلاق لتخصيص كلامه
 فاذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق وقيل لا يصدق قضاء لان الحسية هي مجزئة اه وسماي هذا
 آخر الباب وتعميره عن الثاني بتبيل فيه وضعه وترجى الاثر كما قلنا فيهم (قوله ديب) أي يوكن الى دينه
 فيما بينه وبين ربه تعالى وأما الثاني فلا يصدق ديانة لانه خلاف ظاهر قوله الثاني الطلاق من المرأة الثاني
 (قوله لانه نكرة في سياق الشرط فم) لان الخلاف في الشرط المقتب يكون على نية فقوله ان لبست با
 في معنى لا البس ثوبا (قوله الا في ثلاث فديين) يعني لو قال ان حرجت بعدى حر وديي الدمر مثلا أو ان
 ساكت فلا ينافي بعدى حر ونوى المساكنة في بيت واحد يبين لان اسرود في منه متوسع الى سرور غيره حتى
 اختلفت أحكامهما فثبت ارادة احد بوعيه وكذا المساكنة متوسعة الى كماله هي المساكنة في بيت واحد
 ومطلقة وهي ما تكون في دار فارادة المساكنة في بيت ارادة اخص انواعها كما في النكاح وحاصله ان النية صحت
 هنا لكون المصدر متوسعا لا باعتبار عمومه فهو تخصيص احد نوعي الجنس وزاد في تلميح الجامع ان اشترت
 ونوى الشراء لنفسه أي فتعجب نية ديانة وان لم يذكر المفعول لتوسع الشراء فانه تارة يكون لنفسه وتارة يكون
 لموكله ولذا رتب على ان انما لنفسه وعلى ان لا لنفسه وذلك لان ما لا يوجب الطرود له فداد
 أو المساكنة بالاجارة أو الشراء لعمد فان الفعل فيه غير متوسع لم يقع فيه بالية ومن ذلك ان ياتي شرح
 التلميح قلت ونظير ذلك ما اذا قال أنت بائرنوى الثلاث أو الراحة بدق ديانة بخلاف نية النبي لو لم يسم
 نوعان غليظة وخفيفة فتصح نية احدهما بخلاف النبي لانه عدد خمس خمس مرات تقرير في محله لانه
 يصدق في نية البيونة قضاء قال في النكاح وكذا الوطء لا يزوج امرأة ونوى كوفيه أو بصره لا يصح لانه
 تخصيص السفة ولو نوى حبسية أو عريية صحت ديانة لانه تخصيص الجنس ثم قول وان ارادة نوع ليس
 تخصيصا للعام مما يقبل المنع لانه لا يخرج عن قصر عام على بعض متاولاته اه اقول قد يقال لا عموم
 هنا ولا تخصيص للعام وانما هو ارادة أحد محتمل البسط المشترك أو أحد نوعي الجنس كما في التوسيع والتوزيع
 والاول أولى ريبانه أن الخروج مشترك بين السفر والافعال من داخل الى خارج وكذا المساكنة مشتركة
 بين الكاملة وهي ما تكون في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في امدار مطلقا وهذا الشراء قد يعمل
 الخاص وهو ما يكون له والطلاق ولكن لما كان التبادر عرفا هو المعنى الثاني في الدائل الثلاث صدق ديانة
 فقط في نية المعنى الاول منها ولا يصدق الثاني لانه خلاف الساهر وله نظائر في تلميح الجامع لو قال ان
 جاء عتك أو باصعتك فهو على الجماع في الفرج لانه المتفاهم عرفا فان نوى مادونه فلا حتمال لئلا يصرف
 عن الظاهر في النساء فيجوز بهما أي اذا نوى مادونه فيجوز به عملا باقراره على نفسه بالحدث ويجوز بالجماع
 في الفرج لتبادره وكذا ان وظفتك فعدى حر انه يعني الوطء بما قدم وفي ان النبي يتوى لاستواء الاحمال

كما لو نوى كل الاطعمة أو كل
 مياهه ثم حث لا يثبت أصلا لانيته
 بل كلامه (ولو ضم) لان اكلت
 (طعاما أو) شربت (شرابا)
 ليست (ثوباين) اذا قال عديت
 شيئا دون شي لانه ذكر الجنس العام
 التسايل للتخصيص لانه ذكره
 في سياق الشرط فم لا كره
 في النبي والاصح ان اليه بما
 نص في المسوط الى ثلاث فديين
 في عمل الخروج والمداينة
 ونحوه من الجنس الحبسية أو عريية
 لا الدية كما لو نوى أو بصره

مع

الجماع والزبارة لكن لو نوى الزبارة حنت بالجماع لانه زيارة وزيادة ١١ وبما قررناه ظهر الفرق بين هذه المسائل المستتناة وبين ما مر في الآكل ونحوه فان حقيقة الاكل فيه واحدة فلم تصح نية التخصيص بخلاف ما اذا صرح بالمفعول فانه لفظ عام صريح فيصح تخصيصه لكن نية التخصيص انما تصح فيما كان من أفراد ذلك العام وهو المأكولات كالخبز ونحوه دون ما كان من متعلقاته الضرورية كالزمان والمكان والوصف فلو نوى في زمان كذا لم يصح ومثله لا تزوج امرأة ونوى حبشية أو عربية فانها بعض أفراد العام لان الانسان انواع حبشية وعربية وروى باعتبار اصوله الذين يغيب اليهم بخلاف كوفية أو بصرية لانه وصف ضروري راجع الى تخصيص المكان وهو غير المفوظ صريحا فلا تصح نية كبقية الصفات الضرورية ومثله ما في البحر عن البدائع لا يكلم هذا الرجل ونوى مادام قائما يصح بخلاف لا يكلم هذا القائم ونوى ذلك يدين لتخصيصه المفوظ وكذا لا نثر به خمسين ونوى سوطا بعينه فانه يبرأى شئ ضربه وكذا لا تزوج امرأة وعنى امرأة أبوها يعمل كذا وكذا فهو باطل ١٢ وظهر بما قررناه أيضا أن الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محل لان النية انما وجدت في المفوظ أيضا لان الفعل فيها صار مشتركا بواسطة اشتراك المصدر تأمل على أن لا تزوج امرأة قد صرح فيه بالمفعول فهو مثل لا آكل طعاما ولعله ذكره لئنه على انه انما يصح فيه تخصيص الجنس فقط دون الوصف لكن فيه أن لا آكل طعاما كذلك دليل انه لو نوى لقمة أو أقمطين لم يصح على انه يخالفه ما يذكره قريبا فيما لو قال نويت من بلد كذا فانه يصدق ديانة لا قضاء ولعل في المسألة قولين يدل عليه انه في التارخانية قال وروى عن محمد بن قيس قال لا تزوج امرأة ونوى كوفية أو بصرية الخ وذكر فيها أيضا ان تزوجت فعبدي حر وقال عنت فلانة أو امرأة من أهل الكوفة لا يصح ولو قال ان تزوجت امرأة وقال عنت فلانة يصح ١٣ وهذا ظاهر لانه في الاول لم يذكر المفعول ثم اعلم أنه يرد ما مر في عين الفور حيث خصص بما دلت عليه القرينة كالغداء المدعو اليه ولعل وجهه أن العرف جعل اللفظ كالمصرح به ولا سيما اذا كان جوابا لكلام قبله لان السؤال معاد فيه فلم يكن تخصيصا للعام الغير المذكور بالنية وهذا الموضع من مشكلات مسائل الايمان ولم اجد من اعطاه حقه من البيان وما ذكرته هو غاية ما ظهر لفهمي القاصر وفكري القاصر (قوله نية تخصيص العام تصح ديانة لا قضاء) هذه الجملة بمنزلة التعليل لقوله قبله ولو ضم طعاما أو شرابا أو ثوبا دين لما علمت من انه اذا نسي ذلك يصير نكرة في سياق الشرط فتم والعامة يصح فيه نية التخصيص لكن لا يصدقها القاضي لانه خلاف الظاهر واعلم أن الفعل لا يعم ولا يتنوع كما في تخصيص الجامع لان العموم للاسماء لا للفعل هو المنقول عن سيبويه كذا في شرحه للنارسي قلت ويرد عليه ما مر من مسألة الخروج والمساكنة والشراء الا أن يقال كما مر ان التنوع هنالك للفعل بواسطة مصدره لا مسألة تأمل (تنبيه) قيد بالنية لان تخصيص العام بالعرف يصح ديانة وقضاء أيضا وأما الزيادة على اللفظ بالعرف فلا تصح كما أوضحنا ذلك اول باب اليمين في الدخول والخروج بنى هل يصح تعميم انخاص بالنية قال في الاشباه لم أره قلت الظاهر أن تعميمه من الزيادة على اللفظ واذا لم تصح الزيادة عليه بالعرف فلا تصح بالنية بالاولى لان العرف ظاهر بخلاف النية تأمل (قوله لا يصدق قضاء) ظاهره انه يصدق ديانة وهو مخالف لقوله أيضا لا الهنة ككوفية أو بصرية أي انه لا يدين فيها كما بهنائه عليه وما ذكره الشارح مأخوذ من الوالوجية كما ذكره في البحر ومثله في البرازية حيث قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الخصاص انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف يجوز وفي الظاهر لا وعلى هذا لو أخذ منه دراهم وحلقه على انه ما أخذ منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاف يجوز والظاهر خلافه والقوى على الظاهر واذا أخذ بقول الخصاف فيما اذا وقع في يد الظلة لا بأس به ١٤ قلت وهذا كله في القضاء أما في الديانة فتصحب العام صحيحة بالاجماع كما في البحر وقد مر والحاصل أن نية تخصيص العام تصح في ظاهر الرواية ديانة فقط وعند الخصاف تصح قضاء أيضا وهذا اذا كان العام مذكورا والا فلا تصح نية تخصيصه أصلا في ظاهر الرواية وقبل يدين كما قدمه الشارح وقد مناهه رواية عن الثاني وانه اختاره الخصاف فصار حاصل ما اختاره الخصاف انه في المذكور يصدق ديانة وقضاء وفي غيره ديانة فقط (قوله متى حلقه ظالم وأخذ بقول الخصاف فلا بأس) أقول المناسب أن يكون أخذ بضم أوله مبنيًا للمجهول أي وأخذ الثاني اذ لا معنى لأخذ الحالف به قضاء لان

(به تخصيص العام تصح ديانة)
اجماعا فلوقال كل امرأة
اتزوجها فهي طالق ثم قال نويت
من بلد كذا (لا يصدق قضاء)
وكذا من غصب دراهم انسان
فلما حلقه الحسم عامانوى خاصا
(بدينى) خلافا للخصاف
وفي الولوالجية متى حلقه ظالم
وأخذ بقول الخصاف فلا بأس

مطلوب
نية تخصيص العام تصح ديانة
لا قضاء خلافا للخصاف

مطلب
اذا كان الساتف مظلوما يفتى
بقول الخصاف

أخذ الحالف بما نواه غير خاص بقول الخصاص والخاص أنه لو حلفه ظالم حلف ونوى شخص العايم أو غير ذلك مما هو خلاف الظاهر وعلم القاضي بحال لا يقضي عليه بل يصدق أنه أخذ بقول الخصاف وأما إذا لم يمكن مظلوما فلا يصدق فافهم قال في الفتاوى الهندية عن الخلاصة ما حاصله أراد السلطان استخلافه بأنك ما تعلم غرما فلان وأقرباءه لياخذ منهم شيئا بلا حق لا يبعه أن يحلف والخيلة أن يكره اسم الرجل ونوى غيره وهذا صحيح عند الخصاف لا في ظاهر الرواية فإن كان الحالف مظلوما يفتي بقول الخصاف ولو حلفه الثاني ماله عليك كذا حلف وأشار بأصبعه في كنه إلى غير المتدعي صدق ديانة لا قضاء اهـ (قوله وقالوا النية للحالف الخ) قال في الخاتمة رجل حلف رجلا حلف ونوى غير ما يريد المستحلف أن يطلق والعناق ونحوه يعتبر نية الحالف إذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر ظالمًا كان الحالف أو مظلوما وإن كانت اليمين بالله تعالى فلو الحالف مظلوما فالنية فيه إليه وإن ظالمًا يريد إبطال حق الغير اعتبر نية المستحلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد اهـ قلت وتقييده بما إذا لم ينو خلاف الظاهر يدل على أن المراد باعتبار نية الحالف اعتبارها في القضاء إذا خلاف في اعتبار نية ديانة وبه علم الفرق بينه وبين مذهب الخصاف فإن عنده تعتبر نية في القضاء أيضا وينتفى بقوله إذا كان الحالف مظلوما كما علمت وفي الهندية عن المحيط ذكر إبراهيم النخعي اليمين على نية الحالف لو مظلوما وعلى نية المستحلف لو ظالمًا وبه أخذ أصحابنا مشال الأول لو أكره على بيع شيء يده حلف بالله أنه دفعه إلى فلان يعني بآثمه فلا يكره على بيعه لا يكون بين عموم حقيقة لأنه نوى ما يحتمل لفظه ولا معنى لأن الغموس ما يقتطع بها حق مسلم ومثال الثاني لو ادعى ثرا شيئا في يد آخر بكذا وأنكر حلفه بالله ما وجب عليك تسليمه إلى حلف ونوى التسليم إلى المتدعي بالهمة لا بالبيع فهذا وإن كان صادقا فهو غموس معنى فلا تعتبر نية قال الشيخ الإمام خواهر زاده هذا في اليمين بالله تعالى فلو بالطلاق والعناق وهو ظالم أو لا ونوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن وثاق أو العناق عن عمل كذا ونوى الإخار فيه كاذبا فانه بصدق ديانة لا نوى محتمل لفظه إلا أنه لو ظالمًا أتم الغموس لأنه وإن كان ما نوى صدقا حقيقة الآن هذا اليمين غموس معنى لأنه قطع بها حق مسلم اهـ ملخص وقوله ونوى خلاف الظاهر وقوله بعده فانه بصدق ديانة يدل على أنه لا يصدق قضاء وهذا على إطلاقه موافق لما عرفت الرواية أما على مذهب الخصاف فيفرق بين المظلوم فيصدق ما أضاف وبين الظالم فلا يصدق والحاصل أن الحلف بطلاق ونحوه تعتبر فيه نية الحالف ظالمًا أو مظلوما إذا لم ينو خلاف الظاهر كما مر عن الخاتمة فلا تطلق زوجته لا قضاء ولا ديانة بل يأثم لو ظالمًا أتم الغموس ولو نوى خلاف الظاهر فكذلك لكن تعتبر نية ديانة فقط فلا يصدق القاضي بل يحكم عليه بوقوع الطلاق إذا كان مظلوما على قول الخصاف ويوافقه ما قدمه الشارح أول الطلاق من أنه لو نوى الطلاق عن وثاق دين إن لم يشتره بعدد ولو مكرها صدق قضاء أيضا اهـ وأما الحلف بالله تعالى فليس لقضاء فيه مدخل لأن الدلالة حقه تعالى لاحق فيها للعباد حتى يرفع الحالف إلى الثاني كما في البحر ولكنه إن كان مظلوما اعتبر نية فلا يأثم لأنه غير ظالم وقد نوى ما يحتمل لفظه فلم يكن غموسا لا قضاء ولا معنى وإن كان ظالمًا تعتبر نية المستحلف في أتم الغموس وإن نوى ما يحتمل لفظه قال ح وهذا يخص عموم قولهم نية شخص العايم تصح ديانة فاعتنم نية هذا المثل (قوله يمكن فيه الكرغ) قال في المسباح كرغ الماء كرماع من باب نفع وكرغوا شرب فيه من موضعه فإن شرب بكفيه أو بشيء آخر فليس بكرغ وكرغ في الأناة أفعال عنقه إليه فشرب منه (قوله فيمنه على الكرغ منه الخ) قال في الفتح أي بأن يتناول به من نفس النهر عند أبي حنيفة يعني إذا لم يكن له نية فلو نوى بآثمه حث به أجماعا وقال إذا شرب منها صكك فيما شرب حث بلفظ بينه وبين قوله من ماء دجلة اهـ قلت وهو المتعارف في زماننا بخلاف من هذا الكور فإنه على الكرغ منه في العرف أيضا وفي البحر عن المحيط لا يشرب من هذا الكور فحقيقته أن يشرب منه كرماع حتى لو صب على كفه وشرب لم يحنث اهـ لكن فيه أن وضعه على يده وشربه منه لا يميني كرماع كما علم من تعرضه تأمل (قوله لا يحنث) لعدم الكرغ في دجلة لحدوث النسبة إلى غيره بحر (قوله لا يكون إلا بعد اخوض في الماء) فانه من الكرغ وهو من أنسان ما دون الزكبة ومن الدواب ما دون الكعب كذا قال الشيخ الإمام فبهم الدين النسي بحر عن النهيرية (قوله لا يحنث في القهستاني الخ) مثله في الخ من التلويح وفي النهر وهذا الشرط أهمله شرع الهداية لعدم حملهم مناه

مطلب

النية للحالف لو بطلاق أو عناق

وقالوا النية للحالف لو بطلاق أو عناق وكذا بالله لو مظلوما وإن ظالمًا للمستحلف ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله حلف (لا يشرب من) شيء يمكن فيه الكرغ نحو (دجلة) فيمنه (على الكرغ) منه حتى لو شرب من نهر أخذ منه لم يحنث وفي البحر عن الظهيرية الكرغ لا يكون إلا بعد الخوض في الماء اقتضى في القهستاني عن الشك أنه ليس بشرط

مطلب

حلف لا يشرب من دجلة فهو على الكرغ

مطلب
تصور البر في المستقبل شرط
انعقاد اليمين وبقائها

(ب) بخلاف من ماء دجلة فيجئ
بغير الكرع أيضا وفيما لا يتأتى
فيه الكرع) كالبر والحب يجئ
(ب) الشرب ب (الانا مطلقا)
سواء قال من الثراء أو من ماء النهر
لتميز الآثار (ولو تكلف الكرع
فيما لا يتأتى فيه ذلك) أي الكرع
(لا يجئ) في الأصح لعدم العرف

(امكان تصور البر في المستقبل
شرط انعقاد اليمين) ولو بطلاق
(وبقائها) اذ لا بد من تصور
الأصل لتعقد في حق الخلف وهو
الكفارة ثم فرع عليه (ففي) حلقه
(لا شرب ماء هذا الكوز اليوم
ولا ماء فيه أركان فيه) ماء
(وصب) ولو بفعله أو بنفسه
(في يومه) مثل الليل (أو أظن) ٣
يمينه عن الوقت (ولا ماء فيه
لا يجئ) سواء علم وقت الحلف أن
فيه ماء أو لا في الأصح لعدم إمكان
البر (وان) أطلق (كان) فيه
ماء (فصب حث) لوجوب البر
في المطلقة كما فرغ وقد فات بسببه
أما الموقفة ففي آخر الوقت

مطلب
حلف لا يشرب ماء هذا الكوز
ولا ماء فيه أركان فيه ماء فصب

عن المغرب أي من أن الكرع تناول الماء بالقسم من موضعه ولوانه (قوله فيجئ بغير الكرع أيضا)
كما اذا تناوله بكفه أو بانه من غير أن يدخل فيه داخله (قوله كالبر والحب) أي اذا لم يكونا مثلين
والاحث بالكرع والحب بالماء المهدلة الحاية والكرامة غطاؤها ويقال له عند حب وكرامة يعني خاية
وغطاؤها ط (قوله ولو تكلف الكرع) أي من اسفل البر فبما اذا قال لا أشرب من هذا البر بدون
إضافة ماء (قوله لعدم العرف) لأن الدين انعقد على غير الكرع لكون الحقيقة مبهورة كما في لا يضع
قدمه في دار فلان (تبينه) قال في الفتح وتلبي المسألتين ما لو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء
في كوز آخر فشرب منه لا يجئ بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب منه حث
بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل إلى حب آخر اه (قوله امكان تصور البر)
قال في المنع كل ما وقع في هذه المسائل من انقضاء تصور معناه ~~من~~ وليس معناه متعقل اه فالصواب حينئذ
استقاط تصور كما هو في بعض النسخ ط قلت لكن عبر به في البحر وعليه فالمراد بتصوره كونه ذا صورة أي كونه
موجودا فالمراد امكان وجوده في المستقبل أي امكانه عقلا وان استحالة عادة احترازًا عما لا يمكن عقلا
ولعادة كما في المثال الاتي فهذا لا تنعقد فيه اليمين ولا تنبى منعقدة بخلاف ما أمكن وجوده عقلا وعادة أو عقلا
فقط مع استحالة عادة كما في مسألة صعود السماء وقلب الحجر ذهبًا فانها تنعقد كما سيأتي (قوله في المستقبل)
قد لبيان الواقع لأن المنعقدة لا تتأتى في غيره (قوله شرط انعقاد اليمين) أي المطلقة أو المقيدة بوقت
(قوله ولو بطلاق) تعميم لليمين أي لا فرق بين اليمين بالله تعالى أو بطلاق (قوله وبقائها) أي شرط بقاء
اليمين منعقدة وهذا في اليمين المقيدة فقط فاذا قال والله لا وفينك حقت غدا فحلت أحدهما قبل الغد بطلت اليمين
بخلاف المطلقة حيث لا يشترط لها تصور البر في البقاء باتفاق كما يأتي في قوله وان أطلق وكان فيه ماء فصب حث
(قوله اذ لا بد من تصور الأصل الخ) يانه أن اليمين انما تنعقد لتحقيق البر فان من أخبر بخبر أو وعد بوعد
يؤكد به باليمين لتحقيق الصدق فكان المتصور هو البر ثم تجب الكفارة خلفا عنه لرفع حكم الحث وهو الاثم
ليصير باتكفير كالباتفاق اذ لم يكن البر متصورا لا تنعقد فلا تجب الكفارة خلفا عنه لأن الكفارة حكم اليمين وحكم
الشيء انما يثبت بعد انعقاده كسائر العقود وعمامة في شرح الجامع الكبير ثم اعلم أن هذا الأصل وما فرع عليه
قوله ما إذا قال أبو يوسف لا يشترط تصور البر (قوله ففي حلقه الخ) في محل مفعول فرع وحاصل المسألة أربعة
أوجه لأن اليمين إما مقيدة أو مطلقة وكل منهما على وجهين اما أن لا يكون فيه ماء أصلا أو كان فيه ماء وقت
الحلف ثم صب في المقيدة لا يجئ في الوجهين لعدم انعقادها في الوجه الأول ولبطلانها عند السبب في الثاني
وفي المطلقة لا يجئ أيضا في الوجه الأول لعدم الانعقاد ويجئ في الثاني (قوله اليوم) أي مثلا اذا المراد
كل وقت معين من يوم أو جمعة أو شهر (قوله أو بنفسه) أي او انصب بنفسه بلا فعل أحد (قوله قبل
الليل) أشار إلى أن المراد باليوم يانئ النهار فلا يدخل فيه الليل (قوله أولا) صادق بما اذا علم عدم الماء
فيه أو لم يعلم شيئا وقصره الاستيعابي على الثاني لأنه اذا علم تقع يمينه على ما خلقه الله تعالى فيه وقد تحقق
العدم فيجئ ويصح الزطعي الاطلاق وبه جزم في الفتح فقوله في الأصح قبل التعميم في قوله أولا لكن فصل
المصنف في قوله الاتي ليقطن فلا يابن علمه بكونه فيجئ وبين عدمه فلا ومثله في الكثر فيحمل ما هنا على التفصيل
الاتي فيقيد عدم حثه بما اذا لم يعلم لكن فرق الزيلعي هنالك بأن حثه اذا علم تكون يمينه عقدت على حياة
ستحدث وهو متصور ما هنا فلا تنبى ما يحدث في الكوز غير المحلوف عليه اه أي لأن المحلوف عليه ماء مظروف
في الكوز وقت الحلف دون الحادث بعد قلت وفيه نظر فانه اذا علم بأنه لا ماء فيه يراد ماء مظروف فيه بعد الحلف
أي ماء سيحدث مثل لا قتل زيدا فان القتل ازهاق الروح فاذا علم بعونه يراد روح ستحدث لكن سيأتي أن ذات
الشخص لم تغير بخلاف الماء فليأمل (تبينه) قال ط هل ياثم اذا علم انه لا ماء فيه قياسا ما مر عن
التمرناشي في لصعدن السماء الاثم اه قلت وقدمت أن الغموس تكون على المستقبل فهذا منها (قوله
لعدم امكان البر) اعترض بأن البر مستور في صورة الازالة لان الاعادة ~~من~~ وأوجب بأن البر انما
يجب في هذه الصورة في آخر جزم من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن إعادة الماء في الكوز وشربه
في ذلك الزمان اه ح عن العناية (قوله لوجوب البر في المطلقة كما فرغ) قال في الفتح لسائل أن يقول

وهذا الأصل فروعه كثيرة منها

ان لم تقبل الصبح غدا فأت كذا
لا يحتمل بحسبها بكرة في الموضع
ومنها ان لم تزدى الدينار الذي
أخذت من كيسي فأت طالق
فاذا الدينار كيسه لم تطلق لعدم
تصور البر ومنها ان لم تهبى
صدقتك اليوم فأت طالق وقال
أبوها ان وهبته فأت طالق
فالجواب ان تشرى منه بمهرها ثوبا
ملسوقا وتضفه فاذا مضى اليوم
لم يحتمل أبوها لعدم الهبة
ولا الزوج لجزاها عن الهبة
عند اقرب لسقوط المهر بالبيع
ثم اذا ارادت الرجوع ردت به بخيار
الرؤية (روى) حلفه والله لا يسمع من
السما أو يلقين هذا الحجر ذهابا

قوله لحاض بكرة هكذا تملكه
والدين في نسخ الشارح التي بدى
لا يحتمل بحسبها بكرة فليحذر اه
معصمه

مثله
في فواهم الديون تنسخ بأمتالها

مثله
حلف بيمينه من السما أو يلقين
الحجر ذهابا

وجوبه في الحال ان كان بمعنى تعينه حتى يثبت في ثانی الحال فلا شك انه ليس كذلك وان كان بمعنى الوجوب
الموسع الى الموت فيحتمل في آخر جزء من الحياة فالموقفة كذلك لانه لا يحتمل الا في آخر جزء من الوقت الذي ذكره
فذلك الجزء بمنزلة آخر جزء من الحياة فلا معنى لتطل اليمين عند آخر جزء من الوقت في الموقفة ولم يتطل عند آخر
جزء من الحياة في المطلقة اه وأجاب في النهر بما حصله أن الخالف في الموقفة لم يلزم نفسه بالفعل الذي آخر
الوقت بخلاف المطلقة لانه لا فائدة في التأخير قلت أنت خير بأنه غير دافع مع استلزامه وجوب النذر في المطلقة
على فور الخلف والا فلا فرق فافهم ويظهر لي الجواب بأن المقيدة لما كان لها غاية معلومة لم يتغير الفعل الا في آخر
وقتها فاذا فأت المحل قد فأت قبل الوجوب قبيل ولا يحتمل لعدم امكان البر وقت تعينه أما المعلقة وغايتها
آخر جزء من الحياة وذلك الوقت لا يمكن البر فيه ولا خلفه وهو الكفارة في تأخير الوجوب اليه اضرار بالخالف
لانه اذا حتمت في آخر الحياة لا يمكنه التكفير ولا الوصية بالكفارة فيبقى في الم ثم تعين الوجوب قبله ولا ترجيح
لوقت دون آخر فلزم الوجوب عقب الخلف موسعا بشرط عدم الفوات فاذا فأت المحل ظهر أن الوجوب كان
مضيقا من أول اوقات الامكان ونظيره ما قرره في القول بوجوب الحج موسعا فتدبر المعنى الذي لا بد له
اعتبرا آخر الوقت في الموقفة ولم يعتبر آخر الحياة في المطلقة هذا ما وصل اليه ففهمي القاصر فتدبره (قوله وهذا
الأصل) وهو امكان البر في المستقبل (قوله منها الخ) ومنها ما سجد كره المصنف في باب اليمين بالضرب والقتل
بقوله لو حلف ليتبين دينه غدا فقتله اليوم الخ ومنها ما في البحر لو قال لها بعد ما أصبح ان لم اجامعك هذه الليلة
فأت كذا اولية لانه علم انه أصبح انصرف الى امه لا تقابل وان نوى تلك الليلة بطلت يمينه وكذا ان نيت الليلة
أو ان لم ائت الليلة هنا وقد انقضى النسخ وهو لم يعلم لم يثبت في النوم في الليلة الماضية لم يتصور بقوله ان سمعت
امس ومنها ان لم آت بامرأتى الى دارى امه فأت أصبح قالت كنت في الدار لم يثبت وان فأت كنت غائبة حتمت
ان صدقها ومنها لا يعطيه أو لا يضربه حتى يأت فلان فأت فلان ثم أعاد لم يثبت اه قول الرولى ولم يثبت هذه
بالوقت ومثله في النسخ وانظر ما الفرق بينهما بين مسألة الكوز اذا أطلق وكان فيه ما فصب (قوله لحاض بكرة)
الظاهر أن المراد وقت الطلوع أو بعده في وقت لم يأت اداء الصلاة فيه ثم ماذا كره من تصحيح عدم الحتمت
عزاه في البحر الى المبتغى لكن ذكر في باب اليمين بالبيع والشراء تصحيح الحتمت وعليه منى المصنف هناك وسيأتى
تمام الكلام عليه (قوله لعدم تصور البر) أى فلم تصدق اليمين فلا يترتب الحتمت ط وانظر ما ذكره في
عن شرح الجامع الكبير (قوله ثوبا ملسوفا) فبدل ليكنها الرذ عليه بخيار الرؤية لانه يرد مهرها كذا في النسخ
(قوله وتضمنه) هذا ليس بشيء فانه بمجرد الشراء ثبت لها في دمه الثمن فلفيا ما صا ولا الم يتركه الرباعي
وتضمنه في ح (قوله لجزاها عن الهبة الخ) يشتمل عليه فواهم ان الدين اذا قبض لا يستطع عن ذمة المديون
حتى لو أبرأه الدائن يرجع عليه بما قدضه منه وقصارى أمر الشراء به أن يكون كقبضه اه ح عن شرح
المقدمي قلت وأصل الاشكال لصاحب البحر ذكره في باب التعليق صدق قوله وزوان الملك لا يطل اليمين وأجاب ط
بأن سبق الايمان على العرف والعرف يقتضى بأنها اذا اشترت بمهرها شيئا نصير لثمنها وفيه أن المقصود بالجز
وعدم التصور شرعا لا عرفا والا انتقض الأصل المأثور في كثير من المسائل فافهم وأجاب السامعاني بأنهم لما
جعلت المهر ثمنا والكل وصف في الذمة تغير من المهر به الى التمنية فلم يكن هناك مهر حتى يهب وأما لغير فدلله
لم يدفع على صريح المعاوضة فلم يقع انتقاص به من كل وجه ولا يدفع حالة كونه وصفا في الذمة حتى يقتل اليه
لثمنه منه اه قلت والجواب الواضح أن يقال قد قالوا ان الديون تنسخ بأمتالها أى اذا دفع الدين الى دائره
ثبت للمديون بذمة دائره مثل ما للدائن بذمة المديون فليتبيان قصاصا لعدم العائدة في المطالبة ولد الوأبرأه
الدائن براءة اسقاط يرجع عليه المديون كما مر وكذا اذا اشترى الدائن شيئا من المديون بمثل دينه انتقاصا
أما اذا اشترى بما في ذمة المديون من الدين فبقي أن لا يثبت للمدين ذمة الدائن حتى لا تخفى هنا معين وهو
الدين فلا يمكن أن يجعل شيئا غيره قبرا ذمة المديون ضرورة غلبة مال الوأبرأه من الدين وبه يظهر الفرق بين قصص
الدين وبين الشراء به قد بر (قوله وفي ليعصم من ليعصم الخ) مثله ان لم امس السما فلا فأت من
السما فبصدى حر لا يحتمل لان الشرط هو التبرك وهو لا يتحقق في غير المقدور عادة وفي الأقل اشترط عدم المس
والعدم يتحقق في غير المقدور كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للصيرى معزيا الى المتقى ومثله في النهر عن

قوله لم تصل هكذا بخطه والانسب
يكون الخطاب لمؤنث كما في الشارح
أن يرسم لم تصل بالياء كما لا يخفى اهـ
هـ

مطلب
يجوز تحويل الصفات وتحويل
الاجزاء

حنت الحال) لا مكان البر حقة ثم
يحنت العجز عادة ولو وقت اليمين
لم يحنت مالم يحض ذلك الوقت وفي حيرة
الذقهاء قال لامرأته ان لم أعرج
الى السماء هذه الليلة فانت كذا
ينسب سلمان يعرج الى السماء البيت
لقوله تعالى فلمدد بسبب الى
السماء أي سماء البيت قال الباقي
واظهار خروجها عن قاعدة مبنى
الايمان (وكذا) الحكم لو حلف
(ليقتلن فلانا عا لما يموتن) اذ يمكن
قتله بعد احياؤه الله تعالى فيحنت (وان
لم يكن عالما) يموتن (فلا) يحنت
لانه عقد يمينه على حياة كانت فيه
ولا يتصور كسالة الكوز وكقوله
ان تركت مس السماء فعبدي سر
لان الترك لا يتصور في غير المقدور
(حلف لا يكلمه فساداه وهو قائم
فأيقضه) فلم يوقظه لم يحنت هو
الختار ولو مستيقنا حنت لو بحيث
يسمع بشرط انفساله من اليمين فلو ٣
قال موصولا ان كلك فانت طالق
فذهبي او وذهبي لا تطلق مالم يرد
الاستئناف ولو قول اذهبي طلقت
لانه مستأنف

مطلب
حنت لا يكلمه

المحيط قلت ويظهر الفرق في قولك لا مس السماء وقولك أترك مس السماء فان الاول لا يقتضي انه معتاد
يمكن بخلاف الثاني وهذا ينافي ما مر في ان لم تصل الصبح غدا وفي ان لم تزدى الدينار ولعل رواية أخرى فتأمل
(قوله لا مكان البر حقة) لانه معدتها الملائكة وبعض الانبياء وكذا تحويل الجرد بها بتحويل الله تعالى
صفة الجردية الى صفة الذهبية بناء على أن الجوهر كلها متجانسة مستوية في قبول الصفات أو باعدام الاجزاء
الجردية وابدائها بآجزاء ذهبية والتحويل في الاول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق فتح (قوله
ثم يحنت) عطف على معلوم من المقام أي قنعه قد تم يحنت ط قال في شرح الجامع الكبير فباستمرار
التصور في الجملة انعقدت اليمين وباعتبار العجز عادة حنت الحال وهذا العجز غير العجز المقارن لليمين لان هذا
هو العجز عن البر الواجب باليمين اهـ أي بخلاف العجز في مسألة الكوز فانه مقارن لليمين فلذا لم تنعقد واعلم
أن الحنت في هذه المسألة عند أئمتنا الثلاثة وفيها خلاف زفر فعنده لا تنعقد اليمين ولا يحنت لاحاقه المستحيل
عادة بالمستحيل حقيقة بخلاف مسألة الكوز فان فيها خلاف أبي يوسف كما مر (تنبيه) المراد بالعجز هنا عدم
الامكان والتصور عادة فلو حلف ليؤدين له دينه اليوم فلم يكن معه شيء ولم يجد من يقرضه يحنت بمعنى اليوم
على المتقضى به كما مر في باب التعليق لأن الاداء غير مستحيل عادة (قوله لم يحنت مالم يحض ذلك الوقت) أي
فيحنت في آخره قال في الفتح فلو مات قبله فلا كفارة عليه اذ لا حنت اهـ (تنبيه) قال في شرح الجامع
الكبير قال الكرختي اذا حلف أن يفعل ما لا يتدر عليه كقوله لا صعدن السماء فهو آثم وروى الحسن عن زفر
فحين قال لا مسن السماء اليوم انه آثم ولا كفارة عليه لانه لا تنعقد عنده الاعلى ما يمكن (قوله والظاهر
خروجها الخ) هذا الاعتذار يحتاج اليه ان كانت المسألة من نص المذهب لان كانت من تخرج بعض المشايخ
على القول باعتبار الحقيقة الغوية وان لم يمكن فالعرف وعليه مني الزيلعي وقد تقدم رده وأن الاعتماد على
العرف ولو كانت هذه المسألة منصوصة لذكر الاستثناءها من القاعدة المبني عليها مسائل الايمان وهي العرف
والذي يظهر من هذه المسألة على ما اذا نوى ستف البيت كما أجابوا عن قول صاحب الذخيرة والمرغيناني
في لا يهدم بيتا انه يحنت بهدم بيت العنكبوت كما أوضحناه في اول الباب السابق فراجع ليطهر لك ما قلنا
(قوله وكذا الحكم) أي في الاعتقاد والحنت للحال وقيد بالقتل احترازا عن الضرب ففي الخاتمة ليضرب
فلانا اليوم وفلان ميت لا يحنت علم بموته أولا ولو حيا ثم مات فكذلك عندهما وحنت عند أبي يوسف اهـ
أفاده في الشرب لبلية فافهم (قوله فيحنت) أي بالاجماع لان يمينه انصرفت الى حياة يحدنها الله تعالى
فيه وانه متصور واذا أحياه الله تعالى فهو وفلان بعينه لانه خلاف العادة فيحنت كما في صعود السماء
(قوله كسالة الكوز) تشبيه في عدم الحنت لعدم التصور لاني التفصيل بين العالم وغيره لما مر أن الاصح
عدم التفصيل فيها فان حنت العالم هنا لان البر متصور كما علمت أما في الكوز لو خلق الماء لا يكون عين الماء الذي
انعقد عليه اليمين فلا يتصور البر أصلا فكان الماء تقدير الشخص لا نظير الحياة كذا في شرح الجامع وكانه يشير الى
انه لو جعل الماء نظير الحياة لزم التفصيل فيه أيضا لان الحياة الحادثة غير المعقود عليها تأمل (قوله لان الترك
لا يتصور في غير المقدور) لان ترك الشيء فرع عن امكان فعله عادة أي بخلاف العدم فانه يتحقق مطلقا فلذا
حنت في ان لم امس السماء كما في النهر وقد سناه عن شرح الجامع (قوله حلف لا يكلمه) قال في الذخيرة يقع
على الابد وان نوى يوما أو يومين أو بلدا أو منزلا فانه لا يصدق ديانة ولا قضاء وفي أي يوم كلف حنت لانه نوى
تخصيص ما ليس بملفوظ اهـ (قوله هو المختار) خلافا لما ذكره القدوري من انه يحنت اذا كان بحيث يسمع
ورجحه السرخصي متمسكا بما في السير لو أتم المسلم أهل الحرب من موضع بحيث يسمعون صوته لكنهم
باشتغالهم بالحرب لم يسمعه وهذا امان ودفع بالفرق وذلك أن الامان يحاط في آياته بخلاف غيره نهر
(قوله لو بحيث يسمع) أي ان اصغى اليه باذنه وان لم يسمع لعارض شغل أو صمم فلم يسمع مع الاصغاء لشدة
بعد لا يحنت كما في البحر عن الذخيرة وفيه لو كلف بكلام لم يفهمه المخوف عليه فقه روايتان (قوله لا تطلق)
اقول في البرازية فلو وصل وقال ان كلك فانت طالق فذهبي لا يحنت ولو اذهبي أو وذهبي يحنت اهـ لكن
ما ذكره الشارح من التسوية بين الواو والفاء هو المذکور في الفتح والبحر عن المتقضى ومثله في التارخانية
(قوله مالم يرد الاستئناف) قال في التارخانية وفي الذخيرة والمتقضى ان أراد بقوله فذهبي طلاقا طلقت به

واحدة وبالعبر أخرى (قوله وقصد اسماع الخلف عليه) أي ونه يقصد خطابه مع الخائف بل قصد خطاب
 الخائف فقط ولذا قال في البحر وغيره لو سلم على قوم هو فيهم حيث أنه أن لا يقصد فيه فيسبغ على قول السلام
 عليكم الأعلى واحد فيصدق قضاء عبدنا ولو سلم من الصلاة بحيث وان كان الخلف عليه عن يساره هو الصواب
 لأن السلام في الصلاة من وجه ولو سجد له لم يوجب عليه انقراء وهو مقتضى بحث وخارج الصلاة بحيث
 (تبييه) لو قال ان ابتدأت بكلام فعبدي حر فتبني فسلم كل على الآخر لا يحسن وان كانت في غير العدم فتبني
 أن يكلمه بعد ذلك ابتداء ولو قال لها ان ابتدأت بكلام وقت هي ككلمة لا يحسن ان يكلمها به لم يتدبرها
 ولا تحسن هي بعد ذلك اعدم تدبر ابتداءها كذا في السمع ومنها في البحر والربلي والـ خيرة واندهيرية وفي تلخيص
 الجامع ان ابتدأت بكلام أو تزوج أو كملت قبل أن تكلمني متكررا وترجم مع لم يحسن أن يراه من الملة تسبق
 مع القرآن اه وبه يظهر أن قول الراربية حيث الحلف صوابه لا يحسن (قوله حيث مرتين) أنه لا يعتد
 اليقين بالاولى فيبحث بالثانية وتعددها بغير أخرى فيبحث بها بالثانية مرة ثم ان الير الى اولى قد احتج بالثانية
 وفي تلخيص الجامع لو قال ثلاثا بعد المدخولة ان تمتد فانت طائفي تحت الاول بالثانية لست في الاول
 بخلاف قادهي باعد والله اه وحيث تحت الاول بالثانية لا يقع بالثالثة شيء لم يثبت له الى عدة خلاف
 المدخول بها (قوله حسنا وأحسن) لا تفرله نظرحسنا فيقيد اقتراب بأكثر من تأمل في الجواب وتفرله
 أحسن وان كان نصويا الا انه يتعين انه لم يحسن قبله من ان يكلمني موجه (قوله أو-ثاني) ان
 عطف على قول المصنف حلف لا يكلمه وقوله حيث جراب المسائلين (قوله لا شقة ق' دون) أي اشتقاها
 كبيرا كافي التهر من الاذان وهو الاعلام ح قات وفيه نظريه علم ما تقدم مادي الوصور (قوله لا شقة ق' دون)
 العلم طاهره انه لا يكتفي بمجرد اسماع الى لا بد معه من العلم عما احتار الى الخطبة بعد يدومها
 قد ما نظره في حله لا يخرج الى باذني (قوله فرني) أي بان اخبر به هذا الكلام بأنه بان رضى (قوله
 فلا يحسن بأشارة وكناية) وكذا بان رسال رسول الله لا يسمي كلاما عرذلة لا للمالك وأحمد رحمه الله تعالى
 استدلالا بقوله تعالى ما كان لبشر أن يكلمه الله الراجيا الى قوله أو يرسل رسولا اجيب عنه بان معنى
 الايمان على العرف فتح (قوله عن الجامع) حيث قال اذا حلف لا ينكح فلا ما أو قول والله لا ادون لعلان
 شيئا فكتب له كتابا لا يحسن وذكرا ان سماعة في نوادره انه يحسن اه فقوله خلا فلا سماعة أو سماعة
 فحصل أن الاقوال ثلاثة الحنف مطلقا وعدمه مطلقا وتصيل قاضي خان ط (قوله تكون بالكتابة) أي
 كما تكون باللسان ولم ينفه عليه اظهره فهم (قوله والايما) بالخز عطف على الاشارة وثانته اراد الاشارة
 باليد والايما بالرأس لأن المصلي في بعض الاماكن (قوله وانها الخ) بالرفع من تداء (قوله والانشاء)
 كذا في السج والذى في السج والبحر والمخ العشا بالياء أو لو حلف لا يشي سر في سره لم يله اولاه لم يله
 يحسن بالكتابة وبالاشارة (قوله ولو دل الخ) قول في الخرفان سوى في ذلك كله أي في ان سهار راد فشاء
 والاعلام والاخبار كونه بالكتابة دون الاشارة دين مما يسه ويبي الله تعالى اه وهذا في السج وغيره
 في النزازية ولم يذكر في الهرا الاخبار وهو الظاهر لما مر أن الاخبار لا يكون بالاشارة مما عني انه سر في سره لم يله
 به الاشارة ومفهوم قوله دين الخ انه لا يصدق قضاء على عرادي الترخية الى عامة المشايخ وهو كل ما رواه
 يحسن بالاشارة اذا قال اشرت وأما ان اريد اني حلفت عليه فان كان جوابا بشيئ سئل عنه لم يصدق في انقضاء
 ويدين (قوله اول يشره) تكرر مع قول المتن والبشارة تكون بالكتابة اه ح وعله اول اسره من
 الاسرار (قوله ان اخبرني أو اعلمني الخ) وكذا الاشارة في السج والبحر وهو محال لما سدد سخره
 في الباب الا أني عن الدافع من الاعلام كالاشارة لا يصدقها من الصدق ولو بلاياء ويؤيد ما في تلخيص
 الجامع الكبير لو قال ان اخبرني أن زيدا قدم فكذلك حيث باليد لئلا ان ثبت الى وان لم يصدق في اخرى
 أو اعلمني يشترط الصدق وجهل الحلف لان الركن في الاولي الدال على الخروج مع الحروف في اد حريين
 افادة الشر والعلم بخلاف ما اد اول بقدمه لان ما اد سابق يقتضي الوجود وهو بالصدق ويبحث بالايما
 في اعلمني وما كتب والرسول في الكل اه (قوله لا فدتها) أي الداء السابق حه يسس التقدم أي فصار
 كأنه قال ان اخبرني خبرا لم يقا بقدوم زيد وقتي وجود التقدم لا شاة ق' ط وفيه أن الساء في ان

ولو قال يا حاتم اسمع أو اصنع
 كذا وكذا وقصد اسماع الخلف
 عليه ثم يبحث زياحي وفي السراحة
 سأرت حال صهره أباحيه
 فيس من له سر والله لا أتمكن
 ثلاث مرات فقال له حيفة ثم
 ما راعى سمع ثم دق في امره ما
 ياشيه فكسر أبو حيفة ثم قال
 حدث مرتين فقال شهد أحسن
 فقال برحمة له أدري أن
 ان ذهبت اودع لي قوله حسنا
 أو أحسن (أو) حلف لا يكلمه
 (أو) باده فاذن له ولم يعلم بالاذن
 وادعه (حيث) لا شقاق الاذن
 من اذ ان فيه شرط العلم بخلاف
 له ولله امر صاه فرنس ولم يعلم
 من ارضي من أعمال السلب
 فيتم به (السلام) والتحديث
 (لا يكون ان باسان) فلا يحسن
 بأشارة وكناية عن ما في السقف
 وفي اذاية لا أول له كذا في كتب
 اليه حيث سرق بين الدول
 والكلام لكن نقل المصنف بعد
 مسألة ثم الريمان عن الجامع
 انه كذا سلام خلا لا من سماعة
 (أو) سار والفرار واشارة
 تكون بالكتابة وبالاشارة والايما
 والظهور والانشاء والاعلام
 يكون بالكتابة وبالاشارة والايما
 ولو دل لم ابو الاشارة د في
 لا يعود لا يشريه حيث بالآية
 (ان) أو اعلمني (ان) فلا ما
 فيه ثم بحث بالاشارة والايما
 ولو قد قدمه رضى في الصدق
 حه (لا فدتها) السابق المذكور
 بنفسه وم كذا في حديثه
 السام الاصول

حلف لا يكلمه شهر افهون حين
حلفه

مطلب
لا يكلمه اليوم ولا غدا ولا بعد غد
فهو أيمان ثلاثة

وكذا ان كتبت بقدم فلان كما سيجي
في الباب الآتي وسأل الرشد شحدا
عن حلف لا يكلمه فلان
فأوما بالكتابة هل يحنت فقال نعم
يا أمير المؤمنين ان كان مثلك

(لا يكلمه شهرا فمن حين حلفه)

ولو عترفه فعلى باقية (بمخلاف

لا عكصر) اولاصون (شهرا
كان التعيين اليه) والفرق أن ذكر
الوقت فيما يتناول الابد لاخراج
ماوراءه وفيما لا يتناول للمدة اليه
زيلي (حلف لا يكلمه فقرأ القرآن

أو سجد في الصلاة لا يحنت) اتفاقا

(وان فعل ذلك خارجها حنت على

الظاهر) كما رجحه في الجورج

في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه

الدور والملقى بل في البحر عن

التهديب انه لا يحنت بقراءة

الكتب في عرفنا انهن وقواه

في الشربلالية قائلا ولا عليك من

أكثرية التجميع له مع مخالفته

العرف ويقاس عليه التاء درس

قالكن يعكر عليه ما في الفتح وأما

الشعر فيحنت به لانه كلام منظوم

انتهى فغير المنظوم اولى فامل

(حلف لا يشتر القرآن اليوم يحنت

باعتداء في الصلاة او خارجها ولو

قرأ السجدة فان نوى ما في النمل

حسث والا لا) لانهم لا يريدون به

القرآن ولو حلف لا يشتر سورة كذا

أو كذا فلان لا يحنت بالنظر فيه

وفهمه به يستي واقعات (حلف

لا يكلم فلانا اليوم

مطلب

اخبرني أن فلانا قدم مقدرة ومقتضاه قصره على الصدق اه قلت قد يجاب بأنهم لم تدخل على المصدر
الصريح وفرقا بين الصريح والمأول على أن تقديرها لضرورة التعدية فلا تفيد ما تفيد ملفوظة فتأمل
(قوله وكذا ان كتبت بقدم فلان) أي انه مثله في اقصاره على الصدق بخلاف ان كتبت الى أن فلانا
قدم فعبدى حر يحنت بالخبر الكاذب حتى لو كتب اليه قبل القدوم ان زيد اقدم حنت وان لم يصل الكتاب
الى الخائف كذا في شرح التلخيص ومفاده الحنت بمجرد الكتابة ومفاد الفتح والبحر اشتراط الوصول ويدل
للاول تعديل التلخيص السابق بأن الركن في الكتابة جمع الحروف أي تأليفها بالقلم وقد وجد (قوله فقال نعم
الخ) قال السرخسي هذا صحيح لان السلطان لا يكتب بنفسه وانما يأمر به ومن عادتهم الامر بالايام
والاشارة فتح (قوله فمن حين حلفه) أي يقع على ثلاثين يوما من حين حلف لان دلالة حاله وهي غبطة
توجب ذلك كما اذا آجره شهر الان العقود تترادف الحجة القائمة بخلاف لاصون شهر افاته منكرة في الاثبات
توجب شهر اشاعة ولا موجب لصرفه الى الحمال فتح (قوله ولو عترفه) كقوله لا اكلمه الشهر يقع على باقية
وكذا السنة واليوم والليلة وأشار الى انه لو حلف بالليل لا يكلمه يوما حنت بكلامه في بقية الليل وفي الغد لان
ذكر اليوم للاخراج وكذا لو حلف بالنهار لا يكلمه ليلة حنت بكلامه من حين حلف الى طلوع الفجر ولو قال
في النهار لا اكلم يوما فهو من ساعة حلفه مع الليلة المستقبلة الى مثل تلك الساعة من الغد لان اليوم منكر
فلا بد من استيفائه ولا يمكن الا بتعديده من الغد فينبغي الدليل وكذا لا يكلمه ليلة فهو من تلك الساعة الى مثلها
من الليلة الا تبين مع النهار الذي بينهما فأفاده في البحر عن البدائع وفيه عن الواقعات لا اكلم اليوم ولا غدا
ولا بعد غد فله أن يكلمه ليلا لانها أيمان ثلاثة ولو لم يكثر النفي فهي واحدة فيدخل الليل بغزلة قوله ثلاثة ايام
(قوله فيما يتناول الابد الخ) مثل لا اكلمه فانه لو لم يذكر الشهر تتأبد المين فذكر الشهر لاخراج ماوراءه فنتي مايلي
تيسره داخلا بحر (قوله وفيما لا يتناول) مثل لاصون أو لا عتكفن فانه لو لم يذكر الشهر لا تتأبد المين
فكان ذكره تقدير الصوم به وانه منكر فالتعيين اليه بخلاف ان تركت الصوم شهرا فان الشهر من حين حلف
لان تركه مطلقا يتناول الابد فذكر الوقت لاخراج ماوراءه وتعامه في البحر (قوله على الظاهر) أي ظاهر
الرواية من الفرق بين الصلاة وخارجها وهو ما عليه القدوري (قوله كما رجحه في البحر) حيث قال فقد
اختلفت الفتوى والاقناء بظاهر المذهب اولى (قوله ويرجى في الفتح عدمه) حيث قال ولما كان مبنى
الايمان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسمى التسبيح والقرآن كلاما حتى يقال لمن سجد طول يومه او قرأ
لم يكلم اليوم بكلمة اختار المشايخ انه لا يحنت بجميع ما ذكر خارج الصلاة واختير للفتوى من غير تفصيل بين
المين بالعربية والفارسية اه وأفاد أن ظاهر الرواية مبنى على عرف المتقدمين وقوله من غير تفصيل الخيين
قول الشارح مطلقا (قوله وقواه في الشربلالية الخ) الضمير راجع الى ما في الفتح فكان الاولى تقديمه على
قوله بل في البحر (قوله قائلا ولا عليك الخ) الذي رأيت في الشربلالية بعد نقله عن البحر ان الاقناء بظاهر
المذهب اولى قلت الاولوية غير ظاهرة لما أن مبنى الايمان على العرف المتأخر ولما علمت من أكثرية التجميع له
اه (قوله ويقاس عليه) أي على ما في التهذيب والبحث لصاحب النهر وكذا الاستدراك بعده (قوله
فتأمل) اشارة الى مخالفة ما في الفتح لكلام التهذيب أو الى ما في دعوى الاولوية من البحث اذ لا يلزم من كونه
كلاما متناوفا وكون قائلة متكلمة أن يسمى القاء الدرس كلاما والازم أن تكون قراءة الكتب كذلك وهذا
مكلم بناء على عدم العرف والافان وجد عرف فالعبارة كما تقر فافهم (قوله اليوم) قيد اتفاق ط
(قوله والا لا) أي وان لم ينو ما في النمل بأن نوى غيرها ولم ينو شيئا لا يحنت كما في البحر (قوله لانهم لا يريدون
به القرآن) أي لان الناس لا يريدون بغير ما في النمل القرآن بل التبرك (قوله به يستي) هو قول أبي
يوسف وفرق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم ما فيه وقد حصل ويحنت بقراءة سطر منه لانصفه لانه
لا يكون منه فهم المعنى غالبا والمقصود من قراءة القرآن عين القرآن اذ الحكم متعلق به كما في البحر قال ح وتقول
شدهو الموافق لعرفنا كما لا يخفى (قوله حلف لا يكلم فلانا اليوم) هذا المثال غير صحيح فمالا الحكم فيه
أن المين على باقي اليوم كما في البحر والذي مثل به في الكثر كعامة المتون يوم اكلم فلانا فعلى الجديدين اه ح
أي لو قال يوم اكلم فلانا فأت طالق فهو على الليل والنهار جميعا جديدين لتجددهما أي عودهما مرة بعد اخرى

فان كله ليلا أو نهرا حنت (قوله لقراءة اليوم بفعل لا يمتد) قيل المراد به الكلام لانه عرض والعرض لا يقبل الامتداد لا يمتد الامثال كالشرب والجلوس والسفر والركوب وذلك عند الموافقة صورة ومعنى والكلام الثاني يفيد معنى غير مفاد الاول وفيه أن الكلام اسم لا لفظ مفيدة معنى كلفها كان فتحقت المماثلة ولذا يقال كلفه يوما فانصح أن المراد بما لا يمتد الطلاق ولان اعتبار العامل في الطرق أولى من اعتبار ما اضيف اليه الطرف لانه غير متصور الاتيين ما تحقق فيه المقصود وتماه في الفتح وقد مر مسوطا في بحث اضافة الطلاق الى الزمان (قوله صدق) أي ديانة وقضاء وعن الثاني لا يصدق قضاء بجر (قوله لعدم استعماله مفردا الخ) أي بخلاف الجمع فانه يستعمل في مطلق الوقت كقول الشاعر وكنا حسبا كل يضاء شجرة * ليالى لا قينا جذا ما وجرا

(قوله ولو بعدهما لا يحنث) اقول وكذا معهما القول الحائية حلف لا يندخل هذه الدار حتى يدخلها فلان قد خلاها معالم يحنث وكذا الاكلان حتى تكلمني وكذا ان كلك الا أن تكلمني اه سائحاني (قوله لجعله القدوم والاذن غاية لعدم الكلام) أما الغاية في حتى فظاهرة وأما في الا أن فلان الاستثناء وان كان هو الاصل فيها الا انها تستعار للشرط والغاية عند هذه المناسبة هي أن حكم كل واحد منها يخالف ما بعده وقيل هي للاستثناء قال في الفتح وفيه شيء وهو أن الاستثناء فيها انما يكون من الاوقات أو الاحوال على معنى امرأته طالق في جميع الاوقات أو الاحوال الا وقت قدوم فلان أو اذنه أو الاحال قدومه أو اذنه وهو يستلزم تقييد الكلام بوقت الاذن أو القدوم فيقتضي انه لو كلفه بعده حنت لانه لم يخرج من اوقات وقوع الطلاق الا ذلك الوقت اه قلت ولنفرد بين الغاية والاحال قال في التارخانية وغيرهما لا يكلفه الا ناسيا فكله مرة ناسيا ثم مرة ذا كرا حنت وفي الا أن ينسى لا يحنث (قوله سقط الحلف) أي بطل ويأتي وجهه (قوله قيد بتأخير الجزاء) تسع في هذا التعبير صاحب النهر وأحسن منه قول البحر قيد بالشرط لانه لو قال الخ أقاده ح (قوله بل للشرط الخ) قال في البحر وهي هنا للشرط أنه قال ان لم يقدم فلان فانت طالق ولا تكون للغاية لانها انما تكون لها فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمله متى فتكون للشرط (قوله لان الطلاق مما لا يحتمل التأقيت) يعني انها انما تكون للغاية فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمله فتكون فيه للشرط واعتبرش بأن الشرط وهو الا أن يقدم مثبت فالمنهوم ان القدوم شرط الطلاق لا عدمه واجيب بأنه حل على النفي لانه جعل القدوم رافعا للطلاق وتحقيقه أن معنى التركيب وقوع الطلاق من الاحال مستنزا الى القدوم فيرتفع فالقدوم علم على الوقوع قبله وحيث لم يمكن ارتفاعه بعد وقوعه وامكن وقوعه عند عدم القدوم اعتبر المصمم أن يجعل عدم القدوم شرطا فلا يقع الطلاق الا أن يموت فلان قبل القدوم أو الاذن اه ملخصا من الفتح أي لانه اذا مات تحقق الشرط (قوله بطل اليمين) بناء على ما مر من أن بقاء تصور البر شرط لبقاء اليمين الموقفة وهذه كذلك لانها موقفة بقاء الاذن والقدوم اذ هما يمتكن من البر بلا حنت ولم يبق ذلك عدم موت من اليه الاذن والقدوم وعند الثاني لما كان التصور غير شرط فعند سقوط الغاية تتأبد اليمين فأى وقت كلفه فيه يحنث وتماه في الفتح (قوله كلمة ما زال وما دام الخ) هذا مما دخل تحت الاصل المذكور قلت ومنه قول العوام في زماننا لا فعل كذا طول ما انت ساكر وفي البحر لا اكلمه مادام عليه هذا التوب فترعه ثم ليسه وكله لا يحنث ولو قال لا اكلمه وعليه هذا التوب الخ حنت لانه ما جعل اليمين موقفة بوقت بل قيدها بصفة فتبقى مابقية تلك الصفة قال لا يويه ان تزوجت مادمتا حين فكذا اقترع في حياتهما حنت ولو تزوج اخرى لا يحنث الا اذا قال كل امرأة اترزجها مادمتا حين فيحنث بكل امرأة وان مات أحدهما سقط اليمين لان شرط الحنت التزوج مادما حين ولا يتصور بعد موت أحدهما (قوله فخرج منها) أي بنفسه بخلاف مادام في الدار فانه لا بد من خروجه بأهله وهذا اذا لم ينو مادامت بخاري وطئته فان نوى ذلك فهو كالدرا قال في الحائية حلف لا يشرب النبيذ مادام بخاري ففارقها ثم عاد وشرب قال ابن الفضل ان فارقها بنفسه ثم عاد وشرب لا يحنث الا أن ينو مادامت بخاري وطئته فان نوى ذلك ثم عاد وشرب حنت لبقاء وطنه بها اه وفيها والله لا اقربك مادمت في هذه الدار لا يطل اليمين الا باتصال تبطل به السكنى لان معنى مادمت في هذه الدار ما سكنت فيها وما بقي في الدار وتديكون ساكنا عند أبي حنيفة وعندهما لا يكون ساكنا بذلك والتوى

مطلب
ان كلفه الا أن يقدم زيد أو حتى

فعل الخ (يدين) لقراءة اليوم
بفعل لا يمتد (فان نوى النهار

صدق) لانه الحقيقة (ولو كان
اليلة) اكلم فلا نافعا كذا

(فهو على البطل خاصة) لعدم
استعماله مفردا في مطلق الوقت

قال (ان كلفه) أي بمرا (الا أن
يقدم زيد أو حين أو الا ان يأذن

أو حتى يأذن فكذا فكله قبل
قدومه أو قبل (اذنه حنت ولو

بعدهما لا يحنث) لجعله القدوم
والاذن غاية لعدم الكلام (وان

مات زيد قبلها سقط الحلف)
قيد بتأخير الجزاء لانه لو قدمه

فتسال امرأته طالق الا أن يقدم
زيد لم يكن للغاية بل للشرط لان

الطلاق مما لا يحتمل التأقيت فلا
تطلق بقدومه بل بموته (كما لو قال)

لغيره (والله لا كلك حتى يأذن لي
ولان أرفق لغريمه والله لا افارقك

حتى تنسى حتى) او حلف ليوفيه
اليوم (فمات فلان قبل الاذن

أو برئ من الدين فاليمين ساقطة
والاصل أن الحلف اذا جعل

ليمنه غاية وفاتت الغاية بطل اليمين
خلاف الثاني (كلمة ما زال وما دام

وما دام غاية تنهى اليمين بها)
ولو حلف لا يفعل كذا مادام

سار فخرج منها ثم رجع ففعل
مطلب

لا أفعل كذا مادام كذا

على قواهما (قوله لانتها اليمين ببيع البعض) الذي يظهر تقييده بما إذا كان يمكنه أكل كله وقد تقدم ما يدل على ذلك أبو السعود أي تقدم في قول الشارح كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على كله والافعل بعينه أقول ويظهر لي عدم الحنث مطلقا لعدم الشرط تطير ما قد سناه آتفا في ماد متماحين إذا مات أحدهما ثم رأيت في الحاشية على المسألة بقوله لأن شرط الحنث الأكل حال بقاء الكل في ملك فلان ولم يوجد اه فافهم (قوله وكذا لا افارقك حتى تقضي حتى اليوم) أي وهو ينوي أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه بجر (قوله بل يفارقه بعده) أي بل يحنث بفارقه بعد اليوم بدون إعطاء وأما لو فارقه قبل معنى اليوم فهو كذلك بالاول ولذا لم يصرح به فافهم (قوله ولو قدم اليوم) أي بأن قال لا افارقك اليوم حتى تعطيني حتى نخفي اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحنث وان فارقه بعد مضي اليوم لا يحنث لانه وقت للفراق ذلك اليوم بجر ووقع في الحاشية ذكر اليوم مقدما ومؤخرا والظاهر أنه لا فرق (قوله وان فارقه بعده) مقاده انه لو فارقه في اليوم لا يحنث لكنه مقيد بما إذا قضاه حقه والاحنث فالاطلاق في محل التقييد كما لا يخفى أفاده ح (تنبيه) قيد بالمفارقة لانه لو فرقه لا يحنث ولو قال لا يفارقني يحنث خاتبة وفيها لا ادع مالي عليك اليوم فخلته عند القاسي بر وكذا لو أقر فحبه وان لم يحبه يلزمه الى الليل ولو كان الدين مؤجلا لم يحل يقول له اعطني مالي فاذا قاله صار بارا وسيأتي في باب اليمين بالضرب والقتل انه لو قدم بحيث يراه ويحفظه فليس يفارق وسيأتي تمام مسائل قضاء الدين هناك (قوله وكذا لو حلف الخ) مثل في الخ هذا الفرع عن جواهر الفتاوى بعبارة مطولة فراجعها (قوله لتقيده من جهة المعنى بحال انكاره) أي كما لو حلف المديون لغريمه أن لا يخرج من البلد الا باذنه فانه مقيد بحال قيام الدين لكن هذا التعليل لا يظهر بالنسبة الى قوله أو ظهر شهود فانه بظهور الشهود لم يزل الانكار بل العلة فيه انه بعد ظهور الشهود لا يمكن التحليف تأمل وفي البرازية حلفه ليوفين حقه يوم كذلك اولا أخذ بيده ولا ينصرف بلاذنه فأوفاه اليوم ولم يأخذه و انصرف بلاذنه لا يحنث لان المقصود هو الايفاء اه قلت وقد تقدم أن الايمان مبنية على الالتصاق لا على الأغراض وهذا المقصود غير مطلق لكن قد منّا أن العرف يصلح مخصصا وهنا كذلك فان العرف يخص ذلك بحال قيام الدين قبل الايفاء ويوضحه أيضا ما يأتي قريبا عن التبيين (تنبيه) رأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني عند قول الشارح لو حلف أن يجره الخ هذا يقيد أن من حلف أن يشكي فلانا ثم تصالحا زال قصدا الانسار واختشى عليه من الشكاية يسقط اليمين لانه مقيد في المعنى بدوام حالة استحقاق الانتقام كما ظهر لي اه فتأمل (قوله لا يكلم عبده) هذه الاضافة اضافة ملك وقوله أو عرسه أو صديقه اضافة نسبة وهذا في اضافة المفرد وأما اضافة الجمع فالظاهر انها كذلك من حيث زوال الاضافة والتجدد ثم يترك في اضافة الجمع بين اضافة الملك والنسبة من حيث انه لا يحنث الا بالكل في النسبة وبأدنى الجمع في الملك كما سيذكره المصنف (قوله ان زالت اضافته) أي ولو الى الخالف كما في لا أكل طعامك هذا فاهدا له فأكل لم يحنث في قياس قولهما وعند محمد يحنث وكذلك في بقية المسائل بجر عن الذخيرة (قوله ببيع) أي أو هبة أو صدقة أو ارث أو غير ذلك رملي وهذا راجع للعبد والدار وما بعدها (قوله أو طلاق) راجع للعرس وقوله أو عداوة راجع للصديق (قوله ونحوه مما يملك كالدار) هذا التعميم لا يناسب حله الا في حيث جعل الدار مسكونا عنها لكونها لا تكلم وجعل القهستاني قوله وكله من عموم المجاز أي وفعل الخالف واحد من هذه الأفعال بأن كالم العبد أو دخل الدار المعين أو غيره اه ولو فعل الشارح كذلك لصح تعميمه هنا واستغنى عما يأتي (تنبيه) استثنى في الجر مسألة يحنث فيها وان زالت الاضافة وهي ما لو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه وأكل حنث قال وعلة في الواقعات بأنه يراد به طعامه باسم ما كان مجازا بحكم دلالة الحال وكذا لا ألبس من ثياب فلان اه قلت ووجهه انه إذا كان بائعا يراد به ما يشتري منه أو ما يصنعه فلا تقيد اليمين بحال قيام الاضافة لان اضافة الملك غير مقصودة (قوله أشار اليه بهذا اولا) أما إذا لم يشر اليه فلا ينعقد بيمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فيحنث مادامت الاضافة باقية وان كانت متجددة بعد اليمين ولا يحنث بعد زوالها لعدم شرط الحنث وأما إذا أشار اليه فلان اليمين عقدت على عين مضافة الى فلان اضافة ملك فلا تنقضي اليمين بعد زوال الملك كما إذا لم يعين وهذا لأن هذه الاعيان لا يقصد

مطلب
لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم

مطلب ٢
حلف لا يفارقني ففرقه يحنث

مطلب ٣
حلف لا يكلم عبدا فلان أو عرسه
ثم زالت الاضافة ببيع أو طلاق

لا يحنث لانتها اليمين وكذا لا يأكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعينه لا يحنث بأكل باقيه لانتها اليمين ببيع البعض وكذا لا افارقك حتى تقضي حتى اليوم أرحني أفدتك الى السلطان اليوم لا يحنث بختي اليوم بل بفارقه بعده ولو قدم اليوم لا يحنث وان فارقه بعده بجر وكذا لو حلف أن يجره الى باب القاسي ويخله فاعترف الخصم أو ظهر شهود سقط اليمين لتقيده من جهة المعنى بحال انكاره كما سيبي في باب اليمين في الضرب (وفي) حلفه (لا يكلم عبده) أي عبدا فلان (أو عرسه أو صديقه أو لا يدخل داره) أو لا يلبس ثوبه أو لا يأكل طعامه أو لا يركب دابته (ان زالت اضافته) ببيع أو طلاق أو عداوة (ونحوه) لم يحنث في العبد ونحوه مما يملك كالدار (أشار اليه) بهذا (اولا)

هجرانها لذواتها بل معنى في ملاكها واليمين تنقيد بمقصود الحالف ولهذا تنقيد بالصفة الحاملة على اليمين وان كانت في الحاضر على ما ينما من قبل وهذه صفة حاملة على اليمين فتقيد بها فصار كانه قال مادام ملكا فلان نظرا الى مقصوده كذا في الدين ولم يذكر المصنف حشيه بالتجدد والحكم انه ان لم يشر حشيه بالتجدد وان اشار لا يحنث كما في الكنز ح (قوله على المذهب) مقابله رواية ابن جماعة ان العبد كالصديق لا كالدار بجر وعند محمد يحنث في الدار والعبد عند الاشارة به قال زفر والائمة الثلاثة كما في الدر المنثور (قوله لان العبد ساقط الاعتبار) هذا وجه ظاهر المذهب ولذا يباع كالحمار فالظاهر انه ان كان منه اذى انما يقصد هجران سيده بهجرانه (قوله بالطريق الاولى) لان العبد عاقل يمكن ان يعادى لذاته ومع هذا قيل انه ساقط الاعتبار فالدار الاولى (قوله قننه) أى تكون هذا مراد المصنف (قوله ان اشار بهذا) أى بأن قال لا اكلم صديق فلان هذا وزوجته هذه (قوله أو عين) مثل لا اكلم عبدا زيدا (قوله حشيه) أى بفعل المحلوف عليه بعد زوال الاضافة كما هو موضوع المسألة ولا يحنث بالتجدد كما في الكنز (قوله لان الحزب هجر لذاته) أى فكانت الاضافة للتعريف المحض والداعى لمعنى في المنافع اليه غير ظاهر لانه لم يقل لا اكلم صديق فلان لان فلانا عدوى زيلعى افاد ان هذا عند عدم قرينة تدل على ان الداعى لمعنى في المنافع اليه فلو وجدت لا يحنث بعد زوال الاضافة ومثلها النية ولذا قال في البحر ان ما في المختصر أى الكنز انما هو عند عدم النية وأما اذا نوى فهو على ما نوى لانه محتمل كلامه (قوله وان لم يشر ولم يعين لا يحنث) الا في رواية عن محمد والمعتد الاول شرح الملتقى (قوله بأن اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين) لما كان المتبادر من كلام المصنف ان قوله وحنث بالتجدد مرتبط بقوله والا لا الواقع في مسألة غير العبد مثل بما ان احدهما في العبد والاخر في غيره اشارة الى ان قوله وحنث بالتجدد مرتبط بمسألة العبد أيضا بقرينة ان المصنف لم يذكر فيها حكم التجدد فلم يعلم ان هذا راجع الى المسألتين جميعا لكن هذا اذا لم يشر فيهما أما اذا اشار فيهما فعلوم انه لا يحنث لان التجدد غير المشار اليه وقت الحلف فافهم والحاصل كما في البحر انه اذا اضاف ولم يشر لا يحنث بعد الزوال في الكل لانقطاع الاضافة ويحنث في التجدد في الكل لوجودها واذا اضاف وأشار فلا يحنث بعد الزوال والتجدد ان كان المضاف لا يقصد بالمعاداة والاحتث اه لكن قوله والاحتث أى بأن كان المضاف يقصد بالمعاداة كالزوجة والصديق مقتضاه انه يحنث بالتجدد اذا اشار مع ان الحث بالتجدد هنا قد خصه الزيلعى بما اذا لم يشر كما هو المتبادر من عبارة الكنز والمصنف فافهم (قوله لا يكلم صاحب هذا الطيلسان) مثل اللام قاموس وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء مربع يجعل على الرأس فوق نحو العمامة ويغطي به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون وهو لبيان الاكل فيه ثم يدار طرفه الايمن من تحت الخنك الى أن يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفه على المنكبين وتغامه في حاشية الخبر الرملى عن شرح المنهاج لابن حجر (قوله مثلا) لان قوله صاحب هذه الدار ونحوها كذلك نهر (قوله لان الاضافة للتعريف) لان الانسان لا يعادى لمعنى الطيلسان فصار كما لو أشار اليه وقال لا اكلم هذا الرجل فتعلقت اليمين بعينه فتح قبل يجوز ان يكون حريرا فاعادى لاجل ذلك هو مدفوع بأن عداوة الشخص منشأها صفة في الشخص وهي ارتكابه المحرم شرعا ونحوه لاذات الحرير والالزم انه لو كلف المشتري ولو امرأة أن يحنث فافهم (قوله الحين والزمان الخ) أى سواء كان في النفي كوالله لا اكلمه الحين او جينا أو الاثبات نحو لا صوم من الحين أو جينا أو الزمان أو زمانا (قوله من حين حلته) أى يعتبر ابتداء الستة اشهر من وقت اليمين بخلاف لا صوم من حين أو زمانا فان له أن يعبر أى ستة اشهر شاء وتقدم الفرق فتح أى تقدم في قوله لا اكلمه شهرا (قوله لانه الوسط) علة أقوله ستة اشهر وذلك لان الحين قد يراد به ساعة كما في فسبحان الله حين تمسون واربعون سنة كما قال المفسرون في هل أتى على الانسان حين من الدهر وستة اشهر كما قال ابن عباس في توتى أكلها كل حين لانها مدة ما بين أن يخرج الطلع الى أن يصير رطبا فعند عدم النية ينصرف اليه لانه الوسط ولان القليل لا يقصد بالمنع لوجود الامتناع فيه عادة والاربعون سنة لا يقصد بالحلف عادة لانه في معنى الابد ولو سكت عن الحين تأبدا فالظاهر أنه لم يقصد الاقل ولا الابد ولا اربعين سنة فيحكم بالوسط في الاستعمال والزمان استعمال الحين وتغامه في الفتح (قوله اي بالنية) أى يصح بالنية ما نواه وبين الشارح

على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فيمكن كاثوب والدار (وفي غيره) أى في تكليم غير العبد من العرس والصديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكوتاً عنها العلم بأنها كالعبد بالطريق الاولى قننه (ان أشار) بهذا أو عين (حت) لان الحزب هجر لذاته (واذ) يشر ولم يعين (لا) يحنث (وحنث بالتجدد) بأن اشترى عبداً أو تزوج بعد اليمين (في نظم صاحب هذا الطيلسان) مثلا (فكلمه بعد ما باعه حت) لان الاضافة للتعريف ولذا لو كلف المشتري لم يحنث (الحين والزمان) متكرهما ستة اشهر من حين حلته لانه الوسط (وبها) أى بالنية

قوله وان لم يشر هكذا ينحطه والذي في نسخ الشارح وتقييده عبارة بعد والا يشر وهو الاوفق بكون عبارة المتن والا لا اه

مطلب
لا اكلمه الحين أو جينا

بتفسير الضمير أن الضمير عام على النية التي تضمنها نوى فهو من قيل عود الضمير على مرجع معنوي متضمن في لفظ متأخر لفظاً متقدماً رتبة لأن الأصل ما نواه كثر بها اه ح (قوله فيهما) أي في الحين والزمان أي إذا نوى مقداراً صدق لأنه نوى حقيقة كلامه لأن كلامه للقدر المشترك بين القليل والكثير والمتوسط واستعمل في كل كاتر فتح (قوله وغزة الشهر ورأس الشهر) وكذا عند الهلال أو إذا أهل الهلال وإن نوى الساعة التي أهل فيها صح لأنه الحقيقة وفيه تغليب عليه كذا في الفتح وفيه أيضاً أن الغزاة في العرف ما ذكر وأن كان في اللغة للأيام الثلاثة وسليح الشهر التاسع والعشرون (قوله وأوله إلى مادون النصف) كذا في الحرعي البدائع ومقتضاه أن الخامس عشر ليس من أوله ويخالفه الفرع الآتي وكذا ما في الحاشية حلف ليايته في أول شهر رمضان فأما لتمام خمسة عشر لا يحث فإن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً قال محمدان اتاه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر ينبغي أن لا يحث وإن اتاه بعد الزوال في هذا اليوم حث اه ونحوه في ح عن القهسستاني ومثله في التتارخانية ولعلها ما قولان بشر إليه ما في البرازية أوله قبل مضي النصف وعن الثاني فيمن قال لا اكلمك آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر (قوله والصيف الخ) قال في الفتح وفي الواقعات والختارات أنه إذا كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء مستمراً ينصرف إليه والأفأول الشتاء ما يلزم الناس فيه الحشو والذرو وآخر ما يستغنى الناس فيه عنهما والفصل بين الشتاء والصيف إذا استنقل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف والربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف والخريف من آخر الصيف إلى أول الشتاء لأن معرفة هذا أيسر للناس (قوله أو الأبد) أي معرقاً أو منكراً بقرينة قصر التفصيل على الدهر (قوله هو العمر) أشار إلى أنه لو قال لا اكلمه العمر فهو على الأبد عند عدم النية ولو نكره فعن الثاني على يوم وعنه على ستة أشهر كالحين وهو الطاهر نهر عن السراج (قوله عند عدم النية) أما إذا نوى شيئاً فعمل نيته أقاده ط (قوله لم يدرك) أي توقف فيه أبو حنيفة وقال لا أدري ما هو قال في الاختيار لأنه لا عرف فيه فيتبع واللغات لا تعرف قياساً والدلائل فيه متعارضة فتوقف فيه وروى أبو يوسف عنه أن دهر أو الدهر سواء وهذا عند عدم النية فإن كان له نية فعلى ما نوى اه أي لو نوى مقداراً من الزمان عمل به اتفاقاً فتح فان قيل ذكر في الجامع الكبير اجمعوا فيمن قال إن كلفه دهوراً أو شهوراً أو سنيناً أو جمعاً أو أياماً يقع على ثلاثة من هذه المذكورات قلنا هذا تفريع لمسألة الدهر على قول من يعرف الدهر كما فرغ مسائل المزارعة على قول من يرى جوارها قال ابن الصياح شربلاًية قلت والاحسن ما أجاب به في الفتح من أن قوله أنه على ثلاثة ليس فيه تعيين معناه أنه ماهو (قوله توقف الإمام في أربع عشرة مسألة) منها لفظ دهر ومنها الآية التي لا تأكل إلا الجنة وقيل التي أكثر غداً ثم امتى يطيب لهما فروى بخمس ثلاثة أيام وقيل سبعة ومنها الكلب متى يصير معماً ففوضه للمبتلى وعنه وهو قولهما بترك الأكل ثلاثاً ومنها وقت الختان روى عشر سنين أو سبع وعليه مثنى المصنف آخر المتن وقيل أقصاه اثنا عشر ومنها الخنثى المشكل إذا بال من فرجه وقال لا يعتبر إلا كثر ومنها سور الجمار والتوقف في طهوريته لا في طهارته ومنها هل الملائكة أفضل من الأنبياء ومزى الصلاة أن خواص البشر أفضل ومنها اطفال المشركين وقال محمد لا يعذب الله أحداً بلا ذنب ومزى الجنائز ومنها قش جدار المسجد من ماله ومزاة يجوز لو خيف عليه من ظالم أو كان منقوشاً من الواقف أو لا صلاح الجدار وفي الشربلاًية أنه نظمها شيخ الإسلام ابن أبي شريف بقوله

جمل الإمام أبا حنيفة دينه * أن قال لا أدري لتسعة أسئلته

اطفال أهل النمل أين محلهم * وهل الملائكة الكرام منفضله

أم أنبياء الله ثم اللعم من * جلالة أنى يطيب الاكل له

والدهر مع وقت الختان وكلهم * وصف المعلم أى وقت حمله

والحكم في الخنثى إذا ما بال من * فرجه مع سور الجمار استشكله

وأبائر قش الجدار لمجد * من وقته أم لم يجز أن يفعله

اه

قلت وألحقت بها بيتاً آخر فقلت

ويراد عشرة هل الجنى بنا * ببطاعة كالناس يوم المسألة

مطلب
لا اكلمه غزاة الشهر ورأس الشهر
(ما نوى) فيه ما على الصحيح بدائع
(غزاة لشهر ورأس الشهر أول ليلة
منه) روي بها وأوله إلى مادون
النصف وآخره إذا مضى خمسة عشر
يوماً فلو حلف أن يصوم أول
يوم من آخر الشهر وآخر يوم من
أول الشهر صام الخامس عشر
والسادس عشر والصيف من حين
القاء الحشو إلى ليله ضد الشتاء
بدائع (و) في حاشيته لا يكلمه (الدهر
أو الأبد) هو (العمر) أى مدة حياة
الحالف عند عدم النية (ودهر)
منكر (لم يدرك) وقال هو كالحين
وغير خاف أنه إذا لم يرد عن الإمام
شيء في مسألة وجب الاقتناء بقولهما
نهر وفي السراج توقف الإمام
في أربع عشرة مسألة

مطلب
في المسائل التي توقف فيها الإمام

وتقول لا أدري عن الائمة بل عن
النبي صلى الله عليه وسلم وعن
جبريل أيضا (الايام وأيام كثيرة
والشهور والسنون) والجمع
والازمنة والاحايين والدهور
(عشرة) من كل صنف لانه اكثر
ما يذكر بلفظ الجمع في لا يكلمه
الازمنة خمس سنين (ومذكروها
ثلاثة) لانه اقل الجمع ما لم يوصف
بالكثرة كما مر (حلف لا يكلم) عبدا
و (عبدا فلان أو لا يركب دوابه
أو لا يلبس ثيابه فتفعل بثلاثة منها
حنت أن ~~صكان~~ له) أي لفلان
(اكثر من ثلاثة) من كل صنف
(والا) بأن كالم أقل من ثلاثة
(لا) يحنت وتصح نية الكل
(وان كانت يمينه على زوجاته
أو أصدقائه أو أخوته لا يحنت
ما لم يكلم الكل) مما يحى لان المنع
لمعنى في هؤلاء فتعلقت اليمين
بأعيانهم ولولم يكن له الا اخ واحد
فان كان يعلم به حنت والا لا
كما في الواقعات وألحق في النهر
الأصدقاء والزوجات قلت وهي
من المسائل الاربع التي يكون
فيها الجمع لواحد كما في الاشباه
وأما الاطعمة والثياب والنساء
فتقع على الواحد اجماعا
لانصراف المعرف للعهد ان امكن
والا فليس كذلك ولو نوى الكل مع
والله تعالى أعلم

مطلب
الجمع لا يستعمل لواحد الا في مسائل

مطلب
تحقیق مهم فی الفرق بین لاکام
عمید فلان اور زوجاتہ اور النساء
اور نساء

(قوله بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل ايضا) في الكرماني سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن أفضل البقاع فقال لا ادري حتى اسأل جبريل فانه فقال لا ادري حتى اسأل ربي فقال عز وجل خير
البقاع المساجد وخير أهلها أولهم دخولا وآخرهم خروجا وشر أهلها آخرهم دخولا وأولهم خروجا وفي الحقائق
أنه نبيه لكل مفت أن لا يستنكف من التوقف فيما لا وقوف له عليه اذا المجازفة اقترأ على الله تعالى بتحريم
الحلال وضده كذا في التمهيد الثاني وقال القرطبي في الاحياء وقال صلى الله عليه وسلم ما ادري اعز ربي ام لا
وما ادري أتبع ملعون ام لا وما ادري اذوالقرنيني ام لا اه ح وهذا قبل أن يطلع الله تعالى على
امرهم وقد اخبر عليه الصلاة والسلام بأن تبعامؤمن ط (قوله والجمع) معناه انه اذا حلف لا يكلمه الجمع
يترك كلامه عشرة أيام كل يوم هو يوم الجمعة لانه يترك كلامه عشرة اسابيع كما قد يوههم وهذا حيث لا ينفقه فان
نوى الاسابيع صح بخلاف جمعة مفردا كقوله على صوم جمعة اذ نوى الاسبوع أو لم ينو يتركه صوم الاسبوع
بحكم غلبة الاستعمال يقال لم ار له منذ جمعة افاده في البحر (قوله عشرة من كل صنف) هذا عنده
وقالا في الايام وايام كثيرة سبعة والنهور اثنا عشر وما عداها للابد والاصل فيه انه لتعريف العهد لو تم
معهود والاف للجنس فاذا كان للجنس فاما أن ينصرف الى ادناه أو الى الكل لا ما بينهما فهما يتولان وجد
العهد في الايام والنهور لان الايام تدور على سبعة والنهور على اثني عشر فيصرف اليه وفي غيره ما لم يوجد
فيستغرق العمر وهو يقول ان اكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة وأقله ثلاثة فاذا دخلت عليه أل استغرق
الجمع وهو العشرة لان الكل من الاقل بمنزلة العام من الخاص والاصل في العام العموم فحملناه عليه زياحي
(قوله لانه اكثر ما يذكر بالنظر الجمع) يعني أن العشرة اقصى ما عهد مستعملا فيه لئلا الجمع على اليقين لانه يقال
ثلاثة رجال وأربعة رجال الى عشرة رجال فاذا جاوز العشرة ذهب الجمع فيقال أحد عشر رجلا الخ ح عن
البحر (قوله خمس سنين) لان زمان ستة اشهر عند عدم النية فتح (قوله ومنكرها) أي
منكر هذه الالفاظ (قوله كما تر) أي في ايام كثيرة ويقاس عليها غيرها ط (قوله لا يكلم عبيدا) اشار به
الى انه لا فرق بين المنكر والمضاف ط والى انه لا فرق بين منكر هذه الالفاظ المارة ومنكر غيرها اذ لم يوصف
بالكثرة وبآتيك قريبا تحقيق ذلك (قوله وتصح في الكل) أي قضاء وديانة لانه نوى حقيقة كلامه كذا
في الزيادات وظاهر أنه لا يبحث بواحد بحر (قوله لان المنع المعنى في هؤلاء) فان الاضافة فيهم اضافة
تعريف فعملت اليمين بأعيانهم فمال يكلم الكل لا يبحث وفي الاول اضافة ملك لانها لا تقصد بالهجران وانما
المقصود المالك فتناوات اليمين أعياننا منسوبة اليه وقت الحنث وقد ذكر التسمية بلفظ الجمع وأقله ثلاثة
كذا في الاختيار ونحوه في البحر قلت وهو مخالف للعرف فان أهل العرف يريدون عدم الكلام مع أي زوجة
منهن ومع من كان له صداقة مع فلان ط قلت وقد منا قول الايمان قبيل قوله كل حل عليه حرام عن النبي ان
احسنت الى اقر بانك فأنت طالق فأحسنتم الى واحد منهم يحنث ولا يراد بالجمع في عرفنا اه (قوله فان كان
يعلم به) أي يعلم بأنه واحد حنث لان الجمع قد يراد به الجنس كذا اشترى العبيد لكن الفرق هنا أن اخوة فلان
خاص معهود بخلاف العبيد (قوله وألحق في النهر) أي بالاخوة بحثا والظاهر انه لا خصوصية للاصدقاء
والزوجات بل الأعمام ونحوهم والعبيد والدواب وغيرهم كذلك لما قلنا (قوله من المسائل الاربعة الخ)
ذكرها في شرحه على الملتقى اخر كتاب الوقف وزاد عليها حيث قال (فائدة) الجمع لا يكون أي لا يستعمل
للو احد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه وقف على اقرابه المتيمين يلد
كذا فليق منهم الا واحد حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب
أو الخبز وليس منه الارغيف واحد حلف لا يكلم الفقراء أو المساكين أو الناس أو بني آدم أو هؤلاء القوم
أو أهل بغداد حنث بواحد كما في الاطعمة والنياب والنساء ثم اطال في ذلك وفي الكلام على المسألة الاولى
وأنها مخالفة لما في الخاتمة ثم وفق بينهما فراجعه وسيأتي ان شاء الله تعالى تمام الكلام عليهما في الوقف (قوله
وأما الاطعمة والنياب الخ) أي اذا كانت معروفة بالمثل لا آكل الاطعمة ولا البس الثياب بخلاف اطعمة
زيد وثيابه فلا بد من الجمعية كما مر وقوله لا تصرف المعرف للعهد الخ بيان لوجه الفرق اقول والفرق بين هذه
المسائل من المواضع المشكلة فلا بد من بيانه فتقول قال في تلخيص الجامع وشرحه ان قلت بني آدم أو الرجال

أو التمسأ حنت بالفرد إلا أن ينوى الكل الحاقاً بالجمع المعترف بالجنس فيصدق قضاء ولا يحنت أبداً لأن الصرف إلى الأدنى عند الإطلاق لتعصم كلامه إذ ليس في وسعه اثبات كل الجنس وإذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه وأما الجمع المنكر كان كملت نساء فيحنت بالثلاث لأنه أدنى الجمع ولو نوى الزائد صدق قضاء وإن كان فيه تخفيف عليه لأن الزائد على الثلاث جمع حقيقة وله فيه الفرد أيضاً لجواز إرادته بلفظ الجمع نحو أنا نزلناه لأية المثنى اه وقد صرح الأصوليون بأن المعترف بصرف للعهد إن أمكن والا فللجنس لأن أ ل إذا دخلت على الجمع ولا عهد تطل معنى الجمعية كلاشترى العبد إذا علمت ذلك فنقول إن الجمع المضاف إذا كان محصوراً فهو من قسم المعترف المعهود فلا تطل فيه الجمعية ولكن تارة يكتمني بأدنى الجمع كافي عبيد فلان ودوابه وثيابه ونارة لا بد من الكل كافي زواجه وأصدقائه وأخوته وقدم الفرق وأما إذا كان غير محصور مثل لا كلمني آدم أو أهل بغداد أو هؤلاء القوم فإنه يكون للجنس لعدم العهد فيحنت بواحد ويشير إلى هذا الفرق ما في منية المثنى وعن أبي يوسف إن كان له من العبد ما يجمعهم يتسلم واحد لم يحنت حتى يكلم الكل وإن كانوا أكثر من ذلك فكلم واحد احنت وكذا في الثياب إن كان له منها ما يلبس بلبسة واحدة لا يحنت إلا بالكل وإن كان أكثر فبواحد اه فهذا سريخ في الفرق بين المضاف المحصور وغيره فصار المضاف المحصور مثل المعترف بأل المعهود لا بد فيه من الجمعية وغير المحصور مثل المنكر والمعترف بأل غير المعهود يكتمني فيه بالواحد وعليه يخرج المسائل المارة عن شرح المثنى وبه يظهر صحة ما أجاب به صاحب البحر فيمن حلف أن أولاد زوجته لا يطلعون بيته فطلع واحد بأنه لا يحنت ولا بد من الجمع كما تقدم قبيل قول المصنف كل حل عليه حرام لكن كان المناسب أن يقول لا بد من طلوع الكل لأنه مثل زوجات فلان لا مثل عبيده وقدم الفرق لكن العرف الآن خلاف هذا كما ذكرناه قريباً وظهر أيضاً أن مسألة الوقت الصواب فيها ما في الحاشية من التسوية بين الأولاد والبنين من أنه إذا لم يكن له الأولاد واحد فالنصف له والنصف للفقراء إذا فرق بين قوله على أولادى وقوله على بنى فإن كلا منهما جمع مضاف معهود بخلاف قوله على ولدى فإنه مفرد مضاف يشمل الواحد فكل الغلبة له وبه يظهر أيضاً أن الجمع المضاف المعهود إذا لم يوجد منه الفرد لا يطل اللفظ بالكلية بل يبقى له مدخل في الكلام واللام يستحق الولد شيئاً ولذا حنت في لا اكلم أخوة فلان إذا لم يوجد غير واحد لكن هذا مع العلم والاصكان المقصود هو الجمع لا غير كما مر فاعنتم تحقيق هذا المتام فإنه من مفردات هذا الكتاب والمحمد لله على الاتمام والانعام

(باب اليمين في الطلاق والعتاق)
الأصل فيه أن الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وأن الأول اسم لفرد سابق والآخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين العددين المتساويين وأن المتصف بأحدها لا يتصف بالآخر لتساقي ولا كذلك الفعل لعدمه لأن الفعل الثاني غير الأول

(باب اليمين في الطلاق والعتاق) *

(قوله الأصل فيه) أى في مسائله أى بعضها ط (قوله أن الولد الميت) قيد بلفظ الولد إشارة إلى اشتراط أن يستبين بعض خلقه قال في الفتح ولولم يستبين شيء من خلقه لم يعتبر (قوله ولد في حق غيره) تستقضى به العدة والدم بعده شئاً من أمه وأم ولد ويصح به المعلق على ولادته ط أى من عتقها أو طلاقها مثلاً (قوله ولا في حق نفسه) فلا يسمى ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يستحق الإرث والوصية ولا يعتق اه شلى وسيأتى مثال هذا الأصل في قوله إن ولدت فأنك كذا حنت بالميت بخلاف فهو حر ط (قوله وأن الأول اسم لفرد سابق) فيه أن الاعتبار عدم تقدم غيره عليه والسابق يوهى وجود لاحق وهو غير شرط كما يأتي فالأوضح أن يقول الأول اسم لفرد لم يتقدمه غيره أقاده ط (قوله والآخر) كذا في البحر وفي نسخة والآخر عدا الهمزة وكسر الحاء بلاياء وهى أولى ولا يصح الفتح لصدقه على السابق وعلى الملاحق (قوله بين العددين المتساويين) كالثاني من ثلاثة والثالث من خمسة ولم يمثل المصنف له كالكنز ط وسيأتى بيانه (قوله بأحدها) أى أحد الثلاثة المذكورة وفي نسخة بضمير التثنية والأولى أولى (قوله لا يتصف بالآخر) بالمثد والكسر فلو قال آخر امرأة أتزوجها طالق فترج امرأة ثم أخرى ثم طلق الأولى ثم تزوجها ثم ماتت طلق التي تزوجها مرة لأن التي أعاد عليها التزوج اتصفت بكونها أولى فلا يتصف بالآخرية للتضاد كما لو قال آخر عبد اضربه فهو حر فضرب عبداً ثم ضرب آخر ثم أعاد الضرب على الأول ثم مات عتق المضروب مرة ح عن البحر (قوله لعدمه) أى لعدم التساقي بيانه أن الفعل يتصف بالأولية وإذا وقع ثانياً يتصف بالآخرية لكون الثاني غير الأول فإنه عرض لا يبق زمانين وإنما يعتبره الشرع بأقبا كالبيع ونحوه إذا لم يعرض عليه ما ينافيه كفسخ وإقالة والافهوزائل وما يوجد بعده فهو غير حقيقة وإن كان عينه صورة فصحه وصفه بالأولية والآخرية

باعتبار الصورة واتى التناهي بين الوصفين باعتبار الحقيقة وذلك لكون الواقع آخر غير الواقع أولا ولذا قال
 لأن الفعل الثاني غير الأول فافهم (قوله مرتين) ظرف للمتروجة لا أطلقت ح (قوله لعدم الفردية)
 أى في العبدين وأما العبد فلم يعدم السبق فكان عليه أن يقول لعدم الفردية والسبق اه ح (قوله
 عتق الثالث) أى في المثال المذكور لانه هو الموصوف بكونه أول عبدا اشتراه وحده ولا يخرج عن الأولية
 شراء عبيدين معا قبله وكذا لو قال أول عبد اشتريه اسود أو بالذات فاشترى عبدا أيضا وبالذات فاشترى عبدا
 اسود أو بالذات فاشترى عتق كما في البحر ولا يلزم في المشتري أولا أن يكون جمعا كما لا يخفى (قوله وأشار إلى الفرق) أى
 بين وحده وبين واحد (قوله للاحتمال الخ) هذا الفرق لشمس الأئمة ومقتضاه انه لو نوى كونه حال من العبد
 يعتق لكن عبر عنه في الفتح بقيل والذي اقتصر عليه في تلخيص الجامع الكبير وأوضحه فأنى خان في شرح الجامع
 الصغير وشرّح الهداية وغيرهم هو أن الواحد يقتضي الانفراد في الذات ووحده الانفراد في الفعل المقرون به
 ألا ترى انه لو قال في الدار رجل واحد كان صادقا إذا كان معه صبي أو امرأة بخلاف في الدار رجل وحده
 فانه كاذب فإذا قال واحد الا يعتق الثالث لكونه حال من كونه لم يقدّر غير ما فاده لفظ أول فان فاده الفردية
 والسبق ومقتضاه التفرّد فكان كما لو لم يذكرها أما إذا قال وحده فقد أضاف العتق إلى أول عبد لا يشاركه
 غيره في التملك والثالث بهذه الصفة وان عني بقوله واحد معنى التوحد صدق ديانة وقضاء لما فيه من التغلظ
 فيكون الشرط حينئذ التفرّد والسبق في حالة التملك كما ذكره الفارسي في شرح التلخيص وبما ذكر من الفرق
 علمت انه لا فرق بين النصب والجزيل ذكر في تلخيص الجامع أن حقه الكسر كما في بعض نسخ الجامع وذكر شارحه
 عن كافي النسب أن الالف خطأ من بعض الكتاب (قوله فهو كوحده) أى فيعتق العبد الثالث ورده
 في النهر بأن الجز كالنصب للفرق السابق قلت ويؤيده ما نقلنا عن تلخيص الجامع وشرحه (قوله وفي النهر الخ)
 في بعض النسخ وجوز في النهر الخ وعبارته ولم أر في كلامهم الرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف والظاهر انه لا يعتق
 أيضا كالنصب فنديره اه (قوله فاشترى عبدا ونصف عبد) أى معا كما في الفتح (قوله عتق الكامل) لأن
 نصف العبد ليس بعبد فلم يشاركه في اسمه فلا يقطع عنه وصف الأولية والفردية كما لو ملك معه ثوبا ونحوه زيلعي
 (قوله وكذا الثياب) مثل أول ثوب املكه فهو هدى فلك ثوبان فصا (قوله للمزاحة) فانه اذا قال أول كرت
 املكه فهو صدقة فلك كرتا ونصف كرت لا يلزمه التصديق بشئ لأن النصف الزائد على الكرت مزاحمه يخرج
 عن الأولية والفردية لأن الكرت اسم لا يمين فغيره اول اربعين عتق عبد املكهم فهم احرار
 فلك ستين لا يعتق أحد فاعلم أن النصف في الكرت يقبل الانضمام اليه اذ لو أخذت أى نصف شئت ونسبته الى
 النصف الزائد يصير كرتا كاملا ونصف العبد ليس كذلك زيلعي (قوله فاشترى الخ) وكذا لا يعتق لو لم يمت
 بالاولى لانه مادام حيا يحتمل أن يملك غيره (قوله اذ لا بد لا آخر من الاول الخ) قال في الفتح وهذه المسألة
 مع التي تقدمت تحقق أن المعبر في تحقق الآخرة وجود سابق بالفعل وفي الأولية عدم تقدم غيره لا وجود آخر
 متأخر عنه والالم يعتق المشتري في قوله أول عبدا اشتريه فهو حر اذا لم يشتريه غيره اه (قوله بخلاف التسلل)
 فاذا قلت جاء زيد قبل لا يقتضى مجي أحد بعده فان معناه ان أحد لم يتقدمه في المجي ط قلت والظاهر ان
 هذا فيما اذا كان قبل منصوبا منقونا والافهم منضاف تقديرنا الى شئ وجد بعده الا أن يقال انه لا يلزم وجوده
 بعده ولو صرح بالضاف اليه بكتبت قبل زيد فليأتنا (قوله ثم مات الخ) فقيه لانه لا يعلم أن الثاني
 آخر الاموت المولى لجواز أن يشتري غيره فيكون هو الآخر بحر قلت وهذا اذا تناولت اليمن غير هذا العبد
 وكانت على فعل لا يوجد بعد موت المولى ولم يوقت وقتا لما في شرح الجامع الكبير لو قال لامرأتى آخر امرأتى
 تزوجها سنك طالق فتزوج امرأة ثم الاخرى طلقت الثانية في الحال لا تصافها بالآخرة في الحال واليمين
 لم يتناول غيرها ما لو قال لعشرة عبدا آخركم تزوجا حر فتزوج باذنه عبد ثم عبد ثم تزوج الاول اخرى
 ثم مات المولى لم يعتق واحد منهم لان بموته لم يتحقق الشرط لاحتمال أن يتزوج آخر بعد موت المولى فلم يكن
 آخرهم الا اذا تزوج كلهم باذنه فاعتق العاشر في الحال بلا توقف على موت المولى لانه آخرهم ولا يتوهم زوال
 وصف الآخرة عنه وكذا لو ما تواقبه سوى المتروجين فيعتق الذي تزوج مرة ولو قال آخركم تزوجا اليوم
 حر عتق الثاني الذي تزوج مرة بمعنى اليوم دون الاول الذي تزوج مرتين لانه انصف بالاولية فلا يصف

مطلب

أول عبدا اشتريه حر

فلو قال آخر تزوج تزوج فالتى
 تزوجها طالق طلقت المتروجة
 مرتين لانه جعل الآخر مصفا
 لاهل وهو العتق وعددها هو

الآخر (أول عبدا اشتريه حر

فاشترى عبدا عتق) لما مر أن

الاول اسم لفرد سابق وقد وجد

(ولو اشترى عبيدين معا ثم آخر فلا)

عتق (اصلا) لعدم الفردية (فان

زاد) كلمة (وحده) أو اسود

أو بالذات (عتق الثالث) علا

بالوصف (ولو قال أول عبدا اشتريه

واحد فاشترى عبيدين ثم اشترى

واحد الا يعتق الثالث) وأشار الى

الفرق بقوله (لا احتمال) أى لا

قوله واحد يحتمل أن يكون

حالا من العبد أو المولى فلا يعتق

بالشك وجوز في البحر جرحه صفة

للعبد فهو كوحده وفي النهر رفعه

خير مستد محذوف فهو كواحد

(ولو قال أول عبدا املكه فهو حر

فلك عبدا ونصف عبدا عتق

الكامل) وكذا الثياب بخلاف

المكيلات والموزونات للمزاحة

زيلعي (قال آخر عبدا املكه فهو

حر فلك عبدا فمات اصاب

لم يعتق) ادلالة لا آخر من

الازل بخلاف العكس كالعبد

لا بد له من قبل بخلاف التسبيل

(ولو اشترى) الخالف المذكور

(عبدان ثم عبدا ثم مات) الخالف

(عتق) الثاني (مستندا الى وقت

الشراء) فيعتبر من كل المال
لواشراء في العدة والافى الثلث
وعليه فلا يصرف الوعلق البائن
بالآخر خلافا لهما وأما الوسط
ففي البدائع انه لا يكون الا في وتر
فتاني الثلاثة وسط وكذا ثالث

الخمس وهكذا (ان ولدت فانت

كذا حنت بالميت) ولو سقطا

مستبين انطلق والا لا (بخلاف

فهو حر فولدت ميتا ثم آخر حيا

عتق الحى وحده) لبطلان الرق

بالموت بخلاف الولد أو الولادة

(البشارة عرفا اسم لخبر سائر) خرج

الضار فليس ببشارة عرفا بل لغة

ومنه فبشرهم بعذاب اليم (صدق)

خرج الكذب فلا يعتبر (ليس

للبشر به علم) فيكون من الاول

دون الباقي (فلو قال كل عبد

بشر في بكذا فهو حر فبشره ثلاثة

متفرجون عتق الاول) فقط لما قلنا

وتكون بكتابة ورسالة مالم

ينوا المشافهة فتكون كالحديث ولو

ارسل بعض عبيده عبدا آخر ان

ذكر الرسالة عتق المرسل

مطلب

ان ولدت فانت كذا حنت بالميت

بخلاف فهو حر

مطلب

كل عبد بشر في بكذا هو حر

بالآخرة اه ملخصا ونظامه فيه (قوله مستندا الى وقت الشراء) هذا عنده وعندهما يقع مقتصر على
حالة الموت فيعتبر من الثلث على كل حال لان الآخرة لا تثبت الا بعد شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت
فيقتصر عليه وله أن الموت معترف فأما انصافه بالآخرة فن وقت الشراء فيثبت مستندا بجر (قوله لوعلق
البائن بالآخر) كقوله آخر امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا فعنده يقع منذ تزوجها وان كان دخل بها فلها مهر
بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيف بلا حداد ولا ترث منه وعندهما يقع
عند الموت وترث لانه قاروا لها مهر واحد وعليها العدة أبعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاة وان كان الطلاق
رجعيا فعليها الوفاة وتحد كافي البحر (قوله وأما الوسط الخ) فإذا اشترى ثلاثة أعبد متفرقين ثم مات عتق
الثاني عند الموت عندهما وعند الامام عتق مستندا الى وقت شراء الثالث لانه اكتسب اسم الوسط في نفس
الامر عند شراء الثالث وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشتري رابعا أو ما قبل الثالث فلم يكتسب الثاني اسم
الوسط لا عندنا ولا في نفس الامر فلا يستند العتق الى وقت شراء الثاني بخلاف ما إذا قال آخر عبد أملكه فهو
حر ثم اشترى عبيدين متفرقين ثم مات حيث يعتق الثاني مستندا الى وقت شرائه عند الامام لانه اكتسب اسم
الآخر بالشراء في نفس الامر وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشتري عبدا آخر هذا ما ظهر لي فتأمل وراجع
اه ح قلت وهو بحث جيد والقواعد له تؤيد وفي التلخيص وشرحه للفارسي لو قال كل مملوك أملكه
حر الا الاوسط فذلك عبدا عتق في الحال لا متناع الاوسطية فيه حالا وما لا فلو ملك ثانيا ثم بالثالث يعتق واحد
منهما لان الثاني صار أوسط بشراء الثالث والثالث يحتل أن يصير أوسط بملك خامس وانما يعتق الثاني اذا انتفت
عنه الاوسطية بأن ملك رابعا فيعتق حين ملك الرابع وحلم حر أو الاوسطية تزول بموت المولى عن شفع كالاثني
والاربعة والستة وتحقق بموته عن وتر كثلاثة أو خمسة أو سبعة ونحوها فيعتقون الا اوسطهم ونظامه هناك
(قوله مستبين الخلق) أي ولو بعض الخلق كما قد سناه (قوله والا) أي وان لم يستبين (قوله عتق الحى
وحده) أي عند الامام وعندهما لا يعتق أحد لان الشرط تحقق بولادة الميت فتحل اليمين لا الى برء لان
الميت ليس بعمل الحرية وله أن يطلق الاسم تشبها بوصف الحياة لانه قصد اثبات الحرية له وعلى هذا الخلاف اول
ولد تدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا فاده في البحر (قوله لبطلان الرق الخ) هذا تعليل من طرفهما لغير
مذكور في كلام الشارح وهو ما لو قال اول عبدي دخل على فهو حر فأدخل عليه عبدي ميت ثم آخر حى عتق
الحى اجاعا على الصحيح والعذر لهما أن العبودية بعد الموت لا تبقى لان الرق يطل بالموت بخلاف الولد في اول
ولد تدينه والولادة في ان ولدت لتحققهما بعد الموت افاده ح (قوله بل لغة الخ) قال في النهر ولا تحتصر لغة
بالسار بل قد تكون في الضار أيضا ومنه فبشرهم بعذاب اليم ودعوى المجازم فوعة بمادة الاشتقاق اذ لا شك
أن الاخبار بما يخافه الانسان يوجب تغير البشارة أيضا اه أقول لا منافاة بين ما قاله من انها حقيقة في خبر
بغير البشارة وبين تقرير البيانين الاستعارة التهكمية في الآية لانه نظر فيما قاله الى أصل اللغة وهم نظروا الى
عرف اللغة وكم لفظ اختلف معناه في اصلها وعرفها كالأدابة فانها اسم لما يذب على الارض في أصل
اللغة وخصت في عرفها بذوات الاربع وكاللفظ فان معناه في أصل اللغة الرمي ثم خص في عرفها بما يطرحه القم
كما في رسالة الوضع اه ح وحاصله انه منقول لغوي فيصح اطلاق لفظ الحقيقة والمجاز عليه باختلاف
الاعتبار كما اوضحه في التلويح في اول التقسيم الثاني في استعمال اللفظ في المعنى (قوله خرج الكذب) فلا
يعتبر وأورد أنه يظهره في بشرة الوجه الفرح والسرور باعتبار الظاهر واجب بانه اذا ظهر خلافه يزول لكن
في الفتح أن الوجه فيه نقل اللغة والعرف (قوله فيكون) أي التبشيرا والضمير عائذ للخبر الذي عاد اليه ضميره
(قوله من الاول) أي من الخبر الاول دون الباقي أي الخبرين بعده في المثال الا في قال في الفتح وأصله
ما روى انه عليه الصلاة والسلام مر بآب مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من أحب أن
يقرأ القرآن غضا طريا كما انزل فليقرأ بقرأة ابن ام عبد فاستدرا اليه ابو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما بالبشارة
فسبق ابو بكر فكان ابن مسعود يقول بشر في ابو بكر واخبرني عمر (قوله لما قلنا) من أن المبشر هو
الاول دون الباقي (قوله فتكون كالحديث) أي فلا يعتق بالكتابة والرسالة لما مر في الباب السابق أن
الحديث لا يكون الا باللسان (قوله ان ذكر الرسالة) بأن قال له ان فلانا يقول لك ان فلانا قدم كافي البحر

فالمعتبر في الرسالة اسناد الكلام الى المرسل بلا اشتراط ذكر مادة الرسالة (قوله والا الرسول) أي وان لم يذكر (الرسالة وانما قال له ان فلا تقدم من غير اسناد الى المرسل عتق الرسول (قوله عتقوا) وان قال عتيت واحدا لم يصدق قضاء بل ديانة فيسببه أن يختار واحدا فيمضي عتقه ويمسك البقية ط عن الهندية (قوله فبشروه) كذا وقع للزيلي والكحل وصاحب البحر والتلاوة بالواو ط (قوله والاعلام لا بد فيه من الصدق) كان عليه أن يزيد وجه الحاشية كما قدمناه عن التلخيص في الباب السابق لأن الاعلام لا يكون للعالم وقد من أن ما ذكره هناك من اشتراط الصدق في الاعلام والبشارة مخالف لما قدمناه هناك تبعا للفتح والبحر من عدم اشتراطه اذا كان بدون باء وان ما هنا مذكور في التلخيص (قوله والكذب لا يفيد) لأن العلم الجزم المطابق للحق والكذب لا مطابقة فيه ط (قوله النية الخ) أي نية العتق عن الكفارة وقد ذكرنا واحدة القاعدة هنا المناسبة لتعلق العتق بالشراء فانه يميز والا فالمناسب لها كفارة الطهارة أو كفارة اليمين (قوله كالشراء) أي شراء القريب أي اذا نواه عن كفارته اجراه عندنا خلافا لافرو والائمة الثلاثة وهو قول أبي حنيفة وأولاءنا على أن علة العتق عندهم القرابة لا الشراء ولنا أن شراء القريب اعتناق لما روى الستة الا البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لن يجزى ولد عن والده الا أن يجده على كافيتشترية فيعتقه ويريد فيشترية فيعتق عند ذلك الشراء وقد رتب عتقه على شرائه بالقول لما علمت من أن المعنى فيعتق هو فهو مثل سقاه فأرواه والترتيب بالقضاء يفيد العلية على ما عرف مثل سها فجدو تمامه في الفتح (قوله لانه جبري) فان الملتزم يثبت فيه بلا اختيار فلا تصور النية فيه فلا يعتق عن كفارته اذا نواه لانها نية متأخرة عن العتق بخلاف ما اذا ملكه بهيمة أو وصية ناويا عند القبول كما يأتي (قوله بأن لم تقارن) أي النية العلة أي علة التكفير كما ذكرنا في الارث وكما يأتي (قوله ثم فرع عليها) أي على القاعدة المذكورة (قوله فصع شرائه أيه) أي ونحوه من كل قريب محرم (قوله لا شراء من حلف بهتقه) كقوله لعبد الغيران اشتريتك فانت حر فاشتراه ناويا عن التكفير لا يجزيه لعدمها أي عدم المقارنة للنية فان علة العتق قوله فانت حر والشراء شرط والعتق وان كان ينزل عند وجود الشرط لكنه انما ينزل بقوله أنت حر السابق فانه العلة والشراء شرط علمها فلا يعتبر وجود النية عنده لان النية شرط متقدم لا متأخر حتى لو كان نوى عند الحلف يعتق عنها كما يأتي وتتمامه في الفتح (قوله ولا شراء مستولدة الخ) أي اذا تزوج أمة لغيرة فأولادها بالنكاح ثم قال لها اذا اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني ثم اشترها لا تجزيه عن الكفارة (قوله لانه ان رقها) لانها استخفت العتق بالاستيلاء حتى جعل اعتاقا من وجه ولذا لا يجزي اعتاقها عن الكفارة ولو نجزوا لكن اراد الفرق بينا وبين القريب لان شراءه اعتناق من كل وجه لانه لم يثبت له قبل الشراء عتق من وجه افاده في الفتح (قوله بخلاف الخ) مرتبط بقوله ولا شراء مستولدة (قوله للمقارنة) تعليل فاصرفان المقارنة موجودة في المستولدة أيضا وانما وجه المخالفة ما في الفتح وهو أن حرية الفنة غير مستحقة بجهة أخرى فلم تحتل إضافة العتق الى الكفارة وقد قارنته النية فأكمل الموجب (قوله ككتاب الخ) كان عليه أن يذكر بعد قول المتن فصع شرائه أيه للكفارة بأن يقول وكذا اذا وهب له أو صدق عليه به أو أوصى له به ناويا عند القبول ح وهذه الثلاثة ذكرها في البحر مجنا وزاد أو جعل مهر الهاج أن الثلاثة في الفتح والزيلي (قوله ان تسربت أمة) أي اتخذتها سرية فعليه منسوبة الى السر وهو الجماع أو الاختناء (قوله لما ادتها الملك) أي لمصادقة الحلف وأعاد عليه الضمير مؤثلا لأن الحلف بمعنى اليمين وهي هنا التعليق أي لو وقعها في حالة الملك فهو كقوله ان ضربت أمة فهي حرة فضررت أمة في ملكه عتقت بخلاف من ملكها بعد التعليق (قوله لا يعتق من شرائها فسرأها) أي عندنا خلافا لافرو فانه يقول التسري لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك ولنا انه لو عتقت المشتراة لزم صحة تعلق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه لان التسري ليس نفس الملك ولا سببه وتتمام تحقيق ذلك في الفتح (قوله ويثبت التسري بالتحصين والوطء) التحصين أن يوثقها بئثار يمنعها من الخروج افاده مسكين ط فلو وطئ أمة له ولم يفعل ما ذكر من التحصين والاعداد للوطء لا يكون تسريا وان علقته منه فتح وافاد قول الشارح والوطء انه لا بد منه فلا يكفي الاعداد بدونه في مفهوم التسري وهذا به عليه في التمرأخذا من قولهم لو حلف لا يتسري فاشترى جارية ففحصها ووطئها حنت ثم قال انهم اغفلوا التنبيه عليه اه قلت لكن صرح به ابن كمال فقال

مطلب ٢
النية اذا قارنت علة العتق صح التكفير

والا الرسول (وان بشروه معا عتقوا) لتحققها من الكل بدليل فبشروه بغلام عليه (و) البشارة (لا فرق فيه ابين) ذكر (الباء وعدمها بخلاف الخبر) فانه يختص بالصدق مع الباء كما مر في الباب قبله (والصنابة كخبر) فيما ذكر (والاعلام) لا بد فيه من الصدق ولو بلا باء (كالبشارة) لان الاعلام اثبات العلم والكذب لا يفيد بدافع (قاعدة) (النية اذا قارنت علة العتق) الاختيارية كالشراء مثلا بخلاف الارث لانه جبري (و) الحال أن (رق المعتق كامل صح التكفير والا) بأن لم تقارن العلة او قارنتها والرق غير كامل كأم الولد (لا) يصح التكفير ثم فرع عليها بقوله (فصع شرائه أيه للكفارة) للمقارنة (لا شراء من حلف بهتقه) لعدمها (ولا شراء مستولدة بنكاح علق عتقها عن كفارته بشرائها) لتمام رقها (بخلاف ما اذا قال لقنة ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني فاشترها) حيث تجزيه عنها للمقارنة ككتاب به ووصية ناويا عند القبول بخلاف ارث لما مر زيلي (وعتقت بقوله ان تسربت أمة فهي حرة من تسرياها وهي ملكه حينئذ) أي حين حاله لمصادقتها الملك (لا) يعتق (من شرائها فسرأها) ويثبت التسري بالتحصين والوطء

مطلب ٣
ان تسربت أمة فهي حرة

وشرط في الجامع الكبير شرطان ثالثا وهو أن يجامعها (قوله وشرط الثاني) أي مع ذلك فتح أي مع المذكور من الشرطين (قوله طلق وعق) أي طلق امرأته المعلق طلاقها على التسري وعق عبده المعلق عتقه عليه والمراد به العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف دون التسري بعده كما في الفتح والنهر أي لأن قوله فعبدى حر ينصرف إلى العبد المضاف إليه وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر في كتاب الاعتاق في باب الحلف بالعتق ومثله يقال في الزوجة (قوله وأفاد الفرق الخ) أي بين تعليق عتق الأمة الغير المملوكة وقت الحلف على تسريها وبين تعليق عتق عبده الذي في ملكه أو طلاق زوجته على تسري أمة وإن لم تكن في ملكه وقت الحلف حيث صح الثاني دون الأول وبيان الفرق أن الأول لم يصح للمانع وهو تعليق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه كما مر أما الثاني فقد صح لعدم المانع لكونه تعليق عتق عبدا وطلاق زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان كدخول الدار وغيره من الشروط ومنها تسري أمة في ملكه وقت الحلف أو مستحقة بعده وهذا الفرق ظاهر خلافا لبعض معاصري صاحب البحر حيث فاس الثاني على الأول فإنه غلط فاحش كما به عليه في البحر والنهر والشرنبلالية وأشار إليه المصنف بتصريحه بتعليقه ولذا أمر الشارح بحفظه (قوله كل مملوك حر) هذه المسائل إلى آخر الباب ليست من الإيمان لعدم التعليق فيها فالأولى بها أبوابها ١٥ ح قلت ولعلمهم ذكروها هنا لبيان حكمها إذا وقعت جراء في التعليق ثم رأيت ط ذكره (قوله عتق عبده ومدبروه) أي الاماء والد كور فتح (قوله ويدين في نية الذكور) أي ولا يصدق قضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ العام ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق أصلا لانه نوى التخصيص بوصف ليس في لفظه ولا عموم الالفاظ فلا تعمل بيته بخلاف الذكور فان لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لانه تعميم مملوك وهو الذكر وانما يقال للأنثى مملوكة ولكن عند الإطلاق يستعمل لها المملوك عادة يعني إذا عم مملوك بأدخال كل ونحوه شمل الأنثى حقيقة فلذا كان نية الذكور خاصة بخلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق أصلا فتح قلت وتقدم في باب الحلف بالعتق من كتاب العتق انه لو قال بمالكي كلهم احرار لم يدين في نية الذكور لانه جمع مضاف يعم مع احتمال التخصيص وقد ارتفع الاحتمال بالتأكيذ بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه أصل العموم فقط قبل التخصيص وقدم الشارح ١٥ ان لفظ المملوك والعبد يتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب أي خلافا للعجتي في الاخيرين (قوله لملكهم يدورقبة) عائله للكل وهو من اضافة المصدر لفعوله أي لكونهم مملوكين له يد أي اسكسا يدورقبة (قوله ومعنى البعض كالمكاتب) أي في انه لا يدخل في المملوك لانه مشبه في الدخول في المرقوق أيضا لان كلام الملك والرق ناقص في معنق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق ١٥ ح قلت وتقدم في العتق أن المشترك كالمكاتب أيضا لا يدخل الابالية وتقدم تمام الكلام عليه (قوله لعدم الملك يد) أي لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب فصار الملك ناقصا فلا يدخل في المملوك المطلق وكذا استعق البعض والمشارك لما علت (قوله أن يعق المكاتب) لان الرق فيه كامل فتح (قوله لا أم الولد) نقصان رقبها بالاستيلاء ط (قوله هذه طالق الخ) كان الانسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل أو هذا وهذا في تخلص الجامع وشرحه انه يحث بكلام الاول أو بكلام الاخيرين لان اول واحد الشئين ولو كلم أحد الاخيرين فقط لا يحث ما لم يكلم الاخر ولو عكس فقال لا اكلم هذا وهذا أو هذا حث بكلام الاخير أو بكلام الاولين لان الواو للجمع وكلمة أو بمعنى ولا تساولها نكرة في النفي قسم كما في قوله تعالى ولا تطع منهم أغما وكفورا أي ولا كفورا في الاول جمع بين الاخيرين بحرف الجمع فصار كانه قال لا اكلم هذا ولا هذين وفي الثاني جمع بين الاولين بحرف الجمع كانه قال لا اكلم هذين ولا هذا ١٥ وذكر الفرق بينه وبين ما في المتران هذا في النفي وذلك في الاثبات فلا يعم ونحوه في البحر (قوله والاقرار) كما لو قال لفلان على ألف درهم أو لفلان وفلان لزمه خمسمائة للاخير وله أن يجعل خمسمائة لاي الاولين شاء فان مات من غير بيان اشترك في الخمسمائة الا ولان ح (قوله على الواقع منهما) أي على الثابت من الاولين وهو الواحد المبهم ولذا قال في التلويح ان المعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام لا أحد المذكورين بالتعيين ١٥ (قوله ولا يصح الخ) قال في التلويح وقيل انه لا يعق احدهم في الحال وله الخيار بين الاول والاخيرين لان الثالث عطف على ما قبله والجمع بالواو كالجاء بألف التثنية فكأنه قال هذا

٣٢ مطلب

كل مملوك حر

وشرط الثاني عدم العزل فتح

(ولو قال ان تسري أمة فانت

طالق أو عبدى حر تسري عن في

ملكه أو من اشتراها بعد التعليق

طلق وعق) وأفاد الفرق

بقوله (لوجود الشرط) بلا مانع

لصحة تعليق طلاق المنكوحه بأي

شرط كان فليحفظ (كل مملوك حر

حر عتق عبده ومدبروه) ويدين

في نية الذكور لا الاناث (وامهات

اولاده) لملكهم يد ورقيب

(لامكاتبه الابالية ومعنى البعض

كالمكاتب) لعدم الملك يد وفي

الفتح ينبغي في كل مرقوق حر

أن يعق المكاتب لا أم الولد الا

بالنية (هذه طالق وهذه وهذه

طلقت الاخيرة وخبر في الاولين

وكذا العتق والاقرار) لان أو

لاحد المذكورين وقد أدخلها بين

الاولين وعطف الثالث على الواقع

منهما فكان كاحدا كما طالق وهذه

ولا يصح عطف هذه على هذه

الثانية للزوم الاخبار عن المتني

بالمرد

٤١ مطلب

لا اكلم هذا الرجل وهذا وهذا

حر أو هذا ان كما اذا حلف لا يكلم هذا أو هذا أو هذا وأجاب شمس الأئمة بأن الخبر المذکور هو حر لا يصلح خبرا
للاثنين ولا وجه لاثبات خبر آخر لأن العطف للاشتراك في الخبر أو لاثبات خبر آخر مثله لاثبات مخالفة له
لفظا بخلاف مسألة اليمين لأن الخبر يصلح للاثنين يقال لا اكلم هذا أولا اكلم هذين وجعل صدر الشريعة هذا
الجواب سببا للاولوية والرجحان للاستماع لأن المقدر قد يغير المذکور لفظا كما في قولك هذبا لسة وزيد
وقول الشاعر

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأى مختلف

اه ملخصا وتمامه فيه وأجاب صدر الشريعة في التنقيح بجواب آخر وهو أن قوله أو هذا مغير لعنى قوله هذا
حر ثم قوله وهذا غير مغير لأن الواو للتشريك فيقتضي وجود الاول وانما يتوقف اول الكلام على المغير لا على
ماليس بغير فيثبت التخيير بين الاول والثاني بلا توقف على الثالث فصار معناه أحدهما حر ثم قوله وهذا
يكون عطفًا على أحدهما اه قلت وهذا اظهر من الجواب الاول لشموله صورة الاقرار دون الاول لأنه
لا يختلف فيها تقدير الخبر قد بر (قوله وهذا اذا لم يذ كر الثاني والثالث خبرا) صادق بعدم ذكر خبر أصلا
وبذكر خبر للتالث فقط بأن يقول هذه طالق أو هذه وهذه طالق ذكره مسكين ط (قوله بأن قال الخ)
والظاهر أن الاقرار كذلك كما اذا قال لهذا ألف درهم أو لهذا أو هذا ألف درهم ط (قوله حلف
لا يساكن فلانا) محل هذه المسألة باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى وقدمها الشارح بعينها هناك
ح (قوله وبه يفتى) لأنه لم يساكنه حقيقة كما قدمه الشارح (قوله قال لعبد الخ) سيد الشارح هذا
الفرع في محله وهو باب اليمين بالضرب والقتل (قوله وبه يفتى) لأن حتى للتعليل والسببية لا للغاية
وفي الذخيرة أن حتى في الأصل للغاية أن امكن بأن يكون مدخولها مقصودا وموثرًا في انهاء الخلاف عليه
وفي تركه فان لم يمكن حملت على السببية وشرطها كون العقد معقودا على فعل أحدهما منه والاخر من غيره
ليكون أحدهما جازا عن الآخر فان تعذر حملت على العطف ومن حكم الغاية اشتراط وجودها فان اقلع
عن الفعل قبل الغاية حنت وفي السببية اشتراط وجود ما يصلح سببا لا وجود المسبب وفي العطف اشتراط
وجودهما فاذا قال ان لم اخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك فعبدى حر فشرط البر الاخبار فقط وان لم يضربه لأنه
مما لا يمتد فلا يمكن حملها على الغاية وأمكنت السببية لأن الاخبار يصلح سببا للضرب كانه قال ان لم اخبره بصنعك
ليضربك كما لو حلف ليمين له نو با حتى يلبسه أو دابة حتى يركبها فوهبه بر وان لم يلبس ولم يركب واذا قال
ان لم اضربك حتى يدخل الليل أو حتى يشفع لك فلان أو حتى تسج فأقطع عن الضرب قبل ذلك حنت لأن ذلك
يصلح غاية للضرب وكذا ان لم ألزمك حتى تقضي ديني واذا قال عبده حر ان لم آتاك اليوم حتى اتقدي عندك
أو حتى اغذيك أو حتى اضربك فشرط البر وجودهما اذا تمكن الغاية لأن الايمان لا يمتد ولا السببية لأن
الفعلين من واحد وفعل الانسان لا يصلح جازا لغيره فحمل على العطف وصار التقدير ان لم آتاك وأتقدي عندك
وان لم يقيد باليوم فأناه فلم يتعد عنه ثم تقدي عنه في يوم آخر من غير أن يأتيه بر لأنه لما اطلق لافرق بين
وجود شرطى البر معا أو منفردا اه ملخصا (قوله واختلف في لحاق الشرط الخ) الخلاف فيما اذا كان
الشرط عليه كالمثال الاق أو اذا كان له لا يلحق بالاجماع كقوله ان دخلت هذه الدار فأت طالق فسكت سكتة
ثم قال وهذه الدار لأن الثانية لو حلت باليمين لا تطلق بدخول الاولى وحدها ولا يملك تغيير اليمين كذا في الذخيرة
ومثله في البرازية وكذا قال في الخانية لا يصح في قواهم اه والحاصل انه على المقتضى به لا يلحق مطلقا سواء كان
له أو عليه (قوله بعد السكوت) متعلق بطلاق (قوله فلا حنت في ان كان كذا الخ) مثاله ما في الخانية
رجل قال لجاره ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتى عندى البارحة فامرأتى
طالق فسكت ساعة ثم قال ولا غيرها ثم ظهر أنه كان عند الحالف امرأة أخرى

(باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها) *

(قوله وغيرها) كل شئ والبر والجلوس ط (قوله الاصل فيه الخ) ذكر في الفتح أصلا اظهر من هذا
وهو أن كل عقد ترجع حقوقه الى المباشر ويستغنى الوكيل فيه عن نسبة العقد الى الموكل لا يحن الحالف
على عدم فعله مباشرة المأمور لوجوده من المأمور حقيقة وحكما فلا يحن بفعل غيره لذلك وذلك كالبيع

وهذا اذا لم يذ كر الثاني والثالث
خبرا (فان) ذكر بأن (قال هذه
طالق أو هذه وهذه طالق ان أو قال
هذا حر أو هذا أو هذا حر ان)

فانه (لا يفتى) أحد (ولا يطلق)
بل يخبر (ان اختار) الايجاب
(الاول عتق) الاول (وحده
وطقت) الاولى (وحدها وان)

اختار الايجاب الثاني عتق
الاخير ان وطلقت الاخيرتان
حلف لا يساكن فلانا فاسافر
الحالف فكن فلان مع أهل

الحالف حنت عنده لا عند الثاني
وبه يفتى قال لعبد ان لم تأت الليلة
حتى اضربك فأتى فلم يضربه حنت
عند الثاني لا عند الثالث وبه يفتى

اختلف في لحاق الشرط باليمين
المعقود بعد السكوت فصحه الثاني
وأبطله الثالث وبه يفتى فلا حنت
في ان كان كذا وكذا وسكت ثم قال
ولا كذا ثم ظهر أنه كان كذا خانية

٤ (باب اليمين في البيع والشراء
٥ والصوم والصلاة وغيرها)
الاصل فيه

٢ مطلب
في استعمال حتى للغاية ولا سببية
والعطف

٣ مطلب
ان لم اخبر فلانا حتى يضربك
٤ مطلب
ان لم اضربك حتى يدخل الليل

٥ مطلب
ان لم آتاك حتى اتقدي
٦ مطلب
لا يلتزم الشرط بعد السكوت
سواء كان له أو عليه

والشراء والايجار والاستجار والصلح عن مال والمقايضة وكذا الفعل الذي يستتاب فيه ويحتاج الوكيل
الى نسبته للموكل كالتخاسم فان الوكيل يقول ادعى لموكل وكذا الفعل الذي يقتصر اصل الفائدة فيه على محله
كضرب الولد فلا يحنت في شيء من هذه بفعل المأمور وكل عقد لا ترجع حقوقه الى المباشر بل هو سفير وناقل
عبارة يحنت فيه مباشرة المأمور كما يحنت بفعله بنفسه كالترجيع والعقود بمال أو بدونه والكابة والهبة والصدقة
والوصية والاستقراض والصلح عن دم العمد والايديع والاستبداع والاعارة والاستعارة وكذا كل فعل ترجع
مصلحته الى الآخر كضرب العبد والذبح وقضاء الدين وقضه والكسوة والحمل على دابته وخياطة الثوب وبناء
الدار اهـ ملخصا (قوله تتعلق حقوقه بالمباشر) خرج عنه الخاصصة وضرب الولد فانه لا يحنت فيها بفعل
المأمور مع انه ليس في ذلك حقوق تتعلق بالمباشر فالمناسب تعبيرا لفتح الماثر (قوله كذا وكذا صدقة) أما
النكاح فكون حقوقه تتعلق بالامر ظاهر ولذا ينسب المباشر الى امره فيطالب الامر بحقوقه من مهر وشفقة
وقسم ونحوه وأما الصدقة فلم يظهر لي فيما ذكركم كذا الهبة ولعل المراد بالحقوق فيها صحة الرجوع للامر
في الهبة وعدم حنته في الصدقة نعم سيأتي في كتاب الوكالة انه لا بد من اضافتهما الى الموكل وصحة كذا بقية
المذكورات في قول الفتح الماثر وكل عقد لا ترجع الى المباشر الخ ونذكر قريبا الكلام عليه (قوله وما لا حقوق
له) يشمل نحو الخاصصة وضرب الولد مع انه لا يحنت فيما بفعل وكيله تأمل (قوله يحنت بفعل وكيله أيضا)
أي كما يحنت بفعل نفسه والاولى ابدال وكيله بأموره لما سيأتي وللتعديل بأنه سفير ومعبّر فان ذلك صفة الرسول
لانه يعبر عن المرسل لكن يطلق عليه وكيل لما في المغرب السفير الرسول المصلح بين القوم ومنه قولهم الوكيل
سفير ومعبّر يعني اذا لم يكن العقد معاوضة كالنكاح والخلع والعقود ونحوها لا يتعلق به شيء ولا يطلب بشيء
اهـ (قوله يحنت بالمباشرة) شمل ما لو كان المباشر أصيلا أو وكلا اذا حلف لا يبيع أو لا يشتري الخ أقاده
في الفتح (قوله لا بالامر) أي لا يحنت بأمره لغيره بأن يباشر عنه يعني وقد باشر المأمور (قوله عن مباشر
بنفسه) أي دائما أو غالبا كما يأتي (قوله ومنه الهبة بعوض) فلو حلف لا يبيع فهو بشرط العوض ينبغي
أن يحنت كذا في القضية وبه جزم في الظهيرة ولو حلف لا يبيع داره فأعطاه مائة قال امراته ان اعطاه عوضا
عن دراهم المهر حنت لان تزوج عليها اهـ نهر فاذا دخل ذلك تحت اسم البيع لزم منه اعطاء حكمه وهو
انه لا يحنت بفعل مأموره ويكون القابل له مشتريا فيدخل في قوله لا يشتري حتى يحنت أيضا بالمباشرة لا بالامر
كما أقاده ح فافهم (قوله ومنه السلم) فلو حلف أن لا يشتري من فلان فأسلم اليه في ثوب حنت لانه يشتري
مؤجلا بجر عن الواقعات قال ح واذا كان المسلم مشتريا يجب أن يكون المسلم اليه بائعا اهـ فلا يحنتان
الا بالمباشرة ط (قوله والاقالة) أي فيما لو حلف لا يشتري ما باعه ثم اقال المشتري حنت كما عزم في الجبر
للقضية وفيه عن الظهيرة لو كانت بخلاف الثمن الاول قدرا أو جنسا حنت قبل هذا قوله ما أماعنده فلا يكون
اقالة على كل حال اهـ ومقتضاه انما لو كانت بعين الثمن الاول لا يحنت عند الكل ووجهه أن الاقالة فسخ
في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما وهذا اذا لم تكن بلفظ مفاخرة أو مناركة أو تراد والام تجعل يباعا
ولا بلفظ البيع والافبيع اجماعا كما سيأتي في بابها وهل يقال لو الحلف بعق أو طلاق تجعل يباعا في حق
ثالث وهو هنا العبد أو المرأة فيحنت بهام أر من صرح به وينبغي الحنت تأمل ولا ينبغي انه ان وجد عرف
عمل به (قوله قيل والتعاطي) بخيد ضعفه ونقل في التهر عن البدائع تأيد عدم الحنت في البيع بالتعاطي
والظاهر أن الشراء مثله فيستدريج عدم الحنت فيه أيضا لكن لا ينبغي أن العرف الان يخالفه (قوله
آجرتها امراته) أي ولو باذنه (قوله كثرها في أيدي الساكنين) أي من غير قوله لهم اقعدوا فيها
والاحنت كما في البحر والمراد أن مجرد التركة لا يكون اجارة وأما اخذ الاجرة ففيه التفصيل الاتي (قوله قد
سكنوا فيه) أي بعد الحلف أو قبله فيما يظهر لان الاجارة بيع المنافع المستقبلية (قوله بخلاف شهر لم يسكنوا
فيه) أي بخلاف شهر مستقبل لم يسكنوا فيه فاذا اتقاضها بآجرته حنت قال في التهر وهذا ليس الا اجارة
بالتعاطي فينبغي أن يجري فيه الخلاف السابق (قوله وقيد بقوله الخ) هذا التقييد فيما اذا كان الحالف هو
المدعي عليه لان الصلح عن اقرار ربيع أما عن انكار أو عن سكوت فهو في حقه فداء بين فيكون الوكيل من جلبه
سفيرا محضا فيحنت بمباشرة بخلاف ما اذا كان الحالف على عدم الصلح هو المدعي فانه لا يحنت بفعل وكيله مطلقا

قوله لا ترجع اي حقوقه الى المباشر
كما هو صريح عبارة الفتح اهـ معصمه

أن كل فعل يتعلق حقوقه
بالمباشر كبيع واجارة لا حنت
بفعل مأموره وكل ما يتعلق
حقوقه بالامر ك نكاح
وصدقة وما لا حقوق له كاعارة
وابراء يحنت بفعل وكيله أيضا
لانه سفير ومعبّر (يحنت بالمباشرة)
بنفسه (لا بالامر اذا كان
عن مباشر بنفسه في البيع)
ومنه الهبة بعوض ظهيرة
(والشراء) ومنه السلم والاقالة
قيل والتعاطي شرح وهبانية
(والاجارة والاستجار) فلو حلف
لا يؤجر وله مستغلات آجرتها
امرأته وأعطته الاجرة لم يحنت
كتركها في أيدي الساكنين وكأخذ
اجرة شهر قد سكنوا فيه بخلاف
شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة
(والصلح عن مال) وقيد بقوله
(مع الاقرار) لانه مع الانكار سفير

أقاده ح عن البحر (قوله والقسم) بأن حلف لا يقاسم مع شريكه لا يحث بفعل وكيله (قوله والخصومة)
 أي جواب الدعوى سواء كان اقراراً أو انكاراً ح عن التهمة في وقيل أنه يحث بفعل وكيله كفعله والقوى
 على الأول كما في شرح الوهبانية (قوله فيحث بفعل وكيله) عبارة الخاتبة فينبغي أن يحث قال في البحر
 وانما لم يجزم به لأن الولد أعم ولم يخصه بالكبير في الروايات وذكر في الفتح أنه في العرف يقال فلان
 ضرب ولده وان لم يباشرو ويقول العاتى لولده غدا اسقيك عاقبة ثم يذكرون ولد أن يضرب به تحقيقاً لقوله
 فقتضاء أن تتعقد على معنى لا يقع به ضرب من جوتي ويحث بفعل المأمور اه ملخصاً (قوله كالتقاضي)
 أي إذا وكل بضرب من يحمل له ضربه مع أمره به فيحث بفعله ومثله السلطان والمحاسب كما في الدر المنثور ح
 (قوله وان كان الحالف الخ) محترز قوله إذا كان عن مباشر بنفسه وهو بمنزلة الاستثناء من قوله لا بالامر
 وحاصله أنه لا يحث بفعل المأمور إلا إذا كان لا يباشرو بنفسه قال في الفتح فان مقصوده من الفعل ليس إلا الامر
 به فيوجد سبب الحث بوجود الامر به للعامة وان كان السلطان ربما يباشرو بنفسه عقد بعض المبيعات
 ثم لو فعل الأمر بنفسه يحث أيضاً لانعقاده على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره اه قناتل ثم قال وكل فعل
 لا يعتاده الحالف كأنه من كان كلفه لا يني ولا يطين انعمه كذلك اه واستثنى في الهداية أيضاً ما إذا نوى
 الحالف البيع بنفسه أو بوكيله فانه يحث ببيع الوكيل لانه شدد على نفسه وان نوى السلطان ويحرم
 أن لا يتولاه بنفسه دين في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه كما في الجوهرة أي فلا يحث بفعل مأموره (قوله
 لتقيد العين بالعرف) فان العرف انعمه على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره كما مر (قوله وبمقصود
 الحالف) الأولى اسقاطه لا غناء ما قبله عنه ولأن القصد انما يعتبر إذا لم يحالف الظاهر لا مطلقاً ولعله أشار إلى أنه
 انما يحث إذا قصد الأعم أمالاً أو قصد فعل نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يحث كما ذكرناه آنفاً (قوله وان
 كان) أي الحالف وعبارة الفتح ولو كان رجلاً يباشرو بنفسه الخ ومفاده أن التعمير ليس عائداً للسلطان وهو
 مفاد البحر وغيره أيضاً (قوله اعتبر الاغلب) هذا هو الذي اعتمده في الخاتمة والمحيط والبرازية واقتصر عليه
 في البحر تبعاً لزيادته مخ قلت وكذا جرم به في الفتح ومقابله ما ذكره الشارح ولذا عبر عنه بشيل (قوله
 ويحث بفعله وفعل مأموره الخ) هذا هو النوع الثاني متقابل قوله يحث بالمباشرة لا بالامر ثم هذا النوع منه
 ما هو فعل حكيم شرعي كالطلاق ومنه ما هو فعل حسي كالضرب فلو نوى أن لا يفعل بنفسه ففي الأفعال
 الحسية يصدق قضاء وديانة لانها لا توجد منه إلا بمباشرة لها حقيقة فإذا لم يباشروها فقد نوى حقيقة كلامه
 وفي غيرها روايتان أشهرهما أنه لا يصدق الا ديانة لانه كما يوجد بمباشرة يوجد بأمره فإذا نوى المباشرة
 فقط فقد نوى تحصيل العام وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه كما في النهر عن كافي النسفي (قوله لم يثقل
 وكيله) حاصله أنه عدل عن قول الكثر وفعل وكيله لانه اعترضه في البحر بأن الاستقراض لا يصح التوكيل به
 لكن أجاب في النهر بأنه انما يخص الوكيل لتعلم الرسالة منه بالأولى اه وقال التهستاني يمكن أن يجعل على
 ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكذا إذا قال المستقرض وكلت أن تستقرض لي من فلان
 كذا درهما وقال الوكيل للمقرض ان فلا ياستقرض منك كذا ولو قال أقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى أنه
 لا يثبت الملك الا للوكيل كما في وكالة الذخيرة اه قال ط ووجهه الزبلي في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة
 المستقرض بالعقد بل بالتبض والامر بالتبض لا يصح لانه ملك الغير وتصح الرسالة في الاستقراض لان الرسول
 معبرو العبارة ملك المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه وبصح التوكيل بالأقراض وببض القرض كأن يقول
 لرجل أقرضني ثم يوكّل رجلاً لا يقبضه فانه يصح اه قلت وحاصله أن التوكيل بالأقراض أو ببضه صحيح
 لا بالاستقراض بل لابد من اخراجه مخرج الرسالة ليقع الملك للأمر والواقع للمأمور ولا يخفى أن هذا ليس
 خاصاً بالاستقراض بل بالنكاح مثله وكذا الاستعارة كما سنده (قوله في النكاح) فلو حلف لا يتزوج
 فعنده بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حث وكذا لو كان الحالف امرأة فلو حلفت واجبرت ممن له ولاية الاجبار
 فينبغي أن لا تحث كما لو جاز فزوجه أبوه كارها ولو صار معقوها فزوجه أبوه لا يحث وكذا لو كان التوكيل
 قبل المين نهر عن شرح الوهبانية قلت وسياق متاخر الباب الآتي ما لو حلف لا يتزوج فزوجته فضولي
 أو زوجته فضولي ثم حلف لا يتزوج (قوله لا النكاح) أي التزوج فلا يحث به إلا بمباشرة وهذا في الولد

(والقسم والخصومة وضرب
 الولد) أي الكبير لأن الصغير ملك
 ضربه فيملك التفويض فيحث
 به مل وكيله كالتقاضي (وان كان)
 الحالف (ذا سلطان) كقاض
 وشريف (لا يباشرو) هذه الاشياء
 (بنفسه حث) بالمباشرة (وبالامر
 أيضاً) لتقيد العين بالعرف وبمقصود
 الحالف (وان كان يباشرو مرة
 وينقض أخرى اعتبر الاغلب)
 وقيل تعتبر السلعة فلو عايشتها
 بنفسه لشرتها لا يحث بوكيله
 والا حث (ويحث بفعله وفعل
 مأموره) لم يقل وكيله لأن من
 هذا النوع الاستقراض
 والتوكيل به غير صحيح (في النكاح)
 لا النكاح

مطلب
 حلف لا يتزوج

حلف لا يزوج عبده

(والطلاق والعناق) الواقعين
بكلام وجد بعد المين لا قبله
ككتعليق بدخول دار زبلي
(والطلم والكتابة والصلح عن
دم العمد) أو انكار كإمتر (والهبة)
ولو فاسدة أو بعوض (والصدقة
والقرض والاستقراض) وإن لم
يقبل (وضرب العبد) قبل
والزوجة

الكبير أو الاجنبي لما في المختار وشرحه حلف لا يزوج عبده أو أمته يحث بالتوكيل والاجازة لأن ذلك مضاف
اليه متوقف على ارادته للملكه وولايته وكذا في ابنه وبنته الصغيرين لولايته عليهما وفي الكبيرين لا يحث
الا بالباشرة لعدم ولايته عليهما فهو كلاجنبي عنهما فيتعلم بحقيقة الفعل اهـ ومنه في الزبلي والبحر
في آخر الباب الا في بلا حكاية خلاف فتقول القهستاني وعن محمد لا يحث في الكل رواية ضعيفة (قوله
ككتعليق) يصلح مثالا للقبول والبعد وعبارة الزبلي وانما يحث بالطلاق والعناق اذا وقع بكلام وجد
بعد المين وأما اذا وقع بكلام وجد قبل المين فلا يحث حتى لو قال لا امرأته ان دخلت الدار فانت طالق
ثم حلف أن لا يطلق قد حلت لم يحث لأن وقوع الطلاق عليها بأمر كان قبل المين ولو حلف أن لا يطلق ثم علق
الطلاق بالشرط ثم وجد الشرط حث ولو وقع الطلاق عليها بمعنى مدة الايلاء فان كان الايلاء قبل المين
لا يحث والاحت وتمامه فيه (قوله والطلم) هو الطلاق وقد مر نهر (قوله والكتابة) هو الصحيح
وفي المجتبى عن النظم انها كالبيع نهر (قوله والصلح عن دم العمد) لانه كالنكاح في كونه مبادلة مال
بغيره وفي حكمه الصلح عن انكار قهستاني وفي حاشية أبي السعود واحتراز عن الصلح عن دم غير عمد
لانه صلح عن مال فلا يحث فيه بفعل الوكيل أما عن دم العمد فهو في المعنى عفو عن القصاص بالمال
ولا تجرى التليبة في العفو بخلاف الصلح عن المال حموي عن البرجندی (قوله أو انكار) لان الصلح عنه
فداء للمين في حق المدعي عليه فوكيله صغير محض ومثله السكوت وأما المدي فلا يحث بالتوكيل مطلقا كما مر
وشمل الانكار انكار المال وانكار الدم العمد وغيره (قوله والهبة) فلو حلف لا يهب مطلقا أو معينة
أو شخص بعينه فوكل من وهب حث صحيحة كانت الهبة او لا قبل الموهوب له او لا قبض او لم يقبض لانه لم يلزم
نفسه الا بما يملك ولا يملك أكثر من ذلك وفي المحيط حلف لا يهب عبده هذا القلان ثم وهبه له على عوض حث
لانه هبة صيغة ولنظرا اهـ نهر وفي التارخانية ان وهب لى فلان عبده فامرأته طالق فوهب ولم يقبل
الحاق حث الحالف (قوله أو بعوض) يعني اذا وهب بنفسه لا بوكيله أيضا لما قدمه من انه لا يحث
بفعل وكيله في الهبة بشرط العوض وسبب وهم الشارح قول البحر فالهبة بشرط العوض داخله تحت مين
لا يهب تطرا الى انها هبة ابتداء فيحث ودخله تحت مين لا يبيع تطرا الى انها بيع انتهاء فيحث اهـ وأنت
خير بأن كلامه فيما اذا فعل نفسه والا لما صح قوله يحث في الموضوعين أفاده ح أي لانه في البيع لا يحث
بفعل وكيله (قوله والصدقة) هي كالهبة فيما مر قال ابن وهبان وكذا ينبغي أن يحث في حلفه أن لا يتقبل
صدقة فوكل يتقبلها بى لو حلف لا يتصدق فوهب لنفسه ولا يهب قصدا على غنى قال ابن وهبان ينبغي الحث
في الاول لان العبرة للمعاني لاني الثاني لانه لا يثبت له الرجوع استحسانا اذا قد تصد بالصدقة على الغنى الثواب
ويحتمل العكس فهما اعتبارا باللفظ اهـ ملخصا وأيد ابن التحنة الاحتمال الاخير بما في التارخانية عن
الطهريه ولا يحث بالصدقة في مين الهبة اهـ قلت لكن هذا ليس ناصيا نحن فيه لاحتمال أن المراد الهبة
لغنى تأمل هذا وقل في النهر كلام ابن وهبان باختصار محل (قوله والاستقراض) أي ان أخرج الوكيل
الكلام مخرج الرسالة والافلا حث كما مر (قوله وان لم يقبل) راجع للهبة وما بعد ها كما في النهر ح
وكذا العطية والعارية نهر قلت لكن صرح في التارخانية بأن القبول شرط الحث في القرض عند محمد
ورواية عن الثاني وفي اخرى لا والرهن لا قبول ليس برهن ولو استقرض فلم يقرضه حث قال في النهر وقياس
ما مر من انه لم يلزم نفسه الا بما يملك ترجيح الرواية الاخرى وينبغي أن يجري في الاستقراض الخلاف في القبول
كالقرض اهـ قلت يمكن دفع هذا القياس بالفرق بين ما فيه بدل مالي وما ليس فيه وأما الاستقراض فهو طلب
القرض فيحقق بدون اقراض تأمل وسيأتي تمام هذا البحث في آخر الباب الا في عند قول المصنف حلف ليهن
فلانا فوهبه له فلم يقبل بر بخلاف البيع (قوله وضرب العبد) لان المقصود منه وهو الا يتأمر بأمره راجع
اليه بخلاف ضرب الولد فان المتصور منه وهو التأديب راجع الى الولد نهر أي الولد الكبير أما الصغير فكالعبد
كما مر وقد منا أن العرف خلافه (قوله قبل والزوجة) قال في النهر والزوجة قبل نظير العبد وقبل نظير
الولد قال في البحر وينبغي ترجيح الثاني لما مر في الولد ويرجح ابن وهبان الاول لان النفع عائد اليه بطاعته وقبل
ان حث فتنظير العبد والافتظير الولد قال بديع الدين ولو فصل هذا في الولد لكان حسنا كذا في القنية اهـ

ح (قوله وان لم يحسن ذلك) الاولى أن يقول وان كان يحسن ذلك وعبرة الخاتمة حلف ليضيقن هذا الثوب اولينين هذا الحائط فأمر غيره بذلك حث الخائف سواء كان يحسن ذلك أولا اه قلت وظاهره انه لو تكلف ذلك بنفسه يحسن أيضا وكذا لو حلف لا يحسن أو لا يخلق رأسه أو لا يقطع شرسه ونحو ذلك من الافعال التي لا يليها الانسان بنفسه عادة أو لا يمكنه فعلها الا بمشقة عظيمة مع أن الظاهر أن الممين في ذلك يتعقد على فعل الماء ولا على فعل نفسه لان الحقيقة مهجورة عادة ثم رأيت في البحر عن التوازل لو قال لامرأته ان لم تكوني غسلت هذه القصعة فأنت طالق وغسلها خادما بها بأمرها فان كان من عادتها انها تغسل بنفسها لا غير وقع وان كانت لا تغسل الا بخادما وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كانت تغسل بنفسها وبخادما فالظاهر أنه يقع الا اذا نوى الامر بالغسل اه فليتأمل (قوله والذبح الخ) فلو حلف لا يذبح في ملكه شاة أو لا يودع شيئا يحسن بفعل وكيله لان المنفعة تعود اليه وكذا لو حلف لا يعبر ولو عين شخصا فأرسل المحلوف عليه شخصا فاستعار حنث لانه سفير محض فيحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان كالوكيل بالاستقراض خاتمة وفي جمع التفاريق ان الحنث قول زفر وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف كما في النهر (قوله ان اخرج الوكيل الخ) راجع لقوله والاستعارة كما هو في عبارة التتارخاتية حيث قال وهذا اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحسن اه أي لانه لو قال أعزني كذا يقع ملك المنفعة له لا لآخر فلا يحسن الا به ذلك وبه علم أن فائدة التقييد هي أن المراد بالامر هنا الرسالة لا الوكالة كما مر في الاستقراض وأما ما كان من الافعال الحسية كالضرب والبناء فلا شبهة في انه لا يحتاج الى الاسناد وبما قرره سبط ما قبل ان ما ذكره غير خاص بالاستعارة بل الوكيل في النكاح وما بعده سفير محض فلا بد من اضافة هذه العقود المذكورة الى الموكل لما سأتى في كتاب الوكالة أن العقود التي لا بد من اضافتها الى الموكل النكاح والخلع والصلح عن دم عمد وانكار والعق على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة والايداع والرهن والاقرض والشركة والمضاربة اه قلت المراد من الاضافة في هذه المذكورات التصريح باسم الامر لكن بعضها يصح مع اسناد الفعل الى الوكيل كقوله صا حلتك عن دعوى علي فلان او عمالك عليه من الدم وزوجتك فلانة واعتقت عبد فلان او كاتبته وبعضها لا يصح فيها اسناد الفعل الى الوكيل بل لا بد من اخراج الكلام مخرج الرسالة كقوله ان فلانا يطلب منك أن تهبه كذا أو تصدق عليه او تودع عنده أو تعيره او تقرضه او ترهن عنده أو تشاركه أو تضاربه بمال كذا أو مالوا سنده الى نفسه كقوله هبني أو تصدق علي الخ فانه يقع للوكيل وكذا قوله زوجتي بخلاف القسم الاول فانه يقول بعث واشتريت وأجرت باسناد الفعل الى نفسه بدون ذكر اسم الامر أصلا هذا ما ظهر لي وسأتى ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك في محله فافهم (قوله وقضاء الدين وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين من غيره اليوم يحسن قبض وكيله ولو كان وكل قبل قبض الوكيل بعد الممين لا يحسن وقال قاضي خان وينبغي الحنث كما في النكاح نهر (قوله والكسوة) فلو حلف لا يلبس أو لا يكسو مطلقا أو كسوة بعينها أو معينا حنث بفعل وكيله وقامه في النهر (قوله وليس منها التكفين) وكذا الاعارة ولو كنفه بعد موته أو أعاره ثوبا لا يحسن شرح الوهبانية عن السراجية (قوله والحمل) فلو حلف لا يحمل لزيد متاعا حنث بفعل وكيله وهذا في غير الاجارة لما مر قال أي الناظم والظاهر أنه لا فرق بينه وبين الاستخدام فان المنفعة دائرة عليه والمدار عليها شرح الوهبانية (قوله وذكر منها في البحر نيفار أربعين) صوابه في النهر فانه قال تكميل من هذا النوع الهدم والقطع والقتل والشركة كما في الوهبانية وضرب الزوجات والولد الصغير في رأى قاضي خان ونسليم الشفعة والاذن كما في الخاتمة والنفقة كما في الاسجيات والوقف والاضحية والحبس والتعزير بالنسبة للقاضي والسلطان وينبغي أن الحج كذلك كذا في شرح ابن النخبة ومنه الوصية كما في الفتح وينبغي أن يكون منه الحوالة والكفالة كلاهما فلا نافوكل من يحمله أو لا يقبل حوالة أو لا يكفل عنه فوكل يقبل ذلك والقضاء والشهادة والاقرار وعنده من في البحر التولية فلو حلف لا يولي شخصا فتوس الى من يفعل ذلك حنث وهي حادثة الفتوى اه قلت وبهذا تمت المسائل أربعة وأربعين والظاهر أنها لا تنحصر لان منها الافعال الحسية وهي لا تنحصر بما مر بل منها الطبخ والكس وحلق الرأس ونحو ذلك واذا عتد منها الاستخدام دخلت فيه هذه الصور وكثير من الصور الماترة أيضا فافهم (قوله مشيرا الى حنثه فيما بقي) الاشارة من حيث انه لم يصرح بعدد ما بقي

(والبناء والخياطة) وان لم يحسن ذلك خاتمة (والذبح والايداع والاستيداع) كذا (الاعارة والاستعارة) ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنث تتارخاتية (وقضاء الدين وقبضه والكسوة) وليس منها التكفير الا اذا اراد السر دون الفيلك سراجية (والحمل) وذكر منها في البحر نيفار أربعين وفي النهر عن شارح الوهبانية نظم والذي مالا حنث فيه بفعل الوكيل لانه الاقل مشيرا الى حنثه فيما بقي فقال
مطلبه
في العقود التي لا بد من اضافتها الى الموكل

والا فالخنت صريح في كلامه وقد يقال سماء اشارة لانه ساق الكلام لما لا يحث به فيكون عبارة وغيره اشارة
 كما في عبارة النص و اشارة النص تأمل (قوله والخنت) بالنصب مفعول مقدم لقوله انبت بوصل الهمزة
 للضرورة (قوله اراد بدخولها عليه قريبها منه) أي بأن تقع متوسطة بين الفعل ومفعوله كان بعث لك
 ثوبا احترازا عما لو تأخرت عن المفعول كان بعث ثوبا لك فالتوسطة متعلقة بالفعل لقربها منه لا على انها
 صلة لانه يتعدى الى مفعولين بنفسه مثل بعث زيد ثوبا ولانه لو كانت اللام صلة له كان مدخولها مفعولا
 في المعنى فيكون شاربيا وليس المعنى عليه بل الشاربى غيره والبيع وقع لاجل انه متعلقة به على انها صلة له مثل
 قت لزيد وعلى هذا فلو عبر المصنف بقوله ولا م تعلق بفعل كما عبر صاحب الدرر وغيره لكان أولى لكنه عدل عن ذلك
 تعالى للكثر وغيره لتلايتوهم تعلقها به على انها صلة له ولتلايتوهم أن الواقعة بعد المفعول متعلقة به أيضا مع أن
 المراد بيان الفرق بينهما بأن الأولى للتعليل والثانية للملك لكونها صفة له أي ان بعث ثوبا يملوك كالك هذا ما ظهر لي
 قافهم (قوله تجرى فيه النيابة) الجملة صفة فعل وقوله للغير اللام فيه بمعنى عن أي عن الغير كما في قوله تعالى وقال
 الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه واحتزبه عن فعل لا تجرى فيه النيابة كالاكل والشرب
 فانه لا فرق فيه بين دخول الباء على الفعل أو على العين كما يأتي (قوله وصياغة) بالياء المثناة التحتية أو بالياء
 الموحدة كما في التهستانى (قوله أمره) بالنصب مفعول اقضى وهو مصدر مضاف لفاعله وهو الضمير
 العائد الى الغير وهو مخاطب بالكاف والمفعول محذوف وهو الخالف وقوله ليخصه به أي ليخص الخالف الغير
 أي المخاطب به أي بالفعل المخوف عليه وفي المخ أي ليفيد اللام اختصاص ذلك الفعل به أي بذلك الغير اه
 فأرجع الضمير المستر للام والبارز للفعل والمجرور للغير وعليه فالمراد بالمخوف عليه في كلام الشارح هو المخاطب
 وهو الموافق لقول الزيلعي لا اختصاص الفعل بالشخص المخوف عليه (قوله اذا اللام للاختصاص) وجه
 افادتها الاختصاص هو أنها تضيف متعلقها وهو الفعل لمدخولها وهو كاف المخاطب فتفيد أن المخاطب مختص
 بالفعل وكونه محتصا به يفيد أن لا يتفاد اطلاق فعله الا من جهته وذلك يكون بأمره واذا باع بأمره كان بيعه
 اياه من اجله وهي لام التعليل فصار المخوف عليه أن لا يبيعه من اجله فاذا دس المخاطب ثوبه بلا علمه فباعه
 لم يكن باعه من اجله لان ذلك لا يتصور الا بالعلم بأمره به ويلزم من هذا أن لا يكون الا في الافعال التي تجرى فيها
 النيابة كذا في القسح (قوله ولا يتحقق الا بأمره) قيد في الجرب بأن يكون أمرا بأن يفعله لنفسه لقول
 الظهيرية لو أمره أن يشتري لابنه الصغير ثوبا لا يحث وفي النهر أن مقتضى التوجيه يعني بكونها للاختصاص
 حثه اذا كان الشراء لاجله ألا ترى أن أمره ببيع مال غيره موجب لحثه غير مقيد بكونه له اه (تنبيه) ذكر
 في الخاتمة ما يفيد أن الامر غير شرط بل يكفي في حثه قصد البيع لاجله سواء كان بأمره او لا قال في البحر
 وهذا مما يجب حفظه فان ظاهر كلامهم هنا يخالفه مع انه هو الحكم اه قلت يؤيده ما في شرح تلخيص الجامع
 لو قال لزيد ان بعث لك ثوبا فبدي حر ولا نية له فدفع زيد ثوبا لرجل ليدفعه للعالم لبيعه فدفعه وقال بعه لي ولم
 يعلم الخالف انه ثوب زيد لم يحث لان اللام في بعث لزيد لا اختصاص الفعل بزيد وذلك انما يكون بأمره الخالف
 أو بعلم الخالف انه باعه له سواء كان الثوب لزيد أو لغيره اه وتام الكلام فيما علقته على البحر (قوله فلم يحث
 في ان بعث لك ثوبا) التصريح بالمفعول به ليس بشرط لقول المحيط حلف لا يبيع انسان فباع ماله أو مال غيره
 بأمره حث بحر وأنت خير بأن تمايز الاقسام اعنى تارة تدخل على الفعل أو على العين انما يظهر بالتصريح
 بالمفعول به فلذا صرح به المصنف نهر وحاصله أن تصريح المصنف به لا لكونه شرط بل ليظهر الفرق بين دخول
 اللام عليه أو على الفعل (قوله سواء ملكه الخ) تعميم لقوله ان باعه بلا أمر وحاصله أن الشرط أمره بالبيع
 لا كون الثوب ملك الامر (قوله أي المخاطب) تفسير للضمير المستتر في ملكه وقوله ذلك الثوب تفسير للضمير
 البارز (قوله فان دخل اللام الخ) حاصله أن الفعل اما أن يحتمل النيابة عن الغير أو لا وعلى كل فاما أن تدخل
 اللام على الفعل أو على مفعوله وهو العين فان دخلت على فعل يحتمل النيابة اقتضت ملك الفعل للمخاطب وهو
 أن يكون الفعل بأمره سواء كان العين مملوكا له أو لا وهذا ما مر وفي الباقي وهو مدخولها على فعل لا يحتمل النيابة
 كالاكل والشرب أو على العين مطلقا اقتضت ملك العين للمخاطب سواء كان الفعل بأمره أو لا (قوله
 للمخوف عليه) المراد به هنا الغير (قوله لانه كمال الاختصاص) أي ان اللام للاختصاص كما مر وحيث دخلت

بفعل وكيل ليس يحث حالف
 ببيع شراء صلح مال خصومة
 اجارة استئجار الضرب لانه
 كذا اقسمة والخنت في غير هاتئ
 (ولام دخل) مبتدأ خبره اقتضى
 الا في (على فعل) اراد بدخولها
 عليه قريبها منه ابن كمال (تجربى
 فيه النيابة) للغير (كبيع وشراء
 واجارة وخياطة وصياغة وبناء
 اقضى) أي اللام (أمره) أي
 فوكيله (ليخصه به) أي بالمخوف
 عليه اذا اللام للاختصاص ولا
 يتحقق الا بأمره المنبسط للتوكيل
 (فلم يحث في ان بعث لك ثوبا ان
 باعه بلا أمر) لاتقاء التوكيل
 سواء (ملكه) أي المخاطب ذلك
 الثوب (اولا) بخلاف ما لو قال
 ثوبك فانه يقتضى كونه ملكا له
 كما يبي (فان دخل) اللام (على
 عين) أي ذات (أو) على (فعل
 لا بيع) ذلك الفعل (عن غيره)
 أي لا يقبل النيابة (صكا كل
 وشرب ودخول وشرب الولد)
 بخلاف العبد فانه يقبل النيابة
 (اقتضى) دخول اللام (ملكه)
 أي ملك المخاطب للمخوف عليه
 لانه كمال الاختصاص

اللام على العيز أو على فعل لا يقبل النيابة اقتضت اختصاص العين بالمخاطب وكما لا اختصاص بالملك فملت عليه لكن يراد ما يشمل الملك الحقيقي والحكمي لأن الولد لا يملك حقيقة كما يشترط إليه الشارع ولذا قال في النسخ قانه يثبت بدخول دار يختص بها المخاطب أي تنسب إليه وأكل طعام يملكه اه وقوله أي تنسب إليه ظاهره نسبة السكنى كما مر في لا دخل دار زيد فيشمل الأجرة والعارية فالمراد ملك المنفعة تأمل (قوله ثوبا لك) أي موصوفا بكونه لك (قوله ان باع ثوبا بلا أمره) لأن اللام لم تدخل على الفعل حتى يعتبر اختصاص الفعل في المخاطب بأن يكون بأمره وان صح قلها به ولذا لو نواه صح كما يأتي نكح لما كانت أقرب إلى الاسم وهو الثوب من الفعل اقتضت إضافة الاسم إلى مدخولها وهو كاف المخاطب لأن الأقرب من أسباب الترجيح كما في النسخ ولذا إذا توسطت تعاقبت بالفعل لقربا كما مر مع انه يصح جعلها حالا من الاسم المتأخر (قوله هذا نظير) أي مثال وكذا ما بعده (قوله ان اكلت لك طعاما) بتقديم اللام على الاسم ولا يصح تعاقبها هنا بالفعل وان كانت أقرب إليه لأنه لا يثبت النيابة فلا يصح جعلها الملك الفعل للمخاطب فصارت داخله على الاسم وان تقدمت عليه كالتأخر عنه وهو ظاهر فلزم كون الاسم ملوكا للمخاطب (قوله لان اللام هنا الخ) الصواب ذكر هذا التعليل قبل قوله وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره كذكره في النسخ وغيره اذ لا فرق هنا بين قرب اللام من الاسم أو من الفعل كما عرفت بل العلة هنا كون الفعل لا يقبل النيابة كما قررناه (قوله وأما ضرب الولد الخ) أشار إلى ما ذكرناه من أن المراد بملك العين ما يشمل الحكمي (قوله فيما فيه تشديد عليه) بأن باع ثوبا يملوكا للمخاطب بغير أمره في المسألة الأولى ونوى بالاختصاص الملك فانه يثبت ولو لا نيته لما حثت أو باع ثوبا بغير المخاطب بأمر المخاطب في المسألة الثانية ونوى بالاختصاص بالامر فانه يثبت ولو لا نيته لما حثت لانه نوى ما يحتمل كلامه بالتقديم والتأخير وليس فيه تخفيف في صدقه القاني بجر (قوله ودين فيما له) كما اذا باع بالامر ثوبا بغير المخاطب ونوى بالاختصاص الملك في الأولى أو باع بلا أمر ثوبا بالمخاطب ونوى بالاختصاص بالامر في الثانية لأن اللام اذا قدمت على الاسم فالظاهر اختصاص الامر واذا أخرت فالظاهر اختصاص الملك فاذا عكس فقد نوى خلاف الظاهر فلا يصدق القاني بل يصدق ديانة لانه نوى شئ من كلامه (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف لا يشرب من دجلة (قوله أو ابتعته) أي اشترته (قوله فعقد) أي الحالف من باع أو مشتر عليه أي على العبد وقوله يبعث المسألين لأن العقد بين البائع والمشتري يسمى عقدا ببيع (قوله بالخيار لنفسه) أي نفس الحالف المذكور وهو البائع أو المشتري (قوله حث) نقل بعض المحققين من حيل الخصاص انه لا يثبت وتحل العين حتى لو انتقض الشراء ثم اشتراه ثانية بانها لا يعتق اه قلت لكنه خلاف ما في المتن (قوله لوجود الشرط) أي مع قيام الملك لأن خيار السانع لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عنده ما وأما عنده فالمبيع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لكن المعلق بالشرط كالمخرج عند الشرط فمبصر كانه قال بعد الشراء أنت حر ولو نجز المشتري بالخيار لنفسه العتق يثبت الملك سابقا عليه فكذا اذا علق ونماه في التمر قال ح ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبي أو لنفسه وللمشتري ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبي (قوله ولو بالخيار لغيره لا) يعني لو باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه بشرط الخيار للبائع لا يثبت أما الأول فلانه بات من جهته فلا يعتق لخروجه عن ملكه وأما الثاني فلانه باق على ملك بانه كما في البحر عن الدخيرة ولا يصح أن يراد هنا بغير ما يشمل الاجنبي لأن الحالف يثبت بائعا أو مشتريا أفاده ح (قوله وان أجيز بعد ذلك) مرتبط بقوله ولو بالخيار لغيره لا يعني هذا اذ ارد العقد بمن له الخيار وكذا ان أجيز في صورتين أما في الأولى اعني ما اذا باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري فظاهر لخروجه عن ملك البائع ثم دخوله في ملك المشتري وأما في الثانية وهي عكس الأولى فلانه في مدة الخيار لم يخرج عن ملك البائع وانحلت العين بالعقد أفاده ط فافهم قلت وهذا يصلح حيلة للحالف وهو أن يبيعه أو يشتريه بالخيار لغيره فلا يعتق عليه (قوله في الاصح) لم أر من صرح بتعديده وانما قل في البحر وسواء اجاز البائع بعد ذلك أو لم يجوز ذكر الطحاوي انه اذا اجاز البائع البيع يعتق لأن الملك يثبت عند الاجازة مستند إلى وقت العقد بدليل أن الريادة

(لحنت في ان بعث ثوبا لك ان باع ثوبه بلا أمره) هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب لأن تقديره ان بعث ثوبا هو ملوكا وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره فذكره بقوله (وكذا) أي مثل ما مر من اشتراط كون المخولف عليه ملكا للمخاطب قوله (ان اكلت لك طعاما) أو شربت لك شرابا (اقتضى أن يكون الطعام) والشراب (ملك للمخاطب) كما في ان اكلت طعاما لك لان اللام هنا أقرب إلى الاسم من الفعل والقرب من أسباب الترجيح وأما ضرب الولد فلا يثبت فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص به (وان نوى غيره) أي ما مر (صدق فيما فيه تشديد عليه) قضاء وديانة ودين فيما له ثم الفرق بين الديانة والقتناء لا يتأق في الدين بانه لأن الكفارة لا يطلب لها كما مر (قال ان بعته أو ابتعته فهو حر فعقد) عليه يما (بالخيار لنفسه حث) لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان أجيز بعد ذلك في الاصح

مطلب
قال ان بعته أو ابتعته فهو حر
فعقد بالخيار لنفسه عتق

الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البدائع اه قاتل (قوله كما لو قال الخ) تشبيهه في عدم الحث وبيان لقاعدة التقييد بتعليق البيع أو الشراء قال الزيلعي بخلاف ما اذا علقه بالملك بأن قال ان ملكتك فأنت حر حيث لا يعتق به عنده لأن الشرط وهو الملك لم يوجد عنده لأن خيار الشرط للمشتري يمنع دخول البيع في ملكه على قوله وعندهما يعتق لوجود الشرط لأن خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه اه قلت وهذا مقيد بما اذا لم يجز العقد بعد فلو أجازوه وأبطل الخيار أو مضت مدته تحقق الشرط وهو الملك كما لا يخفى فيعتق عند الكل أفاده ط (قوله لانه لو قال ان بعته) اقتصر على البائع لأن المشتري اذا حث بشرائه بالخيار خنته بشرائه البات بالاولى أفاده ط (قوله وتخل) عبارة الزيلعي وينبغي أن تخل (قوله في المسألتين) هما ان بعته أو ابتعته ح (قوله بالبيع أو الشراء) كذا في أغلب النسخ التي رأيتها بالعطف بأو وفي بعضها بالواو ولا يناسبه افراد الفاسد ولانه بيان لما يثبت به في المسألتين وهو أحدهما لا مجموعهما (قوله الفاسد) قال في البحر وهو مجمل لا بد من بيانه أما في المسألة الاولى وهي ما اذا قال ان بعتك فأنت حر فباعه يباع فاسدا فان كان في يد البائع أو في يد المشتري غاب عنه بأمانة أو رهن يعتق لانه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا أو غابا مضمونا بنفسه لا يعتق لانه بالعقد زال ملكه عنه وأما في الثانية وهي ما اذا قال ان اشتريته فهو حر فاشتراه شراء فاسدا فان كان في يد البائع لا يعتق لانه على ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد يعتق لانه صار قابضه عقب العقد فملكه وان كان غائبا بيته أو نحوه فان كان مضمونا بنفسه كالمغصوب يعتق لانه ملكه بنفس الشراء وان كان أمانة أو مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق لانه لا يصير قابضا عقب العقد كذا في البدائع اه (قوله والموقوف) أي ويثبت بالموقوف في حلقه لا يبيع بأن يبيعه لغائب قبل عنه فضولي أو لا يشتري بأن اشتراه يبيع فضولي فانه يثبت عند اجازة البائع وفي التبيين ما يخالفه بحر ونهر أي حيث قال وصورة المسألة أن يقول ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا من فضولي حث بالشراء ثم قال وعن أبي يوسف انه يصير مشتريا عند الاجازة كالنكاح اه ومفاده أن ما في البحر رواية وأن المذهب حثته بالشراء أي قبل الاجازة لا عندها مستندا كما زعمه المحشي بدليل ما في تلخيص الجامع ويثبت بالشراء من فضولي أو بالخيار اذا الذات لا تقتل للخلل في الصفة اه قال شارحه الفارسي لان شرط الحث وجد وهو ذات البيع بوجود ركنه من اهله في محله وان لم ينفذ الملك في الحال لمانع وهو دفع الضرر عن المالك في الاول واتصال المفسد به في الثاني والخيار في الثالث وافادة الملك في الحال صفة البيع لا ذاته فان العرب وضعت لفظ البيع لمبادلة مال بمال مع أنهم لا يعرفون الاحكام ولا الصحيح والفساد ومتى وجدت الذات لا تقتل للخلل وجد في الصفات اه فافهم (قوله لا الباطل) أي كما لو اشترى بمئة أو دم فلا يثبت لعدم ركن البيع وهو مبادلة مال بمال ولهذا لا يملك المبيع بخلاف ما لو اشترى بجمهر أو خنزير لانهما مال مستقوم في حق بعض الناس الا أن البيع بهما فاسد لا شرطه في البيع ما لا يتدر على تسليمه فأشبهه سائر البيوع الفاسدة كذا في التلخيص وشرحه (قوله الا باجازة قاض أو مكاتب) لان المنافي زال بالقضاء لانه فصل مجتهد فيه وباجازة المكاتب انقضت الكتابة فارتفع المنافي فتم العقد بحر ومن قوله زال بالقضاء تعلم أن استعمال الاجازة في القضاء من باب عموم المجاز اه قلت وفي شرح التلخيص ما يفيد أنه لا بد من القضاء مع اجازة المكاتب لكن ذكر الزيلعي نحو ما في البحر وفي الخاتمة اذا بيع المكاتب برضاه حاز وكان فسخا للكتابة اه (تمة) قال الزيلعي ولو حلف أن يبيع هذا الحر فباعه بر لان البيع الصحيح لا يتصور فيه فانه عقد على الباطل وكذا الحرّة وأم الولد وعن أبي يوسف ينصرف الى الصحيح لا مكاتبه بالردة ثم السبي (قوله والفرق في الظهيرية) وهو أن الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم فيتبع بما تقدم سببه أولا وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجنبي كما في البحر ح وبيانه كما افاده بعض الحثيين انه لما باع نصفها من الزوج صارت أم ولده قبل الجزاء وهو العتق فلا تعتق على البائع لانها أم ولد غيره وكذلك ثبت النسب من الاب فتعتق عليه (قوله في الصحيح) راجع للتعميم كما يفيد قول النهر لان بالنكاح لا يثبت بالناسد سوا عينا أو لم يعينها هو الصحيح كما في الخاتمة (قوله وكذا لو حلف لا يصلي الخ) قال في التارخية عى الخلاصة النكاح والصلاة وكل فعل يتقرب به الى الله تعالى على الصحيح دون الفاسد (قوله

كما لو قال ان ملكته فهو حر اعدم ملكه عند الامام (و) قيد بانطمار لانه (لو قال ان بعته فهو حر فباعه يباع صحيحا بالخيار لا يعتق) لزوال ملكه وتخل المين لتحقق الشرط زيلعي (ويثبت) الخالف في المسألتين (ب) البيع أو الشراء ز الفاسد والموقوف لا الباطل لعدم الملك وان قبضه ولو اشترى مدبرا أو مكاتب لم يثبت الا باجازة قاض أو مكاتب (فرع) قال لامته ان بعته من شيئا فأنت حر فباع نصفها من زوج ولدت منه أو من ايها لم يتبع عتق المولى ولو من اجنبي وقع والنسب في الظهيرية (و) انما قيد بالبيع لانه (في حلقه لا يزوج) امرأة أو (هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد) في الصحيح (وكذا لو حلف لا يصلي أو لا يصوم)

اولا يصح لان المقصود منها الثواب

ومن السكاح الحبل ولا يثبت
بالفساد فلا تخل به اليه بخلاف
البيع لان المقصود منه الملك وانه
ثبت بالفساد والهبة والابارة
كسعم (ولو كان) ذلك كله (في
المأني) كان تزوجت أرميت
(فهو عليهما) أي الصبي والباسد
لا اخيار (فان عني به البيع
صدق) انه السكاح المعنوي رافع
(ان لم ابع هذا الرقيق فصدقا
فاعتق) المولى (أو دبر) رقة ته
تدبر (مطلقا) فلا يحنث بالفساد
فتح (أو استولد) الامة (حنث)
لتحقق الشرط بنسوان محلبة
البيع حتى لو قال ان لم ابعك فأنت
حر فدبر أو استولد عني ولا يعتبر
تكرار الرق بالردة لانه موهوم
(قال له) امرأته تزوجت علي
دخالت كل امرأة لي طارو طلقت
المعدة) بكسر اللام وعن الثاني
لا يصححه السرخسي وفي جامع
قاضي خان وبه أحد عامة مشايخنا
أدوى الدخيرة ان في حال غيب
طلقت والاد (ولو قيل له ألت امرأه
غير هذه المرأة فقال كل امرأه لي
هذه كذا لا تطلق هذه المرأة) لان
قوله غير هذه المرأة لا يحمي له هذه
المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف
الاول (فروع) يتفرع على الحنف
لسوان المحل فحوان لم تسي هذا
في هذا النص فأنت كذا كسرته
أو ان لم تنهي مأتى بهذا الحمام
فأنت دارا فطار الحمام طلقت

أولا يصح) ذكره هنا إشارة إلى أن ذكر المصنف إياه فيما ساق ليس في محله ح (قوله ولا يثبت بالفساد) أي
الذي فساد مقارن كالصلاة بغير طهارة أما الذي طرأ عليه الفساد كما اذا شرع ثم قطع فيحدث به على التصيل
الأي وسنكلم عليه ح (قوله فلا تخل به اليه) حتى لو تزوج فاسدا أو صلى كذلك ثم أعاد صحيحا حث
(قوله وانه) أي الملك يثبت بالناسد اذا اتصل به القبض (قوله والهبة والابارة كبيع) قال في البحر
وقد مناه لو حلف لا يهب فوهب هبة غير مقسومة حث كما في الطهيرة فعلم أن فاسد الهبة كصحيحها
ولا يحنث أن الابارة كذلك لانها بيع اه أي بيع المنافع (قوله كان تزوجت أرميت) كان المناسب أن
يقول كان كمت تزوجت كما عبر في البحر بزيادة كنت لان اداة الشرط تطلب معنى الماضي الى الاستقبال غالبا فاذا
اريد معنى الماضي جعل الشرط كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قيد قد لان المستقبل قد كان
الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر
الافعال الداخلة ذكره المحقق الرضي والطاهر أن هذا المبنى أيضا بدليل قوله تعالى وان كنتم جنسا فاطهروا
الأن يقال ان كنتم بمعنى صرتم كما في فكانت هاء أي صارت (قوله لانه اخيار) أي فلا يقصد
منه الحل والتقرب كما في البحر ولا ن ما منى معرف معبر والصفة في المعبر لغو وما يستقل معدوم غائب
والصفة في الغائب معتبرة شرح التلخيص (قوله لانه السكاح المعنوي) خص بالتعليل السكاح لانه المحدث
عنه أولا ومثله غيره والمعنوي اسم مفعول من عني بمعنى قصد بهربا تعاليج عن البدائع والخيار في الاستعمال
معنى بدون واو مثل مرعى والمراد أنه الحقيقة المقصودة قال في شرح التلخيص الآن نوى نكاحا أو فعلا
صحيا في الماضي فيصدق ديانته وقضاء وان كان فيه تخفيف عليه لانه نوى حقيقة كلامه ورعاية الحقيقة واجبة
ما أمكن وان نوى الفساد في المستقبل صدق قضاء وان نوى المحار لم يقبه من التغايط ويحنث بالجائز أيضا لان
فيه ما في الفساد وزيادة اه (قوله فلا يحنث بالتقيد) لجوازيه قبل وجود شرطه (قوله حتى لو قال)
تفريع على التعليل ولا فرق بين هذا وبين ما في المتن الا من حيث ان المعلق عتق المحاطب وفي القول طلاق الروبة
او عتق عند آخر (قوله أو استولد) هذا خص بالامة ولا يناسبه فتح الكاف والثاني ان لم ابعك فأنت حر
الا ان يراد به الشخص الصادق بالذكور والاني (قوله ولا يعتبر الح) قيل وتزوج اليأس في الامة والمدير
ممنوع لجواز أن ترتد فتسبي فيما كها الخاف وأن يحكم القاضي ببيع المدير واجب بأن من المشايخ من قال
لا تطلق لهذا الاحتمال والاصح ما في الكتاب لان ما فرض أمر متوهم سهر زاد في غاية البيان في الجواب
عن الامة أو نقول ان الخالف عند عيونه على المثل الثامن لا الذي سيجد (قوله طلقت الخلفه) أي التي
دعته الى الخلف وكانت سببا فيه بحر وهذا اذا لم يقتل مادمت حية لان كل امرأة نكحة والمساطة معروفة
بتاء الخطاب فلا تدخل تحت النكحة شرح التلخيص (قوله وعن الثاني لا) أي لا تطلق لانه اخرجه جوابا
فينطبق عليه ولا ن غرضه ارضاء واهو بطلاق غير هافيقه وجه الظاهر عموم الكلام وقد زاد على حرف
الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه ايجاشها حين اغترفت عليه ومع التردد لا يبعح مقيد او لنوى غيرها
صدق ديانته لا قضاء لانه تخصيص العام بحر (قوله رخصه السرخسي الح) وفي شرح التلخيص قال السرخسي
في شرحه ان الفتوى عليه (قوله وفي الذخيرة الح) حيث قال وحكي عن بعض المتأخرين انه ينبغي أن يحكم المحال
فان جرى بينهما قبل ذلك خصوصية تدلى على انه قال ذلك على سبيل الغضب يقع عليها والادلا قال شمس الائمة
السرخسي وهذا القول حسن عندي اه قلت وهذا التوقيف بين ظاهر الرواية الذي عليه المتون وبين رواية
أبي يوسف وهو ظاهر فان حالة الرضى دليل على انه قصد مجرد الجواب وارضاءها لا ايجاشها بخلاف حالة الغضب
وفي ذلك اهمال كل من القولين فينبغي الاخذ به (قوله لا يحنث هذه المرأة) لان كلام الروح في المسألتين
مبنى على السؤال وانما يدخل في كلامه ما يجوز دخوله في السؤال ولفظ امرأته في المسألة الاولى يتناولها
بجملها لفظ غير هذه في المسألة الثانية افاده في الذخيرة (قوله لسوان المحل) أي المذكور في المسألة ان لم ابع
هذا الرقيق الخ فكان الاولى ذكر ذلك هناك كما فعل في البحر والنهر (قوله مدسرة) أي على وجه
لا يمكن التناهي الاسباب جديد كما هو ظاهر (قوله طلقت) أي لبطلان البحر باستمالة البر كما اذا كان
في الكوز ماء فصب على ما من نهر وأراد بطلانها بطلان بقائها وقال في النهر أيضا وكان ذلك في الحمام بين العور

مطل

اذا دخلت اداة الشرط على كذا

تبقى على معنى المسمى

قالت تزوجت علي

امرأة لي طارو طلقت

والانعود الحام بعد الطهران يمكن عقلا وعادة قد برة (قوله قال المحرمه) أي نسباً ورضاعاً ومصاهرة ط
(قوله الى ما يتصور) وهو العقد عليها فانها محل له في الجملة قال في التارخانية ولو قال ان تزوجت الجدار
او الجمار فعبدي حر لا تنعقد عينة ٨١ أي لا بد غير محل أصلاً وفيها قال لاجنبية ان نكحتك فانت طالق تنصرف
الى العقد ولو لا امرأته او جارية قال في الوطء حتى لو تزوجها بعد الطلاق او العتق لا يحنث (قوله عقد خارجها)
أي بنفسه او وكيله فاذا كان في الكوفة وعقد وكيله خارجها لا يحنث كما في الخانية عن حبل الخفاف (قوله
لان المعتبر مكان العقد) فلو تزوج امرأته بالكوفة وهي في البصرة تزوجها منه فصولي بلا أمرها فأجازت وهي
في البصرة حنت الخفاف ويعتبر مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها خاتية (قوله اعتبار الغرض)
فان غرضه غير التي معه (قوله لا يحنث بمن ولدت له) قال الصدر الشهيد هذا وافي قول محمد أما ما وافق
قوله ما فقد ذكر في الجوامع الصغرية أن من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة وكلها
الخفاف حنت عندهما خلافاً للمحمد وفي الحجة والقوى على قولهما تارخانية (قوله النكرة تدخل تحت النكرة
الح) المراد بالنكرة ما يشمل المعرف من وجه كالعالم المشار له غيره في الاسم وكالمضاف الى الضمير اذا كان تحت
أفراد مثل نساءى طوالت كما يظهر والمراد بالمعرفة كما قال في الذخيرة ما كان معترفاً من كل وجه وهو ما لا يشاركة
غيره في ذلك كالمشار اليه كهذه الدار وهذا العبد والمضاف الى الضمير كداري وعبدي أما المعرف بالاسم كمحمد
ابن عبد الله والمضاف اليه كدار محمد بن عبد الله فانه يدخل تحت النكرة لان الاسم لا يقطع الشركة من كل وجه
ولذا يحسن الاستسهام فيقال من محمد بن عبد الله فبقية نوع تنكير من حيث التعريف يخرج عن اسم
النكرة ومن حيث التنكير لا يخرج فلا يخرج بالثبوت والاحتمال ولا يرد ما لو قال فلانة بنت فلان التي تزوجها
طالق حيث يتعلق الطلاق بالاسم لا بالتزوج لانه لا احتمال للخروج هنا ولا يرد أيضاً كل امرأة تزوجها مادامت
عمرة حية فهي طالق حيث لا تطلق عمرة اذا تزوجها لان عامة المشايخ على تشييده بما اذا كانت مشار اليها بان
قال عمرة هذه والادخلت تحت اسم امرأة ولان الاسم والنسب وضعا لتعريف الغائب لا الحاضر لان تعريفه
بالاشارة كما في الشهادة وتتمام الكلام على ذلك في الذخيرة وما ذكر من عدم دخول المعرفة تحت النكرة انما هو
اذا كان في جملة واحدة بخلاف الجملتين كما يأتي (قوله والدار له او غيره) اشار بالتعميم الى خلاف
الحسن بن زياد حيث قال ان الدار لو كانت له لا يحنث لان الانسان لا يمنع نفسه عن دخول دار نفسه والجواب
انه قد يمنع نفسه لغيره ونحوه كما في شرح التلخيص (قوله لتنكيره) أي لتنكير الخالف نفسه حيث لم يعينها
بإضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت بالاشارة اليها لم يتعين مالها بخلاف الاشارة الى جزئه كهذا الرأس
كما يأتي (قوله لا حنت بالخالف) كان المناسب زيادة والخاطب أي في قوله دارك وفي بعض النسخ
لا حنت بالمالك وهي اولى (قوله لتعريفه) أي من كل وجه لان بقاء المتكلم وكاف الخطاب لا يدخل فيهما
غيرهما فلا يدخلان تحت النكرة وهي أحد الاثنان ينوي دخول نفسه او الخطاب لان أحد شخص من بني آدم
وهما كذلك وكذا لو قال ان ألبت هذا القميص أحد افانت طالق لا يدخل الخالف فلا يحنث اذا البسه
انفسه الابانية وكذا لو قال لعبد اعنت أي عبيدي شئت لا يدخل الخطاب حتى لو اعنت نفسه لا يعتق لان
الضمير المستتر في اعنت معرفة فلا يدخل تحت أي لانها وان كانت عند النكاح معرفة بالاشارة لانها بمنزلة النكرة
لانها تنصب النكرة لفظاً مثل أي رجل ومعنى مثل ايكم يأتي بعرضه لان المعنى أي واحد منكم ولان الامر
بالاعتناق فوكيل فلا يدخل المأمور فيه كقولها رجل تزوجني من شئت ليس له أن يزوجه من نفسه وتماه
في شرح التلخيص (قوله فكان) أي الخالف أو ما ذكر من التعريف أقوى من بقاء الاضافة أي أقوى تعريفها
من تعريف بقاء الاضافة (قوله الابانية) أي لو نوى دخول المعرف تحت النكرة فانها تشمله وغيره كما مر
فيحنت قال في الذخيرة لانه نوى الجواز وفيه تغليب عليه فيحنت بما نوى ويحنت بغيره لانه الطاهر في القضاء (قوله
وفي العلم) لاجابة الى استثنائه لما قدمناه من أن المراد بالمعرفة ما كان معترفاً من كل وجه وهو ما لا يشاركة
غيره (قوله دخل الخالف لوهو كذلك) أي لو كان اسمه محمد بن احمد والعلامة له فاذا كالم غلامه حنت وأما
لو كان الخالف غيره فانه يحنث بالاولى لانه منكر من كل وجه (قوله لجواز استعمال العلم في موضع النكرة)
أي من حيث ان المسمى بهذا الاسم كثير فصار كانه قال من كالم غلام رجل مسمى بهذا الاسم ولو قال كذلك

مطلبه
الا بضرورة تدخل تحت النكرة
والمعرفة لا تدخل
قال المحرمه ان تزوجتك فعبدي حر
فتزوجها حنت لان عينة تنصرف
الى ما يتصور حلف لا يتزوج
بالكوفة عقد خارجها لان المعتبر
مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي
كذا تطلق امرأته ثم تزوجها ثانيا
لا تطلق اعتبارا للغرض وقيل
تطلق حلف لا يتزوج من بنات
فلان واما فلان بنت لا يحنث
بمن ولدت له بجر (النكرة تدخل
تحت النكرة والمعرفة لا) تدخل
تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه
الدار أحد فكذلك الدار له او غيره
فدخلها الخالف حنت لتنكيره
ولو قال داري أو دارك لا حنت
بالخالف لتعريفه وكذا لو قال ان
مس هذا الرأس أحد وأشار الى
رأسه لا يحنث الخالف بمسه لانه
متصل به خلقة فكان معرفة أقوى
من بقاء الاضافة بجر وذكره المصنف
قبيل باب اليمين في الطلاق معزيا
للأشياء (الآ) بالنية و(في العلم)
كان كالم غلام محمد بن أحمد أحد
فكذلك دخل الخالف لوهو كذلك
بلجواز استعمال العلم في موضع
النكرة فلم يخرج الخالف من عموم
النكرة بجر

لم يتعين الخلاف فصم دخوله تحت النكرة التي هي أحد (قوله الا المعرفة في الجزاء الخ) وكذا عكسه وهو
المعرفة في الشرط فانها تدخل تحت النكرة في الجزاء وحاصله كما في شرح التلخيص أن المعرفة لا تدخل
تحت النكرة اذا كانت في جملة واحدة فلو في جملتين لا يمنع دخولها لان الشيء لا يتصور أن يكون معترفا منكرًا
في جملة واحدة بخلاف الجملتين لانهما كالكلامين ففي ان دخل داوى هذه احد فانت طالق قد خلتها هي تطلق
لانها وان كانت معرفة بنساء الخطاب الا انها وقعت في الجزاء فلم يمنع دخولها تحت نكرة الشرط وهي أحد
وفي قوله ان فعلت كذا اقتضاءى طوالت ففعلت المخاطبة تطلق معهن لانها معرفة في الشرط بخلاف ان تدخل
تحت الجزاء وتكون منكورة في الجزاء يعني باعتبار كونها واحدة غير معينة من جملة معلومة ذكرت في الجزاء
اه وبه علم أن نساءى نكرة هنا وان اضيف الى الضمير لان المراد بالنكرة ما ليس معترفا من كل وجه وهذا
كذلك ولذا يصح الاستفهام عنهن فيقال من نسائك كما مر في العلم (قوله ان المعرفة الخ) عله لقوله لم يحسن
والمراد بالمعرفة بام المتكلم في داوى وقوله لا تدخل تحت النكرة أى التي في جملتها (قوله ويجب حج او عمرة
ماشيا الخ) أى استحسانا وعمله في الفتح بأنه تعورف ايحاب أحد النكسين به فصار فيه مجاز القوي حقيقة عرفية
مثل ما لو قال على حجة أو عمرة والا فالقياس أن لا يجب به ذاشي لانه التزم ما ليس بقربة واجبة وهو المشي
ولا مقصودة اه وقد منا اول الايمان في بحث النذر أن مثله النذر بذبح فانه عبارة عن النذر بذبح شاة وقد منا
أن صيغة النذر تحتمل المير كما مر بيانه في آخر كتاب الصوم فلذا ذكرنا مسائل النذر في الايمان فافهم (قوله
من بلده) قال في النهر ثم ان لم يكن بمكة لزمه المشي من بيته على الرابع لا من حيث يحرم من الميقات والخلاف
فيما اذا لم يحرم من بيته فان احرم منه لزمه المشي منه اتفاقا وان كان بمكة وأراد أن يجعل الذي لزمه حجا فانه
يحرم من الحرم ويخرج الى عرفات ماشيا الى أن يطرف طواف الزيارة كغيره وان أراد اسقاطه بعمرة فعليه
أن يخرج الى الحل ويحرم منه وهل يلزمه المشي في ذهابه خلاف والوجه يقتضي انه يلزمه اذا الحاج يلزمه
المشي من بلده مع انه ليس محرما بل ذاهبا الى محل الاحرام ليحرم منه فكذا هذا اه والتوجيه لصاحب
الفتح وتبعه في البحر أيضا (قوله ان ركب) أى في كل الاوقات أو أكثرها فان ركب في غير ذلك
تصدق بقدره ط (قوله لا دخاله القصر) أى فيما التزمه (قوله أو المشي الى الحرم أو الى المسجد
الحرام) هذا قوله وقال لزمه في هذين أحد النكسين والوجه أن يحمل على انه تعورف بعد الامام ايحاب النكسين
فيهما فالا به فيرفع الخلاف كما حقه في الفتح وتبعه في البحر وغيره (قوله لعدم العرف) عله لجميع ما تقدم
فليس الفارق في هذه المسائل الا العرف ط (قوله لم تقبل الخ) أى عندهما لانها قامت على النقي لان
المقصود منها نفي الحج لا اثبات التخيبة لانها لا مطالب لها فصار كما اذا شهدوا انه لم يمتح غاية الامر أن هذا النقي
مما يحيط به علم الشاهد لكنه لا يبر بين نقي ونقي تبسيرا هداية وحاصله انه لا يفصل في النقي بين أن يحيط به علم
الشاهد فتقبل الشهادة به أولا فلا بل لا تقبل على النقي معالقا نعم تقبل على النقي في الشروط حتى لو قال لعبد
ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر فشهدا انه لم يدخلها قبلت ويتقضى بعقده كافي المبسوط وأورد أن ما نحن
فيه كذلك واجب بانها قامت على أمر معين وهو كونه خارج البيت فثبت النقي ضمنا وعرضه في الفتح بأن
العبد كما لا حق له في التخيبة لاحق له في الخروج فاذا كان مناط القبول كون المشهود به أمرا وجوديا
متضمنا للمدعى به كذلك يجب قبول شهادة التخيبة المتضمنة للنقي فقول محمد أوجه اه وتبعه في البحر والنهر
اكن أجاب المقدسي في شرحه بأن الشهادة بعدم الدخول أولت بالخروج الذي هو وجودي صورة وفي
الحقيقة المقصود أن الخروج يمكن الاطاعة به بل لا يرب بأن يشاهد العبد خارج الدار في جميع اليوم فهي نقي
محصور بخلاف التخيبة بالكوفة ليست ضد الحج على انه يمكن أن يكون ذلك كرامته وهي جائزة كما لو
في المشرق والمغرب فقامل اه (قوله لوجود شرطه) وهو الصوم الشرعي اذ هو الامسالك عن المنظر
على قصد التقرب وقد وجد تمام حقيقته وما زاد على ادنى امسالك في وقته فهو تكرار الشرط ولانه بمجرد
الشروع في الفعل اذا تمت حقيقته يسمى فاعلا ولذا ازل ابراهيم عليه السلام ذابجا بامر السكين في محل
الذبح فقبل له قد صدقت الرؤيا بخلاف ما اذا كانت حقيقته تتوقف على أفعال مختلفة كالصلاة كما يأتي فتح
واعترض بأن الصوم الشرعي أقل يوم واجيب بأنه يطلق شرعا على ما دون دفعه بأن المطلق ينصرف الى الكامل

قلت جوابه أن هذا القول صوماً كما يأتي أما بدون تصريح بمصدره وأظرف فالمراد الحقيقة وقد وجدت بالاقول ولهذا يقال في الشرع والعرف أنه صام ثم افطر فيحسب لوجود شرط الحنث قبل الافطار ثم لا يرتفع بعد تحققه فافهم ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا كبقية المتون مخالف لما قدم في هذا الباب من أنه لو حلف لا يصلي أو لا يصوم فهو على الصحيح دون الفاسد كما قدمناه وكنت اجبت عنه في باب شكاح الرقيق بأن المراد بالصحيح ما وجدت حقيقة الشرعية على وجه الصحة فلا يضره عروض الفساد بعد ذلك وفيه ما ذكرناه عن الفتح من التعليل وعليه قوله دون الفاسد احتراز عن الفاسد ابتداء كالونوى الصوم عند الفجر وهو ية كل أو شرع في الصلاة محدثاً فليست أمثل ثم رأيت في الفتح ما يفيد المفاة بين القولين حيث استشكل المسألة المارة ثم اجاب بأن ما هنا صحيح لأنه نص محمد في الجامع الصغير لكنه بعد أسطر أجاب مستنداً بالذخيرة بأن المراد بالفاسد ما لم يوصف بوصف الصحة في وقت بأن يكون ابتداء الشرع غير صحيح وقال وبه يرتفع الاشكال وتبعه في البحر والنهر وهذا عين ما فهمته من الاشكال والجواب والحمد لله على ألهام النواب (قوله لأنه مطلق الخ) علة للمسألتين أي فلا يراد باليوم بعضه وكذا في صوم لأن المراد بهما المعتبر شرعاً فافهم قال في الفتح أما في يوماً فظاهر وكذا في صوماً لأنه مطلق فيصرف الى الكامل وهو المعتبر شرعاً ولذا قلنا لو قال الله على صوم وجب عليه صوم يوم كامل بالاجماع وكذا اذا قال على صلاة تجب ركعتان عندنا لا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلفه لا يصوم ولا يصوم صوماً في معنى أن لا يحسب في الاقل الا اليوم لا نقول الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر أثره في غير تحقق الفعل بخلاف الصريح فإنه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال اه (قوله لأن اليمين الخ) جواب عما ورد من أن اليمين هنا حثت مع أنه مقرون بذكر اليوم ولا كمال ورد في الفتح الا يراد بأن كلامنا كان في المطلق وهو لفظ يوماً وانظر هذا اليوم شديد معترف وانما تشكل هذه المسألة والتي بعدها على قول أبي حنيفة ومحمد لأن التصور شرعاً مستحق وكونه ممكناً في صورة أخرى وهي صورة التسيان والاستحاضة لا يفيد حيث كان في صورة الحلف مستحباً شرعاً لأنه لم يحلف الا على الصوم والصلاة الشرعيتين أما على قول أبي يوسف فظاهر اه (قوله كتصوره في الناسي) أي في الذي اكل ناسياً فان حقيقة الصوم وهي الامسالك عن المنظرات غير موجودة مع أنه اعتبره الشارع صائماً فقد وجد الصوم مع الاكل وهذا نظير قوله بعد اكله وأما قوله أو بعد الزوال فلم يوجد له نظير والناسي لا يصلح نظيراً له وعن هذا قال في النهر وأنت خير بأن تصورهما فيما اذا حلف بعد الزوال في الناسي الذي لم يأكل ممنوع اه قلت ويجاب بأن المراد امكان تصوره مع فقد شرط وقد وجد ذلك في الناسي ولا فرق بين شرط وشرط فيصالح ذلك نظيراً لهما ويبدل لما قلنا ما في الذخيرة من أن المراد بالتصور بعد الزوال وبعد الاكل أن الله سبحانه لو شرع الصوم بعدهما لم يكن مستحباً لا ترى كيف شرعه بعد الاكل ناسياً وكذلك الصلاة مع الحيض تصور لأن الحيض ليس الادور والدم وأنه لا ينافي شرعية الصلاة ألا ترى أن الصلاة في حق المستحاضة مشروعة وشرط اقامه الدليل مقام المدلول التصور لا الوجود بخلاف مسألة الكوز الخ اه ملخصاً قلت وبهذا يجاب عن اشكال الفتح لأن المراد أنه لو شرع لم يكن مستحباً شرعاً لهذه الشواهد نعم يتوهم اشكاله ما قدمه الشارع في بحث مسألة الكوز أن لم تصلي الصبح غدا فانت كذا لا يحسب بحضها بكرة في الاصح وعزاه في البحر هنالك للمنتقى وقال هنا في بحث لا يحسب في مسألة الصوم أيضاً على الاصح قال لكن جزم في المحيط بالحنث فيهما وفي التمهيدية أنه الصحيح اه فافهم (قوله كما في الاستحاضة) فانها تقدم معها شرط الصلاة مع حكم الشارع عليها بالصحة فعلم أن شرعيتها مع فقد شرط غير مستحيلة بمعنى أنه تعالى لو شرعها مع الحيض لا يمكن كما مر فلا يرد اشكال الكمال فافهم (قوله لأن محل الفعل) أي المخلوق عليه بشو له لا يشرب ماء هذا الكوز والحال أنه لا ماء فيه (قوله بركة) أي استحساناً لا في الصلاة عبارة عن أفعال مختلفة فالمراد بها لا تسمى صلاة يعني لم يوجد تمام حقيقتها والحقيقة تنفي باتناء الجزء بخلاف الصوم فإنه ركن واحد وينتكر بالجزء الثاني وأورد أن من أركان الصلاة القعدة وليست في الركعة الواحدة فيجب أن لا يحسب واجيب بأنها موجودة بعد رفع رأسه من السجدة وهذا انما يبنى على وقف الحنث على الرفع منها والوجه خلافه على أنه لو سلم فليست تلك القعدة هي الركن والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تحرر وانما وجبت للتعلم فلا تعتبر كافي حق

(ولو قال) لا اصوم (صوماً أو يوماً حنث يوم) لأنه مطلق فيصرف الى الكامل (حلف ليصوم من هذا اليوم وكان بعد أكله أو بعد الزوال صحت) اليمين (وحث للعالم) لأن اليمين لا تعتمد الصحة بل التصور كتصوره في الناسي وهو (كما لو قال لا مرأته ان لم تصلي اليوم فانت كذا) خاص من ساعتها أو بعد ما صلت ركعة فان اليمين تصح وتطلق في الحال لأن درور الدم لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسألة الكوز لأن محل الفعل وهو الماء غير قائم اصلاً فلا يتصور بوجه (وحث في لا يصلي بركة)

مظلم
حلف لا يصلي حنث ركعة

الحث اه فتح ملخصا قال في النهر وقد منها شرط الاركن وهو ظاهر في توقف حثه على القراءة في الركعة وان كانت ركنا زائدا وهذا أحد قولين وقيل يحث بدونها حكاهما في الطهيرية (قوله بنفس السجود) أي بوضع الجبهة على الارض اتمام حقيقة السجود به بلا توقف على الرفع وهو الوجه كافى الفتح (قوله لتحقيق الركعة) تقدم أن الصلاة تتحقق بوجود الاركان الاربعة لكن اذا قال ركعة فقد التزم زيادة على حقيقة الصلاة وهو صلاة تسمى ركعة وهي الركعة الاولى من شفع فلو صلى ركعة ثم تكلم لا يحث لانها صورة ركعة لا صلاة هي ركعة وقال في الطهيرية لانه ما صلى ركعة لانها بغيره ولو صلى ركعتين حث بالركعة الاولى قال في البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهي عن البتراء مانع لصحة الركعة وهي تصغير البتراء تأنيث الابتراء وهو في الاصل مقطوع الذنب ثم صار يقال للناقص اه (قوله وان لم يقعد الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال حلف لا يصلي صلاة فهل توقف حثه على قعوده قد رتبته بعد الركعتين اختلفوا فيه والاظهر أنه ان عقد عينه على مجرد الفعل وهو ما اذا حلف لا يصلي صلاة يحث قبل القعدة لما ذكرناه أي من انهاركن زائدا وان عقد هاء على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر ينبغي أن لا يحث حتى يقعد اه وفي النهر عن العناية أن الصلاة لا تعتبر شرعا بدونها وصلاة الركعتين عبارة عن صلاة تامة وتتمامها شرعا لا يكون الا بالقعدة ثم قال بعد نقل ما في الفتح وتوجيه المسألة بثبوتها في العناية اه وحاصله انه لا بد من القعدة مطلقا وهذا كله مخالف لما في البحر عن الطهيرية حيث قال والاظهر والاشبه ان عقد عينه على مجرد الفعل وهو اذا حلف لا يصلي صلاة لا يحث قبل القعدة وان عقد هاء على الفرض وهي من ذوات المنسئ فكذلك وان كان من ذوات الاربع حث ولو حلف لا يصلي الظهر لا يحث حتى يشهد بعد الاربع اه لكن فيه شبه المناقاة اذ لا فرق يظهر بين قوله لا اصلي الفرض وقوله لا اصلي الظهر مثلا تأمل وفي التارخانية لو حلف لا يصلي الظهر أو الفجر أو المغرب لا يحث حتى يقعد في آخرها ويظهر لي أن الوجه ما في العناية كما مر عن النهر ويظهر منه ايضا اشتراط القعدة في قوله لا اصلي ركعة والافهي صورة ركعة لا ركعة حقيقة تأمل (قوله بعد شروعه) متعلق باقتداء (قوله وان وصلي) لكن الذي في نسخ المتن المجردة صدق بلا واسطة فتكون ان شرطية وحواليها صدق (قوله لانه اتهم) أي في الظاهر قال في الطهيرية وقصده أن لا يؤتم أحد أمر بينه وبين الله تعالى ثم قال وذكر الناطقي أنه اذا نوى أن لا يؤتم أحد فاصلي خلفه رجلان جازت صلاتهما ولا يحث لان شرط الحث أن يقعد الامامة ولم يوجد اه وظاهره أنه لا يحث قضاء أيضا في المسألة قولان ويظهر لي الثاني لان شروعه وحده أو لا ظاهر في انه لم يرد الامامة وصحة اقتدائهم به لا يلزم منها نيته ولدوا الأشهد لم يحث مع صحة اقتدائهم لانيته الامام الامامة شرط لحصول الثواب له لا لصحة الاقتداء (قوله ولوفي الجمعة) لان الشرط فيها الجماعة وقد وجد فتح وعبارة البحر عن الطهيرية وكذلك لو صلى هذا الخائف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا اه ومتضمنه انه ان اشهد لا يحث أصلا والاحتفاء لادبانه ان نوى لكن في البرازية ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أن يصلي لنفسه لم يحث ديانة ولا قضاء اه ومنه فهم انه في الجمعة يحث قضاء وان اشهد ولعل وجهه أن الجماعة شرط فيها فاقدامه عليها ظاهر في انه أم فيها تأمل (قوله لعدم كمالها) قال في الطهيرية لان عينه انصرفت الى الصلاة المطلقة اه أي والمطلقة هي الكاملة ذات الركوع والسجود وما يجتمع في الفتح من انه ينبغي اذا أم في الجنائز ان اشهد صدق فيهما والافقي الديانة خلاف المنقول كافي النهر قلت ويحث الفتح وجيه الا اذا حلف أن لا يؤتم أحد في صلاة تنصرف الصلاة الى الكاملة أما بدون ذكر الصلاة فالامامة موجودة في الجنائز تأمل (قوله فانه يحث) أي على التفصيل المأزك وهو ظاهر (قوله منها عنها) أي اذا كانت على وجه التداعي وهو أن يقتدى اربعة بواحد ط (قوله لا مكان الوقوف عليها) أي فكان القول للمولى لانكاره شرط العتق بخلاف نحو الخيبة والرضي من الامور القلبية فان القول فيها للمغير عنها (قوله طلقت على الاظهر) التظاهر أن هذا في عرفهم وفي عرفنا ترك الصلاة من لا يصلي أصلا اه ح (قوله استظهر الباقي الخ) هو أحد قولين وصبي الثاني على انصراف الوقت الى الاصل كافي الفتح وهو الموافق للعرف كما افاده ح لئلا يكون قد يقال لتأخير من التمام فالظاهر ما في البرازية من أن الصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت واتبعه بعده لا يحث وان كان نام بعد دخوله حث

بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حر لا يعتق الا بالولي شفع لتحقيق الركعة (وفي) لا يصلي (صلاة بشفع) وار لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التشهد (و) حث (في لا يؤتم أحد) باعداء يوم به بعد شروعه وان (وصلي) (قعدة) (لا يؤتم أحد) لانه اتهم (وصدق ديانة) فقط (ان نواه) أي أن لا يؤتم أحد (وان اشهد قبل شروعه) انه لا يؤتم أحد (لا يحث مطلقا) لادبانه ولا قضاء وفتح الاقتداء ولوفي الجمعة استحصانا (كما) لا حث (لواتهم في صلاة الجنائز أو سجدة التلاوة) لعدم كمالها (بخلاف الباقي) فانه يحث وان كانت الامامة في النافلة منه بما عنها (فروع) ان صليت فانت حر فتال صليت وانكر المولى لم يعتق لامكان الوقوف عليها بلا حرج قال ان تركت الصلاة فطالق فصلتها قضاء طلقت على الاظهر طهيرية حلف ما أخر صلاة عن وقتها وقد نام فستأها استظهر الباقي عدم حثه طديت فان ذلك وفها

مطلب
حلف لا يؤتم أحدا

حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويصليان مع امرأته ولا يغتسل بصلّى الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم يجامعها ثم يغتسل كما غربت ويصلي المغرب والعشاء بجماعة فلا يحنث (حلف لا يصح فعلى الصحيح منه) فلا يحنث بالناسد (ولا يحنث حتى يتف بعرفة عن الثالث) أي محمد (أو حتى يطوف أكثر الطواف) المقروء (عن الثاني) وبه جزم في المنهاج للعلامة عمر بن محمد العقيلي - الانصاري - كان من كبار رفقته بخاري ومات بها سنة سبعين وخمسمائة ولا يحنث في العمرة - حتى يطوف أكثرها (ان لبست من مغزولك فهو هدي) أي صدقة أتصدق به بمكة (فان الزوج قتلنا) بعد الحلف (فغزله) ونسج (وليس فهو هدي) عند الامام وله التصديق بتمه بمكة لا غير وشرطا ملكه يوم حلف

٢١ مطلب

حلف لا يصح

٣ مطلب

ان لبست من مغزولك فهو هدي

٤ مطلب

في معنى الهدى

٥ مطلب

في الفرق بين تعيين المكان

في الهدى دون النذر

(قوله اجتمع حدثان فالطهارة منهما) أي مطلقا بجنبتي من امرأتين أو جنابة وحيض أو بول وعراف قال في البحر فلو حلف لا يغتسل من امرأته هذه فأصابها ثم أصاب أخرى أو بالعكس ثم اغتسل فهو منهما وحنث وكذا لو حلفت لا تغتسل من جنابة أو من حيض فأجنبت وحاضت ثم اغتسلت فهو منهما وقال الجرجاني هو من الاول اتحد الجنس اولاً كبول وعراف وقال أبو جعفر ان اتحد في الاول والاثنين قال الزاهد عبد الكريم كائناً أن الوضوء من اغلظهما وان استويا ختما وقد وجدنا الرواية عن أبي حنيفة انه منهما فرجعنا الى قوله اهـ ملخصاً ومرة الخلاف تظهر فيما لو حلف لا يتوضأ من العراف فرفع ثم بال فتوضأ حنث بلا خلاف وان بال اولاً ثم رفع وتوضأ فعلى قول الجرجاني لا يحنث وعلى ظاهر الجواب وقول أبي جعفر يحنث نازحاً قلنا قلنا وبه علم أن ما جزم به الشارح هو ظاهر الرواية (قوله بصلّى الفجر الخ) كذا الجواب ابن الفضل حين سئل عنه فقال ينبغي أن يصلي الفجر الخ قال ح وفيه انه ان كان المراد باليوم بقية النهار الى الغروب فكيف يبر ثلاث صلوات فيه وان كان المراد منه ما يشتمل الليلة بقرينة الخمس صلوات فما الحاجة الى مجامعتها قبل الغروب على أن قوله بجماعة لا يدخل له في الالغاز فتأمل اهـ قلت لعل وجهه أن يمينه بظاها من مودة على بقية النهار وبذكره الخمس احتمال انه اراد ما يشتمل الليل فاذا جامع واغتسل نهاراً يحنث بيمينه وكذا لو جامع واغتسل ليلاً لانه وجد شرط الحنث على كلا الاحتمالين لانه في النهار لم يجامع وفي الليل قد اغتسل وقد حلف انه يجامع ولا يغتسل أما اذا جامع في النهار واغتسل بعد الغروب فانه على احتمال كون المراد بقية اليوم لم يوجد شرط الحنث وعلى الاحتمال الآخر وجد فلا يحنث بالشك وأما التقييد بالجماعة فهو لتأكيده كون الخمس هي المكتوبة ثم ظهر لي جواب آخر وهو أن يقال انها انعقدت على النهار فتط لکن لما لم يمكنه أداء الخمس في النهار انصرف الى ما يتصور شرعاً وهو أداء الكل في اوقاتها كما مر فيما لو حلف على تزوج محرمة فترجها حنث لان يمينه تنصرف الى ما يتصور وحينئذ فلا يبر الا اذا صلى كل صلاة في وقتها وجامع قبل الغروب واغتسل بعده اذ لو جامع واغتسل نهاراً حنث لانه حلف أن لا يغتسل في هذا اليوم وان كانا في الليل حنث أيضاً لانه حلف أن يجامع في النهار وأظن أن هذا الوجه هو المراد وبه يدفع الايراد فانهم والله سبحانه أعلم (قوله حلف لا يصح) أي سواء قال حجة او لا كما في البحر وغيره (قوله عن الثالث) أي أن هذا مروي عنه (قوله عن الثاني) أي عن أبي يوسف (قوله وبه جزم في المنهاج) جزم به أيضاً في تلخيص الجامع الكبير لان الحج عبارة عن أجناس من الفعل كالمصلاة فتناولت اليدين جميعها وذلك لا يوجد الا بالاطراف الزيادة فان جامع فيها لا يحنث لان المقصود من الحج القرية فتناولت اليدين جميعاً كالمصلاة شرح الجامع (قوله ولا يحنث في العمرة) أي فيما لو حلف لا يعتمر (قوله أي صدقة أتصدق به بمكة) ذكر ضمير به على أن الصدقة بمعنى المتصدق به قال في الفتح ومعنى الهدى هسماً ما يتصدق به بمكة لانه اسم لما يهدي اليها فان كان نذر هدي شاة أو بدنة فانه يخرج عن العهدة ذبحه في الحرم والتصدق به هنالك فلا يجزيه اهداء قيمته وقيل في اهداء قيمة الشاة روايتان فلا يورق بعد الذبح فليس عليه غيره وان نذر ثوباً باجاز التصديق بمكة بعينه أو بقيته ولو نذر اهداء ما لم ينقل كاهداً دار ونحوها فهو نذر بقيتها اهـ فالواصل أن في مسائلنا لا يخرج عن العهدة الا بالتصدق بمكة مع انهم قالوا بالالتزم التصديق على فقراء بمكة بمكة أنفينا تعيينه الدرهم والمكان والفقير فعلى هذا يفرق بين الالتزام بصيغة الهدى وبينه بصيغة النذر بجر ووجهه أن الهدى جعل التصديق به في الحرم جزءاً من مفهومه بخلاف ما لو نذر التصديق بدرهم على فقراء الحرم فان الدرهم لم يجعل التصديق به في الحرم جزءاً منه ومبهل ذلك وصف خارج عن ماهيته ومثله تعيين الزمان والدرهم فلهذا لم يلزم بالنذر ثم رأيت نحوه في طعن التبريلالية وكالهدى الاضحية فانها اسم لما يذبح في ايام النحر فالزمان مأخوذ في مفهومها كما سئذ ذكر تحقيقه في بابها ان شاء الله تعالى فالهدى والاضحية خارجان من قولهم ألغينا تعيين الزمان والمكان فان الزمان متعين في نذر الاضحية والمكان في الهدى وكذا النذر المعلق كان شئ الله مريضى قلله على صوم شهر مثلاً فانه يتعين فيه الزمان بمعنى انه لا يصح صومه قبيل وجود المعلق عليه أما المكان والدرهم والفقير فلا يتعين فيه كما حقتنا في بحث النذر اول الايمان فانهم (قوله بعد الحلف) افاد أنه لو كان مملوكاً وقت الحلف فغزله فلبسه فانه هدي بالاولى وهو متفق عليه بجر (قوله وشرطاً ملكه يوم حلف) لان النذر انما يصح في المالك

أو مضافا إلى سبب الملك ولم يوجد لأن البس وغزل المرأة ليس من أسباب الملك وله أن يغزل المرأة عادة يكون
 من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب الملك بجر أي الغزل من قطن الزوج سبب الملك الزوج لما غزلته
 ولهذا يبحث إذا غزلت من قطن ثلوث الزوج وقت الحنف لانهم إذا غزلته كن ذلك سببا لان يث الزوج غزلها
 مع أن القطن ليس بذكرور وتماه في النهاية لكن يشكك أن الشرط انما هو البس وهو ليس سببا للملك
 الآن يقال ان المراد ان غزلت ثوبا وليسته فيكون الشرط هو الغزل الذي هو سبب الملك لا مجرد البس (قوله
 لانها انما تغزل من كان نفسها) أي قل يوجد شرط التذرع هو الاضافة الى ملكه أو بسبه ط (قوله ويقول
 الخ) هذا ذكره في النهر والاول ذكره في الفتح ويبحث في كل منهما نوح افندي بأنه في غير المنع فان بعض نساء
 مصر تغزل من كان الزوج وبعض نساء الروم بالعكس لاسيما نساء الجنود الذين يغسبون عن سنير غالا ولي اعتبار
 الغالب اه ملخصا (قوله لا يابس من غزلها) أي غزلها كما عير به قبله وهو عند عدم النية على الثوب
 وان نوى عين الغزل لا يبحث بلبس الثوب لانه نوى الحقيقة ولو حلف لا يابس من غزلها فلا يابس ثوبا من غزلها
 وغزل غيره حاجت ولو من غزلها خط واحد لان الغزل غير مقدرا الا اذا قل ثوبا من غزلها لان بعض الثوب
 لا يسمى ثوبا محيط لا يابس من غزلها فلا يابس ثوبازره وعراه من غزلها لا يبحث لانه لا يسمى اساعرفا بخلاف
 اللبنة والزيتى منتقى اه بجر ملخصا ولو لبس ثوبا فيه رتعة من غزل غير حاجت لو حلف لا يابس من غزلها
 فلا يابس ما محيط من غزلها فتح (قوله لانه لا يسمى لا يساعرفا) بخلاف ما اذا لبس كفة من حرير فانه يكره
 اتفاقا لان المحرم استعمال الحرير مقصودا وان لم يصير لا يساعرفا وقد وجد المحرم بالخير البس ولم يوجد بجر
 واعتراض المصنف قوله اتفاقا بل هو الصحيح وكذا التمسوة ولو حلفت العمامة كما في شرح الوهبانية ولي مقابل
 الصحيح لا حاجة الى الفرق اه قل في البحر ولا يكره الزر والعرى من الحرير لانه لا يعتد لا يساعرفا ولا مستعملا
 وكذا اللبنة والزيتى لانه تبع كالعلم (قوله ولو رجلا) أي به لان ختم المنعة ليس حليا في حقه للعرف
 بخلاف الذهب (قوله بلا نص) بنسخ النساء أي ولو بلا نص (قوله ولو غير مرصع عندهما) أما عند الامام
 فلو غير مرصع لا يبحث ويقولها قالت الائمة الثلاثة لانه حلي حقيقة فانه يترين به وقال تعالى ونسخر جودن
 منه حلية تلبسونها والمستخرج من البحر الاواو والمرجان وله انه لا يتحلى به عادة الامر صعبا بذهب أو فضة
 والایمان على العرف لا على استعمال القرآن قال بعض المشايخ قياس قوله انه لا بأس بلبس الاواو لایمان
 والرجال وقيل هذا اختلاف عصر في زمانه كان لا يتحلى به الامر صعبا وبقي يقولها لان العرف القائم
 انه يتحلى به مطلقا فتح (قوله في حنسه) متعلق بقوله كما حث (قوله لا يابس) بفتح اوله وثالثه وقوله
 حليا بضم الحاء وتشديد اليا جمع حلي بفتح فسكون كئدي وثدي بجر (قوله بدليل حله للرجال) أي مع
 منهم من التحلى بالفضة وانما ابيع اهم لتصد الختم لا الزينة وان كانت الزينة لازم وجوده لكانها لم تصد به فكان
 عدم ما خصوص في العرف الذي هو معنى الايمان وعند الائمة الثلاثة يبحث فتح (قوله بان كان له نص) يومهم
 كلامه ككلام الزبيعي أن ماله نص لا يحل للرجال وفي كراهية التهنيتاني يجوز انما من النفضة على هيئة خاتم
 الرجال وأما اذا كان له نصان أو أكثر فرام اه وعباردة الفتح ايسر فيها هذا الايهام وهي قال المشايخ هذا
 اذا لم يكن مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان له نص فان كان حث لانه ليس النساء اه تأمل (قوله
 هو الصحيح) وقيل لا يبحث بنحو تم النفضة فانها وان كان مما يابسه النساء قال في الفتح وليس يعيد لان العرف
 بنخاتم الفضة ينفي كونه حليا وان كان زينة (قوله كالحل وسوار) لانه لا يستعمل الا لزين فكان
 كاملا في معنى الحلي بجر عن المحيط (تمة) حلف لا يابس ثوبا أو لا يشتره به منه على كل ما يوس يستر
 العورة وتجوز به الصلاة فلا يبحث بباط أو طنسة أو قانسوة أو منديل يخط به أو مقنعة أو لفافة اذا بلغت
 مقدار الارز وكذا العمامة ولو اترز بالتميص أو ارتدى لا يبحث والاصل انه لو حلف على لبس ثوب غيره عين
 لم يبحث الا باللبس المعتاد وفي المعين يبحث كمنما يسه ولا يبحث بوضع الثياب على العاف حالة النوم اه
 ملخصا من البحر (قوله على حائل منفصل) أي ايسر تابع للعاف بخلاف ما اذا كان الحائل ميا به لانه
 تبع له فلا يصير حائلا ولو خلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا يبحث لارتفاع التبعية بجر وفتح قال في النهر ولم أر
 ما لو جلس على حشيش ويبحث انه لو كان كثيرا يبحث اه وفاعله ولو غيره فلوغ لانه في العرف جالس على

ويبحث بقواه ما في ديارنا لانها
 انما تغزل من صكتان نفسها
 او قطنها ويقول في الديار الرومية
 لغزلها من كان الزوج نهر (حلف
 لا يابس من غزلها فابس تكة منه
 لا يبحث) عند الثاني وبه يفتي لانه
 لا يسمى لا يساعرفا (كلا يابس ثوبا
 من سبع فلان فابس من سبع
 غلامه) لا يبحث (اذا كان فلان
 يعمل بيده والاحث) لتعين الجواز
 (كما حث بلبس خاتم ذهب) ولو
 رجلا بلا نص (أو مقنعة أو واو
 أو زبرجد أو زمرد) ولو غير مرصع
 عندهما وبه يفتي (في حله
 لا يابس حليا) للعرف (لا يبحث
 بخاتم فضة) بدليل حله للرجال
 (الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم
 النساء بان كان له نص) فيبحث هو
 الصحيح زبيعي ولو كان موهبا
 بذهب يفتي حنسه به نهر كالحال
 وسوار (حلف لا يابس على
 الارض فابس على حائل منفصل
 كغشب أو جلد أو بساط أو حصير

مطلب

حلف لا يابس حليا

مطلب

حلف لا يجلس على الارض أو لا ينام
 على هذا الفراش أو هذا السرير

(أو) حلف (لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه آخر فنام عليه ولا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه آخر لا يحنث) في الصور الثلاث كالو
أخرج الحشوم من الفراش للعرف ولونكر ١٣٠ الآخرين حنث مطلقا للعموم وما في القدوري من تنكير السرير حنث في الجوهر على المعترف (بخلاف

ما لو حلف لا ينام على الراح هذا
السرير أو ألواح هذه السفينة
فدش على ذلك فراش) لم يحنث
لأنه لم ينام على الألواح بحركتها
في نسخ الشرح لكن ينبغي التعبير
بأداة التشبيه نحو كالألواح كالألواح
أو تأخير عن مقالة القرام ليصح
المرام كما لا يخفى على ذوي الأفهام
كما هو الموجود في غالب نسخ المتن
بديار ناد مشق الشام فبديار ناد
جعل على السراش قرام) بالكسر
الملاءة (أو) حمل (على السرير
بساط أو حصير حنث) لأنه يعد
ثامنا أو جاسا عليه ما عرنا بخلاف
ما مر (بخلاف ما لو حلف لا ينام
عن ألواح هذا السرير أو ألواح
هذه السفينة فدش على ذلك
فراش) فإنه لا يحنث لأنه لم ينام على
الألواح (حلف لا يحنث على الأرض
من عليها نعل أو خف) أو مشى
على أجمار (حنث وان) مشى (على
يد أو لا) يحنث (فرع) ان نعت على
ه. ان أو فراشك فكذا اعتبرا كثر
مدن راء مسلم

(باب اليمين في الضرب

والقتل وغير ذلك)

بما يناسب أن يترجم مسائل شتى
من العمل والكسوة الأصل هنا
أن ما أشار إليه المصنف في الحنث
اليمين في الحياة (وما استحسن بحالة
الحياة) وهو كل فعل يلد ويؤلم
ونتم ويسر كشم وتقبيل (تقيد بها)
تمترع عليه (فلو قال ان ضربتك
أول ريد أو قلتك أو دخلت
عائ أو قلتك تقيد) كل منها
(بالحياة) حتى لو علق بها طلاقا
أو عتقا لم يحنث بفعلها في ميت

الحشيش لأعلى الأرض (قوله على هذا الفراش) مثله هذا الحصر وهذا البساط هندية ط (قوله
لا يحنث) لأن الشيء لا يقع مثله فتقطع النسبة عن الأسفل وعن أبي يوسف رواية غير ظاهرة عنه أنه يحنث
لأنه يسمى نائما على فراشين فلم تقطع النسبة ولم يصير أحدهما نائما بالآخر وحاصله أن كون الشيء ليس تبعاً
لثله مسلم ولا يضرب نافية في الفراشين بل كل أصل في نفسه ويتحقق الحنث بتعارف قولنا نام على فراشين
وان كان لم ينام إلا الأعلى فتح قلت وهذا هو المتعارف الآن (قوله كالو أخرج الحشوم) أي ونام على
الظاهرة أو على الصوف والحشوق لا يحنث فيهما لأنه لا يسمى فراشا كما في البحر عن الواقعات (قوله للعرف)
راجع للمسائل الثلاث (قوله الآخرين) أي الفراش والسرير (قوله للعموم) أي عموم اللفظ
المتكرر لأعلى والأسفل ط (قوله وما في القدوري) وقع مثله في الهداية والكفر (قوله حنث في الجوهر
على المعترف) وكذا في الفتح حيث قال قوله ومن حلف لا ينام على فراش أي فراش معين بدليل قوله وان
جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنث اه قلت ووجه الدلالة أن قوله فراشا آخر يقتضي أن المحلوف عليه
معين ليكون الآخر غيره اذ لو كان مكررا كان لا يحنث عليه أيضا فافهم قال في الترويح يمكن أن يقال
ان المدعى أنه لا يحنث لأنه لم ينام على الأسفل وهذا الفرق فيه بين المنكر والمعين لا تقطع النسبة إليه بالثاني
وأما حنثه في المنكر بالأعلى فحنث آخر اه ولا يحنث ما فيه فان قوله لا يحنث مطلقا لا حسن ما مر فتدبر
(قوله لكن ينبغي) أي يجب (قوله الملاءة) الذي في الفتح أنه سائر رقيق يجعل فوقه كالملاءة المجعلولة
فوق الطراحة اه وفي المصباح القرام وزان كتاب السترا رقيق وبعضهم يزيد وفيه رقم ونشوش ثم قال
والملاءة بالضم والمدال رقيقة ذات لفنتين والجمع ملاء بحذف الهاء وقال أيضا الرقيقة بالفتح كل ملاءة ليست انفقين
أي قطعتين وقد يسمى كل ثوب رقيق رقيقة (قوله بخلاف ما مر) أي من الصور الثلاث (قوله بخلاف
ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير الخ) هذا يوجد في بعض النسخ وهو الموجود في نسخ المتن التي بديار ناد
كما قدمه الشارح لكن يجب إسقاطه كما في كثير من النسخ لئلا يتكرر بما مر (قوله حنث) لأنه في العرف
ماش على الأرض ولو كانت الأجمار غير متصلة بها (قوله ان نعت على ثوبك الخ) في البحر عن المحيط
قال لها ان نعت على ثوبك فانت طالق فانكأ على وسادة لها أو وضع رأسه على مرفقة لها أو اضطجع على فراشها
ان وضع جنبه أو اكبره على ثوب من ثيابها حنث لأنه يعد نائما وان اكأ على وسادة أو جلس عليها لم يحنث
لأنه لا يعد نائما اه والله سبحانه أعلم

(باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك)

(قوله بما يناسب الخ) بيان لقوله وغير ذلك لأن مسائل الضرب والقتل ترجم لها في الهداية بابا مستقلا
وكذا مسائل تقاضي الدس وترجم لها في مسائل متفرقة لأنها ليست من باب واحد ويحتمل أن يكون الجزار
والجور في موضع خبر مبتدأ محذوف أي هذا الباب مما يناسب ترجمته الخ فالمصدر المنسوب من أن والفعل
فاعل مناسب أو هو مبتدأ مؤخر والجزار والجور خبر مقدم (قوله من الغسل والكسوة) بيان لقوله وغير
ذلك فالأولى تقديمه على قوله بما يناسب ط (قوله أو قبلك) في بعض النسخ أو قلتك من القتل (قوله تقيد
كل منها بالحياة) أما الضرب فلا تسمى اسم لفعل مؤلم يصل بالبدن أو استعمال آلة التأديب في محل يقبله
والإيلام والادب لا يتحقق في الميت ولا يرد تعذيب الميت في قبره لأنه نوضع فيه الحياة عند العادة بقدر ما يحس
بالألم والنية ليست بشرط عند أهل السنة بل تجعل الحياة في تلك الأجزاء المتفرقة التي لا يدركها البصر وأما
الكسوة فلا تملك معتبر في مفهومها كما في الكفارة ولهذا الوقال كقولك هذا الثوب كان هبة
والميت ليس أهلا له كما قال الفقيه أبو الليث لو كانت عينة بالنارسية ينبغي أن يحنث لأنه يراد به اللبس
دون التملك ولا يرد قولهم أنه لو نصب شيعة فعلق بها صيد بعد موته ملكه لأنه مستند إلى وقت الحياة
والنصب أو إرادته على حكم ملكه فملكه ورثته حقيقة لا هو أيضا عند مالك لا تملك هذا ما ظهر لي وأما
الكلام فلا أن المقصود منه الأفهام والموت ينافيه ولا يرد ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لا هل قلب
بدر هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا فقال عمر أتكلم الميت يا رسول الله فقال عليه السلام والذي نفسي
بيده ما أنتم بأجمع من هؤلاء أو منهم قد أجاب عنه المشايخ بأنه غير ثابت يعني من جهة المعنى وذلك لأن عائشة

ردته بقوله تعالى وما أنت بمسمع من في القبور انك لا تسمع الموتى وانه انما قاله على وجه الموعظة للاحياء وبأنه
مخصوص بأولئك تضعيفاً للعسرة عليهم وبأنه خصوصية له عليه السلام معجزة لكن يشكك عليهم ما في مسلم
ان الميت ليس سمع قرع نعالهم اذا انصرفوا الا أن يخصوا ذلك بأقول الوضع في القبر مقدمة للسؤال جمعاً بينه
وبين الآيتين فإنه شبه فيهما الكفار بالموتى لا فائدة بعد سماعهم وهو فرع عدم سماع الموتى هذا حاصل ما ذكره
في الفتح هنا وفي الجناز ومضى الجواب الأول انه وان صح سنده لكنه معلول من جهة المعنى بعله تقتضي عدم
شؤنه عنه عليه السلام وهي مخالفة للقرآن فافهم وأما الدخول فلأن المراد بزيارته أو خدمته حتى لا يقال
دخل على حائط أو دابة والميت لا يزاد هو وانما يزاد قبره قال عليه الصلاة والسلام كنت نهيكم عن زيارة القبور
ألا تزوروها ولم يتصل عن زيارة الموتى هذا حاصل ما ذكره الشراح هنا فتأمل وأما التخييل فلا أنه يراد به اللذة
أو الاسرار أو الشفقة وأما القتل فكالضرب بل أول (قوله كلفه لا يغسله الخ) تمثيل لقوله بخلاف الغسل
(قوله أو خدمتها) أي عصر حلقها ط عن الجوى (قوله خلافا لما صححه في الخلاصة) قال في النهر
واطلاقة بيم حالة الغضب والرنى لكن في الخلاصة لو عضها أو أصاب رأسها فادماها فاني الجامع الصغير
ان كان في حالة الغضب يموت وان كان في حالة الملاعبة لا يموت وهو الصحيح اه وذكره في البحر ألباض عن
الطهيري لكن في الفتح قال حرر الاسلام وغيره هذا يعني الخنث اذا كان في الغضب أما اذا فعل في الممارسة
فلا يموت ولو أدمها بلا قصد الادماء وعن النقيبه أبي النيث انه قال اراعى في العربية أما اذا كانت بالفارسية
فلا يموت بهذا الشعر والخنق والعض والحق أن هذا هو الذي يقتضيه الطر في العربية أيضاً الا انه خلاف
المذهب اه قال المقدسي ولعل وجهه أن هذا الانط صار في العرف منعاً لنفسه عن ايلامها بوجه ما فهو
بشبه عموم الجاز فان مطلق الايلام شامل لتلك الاقسام اه وقول الفتح الا انه خلاف المذهب قد يشمل
حالة الممارسة كما فهمه الشارح تعالى المصنف مخاها لغير الخلاصة وعبارة المصنف في منحه اطلقه تعالى
لما في الهداية والكنز وغيرهما من المعتبرات فاسلم ما اذا كانت المير بالعربية والفارسية وما اذا
كان في حالة الغضب أو المزاج وهو المذهب كما افاده الكيال اه فافهم (قوله والتصديس بشرط فيه)
حتى لو حلف لا يضرب زوجته فضررب غيرها فأصابها يموت لان عدم قصد لا بعدم الفعل (قوله وقيل
شرط) لانه لا يعترف والزوج لا يقصده بيمينه بحر (قوله ويكنى جمعها الخ) أي لو حلف على عدد
معين من الاسواط قال في البحر عن الذخيرة حلف لا يضرب بن عبده مائة سوط فجعل مائة سوط وضربه مرة
لا يموت قالوا هذا اذا ضرب ضرباً بالياً لم به والا فلا يبر لانه صورة لامة عنى والعبرة للمعنى ولو ضرب به بسوط واحد
له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على بدنه بتر لانها صارت مائة وان جمع الاسواط جميعاً وضربه ضربة
ان ضرب بعرض الاسواط لا يبر لان كل اسواط لم يقع على بدنه وان ضرب به رأسها ان سوى رؤسها قبل
الضرب بحيث يصيبه رأس كل سوط بتر وأما اذا الدس منها شيء لا يبر عند عامة المشايخ وعليه الفتوى اه
وفي الفتح حتى ان من المشايخ من شرط كون كل عود بحال لو ضرب به من عدد الا وجع المضروب وبعضهم قالوا
بالخنث على كل حال والفتوى على قول عامة المشايخ وهو انه لا بد من الالم (قوله وأما قوله تعالى الخ)
جواب عما اورد على أخذ الايلام في مفهوم الضرب فإنه لا ايلام بحزمة الرمحان فيكون خصوصية ان كانت
هي المرادة بالضغث وعن ابن عباس انها قضة من اغصان الشجر وهذا جواب بالنوع أي منع الايراد والاول
جواب بالتسليم كما في الفتح وأجاب في الحواشي السعدية بأن الضرب في الآية مستعمل في الايلام فيه فلا يرد
السؤال فان مبنى الايمان على العرف لا على التناظر القرآن (قوله ضغثاً) في المساح هو قضة من
خشيش مختلط رطبها يابسها ويقال ملء الكف من قضبان أو خشيش أو شماريح والذي في الآية قيل كان
حرمة من اسل فيها مائة عود وهو قضبان دقاق لا ورق لها يعمل منه الحسر والاصل في الضغث أن يكون له
قضبان يجمعها أصل واحد ثم كثر حتى استعمل فيما يجمع (قوله خصوصية راحة) قال القسائي
اليمين اوى زوجته ليا بنت يعقوب وقيل راحة بنت قرائم بن يوسف ذهبت لحاجة وبسات خلف ان يرى ضربها
مائه فبرية فخلل الله تعالى يمينه من ذلك اه ح قال في الفتح ودفع كونه خصوصية بأنه تمسك به في كتاب
الحمل في جواز الخيل وفي الكشف هذه الرخصة باقية والحق أن البر يضرب بضعف بلا ألم أصلاً خصوصية

(بخلاف الغسل والحمل والامس
والباس الثوب) كلفه لا يغسله
اولاً بحمله لا يتقيد بالحياز بحيث
في حلقه (ولو بالفارسية) لا يضرب
ر. بخته فشد شعرها أو خدمتها
أو عندها) أو قرصها ولو ممازحاً
خلافاً لما صححه في الخلاصة
(والتصديس بشرط فيه) أي في
الضرب (وقيل شرط على الاظهر)
والاشبه بحر وبه جزم في الحماية
والسراجية وأما الايلام فشرط
به يفتى ويكنى جمعها بشرط اصابة
كل سوط وأما قوله تعالى وخذ
يدك ضغثاً فاسرب به ولا تخنث
أي حرمة ريمان خصوصية راحة
روحة ايوب عليه الصلاة والسلام
فتح

٣ قوله قرائم بن يوسف قتله
بخطه بالثاق والثاء المثلثة وهو
خفاف لما في اربع ابى الذ. داه
ونصفه عند كرسب يمين عليه
السلام (ان أفرايم يفتح ا هـ
المتنوحة وسكون الفاء هـ اه
المهملات به دها الف فاء هـ
٢ تخية مكسورة آ حرم هـ ان
يوسف الخ) اه وانحر اه
منه

(حلف ليضربن) أو يقتلن (فلانا ألف مرة فهو على اليمين) والمبالغة كحلفه ليضربنه حتى يموت أو حتى يقتله أو حتى يتركه لاجبا ولا ميتا ولو قل حتى يغشى عليه أو حتى ١٣٢ يستغث أو يكي فعلى الحقيقة (أن لم اقل زيد افكذاهو) أي زيد (ميتا ان علم)

الحالف (بموت حث والا لا) وقد قدمها عند اصعدن السماء (حلف لا يقتل فلانا بالكوفة) فضر به بالسواد ومات بها حث خلفه لا يقتله يوم الجمعة فخرجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حث (وبعكس) أي ضربه بكوفة وموته بالسواد (لا) يحث لأن الاعتبار زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب والجرح بعد اليقين ظهيري وفيها ان لم تأت حتى اضربك فهو على الايمان ضربه أولا ان رأيتنه لا ضربه فعلى التراخي ما لم ينو انفور ان رأيتك فلم اضربك فرأه الحالف وهو مريض لا يتدر على الضرب حث ان اقبل فلم اضربك فرأه من فدر ميل لم يحث بحر (اشهر وما فوقه) ولو الى الموت (بعيد وما دونه قريب) فيعتبر ذلك في ليتضين دينه أو لا يكاد الى بعيد أو الى قريب (و) انظر (العاجل والسريع) كالترب والابل جل كالبعيد وهذا بلانية (وان نوى) بترب أو بعيد (مدة) معينة (في مفعلي ما نوى) ويدين فيما فيه تخفيف عليه بحر (حلف لا يكلمه ماليا أو طويلا) ان نوى شيئا فذلك والا فعلى شهر ويوم) كذا في البحر عن الظهيرية وفي النهر عن السراج على شهر وكذا كذا يوما أحد عشر وبألوا واحد وعشرون وبضعة عشر ثلاثة عشر (يبر في حلفه ليتضين دينه اليوم) لو مضاه بهرجة) ما رده التجار (أوزيوقا) ما رده بيت المال ٣١ مطا. الشهر وما فوقه بعيد ٣٢ مطا. ٣٣ مطا. ليتضين دينه فمضاه بهرجة أوزيوقا أو ستوقه

لزوجته ايوب عليه السلام ولا ينافي ذلك بقاء شرعية الحيلة في الجملة حتى قلنا اذا حلف ليضربنه مائة سوط فجمعهما وضرب به مائة لا يحث لكن بشرط أن يصيب بدنه كل سوط منها الخ (قوله فهو على الكثرة والمبالغة) تقدم في آخرباب التعليق ان لم اجامعها ألف مرة فكذا في المبالغة لا العدد وقالوا ههنا لا السبعون كثيرا فاد أن القتل يعني الضرب كما هو العرف لانه الذي تمكن فيه الكثرة لا يعني ازهاق الروح الامع النية أو القرينة ولذا قال في الدرر نهر على انسان سيفا وحلف ليقتله فهو على حقيقته ولو ظهر عصا وحلف ليقتله فعلى ايلامه (قوله كلفه ليضربنه الخ) الظاهر أن المراد بالمبالغة هنا لا لا خصوص كثرة العدد لقول البحر في مسألة لاجبا ولا ميتا قال أبو يوسف هذا على أن يضرب به ضربا مبرحا ثم ان هذا اذا حلف ليضربنه بالسياط حتى يموت أما لو قال بالسيف فهو على أن يضرب به بالسيف ويموت كما في البحر ولم يذكر ما لو لم يذكر آلة والظاهر أنه مثل الاول الامع النية كما قدمناه (قوله وقد قدمنا) أي هذه المسألة وبين الشارح وجهها هناك (قوله فضر به بالسواد) أي بالقرى في المصباح العرب تسمى الاخضر أسودا لانه يرى كذلك على بعد ومنه سواد العراق لخضره واثبارة وزرعه (قوله زمان الموت ومكانه) تشر مشوش وانما اعتبر ذلك لان القتل هو ازهاق الروح فيعتبر الزمان والمكان الذي حصل فيه ذلك ط (قوله بشرط كون الخ) فان كان قبل اليقين فلا حث أصلا لان اليقين يقتضي شرط في المستقبل لافي الماضي بحر عن الظهيرية (قوله ان لم تأت الخ) قدم هذا الفرع قبيل الباب الذي قبل هذا وحمل ذكره هنا وقد منا وجهه أن حتى فيه للتعايل والسيسة لا للغاية ولا للعطف وذكرنا تساربع ذلك هناك (قوله فعلى التراخي) أي الى آخر جزء من أجزاء حياته أو حياة الخلق عليه فان لم يضربه حتى مات أحدهما حث (قوله لم يحث) لان اللقي الذي رتب عليه الضرب لا يكون الا في مكان يمكن فيه الضرب ولذا قالوا الواقية على سطح لا يحث أيضا قلت وهذا لو كانت يمينه على الضرب باليد فلو بسهم أو حجر اعتبر ما يمكن تأمل (قوله فيعتبر ذلك الخ) أي اذا حلف ليتضين دينه الى بعيد فتدعي بعد شهر أو أكثر بر في يمينه لا لوقضاء قبل شهر وفي الى قريب بالعكس (قوله فعلى ما نوى) حتى لو نوى بالترب سنة أو أكثر صحت نيته وكذا الى آخر الدنيا لانها قرينة بالنسبة الى الآخرة فتح (قوله ويدين فيما فيه تخفيف عليه) هذا ذكره في البحر بحثا وكذا في النهر ويأتي ما يؤيده (قوله كذا في البحر عن الظهيرية) ومثله في الخانية (قوله وفي النهر عن السراج الخ) ذكر ذلك في النهر عند قول الكثر الحين والزمان ومنكرهم مائة شهر حيث قال وفي السراج لا اكلمه مليا فهذا على شهر الا أن نوى غير ذلك ولو قال لا بحر لك مليا فهو على شهر فصاعدا وان نوى اقل من ذلك لم يدين في القضاء اه فانهم وفي بعض نسخ النهر فهو على ستة اشهر في الموضوعين وما نقله الشارح موافق للنسخة الاولى وعبارة النهر هنا وقياس ما مر أن يكون على شهر أيضا أي قياس ما ذكره في البعيد والابل فان مليا وطويلا في معناه ما وكان صاحب النهر نسي ما قدمه عن السراج بدليل عدوله الى القياس والافكان المناسب أن يقول وقد مناعن السراج انه يكون على شهر أيضا الا أن تكون النسخة ستة اشهر وهذا قول السراج لم يدين في القضاء يؤيد بحث البحر الما رأتنا تأمل (تنبيه) في المغرب الى من النهار الساعة الطويلة وعن أبي علي الفارسي الملى المتسع وقيل في قوله تعالى واهجرني مليا أي دهر طويلا عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير والتركيب دال على السعة والطول اه قلت يمكن أن يكون مأخذ تركيبه وجه الزيادة مائة على البعيد والابل فلذا اجزم في الظهيرية والخانية بأنه شهر ويوم وتبعهما المصنف وأما على نسخة ستة اشهر فباعتبار أنه اسم لزمان طويل والزمان ستة اشهر تأمل (قوله أحد عشر) لانه اقل عدد مركب بدون عطف وأما بالعطف فهو كذا وكذا اقل عدد نظيره أحد وعشرون (قوله ثلاثة عشر) لان البضع بالكسر ما بين الثلاثة الى العشرة وقيل الى التسع كما في المصباح لكن مخرج ما في الشرح أن الثلاثة داخله وما في المصباح يخالفه تأمل (قوله بهرجة) هذا غير عربي وأصله بهره وهو اخذ أي حظ هذه الدراهم من الفضة اقل وغشه اكثر ولذا ردها التجار أي المستغنى منهم والمسهل منهم يقبلها نهر (قوله أوزيوقا) جمع زيف أي كفتل وفلوس مصباح وهي المغشوشة يتجوز بها التجار ويردها بيت المال ولفظ الزيافة غير عربي وانما هو من استعمال الفقهاء نهر وفتح يعني أن فلان زاف وقياس مصدره الزيف لا الزيافة كما في المغرب (قوله ما رده بيت المال) لانه لا يقبل

لا يقبل الا ما هو في غاية الجودة فهستاني فالتبهرجة غشها اكثر من الزيف فتح (قوله أو مستحقة للغير)
 بفتح الحاء أي اثبت الغير أنها حقته قال في الفتح وإذا بر في دفع هذه المسميات الثلاثة فلوردة الزيف أو التبهرجة
 أو استردت المستحقة لا يرتفع البر وان انتقض القبض فانما ينتقض في حق حكم يقبل الانتقاض ومثله لو دفع
 المكاتب هذه الانواع وعتو فرد هاهما ولا يرتفع العتق اهـ (قوله أو ستوقه) بفتح السين المهملة ونسبها
 وتشديد التاء فهستاني قال في الفتح وهي المغشوشة غشازا ذاهي تعريب سي توفقه أي ثلاث طبقات طبقتا
 الوجهين فضة وما بينهما نحاس ونحوه (قوله لانهم بالخ) عله لقوله لا يبر قال الزيلعي وان كان الاكثر
 فضة والاقل ستوقه لا يحنث وبالعكس يحنث لان العبرة للغالب (قوله لم يبر) لانه يلزم الاستبدال يدها
 قبل قبضه وهو غير جائز كما علم في بابه ح (قوله ونقل مسكين) أي عن الرحالة اليوسفية وهي التي عملها أبو
 يوسف في مسائل الخراج والعشر للرشد ونقل العبارة أيضا في المغرب عند قوله مستوقه وكذلك في البحر
 والنهر عن مسكين ولعل المراد أن الامام لا ينبغي له أن يأخذ التبهرجة من أهل الجزية أو أهل الاراضي بخلاف
 الستوقه فانه يحرم عليه أخذها لان في ذلك تضييع حق بيت المال والله سبحانه اعلم (قوله وهذه احدى
 المسائل الخمس) الثانية رجل اشترى دارا بالجياذ ونقد الزيف أخذ النسيج بالجياذ لانه لا يأخذها الا بما
 اشترى الثالثة الكفيل اذا كفل بالجياذ ونقد الزيف يرجع على المكفول عنه بالجياذ الرابعة اذا اشترى
 شيئا بالجياذ ونقد البائع الزيف ثم باعه مرابحة فن رأس المال هو الجياذ الخامسة اذا كان له على آخر
 دراهم جياذ فقبض الزيف بأنفقها ولم يعلم بالانقضاء فوافق لا يرجع عليه بالجياذ في قول أبي حنيفة ومحمد
 ما لو قبض الجياذ كذا في الجرح (قوله ودفع للقاضي) وذكر الناطقي أن القاضي ينصب عن
 الغائب وكما لا يقبل اذا غاب الطالب لا يحنث الخائف وان لم يدفع الى الثاني ولا الى الوكيل وفي بعض
 الروايات يحنث وان دفع للقاضي والمختار الاول خائفة قلت وهذه احدى المسائل الخمس التي يجوز فيها
 القضاء على المسحور وذكرها ط وسيد كرها الشارح في كتاب القضاء (قوله باع مال للقاضي يبيعه الخ)
 أي لا يبر يبيعه له اذا باع ما يبيعه الثاني عليه اذا امتنع من البيع بنفسه وذلك كما في الجوعرة وغيرهاته
 يباع في الدين العروض اولاً ثم العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وان امكنه الاجزاء بدونه باعها واشترى
 من ثمنها فبالبيعه لان قضاء الدين فرض مقدم على التجهل وكذا لو كان له مسكن يمكنه أن يجترى بدونه ويشتري
 من ثمنه مسكليت فيه وقبل باع ما لا يحتاج اليه في الحل قبايع الجبة والبدن والنع في الشتاء (قوله
 وكذا يبر بالبيع) أي وان لم يقبض لان البر وقضاء الدين يحصل بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل قبضه
 انقضى البيع وعاد الدين ولا ينتقض البر في المين وانما نص محمد على القبض ليقتر بالدين على رب الدين لاحتمال
 سقوط الثمن بهلاك المبيع قبل قبضه ولو كان البيع فاسدا وقبضه فان كانت قيمته تقي بالدين والاحتث لانه مضمون
 بالقيمة فتح قال في الجرح وشمل ما اذا كان المبيع مملوكا لغير الخائف ولذا قال في الظهيرية ان ثمن المستحق مملوك
 ملكا فاسد اهلك المديون ما في ذمته (قوله ونحوه الخ) كما لو تزوج الطالب أمة المطلوب ودخل بها أو وجب
 عليه دين بالاستهلاك أو بالجناية يبر أيضا نهر والظاهر أن التقييد بالدخول اتفاقا واحتمال سقوط نصف
 المهر بالطلاق قبل الدخول لا ينتقض البر كاحتمال هلاك المبيع قبل قبضه كما مر ويؤيده ما في الظهيرية حلف
 لا يذارقها حتى يستوفي حقه منها فترجىها على ماله عليها فهو استيفاء وفيها حلف لا يقبض دينه من غيره
 اليوم واستهلك شيئا من ماله اليوم فلو غلب لا يحنث لان الواجب مثله لاقبضه ولو قيمته او قيمته مثل الدين
 أو أكثر فحنث لانه صار قابضا بطريق المقاصة وهذا ان استهلكه بعد غصبه لانه وجد القبض الموجب
 للضمان فيصير قابضا دينه وان قبله كان احرقه لم يحنث لعدم القبض اهـ ملخصا وعمام مروج المسألة في الجرح
 (قوله به) متعلق بالبيع والظاهر أنه غير قيد حتى لو باعه شيئا بثلث قدر الدين تقع المقاصة وان لم يعمل الدين
 الثمن يدل عليه مسألة الاستهلاك المذكورة آنفا ولذا لم يقيد به في الفتح (قوله لان المديون تقضي بامثالها)
 قال في الفتح لان قضاء الدين لو وقع بالدرهم كان بطريق المقاصة وهو أن يثبت في ذمة القابض وهو الدائن
 مضمونا عليه لانه قبضه لنفسه لئلا يملكه والدائن مثله على القبض فليقتان قضاها وكذا هنا (قوله لان الهبة
 اسقاط) ولان القضاء فعل المديون والهبة فعل الدائن بالبراء فلا يكون فعل هذا فعل الا حرق فتح (تسبه)

(أو مستحقة للغير) بفتح السين المهملة ونسبها
 بدفعها (لا) يبر (لو قضاها رصاصا
 أو ستوقه) وسطها غش لانها
 ليسا من جنس الدراهم ولد الوتجوز
 م في صرف وسلم لم يبر وتنتل
 مسكين أن التبهرجة اذا غلب غشها
 لم تؤخذ وأما الستوقه فأخذها
 حرام لانها نحاس انتهى وهذه
 احدى المسائل الخمس التي جعلوا
 الزيف فيها كالجياذ (يبر) المديون
 (في حاقه) لرب الدين (لا فاضين
 مالك اليوم) فجاء به فلم يجده ودفع
 الثاني ولو في موضع لا فاض
 له حث به يفتي منه المفتي وكذا
 يبر (لو) وجدته (أعطاه فلم يقبل
 فوضعه بحيث تناله يده لو أدا)
 قضا (والا) يكن كذلك (لا) يبر
 ظهيرية وفيها حلف ليجرد في قضاء
 ما عليه اعلان باع مال للقاضي يبيعه
 لورفع الامر اليه (وكذا يبر بالبيع)
 ونحوه مما حصل المقاصة فيه (به)
 أي بالدين لان المديون تقضي
 بأمثالها (وهبة) الدائن (الدين
 منه) أي من المديون (ليس
 بقضاء) لان الهبة اسقاط لا مقاصرة
 ٢ مطلب
 المسائل الخمس التي جعلوا الزيف
 فيها الجياذ
 ٣ مطلب
 لا فاض مالك اليوم

(و) - ينشذف (لا حنث لو كانت
اليمين موقته) لعدم امكان البر
مع هبة الدين وامكان البر شرط
البقاء (كما) هو شرط
الابتداء كما مر في مسألة الكوز

وعليه (لو حلف ليقضي دينه
غدا ففشاء اليوم أو حلف ليقفل
فلانا غدا ففات اليوم أو) حلف
(لبأكل هذا الرغيف غدا فأكله
اليوم) لم يحنث زيلعي (حلف
ليقضي دين فلان فأمر غيره بالاداء
أو أحاله فقبض بر وان قضى عنه
متبرع لا) يبر ظهيرية وفيها حلف
لا يشارك غريمه حتى يستوفي
فقد يحث برأه أو يحفظه فليس
بفاروق ولو نام أو غفل أو شغل أو شغل
بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى
هرب غريمه لم يحنث ولو حلف
بطلانها أن يعطيها كل يوم درهما
فربما يدفع اليها عند الغروب
أو عند العشاء قال فإذا لم يحل
يوما وليله عن دفع درهم لم يحنث
(حلف لا يقبض دينه) من غريمه

(درهما دون درهم فقبض
بعضه لا يحنث حتى يقبض كله)
قبضا (متفرقا) لوجود شرط الحنث
وهو قبض الكل بصفة التفرق
(لا) يحنث (إذا قبضه بتفريق
ضروري) كأن يقبضه كله بوزنين
لأنه لا يعتد بتفريقه فاما دام في عمل
الوزن (لا يأخذ ماله على فلان
الاجلة أو الاجعاف ترك منه درهما
ثم أخذ الباقي كيف شاء لا يحنث)
ظهيرية وهو الحيلة في عدم حنثه
في المسألة الاولى

مطلب ٢
لا يقبض دينه درهما دون درهم
مطلب ٣
حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجلة
مطلب ٤

قبل ان شرط البر القضا ولم يوجد قيلزم الحنث والالام ارتضاع النقيضين قال في الفتح وهو غلط فان النقيضين
الواجب صدق احدهما دائما هما في الامور الحقيقية كوجود زيد وعدمه أما المتعلق قيامهما بسبب شرعي
فثبت حكمهما ما بقى السبب قائما وقيام اليمين سبب لثبوت احدهما من الحنث أو البر ويقضيان باتفاقه
كما هو قبل اليمين حيث لا بر ولا حنث ولذا قالوا هنا لم يحنث ولم يقولوا بر ولم يحنث اه (قوله وامكان البر
شرط البقاء الخ) أي في اليمين الموقته بخلاف المطلقة فإنه فيها شرط الابتداء فقط وحين حلف كان الدين قائما
فكان تصور البر ثابتا فانه قد ثبت ثم حنث بعد مضي زمن يقدر فيه على القضاء باليأس من البر بالهبة فتح
(قوله وعليه) أي ويستثنى على اعتبار هذا الشرط (قوله لم يحنث) لقوات امكان البر في الغد قبل وقته
فبطلت اليمين (قوله فأمر غيره) الضمير فيه عائذ الى الخالف ونصير حاله وقبض الى فلان قال ط اقاد به
أن القضاء لا يتحقق بمجرد الحوالة والامر بل لا يتمعهما من القبض قال في الهندية وان نوى أن يكون ذلك
بنفسه صدق قضاء وديانة ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه على أحدهما الوجه حنث وان نوى أن
لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء (قوله حلف لا يشارك غريمه الخ) تقدم بعض مسائل الغريم في اواخر
باب اليمين بالاكل والشرب (قوله أو يحفظه) الذي في المنع والجبر ويحفظه بالواو ط قال في البحر
وكذلك لو حال بينهما ستر أو اسطوانة من اساطين المسجد وكذلك لو قعد أحدهما داخل المسجد والآخر
خارجه والباب بينهما مفتوح بحيث يراهم وان توارى عنه بجائط المسجد والآخر خارجه فقد فارقه وكذلك
لو كان بينهما باب مغلق الا ان ادخله وأغلق عليه وقعد على الباب (قوله قال) أي صاحب مجموع النوازل
كما نراه اليه في البحر عن الظهيرية (قوله لم يحنث) الظاهر أن وجهه انه يراهم باليوم عرفا ما يشمل الليل
وتقدم انه لو قال يوم اكلم فلانا فكذلك فهو على الجديدين لقراءته بفعل لا يمتد فم وكذلك هنا لان الاعطاء لا يمتد
فافهم (قوله لا يقبض دينه درهما دون درهم) أي لا يقبضه حالة كون درهم منه مخالف الدرهم آخر في كونه غير
مقبوض أي لا يقبضه متفرقا بل جملة فالجموع في تأويل حال مشتقة فهو مثل بعته يدا بيد أي متقابضين كذا
ظهري (قوله لا يحنث حتى يتقبض كله متفرقا) أي لا يحنث بمجرد قبض ذلك البعض بل يتوقف حنثه على
قبض باقيه فاذا قبضه حنث فتح (قوله وهو قبض الكل الخ) لانه اضاف القبض المتفرق الى كل الدين حيث
قال ديني وهو اسم لكله فتح فلوقال من ديني يحنث يتقبض البعض لان شرط الحنث هنا قبض البعض من
الدين متفرقا واشار الى انه لو قيد باليوم يتقبض البعض فيه متفرقا ولم يقبض شيئا لم يحنث لان الشرط أخذ
الكل في اليوم متفرقا ولم يوجد ونعاه في البحر (قوله بوزنين) أو أكثر لانه قد يعتد قبض الكل دفعة فبصر
هذا المقدار مستثنى ولان هذا انقدر من التفريق لا يسمى تفريقا عادة والعادة هي المتعبرة زيلعي (قوله
ترك منه درهما) أي لم يأخذه منه أصلا (قوله كيف شاء) أي جملة أو متفرقا (قوله لا يحنث) كذا
ذكر في البحر عن الظهيرية هذه المسألة غير معللة والظاهر أنها بمعنى المسألة المارة لان درهما دون درهم يعني
متفرقا كما مر وقوله هنا الاجلة هو معنى لا يقبضه متفرقا لكن الاولى في الاثبات وهذه في النفي والمعنى واحد
ورأيت في طلاق الذخيرة في ترجمة المسائل التي ينظر فيها الى شرط البر وهب رجل مالا فقال الواهب امرأتي
طالق ثلاثا ان نفقت هذا المال الذي وهبتك الاعلى اهلك ثم انه انفق بعضه على أهله وقضى بالباقي ديناً أو وج
او تزوج لا تطلق امرأة الخالف ذكره خواهر زاده في شرح الحيل وعلمه بأن شرط بره انفاق جميع الهبة
على أهله فيكون شرط حنثه ضد ذلك وهو اتفاق جميعها على غيرهم ولم يوجد وهو نظير ما لو حلف لا يأخذ ماله
على فلان الا جميعا وأخذ البعض دون البعض لا يحنث لان شرط بره أخذ جميع الدين جملة فيكون شرط حنثه
ضد ذلك وهو أخذ جميع الدين متفرقا ولم يوجد ذلك كذا هنا اه وحاصله انه لا يحنث بمجرد قبض البعض
جملة أو متفرقا ما لم يقبض الباقي كما مر فاذا ترك البعض بأن لا يقبضه أصلا ببراء أو بدونه لم يحنث لعدم شرطه
وهو قبض كله غير جملة أي متفرقا ولما كانت هذه المسألة في معنى الاولى كما ذكرنا قال الشارح وهو الحيلة
في عدم حنثه في الاولى وبقي هنائي وهو ما لو لم يأخذ من دينه شيئا أصلا ولم ينفق في مسألة الهبة شيئا بأن
ضاعت الهبة مثلاً والظاهر انه لا يحنث لان المعنى ان أخذت ديني لا أخذه الاجلة أو ان انفقته لا تنفقها
الاعلى اهلك ونظيره لا يسع هذا الثوب الا بعشرة ولا تخرجي الا باذن فلن يبعه ولم تخرج أصلا فلا شك في عدم

(كما لا يحنت من قال ان كان لي

الامانة أو غيرا وسوى) مانه (فكذا
بملكها) أي المانة (أو بعضها) لأن
غرضه نفي الزيادة على المانة وحث
بالزيادة لو بمافيه الزكاة والا لا حتى
لو قال (امراته كذا ان كان له
مال وله عروضة) وضباع (ودور
لغير التجارة لم يحنت) خزانة اكل
(حلف لا يفعل كذا تركه على الابد)
لأن الفعل يقتضي مصدرا
منكرا والذكر في النفي ثم (فلو
فعل) الخلف عليه (مرة) حنت
(و) انحلت بمينه (وما في شرح الجمع
من عدمه سهو) ولو فعله مرة أخرى
لا يحنت (الافى كلما) ولو قيدا
بوقت (كوالله لا افضل اليوم
(ففى) اليوم) (قل الفعل بر)
لو حذر ترك الفعل في اليوم كله
(وكذا ان هلك الخائف والمخوف
عليه) بر التحقق العدم ولو جن
الخائف في يومه حنت عندنا خلافا
لاحمد فتح (ولو حلف ليعلمه
بر بكرة) لأن الذكوة في الاثبات
تخص الواحد والمتين ولو قيدا
بوقت ففى قبل الفعل حنت ان
بقى الامكان والابان وقع اليأس
بونه أو بغيره الحل بطلت بمينه
كما ترى في مسألة الكوز زيلقى
(حلفه وال ليعلمه بكل داعر)
بهماتين أى فسد (دخل البلدة
تقيد) حلفه (بقيام ولايته) بيان
اكون المين المطلقة نصير مقيدة
بدلالة الحال ويذفى تقيد بمينه
بفورعله

الحنت فكذا هنا ومنه يعلم جواب ما لو حلف لا يشكوه الامن حاكم السياسة وترك شكايته أصلاً لا يحنت هذا
ما ظهر لي فاعتنه (قوله بملكها) متعلق بقوله لا يحنت (قوله لأن غرضه نفي الزيادة على المانة) أى أن ذلك
هو المقصود عرفاً والخسوس من لا ليس زائداً على المانة وهذا بخلاف ما لو قال لي على زيد مانة وقال زيد خسون
فقال ان كان لي عليه الامانة فهذا النقصان لأن قصده بيمينه الرد على المنكر اه فتح (قوله لو بمافيه
الزكاة) أى لو كانت الزيادة من جنس ما يجب فيه الزكاة كالنقدين والساعة وعرض التجارة وان قلت الزيادة
ولو كانت من غيره كالرقيق والدور لم يحنت وهذا لأن المستثنى منه عرفاً المال لا الدراهم ومطلق المال ينصرف
الى الزكوى كما لو قال والله ليس لي مال أو قال مالي في المساكين صدقة وهذا بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله
أو استأمن الحربى على ماله حيث يتم جميع الاموال لأن الوصية خلافة كالميراث ومتصود الحربى القنية له
بماله وتماه في شرح التخصيص (قوله حتى لو قال الخ) تفريع على ما فهم من كلامه من أن المال اذا اطلق
ينصرف الى الزكوى كما قرناه فافهم (قوله تركه على الابد الخ) ففى أى وقت فعله حنت وان نوى يوماً
أو يومين أو ثلاثة أو بلدة أو منزلاً أو ما شبهه لم يدين أصلاً لانه نوى تخصيص ماله ليس بمقنوط كما في الذخيرة (قوله
لأن الفعل يقتضى مصدرا منكرا الخ) فاذا قال لا اكلم زيد افهوه معنى لا اكلمه كلاماً وهذا أحد تعليلين ذكرهما
في غاية البيان ثانيهما انه نفي فعل ذلك الشيء مطلقاً ولم يقيد بشئ دون شئ فيم الامتناع عنه ضرورة عموم
النفي وعليه اقتصر في البحر وهو أظهر وأحسن منهما ما نقلناه عن الذخيرة لما ردد على الاول أن عموم ذلك المصدر
في الافراد لا في الازمان وأيضاً فقد قال ح ان هذا ينافى ما مر في باب المين في الاكل أى من أن الثابت
في ضمن الفعل ضرورى لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن أن الفعل لا عموم له كما في الخط عن
سبويه (قوله وما في شرح الجمع) أى لا ين ملك من عدمه أى عدم انحلال المين فهو سهو كما في البحر بل
تخل فاذا حنت مرة بفعله لم يحنت بفعله ثانياً والعلامة قاسم رسالة رد فيها على العلامة فيجب حيث
اغتر بما في شرح الجمع ونقل فيها اجماع الاثمة الاربعة على عدم تكرار الحنت (قوله لا يحنت) لانه بعد
الحنت لا يتصور البر وتصور البر شرط بقاء المين فلم يبق المين فلا حنت رسالة العلامة قاسم عن شرح مختصر
الكرخى (قوله الا فى كلما) لاستلزامها تكرار الفعل فاذا قال كلما فعلت كذا يحنت بكل مرة (قوله
وكذا الخ) هذا اذا لم يمض الوقت (قوله والمخوف عليه) الواو بمعنى أو (قوله لتحقق العدم) أى
عدم الفعل في اليوم ط (قوله ولو جن الخائف الخ) محل هذا في الاثبات كما في الفتح وصورته قال لا كان
الرغيف في هذا اليوم فجن فيه ولم يأكل أما في صورة النفي اذا جن ولم يأكل فلا شك في عدم الحنت ط وقدم
المسئف اول الايمان انه يحنت لو فعل المخوف عليه وهو مغمى عليه أو مجنون (قوله لأن الذكوة في الاثبات
تخص) اراد بالذكوة المصدر الذى تضمنه الفعل وهذا مبنى على التعليل السابق وقد علمت ما فيه وفي الفتح
لأن الملتزم فعل واحد غير عين اذا المتسام للاثبات فيبر بأى فعل سواء كان مكرهافيه أو ناسيا أصلاً أو وكلاً
عن غيره واذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنت حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الخائف قبل الفعل فيجب
عليه أن يوسى بالكفارة أو بغيره محل الفعل كما لو حلف لبشر بن زيد أو ليا كان هذا الرغيف فبات زيد
أو أكل الرغيف قبل اكله وهذا اذا كانت المين مطلقة اه (قوله ولو قيدا بوقت) مثل ليا كانه
في هذا اليوم فتح (قوله بأن وقع اليأس) أى قبل مضي الوقت (قوله أو بغيره الخ) هذا عندهما
خلافاً لابي يوسف فتح (قوله تقيد حلفه بقيام ولايته) هذا التخصيص بالزمان ثبت بدلالة الحال وهو العلم
بأن المقصود من هذا الاستحلاف زجره بما يدفع شره أو شر غيره بزجره لانه اذا زجر داعراً زجر داعراً آخر وهذا
لا يتحقق الا في حال ولايته لانها حال قدرته على ذلك فلا يقيد فأنه بعد زوال سلطته والزوال بالموت وكذا
بالعزل في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجب عليه اعلامه بعد العزل فتح (قوله وينبغي تقيد بمينه
بفورعله) هذا بحث لابن الهمام فانه قال وفي شرح الكثرثم ان الخائف لو علم بالداعر ولم يعلم به لم يحنت الا اذا
مات هو أو المستحلف أو عزل لانه لا يحنت في المين المطلقة الا باليأس الا اذا كانت موقفة فيحنت بمعنى
الوقت مع الامكان اه ولو حكم بانقضاء هذه للفور لم يكن بعيداً نظراً الى المتصود وهو المبادرة لزجره ودفع
شره والداعى يوجب التقيد بالنور أى فورعله به اه وأقره في البحر والتهر والمخ واعترض بانه خلاف ظاهر

مطلب ٢

حلف لا يفعل كذا تركه على الابد

مطلب ٣

حلف لا يفعل كذا تركه على الابد

حلفه وال ليعلمه بكل داعر

الرواية في العناية وليس يلزمه الاعلام حال دخوله وانما يلزمه أن لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالي
أو عزله على ظاهر الرواية اه قلت قوله على ظاهر الرواية راجع الى قوله أو عزله أي بناء على ظاهر الرواية من
أن العزل كالموت في زوال الولاية خلافا لما عن أبي يوسف كما يعلم مما نقلناه سابقا عن الفتح ولا شك أن التقيد
بالقور عند قيام القرينة حكم ثابت في المذهب فصار حاصل بحث ابن الهمام أن الوالي اذا كان مراده دفع
الفساد في البلد وحلف رجلا بأن يعلم بكل مفسد دخل البلد فليس مراده أن يخبره بعد افساده سنين في البلد
بل مراده اخباره به قبل اظهاره الفساد فهذا قرينة واضحة على أن هذه اليمين بين القور الثابت حكمها
في المذهب فاقى شرح الكنز والعناية مبني على عدم قيام قرينة القور وما يحتمل ابن الهمام مبني على قيامها
فحيث قامت القرينة على القور حكم به بانصر المذهب والافلا فلم يكن بجته مخالفا للمنقول بل هو معقول
مقبول فلذا اقره عليه النحول فافهم (قوله واذا سقطت لا تعود) أي اذا سقطت بالعزل كما هو ظاهر الرواية
كما لا تعود بعوده الى الولاية (قوله ولو تزقي بلا عزل الخ) هذا لم يذكره في الفتح بل ذكره في البحر بحثا
بقوله ولم أر حكم ما اذا عزل من وظيفته وتولى وظيفة أخرى أعلى منها ويبنى أن لا تبطل اليمين لانه صار متمكنا
من ازالة الفساد أكثر من الحالة الاولى اه قلت الظاهر أن مثل هذا ما اذا لم يكن فاصل بين عزله وتوليه
بل المراد تزقي في الولاية وانتقاله عن الاولى الى اعلى منها ولذا عر الشارح بقوله ولو تزقي بلا عزل أما لو عزل
ثم تولى بعد يوم مثلا فقد سقط سقوط اليد والساقط لا يعود (قوله ومن هذا الجنس) أي جنس ما تقيد
بالمعنى وان كان مطلقا في اللفظ (قوله أو الكفيل بأمر المكفول عنه) كذا وقع في البحر ولم يذكر في الفتح
والنهر لفظ الامر ولذا قيل انه لا فائدة للتقيد به أقول أي لأن رب الدين له ولاية المطالبة على الكفيل سواء كان
كفيل بأمر المكفول عنه أو لا لكن هذا بناء على أن الكفيل منصوب عطفيا على غريمه وانظر أمر مضاف الى
المكفول عنه وليس كذلك بل الكفيل مرفوع عطفيا على رب الدين ولفظ أمر بالتسوين والمكفول عنه منصوب
عطف على غريمه معقول حلف بوجهه قول كافى النسق أو الكفيل بالامر المكفول عنه وعليه فالتقيد بالامر له
فائدة ظاهرة لان الكفيل بالامر له الرجوع على المكفول عنه فيصير بمنزلة رب الدين فاذا كان لتخليفه المكفول
فائدة وتفيد تخليفه بجهة قيام الدين بمنزلة رب الدين فافهم وفي الثانية الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل
لا يخرج من البلدة الا باذنه فتدنى الاصيل دين الطالب ثم خرج بعد ذلك لا بحث (قوله وولاية المنع حال
قيامه) أي قيام الدين ومفاده أن ذلك فيما اذا لم يكن الدين موجلا اذ ليس له منعه من الخروج ولا مطالبة
قبل حلول الاجل وفيما اذا أدى الكفيل اب المال اذ ليس له مطالبة المكفول عنه قبل الاداء نعم له ملازمته
أو حبسه اذ لو لم الكفيل أو حبس فليناقل (قوله لعدم دلالة التقيد) لانه لم يذكر الاذن فلا موجب
لتقيده بزمان الولاية في الاذن وعلى هذا لو قال لامرأته كل امرأة تزوجها بغير اذنك فطالق فطلق امرأته
طلاقا بائنا أو ثلاثا ثم تزوج بغير اذنها طلق لانه لم تقيد بيمينه بقاء النكاح لانها انما تقيد به لو كانت المرأة
تستفيد ولاية الاذن والمنع بعقد النكاح اه فتح أي بخلاف الزوج فانه يستفيد ولاية الاذن بالعقد وكذا رب
الدين كما في الذخيرة وما قبل من أن الاضافة في قوله امرأتى تدل على التقيد لانها بعد العدة لم تنق
امرأته مدفوع بأن الاضافة لا للتقيد بل للتعريف كما لو اتي قوله ان قلت امرأتى فلانة فعبدى حر فقبلها
بعد البيونة بحث فافهم وانظر ما قد ساء في التعليق من كتاب الطلاق (قوله ونحوه) كالأجرة والصرف
والعلم والنكاح والرهن والطلع بجر (قوله وكذا في طرف النوى) فاذا قال لأهب حنث بالايجاب فقط
بخلاف لا يبيع (قوله والاصل الخ) اشرك أن الهبة عقد تبرع قيم بالمبرع أما البيع فمعاوضة فاقضى
الفعل من الجانبين وعند زفر الهبة كالبيع وانفقوا على انه لو قال بعثك هذا الثوب أو أجزتك هذه الدار فلم
تقبل وقال بل قلت فاقول له لان الاقرار بالبيع تضمن الاقرار بالايجاب والقبول وعلى الخلاف القرض
وعن أبي يوسف أن القبول فيه شرط لانه في حكم المعاوضة وتدل فيه عن أبي حنيفة روايتان والابراء يشبه
البيع لافادته الملك باللفظ والهبة لانه تملك بلا عوض وقال الحلواني انه كما كالهبة وقيل الاشبه أن يلحق
الابراء بالهبة والقرض بالبيع والاستقراض كالهبة بخلاف اد ملخصا من الفتح والبحر وانظر ما قد ساء
في باب اليمين بالبيع والشراء (فرع) في الفتح لو قال لعبدان وحبك فلان بني فأنت حر فوهبه منه ان كان العبد

واذا سقطت لا تعود ولو تزقي
بلا عزل الى منصب اعلى فاليمين
بأقية زيادة تمكنه فتح ومن هذا
الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله
(كما لو حلف رب الدين غريمه
أو الكفيل بأمر المكفول عنه
أن لا يخرج من البلد الا باذنه
تقيد بالخروج حال قيام الدين
والمنع حال قيامه (و) منها
(لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه
تقيد بحال قيام الزوجية)
بخلاف لا يخرج امرأته من الدار
لعدم دلالة التقيد بزمان
(حلف ليهن فلا نفوذه له فلم يقبل
بر) وكذا كل عقد تبرع كعارية
ووصية واقرار (بخلاف البيع)
ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا
في طرف النوى والاصل أن عقود
التسربات بازاء الايجاب فقط
والمعاوضات بازاء الايجاب
والقبول معا

مطلب
حلف ليهن فلا نفوذه له فلم يقبل بر
بخلاف البيع ونحوه

(وحصره الموهوب له شرط في الحنث) فلو وهب الخائف لغائب لم يحث اتفاقا ابن ملك فليحفظ (لا يحث في حلفه لا يشتم ريحا نأشتم ورد
وباسمين) والمعول عليه العرف فتح (و) بين (الشتم تقع على) الشتم ١٣٧ (ان تصود فلا يحث لو حلف لا يشتم طيبا فوجد

ريحه وان دخلت الرائحة الى
دماغه) فتح (ويحث في حلفه
لا يشتم بنفسه او وردا بشرط
وردهما له دهنهما) للعرف (حلف
لا يزوج فرجه فصولي فاجاز
بالقول حث وبالله) ومنه الكتابة
خلاف ابن سماعة (لا) يحث
به "تي خانية (ولو زوجه فصولي"
ثم لم يزوج لا يحث بالقول
أيضا) اتفاقا مستادها لوقت
العقد (كل امرأة تدخل
في نكاحي) أو تصير حلالا لي (فكذا

فاجاز نكاح فصولي بالنعمل لا يحث)
بجلاف كل عدي - نسل في ماكي
فهو حر فأجاز بالنعمل حث
اتفاقا لكثرة اسباب الملك جمادية
وفيها حلف لا يطلق فأجاز طلاق
فصولي قولاً أو فعلاً فهو كالنكاح
غير أن سوف المهر ليس بأبارة
لرجوبه قبل الطلاق قال لامرأة
الغيران دخلت دار فلان فأت
طالب فأجاز الزوج فدخلت طاعت
(ومثلاً) في عدم حثه بأجازه
بعلا ما يكتسبه الموثقون
والعالمون من حقوقه (ان
تزوجت امرأة بنفسى أو بوط
أو بصولي) أو دخلت في نكاح
بوجه ما من زوجته طالقاً لأن
قوله أو بنفسى إلى آخره عطف
على قوله بنفسى وعامله تزوجت
وهو خاص بالقول وانما يستدرك
النفوس لوراد أو أجزت نكاح
فصولي ولو بالنعمل فلا يخص له
إذا كان المعلق طلاقاً المروجة

في يد الواهب لا يعتق سلبه له أو لا وان كن ودبعة في يد الموهوب له ان بدأ الواهب فقال وهبتك لا يعتق قبل ولا
وان بدأ الآخر فقال هبه متى فقال وهبته منك عتق (قوله شرط في الحنث) هذا فيما لو كن الخلف على
النقي فلو على الاثبات فهو شرط في البر فكان المناسب اسقاط قوله في الحنث فافهم (قوله لا يشتم) بفتح
الياء والشين مضارع شتمت الطبيب بكسر الميم في الماضي وجاء في لغة فتح الميم في الماضي ونحوها في المضارع
نهر والمشهورة الفصيحة الاولى كما في النسخ (قوله وباسمين) بكسر السين وبعضهم يشتمها وهو غير منصرف
وبعض العرب يعربه اعراب جمع المذكر السالم على غير قياس مصباح (قوله والمعول عليه العرف) ذكر
ذلك في النسخ بعد حكاية الخلاف في تفسير الريحان وهو أنه ما طاب ريحه من النبات أو ما ساقه رائحة طيبة
كالورد أو ما لاساق له من البقول مما له رائحة مستلذة وغير ذلك (قوله فوجد ريحه) أي من غير قصد منه
(قوله للعرف) فيافي الهداية من حنثه بالدهن لا الورق وما قاله الكرخي من حنثه بما ميني على اختلاف
العرف وعرفنا ما ذكره المصنف فتح ملخصاً (قوله فأجاز بالقول) كرضيت وقتلت نهر وفي ماوى الزاهد
لوحناء الناس بنكاح الفضولي فسكت فهو اجازة (قوله حث) هذا هو المختار كما في التبيين وعليه أكثر
المشايخ والفتوى عليه كما في الخاتمة وبه اندفع ما في جامع النصولين من أن الاسخ عدمه بحر (قوله وبالنعمل)
كعبث المهر أو بعضه بشرط أن يصل إليها قبل الوصول ليس بشرط نهر وكتيب لها بشهوة أو بجماعها
لكن يكره تحريرها قبل نفوذ العقد من الحزم بحر فلو بعث المهر أو لالم يكره التقبيل والجماع لحصول
الاجازة قبله (قوله ومنه الكتابة) أي من النعل ما لوالأجازة بالنعمل كتابة لما في الجامع - حلف لا يكلم ولا نا
ولا يقول له شيئاً فكتب اليه كتاباً لا يحث وذكر ابن سماعة انه يحث نهر (قوله به يفتي) مضاعف ما في جامع
النصولين من انه لا يحث بالقول كما ذكره فكان المناسب ذكره قبل قوله وبالنعمل أفاده ط (قوله لاستنادنا)
أي الاجازة لوقت العقد وفيه لا يحث بمباشرة فبالاجازة اولى بحر (قوله لا يحث) هذا أحد قولين
قاله النقيم أبو جعفر ونجيم الدين السبكي والثاني انه يحث به فان شمس النعمة والامام البرزوي والسيد
أبو القاسم وعليه مشي الشارح قبل فصول المشقة لكن رجح المصنف في فتاواه الاول روجه أن دخولها
في نكاحه لا يكون الا بالزوج فيكون ذكر الحكم ذكر كسبه المختص به فيصير في التعديل كأنه قال ان تزوجتها
وبتزوج الفضولي لا يصير متزوجاً كما في فتاوى العلامة قاسم قلت قد يقال ان له سببين التزوج بنفسه والتزوج
بلفظ الفضولي والثاني غير الاول بدليل انه لا يحث به في حلفه لا يزوج تأمل (قوله لكثرة اسباب الملك) فانه
يكون بالبيع والارث والهبة والوصية وغيرها بخلاف النكاح كما علمت فلا فرق بين ذكره وعدمه (قوله
أو فعلاً) كإخراج متاعها من بيته ط (قوله لوجوبه قبل الطلاق) فلا يحال به الى الطلاق بخلاف
النكاح لأن المهر من خصائصه منع عن انعمادية (قوله قال) أي فضولي (قوله فأجاز الزوج)
أي اجاز تطبيق الفضولي (قوله ومثله) أي مثل ما في النسخ (قوله ما يكتسبه الموثقون) أي الذين يكتسبون
الوثائق أي الصكوك (قوله الى آخره) المناسب حذفه لأن قوله أو دخلت في نكاحي معطوف على تزوجت
لا على بنفسى فلا يصح تعليله بأن عامله تزوجت بل العلة فيه انه ليس له السبب واحد وهو التزوج كما مر وهو
لا يكون الا بالقول أفاده ط (قوله وهو منس بالقول) فقوله أو بنفسى ينصرف الى الاجازة بالقول
فقط بحر (قوله فلا يخص له الخ) كذا في البحر وتبعه في النهر وانع وفي فتاوى العلامة قاسم وجامع النصولين
انه اختلف فيه قبل لارجه لجوازده لانه شدد على نفسه وقيل استقبحه أبو جعفر وصاحب النصول حمله أن
يزوجه فضولي بلا أمرهم فجيبره هو فيحث قبل اجازة المرأة لا الى جرائع المالك ثم يجبره هي فاجازتها تعمل
فيجدان العقد فيجوز اذا المين انعقدت على تزوج واحد وهذه الحيلة انما يحتاج اليها اذا قال أو يزوجها غيري
لا بجلي وأجيزه أما اذا لم يقل وأجيزه قال السبكي يزوج الفضولي لا جله فطلق ثلاثاً اذا شرط تزويج الغير
له مطلقاً ولكنها لا تحرم عليه لطلاقها قبل الدخول في ملك الزوج قال صاحب جامع النصولين فيه تسامح لأن
وقوع الطلاق قبل الملك محال اه قلت انما ساءت سمعاً للظهور المراد وهو انحلال المين لا الى جرائع لأن
الشرط تزويج الغير وذلك يوجد من غير توقف على اجازته بخلاف قوله ان تزوجه فانه لا يوجد الا بعقده بنفسه
أو عقد غيره واجازته (قوله الا اذا كان المعلق طلاقاً المروجة) في بعض النسخ المروجة أي التي حث

٢ مطلب

حلف لا يشتم ريحاً ما

٣ مطلب

حلف لا يزوج فرجه فصولي

٤ مطلب

قال كل امرأة تدخل في نكاحي فلا

فرفع الامر الى شافعي ليفسخ
 اليمين المضافة وقد منافي التعاليق
 أن الاقتناء كافي في ذلك بغير (حلف
 لا يدخل دار فلان انتظم المملوكة
 والمستأجرة المستعارة) لان المراد
 بها المسكن عرفا ولا بد أن تكون
 سكنا لا بطريق التبعية فلو حلف
 لا يدخل دار فلانة قد دخل دارها
 وزوجها ساكن بها لم يحنث لان
 الدار تنسب الى الساكن وهو
 الزوج نهر عن الوقعات (لا يحنث
 في حقه انه لا مال له وله دين على
 مناس) بتشديد اللام أي محكوم
 بالفلاسه (أو) على (أو) غنى لان
 الدين ليس بمال بل وصف في الذمة
 لا بدور ذنبه حقيقة (فروع)
 قال غيره والله لتفعلن كذا فهو
 حلف فان لم يفعل اغتاطب حنث
 منه ينوي استعلاف قال غيره
 استعادت بالله أو لم يقل عليك
 لتفعلن كذا الحالف هو المبتدئ
 ما لم ينو استعلافه ولو قال عليك
 عهد بالله ففعلن كذا فقال نعم
 في حلف الجيب

٢. المد

حلف لا مال له

٣. مطلب

الدين تقضي بامثالها

٤. مطلب

قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو

حالف

٥. مطلب

قال والله لا تنقم فتقام لا يحنث

٦. مطلب

قال لتفعلن كذا فقال نعم

أن لا يتزوجها بنفسه أو بفضولي احتراز أعمالو كان المعلق طلاق زوجته الأصلية بأن قال ان تزوجت عليك
 بنفسى أو بفضولي فأنت طالق فان حكم الشافعي بفسخ اليمين المضافة يؤيد كذا الحنث لا ينفيه (قوله أن الاقتناء
 كاف) أي اقتناء الشافعي للحالف يطلان هذه اليمين وهو رواية عن محمد أفنى بها أئمة خوارزم لكنها ضعيفة
 نعم لو قال كل امرأة اتزوجها فهي كذا فتزوج امرأة وحكم القاضي بفسخ اليمين ثم تزوج أخرى يحتاج الى
 الفسخ ثانيا عند ما وقال محمد لا يحتاج وبه يفتى كما في الظهيرية فن قال ان بطلان اليمين هو قول محمد المفتى به
 كما في الظهيرية فقد اشبه عليه حكم بالآخر كما قد مني به في باب التعليق فافهم (قوله بغير) الاول أن
 يقول نهر لان جميع ما قدمه مذكور فيه أما في الجرح فانه لم يذكر قوله انه مما يكتبه المؤثنون ولا قوله أو دخلت
 في نكاحي بوجه ما ولا قوله وقد منافي التعاليق (قوله لان المراد بها المسكن عرفا) يعني أن المراد ما يشمل
 المسكن فيصدق على المملوكة غير المسكونة وفيه تفصيل وخلاف ذكرناه في باب اليمين بالدخول (قوله
 ولا بد أن تكون سكنا لا بطريق التبعية الخ) يخالف لما قدمه في الباب المذكور من قوله ولو تبعها وهو
 ما في الخاتمة لو حلف لا يدخل دار بنته أو أخته وهي تسكن في بيت زوجها فدخل الحالف حنث وقد ذكر
 في الخاتمة أينما مسألة الوقعات وقال ان لم ينو تلك الدار لا يحنث لان السكنى تضاف الى الزوج لا الى المرأة
 ويمكن الجواب بأن الدار في مسألة الخاتمة المارة لما لم تكن للمرأة فانه قد ثبت عينة على دار السكنى بالتبعية
 فحنث أما في مسألة الوقعات المذكورة هنا فالدار فيها ملك المرأة فانصرفت اليمين الى ما ينسب اليها أصالة فلما
 سكنها زوجها نسبت اليه وانقطعت نسبتها اليها فلم يحنث الحالف بدخولها ما لم ينوها أفاد بعضه السيد
 أبو السعود فكيف قد منافي باب الدخول عن التتارخاتية ما يفيد اختلاف الرواية ولكن ما ذكر من الجواب
 توفيق حسن رافع للتحلاف بقيد عدم النية المذكور أخذ مما مر عن الخاتمة فافهم (قوله بتشديد اللام)
 كذا في البحر عن مسكين والظاهر أن التشديد غير لازم لانه يقال مفلس وجمعه مفاليس كما في المصباح وهذا اعم
 من المحكوم بالفلاسه وغيره كما لا يخفى (قوله بل وصف في الذمة الخ) ولهذا قيل ان الدين تقضي بامثالها على
 معنى أن المتبوس مضمون على القابض لانه قبضه لنفسه على وجه التملك ولرب الدين على المدين مثله فالتق
 الدينان قصاصا وتماثرا في البحر (قوله فان لم يفعل اغتاطب حنث) كذا اطلقه في الخاتمة والفتح والنهر
 وظاهره انه يحنث سواء أمره بالتعل او لا وهو كذلك لان أمره لا يحقق الفعل من الخلو ف عليه بشرط بره هو
 الفعل بشرط حنثه عدمه ويأتي تمام بيانه قريبا هذا ورأيت في الصيرفية مرة على رجل فأراد أن يقوم فقال
 والله لا تنقم فتقام لا يلزم الماترشي لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى اه وذكره في البرازية بعبارة فارسية فهذا
 القرع مخالف لما مر وقد يجب ان قوله لا تنقم نهى وهو انشاء في الحال لتحقيق منعه عند التلفظ به وهو طالب
 الكف عن القيام فصار الحلف على هذا الطلب الانشائي لا على عدم القيام فالمقصود من الحلف تأكيده ذلك
 الطلب فليأتمل والظاهر أن الامر مثل النبي فذا قال بالله اضرب زيدا اليوم لا يحنث بعدم ضربه ويظهر
 أيضا انه لو عدم ثم قام لا يحنث ولو لم يكن بانظ انتهى لان المراد النهي عن القيام الذي تهيأ له الخلو ف عليه فهو عين
 الفور الماترشي هنا وهذه المسألة تقع كثيرا (قوله ما لم ينو الاستحلاف) فان نوى الاستحلاف فلا شيء على واحد
 منهما خاتمة وفتح أي لان اغتاطب لم يجبه بقوله نعم حتى يصير حالهما قال في الخاتمة ولو قال والله لتفعلن كذا
 فقال الاخر نعم فهو على خمسة اوجه احدها أن ينوي كل من المبتدئ والجيب الحلف على نفسه فهما حالفان
 أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان قوله نعم يتضمن إعادة ما قبله فكأنه قال والله لا تفعلن كذا فاذا لم يفعل حنثا
 جميعا الوجه الثاني أن يريد المبتدئ الاستحلاف والجيب اليمين على نفسه فالحالف هو الجيب فقط الثالث
 أن لا يريد الجيب اليمين بل الوعد فلا يكون احدهما حالفا الرابع أن لا يكون لاحدهما نية فالحالف هو المبتدئ
 فقط الخامس أن يريد المبتدئ الاستحلاف والجيب الحلف فالحالف هو الجيب حالف لا غير اه ملخصا قلت هذا الاخير
 هو عين الثاني قاتل (قوله فالحالف هو المبتدئ) وكذا فيما لو قال أحلف أو أشهد بالله قال عليك او لا فلا
 يمين على الجيب في الثلاثة وان نوي أن يكون الحالف هو الجيب خاتمة قلت ووجهه انه اسند فعل القسم
 الى نفسه فلا يمكن أن يكون فاعله غيره (قوله ما لم ينو الاستحلاف) أي بأن تكون همزة الاستفهام مقدرة
 فيصير المعنى هل احلف أم لا وهذا يصلح حيلة اذا أراد أن لا يحنث فافهم (قوله فالحالف الجيب) ولا يمين

مطلب
حلف لا يدخل فلان داره

على المبتدئ وان نوى اليمين خاتية وفتح أى لاسناده الحلف الى المخاطب فلا يمكن أن يكون الحالف غيره (قوله لا يدخل فلان داره الخ) نقله في النهر عن منية المفتي وهكذا رأيت فيه الكن بلفظ الدار معرفة وهذا المحمول على ما اذا كان فلان ظاهرا لا يمكن الحالف أن يمنع كما يعلم مما ذكره الشربلالي في رسالته عن الخاتية والخلامة وغيرهما حلف لا يدخل فلان داره فلو كان الحالف فشرط البر منعه بالقول والتفعل بقدر ما يطبق فلو منعه بالتفعل دون الفعل حدث وان لم تكن له منعه بالقول دون الفعل لا يثبت بالدخول وفي القضية عن الوري حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن طالم غالب يتكفي في اخراجه فان لم يمكنه قاله في التلخيص باللسان اه قال وهذا ينبغي أن ما من من حلف المالك بالمنع بالقول فقط مقيد بما اذا قدر على منعه بالتفعل والى في كسبه القول وينبغي قوله الخاتية بقدر ما يطبق هذا حاصل ما ذكره في الرسالة وقد تلخصها السيد أبو السعود تلخيصا مختلا ونقله عنه ط في الباب السابق وانه افتى بناء على ما فهمه فيمن حلف على اخيه أن لا يتكلم بأنهما لو تكلمت بعد ما نهاها عن الكلام لا يثبت لانه لا يملك منعها وقاس على ذلك أيضا انه لو كانت اليمين على الاثبات مثل لتفعلن بيكفي امره بالتفعل قلت وهذا خطأ فاحش للفرق بين قولنا لا ادعه يفعل وبين لا يفعله بوضع ذلك ما قدمناه في التعليق عن الويلولة رجل قال ان ادخلت فلا ياتي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت فلا ياتي بيتي فامر أنه طالق قاله في القول على أن يدخل بأمره لانه متى دخل بأمره فقد أدخله وفي الثاني على الدخول أمر الحالف أو لم يأمره علم أو لم يعلم لانه وجب الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف لان شرط الحلف الترتل للدخول فمضى علم ولم يمنع فقد ترك اه ونقل مثله في النهر عن المحيط وغيره فانظر كيف جعلوا اليمين في الثاني على مجرد الدخول لان المحلوق عليه هو دخول فلان فمضى تحقق دخوله بتحقيق شرط الحلف وان منعه قولا أو فعلا لان منعه لا يثبت دخوله بعد تحقيقه وأما عدم الحلف بالمنع قولا أو فعلا أو فولا فقط على التخصيص المار فهو خاص بالحلف على انه لا يدعه أو لا يتركه يدخل وكذا قوله لا يبيعه يبيعه لانه متى لم يبيعه تحقق انه تركه أو خلاه فيثبت هذا هو المبرر في عامة كتب المذهب وهو شرط الوجه وقد منافي آخر باب اليمين في الكل والشرب فيما لو قال لا افارقن حتى تقتضيني حتى انه لو فر منه لا يثبت ولو قال لا يفارقني يثبت كما في الخاتية فقد جزم بجنسه اذا فر منه بعد حلفه لا يفارقني وعلى هذا فالصواب في جواب الفتوى السابقة أن اخيه اذا تكلمت يثبت سواء منعه عن الكلام أو لا لتحقيق شرط الحلف وهو الكلام ومنعه لها لا يرفع بعد تحقيقه كما لا يخفى نعم لو كان الحلف على انه لا يتركها أو لا يخرجها اتكلم فانه يترك بالمنع قولا فقط ولا يحتاج الى المنع بالفعل لانه لا يملك كما قال في الخاتية رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلان يتر على هذه الشريطة منعه بالتفعل بكونه بارت لانه لا يملك المنع بالفعل اه وبما ذكرناه طهر أن ما نقله الشارح تعالى منية لا يصح حمله على ظاهره فانه في الكتب فلا بد من تأويله بما قدمناه وقد يقول بأنه أراد معنى لا يدعه يدخل كما افق في بد في الخبرية حيث سنل عن حلف على صهره أنه لا يرحل من هذه القرية فرحل فمرا عليه فهل يثبت اجاب مقتضى ما افق به قارئ الهداية واستدل به الشيخ محمد الغزالي وافق به انه ان نوى لا يتركه فرحل فمرا عليه لا يثبت اه أو يقول بأنه سقط من عبارة المنة لانه لا يدعه والافهم مردود لان العمل على ما هو المشهور الموافق للمعتول والمنقول دون الشاذ الخفي المعقول فافهم هذا التحرير والله سبحانه اعلم (تنبيه) علم أيضا مما ذكرناه انه لو كان الحلف على الاثبات مثل قوله والله لا افارقن كذا فشرط البر هو ان يثبت حقيقة ولا يمكن قياسه على لا يدعه يفعل بأن يقان هنا يكتفي أمره بالفعل فان ذلك لم يقل به أحد وإنما من عن القضية في اخراجه ما كان داره فذلك في معنى لا يدعه يسكن كما علم مما ذكرناه أما فلا يكتفي الأمر لان حلفه على الفعل لا على الأمر به ومجرد الأمر به لا يثبت كما لا يخفى فاذا لم يفعل يثبت الحلف كما مر سواء أمره أو لا وهذا ظاهر جلي أيضا ولكن جل من لا يسمو فافهم (قوله بتر بوجه اخرج) لان عقد الاجارة منعه من الاخراج بالتفعل لان مالك الدار لا يملك المنفعة مدة الاجارة وهو حينئذ لا يجنب الشربلالي (قوله وحلفه بتر) لان قوله لا يدع ينصرف الى ما يتدر عليه وبعد تحليفه لا يتدر على الاخذ بشرط الحلف أن يتركه مع التدرية ولا لا يثبت اذا قال لا ادع فلا يثبت فعله في غيبته (قوله طلقت) لانه صارت النكاح للقاعدة المذكورة عقبه (قوله به يفتي) وهو قول أبي يوسف خلافا لمحمد بخلاف ما ذكره عن ابن عمر رضي الله

مطلب
في الفرق بين لا يدعه يدخل وبين لا يدخل

لا يدخل فلان داره فيمنعه على النهي ان لم يملك منعه والافق على النهي والمنع جميعا * آخر داره ثم حلف انه لا يتركه فيها بتر بقوله اخرج * لا يدع ماله اليوم على شريعه فتقدمه للتأني وحلفه بتره ذيل له ان كنت فعلت لذا فامرا بان طالق فقال نعم وقد بان فعل طلقت وفي الاشهاد القاعدة الحادية عشر السؤال معار في الجواب قال امرأة زيد طالق أو عبده حر أو عليه الميثي ابيت الله ان وهل كذا قال زيد نعم ان حاله الى آخره * ادعى عليه طلاق بالطلاق ماله عليه شيء فبرهن بالمال حدث به يفتي * ان فلا يثبت وهو عند الناس في ثقل وعنده ثقل لم يثبت الا أن يثبت ما عند الناس

والمسألة يجالها لا يبحث اه فتح أي لجوازانه اقضه ثم ابرأه واستوفى منه قبل الدعوى فلم يظهر كذب المدعى عليه (قوله حنث الخ) لأن كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه ويصير الحالف عاملاً مع المخلوفاً عليه وإن كان عقد الشركة نفسه لا يوجب الحقوق أما العبد المأذون فلا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الحالف شريكاً للمولاه بجر عن الظهيرية (قوله فدخل المشتركة) أي فلا يبحث لأن نصف الدار لا يسمى داراً فتح (قوله اذالم يكن ساكناً) ترك في الفتح هذا القيد وقد سرح به في الخاتمة قال ط أما اذا كان ساكناً فهو داره لأن الدار حينئذ تسمى المشتركة التي سكنها والله سبحانه أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحدود) •

لما فرغ من الايمان وكسارها الدائرة بين العباد والعتوبة ذكر بعدها العقوبات المحضة ولولا لزوم التفریق بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم اولى لاشتراكه على بيان كفارة الفطر المقلب فيها جهة العتوبة نهر وفتح وهي ستة أنواع حد الزنى وحد شرب الخمر خاصة وحد السكر من غيرها والكمية متحدة فيهما وحد التدف وحد السرقة وحد قطع الطريق ابن كمال (قوله الخدعة) في بعض النسخ هو لغة فالضرب عائد على الحد المفهوم من الحدود (قوله المنع) ومنه سمي البواب والسجان حداد المنع الاول من الدخول والثاني من الخروج وسمى المعرف للمأهبة حد المنع من الدخول والخروج وحدود الدار من باباتها المنعها عن دخول ملك الغير فيها وخروج بعضها اليه وتعامه في الفتح (قوله عتوبة) أي جزاء بالضرب أو القطع أو الرجم أو القتل سمي بها لانها تلو الذنب من تعقبه اذا تبعه قهستاني (قوله مقتدة) أي مبينة بالكتاب أو السنة أو الاجماع قهستاني أو المراد لها قدر خاص ولذا قال في النهر مقتدة بالموت في الرجم وفي غيره بالاسواط الآية اه أي وبالقطع الآتي (قوله حقا لله تعالى) لانها شرعت لمصلحة تعود الى كافة الناس من صيانة الانساب والاموال والعقول والاعراض (قوله زجرا) بيان لحكمها الاصل وهو الانزجار عما يضر ربه العباد من أنواع الفساد وهو وجه تسميتها حدوداً قال في الفتح والتحقيق ما قال بعض المشايخ انها موانع قبل الفعل زواج بعده أي العلم بشرعيتها يمنع الاقدام على الفعل وايضا عابدها يمنع من العود اليه (قوله فلا تجوز الشفاعة فيه) تفریع على قوله تجب الخ قال في الفتح فانه طلب ترك الواجب ولذا انكر صلى الله عليه وسلم على اسامة بن زيد حين شفع في الخزومية التي سرق فقال اتشفع في حد من حدود الله (قوله بعد الوصول للعاكم) وأما قبل الوصول اليه والنبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الرفع له الى الحاكم ليطلعه لأن وجوب الحد قبل ذلك لم يثبت فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل بل على الامام عند النبوت عنده كذا في الفتح وظاهره جواز الشفاعة بعد الوصول للعاكم قبل النبوت عنده وبه سرح ط عن الجوى (قوله بل المطهر التوبة) فاذا حد ولم يبق عليه اثم المعصية وذهب كثير من العلماء الى انه مطهر وأوضح دليلنا في النهر (قوله وأجمعوا الخ) الظاهر أن المراد أنها لا تسقط الحد الثابت عند الحاكم بعد الرفع اليه أما قبله فيسقط الحد بالتوبة حتى في قطاع الطريق سواء كان قبل جنائهم على نفس أو عضواً أو مالاً أو كان بعد شيء من ذلك كما سنأتي في بابيه وبه سرح في البحر هنا خلافاً لما في النهر نعم يبق عليهم حق العبد من القصاص ان قتلوا والضمان ان أخذوا المال وقول البحر والقطع ان أخذوا المال سبق قلم وصوابه والضمان والحاصل أن بتساء حق العبد لا ينافي سقوط الحد وكأنه في النهر توهم أن الباقي هو الحد وليس كذلك فافهم وفي البحر عن الظهيرية رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأناب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بفاحشته لاقامة الحد عليه لأن السر منسوب اليه اه وفي شرح الاشباه للبيري عن الجواهر رجل شرب الخمر وزنى ثم تاب ولم يحدث في الدنيا دل يحد له في الآخرة قال الحدود حقوق الله تعالى الا انه تعلق بها حق الناس وهو الانزجار فاذا تاب توبة نصوحاً أرجو أن لا يحدث في الآخرة فانه لا يكون أكثر من الكفر والردة وانه يزول بالاسلام والتوبة (قوله فلا تعزير حد) تعزير اسم لامبني معها على الفتح وحد خبرها وكذا قوله ولا قصاص حد وقد شارح خبر المأذون لأن الخبر المذكور مفرد لا يصلح خبر الهما لكنه مصدر للجنس فيصلح لهما والخطب في ذلك سهل ثم ان الاول مقرر على قوله مقتدة والثاني على قوله وجبت حقا لله تعالى وقوله لعدم تقديره أي تقدير التعزير أي كل أنواعه لأن المقتدة وبعضها وهو الضرب على أن الضرب وان كان اقله ثلاثة وأكثره تسعة وثلاثون لكن ما بين الاقل والاكثر ليس بمقتدة كما افاده

لا يعمل به في القصة مثلاً
فعمل مع شريكه حث ومع عبده
المأذون لا لا يزرع أرض فلان
فزرع أرضاً بينه وبين غيره حث
لأن نصف الأرض تسمى أرضاً
بخلاف لا يدخل دار فلان فدخل
المشتركة اذالم يكن ساكناً والله
سبحانه أعلم

• (كتاب الحدود) •

(الحد) لغة المنع وشرعاً (عتوبة
مقتدة وجبت حقا لله تعالى) زجراً
فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول
للعاكم وليس مطهراً عند نابل المطهر
التوبة وأجمعوا أنها لا تسقط الحد
في الدنيا (فلا تعزير) حد لعدم
تقديره (ولا قصاص حد) لأنه حق
المولى

قوله تفریع على قوله تجب هكذا
بخطه باصارع والذي في المتن
وبأني له بعد ذلك وجبت بالمأذون
والخطب سهل اه معجبه

مطاه
التوبة تسقط الحد قبل ثبوته

في البحر (قوله والزنى) بالقصر في لغة أهل الحجاز فيكتب بالياء وبالمدة في لغة أهل نجد فيكتب بالالف بدأ بالكلام عليه لأنه أصبغة التسل فكان راجعا إلى الموجود وهو الأصل ولكنة وقوع سببه مع قطيعته بخلاف السرقة فإنها لا تكثر كثرة والشرب وإن كثرت فليس حتمه بتلك القطيعة نهر وفتح (قوله الموجب للحد) قديده لأن الزنى في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته فإن الشرع لم يخص اسم الزنى بما يوجب الحد بل بما هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه ولو وطئ جارية ابنه لا يحد للزنى ولا يحد قاذفه بالزنى فدل على أن فعله زنى وإن كان لا يحد به ونماه في الفتح وبه علم أن ما في الكثر وغيره من تعريف الزنى بما مر تعريف للشرع الأعم فلا يعترض عليه بترك القيود التي ذكرها المصنف هنا لأنه تعريف للاختصاص الموجب للحد على أن القيود المذكورة خارجة عن الماهية لأنها شروط لأجزاء الحكم كما في النهر تأمل (قوله قدر حشفة) أي حشفة أو قدرها من كان مقطوعا الكن مخرج بالفتح وسكت عن الظاهر لعلمه بالأول اختصارا أو أقيم لفظ قدر لا فائدة التعميم لالاختراز عن نفس الحشفة فأبلاج بعضها غير موجب للحد لأنه ليس وطئا ولذا لم يوجب الغسل ولم يفسد الحج كما في الجوهرية وأشار بسكونه عن الانزال إلى أنه غير شرط (قوله مكاف) أي عاقل بالغ ولم يقل مسلم لأنه غير شرط في حق الجلد (قوله مطلقا) سواء ثبت عليه بأقراره بالإشارة أو بينة كما في البحر وغيره (قوله لا بالبرهان) ذكر ابن النخبة في شرح الوهبانية أنه رأه في نسخة الخانية وذكر أن المصنف يعني ابن وهبان خص ذلك بالآخرس أقول الذي رأيته في نسختين من الخانية ~~هـ~~ ذاولوا أقر الآخرس بالزنى أربع مرات في كتاب كنية أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزنى لا تقبل الاعي إذا أقر بالزنى فهو بمنزلة البصير في حكم الأقرار ~~هـ~~ فقوله ولو شهد عليه الشهود الخ اعتماد كره في الآخرس لافي الاعي خلافا لما رآه ابن النخبة في نسخة فانه غلط لقول الفتح والبحر بخلاف الاعي مع إقراره والشهادة عليه ومثله في التارخاتية عن المخبرات وبه جزم في شرح الوهبانية للشر بن لالي وشرح الكثر للمقدسي (قوله في قبل) متعلق بوطء (قوله أو ماضيا) أدخل به العجز والشوها فأنها وإن لم تكن مشتهاة في الحال لكنها كانت مشتهاة فيما مضى (قوله خرج المكره) أي بقيد طائع والدبر بقيد قبل وهذا بناء على قول الإمام من أنه لا حد بالواطئة أما على قولهم ما من أنه يحد بفعل ذلك في الأجانب فيدخل في الزنى وسيأتي في الباب الآتي (قوله ونحو الصغيرة) هو الميتة والبهيمة ح وهذا خرج بقيد مشتهاة والمراد الصغيرة ونحوها فاقام لفظ نحو لقصص التعميم كما مر أيضا وتطيره على أحد الاحتمالات قولهم مثلك لا يخل (قوله خال عن ملكه) أي ملك يمينه وملك نكاحه وهو صفة لقبيل ط أو صفة لوط (قوله وشبهته) أي شبهة ملك اليمين وملك النكاح فالأولى كوط جارية مكانه أو عبده المأذون المديون أو جارية المغنم بعد الإعراب دارنا في حق الغازي والنانية كزوج امرأة بلا شهود أو أمة بلا إذن مولاهما أو تزوج العبد بلا إذن مولاه جوى عن المفتاح ط (قوله أي في الحل) ويقال لها شبهة ملك وشبهة حكمية كوط جارية ابنه ط (قوله لافي الفعل) وتسمى شبهة اشتباه كوط معتدة الثلاث وحاصل أن شرط كون لوط زنى خاتمه عن شبهة الحل لأنها لو كانت في الحد وان لم يظن حله بخلاف شبهة الفعل فإنها لا تنفيه مطلقا بل إن ظن الحل أما أن لم يظنه فلا ولا أخذ من الأولى بالإرادة مع أنه لو أريد خلوه عما يعم شبهة الفعل بقيد ظن الحل فيها صح أيضا فإداه السيد أبو السعود (قوله في دار الإسلام) مفعول زاد وهذا القيد يؤول إلى قولهم وأين هو وكذا قولهم في الباب الآتي لا حد بالزنى في دار الحرب والبعي وعليه فكان الأولى أن يقول في دار العدل لخرج دار البغي أيضا وهذا الذي مر من داخل العسكر الذي فيه السلطان أو نائبه المأذون له بأقامة الحد والافاقه يحد ~~هـ~~ كما سيأتي هناك (قوله أو عكينة) بالرفع عطف على وطء أو والتقسيم والتنويع واسم الإشارة للوط ط (قوله ففقدت على ذكره) أي واستدخلته بنفسها (قوله أو عكينة) لما كانت المرأة تحت حد الزنى وقد سماها الله تعالى زانية في قوله الزانية والزاني علم أنها تسمى زانية حقيقة ولا يلزم من كونها لا تسمى واطئة أنها زانية مجازا فلا زاد في التعريف عكينة حتى يدخل فعلها في المعرف وهو الزنى الموجب للحد فالزم يكن عكينة زانية حقيقة لما احتج إلى إدخاله في التعريف وهو أيضا أمانة كونها زانية حقيقة وإن لم تكن واطئة كما أن الرجل يسمى زانيا حقيقة بالتمكين وإن لم يوجد منه لوط حقيقة وبه سقط ما في البحر من أن تسميتها زانية مجازا فافهم (قوله فتم التعريف) تعريف بصاحب الكثر وغيره حيث عرفوه بالتعريف

مطلب
أحكام الزنى

مطلب
الزنى شرعا لا يختص بما يوجب الحد بل أعم

(والزنى) الموجب للحد (ووطء)

وه إدخال قدر حشفة من ذكر

(مثاق) خرج الصبي والمعنوه

(ناطق) خرج وطء الآخرس

فلا حد عليه مطلقا للشبهة وأما

الاعني فيحد للزنى بالأقرار لا بالبرهان

شرح وهبانية (طائع في قبل

مشتهاة) حالا أو ماضيا خرج

المكره والدبر ونحو الصغيرة

(خال عن ملكه) أي ملك الواطئ

(وشبهته) أي في الحل لافي الفعل

ذكره ابن الكمال وزاد الكمال

(في دار الإسلام) لأنه لا حد بالزنى

في دار الحرب (أو عكينة من ذلك)

بأن استلحق فقعدت على ذكره

فانهما يحدان لوجود التمكين

(أو عكينة) فان فعلها ليس وطئا

بل تمكين فتم التعريف

الاعم وتقدم جوابه تأمل (قوله وزاد في المحيط الخ) حيث قال ان من شرائط العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد للشبهة وأصله ما روى سعيد بن المسيب ان رجلا زنى باليمن فكذب في ذلك عمر رضي الله تعالى عنه ان كان يعلم ان الله حرم الزنى فاجلدوه وان كان لا يعلم فعلوه فان عاد فاجلدوه ولان الحكم في الشرعيات لا يثبت الا بعد العلم فان كان الشروع والاستفاضة في دار الاسلام اقيم مقام العلم ولكن لا أقل من ابراث شبهة لعدم التبليغ اه وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قائم مقامه في الاحكام كلها ح عن البحر (قوله ورد في فتح القدير) أي في الباب الا أن الزنى حرام في جميع الاديان والملل فالحربي اذا دخل دار الاسلام فأسلم فزنى وقال ظننت انه حلال يحد ولا يلتفت اليه وان كان فعله أول يوم دخوله فكيف يقال اذا ادعى مسلم أصلي انه لا يعلم حرمة الزنى لا يحد لا تنفاه شرط الحد اه وأقره في البحر والنهر والمنع والمقدسي والشربلاي ونارزع فيه ط بما مر عن عمر وبأن الحرمة الثابتة في كل ملة لا تنافي أن بعض الناس يجهلها كيف والباب تقبل فيه الشبهات وأما مسألة الحربي فلعلمها على قول من لا يشترط العلم اه قلت وكذا نازع فيه المحقق ابن أمير حاج في آخر شرحه على التحرير في بحث الجهل حيث قال بعد نقله ما مر عن المحيط غير أن ظاهراً قول المبسوط عقب هذا الاثر فقد جعل ظن الحل في ذلك الوقت شبهة لعدم اشتهاار الاحكام بشير الى أن هذا الظن في هذا الزمان لا يكون شبهة معتبرة لاشتهار الاحكام فيه ولكن هذا انما يكون مفيد العلم بالنسبة الى الناشئ في دار الاسلام والمسلم المهاجر المقيم بهامدة يطلع فيها على ذلك فأما المسلم المهاجر الواقع منه ذلك في فور دخوله فلا وقد قال المصنف يعني الكمال في شرح الهداية ونقل في اشتراط العلم بحرمة الزنى اجماع الفقهاء وهو مفيد أن جهله يكون عذراً اذا لم يكن عذراً بعد الاسلام ولا قبله فحق يتحقق كونه عذراً وحينئذ فالقرع المذكور أي فرع الحربي هو المشكل فليتأمل اه قلت قد يجب أن العلم بالحرمة شرط فيمن ادعى الجهل بها وظهر عليه أمارة ذلك بأن نشأ وحده في شاطئ أو بين قوم جهال مثله لا يعلمون فخرعه أو يعتقون اباحته اذا لا يتكرو وجود ذلك فن زنى وهو كذلك في فور دخوله دارنا لا شك في انه لا يحد اذا تكليف بالاحكام فرع العلم بها وعلى هذا يحمل ما في المحيط وما ذكر من نقل الاجماع بخلاف من نشأ في دار الاسلام بين المسلمين أو في دار أهل الحرب المعتقدين حرمة ثم دخل دارنا فانه اذا زنى يحد ولا يقبل اعتذاره بالجهل وعليه يحمل فرع الحربي ويزول عنه الاشكال وهو أيضا يحمل كلام الكمال وبه يحصل التوفيق وهو أولى من شق العصا والتفريق هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله ويثبت) أي الزنى عند القاضي أما بثبوته في نفسه فبإجماع الانسان له لانه فعل حسي نهر (قوله رجال) لانه لا مدخل لشهادة النساء في الحدود وقيد بذلك من ادخال النساء في العدد كما هو الواقع في النصوص (قوله فلو جاء وامتنع قين حدوا) أي حد القذف ولو جاءوا فرادى وقعدوا مقعد الشهود وقام الى القاضي واحد بعد واحد قبلت شهادتهم وان كانوا خارج المسجد حدوا جميعا بحر عن الظهيرية وعبر بالمسجد لانه محل جلوس القاضي يعني أن اجتماعهم يعتبر في مجلس القاضي لا خارجه فلو اجتمعوا خارجه ودخلوا عليه واحد بعد واحد فممن متفرقون فيحدون (قوله بلفظ الزنى) متعلق بشهادة فلو شهد رجلان انه زنى واخران انه اقتر بالزنى لم يحد ولا تحدد الشهود أيضا الا اذا شهد ثلاثة بالزنى والرابع بالاقتراره فحد الثلاثة ظهيرية لان شهادة الواحد بالاقترار لا تعتبر في كلام الثلاثة فذا في بحر (قوله لا يحد بلفظ الوطء والجماع) لان لفظ الزنى هو الدال على فعل الحرام دون ما فلو شهدوا انه وطئها وطأ محرما لا يثبت بحر أي الا اذا قال وطأ هو زنى واطأ هو زنى ويكتفى صريحه من أي لسان كان كما صرح به في الشربلاية في حد القذف فانه يشترط فيه صريح الزنى كما هنا تأمل (قوله وظاهر الدرر الخ) ونصها أي بشهادة ملتبسة بلفظ الزنى لانه الدال على فعل الحرام أو ما يفيد معناه وسأني بيانه اه ولا يخفى انها محتملة أن يكون قوله أو ما يفيد معناه عطف على الضمير في قوله لانه الدال يعني أن الدال على فعل الحرام لفظ الزنى أو ما يفيد معناه وليس ذلك صريحا في أن ما يفيد معناه تصح الشهادة به نعم ظاهر العبارة عطفه على لفظ الزنى لكن قوله وسأني بيانه اراد به كما قاله بعض المحققين ما ذكره في التعزير من أن حد القذف يجب بصريح الزنى أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء كقوله في غضب لست لا ييك أو بان فلان ايه اه وأنت خير بأن هذا لا يتأتى هنا فهاذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير فافهم ثم انه لو لم يبينه بما ذكر في التعزير أمكن حمله

وزاد في المحيط العلم بالتحريم
فلو لم يعلم لم يحد للشبهة ورد في فتح
القدير بحرمة في كل ملة (ويثبت
بشهادة أربعة رجال) في مجلس
واحد (فلو جاء وامتنع قين حدوا
بلفظ الزنى لا) مجزئ لفظ الوطء
والجماع وظاهر الدرر أن
ما يفيد معنى الزنى يقوم مقامه

على أن المراد به ما كان صريحا فيه من لغة أخرى فافهم (قوله لأنه يدفع اللعان عن نفسه) بيان للثمة
وعليه لو كان قد فسد أحدهم الرجل لم تقبل شهادته لما ذكر في الزوج أقاده في البحر (قوله ويسقط نصف المهر)
أي يسقطه الزوج بهذه الشهادة لتضمنها محيى الفرقة من قبلها حيث كانت مطاوعة لولده وأما بعد الدخول
فلا يسقط شيء من المهر بمطاوعتها بل تسقط النفقة لتشوزها (قوله ظهريه) ومثله في البحر عن المحيط
بزيادة ونحوه الثلاثة ولا يحسد الزوج (قوله فيسألهم الامام الخ) أي وجوبه أو قال قاضي خان ينبغي أن يسألهم
در منتهى والظاهر أن ينبغي بمعنى يجب لأن هذا البيان شرط لإقامة الحد قال في الفتح بعد ما صرح بالوجوب
ولو سألهم فلم يزيدوا على قولهم أنهم ما زنى لا يحسد المشهود عليه ولا التهود ونحوه فيه (قوله أي عن ذاته
وهو الأيلاج) تفسير للماهية المعبر عنها بما هو وظاهر كلامهم أنه ليس المراد بالماهية الحقيقة الشرعية الماترة
كما في البحر لكن ذكر في الفتح فائدة سؤاله عن الماهية أن الشاهد عساه يظن أن محاسنة الترجين حراما زنى
أو أن كل وطء محترم زنى يوجب الحد فيشهد بالزنى قال في النهر وهو طاهر في أن المراد بما هيته حقيقة الشرعية
الأن هذا يستلزم الاستغناء عن الكيفية والمكان لتضمن التعريف ذلك فهو من عطف الخاص على العام
أه قلت الاستغناء مدفوع لأن الماهية بيان حقيقة الزنى من حيث هو وأما الكيفية والمكان وغيرهما
فهى في هذا الزنى الخاص المشهود به فيسألهم عن ذلك ليعلم أن هذا الخاص تحققت فيه الماهية الشرعية
احتياطاً في درء الحد قدر (قوله لجواز كونه مكرها الخ) بيان لقوله وكيف هو على طريق الترتيب والاولى
أن يقول باكرام لأن الضمير عائده على الزنى لأنه المستول عنه لا على الزانى (قوله أو في صباه) وكذا يحتمل
أن يكون بعد بلوغه لكن في زمان متقدم كما في الفتح ونحوه وسيأتى حد التقدّم (قوله أو بأمة ابنه)
أي ويحرمها من لا يحسد بوطئها كأمته وزوجه قال في الفتح وقياسه في الشهادة على زنى المرأة أن يسألهم عن زنى
بهم من هو لا احتمال أن ذكر زنى كونه صبيبا أو مجنونا فأنها لا حد عليها فيه عند الامام (قوله هو زيادة
بيان) أي لأنه ينبغي عنه بيان الماهية مع أن ظاهرا كلامهم أن الحكم موقوف على بيانه كما في البحر وأشار
إلى أن الضمير في ينوء عائده إلى المذنب كور من الأوجه المستول عنها كما يؤخذ من عبارة القدورى خلافا
لما في بعض الشروح من أن قوله وقالوا الخ بيان لقوله وينوء لأنه بمجرد القول المذكور لا يتم البيان كما في النهر
(قوله وعدلوا سرا وعلنا) السر بأن يبعث القاضي ورقة فيها أسماءهم وأسماء محلتهم على وجه يتم به كل
واحد منهم لمن يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل مقبول الشهادة والعلانية بأن يجمع القاضي بين المزمك
والشاهد ويقول هذا الذي زكيت به عنى سرا ولم يكتب خنا بظاهر العدالة اتفاقا بأن يقال هو مسلم ليس بظاهر
الفسق احتيالا للدرء بخلاف ما ترا الحق عند الامام قالوا ويحبسه هنا حتى يسأل عن التهود بطريق التعزير
بخلاف الديون فإنه لا يحبس فيه قبل ظهور العدالة ونحوه في البحر واعترضه بأنه يلزم الجمع بين الحد والتعزير
قلت وفيه نظر لأنه بهذه الشهادة صار متهما والمتهم يعزروا الحد لم يثبت بعد على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل
ما يأتى من أنه لا يجمع بين جلد ونفى الأساية وتعزير اقتدر (قوله إذا لم يعلم به المهر) أما لو علم عد التهم لا يلزمه
السؤال لأن علمه أقوى من الحاصل له من المزمك ولو لا إحداهما لكان يعلم به بعد بعلمه كما في الفتح
قبل والاكتفاء بعلمه هنا منى على أنه يقضى بعلمه وهو خلاف المتن به قال ط وفيه أن القضاء هنا بالشهادة
لا بعلمه بالعدالة قتأمل (قوله حكم به) أي بالحد وهذا إذا لم يقر المشهود عليه كما يأتى (قوله ما لم يكن
متهنكا) من هتك زينة الترهات كما من باب ضرب خرقه وهتك الله ستر الفاجر فضحه مصباح قال في الفتح بعد
سوقه الأحاديث الدالة على نذب الترهات إذا كان التره مندوبا إليه ينبغي أن تكون الشهادة به خلاف الأولى التي
مرجعها إلى كراهة التزويه وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتده ولم يهتك به والاوجب كون الشهادة
أولى لأن مطلوب الشارع إخلاء الأرض من المعاصي والنواحيش بخلاف من زنى مرة أو مرارا متسترا متوقفا
أه ملخصا يلقى لو كان أحدهما متهنكا دون الآخر وظاهر التعليق المذكور أن الشهادة أولى لأن درء المقاسد
مقدم تأمل (قوله ويثبت أيضا باقراره) عطف على قوله ويثبت بشهادة أربعة وقدم الأول لأنه المذكور
في القرآن ولأن النابت بها أقوى حتى لا يدفع الحد بالقرار ولا بالتقدم ولأنها حجة معتد به والقرار قاصرة
كذا في الفتح والبحر لكن قوله ولا بالتقدم مخالف لما قدمناه ولما سيأتى في باب الشهادة على الزنى ثم رأيت

(ولو) كان (الزوج) أحدهم
إذا لم يعلم به (ن) الزوج (فنهها)
ولم يشهد بزناها لولده لثمة لأنه
يدفع اللعان عن نفسه في الأولى
ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول
أو نفقة العدة لو بعده في الثانية
ظهريه (فيسألهم الامام عنه
ما هو) أي عن ذاته وهو الأيلاج
عني (وكيف هو وأين هو ومتى
زنى وبين زنى) لجواز كونه
مكرها أو بدار الحرب
أو في صباه أو بأمة ابنه فيستقضى
القاضي احتيالا للدرء (فإن
يؤمر وقالوا رأينا وطئها في فرجها
تأمل في المحلة) هو زيادة بيان
احتيالا للدرء (وعدلوا سرا
وعلنا) إذا لم يعلم بمحلتهم (حكم به)
وجوبه أو ترك الشهادة به أولى ما لم
يكن متهنكا فالشهادة أولى نهر
(ويثبت) أيضا (باقراره)

الزملي تبه على ذلك في حاشية المنع فقال المقر أن التقادم يمنعها دون القرار وكما يمنع التقادم قبولها في الابتداء فكذا يمنع الإقامة بعد القضاء (قوله صريحا) اخرج به اقرار الآخر بكتابة أو إشارة فلا يحد للشبهة بعدم الصراحة بخلاف الاعنى فانه يصح اقراره والشهادة عليه بحر وقدمر (قوله صاحبيا) احتراز عن السكران كما يأتي (قوله ولم يكذبه الاخر) فلو أقر بالزنى بفلانة فكذبه درى الحد عنه سواء قالت تزوجني أولا عرفه أصلا وعليه المهر ان ادعته المرأة وان أقرت بالزنى بفلان فكذبها فلا حد عليها أيضا عنده خلافا لهما في المسألتين بحر (قوله اورثتها) بأن تخبر النساء بأنهارتقا قبل الحد لان اخبارهن بالزنى يوجب شبهة في شهادة الشهود بحر (قوله لجواز ابداء ما يسقط الحد) أي من الخرساء أو الآخرس على تقدير عدم الخرس واستشكل ما لو أقر أنه زنى بغائبة فانه يحد قبل حضورها مع احتمال أن تذكر مسقطا عنه وعنهما اذا حضرت فيحتاج الى الفرق قلت يؤخذ جوابه مما في الجوهر من أن القياس عدم الحد في الثانية لجواز أن تحضر فتجحد فتدعي حد القذف وتدعي نكاحا فطلب المهر وفي حده ابطال حقها والاستحسان أن يحد لحديث ما عرفت فانه حدم مع غيبة المرأة اه والحاصل أن القياس عدم الفرق بين المسألتين ولكنه حد في الثانية على خلاف القياس للحديث وهذا اولى مما اجاب به بعضهم من أن الزيلعي علل الثانية بأن حضور الغائبة ودعواها النكاح شبهة واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة والمعتبر هو الشبهة دون شبهة الشبهة لما اورد عليه من انه في المسألة الاولى كذلك قلت وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة محققة مانعة بخلاف الغيبة ولذا لو أقر بالزنى بمن لا يعرفها فانه يحد قال في الفتح لانه أقر بالزنى ولم يذكر مسقطا لان الانسان لا يجهل زوجته وأتمه اه فعلم أن الغائبة انما حد فيها لانه لم يبد مسقطا بخلاف الخرساء فان الخرس نفسه مسقط للعله المذكورة (قوله في حال سكره) متعلق باقر (قوله ولو سرق اوزني) أي في حال سكره وثبت ذلك بالبينه (قوله لان الانشاء) أي انشاء الزنى او السرقة المعين للشهود في حال سكره لا يحد بالتكذيب فيحد بخلاف اقراره بذلك في حال سكره (قوله اربع في مجالسه) ولو كل شهر مرة أما لو أقر اربع في مجلس واحد كان بمنزلة اقرار واحد كما في النهر (قوله أي المقر) وقيل مجالس القاضى والاول اصح وفسر محمد فترق المجلس بأن يذهب المقر عنه بحيث يوارى عن بصر القاضى وظاهر قوله في الهداية لا بد من اختلاف المجالس وهو أن يرده القاضى كلما أقر فيذهب حتى لا يراه أن اختلاف المجالس لا يكون الا برده نهر (قوله كلما أقر رده) فيه تسامح كما قال صدر الشريعة لانه في الرابعة لا يرده ومن ثم قال في الاصلاح الا اربعة نهر (قوله سأل كما مر) أي سؤال المماثلا لما مر وهذا السؤال بعد الرابعة كما في الكافي وذكر أنه يسأل عن عقله وعن احصائه (قوله حتى عن المزني به الخ) سقط لفظ حتى من بعض النسخ ولا بد منه لان مراده افادة انه لا بد من السؤال عن الخمسة المارة وصريح بالمزني به اذ اعلى ابن الكمال حيث قال لك أن تقول انه لا حاجة اليه لكن كان عليه التصريح بالزمان أيضا لانه قيل لا يلزم لان التقادم يمنع الشهادة دون الاقرار ورد بأن فائدته احتمال انه زنى في حال صباه (قوله فلا يثبت الخ) تفريع على ما فهم من حصر ثبوته بأحد شيئين الشهادة بالزنى والاقرار به وقوله ولا بالبينه على الاقرار بيان لفائدة تقييد الشهادة بأن تكون على الزنى ووجهه كما في الزيلعي انه ان كان منكرا فقد رجح وان كان مقررا لا تعتبر الشهادة مع الاقرار (قوله ولو قضى بالبينه) أي البينة على الزنى لاعلى الاقرار (قوله فأقر مرة) أو مرتين نهر والظاهر أن الثلاث كذلك وقد عاين بعد القضاء لانه لو أقر قبله بسقط الحد بالاتفاق كما صرح به في الفتح وظاهره ولو أقر مرة واحدة (قوله لم يحد) أي خلافا لمحمد لان شرط الشهادة عدم الاقرار فقات الشرط قبل العمل بها لان الامضاء من القضاء في الحدود كما يأتي فصار كالأول وهو ما لو أقر قبل القضاء كما في الفتح ثم اذا لم يكمل نصاب الاقرار الموجب للحد فلا يحد (قوله بطلت الشهادة) أي وصار الحكم للاقرار فيعامل بموجبه لا بموجب الشهادة (قوله بخلاف الشهادة) أي بخلاف ما لو ثبت زناه بالشهادة فهرب في حال الرجم فانه يتبع بالجارية حتى يؤتى عليه بحر عن الحاوى وسيأتي انه لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد ما تقدم الزمان لا يقام (قوله وانكار الاقرار رجوع) أي اذا قال بعد ما أقر اربعاً وأمر القاضى برجه والله ما اقررت بشئ فانه يدرك عنه الحد خاتمة وهذا مكر مع قوله ويحلى سيده ان رجع الخ الآن يفسر ذلك بقوله رجعت عما اقررت به تأمل (قوله كما سيبي) أي في بابها

صريحاً صاحبياً ولم يكذبه الاخر ولا يظهر كذبه بجهه أورثتها ولا اقر بزناه بخرساء أو هي بأخرس لجواز ابداء ما يسقط الحد ولو أقر به أو بسرقة في حال سكره لا حد ولو سرق اوزني حد لان الانشاء لا يحتمل التكذيب والاقرار يحتمله نهر (اربع في مجالسه) أي المقر (الاربعة كلما أقر رده) بحيث لا يراه (وسأله كما مر) حتى عن المزني بها لجوازيان بأمة ابنه نهر (فان بينه) كما يحق (حد) فلا يثبت بعلم القاضى ولا بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه فأقر مرة لم يحد عند الثاني وهو الاصح ولو أقر اربعاً بطلت الشهادة اجماعاً سراج (ويحلى سيده ان رجع عن اقراره قبل الحد أو في وسطه ولو) رجوعه (بالفعل كهر وبه) بخلاف الشهادة (وانكار الاقرار رجوع كان انكار الردة توبة) كما سيبي

(قوله وكذا يصح الرجوع الخ) أي فلا يحد وهذا إذا لم تقم البيئة على احصائه ولا فيحد كما يأتي متاقيب
 حد الشرب (قوله لعدم المكذب) أي لانه خبر محتمل للصدق كالأقرار ولا مكذب له فيه فتحقق الشبهة
 في الأقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو القصاص وحد القذف لوجود من يكذبه بجر (قوله كحد شرب
 وسرقة) فانه يسقط بالرجوع عن الأقرار بهما كما سيأتي في بابيهما (قوله وان ضمن المال) لانه حق العبد
 فلا يسهط بعد إقراره بسرقة (قوله لحديث ما عزم) هو ابن مالك الأسلي المروي في البخاري فان فيه تلقينه
 بما ذكره قال في الأصل ينبغي أن يقول له لعلي تزوجتها أو وطئت ابنته والمقصود أن يلقنه ما يكون ذكره دارنا
 ليذكره أيا ما كان بجر وفتح (قوله بلائنه) متعلق بادعى قال في البحر ولا يكلف إقامة البيئة كما لو ادعى
 السارق العين انها ملكه سقط القطع بمجرد دعواه ولهذه المسألة اخوات سند كرها في الباب الآتي (قوله
 لا يسقط في الأصح) أي اذا ثبت زناه بالبيئة وكذا لو بالأقرار اذا لم يتقدم وستأتي هذه المسألة آخر الباب
 الآتي (قوله ويرجم محصن) بفتح الصاد من احصن اذا تزوج وهي مما جاء اسم فاعله على لفظ اسم المفعول
 ومنه اسهب فهو مسهب اذا طال في الكلام وألغى بالناء والجم فهو ملغج اذا اقتصر فتح ملغصا (قوله في فضاء)
 هو المكان الواسع لانه امكن في رجه ولئلا يسبب بعضهم بعضا نهر (قوله حتى يموت) اشار الى انه
 لا بأس لكل من رمى أن يعمد مقتله لانه واجب القتل الا أن يكون ذارحم منه فان الاولى أن لا يعمده لانه
 نوع من قطيعه الرحم فهستاني ويأتي تمامه (قوله فهدر) أي لا قصاص فيه لو عمدا ولا دية لو خطأ (قوله
 وينبغي الخ) صرح به في الفتح في باب الشهادة على الزنى (قوله لا قتيانه) افعال من فأت يفوت فوتا وفواتا قال
 في المصباح وفاته فلان بذراع سبقة بها ومنه قيل اقات فلان اقيانا اذا سبق بفعل شيء واستبذ برأيه ولم يؤمر
 فيه من هو أحق منه بالأمر فيه (قوله والشرط بداءة الشهود به) أي بالرجم لانهم قد يتجاسرون على الاداء
 ثم يستعظمون المباشرة فيرجعون وفيه احتيال للدرك كما في المحيط فهستاني (قوله او قطعوا بعد الشهادة) وكذا
 لو مرضوا بعد ما قيد به لانهم لو قطعوا قبلها رضى القاضي بحضرتهم لانهم اذا كانوا متطوعين لا يدي لم تستحق
 البداءة بهم وان قطعت بعد ما فتد استحققت وهذا ينبغي أن كون البداءة بهم شرطا اعما هو عند قدرتهم على
 الرجم بجر وفتح والمراد القطع بلا جناية منسقة والاخرجوا عن الاهلية (قوله ولا يتحدثون في الأصح)
 لان امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم وان كان ظاهرا فيه لامتناع بعض الناس من ذبح الحيوان الحلال
 وتمامه في الفتح ولا ينبغي أن هذا راجع لقوله فان ابوا أما في الموت والغيبة فلا شبهة في انهم لا يتحدثون
 وانما سقط الرجم لاحتمال رجوعهم لو حضروا (قوله أو قذف) أي اذا حذبه كما قيده في الفتح (قوله لان
 الامضاء من القضاء) أي امضاء الحد وابتداعه بالفعل من القضاء فاذا لم يخنه ثم حصل مانع من العمل أو الشهادة
 بعد ثبوتها فكانه لم يحصل القضاء بها أصلا ط (قوله كما في الحاكم) أي الحاكم الشهيد أي كتابه الكافي
 والظاهر أن الميم في كازائدة والأصل كما في الحاكم وهو كذلك في بعض النسخ قال في الفتح وفي غير المحسن قال
 المحاسن في الكافي يقام عليه الحد في الموت والغيبة اه أي موت الشهود وغيبتهم وبه سقط ما قبل
 ان المراد كما في الحاكم أي كما يحد لومات الحاكم أو غاب وكيف يصح ذلك مع أن الامضاء من القضاء كما سمعت
 ولذا قال في الكافي واذا حكم الحاكم بالرجم ثم عزل قبل أن يجره وولى غيره لم يحكم بذلك اه فانهم (قوله
 ثم الامام) استظهارا في حقه فربما يرى في الشهود ما يوجب درء الحد اه جوهره (قوله قاله ابن
 الكمال) لم ينقله ابن الكمال عن أحد وهو محتاج الى النقل فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وما نقله
 المصنف عن الكمال رده في النهر) يأتي بيان ذلك قريبا (قوله أفاد في النهر الخ) حيث قال وفي الدراية
 يستحب للامام أن يأمر طائفة من المسلمين أن يحضروا لإقامة الحدود واختلفوا في عدد هافن ابن عباس
 واحد وقال عطاء اثنان والزهرى ثلاثة والحسن البصري عشرة اه وهذا صريح في أن حضورهم ليس شرطا
 فرمهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط اه قلت وفيه نظر فان هذا ذكره تفسير الطائفة في قوله تعالى وليشهد
 عذابهم طائفة من المؤمنين والواقع في الآية الجلد لا الرجم ولو سلم فالمراد أنه اذا كان عند الامام من يجره
 ينبغي له أن يأمر غيرهم بأن يحضروا والمأقوالا من أن مبنى الحد على التشهير فالمراد بالناس من يشار إليهم
 وحضورهم لا بد منه لا لزم فوات الرجم أصلا فثبت الجميع (قوله ويبدأ الامام لومقرا) أي يبدأ الامام

(وكذا يصح الرجوع عن الأقرار
 بالاحصان) لانه لما صار شرطا للحد
 صار حقا لله تعالى فصح الرجوع
 عنه لعدم المكذب بجر
 (و) كذا عن (سائر الحدود
 الخالصة) لله كحد شرب وسرقة
 وان ضمن المال (وبد تلقينه)
 الرجوع (بلعلك قبلت أو لمست
 أو وطئت بشبهة) لحديث ما عزم
 (دعي الزاني انها زوجته سقط
 الحد عنه وان) كانت (زوجة
 للغير) بلائنه (ولو تزوجها بعده)
 أي بعد زناه (أو اشتراها لا)
 يسقط في الأصح لعدم الشبهة
 وقت الفعل بجر (ويرجم محصن
 في فضاء حتى يموت) ويصطفون
 كصفوف الصلاة لرجه كلما
 رجم قوم قتلوا ورجم آخرون
 (فلو قتل شخص أو فتنأ عنه بعد
 القضاء به فهدر) وينبغي أن يعز
 لا قتيانه على الامام نهر (و) لو
 (قله) أي قبل القضاء به (يجب
 القضاء في العمد والدية في الخطأ)
 لان الشهادة قبل الحكم بها لا حكم
 لها (والشرط بداءة الشهود به)
 ولو بحصة صغيرة لا العذر كمرض
 فبرجم الثاني بحضرتهم (فان ابوا
 أو ماتوا أو غابوا) أو قطعوا بعد
 الشهادة (أو بعينهم سقط) الرجم
 لنسوان الشرط ولا يتحدثون في الأصح
 (كما لو خرج بعضهم عن الاهلية)
 للشهادة (بفتح أو عني أو خرس)
 أو قذف ولو بعد القضاء لان
 الامضاء من القضاء في الحدود
 وهذا لو محصنا أما غيره فمحد
 في الموت والغيبة كما في الحاكم
 (ثم الامام) هذا ليس حتما كيف
 وحضوره ليس بلازم قاله ابن
 الكمال وما نقله المصنف عن الكمال
 رده في النهر (ثم الناس) أفاد

بالرجم لو كان الزاني مقرا ونبت باقراره لقول علي رضي الله تعالى عنه أيها الناس ان الزني زنا أن زني السرور زني العلانية فزني السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرى ثم الامام ثم الناس وزني العلانية أن يظهر الحبل أو الاعتراف فيكون الامام أول من يرى ونمامه في الفتح (قوله مقتضاه الخ) قال في الفتح واعلم أن مقتضى هذا أنه لو امتنع الامام لا يحصل للقوم رجمه ولو أمرهم لعلمهم بفوات شرط الرجم وهو منتف برجم ماعر للقطع بأنه عليه الصلاة والسلام لم يخضه ويمكن الجواب بأن حقيقة ما دل عليه قول علي هو أنه يجب على الامام أمر الشهود بالابتداء احتيا لا لبوت دلالة الرجوع وعدمه وأن يتبدى هو في صورة الاقرار لينكشف للناس عدم تساهله في بعض شروط القضاء والحد فاذا امتنع ظهرت أمارة الرجوع وامتنع الحد لظهور الشبهة وهذا منتف في حقه عليه الصلاة والسلام فلم يكن عدم رجمه دليلا على سقوط الحد ومقتضى ما ذكرناه لو بدأ الشهود فيما اذا ثبت بالشهادة يجب أن يثنى الامام فلو لم يثن سقط الحد لا اتحاد المأخذ فهما اه ملخصا وقوله ومقتضى ما ذكر الخ هو الذي نقله المصنف عن الكمال ورد في النهي بأنه انما يثم لو سلم وجوب حضور الامام كالشهود وهو غير لازم كما في ابصار الاصلاح لابن كمال قلت ما ذكره ابن كمال لم يعزه لاحد كما مر وما ذكره المحقق صاحب الفتح هو ظاهر المتون والدليل فلا يعدل عنه الا بنقل صريح معتبر ثم رأيت في الذخيرة مانعه يجب البداءة من الشهود ثم من الامام ثم من الناس فافهم (قوله لكن سيجي الخ) أي في كتاب القضاء وهذا الاستدراك في غير محله لانه ليس في ذلك أن القاضي امتنع من البداءة بالرجم بل المراد أن الخاصكم اذا ثبت عند الحد بالجنة أي بالينة أو الاقرار وأمر الناس بالرجم لهم أن يرجوا بالشرط المتقدم وان لم يحضروا مجلس الحكم ولم يماينوا الجنة وقيل لا فساد الزمان قال في غرر الاذكار والاحسن التفصيل بأن القاضي اذا كان عالما عادلا وجب اثماره بلا تفحص وان كان عادلا جاهلا سئل عن كيفية قضائه فاذا أخبر بما وافق الشرع يؤتمر قوله وان كان ظالما لا يقبل قوله عالما كان أو جاهلا اه (قوله ويكره للعصرم الرجم) كذا في البحر عن المحيط وفيه عن الزيلعي وغيره انه لا يقصد قتله فان غيره كفاية وظاهره انه اذا لم يقصد مقتلا لا يكره كما يشهد ما قدمناه عن القهستاني أيضا ثم ان محل الكراهة اذا لم يكن المحرم شاهدا في الجوهره لو شهد أربعة على أيهم بالزني وجب عليهم أن يتنوا بالرجم وكذا الاخوة وذوو الرحم ويستحب أن لا يعتمدوا مقتلا وأما ابن العم فلا بأس أن يعتمد مقتله لان رجمه لم يكمل فأشبه الاجنبي وقوله يستحب الخ يشهد أن الكراهة تنزيهية تأمل (قوله وان فعل لا يحرم الميراث) نص عليه في كافي الخاصكم قال في الجوهره ولو شهد على أيه بالزني أو بالتصاص لم يحرم الميراث (قوله وسمع انه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامدية) أخرجه الستة البخاري وأما انه صلى على ماعز فبنيته تعارض ونمامه في الفتح (قوله بدلالة النص) هو قوله تعالى فعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت في الاماء واذا ثبت فيهن للزق ثبت في الذكور الارقاء دلالة اذا لا يشترط فيه الاولوية المسكون عنه بالحكم بل تكفي المساواة نهر (قوله وذ كر الزيلعي الخ) فيكون دخول الذكور ثابا بعبارة النص لا بدالاته (قوله لكنه عكس القاعدة) وهي تغليب الذكور على الاناث ووجه العكس هنا كما أفاده في الفتح هو كون الداعية فيهن أقوى ولذا قدمت الزانية على الزاني في الآية (قوله لقولهم ركنه) أي ركن الحد وفيه تأمل بل الظاهر أن الركن هو الضرب أو الرجم (تنبيه) في كافي الخاصكم يقام الحد على العبد اذا أقر بالزني أو بغيره مما يوجب وان كان مولاه غابا وكذا في القطع والتصاص وان قال بعد عتقه زنت وأنا عبد له حد العبد اه (قوله في الصحاح الخ) تفسير لما وقع في عبارة المتون كالقدوري والكنز وغيرهما بسوط لا ثمرة له إشارة الى أن ما ذكره المصنف هو المراد بالثمرة لانه المشهور في الكتب كما قاله في معراج الدراية ورجح في المغرب أن المراد بهما ذنبه وذكر في الفتح من رواية أنس انه كان يؤمر بالسوط فقطع ثمرة ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به فالمراد أن لا يضرب وفي طرفه ليس لانه يجرح أو يبرح فكيف اذا كان فيه عقدة والحاصل انه يجنب كل من الثمرة بمعنى العقدة وبمعنى الفرع الذي يسره ذنين تعمما للمشارك في النقي ولو تجاوز بالثمرة فيما يتأكل العقدة ليم الجاز ما هو يابس الطرف على ما ذكرنا لكان أولى فانه لا يضرب بمثله حتى يدق رأسه فيصير متوسطا اه ملخصا (قوله بين الجراح وغير المولم) بأن يكون مؤلما غير جراح ولو كان انجلود ضعيف الخلقة خفيف هلاكه يجلد بجلد اضعف مما يجمله ففتح

مقتضاه انه لو امتنع لم يحصل للقوم رجمه وان أمرهم لقوت شرطه فتح لكن سيجي انه لو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسعت رجمه وان لم تعين الجنة ويكره للعصرم الرجم وان فعل لا يحرم الميراث (وغسل وكفن وصلى عليه) وسمع انه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامدية (وغير المحصن بجلد مائة ان حرا ونسناها للعبد) بدلالة النص والمراد بالمحصنات في الآية الحرائر ذكراه البضاوى وغيره وذ كر الزيلعي انه غلب الاناث على الذكور لكنه عكس القاعدة (و) العبد (لا يجتده سيده بغير اذن الامام) ولو فعله هل يكفي الظاهر لا نقولهم ركنه اقامة الامام نهر (بسوط لا عقدة له) في الصحاح ثمرة السوط عقدة أطرافه (متوسطا) بين الجراح وغير المولم

(قوله وفترق جلده الخ) لأن جمعه على عضو واحد قد يفسده وشرب ما استثنى قد يؤدي إلى الهلاك حقيقة أو معنى بإفساد بعض الخواص الظاهرة أو الباطنة (قوله قيل وصدره الخ) فأنه بعض المشايخ وهو رواية عن أبي يوسف وفيه تطريل الصدر من الحامل والضرب بالسوط المتوسط عددا يسيرا لا يقتل في البطن فكيف بالصدر ثم إذا فعل بالعصا كما يفعل في زمامتافي يوت الظلة ينبغي أن لا يضرب البطن فتح (قوله خسين متواليه) قيد بالتوالي ليحصل بها الالام ولذا قال في الجوهرة أيضا ولا يجوز أن يفرقه في كل يوم سوطا أو سوطين لأنه لا يحصل به الايلام (قوله وقال على رضى الله تعالى عنه) انظره كما في الفتح عن مصنف عبد الرزاق يضرب الرجل قائما والمرأة قاعدة في الحدود اه (قوله والتعازير الخ ليس منه) (قوله غير محدود على الارض) لأن مبنى الحدة على التشهير بجر اللعانة والقيام ابلغ فيه والمرأة مبنى أمرها على السر وان امتنع الرجل ولم يقف لأبأس بربطه بأسطوانة أو يمسك فتح (قوله وكذا لا يمتد السوط) أفاد أن قوله غير محدود يمكن أن يعود إلى السوط أيضا أي ضربا غير محدود ومدة السوط فيه تفسير أن قيل بأن يرفعه الضارب فوق رأسه وقيل أن يمدّه على جسد المضروب بعد وقوعه عليه وفيه زيادة ألم قال في الفتح وكل ذلك لا يفعل فانظر محدود معهم في جميع معانيه لأنه في النقي لجواز تعميمه اه أي في مدة الرجل على الارض ومدة السوط بمعنىيه وهذا بناء على مختار صاحب الهداية وخمس الأئمة في جواز تعميم المشترك في النقي وكذا الجمع بين الحقيقة والمجاز في النقي وهو خلاف المشهور في كتب الأصول كما ينه في حواشينا على شرح المنار (قوله ولا يجوز الحفر له) لعله أخذ من قول الهداية وغيره أن الربط والامساك غير مشروع وأما الحفر للمرأة فلكونه استر لها قلت وينبغي تقييده بما لو ثبت الحدة بالقرار ليكون متمكنا من الرجوع بالهرب بخلاف ما لو ثبت بالينة تأمل (قوله ولا يربط الخ) الا اذا امتنع كما مر (قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) لقطع بأنه لم يجمع بينهما صلى الله عليه وسلم ولأن الجلد يعرى عن المقصود مع الرجم فتح (قوله أي تغريب في السكر) أي في غير المحصن وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام منسوخ كسطره الآخر وقوله عليه الصلاة والسلام والنيب بالنيب جلد مائة ورجم بالجارة بجر وتام تحقيقه في الفتح (قوله وفسره) أي فسر النقي المروي في حديث آخر كرواية البخاري من قول أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فني فمين زنى ولم يحصن بنى عام واقامة الحدة (قوله وهو أحسن الخ) فيه أنه مخالف لروايات التغريب وقوله هم ان في النقي فتح باب الفتنة لانفرادها عن العشيرة وعن تسجي منه ولقول على حسبهما من الفتنة أن ينفي وروى عبد الرزاق قال غرّب عمر رضى الله عنه ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب إلى خير فلقق به رجل قصير فقال عمر لا تغرب بعده مسلما كما في الفتح وله المراد أن فعل الحبس أحسن من فعل التغريب فليس المراد تفسير الوارد بذلك بتريته التعديل فتأمل (قوله لأنه يعود على موضوعه بالنقض) أي لأن المقصود من اقامة الحدة المنع عن الفساد وفي التغريب فتح باب الفساد كما علمت فنيه نقض وابطال للمعتود منه شرعا فكانه شبه المقصود الأصلي بال موضوع وهو محل العرض المختص به أو بموضوع العلم وهو ما يمت فيه عن عوارضه الذاتية كبदन الانسان لعلم الطب تأمل (قوله الأسباب وتغزير) أي أنه ليس من الحدة ويؤيده ما قدمناه من حديث البخاري من عطف واقامة حدة على نقي عام كما أوقفه في الفتح وفيه أيضا لو غلب على ظن الامام مصلحة في التغريب تغزيراً فله أن يفعل وهو محل الواقع للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما غرّب عمر نسر بن الحجاج لاقتان النساء بجماله والجمال لا يوجب نفي وعلى هذا كثير من مشايخ السلف المحققين رضى الله عناهم وحسن ما معهم يغزبون المرء اذا بدا منه قوة نفس وجناح لسكر نفسه وتلين ومثل هذا المريد أو من هو قريب منه هو الذي ينبغي أن يقع عليه رأى القاتل في التغريب أماما لم يستحق له حال تشهد عليه بغلبة النفس فنيه يوسع طرق الفساد ويسهلها عليه اه (تنبه) أشار كلام الفتح إلى أن السياسة لا تختص بالزنى وهو ما عزاها السارح إلى النهرو في القهستاني السياسة لا تختص بالزنى بل تجوز في كل جنسية والرأى فيها إلى الامام على ما في الكافي كقتل مبتدع يوههم منه انتشار بدعته وان لم يحكم بكفره كما في التمهيد وهي مصدر سام إلى الرعية أمرهم ونهاتهم كما في القيام ومن وغيره فالسياسة استعمال الخلق بأمرهم إلى الطريق المنبى في الدنيا والآخرة فهي من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهريهم وباطنهم ومن السلاطين

(وزع ثيابه خلا ازار) لستر عورته

(وفترق جلده) على بدنه خلا رأسه

ووجهه وفرجه) قيل وصدره وبطنه

ولرجله في يوم خسين متواليه

ومثلها في اليوم الثاني اجزاء على

الصح جوهرة (و) قال عن رضى

الله تعالى عنه (بشرب الرجل

قائما) والمرأة قاعدة في الحدود

والتعازير (غير محدود) على الارض

كما يفعل في زمامتافانه لا يجوز نهر

وكذا لا يمتد السوط لأن المشترك

في النقي يتم ابن كمال (ولا تنزع

ثيابها الا البر وواحد شور تشرب

جالسة) لما روي بنا (ويحفرها)

إلى صدرها (في الرجم) وجاززكه

لسترها بئسابها (لا) يجوز

الحفر (له) ذكره الشيخ ولا يربط

ولا يمسك ولو هرب فان مقرر الاتبع

والا اتبع حتى يموت ~~مستحرام~~

(ولا يجمع بين جلد ورجم)

في الحمن (ولا بين جلد ونقي)

أي تغريب في البكر وفسره

في النهاية بالحبس وهو أحسن

وأمكن للفتنة من التغريب لأنه

يعود على موضوعه بالنقض

(الاسياسة) وتعزير افاينفوس

للامام وكذا في كل جنسية نهر

والملوك على كل منهم في ظاهره لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها
 اهـ ومثله في الدر المتقي قلت وهذا تعريف للسياسة العامة الصادقة على جميع ما شرعه الله تعالى لعباده من
 الاحكام الشرعية ونسبة عمل اخص من ذلك مما فيه زجر وتأديب ولو بالقتل كما قالوا في اللوطي والبارق
 والخناق اذا تكرر منهم ذلك حل قتلهم سياسة وكما ترى في المبتدع ولذا عترف بها بعضهم بأنها تغليظ جنابة
 لها حكم شرعي جسم المائدة الفساد وقوة لها حكم شرعي معناه انها دالة تحت قواعد الشرع وأن لم ينص
 عليها بخصوصها فان مدار الشريعة بعد قواعد الايمان على جسم مواد الفساد لبقاء العالم ولذا قال في البحر
 وظاهر كلامهم أن السياسة هي فعل شيء من الخاصكم لمصلحة يراها وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي اهـ
 وفي حاشية مسكين عن الحوى السياسة شرع مغلظ وهي نوعان سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها وسياسة عادلة
 تخرج الحق من الظالم وتدفع كثير من المظالم وتردع أهل الفساد وتوصل الى المقاصد الشرعية فالشريعة
 توجب المصير اليها والاعتماد في اظهار الحق عليها وهي باب واسع فمن أراد تفصيلها فعليه بمراجعة كتاب معين
 الاحكام للقاضي علاء الدين الاسود الطرابلسي الحنفى اهـ قلت والظاهر أن السياسة والتعزير مترادفان ولذا
 عطفوا أحدهما على الآخر لبيان التفسير كما وقع في الهداية والزيلعي وغيرهما بل اقتصر في الجوهرية على
 تعزير أو سبأى أن التعزير تأديب دون الحد من العزير بمعنى الرد والردع وأنه يكون بالنزب وغيره
 ولا يلزم أن يكون بمقابلة معصية ولذا يضرب ابن عشرين على الصلاة وكذلك السياسة كما مر في نقي عمر لتصر
 ابن الجراح فانه ورد انه قال لعمر ما ذنبى يا أمير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اظهر دار الهجرة
 منك فقد نفاء لاقتن النساء وان لم يكن يصنعه فهو فعل لمصلحة وهي قطع الاقتن بسببه في دار الهجرة التي
 هي من أشرف البقاع فيه ردة وردع عن منكر واجب الازالة وقالوا ان التعزير موكول الى رأى الامام فقد
 ظهر لك بهذا أن باب التعزير هو التكفل لاحكام السياسة وسيأتي بيانه وبه علم أن فعل السياسة يكون من
 القاضي أيضا والتعزير بالامام ليس للاحتراز عن القاضي بل لكونه هو الاصل والقاضي نائب عنه في تنفيذ
 الاحكام كما مر في قوله فيسألهم الامام وبدأ الامام برجه ونحو ذلك وفي الدر المتقي عن معين الاحكام للتضاه
 نعاطى كثير من هذه الامور حتى ادامة الحبس والاغلاظ على أهل الشر بالقمع لهم والتحليف بالطلاق وغيره
 وتحليف اليهود اذا ارتاب منهم ذكره في التارخانية وتحليف المتهم لا اعتبار حاله او المتهم بسرقة يضربه ويحبسه
 او الى والقاضي اهـ وسيأتي في باب التعزير أن للقاضي تعزير المتهم وسرح الزيلعي قبيل الجهاد أن من
 السياسة عقوبة اذ اغلب على ظنه انه سارق وأن المسروق عنده فقد أجازوا قتل النفس بغلبة الظن كما اذا
 دخل عليه رجل شاهر سيفه وغلب على ظنه انه يقتله وسيأتي تمام ذلك في كتاب السرقة (قوله الا أن يقع
 اليأس من برئه فيقام عليه) أى بأن يضرب ضربا خفيفا محتمله وفي الفتح ولو كان الموضع لا يربحى زواله
 كالل أو كان ضعيف الخلقة فعندنا وعند الشافعي يضرب بعشكال فيه مائة شراخ دفعة وتقدم في الايمان
 انه لا بد من وصول الكل الى بدنه ولذا قيل لا بد أن تكون مبسوطة اهـ والعشكال والعشكول عنقود
 النخل (قوله لا قبله أصلا) أى سواء كان حذها الجلد أو الرجم كيلا يؤدى الى هلاك الولد لانه نفس محترمة
 لا جريمة منه فتح (قوله الا اذا لم يكن الخ) هذه رواية عن الامام اقتصر عليها صاحب المختار قال في البحر
 وظاهره انها هي المذهب وفي النهر ولعمري انها من الحسن بكان اهـ وفي حديث القامدية انه صلى الله عليه
 وسلم رجمها بعدما فطمته وفي حديث آخر قال لا رجمها وندع ولدها صغير ليس له من يرضعه فقال له رجل من
 الانصار الى رضاعه فرجها قال في الفتح وهذا يقتضى أن الرجم عند الوضع بخلاف الاول والطريقان في مسلم
 وهذا اصح طريقا الخ (قوله غنى يستغنى) عبارة الفتح حتى تنقطمه (قوله جسمه استين) أى اذا ثبت
 زناها بالينة كما مر ط (قوله وشرايط احصان الرجم) الاضافة بيانية أى الشرايط التي هي الاحصان
 فالاحصان هو الامور المذكورة فهي أجزاء وقيد بالرجم لان احصان القذف غير هذا كما سأتى فتح ملخصا
 (قوله عقل وبلوغ) بدل من قوله والتكليف وبيان له واعتراض بأن التكليف شرط لكون الفعل زنى لان
 فعل الصبي والمجنون ليس بزنى أصلا وأجاب في البحر بأنه انما جعله شرط الاحصان لا جعل قوله وكونها بمصفة
 الاحصان اهـ يعنى انه شرط باعتبار أن الزانى لو كان رجلا مثلا فلا يجرم الا اذا كان قد وطئ زوجته له مكلفة
 فكونها مكلفة شرط في كونه محصنا لا في كونه فعلا الذي فعله مع الأجنبية زنى ولذا يجلبه اذا لم تكن زوجته

(ويرجم مريض زنى ولا يجلد)
 حتى يبرأ الا أن يقع اليأس من برئه
 فيقام عليه بجر (ويقام على
 الحامل بعد وضعها) لا قبله أصلا
 بل تحبس ولو زناها بينة (فان كان
 حدها الرجم رجت حين
 وضعت) الا اذا لم يكن للمولود
 من يريه غنى يستغنى ولو ادعت
 الحبل يريها النساء فان قلن نعم
 حبسها سنتين ثم رجمها اختيار
 (وان كان الجلد بعد النفاس)
 لانه مريض (وشرايط احصان
 الرجم) سبعة (الحرية والتكليف)
 عقل وبلوغ

مطلب
 شرايط الاحصان

مكلفة ولا يبرجم لعدم احصائه (قوله والاسلام) الحديث من أشرك بالله فليس بمحصن ورجه صلى الله عليه وسلم اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل نزول آية الرجم ثم نسخ بغير وتحقيقه في الفتح وخالف في هذا الشرط أبو يوسف والشافعي (قوله والوطء) أي الايلاج وان لم ينزل كما في الفتح وغيره (قوله وكونه بشكاح صحيح) خرج الفاسد كالنكاح بغير شهود فلا يكون به محصنا ط ويذهب أن يزيد اتفاقا لما سذكاه المصنف قبيل حد الشرب انه لو كان بلاولى لا يكون محصنا عند الثاني تأمل (قوله حال الدخول) متعلق بقوله صحيح قال في الفتح يعني تكون العصة قائمة حال الدخول حتى لو تزوج من علق طلاقها بتزوجها يكون النكاح صحيحا فلودخل بها عقبه لا يصير محصنا لوقوع الطلاق قبله اه وتبعه في التهرق وتعتاضه أن الوطء حصل في نكاح لكنه غير صحيح مع انه لم يحصل في النكاح أصلا فالاولى أن يكون احترازا عما لو وطئ في نكاح موقوف على الاجازة ثم أجازت المرأة العقد أوولى الصغيرة فلا يكون بهذا الوطء محصنا وان كان العقد صحيحا لانه وطئ في عقد لم يصح الابعده لافي حالة الوطء تأمل (قوله وكونهما) أي الزوجين المشهورين من قوله والوطء بشكاح صحيح وفي هذا الحل اصلاح لعبارة المتن فانها تنفذ اشتراط احصان كل منهما لاحصان الآخر وفيه خلاف الشافعي قلت وقد يكون أحدهما محصنا دون الآخر كما لو خلاها وأقر بأنه وطئها أو بأنها كانت مسلمة وأنكرت فاذا زنى يبرجم لانه محصن باقراره كما سيأتي قبيل حد الشرب (قوله فلونكح أمة الخ) تفريع على الشرط الاخير أي لو نكح الحر أمة أو العبد حرّة ووطئها لم يكن واحد منهما محصنا إلا أن يطأها بعد العتق في صورتين فحينئذ يحصل لكل منهما الاحصان بهذا الوطء لاتصاف كل منهما بصفة الاحصان وقته حتى لو زنى أحدهما بعد هذا الوطء يبرجم بخلاف الوطء الحاصل قبل العتق وكذا لو دخل الحر المالك المسلم بنكوحته الكافرة أو الجنبنة أو الصغيرة لم يكن أحدهما محصنا إلا أن يطأها ثانيا بعد اسلامها وافتقارها أو بلوغها وكذا لو كان الزوج صيبا أو مجنوناً وكافرا وهي حرّة مكلفة مسلمة حتى لو دخل بها الزوج وهو كذلك ثم زنت لا ترجم لعدم احصانها وصورة كون زوج المسلمة كافرا كما في الفتح أن يكونا كافرين فتسلم هي فبطأها قبل عرض القاني الاسلام عليه وبأنه فانهما زوجان مالم يفترق القاني بينهما بانه اه (تنبيه) اشتراط احصان كل من الزوجين للرجم لا ينافي قولهم كما يأتي قبيل حد الشرب اذا كان أحد الزائنين محصنا دون الآخر يبرجم المحصن ويجلد غير المحصن لان المراد أن الرجل اذا كان محصنا الاحصان المذكور بشروطه ثم زنى بامرأة فانه يبرجم ثم المرأة المزنية بها اذا كانت محصنة مثله ترجم أيضا والافتجاء وكذا المرأة اذا كانت محصنة الاحصان المذكور ثم زنت برجل (قوله حتى لو زنى ذمي بمسلمة الخ) أطلق الذمي فشمّل مالمو كان له زوجة دخل بها أولا وكون المزنية بها مسلمة غير قيد وانما لم يبرجم لعدم احصائه لكونه غير مسلم وقت الفعل وان صار محصنا بعد اسلامه كما يفهم من الاطلاق فينبغي أنه لا بد في الرجم من كونه مسلما وقت الزنى وكذا الحرّية حتى لو أسلم أو اعتق بعد الزنى ثم صار محصنا لا يبرجم بل يجلد فالمراد بهذا التفريع بيان هذه الفائدة مع تأويل ما وقع في فتاوى قارى الهداية كما أفاده في التهرق حيث قال بعد تقرير شرائط الاحصان وهذا يقتضى أن الذمي لو زنى بمسلمة ثم أسلم لا يبرجم ولا يعارضه ما في فتاوى قارى الهداية من انه لو زنى أو سرق ثم أسلم ان ثبت ذلك باقراره أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان بشهادة أهل الذمة لا يقيم عليه الحد لانه أراد بالحد هنا الجلد اه (قوله فلوارتدأثم أسلم الخ) عزاء ابن الكمال الى شرح الطحاوي ومثله في الفتح وقيد بارتدادهما معاني الفتح أي ليعود النكاح يعودهما الى الاسلام بلا تجديد عقد آخر حتى لو ارتد أحدهما في التهرق وعن محمد ولو لحقت الزوجة بدار الحرب مرتدة وصيبت لا يطل احصان الزوج كذا في المحيط اه وهو ظاهر لما يأتي من انه لا يجب بقاء النكاح لبقاء الاحصان وطاهره انه يطل احصانها وان عادت مسلمة ولذا قال لو أسلم لم يعد الا بالادخول بعده أي لا بد من تحقق شروط الاحصان عند وطء آخر بعد الاسلام فعلم أن الردة تطل اعتبار الوطء بالنكاح الصحيح واذا بطل اعتبار بطل الاحصان سواء كن المرتدة كلا منهما معا أو أحدهما ان كن اذا ارتد أحدهما ثم أسلم لا يصير محصنا الا بتجديد عقده عليها أو على غيرها ووطئها بعده وهما بصفة الاحصان فيعود له احصان جديد لان الردة أبطلت الاحصان السابق (قوله وقبل بالوطء بعده) نسبه في التهرق والبحر الى أبي يوسف (قوله واعلم الخ) ذكر هذه المسألة في الدرر (قوله فلونكح في عمره مرة) أي ودخل بها

(ولا سلام والوطء) وكونه

(بشكاح صحيح) حال الدخول

(و) كونهما (بصفة الاحصان)

المذكورة وقت الوطء فاحصان

كل منهما شرط لصيرورة الآخر

محصنا فلونكح أمة أو الحرّة

عبد افلا احصان إلا أن يطأها

بعد العتق فيحصل الاحصان به

لا بما قبله حتى لو زنى ذمي بمسلمة

ثم أسلم لا يبرجم بل يجلد وبقي شرط

آخر ذكره ابن كمال وهو أن لا يطل

احصانها بالارتداد فلوارتدأثم

أسلم لم يعد الا بالدخول بعده

ولو بطل يجنون او عتد عاديا لافاقته

وقبل بالوطء بعده (و) اعلم انه

(لا يجب بقاء النكاح لبقائه)

أي الاحصان فلونكح في عمره مرة

درر (قوله ثم طلق) عبارة الدرر ثم زال النكاح وهي أعم لتشمولها زوال النكاح بموتها أو ردتها أو نحو ذلك (قوله وتظم بعضهم الخ) نقله القاضي زين الدين بن رشيد صاحب العمدة عن الفاكهاني المالكي كما في التتائي ويوجد في بعض النسخ شروط الحصانة في ستة اه ط اقول وهذا هو الصواب لان الشرط الاول الذي ذكره الشارح من بحر السريع والبقية من بحر المتقارب فافهم وقوله في آخر الايات فلا يرجع بالياء المثناة التحتية كما رأينا في النسخ ويذبح أن يكون بالفوقية ولا ناهية وأصله لا ترجح بنون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاء اذ لو كانت لنافية وجب الرفع ولعل اقتصار النظم على الشروط الستة لكونها مذهب المالكية وزيد عليها عندنا كونها مابصفة الاحصان وقت الوط وعدم الارتداد فصارت ثمانية ويزاد كون العقد صحيحا قصير تسعة وقد غيرت هذا النظم جامعا للتسعة فقلت

شروط الاحصان تسع أنت * متى اختلف شرط فلا ترجح
بلوغ وعقل وحرية * ودين وفقد ارتدادها
ووطء بعقد صحيح لمن * غلبت مثله في الذي قدما

(باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)

(قوله لقيام الشبهة) علة لقوله لا يوجب (قوله حديث) علة لما فهم من العلة الاولى وهو أن الحد لا يثبت عند قيام الشبهة وطعن بعض الظاهرية في الحديث بأنه لم يثبت مرفوعا والجواب أن له حكم الرفع لان اسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل وأيضاً في اجماع فقهاء الامصار على الحكم المذكور كناية ولذا قال بعضهم ان الحديث متفق عليه وأيضاً نقلته الامة بالقبول وفي تتبع المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه من تلقين ما عرّفه الرجوع احتسالا للدرء بعد الثبوت ما يفسد القطع بثبوت الحكم ونعامة في الفتح (قوله ثلاثة أنواع) يأتي بيانها (قوله في المحل) هو الموطوءة كما في العيني والشلي وغيرهما فتولاه الا ترى أي الملك بمعنى المملوك (قوله وبرهن) أي على أنها أمة ولده وأمة أحد أبويه مثلاً (قوله وكذا يسقط بمجرد دعواها) أي دعوى الشبهة وهذا يعني عما قبله لانهما منه بالاولى (قوله الا في دعوى الاكراه الخ) قلت الظاهر في وجه الفرق أن الاكراه لا يخرج الفعل عن كونه زنى وانما هو عذر مستقط للعدوان لم يسقط الاثم كما يسقط القصاص بالاكراه على القتل دون الاثم فلا يقبل قوله بمجرد دعواها بخلاف دعواها مشبهة من شبه الثلاث لانه ينكر السبب الموجب للعدوان دعواها انه تزوجها أو أنها أمة ولده انكار للوطء الخالي عن الملك وشبهته فلذا قبل قوله بلا برهان تأمل والظاهر أن لزوم البرهان على الاكراه خاص بما اذا ثبت زناه بالبينه لا باقراره (قوله لاحد بلازم) أي ثابت (قوله بشبهة المحل) هو الموطوءة كما مر وهي المنافية للحرمة ذاتا على معنى أنها لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحرمة نهر يعني أن النظر الى ذات الدليل ينفي الحرمة ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع كما في القهستاني وحاصله انها وجد فيها دليل مثبت للحل لكنه عارضه مانع فأورث هذا الدليل شبهة في حل المحل والاضافة فيها على معنى في وقال الزيلعي أي لا يجب الحد بشبهة وجدت في المحل وان علم حرمة لان الشبهة اذا كانت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجه فلم يبق معه اسم الزنى فامتنع الحد على التقادير كلها وهذا لان الدليل مثبت للحل قائم وإن تخلف عن اثباته حقيقة المانع فأورث شبهة فلهذا سمي هذا النوع شبهة في المحل لانها تنشأت عن دليل موجب للحل في المحل يانه قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك يقتضي الملك لان اللام فيه للملك اه أي وقد عارضه مانع من ارادة حقيقة الملك وهو الاجماع على عدم ارادته حقيقة فثبتت الشبهة عملا باللام بقدر الامكان (قوله أي الملك) بمعنى المملوك فلا ينافي تفسيره أيضا بالموطوءة فافهم أي شبهة كون المحل مملوكا له أو المصدر بمعنى المالكية أي كونه مالكا له (قوله ونسب شبهة حكمية) لكون الثابت فيها شبهة الحكم بالحل (قوله أي الثابت حكم الشرع بحله) بنصب الثابت على أن ذلك تفسير لقوله شبهة حكمية أو مجزؤه على انه تفسير لقوله شبهة المحل وتعبير حله للمحل وعبارة الفتح وشبهة في المحل ونسب شبهة حكمية وشبهة ملك أي الثابت شبهة حكم الشرع بحل المحل فأسقط الشارح لفظ شبهة ولا بد منه لان نفس حكم الشرع بحله لم يثبت وانما الثابت شبهة يعني انها هي التي ثبت فيها شبهة الحكم

قوله ودين الخ وجد بخطه
في هامش نسخة بدل هذا الشرط
* ودين يدوم به مسلما *

وجعله نسخة اخرى اه

ثم طلق ونقي مجزءا وزنى رجم
وتظم بعضهم الشروط فقال
شروط الاحصان أنت ستة
نقذها عن النص مستفهما
بلوغ وعقل وحرية

ورابعها كونه مسلما
وعقد صحيح ووطء مباح

متى اختلف شرط فلا يرجح

(باب الوطء الذي يوجب الحد

والذي لا يوجب) لقيام الشبهة

لحديث ادرؤا الحدود بالشبهات

ما استطعتم (الشبهة ما يشبه

الشيء الثابت وليس بثابت)

في نفس الامر (وهي ثلاثة أنواع

شبهة حكمية (في المحل وشبهة

اشتباه (في الفعل وشبهة في العقد)

والتحقيق دخول هذه في الاولين

وسنبحثه (فان ادعاها) أي الشبهة

(وبرهن قبل) برهانه (وستط ٣

الحد وكذا يسقط) أيضا (بمجرد

دعواها الا في) دعوى (الاكراه)

خاصة (فلا بد من البرهان) لانه

دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوته بحر

(لاحد) بلازم (بشبهة المحل) أي

الملك ونسب شبهة حكمية أي

الثابت حكم الشرع بحله

٣ مطلب

في بيان شبهة المحل

بالحل لاحقيقته لكون دليل الحل عارضه مانع كما مر (قوله ولو ولد حيا) مبالغة على قوله وولد
 وولده ح ونعم عبارة الفتح وان لم يكن له ولاية تملك مال ابن ابنه حال قيام ابنه وتقدمت هذه المسألة في باب
 نكاح الرقيق ثم في الاستيلاد اه وسند كراهته لا يثبت فيها النسب من الجد اذا كان ولده حيا (قوله لحديث
 الخ) رواه ابن ماجه عن جابر بسند صحيح ونعمانه في الفتح وذكر فيه قصة (قوله ولو خلعا خلا عن مال)
 أمالو كانت بغير لفظ الخلع فهي داخله بالاولى وقد يكون الخلع خلا عن مال لانه لو كان على مال لم يكن من
 هذا القسم بل يكون من شبه الفعل الاتية فلا يفتي عنه الحد الا اذا ظن الحل كما في المطلقة ثلاثا لانه
 لم يقل أحد ان المختلعة على مال تقع فرقها طلاقا رجعيًا وانما اختلف الصحابة في كونها فسخا أو طلاقا
 يعني بآنا فالحرمة ثابتة على كل حال وبهذا يعرف خطأ من بحث وقال ينبغي جعلها من الشبهة الحكمية هذا
 حاصل ما حققته في فتح القدير ويشهد له قوله في الهداية والمختلعة والمطاعة على مال بمنزلة المطلقة الثلاث لثبوت
 الحرمة بالاجماع ومثله في البحر عن البدائع وبه يعلم أن ما نقله قله عن جامع التفتي من انه لا حد وان علم الحرمة
 لا اختلاف الصحابة في كونه بآنا محمول على ما اذا كان الخلع بلا مال كما أن ما في المجتبى من أن المختلعة
 ينبغي أن تكون كالمطلقة ثلاثا لحرمتها بالاجماع محمول على ما اذا كان بمال توفيقا بين كلامهم فافهم (قوله
 وان نوى بها ثلاثا) أي بالكليات فلا يحد بوطئها في العدة وان قال عات انها حرام لتحقق الاختلاف لأن دليل
 المخالف قائم وان كان غير معمول به عندنا أفاده في النسخ ثم قال وفي هذه المسألة يقال مطلقة ثلاث وطلت
 في العدة وقال علمت حرمتها لا يحد (قوله المهور) أي التي جعلها مهر الزوجته (قوله قبل تسليمها
 لمشتري زوجة) اه ونشر مرتب لانهما في ضمان البائع أو الزوج وتعودان الى ملكه بالهلال قبل التسليم وكان
 مسلطا على الوطء بالملك واليد وقد بقيت اليد قسقى النسبة زيلعي (قوله وكذا بعده في الفاسد) الاولى
 أن يقول وكذا في الفاسد ولو بعده أي بعد التسليم قال في الحرأما قبله فابقاء الملك وأما بعده فلا لأنه حق السخ
 فله حق الملك اه وقد يقال ان ووطء البائع في الفاسد قبل التسليم ليس مما نحن فيه لانه ووطء في حقيقة الملك
 لا في شبهة فقوله بعده للاحتراز عما قبله تأمل (قوله ووطء الشريك الخ) لأن ملكه في البعض ثابت
 فتكون الشبهة فيها أظهر زيلعي وهذا اذا لم يكن اعتمدها أحد الشريكين والافقيه تفصيل مذكور في الخاتمة
 (قوله ووطء جارية مكاتبه وعبد الخ) لأن له حقاني كسب عبده فكان شبهة في حقه زيلعي وأما غير
 المديون فهو على ملك سيده (قوله ووطء جارية من الغنية) أي ووطء أحد الغانمين قبل القسمة كما
 في البحر عن البدائع قال ح وسبأ في كتاب السرقة عن الغاية بجنا عدم قطع من سرق من المغنم وان
 لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة فكان ينبغي الاطلاق هنا أيضا تأمل اه قلت وفيه أن ما كان
 مباح الاصل هو ما يوجد في دار الاسلام فافهم مباحا كالصيد والحشيش فهذا لا يقطع به وان ملك وسرق من حرز
 وجارية المغنم ليست كذلك والالزم أن لا يقطع بها ولو بعد الاسرا والقسمة وكذا الوزني بها تأمل (قوله
 ووطء جاريته قبل الاستبراء) هذه من زيادات الفتح وفيه أن الملك فيها كامل من كل وجه الا انه منع من
 وطئه لها خوف اشتباه النسب والكلام في ووطء حرام سقط فيه الحد شبهة الملك وهذه في حقيقة الملك فكانت
 كوطء الزوجة الحائض والنفساء والصائمة والحرمة مما منع من وطئها العارض الذي أوفساد العبادة مع قيام
 الملك الآن يراد شبهة الملك ملك الوطء لملك الرقبة فلي تأمل (قوله والتي فيها خيار للمشتري) أي اذا
 وطئها البائع وانقصر على ذكر المشتري لانه يعلم منه ما اذا كان الخيار للبائع بالاولى لانه لم يحد اذا كان للبائع
 لبقاء ملكه وان كان للمشتري فلا للمبيع لم يخرج عن ملك بائعه بالكلية كما في البحر أفاده ط وقد يقال
 ان المناسب أن لا يذ كر خيار البائع لأن ووطء في حقيقة الملك لا في شبهة تطير مامر فكان الاولى ما ذكره
 الشارح ويفهم منه ما اذا كان الخيار لهما أو لاجنبي فافهم وفي التارخانية ولو باع جارية على انه بالخيار
 فوطئ المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم (قوله والتي هي أخته
 رضاعا) أي ووطء أمته التي هي أخته رضاعا قلت ومثلها أمته انجوسية والتي فتحه أخته الوجود الملك فيهما
 أيضا مع أن حرمتها غير مؤبدة تأمل (قوله من لم يحرم به) أي بالذكور من الردة وما بعدهما الردة فقد
 تقدم في كتاب النكاح أن مشايخ نيل أقوا بعدم الفرق بردتها وأما فيما بعد فالاختلاف الشافعي رحمه الله تعالى

(وان ظن حرمة كوطء أمته ولده وولد
 ولده) وان سفل ولو ولد حيا فتح
 لحديث أنت ومالك لا يكت
 (ومعقدة الكليات) ولو خلعا
 خلا عن مال وان نوى بها ثلاثا نهر
 لقول عمر رضي الله عنه الكليات
 رواجع (و) ووطء (البائع) الامه
 (المبيعة والزوج) الامه (المهورة
 قبل تسليمها) لمشتري زوجة وكذا
 بعده في الفاسد (ووطء الشريك)
 أي أحد الشريكين (الجارية
 المشتركة) ووطء (جارية مكاتبه
 وعبد المأذون له وعليه دين محبط
 بماله ورقبته) زيلعي (ووطء
 جارية من الغنية بعد الاسرا)
 بدارنا (أو قبله) ووطء جاريته
 قبل الاستبراء والتي فيها خيار
 للمشتري والتي هي أخته رضاعا
 وزوجة حرمت بردتها أو مطاوعتها
 لابنه أو جماعه لانهما أو بنتها لان
 من لائمة من لم يحرم به

مطلب
في بيان شبهة الذم

وغير ذلك كما لا يخفى على المتبع
قد عوى الحصر في ستة مواضع
ممنوعة (و) لاحدا أيضا (بشبهة
العمل) وتسمى شبهة اشتباه أى
شبهة في حق من حصل له اشتباه
(ان ظن حله) العبرة لا عوى الظن
وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه
أحدهما فقط لم يحد حتى يترا
جميعا بعلمهما بالحرمة (نهر كوطه
أمة أبويه) وان عليا شئني (ومعنة
الثلاث) ولو جله (وأمة امرأته
وأمة سيده) ووطه (المرتن)
الامة (المرهونة) في رواية كتاب
الحدود وهي المختار زيلعي
وفي الهداية المستعير للرهن كالمرتن

مطلب
الحكم المذكور في بابه أولى من
المذكور في غير بابه

هـ ح (قوله وغير ذلك) منه ما ذكرناه من المجموعية والتي تحتها (قوله قد عوى الحصر) أى
المشهور من قول الهداية وغيرها والشبهة في المحل في ستة مواضع (قوله بشبهة الفعل) أى الشبهة في الفعل
الذى هو الوطء حيث كان مما قد يشتهر عليه حرمة لا في محله وهو الموطوءة لأن حرمة المحل هنا مقطوع بها
اذ لم يتم فيه دليل ملك عارضه غيره فلم يكن في حل المحل شبهة أصلا (قوله أى شبهة في حق من حصل له اشتباه)
هو معنى قول المصنف ان ظن حله لأن من ظن الحل فقد اشتبه عليه الامر ولذا قال في الفتح انها تتحقق في حق
من اشتهى عليه الحل والحرمة اذ لا دليل في السمع يفيد الحل بل ظن غير الدليل دليلا كما يظن أن جارية زوجته
تحل له لظنه أنه استخدام واستخدامها - لال فلا بد من الظن والافلا شبهة أصلا لفرض أن لا دليل أصلا لتثبت
الشبهة في نفس الامر فلو لم يكن ظنه الحل ثابتا لم تكن شبهة أصلا (قوله ان ظن حله) شرط لقوله ولا حد الخ
ففي الحد هنا مشروط بظن الحل لما علمت أن هذا الظن هو الشبهة لعدم دليل قائم تثبت به الشبهة فلو لم يظن الحل
لم توجد شبهة أصلا بخلاف ما مر فان الشبهة فيه جاءت من دليل حل المحل فلا حاجة فيه الى ظن الحل فلذا اتقى
الحد فيه سواء ظن الحل ولا (قوله العبرة لا عوى الظن الخ) أى لا للظن نفسه فانه يحد ان لم يدع وان
حصل له الظن ولا يحد ان ادعى وان لم يحصل له الظن ابن كمال وفيه تورط على عبارة المصنف لكن لا يخفى
أن الظن أمر باطن لا يعلمه القاصي الا بدعوى صاحبه فقولنا ان ظن حله أى ان علم القاصي انه ظن الحل يدور
عنه الحد وذلك لا يكون الا بدعواه واخباره (قوله ولو ادعاه أحد هما الخ) لان شبهة اذا تمكنت في الفعل
من أحد الجانبين تنعقد الى الجانب الآخر ضرورة بحر (قوله كوطه أمة أبويه الخ) لان بين الانسان
وبين أبويه وزوجته وسيده انبساطا في الاتقاع بحالهم واستخدام جوارهم فكان مظنة حل الوطء على توهم
انه من الاستخدام وكذا بقا أثر الفرائس في المعتدة من وجوب النفقة وحرمة تزوج أختها مظنة لتوهم حل
وطئها وقيد بالامة لما في الخيانة لوزني بامرأة الاب أو الجدة فانه يحد وان قال ظننت انها تحل لي (قوله
ومعنة الثلاث) هذا اذا لم ينو الثلاث بالكليات اذ لو نواها بها كان من شبهة المحل كما قدمه عن التمر
(قوله ولو جله) أى ولو كان تطبيقه الثلاث بلفظ واحد فلا يسقط عنه الحد الا ان ادعى ظن الحل
وكذا لو أوقع الثلاث متفرقة بالطريق الاولى اذ لم يخالف فيه أحد لان القرآن ناطق بانتفاء الحل بعد الثالثة
فلم يبق شبهة في حل المحل ولا اعتبار بخلاف من أنكر وقوع الجمله لمخالفته لا تقطع وهو اجماع الصحابة الذي تقر
في زمن عمر لكن يشكل ما في نكاح الهداية من أن الحد لا يجب بوطء المطلقة بآثنا واحدة أو ثلاثا مع العلم
بالحرمة على اشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود ويجب لان الملك قد زال في حق الحل فيحقق الزنى اه
ووفق في البحر يحمل اشارة كتاب الطلاق على ما اذا أوقع الثلاث جله وحل عبارة الحدود على ما اذا أوقعها
متفرقة لان اية ما جله خالف فيه الظاهرية أى فيكون من شبهة المحل فلا يحد وان اعتقد الحرمة لشبهة الدليل
واعترضه ح بأن المصرح به في الفتح وغيره الجزم بأنهما من شبهة الفعل وعدم اعتبار بالخلاف بعد انعقاد
الاجماع وبأن الاشارة لا تعارض العبارة قلت على انه يمكن التوفيق بوجه آخر وهو حل الاشارة على ما اذا كان
الطلاق البائن بلفظ الكتابات والعبارة على ما اذا كان بلفظ الصريح والله أعلم (قوله في رواية كتاب
الحدود) أى ان محمدا ذكرها في كتاب الحدود من مسائل شبهة الفعل وذكر في كتاب الرهن انها من شبهة المحل
قال في البصر والحاصل انه اذا ظن الحل فلا حد باتفاق الروايتين والخلاف فيما اذا علم الحرمة والاصح وجوبه
وذكر في الايضاح وجوبه وان ظن الحل وهو مخالف لعامة الروايات قال في الدر المنقى واستفيد منه أن الحكم
المذكور في بابه أولى من المذكور في غير بابه لانه كأنه استطراده هكذا كان أفادينه والذي فليحفظ (قوله
وهي المختار) وفي الهداية وهي الاصح وتبعه الشارحون لان عقد الرهن لا يفيد ملك المتعة بحال لانه انما يفيد له
الملك بعد الهلاك فيصير به مستوفيا لحقه لكنه بعد الهلاك لا يملك المتعة أى الوطء ومقتضى هذا وجوب
الحد وان ظن الحل لكن لما كان الاستيفاء سببا في ملك المال وسبب ملك المتعة في الجمله حصل الاشتباه
ذخيرة (قوله المستعير للرهن) اللام للتعليل أى الذى استعار أمة لبرهنا لا للتعدي حتى يكون المعنى استعار
أمة مرهونة من المرتن اه ح والمناسب أن يقول لا للتقوية لان اسم الفاعل هنا معتد بنفسه تقول
انا مستعير فسا فاذ قلت مستعير للفرس كانت زائدة لتقوية العامل كقوله تعالى مصداق المامعهم ولعل وجه

وحيي حكم المستأجرة والمغصوبة
وينبغي أن الموقوفة عليه كالمهرونة
نهر (و) معتدة (الطلاق على
مال) وكذا المختلعة على الصحيح
بدائع (و) معتدة (الاعتاق
و) الحال انها (هي أم ولد) الواطئ
(ان ادعى النسب يثبت في الاولى)
بينة المحل (لا في الثانية) أي شبهة
الدعل لمحضه زنى (لا في المطلقة
ثلاثا بشرطه) بان تلد لاقل من
ستين لالا كرا لادعوة كك
متر في بابه وكذا المختلعة والمطلقة
بعوض بالاولى نهاية (و) (الا
في وطء امرأة زفت) اليه (وقال
النساء في زوجته ولم تكن كذلك)
عندنا خبرهن فيثبت نسبه
بالدعوة بجر (و) لاحد أيضا
(بشبهة العقد) أي عقد النكاح
(عنده) أي الامام (كوطء
محرم نكحها) وقال ان علم الحرمة
حد وعليه الفتوى خلاصة

مطلب
في بيان شبهة العقد

كون المستعير بمنزلة المرتن هو أنه اذا استعار شيئا ليرهنه بكذا ثم هلك عند المرتن صار المرتن مستوفيا لدينه
ووجب مثل الدين للمعير على المستعير لانه صار قاضيا دينه بالرهن كما تقر في محله فاذا غرم مثله للمعير صار مالكا
له فكان بمنزلة المرتن تأمل (قول دوسي) أي في هذا الباب (قوله وكذا المختلعة) أي على مال
لانه لو كان خلعا خلا عن مال كان من شبهة انحلال كما قدمه عن التبر (قوله يثبت في الاولى) هذا في غير
الجد اذا وطئ جارية ابن ابنه وابنه حتى لان الجد لا يتلكها مال حياة الاب فلا يثبت التسبب بدعوى الجد نعم
ان صدقه ابن الابن عتق لزمه انه عمه وما في النهاية من انه يثبت نسبه غلط كما حققه في الفتح (قوله
لمحضه زنى) لانه لا شبهة ملك فيه بل سقط الحد لظنه فضلا من الله تعالى وهو راجع اليه أي الى الواطئ لا الى
المحل فكان المحل ليس فيه شبهة حل فلا يثبت التسبب بهذا الوطء ولذا لا يثبت به عدة لانه لا عدة من الزنى فتح
(قوله بشرطه) أي بشرط الثبوت والمناسب استقامه كما يظهر قريبا (قوله بان تلد الخ) بدل من
قوله بشرطه قال ح ويكمل على وطء سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا تقول انه انعقد
من هذا الوطء الحرام حيث أمكن جملة على الحلال (قوله لا لاكثر) ومثل الاكثر تمام السنتين ح
(قوله كما متر في بابه) من انه لا يثبت النسب في المطلقة ثلاثا بعد ستين لادعوة ح قلت ويحصل من هذا
انه اذا ادعى الولد يثبت النسب سواء ولدت لاقل من ستين أو لاكثر وان لزم الوطء في العدة لوجود شبهة العقد
وأما بدون الدعوى فلا يثبت الا اذا ولدت لاقل من ستين جملة على انه بوطء سابق على الطلاق فتقول المصنف
بشرطه لا محمل له لان كلامه فيما اذا ادعى النسب وفيه يثبت مطلقا كما علمت وهو الذي حرره في الفتح وتبعه
في البحر (قوله بالاولى) لانها أقل من الثلاث ط فان حرمة الثلاث تريل حل المحلية ولذا لا تحل له
الابعد زوج آخر (قوله والا في وطء امرأة الخ) الاستثناء في هذه مبنى على انها من شبهة الاشتباه أي
شبهة الفعل وعليه مشى الربيعي وكذا صاحب البحر وأولوا قيل انها شبهة محل وذكري في الفتح أولاه الاوجه
لان قولهن هي زوجته دليل شرعي صحيح للوطء لقبول قول الواحد في المعاملات ولذا حصل وطء من قالت
أرسلني مولاى هدية اليك ثم قل والحق انه شبهة اشتباه لان الدليل المعتبر فيما يقتضى ثبوت الملك لا ما يطلق
شرعا مجرد الوطء اه لمحضه زنى (قوله وقال النساء) الجمع غير قيد كما ياتي (قوله فيثبت
نسبه بالدعوة بجر) لفظ بالدعوة الخ يوجد في بعض النسخ وهو غير لازم لان أصل الكلام فيه (قوله
بشبهة العقد) أي ما وجد فيه العقد بصورة لا حقيقة لان الشبهة كك ما امر ما يشبهه الثابت وليس ثابت
فخرج ما وجد فيه العقد حقيقة ولذا قال في التارخانية واذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك بين والحرمة
بعارض آخر فذلك لا يوجب الحد نحو الحائض والنفساء والحائض صوم الفرض والحرمة والموطوءة بشبهة والتي
طاهرتهما أو آلى منها فوطئها في العدة لا حد عليه وكذا الامة المملوكة اذا كانت محرمة عليه برضاع أو ماهرة
أو لكون أختها مثلا في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وان علم الحرمة اه (قوله كوطء
محرم نكحها) أي عقد عليها أطلق في المحرم فشمّل المحرم نسبيا ورضاعا ومهرية وأشار الى انه لو عقد على
منكوحة الغير أو معتدته أو مطلقة الثلاث أو أمة على حرّة أو تزوج مجوسية أو أمة بلا اذن سيدها أو تزوج
العبد بلا اذن سيده أو تزوج خسا في عتقة فوطئهن أو جمع بين أختين في عتقة فوطئهما والاخيرة لو كان
متعاقبا بعد التزوج فانه لا حد وهو بالاتفاق على الاظهر أما عنده فظاهر وأما عندهما فلان الشبهة انما تنطبق
عندهما اذا كان مجمعا على تحريره وهي محرمة على التأيد بجر قلت وهذا هو الذي حرره في فتح التدبر وقل
ان الذين يعتقد على قتلهم وتحريرهم كابن المذرد كروا انه انما يحد عندهما في ذات المحرم لاني غير ذلك
كمجوسية وخاصة ومعتدة وكذا عبارة الكافي للعالم تبيده حيث قال تزوج امرأة ممن لا يحل له نكاحها
فدخل بها لا حد عليه وان فعله على علم لم يحد أيضا ويوجع عقوبة في قول أبي حنيفة وقال ان علم بذلك فعليه
الحد في ذوات المحارم اه فعم في المرأة على قوله ثم خص على قولهما بذوات المحرم (قوله وقال الخ)
مدار الخلاف على ثبوت محلية النكاح للمحارم وعدمه فعنده هي ثابتة على معنى انها محل لنفس العقد
لا بالنظر الى خصوص عاقد لقبولها مقاصده من التوالد فأورث شبهة وتضاها على معنى انها ليست محللا لعقد هذا
العاقد فلم يورث شبهة وتغامر في الفتح والتبر (قوله ان علم الحرمة حد) أما ان ظن المحل فلا يحد بالاجماع

مطلبه
إذا استحل المحرم على وجه الظن
لا يكفر كما لو ظن علم الغيب

لكن المرجح في جميع الشروح قول
الامام فكان الفتوى عليه أولى
قوله قاسم في تصحيحه لكن
في القهستاني عن المضمرات
على قولهما الفتوى وحرر
في الفتح انها من شبهة المحل وفيها
ثبت النسب كما مر (أو) وطء في
(نكاح بغير شهود) لاحد شبهة
العقد وفي المجتبى تزوج بحرمه
أو منكوحة الغير أو معتقة
ووطئها ظانا الحل لا يحد ويعزر
وان ظانا الحرمة فكذلك عنده
خلافهما فظهر أن تسميها ثلاثة
أقسام قول الامام (وحد بوطء
أمة أخيه وعمه) وسائر محارمه
سوى الولاد لعدم البسطة
(و) بوطء (امرأة وجدت على
فراشه) فظنها زوجته (ولو هو
أعمى) لتمييزه بالسؤال الا اذا دعاها
فأجابته قاتلة أما زوجته أو أنا
فلانة باسم زوجته فواقعها لان
الاخبار دليل شرعي حتى
وأجابته بالفعل أو بنعم حد (وذمية)
عطف على نفي حد وجاز للفصل
(زنى بها حربي) مستأن

ويعزر كما في الظهيرية وغيرها وعلم من مسائلهم هنا أن من استحل ما حرمه الله تعالى على وجه الظن لا يكفر
وانما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالا ونظيره ما ذكره القرطبي في شرح مسلم أن ظن الغيب جائز كظن المنجم
والرمال بوقوع شيء في المستقبل بتجربة أمر عادي فهو ظن صادق والمنوع ادعاء علم الغيب والظاهر أن ادعاء
ظن الغيب حرام لا كفر بخلاف ادعاء العلم ومنه وصحة في الردة بحر (قوله لكن في القهستاني الخ)
الاستدراك على قوله في جميع الشروح فان المضمرات من الشروح وفيه أن القهستاني ذكر عن المضمرات
انه قال والصحيح الاول وانه في موضع آخر قال اذا تزوج بحرمه يحد عندهما وعليه الفتوى اه على أن
ما في عامة الشروح مقدم وكذلك في الفتح نقل عن الخلاصة أن الفتوى على قولهما ثم وجهه بأن الشبهة تقتضي
تحقق الحل من وجه وهو غير ثابت والاوجب العدة والنسب ثم دفع ذلك بأن من المشايخ من التزم وجوبهما
ولو سلم عدم وجوبهما لعدم تحقق الحل من وجه فالشبهة لا تقتضي تحقق الحل من وجه لان الشبهة ما يشبه
الثابت وليس ب ثابت فلا يثبت له شبهة الثبوت بوجه ألا ترى أن أباحنيقة أزم عقوبة بأشد ما يكون وانما
لم يثبت عقوبة هي الحد فعرف انه زنى محض إلا أن فيه شبهة فلا يثبت نسبه اه ملخصا وحاصله أن عدم تحقق
الحل من وجه في المحارم لكونه زنى محضا يلزم منه عدم ثبوت النسب والعدة ولا يلزم منه عدم الشبهة الدارئة
للعدة ولا يحنى أن في هذا ترجيح القول الامام (قوله وحرر في الفتح الخ) صوابه في النهر فانه بعد ما ذكر
ما تقدمناه عن الفتح قال وهذا انما يتم بناء على انها شبهة اشتباه قال في الدراية وهو قول بعض المشايخ والصحيح
انها شبهة عند لانه روى عن محمد أنه قال سقوط الحد عنه لشبهة حكمية فثبت النسب وهكذا ذكر في المنية اه
وهذا امر يخبر بأن الشبهة في المحل وفيها يثبت النسب على ما مر اه كلام النهر قلت وفي هذا زيادة تحقيق
لقول الامام لما فيه من تحقيق الشبهة حتى ثبت النسب ويؤيده ما ذكره الخبير الرملي في باب المهر عن العيني
ومجمع الفتاوى انه يثبت النسب عنده خلافا لهما (قوله وفي المجتبى الخ) مثله في الذخيرة (قوله ظانا
الحل) أما لو اعتقده يكفر كما مر (قوله ويعزر) أي اجماعا كما في الذخيرة لكنه مخالف
لما في الهداية من قوله ولكن يوجع عقوبة اذا كان علم بذلك فتبدل العقوبة بما اذا علم ومثله ما مر عن
كافي الحاكم وفي الفتح لم يجب عليه الحد عند أبي حنيفة وسفيان الثوري وزفر وان قال علمت انها على حرام
ولكن يجب الحد ويعاقب عقوبة هي أشد ما يكون من التعزير سياسة لاحد ما قد اشرعا اذا كان عالما
بذلك وان لم يكن عالما لاحد ولا عقوبة تعزير اه وقد يجاب بأن قوله ولا عقوبة تعزير المراد به نفي أشد
ما يكون فلا ينافي انه يعزر بما يليق بماله حيث جهل امره لا يحنى عادة تأمل (قوله خلافا لهما) أي في ذات
المحرم فقط كما مر (قوله فظهر أن تسميها الخ) ان أراد التقسيم من حيث الحكم فهي اثنان عند
الكل غاية أن حكم شبهة العقد عند الامام حكم شبهة المحل وعندهما حكم شبهة الفعل وان أراد التقسيم من
حيث المفهوم فهي اثنان أيضا لان شبهة العقد منها ما هو شبهة الفعل كعدة الثلاث كما صرح به في النهر في باب
ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل كسألة المتن اه ح (قوله وحد بوطء أمة أخيه الخ) أي وان قال ظننت
انها تحل لي لانه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم تبساط كل في مال الآخر فدعوى ظنه الحل غير معتبرة ومعنى
هذا انه علم أن الزنى حرام لكنه ظن أن وطء هذه ليس زنى محرما فلا يعارض ما مر عن المحيط من أن شرط وجوب
الحد أن يعلم أن الزنى حرام فتح (قوله سوى الولاد) بالكسر مصدر ولدت المرأة ولادها وولادة أي سوى قرابة
الولادة أي قرابة الاصول أو الشروع فلا حد فيها لكن لا يحد في قرابة الاصول اذا ظن الحل كما مر (قوله
وجدت على فراشه) يعني في ليلة مظلمة كما في الخيانة سرنلالية فيعلم حكم النهار بالاولى (قوله
الا اذا دعاها) يعني الاعي بخلاف البصير كما في الخيانة وهو ظاهر عبارة الزيلعي والفتح أيضا ثم اعلم أن ما ذكره
المصنف والشارح هو المذكور في المتن والشروح وعزاه في التواريخ الى المتقي والاصل لكنه قال بعد
ذلك وفي الظهيرية رجل وجد في بيته امرأة في ليلة ظلماء ففتشها وقال ظننت انها امرأتى لاحد عليه ولو كان
نهارا يحد وفي الحاوي وعن زفر عن أبي حنيفة فيمن وجد في جملته أو بيته امرأة فقال ظننت انها امرأتى
ان كان نهارا يحد وان كان ليلا لا يحد وعن يعقوب عن أبي حنيفة أن عليه الحد ليلا كان أو نهارا قال أبو الليث
وبرواية زفر يؤخذ اه قلت ومقتضاه انه لا حد على الاعي ليلا كان أو نهارا (قوله وجاز) أي العطف

على ضمير الفاعل المتصل (قوله لا يحد الحربي الخ) أي خلافاً لابي يوسف فعنده يحد الحربي المستأمن أيضاً وقال محمد لا يحد واحد منهما غير أنه قال في العكس وهو مالوزني ذي بمسأمنة كقول الامام من أن الذي يحد نهر والحاصل أن الزانيين اما مسلمان أو ذميان أو مستأمنان أو الرجل مسلم والمرأة ذمية أو مستأمنة أو بالعكس أو الرجل ذمي والمرأة مستأمنة أو بالعكس فهي تسع صور والحد واجب عند الامام في الكل الا في ثلاث اذا كانا مستأمنين أو أحدهما أفاده في البحر (قوله وتذبح ثم تحرق) أي لتقطع امتداد الحد بثبوتها وكما في الهداية وغيرها وهذا اذا كانت عمالا يؤكل فان كانت تؤكل جازاً كلها عنده ولا تحرق أيضاً فان كانت الدابة لغير الواطئ يطالب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الاسماع فيعمل عليه ذيل في نهر (قوله اظاها أنه يطالب نذبا الخ) أي قولهم يطالب صاحبها أن يدفعها الى الواطئ ليس على طريق الجبر وعبارة النهر واطاها أنه يطالب على وجه التدب ولدا قال في الخاتمة كان لصاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة اه وعبارة البحر واطاها أنه لا يجبر على دفعها (تنبيه) لو كنت امرأة فردا من نفسها فوطئها كان حكمها كتمان اليها ثم جوهرة أي في انما لا حد عليها بل تعزروهل يذبح الفرد أيضاً مقتضى التعليل بقطع امتداد الحد نعم فتأمل (قوله خبر الواحد كاف الخ) جملة معترضة بين القول ومقوله والاولى ذكرها بعد هي عرسك لئلا يوهم انها مقولة القول والمراد أن تعبير المصنف كالكثر قبيل اولى من تعبير القدوري بقلن (تنبيه) مقتضى هذا كله انه لا يسقط الحد بمجرد الزفاف وانه لا بد من أن ينضم اليه الاخبار بأنها زوجته ويلزم عليه أن من زفت اليه زوجته ليلة عرسه ولم يكن يعرفها انه لا يحل له وطؤها ما لم يقل له واحدة أو أكثر انها زوجته وهو خلاف الواقع بين الناس وفيه حرج عظيم لانه يلزم منه تأييم الامة واطاها انه يحل وطؤها بدون اخبار ولا سيما إذا حضرها النساء من أهل وجيرانه الى بيته وجلبت على المنصة ثم زفت اليه فان احتمال غلط النساء فيها وأنهم غيرها بعد ما يكون ومع هذا لو فرض الغلط وقد وطئها على ظن انها زوجته وأنها تحل له فوجب الحد عليه اذ لم يقل له أحد انها زوجته في غاية البعد أيضاً اذ لا شك أن هذه الشبهة أقوى من شبهة العقد على امته أو بنته ووطئه حلها له وأقوى من طئه حل امته أو بويه ونحوها وكذا من وجدها على فراشه ليلة على ما صححه أبو الليث ورأيت في الخاتمة رجل زفت اليه غير امرأة ولم يكن رآها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه اه واطاها أنه لا يخار غير شرط وأظهر منه ما في كافي الحاصم الشهيد رجل تزوج فزفت اليه أخرى فوطئها لا حد عليه ولا على قاذفه رجل فخر بامرأة ثم قال حسبها امرأتى قال عليه الحد وليست هذه كالاولى لان الزفاف شبهة ألا ترى أنها اذا جاءت بولد ثبت نسبه منه وان جاءت هذه التي فخر بها بولد لم يثبت نسبه منه اه فقوله لان الزفاف شبهة سريخ في أن نفس الزفاف شبهة مسقط للحد بدون اخبار فهذا نص الكافي وهو الجامع لكتب ظاهرا والرواية قال طاهر أن ما في المتن رواية أخرى أو هو محمول على ما اذا لم تتم قرينة ظاهرة من عرس تجتمع فيه النساء أو من ارسال من تأتي بها اليه أو نحو ذلك مما يزيد على الاخبار فلو لم يكن شيء من ذلك ما اذا تزوج امرأة ثم بعد مدة أدخلت عليه امرأة في بيته ولم يعلم انها التي عقد عليها أو غيرها ولكن طن انها هي فوطئها فبها لا بد من اخيار واحدة أو أكثر بأنما زوجته والازمة الحد هذا ما ظهر لي ولم أرم من تعرض له والله تعالى أعلم (قوله وعليه مهرها) أي ويكون لها كما قضى به على رضى الله عنه وهو المختار لان الوطء كالجنابة عليها لا يثبت المال كما قضى به عمر رضى الله عنه وكانه جعله حق الشرع عوضا عن الحد فقامه في الزيلعي وغيره (قوله بذلك قضى عمر) كذا وقع في الدرر وصوابه على وفي العزيمة انه سهو ظاهر (قوله أو بوطء دير) أطلقه فشمل دير الصبي والزوجة والامة فانه لا حد عليه مطلقا عند الامام منح ويعزر هداية (قوله حد) فهو عندهما كالزنى في الحكم فيحد جلدا ان لم يكن أحسن ورجا ان أحسن نهر (قوله بنحو الاحراق الخ) متعلق بقوله يعزر وعبارة الدرر فعند أبي حنيفة يعزر بأمتال هذه الامور واعترضه في التهرب بأن الذي ذكره غيره تنسيده قلة بما اذا اعتاد ذلك قال في الزيادات والرأي الى الامام فيما اذا اعتاد ذلك ان شاء قلة وان شاء ضرب به وجبه ثم نقل عبارة الفتح المذكورة في الشرح وكذا اعترضه في الشرح بلالية بكلام الفتح وفي الاشباه من أحكام غسوبة الحشفة ولا يحد عند الامام الا اذا تكرر فيقتل على مقتضى به اه قال البيهقي واطاها أنه يقتل في المرة الثانية

مطل
في وطء الدابة

مطل
من وطئ من زفت اليه

٣ قوله المنصة بكسر الميم وبالصاد
٤ المهمة المشددة هو الكرسي الذي
تقف عليه العروس في جلستها
مصباح اه منه

(و) حد (ذمي زني بحرية)
مستأمنة (لا يحد) (الحربي)
٣ في الاولى (والحرية) في الثانية
والاصل عند الامام الحدود
كلها الاتهام على مستأمن الا حد
الذمي (و) لا يحد بوطء (جمعة)
بل يعزر ويذبح ثم تحرق ويكره
الامام بها حية وميتة مجتبي
وفي المهر الطاهر أنه يطالب نذبا
لقواهم ننمن بالقيمة (و) لا يحد
(بوطء أجنبية زفت اليه وفيل)
خبر الواحد كاف في كل ما يعمل
فيه يقول النساء بحر (هي عرسك
وعابه مهرها) بذلك قضى عمر
رضي الله عنه وبالعدة (أو) بوطء
(دير) وقالان فعل في الابواب
حد وان في عمده أو امته أو زوجته
فلا حد اجما بل يعزر قال
في الدرر بنحو الاحراق بالنار

مطل
في وطء الدير
مطل
في حكم اللواط

لصدق التكرار عليه اه ثم ظاهر عبارة الشارح انه يعزى بالاحراق ونحوه ولو في عبده ونحوه وهو صريح
 ما في الفتح حيث قال ولو فعل هذا بعبده أو أمته أو زوجته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد اجماعا كذا في الكافي ثم
 فيه ما ذكرنا من التعزير والقتل لمن اعتاده (قوله والتكيس الخ) قال في الفتح وكان مأخذ هذا أن قوم
 لوط أهل كوابلك حيث جلت قراهم ونكست بهم ولا شك في اتباع الهدم بهم وهم نازلون (قوله
 وفي الحاروي) أي الماوي القديسي وعبارته وتكلموا في هذا التعزير من الجلد ورسمه من أعلى موضع وجبه
 في اثنين بشفعة وغير ذلك سوى الاختصاص والحب والجلد أصبح اه وسكت عليه في البحر والنهر قتاتل (قوله
 التقيد بالامام الخ) فيه كلام فقدمنا قبل هذا الباب (قوله الاستثناء حرام) أي بالكف اذا كان
 لاستتلاب الشهوة أما اذا غلبت الشهوة وليس له زوجة ولا مائة ففعل ذلك لتسكينها فالرجاء انه لا وبال عليه
 كما قاله أبو الليث ويجب لو خاف الزنى (قوله كره) الظاهر أنها كراهة تنزيه لان ذلك بمنزلة ما لو
 انزل بتقيد أو بتطين تأمل وقد مناعن المعراج في باب مفسدات الصوم يجوز أن يستقنى بيد زوجته أو خادمته
 وانظر ما كتبناه هناك (قوله ولا شيء عليه) أي من حد وتعزير وكذا من اثم على ما قلناه (قوله
 ولا تكون اللواط في الجنة) قال السيوطي قال ابن عقيل الحنبلي جرت مسألة بين أبي علي بن الوليد المعتزلي
 وبين أبي يوسف القزويني في ذلك فقال ابن الوليد لا يمنع أن يجعل ذلك من جملة اللذات في الجنة لزوال المفسدة
 لانه انما منع في الدنيا لما فيه من قطع النسل وكونه محلا للاذى وليس في الجنة ذلك ولهذا أبيع شرب الخمر
 لما ليس فيه من السكر وغاية العريضة وزوال العقل فلذلك لم يمنع من الالتذاذ بها فقال أبو يوسف المذلل الى
 الذكور عاهة وهو قبيح في نفسه لانه محمل لم يخلق للوط ولهذا لم يبيح في شريعة بخلاف الخمر وهو مخرج الحدث
 والجنة تزهرت عن العاهات فقال ابن الوليد العاهة هي التلويث بالاذى فاذن لم يبق الا مجرد الالتذاذ اه
 كلامه رمى على المخ (قوله حرمتها عقلياً) الظاهر أن المراد بالحرمة هنا التبع اطلاقاً لاسم المسبب
 على السبب أي قبحها عقلياً بمعنى انه يدرك بالعقل وان لم يرد به الشرع كالعلم والكنز لان مذهبنا انه لا يحرم
 بالعقل شيء أي لا يكون العقل حاكماً بحرمته وانما ذلك لله تعالى بل العقل مدرك لحسن بعض المأمورات وقبح
 بعض المنهيات فيأتي الشرع حاكماً بوقوع ذلك فيأمر بالحسن وينهى عن السيئ وعند المعتزلة يجب ما حسن عقلاً
 ويحرم ما قبح وان لم يرد الشرع بوجوبه أو حرمة فلعقل عندهم هو المثبت وعندنا المثبت هو الشرع والعقل
 آلة لادراك الحسن والقبح قبل الشرع وعند الاشاعرة لاحظ للعقل قبل الشرع بل العقل تابع للشرع
 فما أمر به الشرع يعلم بالعقل انه حسن وما نهى عنه يعلم انه قبيح ونظام ابحاث المسألة يعلم من كتب الاصول
 ومن حواشينا على شرح المنار (قوله وقيل سمعية) أي لا يستقل العقل بادراك قبحها قبل ورود الدليل
 السمعي (قوله فتوجد) أي يمكن أن توجد (قوله وقيل يخلق الله تعالى الخ) هذا خارج عن محل النزاع لان
 الكلام في الاتيان في الدبر (قوله والصحيح الاقول) هو انه لا وجود لها في الجنة (قوله لحرمتها) أي قبحها
 كما مر (قوله وتزول حرمة الخ) وجه اخر لبيان اشتية اللواط وهو أن وطء الذكور لا يمكن زوال
 حرمة بخلاف وطء الانثى فانه يمكن تزوجها أو شرائها (قوله لانه مطهر على قول) أي قول كثير من
 العلماء وان كان خلاف مذهبنا كما مر (قوله يكفر مستحلهما) قدم الشارح في باب الحيض الخلاف في كفر
 مستحل وطء المائض ووطء الدبر ثم وفق بما في السارخانية عن السراجية اللواط بمملوكه أو مملو كته
 أو امرأته حرام الا انه لو استحلها لا يكفر قاله حسام الدين اه أي فيحمل القول بكفره على ما اذا استحل
 اللواط بأجنبي بخلاف غيره لكن في الشريعة ليلية أن هذا يعلم ولا يعلم أي لا يتجربى الفسقة عليه بظنهم حله
 (تمه) للواط أحكام آخر لا يجب بها المهر ولا العدة في النكاح القاسد ولا في المأثق بها الشهوة ولا يحصل بها
 التحليل للزوج الاول ولا نبت بها الرجعة ولا حرمة المصاهرة عند الاكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية
 ولو قذف بها لا يحد خلافاً لهما ولا يلاعن خلافاً لهما بحر وهو مأخوذ من المجتبى ويراد ما في الشريعة ليلية
 عن السراج يكفي في الشهادة عليها عدلان لا أربعة خلافاً لهما (قوله الا اذا زنى الخ) يعني أن ما في المتن
 خاص بما اذا خرج من عسكر من له ولاية اقامة الحدود وقد دخل دار الحرب وزنى ثم عاد أو كان مع أمير سرية
 أو أمير عسكر فزنى ثمة أو كان تاجراً أو أسيراً أو مالو زنى مع عسكر من له ولاية اقامة الحد فانه يحد بخلاف أمير

٣ مطلب

لا تكون اللواط في الجنة

وهدم الجدار والتكيس من محل
 مرتفع باتباع الاتجار وفي الحاروي
 والجلد أصبح وفي الفتح يعزى ويصحب ٣
 حتى يموت أو يتوب ولو اعتاد اللواط
 قتله الامام سياسة قلت وفي النهر
 معزى البحر التقيد بالامام ينهم
 أن القاتني ليس له الحكم
 بالسياسة (فرع) في الجوهرية
 الاستثناء حرام وفيه التعزير ولو يمكن
 امرأته أو أمته من العبت بذكره
 فأزله كره ولا شيء عليه (ولا تكون)
 اللواط (في الجنة على الصحيح)
 لانه تعالى استجبها ومماها خبيثة
 والجنة منزلة عنها فتح وفي الاشياء
 برمتها عقلياً فلا وجود لها في الجنة
 وقيل سمعية فتوجد وقيل يخلق
 الله تعالى طائفة تصفهم الاعلى
 كالكور والاسفل كالاناث
 والصحيح الاقول وفي البحر حرمتها
 أشد من الرنى لحرمتها عقلاً وشرعاً
 وطبعاً والرني ليس بحرام طبعاً
 وتزول حرمة بتزويج وشرائها بخلافها
 وعدم الحد عنده لانها بل
 للتغليظ لانه مطهر على قول
 وفي المجتبى يكفر مستحلهما عند
 الجمهور (اوزنى في دار الحرب
 أو البغى) الا اذا زنى في عسكر
 لا مير له ولاية اقامة هداية (ولا)
 حد (زنى غيره ككاف بمكاف مطلقاً)

العسكر أو السرية لانه انما قوض لهما تدبير الحرب لا اقامة الحدود وولاية الامام منقطعة عنه كما في الفتح
 شربلاية (قوله لا عليه ولا عليها) لان فعل الرجل أصل في الزنى والمرأة تابعة له وامتناع الحد في حق الأصل
 يوجب امتناعه في حق التبعية نهر وكذا الاعتراف عليه لانه لو لم يرجع به الولي عليها لأمرها له بطاوعتها
 بخلاف ما لو زنى الصبي بصبيته أو بمكرهه فانه يجب عليه العقر كما في الفتح شربلاية (قوله والحق وجوب
 الحد) أي كما هو قولهما وهذا بحث اصحاب الفتح وسكت عليه في النهر والمتون والشروح على قول الامام
 (قوله ولا بالزنى باكرام) هذا ما يرجع اليه الامام وكان أولا يقول ان الرجل يحد لانه لا يتصور الا بتشار
 الآله وهو آية الطواغية بخلاف المرأة فلا تحتاج اجاعا وأطلق فشملا الاكرام من غير السلطان على قولهما
 المفتي به من تحققة من غيره وهو اختلاف عسرو زمان ونعامة في البحر قول ط والمراد أنه لا يجب على الزاني
 المكروه فلوزنى مكرها بطاوعة وجب عليها الحد كما في حاشية الشلبي (قوله ولا باقرار ان أنكره الآخر)
 أي لو أقترأ حد هما بالزنى أربع مرات في أربع مجالس وأنكره الآخر سواء ادعى المنكر النكاح أو لم يدعه
 لا يحد المقر خلافا لهما في الثانية لانتفاء الحد عن المنكر بدليل وجوب للنفي عنه فأورث شبهة في حق المقر لان
 الزنى فعل واحد يتم بهما فاذا تمكنت فيه شبهة تعدت الى طرفيه لانه ما أطلق بل أقتر بالزنى بمن درأ الشرع الحد
 عنه بخلاف ما لو أطلق وقال زنى فانه لا موجب شرعى بدفعه ومثله لو أقتر بالزنى بغاية لانه لم يشف في حقها
 بما يوجب النفي وهو الانكار ولذا لو حضرت وأقرت ثم دعت فظهر أن الاعتبار لا انكارا للقبية فتح ملخصا قلت
 ويظهر من هذا أن السكوت لا يقوم مقام الانكار تأمل نعم تقدم أنه لو أقتر بالزنى بمن شاء لا يحد لا خيال انها
 لو كانت تسكلم لا بدت مسقطا وقد منافي الباب السابق الفرق بينها وبين الغيبة (تنبيه) حيث سقط الحد يجب
 لها المهر وان أقترت هي بالزنى وادعى النكاح لانه لما سقط الحد صارت مكذبة شرعا ثم لو أنكرت الزنى ولم تدع
 النكاح وادعت على الرجل حد القذف فانه يحد له ولا يحد للزنى وتعمامه في الفتح (قوله وكذا لو قال اشتريتها
 ولو حررة) أي ولو كانت حررة لا يحد لانه لم يشر بالزنى حيث ادعى الملك وفي كافي الحاكم زنى بأمة ثم قال اشتريتها
 شراء فاسدا أو على أن للبائع فيه الخيار أو ادعى صدقة أو هبة وكذبه صاحبها ولم يكن لهينة دوى عنه الحد اه
 وفي التاتر خاتبة عن شرح الطحاوى شهد عليه اربعة بالزنى وأثبتوه ثم ادعى شبهة فقال ظننت انها امرأتى
 لا بسقط الحد ولو قال هي امرأتى أو أمى لا حد عليه ولا على اليهود اه وفي البحر لو ادعى انها زوجته فلا حد
 وان كانت زوجة للغير ولا يكف اقامة البينة للشبهة كما لو ادعى السارق أن العين ملكه سقط الحد بمجرد دعواه
 اه وتقدمت هذه متنا في الباب السابق قلت وانظر وجه الفرق بين قوله ظننت انها امرأتى وقوله هي امرأتى
 ولعل وجهه أن قوله ظننت يدل على اقراره بأنها اجنبية عنه فكان اقرارا بالزنى بأجنبية بخلاف قوله هي امرأتى
 او اشتريتها ونحوه فانه جازم به وبأن فعله غير زنى فتأمل بى هاتين وهو أن الشبهة في هذه المسائل وفي مسألة
 المتن التي قبلها لم أر من ذكر أنها من أي أقسام الشبهة الثلاثة وظاهر كلامهم انها خارجة عنها ووجهه انه
 في هذه المسائل يدعى حقيقة الملك الذي لو ثبت لم يكن وطؤه فيه محرما بل لا في تلك الاقسام وانما هو أن التسبب
 هنا لا يثبت وأن الفعل تمحضر زنى وانما سقط الحد لشبهة صدقه في دعواه الملك بالعد أو بالشراء ونحوه وبهذا
 لا يثبت التسبب لان الملك ثابت لغيره وعلى هذا فيمكن دخولها في شبهة النفل وهي شبهة الاشتباه لان مرجعها الى
 انه اشتبه عليه الامر بظنه الحل والله سبحانه اعلم (قوله وفي قتل امة بزناها) هذا عندهما أو ما عند أبي يوسف
 فعليه القيمة لا الحد لانه لم ييقزنى حيث اتصل بالموت كما في المحيط فهو متانى قات وصحيح في المائة قول أبي
 يوسف لكن المتون والشروح على الأول بل ما ذكر عن أبي يوسف هو رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر الرواية
 عنه كما اوضحه في الفتح (قوله الحد بالزنى والقيمة بالقتل) اشار الى توجيه وجوب الحد والقيمة بأنها جنايتان
 مختلفتان بموجبين مختلفين ط (قوله ولو اذهب عينها) كذا في البحر وغيره والاظهر عندها بالقيمة ليلزم كل
 القيمة لكنه مفرد مضاف فيم بغيريته قوله الجنة العيا (قوله فأورث شبهة) أي في ملك المنافع كما فيندرى
 عنه الحد بخلاف ما مر فان الجنة فائنة بالقتل فلا تملك بعد الموت وتعمامه في الفتح (قوله وتفصيل مالوا فضاها
 في الشرح) أي شرح المصنف وحاصله انه ان افضاها وهي كبيرة مطاوعة بلا دعوى شبهة حد او لا عثر عليه
 رضاها به ولا مهر لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ويجب العقر وان كانت مكرهه ولم يدع شبهة

لا عليه ولا عليها (وفي عكسه حد)
 فقط (ولا) حد (بالزنى بالمستأجرة
 له) أي للزنى والحق وجوب
 الحد كالمستأجرة للخدمة فتح
 (ولا بالزنى ما كراه و) لا (باقرار
 ان أنكره الآخر) للشبهة
 وكذا لو قال اشتريتها ولو حررة
 شيتي (وفي قتل امة بزناها الحد)
 بالزنى (والقيمة) بالقتل ولو اذهب
 عينها الزمة قيمتها وسقط الحد لملكه
 الجنة العيا فأورث شبهة هداية
 وتفصيل مالوا فضاها في الشرح

لزمه الحد لا المهر وضمن ثلث الدية ان استمسك بولها والا فكملها تفويته جنس المنفعة على الكمال وان ادعى شبهة فلا حد ثم ان استمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فكل الدية ولا مهر خلافا لمحمد وان اقضاها وهي صغيرة فان كانت يجامع مثلها فكالكبيرة الا في حق سقوط الارش برضاها والا فلا حد ولزمه ثلث الدية والمهر كاملا ان استمسك بولها والا فكل الدية دون المهر خلافا لمحمد لدخول ضمان الجزء في ضمان الكل كما لو قطع اصبع انسان ثم كف به قبل البرء اهـ (قوله فلا حد عليه اتفاقا) لانه ملكها بال ضمان فأورث شبهة في ملك المذافع اخذ اماما وهذا اذا لم تمت في الجوهرة ولو غصب امة فزنى بها فماتت من ذلك او غصب حرة ثيبا فزنى بها فماتت من ذلك قال ابو حنيفة عليه الحد في الوجهين مع دية الحرّة وقيمة الامة أما الحرّة فلا اشكال فيها لانها لا تملك بدفع الدية وأما الامة فانها تملك بالقيمة الا أن الضمان وجب بعد الموت والميت لا يصح تملكه (قوله كما لو زنى بجمرة) تقدمت متنا في الباب السابق عند قوله ونذب تلقينه (قوله لا يسقط الحد) أي في المسألين لعدم الشبهة وقت الفعل كما ذكره الشارح هناك وقوله اتفاقا ذكره في الفتح عن جامع قاضي خان في المسألة الاخيرة وقدم الشارح انه الاصح ومناده الخلاف وذكر في البحر هناك عن المحيط لوزن زوجه المزني بها واشترها لا يسقط الحد في ظاهر الرواية لانه لا شبهة له وقت الفعل اهـ ثم ذكر في أول هذا الباب عن الظهيرية خلافا في المسألين هو أنه لا حد فيهما عنده بل عند أبي يوسف وروى الخلاف بالعكس وروى الحسن عن الامام انه لا حد في الشراء بل في التزوج لانه بالشراء يملك عينها بخلاف التزوج قلت ومسألة الغصب الثانية التي ذكرها المصنف وافق ظاهر الرواية (قوله اما بتمكينه) أي تمكين الخليفة ولي الحق من الاستيفاء (قوله وبه علم الخ) لانه لم يشترط القضاء هنا فلو قتل الولي القاتل قبل القضاء لم يضمن وكذا لو أخذ ماله من غاصبه بخلاف ما لو قتل احد الزاني قبل القضاء برجه فانه يضمن كما مر لان القضاء شرطه (قوله ولا ولاية لاحد عليه) أي ليستوفيه وفائدة الايجاب الاستيفاء فاذا تعذر لم يجب وأورد عليه ما المانع من أن يولي غيره الحكم بما ثبت عنده كما في الاموال قيل ولا مخلص الا ان ادعى ان قوله تعالى فاجلدوا منهم أن الخطاب للامام أن يجلد غيره وقد يقال أين دليل ايجاب الاستيفاء فتح والله سبحانه اعلم

* (باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها) *

تقدم ان الزنى يثبت بالاقرار واليمين وقدم كيفية ثبوته بالاول لان الثاني اندر نادرا لصيق شروطه وأيضاً لم يثبت عنده صلى الله عليه وسلم ولا عند أصحابه بعده الا بالاقرار كما في الفتح (قوله شهد واجتهد متقادم) أي بسبب حد لانه المشهود به لانفس الحد اهـ أي في التعبير ساهل كما في الفتح (قوله للتهمة) لان الشاهد مخير بين اداء الشهادة والستر فالتأخير ان كان لا خيارا للستر فالاقدام على الاداء بعده لعداوة مكره فيتهم فيها وان كان لا للستر يصير فاسقا انما يقتضيان بالمانع بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادى نفسه هداية وأورد على قوله يصير فاسقا بأن ذلك لو كان الاداء واجبا وليس كذلك الا أن يحجب بأن سقوط الوجوب لاجل الستر فاذا أدى لم يوجد موضع الرخصة المسقط للوجوب تأمل (قوله اذ فيه حق العبد الخ) أي وان كان الغالب فيه حق الله تعالى اهـ قال في الهداية فخذ الزنى والشرب والسرقة خالص حقه تعالى حتى يصح الرجوع عنها بعد الاقرار فيكون التقادم فيه مانعا وحد القذف فيه حق العبد لما فيه من دفع العار عنه ولهذا لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتقادم غير مانع في حقوق العباد ولان الدعوى فيه شرط فيعمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تفسيقهم بخلاف السرقة لان الدعوى ليست بشرط للعد لانه خالص حقه تعالى على ما مر وانما تشترط للمال هداية وحاصله أن في السرقة امرين الحد والمال وانما تشترط الدعوى للزوم المال للزوم الحد ولذا ثبت المال بها بعد التقادم لانه لا يطل به بخلاف الحد (قوله ويضمن المال الخ) عطف على قوله لم تقبل قال في البحر وقوله بضمن المال مع تصريحهم بوجود التهمة في شهادتهم مع التقادم مشكل لانه لا شهادة لهم ولو بالمال الا أن يقال انها غير محققة وانما الموجود الشبهة اهـ أي انما سقط الحد لاحتمال العداوة وذلك غير محقق لكنه يصير شبهة يسقط بها الحد دون المال (قوله لانه حق العبد) ولان تأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يوجب فسقا وينبغي انهم لو أخوا الشهادة لتأخير الدعوى أن لا تقبل في حق المال أيضا

(ولو غصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه) اتفاقا (بخلاف ما لو زنى بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما لو زنى بجمرة ثم فككها) لا يسقط الحد اتفاقا فتح (والخليفة) الذي لا والى فوقه (يؤخذ بالقصاص والاموال) لانهما من حقوق العباد فيستوفيه ولي الحق اما بتمكينه أو بمنعه المسلمين وبه علم أن القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بل للتمكين فتح (ولا يحد) ولو قذف لقلبة حق الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه (بخلاف امير البلدة) فانه يحد بأمر الامام والله اعلم

(باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها) شهد واجتهد متقادم بلا عذر كرض او بعد مسافة او خوف طريق (لم تقبل) للتهمة (الا في حد القذف) اذ فيه حق العبد (ويضمن) المال (المسروق) لانه حتى العبد فلا يسقط بالتقادم

كما في الفتح نهر (قوله لا تنفاه التهمة) لان الانسان لا يهادى نفسه كما مر (قوله الا في الشرب)
 فان التقادم فيه يطل الاقرار عند أبي حنيفة وأبي يوسف بجر عن غاية البيان وأما عند محمد فلا يطله
 وسبب تضييعه في بابه (قوله هو الاصح) اعلم أن التقادم عند الامام مفتوح الى رأى القاضى في كل
 عصر لكن الاصح ما عن محمد أنه مقدّر بشهر وهو مروي عنهما أيضا وقد اعتبره محمد في شرب الخمر أيضا
 وعندهما هو مقدّر بزوال الرائحة وجزم به في الكفر في بابه فظاهره كغيره انه المختار فعلم أن الاصح اعتبار
 التمهيد الا في الشرب بجر وبه ظهر أن ما ذكره المصنف ليس قول محمد على إطلاقه بل هو ما شاع على قواهم ما
 في الشرب وعلى قول محمد في غيره فافهم (قوله وقيل لا) أقول هذا المذهب لانه هو المذهب كور في كافى
 الخاصكم الشهيد حيث قال واذا شهد الشهود على رجل زنى قديم لم آخذ بشهادتهم ولا أحدهم اه ولذا
 قال الكرخي انه الظاهر أى ظاهر الرواية وعلة في العناية بأن عددهم متكامل وأهلية الشهادة موجودة
 وذلك يمتنع أن يكون كلامهم قذفا (قوله بغائة) أى والشهود يعرفونها اذا حذ عليه بعدم معرفتها
 كما يأتى شربلاية (قوله ولو على سرقة) مثلها القذف كما يشير اليه تعليقه ح (قوله لشرطية الدعوى الخ)
 أى انها شرط للعمل بالبينة لان الشهادة بالسرقة تتضمن الشهادة بملك المسروق للمسروق منه فلا تقبل بلا دعوى
 وليست شرط الثبوت الزنى عند القاضى ولا يقال يحتمل أن الغاية لوحضرت تدعى النكاح فيسقط الحد
 لانا نقول دعواها النكاح شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة النسبة فلا تعتبر والا أدى الى نفي كل حد لان ثبوته
 بالبينة أو الاقرار ويحتمل أن يرجع المقر أو الشهود وذلك لا يعتبر لان نفس هذا الرجوع شبهة واحتماله شبهة
 الشبهة افاده في الفتح (قوله حد) لانه لا يحصى عليه من له فيها شبهة فانه كما لا يقر على نفسه كاذبا لا يقر على
 نفسه حال الاشتباه فلما اقتر بالزنى كان فرع علمه انها لم تشبه عليه وصار معنى قوله لم اعرفها أى باسمها ونسبها ولكن
 علمت بأنها اجنبية فكان هذا كالتصريح عليه بخلاف الشاهد فانه يجوز أن يشهد على من تشبه عليه فلا يكون
 قول الشاهد لا اعرفها موجبا للحد فتح (قوله لاحتمال انها امرأته أو أمته) لو قال لاحتمال أن يكون له
 فيها شبهة لكان أعم اه ح وفى كافى الحاكم وان قال الشهود عليه ان التى رأوها معى ليست لي بأمرأة
 ولا خادم لم يحذ أيضا لتصور أن تكون امه ابنة أو منكوحته نكاحا فاسدا بجر (قوله كاختلافهم في طوعها)
 بأن شهد اثنان انه اكرها وآخران انها طوعا وعنه لم يحذ اعنده وقال لا يحذ الرجل لاتفاقهم على انه زنى وتنفرد
 اثنان منهم بزيادة جنائية وهى الاكراه وله انه زنا آن مختلفان لم يكمل في كل نصاب لان زناها طوعا وغيره مكرهه
 فلا حد ولان الطوع يقتضى اشتراكهما في الفعل والكره يقتضى تنفرده فكذا نا غير ين ولم يوجد في كل نصاب
 ثم ان اتفاق الشهود على النسبة الى الزنى بلفظ الشهادة مخرج لكلامهم من أن يكون قذفا وتعمامه في الربط
 (قوله ولو على كل زنى اربعة) راجع لقوله أو في البلد كما اقتضاه كلام الشراح في تصويرهم المسألة وتعليمهم
 بامتناع فعل واحد في ساعة واحدة في مكانين متباينين قسبنا بكذب احد الفريقين وظاهره انه لو شهد اربعة
 بالطوع وأربعة بالاكرام يحذان وبه جزم محشى مسكين معللا بعدم التيقن بكذب احد الفريقين حيث لم يذكروا
 وقتا واحدا وجزم ح بأن لاحذ لما مر أول الباب السابق من أن الحد يسقط في دعوى الاكرام اذا برهن قال
 ومعلوم أن ذلك بعد ثبوت الحد عليه بالبينة والبينة المثبتة للحد لا بد وأن تشهد بالطوع اه قلت هذا لما يظهر
 اذا ذكرنا وقتا واحدا والافهمك حمله على فعلين احدهما بالاكرام والاخر بالطوع وأما ما مر في الباب السابق
 فهو فيما اذا شهد اربعة على زناه طوعا وأقام شاهدين على الاكرام في ذلك الفعل بعينه لا مطلقا فيندرى الحد
 عنه للشبهة فافهم والله سبحانه اعلم (قوله والا) بأن اتحد الوقت وتقارب المكان أو اختلف الوقت وتباعد
 المكانان أو تقاربا ح (قوله في زاويتي بيت) أى جانيبه (قوله لا مكان التوفيق) بأن يكون ابتداء
 الفعل في زاوية والانهاء في اخرى بالاضطراب والحركة بجر لا يقال هذا توفيق لا قامة الحد والواجب
 درؤه لان التوفيق مشروع صيانة للقضاء عن التعطيل اذ لو شهد اربعة قبلوا مع احتمال شهادة كل منهم
 في وقت آخر وقبلهم مبنى على الاتحاد وان لم يصوا عليه افاده في الفتح (قوله ولكن هي بكر) انعام
 الشارح لفظة لكن غير ظاهر لان الواو في كلام المصنف واو الحال والجملة حالية وكذا قوله بعده ولكن هم
 عيان كما افاده ط (قوله لم يحذ أحد) أى من الشهود والشهود عليهم في المسائل الثلاث

(ولو اقتر به) أى بالحد (مع التقادم)
 حد لا تنفاه التهمة (الا في الشرب)
 كما سيجي (وتقادمه بزوال الريح
 ولغيره بمعنى شهر) هو الاصح
 (ولشهدوا زنى متقادم حد
 الشهود عند البعض وقيل لا)
 كذا في الخيانة (شهدوا على زناه
 بغائة حد ولو على سرقة من غائب
 لا) لشرطية الدعوى في السرقة
 دون الزنى (اقتر بالزنى بمجهولة حد
 وان شهدوا عليه بذلك لا) لاحتمال
 انها امرأته أو أمته (كاختلافهم
 في طوعها أو في البلد ولو) كان
 (على كل زنى اربعة) لكذب احد
 الفريقين يعنى ان ذكروا وقتا
 واحدا وتباعد المكانان
 والاقبلت فتح (ولو اختلفوا في)
 زاويتي (بيت واحد صغير حد)
 أى الرجل والمرأة استحصانا
 لا مكان التوفيق (ولو شهدوا على
 زناها) لكن (هي بكر) أو رتقاء
 أو قرناء (أو هم فسقة أو شهدوا
 على شهادة اربعة وان) وصلية
 (شهدوا الأصول) بعد ذلك (لم يحذ
 احد)

وكذا لو شهدوا على زناه
فوجد مجبوا ولو شهدوا بالزنى
(ولكنهم عيان أو محدودون
في قذف أو ثلاثة أو أحدهم محدود
أو عيب أو وجد أحدهم كذلك
بعد إقامة الحد حذوا) للقذف
أن طلبه المقتوف (وأرشد
جلده) وإن مات منه (هدر)
خلافهما (ودية رجه في بيت
المال) اتفاقا (ويجوز من رجع
من الأربعة بعد الرجم فقط)
لانقلاب شهادته بالرجوع قذفا
(وغرم ربع الدية) (وإن رجع
قبله) أي الرجم (حذوا)
للقذف (ولا رجم) لان الامضاء
من القضاء في باب الحدود (ولا
شيء على خامس) رجع بعد
الرجم (فإن رجع آخر حذوا وغرما
ربع الدية) ولو رجع الثالث
ضمن الربع ولو رجع الخمسة
ضمنوها أخماسا سوى (وضمن
المزكى دية المرجوم إن ظهروا)
غير أهل للشهادة (عبيدا أو كفارا)
وهذا إذا أخبر المزكى بحرية
الشهود وإسلامهم ثم رجع قاتلا
تعمدت الكذب

أما الأولى فلأن الزنى لا يثبت مع بقاء البكارة ونحوها فلا يحدان لظهور الكذب ولا الشهود لأن ثبوت البكارة
ونحوها بقول امرأة أو أكثر حجة في إسقاط الحد في إيجابه وأما الثانية فلم يحد الاشرط العدالة لثبوت
الزنى ولا الشهود سواء علم قسمة في الابتداء أو ظهر بعده لان القاسق من أهل الاداء والتحمل وإن كان في ادائه
نوع قصور لثمة التصق ولذا الوقضى بشهادته يتخذ عندنا قسمة بشهادتهم شبهة الزنى فسقط الحد عنهم ولذا لا يحد
القاذف لو أقام أربعة من الفساق على زنى المقتوف وأما الثالثة فلأن الشهادة على الشهادة لا تجوز
في الحدود لزيادة الشبهة باحتمال الكذب في موضعين في الأصول وفي الفروع ولا يحد الفروع لأن الحاكمي للقذف
غير قاذف وكذا الأصول بالأولى ولو شهدوا بعد الفروع لرد شهادتهم من وجه بردها في الفروع اهـ ملخصا من
البحر (قوله فوجد مجبوا) وجه عدم حد الشهود فيه يؤخذ مما علوا به أيضا في البكارة والرتق وهو متكامل
عددهم ولنظ الشهادة ثم رأيت كذلك في الدرر فافهم وأيضا سابق أن المجبوب لا حد على قاذفه وبه علل المسألة
هنا الحاكم في الكافي (قوله عيان) أي أو عبيدا أو حبيبا أو مجانينا أو كافرا نهر (قوله حذوا
للقذف) أي دون المشهود عليه لعدم اهلية الشهادة فيهم أو عدم النصاب فلا يثبت الزنى (قوله وأرشد
جلده) أي إذا كان جرحه الجلد كفي الهداية (قوله خلافهما) حيث قال إن الارش في بيت المال لأنه ينتقل
فعل الجلاذ للقاضي وهو عامل للمسلمين فيجب الغرامة في مالهم وله أن يفعل الجراح لا ينتقل للقاضي لأنه
لم يأمر به فيقتصر على الجلاذ إلا أنه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يمتنع الناس عن إقامة مخافة الغرامة
ابن كمال وعلى هذا الخلاف إذا رجع الشهود لا يضمنون عنده وعندهما يضمنون وتماه في الهداية والنهر
وفي العزيمة عن بعض شروح الهداية ومعرفة الارش أن يقوم المحدود عبد أسلميا من هذا الاثر فينظر ما ينقص
به القيمة ينقص من الدية بمثله اهـ قلت لكن قوله ينقص من الدية بمثله لا محلي له بل الظاهر أن يقال فينظر ما ينقص
به القيمة يؤخذ من الشهود ويأباه أنه لو فرس أن قيمته سلبا ألف وقيمه بهذه الجراحة تسعمائة تكون الجراحة
نفسه مائة هي الارش فيرجع على الشهود بها (قوله فقط) قيد لقوله يحد من رجع أي يحد الرجوع فقط
حد القذف دون الباقي لبقاء شهادتهم (قوله وغرم ربع الدية) لأن التالف بشهادته ربع الحق وكذا
لو رجع الكل حذوا وغرموا الدية نهر وقول البصر وغرموا ربع الدية صوابه جميع الدية كما قاله الرملي
(قوله وإن رجع قبله) أي الرجم سواء كان قبل القضاء أو بعده نهر (قوله حذوا والقذف) أي حد
الشهود كلهم أما إذا كان قبل القضاء فهو قول علماء الثلاثة لأنهم صاروا قذفة وأما بعده فهو قولهما وقال
محمد يحد الرجوع فقط لأن الشهادة تأكدت بالقضاء فلا تنسخ الا في حق الرجوع ولهما أن الامضاء من القضاء
ولذا سقط الحد عن المشهود عليه نهر (قوله لأن الامضاء الخ) هذا التعليق فيما إذا كان الرجوع بعد
القضاء واقتصر عليه لعدم الخلاف عند الثلاثة فيما قبله فافهم ومما أن أمضاء الحد من تمام القضاء وبغيره
تظهر أيضا فيما إذا عترضت أسباب الجراح أو سقوط احصان المقتوف أو عزل القاضي كما في المعراج (قوله
حدوا وغرموا ربع الدية) أما الحد فلا يخاف القضاء بالرجم في حقهما وأما الغرم فلأن المعتبر بقاء من بقي
لا رجوع من رجع وقد بقي من يبقى يبقاه ثلاثة أرباع الدية فيلزمهما الربع فان قيل الأول منهما حين رجع
لم يلزمه شيء فكيف يجمع عليه الحد والضمان بعد ذلك برجوع غيره قلنا وجد منه الموجب للحد والضمان وهو
قذفه واتلافه بشهادته وانما امتنع الوجوب لما منع وهو بقاء من يقوم بالحق فاذا زال المانع برجوع الثاني
ظهر الوجوب ح عن الزبلي (قوله ولو رجع الثالث ضمن الربع) وكذا الثاني والأول بحر عن
الحاوي القدسي (قوله ولو رجع الخمسة) أي معا لا مرتبا (قوله وضمن المزكى) أفردته لأنه لا يشترط العدد
في التركة كما في الفتح أي ضمن من زكى شهود الزنى إذا رجع عن التركة وتوخذ الدية من ماله لا من بيت
المال خلافهما لأن الشهادة انما تصير حجة بالتركة فكانت في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليها بخلاف
شهود الاحصان إذا رجعوا لأنه محض الشرط (قوله أن ظهروا) أي شهود الزنى (قوله عبيدا أو كفارا) بيان
لقوله غير أهل إشارته إلى أن المراد به كونهم غير أهل للاداء وإن كانوا أهلا للتصالح (قوله وهذا الخ) فترك على
المهتف حيث ترك كالكفر بقيد الرجوع أخذنا بظاهر كلام المتأوفة وقد حقق المقام في الفتح فراجع (قوله
بحرية الشهود وإسلامهم) أي وعدا لهم وقيد بالخبر بذلك ليكون تركية سواء كان بلفظ الشهادة أو بلفظ

الاخبار لانه لو أخبر بانهم عدول ثم ظهر واعبيد الم يضمن اتفاقا لانها ليست تركية والقاضي قد أخطأ حيث
اكتفى بهذا القدر بجر (قوله والا) أي وان لم يرجع بل استمر على تركيته قاتلاهم احرار مسلون وكذا لو قال
اخطأت فتح (قوله ولا يحدون) أي اشهود وكذا لا يضمنون بجر (قوله لانه لا يورث) لانهم قد فوا
حياتهم فمات فلا يورث كما في الفتح قلت ولا يرد عليه المسألة المتقدمة وهي ما اذا رجع أحد الاربعة بعد الرجم
لما تم من انقلاب شهادته بالرجوع قد قاتل أي لانها حين وقعت كانت معتبرة شهادة ثم انفسخت فصار قذفا
للمال كما حقيقته في الفتح هناك (قوله كما لو قتل الخ) هكذا عبر في الدرر واعترض بأنه يؤهم ان الضامن
هو المزكي وليس كذلك بل هو القاتل فالتشبيه بين الضماتين فقط لا مع ما اسند اليهما والادنى قول الوقاية نهي
الدية من قتل المأمور بوجه اوزكي شهود زناه فظهر واعبيد أو كفار فيهما اه (قوله بعد التركية) قيد به
لان المراد بالامر هو الكامل وهو أن يكون بعد استيفاء ما لا بد منه نهر ويأتي محترزه (قوله فظهروا
كذلك) أمالو لم يظهر واكذلك فلا شيء على القاتل لكنه يعزله قسائه على الامام بجر عن النسخ وقدمه الشارح
اول الحدود عن النهر بجنا (قوله غير أهل) بدل من قوله كذلك (قوله يضمن الدية) أي في ماله لانه
عمد والعاقلة لا تعقل العمد وتجب في ثلاث سنين لانه وجب بنفس القتل فيجب مؤجلا كالتدية فتح (قوله
استحسانا) والقياس وجوب القصاص لانه قتل نفسا شقونة الدم عمدا بفعل لم يؤمر به اذ المأمور به الرجم
فلا يصير فعلا منتقولا الى القاتل (قوله شبهة قضاء) أي طاهر لانه حين قتله كان القضاء بالرجم صحيحا
ظاهرا فأورث شبهة الاباحة (قوله قتل الامر) أي قتل القضاء بالرجم كما عبر في الفتح لان المراد بالامر الكامل
كما مر (قوله أو بعده) أي بعد الامر قتل التركية خذنا من القاتل بجر (قوله اقتص منه)
أي في العمد وجب في الخطأ الدية على عاقلة في ثلاث سنين بجر (قوله كما يقتص الخ) التشبيه من حيث
وجوب القصاص فقط وأفاد الفرق بين المستثنين من حيث وجوب القصاص هنا وان لم يظهر الشهود عبيدا
وذلك ان المقضي يقتله قصاصا حق الاستيفاء منه للولي بخلاف المقضي بوجه (قوله زيلعي من الردة) أي
من باب الردة وهذا العزو كذلك وقع في البحر وعزام في النهر الى الريلي من الدية (قوله وان رجم) بالبناء
للمفعول أي من أمر القاتل بوجه لورجه أحد (قوله فديته في بيت المال) قال في البحر لم أره لدية
تؤخذ حالا أو موجه (قوله فقتل فعلا اليه) أي الى الامام لان الرجم فعل مأمر به وقد ظهر عدم صحة
الامر فقتل فعلا الى الامام وهو عامل للسلب فوجب الغرامة في مالهم بخلاف ما اذا قتله بغير الرجم لانه لم يأمر امره
فلم يقتل فعلا اليه كما افاده في الفتح (قوله لا باحته لتحمل الشهادة) ومثله نظر القابلة والخافضة والختان
والطبيب وزاد في الخلاصة من مواضع حل الطر للعورة عند الحاجة الاحتقان والبكارة في العنة والرد بالعيب
فتح قلت وكذا لو ادعى الزاني بكارتها فطمعها بقولي

ولا تنظر لعورة اجنبي * بلا عذر كتابلة طيب

وختان وخافضة وحشن * شهود زني بلا قصد مريب

وعلم بكارة في عنة أو * زني أو حبر رد للمعيب

(قوله وان انكر الاحصان) أي استجماع شرائطه المتقدمة ان انكر السكاح والدخول فيه والحرية
(قوله فشهد عليه رجل وامرأتان) اشار به الى انه يقبل شهادة النساء في الاحصان عند ما وفيه خلاف زفر
والائمة الثلاثة وكيفية الشهادة بان يقول الشهود تزوج امرأة وجامعها أو باصعها ولو ادخل بها يأنى
عندهما لانه متى اضيف الى المرأة بحرف الباء اراد به الجماع وقال محمد لا يكتفى ونماه في الزيلعي وانسخ (قوله
أو ولدت زوجته منه) أي اذا ولدت في مدة صر أن يكون منه جعل واطنا شرعا لان الحكم بثبوت السب
منه حكم بالدخول بها وهذا يشبه الرجعة زيلعي قلت طاهر بثبوت الاحصان ولو كان ثبوت السب بحكم
النراش كزوج مشرق بمغربية وفيه نظر لان في الفتح ان القرض انهم اقتران بالولد ومثله في شرح الشافعي
تأمل (قوله قبل الرني) متعلق بولدت والطاهر انه غير قد يعلم من تعليل الريلي المد كورنا حتى لو ولدت
بعد الرني لدون سنة اشهر ثبت نسبه ويعلم انه وقت الرني كان واطنا زوجته تأمل (قوله فهو محسن باقراره) أي
مواخذة له باقراره فلا يقال انها بانكارها الوطء لم تضر محسنة فلا يكون هو محصنا أيضا (قوله وبداستغنى

والا فالدية في بيت المال اتفاقا
ولا يحدون للشذف لانه لا يورث
بجر (كما لو قتل من امر
بر) بعد التركية
(فظهروا كذلك) غير أهل فان
القاتل يضمن الدية استحسانا
لشبهة صحة القضاء فلو قتله قبل
الامر أو بعده قبل التركية
اقتص منه كما يقتص
بقتل المقضي يقتله قصاصا يظهر
الشهود عبيدا اولان الاستيفاء
للولي زيلعي من الردة (وان
رجم ولم يرك) الشهود فوجدوا
عبيدا فديته في بيت المال
لا مثاله امر الامام فنقل فعلا
اليه (وان قال شهود الزني تعمدنا
الطرقت) لا با حنه لتحمل
الشهادة (الا اذا قالوا) تعمدناه
(للسددولا) تفصل لستفهم فتح
(ان انكر الاحصان فشهد
عليه رجل وامرأتان او ولدت
زوجه منه) قبل الري نهر (رجم
ولو خلا بها ثم طلقها وقال
وطئها وانكرت فهو محسن)
باقراره (دونها) لما تنظر ان
الاقرار حجة قاصرة (طالوقات

بعد اطلاق امت نصرانية وقال
كلمات مسلمة) في رجم المحسن
ويجلبد غيره وبه استغنى عما
يحدث في بعض نسخ المتر من قوله
(اذا كان احدا من اثنين محسنا
يحد كل واحد منهما حدته) فتأمل
(تزوج بلا رني قد دخل بها لا يكون

المواضع التي يحل فيها السطرا الى
عورة الاجنبي

(الح) وجه الاستغناء انه اذا كان أحدهما محصنا دون الآخر علم ان كل واحد منهما اذا زنى يحد بما يستوجب به فالمحسن يرجم وغيره يجلد كما افاده التقرير نعم ما في بعض النسخ اعتم لأنه يشمل ما لو كان عدم احصان أحدهما سبكارته ولعله اشار الى هذا بقوله فتأمل لا يقال ما في بعض النسخ غير صحيح كما اتوهم لأن شرط الرجم احصان كل ولم يوجد لا فانقول شرط الرجم احصان كل من الزوجين لا الزانيين فيرجم من زنى بامرأة اذا كان فيه شروط الاحصان التي منها دخول به بامرأة محصنة مثله وأما المرأة المزني بها فلا يشترط لرجه ان تكون محصنة بل احصانها شرط لرجه هي فان كانت محصنة مثله رجت معه والاجلدت وهذا ظاهر ينهنا عليه عند الاحصان أيضا فافهم والحاصل ان الزانيين اما محصنان فيرجمان أو غير محصنين فيجلدان أو مختلفان فيرجم المحسن ويجلد غيره (قوله لشبهة الخلاف) أي خلاف العلماء والاختلاف في محضه فلم تكن محضه قطعية وهذه المسألة تنقلها في البحر عن المحيط كذلك فيجتمل ان يكون اسنادها الى أبي يوسف لكونه هو الذي خرجها لا لكون غيره قاتلا بخلافه ويحتمل ان يكون فيها خلافا لما والا قول اظهر لعدم ذكر المخالف تأمل والله سبحانه اعلم

* (باب حد الشرب) *

محصنا عند الثاني) لشبهة الخلاف

نهر والله اعلم

* (باب حد الشرب) *

المحرم (يحد مسلم) فلوارتد فسكر فأسلم لا يحد لأنه لا يقام على الكفار ظهيرية لكن في منية المفتي سكر الذي من الحرام حد في الاصح حرمة السكر في كل مله (ناطق) فلا يحد آخرس للشبهة (مكلف) طائع غير مضطر (شرب الخمر ولو قطرة)

آخره عن الزنى لأن الزنى اقبح منه وأغلظ عقوبة وقدمه على حد القذف ليقن الجريمة في الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لأنه لصيانة الاموال التابعة للنفس بجر (قوله فلوارتد فسكر الخ) أقول ذكر في الدر المنقي ان المرتد لا يحد للشرب سواء شرب قبل رده أو فيه فأسلم اه ومثله في كافي الحاصم وسيد كرا الشارح في حد القذف عن السراجية لو اعتقد الذي حرمة الخمر فهو كالمسلم أي يحد (قوله لأنه لا يقام على الكفار) يعني انه لما شرب في رده لم يكن أهلا لقيام حد الشرب عليه لأنه لا يقام على الكفار واذا كان وقت الشرب غير موجب للحد لا يحد بعد الاسلام بخلاف ما اذا زنى أو سرق ثم أسلم فانه يحد له لوجوبه قبله كما يفيد ما في البحر عن الظهيرية فافهم (قوله حد في الاصح) اتفق به الحسن واستحسنه بعض المشايخ والمذهب انه اذا شرب الخمر وسكر منه انه لا يحد كما في النهر عن قسوي قارئ الهداية ومشي في المنظومة المهمة على الاول كما ذكره الشارح في الدر المنقي قلت وعبارة الحاصم في الكافي من الاشربة ولا حد على الذي في الشراب اه ولم يحكم فيه خلافا وهو باطلاقة يشمل ما لو سكر منه (قوله لحرمة السكر في كل مله) هذا ذكره قارئ الهداية قلت وفيه نظر فان الخمر لم تكن محرمة في صدر الاسلام وقد كان الصحابة يشربونها ورماسكروا منها كما جاء صريحان ذلك ما في النسخ عن الترمذي عن علي رضي الله تعالى عنه صنع لسعيد بن عوف طعاما فدعا ناسا وسقانا من الخمر فأخذت الخمر مننا وحضرت الصلاة فقدموني فقرأت قل يا ايها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون قال فأمر الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الاية اه فلو كان السكر حراما لزم تفسيق الصحابة ثم رأيت في تحفة ابن حجر قال وشربها المسلمون اول الاسلام قبل استحبابها لما كان قبل الاسلام والاصح انه يوحى ثم قيل المباح الشرب لا غيبة العقل لأنه حرام في كل مله وزينه المصنف يعني النووي وعليه فالمراد بقوله لهم بجرمته في كل مله انه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا اه وهذا مؤيد لما بحثته لكن في جوابه الاخير نظر (قوله فلا يحد آخرس) سواء شهد الشهود عليه أو أشار بإشارته المعهودة وأفاد أن الاعمى يحد كما في البحر (قوله للشبهة) لأنه لو كان ناطقا يحتمل ان يخبر بما لا يحد به كإكرام أو غص بلقمة قال في البحر ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظننتها البناء ولا أعلم انها خمر لم يقبل وان قال ظننتها نبيذا قبل لأنه بعد الغليان والشدة يشارك الخمر في الذوق والرائحة (قوله طائع) مكر مع قول المتن طوعا ح (قوله غير مضطر) فلو شرب للعطر المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يحد لأنه أمر مباح وقالوا لو شرب مقدار زيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار فهستاقى وبه صرح الحاكم في الكافي (قوله شرب الخمر) هي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فان لم يقذف فليس بخمر عند الامام خلافا لهما وبقولهما أخذ أبو حفص الكبير خاتمه ولو خطب بالماء فان كان مغلوبا حد وان كان الماء غالب لا يحد الا اذا سكر نهر وفي اشربة التهستاقى من قال انها لم تنبج خرا بالطبخ لم يحد شار بها الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحد شارب العرق ما لم يسكر ومن قال انها بقيت خرا فالحكم عنده بالعكس واليه ذهب الامام السرخسي وعليه

مطلوب

في نجاسة العرق ووجوب الحد بشربه

الفتوى كما في تيمم الفتاوى اه قلت علم بهذا ان المعتمد المقتضى به ان العرق لم يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه خمرًا
فيحذر شرب قطرة منه وان لم يسكر وأما اذا سكر منه فلا شبهة في وجوب الحذبه وقد صرح في منية المصلي بنجاسته
أيضا فلا يغترنك ما اشاعه في زماننا بعض الفسقة المولعين بشربه من انا طاهر حلال كأنه قوله قياسا على
ما قالوه في ماء الطابق أي الغطاء من زجاج ونحوه فانه قياس فاسد لان ذلك فيماليو أحرقت نجاسة في بيت فأصاب
ماء الطابق ثوب انسان تجس قياسا لاستحسانا ومثله حمام فيها نجاسات فعرق حيطانها وكوانها وتقاطر فان
الاستحسان فيها عدم النجاسة للضرورة لعدم امكان التحرز عنه والقياس النجاسة لان عقاده من عين النجاسة
ولاشك ان العرق المستقطر من الخمر هو عين الخمر تصاعدا مع الدخان وتقطر من الطابق بحيث لا يبقى منها
الا جزاؤها الترابية ولذا يفعل القليل منه في الاسكار أضعاف ما يفعله كثير الخمر بخلاف التصاعد من أرض
الحمام ونحوه فانه ماء أصله طاهر خالط بنجاسة مع احتمال ان التصاعد نفس الماء الطاهر ويمكن ان يكون هذا
وجه الاستحسان في طهارته وعلى كل فلا ضرورة الى استعمال العرق الصاعد من نفس الخمر النجسة العين
ولا يظهر بذلك والالزم طهارة البول ونحوه اذا استقطر في انا ولا يقول به عاقل وقد طلب مني ان أعمل بذلك
رسالة وفيما ذكرناه كفاية (قوله بلا قيد سكر) تصريح بما أفاده قوله ولو قطرة إشارة الى ان هذا هو المقصود
من المباعدة للتفرقة بين الخمر وغيرها من باقي الاشربة بالقطرة الواحدة لان الشرط قيام الرائحة
ومن شرب قطرة خمر لا يوجد منه رائحة عادة نعم يمكن الحذبه على قول محمد الثاني من انه لو أقر بالشرب
لا يشترط قيام الرائحة بخلاف ما اذا ثبت ذلك بالشهادة هذا ما ظهر لي ولم أر من تعرض له قاتل (قوله
أو سكر من نبيذ ما) أي من أي شراب كان غير الخمر اذا شربه لا يحذبه الا اذا سكر به وعبر بما انفرد به للتعميم
أشارت الى خلاف الزبلي حيث خصه بالانذرة الاربعة المحترمة بناء على قولهما وعند محمد ما سكر كثيره فقليله
حرام وهو نجس أيضا قالوا وبقول محمد نأخذ وفي طلاق البزازية لو سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب
والعسل المختار في زماننا لزوم الحذاه نهر قلت وما ذكره الزبلي تتبع فيه صاحب الهداية لكنه في الهداية
من الاشربة ذكر تصحيح قول محمد فعلم ان ما مشى عليه هنا غير المختار كما في الفقه وقد حقق في الفقه قول محمد ان
ما سكر كثيره حرم فله وانه لا يلزم من حرمة قليله انه يحذبه بلا اسكار كالخمر خلافا للاثنت الثلاثة وان استدلالهم
على الحد بقليله بحديث مسلم كل مسكر خمر وبقول عمر في الجذاري الخمر ما خمر العقل وغير ذلك لا يدل على ذلك
لانه محمول على التشبيه البليغ كزيد أسد والمراد به ثبوت الحرمة ولا يلزم منه ثبوت الحد بلا اسكار وكون التشبيه
خلاف الاصل أو جب المصير اليه قيام الدليل عليه لغة وشرعا ولا دليل لهم على ثبوت الحد بقليله سوى القياس
ولا يثبت الحذبه نعم الثابت الحد بالسكر منه وقد أطل في ذلك اطلالة حسنة لجزاء الله خير ارباب حكم البني
والافيون والحشيش (قوله بكونه في دارنا) أي ناشئ فيها (قوله لما قالوا الخ) تعليل لتفسير العلم
الحكمي بكونه في دارنا لكن بالمعنى الذي ذكرناه لا بمجرد الكون في دارنا والالام يوافق التعليل المعلن ويوضح
المقام ما في كافي الحاكم الشهيد من الاشربة حيث قال واذا اسلم الحربى وجاء الى دار الاسلام ثم شرب الخمر
قبل ان يعلم انها محرمة عليه لم يحذ وان زنى أو سرق اخذ بالحد ولم يعذر بقوله لم اعلم وأما المولود بدار الاسلام
اذا شرب الخمر وهو بالغ فعليه الحد ولا يصدق انه لم يعلم (قوله قلت يرد عليه الخ) أي على ما يفهم من قولهم
لحرمة أي الزنى في كل مله حيث جعلوه وجه الفرق بين الشرب والزنى فانه يفهم منه ان الشرب لا يحرم في كل
مله مع انه منافي لما مر من حرمة كذلك ودفع بأن المحرم في كل مله هو السكر لانفس الشرب والمراد التفرقة
بين الشرب والزنى قلت وفيه نظر فان قولهم شرب الخمر باطلا بالحرمة لا يحذ أعم من ان يكون سكر من هذا
الشرب او لا بل المتبادر السكر ولو كان المراد الشرب بلا سكر لكان الواجب تقييده أو كان يقال فشرب قطرة
نعم قديف أصل الايراد يمنع حرمة السكر في كل مله لما قدمناه فافهم (تمت) لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حذ
لكن لو التجأ الى الحرم لم يحذ لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم لانه قد استحققه قهستانى عن العمادى
ويأتى انه لو شرب في دار الحرب لا يحذ فعلم من مجموع ذلك انه لا يحذ للشرب عشرة ذمى على المذهب ومرتد
وان شرب قبل رده وان اسلم بعد الشرب وصبي ومجنون وأخرس ومكره ومضطرب لعطش مهلك وملجئ الى
الحرم وجاهل بالحرمة حقيقة وحكما ومن شرب في غير دار ماويه يعلم شروط الحذها (قوله بعد الافاقه) أي

بلا قيد سكر (أو سكر
من نبيذ) ما به يبقى (طوعا)
علما بالحرمة حقيقة أو حكما
بكونه في دارنا لما قالوا
لودخل حربى دارنا فأسلم فشرب
الخمر باطلا بالحرمة لا يحذ بخلاف
الزنا لحرمة في كل مله قلت يرد
عليه حرمة السكر أيضا في كل
مله قاتل (بعد الافاقه) فلو حذ
قبلها

الصحو من السكر وهو متعلق بقوله يحتمل مسلم (قوله قضاؤه انه يعاد) جزم به في البحر قال في الشرب ليلية وفيه تأمل اه وبين وجهه فيما نقل عنه بأن الالم حاصل وان لم يكن كاملا ويصدق عليه انه حد فلا يعاد بعد صحوه اه قلت وفيه نظر لما في الفتح ولا يحتمل السكران حتى يزول عنه السكر تحصيله لقصود الانزجار وهذا باجماع الائمة الاربعة لان غيبوبة العقل أو غلبة الطرب تخفف الالم ثم ذكر حكاية حاصلها ان سكران وضع على ركبته جرة حتى طفت وهو لا يلتفت اليها حتى افاق فوجد الالم قال واذا كان كذلك فلا يشهد الحد فائده الاحال الصحو وتأخير الحد لعذر جازاه وحيث فلا يلزم من ان الامام لو اخطأ فخذ قبل صحوه ان يسقط الواجب عليه من اقامة الحد بعد الصحو ولا يرد أنه لو قطع يار السارق لا تقطع يمينه أيضا للفرق الواضح فان الانزجار حاصل باليسار أيضا وان كان الواجب قطع اليمين ولانه لو قطعت اليمين أيضا يلزم تقويت المنفعة من كل وجه وذلك اهلا لولاذا لا يقطع لو كانت يسراه مقطوعة أو ابهامها (قوله اذا أخذ الشارب) شرط تقدم دليل جوابه وهو قوله يحتمل مسلم الخ ونحوه أخذ يعود عليه وهو المراد بالشارب والمراد أخذ هذه الى الحاكم (قوله وريخ ما شرب الخ) قال في الفتح فالشهادة بكل منهما أي من شرب الخمر والسكر من غيره مفيدة بوجود الرائحة فلا بد مع شهادة تم بالشارب ان يثبت عند الحاكم ان الريخ قائم حال الشهادة وهو بأن يشهد به وبالشارب أو يشهد به فقط فبأمر القاضى باستنكاهه فيستنكاهه ويخبر بأن ريحها موجود اه (قوله وهو مؤنت سماعي) الاولى وهي لعوده الى الريخ ولكنه ذكر ضميرها التذكير الخبر والمؤنت السماعي هو ما لم يقترب لفظه بعلامة تانيث ولكنه سمع مؤثبا بالاسناد ان كان رباعيا كهذه العقر بقولتها وبه أو بالتصغير ان كان ثلاثيا كعينه في تصغير عين وهذه النار أضرمتها وذلك في ألفاظ محصورة (قوله لبعده المسافة) افاد أن زوالها المعالجة دواء لا يمنع الحد كما في حاشية مسكين معزيا الى المحيط (قوله ولا يثبت الشرب بها) لانها قد تكون من غيره كما قيل يتولون لي انك قد شربت مدامة * فقلت لهم لا بل اكلت السفرجل

وانك بوزن اضع ونك من بابه أي اطهر رائحة فك فتح (قوله بالرائحة) بدل من قوله بها (قوله ولا يتقايها) مصدر تقايا اه ح لاحتمال انه شربها مكرها أو مضطرا فلا يجب الحد بالشك وأشار الى انه لو وجد سكران لا يحتمل من غير اقرار ولا يثبت لاحتمال ما ذكرنا وأنه سكر من المباح بحر لكنه يعزى بعز جد الريخ أو السكر كما في التمهاتاني (قوله رجلين) احتراز عن رجل وامرأتين لان الحدود لا تثبت بشهادة النساء للشبهة كما في البحر (قوله يسألها الامام) اشار الى ما في البحر عن القسمة من انه ليس لقاضى الرستاق او فقيه أو المتفقيه أو أئمة المساجد اقامة حد الشرب الا بتولية الامام (قوله عن ما هيئها) لاحتمال اعتقادهم ان باقى الاشربة خير (قوله لاحتمال الاكراه) لكن لو قال اكرهت لا يقبل لانهم شهدوا عليه بالشرب طائعا والالم تقبل شهادتهم وتعممه في البحر (قوله لاحتمال التقادم) هذا مبني على قول محمد بأن التقادم مقتدر بالزمان وهو شهر والا فالشرط عندهما ان يؤخذ والريخ موجود كما مر أفاده في البحر فالتقادم عندهما مقتدر بزوال الرائحة وهو المعتمد كما مر في الباب السابق والحاصل ان التقادم يمنع قبول الشهادة اتفاقا وصدان يمنع الاقرار عندهما لا عند محمد وريخ في غاية البيان قوله وفي الفتح انه الصحيح قال في البحر والحاصل ان المذهب قولهما الا ان قول محمد أرجح من جهة المعنى اه (قوله من السكر) شخ السمين والكاف وهو عصير الرطب اذا اشتد وقبل كل شراب أسكر عناية قلت وهذا ظاهر على قولهما انه لا يحتمل السكر من الاشربة المباحة وكذا على قول محمد انه يحتمل عدم توافق الشاهدين على المشروب كما لو شهد اثنان انه زنى بثلاثة واثنان انه زنى بثلاثة غيرهما تأمل (قوله ظهيرة) ومنه في كافي الحاكم (قوله أو باقراره) عطف على قوله بشهادة رجلين وقد رشح شارح نيت لطول الفصل قال في البحر وفي حصره الثبوت في الينة والاقرار دليل على ان من يوجد في بيته الخمر وهو فاسق أو يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يرههم أحد شربوها لا يحتملون وانما يعزرون وكذا الرجل معه ركوة من الخمر اه بل تقدم انه لو وجد سكران لا يحتمل بلاء ينة أو اقرار بل يعز (قوله مرة) رد لقول أبي يوسف انه لا بد من اقراره مرتين بحر ولم يعترض لسؤال القاضى المقر عن الخمر ما هي وكيف شربها وأيس شرب وينبغي ذلك كافي الشهادة ولكن في قول المصنف وعلم شربه طوعا إشارة الى ذلك شرب ليلية تأمل (قوله متعلق بحد) أي تعلقتا معنويا لانه منقول مطلق عام لا يحتمل (قوله كما مر) فلا يضرب الرأس والوجه

قضاؤه انه يعاد هيئني
(اذا اخذ) الشارب (وريج
ما شرب) من خمر أو نبيذ فتح فن
قصر الرائحة على الخمر فقد فسر
(موجودة) خبر الريخ وهو
مؤنت سماعي غاية (الا أن تنقطع)
الرائحة (لبعده المسافة) وحيث
فلا بد أن يشهد بالشارب طائعا
ويقول اخذناه وريخها موجودة
(ولا يثبت) الشرب (بها) بالرائحة
(ولا يتقايها بل بشهادة رجلين
يسألها الامام عن ما هيئها
وكيف شرب) لاحتمال
الاكراه (ومتى شرب) لاحتمال
التقادم (وأين شرب) لاحتمال
شربه في دار الحرب فاذا بينوا
ذلك حبسه حتى يسأل عن عدالتهم
ولا يقضى بظواهرها في حد ما
خائفة ولو اختلفنا في الزمان أو شهد
احدهما بسكره من الخمر والاخر
من السكر لم يحتمل ظهيرة (أو)
ينبت (باقراره مرة صاحبائنا
سوطا) متعلق بحد (للخمر ونصفها
للعبد وفترق على بدنه كحد الزنا)
كامر

ويضرب بسوط الاثره وينزع عنه ثيابه في المشهور الا الاذا را احترازاً عن كشف العورة بجر وفي شرح الوهبانية والمرأة تحت ثيابه (قوله فلو أقر سكران) أي أقر على نفسه بالحدود والخالصة حقا لله تعالى كذا الرني والشرب والسرقة لا يحد إلا أنه بضمن المسروق بخلاف حد القذف لأن فيه حق العبد والسكران كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له لأنه ادخل الآفة على نفسه فإذا أقر بالقذف سكران حبس حتى يصح فحد للقذف ثم يحبس حتى يحق عنه الضرب فحد للسكر ويغني أن يقيد حده للسكر بما إذا شهد عليه به ولا فيبجى ذكره لا يحد باقراره بالسكر وكذا يؤخذ بالاقرار بسبب القصاص وسائر الحقوق من المال والطلاق والعناق وغيرها فتح ملخصاً وقوله عقوبة له الخ يدل على أنه لو سكر مكرهاً أو مضطراً لا يؤخذ بحقوق العباد أيضاً (قوله أو أقر كذلك) أي بعد زوال ريحها وهذا على قولهما أن التقادم يطل الاقرار وإنه مقدّر بزوال الرائحة (قوله فعمل فيه الرجوع) لاحتمال صدقه وأنه كاذب في اقراره وإذا أقر وهو سكران يزيد احتمال الكذب فيدرا عنه الحد أيضاً (قوله ثم ثبوت الخ) هذا بيان ليلهما على اشتراط قيام الرائحة وقت الاقرار فعند عدم قيامها يتقيد الحد لعدم ما يدل عليه لأن الاجماع لم يكمل الا بقول من اشترط قيامها لكن قد مناصح قول محمد بعدم الاشتراط ويانه في الفتح (قوله والسكران الخ) بيان لحقيقة السكر الذي هو شرط لوجوب الحد في شرب ما سوى الخمر من الاشربة ولما كان السكر متفاوتاً اشتراط الامام اقصاصه درأ للحد وذلك بأن لا يميز بين شئ وشئ لأن ما دون ذلك لا يعرى عن شبهة الصمون وافقهما الامام في حق حرمة القدر المسكر من الاشربة المباحة فاعتبر فيها اختلاط الكلام وهذا معنى قوله في الهداية والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله اجماعاً أخذاً بالاحتياط اهـ وذكر في الفتح انه ينبغي أن يكون قوله كقولهما أيضاً في السكر الذي لا يصح معه الاقرار بالحدود لأنه يكون ادراً للحدود وكذا في الذي لا يصح معه الردة اذ لو اعتبر فيه اقصاص لم ان تصح ردة فيما دونه مع انه يجب أن يحتاط في عدم تكفير المسلم والامام انما اعتبر أقصى السكر للاحتياط في درم حد السكر واعتبار الاقصى هنا خلاف الاحتياط هذا حاصل ما في الفتح قلت لكن ينبغي أن تصح ردة فيما دون الاقصى بالنسبة الى فسح النكاح لأن فيه حق العبد وفيه العمل بالاحتياط أيضاً كما لا يخفى (قوله ولو ارتد السكران لم يصح) أي لم يصح ارتداده أي لم يحكم به قال في الفتح لأن الكفر من باب الاعتقاد والاستئناف ولا اعتقاد للسكران ولا استئناف لانهما فرع قسام الادراك وهذا في حق الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان في الواقع قصد أن يسكر به إذا كرم المعناه كفر والالا اهـ وقد علت آتفاً المراد بالسكر هنا (قوله فلا تحرم عرسه) أي بسبب الردة في حالة السكر أما لو طلقها فانه يقع كإياقي يسانه (قوله وهذه الخ) يعني أن حكم السكران من شرم كالصاحي الا في سبع لا تصح ردة ولا اقراره بالحدود والخالصة ولا اشهاد على شهادة نفسه ولا ترويجه الصغير بأكثر من مهر المثل او الصغيرة بأقل ولا تطليقه زوجة من وكله بتطليقها حين صموه ولا يبعه متاع من وكله بالبيع صاحباً ولا رد الغاصب عليه ما غصه منه قبل سكره هذا حاصل ما في الاشياء ونازعه محشية الحموى في الاخيرة بأن المنقول في العمادية أن حكم السكران فيها كالصاحي فبإزاء الغاصب من الضمان بالرد عليه وفي مسألة الوكالة بالتطليق بأن الصحيح الوقوع نص عليه في الحاشية والجر اهـ وقد مناه أول كذب الطلاق وكتبنا هناك عن التصريح بأن السكران أن كن سكره بطريق محترم لا يطل نكاحه فلهذا الاحكام وتصح عباراته من الطلاق والعناق والبيع والاقرار وتزويج الصغار من كف والاقرار والاشتراط لان العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطاب بعصيته فبقي في حق الانم ووجوب القضاء ويصح اسلامه كالمكره لارده لعدم القصد اهـ وقدّم الشارح هناك انه اختلف التعيين في طلاق من سكر مكرهاً أو مضطراً وقد مناهنا ان الرابع عدم الوقوع وقد مناهنا آتفاً عن الفتح انه كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له (قوله لكن دون حرمة الخمر) لأن حرمة الخمر قطعية يكفر منكرها بخلاف هذه (قوله لا يحد بل يعزر) أي بما دون الحد كما في الله والتمسقي عن المنع لكون فيه أيساراً عن القهستاني عن من الزدوى انه يحد بالسكر من الخ في زمانه على المتقي به اهـ تأمل قال في المخ وفي الجواهر ولو سكر من الخ وطلق تطلق زجر او عليه القسوى اهـ وقد تقدم عن قاضي خان تصحيح عدم الوقوع فلي تأمل عند القسوى اهـ وتقدم اول الطلاق عن تصحيح العلامة قاسم انه اذا سكر من الخ والافيون يقع زجر او عليه القسوى وقد مناهنا ان عن التهر أنه صرح في البدائع وغيرها بعدم الوقوع

(فلو أقر سكران أو شهدوا
بعد زوال ريحها) لا بعد مسافة
(أو أقر كذلك أو رجع عن اقراره
لا) يحد لأنه خالص حق الله تعالى
فيه مل الرجوع فيه ثم ثبوت
باجماع العصاة ولا اجماع
الابرأى عمر وابن مسعود رضي
الله عنهم اجمعين وهما شرط قيام
الرائحة (والسكران من لا يفرق
بين الرجل والمرأة و) السماء
والارض وقال من يخطط كلامه
غالباً فلو نصفه مستقيماً فليس
بسكران بجر (ويجوز للقسوى)
لضعف دليل الامام فتح (ولو
ارتد السكران) لم يصح (لا
تحرم عرسه) وهذه احدى
المسائل السبع المستتاة من
انه كالصاحي كما بسطه المصنف
معزياً للاشياء وغيرها ونقل
في الاشربة عن الجوهرة حرمة اكل
بنج وحشيشة وأفيون لكن دون
حرمة الخمر ولو سكر بأكلا لا يحد
بل يعزر انتهى

في البنج والافيون والحشيشة

وفي النهر التحقيق ما في العناية
ان البنج مباح لانه حشيش
أما السكر منه فحرام
(اقيم عليه بعض الحد فهرب)
ثم اخذ بعد التقادم لا يحد لما مر
أن الامضاء من القضاء في باب
الحدود (و) لو (شرب) اوزني
(ثانيا يستأنف الحد) لتدخل
المتحد كما سيأتي (فرع) سكران
أوصاح جمع به فرسه فصدم
انسانا فان ان قادر على منعه
ضمن والا لا مصنف عمادية
* (باب حد القذف) *

هولقة الرمي وشرعا الرمي بالزني
وهو من الكاثر بالاجماع فتح
لكن في النهر قذف غير المحصن
كصغيرة ومملوكة وحرمة منتهكة
من الصغار

لانه لم يزل عقله بسبب هو معصية والحق التفصيل ان كان للتداوى فكذلك وان للهو وادخال الا فقه قصدا
فينبغي ان لا يتردد في الوقوع اه قلت ويدل للاول تعليل البدائع والثاني تعليل العلامة قاسم وقد مناهنا
أيضا عن القبح ان مشايخ المذهبين من الحنفية والشافعية اتفقوا على وقوع طلاق من غاب عقله بالحشيشة
وهي ورق القنب بعد أن اختلفوا فيها قبل ان يظهر أمرها من التصاد (قوله ان البنج مباح) قبل هذا عندهما
وعند محمد ما أسكر كثيره فقليله حرام وعليه الفتوى كما يأتي اه اقول المراد بما أسكر كثيره الخ من الاشربة وبه
عبر بعضهم والالزم تحريم القليل من كل جامد اذا كان كثيره مسكرا كالزعفران والعنبر ولم ار من قال بجرمتها
حتى ان الشافعية القائلين بلزوم الحد بالقليل مما أسكر كثيره خصوه بالمائع وأيضا لو كان قليل البنج او الزعفران
حراما عند محمد لزم كونه نجسا لانه قال ما أسكر كثيره فان قليله حرام نجس ولم يقل احدهما نجاسة البنج ونجوه
وفي كافي الحاكم من الاشربة ألا ترى ان البنج لا بأس بتداويه واذا اراد أن يذهب عقله لا ينبغي ان يفعل ذلك
اه وبه علم ان المراد الاشربة المائعة وأن البنج ونجوه من الجامدات انما يحرم اذا اراد به السكر وهو الكثير
منه دون القليل المراد به التداوى ونجوه كالتطيب بالعنبر وجوزة الطيب ونظير ذلك ما كان سمي اقنالا كالمحمودة
وهي السقمونية ونجوهها من الادوية السمية فان استعمال القليل منها جائز بخلاف القدر المنسرفاته يحرم
فانهم واغتم هذا التحرير (قوله لانه حشيش) لامعنى لهذا التعليل وليس في عبارة العناية اه ح قلت
وكذلك ليس هو في عبارة النهر ويمكن الجواب بأنه اشارة الى ما قلناه فالمراد التعليل بأنه من الجامدات
لا من المائعات التي فيها الخلاف في أن قليلها حرام او لا فانهم (قوله اقيم عليه بعض الحد) أي حد الزني
او السرقة او الشرب كما في الكافي قلت وأما حد القذف فقه تفصيل سيأتي في آخر الباب الا في (قوله
ثم اخذ الخ) اقم الشارح هذه المسألة بين كلامي المصنف اشارة الى ان استئناف الحد للشرب الثاني لا يتقيد
بما اذا اقيم عليه بعض الحد فقول العبارة عن اصلها وكما بما يناسبها وأني بل وفي قوله ولو شرب الخ ليجعله
مسألة مستأنفة ولا ينبغي ما فيه من حسن الصناعة (قوله لما مر الخ) أي في اثناء الباب السابق وقال
في الهداية هناك ان التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء حتى لو هرب بعد
ما شرب بعض الحد ثم اخذ بعد ما تقادم الزمان لم يحد لان الامضاء من القضاء في باب الحدود قلت لكن هذا
ظاهر في حد الزني والسرقة فان التقادم مقدر فيهما بشهر كما مر أمافي حد الشرب فانه مقدر عندهما بزوال
الرائحة وعند محمد بشهر أيضا والمعتمد قولهما كما مر وقيام الرائحة انما يشترط عند الاقرار أو عند الرفع
الى الحاكم الالبعد المسافة ولا يحد الا بعد الصحو كما مر ولم يشترط اقيام الرائحة عند اقامة الحد بل الصحو
مظنة زوالها فاذا كان عدم اكمال الحد بسبب زوال الرائحة على قولهما يلزم ان لا يقام الحد الا مع قيام
الرائحة ولم نرم من قال بذلك فالظاهر أن هذا تفريع على قول محمد فقط ولا يصح ان يقال انه مفترع على قولهما
أيضا بأن تفرض المسألة فيما اذا اقر بالشرب فهرب لان التقادم يطل الاقرار عندهما كما تقدم رجوع
المحذور فانه يلزم عليه ان المتر لا يحد الا اذا بقيت الرائحة موجودة وان لم يرجع عن اقراره الصادر عند قيام
الرائحة وأيضا فالهرب رجوع عن الاقرار فلا حاجة معه الى التقادم هذا ما ظهر لي قائله (قوله ولو شرب
اوزني ثانيا) أي قبل اكمال الحد كما هو صورة المتر أو قبل اقامة شيء منه في صورتين يحد حدا كاملا بعد
الفعل الاخير ويدخل ما بقي من الاول في الثاني بخلاف ما اذا اقيم عليه حد الشرب فشرى ثانيا او حد الزني
فزنى ثانيا فانه يحد للثاني حدا آخر وبخلاف ما اذا اختلف الجنس وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب القذف
(قوله والا لا) أي لا يضمن لان فعلها غير مضاف اليه (قوله مصنف عمادية) أي نقله المصنف عن العمادية ح

* (باب حد القذف) *

(قوله وشرعا الرمي بالزني) الاولى ما في العناية من انه نسبة المحصن الى الزني صريحا ودلالة اذا الحد انما هو
في المحصن نهر قلت لكن الاحصان شرط الحد وله شروط اخر مستذكروا الكلام في الحقيقة الشرعية المشروطة
بما يأتي وينبغي ان يقيد أيضا بكونه على سبيل التعبير والشم ليخرج شهادة الزني (قوله لكن في النهر الخ)
عزاه في النهر الى الحلبي من الشافعية معللا بأن الايذاء في قذف هو لا مدونه في الحرمة الكبيرة المستمرة وذكره

في البحر بجنائز معزى ونقل أيضا عن شرح جوامع ان القذف في الخلوة صغيرة عند الشافعية قال
وقواعدنا لا تأباه لان العلة فيه حقوق العار وهو فقود في الخلوة واعترضه في التهرب بأنه في القبح استدلالا لاجماع
بآية والذين يرمون المحصنات ومحدث اجتنبوا السبع الموبقات وعدمها قذف المحصنات أي وهذا صادق
على قذف المحصنة في الخلوة بحيث لم يسمعه احد واعترضه أيضا الباقي في شرح الملتقي بأن المذکور في شرح جوامع
الجوامع عن ابن عبد السلام انه ليس بكبيرة موجبة للعدا لا تنفاه المسند وقال محشيه اللقائي ان المحقق من هذه
العبارة نفي ايجاب الحد لا نفي كونه كبيرة أيضا توجه النفي على القيد وقال الزركشي أيضا ان هذا ظاهر فيما
اذا كان صادقا دون الكاذب لجرأته على الله تعالى أي فهو كبيرة وان كان في الخلوة وقال الشارح في شرح
الملتقي قلت والذي حررته في شرح منظومة والشيخنا تبه الشيخنا التجم الغزى الشافعي انه من الكبائر وان كان
صادقا ولا شهود له عليه ولو من الوالد لولده او لولد لولده وان لم يحد به بل يعزروا لغير محصن وشرط النقهاء
الاحسان انما هو لوجوب الحد لا لكونه كبيرة وقد روى الطبراني عن واثلة عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من قذف ذميا حذله يوم القيامة بسيطا من نار ثم من المعلوم ضرورة ان قذف ام المؤمنين عائشة رضي
الله تعالى عنها كفر سواء كان سرا او جهرا وكذا القول في مريم وكذا الرمي بالواطئة اه أي انه من الكبائر
أيضا وسيأتي بيان حكمه في باب التعزير (قوله كنية) أي قدرا وهو عثمان بن سوطان كان حر او نعتها
ان كان القاذف عبدا بجر (قوله فيثبت برجلين) بيان لقوله وثبتا وأشار الى انه لا مدخل فيه لشهادة
النساء كما مر وكذا الشهادة على الشهادة وكأب القاضى الى القاضى وينت أيضا باقرار القاذف مرة
كافي البحر ولا يستخلف على ذلك ولا يمين في شيء من الحدود الا انه يستخلف في السرقة لاجل المال فان ابي نعيم
المال ولم يقطع واذا اختلف الشاهدان في الزمان لم تبطل شهادتهما عنده كافي الاقرار بالمال او بالطلاق
او العتاق وعندهما لا يحد القاذف وان شهد أحدهما بالقذف والاخر على الاقرار به لم يحد اتفاقا استحسانا
وكذا تبطل لو اختلفا في اللغة التي قذف بها وشهد أحدهما انه قال يا ابن الزانية والاخر انه قال لست لايك
اه ملخصا من كافي الحاكم (قوله عن ماهيته) أي حقيقته الشرعية الماترة (قوله وكنيته) أي النقط
الذي قذف به اه ح قلت فيه ان هذا اللفظ ركن القذف والكيفية الحالية والهية كما يقال كيف زيد فتقول
صحيح او سقيم وقد مر تفسير السؤال عن الكيفية في الشهادة على الرنى بالطوع او الاكراه فالظاهر ان يقال
هنا كذلك اذ لو اكره القاذف على القذف لم يحد لكن ظاهرا في الكافي ان السؤال عن هذا غير لازم حيث
قال وان جاء المقذوف بشاهدين فشهدا انه قذفه سئلا عن ماهيته وكنيته فان لم يزيد اعمى ذلك لم تقبل
فان القذف يكون بالجحارة وبغير الرنى وان قال لا نشهد انه قال يازاني قبلت شهادتهما وحددت القاذف اه
فظاهره ان السؤال عن الماهية والكيفية انما هو اذا شهد بالقذف أما لو شهد بأنه قال يازاني لا يلزم السؤال
عن ذلك اصلا اذ لو كان معترها لبيناه فليأتنا على هذا فيمكن ان يراد بالكيفية انه سريخ او كناية فتأمل
وفي حاشية مسكين عن الجوى وينبغي ان يسألهم عن المكان لاحتمال قذفه في دار الحرب او البغى وعن الزمان
لاحتمال قذفه في صباه لاحتمال التقادم لانه لا يسطر به بخلاف سائر الحدود ثم رأيت الاول في البدائع اه
(قوله الا اذا شهد الخ) تكامنا عليه أيضا (قوله كما يحبس ليهود) الاولى لشاهد بصيغة المثرد قال في المهر
فان لم يعرف عدالتهما حبسه القاضى حتى يسأل عنهما وكذا لو أقام شاهدا واحدا عدلا وادعى ان الثاني
في المصر حبسه يومين أو ثلاثة ولو زعم ان له يمينه في المصر حبسه الى آخر المجلس قالوا والمراد بالحبس في الدواوين
حقيقته وفي الثالث الملازمة (قوله ولا يكفله) أي لا يأخذ منه كفيلا الى المجلس الثاني ودل ابو يوسف
بأخذه نهر وسيأتي توضيحه في عبارة المتر (قوله ويحد الحر الخ) أي الشخص الحر فلا ينافى قوله ولو ذميا
او امرأة ففهم ولم ارم من تعرض لشروط القاذف وينبغي ان يقال ان كان عاقلا بالغنا طائعا ناعا في دار العدل
فلا يحد الصبي بل يعزروا لا المجنون الا اذا سكر بمجرم لانه كالصاحي فيما فيه حقوق العباد كما مر ولا المكره
ولا الاخرس لعدم التصريح بالرنى كما سرح به ابن الشلبي عن النهاية ولا القاذف في دار الحرب او البغى كما مر
وأما كونه عالما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه ناشئا في دار الاسلام فيجتمل ان يكون شرطا أيضا لکن في كافي
الحاكم حربي دخل دار الاسلام بأمان فقد قذف مسلما لم يحد في قول أبي حنيفة الاول ويحد في قوله الاخير وهو

(هو كذا الشرب كنية وثبوتها)
فيثبت برجلين يسألهما الامام
عن ماهيته وكنيته الا اذا شهدا
بقوله يازاني ثم يحبس ليهود
كما يحبس ليهود يمكن احضارهم
في ثلاثة ايام والا لا ظهيرة
ولا يكفله خلافا للثاني نهر
(ويحد الحر والعبد)

قول صاحبه اه قطاهره انه يحسد ولو في فوردخوله ولعل وجهه ان الزنى حرام في كل ملة يحرم القذف به أيضا فلا يصدق بالجهل هذا ما ظهر لي ولم ارم من تعرض لشي منه (قوله ولودتيا) الاولى ولو كافر يشمل الحربى المستامن كما علمته آتفا وسيد كره المصنف أيضا (قوله قاذف المسلم الخ) بيان لشروط المذوف (قوله النابتة حرته) أى باقرار القاذف او بالبينة اذا انكر القاذف حرته وكذا لو أنكر حرته نفسه وقال انا عبد وعلى حد العبد كان القول قوله بجر عن الخيانة (قوله والا) أى وان لم يكن المذوف مسلما حرا بان كان كافرا او ملوكا وكذا من ليس بمحصن اذا قذفه بالزنى فانه يعزرو ويبلغ به غايته كما سيد كره في بابه (قوله البالغ العاقل) خرج الصبي والمجنون لانه لا يتصور منهما الزنى اذ هو فعل محترم والحرمه بالتكليف وفي الظهيرة اذا قذف غلاما مرأها قاذف القلام اللوغ بالس أو بالاحتمال لم يحسد القاذف بقوله بجر فهذا يستثنى من قولهم لورأها قاذف وقال بلفظنا صفة قاذف أحكامهما الأحكام البالغين شربلاية (قوله العفيف عن فعل الزنى) زاد الشارح في باب اللعان وتهمة واحترزه عن قذف ذات ولد ليس له اب معروف ويأتى انه لا يحسد قاذفها لان التهمة موجودة فينبغى ذكر هذا القيد هنا ولم ارم من ذكره ثم اعلم أن الزنى في الشرع اعم مما يوجب الحد وما لا يوجب وهو الوطء في غير الملك وشبهته حتى لو وطئ جارية ابنه لا يحسد للزنى ولا يحسد قاذفه بالزنى فدل على ان فعله زنى وان كان لا يحسد به كما قد مناه عن الفح أول الحدود وأما لو وطئ جاريته قبل الاستبراء فليس بزنى لانه في حقيقة الملك كوطء زوجته الحائض وانما هو ووطء محترم لعارض والزنى لا بد أن يكون وطئا محترما لعينه كما يأتى بيانه عند قوله اورجل ووطئ في غير ملكه ولهذا قال مسكين قوله عفيفا عن الزنى احتراز عن الوطء الحرام في الملك فانه لا يخرج الواطئ عن ان يكون محصنا اه فاقبل انه لا يصح ان يراد بالزنى هنا المصطلح ولا غيره غير صحيح فافهم (قوله فينقص عن احسان الرجم بشتين) الاولى شتين يدون الباء الجارة لان نقص يتعدى بنفسه أفاده ط هذا وقد مناه ان شروط الاحسان تسعة قدبر (قوله وبقي من الشروط الخ) قلت بقي منها أيضا على ما في شرح الوهبانية ان لا يكون أم ولده الحرة الميتة وان لا يكون أم عبده الحرة الميتة وان يطلب المذوف الحد وأن لا يموت قبل ان يحسد القاذف لان الحدود لا تورث (قوله ان لا يكون) أى المذوف ولد القاذف (قوله او آخرس) لانه لا بد فيه من الدعوى وفي اشارة الاخرس احتمال يدرأ به الحد (قوله او مجبوبا) هو متطوع الذكروا الاثنين جميعا كما فسروه في باب العنين ولا يخفى ان متطوع الذكر وحده مثله اه ح ووجهه ان الزنى منه لا يتصور فلم يلحقه عار بالقذف لظهور كذب القاذف تأمل (قوله او خصيا) فتح الخاء من سلت خبيثاته وبقي ذكره والشارح تبع في التعبير به صاحب النهر وهو وهم سرى من ذكره والمجبوب لتقارنهما في الخيال قال في المحيط بخلاف ما لو قذف خصيا او عنيانا لان الزنى منهما مستصور لان لهما آلة الزنى اه ح (قوله او ملك فاسد) كذا في شرح الوهبانية عن التفت وتبعه المصنف في المنع وهو خلاف نص المذهب في كافى الحياكم رجل اشترى جارية شراء فاسدا فوطئها ثم قذفه انسان قال على قاذفه الحد اه ومثله في القهستاني وكذا في الفتح قال لان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف النكاح الفاسد لا يثبت فيه ملك فلذا يسقط احصانه بالوطء فيه فلا يحسد قاذفه اه ونحوه في ح عن المحيط قلت وقد يجاب بأن المراد بالملك الفاسد ما ظهر فيه فساد الملك بالاستحقاق في الخيانة اشترى جارية فوطئها ثم استحققت قذفه انسان لا يحسد (قوله حتى لو ارتد) وكذا لو زنى او وطئ وطئا حراما او صار معتوها او آخرس وبقي كذلك لم يحسد القاذف كافى الخاصكم (نبه) ذكر في النهر عن السراجية انه لو قذف ختنى بلغ مشكلا لا يحسد قال ووجهه ان نكاحه موقوف وهو لا ينفذ الحل اه واعترضه الجوى بأنه لا دخل للنكاح البات المقيد للحل في ايجاب حد القذف حتى يترتب على عدمه عدم وجوب الحد وانما ذالك في حد الزنى بالرجم اه قلت مراد النهر أن الختنى لو تزوج ودخل فقذفه آخر لا يحسد لانه ووطئ في غير ملكه اذ لا يصح النكاح الا اذ لزال الاشكال (قوله بصريح الزنى) بأى لسان كان شربلاية وغيرها واحترز عما لو قال ووطئ فلان ووطئا حراما او جامعك حراما فلا حد بجر وكذا لو قال فجرت بخلانة او عرض قتال لست بران كما في الكافي وفيه وان قال قد اخبرت بأنك زان او أشهدنى رجل على شهادته انك زان او قال اذهب فقتل فلان انك زان فذهب الرسول فقال له ذلك عنه لم يكن في شيء من ذلك حد (قوله على ما في الظهيرة) ويخالفه ما في الفتح عن المبسوط انت ازنى من فلان او ازنى الناس لاحد عليه وعلاه

ولودتيا او امرأة (قاذف المسلم
الحتر) النابتة حرته والا فقيه
التعزير (البالغ العاقل العفيف)
عن فعل الزنى فينقص عن احسان
الرجم بشتين النكاح والدخول
وبقي من الشروط ان لا يكون
ولده او ولده او آخرس او مجبوبا
او خصيا او ووطئ نكاح او ملك
فاسد او هي رتقا او قرناه وان يوجد
الاحسان وقت الحد حتى لو ارتد
سقط حد القاذف ولو أسلم بعد
ذلك فتح (بصريح الزنى) ومنه
انت ازنى من فلان أو منى على
ما في الظهيرة

في الجوهرة بأن معناه انت اقدر الناس على الرنى ونقل في القبح أيضا عن الخيانة انت اذن الناس او اذن من
فلان عليه الحد وفي انت اذن مني لاحد عليه اه قلت ووجه ما في الظهيرة تظاهرا لان فيه النسبة الى الرنى
صريحاً وما في المبسوط ناظر الى احتمال التأويل وما في الخيانة من التفرقة مشكل وقد يوجه بان قوله انت
اذن من فلان فيه نسبة فلان الى الرنى وتشريك المخاطب معه في ذلك التذوق بخلاف انت اذن مني لان فيه
نسبة نفسه الى الرنى وذلك غير قد فليكون قد فالتخاطب لانه تشريك له فيما ليس بتذوق (قوله عن شرح
المنار) أي لابن ملك في بحث الكناية اه ح قلت ومثله في المغرب حيث قال النيك من ألقاظ الصريح في باب
النكاح ومنه حديث ما عزانكتها قال نعم (قوله لم يحذ) الطاهر أن ذكر لم سبق قلم قال في المحيط
ولو قال لغيره بازائي برفع الهمزة ذكر في الأصل انه اذا قال عنت به الصعود على شيء انه لا يصدق ويحذ من غير
ذكر خلاف لانه نوى ما لا يحمله لفظه لان هذه الكلمة مع الهمز انما يراد به الصعود اذا ذكر مقروبا بمحل
الصعود يقال زاني الجبل وزاني السطح أما غير مقرون بمحل الصعود انما يراد به الرنى الا أن العرب قد همزوا الين
وقد تلين الهمزة فقد نوى ما لا يحمله فلا يصدق اه ح قلت وقوله من غير ذكر خلاف صريح بالخلاف في كافى
الحاكم فقال وقال محمد لاحد عليه ومثله في الخيانة فما ذكره التارح قول محمد فافهم (قوله أو بشو له زناات
في الجبل) أي وان قال عنت به الصعود خلافاً للمحذ فلا يحذ عنده لانه حقيقة في الصعود عنده (قوله
بالهمز) فلو أتى بالياء المثناة حد اتفاقاً وكذا الوحد في الجبل كما أقامه في غاية البيان ولو قال على الجبل قيل
لا يحذ ويحرم في المبسوط بأنه يحذ قال في القبح وهو الاوجه لان حالة الغضب تعين تلك الارادة وكونها فوقه
وتعين الصعود مسلم في غير حالة السباب نهر وفي البحر عن غاية البيان وهو المذهب عندي (قوله فلا حد)
للكذب ولان فيه نفي الرنى لان نفي الولادة نفي للوطء بحر وكذا الوفاء عن امه فقط للصدق لان التسبب
ليس لاته بحر (قوله لا يه المعروف) أي الذي يدعى له وكذا الست من ولد فلان أولست لاب أولم يلدك ابوك
بخلاف لست من ولادة فلان فانه ليس بتذوق بحر عن الظهيرة وبه علم أن التقييد بأية المعروف احتراز
عما لو نفاه عن شخص معين غير أية لا عما لو نفاه عن أب مطلق شامل لايه وغيره قال في البحر وأشار المصنف
الى انه لو قال انك ابن فلان لغير أية فالحكم كذلك من التفصيل اه (قوله لانها المقدوفة في الصورتين)
لان نفي نسبه من أية يستلزم كونه زانيا فلزم أن امه زنت مع أية فجاءت به من الرنى نهر ونحوه في النسخ
قلت وفيه نظر بل يستلزم كون المقدوف هو الام وحدها كما صرح به أولاً أما زني الاب فغير لازم لانه اذا ولد
على فراش أية وقد نفي القاذف نسبه عن أية لزم منه أن امه زنت برجل اخر لان المراد بالاب أبوه المعروف
الذي يدعى له كما رتب بصر ذلك لو اريد بالاب من خلق هو من مائه فحينئذ يكون قد فاللام ولمن علقته به من مائه
لا للاب المعروف لكنه يخالف قوله قبله لا يه المعروف فذا ما ظهر لي قتائله (قوله لا الطالب) هو الذي
يقع القدر في نسبه كما يأتي والمراد به هنا الابن وهذا اذا كانت المقدوفة ميتة فلو حية فالطالب هي وعلى
كل فالشرط احصائها لا احصان ابنها (قوله في غضب) اذني الرنى يراد به المعاتبة بنى مشابهته له في اسباب
المروءة هداية (قوله يتعلق باله والثلث) فيه رد على البحر حيث لم يقبده بالغضب في النائية بل اطلق فيها
تعالظاهر عبارة الهداية لكن أولها الشراح فأجروا التفصيل في الكل وذكر في شرح الوهبانية انه ظاهر
المذهب والاعتماد عليه وتام تحقيقه في التهر (قوله بطلب المقدوف المحسن) لعل المراد به المحسن في نفس الامر
والا فاشترط الاحصان علم مما مر فيكون اشارة الى ما يجنبه في النسبة حيث قل انه اذا كان غير عفيف في السر
له مطالبة القاذف ديانة ثم قال وفيه نظر لانه اذا كان زانيا لم يكن قد فله موجباً للحد وأيده في التهر بأن رفع العار
يجوز لا ملزم واللامتنع عنه واجبر على الدعوى وهو خلاف الواقع اه قلت بل في التارخانية وحسن
أر لا يرفع القاذف الى القاضي ولا يطالبه بالحد وحسن من الامام أن يقول له قبل الثبوت أعرض عنه ودعه
اه فحين كان الطلب غير لازم بل يحسن تركه فكيف يحل طلبه ديانة اذا كان القاذف مادقاً (قوله لانه
حقه) عبارة التهر لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه اه وهذه العبارة أولى لان فيه حق الشرع أيضاً
بل هو الغالب فيه كما أوضحه في الهداية وشروحها (قوله ولو المقدوف غائب الخ) ذكر هذا التعميم
في التارخانية نقلاً عن المضمرات واعتمده في الدرر وقال ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع منح قلت ولعله يشير

ومثله النيك كما نقله
المصنف عن شرح المنار ولو قال
بازائي بالهمز لم يحذ شرح تكمله
(أو) بقوله (زناات في الجبل) بالهمز
فانه مشترك بين النفا حشة
والصعود وحالة الغضب تعين
النفا حشة (أولست لا ييك) ولو زاد
ولست لامك أرفا لست لا بويك
فلا حد (أرأيت باين فلان لا يه)
المعروف به (و) الحال أن (امه
نحسنة) لانها المقدوفة
في الصورتين اذ المعتمد احسان
المقدوفة لا الطالب شئني
(في غضب) يتعلق بالصورتين الثلاث
(بطلب المقدوف) المحسن لانه
حقه (ولو) المقدوف (غائباً) عن
مجلس القاذف

الى ضعف ما في حاوي الزاهدي سمع من اناس كثيرة أن فلان يزن في فلانة فتكلم ما سمعه منهم لا تخرج غيبة فلان
لا يجب حذف القذف لانه غيبة لا رمي وقذف بالزنى لان الرمي والقذف به انما يكون بالخطاب كقوله يا زاني
أو يا زانية (قوله حال القذف) احتراز عن حال الحد لما في البحر عن كافي الحاصكم غاب المقذوف بعد
ما ضرب به بعض الحد لم يتم الا وهو حاضر لاحتمال العفو اه وسينه عليه الشارح (قوله وان لم يسمعه أحد
نهر) لم أره في النهر هنا وانما ذكره اول الباب عن البلقيني الشافعي وقد منا الكلام عليه (قوله وان
امره المقذوف بذلك) أي بالقذف لان حق الله تعالى فيه غالب ولذا لم يسقط بالعفو كما يأتي بخلاف ما لو قال
لا تخر اقلتي فقتله حيث يسقط القصاص لانه حقه ويصح عفو عنه (قوله وينزع عنه الفرو والحشو) لانهما
ينعان وصول الالم ومقتضى هذا انه لو كان عليه ثوب ذو بطانة غير محشوة لا ينزع والطاهر أنه ان كان فوق قميص
نزع لانه يصير مع القميص كالخش أو قريمانه كذا في الفتح (قوله بخلاف حد شرب وزني) فانه فيه ما يجزئ
من ثيابه كما مر (قوله لصدقه) لان معناه الحقيقي نقي كونه مخلوقا من مائه واعترضه في الفتح بأن في نفسه
عن أيه احتمال هدام احتمال المجاز وهو نقي المشابهة وقد حكموا حالة الغضب فجعلوا هاترين على ارادة
المعنى الثاني المجازي ونفيه عن جده له معنى مجازي أيضا وهو نقي المشابهة ومعنى آخر وهو نقي كونه أبا على له
بأن لا يكون أبوه مخلوقا من مائه بل زنت به جده وحالة الغضب تعين هذا الاخير اذا لمعنى لاخباره في حالة
الغضب بأنك لم تخلق من ماء جدك ولا تخلص الا أن يوجد اجماع فيه على نقي التفصيل كالاجماع على ثبوته
هناك اه ملخصا قلت وقد يجاب بالفرق وهو أن نفيه عن أيه قذف صريح لانه المعنى الحقيقي وحالة الغضب
تتق احتمال المجاز وهو المعالجة بنقي المشابهة في الاخلاق فقد ساعدت القرينة الحقيقة بخلاف نفيه عن جده
فان معناه الحقيقي ليس قد قابل هو صدق لكن القرينة وهي حالة الغضب تدل على ارادة القذف فيلزم منه
العدول عن الحقيقة الى المجاز لا ثبات الحد وهو خلاف القاعدة الشرعية من انه يحتاط في درته لا في اثباته على
انه لا مانع من أن يأتي في حالة الغضب بكلام موهم للشتم والسب بظااهره ويريد به معناه الحقيقي احتيا لا لدرة
الحد عنه واصيانة ديانته من ارادة المنكر والزور الذي هو من السبع الموبقات بل حال المسلم يقتضي ذلك
بخلاف نفيه عن أيه فانه قذف صريح بحقيقته مع زيادة القرينة كما قلنا في العدول عنه تفويت حق المقذوف
بلا موجب هذا ما ظهر لي قد بره (قوله ونسبته اليه) أي الى جده بأن قال له أنت ابن فلان بلده (قوله
لانهم آباء مجازا) أما الحد فلانه الاب الاعلى وأما الخال فلما أخرجه الديلي في الفردوس عن ابن عمر مر فوجا
الخال والدمن لا والده وأما الم فلقوله تعالى واله ابائك ابراهيم واسماعيل واسحاق فان اسماعيل كان
عما يعقوب عليهم السلام وأما الاب فالتريية وقيل في قول نوح ان ابني من اهلي انه كل ابن امرأته افاده
في الفتح (قوله ولا بقوله يا ابن ماء السماء) لانه يراد به التشبيه في الجود والسماحة لان ماء السماء لقب به عامر
ابن حارثة الأزدي لانه في وقت القحط كان يقيم ماله مقام القطر فهو كالسماء عطاء وجودا وعماه في الفتح
(قوله وفيه نظر) لان حالة الغضب تأتي عن قصد التشبيه كما قاله ابن كمال قلت وقد أورد هذا في الفتح سؤالا
وأجاب عنه بأنه لما لم يعهد استعماله لنقي النسب يمكن أن يجعل المراد به في حالة الغضب التهكم به عليه كما
قلنا في قوله لست بعربي لما لم يستعمل للنقي يحمل في حالة الغضب على سبه بنقي الشجاعة والسخاء ليس غير
اه قلت واستعمال مثل ذلك في التهكم سائغ لغة وشائع عرفا كما يقال في حال الخصام يا ابن النبي يا ابن الكرام
يا كامل يا مؤتب ونحو ذلك مما لا يقصد حقيقة فافهم (تنبيه) قال في الفتح وقد ذكر أنه لو كان هناك رجل
اسمه ماء السماء وهو معروف يحد في حال السباب بخلاف ما اذا لم يكن اه وأقره في البحر والنهر قلت لكن
ينبغي تشيده بما اذا لم يكن ذلك الرجل مشهورا بالكرم وشجوه والا فهو أصل المسألة اذا لفرق بين كونه حيا
أو ميتا ولا خصوصية أيضا لهذا الاسم بل مثله كل اسم مشهور وبصفة جميلة أو قبيحة فان ماء السماء والتبطين
مثالان هذا ما ظهر لي (قوله يا تبطين) التبطين جيل من الناس كانوا يترلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط
الناس وعواتهم والجمع ابطا مثل سبب وأسباب الواحد بباطي فتح النون وضما وبزيادة الالف مصباح
(تنبيه) في البحر ان ظاهرا كلامهم انه لا يحد في هذه المسائل سواء كان في حالة الغضب أو الرضى (قوله
في النهر الخ) عبارته ينبغي أن يعزوه أي بقوله يا تبطين لان النسبة الى الاخلاق الدنية تجعل شتما

(حال القذف) وان لم يسمعه
أحد نهر بل وان امره المقذوف
بذلك شرح تكملة (وينزع الفرو
والحشو فقط) اظهار التخفيف
باحتمال صدقه بخلاف حد شرب
وزني (لا يحد) بلسان فلان
جده (لصدقه) ونسبته اليه
أوالى خاله أوالى عمه اورابه
يتشديد الباء مريه ولو غير زوج
امه زيلعي لانهم لا يجازا ولا
يقوله يا ابن ماء السماء وفيه نظر
ابن كمال (ولا) بقوله (يا تبطين)
لعربي في النهر متى نسبته لغير قبيلته
أو نشأه عن اعز

في الغضب ويؤيده ما في المبسوط لو قال لها نحي لست بها نحي عزرو على هذا ونسبه لغير قبيلته أو نفاء عنها
(قوله وفيه) أي في النهر عن التناخانية عن أبي يوسف (قوله يا رجل الزني) الظاهر أنه محرك الميم بقريضة
ما قبله وما بعده وهو ولد الضان في السنة الأولى والسحلة تطلق على الذكروا التي من أولاد الضان ساعة تولد
والجمع خال وتجمع أيضا على خال مثل عمرة وتمر مصباح (قوله قذف) لأن هذه اللفاظ تنبئ عن الولادة
فكانت بمعنى يا ولد الزني (قوله بخلاف يا كبش الزني) لأنه لا ينبغي عن ذلك أولاد يطلق على سيد القوم وقائدهم
كما في الساموس (قوله يا حرام زاده) لأن معناه المتولد من الوطء الحرام فيم حالة الحيض كما سيذكره
الشارح مع دفع ما يرد عليه في باب التعزير (قوله وفيها) أي في القنية (قوله فلا حد) أي على قاذف
الولد بقوله يا ولد الزني (قوله لأنه ليس بزني) لأن الزني ادخل رجل ذكره فتح (قوله فبراد زنت) وأخذت
البدل) أي بلا استخبار قال في البحر فان قيل بل معناه زنت بدرهم استوحرت عليه فينبغي أن لا يحد
في قول أبي حنيفة قلنا هذا محتمل أيضا فيقابل المحتمل أن لا يحد عليه (قوله لعدم العرف بأخذه للمال)
هكذا علل في الفتح والنهر وفيه نظرقانه كما يحتمل أن يكون هو الاخذ يحتمل أن يكون هو الدافع بل هو الاظهر
بقريضة العرف وهو أن الرجل يدفع المال بمقابلته الزني نعم قد يأخذ على الواطئة به بدلا لكن الكلام في الزني
والواطئة غيره فتأمل ويؤيد ما قلنا ما في البحر ولو قال رجل زنت يعبراً أو بناقة أو ما أشبه ذلك لا حد عليه لأنه
نسبه إلى اثنين البهية فان قال بأمة أو داراً أو توب فعليه الحد كذا في النخانية والظهيرية اهـ (قوله واما
يطلبه) أي الحد (قوله بسبب) متعلق بالقذف (قوله وهم الاصول والفروع) شمل الاصول الحد
ولا يخالفه قول النخانية لو قال حد الزان لا حد عليه لما في الظهيرية من أنه لا يدرى أي جده هو وفي الفتح لأن
في اجداده من هو كافر فلا يكون قاذفاً ما لم يعين مسلماً بخلاف أنت ابن ابن الزاني لأنه قذف لجده الأدنى وشمل
أيضا الأم قطالب بقذف ولدها ويستثنى من الاصول أبو الأم وأم الأم وما في الفتح عن النخانية من ذكره اما الاب
بدل أبي الأم سبق قلم فان الموجود في النخانية أبو الأم وخرج الاخ والنم والعمة والمولى كما في النخانية أفاد ذلك
كله في البحر قلت والمراد بالاخ والعم اخو الميت وعمه (قوله محجوباً) كالجدة أو ابن الابن مع وجود الاب
أو الابن ط (قوله أوراق أو كسر) لأنه لا يشترط احصان الطالب كما مر (قوله أو ولد بنت) فله المطالبة بقذف
جده وعن محمد خلافة والمذهب الاول لأن الشين يلحقه اذا نسب ثابت من الطرفين بجر أي طرف الاب
وطرف الأم قات ويشكل استثناء أبي الأم وأم الأم من الاصول كما ترى فليس اهـ ما الطلب بقذف ولد الميت
وهنا اثبتوا الابن البنت الطلب بقذف احدهما ويمكن دفع الاشكال بكون الاستثناء المارة مبنياً على قول
محمد فليأتمل ثم ان المراد بالنسب الجزئية فانها بنى ثبوت حق المطالبة هنا كما في الفتح والافان بطلب الاب فقط
فليس فيه دليل على ان ابن الشريفة شريف ولذا قال الشارح في باب الوصية للأقارب من كذب الوصايا
ان الشرف من الأم فقط غير معتبر كما في او اخر فتاوى ابن نجيم وبه أفق شيخنا المولى نعم له حريضة في الجملة
اهـ وسبأني تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولومع وجود الأقرب) مرتبط بقوله وانما يطلبه الخ
ودخل المساوي بالاولى (قوله للعوقهم العار) من اضافته المصدر إلى مفعوله والعار بالرفع فاعل المصدر
ط (قوله بسبب الجزمية) أي كون الميت جزأ منهم أو كونهم جزأ منه ط (قوله في الغائب) أي في قذف
الغائب وكذا في الحاضر بالاولى (قوله للتداخل الآتي) أي في آخر الباب وأشار إلى ان هذه المسألة
من فروع تلك فكان المناسب ذكرها هناك (قوله ليس يشهد) أي في التداخل فان عليه حداً واحداً وان كانا
حين (قوله بل فائده في المطالبة) أي في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما اذا كانا حيين فان الطلب لهما ط
عن المنع (قوله بخلافها) الذي رأيت في المبسوط فأتى بها والظاهر أنه بالبناء للعجهول لما في التناخانية
وغيرها ان من مواضع الخطأ انه نثر بها بغير خصم وهذا يقتضي ان الرجل المذكور لم يرفعها إليه (قوله
على اقرار المعنوية) واقرارها حذر مبسوط (قوله وألزمها الحد) والمعنوية ليست مرأى من العقوبة
مبسوط أي لا يلزمها الحد ولو ثبت عليها ذلك بالينة فالزامها به خطأ من حيث ذاته وكونه باقرارها خطأ آخر
فافهم (قوله وحدها حدين) ومن قذف جماعة لا يسام عليه الا حد واحد مبسوط (قوله واقامهما
معا) ومن اجتمع عليه حدان لا يوازي بينهما كما يأتي قريباً (قوله وفي المسجد) وليس للإمام أن يشهر الحد

وفيه يافرخ الزني يابيض الزني
ياجل الزني ياسحلة الزني قذف
بخلاف يا كبش الزني او يا حرام
زاده قنية وفيها لوجود ابوه نسبه
فلا حد (ولا) حد (بقوله لامرأة)
زنت يعبراً أو بنوراً أو بجمراً أو بنرس
لأنه برزني شرعاً (بخلاف زنت
بقرة أو بشاة) أو بناقة أو بجمارة
(أو بثور أو بدراهم) فانه يحد
لأنه لا تصلح للإيلاج فبراد زنت
وأخذت البدل ولو قيل هذا الرجل
فلا حد لعدم العرف بأخذه للمال
(ر) انما (يطلبه بقذف الميت
من سبع القدر في نسبه ب) سبب
(قدح) أي الميت (وهم الاصول
والفروع وان علواً أو سفلاً ولو
كان الطالب) محجوباً أو محجوماً
عن الميراث) بقتل أوراق أو كسر
(أو ولد بنت) ولومع وجود الأقرب
أو عقوقه أو تصديقه للعوقهم العار
بسبب الجزمية قيد بالميت لعدم
مطالبته في الغائب بطراز تصديقه
اذا حضر (قال يا ابن الزاني وقد
مات أبواه فعليه حد واحد)
للتداخل الآتي ثم موت أبويه
ليس بتبدل فائده في المطالبة
ذكر في آخر المبسوط أن
معنوية قالت لرجل يا ابن
الزاني بخلافها إلى ابن أبي ليلى
فاعترفت فخذها حدين في المسجد
فبلغ أبا حنيفة فقال أخطأ في سبع
مواضع بنى الحكم على اقرار
المعنوية وألزمها الحد وحدها
حدين وأقامهما معا في المسجد
مطلبه

في الشرف من الأم

في المسجد مبسوط (قوله وقائمة) وانما تضرب المرأة قاعدة مبسوط (قوله وبلا حضرة وليها) وانما
يقام الحد على المرأة بحضرة وليها حتى اذا انكشف شيء من بدنهما في اضطرابها ستر الولي ذلك عليها مبسوط
فالمراد بالولي من يحل تطهر اليه من زوج أو محرم (قوله وقال في الدرر الخ) ومثله في القح والبحر (قوله
غير محصن) ياتي محترزه قريبا (قوله بخلاف المتحد) فانه يتداخل كما مر آنفا ويأتي آخر الباب بيانه
(قوله ولا يوالي) الظاهر انه مبني للجهول ليناسب قوله قبله يقام عليه الكل ويحتمل بناؤه للقاعل وكذا قوله
فيبدأ لكنه خلاف المتبادر من عبارة الشارح حيث لم يفسره بالامام بل فسر به الضمير البارز فقط والا كان
المناسب تقديمه فافهم (قوله لحق العبد) أي لما فيه من حق العبد وان كان الغالب فيه حق الله تعالى
(قوله ولو فقا) أي فقا عين رجل نهر والذي يظهر أن المراد به ذهاب البصر رملي أي لا اذهب الحدقة
لانه لا يمكن فيه القصاص اذ المراد به لو فعل مع هذه الجنائيات ما يوجب القصاص فيمادون النفس من اذهب
البصر ونحوه فيبدأ به لانه خالص حق العبد ثم بالقذف لانه مشوب بحقه (قوله لو محصنا) أما لو غير محصن
فانه يخير لانه يقام عليه الكل ولا يلغى شيء كما مر (قوله ولغا غيرهما) هو حد السرقة والشرب لانه محض
حق الله تعالى وقد فات محله (قوله وضمن للسرقة) يعني عنه ما ذكره بعده وقيد بالضمان لانه لا يقطع لان
القطع حقه تعالى (قوله وترك ما بقي) أي حد السرقة والشرب كما لو لم يوجد مع القتل غيرهما قال
في النهر ومتى اجتمعت الحدود لحق الله تعالى وفيها قتل نفس قتل وترك ما سوى ذلك لان المقصود الزجر له
ولغيره وأتم ما يكون باستيفاء النفس والاشتغال بمادونه لا يفيد اه وفي احكام الدين من الاشياء مانعه ولم
أر الى الا ان ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنى وينبغي تقديم القصاص قطعا لحق العبد وما اذا اجتمع
قتل الزنى والردة وينبغي تقديم الرجم لانه يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم
اه (قوله لعدم قطعه) فان الضمان انما يستلزم ضرورة القطع ولم يوجد نهر (قوله وعبد) الواو
يعني أو فلذا افرد الضمير بعده تأمل (قوله أي اصله وان علا) ذكرنا كان أو اتى فلا يطلب اباه
أوجهه وان علا واته وجده وان علت بحر (قوله بقذف اته) أي الميتة نهر فلوجه كانت المطالبة
لها كما مر قال في البحر وأشار الى انهما أي الولد والعبد لا يطلبان بقذفهما بالاولى اه أي بقذف الاب
والمولي لهما (قوله المحصنة) علم منه انه لا بد أن تكون حرة (قوله أو نحوه) أي كالاتم وغيرهما بما يقع
القذف في نسبه كما مر بيانه (قوله ملك الطلب) أي حيث لم يكن مملوكا للقاذف فقوط حق بعضهم
لا يوجب سقوط حق الباقي بحر وقيد بقوله للقاذف لانه لو كان مملوكا لفسده الطلب كما افاده أبو السعود
الزهري (قوله عزز) ذكره في النهر بحثا اخذنا من القصة لوقال لا تخربا حرام زاده لا يحتد ولو قاله الوالد
لولده يعزز فاذا وجب التعزير بالشتم فبالقذف اولى فقوله في البحر وفي نصي منه شيء لتصريحهم بأن الوالد
لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئا فالشتم اولى اه ممنوع نهر ووجه المنع أن
الاولوية بالعكس كما علمته ولا يلزم من سقوط الحد بالقذف سقوط التعزير به لسقوط الحد بشبهة الابوة لكون
الغالب فيه حق الله تعالى بخلاف التعزير ولانه لا يلزم من سقوط الاعلى سقوط الادنى لكن لا يخفى ان قولهم
لا يعاقب الوالد بسبب ولده يشمل التعزير لانه عقوبة فبقى توقف صاحب البحر على حاله وقد يجاب بأن
القاضي لم يعاقبه لاجل ولده بل لمخالفته أمر الله تعالى (قوله ولا ارث فيه) أي اذا مات المقتذوف قبل
اقامة الحد على القاذف أو بعد اقامته بطل الحد وليس لوارثه اقامته وهذا بخلاف ما اذا كان المقتذوف
ميتا فان الطلب ثبت لاصوله وفروعه اصله لا يطرق الارث ونماه في البحر (قوله خلافا للشافعي) الاولى
ذكره بعد قوله فيه وعنه لان الخلاف في الكل ومبنى الخلاف ان الغالب في حد القذف حق الشرع عندنا وعند
حق العبد فعنده يورث ويصح الرجوع عنه والعفو والاعتياض نظر الى جانب حق العبد وعندنا بالعكس
نظر الى جانب حقه تعالى وبيان تحقيق ذلك في الشرح (قوله ولا اعتياض) مقتضاء ان القاذف اذا دفع
شيئا للمقتذوف ليسقط حقه رجوع به قال المولى سري الدين في حواشي الزيلعي وهل يسقط الحدان كان ذلك
بعد ما رفع الى الثاني لا يسقط وان كان قبله سقط كذا في فصول العمادي اه قلت ينبغي أن يكون العفو على
هذا التفصيل ولا ينافيه ولهم انه لا يطل بالعفو لعله على ما بعد المرافعة أبو السعود أقول والمتنول خلافا

وقائمة وبلا حضرة وليها وقال
في الدرر ولم يتعرف أن ابويه
حيان فتكون الخصومة
لهما أو ميتان فتكون الخصومة
للأبن (اجتمعت عليه أجناس
مختلفة) بأن قذف وشرب وسرق
وزنى غير محصن (يقام عليه الكل)
بخلاف المتحد (ولا يوالي بينها)
خيفة الهلاك بل يجبس حتى يبرأ
(فيبدأ بجحد القذف) لحق العبد
(ثم هو) أي الامام (مخير ان شاء
بدا بجحد الزنى وان شاء بالقطع)
لتبوتها بالكتاب (ويؤخر
حد الشرب) لتبوتها بجهاد
الصحاب ولو فقا أيضا بأبالتساق
ثم بالقذف ثم يرجم لو محصنا ولغا
غيرها بحر وفي الحاوي القدسي
ولو قتل ضرب للقذف وضمن
للسرقة ثم قتل وترك ما بقي
ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم
قطعه نهر (ولا يطلب ولد)
أي فرع وان سفل (وعبد أباه)
أي أصله وان علا (وسيدته) لف
وتشر مرتب (بقذف أمه الحرة
المسلمة) المحصنة (فلو كان لها
ابن من غيره) أو اب أو نحوه
(ملك الطلب) في النهر واذا سقط
عنه الحد عزز بل بشتم ولده يعزز
(ولا ارث) فيه خلافا للشافعي
(ولا رجوع) بعد اقرار
(ولا اعتياض) أي اخذ عوض

ففي الخاتمة ولا يسقط هذا الحد بالعضو ولا بالابراء بعد ثبوته وكذا اذا عني قبل الرفع الى القاضي اه (قوله ولا صلح) فلا يجب المال وسقوط الحد على التفصيل السابق افاده المصنف وأورد أن الصلح هو الاعتياض فلا وجه لذكره بعده واجيب بأن الاعتياض يتم عقد البيع بخلاف الصلح ط (قوله ولا عضو) فلا يسقط الحد بعد ثبوته الا أن يقول المذوف لم يذفنني أو كذب شهودي فيظهر أن القذف لم يقع موجبا للحد لأنه وقع ثم سقط وهذا كما اذا صدقه المذوف فتح (قوله فيه) متعلق برجوع وقوله وعنه متعلق باعتياض وما بعده فقيه لف ونشر مرتب (قوله نعم لو عفا الخ) فيه رد على بعض معاصري صاحب البحر حيث توهم من عدم صحة العفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع عفو المذوف متمسكا بقول الفتح لا يصح العفو ويحد قال في البحر وهو غلط فاحش في المبسوط لا يكون للامام أن يستوفيه لان الاستيفاء عند طلبه وقد تركه الا اذا عاد وطلب فحينئذ يتم الحد لان العفو كان لغوا فكأنه لم يخاسم اه قال فتعين حمل ما في الفتح على ما اذا عاد وطلب اه (قوله ولذا الخ) دليل آخر لصاحب البحر استدله على الرذائل كوروهو ما في كافى الحاكم لو غاب المذوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الحد الا وهو حاضر لاحتمال العفو والعفو السريع اولى (قوله حدًا) أى المبتدئ والمجبب لان كلا منهما قذف صاحبه أما الاول فظاهر وكذا الثاني لان معناه لا بل أنت زان اذهى كلمة عطف يستدرك به الغلط فيصير المذكور في الاول خبرا لما بعد بل بحر ولا يحدان الا بطلبهما ولو بعد العفو والاسقاط كما مر وقدره في البحر خلافا لما يوهمه كلام الفتح (قوله اقلبه حق الله تعالى) فلو جعل قضايا يلزم اسقاط حقه تعالى وهو لا يجوز بحر قلت ولعل اشتراط الطلب ولو بعد الثبوت بالنظر الى ما فيه من حق العبد (قوله مثلا) أى من كل لفظ غير موجب لحد (قوله ماسي) أى في باب التعزير (قوله أو تضاريا) أى ولو في غير مجلس الثاني كما يفيد كلام البحر والتعليل المذكور (قوله لم يتكافا) فيعزرها ويبدأ بتعزير المبتدئ منها لانه اظلم كما سيبي (قوله لهتك مجلس الشرع) أى هتك احترامه فلم يكن ذلك محض حقهما حتى يعتبر التساوى فيه وقوله ولتفاوت الضرب عليه لقوله أو تضاريا فقيه لف ونشر مرتب (تنبيه) لوتشائما بين يدي القاضي هل له العفو عنهما قال في النهر لم أره والظاهر لا بخلاف قوله اخذت الرشوة من خصمي وقضيت على فقد سر حوا بأن له أن يعفو والفرق بين اه قلت وفيه نظر لانهما اذا نشأتما استوفيا حقهما ~~لكن~~ منهما اخلا بجرمة مجلس القاضي فقي مجرد حقه فصار بمنزلة قوله اخذت الرشوة فله العفو يدل عليه ما في اللؤلؤ الحية لوتشائما بين يديه ولم ينتهيا بالنتهى ان حبسهما وعزرها فهو حسن لتلاي جترى بذلك غيرهما فيذهب ماء وجه القاضي وان عفا عنهما فهو حسن لان العفو مندوب اليه في كل أمر اه وسند كفى التعزير الاختلاف في أن الامام هل له العفو والتوفيق لصاحب القنية بأن له ذلك في الواجب حق الله تعالى بخلاف ما كان لجناية على العبد فان العفو فيه للمجنى عليه والظاهر أن نشأتهما عند القاضي وقوله اخذت الرشوة اجتمع فيه حتى الشرع مع حق العبد وهو القاضي وترجع فيه حقه فكان حق عده كما يفيد كلام اللؤلؤ الحية والالم يكن له العفو تأمل (قوله ولو قاله لعرسه) أى لو قال لزوجته يازانية (قوله وهو من أهل الشهادة) قيد به لانه اذا لم يكن أهلا لها لا يكون موجب قذفه لعاناً بل حداً فيحد اه ح عن ابن سراج الاصلاح لان كمال أى فيحد ~~كل~~ منهما بطلبهما كما لو قاله لعمر عرسه وهو المسألة المارة (قوله فردت به) أى بذلك اللفظ بأن قالت بل أنت (قوله ولا لعان) لانها لما حدثت في القذف لم تبق أهلا للعان لانه شهادة ولا شهادة للمعدود في قذف (قوله الاصل الخ) جواب عما قد يقال لم قدم حدها حتى سقط اللعان مع انه لو قدم اللعان لا يسقط حد القذف عنها لان حد القذف يجري على الملاعنة كما في الفتح (قوله ولا لعان في معنى الحد) استئناف لبيان دخول المسألة تحت هذا الاصل فانهم (قوله ولذا) أى لكونه في معنى الحد (قوله بدئ بالحد الخ) الاولى أن يقول قبدن بالحد يفتي اللعان لان البداء بالحد موقوفة على مخاصمة الام أو لا فيسقط اللعان لانه بطلت شهادة الرجل أما لو خاصمت المرأة أو افلاعن القاضي بينهما ثم خاصمت الام يحد الرجل للقذف كما في البحر (قوله ولو قالت في جوابه) أى في جواب قول الزوج اها يازانية (قوله للشك) لانه يحتمل انها ارادت به ما قبل النكاح فحد لقذفها ولا لعان لتعديتها اياه أو ما كان معه بعد النكاح وأطلقت عليه زى لمشاكلة فيجب اللعان دون الحد لوجود القذف منه وعدمه منها والحكم بتعيين احدهما بعينه متعذر فوقع الشك في كل من وجوب

ولا صلح ولا عفو (فيه وعنه) نعم
لوعفا المذوف فلا حد لاصحة
العفو بل ترك الطلب حتى لو عاد
وطلب حد شئني ولذا لا يتم الحد
الا بحضوره (قال لا آخر يازاني
فقال الآخر) لا (بل أنت حدًا)
لغلبة حق الله تعالى فيه (بخلاف
ما لو قال له مثلاً يا خيث فقتال بل
أنت) لم يعزرا لانه حقهما وقد
تساويا فـ (تكافا) بخلاف
ماسي لوتشائما بين يدي
القاضي أو تضاريا لم يتكافا لهتك
مجلس الشرع ولتفاوت الضرب
(ولو قاله لعرسه) وهو من أهل
الشهادة فردت به حدت ولا لعان
الاصل أن الحدين اذا اجتمعا
وفي تقديم أحدهما اسقاط الآخر
وجب تقديمه احتيا لا للدره
واللعان في معنى الحد ولذا قالوا
لو قال لها يازانية بنت الزانية
بدئ بالحد لينتفي اللعان (ولو قالت)
في جوابه (ريبت بك) أو معك
(هدرا) أى الحد واللعان للشك

مطلبه

هل للقاضي العفو عن التعزير

اللعان والحد فلا يجب واحد منهما بالشك حتى لو زال الشك بأن قالت قبل أن تزوجك أو كانت اجنبية
 حدثت فقط وهو ظاهر اه نهر وغيره (قوله قيد بالخطاب) أي بكاف الخطاب فافهم (قوله حد وحده)
 في بعض النسخ حد وحده وهو تحريف لأن الذي في الخيانة أن قوله أنت ازني مني ليس بقذف لما قد مناه من
 أن معناه أنت أقدر على الزني نعم على ما مر عن الطهريته من أنه قد فسد تحته هي أيضا وقد يقال إن الحد عليها
 وحدها لأنه إذا كان قد فاق يكون تصديقه في أنها زانية على ما هو الأصل في أفعل التفضيل من اقتضائه
 المشاركة والزيادة تأمل (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله يازانية وردتها بقوله يازيت بك (قوله
 حدثت) لزوال الشك كما مر (قوله لتصديقها) على لقوله دونه أي لا يحد هو أيضا لأنها صدقته (قوله
 يلاعن) لأن النسب لزمه باقراره وبالتالي بعده صار قاذفا لزوجته فلاعن نهر (قوله وان عكس) بأن
 نفاء أولا ثم اقتربه قبل اللعان حد لأنه لما كذب نفسه بطل اللعان الذي كان وجب في الولد لأنه ضروري صير
 اليه ضرورة التكاذب بين الزوجين فكان خلفا عن الحد فاذا بطل صير إلى الأصل (قوله لا قراره) أي
 سابقا أو لاحقا واللعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد بجر (قوله فهدر) أي لا يتعلق به حد
 ولا لعان بجر (قوله لأنه أنكر الولادة) وبه لا يصير قاذفا ولا لواله قال لاجنبي لست بآب فلان وفلانة وهما
 أبواه لا يجب عليه شيء زيلعي (قوله لأن الهاء تحذف للترخيم) كذا عاله في الفتح وعاله في الجوهره بأن
 الأصل في الكلام التذكير (قوله قلنا الأصل الخ) قد علمت أن هذا تعليل المسألة الوفاقية وعلى لهذه
 في الجوهره وغيرها بأنه أحال كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة وقال في الفتح ولهما أنه رماه بما يستحيل منه
 فلا يحد كما لو قذف مجبوا وكما لو قال أنت محل للزني لا يحد وتكون التاء للمبالغة مجازيل هي لما عهد لها من
 التأنيث ولو كان حقيقته فالحد لا يجب بالشك (قوله في بلد القذف) أي لا في كل البلاد بجر وهذا اعم
 من مجهول النسب لأنه من لا يعرف له أب في مسقط رأسه شربلاية (قوله أو من لا عنت بولد) أي سواء
 كان حيا أو ميتا وهذا إذا قطع الثاني نسب الولد وألحقه بأمته وبقي اللعان فلو لا عنت بغير ولد أو لا عنت بولد
 ولم يقطع نسبه أو بطل اللعان با كذاب الزوج نفسه ثم قذفها رجل وجب الحد أفاده في البحر (قوله لأنه)
 أي الولد في المسالتين أماره أي علامة الزني فسات العنة (قوله أو بقذف رجل وطئ في غير ملكه الخ)
 الأصل فيه أن من وطئ وطأ حراما لعينه لا يحد قاذفه لأن الزني هو الوطء المحرم لعينه وإن كان محزما لغيره
 يحد قاذفه لأنه ليس بزني فالوطء في غير ملكه من كل وجه أو من وجه حرام لعينه وكذا الوطء في الملك والحرمة
 وبه بشرط ثبوتها بالاجماع أو بالحديث المشهور عند أبي حنيفة لتسكون ثابتة من غير تردد بخلاف ثبوت
 المباشرة بالمس والتقبيل لأن فيها خلافا ولا نص فيها بل هي احتياط أما ثبوتها بالوطء فهو بنص ولا تنصصوا
 مانكم آباؤكم ولا يعتبر الخلاف مع النص فإن كانت الحرمة موقفة بالحرمة لغيره ونظامه في الهداية وشروطها
 (قوله كأمة ابنه) مثل له في الفتح بقوله كوطء الحرمة الاجنبية والمكرهه فالوطء إذا كانت مكرهه يسقط
 احصائها فلا يحد قاذفها لأن الإكراه يسقط الأثم ولا يخرج الفعل عن كونه زني فكذا يسقط احصائها
 كما يسقط احصان المكره الواطئ (قوله كأمة مشتركة) أي بين الواطئ وغيره (قوله أو في ملكه المحرم أبدا)
 اسناد الحرمة إلى الملك من اسناد مال للمسبب إلى سببه لأن المحرم هو المتعة والملك سببها واحتز بقوله أبدا عن
 الحرمة الموقفة ويأتي أمثلها قريبا وبذلك اشتراط ثبوت الحرمة بالاجماع (قوله في الأصح) احتراز عن قول
 الصكرخي كالأمة الثلاثة أنه يحد قاذفه لقيام الملك فكان كوطء أمته المجوسية وجه الصحيح أن الحرمة في
 المجوسية ونحوها يمكن ارتفاعها فكانت موقفة بخلاف حرمة الرضاع فلم يكن العمل قابلا للعمل أصلا فكيف يعمل
 حراما لغيره فتح (قوله لسنوات العنة) تعليل للمسائل الثلاث أي وإذا زالت العنة زال الاحصان والنص
 إنما أوجب الحد على من رمى المحصنات وفي معناه المحصنين فريمه رمي غير المحصن ولا دليل يوجب الحد فيه نعم
 هو محترم بعد التوبة فيعزر فتح (قوله أو بقذف من زنت في كفرها) الاثمة غير قيد كما في الفتح وأطلقه
 فشمل الحربي والذمي وما إذا كان الزني في دار الاسلام أو في دار الحرب وما إذا قال له زنت وأطلق ثم أثبت
 أنه زني في كفره أو قال له زنت وأنت كافره وكما لو قال لمعتق زنت وأنت عبد بجر وما ذكره من ثبوت الاطلاق
 والاسناد إلى وقت الكفر هو المتبادر من اطلاق المصنف كالصكر والهداية والزيلعي والاختيار وغيرها

قيد بالخطاب لأنها لو أجابته بأن
 ازني مني حد وحده خاتية (ولو
 كان) ذلك (مع اجنبية حدثت
 دونه) لتصديقها (اقر بولد ثم نفاه
 يلاعن وان عكس حد) للقذف
 والولد فيهما (لا قراره (ولو
 قال ليس بابي ولا بانيك فهدر)
 لأنه أنكر الولادة (قال لامرأة
 يازاني حد) اتفاقا لأن الهاء
 تحذف للترخيم (ولرجل يازانية لا)
 وقال محمد يحد لأن الهاء تدخل
 للمبالغة كعلامة قلنا الأصل
 في الكلام التذكير (ولا حد
 بقذف من لها ولد لا أب له)
 معروف في بلد القذف (أو من
 لا عنت بولد) لأنه أماره الزني
 (أو) بقذف (رجل وطئ في غير ملكه
 بكل وجه) كأمة ابنه (أو بوجه)
 كأمة مشتركة (أو في ملكه المحرم
 أبدا) كأمة هي اخته رضاعا
 في الأصح لقوات العنة (أو)
 بقذف (من زنت في كفرها)
 لسقوط الاحصان

ويخالفه ما في الفتح من أن المراد قد فها بعد الاسلام بزنى كان في نصرته بائنا قال زنت وأنت كافرة كما لو قال
 قد قتلك بالزنى وأنت أمة فلا حد عليه لأنه إنما اقترأته قد فها في حال لو علمنا منه صريح القذف لم يحد لأن الزنى
 يتحقق من الكافر ولذا يقيم عليه الحد حدًا لا الرجم ولا يقطع الحد بالاسلام وكذا العبد اه وتبعه
 في الشربلية ومقتضاه انه لو قال زنت وأطلق يحد إلا أن يقال انه يحد مع الاطلاق اذ لم يكن زناه في كفره ثابتا
 فلو كان ثابتا لا يحد ولذا اقيده في البحر بقوله ثم اثبت انه زنى في كفره وهو المفهوم من كلام المصنف كغيره حيث
 جعل موضوع المسألة قذف من زنت في كفره فهاقتضاه ثبوت الزنى في حال كفرها وأما لو قال قد قتلك وأنت
 أمة فلا يحتاج الى ثبوت زناها لما مر من التعليل (قوله مات عن وفاء) وكذا الوفاة عن غير وفاء بالاولى
 لموته عبدا بحر (قوله في حرته) أي التي هي شرط الاحصان (قوله وحد الخ) شروع في محترز قوله
 أو في ملكه المحرم أبدا فان الحرمة في هذه المذكورات موقفة ومثل الحائض المظاهرة منها والصائمة صوم فرض
 ومثل الامة المجوسية الامة المزوجة والمستتره اشراء فاسدا لأن الشراء الذاسد يوجب الملك بخلاف المنكوحه
 فكما فاسدا فان الملك لا يثبت فيه فلذا يقطع احصانه بالوطء فيه فلا يحد فاذنه كما في الفتح (قوله ومسلم)
 بالجزوف في بعض النسخ ومسلم بالنصب فالاول عطف على لنظ واطى والثاني على محله (قوله لثبوت ملكه فيمن)
 أي في هذه المسائل فني بعضها ملك النكاح وفي بعضها ملك الميراث وحرمة المتعة فيها ليست مؤكدة بل موقفة كما
 علمت فكان الوطء فيها حراما لغيره لا لعينه فلم يكن زنى لأن الزنى ما كان بلا ملك (قوله وفي الاخير)
 خلافا لهما) وأصله أن تزوج المجوسية له حكم العدة عنده وحكم البطلان عندهما غاية البيان (قوله مستأمن)
 بكسر الميم الثانية كما يأتي في بابه (قوله لأنه التزم الخ) أي وحد القذف فيه حق العبد كما مر (قوله بخلاف
 حد الزنى والسرقة) أي فلا يلزمه خلافا لابي يوسف (قوله في حد في الكل) أي انفاقا (قوله غاية)
 أي غاية البيان (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الا انخرقانه باطلا فانه شامل لما اذا سكر منه فافهم
 (قوله أيضا) أي كما يحد للزنى والسرقة كما قد مر أن المذهب انه لا يحد (قوله وفي السراجية الخ)
 تقييد لقوله الا انخر (قوله حد) أي اذا لم يتقدم على ما مر بيانه في الباب السابق (قوله لا) أي لا يحد
 لأن شهادتهم قامت على مسلم فلم تقبل (قوله على زناه) أي زنى المقتدوف (قوله لسقوط احصانه)
 لا محلي لذكره هنا لأن جواب المسألة هو قول المصنف حد المقتدوف فالكلام في حد المقتدوف لا في حد القاذف
 وقد مرنا قريبا عن الفتح أن الزنى يتحقق من الكافر ويقيم عليه حد بالحد لا الرجم ولا يقطع الحد بالاسلام
 وقد مره الشارح أيضا عند بيان شروط الاحصان ثم هذا التعليل يناسب سقوط الحد عن القاذف واذا كان
 جواب المسألة حد المقتدوف يلزم منه سقوط الحد عن القاذف فلم يكن التعليل خارجا عن المناسبة من كل وجه
 كيف والباب معقود لحد القاذف دون المقتدوف فافهم (قوله كما مر) أي نظير ما مر من كونه في أربعة
 مجانس (قوله وقد حرر في البحر الخ) أي في باب حد الزنى وذلك مثله هنا في الشربلية عن البدائع
 والحاصل أن تعبير الدرر بالاقرار لا يناسب قوله حد المقتدوف وانما يناسب لو قل سقط الحد عن القاذف وهو
 الاول لأن الباب معقود له لحد المقتدوف قال في الفتح فان شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المقتدوف
 بالزنى يدرأ عن القاذف الحد وعن الثلاثة أي الرجل والمرأتين لأن الثابت بالبينه كالثابت بالمعاينة فكأنما
 سمعنا اقراره بالزنى اه ونحوه ما يذكره الشارح قريبا عن المقتدوف قوله لا تعتبر أصلا الخ أي بالنسبة الى حد
 المقتدوف (قوله لا تسمع مع الاقرار الا في سبع) في وارث مقتر بدين على الميت فتسمع للتعدي أي تعدي
 الحكم بالدين الى باقي الورثة وفي مدعى عليه اقتر بالوصاية فبهرن الوصي وفي مدعى عليه اقتر بالوكالة فبهرنتها
 الوكيل دفعا للضرر وفي الاستحناق اذا اقتر المستحق عليه ليمكن من الرجوع على بائعه وفيما لو خوسم الاب
 بحق عن الصبي فأقتر لا يخرج عن الخصومة فتسمع البينة عليه بخلاف الوصي وأمين القساضي وفيما لو اقتر
 الوارث للموصي له وفيما لو أقر دابة بينهما من رجل ثم من آخر فبهرن الاول على المؤجر تقبل وان كان مقتر له
 اه ملخصا (قوله حد المقتدوف) أي دون القاذف كما علمت وترك التعريض به لظهوره (قوله
 يحد متقدما) تقدم بيانه في باب الشهادة على الزنى (قوله وان عجز عن البينة للعمال الخ) أما لو أقام شاهدين
 لم يركأ أو شاهد واحد أو ادعى أن الثاني في المصرفاته يجبهه ثلاثة أيام للزكية أولا حصارا لا آخر كما قد مرنا

(أو) بقذف (مكاتب مات عن وفاء)
 لا اختلاف العداية في حرته فأورث
 شبهة (وحد قاذف واطى عرسه
 حائضا وأمة مجوسية ومكاتبه
 ومسلم نكح محرمه في كفره)
 لثبوت ملكه فيمن وفي الاخير
 خلافا لهما (و) حد (مستأمن قذف
 مسلما) لأنه التزم ابقاء حقوق
 العباد (بخلاف حد الزنى والسرقة)
 لأنه ما من حقوق الله تعالى
 المحنة كحد الخمر وأما الذي في حد
 في أهل الاخر غاية لكن قد مرنا
 عن المنية تصحيح حده بالسكر أيضا
 وفي السراجية اذا اعتقدوا حرمة
 الخمر كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق
 الذي أوزنى فأسلم ان ثبت باقراره
 أو بشهادة المسلمين حد وان بشهادة
 أهل الذمة لا (اقتر القاذف)

بالقذف فان أقام أربعة على
 زناه ولو في حد فله سقوط
 احصانه كما مر (أو اقتر
 بالزنى) أربعة (كما مر) عبارة الدرر
 أقراره بالزنى فيكون معناه
 أو أقام بيته على اقراره بالزنى وقد
 حرر في البحر أن البينة على ذلك
 لا تعتبر أصلا ولا يعول عليها لأنه
 ان كان منكر افتد رجوع فتلغو
 البينة وان كان مقرا لا تسمع مع
 الاقرار الا في سبع مذكورة
 في الاشياء ليست هذه منها فلذا غير
 المصنف العبارة فتنبيه (حد
 المقتدوف) يعني اذا لم تكن
 الشهادة بحد متقدما كما لا يخفى
 (وان عجز عن البينة للعمال

مطلبه

لا تسمع البينة مع الاقرار الا في سبع

(واستأجل لاحضار شهوده في المصر يؤجل الى قيام المجلس فان عجز حذولا ~~يكتفى~~ ليذهب لطلبهم بل يجس ويقال ابعت اليهم) من يحضرهم ولو أقام أربعة فسا فانه كما قال دري الحدة عن القاذف والمقذوف والشهود ملتقط (يكتفى بمحذو واحد لجنايات التحد جنسها بخلاف ما اختلف) جنسها كما بيناه وعم اطلاقه ما اذا التحد المقذوف ام تعدد بكلمة أم كلمات في يوم أم ايام طلب كلهم أم بعضهم وما اذا حدة للقذف الاسواط ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شيء للثاني للتداخل وما اذا قذف فعنق فثقف آخر حدة العبد فان آخذه الثاني كل له ثمانون لوقوع الاربعين لهما فتح وفي سرقة الزيامي قذفه فحذ ثم قذفه لم يحذ ثانيا لان المقصود وهو اظهار كذبه ودفع العار حصل بالاول انتهى

اول الباب (قوله الى قيام المجلس) أي مقدار قيام القاضي من مجلسه فتح (قوله ولا يكفل الخ) لان سبب وجوب الحدة ظهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر الحدة لتضرر المقذوف بتأخير دفع العار عنه والى آخر المجلس قليل لا يتضرر روي قول أبي يوسف الا تخرو هو قول محمد يكفل فلذا يجبس عندهما في دعوى الحدة والقصاص ولا خلاف انه لا يكفل بنفس الحدة والقصاص وكان أبو بكر الرازي يقول مراد أبي حنيفة أن القاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل فاما اذا سمعت نفسه به فلا بأس لان تسليمه نفسه مستحق عليه والكفيل بالنفس انما يطالب بهذا القدر فتح (قوله دري الحدة الخ) لان القاسق فيه نوع قصور وان كان من أهل الاداء والعمل ولذا الوقضى بشهادة تفذ عند نافيثبت بشهادتهم شبهة الزنى فيسقط الحدة عنهم وعن القاذف وكذا عن المقذوف لاشتراط العدالة في الثبوت وأما لو كانوا عيانا أو عبيدا أو محدودين في قذف أو كانوا ثلاثة قانهم يحذون للقذف دون المشهود عليه لعدم اهلية الشهادة فيهم أو عدم النصاب كما تقدم في باب الشهادة على الزنى قلت والظاهر أن القاذف يحذ أيضا لان الشهود اذا حدة وامع انهم انما تكلموا على وجه الشهادة لا على وجه القذف يحذ القاذف بالاول ولم أره صريحا وهذا بخلاف شهادة الاثنين على الاقرار كما مر قريبا (قوله يكتفى بمحذ واحد الخ) أفاد أن الحدة وقع بعد الفعل المتكرر اذا لو حدة الاول ثم فعل الثاني يحذ حدة آخر للثاني سواء كان قذفا أو زنى أو شربا كما صرح به في الفتح وغيره بجر لكن استثنى ما اذا قذف المحدود ثانيا المقذوف الاول كما يأتي قريبا (قوله التحد جنسها) بأن زنى أو شرب أو قذف مرارا كثر وكذا السرقة بجر (قوله كما بيناه) أي عند قوله اجتمعت عليه اجناس مختلفة الخ (قوله بكلمة) مثل أنتم زناة نهر ومثله باب الزانيين كما مر أول الباب (قوله الاسوطا) احتراز عما لو عم الحدة ثم قذف رجلا آخر فانه يحذ ثانيا (قوله في المجلس) لم أر من صرح بمحذره (قوله ولا شيء للثاني للتداخل) والاصل انه متى بقى عليه من الحدة الاول شيء فثقف آخر قبل تمامه شرب بقية الاول ولم يحذ للثاني جوهره قلت وقيد ذلك في البحر والنهر بما اذا حضر جميعا لما في المحيط والبيان لو ضرب للزنى أو للشرب بعض الحدة فهرب ثم زنى أو شرب ثانيا حدة مستأثرا ولو كان ذلك في القذف فان حضر الاول والثاني جميعا والاول كل الاول ولا شيء للثاني للتداخل وان حضر الثاني وحده بمحذ حدة مستقبلا للثاني ويطل الاول لعدم دعواه اه أي لعدم دعوى الاول تكميل الحدة الواجب له لانه بمنزلة العفو ابتداء فكم لا يقام له الحدة ابتداء لا بطله كذلك لا يكمل له الا بطله هذا ما ظهر لي قاتل والحاصل انه انما يكتفى بتكميل الحدة الاول ان طلب المقذوف الاول وحده أو مع الثاني فلو طلب الثاني وحده حدة حدة مستقبلا لخذ الزنى والشرب وبه علم أن شرط تكميل الاول حضور الاول فقط وأن التداخل قد يكون بتداخل الثاني فيما بقي من الاول وقد يكون بتداخل ما بقي من الاول في الثاني وذلك فيما يحذ به حدة مستقبلا كعالت آقا ومر أيضا قبيل هذا الباب في قول المصنف اقيم عليه بعض الحدة فهرب وشرب ثانيا يستأثف فما ظنه بعض المحشين من التعارض بين ما مر وما هنا فهو خطأ لما علمت من اختلاف الموضوع (قوله وما اذا قذف الخ) معطوف كسابقه على قوله ما اذا التحد (قوله فعنق) بالبناء للفاعل لانه لازم لا يتعدى الا بالهمزة ط عن ابن التحنة (قوله فان آخذه الثاني) أي طالبه في أثناء الحدة أو بعد تمامه ط (قوله ثم قذفه) أي قذف المقذوف او لا بخلاف ما اذا قذف شخصا آخر بعد حدة الاول فانه يحذ للثاني كما قدمناه (قوله لان المقصود الخ) قال في البحر لا يخفى ما فيه فانه بالحذ الاول لم يظهر كذبه في اخبار مستقبل بل فيما اخبر به ماضيا قبل الحدة ولهذا قال في الفتح وصار كما لو قذف شخصا فحذ به ثم قذفه بعين ذلك الزنى بأن قال انا باق على نسبي اليه الزنى الذي نسبته اليه لا يحذ ثانيا فكذا هذا أما لو قذفه بزنى آخر حذ به اه لكان في الظهيرة ومن قذف انسانا فحذ ثم قذفه ثانيا لم يحذ والاصل فيه ما روي أن أبا بكر لما شهد على المغيرة بالزنى وجلده عمر لقصور العدد بالشهادة كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد ان المغيرة لزان فأراد عمر أن يحذ ثانيا فنهى عنه على فرجع الى قوله وصارت المسألة اجماعا اه فظهر أن المذهب اطلاق المسألة كما ذكره الزيلعي اه ما في البحر وتبعه في النظر أي المذهب انه شامل لما اذا قذف بعين الزنى الاول أو بزنى آخر خلافا لما قاله في الفتح قلت والذي يظهر لي أن الصواب ما في الفتح وانه اذا صرح بنسبته الى زنى غير الاول يحذ ثانيا كما لو قذف شخصا آخر لانه لم يظهر كذبه في القذف الثاني بخلاف

ما هنا حذره بالزنى الأول أو أطلق لجل إطلاقه على الأول لأن الحدود بالقذف يكثر كلامه بعد القذف
لاظهار صدقه فيما حذب به كما فعله أبو بصير فأن قوله أشهد أن المغيرة لزان لم يرد به زنى آخر وبه ظهر أن
ما فى الظهيرية لا ينافى ما فى الفتح فلا يصلح للاستدلال به عليه (قوله ومفاده الخ) أى مفاد ما مر عن الزيلعى
من اتقاء الحد ثانيا حيث اتحد المقدوف أنه لو تعدد يحد وقد من التصريح به عن الفتح وغيره فإذا قذف شخصا
بالزنى حذره ثم قال له يا ابن الزانية فإنه يحد ثانيا وإن كانت أم المقدوف ميسة وكان الطلب له لأن الثاني قذف
لأتمه وكذا يحد بالاولى لو كانت الأم حبة نخاسمه (قوله أن التعزير يتعد الخ) جزم به مع أن المصنف
قال لم أر من صرح به لكنه يؤخذ من كلامهم اه ط والمراد التعزير الذى هو حق العبد كما يفسده
التعليل وسيأتى تمام الكلام على ذلك عند قول المصنف فى الباب الآتى وهو حق العبد (قوله قلنا) أى
فى وجه الاستحسان بأبداء الفارق وهو أن حد الزنى أو الشرب ليس له مطالب مخصوص فكان استيفاءه للقاضى
ابتداء والقاضى مندوب أى مأمور بالدرء أى درء الحد بالستر عليه كما مر فى الشاهد للغير وهو حديث من رأى
عورة فسترها كان كن احبى مؤودة فإذا اعرض القاضى عما دى إليه وأراد استيفاءه لحقته تهمة بذلك فلم يجوز
له استيفاءه بخلاف حد القذف والقود فإن له مطالباً وهو المقدوف وولى المقتول حتى قيل ان إقامة التعزير
لصاحبه كالقتل كما نقله فى المجتبى فلم يوجد من القاضى تهمة فيه فكان له استيفاءه فيما بينه وبين الله
تعالى لأن القضاء ليس شرطاً لاستيفاء القصاص بل للتمكين كما مر قبيل باب الشهادة على الزنى هذا ما ظهر لى
فى تشرير هذا المحل فتأمل والله سبحانه أعلم

(باب التعزير)

لما ذكر الزواجر المقطرة شرع فى غير المقطرة وأخرها لضعفها وألحقه بالحدود مع أن منه ما هو محض حق
العبد لما انه عقوبة وتعمامه فى النهر (قوله هو لغة التأديب مطلقاً) أى بضرب وغيره دون الحد أو أكثر منه
ويطلق على التخميم والتعظيم ومنه له عزوه ونوقره فهو من اسم الاضداد (قوله غلط) لأن هذا وضع
شرعى لا لغوى اذ لم يعرف الا من جهة الشرع فكيف نسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله والذى
فى الصحاح بعد تفسيره بالضرب ومنه سعى ضرب مادون الحد تعزيراً فاشار الى أن هذه الحقيقة الشرعية منتولة
عن الحقيقة اللغوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعى فهو كلفظ الصلاة والزكاة ونحوهما
المنتولة لوجود المعنى اللغوى فيها وزيادة وهذه دقيقة مهمة تفتن لها صاحب الصحاح وغفل عنها صاحب
القاموس وقد وقع له نظير ذلك كثيراً وهو غلط يعين التفتن له اه نهر عن ابن حجر المكي واجيب بأنه لم
يلزم اللفاظ اللغوية فقط بل يتركز المنقولات الشرعية والاصطلاحية وكذا اللفاظ الفارسية ~~نحو~~
للقوائد وفيه نظر لأن كتابه موضوع لبيان المعانى اللغوية فحيث ذكر غيرها كان عليه التنبيه عليه لتلايق
الناظر فى الاشتباه (قوله تأديب دون الحد) الفرق بين الحد والتعزير أن الحد مقتدر بالتعزير منقوض الى
رأى الامام وأن الحد يدرباً بالشبهات والتعزير يجب معها وأن الحد لا يجب على العبي والتعزير شرع عليه
والرابع أن الحد يطلق على الذمى والتعزير يسمى عقوبة له لأن التعزير شرع للظهير تاريخية وزاد بعض
المؤخرين أن الحد يختص بالامام والتعزير يشهله الزوج والمولى وكل من رأى احداً يشرع له عليه وأن
الرجوع بعمل فى الحد لا فى التعزير وأنه يجوز للمشهد عليه حتى يسأل عن الشهود فى الحد لا فى التعزير وأن
الحد لا يجوز الشفاعة فيه وأنه لا يجوز للامام تركه وأنه قد يستقط بالتقادم بخلاف التعزير فهى عشرة قلت
وسبغى غيرهما عند قوله وهو حق العبد (قوله أكثره تسعة وثلاثون سوطاً) حديث من بلغ حد فى غير
حد فهو من المعتدين وحد الرقيق أربعون فتقص عنه سوطاً وأبو يوسف اعتبر أقل حدود الاررار لأن الاصل
الحزبية فتقص سوطاً فى رواية عنه وظاهر الرواية عنه تنقيص خمسة كما روى عن على ويجب تقليد الصحابي فيما
لا يدرك بالرأى لكنه غريب عن على وتعمامه فى الفتح وفى الحاوى القدسي قال أبو يوسف أكثره فى العبد تسعة
وثلاثون سوطاً وفى الحزنية وسبعون سوطاً وبه تأخذ اه فعلم أن الاسع قول أبي يوسف بحر قلت
يحتمل أن قوله وبه ناخذ ترجيح للرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية الاولى لكون الثانية هى ظاهر

ومفاده انه لو قال له يا ابن الزانية
واته ميسة فخاسمه حد ثانيا
كما لا يخفى وأفاد تقييده بالحد أن
التعزير يتعد بتعد الفاسطه لانه
حق العبد (فرع) عابن القاضى
رجلا زنى أو شرب لم يحد استحصانا
وعن محمد يحد قبا ساعلى حد
القذف والقود قلنا الاستيفاء
للقاضى وهو مندوب للدرء بالخبر
فلحقته التهمة حوائى السعدية
(باب التعزير)
هو لغة التأديب مطلقاً وقول
القاموس انه يطلق على ضربه دون
الحد غلط نهر وشرعاً (تأديب دون
الحد أكثره تسعة وثلاثون سوطاً)

الرواية عنه ولا يلزم من هذا ترجيح قوله على قواه ما الذي عليه متون المذهب مع نقل العلامة قاسم رحمه الله عن
 الأئمة ولذا لم يعول الشارح على ما في البحر وعن أبي يوسف أنه يقترب كل جنس إلى جنسه فيقترب اللبس والقبلة
 من حد الزنى وقذف غير المحصن أو المحصن بغير الزنى من حد القذف صرفا لكل نوع إلى نوعه وعنه أنه يعتبر على
 قدر عظم الجرم وصغره زيلعي (قوله وأقله ثلاثة) أي أقل التعزير ثلاث جلدات وهكذا ذكره القدوري
 فكانته يرى أن ما دونها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل يختلف ذلك باختلاف الأشخاص فلا معنى لتقديره مع
 حصول المقصود بدونه فيكون مفوضا إلى رأي القاضى يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما ينشأ من تفاصيله وعليه
 مشايخنا رحمهم الله تعالى زيلعي ونحوه في الهداية قال في الفتح فلورأى أنه ينزجر بسوط واحد اكتفى
 به وبه صرح في الخلاصة ومقتضى الأول أنه يكمل له ثلاثة لأنه حيث وجب التعزير بالضرب فأقل ما يلزم أقله
 اذ ليس وراء الأقل شيء ثم يقتضى أنه لو رأى أنه انما ينزجر بعشرين كانت أقل ما يجب فلا يجوز نقصه عنها فلو
 رأى أنه لا ينزجر بأقل من تسعة وثلاثين صار أكثره أقل الواجب وتبقى فائدة تقديره لا كثره ما أنه لو رأى أنه
 لا ينزجر إلا بأكثر منها يقتصر عليها ويدل ذلك أكثر بنوع آخر وهو الحبس مثلا (قوله لو بالضرب) يعني
 أن تقدير التعزير بما ذكرنا هو فيما لو رأى القاضى تعزيره بالضرب فليس له الزيادة على الأقل فلا يشافى
 ما يأتي من أن التعزير ليس فيه تقدير بل هو مفوض إلى رأي القاضى لأن المراد تفويض أنواعه من ضرب
 ونحوه كما يأتي (قوله على أربع مراتب) تعزير أشرف الأشراف وهم العلماء والعلماء بالاعلام بأن يقول له
 القاضى بلغنى انك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الأشراف وهم نحو الدهاقين بالاعلام والجزأى باب القاضى
 والخصوصية في ذلك وتعزير الأوساط وهم السوق بالجزأى والحبس وتعزير الأخساء بهذا كله وبالضرب اه
 ومثله في الفتح عن الشافى والزيلعي عن النهاية ويأتى الكلام عليه والدهاقين جمع دهقان بكسر الهمزة والواو
 وهو معرب يطلق على رئيس القرية والتاجر ومن له مال وعقار مصباح (قوله وكله مبنى الخ) أى كل
 ما ذكر من المراتب الأربعة ولا يصح أن يرجع إلى ما في المتن أيضا لأن ما ذكر فيه من التقدير لا فرق فيه بين
 القول بالتفويض وعدمه كما علمت فافهم ثم إن ما ذكره من أنه مخالف للقول بالتفويض هو ما فهمه في البحر
 حيث قال وظاهره أنه ليس مفوضا إلى رأي القاضى وأنه ليس له التعزير بغير المناسب لمستحقه وظاهر الأول
 أى القول بالتفويض أن له ذلك اه قلت وفيه كلام مذكرة قريبا (قوله فان كان الخ) سند كرمانيه
 قريبا (قوله ولا يفرق الضرب فيه) بل يضرب في موضع واحد لأنه جرى فيه التخفيف من حيث العدد
 فلو خفف من حيث التفريق أيضا يفوت المقصود من الانزجار (قوله وقيل يفرق) ذكره محمد في حدود
 الأصل والأول ذكره في اشارة الأصل (قوله ووفق الخ) فليس في المسألة روايتان بل اختلاف الجواب
 لاختلاف الموضوع وهذا التوفيق مذكور في شروح الهداية والكنز (قوله والالا) أى إن لم يبلغ
 الا كثر بل كان بالأدنى كثلاث ونحوها لأنه لا يفسد العضو كما في الفتح وبه علم أن المراد بالاقصى الأكثر
 أو ما قارب مما يخشى من جمعه على عضو واحد فافهم قال الزيلعي ويتى المواضع التي تتق في الحدود
 أى كالأرأس والمذاكير (قوله ويكون) أى التعزير به أى بالضرب الخ وليس مراده حصر أنواعه فيما ذكر
 كما يفيد قوله الآتى ويكون بالنقي عن البلد الخ قلت ويكون أيضا بالشهر والتسويد لشاهد الزور كما سنده
 آخر الباب (قوله وبالصف) هو أن يسطر الرجل كفه فيضرب بها قضا الانسان أو بدنه فاذا قبض كفه ثم
 ضربه فليس بصف بل يقال ضربه بجمع كفه مصباح (قوله فيصان عنه أهل القلة) وانما يكون لأهل
 الذمة عند أخذ الجزية منهم (قوله لا يأخذ مال في المذهب) قال في الفتح وعن أبي يوسف يجوز التعزير
 للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الأئمة لا يجوز اه ومثله في المعراج وظاهره أن ذلك رواية ضعيفة عن
 أبي يوسف قال في الترتيب لآلية ولا يبقى بهذا المأني من تسلط الظلمة على أخذ مال الناس فإيا كلونه اه ومثله
 في شرح الوهبانية عن ابن وهبان (قوله وفيه الخ) أى في البحر حيث قال وأفاد في البرازية أن معنى التعزير
 يأخذ المال على القول به امسال شي من ماله عنه مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم إليه لأن يأخذ الحاسك
 لنفسه أوليت المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال احد بغير سبب شرعى وفي المجتبى

وأقله ثلاثة) لو بالضرب وجعله
 في الدرر على أربع مراتب وكله
 مبنى على عدم تفويضه
 للحاكم مع أنه ليست على
 اطلائها فان من كان من اشراف
 الاشراف لو ضرب غيره فأدماه
 لا يكتفى تعزيره بالاعلام وأرى أنه
 بالضرب صواب (ولا يفرق الضرب
 فيه) وقيل يفرق ووفق بأنه ان بلغ
 اقضاء يفرق والالا شرح وهبانية
 (ويكون به و) بالحبس (بالصف)
 على العنق (وفرقة الاذن وبالكلام
 العنيف ونظر القاضى له بوجه
 عبوس وبشتم غير القذف)
 مجتبى وفيه عن السرخسى لا يباح
 بالصف لأنه من اعلى ما يكون من
 الاستخفاف فيصان عنه أهل القلة
 (لا يأخذ مال في المذهب) بحر
 وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعناه
 أن يمسه مدة لينزجر ثم يعيده له فان
 ايس من توبته سرفه إلى ما يرى
 وفي المجتبى أنه كان في ابتداء
 الاسلام ثم نسخ

مطلب
 في التعزير بأخذ المال

(و) التعزير (ليس فيه تقدير بل هو مفوض الى رأى القاضى) وعليه مشايخنا زيلعى لان المقصود منه الزجر وأحوال الناس فيه مختلفة بمر (ويكون) التعزير (بالقتل كن وجدر جلا مع امرأة لا تحل له) ولولا كراهها قتلها ودمه هدر وكذا القلام وهبانية (ان كان يعلم انه لا ينزجر بصباح ونسرب بمادون السلاح والا) بأن علم انه ينزجر بما ذكر (لا) يكون بالقتل (وان كانت المرأة مطاوعة قتلها) كذا اعزاء الزيلعى للهندوانى ثم قال (و) في منية المفتى (لو كان مع امرأته وهو يرتى بها أو مع محرمة أو ما مطاوعان قتلها جميعا) اه وأقره في الدرر وقال في البحر ومفاده الفرق بين الاجنبية والزوجة والمحرم فمع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار المزبور

مطلب
يكون التعزير بالقتل

لم يذ كر كيفية الاخذ وأرى أن يأخذها فيمكها فان ايس من توبته يصرفها الى ما يرى وفي شرح الآثار التعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ اه والحاصل أن المذهب عدم التعزير باخذ المال وسيدكر الشارح في الكفالة عن الطرسوسى أن مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز الا لعماليت المال أى اذا كان يرد هاليت المال (قوله) والتعزير ليس فيه تقدير أى ليس في أنواعه وهذا حاصل قوله ويكون به وبالصفع الخ قال في الفتح وبما ذكرنا من تقدير أكثره يعرف ما ذكر من انه ليس في التعزير شئ مقدر بل مفوض الى رأى الامام أى من أنواعه فانه يكون بالضرب وبغيره أما اذا اقتضى رأيه الضرب في خصوص الواقعة فانه حينئذ لا يزيد على تسعة وثلاثين اه قلت نعم له الزيادة من نوع آخر بأن يضم الى الضرب الحبس كما يذكروه المصنف وذلك يختلف باختلاف الجنابة والجنابى قال الزيلعى وليس في التعزير شئ مقدر وانما هو مفوض الى رأى الامام على ما تقتضى جنابته فان العقوبة فيه تختلف باختلاف الجنابة فينبغى أن يبلغ غاية التعزير في الكبيرة كما اذا اصاب من الاجنبية كل محرم سوى الجماع أو جمع السارق المتاع في الدار ولم يخرج به وكذا يتطرق في أحوالهم فان من الناس من ينزجر باليسير ومنهم من لا ينزجر الا بالكثير وذكروا في النهاية التعزير على مراتب الخ ما مر عن الدرر أقول وظاهر عبارته أن قوله وذكروا في النهاية الخ بيان لقوله وكذا يتطرق في أحوالهم الخ أى أن أحوال الناس على أربع مراتب فلا يكون ما في النهاية والدرر مخالفا للقول بالتفويض وحينئذ فيكون المراد بالمرتبة الاولى وهى أشرف الاشراف من كان ذا مروءة صدرت منه الصغيرة على سبيل الرقة والتدوير فلذا قالوا تعزيره بالاعلام لانه في العادة لا يفعل ما يقتضى التعزير بما فوق ذلك ويحصل ازجاءه بهذا القدر من التعزير فلا ينافى انه على قدر الجنابة أيضا حتى لو كان من الاشراف لكانت تعذى طوره ففعل اللواطه أو وجد مع النسقة في مجلس الشرب ونحوه لا يكتفى بتعزيره بالاعلام فيما يظهر لخروجه عن المروءة لان المراد بها كفاي الفتح وغيره الدين والسلاح وسيأتى آخر الباب انه لو تكرر منه الفعل بضرب التعزير فهذا صريح في انه بالتكرار لم يبق ذامروءة وهذا مؤيد لما قدمه عن التهر من انه لو ضرب غيره فأدماه لا يكتفى بتعزيره بالاعلام الخ ثم رأيت في الترمذى لالة عين ما بحثته حيث قال ولا يخفى أن هذا أى اذا كثرتا بتعزيره بالاعلام انما هو مع ملاحظة السبب فلا بد أن لا يكون مما يبلغ به ادنى الحد كما اذا اصاب من اجنبية غير الجماع اه فهذا صريح في أن من كان من الاشراف يعزى على قدر جنابته وانه لا يكتفى فيه بالاعلام اذا كانت جنابته فاحشة تسقطها مروءة ته فتثبت بما قلنا عدم مخالفة ما في الدرر للتول بتفويضه للقاضى وأن المعتبر حال الجنابة والجنابى خلافا لما فهمه في البحر كما قدمنا فاعتمد هذا التعزير المفرد (قوله) وعليه مشايخنا قدمنا عبارة الزيلعى عند قوله وأقله ثلاثة (قوله) ويكون التعزير بالقتل رأيت في السارم المسؤل للحافظ ابن تيمية أن من اصول الحنفية أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالمثل والجماع في غير القتل اذا تكرر فلا امام أن يقتل فاعله وكذلك له أن يزيد على الحد المقدر اذا رأى المصلحة في ذلك ويحملون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حاصله أن له أن يعزى بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالسكرار وشرع القتل في جنسها ولهذا افتى أكثرهم بقتل من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وان اسلم بعد اخذه وقالوا بقتل سياسة اه وسيأتى تمامه في فصل الجزية ان شاء الله تعالى ومن ذلك ما سبذكره المصنف من أن للامام قتل السارق سياسة أى ان تكرر منه وسيأتى ايضا قبيل كتاب الجهاد أن من تكرر الخلق منه في المصر قتل به سياسة لسعيه بالساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وسيأتى أيضا في باب الرقة أن الساحر أو الزنديق الداعى اذا اخذ قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ بعد ما قبلت وأن الخلق لا توبة له وتقدم كيفية تعزير اللوطى بالقتل (قوله مع امرأة) ظاهره أن المراد الخلوة بها وان لم ير منه فعلا قبيحا كما يدل عليه ما يأتى عن منية المفتى كذا تعرفه فافهم (قوله قتلها) أى ان لم يمكنها التخلص منه بصباح أو ضرب والا لم تكن مكرهة فالشرط الا أن معتبر هنا أيضا كما هو ظاهر ثم رأيت في كراهية شرح الوهبانية ونصه ولو استكره رجل امرأة لها قتلها وكذا القلام فان قتل قدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا بالقتل اه فافهم (قوله) ان كان يعلم شرط القتل الذى تضمنه قوله كن وجدر جلا (قوله) ومفاده الخ) توفيق بين العبارتين حيث

وفي غيرها يحمل (مطلقا) اه ورده
في النهر بما في البرازية وغيرها
من التسوية بين الاجنبية وغيرها
يبدل عليه تنكير الهندواني للمرأة
نعم ما في المنية مطلق فيحمل على
المتبدل ليتفق كلامهم ولدا جزم
في الوهبانية بالشرط المذكور
مطلقا وهو الحق بلا شرط احسان
لانه ليس من الحد بل من الامر
المعروف وفي المجتبى الاصل
أن كل شخص رأى مسلما يزني أن
يحمل له قتله وانما يمنع خوفا من
أن لا يصدق انه زني (وعلى هذا)
القياس (المكارر بالعلم وقطاع
الطريق وصاحب المكس وجميع
الظلة بأدنى شيء له قيمة) وجميع
الكبار والاعونة والسعاة يباح
قتل الكل ويثاب قاتلهم انتهى
وافتي الناصحي بوجوب قتل كل
مؤذ وفي شرح الوهبانية ويكون
بالنفي عن البلد وبالهجوم على
يت المفسدين وبالاخراج من الدار
وبهدمها

اشترط في الاولى العلم بأنه لا ينزجر بغير القتل ولم يشترط في الثانية فوقه يحمل الاولى على الاجنبية والثانية على
غيرها وهذا بناء على أن المراد بقوله في الاولى مع امرأة أي زني بها وياقي الكلام عليه (قوله مطلقا) زاده
المصنف على عبارة المنية متابعة لشيوخه صاحب البحر (قوله بما في البرازية وغيرها) أي كالحماية فيها
لورأي رجلا يزني بأمرأة أو امرأة أخرى وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمنع عن الزني حل له قتله ولا قصاص
عليه اه (قوله فيحمل على المتبدل) أي يحمل قول المنية قتلها جميعا على ما ذاعلم عدم الانزجار
بصباح او ضرب قتل وقد ظهر لي في التوفيق وجه آخر وهو أن الشرط المذكور انما هو فيما اذا وجد رجلا مع
امرأة لا تحل له قبل أن يرى بها فهذا لا يحمل قتله اذا علم انه ينزجر بغير القتل سواء كانت اجنبية عن الواجد
او زوجته له او محرما منه أما اذا وجد يزني بها فله قتله مطلقا ولا قيد في المنية بقوله وهو زني وأطلق قوله قتلها ما
جميعا وعليه فتقول الحماية الذي قد سماه اتفاقا فصاح به غير قيد ويدل عليه أيضا عبارة المجتبى الثانية ثم رأيت
في جنابات الحاوي الزاهدي ما يؤيده أيضا حيث قال رجل رأى رجلا مع امرأة يزني بها او يقبلها او يضمها
الى نفسه وهي مطاوعة فقتله او قتلها لانسان عليه ولا يحرم من ميراثها ان ابنته بالبينة وبالاقرار ولورأي
رجلا مع امرأة في منازعة خالية او رآه مع محارمه هكذا ولم ير منه الزني ودواعيه قال بعض المشايخ حل قتلها
وقال بعضهم لا يحمل حتى يرى منه العمل أي الزني ودواعيه ومثله في خيانة الفتاوى اه وفي سرقة البرازية
لورأي في منزله رجلا مع أهله او جاره يشجر وخاف ان اخذه أن يشهره فهو في معة من قتله ولو كانت مطاوعة
له قتلها فهذا صريح في أن الفرق من حيث رؤية الزني وعدمها تأمل (قوله مطلقا) أي بلافراق بين اجنبية
وغیرها (قوله وهو الحق) مفهومة أن متبلا باطل ولم يظهر من كلامه ما يقتضي بطلانه بل ما نقله بعده
عن المجتبى سيد صحته وقد علمت ما قررناه ما يتفق به كلامهم وأما كون ذلك من الامر بالمعروف لا من الحد
فلا يقتضي اشتراط العلم بعدم الانزجار تأمل (قوله بلا شرط احسان الخ) رد على ما في الحماية من قوله
وهو محصن كما قد سناه وجزم به الطرسوسي قال في النهر ورده ابن وهبان بأنه ليس من الحد بل من الامر
المعروف والنهي عن المنكر وهو حسن فان هذا المسكر حيث تعين القتل طريقا في ازالته فلامعنى لا اشتراط
الاحسان فيه ولذا أطلقه البرازي اه قلت ويدل عليه أن الحد لا يليه الا الامام (قوله وفي المجتبى الخ) عزاه
بعضهم أيضا الى جامع الفتاوى وحدود البرازية وحاصله انه يحل ديانة لا قضاء فلا يصدق القاتل البينة
والظاهر أنه يأتي هنا التفصيل المذكور في السرقة وهو ما في البرازية وغيرها ان لم يكن لصاحب الدار بينة فان
لم يكن المقتول معروفا بالشركة والسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان كان متهما به فكذلك قياسا وفي الاستحسان
تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال اورثت شبهة في القصاص لافي المال (قوله وعلى هذا
القياس الخ) هو من تنمة عبارة المجتبى وأقره في البحر والنهر ولذا منى عليه المصنف (قوله المكابر) أي
الآخذ علانية بطريق الغلبة والتهر قال في المساح كبرته مكابرة غالبته مغالبة (قوله وقطاع الطريق) أي
اذا كان مسافرا ورأي قاطع طريق له قتله وان لم يقطع عليه بل على غيره لما فيه من تحليص الناس من شره
وأذا ما يشده ما بعده (قوله وجميع الكبار) أي أهلها والظاهر أن المراد به المعتدي ضررها الى الغير
فيكون قوله والاعونة والسعاة عطف تفسير أو عطف خاص على عام فيشمل كل من كان من أهل الفساد كالساحر
وقاطع الطريق واللص واللوطي والخناق ونحوهم ممن عتم ضرره ولا ينزجر بغير القتل (قوله والاعونة)
كأنه جمع معين او عوان بمعناه والمراد به الساعي الى الحكم بالافساد فعطف السعاة عليه عطف تفسير
وفي رساله أحكام السياسة عن جمع التفتي سئل شيخ الاسلام عن قتل الاعونة والظلة والسعاة في ايام الفترة
قال يباح قتلهم لانهم ساعدون في الارض بالفساد فقبل انهم يمنعون عن ذلك في ايام الفترة ويحتنون قال ذلك
امتناع ضرورة ولورده العاد والمأنهوا عنه كما شاهد قال وسألنا الشيخ ابا شجاع عنه فقال يباح قتله ويثاب قاتله
اه (قوله وأفتي الناصحي الخ) لعل الوجوب بالنظر للامام وتوابعه والاباحة بالنظر لغيرهم ط (قوله ويكون
بالنفي عن البلد) ومنه ما مر من نفي الزاني البكر ونفي عمر رضي الله عنه نصيرين حجاج لاقتان النساء بجماله
وفي النهر عن شرح البخاري للعيني ان من آذى الناس ينفي عن البلد (قوله وبالهجوم الخ) من باب قيد
الدخول على غلبة بقتة قال في أحكام السياسة وفي التفتي واذا سمع في داره صوت المزامير فادخل عليه لانه

لما سمع الصوت فقد استقط حرمه داره وفي حدود البرازية وغصب النهاية وجناية الدراية ذكر الصدر الشهيد
عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد النسيق وأنواع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين
وهجم عمر رضي الله عنه على نائحة في منزلها وضر بها بالدرقة حتى سقطت خمارها فقبل له فيه فقال لا حرمه لها
بعد اشتغالها بالمحرم والتحفت بالاماء وروى أن السقيبة ابا بكر البلخي خرج الى الرستاق وكانت النساء على
سط النهر كاشفات الرؤس والذراع فتقبل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمه لهن انما الشك في ايمانهن كما نحن
حرييات وهكذا في جنابات مجمع الفتاوى وذكر في كراهية البرازية عن الوقعات الحسامية ويقدم ابلاء العذر
على مظهر الفسق بداره فان كف فيها والاحبسه الامام أو أدبه اسواط أو ازجعه من داره اذا الكل يصلح تعزيرا
وعن عمر رضي الله تعالى عنه انه احرق بيت الخمار وعن الصادق الزاهد الامر بتخريب دار الناسق (قوله
وان ملوها) أي تكسر وان قال اصحابنا اني فيها ملو لا اجل تحليلها وفي كراهية البرازية قال في العيون
وقاوى النسيق انه يكسر دنان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتفى بالبقاء الملعوك كذا من اراق خورا دل الذمة
وكسر دنانها وشوز فاقها ان كانوا اظهروا حين المسلمين لا يضمن لانهم لما اظهروا حينها فقد استقطوا حرمتها
وفي سبل العيون يضمن الا اذا كان اما ماري ذلك لانه مختلف فيه وفي المسلم يضمن الرق مسلم في منزله دن من
خبر يريد ان يهاذها خلا يضمن الدن عند الثاني وان لم يرد الاتحاذ لا يضمن عند الثاني وذكر الحنفية أن الكسر
لو باذن الامام لا يضمن ولا يضمن وأصله فحين كسر بر بطالمسلم والفتوى على قولهما في عدم الضمان اه (قوله
ولم ينقل اسراق بيته) تقدم قوله عن عمر في بيت الخمار فالمراد انه لم ينقل عن علمنا ~~عن~~ ما ذكر عن الصادق
يفيده (قوله و يقيم الخ) أي التعزير الواجب حقا لله تعالى لانه من باب ازالة المنكر والشارع ولي كل احد
ذلك حيث قال صلى الله عليه وسلم من رأى منك منكر فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه الحديث بخلاف
الحدود لم يثبت ثوابها الا للولاة وبخلاف التعزير الذي يجب حقا للعبد بالتدفع ونحوه فانه لتوفقه على الدعوى
لا يقيم الا الخاصكم الا أن يحكم فيه اه فتح (قوله قنية) هذا العزير لقوله حال مباشرة المعصية وأما
قوله يقيم كل مسلم فقد صرح به في النسخ وغيره (قوله وأما بعد الخ) تصريح بالانهوم قال في القنية لانه
لو عزره حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك لانه نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد الفراغ ليس ينهي
لان النهي عام فلي لا يتصور فيه محض تعزير او ذلك الى الامام اه وذكر قبله أن المحتسب أن يعزر المعززان
عزره بعد الفراغ منها (قوله لكن في النسخ الخ) وعليه مخا في القنية محمول على ما اذا كان حقا لله تعالى
او حقا لعبد وحكم فيه (قوله لا يقيم الا الامام) وقيل لصاحب الحق كالتصاوص وجه الاول أن صاحب
الحق قد يسرف فيه غلطا بخلاف التصاوص لانه مقتدر كما في الجرم عن الجاني (قوله ولم يتكافأ) عطف على
يعزران وفيه اشارة الى الجواب عما يتوهم من اطلاق قول مجمع الفتاوى الا في جازا لاجازة بمثل الخ والجواب
أن ذلك فيما تمحض حقا لهم او امكن فيه التساوى كما لو قال له يا خبيث فقال بل انت بخلاف الضرب فانه يتفاوت
وبخلاف التشاتم عند القاضي فان فيه هلك مجلس الشرع كما مر في الباب السابق وقد مناهم (قوله جاز
المجازاة بمثله) فيه اشارة الى اشتراط امكان التساوى وتمحض كونه حقا لهما ~~ما قلنا~~ اذ بدون ذلك لا بمثله
(قوله اذا احتج لاجازة تأديب) وذلك بأن يرى أن أكثر الضرب في التعزير وهو ثمانية وثلاثون لا يتجزأ بها
أو هو في شك من انجزاره بها ينضم اليه الحبس لان الحبس صلح تعزيرا بانفراد حتى لو رأى أن لا يضربه ويحبسه
اياما معقوبة فعل فتح قال ط وسبح القيد في السفهاء والدعارة وأهل الافساد حوى عن افتتاح (قوله
وضربه اثنتي) أي اثنتي من ضرب حد الزنى وبوخذه من التعليل أن هذا فيما اذا عزر بمادون اكثر والافتسعة
وثلاثون من اثنتي الضرب فوق ثمانية كما قد لا عن اربعة مع تنقيص واحد مع الاشدية فينبوت المعنى الذي
لاجله نقص كذا قاله الشيخ قاسم ابن قنطلوبغا شربلاية واطلاق الاشدية شامل لقوته وجعه في عضو واحد
فلا يفرق الضرب فيه وقدم الكلام فيه اول الباب واثار الى انه يتردد من ثمانية الى غاية البيان ويحتمل
ما في الحاشية يضرب التعزير ثمانية وينزع الذر والحشو ولا يمتد في التعزير اه والظاهر الاول لتصریح
المبسوط به بحر وتقدم معنى الحد في حد الزنى (قوله فلا ينفذ وصفا) كيلا يؤدى الى فوات المقصود بحر
أي الانزجار (قوله ثم حد الزنى) بالرفع لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ثم ضرب حد الزنى

وكسر دنان الخمر وان ملوها
ولم ينقل اسراق بيته (ويقيم
كل مسلم حال مباشرة المعصية)
قنية (و) أما (بعده) فليس
ذلك لغیر الخاصكم والزواج
والمولى كما سيجيء (فرع) من
عليه لتعزير لو قال لاجل اقم على
التعزير فتعذر ثم رفع للحاكم فانه
يحتسب به قنية واقره المصنف
ومثله في دعوى الحاشية لكن
في النسخ ما يجب حقا للعبد لا يقيم
الا الامام لتوفقه على الدعوى
الا أن يحكم فيه فليحتسب (ضرب
غيره بغير حق وضربه المضروب)
أيضا (يعزران) كما لو تشامتا بين
يدي القاتلي ولم يتكافأ كما مر
(ويبدأ باقامة التعزير بالبادي)
لانه اظم قنية وفي مجمع الفتاوى
جازا لاجازة بمثله في غير موجب
حد الاذن به ولما انتصر بعد ظلمه
فأرائك ما عليهم من سبيل والعنف
افضل من عناء أصح فأجره على الله
(وسخ حبه) ولو في بيته بأن ينفذه
من الخروج منه غير (مع ضربه)
اذا احتج لاجازة تأديب (وضربه
اشد) لانه حذف عدد فلا يحدف
وصفا (ثم حد الزنى) لنبوته بالكتاب

٢٢ مقلب
التعزير قد يكون بدون معصية

(ثم حد الشرب) لثبوتها بإجماع الصحابة لا بالقياس لأنه لا يجري في الحدود (ثم القذف) لضعف سببه باحتمال صدق القاذف (وعز) كل من تركب منكراً أو مؤذياً مسلم بغير حق بقول أو فعل) إلا إذا كان الكذب ظاهراً كما كذب بجر (ولو بغمز العين) أو إشارة اليد لأنه غيبة كما يأتي في الخطر فتركبه من تركب محرماً وكل من تركب معصية لا حد فيها فيها التعزير أشباه (فيعز) بستم ولده وقذفه (وبقذف مملوك) ولو أم ولده (وكذا بقذف كافر) وكل من ليس بمحصن (برزني) ويبلغ به غايته كالوأصاب من اجنبية محرماً غير جماع أو أخذ السارق بعد جمعه للمناع قبل إخراجه وفيما عداها لا يبلغ غايته (وبقذف) أي بستم (مسلم) ما (يافاسق) إلا أن يكون معلوم الفسق ككاس مثلاً أو علم القاضي فسقه لأن الشين قد ألحقه هو بنفسه قل قول القائل فتح (فإن أراد) القاذف (إثباته) بالبين (محجراً) بلا بيان سببه (لا نسج)

مطلب
في الجرح المحجّر

ط (قوله لا بالقياس) رد على صدر الشريعة كتابه عليه ابن كمال في هامش الإيضاح (قوله لضعف سببه) أي فسبه محتمل وسبب حد الشرب متيقن به وهو الشرب والمراد أن الشرب متيقن السيئة الحد لا متيقن الثبوت لأنه بالبين أو الإقرار وهما لا يوجبان اليقين بجر وهو مأخوذ من الفتح تأمل (قوله وعز كل من تركب منكراً الخ) هذا هو الأصل في وجوب التعزير كما في البحر عن شرح الطحاوي وظاهره أن المراد حصر أسباب التعزير فيما ذكره مع أنه قد يكون بدون معصية كعزير الصبي والمنهم كما يأتي وكنتي من خيف منه فتنة بجماله مثلاً كما مر في نقي عمر رضي الله تعالى عنه نصر بن حجاج وذكر في البحر أن الحاصل وجوبه بإجماع الأمة لكل من تركب معصية ليس فيها حد مقدر كمنظر محترم ومس محترم وخلوة محترمة واكل ربا ظاهر اه قلت وهذه الكلية غير منعكسة لأنه قد يكون في معصية فيها حد كزني غير المحصن فانه يجلد حداً وللا مام فيه سياسة وتعزيراً كما مر في بابيه وروى احمد أن النجاشي الشاعر سحرى به إلى علي رضي الله تعالى عنه وقد شرب الخمر في رمضان فضر به ثمانين ثم ضرب به من القدر عشرين لكن ذكر في الفتح أنه ضرب به العشرين فوق الثمانين لفطره في رمضان كما جاء في رواية أخرى أنه قال له ضرب بك العشرين بجرأتك على الله وافتارك في رمضان اه فالتعزير فيه من جهة أخرى غير جهة الحد (قوله إلا إذا كان الكذب ظاهراً الخ) سيأتي الكلام فيه (قوله لأنه غيبة) ظاهراً لزوم التعزير وإن لم يعلم صاحب الحق لكن مر عن الفتح أن ما يجب حقاً للعبد توقف على الدعوى (قوله وكل من تركب معصية) لهذا ذكره مع اغناء ما قبله عنه لينفذ أن المراد بالمنكر ما لا حد فيه قال في الفتح ويعز من شهد شرب الناريين والمجتمعين على شبه الشرب وإن لم يشربوا ومن معد ركة خمر والمفطر في رمضان يعز ويحبس وكذا المسلم يسع الخمر ويأكل الربا والمغني والخنث والناتحة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا أووبة ومن يتهم بالقتل والسرقة يحبس ويخلد في السجن إلى أن يظهر التوبة وكذا من قبل اجنبية أو عاتقها أو مسها بشهوة اه (قوله فيعز بستم ولده) فيه كلام لصاحب البحر تقدم في حد القذف (قوله وكل من ليس بمحصن) أي احسان القذف ط وحاصله أن من لم يحد فادفعه لعدم احصائه يعز وفادفعه فلا يلزم من سقوط الحد عدم الاحسان سقوط التعزير (قوله ويبلغ به غايته) أي تسعة وثلاثين سوطاً وهذا معطوف على قوله فيعزور ومقتضاه بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك (قوله محرماً غير جماع) الذي في الفتح والبحر وغيرهما كل محرّم غير جماع ومفساده أنه لا يبلغ الغاية بمحجّر دلس أو تقبيل وهو خلاف ما يفيد كلام الشارح (قوله وفيما عداها) أي ما عدا هذه المواضع الثلاث لا يبلغ غاية التعزير واقصر عليها تبعاً للبحر وزاد بعضهم غيرها منها ما في الدرر قبل تارك الصلاة يضرب حتى يسيل منه الدم وفي الحجة لو ادعى الإمام أنه كان مجوساً لا يصدق إلا أنه يضرب شراً شديداً اه أي ولا يلزم القوم إعادة الصلاة وفي الخانية من وطئ غلاماً يعزراً أشد التعزير وفي التارخانية أن المرأة إذا ارتدت تجبر على الإسلام وتضرب خمسة وسبعين اه أي على قول أبي يوسف أن أكثر ذلك أما على قولهما فأكثر تسعة وثلاثون (قوله أي بستم) إطلاق القذف على الشتم مجاز شرعي حقيقة لغوية بجر (قوله مسلم ما) أي سواء كان عدلاً أو مستوراً وسيأتي أن الذي كلفه (قوله أو علم القاضي بفسقه) هذا لم يذكره في الفتح بل ذكره في التهر عن الخانية ولعله مبني على القول المرجوح من أن الثاني أن يقضى بطله تأمل (قوله بلا بيان سببه) مثل أنه فاسق وهذا تفسير لقوله محجّر داو احترامه عمالو بين سياشريعاً كتقبيل اجنبية كذا ذكره بعد قلت وهذا مخالف لما ذكره في الشهادات من أن الشهادة لا تقبل على جرح محجّر عن إثبات حق الله تعالى ولا لعبد مثل أن يشهدوا على شهود المدعى بأنهم فسقة أو زناة أو أكلة الربا أو شربة الخمر أو على إقرارهم أنهم شهدوا بوزور وتقبيل أو شهدوا على الجرح المركب مثل أنهم زنا أو وصفوا الزنى أو شربوا الخمر أو سرقوا مني كذا ولم يتقدم العهد أو أنني صالحتهم به كذا من المال على أن لا يشهدوا على الباطل وأطلب رد المال منهم ففي هذا إثبات حق الله تعالى وهو الحد وأثبت حق العبد وهو المال بخلاف ما قبله لأنه ليس فيه إثبات فعل خاص موجب للحد بل غاية أن عادتهم فعل الزنى أو نحوه فهو جرح محجّر وقد قال في القصة هنا أن الشهادة على الجرح المحجّر لا تصح بل تصح إذا ثبت فسقه في ضمن ما تصح فيه الخصومة بجرح الشهود اه فهذا يفيد أن ما بين سببه كتقبيل اجنبية مثلاً جرح محجّر لأنه ليس في ضمن ما تصح فيه الخصومة

ولهذا اورد المصنف وغيره هنا ان اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير وهو من حقوقه تعالى وأجاب بأن الظاهر أن مرادهم بحقه تعالى الحد لا التعزير لانه يسقط بالتوبة قلبي في وسع القاضي الزامه به بخلاف الحد فإنه لا يسقط بها قلت والتحقيق انه يفرق بين البابين بأن المراد بالحد هنا ما لم يبين سببه وغير المجزء ما بين له سبب موجب لحق الله تعالى من حد أو تعزير أو لحق العبد والمراد بالمجزء في باب الشهادة ما لم يوجب حداً أو حق عبد وغير المجزء ما ثبت في ضمن ما نصح فيه الخصومة من حق لله تعالى أو للعبد ووجه الفرق أن المقصود هنا إسقاط التعزير عن القاذف بإثبات ما يوجب صدقه لا إثبات فسق المقتدوف ابتداءً فلذا اكتفى ببيان السبب الموجب لفسقه ولم يكف بالمجزء عنه لاحتمال ظن الشاهد من ما ليس بموجب للفسق منسقاو أما في باب الشهادة فإن المقصود إثبات فسق الشاهد ابتداءً لأن القاضي يبحث أولاً عن عدالة لقبول شهادته فإذا برهن الخصم على جرحه كان المقصود إثبات فسقه لتسقط عدالته لأن الجرح مقدم على التعديل وإثبات الفسق مقصود لإظهار الفاحشة وقد قالوا انه مفسق لشهود الجرح فلا تقبل شهادتهم إلا إذا كان في ضمن إثبات حق تصح فيه الخصومة لانه لم يسر مقصود لإظهار الفاحشة بل ثبت ضمنوا ولا يدخل في الحق هنا التعزير لما رعن المصنف فالخاصل أن ما يوجب التعزير جرح مجزء في باب الشهادة لا هنا فيقبل هنا بعد بيان سببه لا هنا للمعاملات ويدل على ما قلنا ما صرح حوايه هنا من أن الجرح المجزء انما لا يقبل لو كان جرحاً لانه أظهر للفاحشة أما لو كان سراً فإنه يقبل وكذا ما صرح حوايه أيضاً من انه لا يقبل إذا كان بعد التمهيد كما اعتمد المصنف ومنه على انه هناك فلو كان قبله قبل والظاهر أن علمه بقوله قبله انه يكون خبراً يفسق الشهود لتلا يقبل القاضي شهادتهم ولذا يقبل الجرح سراً من واحد ولو كان شهادة لم يقبل ولهذا الوعد لو ابعد الجرح ثبتت عدالتهم وتقبل شهادتهم ولو كان الجرح سراً شهادة مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل فثبت انه اخبار لا شهادة وتظهره سؤال القاضي المذكرين عن الشهود فصار الحاصل أن الجرح المجزء لا يقبل في باب الشهادة إذا كان على وجه الشهادة جرحاً بعد التعديل والاقبل وأما في باب التعزير فإنه يقبل بعد بيان سببه ويخرج بذلك عن كونه مجزئاً (تبيينه) سيأتي أن التعزير يثبت بشهادة المدعى مع آخر وبشهادة عدل إذا كان في حقوقه تعالى لانه من باب الاخبار وظاهر كلامه هنا انه لا بد من شاهد من غيره لان تعزير القاذف ثبت حقا للمقتدوف فإذا ادعى القاذف فسق المقتدوف لا تكفي شهادته لنفسه فلا بد من إقامة البينة على صدق القاذف ليسقط عنه التعزير الثابت حقا للمقتدوف بخلاف ما كان حقا لله تعالى إذا ما ظهر له في هذا المقام والسلام (قوله وأراد إثباته) أي لاستقاط الحد عنه (قوله لثبوت الحد) أي فكان الجرح ثابتاً انما لا قصد أفلم يكن مجزئاً لکن المناسب التعليل ببيان السبب ويؤيده ما مر قبل هذا الباب عن المقتدوف من انه لو أقام أربعة فساق يدرك الحد عن القاذف والمقتدوف والشهود فعلم أن ثبوت الحد غير لازم وهذا مؤيداً لاحتقائه آتاه من أن المراد بالمجزء هنا ما لم يبين سببه لا ما لم يثبت ضمناً (قوله حقاً لو يبينوا الخ) تفريع على قوله بلا يبين سببه (قوله وكذا في جرح الشاهد) قد علمت الفرق بين البابين (قوله ويثبت الخ) قوله صاحب البحر (قوله له زره) أي يعزرها المقتدوف ويسقط التعزير عن القاذف (قوله سأل القاضي المشتوم) أي ولا يطلب من الشاتم البينة في مثل هذا كما في البحر (قوله من الفرائض) أراد بها ما يثبت الواجبات كذا كرهه (قوله ثبت فسقه) وينبغي أن يلزمه التعزير لما مر من انه يعزركل مرتكب معصية لا حد فيها (قوله يا كافر) لم يقيد بكون المشتوم بذلك مسلماً لا يذكره بعد (قوله ان اعتقد لمسلم كافر انهم) أي يكفران اعتقده كافر لا بسبب مكشور قال في الترويض الذخيرة المختار لا يقتوى انه ان أراد الشتم ولا يعتقده كافر الا يكفروا ان اعتقده كافر الخاطبه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر لانه لم اعتقد المسلم كافر فقد اعتقد دين الاسلام كفراً اهـ (قوله كسر) أي لان اجابته اقراراً بأنه كافر فيؤاخذ به لرضاء بالكسر ظاهراً الا اذا كان مكرهاً وأما فيما بينه وبين الله تعالى فن كان متأولاً بأنه كافر بالطاغوت مثلاً فلا يكسر (قوله فيكون محتملاً) قال في الشربلالية ويرجع خلافه حالة السب فلماذا أطلقه في الهداية وغيرها (قوله يا فاجر) يستعمل في عرف الشرع بمعنى الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كثير الخصام والمنازعة قول في البحر وأقاده طنه يا فاجر على يا فاسق التغير بينهما ولذا قال في القنية لو أقام مدعى الشتم شاهدين شهد أحدهما انه قال له يا فاسق والاخر على انه قال له يا فاجر لا تقبل هذه الشهادة اهـ (قوله يا مخمخ) بفتح النون أما بكسر هاء فخرادف للوطى

ولو قال يا زاني وأراد إثباته سماع) لثبوت الحد بخلاف الاول حتى لو يبينوا فسقه بما فيه حق لله تعالى أو لتعدي قبلت وكذا في جرح الشاهد ويذني أن يسأل القاضي عن سبب فسقه فان بين سبباً شرعياً كتقبيل اجنية وعناقها وخلوته بها طلب بينة لعززه ولو قال هو ترك واجب سأل القاضي المشتوم عما يجب عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالحق لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه غير (وعزرك) الشاتم (يا كافر) وهل يكفران اعتقد المسلم كافر انهم والا لا به يفتي شرح وبياناً ولو أجابه بسبب كسر خلاصة وفي التاتارخانية قبل لا يعزرك ما لم يدل يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون محتملاً (يا خبيث يا سارق يا فاجر يا مخمخ)

يا خائن) يأس فيه يا بليد يا حق
 يا مباح يا عواني (بالوطى) وقيل
 يسأل فان عني انه من قوم لوط عليه
 الصلاة والسلام لا يعزروا ان أراد به
 انه يعمل عملهم عزز عنده وحد
 عندهما والصحيح تعزيره لوفى غضب
 أو هزل فتح (بازنديق) يا منافق
 يا رافضى يا مبتدع يا يهودى
 يا نصرانى يا ابن النصرانى نهر
 (بالص الا أن يكون لصا) لصدق
 القائل كما مر والذاء ليس
 بقيد اذا اخبر كانت أو فلان
 قاسق ونحوه كذلك ما لم يخرج
 مخرج الدعوى قنية (باديوت)
 هو من لا يغار على امرأته أو محرمة
 (يا قريظان) مراد فديوث بمعنى
 معترس (يا شارب الخمر يا كل
 الربايا ابن القبة) فدايما الى انه اذا
 شتم اصله عزز بطلب الولد كما ابن
 الفاسق يا ابن الكافروا أنه يعزربس قوله
 يا حبة لا يقال القبة عرفا الفس
 من الزانية لكونها تجاهر به بالاجرة
 لا ناقول لذلك المعنى لم يحد فان
 الرنى بالاجرة يسقط الحد عنده
 خلا فالهما ابن كمال لكن سرح
 فى المنعرات بوجوب الحد فيه
 قال المصنف وهو ظاهر (يا ابن
 الساجرة أنت ماوى اللصوص
 أنت ماوى الزوايا يا من يلعب
 بالصبيان يا حرام زاده) معناه
 المتولد من لوط الحرام

نهر وقيل الخنث من يؤتى كالمراة وعليه اقتصر فى الدرامتى ونقل بعض المحققين عن الاشارات أن كسر النون
 افصح والفتح اشهر وهو من خلقه خلق النساء فى حر كانه وسكاته وهياته وكلامه فان كان خلقه فلا ذم فيه ومن
 يتكلمه فهو المذموم (قوله يا خائن) هو الذى يخون فيما فى يده من الامانات أبو السعود عن الجوى (قوله
 يا سفيه) هو المذموم فى عرفنا اليوم بمعنى بذي اللسان (قوله يا بليد) انما يعزروا لانه يستعمل بمعنى الخبيث
 الفاجر نهر عن السراج قلت وهو فى العرف اليوم بمعنى قليل القهس فينبغى أن لا يعزربه ثم رأيت فى الفتح
 قال وانا اظن انه يشبهه بالبلد ولم يعزروا به (قوله يا حق) بمعنى ناقص العقل سبى الاخلاق (قوله يا مباحى)
 هو من يعتقد أن الاشياء كلها مباحة (قوله يا عواني) هو الساعى الى الحاصصكم بالناس ظلم (قوله أو هزل)
 عبارة الفتح قلت أو هزل من تعود بالهزل بالقبيل اه (قوله يا زنديق يا منافق) الاول هو من لا يتدين بدين
 والثانى هو من يظن الكفر ويظهر الاسلام كما سجد كردى الردة عن الفتح (قوله يا رافضى) قال فى البحر ولا يخفى
 أن قوله يا رافضى بمنزلة يا كافرا وبالمبتدع فيعزروا لان الرافضى كافران كان سبب الشيخين ومبتدع ان فضل
 عليا عليهما من غير سبب كما فى الخلاصة اه قلت وفى كفر الرافضى بمجرد السبب كلام منذ كره ان شاء الله تعالى
 فى باب المرتد نعم لو كان يقذف السيدة عائشة ونسب الله تعالى عنها فلا شك فى كفره (قوله يا مبتدع) أهل
 البدعة كل من قال قولاً خاف فيه اعتقاد أهل السنة والجماعة (قوله بالص) بكسر اللام وتنضم د ر منتنى
 (قوله الا أن يكون ابنا) الاولى أن يقول الا أن يكون كذلك لتلايهم اختصاصه بالص اذا لفرق بين الكل
 كما يحسنه فى العقوبة وقال انه لا تصرح به اه قلت ويبدل له قوله فى الفتح وقيد الناطق بما اذا قاله لرجل صالح
 أما لو قال للناس أو قاسق أو لاص يا لاص أو قاسق يا قاسق لا شئ عليه والتعليل يبيد ذلك وهو قولنا انه اذا به الحق
 به من الشين فان ذلك انما يكون فيمن لم يعلم اتصافه بهذه أمان من لم فان الشين قد ألحقه بنفسه قبل قول القائل
 اه كلام الشيخ قلت ويظهر من هذا وكذا من قول المصنف السابق الا أن يكون معلوم الفسق أن المراد المجاهر
 المشتهر بذلك فلا يعزربس سماعه بذلك كالأغابة فيه بخلاف غيره لان فيه اذاه بما لم يعلم اتصافه به وتقدم انه يعزربس
 بالغيبة وهى لا تكون الا بوصفه بما فيه والا كانت به تافا فاذا عزربوصفه بما فيه مما لم يتجأه به فى شتمه به فى وجهه
 بالاولى لانه أشد فى الايذاء والاهانة هذا ما نلهم فى قائله (قوله كما مر) أى عند قوله يا قاسق (قوله ما لم يخرج
 مخرج الدعوى) قيد لزوم التعزير بالاخبار عن هذه الاوصاف يعنى انه اذا ادعى عند الحاكم أن فلانا فعل كذا
 بما هو من حقوق الله تعالى فان المدعى لا يعزربس اذا لم يكن على وجه السبب والانتصاص بل يعزربس المدعى عليه
 لما سجد كره ان يشارح عن كفاية النهر أن كل تعزير لله تعالى يكفى فيه خبر العدل وكذا لو ادعى عليه مرقعة أو ما يوجب
 كفر أو عزز عن اثباته بخلاف دعوى الزنى كما يأتى والفرق وجود النص على حده للقذف اذا لم يأت بأربعة من
 الشهداء (قوله باديوث) بتثنية الدال ط ومثله القوادى فى عرف مصر والشام فتح (قوله يا قريظان)
 معرب قلبان درر ومثله لثخان وهو الحق خلافا لما فى الكثر من انه لا تعزير فيه كفى الفتح وهو بانذاء
 المجهة كفى القاموس خلافا لما فى البحر والنهر من انه بالمهملة (قوله مراد فديوث) قال الزيلعى هو الذى
 يرى مع امرأته أو محرمة رجلا فيدعه خاليا بها وقيل هو المتسبب للجمع بين اثنين لمعنى غير ممدوح وقيل هو الذى
 يعثر امرأته مع غلام بالغ أو مع مزارعة الى الضيعة أو يأذن لها بالدخول عليها فى غيبته (قوله بمعنى معترس)
 فى بعض النسخ معترس بالسين قال فى النهر بعد ما مر عن الزيلعى وعلى كل تقدير فهو المعنى بالمعترس بكسر الراء
 والسين المهملة والعوام يظنون فيه فيفتنون الرام أو يأتون بالصاد قاله العيني (قوله عزربطلب الولد) لانه
 هو المقصود بالشتم والظاهر أن له الطلب وان كان أصله حيا بخلاف قوله يا ابن الزانية وأنه يعزربس أيضا بطلب الأصل
 تامل (قوله وانه يعزربس) عطف على قوله انه اذا شتم أى أن فى كلام المصنف ايماء أيضا الى أن موجبه التعزير
 لا الحد (قوله لا يقال الخ) حاصله انه كان ينبغى أن يوجب الحد لا التعزير (قوله يسقط الحد) أى حد الزنى لشبهة
 العقد فلم يكن قاذفا بالزنى الخالى عن الملك وشبهته فلا يحد القاذف أيضا لكنه يعزربس وكب ابن كمال بهامش شرحه
 هنا أن النسبة الى فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا يوجب الحد اه قافهم (قوله وهو ظاهر) لعل وجهه
 انه صار حقيقة عرفية بمعنى الزانية فهو قذف بصريح الزنى ولان القبة لا تلتزم عقدا لاجارة الذى هو علة
 سقوط الحد عند الامام (قوله يا من يلعب بالصبيان) أى معهم نهر والظاهر أن المراد به فى العرف من يفعل

معهم القبيح بقرينة الشتم والغضب (قوله فيم حالة الحيض) أي فلم يكن قد قابض رشح الزنى فلا يوجب الحد بل التعزير (قوله ويبلغ في تعزيره) أي فيما إذا عرف بالديانة وقوله أو يلاع عن أي فيما إذا أقتر بها نفسه لف ونشر مشوش كما تنبئه عبارة المنع عن جواهر الفتاوى لأنه إذا لاعن لا يحتاج إلى التعزير وإذا أ كذب نفسه يلزمه الحد كما في الجواهر أيضا واعترض بأن الديوث من لا يغار على أهله أو محرمه فهو ليس بمرشح الزنى فكيف يجب اللعان بأقراره بالديانة قلت الظاهر أن المراد إقراره بمعناها لا بلفظها أي بأن قل كنت أدخل الرجال على زوجتي يزنون بها (قوله تلزمه كفارة عين) لأنه علق رجوعه على الكفر فينقض عينا كما مر في باب وأشار إلى أنه لا يصير كافر برجوعه لكن هذا إذا علم أنه برجوعه لا يصير كافرا أو لا كفر لزاما بالكفر كما مر في محله وإلى أنه لا يلزمه كفارة في المسألة الأولى لأنه ليس كل رافضي كافرا كما مر فلم يكن تعليقا على الكفر (قوله لظهور كذبه) أي يقينا كما في الهداية وفي البحر عن الحاوي القدسي الأصل أن كل سب عادي شينه إلى السب فإنه لا يعزرفان عاد الشين فيه إلى المسبوب عزز اه وانما يعود شينه إلى السب لظهور كذبه (قوله واستحسن في الهداية) وكذا في الكافي كما في التاترخانية ونقل التهمستاني تحديده عن الفتاوى رعبارة الهداية وقيل في عزرفنا يعزرف لانه بعد شينا وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالثقة بها والعالية يعزرف لانه بلطهم الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعزرف وهذا حسن اه والحاصل أن ظاهر الرواية أنه لا يعزرف مطلقا وشمار الهندواني أنه يعزرف مطلقا والتفصيل المذكور كما في الفتح وغيره قال السيد أبو السعود وقوى شيخنا ما اختاره الهندواني بأنه الموافق للضابط كل من ارتكب منكرا أراذى مسلما بغير حق يقول أرفع ل أو إشارة يلزمه التعزير قلت ويؤيده أن هذه اللفاظ لا يقصد بها حقيقة اللفظ حتى يقال بظهور كذبه ولولا النظر إلى ما فيها من الذي لما قيل بالتعزير بها في حق الاشراف والافتقار للكذب فيها موجود في حق الكل فينبغي أن يلحق بهم من كان في معناهم من يحصل له بذات الذي والوحشة بل كثير من اصحاب النفس الالية يحصل له من الوحشة أكثر من الفتها والعالية وقد يجب أن المراد بالاشراف من كان كريم النفس حسن الطبع وذكر الله والعالية لأن الغالب فيهم ذلك فمن كان بهذه الصفة يلحقه الشين بهذه اللفاظ المراد لزمها من غير البلادة وخبث الطباع والأفلا لأنه هو الذي ألحق الشين بنفسه فلا يعتبر لحوق الوحشة به بل لولا ذلك لكانت يافاسق فيرجع إلى ما استحسنه في الهداية وغيره رأيت الشارح في شرح المتي قال ولعل المراد بالعالية كل متيق والمه والخصيص غير ظاهر بل قال النفسه أبو جعفر أنه في الخامسة أما في الاشراف فالتعزير اه فافهم (تبيينه) ذكر في شرحه على المتي أيضا أنه لو على وجه المزاج يعزرف فلو بطريق العقارة كفر لأن إغاثة أهل العلم كفر على المختار فتاوى بدعية لكنه يشكل بما في الخلاصة أن سب الخسنيين ليس بكفر اه والمراد بالخشين نعمان وعلى رضى الله تعالى عنهما (قوله يا أبله) بمعنى الغافل (قوله وأبو ليس كذلك) أي ليس بتعجب وكذا لا تعزرف لو كان كذلك بالأولى (قوله وأوجب الزيلعي الخ) كأنه لعدم ظهور الكذب في باب الحجام لموت أبيه فالسامعون لا يعلمون كذبه فلفظه الشين بخلاف قوله يا حجام لأنهم يشاهدون صنعه بحر ودفعه في الثريا أن التفرقة تحكم لأن الحكم بتعزيره غير متقدم موت أبيه اه قلت والذي رأيته في الزيلعي هكذا ومن اللفاظ التي لا توجب التعزير قوله يا رستاق ويا ابن الأسود ويا ابن الحجام وهو ليس كذلك اه فتقوله وهو ليس كذلك أي ليس بهذه الصفة فليس المراد نفي الحكم المذكور كما فهمه الشارح وغيره فافهم (قوله لانه عرفا يعني المجر) قال من لا خسرو المواجه يستعمل فيمن يوجر أهله للزنى لكنه ليس معناه الحقيقي المتعارف بل بمعنى المجر (قوله يا بعا) هو بالمال الموحدة والغين المعجمة المشددة ويقال يا بعا وكأنه انتزع من البقاء بحر عن المغرب (قوله هو المايون) أي الذي لا يقدر على تركه أن يؤتى في دبره لدودة ونحوها بحر قلت لكن قال المنصف في شرحه تعالى لا دران المغامر شتم انعموا متوهون به ولا يعرفون ما يقولون اه وهذا هو المناسب لما مشى عليه تبعائه متوهون من أنه لا تعزير فيه أما على تفسيره بالمايون فلا ولذا قال في البحر بعد ما نقل عن المغرب أنه المايون وينبغي أن يجب التعزير فيه اتفاقا لأنه ألحق الشين به لعدم ظهور الكذب فيه ثم استشهد بذلك بما سرح به في الطهيرية من وجوب التعزير في بامعسوج وهو المائي في الدبر مالا بأنه ألحق الشين به بل البعا أقوى لأن الابنة عيب شديد قلت وحاصله أن المايون هو الذي يطلب أن يؤتى بخلاف المعسوج وهو بالعين المهملة والنساء والجسيم ونسره في التاترخانية

فيم حالة الحيض لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنى لانا نقول كثيرا ما يراد به الحداع اللثيم فإذا لا يحد (فرع) أقتر على نفسه بالديانة أو عرف بها لا يقتل مالم يستحل ويبلغ في تعزيره أو يلاع عن جواهر الفتاوى وفيها فاستقنا ب وقال ان رجعت إلى ذلك فاشهدوا عليه انه رافضي فرجع لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع تلزمه كفارة عين (لا) يعزرف

(يساحار يا خنزير يا كلب يا نيس يا فرد) يا ثور يا بقر يا حمة لظهور كذبه واستحسن في الهداية التعزير ولو المناط من الاشراف وتبعه الزيلعي وغيره (يا حجام يا بله يا ابن الحجام وأبو ليس كذلك) وأوجب الزيلعي التعزير في باب الحجام (يا ماجر) لانه عرفا يعني المجر (يا بعا) هو المايون بالانارسية

وفي الملتقط في عرفنا يعزرفهم ما
 وفي ولد الحرام نهر والضابط
 له متى نسبه الى فعل اختياري
 محترم شرعا وبعد عار عار فاعزرف
 والا لا ابن كمال (ياضحة)
 يكون الحاء من يفتك عليه الناس
 أما بقصها فهو من يفتك على
 الناس وكذا (ياحزة) واختار
 في الغاية التعزير في ما وفي ياسا
 يام قاسم وفي الملتقى واستحسنوا
 التعزير لو المقول له فقها أو علويا
 (ادعى سرقة) على شخص (وبجز
 عن اثباتها لا يعزرفهم ما وفي
 آخر دعوى فوجب تكفيره وعز)
 المدعى (عن اثبات ما ادعاه)
 فانه لا شيء عليه اذا صدر الكلام
 على وجه الدعوى عند حاكم
 شرعي أما اذا صدر على وجه
 السب أو الاتقصا فانه يعزرف
 فتاوى قارئ الهداية (بخلاف
 دعوى الزنى) فانه اذا لم يثبت يحد
 لماز (وهو) أي التعزير (حق
 العبد) غالب فيه (فيجوز فيه
 الأبراء والعفو) وان قيل
 زيلعي (والأمين) ويحلفه بالله
 ماله عليك هذا الحق الذي يدعى
 لا بالله ما قلت خلاصة
 قوله لا تقتضاه عكس الحكم لان
 المال حيث امكن اثباته بدون
 نسبه الى السرقة يصير بدعواها
 ظاهرا قاصدا نسبه اليها والاعدل
 عنها الى دعوى المال بخلاف دعوى
 الزنى لانه لا يمكن اثباتها بالنسبة
 الى اليه فلم يكن قاصدا نسبه
 اليه فيقتضي التعزير في دعوى
 السرقة لا في دعوى الزنى وهذا
 عكس الحكم اه منه

٣ مثلا

فيما لو شتم رجلا بالباطل متعده

بالمضروب في الدبر وفي القاموس عجز يعجز ضرب وجارته جامعها (قوله يعزرفهم) أي في ما جاز وبانفا
 بناء على أن عرفهم استعمال مواجر فين يواجر أهله لآل في وبغاف المأبون وهذا مؤيد لما بحثه في البحر قلت
 ولا يستعمل في عرفنا هذان اللفظان في الشتم فينبغي عدم التعزير فيهما كما عليه المتون (قوله وفي ولد
 الحرام) هذا ذكره في النهر بحثا حيث قال ويبنى أن يعزرف في ولد الحرام بل اولى من حرام زاده ولم يذكر
 في النهر عبارة الملتقط في كلام الشارح ايها (قوله والضابط الخ) قال ابن كمال نخرج بالقيد الاول النسبة
 الى الامور الخلقية فلا يعزرف في اجار ونحوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي كالبلد وهو امر
 خلقي وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزرف في اجام ونحوه مما يحرم في الشرع اه
 في الشرع وبالقيد الثالث الى ما لا يعتد عار في العرف فلا يعزرف في الابع الترد ونحوه مما يحرم في الشرع اه
 قلت وهذا الضابط مبنى على ظاهر الرواية وقد علمت تفصيل الهداية (قوله بكون الحاء) أي مع ضم أوله
 في الموضعين (قوله وفي ياسا) رأيت في البحر بانحاء المجمة تأمل (قوله يام قاسم) من قامره مقامرة
 وقمار فقهه اذا راحته فغلبه كما في القاموس (قوله وفي الملتقى الخ) هذا بمعنى ما رز عن الهداية والزيلعي
 لكنه في الملتقى ذكره بعد جميع ما رز من اللفاظ وعبارة الهداية والزيلعي توهم أن هذا التفسير في نحو جار
 وخنزير مما يتبين فيه بكذب القائل فأعاده الشارح آخر الدفع هذا الايهام فانهم (قوله ادعى سرقة) ذكر
 في البحر هذه المسألة عن القنية وذكر الثانية عن فتاوى قارئ الهداية وقوله بخلاف دعوى الزنى من كلام
 القنية وأشار الشارح الى المسألتين بقوله فيما تقدم ما لم يخرج مخرج مخرج الدعوى وقد مناهه دخل في ذلك دعوى
 ما يوجب التعزير بحسب الله تعالى (قوله لماز) أي قبيل هذا الباب من انه مندوب للدرء أي مأمور
 بالسرف فاذا لم يقدر على اثباته كان مخالفا لما رز وذكرنا الفرق فيما تقدم بورود النص على جلد اذ الم يأت
 بأربعة شهداء وأما ما في البحر عن القنية من الفرق بأن دعوى الزنى لا يمكن اثباتها بالنسبة الى الزنى
 بخلاف دعوى السرقة فان المقصود منها اثبات المال ويمكنه اثباته بدون نسبه الى السرقة فلم يكن قاصدا
 نسبه الى السرقة فنبه نظرا لاقتضائه عكس الحكم المذكور فيهما ثم رأيت الخير الرملي تنبيه على ذلك أثبتنا
 كما أوضحته فيما علمته على البحر فانهم (قوله وهو أي التعزير الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف كالزيلعي
 وقاضي خان أن كل تعزير حق العدمع انه قد يكون حق الله تعالى كما يأتى زاد الشارح قوله غالب فيه
 تعالى للدرء وشرح المصنف فصار قوله حق العبد مبتدأ وقوله غالب فيه خبره والجملة خبر قوله وهو المراد
 كما أفاده ح أن أفرادها التي هي حق العبد أكثر من أفرادها التي هي حق الله وليس المراد أن الحقين
 اجتماعيه وحق العبد غالب كما قيل بعكسه في حد القذف اه قلت هذا وان دفع الاراد الما ركن المتبادر
 خلافه وهو أنه اجتمع فيه الحقان وحق العبد غالب فيه عكس حد القذف وقد دفع الشارح الاراد بقوله بعده
 ويكون أيضا حقا لله تعالى فلم أن المراد بالاول ما كان حقا للعبد وأن فيه حق الله تعالى أيضا ولكن حق العبد
 غالب فيه على عكس حد القذف وبيان ذلك أن جميع ما رز من ألفاظ القذف والشتم الموجبة للتعزير منهي عنها
 شرعا قال تعالى ولا تتبارزوا باللقاب فكان فيها حق الله تعالى وحق العبد وغلب حق العبد لحاجته ولذا لو عفا
 سقط التعزير بخلاف حد القذف فانه بالعكس كما رز وورعما تحض حق العبد كما اذا شتم الصبي رجلا فانه غير
 مكلف بحق الله تعالى هذا ما طهرلى في تحقيق هذا المحل فانهم (تنبيه) ذكر ابن المصنف في حواشيه على الاشياء
 انه يؤخذ من كونه حق عبد جواب حادثة الفتوى هي أن رجلا شتم آخر بألفاظ متعددة من ألفاظ الشتم
 الموجب للتعزير وهو أنه يعزرف لكل واحد منها لان حقوق العباد لا تدخل فيها بخلاف الحدود ولم أر من صرح
 به لكن كلامهم يشهد نعم التعزير الذي هو حق الله تعالى ينبغى القول فيه بالتدخل اه وأصل البحث لو اده
 المصنف وجرم به الشارح كما مر قبيل هذا الباب قلت ومقتضى هذا تعدده أيضا لو شتم جماعة بلفظ واحد مثل
 أنتم فسقة أو بألفاظ بخلاف حد القذف كما مر هناك (قوله والتكفيل) أي اخذ كفيل بنفس الشاتم ثلاثة
 أيام اذا قال المشتوم لى عليه بينة حاضرة كما في كافى الحاكم (قوله زيلعي) تمام عبارة الزيلعي وشرع
 في حق الصبيان اه وسبأى متنا (قوله واليمين) يعني اذا انكر أنه سبه يحلف ويقضى عليه بالنكول فتح
 (قوله لا بالله ما قلت) أي لا يحلفه بالله ما قلت له يا فاسق لاحتمال انه قال ذلك ورد عليه المشتوم بمنه أو عفا

عنه أو أنه فاسق في نفس الامر ولا يمينه للشافعي في ذلك كله ليس عليه المأثم حق التعزير الذي يدعي كما لو ادعى على آخر أنه استقرض منه كذا وأنكر فأنه يحلفه ماله عليك الالف الذي يدعي لاحتال أنه استقرض وأوفاه أو أبرأه المذني (قوله وشهادة رجل وامرأتين) صرح به الزيلعي وكذا في التائزمانية عن المتقي ويخالفه ما في الجوهرة لا تقبل في التعزير شهادة النساء مع الرجال عنده لانه عقوبة كالحق والقياس وعندهما تقبل لانه حق آدمي اه افاده الشربلالي قلت ومقتضى هذا انه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة أيضا عنده مع انه جرم الزاني وكذا في الفسخ والجرع عن الخانية بانها تقبل فلذا جرم المذنب بقبولها في الموضعين (قوله كافي حقوق العباد) أي كافي باقيها (قوله ويكون أيضا حق الله تعالى) أي خالصه تعالى كتقبل اجنبية وحضور مجلس فسق (قوله فلا عذوبة) كذا قاله في فسق القدير لكن في القسبة عن مشكل الا ثار أن إقامة التعزير الى الامام عند أئمتنا الثلاثة والشافعي والعنوا اليه أيضا قال الطحاوي وعندي أن العفو للمعني عليه لا لامام قال صاحب القسبة راعى ما لو دعي التعزير الواجب حقا لله تعالى وما قاله الطحاوي فيما اذا جنى على انسان اه فهذا يخالف لما في الفسخ كافي البحر والشهر قلت لكن ذكر في الفسخ أول الباب أن مانص عليه من التعزير كافي وطه جارية امرأته أو المشركة وجب امتثال الامر فيه وما لم ينص عليه اذا رأى الامام المصلحة او علم انه لا يضر الا به وجب لانه زاجر مشروع لحقه تعالى كالحق وما علم انه انزجر بدونه لا يجب اه فعلم أن قولهم ان العذوبة لا امام بهي تنوينه الى رأيه ان ظهر له المصلحة فيه اقامه وان ظهر عدمها او علم انزجاره بدونه يتركه وبه تدفع الخالفه فافهم (قوله ولا يمين) عطف على قوله فلا عذوبة وهذا اخذه في النهر من قولهم في الأول والآخر فقال وهو ظاهر في أن ما كان منه حق الله تعالى لم يلف فيه الخ (قوله كما لو ادعى عليه انه قبل اخته) أي اخت نفسه والذي في النهر أجنبية وهو المناسب لها لو كانت اخت المذني فالظاهر أنه يكون حق عبده نه يلتمه بذلك عار شديد يحمله على الغيرة لمخارمه كما لا يخفى الآن براد اخت المقبل (قوله ويجوز انائه الخ) عطف على قوله فلا عذوبة وهو من التفرع أيضا الى كونه حق الله تعالى (قوله لومعه آخر) كذا في الفسخ ويأتي انه كافي فيه اخمار عدل واحد وعليه فلو كان المذني عدلا يكتفى وحده (قوله وغيرها) كالحانية والكافي (قوله ذامرودة) قال محمد رحمه الله والمروءة عندي في الدين والصلاح كما في الفسخ وغيره (قوله فتح) اقول اختصر عبارة الفسخ اختصارا مختلا بفتح فيه النهر فانه في الفسخ ذكر أولا أن ما وجب من التعزير حقا لله تعالى لا يجوز للامام تركه ثم استشكل عليه ما في الخانية وهو ما نقله الشارح عن القسبة فقال انه يجب أن يكون في حقوق الله تعالى الخ أي واذا كان كذلك ناقض قوله أولا انه لا يجوز للامام تركه ثم اجاب عنه بأن ما ذكر عن القسبة والخانية سواء حمل على انه من حقوق الله تعالى أو من حقوق العباد لا يناقض ما ذكرناه ادا كان المذني عليه ذامرودة فقد حصل تعزيره بالجزر الى باب الثاني والدعوى ويكون قوله ولا يعزرمعناه لا يعزربالشرب في أول مرة فان عاد عزمه بالشرب اه ملخصا وبه تعلم أن الشارح اقتصر على محل الاستشكال الخالف لقوله أولا فلا عذوبة فيه وترك المتسود من الجواب فافهم اه اقول ويظهر لي دفع المناقضة من وجه آخر وهو أن ما وجب حقا لله تعالى لا يجوز للامام تركه الا اذا علم انزجار الناعل كما مر ولا يخفى أن الناعل اذا كان ذامرودة في الدين والصلاح يعلم من حاله الانزجار من أول الامر لان ما وقع منه لا يكون عادة الا عن سهو وغفلة ولذا لم يعزرفي أول مرة ماله بعد بل يعطى استدرك ان كان ساهيا وليعلم ان كان جاهلا به ونجر الى باب الثاني ويؤيد هذا ما سلكه الشارح آخر الباب من بناء ما هنا على استثناء ذوي الهيئات من وجوب التعزير (قوله بقية أنه من باب الاخبار) أي فلا يحتاج الى لفظ الشهادة ولا الى مجلس القضاء كافي كفاية النهر فهذا يخالف ما مر من اشتراط الشهادة قلت لكن غاية ما افاده فرع الظهيرة انه لا يأتى من أعلم السلطان به وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين كون السلطان عادلا او جائرا يخشى منه قتله لما مر أنه يساح قتل كل مؤذ أي اذا لم ينزجر ولا يخفى انه ليس في هذا تعزير انبيوت تعزيره بمجرد الاخبار عند السلطان فضلا عن ثبوته عند الثاني على انه يمكن أن يراد باعلام السلطان الشهادة عليه عنده تأمل (قوله للثاني تعزير المتهمة) ذكره في كتاب الكفالة أن التهمة تثبت بشهادة مستورين او واحد عدل وظاهره انه لو شهد عند الخاصكم واحد مستور وفسق بشاهد شخص ليس للحاكم حبسه بخلاف ما اذا كان

(والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين) كافي حقوق العباد ويجوز أن يثبتا حقا لله تعالى فلا عذوبة الا اذا علم الامام انزجار الناعل ولا يمين كما لو ادعى عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز اثباته بدع شهوده فيكون مذهبنا شاهدا لومعه آخر وما في القسبة وغيرها لو كان المذني عليه ذامرودة وكان أول ما قول يؤخذ استخسانا ولا يعزرب يجب أن يكون في حقوق الله فان حقوق العباد ليس للقاضي استطلاعها فتح وما في صكراية الظهيرة رجل يذل وينسب الناس بيده واسانه فلا بأس بالام السلطان به لينزجر به يد أنه من باب الاخبار وأن اعلام القاضي بذلك يكتفى لتعزيره نهر قلت وفيه من الدلالة معزير الجور وغيره للثاني تعزير المتهمة

مطلب

في تعزير المتهمة

عدلاً ومستورين فان له حبسه بحر قلت ومثله ما لو كان المتهم مشهوراً بالفساد فيكنى فيه علم القاضى كما أفاده كلام الشارح وفي رسالة دده اقتدى في السياسة عن الحافظ ابن قيم الجوزية الختلي ما علمت احداً من أئمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه بهذه الدعوى وما اشبهها يخلف ويرسل بلا حبس وليس تخليفه وارساله مذهباً لاحد من الائمة الاربعة ولا غيرهم ولو خلفنا كل واحد منهم وأطلقناه مع العلم باشتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرقاته وقتلنا لا تأخذ الالبشاهدى عدل كان مخالفاً للسياسة الشرعية ومن ظن أن الشرع تخليفه وارساله فقد غلط غلطاً فاحشاً لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جاع الائمة ولا جل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهموا أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الائمة قاصرة واحدود الله تعالى وخرجوا عن الشرع الى انواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز وتعامه فيها وفي هذا تصریح بأن ضرب المتهم بسرقة من السياسة وبه صرح الزيلعي أيضاً كما سيأتى في السرقة وبه علم أن للقاضى فعل السياسة ولا يختص بالامام كما قد مناه في حد الزنى مع تعريف السياسة (قوله وان لم يثبت) أى ما اتهم به أمان نفس التهمة أى كونه من أهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت (قوله يكتفى فيه خبر العدل) مخالف لما قدمه من انه يجوز اثباته بمدع شديده لومعه آخر وهو مصرح به في الفتح ولعله محمول على عدم العدالة (قوله يقتضى فيها بعلمه اتفاقاً) وأما ما ذهب اليه المتأخرون وهو المفتى به من انه لا يقتضى بعلمه في زمانا فيجب حمله على ما كان من حقوق العباد كذا في كفالة النهر وفيه كلام كتمان في قضاء البحر حاصله أن ما ذكره غير صحيح وسيأتى تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله كما مر) الذى مر تقييده بما اذا بين سببه كتقيل اجنبية وعناقتها وقد فسر المجرد بما لم يبين سببه فالمراد بالمجرد هنا ما لم يكن في ضمن ما تصح به الدعوى وقد مناه الكلام فيه فافهم (قوله وعليه) أى على ما ذكر من انه من باب الاخبار وأنه يكتفى فيه خبر العدل (قوله من المخاض) جمع مخضرو والمراد به هنا ما يعرض على السلطان ونحوه في شكايه مستول او حاكم ويثبت فيه خطوط اعيان البلدة وختمهم وبسمى في عرفنا عرض مخضرو (قوله يعمل به الخ) قال في كفالة النهر وظاهره أن الاخبار كما يكون باللسان يكون بالبيان فاذا كتب الى السلطان بذلك ليرجعه جازو كان له أن يعتمد عليه حيث كان معروفاً بالعدالة (قوله فقد اخطأ) والفرع المتقدم أى عن الطهريه ينادى بخطائه نهر (قوله وفي كفالة العيني الخ) ذكره في البحر في هذا الباب ومثله في الحاشية (قوله وأودبه) الظاهر أن المراد به الضرب ويحتمل انه عطف تفسير ط (قوله والسرقة وضرب الناس) الظاهر أن الواو بمعنى أو لصدق التعليل على كل فرد بخصوصه ط (قوله حتى يتوب) المراد حتى تظهر أمارات توبته اذ لاوقوف لنا على حقيقتها ولا يتدرج ستة اشهر اذ قد تحصل التوبة قبلها وقد لا تظهر بعدها كذا حقيقته الطرسوسى وأقره ابن الشحنة (قوله وتقييد مسائل الشتم) أى الواقع في الكنز والهداية وهذا ذكره في البحر والنهر والذى في الفتح المختار على ما قبله من المسألة وتعليقها كذا في آخر الباب (قوله ولعل وجهه ما مر في يافاسق) أى من انه ألقى الشين بنفسه قبل قول القائل وأشار بقوله قتائل الى ضعف هذا الوجه فانه وان كان ألحقه بنفسه لكأنه لم يتابعه الذمة معه أن لا تؤذيه اه ح وقد يقال انه وصفه بما هو فيه فهو صادق كتوبه للفاسق يافاسق مع انه قد بشرق عليه الا أن يفرق بان اليهودى مثلاً لا يعتد في نفسه انه كافر قتائل (قوله يعزر المولى عبده) قال في الفتح واذا اساء العبد الادب حل لمولاه تأديبه وكذا الزوجة (قوله لما سبي) أى من أن الصغر لا يمنع وجوب التعزير (قوله الشرعية الخ) احتراز عما لو أمرها بتحويل ليس الرجال او بالوشم وعما لو كانت لا تقدر عليها المرض أو احرام أو عدم ملكها أو نحو ذلك (قوله وتركها غسل الجنابة) أى ان كانت مسلمة بخلاف الذمية لعدم خطابها به ويمتنعها من الخروج الى الكائس ط عن حاشية الشافعى (قوله وعلى الخروج من المنزل) أى بغير اذنه بعد ايقاء المهر (قوله لو بغير حق) فلو بحق فلها الخروج بلا اذنه وتقدم بيانها في النفقات (قوله لو طاهرة الخ) أى وكانت خالية عن صوم فرض ط عن المفتاح (قوله ويلحق بذلك الخ) اشار الى أن تحرير الزوج لزوجته ليس خاصاً بالمسائل الاربعة المذكورة في المتون ولذا قال في الوالوجية لشرعها على هذا الاربعة وما فى معناها وهو صريح الضابط الا فى أيسر وكذا ما قلناه آتفاً عن الفتح من أن له تأديب العبد والزوجة على اساءة الادب لكن على القول بأنه لا ينسب بها ترك الصلاة يخص الجواز بما لا تقتصر منفعتها

وان لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكتفى فيه خبر العدل لانه في حقوقه تعالى يقتضى فيما بعلمه اتفاقاً ويقتضى فيها الجرح المجرد كما مر وعليه فما يكتب من المخاض في حق انسان يعمل به في حقوق الله تعالى ومن افق بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى ملخصاً وفي كفالة العيني عن الثاني من يجمع الخروجه ويترك الصلاة احبسه وأودبه ثم اخرج من بينهم بالقتل والسرقة وضرب الناس احبسه وأخلده في السجن حتى يتوب لان شر هذا على الناس وشتر الاول على نفسه (شم مسلم ذنباً عزراً) لانه ارتكب معصية وتقييد مسائل الشتم بالمسلم اتفاقاً فتح وفي التنية قال ليهودى أو مجوسى يا كافراً ثم ان شق عليه ومقتضاه انه يعزر لارتكابه الاثم بحر وأقره المصنف لكن نظريه في النهر قلت ولعل وجهه ما مر في يافاسق قتائل (يعزر المولى عبده والزوج زوجته) ولو صغيرة لما سبي (على ربها الرينة) الشرعية مع قدرتها عليها (و) تركها (غسل الجنابة) (و) على (الخروج من المنزل) لو بغير حق (وترك الاجابة الى السران) لو طاهرة من نحو حبض ويلحق بذلك

عليها كما يفيد التعليل الاتي هناك (قوله ما لوضربت ولدها الخ) هذه ذكرها في البحر بجناس اخذا
من مسألة ضرب الجارية وقال فان شرب الدابة اذا كان ممنوعا فهذا اولى (قوله غيره) يفتح العين المججمة ط
وهو منصوب على الحالية او المصدرية والتمييز تأمل (قوله ولا تعذبوا عظه) مفاده انه لا يعزرها اولا مرة
ط (قوله او شتمته الخ) سوا شتمها ولا على قول العاتية بحر وثبوت التعزير لتزويج بما ذكر الى قوله
والضابط غير مصرح به وانما اخذه في البحر والنهر من قول البرازية وغيرها لوقال لها ان شربتك بلا جناية
فامر لك بذلك فشمته الخ فنسب بها لا يكون الامر يدها ذلك كونه جناية على غيرها لا يلزم منه ان يكون موجب
التعزير اذ لو زنت او سرق فنسب بها ليس الامر يدها لكونه شربا بجناية مع ان هذه الجناية لا توجب التعزير
فالاولى الاقتصار على الضابط (قوله ولو ينجو يا حمار) ينبغي على ظاهر الرواية عدم التعزير في يا حمارا باله
وعلى القول الثاني من انه يعزر ان كان المقول له من الاشراف والذ لا ينبغي ان يفصل في الزوج الا ان يفرق بين
الزوجة وغيرها والموضع يحتاج الى تدبر وتأمل نهر قلت يظهر لي الفرق بينهما اذ لا شك ان هذا اساءة ادب
منها في حق زوجها الذي هو لها كالسيد وقد مناعن الفتح ان له تعزيرها باساءة الادب تأمل (قوله او كتمته
او شتمته) الضمير لغير المحرم (قوله والضابط الخ) عزاه في البحر الى البدائع من فصل القسم بين النساء قال
وهو شامل لما كان متعلقا بالزوج وبغيره اه اى سواء كان جناية على الزوج او غيره (قوله ولا على ترك الصلاة)
عطف على قوله وليس منه الخ لانه في معنى لا يعزر بها على طلب نفقتها ط (قوله تبعه للدور) وكذا ذكره
في النهاية تبعه الكافي الحاص كفي البحر وفيه عن القنية ولا يجوز شرب اختها الصغيرة التي ليس لها ولي
ترك الصلاة اذ بلغت عشرة (قوله واستظهره) اى ما في الكنز والمآثر من ان لا شرب بها على ترك الصلاة
وبه قال كثير في البحر (قوله والاب يعزر الابن عليه) اى على ترك الصلاة ومثلها الصوم كما صرح حوايه
وتعليل القنية الا اني سجدت ان الم كالاب والظاهر ان الوصي كذلك وان المراد بالابن الصغير بقية ما بعده
أما الكبير فكالاجنبي نعم قدم الشارح في الحذائفة عن البحر انه اذا لم يكن ماء وناعلى نفسه فلا نعمة دفع قسمة
او عار وتأريده اذ وقع منه شيء (فرع) في فصول الفلاحي اذ ارأى مسكرا من والديه يأمرهما مرة فان دلا فها
وان كرها سكت عنهما واشتغل بالاعاء واستغفر لهما فان الله تعالى يكفيه ما اهما من امرهما له ام ارمه
تخرج الى ولاية وال غير خاف انها عليها الفساد ليس له منعها بل يرفع امرها للعاصم لينفها او يأمره
بمنعها (قوله ابن سبع) تبع فيه النهر والذي قدمه في كتاب الصلاة امر ابن سبع وشرب ابن عشر اه ح
وهكذا ذكره انه يستأني عن الملائكة والمراد شربه يده لا يشبهه كما تقدم هناك (قوله ويلحق به الزوج) فلا
شرب زوجته الصغيرة على الصلاة كالأب (قوله وفي القنية الخ) وفيها عن الزوجة ولو أمر غيره بشرب عبده
حل للمأمور بشر به بخلاف الحر قال فهذا تنبيه على عدم جواز شرب ولد الامر بأمره بخلاف المعلم لان
المأمور بشر به يبايع عن الاب لمصلحة والمعلم بشر به به المالك بنيل اياه لمصلحة الولد اه وهذا اذا لم يكن
الشرب قاحشا كما يأتي في المترقيا (قوله فيجبر بين الصبيان) اى يشرح في حقهم كما سبب الزيلعي وهل
يعزر بغيره بمجرد عقده او اذا بلغ عشرة كما في شربه على الصلاة لم أره في البحر عن القنية مراهم شتم عالما
فعليه التعزير اه والظاهر ان المراهقة غير قيد تأمل (تنبيه) في شهادات البحر لم أر حكم العبي اذا وجب
التعزير عليه للتأديب فباع وقل النهر الرازي عن الشافعية سقوطه لجره بالبلوغ ومقتضى ما في التيمية من
كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فاسلم لم يقطع عنه اه قل الخير الرمي لا وجه لسقوطه خصوصا
اذا كان حق آدمي (قوله وهذا لو كان حق عبد الخ) بهذا وفق صاحب المجتبى بين قول السرخسي ان
الصغر لا يمنع وجوب التعزير وقول التبرجاني يمنع بحمل الاول على حق العبد والثاني على حقه تعالى كما
لذا شرب العبي اوزني ارسق وانزه في البحر والنهر وتعمهم المصنف قلت لكن شكل عليه شربه على ترك
الصلاة بل ورد انه يضرب الدابة على النار لا على النار تأمل (قوله من حد او عزز) اى من حده الامام
او عززه كما في الهداية (قوله فدمه هدر) اى عنده نأوا ماله وأحد خلافا لشافعي لان الامام مأمور ماخذ
والتعزير وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة وتمامه في الفتح والتميز قلت ومقتضى التعليل بالامر ان ذلك

ما لو ضربت ولدها الصغير
عند بكانه أو ضربت جاريته
غيره ولا تعذبوا عظه أو شتمته ولو نجو
يا حمار أو دعت عليه أو مزقت
ثيابه أو كتمته ليسعها اجنبي
أو كشفت وجهها لغير محرم ارتكبه
أو شتمته أو أعطت مالم تفر العادة
به بلا اذنه والضابط كل معصية
لا حد فيها فلا زوج والمولى التعزير
وايس منه ما لو طلبت نفقتها
او كسوتها وألقت لثا لصاحب
الحق مقالا بحر و (لا على ترك
الصلاة) لان المنفعة لا تعود عليه
بل اليها كذا اعلمه المصنف تهما
للدرر على خلاف ما في الامم والمآثر
واستظهره في حقا المسمى (والأب
يعزر الابن عليه) وفداهما أن
للولى ضرب ابن سبع على الصلاة
ويطوق به الزوج نهر وفي القنية
له ادراد طفله على انه لم قران
وأدب وعلم لفرضيته على الوالدين
وله ضرب التيم فيما يضرب ولده
(الصغر لا يمنع وجوب التعزير)
فيجبر بين الصبيان (و) هذا لو
حق عبدا (لو كان حر الله)
تعالى بأن زني أو سرق (منع) السفر
منه شتمتي (من حد أو عزز) هدر

غير خاص بالامام فقدم أن لكل مسلم إقامة التعزير حال مباشرة المعصية لانه مأمور بإزالة المنكر الا أن يفرق
بأنه يمكنه الرفع الى الامام فلم تعين الإقامة عليه بخلاف الامام قاتل (قوله بمنزل مامتر) أي من
الاشياء التي يباح له تعزيره فيها ط (قوله فيتعيد بشرط السلامة) أي كلفه في الطريق ونحوه وأورد
ما لجامع امراته فانت أو أفضلها فانه لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع انه مباح وأجيب بأنه يضمن
المهر بذلك ولو وجبت الدية لوجب ضمانان بضمون واحد نهر (قوله قال المصنف) اخذه من كلام شيخه
في البحر (قوله وبهذا) أي التعليل المذكور (قوله ضرب بافاحشا) قيد به لانه ليس له أن يضربها
في التأديب ضرب بافاحشا وهو الذي يكسر العظم أو يخرق الجلد أو يسوده كافي الترخاينة قال في البحر
وصرح حوا بأنه اذا ضربها بغير حق وجب عليه التعزير اه أي ران لم يكن فاحشا (قوله ويضمنه
لومات) ظاهره تعيد الضمان بما اذا كان الضرب فاحشا ويخالفه اطلاق الضمان في القتع وغيره حيث
قال وذكرا الخاصكم لا يضرب امراته على ترك الصلاة ويضرب ابنه وكذا المعلم اذا ادب الصبي فمات منه
يضمن عندنا والشافعي اه وقال في الدرر المتقى يضمن المعلم بضرب الصبي وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج
ولا المعلم في التعزير ولا الاب في التأديب ولا الجدة ولا الوصي لو بضرب معتاد ولا ضمنه باجماع الفقهاء اه
لكن سيأتي في الجنائيات قبيل باب الشهادة في القتل تفصيل وهو الضمان في ضرب التأديب لا في ضرب التعليم
لانه واجب ما لم يكن ضربا غير معتاد فانه موجب للضمان مطلقا وسيأتي تمامه هناك (قوله وعن الثاني الخ)
عبارة الزبلي هكذا روى عن أبي يوسف أن الثاني اذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب عليه الضمان اذا كان
يرى ذلك لانه قد ورد أن أكثر ما عزروا به مائة فان زاد على مائة فمات يجب نصف الدية على بيت المال لان
ما زاد على المائة غيره أذن فيه فصل القتل بفعل ما أذن فيه وبفعل غيره ما أذن فيه فيتنصف اه فعلم أن
الكلام في الثاني الذي يرى ذلك اجتهدا أو تقليدا أو قد سنا أول الباب استدلالا بآثار الحديث من بلغ حدا
في غير حد فهو من المعتدين ومقتضى ما قررناه هناك وجوب الضمان اذا اعتدى بالزيادة مطلقا وأن هذه
الرواية غير معتمدة عند الكل فانهم (قوله وتعزير خمسة وسبعين) جرى على ظاهر الرواية عن أبي يوسف
وقد منازع جميع قواله ما انه لا يبلغ التعزير أربعين (قوله ولا تترج بغيره) بل تقدم انها تجبر على تجديد
النكاح بمهر يسير وهذه إحدى روايات ثلاث تنتمت في الطلاق الثانية انها لا تين رد التصدها السي الثالثة
ما في النوادر من انه يملكها رقيقة ان كان مصرفا ط (قوله ارتحل الى مذهب الشافعي يعزر) أي اذا
كان ارتحاله لا لغرض محمود شرعا لما في الترخاينة حكى أن رجلا من اصحاب أبي حنيفة خطب الى رجل من
اصحاب الحديث ابنته في عهد أبي بكر الجوزجاني فأبى الا أن يترك مذهب فمقر أخاف الامام ويرفع يده عنه
الانحطاط ونحو ذلك فأجابته فزوجه فقال الشيخ بعد ما سئل عن هذه وأطرق رأسه النكاح جائز ولكن
اخاف عليه أن يذهب ايمانه وفزع النزاع لانه استخف بمذهبه الذي هو حق عنده وتركه لاجل جيفة متنته ولو أن
رجلا برئ من مذهبه باجتهاد ونسخ له كان محمودا مأجورا أما انتقال غيره من غير دليل بل لما رغبت من عرض
الدنيا وشهوتها فهو المدموم الا ثم المستوجب للتأديب والتعزير لا ارتكابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه
ومذهبه اه ملخصا وفيها عن الفتاوى التفسيرية الثبات على مذهب أبي حنيفة خير وأولى قال وهذه الكلمة
أقرب الى الالف اه وفي آخر التحرير للمحقق ابن الهمام مسألة لا يرجع فيما قلده فيه أي عمل به اتساقا وهل
يقلد غيره في غيره المختار نعم للقطع بأنهم كانوا يستفتون مرة واحدة ومرة غيرهم لم يميز مفسيا واحدا فلو التزم
مذهبا معيننا ككأبي حنيفة والشافعي فقليل يلزم وقيل لا وقيل مثل من لم يلتزم وهو الغالب على الظن لعدم
ما يوجب شرعا اه ملخصا قال شارحه المحقق ابن امير حاج بل الدليل الشرعي اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليده
فيه فيما احتاج اليه وهو فاسألوا أهل الذكروا السؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة فاذا ثبت
عنده قول المجتهد وجب عمله وأما الترامه فلم يثبت من السمع اعتباره ملزما انما ذلك في النذور ولا فرق في ذلك
بين أن يلتزمه بلفظه أو بقلبه على أن قول القائل مثلا قلدت فلانا فيما أفتى به تعليق التقليد والوعده ذكره
المصنف اه قلته وأيضا قالوا العاصي لا مذهب له بل مذهبه مذهب مفسيه وعلاه في شرح التحرير بأن المذهب
انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ويصير بالمذاهب على حسب أولي فرأى كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف

الا امرأة عزرها زوجها
بمنزل مامتر (فانت) لان تأديبه
مباح فيتعيد بشرط السلامة قال
المصنف وبهذا ظهر انه لا يجب
على الزوج ضرب زوجته أصلا
(أدعت على زوجها ضربا فاحشا
ومت ذلك عليه عزركا لو ضرب
المعلم الصبي ضربا فاحشا) فانه
يعززه وبنيته لومات شتى وعن
الثاني لو زاد القاضي على مائة
فمات فنصف الدية في بيت المال
لتنبيه بفعل ما أذن فيه وغير ما أذن
فيه نصف زبلي (فروع) ارتدت
اتفارق زوجها تجبر على الاسلام
وتعزير خمسة وسبعين سوطا ولا تترج
بغيره به ينفي ملقطه ارتحل الى
مذهب الشافعي يعزر سراجية

مطلب
فيما اذا ارتحل الى غير مذهبه

مطلب
العاصي لا مذهب له

فتناوى امامه وأقواله وأما غيره من قال أنا حنفي أو شافعي لم يصبر كذلك بمجرد القول كقوله أنا فقه أو نحوي
 اه وتقدم تمام ذلك في المقدمة أول هذا الشرح وإنما اطلنا في ذلك لتلا بغير بعض الجهلة بما يقع في الكتب من
 إطلاق بعض العبارات الموهمة خلاف المراد فيحملهم على تنقيص الأئمة المجتهدين فان العلماء حاشاهم الله
 تعالى أن يريدوا الازدراء بذهب الشافعي أو غيره بل يطلقون تلك العبارات بالجمع من الانتقال خوفا من
 التلاعب بذهاب المجتهدين نفعنا الله تعالى بهم وأما تنا على حبيبهم أمين يدل لذلك ما في القضية رامن البعض كتب
 المذهب ليس للشافعي أن يتحول من مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفي والشافعي اه وسبأني ان شاء
 الله تعالى تمام ذلك في فصل القبول من الشهادات (قوله قذف بالتعريض) كان قال أنا لست بران يعزر
 لأن الحدس قط للشبهة وقد ألحق الشيخ بالمخاطب لأن المعنى بل أنت زان فيعزروا ظاهره التقييد بالقذف انه لو شتم
 بالتعريض لا يعزر (قوله فله قيمة النقصان) أي له قدر ما نقص من قيمته ولم يذكر أنه يحدأولا لعله مما مر
 في بابيه وتقدم قبيل باب الشهادة على الزنى ما لوزني بأمة فقتلها انه يجب الحد والقيمة بالقتل وفي أفضائها انصبل
 طويل (قوله وان حلف خصمه) أي عند عدم البرهان (قوله حتى يتوب أو يموت) عبارة غيره حتى
 يردعها وفي الهندية وغيرها قال شمس أجبته أبا حتى يردعها أو يموت (قوله يعزر على الورع البارداخ)
 قال في التاترخانية روي أن رجلا وجد مرة لمائة فأخذها وعزفها مرارا و مراده اظهار ورعه ودياته فقال
 له عمر رضى الله تعالى عنه كلكها يا باردا الورع فانه ورع يغضه الله تعالى وضر به بالذرة اه قلت وبه علم
 أن المراد ما كان على وجه الرياء كما أفاده بقوله الباردا فافهم فلو كان من أهل الورع فهو ممدوح كما نقل أن امرأة
 سألت بعض الأئمة عن الغزل على ضوء العسس حين يمر على بيتها فقال من أنت فقالت أنا اخت بشر الحافي
 فقال لها لا تنفعي فان الورع خرج من يتكلم (قوله التعزير لا يستقط بالتوبة) لما مر أن الذي إذا الزمه
 التعزير فأسلم لم يستقط عنه لكن هذا مقيد بما إذا كان حقا العبد أم ما وجب حقا لله تعالى فانه يستقط كما
 في شهادات البحر حوى على الاشياء (قوله قلت قد قد مناه لاصحابنا الخ) تقدم ذلك عند قوله
 والشهادة على الشهادة وهذا جواب لسؤال الاشياء ولم اراه لاصحابنا اه قلت وفي كذالة كافي الحاكم ان شهدوا إذا
 كان المذنب عليه رجلا له مروءة وخطر استحسن أن لا اجبسه ولا اعززه إذا كان ذلك أول ما فعل وذكر عن
 الحسن رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تجافوا عن عتوبة ذي المروءة إلا في الحدود اه
 وقال البيهقي وفي الاجناس عن كذالة الأصل لو أذى قبل انسان شمية فاحشة أو أراه شربة عزرا سواطا
 وان كان المذنب عليه رجلا له مروءة وخطر استحسن أن لا يعززه إذا كان أول ما فعل وفي نوادر ابن رستم عن
 محمد وعظ حتى لا يعود اليه فان عاد وتكرر منه شرب التعزير قلت لمجد والمروءة عندك في الدين والسلاح قال نعم
 وفي التمرثاشي ان كان له خطر ومروءة فالقياس أن يعزروا في الاستحسان لان كان أول ما فعل فان فعل أي مرة
 أخرى علم انه لم يكن ذا مروءة والمروءة مروءة شرعية وعقلية رسمية اه ملخصا (تنبيه) قال ابن حجر
 في الفتاوى النونية جماعة الحديث من طرق كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بالنقاط المختلفة منها أقبلوا ذوى
 الهيات عتباتهم إلا الحدود وفسرهم الشافعي بأنهم الذين لا يعرفون بالشرب فيل أحد هم الزلة فيترك وقيل هم
 اصحاب الصغائر دون الكبار وقيل ادين اذا وقع منهم الذنب تاجر والاول أظهر وأتم اه ملخصا قلت وقول
 اثمنا اذا كان أول ما فعل يشير الى التفسير الاول وكذا ما مر من تفسير المروءة (قوله في حديث اتق الله
 لا تأت الخ) لفظ الجامع الصغير اتق الله بالاولاد وقوله لا تأت أصله لتلا تأت الخذف اللام كذا في المناوى ح
 قلت مقتضاه أن تأت منصوب بأن المضمرة بعد اللام المقترنة مع أن شرط انحصار أن عدم وجود لا بعدها مثل
 لنعلم أي الحزبين فلو وجدت استنع الانصار مثل لتلا يعلم الآن يقال سوغ ذلك عدم التصريح باللام التعليمية
 لكنه يتوقف على كون الرواية بالنصب والا فلا يظهر أنه نفي بمعنى النهي مثل فلا رفث ولا فسوق وأنهى والياء
 للاشباع وعلى كل فهو نهي عن المسبب والمراد النهي عن السبب مثل ولا تقتلوا انفسكم لا يقتلهم الشيطان
 أي لا تفعلوا بسبب القتل والفسقة وهذا المراد النهي عن منع زكاة المواشي أو السرفعة التي هي سبب الاتيان بما
 ذكر وعلى هذا التفسير يظهر في الحديث نكات لطيفة لا تحفى على المتأمل فافهم (قوله لرغاء الخ) الرغاء صوت
 الابل كما أن الخوار صوت البقر والنواج بأشياء المثلثة المنهومة وبعدها همزة مفتوحة مدودة ثم جسيم صوت

قذف بالتعريض يعزر حاوى
 زنى بأمرأة ميتة يعزر اختيار
 ادعى على آخره وطى أمته وحبلته
 فسقت فان برهن فله قيمة النقصان
 من حلف خصمه فله تعزير المذنب
 منية وفي الاشياء خدع امرأة
 انسان وأخرجها وزوجها يحبس
 حتى يتوب أو يموت لسعيه في
 الارش بالقساد من له دعوى
 على آخر فلم يجده فأمسك اه
 لثلاثة فحبسوهم وعزموهم عزرا
 يعزر على الورع الباردا كثر
 نحو مرة التعزير لا يستقط بالتوبة
 كالحديث قال واستثنى الشافعي
 ذوى الهيات قلت قد قد مناه
 لاصحابنا عن القننة وغير ما وزاد
 الناصبي في أجناسه ما لم يكرر
 فينضب التعزير وفي الحديث تجافوا
 عن عتوبة ذوى المروءة إلا في الحد
 وفي شرح الجامع الصغير للمصاوى
 الشافعي في حديث اتق الله لا تأت
 يوم الله استعير تحمله على رتبته
 لرغاء وبقرة لها خوار أو شاة
 لها الزاج

الغنم ط (قوله قال يؤخذ منه) عبارة المناوي قال ابن المنير أظن أن الحكم أخذوا بتجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه اه ح والتجريس بالقوم التسميع بهم قاموس قلت وهو معنى التسمير الذي ذكره عندنا في شاهد الزور في الترخاينة قال أبو حنيفة في المشهور يطاف به وبشهر ولا يضرب وفي السراجية وعليه التقوى وفي جامع العتابي التسمير أن يطاف به في البلد وينادي عليه في كل محله أن هذا شاهد الزور فلا تشهدوه وذكر الخصاص في كتابه أنه يشهر على قولها بغير الضرب والذي روى عن عمر أنه يسخن وجهه فتأويله عند السرخسي أنه بطريق السياسة إذا رأى المصلحة وعند الشيخ الإمام أنه التفضيح والتشهير فانه يسمى سوادا اه ملخصا وسيأتي تمامه قبل باب الرجوع عن الشهادة أن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب السرقة) *

عقب به الحدود لانه منافع الضمان قهستاني قلت وكانهم ترجوا الهالك بالكتاب دون الباب لاستمالة على بيان حكم الضمان الخارج عن الحدود فكالت غيرهما من وجه فأوردت عنها بكتاب متضمن لأبواب تأمل قال القهستاني وهي نوعان لانه إما أن يكون نسررها بذى المال أو به وبعبارة المسلمين فالأول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني بالكبرى بين حكمهما في الآخر لا هنا أقل وفروعا وقد اشتركا في التعريف واكثر الشروط اه أى لأن المعتبر في كل منهما أخذ المال خفية لكن الخفية في الصغرى هي الخفية عن عين المالك أو من يقوم مقامه كالمودع والمستعير وفي الكبرى عن عين الإمام المترم حفظ طرق المسلمين وبلادهم كما في الفتح والشروط تعلم بما يأتي (قوله هي لغة أخذ الشيء الخ) أفاد أنهم مصدر وهي أخذ خفية في القاموس سرق منه الشيء يسرق أى من باب شرب سرقا محرّك وككف وسرقة محرّك أى ككلمة وكفرجة أى بنم فسكون وسرقا بالفتح أى مع السكون والاسم السرقة بالفتح وكفرجة وكف اه موضحا (قوله خفية) بنم الخاء وكسرهما ط عن المصباح (قوله مجاز) أى من اطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق (قوله وشرعا باعتبار الحرمة الخ) يعنى أن لها في الشرع تعريفين تعريف باعتبار كونها محرّمة وتعريف باعتبار ترتب حكم شرعي عليها وهو القطع وترتبه في الزنى (قوله أخذه كذلك) أى أخذ الشيء خفية (قوله أخذ مكلف) شمل الأخذ حكما وهو أن يدخل جماعة من الدروس منزل رجل ويأخذ وامتناعه ويحملوه على ظهر واحد ويخرجوه من المنزل فان الكل يقطعون استحيانا وسيأتي بجر وأخرج الصبي والمجنون لأن القطع عقوبة وهما ليسا من أهلها لكنهما يضمنان المال كما في البحر (قوله أو عبدا) فهو كالحر هنا لأن القطع لا يتنصف بخلاف الجلد (قوله أو كافرا) الأولى أو ذميا لما في كتابي الحاكم أن الحربى المستأمن إذا سرق في دار الاسلام لم يقطع في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أقطعه (قوله أو مجنونا حال افاقته) الأولى أن يقول أو مجنونا في غير حال أخذه لأن قوله ولو أتى الخ نعيم للمكلف فيصير المعنى أخذ مكلف ولو كان ذلك المكلف مجنونا في حال افاقته ولا يفتى ما فيه فانه في حال الافاقه عاقل لا مجنون الآن يجعل حال افاقته نظرا لا خذفكا أنه قال أخذ مجنون في حال افاقته فيصدق عليه أخذ مكلف وانما سمى مجنونا نظرا الى حاله في غير وقت الأخذ فيرجع الى ما قلنا تأمل والحاصل حكم في البحر والنهر أنه إذا كان يمين وينيق فان سرق في حال افاقته قطع والا فلا اه بقى لو جن بعد الأخذ لم يقطع ام تنظر افاقته قال السيد أبو السعود ظاهر ما قدمه في النهر من أنه يشترط إقامة الحد كونه من أهل الاعتبار يقتضى اشتراط افاقته الآن يفرق بين الجلد والقطع بأن الذى يحصل به الجلد لا فائدة فيه قبلها زال الالم قبل الافاقه بخلاف القطع اه قلت لكن في حد الشرب من البحر إذا اقر السكران بالسرقة ولم يقطع لسكره أخذه منه المال ثم قال شهد واعليه بالشرب وهو سكران قبلت وكذا بالزنى وهو سكران كما إذا زنى وهو سكران وكذا بالسرقة وهو سكران ويحد بعد النحر ويقطع اه فهذا يشترط صحوه الآن يفرق بين الجنون والسكر بأن السكر له غاية بخلاف الجنون لكن الظاهر انتظار افاقته لا ندرأ الحد بالشبهة وهي هنا احتمال ابداء ما يسهطه إذا افاق كما لا يقطع الاخرس لذلك تأمل (قوله ناطق بصير) زاد في البحر هنا قيد آخر وهو كونه صاحب يد يسرى ورجل يمين يمين وسيأتي في فصل القطع (قوله بلهلا بمال غيره) يعنى أن مقتضى حاله ذلك (قوله عشرة دراهم) لما

قال يؤخذ منه تجريس السارق ونحوه فلا ينفذ والله تعالى اعلم (كتاب السرقة)

هي لغة أخذ الشيء من الغير خفية وتسمية المسروق سرقة مجاز وشرعا باعتبار الحرمة أخذه كذلك بغير حق نصا باكل أم لا وباعتبار القطع (أخذ مكلف) ولو أتى أو عبدا أو كافرا أو مجنونا حال افاقته (ناطق بصير) فلا يقطع # اخرس لا احتمال لظنه بشبهة ولا اعنى بلهلا بمال غيره (عشرة دراهم)

رواه أبو حنيفة مرفوعا لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ورجح هذه على رواية ربع دينار ورواية ثلاثة دراهم لأن الأخذ بالأكثر أحوط احتياالا للدره كما بسطه في الفتح واطلق الدراهم فأنصرفته إلى المعهودة وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مناقيل كما في الزكاة بجر ومثله في الهداية وغيرها وبجث فيه الكمال بأن الدراهم كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم مختلفة صنف عشرة وزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن عشرة فقتضى ترجيحهم الأكثر فيما مر ترجمه هنا أيضا وتماه في الشربلالية (قوله لم يقل مضروبة) أي مع أن ذلك شرط للقطع في ظاهر الرواية (قوله جواد) فلو سرق زبوقا أو نهرجة أو ستوقة فلا قطع إلا أن تكون كثيرة قيمتها نصاب من الجواد بجر (قوله أو مقدارها) أي قيمة فلو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا بجر وهو عطف على عشرة اه ح (قوله فلا قطع بنقرة) هي القطعة المذابة من الذهب والفضة قاموس والمراد الثاني ط وهذا مختز كون العشرة مضروبة ومثله ما لو سرق أقل من وزن عشرة فضة تساوي عشرة مصكوكه لا يقطع لأنه مخالف للنص في محل النص وهو أن يسرق فضة وزن عشرة كذا في الفتح فأفاد أن الفضة غير المصكوكه تعتبر بها الوزن والقيمة أي كون وزنها عشرة تساوي عشرة مصكوكه فلا قطع لو نقص الوزن عن عشرة وإن بلغ قيمة المصكوكه كالتأذنه ولا في عكسه كسالة النقرة (قوله ولا بدنيار) مختز قوله أو قيمتها وأفاد به أن غير الدراهم يقوم بها وإن كان ذها كما في الفتح (قوله وقت السرقة ووقت القطع) فلو كانت قيمته يوم السرقة عشرة فانتقص وقت القطع لم يقطع إلا إذا كان النقص لعبب حدث أو انقوات بعض العين كما في الفتح والنهر (قوله ومكانه) فلو سرق في بلد ما قيمته فيها عشرة فأخذ في أخرى وقيمتها أقل لا يقطع فتح (قوله بتقويم عدلين) حال من قوله أو مقدارها (قوله عند اختلاف المتقوين) أي بأن قومه عدلان بنصاب وعدلان آخران بأقل منه وأما لو اختلفوا بعد اتساقهم على النصاب فإنه لا يضر كما هو ظاهر (قوله إلا إذا كان وعاء لها عادة) لأن التصدي فيه يقع على سرقة الدراهم ألا ترى أنه لو سرق كيسا فيه دراهم كثيرة يقطع وإن كان الكيس يساوي درهما بجر وفهم منه أنه لو علم بما في الثوب يقطع كما سرح به في المبسوط لأن المعتبر بظهور قصد النصاب وكون المسروق كيسا فيه دلالة القصد ولا يتقبل قوله لم أقصد لم أعلم كما في الفتح فأقراره بالعلم بما في الثوب فيه دلالة القصد بالأولى (قوله ولا ينتظر) أي إذا طلب المالك تضييمه فله ذلك في الحال لوجود شبهة لأنه لا يقدر على تسليمه للحال ففسار مستلكا (قوله خفية) خرج به الأخذ مغالسة أو نهب فلا قطع به لو كان في المسرق خبيرا وان دخل خفية استخسنا نهر (قوله وابتداء فقط لوليل) حتى لو دخل البيت لاختبى ثم أخذ المال مجاهرة ولو بعد مقاتله من في يده قطع بجر (قوله وهل العبرة) أي في الخفية لزعم السارق أن رب الدار لم يعلم به أم لزعم أحدهما وإن كان رب الدار فيه خلاف ويظهر ذلك فيما لو ظن السارق أن رب الدار علم به مع أنه لم يعلم بالخفية هنا في زعم رب الدار لا في زعم السارق في الزبلي لا يقطع لأنه جهري زعمه وفي الخلاصة والمحيط والخبرة يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم أحدهما أما لزعم الآخر لم يعلم به مع أنه علم بقطع اكتفاء بزعم الخفية وكذا لو لم يعلم انتفاقا أو مالو علم فلا قطع فالمسألة رابعة كما أفاده في البحر (قوله من صاحب يد محصنة) حتى لو سرق عشرة ودبعة عند رجل ولولعشرة رجال يقطع فتح (قوله فلا يقطع السارق من السارق) هكذا أطلقه الكرخي والخلوي لأن يده ليست بيد أمانة ولا ملك فكان ضائعا قلنا نعم لكن يده يد غضب والسارق منه يقطع والحق ما في نوادر هشام عن محمد أن قطعت الأول لم تقطع الثاني وإن درأت عنه الحد قطعت ومثله في أمالي أبي يوسف كذا في الفتح نهر وعلى هذا التفصيل مشى المصنف في الباب الآتي (تنبيه) في كافي الحاكم ولا يقطع السارق من مال الحرب المستأمن (قوله مما لا يسارع إليه الفساد) سيأتي هذا في المتن مع أشياء أخر لا يقطع بها فإذا كان مراده استيفاء الشروط كان عليه ذكر الباقي تأمل (قوله متقوما مطلقا) أي عند أهل كل دين ط (قوله فلا قطع بسرقة خرم مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم خرم الذي ولو قال فلا قطع بسرقة خرم لكان أخصروا تأمل اه ح (قوله بدائع) تمام عبارتها على ما في البحر فلو سرق بعض تجار المسلمين من البعض في دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الإسلام فأخذ السارق لا يقطعه الإمام اه قلت وظاهره أن الحكم كذلك لو سرق في دار البقي ثم خرجوا إلى دار

لم يقل مضروبة لما في المغرب الدراهم اسم للمضروبة (جواد أو مقدارها) فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوي عشرة مضروبة ولا بدنيار قيمته دون عشرة وتعتبر القيمة وقت الدقة ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين لها معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف المتقوين ظهريه (مقصودة) بالأخذ فلا قطع ثوب قيمته دون عشرة وفيه دينار أو دراهم مصرورة إلا إذا كان وعاء لها عادة تجنيس (ظاهرة الأجران) فلا يقطع دينار في الحرم وخرج لم يقطع ولا ينتظر نقوطه بل يضمن مثله لأنه استهلكه وهو سبب النعمان للعالم (خفية) ابتداء وانتهاء ولو الأخذ خيرا ومنه ما بين العشاءين وابتداء وقت لوليل وهل العبرة لزعم السارق أو لزعم أحدهما خلاف (من صاحب يد محصنة) فلا يقطع السارق من السارق فتح (عما لا يسارع إليه الفساد) كلام وفواكه مجتنب ولا بد من كون المسروق متقوما مطلقا فلا قطع بسرقة خرم مسلم مسلما كان السارق أو ذميا وكذا الذي إذا سرق من ذي خيرا أو خيرا أو يسه لا يقطع لعدم تقويمها عندنا ذم بجره الساقي (في دار العدل) فلا يقطع بسرقة في دار حرب أو بغير بدائع

العدل تأمل ولم يذكر سرقة أهل العدل من أهل البقي وعكسه وفي كافي الحاصكم رجل من أهل العدل
 أغار على عسكر البقي ليلا فسرق من رجل منهم ما لا يخفى به إلى امام العدل لا يقطع له لأن أهل العدل أخذ
 أموالهم على وجه السرقة ويسكن إلى أن يتوبوا أو يموتوا وفي العكس لو أخذ بعد ذلك فأتى به امام أهل العدل
 لم يقطع أيضا لأنه محارب يستحل هذا اه ملخصا (قوله من حرز) هو على قسمين حرز بنفسه وهو كل
 بقعة معدة للاحراز ممنوع من الدخول فيها الا باذن كالدور والحوانيت والخيم والخزائن والصناديق وأبغيره
 وهو كل مكان غير معد للاسراز وفيه حافظ كالمساجد والطرق والعمارة وفي القنينة لو سرق المدفون في مفازة
 يقطع بحر قلت وحرز المقدسي بضعف ما في القنينة كما ذكره في التباش (قوله بكرة واحدة) فلا يخرج
 بعضه ثم يدخل وأخرج باقية لم يقطع زيلبي وغيره قلت وهذا لو أخرج إلى خارج الدار لما في الجوهرية ولو دخل
 دارا فسرق من بيت منها درهمين فأخرجهما إلى محنتهما عاد فسرق درهمين آخر وهما حتى سرق عشرة فهذه
 سرقة واحدة فإذا أخرج العشرة من الدار قطع وان خرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشر مرات
 لم يقطع لأنها سرقات اه ومثله في التارخانية لكن ذكر في الجوهرية أيضا لو أخرج نصابا من حرز مرتين
 فصاعدا ان تحلل بينهما اطلاع المالك فأصلح النقب أو أغلق الباب فالأخراج الثاني سرقة أخرى فلا يجب القطع
 اذا كان الخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتخلل ذلك قطع اه ومثله في الترمين السراج قبيل
 فصل القلع فقوله وان لم يتخلل ذلك قطع يقتضي انه لو أخرج بعض النصاب إلى خارج الدار ثم عاد قبل اطلاع
 المالك وأصلحه النقب أو أغلقه الباب انه يقطع وهو خلاف ما أطلقه هو وغيره من عدم القطع كما علمت. لأنه
 لم يصدق عليه انه في كل مرة أخرج نصابا من حرز بل بعض نصاب ثم اطلاع المالك له اعتبار في مسألة أخرى
 ذكرها في الجوهرية أيضا هي لو نُسب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا الا في الليلة الثانية ان كان ظاهرا وعلم به رب
 المنزل ولم يستلم يقطع والقطع اه ووجهه ظاهر وهو أنه لو علم به ولم يستلم لم يبق حرزا والابن حرزا اذ لو لم
 يبق حرزا لزم أن لا تحقق سرقة بعد ذلك الحرز (قوله اتحد مالكا تعدد) فلا سرق واحد من جماعة
 قطع ولو سرق اثنان نصابا من واحد فلا قطع عليهما فالعبرة بالنصاب في حق السارق لا المسروق منه بشرط أن
 يكون الحرز واحدا فلا سرق نصابا من منزلين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من
 عشرة اتفقت في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهمين قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة
 فيها حجر كافي البدائع بحر وستاني مسألة الجرح (قوله لاشبهة ولا تأويل فيه) أخرج بالاول السرقة
 من دار أبيه ونحوه وبالثاني سرقة معصف لتأويل اخذ القراءة أفاده ط (قوله وثبت ذلك الخ) لا يصح
 كون ذلك جزا من التعريف بل هو شرط لانقطع كما أفاده بقوله فيقطع ان اقتر مرة أو شهد رجلان الخ تأمل
 (قوله واليه زجع الثاني) أي أبو يوسف وكان أولا يقول لا يقطع الا اذا اقتر مرتين في مجلسين مختلفين كما
 في الزيلبي (قوله ومن المتأخرين من أفتى بجمته) مقتضى منعه أن ذلك صحيح في حق القطع ولا يخفى
 ما فيه لأن القطع حذب قطبا بالشبهة والانسكار أعظم شبهة مع انه سألني انه لا قطع بنكول عن العيين وأنه
 لو اقتر ثم هرب لا يتبع فتعين محل ما ذكره على محضته في حق الضمان (قوله أو شهد رجلان) فلا يقبل برجل
 وامرأتان للقطع بل للمال وكذا الشهادة على الشهادة كما في كافي الحاصكم (قوله ولو عبدا) تعمم للضمير
 في عليه المقدر بعد قوله أو شهد رجلان وسألني الكلام على سرقة العبد في الباب الآتي (قوله وسألها) اه
 الامام كيف هي) ليعلم انه أخرج من الحرز أو قال من هو خارج وأين هي ليعلم انها ليست في دار الحرب وكما
 هي ليعلم انها نصاب أم لا (قوله زاد في الدرر) نقله في البحر أيضا عن الهداية وقال السؤال عن الماهية
 لا إطلاقها على استراق السمع والنقص من اركان الصلاة وعن الزمان لاحتمال التقادم زاد في الكافي انه
 يسألها عن المسروق اذ سرقة كل مال لا توجب القطع (قوله وعن سرق) ليعلم انه ذو رحم محرم منه ام لا
 (قوله وينهاها) أي المذكورات وهو عطف على قوله وسألها (قوله احتيالا) علة للسؤال (قوله
 ويحبس حتى يسأل عن الشهود) أي عن عدا التهم قال في الشربلية يشير إلى ما قاله المالك ان القاضي لو
 عرف الشهود بالعدالة قطع اه ولعله على القول بأن القاضي يقضي بعله وهو خلاف المختار الا أن اه
 وهذا اشتباه فان قضاء ما بالقطع بالينة لا بعله وعلمه بعدالة الشهود المتوقف عليها القضاء بالقطع ليس قضاء به

(من حرز) بكرة واحدة اتحد مالكا
 أم تعدد (لا شبهة ولا تأويل فيه)
 وثبت ذلك عند الامام كما يستفح
 (فيقطع ان اقترها مرة) واليه رجح
 الثاني (مناثعا) فاقتراره بها مكرها
 خاملا ومن المتأخرين من أفتى بجمته
 ظهيرية زاد التهستاني معزيا
 نلزانة المفتين ويحل شربه ليقتر
 وسحققه (أو شهد رجلان) ولو عبدا
 شرط حضرة مولاه ولا تغفل على
 اقتراره ولو بحضوره (وسألها)
 الامام كيف هي وأين هي وكما هي
 زاد في الدرر وما هي وقى هي (ومن
 سرق ويبهاها) احتيالا للدره
 ويحبس حتى يسأل عن الشهود

حوى قلت على انه مر في الباب السابق أن في حقوقه تعالى يرضى القاضي بعله انفاً وقد صرح في البحر عن
الكشف بأن وجوب القطع حق الله تعالى على الخلوص (قوله لعدم الكفالة في الحدود) لانه اذا جاز
أخذ الكفيل بالنفس لا يجبس (قوله الا الزمان) لان تقادم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها نوح عن المبسوط
والحيطوا اعتراضه الحوى بأنه يجوز أن تكون السرقة في صباه فلا يجتذبت لكن قال في حاوي الزايدى لو ثبتت
السرقة بالاقرار لا يلزم السؤال عن زمانها حتى قال في اسنن لو قال سرق في زمان الصبا يقطع ولا يلتفت
الى قوله ^ا ولفظ اسنن رمز لكتاب الاسرار (قوله الا المكان) المناسب والا المكان بالعطف لانه
في القبح استثنى الزمان والمكان (قوله تحريف) أى لجواز أن يكون في دار الحرب والمراد أن ذكر المكان
في عبارة القبح غير صحيح (قوله وكذا الرجوع احدثهم) أى أحد السارقين المقترين (قوله أو قال) أى
أحد السارقين (قوله أو شهدا على اقراره) أى اقرار السارق (قوله فلا قطع) أى في المسائل الثلاث
أما في الاولين فلا نه اذا سقط عن البعض لشبهة سقط عن الباقيين كما في الكافي والرجوع ودعوى المثلث شبهة
وأما في الثالثة فلا نه بجود الاقرار بمنزلة الرجوع وهو لو أقر صريحاً بصح رجوعه فكذا لو شهدا على اقراره
والسكون في باب الشهادة جعل انكار احكام كذا ذكره المصنف (قوله ونقله شارح الوهبانية الخ) حاصل
ما نقله عن المبسوط انه لو أقر ثم هرب لم يقطع ولو في فوره لان الهرب دليل الرجوع ولو رجع لا يقطع فكذا اذا
هرب بل يضمن المال وأما لو هرب بعد الشهادة ولو قبل الحكم فان أخذ في فوره قطع والا فان حذ السرقة
لا يقام بالبينه بعد التقادم والعرض في الحدود بعد القضاء قبل الاستيفاء كالعارض قبل القضاء ^ا وبه
ظهر أن قول المصنف تبعاً للظهيرية فان في فوره لا يقطع صوابه ولو في فوره ليعلم انه بعد التقادم لا يقطع أيضاً
واجب بأنه قيد بالفورية ليصح قوله بخلاف الشهادة لانه بعد التقادم لا يخالف الاقرار بالشهادة في عدم
القطع على انه اذا كان لا يقطع بالهرب في فوره الاقرار لا يقطع بعد التقادم فيه بالاولى كما أفاده ح لكن لا يمتنع
ما في العبارة من الإيهام والعبارة المحترمة عبارة كافي الحاص ^{كم} وهي واذا أقر بالسرقة ثم هرب لم يطلب وان
كان ذلك بشهود طلب مادام في فوره ذلك (قوله ولا قطع بنكول) أى نكول السارق عن الحلف عند
القاضي (قوله لاقراره على نفسه) ههنا للزوم المال في المسائلين لأن النكول اقرار بمعنى واقرار السيد على
عبده يوجب توجه المطالبة على نفسه افاده ط (قوله وتقتل) أى في القهستانى ومثله في الذخيرة وهو
تأيد لما قبله حيث سماه جوراً شديداً بالعدل (قوله عن عصام) هو عصام بن يوسف من اصحاب أبي يوسف
ومحمد بن أقران محمد بن سماعة وابن رستم وأبي حفص البخاري (قوله انه سئل) أى سأله حبان بن جبلة
أمير بلخ رمل (قوله سارق ويمين) فوجب من طلب اليه منه فانه لا يسأل لا قدمه على ما هو أشد جنابة
لكن الشرع لم يعتبر هذا (قوله فقال) أى عصام (قوله ما رأيت جوراً الخ) سماه جوراً باعتبار
الصورة والافهوعدل حيث توصل به الى اظهار الحق وتقدم أن للقاضي تعزير المتهم وقد منايانه (قوله
بصحة اقراره بها مكرها) أى في حق الضمان لا في حق القطع كما قدمناه (قوله وعن الحسن) هو ابن زياد
من اصحاب الامام (قوله يحمل نثر به الخ) لم يصرح الحسن به بل هو مفهوم كلامه قال في البحر وسئل
الحسن بن زياد أيجل نثر السارق حتى يترقا لم يقطع اللحم لا يبين العظم ولم يزد على هذا ^ا كلام
البحر وهو ضرب مثل أى مالم يعاقب لا تظهر السرقة في عبارة الشارح سقط من الكاتب أو من قلبه بدليل انه
في شرحه على الملتقى ذكر عبارة الحسن على وجهها فلم يكن ما هنا تصرفاً منه بسوء فهمه اذ لم نعهد هذا
للشارح الفاضل وصل في البلادة الى ملزمه من هو مولى بالاعتراض عليه فانهم (قوله عن ابن الغز) أى
في كتابه التبيين على مشكلات الهداية حيث قال الذي عليه جمهور الفقهاء في المتهم بسرقة ونحوها أن يخطر
فاما أن يكون معروفاً بالبز لم تجز مطالبته ولا عقوبته وهل يحلف قولان ومنهم من قال يعزرتهمه واما
أن يكون مجهول الحال فيجس حتى يكشف أمره قبل شهر او قبل باجتهاد ولي الامر وان كان معروفاً
بالجمهور فقالت طائفة بضربه الوالى أو القاضي وقالت طائفة بضربه الوالى دون القاضي ومنهم من قال لا يضربه
وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الزبير بن العوام أن يمس بعض المعاهدين بالعذاب لما كنتم
أخباره بالمال الذي كان صلى الله تعالى عليه وسلم قد عاهدكم عليه وقال له أين كنز حبي بن الخطيب فقال

لعدم الكفالة في الحدود ويسأل
المقتر عن الكل الا الزمان وما في
الفتح الا المكان نثر به نهر (وسمى
رجوعه عن اقراره بها) وان ضمن
المال وكذا الرجوع احدثهم أو قال
هو مالى أو شهدا على اقراره بها
وهو يجمد أو بسكت فلا قطع شرح
وهبانية (فان أقر بها ثم هرب فان
في فوره لا ينبع بخلاف الشهادة)
كذا نقله المصنف عن الظهيرية
ونقله شارح الوهبانية بلا قيد الفورية
(ولا قطع بنكول واقرار مولى على
عبده بها وان لم يزل المال) لاقراره
على نفسه (و) السارق (لا يفتى
بعقوبته) لانه جور تجنيس وعزاه
القهستانى للواقعات معللاً بأنه
خلاف الشرع ومثله في السراجية
ونقل عن التجنيس عن عصام انه
سئل عن سارق ينكر فقال عليه
اليمن فقال الأمير سارق ويمين
هاؤا بالسوط فخان ربوه عشرة
حتى أقر فأق بالسرقة فقال سبحانه
الله ما رأيت جوراً أشبه بالعدل
من هذا وفي الزم البزازية من
المشايع من أفتى بصحة اقراره بها
مكرها وعن الحسن يحمل نثر به
حتى يترقا لم يقطع العظم ونقل
المصنف عن ابن الغز الحنفى ^ب سمى
انه عليه الصلاة والسلام أمر
الزبير بن العوام بتعذيب بعض
المعاهدين حين كنتم كنز حبي بن
الخطيب ففعل فدلهم على المال
قال وهو الذي يسع الناس وعليه
العمل والا فالشهادة على السرقات
اسرار الامور

٢ طلب
ترجمة عصام بن يوسف

٣ طلب

في جواز ضرب السارق حتى يتر

يا محمد أنفذته النفقات والحروب فقال المال كثير والمسألة اقرب وقال للزبير دونك هذا فمسه الزبير بشئ من العذاب فدلهم على المال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل الخ ونماه في المنع (قوله ثم نقل) أي المصنف وقوله جواز ذلك أي جواز ضرب المتهم حيث قال فقلا عن الزبلي ومنها أي ومن السياسة ما حكى عن القضيبي أبي بكر الأعمش أن المدعى عليه إذا انكر فلا مام أن يعمل فيه بأ. كبر رأيه فان غلب على ظنه أنه سارق وأن المسروق عنده عاقبه ويجوز ذلك كما لوراء الامام مع الصلبي في مجلس الشرب وكما لوراء عيسى مع السراقى وبغلبة الظن انجاز قتل النفس كما اذا دخل عليه رجل شاهرا سيفه وغلب على ظنه أنه يقتله اه (قوله لغلبة الفساد) تمام عبارة الثهر وكيف يوثق للسارق ليلا باليئة بل ولا في النهار اه بمعنى لا يتوقف جواز ضربه على اقامة اليئة حيث كان من أهل التهمة وتقدم في التعزير أن للقاضي تعزير المتهم وقد مبنا هناك عن ابن القيم حكاية الاجماع على ذلك وقد سمعت آفا تصریح الزبلي بأن هذا من السياسة وبه يعلم أن للقاضي فعل السياسة (قوله ويحمل ما في التجنيس) وهو ما قدمه المصنف من انه لا يفتى بعقوبة السارق (قوله لو كسر سنه) يضمن اوله مبنا للجهول وأصل العبارة لو شكك للراي بغير حق فأنت بضائه فضرب المشكوك عليه فكسر سنه أو يده الخ (قوله كالمال) أي كما يضمن لو غرّمه الوالي مالا (قوله لا لو حصل) أي لا يضمن الارش لو حبسه الوالي فهرب وتصور جدار السجن فحصل ما ذكر من كسر سنه أو يده أو مات بضرب القائد (قوله كان للورثة أخذ الشاكي بديه ايهم) الظاهر أنه لا ينافي ما مر عن القنية لتعديله بظهور تعديله هنا أي حيث ظهرت السرقة على يد آخر بخلاف ما مر تأمل (قوله لتعديله في هذا السبب) قال في الذخيرة بعد عزوه المسألة لمجموع النوازل قبل هذا الجواب مستقيم في حق الغرامة أصله السعاية غير مستقيم في حق الدية لانه صعد السطح باختباره وقيل هو مستقيم في الدية أيضا لانه مكره على الصعود لقرا من حيث المعنى اه وقوله أصله السعاية أي أن الاصل في ذلك تضمينهم الساعي اذا كان بغير حق (قوله وسجي في الغصب) حيث قال متناوشر حالوسى الى سلطان بمن يؤذيه والحال انه لا يدفع بلارفع الى السلطان أو سعى بمن يباشر الفسق ولا يمنع بنهيه أو قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم انه قد وجد كذا فغرمه السلطان شيئا لا يضمن في هذه المذكورات ولو غرم السلطان البتة بمنثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعى بغير حق عند محمد زجره إلى الساعي وبه يفتى وعزروا الساعي عبد اطول بعد عقده ولومات الساعي فالسعى به أن يأخذ قدر الخسران من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف انه لومات المشكوك عليه بسقوطه من سطح لخوفه غرم الشاكي دية لالومات بالضرب لاندوره وقد مر في باب السرقة اه قلت أنت خير بأن ما ذكره في باب السرقة مخالف لما عراه اليها ثم حاصل ما ذكره من ضمان الساعي انه لو سعى بحق لا يضمن ولو بلا حق فان كلن السلطان يغرم بمنثل هذه السعاية البتة يضمن وان كان قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن والفتوى على قول محمد من ضمان الساعي بغير حق مطلقا ويعزروا بل قد مبنا باحة قتله بل أفنى بعض مشايخ المذهب بكفره (قوله لم يسرقه منى) المناسب عطفه بأولانه مسألة ثانية في كافي الحاصكم أو قال لم يسرقه منى وانما كنت أودعته (قوله فلا قطع) أما لو قال عضوت عنه لم يطل القطع كافي الحاكم أي لأن القطع محض حقه تعالى فلا يملك استقاطه بخلاف ما قبله لانه ثبت في ضمن ثبوت حق العبد وقد بطل باقراره فبطل ما في ضمنه تأمل (قوله ونذب تلقينه) المناسب ذكره عند قوله ان اقربها أي نذب للامام أن يلقيه كافي لما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم اتى بلصر قد اعترف ولم يوجد معه متاع فقال صلى الله عليه وسلم ما خالك سرق قال بلى يا رسول الله فأعادها عليه الصلاة والسلام مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع ونماه في الفتح (قوله في حقهما) متعلق بلا قطع ح أي لا قطع في حق الكافر ولا في حق المسلم ولعل وجهه انها سرقة واحدة فلما بطلت الشهادة في حق المسلم بطلت في حق الكافر وأما الضمان فلا شك في انتقائه عن المسلم وهل يضمن الكافر حصته منها الظاهر نعم قلت وفي كافي الحاصكم لو شهد رجلان على رجلين بسرقة وأحد السارقين غائب قطع الحاضر فان جاء الغائب لم يقطع حتى تعاد عليه تلك اليئة أو غيرها فاقطع اه فليتنظر الفرق بين المسألتين ولعل وجهه أن الكافر ليس أهلا للشهادة على المسلم بخلاف شهادة المسلم على الغائب فان المانع من قبولها القنية لا عدم الاهلية (قوله تشارك جمع) أي في دخول الحرز بقريضة قوله وان أخذ المال بعضهم قال في الفتح وانما وضعها

ثم نقل من الزبلي في آخر باب قطع الطريق جواز ذلك سياسة وأقره المصنف تبعاً للجروان الكمال زاد في الثهر وينبغي التعويل عليه في زماما لظلمة الفساد ويحصل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقل المصنف قبله عن القنية لو كسر سنه أو يده ضمن الشاكي أرشه كالمال لا لو حصل ذلك بتسوره الجدار أو مات بالضرب لاندوره وعن الذخيرة لو صعد السطح ليفتر خوف التعذيب فسقطت فان ظهرت السرقة على يد آخر كان للورثة أخذ الشاكي بديه ايهم وبما غرمه للسلطان لتعديله في هذا السبب وسجي في الغصب (قنى بالتقطع بينة أو اقرار قال المسروق منه هذا متاعه لم يسرقه منى) وانما كنت أودعته (أو قال شهد شهودى برذرا وأقره هو يياطل أو ما شبه ذلك فلا قطع) ونذب تلقينه كيلا يفتى بالسرقة (كما لا قطع) لو شهد كافران على كافر ومسلم بها في - قه - ما أي الكافر والمسلم ظهريه (تشارك جمع وأصاب كلا قدر أصاب قطعوا

في ضمان الساعي

في دخول الكل لانه لو دخل بعضهم اشترى كوابعد ذلك في فعل السرقة لا يقطع الا اذا اخل ان عرف بعينه وان لم يعرف عزروا كلهم وايد حبسهم الى ان تظهر نوبتهم اه وقيد بقوله واصاب كلابا لانه لو اصابه اقل لم يقطع بل يضمن ما اصابه من ذلك جوهرة (قوله استحصانا) والقياس ان يقطع الحامل وحده وهو قول زفر والاشعة الثلاثة فتح (قوله او محرم) أي ذورحم محرم من المسروق منه بحر (قوله لم يقطع أحد) اطلقه فشمع ما اذا نوى الاخذ الكبار العقلاء خلا لابي يوسف كافي الزيلعي (قوله لا يقطع) هذا قول أبي حنيفة الاول وقوله الاخير يقطع كما يأتي قريبا وبه صرح في التارخانية وغيرها (قوله سوى رجم) في بعض النسخ سوى جلد وهي الصواب وان كان الاول هو الذي في الفتح والبحر والنهر فتلاعن كافي الحاصكم فقد رده في الشر بنبلالية بأنه مخالف لما قدموه في حد الرمي بالرجم من انه اذا غاب الشهود أو ماتوا سقط الحد فيجبه استثناء الجلد فانه يقام حال الغيبة والموت بخلاف الرجم لا بشرط بدء الشهود به وعبرة كافي الحاكم في الحدود مصرحة بذلك وكذلك عبارته في السرقة ونصها اذا كان أي المسروق منه حاضرا والشاهدان غائبان لم يقطع أيضا حتى يحضروا وقال أبو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت وكذلك هذا في كل حد وحقوق سوى الرجم وبعض القصاص وان لم يحضروا استحصانا لانه من حقوق الناس اه فهذا تصريح الحاصكم في الحدود والسرقة بما قلنا فليتنبه له اه قلت والظاهر ان نسخة الكافي التي وقعت لصاحب الفتح سقط منها قوله وقال أبو حنيفة الى قوله وكذلك الموت فوق الخلل في اشتراط حضور الشاهدين وفي استثناء الرجم لان الاستثناء وقع من القول الاخير الذي رجع اليه الامام فكان العمل عليه لان ما رجع عنه المجتهد بمنزلة المنسوخ ولذا صرح في شرح الوصاية بتصحیح قوله الاخير فجرى الله تعالى الشر بنبلالي خيرا على هذا التنبيه الحسن (قوله تعميم خلافة) أي خلاف قوله لا يقطع وهذا هو الدواب كما علمت (قوله ويقطع بساج) قال الزعفراني الساج خشب اسود رزين يجلب من بلاد الهند ولا تكاد الارض تلبيه والجمع سيجان مثل نارونير ان رطل بعضهم الساج يشبه الابنوس وهو اقل سوادا منه مصباح (قوله وقتنا) بالفتح والتصر هو الرمح (قوله بفتح الباء) كذا في البحر عن الطلبة ومثله في الفتح والنهر ورأيت في المصباح ضطه بنهما وقال انه خشب معروف وهو معرب ويجلب من الهند واسمه بالعربية ساسم بهمة وزان جعفر (قوله وعود) بالضم الخشب جمعه عيذان وأعواد وآلة من المعازف قاموس قلت والمراد هنا الاول وهو الطيب لان آلة اللهو لا يقطع بها كما يأتي (قوله وأدهان) جمع دهن كزيت وشبرج (قوله وورس) نبت اصفر يزج بالبن وبصمغ به قبل هو صنف من الكركم وقيل يشبهه مصباح (قوله وصندل) خشب معروف طيب الرائحة (قوله وفصوص خضر) قيد الخضر اتفاقا درمنقي (قوله وزبرجد) جوهر معروف ويقال هو الزمرّد مصباح (قوله ولعل) بالتخفيف ما يتخذ منه الحبر الاحمر غير الزنجفر والدودة ويطاق على نوع من الزمرّد ط وفي بعض النسخ لعل وهو شجر حجازي كافي القاموس تأمل (قوله غير مركب) احتريه عن باب الدار المركب فانه لا يقطع به كما يأتي ثم انه بشرط لا يقطع هنا ان يكون في الحرز وان يكون خفيفا لا ينقل حمله على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب كافي الهداية والزيلعي قال في الفتح وتطرقه بأن ثقله لا ينافي ماله ولا يثقلها وانما ثقل فيه رغبة الواحد لا الجماعة ولو سمح هذا امتنع القطع في فردة حمل من قماش ونحوه وهو منتف ولذا اطلق الحاصكم في الكافي القطع اه واجيب بأنه انما يرد لولم يزل الثقل من الابواب قلت لا ينبغي أن هذا هو منشأ النظر فانهم (قوله ولوه خندين) أي الاناء والباب اشار به الى أن قوله من خشب غير قيد لان المراد ما دخلته الصنعة فالصنعة بالاموال النفيسة بخلاف الاواني المتخذة من الخشيب والقصب فلا يقطع بها لان الصنعة لم تغلب فيها حتى لا تضاعف قيمتها ولا تحرز حتى لو غلبت كآواني اللبن والماء من الخشيب في بلاد السودان يقطع بها الماذكرنا وكذا الحصر البغدادية لغلبة الصنعة على الاصل أفاده في البحر ومثله في الزيلعي (قوله ولا يوجد في دار العدل الخ) الاولى التعبير بدار الاسلام قال في الفتح فأما ككونها توجد في دار الحرب فليس شبهة في سقوط القطع لان سائر الاموال حتى الذنابر والدراهم مباحة في دار الحرب ومع هذا يقطع فيها في دارنا اه (قوله لا يقطع بتافه الخ) أي اذا سرق من حرز لا شبهة فيه بعد ان اخذوا حرز وصارتملوكا فتح (قوله يوجد مباحا في دارنا) أي

وان اخذ المال بعضهم استحصانا
سد الباب الفساد ولو فهم صغير
أو مجنون أو معتوه أو محرم لم يقطع
أحد (وشرط للقطع حضور
شاهديها وقت) وقت القطع
(لحضور المدعى) بنفسه (حتى
لو غابا أو ماتا لا يقطع) وهذا في كل
حد سوى رجم وقود بحر قلت لكن
نقل المصنف في الباب الاخير تعميم
خلافة قتيبه (ويقطع بساج وقتنا
وابنوس) بفتح الباء (وعود
وصندل وأدهان وورس وزعفران
وصندل وعنب وفصوص خضر)
أي زمرّد (وباقوت وزبرجد)
واو اوله ل وهو وزج وانا وباب
غير مركب ولو متخذين (من
خشب وكذا بكل ما هو من اعز
الاموال وانفسها ولا يوجد في دار
العدل مباح الاصل غير مرغوب
فيه) هذا هو الاصل (لا يقطع
بتافه) أي خندين (يوجد مباحا
في دارنا)

الخشب لا يحترق) عادة (وحشيش
وقصب وسلك) لومليجا (وطير)
ولوبطأود جاجاني الاسح غاية (وصيد
وزرنج ومغرة ونورة) زادي المجتبى
وأشنان ونخم وملح وخرف وزجاج
لسرعة كسره (ولابما يسارع
فساده كالب لحم) ولو قد يد اوكل
مهيأ لا كل كينزوني ايام قحط لا قطع
بطعام مطلقا شني (وقا كهة رطبة
وغير على شجر ويطبخ) وكل ما لا يبقى
حوالا (وزرع لم يحصد) لعدم
الاحراز (وأشربة مطربة) ولو الاناء
ذهبا (وآلات لهو) ولو طبل الغزاة
في الاسح لان صلاحته للهو صارت
شبهة غاية (وصليب ذهب أوفضة
وشطرنج وزرد) لتأويل الكسر
بهيأ عن المنكر

قوله ولو كانت محروزة هكذا
بخطه ولعل صوابه محروزة لانه من
احرز كما يدل عليه سابق الكلام
ولا حته اه مصححه

قوله مصرور عليه هكذا بخطه
ولعل صوابه مصرور بالنصب
صفة لقوله نوبا اه مصححه

يوجد جنسه مبا حافي الاصل بصورته الاصلية بأن لم يحدث فيه صنعة متقومة غير مرغوب فيه فخرج بصورته
الابواب والاولاف من الخشب وبغير مرغوب فيه نحو المعادن من الذهب والفضة والياقوت واللؤلؤ ونحوها
من الاجار فيقطع لكونها مرغوب فيها وعلى هذا تطر بعضهم في الزرنج بأنه ينبغي القطع به لاهرازه
في دكاكين العطارين كسائر الاموال بخلاف الخشب لانه انما يدخل الدور للعمارة فكان احرازه ناقصا
بخلاف الساج والابنوس واختلف في الوسمة والحناء والوجه القطع لاهرازه عادة في الدكاكين كذا في الفتح
ومفاده اعتبار العادة في الاحراز (قوله لا يحترق عادة) احتراز عن الساج والابنوس قلت وقد جرت العادة
بأحراز بعض الخشب كالخروط والتشورد فوافوا وما يدون نحو ذلك فينبغي القطع به كما يفيد ما مر تأمل (قوله
ولومليجا) بتشديد اللام ودخل فيه الطرى بالاولى (قوله وطير) لان الطير بطير فيقل احرازه فتح (قوله
وصيد) هو الحيوان الممنوع المتوحش بأصل خلقته اما بقوائمه او بجناحيه فالسمك ليس منه ابن كمال (قوله
وزرنج) بالكسر فارسي معرب مصباح (قوله ومغرة) بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وتحرك الطين
الاحمر وظاهر كلام الصحاح والقاموس أن التسكين هو الاصل والتحريك خلافه وظاهر المصباح العكس نوح
(قوله ونورة) بضم النون جبر الكس ثم غلبت على أخلط انضاف الى الكس من زرنج وغيره ويستعمل
لازالة الشعر مصباح وكذا ضبطها بالضم في القاموس (قوله وخرف وزجاج) الخرف كل ما عمل من
طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا قاموس قال في الفتح ولا يقطع في الاجزاء والفخار لان الصنعة لم تغلب فيها
على قيمتها وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع لانه يسرع اليه الكسر فكان ناقصا المالية وعن أبي حنيفة
يقطع كالخشب اذا صنع منه الاواني اه وفي الزيلعي ولا قطع في الزجاج لان المكسور منه تافه والمصنوع
منه يسارع اليه الفساد اه قلت وظاهره انه لا يقطع في الزجاج وان غلبت عليه الصنعة وهل يقال مثله
في الصيني والبلور مع انه قد يبلغ بالصنعة نصبا كثيرة ومفهوم هذه الفخار انه يقطع به تأمل (قوله وكل
مهيأ لا كل) اما غير المهيأ مما لا يسارع اليه الفساد كالخطة والسكر فانه يقطع فيه اجماعا كما في الفتح
(قوله مطلقا) ولو غير مهيأ لانه عن ضرورة ظاهرا وهي تبيح التناول فتح (قوله وقا كهة رطبة) كالغيب
والسفرجل والتفاح والرمثان وأشياء ذلك ولو كانت محروزة في حظيرة عليها باب مقفل وأما الفواكه اليابسة
كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محروزة جوهرية (قوله وثمر على شجر) لانه لا احراز فيما على الشجر
ولو كان الشجر في حرز لما في كافي الحاصكم وان سرق الثمر من رؤس النخل في حائط محروزا وخطة في سنبها
لم تحصد لم يقطع فان احرز الثمر في حظيرة عليها باب أو حصدت الخطة وجعلت في حظيرة فسرق منها قطع وكذلك
ان كانت في صحراء وصاحبها يحفظها اه (قوله وأشربة مطربة) أي مسكرة والطرب استحقاق العقل
من شدة حزن وجزع حتى يصدر عنه ما لا يليق كترام من مصباح التكالى وشرب خدود هن وشق جيوبهن
أو شدة سرور ووجب ما هو معهود من الثمالي ثم الشراب ان كان حلو فهو مما يسارع اليه الفساد أو مزا
فان كان خرا فلا قيمة لها أو غيره في تشويعه خلاف ولتأويل السارق فيه الاراقة فتبت شبهة الاباحة وتماه
في الفتح وشمل ما اذا كان السارق مسلما أو ذميا كما في البحر (قوله ولو الاناء ذهبا) أي على المذهب
لان الاناء تابع ولم يقطع في التسرع فكذا في التسرع وفي رواية عن أبي يوسف انه يشطع وهو قول الاثمة الثلاثة
ورجح في الفتح فيما تعين ذهبيته بأن الظاهر أن كلا مقصود بالاختزال اخذ الاماء اظهر واستشهد
بما في التجنيس سرق كوزا فيه عمل وقيمة الكوز تسعة وقيمة العسل درهم يشطع وهو تطير ما تقدم فمن سرق نوبا
لا يساوي عشرة مصرور عليه عشرة يشطع اذا علم أن عليه ما لا يخلاف ما اذا لم يعلم اه ملخصا وأقره في البحر
(قوله وآلات لهو) أي بلا خلاف لعدم تقومها عندهما حتى لا يضمن متلفها وعنده وان ضمنها لغير اللهو
الا أن يتأول اخذها النبي عن المنكر فتح (قوله وصليب) هو هيئة خطين متقاطعين ويقال لكل جسم
صليب فتح (قوله وشطرنج) بكسر الشين فتح قيل هو عربي وقيل معرب وهو داخل في آلات اللهو وكذا
الترد بفتح النون (قوله لتأويل الكسر الخ) علة للثلاثة وعن أبي يوسف يقطع بالصليب لو في يد رجل
في حرز لا شبهة فيه لالو في مصلاتهم لعدم الحرز وجوابه ما قلنا من تأويل الاباحة فتح قلت لكن هذا التأويل
لا يظهر فيما لو كان السارق ذميا ثم رأيت في الذخيرة ذكر هذا التفصيل عن أبي يوسف في الذمى ووجهه

ظاهر لان مصلاهم بمنزلة المسجد فلذا لم يقطع بخلاف الحرز فيقطع لانه لا تأويل له الا أن يقال تأويل غيره
 يكفى في وجود الشبهة فلا يقطع تأمل وفي النهر ولو سرق دراهم عليها تمثال قطع لانه انما اعتدتم قول فلا يثبت
 فيه تأويل (قوله لانه حرز لا محرز) أفاد أن الكلام في الباب الخارج فلو داخل الدار فهو محرز فيقطع به
 أفاده ط قلت وهذا اذا لم يكن تباعدا على ما مر عن الهداية في غير المركب وظاهره أن باب المسجد حرز وليس
 كذلك فلاولى تعليل الهداية بقوله ولا يقطع في ابواب المسجد لعدم الاحراز فصار كباب الدار بل اولى لانه محرز
 باب الدار ما فيه اولا محرز باب المسجد ما فيه حتى لا يجب التقطع بسرقة متاعه اه زاد في البحر وكذا
 أستاذ الكعبة وان كانت محرزة لعدم المالك * (تبيه) قال غير الاسلام لو اعتاد سرقة ابواب المسجد
 يجب أن يعزروا بالغ فيه ويحبس حتى يتوب قال في البحر وينبغي أن يكون كذلك سارق البرازير من
 المض اه قال ط وكذا سارق نعال المصلين اه قلت بل كل سارق اتقى عنه التقطع لشبهة ونحوها
 تأمل (قوله ومصحف) مثل الميم قاموس والضم أشهر مصباح لان الاخذ تأويل في اخذ القراءة
 والنظر فيه ولانه لا مال له على اعتبار المكتوب وحراره لاجله لا البلد والاوراق هداية والاطلاق يشمل
 الكافر وغير القارى (قوله ولو محلين) قال نوح افندى في حاشية الدرر هذا المصنف في اكثر النسخ بالياءين
 ولكن الصواب أن يكون بيا واحدا كما يظهر من الصرف اه ومثله في شرح درر البحار (قوله لان
 الحلية تبع) وعن أبي يوسف يقطع في المصحف المحلى وعنه انه يقطع اذا بلغت الحلية نصبا كما قال في حلية
 الصبي قال في الفتح والخلاف في صبي لا يمضى ولا يكلم فلو كان يمضى ويكلم ويمر لا قطع اجماعا لانه في يد نفسه
 وكان اخذه خداعا ولا قطع في الخداع (قوله يعبر عن نفسه) فالمراد بالكبير الميم المعبر عن نفسه بالغها
 كان أو صبي بحر (قوله لانه ما غصب) أى ان اخذه بالتفريط أو خداع أى ان اخذه بالحيلة وكلاهما
 غير سرقة ط (قوله ودفاتر) جمع دفتر بالفتح وقد يكسر جماعة الضمومة قاموس (قوله
 مكه مصنف) أى في تأويل اخذها للقراءة وكون المتصود ما فيها ولا مال له (قوله والا فكطنبور) أى
 في تأويل اخذها لازالة ما فيها نهبا عن المكروا الحاصل انه لا يقطع بكتب علوم شرعية أو غيرها قال
 القهستاني فيشمل أى الدفاتر المصحف وكتب العلوم الشرعية والآداب ودواوين فيها حكمة دون ما فيها
 أشعار مكروهة وكتب العلوم الحكيمة فانها داخلان في آلاتها وأشار اليه في الزاد وغيره اه ثم نقل قول
 آخر بالقطع بكتب الادب والشعر لكن قال في الفتح والبحر مثل كتب السحر ومثل كتب العربية واختلف
 في غيرها أى غير كتب الشريعة من العربية والشعر فتبطل ملزمة بدفاتر الحساب فيقطع فيها ويسل بكتب
 الشريعة لان معرفتها قد تتوقف على اللغة والشعر والحاجة وان قلت كنت في ابراث الشبهة اه فتعليل
 القول الثاني فيقدر ترجمه ثم قال ومقتضى هذا انه لا يختلف في التقطع بكتب السحر والفلسفة لانه لا يعتمد
 ما في اهل الديانة فكانت سرقة سرقا اه زاد في النهر وينبغي أن ينظر في الاخذ لكتب السحر والفلسفة
 فان كان مولعا بذلك لا يقطع للقطع بأن المتصود ما فيها اه قلت لكن كلام الفتح يخالفه لانه جعل كون
 اهل الديانة لا يقصدونها علة لكونها سرقة سرقا ومعلوم أن السارق لا يلزم أن يكون من الذين لا يقصدونها
 بل الغالب انه يكون غيرهم من أهل الشر كالسحرة ونحوهم فعلم أن الشبهة المسقطه لقطع لا يلزم
 وجودها في السارق والا كانت علة حقيقة لا شبهة العلة لان الشبهة ما يشبهه الثابت وهو ليس بثابت
 والالزم ثبوت التفصيل المذكور في كتب الشريعة أيضا وكذا في آلات الله والطعام في سنة التطاول من
 عرج عليه ثم قدمنا عن الذخيرة في الطيب ما يفيد عند أبي يوسف فلي تأمل (قوله بخلاف العبد الصغير)
 لانه مال منتفع به ان كان يمضى ويعقل أو بعرضية أن يصير كذلك ان كان بخلافه وعمامة في النهر (قوله
 المائى حسابها) أى الذى لم يبق لاحد فيه علة فلم يبق الا كاعتقاد ابلغت قيمته نصبا باقطع كذا في تجميع
 العلامة قاسم (قوله وكاب وفهد) عطف على ما لا قطع فيه بقرينة تنكيره ولو قال وبكلم وفهد كما صنع
 في الوافي لكان احسن حوى وشمل كلب الصيد والمناشئة لانه يوجد من جنبه مباح الاصل ولا اختلاف
 العلماء في ماليتها فأوردت شبهة بحر ط (قوله في ردعية) أى تحت يده (قوله أى اخذ قهرا) أى على وجه
 العلانية (قوله أى اختطاف) أى علانية أيضا فالتهب والاختلاس أخذ الشيء علانية الا أن الفرق بينهما

(وباب مسجد) ودار لانه حرز لا محرز
 (ومصحف وصبي حرز) ولو (محلين)
 لان الحلية تبع (وعبد كبير) يعبر
 عن نفسه ولو نائما أو مجنوناً أو أعمى
 لانه ما غصب أو خداع (ودفاتر)
 غير الحساب لانها لو شرعية
 ككتب تفسير وحديث وفقه
 كمصحف والا فكطنبور (بخلاف)
 العبد (الصغير ودفاتر الحساب)
 المائى حسابها لان المتصود
 ورقها فيقطع ان بلغ نصبا أما
 المعمول بها فالمتصود علم ما فيها
 وهو ليس بمال فلا قطع بلافق بين
 دفاتر تجار وديوان وأوقاف نهر
 (وكلم وفهد ولو عليه طوق من
 ذهب علم) السارق (به أولا) لانه
 تبع (و) لا (بجسائه) في ودعية
 (وهب) أى اخذ قهرا (واختلاس)
 أى اختطافه

من جهة سرعة الاخذ في جانب الاختلاس بخلاف النهب فان ذلك غير معتبر فيه ط عن أبي السعود (قوله
 لا تنفاه الركن) وهو الحرز في الحياة والاخذ خفية فيما بعدها ط (قوله ونبش) أي لا قطع على النبش
 وهو الذي يسرق اكناف الموتى بعد الدفن بحر لان الحرز بالقبر والميت باطل لانه لا يحفظ نفسه والصحراء
 ليست حرزا حتى لو دفن بها مال فسرق لم يقطع فمافي القنية من انه لو سرق المدفون بالمقبرة قطع ضعيف مقدسي
 (قوله في الاصح) لاختلال الحرز بحضر القبر وقيل يقطع اذا كان مقفلا قهستاني (قوله ولو اعتاده)
 أي اعتاد النبش وفيه اشارة الى الجواب عما استدلل به أبو يوسف والائمة الثلاثة من حديث من نبش قطعناه
 بحمله على السياسة وتعمام تحقيقه في القتح (قوله ومال عامة) وهو مال بيت المال فانه مال المسلمين وهو
 منهم واذا احتاجت له الحق فيه بقدر حاجته فاورث شبهة والحدود تدبرها بحر (قوله ومشارك) أي
 بين السارق وبين ذي اليد (قوله وحصر مسجد الخ) أي وان كانت محرزة كما في البحر (قوله ومال وقف)
 ذكره في البحر بمختلفا قال وأما مال الوقف فلم أر من سرح به ولا يحنى انه لا يقطع به وقد عللوا عدم القطع فيما
 لو سرق حصر المسجد ونحوها من حرز لعدم المالك وتبعه في النهر وقال ولوقيل ان كان الوقف على العامة فانه
 كبيت المال وان كان على قوم محصورين فلهذا المالك حقيقة لكان حسنا اه ولا يحنى جريان العلة الثانية
 فيها لكن رده المقدسي والرملي بأنهم سرحوا بأنه يقطع بطلب متولى الوقف وسبأ في التصريح به في الباب
 الا في وصرح به أيضا ابن ملك في شرح المنار في بحث الخاص قلت ولذا والله اعلم علل في القتح لعدم القطع
 في حصر المسجد بعدم الحرز أي لكون المسجد غير حرز ومنفاده انه يقطع لو سرقها من حرز الظاهر أن وجهه
 كون الوقف يبق على ملك الواقف حكما عند الامام وهذا في أصل الوقف وأما العلة فتدبر حوايا بأنها ملك
 المستحقين لكن فسبني أن يقال ان كان السارق له حق في العلة لا يقطع بسرقة منها سواء كان وقفا على العامة
 او على قوم محصورين لتبوت الشرية وكذا وقف المسجد اذا كان للسارق وظيفة فيه بخلاف سرقة لحصره
 وقناطير اذ حقه في العلة لا في الحصر تأمل (قوله ومنه دينه) أي مثله جنسا لا قدرا ولا صفة كما أفاده
 ما بعده (قوله ولو دينه مؤجلا) لانه استيفاء لحقه والحال والمؤجل سواء في عدم القطع استحسانا لان
 التأجيل لتأخير المطالبة والحق ثابت فيصير شبهة دارنة وان لم يلزمه الاعطاء الا أن ولا فرق بين كون المدينون
 المسروق منه محاطا او لا خلافا للشافعي وتعمامه في القتح (قوله أو زائد عليه أو أجود) أنت خير بأن الضمير
 في زائد وأجود عائده على الدين وفي عليه على المسروق فالمناسب للتعميم أن يقال أو أنه نص منه أو أوردى فيعلم
 حكم الزائد والاجود بالاولى والحاصل انه لو سرق أكثر من دينه لا يقطع لانه يصير شريكا في ذلك المال بمقدار
 حقه كما في القتح وعلى قياسه يقال فيما لو سرق الاجود تأمل (قوله لان التقدين جنس واحد حكما) ولهذا
 كان للقاضي أن يقتضي بهادينه من غير رضى المطلوب بحر قلت وهذا موافق لما سرح حوايه في البحر ومفاده
 انه ليس للدائن اخذ الدراهم بدل الدنانير بلا اذن المدينون ولا فعل حاكم وقد سرح في شرح تلميح الجامع
 في باب اليمين في المساومة بأن له الاخذ وكذا في حظر المجتبى وعله محمول على ما اذا لم يمكنه الرفع للمساكن فاذا ظفر
 بمال مدينونه له الاخذ بانه بل له الاخذ من خلاف الجنس على ما ذكره قريبا (قوله ومنه الحلي) أي بسبب
 ما فيه من الصياغة التحق بالعرض (قوله ما لم يقبل الخ) لانه لا يكون رهنا أو قضا لانه لا باذن مالكة
 فكأنه ادعى اخذه باذنه فلا يقطع وفي القتح وعن أبي يوسف لا يقطع بالعروض لان له الاخذ عند بعض العلماء
 قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يصير شبهة دارنة الا ان ادعى الرهن أو القضا (قوله وأطلق
 الشافعي اخذ خلاف الجنس) أي من النقود والعروض لان النقود يجوز اخذها عندنا على ما قررناه آنفا
 قال القهستاني وفيه اعياء الى أن له أن يأخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في المالية وهذا أوسع
 فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزاهدي اه قلت
 وهذا ما قالوا انه لا مستند له لكن رأيت في شرح نظم الكثر لمقدسي من كتاب البحر قال وتقل جند والدي لاته
 الجمال الا شق في شرحه للقدوري أن عدم جواز الاخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاوعتهم في الحقوق
 والقوى اليوم على جواز الاخذ عند القدرة من أي مال كان لاسما في ديارنا لمدامتهم للعقوق شعر
 عفاء على هذا الزمان فانه زمان عقوق لازمان حقوق

لا تنفاه الركن (ونبش) لقبور
 (ولو كان القبر في بيت مقفل)
 في الاصح (أو) كان (التوب غير
 الكفن) وكذا لو سرقه من بيت فيه
 قبر أو ميت لتأوله بزيارة القبر
 أو التجهيز وللأذن بدخوله عادة
 ولو اعتاده قطع سياسة (ومال
 عامة أو مشترك) وحصر مسجد
 وأستار كعبة ومال وقف لعدم
 المالك بحر (ومن دينه ولو دينه
 مؤجلا أو زائد عليه) أو أجود
 اصبر ورته شريكاً إذا كان
 من جنسه ولو حكماً بأن كان
 له دراهم فسرق دنانير وبعبكه
 هو الاصح لان التقدين جنس واحد
 حكما بخلاف العرض ومنه الحلي
 فقطع به ما لم يقبل اخذته رهنا
 أو قضا وأطلق الشافعي اخذ
 خلاف الجنس للمجانسة في المالية
 قال في المجتبى وهو أوسع

مطلب
 في اخذ الدائن من مال مدينونه من
 خلاف جنسه
 مطلب
 يعذر بالعمل بمذهب الغير عند
 الضرورة

وكل رفيق فيه غير مرافق * وكل صديق فيه غير صدوق

(قوله بخلاف سرقة من غريم ابيه) سقط من بعض النسخ لفظ غريم وهو خطأ (قوله لا) أي لا يقطع لأن له ولاية أخذ دين ابنه الصغير بقي لو لم يكن له ولاية لسوء اختياره أو لكونه رفيقا واستظهر ط أنه كذلك ويظهر لي خلافه تأمل (قوله كسرقة ثني الخ) أي إذا سرق شيئا فقطع فيه فردا إلى مالكه ثم سرقة ثانيا ولم يتغير المسروق عن الحالة الأولى لا يقطع والقياس أنه يقطع وهو رواية عن أبي يوسف وقول الأئمة الثلاثة وبيان في النسخ (قوله أمالوت بدل العين) كما لو كان غزلا فسرقه فقطع فيه فردة ثم نسج فسرقه فانه يقطع وعلى هذا المصنف والقطن والسكان وكل عين أحدث المالك فيه صنع بعد النسخ لو أخذته اغصاب يقطع به حتى المالك بجر (قوله كالبيع) أي لو باعه المالك من السارق ثم اشتراه منه فسرقه يقطع ثانيا عند مشايخ بخاري وقال مشايخ العراق لا يقطع وظاهر النسخ اعتماد الثاني وذكر في الترمذي ما يؤيد الأول (قوله على ما في المجتبى) أشار به إلى ما ذكرنا من الخلاف وهذا القول ذكره في المجتبى بآثاره بلا حكاية خلاف كما ذكره المصنف في شرحه (قوله أو من ذى رحم محرم) ترجم في الهداية والكثير لهذه المسائل بقوله فصل في الحرز وهو كما في الشهرة الموضع الذي يحرس فيه الشيء وشرعا ما يحفظ فيه المال عادة كالأروان لم يكن لها باب أو كان وهو مفتوح لأن البناء لتصد الأحرار وكالحفوف والخيمة والشخص اهـ ومثله في النسخ لكن قوله وان لم يكن لها باب الخ فيه كلام منه كره عند مسألة النقاش (قوله فسقط كلام الزياهي) حيث قال وقوله لا يرصاع لا حاجة إلى إرجاعه لأنه لم يدخل في ذى الرحم المحرم وردة في الجربان فذاض منه أنه متعلق بالرحم وليس كذلك بل متعلق بالمحرم اهـ قلت لا يظن بالزياهي أنه ظن ذلك لأن الرحم وهو اقرباؤه القريبة لا تكون بالرضاغ أصلا حتى يظن أن قوله لا يرصاع تقييده بل مبني كلامه على أن المراد بالمحرم ما تكون محرميته من السبب كما هو المتبادر وكما عبر به في الهداية حيث قال ذى رحم محرم منه فقوله منه أي من الرحم نصريح بالمراد وعليه فلا يدخل فيه ابن العم الذي هو أن رضاءا لأنه محرم من الرضاء لا من الرحم ثم رأيت عبارة الأثراني شرح عليها الزياهي بلفظ منه كعبارة الهداية فحين ما قلناه وسقط ما سواه فافهم (قوله بخلاف ماله إذا سرق من بيت غيره) أي إذا سرق مال رحمه المحرم من بيت اجنبي فانه يقطع لوجود الحرز وفي النسخ ينبغي أن لا يقطع لما في النسخ من القطعية وأجاب في الجربان انقطاع حق الشرع لاحقه فلا يكون مطبوعة وانتم صفة في الهرم بأنه مشترك لرام بأنه لو سرق من بيت رحمه المحرم يقطع ولا يلزم القطعية لما ذكر قلت أنت خير بأنه لا يصح القول بانقطاع فيه لقيام المانع وهو عدم الحرز بخلاف بيت الاجنبي نعم ينبغي تقييده بغير قرابة الولاد فلا يقطع في الولاد لأنه شبهة في ماله على ما مر كما في التبيين والبحر وانه (قوله اعتبار الحرز وعدمه) أي قطع في المسألة الأخيرة اعتبار الحرز ولم يقطع فيما قبلها اعتبار عدمه ففيه لف ونشر مشوش وعن هذا قول البرجندی اظهر أنه لا يدخل لقرابة بل الاعتبار الحرز في كل موضع كأن له أن يدخل فيه بلا مانع ولا حشمة لا يقطع سواء كان بينهما قرابة أو لا قال الجوى وفيه نظر فان الصديقين يدخل أحدهما بيت الآخر بلا مانع ولا حشمة مع أنه يقطع فظهر أن لقرابة المحرمية مدخلا واعترضه الشيخ أبو السعود بأن هذا فيما لم يؤذن له بدخوله حتى لو سرق من محل بعثت عادته بدخوله لم يقطع اهـ قلت لكن المنقول في الهداية وغيرها قطع الصديق لأنه عادة في السرقة ولم يفتوا بوجوبه عادة في الدخول أو عدمه وبأنى له مزيد بيان عتبه (قوله ابن كمال) حيث قال الموضع التي شأنها الرضاء والمرضة هي التي في حال الرضاء ملقمة ثديها للشيء كذا في الكشاف من قولها مرضعة لم يصب اهـ لأنه لا يمكن أن يسرق منها في حال رضاءها (قوله لما مر) أي من اعتبار الحرز وعن أبي يوسف لا يقطع لدخوله عليها بالاستئذان وحشمة بخلاف الاخت رضاءا لعدم هذا المعنى فيها عادة ووجه الظاهر أنه لا قرابة بينهما والمرضة بدون القرابة لا تعترم فتح قلت وإذا كان يقطع في السرقة من أمه رضاءا مع الدخول بالاستئذان وحشمة فكذا في الصديق وبه نهر أن لقرابة المحرمية دخلا وكذا قولهم لأنه عادة في السرقة يفيد الفرق وهو زوال الصداقة بخلاف القرابة تأمل والله تعالى اعلم (قوله ولا بسرقة من زوجته) أي ولو من وجه كالميتونة المعتدة في منزل على حدة ولو سرق بعد انقضاء العدة قطع كافي الحاكم (قوله وان تزوجها بعد النكاح) بالقطع لوجود الشبهة قبل الانقضاء وأفاد أنه لا فرق بين كونه زوجها وقت السرقة أو بعد ما قبل انقضاء بالقطع أو بعده وفي الأخيرة خلاف أبي يوسف

فيعمل به عند الضرورة (بخلاف سرقة من غريم ابيه أو غريم ولده المير أو غريم مكانه أو غريم عبده المأذون المديون) فانه يقطع لأن حق الأخذ لغيره (ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا كسرقة شيء يقطع فيه ولم يتغير) أمالوت بدل العين أو السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى (أو من ذى رحم محرم لا يرصاع) فلا يحرصه برصاع قطع كإن عم هو أخ رضاءا فانه رحمه نسما محرم رضاءا عيني فسقط كلام الزياهي (ولو) المسروق (مال غيره) أي غير ذى الرحم بخلاف ماله إذا سرق من بيت غيره) فانه يقطع اعتبار الحرز وعدمه (بخلاف مرضعته) صوابه مرضعة بالهاء ابن كمال (مطلقا) سواء سرق من بيتها أو بيت غيرها فانه يقطع لما مر (ولا بسرقة من زوجته) وان تزوجها بعد النكاح جوهرة

ولو سرق احدهما من الآخر فطلقها قبل الدخول لم يقطع أيضا كافي النهر (قوله من حرز خاص له) يعني بأن كان خارج مسكنهما صرح به في الهداية والبحر شربلاية فالضمير في له عائد على المسروق لا على السارق فافهم (قوله أو عرسه) أي زوجة سيده وكذا أقارب سيده وشريكه مثلاً قال في البحر والعبد في هذا ملحق بمولاه حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المولى كالسرقة من أقارب المولى وغيرهم لأنه مأذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء لا إقامة المصالح (قوله ولا من مكاتبه) لأن له حقاً في اكسابه نهر (قوله وختنه وصهره) ختنه زوج كل ذي رحم محرم منه وصهره كل ذي رحم محرم من امرأته وهذا عند الامام وقال لا يقطع لعدم الشبهة في ملك البعض لأنها تكون بالقرابة وهي منتفية وله أن العادة بارية في دخول بعضهم منازل البعض بلا استئذان فتكنت الشبهة في الحرز وتأخير الزيلعي لدليله مؤذن بترجيحه نهر وفي كافي الحاصكم ولا يقطع السارق من امرأة أبيه وزوج ابنته وابن امرأته وأبويها استحساناً (قوله ومغنى الخ) علله في الهداية بقوله لأن له فيه نصيباً وذكر أن ذلك مأثور عن علي رضي الله عنه كما وتعليلاً وهو أنه أي برجل سرق من المغنى فقال له فيه نصيب وهو خائن فلم يقطع وكان قد سرق مغفراً رواه عبد الرزاق والدارقطني وهذا طاهر في أن الكلام فيمن له فيه استحقاق وبه سرح في الفتح لكن في النهر قال في الحواشي السعدية وهذا التعليل يدل على أنه لو لم يكن له فيه نصيب يقطع لكن الرواية مطلقة في مختصر القندوري وشرح الطحاوي فلا بد من تعليل آخر اه وفي غاية البيان ينبغي أن يكون المراد من السارق من له نصيب فيه أم من لا نصيب له فيقطع اللهم إلا أن يقال أنه مباح الأصل وهو على صورته لم يتغير فمارشبه وفي كلام المصنف يعني صاحب الكتر ما يؤتى إلى اعتبار الاطلاق حيث قدم أنه لا قطع في المال المشترك وإذا كان له حق فيه كان من المشترك فذكره هنا ليس إلا لفائدة التعميم اه قلت ما ذكر من اطلاق الرواية قديماً أي أنه يخصه التعليل المأثور الذي جعله دليل الحكم والألم اثبات حكم بلا دليل وما ذكره في غاية البيان من أنه مباح الأصل فيه نظر لأن مباح الأصل ما يكون نافهاً ويوجد مباحاً في دار الاسلام كالسيد والخشيش كما مر والمغنى قد يكون من اعز الاموال وأيضاً حكم مباح الأصل أنه لا يقطع به وان ملك وسرق من حرز والمغنى ليس كذلك قطعاً نعم قال القهستاني بعد التعليل المأثور ولا ينبغي أن لا خذ أن كان من العسكر فالمغنى داخل في مال الشركة والافقي مال العاتة اه وهذا في غاية الحسن فان خمس المغنى لذوى الحاجة من العاتة ومن سرق من مال العاتة لا يقطع لأنه يستحق منه عند الحاجة فأورث شبهة كما عللوا به كما قدمناه عن البحر (قوله في وقت جرت العادة بدخوله) فيقطع لو سرق ليلاً لأن الاذن يختص بالنهار بحر وفيه إشارة إلى أنه لو اعتاد الناس دخوله في بعض الليل فهو كالنهار كما في المنعرات قهستاني وإلى أن ذلك إذا كان الباب مفتوحاً في الحواشي الزاهدي ولو سرق من حمام أو خان أو رباط أو حوانيت التجار وبابها مغلق يقطع وان كان نهراً في الاسح اه (قوله وبيت اذن في دخوله) فلا قطع بالسرقة منه في الوقت المأذون بالدخول فيه ط (قوله ينبغي أن يقطع) البحث لصاحب البحر وتبعه من بعده ط (قوله لا يعتبر الحرز بالحفاظ الخ) فلو سرق شيئاً من الحمام وصاحبه عنده أو المسروق تحته لا يقطع بخلاف المسجد والفرن أن الحمام بنى للأحرار فكان حرزاً كالبيت فلا يعتبر بالحفاظ والمسجد لم يبن لأحرار الأموال فعتبر بالحفاظ كالطريق والعمراء وتمامه في الزيلعي وأقاد أن الحرز نوعان كما قدمناه عند قوله من حرز (قوله به يفتي) زاد في الفتح وهو ظاهر المذهب ومقابله القول بأنه يقطع عنده لو سرق من الحمام في وقت الاذن إذا كان ثمة حافظ ولا يقطع عندهما (قوله فيقطع بسرقة لؤلؤة من اصطبل) لأن الحرز كما قدمناه كل بقعة معدة للأحرار ممنوع من الدخول فيها الا باذن ولا ينبغي أن الاصطبل كذلك وهذا بخلاف الوديعه فإنه يعتبر فيها حرزاً مثلها حتى لو وضع المودع اللؤلؤة في الاصطبل يضمن كما حققناه في تنقيح الفتاوى الحامدية من الوديعه وسند ذكره هناك إن شاء الله تعالى (قوله والاول هو المذهب عندنا) ان كان اعاده لاجل نسبته الى المجتبى كان الاخصر عزوه اليه عقب عبارة المتن ولعل المراد افادة الحصر بالجملة المعروفة الطرفين فإنه زائد على ما في المتن فافهم (قوله لكن جزم القهستاني الخ) لم ينسبه القهستاني الى احد يعتمد عليه وما مشى عليه المصنف قال فيه شمس الأئمة السرخسي هو المذهب عندنا كما نقله في الذخيرة وغيرها وقد قال في الفتح أنه هو الصحيح كما ذكره الكرخي ثم قال ونقل الاسي جازي عن بعض

(وزوجها ولو كان) المسروق
(من حرز خاص له) لا (عبد من سيده أو عرسه أو زوج سيده) للاذن بالدخول عادة (و) لا (من مكاتبه وختنه وصهره) من (مغنى) وان لم يكن له حق فيه لأنه مباح الأصل فصار شبهة غاية بجنا (وحمام) في وقت جرت العادة بدخوله وكذا حوانيت التجار والحانات مجتبى (و) بيت اذن في دخوله ولو اذن لخصومين فدخل غيرهم وسرق ينبغي أن يقطع واعلم أنه لا يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لأنه أقوى فلا يعتبر بالحفاظ في الحمام لأنه حرز ويعتبر في المسجد لأنه ليس بحرز به يفتي شئ (و) كل ما كان حرزاً النوع فهو حرزاً لأنواع كلها فيقطع بسرقة لؤلؤة من اصطبل (على المذهب) وقيل حرز كل شئ معتبر بحرز مثله والاول هو المذهب عندنا مجتبى لكن جزم القهستاني بأن الثاني هو المذهب قفيه

اصحابنا أن كل شيء يعتبر بحوزته فلم أن ما في القهستان قول البعض وأن المذهب الصحيح خلافه ولعل قوته انه المذهب سبق نظر فليس في المسألة اختلاف تصحيح فافهم (قوله ولا يقطع قفاف) بقاف وقافين بينهما ألف (قوله هو من يسرق الدراهم) الذي في المغرب وغيره هو الذي يعطى الدراهم لينقدها فيسرقها بين اصابعه ولا يشعر به صاحبه (قوله بالقاف) أي وبشيتين مجتمعتين بينهما ألف (قوله لغلقي الباب) بالتحريك جمع أغلاق كسبب وأسباب مصباح (قوله نهارا) اعل وجهه انه يكون مجاهرا وشرط السطع الخفية بخلاف ما اذا كان ليلا قال الزيلعي ولو كان باب الدار مفتوحا في النهار فسرق لا يقطع لانه مكابرة لا سرقة ولو كان في الليل بعد انقطاع انتشار الناس قطع اه زاد في الذخيرة عن أبي العباس انه سرق في الليل بين ما اذا كان الباب المفتوح مردود أو غير مردود في انه يقطع فيها وقرئ بينهما في النهار في انه لو مردود اقطع والا لا اه قلت ومسألة الفشاش مذكورة في كافي الحاكم وهي تدل على انه لا يقطع في النهار بلا فرق بين كونه مردودا ولا لانه اذا لم يقطع بفتحته نهارا وهو مقتضى فاذا كان مفتوحا مردودا أو لا فهو كذلك بالاول فلذا اطلق الزيلعي عدم القطع كما علمت ثم ذكر بعده مسألة الفشاش المذكورة وبه ذاعلم أن ما قد سناه عن النهر عند قوله أو من ذى رحم ليس على اطلاقه قد بر (قوله قطع) أي لعنه الخفية رأ ما لو علم فلا يقطع لانه مجاهر (قوله من السطع) أي اذا صعد اليه أو تناوله من داخل الدار واحتز به عما لو سرق ثوبا بسط على حائط الى السكة بخلاف ما اذا كان الى الدار فانه يقطع كافي الجبر (قوله أي بحيث يراه) افاد انه ليس المراد بالاعندية الخنوص بل الاطلاع عليه (قوله ولو لم يلاحظ باعنا) عبريا لحافظ لانه اعلم من أن يكون هورب المتاع أو غيره وأطلق النائم فشملم ما اذا نام مضطجعا ولا وما اذا كان المتاع تحت رأسه أو تحت بطنه أو بين يديه حالة النوم هر الدخيل وقيل باشترط كونه تحت رأسه أو جنبه فتح قال في النهرونية بقوله عنده الى انه لو كان لا يباله لم يقطع وقيل يقطع حكا في اغتبي اه وبسطه في الجبر وفصل الزيلعي بين السائم وغيره فيقطع في الاول لانه أخذ خفية في انشأ لانه اختلاس وذلك حيث قال وفي المحيط لو سرق ثوبا عليه رهو رداؤه أو قلنوة أو طرف مطقة أو سيفه أو سرق من امرأته حيا عليها لا يقطع لانها خلسة وليست بخفية سرقة ولو سرق من رجل ثام فلا دة عليه وهو لا يسرها أو ملاة له وهو لا يسرها أو واضعها في بيانه بحيث يكون حافظا لها قطع لانه أخذها بخفية رسر اولها حافظا وهو النائم اه (قوله ولو لم يصب بيوت الدار) أي لا فرق بين أن يسرق من البيت الذي اضافه فيه أو من بيت آخر فيها (قوله لا اختلال الحرز) لان الدار مع جميع بيوتها حرز واحد فبالاذن فيها اختلال الحرز في جميع بيوتها بحر (قوله اشبه عدم الاخذ) لان الدار وما فيها في يد صاحبها فتح وفيه أيضا أن الحرز بالمكان لا يجب القطع فيه الا بالخراج لقيامه بالمالك قبل الاجراج من داره فلا يتحقق الاخذ الا بالارالية وذلك بالاجراج من حرز بخلاف الحرز بالحفاظ فانه يقطع كما اخذ له زوال يد المالك بمجرد الاخذ فتم السرقة فيجب موجهها اه (قوله بخلاف الغصب) يعني أن هذا في حق القطع لسقوط الحطب بالشبهة بخلاف ضمان الغصب يعني لو هلك ما سرقة ولم يبرجه قل في الفتح قال بعضهم لا ضمان عليه اذا تلف المسروق في يده قبل الاجراج من الدار ولا قطع عليه والتصحيح انه يضمن لوجود التلف على وجه التعدي بخلاف السطع لان شرطه هلك الحرز ولا يوجد اه (قوله المتسعة جدا) أي انني فيها متار وفي كل منزل مكان يستغنى به أهله عن الانتفاع بحسن الدار واما يتقدمون به انتفاع السكة والافهي المسألة السابقة التي لا بد فيها من الاجراج من الدار بحر ونحوه في الزيلعي وفي الكافي يقع اذا كانت دارا واحدة عظيمة فيها مناصير كل مقصورة مسكن على حبالها اه والمقصورة بالحجرة بلسان أهل الكوفة معراج (قوله أو أغار) المراد دخل مقصورة على غزاة فآخذ بسرعة يقال أغار الفرس والنعلب في العدو أسرع بحر (قوله من أهل الحجر) حال من فاعل أغار (قوله لأن كل حجرة حرز) علة لانه ما لتين اذ لكل مقصورة باب وغلق على حدة ومال كل واحد حرز بمقصورة فمكات المنازل بمنزلة دور في حلة وان كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل المنازل عن الانتفاع بحسن الدار بل ينتفعون به انتفاع المنازل فهي بمنزلة مكان واحد فلا يقطع الساكن فيها ولا المأذون له بالدخول فيها اذا سرق من بعض مقاصيرها زيلعي (قوله في الطريق) أي بحيث يراه لانه باق في يده فصار كأنه أخرجه معه والا فلا قطع عليه وان خرج وأخذه لانه صار مستهلكا له قبل خروجه بدليل وجوب الضمان عليه

(ولا يقطع قفاف) هو من يسرق الدراهم بين اصابعه (وفشاش) بالقاف هو من يبي لغلقي الباب ما يقصه اذا (فش) حانوا أبواب دار (نهارا وحلا البيت من احد) فلو فيه احد وسولا يعلم به قطع شئني (ويقطع لو سرق من السطع) نصابا لانه حرز شرح وهبانية (أو من المسجد) اراد به كل مكان ليس بحرز فم الطريق والصحراء (ورب المتاع عنده) أي بحيث يراه (ولو) الحافظ (بأعنا) في الاصح (لا) يقطع (لا) رز خفيف مضافه (ولو من بعض بيوت الدار أو من صندوق مقبل لا اختلال الحرز) أو سرق شيئا ولم يبرجه من الدار اه (ان) عدم الاخذ بخلاف الغصب (ران) آخره من حجرة الدار) المسألة يتد الى صحتها (أو أغار من أهل الحجر على حجرة) أخرى لان كل حجرة حرز (أو سب قد دخل أو ألق) كذا رأيت في نسخ المتن والشرح بأو وصوابه بالواو كما في الكبر (شيئا في الطريق) يقع نصابا

(ثم أخذه) قطع لأن الرمي حيلة
يعتاده السارق فاعتبر السارق
فعلا واحدا ولو لم يأخذه أو أخذ
غيره فهو مضيع لا سارق (أو حله
على دابة فساقه وأخرجه) أرعق
وسنه في عنق كلب وزجره لأن
سيره يضاف إليه (أو ألقاه في الماء
فأخرجه بتحريك السارق) لما مر
(أو لا بتحريكه بل) أخرجه (قوة
جريه على الأصح) لأنه أخرجه
بسببه فبإي (قطع) في الكل
لما ذكرنا ويشكل على الأخير
ما قالوا لو علقه على طائر فطار
إلى منزل السارق لم يقطع فإذا
والله أعلم بحزم الحدادي
وغيره بعدم القطع (وان) نقب ثم
(ناوله آخر من خارج) الدار
(أو أدخل يده في بيت وأخذ)
ويسمى اللص الظريف ولو وضعه
في النقب ثم خرج وأخذه لم يقطع
في الصحيح شمني (أو طر) أي
شق (مسرة خارجة من) نفس
(الكم) فلو أدخله قطع
وفي الحل بعكسه (أو سرق) من
مرعى أو (من قطار) يفتح القاف
الابل على نسي واحد (بعيرا
أو حلا) عليه (لا) يقطع لأن
السائق والقائد والراعي لم يقصدوا
للغنط (وان) كان معها حافظ

كما لو ذبح الشاة في الحرز جوهره (قوله ثم أخذه) أشار إلى أنه لا يشترط للقطع الأخذ على الفور أو اللقاء اه ط
(قوله يعتاده السارق) أما التعذر والخروج مع المتاع أو ليكنه الدفع أو التردد زباني (قوله فاعتبر الكل فعلا
واحدا) أي كل من النقب والدخول واللقاء والأخذ حيث لم يعترض عليه يد معتبرة وهذا جواب عن قول
زفرانه لا يقطع لأن اللقاء غير موجب له (قوله ولو لم يأخذه) أي بأن خرج وتركه وقوله أو أخذه غيره أي
قبل خروجه (قوله فهو مضيع) فعليه ضمانه (قوله لأن سيره يضاف إليه) أما لو خرج بلا سوق ولا زجر
لم يقطع لأن الدابة اختيارا فإلما يفسد اختيارها بالجل والسوق لا يقطع نسبة الفعل إليها كما في البحر (قوله
لما مر) أي من أن الإخراج يضاف إليه ط (قوله قوة جريه) في بعض النسخ بقوة جريه (قوله لأنه أخرجه)
أي لأن الماء أخرجه بسبب القساة فيه (قوله ويشكل على الأخير) أي ما لو ألقاه في الماء وأخرجه بقوة
جريه والاستشكل لصاحب النهر قلت وقد دفع بأن الطائر فعليه يضاف إليه لأن الدابة اختيارا كما مر فإذا لم
يزجره بل طار بنفسه قد عرض على فعل السارق فعل اختياره فلم يضاف إليه نظيره ما إذا خرج الجارية بنفسه بلا سوق
في المسألة المارة وكذا ما يأتي في الغصب لو حل قيد عبده غيره أو رباط دابته أو فتح باب اصطبلها أو قنص طائره
فذهبت لا يضمن فافهم (قوله بعدم القطع) هو خلاف ما صححه في المبسوط وهو شي عليه المصنف تعالى زباني
وانتخ والنهية وفي النسخ انه قول الأبي الثلاثة فيرجع على ما جزم به الحدادي صاحب الجوهره ولا سيما
بعد انتضاح الجواب بمثلناه (قوله وان نقب ثم ناوله آخر الخ) جواب الشرط قوله لا يقطع وأفاد أنه
لا يقطع المناول ولا المناول لأن الأول لم يوجد منه الإخراج لا اعتراض يده معتبرة على المال قبل خروجه والثاني
لم يوجد منه ذلك الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد وأطلقه فشم على ما إذا خرج الداخل يده وناول الخارج
أو أدخل الخارج يده فتناول من يد الداخل وهو ظاهر المذهب بحر (قوله أو أدخل يده في بيت وأخذ)
أي من غير دخول في البيت وقيد بالبيت احترازاً عن الصندوق ونحوه كما يأتي (قوله ويسمى اللص الظريف)
ما تورع عن على رضى الله عنه مع تفسيره بمن يدخل يده في نقب البيت كما في الزباني (قوله لم يقطع في الصحيح)
ذكره أيضا في النسخ والجبر وليتفر الفرق بين هذه المسألة ومسألة ما لو ألقاه في الطريق ثم أخذه حيث لم يعبر
الكل فعلا واحدا كما اعتبر هناك مع أنه في المسألتين لم يوجد اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروج السارق
ولعل الفرق أنه هناك تحقق إخراج المال خفية قبل خروجه أما هنا فلا ثم لما خرج وأخذه من النقب لم يأخذه
من حرز فصار كما إذا أدخل يده في بيت وأخذ تأمل (قوله أو طر مسرة خارجة) المسرة هي الخرقه التي يشتد فيها
الدراهم يقال سررت الدراهم أصرتا شددتها والمراد هنا الكم المشدودة التي فيها الدراهم نهر
فتوله من نفس الكم بيان لقوله مسرة ولذا زاد لفظ نفس لئلا يتوهم أنهم من غيره وحاصل صور المسألة أربعة
قال في غرر الاذكار أعلم أن المسرة أن جعلت نفس الكم فاما أن جعل الدراهم داخل الكم والرباط من خارج
أو بالعكس وعلى التقديرين فاما أن طر أو حل الرباط فان طر والرباط من خارج فلا قطع وان طر والرباط من
داخل بأن أدخل يده في الكم فقطع موضع الدراهم فأخذها من الكم فقطع للأخذ من الحرز وان حل الرباط وهو
خارج قطع لأنه حينئذ لا بد أن يدخل يده في الكم فيأخذ الدراهم وان حل الرباط وهو داخل لا يقطع لأنه لما حل
الرباط في الكم بقي الدراهم خارج الكم وأخذها من خارج وعند أبي يوسف والائمة الثلاثة يقطع في الوجوه
كلها لأن الكم حرز اه وتمام تحقيقه في النسخ (قوله يفتح القاف) صوابه بكسر ها كما في شرحه على
المتقى والنحو غيرها والطلبه والقاموس ط (قوله أو حلا عليه) أي على البعير فلو على الأرض فهي مسألة
الجوالت الآتية (قوله لأن السائق الخ) تعليل على انتشار المشوش فقوله لأن السائق والقائد راجع لقوله
أو من قطار وقوله وازاعي راجع لقوله من مرعى ط (قوله لم يقصد واليخفظ) بل يقصد الراعي لمجرد الراعي
والسائق والقائد وكذا الراكب يقصدون قطع المسافة ونقل الامتعة وعند الاثمة الثلاثة كل من الراكب
والسائق حافظ حرز فيقطع في أخذ الجمل والحمل والجوالت والشق ثم الأخذ وأما القائد فحافظ للجمل الذي زمامه
بيده فقط عندنا وعندهم إذا كان بحيث يراها إذا التفت إليها حافظ للكل محرزة عندهم بقوده فتح وبه علم أن
القائد ليس على إطلاقه عندنا لأنه حافظ ما زمامه بيده ولم أر التصريح به في غير هذه العبارة تأمل (قوله وان
كان معها حافظ) أي مع ما ذكر من بعير المرعى واطار والحمل واطلاق محمد عدم القطع في مواشي المرعى محمول

على عدم الحافظ ولو كان الحافظ هو الراعي اختلف المتأخرون في التقاضي لا يقطع وهو الذي في المتن عن أبي حنيفة وأطلق خواهر زاده ثبوت القطع مع الحافظ ويمكن التوفيق بأن الراعي لم يقصد الحفظ لها من السرقة بخلاف غيره فتح وفي اجتهادي وكثير من المشايخ أقوا بما قاله الباقي غير (قوله وان شئ اخل) أي جوال القاعلي الارض أو على ظهر رجل قهستاني وانما قطع لأن صاحب المأوى اعتمد الجوال الذي كان هناك كالحرز بخلاف ما اذا اخذ الجوال في يده وكذا لو سرق من القسطاط فانه يقطع ولو سرق نفس القسطاط لم يقطع بحر وبأبي يسانه (قوله فسرق منه) أي أخرج منه يده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا مخرج الشيء بنفسه ثم اخذه لا يقطع لأن الاخراج من الحرز شرط قهستاني وفي حاشية نوح افندي فيد بالاحذ من الجمل لأنه اذا لم يأخذ منه بالذات بل اخذ من الارض ما سقط منه بسبب شقه لا يقطع لأنه لم يأخذ من الحرز اه ومثله في العقوبة قات ويشكل عليه ما لو سب قد دخل وألقى شيئا في الطريق ثم اخذه فانه يقطع كما مر إلا أن يجاب بأن الالتفات في الطريق هناك معناه كإمارة بخلافه هنا قائل (قوله أو سرق جوال القاعلي) معناه اذا كان الجوال في موضع ليس بحرز كالطريق والمدازة والمجد ونحوه حتى يكون محرزا باصحابه فتح (قوله بضم الجيم) أي مع فتح اللام وكسرها وبكسر الجيم واللام الوعاء المعروف وجمعه لصداق وجوال القات قاموس ونحوه في الصحاح وفيه ما أن القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة إلا معربة أو صوتا (قوله ورده بحذله) أي يحفظ المسروق من الحيوان والجمل والمتاع ما لك أو غيره قهستاني أي فلا يلزم أن يكون الحافظ الجمل أو الجمل ابن كمال وأفاد أن هذه الجملة الحالية قيد في مسألة التطارأتين وهو ما افاده الخارج أو لا بقوله وان كان من ههنا حفظ وهذا بخلاف مسألة الشق فقد قال السيد أبو السعود انه يجب فيه القطع مطلقا فان الجوال غير محرز فاعتبر الحافظ وما فيه محرز به في شقه وأخذ ما فيه يقطع وان لم يكن معه حافظ فلا خدس الحرز وفي أخذه بجملته لا يقطع إلا أن يكون معه من يحفظه **==** لأنهم انما تركوا التسمية على ذلك لوضوحه اه **==** لها (قوله أو بقره) أي بحيث يراه كإمارة (قوله أو أدخل يده) وكذا لو أدخل شيئا آخر يعلق بالمتاع قهستاني (قوله في صندوق) بالدم وقد فتح جمعه صناديق كصندوق رءوس قاموس وفي الصحاح أن الفتح عامي (قوله أو في جيبه) جيب التميميص وشوه بالفتح طوقه قاموس وكذا قال في الصحاح جيب التميميص بالفتح ما على الثوب والجمع اجياب وجيوب والمراد باليب ههنا ما يشق بجباب الثوب لا فقط فيه الدراهم وهل اطلاق الجيب عليه عربي أو عراقي حوى وفي حاشية أي السعود أن الاخذ من العمامة أو الحرام كالاخذ من الجيب (قوله أو كنه) أي بأن وضع شيئا في داخل الكم من غير ربط والافهى مسألة الدتر نأمل (قوله فهتكك) التثنية الخرق والشق (قوله فسطاطا) هو الخيمة (قوله لم يقطع) لأنه ليس بحرزا بل ما فيه محرز به فلذا قطع فيما فيه دونه فتح ونظيره ما لو سرق الجوال التي **==** مارة (قوله ولو مله دونه) أي ولو كان ملفوفا عنده يحفظه فتح (قوله قطع) أي اذا أخذ من حرزه هو مكان أو حافظ (قوله فبها أخرى) أي خرجت من الحرز بنفسها من غير سوقه ولا اخرجها (قوله قطع المحول فقط) لأنه لا عبرة للعامل إلا ترى أن من حلف أن لا يحمل طبقا يحمل حامل الطبق لم يحلف جوهره قات ولد الوجه على المصلي طائر عليه نجاسة لا تنفس صلاته ومثله صبي يتمسك بنفسه بخلاف من لا يتمسك لأن المصلي يصير حاملا للنجاسة والنجاسة (قوله لكونه اقرارا بالسرقة الخ) المسألة مسقولة في الفتح وغيره معلة بأن الاضافة على الحال والنصب على الاستقبال وما حنا علل به في شرح الوهبانية عن التجنيس قلت وتحقيق المقام أن اسم الفاعل لا ينصب للمفعول الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فلو بمعنى الماضي مثل انما ضرب زيد أسرو وجبت اضافته وتسمى اضافة محذرة والعامل تجوز اضافته وتسمى غير محذرة لأنها على تبة العمل والقطع عن الاضافة كما قرر في محله وبه طهر أن اسم الفاعل حال الاضافة فيحمل أن يكون بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال لكن لما كان الاصل فيما كان بمعنى الحال أو الاستقبال هو العمل فالاصل في المضاف أن يكون بمعنى الماضي فيكون اقرارا بأنه سرق الثوب في الماضي ويلزم منه أن يكون متعنا بسرقة أيضا في الحال فيقطع أما اذا نصب الثوب لزم أن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال فان حمل على الحال لزم القطع وان حمل على الاستقبال لم يلزم فلا يقطع بالشك وتعين حمله على الاستقبال فيكون عدة بأنه سوف يسرق هذا الثوب لا اقرارا بأنه هو سارقه في الحال أي عدة

أو (شر الخيل فسرق منه
أو سرق جواصا) بضم الجيم
(قوله صاحب ورده بحذله أو باره)
أو سرق أو أدخل يده في صندوق
أو رده في (جيبه أو رده أو أحد
المال قطع) في الدخل والاصل
أن الحرز انما يمكن دخوله به
بدخوله والافساد حال اليد فيه
والاخذ منه (فروع) سرق فسطاطا
منصوبا لم يقطع ولو مله دونه أو
فسطاطا آخر قطع فتح **==** أخرجه
حرره شاه لم يقطع ندبا فبها أخرى
لم يقطع سرق مالا من حرره دخل
أخر وحمل السارق بهامه مع
المول فقط سراج (قوله انما ر
هذا الثوب قطع انما صاف) ار
أقرارا بالسرقة (ران فوند) وند
الثوب (لا) يقطع لكونه عدة
لا اقرارا دور ووضيحه اذا دل
هذا اذا دل يده فانه قتله اذا دل
هذا اذا دل زيا معناه انه يده
والمنازع يعمل الحال والاستقبال
فلا يقطع بالشك

الامام قبل لما شاهد فيه من السعي بالفساد في الارض وبعد الضباع عن الرجوع فله قتل سياسة في فعل ذلك القتل
 المعنوي اه أي أن قطع أريته قتل معني فاذا رأى أن له قتل سياسة فله قتل معني وهذا يشير الى ما قدمناه
 من أن له قتل سياسة في الثالثة تأمل (قوله كن سرق الخ) أي كما لا يقطع بل يحبس حتى يتوب من سرق الخ لان
 القطع - حيث تنصت جنس المنفعة بطشا وذلك اهلل وفوت الاصابع منها يقوم مقام فوت الابهام في نقصان
 البطش بخلاف فوت واحدة غير الابهام قيد بالسري لان اليدين لو كانت شلاء أو ناقصة الاصابع قطع في ظاهر
 الرواية لان استيفاء الناقص عند نذر الكامل جائز نهر (قوله أو رجله اليدين مقطوعة) قيد بقطعها
 لان المتطوع لو كان هو الاصابع منه افاق استطاع المشي قطعت يده والا لا يكفي البجر عن السراج وفيد باليدين لانه
 لو كانت رجلاه اليسرى مقطوعة قطع قال في كافي الحاصكم وان كانت رجلاه اليسرى شلاء قطعت يده اليدين اه
 فلو يده اليدين أيضا مقطوعة لم يقطع كما قدمناه آزل الباب (قوله لم يقطع) أي لم يقطع يده اليدين في جميع
 ما ذكره كافي عليه في غاية البيان خلافا لما يوهمه كلام العيني والهرجيث قال لا تقطع رجلاه اليسرى اه وأجاب
 ابن الشلبي بأنه محمول على ما إذا سرق ثانيا والحال أن رجلاه اليدين مقطوعة فانه حينئذ لا تقطع رجلاه اليسرى
 قال وهذا الحمل صحيح لكنه بعيد مخالف لما يقتضيه سياق الكلام (قوله لانه اهلل) أي بتفويت جنس منفعة
 البطش أو المشي لانه اذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يقدر على المشي اصلا بخلاف ما اذا كان من طرفين
 فانه حينئذ يضع العصا تحت ابطنه ابن كمال (قوله ولا يضمن) غير أنه يوجب نهر أي ان كان عمدا سرق
 عن الفتح (قوله ولو عدا) هذا عند الامام وقال انه يضمن في العمدة أورش اليسار وقول زفر يضمن مطلقا أي
 في العمدة والخطا والمراد بالخطا هو الخطا في الاجتهاد من القاطع في أن فعلها يجوز نظر الى اطلاق النص
 أما الخطا في معرفة الميز من اليسار فلا يجعل عفو لانه بعيد عنهم به مدعيه رقبيل يجعل عفو قال في المعنى هو
 الصحيح والقياس ما قاله زفر نهر (قوله في الصحيح) ظاهره انه تصحيح لقول الامام في شموله العمدة والخطا وهذا
 لم يذكره في النهر وانما الذي فيه تصحيح القول يجعل الخطا عذرا على التفسير الثاني من تفسير الخطا كما سمعت من
 عبارة النهر نعم ظاهر الرواية وغيرها اعتماد قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتن فافهم (قوله اذا امر بخلافه)
 أي بأن امره الحاكم بقطع الميز فتطلع اليسرى أو لا أطا وقول اقطع يده ولم يعبر اليدين فلا ضمان على القاطع
 اتساقا لعدم المحاللة اذ اليد تطلق عليها وكذا لو أخرج السارق يده فقال هذا يميني لانه فطعه بأمره بجر
 (تبيينه) لم يبرر المصنف أن هذا القطع وقع حذام لا قبل نعم فلا ضمان على السارق لو استأن العيز وقيل لا يضمن
 في العمدة والخطا كما في البحر والنهر (قوله لانه تلف وأخلف الخ) أي فلا بعد اطلاق ما شهد على غيره ببيع
 ماله بمثل قيمته ثم رجع هداية وانما قلنا انه اخلف لان اليدين كانت على شرف الرمال فكانت كالنفاثة فأخلفها
 الى خلف استمرارها بخلاف ما لو قطع رجلاه اليدين أي حيث يضمن لانه وان امتع به قطع يده لم يعرضه
 من جنس ما تلف عليه من المنفعة لان منفعة البطش ليست من جنس منفعة المشي وأما ان قطع رجلاه اليسرى
 فلاه لم يعرض عليه شيئا فتح (قوله وكذا لو قطع غير الحداد) أي بعد أمر الثاني الحداد أما اذا صدر
 ذلك قبل الأمر أصلا فهو ما ذكره بعد ط والحاصل أن الثاني اذا أمر الحداد بقطع يده اليسرى الحداد
 أو غيره لا يضمن (قوله في الاسح) فان في الفتح اخذ از عماد كرا الاستيعابي في شرحه لمختصر الطحاوي
 حيث قال هذا كله اذا قطع الحداد بأمر السلطان ولو قطع يساره غير ذي العمدة النقصان في الخطا الدية
 (قوله ولو قطع احد الخ) قال في شرح الطحاوي من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى رجع الطع
 يمينه فهد الا يحلوا ما أن يكون قبل الخصومة أو بعد ما قبل القضاء أو بعد فان كان قبل الخصومة فعلى ذممه
 النقصان في العمدة والارش في الخطا وبتقطع رجلاه اليسرى في السرقة وان كان بعد الخصومة قبل القضاء
 فكذلك الجواب الا انه لا تقطع رجلاه في السرقة لانه لما حوسم كان الواجب في اليدين وقد نالت فسقط وان كان
 بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وكان قطعه من السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهت من مال
 السرقة أو سرق في يده اذ ط عن حاشية الشلبي على الراعي قال فنقول المصنف وسقط القطع الخ تبع فيه شيئا
 في بحرهم وقد علمت مانع الا أن يحمل على ما اذا كان القطع بعد الخصومة (قوله فاما) احتريزه عن القطع
 للسرقة فانه لا يقطع ثانيا لا تحاد الجنس ط أي يقع هذا القطع عن السرقة السابقة بخلاف ما اذا سرق

(سرق وابهامه اليسرى)
 مقطوعة أو شلاء أو اصابع منها
 سواها) سوى الابهام (أو رجلاه
 اليدين مقطوعة أو شلاء) لم يقطع
 لانه اهلا بل يحبس ليتوب
 (ولا يضمن قاطع اليد اليسرى)
 ولو عدا في الصحيح نهر (اذا امر
 بخلافه) لانه تلف وأخلف من
 جده ما هو خير منه وكذا لو قطع
 غير الحداد في الاسح (ولو قطع
 أحد رجله من النقصان رجب
 النقصان في العمدة الدية في الخطا
 وسقط القطع عن السارق) سواء
 قطع يمينه ام يساره (وفناء الثاني
 بالقطع فلا امر) على الصحيح
 (فلا ضمان) كافي وفي السراج
 سرق فلم يواخذ بها حتى قطعت
 يمينه قصاصا

فلعل رجله اليسرى (وطلب المسروق منه) المال لا القطع على الظاهر بجر (شرط القطع مطلقاً) في اقرار وشهادة على المذهب لان الخصومة شرط لظهور السرقة (رصد حضوره) أي المسروق منه (عند الاداء) لشهادة (و) عند (القطع) لاحتمال أن يقر له بالملك فيسقط القطع لاحضار الشهود على الصحيح شرع المنظومة وأقره المصنف قلت لكنه مخالف لما قدمه من شرطها فاجتزأ وقد حرره في الشرع بلائية بما يفيد ترجيح الاول فتأمل ثم فرغ على قوله وطلب المسروق الى آخره فقال (فلو أقر أنه سرق مال الغائب وقت القطع على حضوره وخصامته) (و) كذا (لو قال سرقته هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أروا أخبرك من صاحبها لا قطع) لانه يلزم من جهالة عدم طلبه (و) كل (من له يد صحيحة ملك الخصومة) ثم فرغ عليه بقوله زكودع وغاصب (ومرتهن ومتول وأب ووصي وقابض على سوم الشراء (وصاحب ربا) بأن باع درهما بدرهمين وقبضهما فسرقة منه لان الشراء فاسدا بمنزلة المغصوب بخلاف معطي الربا لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شئ ولا قطع بسرقة النقطة خائصة (ومن لا) يده صحيحة (فلا) يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد النظم بقطع بخصومة احد ولو مال كالان يده غير صحيحة كما يأتي آنفاً (ويقطع بطلب المالك) أي إذا

بعد انقطع كما مر (قوله قطع رجله اليسرى) لانها المحل وقت القطع اهـ ح (قوله لا القطع على الظاهر) قال في البحر وأشار الشئني الى انه لابد من الطلين لكن في الكشف الكبير أن وجوب انقطع حق الله تعالى على الغلوس ولذا لا يملك المسروق منه الخصومة بدعوى الحد وثباته ولا يملك الغنم بعد الوجوب ولا يورث عنه اهـ فقد صرح بأنه لا يملك طلب القطع الا أن يقال انه لا يملك مجتزأ عن طلب المال والظاهر أن اشترط انما هو طلب المال وتشترط حصرته عند القطع لا طلبه القطع اذ هو حقه تعالى فلا يتوقف على طلب العبد اهـ وفي النهر والظاهر ما جرى عليه الشارح الزيلعي وغيره من الاكتفاء بدعوى المال (قوله على المذهب) وروى عن أبي يوسف انه في الاقرار لا يشترط المطالبة كما في الفتح (قوله لان الخصومة الخ) أفاد أن حد السرقة لا يثبت بدعوى الخصبة تأمل (قوله قلت لكنه مخالف لما قدمه) أي في الباب السابق في قوله وشرط للقطع حضور شاهدين وقت (قوله بما يفيد ترجيح الاول) أي ما تقدم من اشتراط الحضور وفيه نظر بل مفاده ترجيح ما هنا فان الذي حرره هو ما قلناه عن كافي الحاشية من أن ما هنا هو قول الامام الاخير فيكون الاول مرجوحاً عنه ولذا صحح ما هنا في شرح المنظومة الرهبانية كما حررناه فيما تقدم فافهم (قوله وكل من له يد صحيحة ملك الخصومة) شمل المالك والامير والضامن كالغاصب فانه يجب عليه حفظ المغصوب كالأمين فملك الخصومة لانه لا يقدر على اسقاط الضمان عن نفسه الا بذلك كما أفاده في الفتح وشمل ما اذا كان المالك حاضراً أو غائب كما في النهر عن السراج (قوله ثم فرغ عليه) الاول ثم مثل له ط (قوله ومتول) أي متولى الوقف كما في الزيلعي والفتح وعبر في البحر بمتولى المسجد وهذا يرتب ما يجنبه في البحر في الباب السابق من انه لا قطع بسرقة مال الوقف وقد تناول الكلام فيه هناك (قوله وقابض على سوم الشراء) لانه ان سعى الثمن كان مغصوباً عليه والا كان امانة بمنزلة المودع وعلى كل فيده صحيحة ومثل من ذكر كما في الفتح وغيره المستعير والمستأجر والمضارب والمستفيع (قوله بأن باع درهما بدرهمين) الاحسن قول النهر باع عشرة بعشرين وقبضها فسرقة منه اهـ لا تنق النصاب الموجب للقطع اهـ ح (قوله لان الشراء فاسدا) أي الذي منه الربا بمنزلة المغصوب في أن كلا منهما مضمون على ذي اليد بالقيمة (قوله بخلاف معطي الربا) مخالف لقوله ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم (قوله لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد) فيه نظر لما في الاشياء من أن الربا لا يملك فيجب عليه رد عينه مادام قائماً حتى لو أبرأه صاحبه لا يبرأ منه لانه رد عينه القائمة حق الشرع اهـ وبه علم أن صاحب الربا في عبارة المصنف وهو الذي قبضه لم يملك بل بقي على ملك المعطي فصار المعطي مالاً والقابض زائداً فتصح مطالبة كل منهما بمنزلة المغصوب كما هو مخرج عبارة المصنف الاتية تبعاً للذكر ولصاحب الهر هناك كلام غير مختار فراجع وتدبر (قوله ولا قطع بسرقة النقطة) هذا لم يصرح به في الخاتمة وانما يفهم منها كما يجنبه في البحر وعبارة الخاتمة رجل النقطة لقطعة فضاعت منه فوجد هاتفي يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فان في الوديعة يـ مودع أن يأخذها من الثاني لأن لقطعة الثاني كالأول في ولاية اخذ اللقطعة وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على الوديعة اهـ قال في البحر فينبغي أن لا يقطع بطلب الملتقط كما لا يخفى اهـ وتبعه اخوه في النهر وكذا المقدسي واعترضه السيد أبو السعود بأن ثني الخصومة بين الملتقط الاول والثاني لا يدل على انه لا خصومة بين الملتقط والسارق منه اهـ قلت أي لان الملتقط يده بأمانة حتى لا يتمكن احد من اخذها منه ولو دفعها لآخر له أن يستردها منه ولو ذكر أحد علامتها ولم يصدق الملتقط انها له لا يجبر على دفعها اليه فلولا تمكن له يد صحيحة لم يكن له شيء من ذلك وهذا يدل على أن له مخاصمة السارق منه بخلاف ما اذا ضاعت منه فالنقطة لها غيره فان يد الأول زالت باثبات يده عليها لان الثاني له ولاية اخذها فليس للأول بعد زوال يده مخاصمة الثاني وأما الوديعة اذا ضاعت من المودع فان له مخاصمة ملتقطها اذ ليس له اثبات يده عليها كالمودع ولعل وجه الفرق بين المودع والملتقط الاول مع أن كلا منهما يده بأمانة أن يد المودع اقوى لانها باذن المالك فكانت يده المالك بخلاف يد الملتقط والله تعالى اعلم (قوله سرق منه) بالبناء لتجهول والجمله صفة لسارق وقوله بعد القطع أي قطع السارق الاول وقوله لم يقطع أي السارق الثاني وقوله لان يده أي يد السارق الاول (قوله كما يأتي آنفاً) أي قريبا وهو بكسر التون ويجوز في أوله المد والقصر وقرئ بهما كما في القاموس (قوله ويقطع بطلب المالك) شمل ما اذا حضر المسروق منه ولم يحضر وعن محمد أنه لابد من حضوره وظاهر

الرواية الأولى كما في النهروان زيلعي (قوله أي من الثلاثة) هم المودع والغاصب وصاحب الربا زيلعي وغيره ولا يخفى أن المراد بالمالك في مسألة الربا هو المعطى لأنه باق على ملكه فهذا صريح في أنه يقطع السارق بطلبه خلافا لما قدمه عن الثمن ومثل الثلاثة غيرهم من متركهم في الفتح وغيره (قوله وكذا بطلب الراهن) أي إذا كانت العين فاقمة وقد قضى الدين أما إذا لم يقضه أو استهلك السارق العين فلا قطع بخصوصته لأنه قبل الإيفاء لاستحقاقه في المطالبة بالعين وبالإستهلاك صار المرتهن مستوفيا لدينه قال الزيلعي وينبغي أن يقطع بخصوصته فيما إذا زادت قيمة الرهن على دينه بما يبلغ نصابا لأن له المطالبة بما راد كالوديعة وارتضاء في الفتح وهو المذكور في غاية البيان نهر أي أن له مطالبة السارق بعد الهلاك بما زاد كما عبر به الزيلعي فليس المراد أن له مطالبة المرتهن إذ ليس له ذلك (قوله لا يطلب المالك الخ) أي لا يقطع السارق الثاني بطلب الخ (قوله لو سرق) قيد لطلب المالك وطلب السارق (قوله بعد القطع) أي قطع الأول (قوله لسقوط عصمته) أي المال لأنه لان ضمان على السارق بعد ما قطعت يمينه كما يذكره المصنف قال في الفتح وقال مالك والشافعي في قول يقطع بخصوصية المالك لأنه سرق نصابا من حرز لا شبهة فيه ولنا أن المال لما لم يجب على السارق ضمانه كان ساقط التقوم في حقه وكذا في حق المالك لعدم وجوب الضمان له فيد السارق الأول ليست يد ضمان ولا أمانة ولا ملك فكان المسروق ما لا غيره معصوم فلا قطع فيه اهـ (قوله أو بعد ما درى بشبهة) كدعواه أنه ملكه ونحو ذلك كما يأتي واعتراض بأن هذا ينفي عنه قوله قبل القطع وفيه أن المتبادر من قوله قبل القطع كون القطع لازما له وهذا ساقط عنه بشبهة نعم يعلم حكم الساقط بالأولى لكنه تابع الهداية لزيادة الإيضاح فافهم (قوله فإن له) أي للسارق الأول (قوله لأن سقوط التقوم ضرورة القطع الخ) كذا في الهداية وهو رفع ضرورة على أنه خبر أن أو بنصبه على أنه فعول لاجل الخبر مذكوف أي ثابت لضرورة القطع أي أنه امر ضروري لا قطع أي أنه يلزم من وجوب القطع سقوط التقوم لا ينفك عن القطع ولا يوجد بدونه لأن عدم سقوطه ينافي وجوب القطع كما يأتي بيانه هذا ما ظهر لي وفي هذا التعليل إشارة إلى الرد على ما قاله الكرخي والطحاوي من إطلاق عدم القطع سواء قطع الأول أو لا كما قدمناه أول كتاب السرية قلت ومنه فهم هذا التعليل أن المراد بقوله قبل القطع ما إذا لم يقطع الأول أصلا ويبدل عليه ما يأتي من أنه لا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكها قبل القطع أو بعده فإذا لم تكن مضمونة بالإستهلاك قبل القطع يعني ثم قطع تحقق سقوط التقوم فعلم أن التقوم لا يسقط إلا إذا لم يوجد قطع أصلا تأمل (قوله فصار كالغاصب) أي في أن له يدا صحيحة هي يد الضمان (قوله ثم بعد القطع الخ) أي دفع السارق الأول والأولى ذكر هذا قبل قوله بخلاف ما إذا سرق الخ (قوله روايتان) أحدهما أنه استرداد المسروق من السارق الثاني لما حجه إلى الرد الواجب عليه والآخرى لأن يده ليست يد ضمان ولا أمانة ولا ملك فتح (قوله واختار الكمال الخ) أي اختار أن الثاني يرد من يد الثاني إلى المالك إن كان حاضر أو لا فإنه له كما ينظر أم والغيب ولا يرد إلى الأول ولا يقيمه مع الثاني لظهور خيانته كل منهما (قوله وورده قبل الخصومة) أي الدعوى والشهادة المترتبة عليه أو الإقرار وقيد بالرد قبل الخصومة لأنه لو رده بعدها سواء قضى بالقطع أو لا فإنه يقطع نهر (قوله ولو حكما كصوله ولو في غير عياله) أي كوالده وبنده ووالده وبنده لأن له ولا شبهة الملك فثبت به شبهة الرد بخلاف ما إذا رده إلى عياله أصوله لأنه شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ومن الرد الحكمي الرد إلى فرعه وكل ذي رحم محرم منه إن كانوا في عياله والرد إلى مكاتبه وعبيده بحر وكذا إلى زوجته وأبيه مشاهرة وهو الذي يسمى غلامه أو مسانئة فتح وتامه فيه (قوله أو ملكه بعد القضاء بالقطع) أن الامضاء من القضاء في الحدود أي فالملك الحادث في هذه الحالة كالمات الحادث قبل القضاء لأن الثاني لم يضر صار كمن لم يقض فلا يستوفى القطع كما قبل القضاء وهذا لأن الثاني لا يخرج عن عهدة القضاء في باب الحدود بمجرد قوله قضيت بل بالاستيفاء بل إذا أوجب أو قطع فلا جرم كن الامضاء من القضاء بخلاف حقوق العباد فإنه بمجرد قوله قضيت يخرج عن عهدة القضاء وإن السارق لو قطع بعد الملك قطع في ملك نفسه اهـ ط عن الثاني (قوله ولو بهيمة مع قبض) هكذا وقع التقيد بالقبض في الهداية ولنا أن يقول لا يترط القبض لأن الهبة تنقطع بالخصومة لأنه ما كان يجب لخصم فليأمل شر بلاية قلت وهو بحث مخالف للمنقول مع أنه غير معقول فهو غير مقبول وذلك أن

(لو سرق منهم) أي من الثلاثة
وكذا بطلب الراهن مع غيبة
المرتهن على الظاهر لأنه هو المالك
(لا يطلب المالك) للعين المسروقة
(أو) بطلب (السارق لو سرق
من سارق بعد القطع) لسقوط
عصمته (بخلاف ما إذا سرق) الثاني
من السارق الأول (قبل القطع)
أو بعد ما درى بشبهة (فإن له ولرب
المال القطع) لأن سقوط التقوم
ضرورة القطع ولم توجد فصار
كالغاصب ثم بعد القطع هل للأول
استرداده روايتان واختار الكمال
رده للمالك (سرق شيئا ورده قبل
الخصومة) عند القاضي (إلى
مالكه) ولو حكما كصوله ولو في
غير عياله (أو ملكه) أي المسروق
(بعد القضاء) بالقطع ولو بهيمة مع
قبض

الخصومة قد وجدت لان الكلام فيما بعد القضاء بالقطع لكنهم عدوا مال المسروق بعد القضاء شبهة والهمة بدون قبض لا تفيد الملك فلم توجد شبهة ولم يقل أحد بأشراط خصومة أخرى بعد القضاء بالقطع بل طلبه القطع غير شرط على الظاهر كما زعم يشترط حضوره عند القطع كما تقدم فافهم (قوله أو ادعى انه ملكه) أي بعد ما ثبتت السرقة عليه بالبينه أو بالاقرار بجر (قوله للشبهة) هي احتمال صدقه ولذا سمع رجوعه بعد الاقرار (قوله أو نقتض قيمته) أي بعد القضاء لان كمال النصاب لما كان شرطاً يشترط قيامه عند الامضاء لما ذكرنا (قوله بنقصان السعر) أي لا بنقصان العين لان العين لو نقصت فانه يقطع لانه مضمون عليه فكمثل النصاب عيناً وديناراً كما اذا استهلكه كله أما نقصان السعر فغير مضمون فاقتراً بجر والمراد بنقصان العين فوات بعضها او حدوث عيب فيها كما قدمناه اول كتاب السرقة (قوله في بلد الخصومة) أي وان كان في البلد التي سرق فيها لم ينقص لما قدمه اول السرقة من أن الاعتبار التبعة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه (قوله اقرار بسرقة نصاب) أي اقرار اثنان انهما سرقا نصاباً أي جنسه اذ لا بد أن يصيب كلا منهما نصاب كما قدمه المصنف (قوله لم يقطع) أي المدعى والا تترك لانها سرقة واحدة فلا تكون موجبة للقطع وغير موجبة (قوله قطع المتر) أي وحده لان اقراره على غيره لم يصح بتكذيبه فلم توجد الشركة في السرقة (قوله لان شبهة الشبهة لا تعتبر) قال الزبيدي وكان ابو حنيفة اولاً يقول لا يجب عليه القطع لان الغائب ربما يدعى الشبهة عند حضوره ثم يرجع وقال يقطع لان سرقة الحاضر ثبت بالجملة فلا يعتبر الموهوم لانه لو حضر وادعى كان شبهة واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر اهـ ح (قوله ولو اقر عبد مكلف الخ) أما لو كان صغيراً لم يقطع ويرد المال لو قائماً وكان مأذوناً وان كان الكاظمين وان كان محجوراً وصدقه المولى يرد المال الى المسروق منه لو قائماً ولو هالكاً فلا ضمان ولا بعد العتق بجر (قوله قطع) لان اقرار العبد على نفسه بالحدود والقصاص صحيح من حيث انه ادعى لانه لا تهمته فيه واذا سمح بالقطع صح بالمال بناء عليه ولا فرق بين كون العبد مأذوناً ولا صدقه المولى أو لا وتماه في البحر (قوله لو قائم) فلو استهلكه فلا ضمان ويطع اتساقاً بجر (قوله كما لو قامت عليه بينة بذلك) أي فانه يقطع بالطريق الاول ويرد المال الى المسروق منه بجر (قوله ولا غرم على السارق) التعبير بالغرم ينسب ان المسروق غير باق فلو قائماً يوم مر بالرد فقول المصنف بعد ويرد العين تسريحاً منه موهوم قوله ولا غرم ط (قوله وغيرها) كالتهدية (قوله ورواه الكمال بعد قطع يمينه) عزاه الى الدارقطني لكن عزاه العلامة نوح الى الدارقطني أيضاً لفظ المتن والمعنى واحد فان ما صدرية وأعل الحديث بالارسال وبوجهالة بعض رواه وجوابه مبسوط في الفتح وحاشية نوح على الدرر واستدلوا بعد الحديث بالمعقول أيضاً قال في الفتح ولان وجوب الضمان ينشأ من القطع لانه يملكه بأداء الضمان مستنداً الى وقت الاخذ فبين انه اخذ ملكه فلا يقطع في ملكه لكن القطع ثابت قطعاً فيؤدي الى انتفائه وهو الضمان فهو المتقن (قوله لبقائها على ملك مال كها) ولذا قال في الاسباح قال ابو حنيفة لا يحل للسارق الانتفاع بها بوجه من الوجوه وكذا لو خاطها قبضاً لا يحل له الانتفاع به لانه ملكه بوجه محظور وقد عذرنا بإيجاب القضاء به فلا يحل الانتفاع كن دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئاً من اموالهم لم يلزمه الرد قضاءً ويلزمه ديانه وكالباغي اذا تلف مال العادل ثم تاب فتح (قوله في الظاهر من الرواية) وفي رواية الحسن لا يظهر سقوط العسمة في حق الاستهلاك (قوله لكنه ينشأ الخ) قال في الفتح وفي المبسوط روى هشام عن محمد أنه انما يسقط الضمان عن السارق قضاءً لتعذر الحكم بالمائلة فأما ديانه فيفتى بالضمان للوقوف الخسران والنقصان للمالك من جهة السارق (قوله قبل القطع) يعني ثم قطع لان انتفاء الضمان انما هو بسبب القطع كما علمت وقدم انشراح أيضاً أن سقوط التقويم ضرورة القطع (قوله أو بعده) لكن يفرق بينهما بما في الكافي لو كان قبل القطع فان قال المالك انا ضمه لم يقطع عند ما دان قال انا اختار القطع يقطع ولا يضمن اهـ قال في البحر لانه في الاولى تضمن رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى المال (قوله فللمالك تضمينه) أي تضمين المشتري أو الموهوب له ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن لا بالقيمة تارة ثانية عن المحيط وفيها عن شرح الطحاوي لو قطع ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه أن يضمه قيمته اهـ ومثله في الثمر عن السراج وطاعره أن غير المشتري والموهوب له مثلها يمكن ذكر في التارة ثانية أيضاً وأودعه عند غيره فهلك الاصل فيه أن كل موضع لو ضممه المالك له أن يرجع

(أو ادعى انه ملكه) وان لم يبرهن للشبهة (أو نقتض قيمته من النصاب) بنقصان السعر في بلد الخصومة (لم يقطع) في المسائل الاربع (اقرار بسرقة نصاب ثم ادعى احدهما شبهة) مسقط للقطع (لم يقطع) قيد باقرارهما لانه لو اقر أنه سرق وفلان فأنكر فلان قطع المقر كقوله قلت انا وفلان (ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد) أي شهد اثنان (على سرقة نصاب) الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر (ولو اقر عبد) مكلف (بسرقة قطع وترد السرقة الى المسروق منه) لو قائم (كما لو قامت عليه بينة بذلك) لكن (بشرط حنيفة مولاة عند اقامتها) خلافاً للثاني لا بعد اقراره بجحد اتساقاً (ولا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه) هذا لفظ الحديث درر وغيرها ورواه الكمال بعد قطع يمينه (وترد العين لو قائم) وان باعها أو وهبها لم يقاها على ملك مال كها (ولا فرق) في عدم الضمان ابن هلال العين واستلها كها في الظاهر من الرواية لكنه ينشأ بأداء قيمتها ديانه وسواء كان الاستهلاك (قبل القطع أو بعده) مجتبي وفيه لو استهلكه المشتري منه أو الموهوب له فللمالك تضمينه

على السارق فليس له أن يضمه وفي كل موضع لو ضمته لا يرجع على السارق فله أن يضمه والذي يرجع عليه
المودع والمستأجر والمرتهن اه قلت ووجهه ظاهر لأن ما ثبت فيه الرجوع على السارق يلزم منه أن يكون
مضمونا على السارق بعد القطع مع أنه غير مضمون عليه بخلاف ما لا رجوع فيه عليه لكن هذا التفصيل ظاهر
في الهلاك وإذا فرض المسألة فيما لو أودعه فهلك بخلاف الاستمالة فإن المستهلك متعلق بالرجوع له على
السارق أصلا بغير فرق بين كونه مستريا أو مودعا أو مستأجرا نعم للمشتري الرجوع بالثمن على السارق لأنه
لما استهلكه وضمن قيمته ملكه من وقت الاستهلاك فيرجع على السارق بما دفعه إليه من الثمن لا بالقيمة لظهور
أن ما دفعه إليه لا يملك قبضه فيرجع به لا بما ضمن فاعتزم تحرير هذا المحل فإنه من قبض المولى عز وجل (قوله
ولو قطع الخ) أي لو سرق سرقات فقطع في أحدها بخسومة صاحبها وحده فهو أي ذلت القطع بجميعها ولا
يضمن شيئا لأرباب تلك السرقات عنده وقال لا يضمن كلها إلا التي قطع فيها فان حضر واجبا وقطعت يده بمصومتهم
لا يضمن شيئا من السرقات بالاتفاق فتح (قوله ثم أخرج) فلو شقه بعد الإخراج قطع اتساقا
نهر وهو مفهوم بالاولى (قوله قطع) أي عندهما خلافا لابي يوسف ومحل الخلاف ما إذا شقه فاحتسا
وهو ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة على الأصح واختار المالک تضمين النقصان وأخذ الثوب قطع
عندهما خلافا له أما إذا اختار تضمين القيمة وترك الثوب فلا قطع اتساقا أما اليسير وهو ما يهيب به فقط فبقطع
فيه اتساقا نهر (قوله فله تضمين القيمة) أي من غير خيار بحر أي ليس له تضمين النقصان والقطع
(قوله فيما لك) أي السارق فصار كما إذا ملكه أياه بالهبة بعد التنازل لا يقطع على ما تقدم فتح (قوله وهل
يضمن الخ) أي فيما إذا شقه نصفين ولم يكن اتساقا ح (قوله صح الخبر لا) أي لا يضمن كيلا يجمع
القطع مع الضمان (قوله وقال المال الحق نعم) حيث قال والحق ما ذكر في عامة الكتب الامهات أنه يقطع
ويضمن النقصان إلى أن قال ووجوب ضمان النقصان لا يمنع القطع لأن ضمان النقصان وجب باتلاف ما فات
قبل الإخراج والقطع بأخراج الباقي فلا يمنع كمالا واخذ ثوبين وأحرق أحدهما في البيت وأخرج الآخر وقيمه
نصاب (قوله ومتى اختار تضمين القيمة) أي فيما إذا كان الشق فاحتسا اذ لو كان يسيرا يقطع بالاتفاق كما قد ساء
قال في الهداية إذ ليس له اختيار تضمين كل القيمة (قوله لما سرق) أي قريسا من أنه يملكه مستندا إلى وقت الأخذ
(قوله فذبحها فأخرجها) قيد بالخراج بعد الذبح لأنه لو أخرجهما حية وقيمتها عشرة ثم ذبحها يقطع وإن انتقصت
قيمتها بالذبح ط عن الجوى (قوله من الحجرين) أي الذهب والفضة (قوله دراهم) مفعول فعل (قوله
لتمت السعة عندهما خلافا له) وأصل الخلاف في الغاصب هل يملك الدراهم والدينار بهذه السعة أم لا بناء
على انهامة تتوهم أم لا ثم وجوب للقطع عنده لا يشك لأنه لم يملكها على قوله وأما على قوله ما قيل لا يجب
القطع لأنه لم يملكها قبله وقيل يجب لأنه صار بالمنفعة شيئا آخر فلم يملك عينه وعلى هذا الخلاف إذا اتخذ حيا
أو آية زيلعي (قوله فهي للسارق اتساقا) لأن هذه المنفعة بذات العين والاسم بدليل أنه تغير بها حكم
الربا حيث خرجت عن كونها موروثة بخلاف مسألة الذهب والفضة لبقاء الاسم مع بقاء العين كما ثابت حديث
حتى لا يصح بيع آية فضة وزنها عشرة بأحد عشر كذا يفاد من الفتح (قوله فتقطع) المتقطع باعتبار سرقة
الثوب الأبيض وهو لم يملكه أبض بوجه ما والمملوك للسارق إنما هو المصبوغ وكذا يقطع بالحنطة وإن ملك
الدقيق بحر (قوله لارد) أي حال قيامه ولا ضمان أي حال استهلاكه وهذا عندهما وقال محمد بن الثوب
ويأخذ ما زاد الصبغ لأن عين ماله قائم من كل وجه ولهما أن الصبغ قائم صورة ومعنى بدليل أن المروق منه
لو أخذ الثوب يضمن الصبغ وحق المال قائم صورة لا معنى بدليل أنه غير مضمون على السارق نهر (قوله
خلافا لما في الاختيار) أي من أنه لو صبغه بعد القطع يردّه وهو مخالف لقول الهداية فإن سرق ثوبا فشق
فصبغه أجزأه يؤخذ منه ولقول محمد سرق الثوب فقطع يده وقد صبغ الثوب أجزأه يؤخذ منه فإنه دليل على أنه
لا فرق بين أن يصبغه قبل القطع أو بعده زيلعي وتبعه في البحر والهبر قلت لكن قول محمد وقد صبغه جنة حامية
فن ابن ينفيد كون الصبغ بعد القطع ثم رأيت سعدى جلبي اعترض أن زيلعي بأن عبارة الهداية ليست بما نقله
اه قلت فن عبارة الهداية هكذا فإن سرق ثوبا فصبغه أجزأه ثم قطع الخ فعبارة الهداية مساوية لعبارة المصنف
والكفر وقد ذكر الزيلعي أن ما في الكفر ذكر مثله في المحيط والكافي ولا يخفى أن هذه العبارة تؤيد ما في الاختيار

(ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن
شيئا) وقال لا يضمن ما لم يقطع فيه
(سرق ثوبا فشقته نصفين ثم أخرج
قطع ان باعته فبقيت نصيبا بعد شقه
ما لم يكن اتساقا) بأن ينقص أكثر
من نصف القيمة فله تضمين القيمة
فبذلك مستندا إلى وقت الأخذ
فلا يقع زيلعي وهل يضمن نقصان
الشيء مع القطع صح الخبر لا
وقال المال الحق نعم متى اختار
تضمين القيمة يسقط القطع لما سرق
(ولو سرق ثوبا فذبحها فأخرجها
لا لما سرق أنه لا قطع في اللحم) وان بلغ
لحمها نصيبا بل يضمن قيمتها (ولو
فعل ما سرق من الحجرين وهو قدر
نصاب) وقت الأخذ (دراهم
أودينار) أو آية (قطع وردت)
وقال لا ترد لتقوم السعة عندهما
خلافا له وأما نحو النحاس لو جعله
أواني فان كان يباع وزنا
فكذلك وإن عددا فهي للسارق اتساقا
اختيار (ولو صبغه أجزأه أو طعن
الحنطة) أو السويق (فقطع
لارد ولا ضمان) وإذا الوصبغه بعد
القطع بحر خلافا لما في الاختيار

ولم يبق لدعوى الزيلعي دليل فالاعتماد على ما قبله لا على ما قاله قنبيه (قوله خلافاً للثاني) لأن السواد
زيادة عند هذه الحجة وعند محمد زيادة أيضاً كالحجة ولكنه لا يقطع حق المالك وعند أبي حنيفة السواد
نقصان ولا يوجب انتطاع حق المالك هداية (قوله وهو اختلاف زمان الخ) فإن الناس كانوا لا يلبسون
السواد في زمنه ويلبسونه في زمنهما فتح (قوله سرق في ولاية سلطان الخ) ذكره مع تعليقه في الدرر وقال
في التمر بلاية ذكره في النفيض وفي مختصر الطهيري مع عزو إلى الامام الاجل الشهيد (قوله اذ لا ولاية له الخ)
أي في وقت السرقة اذ لا شك انهما في وقت الدعوى تحت يده وهمل كذلك بقية الحدود والقصاص أيضاً لم اراه
والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب قطع الطريق) •

أي قطع المارة عن الطريق فهو من الحذف والايصال او المراد بالطريق المارة من اطلاق المحل على الحال
او الاضافة على معنى في أي قطع في الطريق أي منع الناس المروء فيه أخره عن السرقة لأنه ليس سرقة مطلقة
لأن المتبادر منها الاخذ خفية عن الناس واطلق عليه اسمها مجازاً لضرب من الاخفاء وهو الاخفاء عن الامام
ومن تفهيم لحفظ الطريق ولذا لا يطلق عليه اسمها الا بقيد الكبري ولزوم التقييد من علامات المجاز كما في الفتح
وسميت كبرى لعظم ضررها لكونه على عادة المسلمين ولعظم جزائرها (قوله من قصده) أي قصد قطع الطريق
وعبر عن ليفيد أنه لا يشترط كون القاطع جماعة فيشمل ما اذا كان واحداً له منعة بقوته ونجدته كما في التهستاني
والفتح وشمل العبد وكذا المرأة في ظاهر الرواية الا انها لا تصاب كما سيأتي (قوله ولو في المصر لولا) أي بسلاح
او بدونه واذا نهار الو بسلاح كما سيأتي وهذا هو رواية عن أبي يوسف اثنى بها المشايخ دفعا لشر المتغلبة
المفسدين كما في التهستاني عن الاختيار وغيره ومثله في الجرد اما ظاهر الرواية فلا بد أن يكون في مصر اءدارنا على
مسافة السفر ضاعداً دون القرى والامصار ولا ما بينهما كما في التهستاني وفي كافي الحاكم وان قطعوا الطريق
في دار الحرب على تجارهم مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه عسكر الخوارج ثم اتى بهم الامام
لم يرض الحدود عليهم (قوله وهو معصوم) أي بالعصمة المؤبدة وهو المسلم أو الذي قهستاني والعصمة الممنوعة
والمراد عصمة دمه وماله بالاسلام او عقداً لزمته وفي حاشية السيد أبي السعود مناده لوقطع الطريق مستأمن
لا يحد ويدشرح في شرح النفاية معللاً بأنه لا يخاطب بالشرائع ويكي في المحيط اختلاف المشايخ فيه (قوله
فلو على المستأمنين فلا حد) لكن يلزمه التعزير والحبس باعتبار اخافة الطريق واخفاره ذمة المسلمين فتح
قال في التمر بلاية ويضمن المال لثبوت عصمة مال المستأمن حالاً وان لم يكن على التأيد ومحل عدم الحد
بالقطع على المستأمن فيما اذا كان منفرداً ما اذا كان مع القاذلة فانه يحد ولا يصير شبهة بخلاف اختلاط ذي
الرحم بالقاذلة كما في الفتح اه قلت لكن لو لم يقع القتل والاخذ الا في المستأمن فلا حد كما في الفتح
أيضا (نبيه) قد علم من شروط قطع الطريق كونه ممن له قوة ومنعة وكونه في دار العدل ولو في المصر ولو نهارا
ان كان بسلاح وكون كل من الشاطع والمقطوع عايشه معصوماً ومنها كما يعلم مما يأتي كون القاطع كلهم اجانب
لا مصاب الاموال وكونهم عقلاء بالغين ناطقين وأن يصيب كل منهم نصاب تام من المال المأخوذ وأن يؤخذوا
قبل التوبة ثم اعلم ان القاطع يثبت بالاقرار مرة واحدة وعند أبي يوسف بمرتبتين وبسقط الحد رجوعه لكن
يؤخذ بالمال ان اتر به ويثبت بشهادة اثنين بمعابته او بالاقرار به فلوا حدهما بالمعينة والاخر بالاقرار
لا تقبل ولو قالا قطعوا عايشنا وعلى اصحابنا لا تقبل لانهم اشهدوا لانفسهم ولو شهدوا انهم قطعوا على رجل
من عرض الناس وله ولي يعرف ولا يعرف لا يحد هم الا بمحض من الخصم ونعمامه في الفتح آخر الباب (قوله
حسب) وما في الحاشية من انه يزوي على ميله خلاف المشهور فتح وأقار أيضاً أن الحبس في بلده لا في غيرها
خلافاً للمالك (قوله وهو المراد بالتقي في الآية) لأن التقي من جميع الارض محال والى بلد أخرى فيه ايذاء
أهلها فلم يبق الا الحبس والمحبوس يسمى منفيماً من الارض لأنه لا يتنفع برياضات الدنيا ولذاتها ولا يجتمع بأقاربه
وأحبابه قال في التقي قال صالح بن عبد القدوس فيما ذكره الشريف في الغرر

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها • فلستنا من الأحياء فيها ولا الموتي
اذا جاءنا السجبان يوماً حاجة • عجبنا وقلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله)

(ولو) صبغه (اسودوده) لأن
السواد نقصان خلافاً للثاني وهو
اختلاف زمان لابرهان (سرق
في ولاية سلطان ليس لسلطان آخر
قطعه) اذ لا ولاية له على من ليس
تحت يده فلهذا نقل هذا الاصل (اذا
كن ناساراً كان في معصم واحد)
قبل ينقطعان وقيل (ان تغيرت
الاملية وأمكن الاقسام على
قطعها لم ينقطع الزائد) لانه غير
مستحق للتعطيل (والا) تكن مفيدة
(قطعها والمختار) لانه لا يتمكن من
اقامة الواجب الا بذلك سراج
والله تعالى أعلم

• (باب قطع الطريق) • وهو
السرقة الكبرى (من قصده) ولو في
المصر لولا به يفتي (وهو معصوم
تلي) شخص (معصوم) ولو ذمياً
فلو على المستأمنين فلا حد (فأخذ
قل اخذ شي وفل) تنس (حبس)
وهو المراد بالتقي في الآية

• قوله فلستنا من الأحياء الخ انشده
الزيلعي بانظافلستنا من الاموات
فيها وله الأحياء وهذا احسن
وانشده بعضهم فلستنا من الموتي
فيها وله الأحياء ولا يفي انا غير
موزن اه منه

وقوله وظاهر أن المراد الخ) أي وليس المراد ما قاله بعض السلف أن الإمام مخير في هذه الجزية الأربعة أذ من المقطوع به أنها جزية على جنابة القطع المتفاوتة خنة وغلطا ولا يجوز أن يرتب على اغلظها الخف الجزية المذكورة وعلى اخفها الغلظ الجزية لأنه مما يدفعه قواعد الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع على أحوال الجنائيات لأنها مقابلة بها فاقضت الانقسام فتقدير الآية أن يقتلوا أو قتلوا أو يصلبوا أو قتلوا واخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن اخذوا المال أو يتقوا أن اخافوا وتمامه في الفتح والزيلي (قوله بعد التعزير) أي بالنسب والافالجبس تعزير أيضا كما ترى بابه (قوله أو يموت) عطف على يتوب (قوله وان اخذ) أي القاطع أي جنسه الصادق بالواحد والاكثر (قوله واصاب منه كلاً نصاب) أي اصاب كل واحد منهم نصاب السرقة الصغرى (قوله ان كان صحيح الأطراف) حتى لو كان يسراه سلاء لم تقطع يمينه وكذا لو كانت رجله اليسرى ولو كان مقطوع اليمنى لم تقطع يمينه وكذا الرجل اليسرى نهر ومفهومة أنه لو كانت يده اليمنى سلاء أو رجله اليسرى أو كلاهما قطع كما سبق في السرقة الصغرى من أن استيفاء الناقص عند تعذر الكامل جائز فالمراد بقوله ان كان صحيح الأطراف غير المستحقة للقطع أو الجمع لما فوق الواحد ويراد بالصحيح ما يقابل المقطوع دون الاصل أفاده السيد أبو السعود (قوله لثلاثين نفعه) عليه لقوله من خلاف ط (قوله فلذا لا يعفوه ولي) أي لكونه حداً خالص حتى لله تعالى لا يسع فيه عفو غيره من عفا عنه عسى الله تعالى فتح قال وفي فتاوى قاضي خان وان قتل ولم يأخذ المال يقتل قصاصاً وهذا يخالف ما ذكرنا لأن يكون معناه إذا أمكنه اخذ المال فلم يأخذ شيئاً ومال إلى القتل فأناسد كفي تطيرها أنه يقتل قصاصاً خلافاً للعيسى ابن أبان اه والمراد بما سيذكره ما يأتي أنه من الغرائب قلت لكن ما أول به عبارة الخيانة بعيد والأقرب تأويلها بأن المراد بقوله ولم يأخذ المال أي النصاب بل اخذ ما دونه ونصير المسألة حينئذ عين المسألة ألا في أنها من الغرائب (قوله ولا يشترط الخ) أي فيقتل القاتل والمعز سوا قتل بسيف أو حجر أو عصا كما يأتي (قوله وبهذا الحل) هو قوله بمخالفة أمره ح (قوله عن تقدير مضاف) أي في قوله تعالى يحاربون الله وتقدر المضاف أولياء الله اه ح قلت والاحسن عباد الله ليشمل الذي كُتِبَ عليه في الفتح والحاصل أنه لما كان عضالفة والعصيان سبباً للمحاربة أطلقت المحاربة عليها من إطلاق المسبب على السبب (قوله خير الامام بين ستة أحوال) ترك السابع من الاقسام العقلية وهو ما اذا اقتصر على القطع لأنه لا يجوز اه ح أقول الاقسام العقلية عشرة لا نه اما أن يقتصر على القطع أو القتل أو الصلب أو يفعل الثلاثة فهذه أربعة أو يفعل اثنين منها القطع ثم القتل أو عكسه والقطع ثم الصلب أو عكسه والقتل ثم الصلب أو عكسه فهذه ستة مع الأربعة بعشرة لكن القطع بعد القتل غير مفيد كالزاني إذا مات في أثناء الجلد كما في الزياحي ومثله القطع بعد الصلب (قوله ان شاء قطع من خلاف ثم قتل) أي بلا صلب خلافاً لما ذهب إليه لا يقطع ولما عن أبي يوسف أنه لا يترك الصلب (قوله ويصلب حياً) أي فيما اذا اختار الامام صلبه أو فيما اذا قلنا بازومه على قول أبي يوسف كذا في الفتح أما فيما اذا اختار الجمع بين القتل والصلب فلا بد أن يكون القتل سابقاً والصلب لاحقاً فيكون بين الجمع والاقتصار على الصلب (قوله في الاسح) وعن الطحاوي أنه يقتل ثم يصلب فوقه عن المثلة ويأتي جوابه قريباً (قوله وكيفية في الجوهرة) وهي أن تغرز خشبة في الأرض ثم يربط عليها خشبة أخرى عرضاً فيضع قدميه عليها ويربط من أعلاها خشبة أخرى ويربط عليها يديه (قوله ويبيع بطنه بريح) كذا في الهداية وغيرها وفي الجوهرة ثم يطعن بالرمح ثديه الأيسر ويخفض بطنه إلى أن يموت وفي الاختيار تحت ثديه الأيسر ولا يرد أن في الصلب مثله وهي منسوخة منهي عنها لأن الطعن بالرمح معناه فلا مثله فيه ولو سلم فالصلب مقطوع بشرعيته فتكون هذه المثلة الخاصة مستنناة من المنسوخ قطعاً فأفاده في الفتح وفيه أيضاً ولا بد على قاطع الطريق كما علم من باب الشهيد (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية لثلاثين نفعه الذي الناس برأيه (قوله من أخذ مال) أي ان كان مالاً كما يفيد قوله لا يضمن وذلك لسقوط عهده بالقطع كما ترى في السرقة الصغرى أما لو كان المال باقياً رده إلى مالكه كما في المتن (قوله وتجري الاحكام المذكورة) من حبس وتعزير أو قطع فقط أو قتل فقط أو تخيير ط (قوله بمباشرة بعضهم) لأنه جراء المحاربة وهي تصح بأن يكون البعض رداً للبعض هداية (قوله وحجر) مبتدأ خبره كيف وقوله لهم أي لقطاع الطريق احتراز عن

وظاهر أن المراد توزيع الجزية على الأحوال كما تترقى الأصول (بعد التعزير) لمباشرة منكر التخريف (حتى يتوب) لا بالقول بل بظهور سيما الصلحاء (أو يموت) وان اخذ ما لا معصوماً بأن يكون لمسلم أو ذمياً كما مر (وأصاب منه كلاً) نصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الأطراف (لثلاثين نفعه) وهذه حالة ثانية (وان قتل) معصوماً (ولم يأخذ) مالا (قتل) هذه حالة ثالثة (حداً) لا قصاصاً (ف) لذا (لا يعفوه ولي ولا يشترط أن يموت) القتل (موجباً) للقصاص (لوجوبه جراً للمحاربة) لله تعالى بمخالفة أمره وبهذا الحل يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى (و) الحالة الرابعة (ان قتل وأخذ) المال خير الامام بين ستة أحوال ان شاء (قطع) من خلاف (ثم ول أو) قطع ثم (صلب) أو فعل الثلاثة (أو قتل) و (صلب) أو قتل فقط (أو صلب فقط) كذا في قوله الزياحي ويصلب (حياً) في الاسح وكيفية في الجوهرة (ويبيع) بطنه (بريح) تشهيراً به ويخفضه به (حتى يموت ويترك) ثلاثة أيام من موته ثم يحمل بين يديه وأهله ليدفنوه (لأن كثر منها) على الظاهر وعن الثاني يترك حتى يقطع (وبعد إقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل) من أخذ مال وقيل وجرح زياحي (وتجري الاحكام) المذكورة (على الكل بمباشرة بعضهم) الاخذ والقتل والاخافة (وحجر) وعصاهم كيف

غيرهم فانه لا يقتل بالقتل بجبر وعصا العسكر القتل هنا ليس بطريق القصاص بل هو حد وعن هذا قال في النهر
 ان هذه الجملة كالتى قبلها معلومة من قوله قتل حدا الا انه أراد زيادة الايضاح (قوله ان انضم الى الجرح
 أخذ) لم يتقدم للجرح ذكر فالاولى تعبير الكثر وغيره بقوله وان أخذ ما لا وجرح قطع الخ (قوله وان جرح فقط)
 جواب الشرط قوله الا فى فلاحه كما سينبه عليه الشارح وهذا شروع فى ست مسائل لاحد فيها وحيث سقط
 الحد يؤخذ بمقتضى العباد من قصاص أو مال كما بأتى (قوله ولم يأخذ نصابا) أى بأن لم يأخذ شيئا أصلا
 أو أخذ ما دون النصاب لانه لما كان الاخذ الموجب للحد هو النصاب كان مادونه بمنزلة العدم كما فى البحر وتقدم
 أن الشرط أن يصيب كل واحد نصاب أى اذا كانوا جماعة ومثل ما دون النصاب الاشياء التى لا قطع فيها
 كالتافه وما يتسارع اليه القصاد كما به عليه الزيلعى (قوله ولو كان مع هذا الاخذ) أى اخذ ما دون
 النصاب المفهوم من قوله ولم يأخذ نصابا فافهم (قوله لان المقصود هنا المال) أى انه المقصود فى قطع
 الطريق وهذا جواب عن طعن عيسى بن أبان فى المسألة بأن القتل وحده يوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة
 قال الزيلعى وجوابه أن قصدهم المال غالب في نظر اليه لا غير بخلاف ما اذا اقتصر واعلى القتل لانه تبين أن
 مقصدهم القتل دون المال فيحدثون فعدت هذه من الغرائب اه قلت ويسان أن قطع الطريق سمي سرقة كبرى
 لان مقصود القطع غالبا اخذ المال وأما القتل فاعماله وسيلة الى اخذ المال لكن اذا اخافوا فقط أو قتلوا
 فقط فقد ترتب عليه الشرع حدا فيمنع لانه تبين انه المقصود دون المال أما اذا وجد مع ذلك اخذ مال ظهر
 أن مقصودهم ما هو المقصود الاصل وهو المال فيقتضى نظر اليه فان بلغ نصابا لكل منهم وجب الحد لوجود
 شرطه والا فلا حد لعدمه وحيث لا حد وجب موجب القتل من قصاص أو دية ووجب ضمان المال فافهم
 (قوله أو قتل عمدا) قيد بالقتل ليعلم حكم اخذ المال بالاولى بجبر (قوله ومن تمام توبته رد المال الخ)
 أى لينقطع به خصومة صاحبه ولوناب ولم يرد له لم يذكره فى الكتاب واختلفوا فيه فقيل لا يسقط الحد كسائر
 الحدود وقيل يسقط أشار اليه محمد فى الاصل لان التوبة تسقط الحد فى السرقة الكبرى بخصوصها للاستثناء
 فى النص فلا يصح قياسها على باقى الحدود مع معارضة النص فتح وظاهره ترجيح القول الثانى فقول الشارح
 قيل لاحد فيه نظر لانه يفيد ضعفه والظاهر أن هذا الخلاف عند عدم التقادم لما فى النهر عن السراج لو قطع
 الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام فى اهله زمانا ثم قدر عليه درى عنه الحد لانه لا يستوفى مع تقادم العهد
 اه قال فى النهر وبه علم أن مجرد الترك ليس توبة بل لابد أن تظهر عليه سيماها التى لا تخفى (قوله أو كان منهم
 غير مكف) أى صبي أو مجنون لانها جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين
 بعض العلة وانه لا يثبت الحكم كالعمد والمخطئ اذا اشتركا فى القتل حيث لا يجب القود وعن أبى يوسف يحد
 الباقيون لو باشر العتلاء زيلعى (قوله أو أخرس) أى خلا فالابى يوسف زيلعى (قوله أو كان ذورحم
 محرم) كان تامة وذو فاعل والمراد به أحد القطاع وقوله من أحد المائة متعلق بمحرم والعلة فيه كما قبله وشمل
 ما اذا كان المال مشتركا بين المقطوع عليهم أولا لكن لم يأخذوا الا من ذى الرحم المحرم وما اذا اخذوا منه أو
 من غيره فلا يحدون فى الاصح كما فى النهر وغيره (تبيينه) لو كان فى القافلة مستأمن لا يمنع الحد مع أن القطع عليه
 وحده يمنع كما قد مناه والفرق كما فى الفتح أن الامتناع فى حق المستأمن انما كان لخلل فى عصمة نفسه وماله وهو
 أمر يخصه أما هنا فهو لخلل فى الحرز والقافلة حرز واحد فيصير كأن القريب سرق مال القريب وغير القريب من
 بيت القريب (قوله أو شريك مفاوض) أى لو كان فى المقطوع عليهم شريك مفاوض لبعض القطاع لا يحدون
 فتح ومقتضاه أن شريك العنان ليس كذلك وينبغى انه لو كان مال الشركة معه فى القافلة أنهم لا يحدون
 لاختلال الحرز تأمل (قوله أو قطع بعض المائة) أى القافلة وبه عبر فى الكثر وهو أظهر وانما يقطع لان
 الحرز واحد وهو القافلة فصار كسارق سرق متاع غيره وهو معه فى دار واحدة فتح (قوله وأقره المصنف)
 وكذا فى الزيلعى والقهستاني عن الاختيار والفتح عن شرح الطحاوى (قوله وللولى القود الخ) أى فى المسائل
 المذكورة وحاصله انه اذا لم يجب الحد لم يصير واقعا فيضمنون ما فعلوا من قتل عمدا أو شبه عمدا أو خطأ أو جراحة
 ورد المال لو فاعل أو قيمته لو هالك أو مستهلكا قتيده بالقود يهزم منه حكم المال بالاولى أو براد بالارش ما يشمل
 ضمان المال والمراد بالولى من له ولاية المطالبة فيشمل صاحب المال ويشمل الجروح أيضا فى أولى المسائل

(و) الحالة الخامسة (ان انضم الى
 الجرح اخذ قطع) من خلاف (وهو
 بجرحه) لعدم اجتماع قطع وضمن
 (وان جرح فقط) أى لم يقتل ولم
 يأخذ نصابا قال الزيلعى ولو كان
 مع هذا الاخذ قتل فلا حد أيضا
 لان المقصود هنا المال وهى من
 الغرائب (أو قتل عمدا) واخذ المال
 (قتاب) قبل مسكه ومن تمام توبته
 رد المال ولو لم يرد قيل لاحد (أو كان
 منهم غير مكف) أو أخرس (أو) كان
 (ذورحم محرم من) احد (المائة)
 أو شريك مفاوض (أو قطع بعض
 المائة على بعض أو قطع شخص
 الطريق ليلا أو نهارا فى مصر
 أو بين مصرين) وعن الثانى ان
 قصده ليلا مطلقا أو نهارا بسلح
 فهو قاطع وعليه الفتوى بجبر
 ودرروا قره المصنف (فلاحه) جواب
 للمسائل الست (ولولى القود)
 فى العمد (أو الارش) فى غيره
 (أو العفو) فهما

المذكورة وبه اندفع اعتراض البصر على الهداية بأن ذلك للمبروح لاوليه لانه ان افضى الجرح الى القتل ينبغي
 أن يجب الحد اه أي لومات بالجراحة يرجع الى الحالة الثالثة وهي ما لو قتل فقط فينبغي أن يحده فلا يكون
 لوليه القود (قوله في ظاهر الرواية) كذا نص عليه في المبسوط وهو اختيار الطحاوي خلافا للكرخي من
 أن المرأة كالصبي وهو ضعيف الوجه مع مصادمته لاطلاق القرآن فالمجب عن عدل عن ظاهر الرواية كصاحب
 الدراية والتجنيس والفتاوى الكبرى وغيرهم وتماسه في الفتح (قوله هو المختار) قال في الشربلالية هذا
 غير ظاهر الرواية (قوله قتلن) أي قصاصا لا حد بديل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون
 قاطعة طريق قال في الشربلالية وهو كذلك مبني على خلاف ظاهر الرواية كما في الفتح اه ح قلت فكان
 ينبغي للشارح عدم ذكر هذين الفرعين لخالفتهما الماشي عليه المصنف من ظاهر الرواية (قوله ويجوز أن يقتل
 دون ماله) أي تحت ماله أو فوقه أو رداءه فان لفظ دون يأتي لمعان المناسب منها ما ذكرنا وقال بعضهم
 على ماله (قوله وان لم يبلغ نصابا) أي نصاب السرقة وهو عشرة دراهم كما في منية المفتي وفي التجنيس دخل اللص
 دارا وأخرج المتاع فله أن يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك فان رمى به ليس
 له أن يقتله لانه لا يتناوله الحديث وفي البرازية وغيره رجل قتل رب الدار فان برهن انه كبره قدمه هدر والافان
 لم يكن المقتول معروفا بالسرقة والنشر قتل به قصاصا وان كان متماحبا لدية في ماله استحصانا لا دلالة الحال
 اورثت شبهة في القصاص لا في المال وفي الفتح اخذ اللصوص مناع قوم فاستغاثوا بقوم فخرجوا في طلبهم
 فان كان ارباب المتاع معهم أو غابوا لكن يعرفون مكانهم ويتدرون على رد المتاع عليهم حل لهم قتال اللصوص
 وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يتدرون على الرد لا يحل وتماسه فيه (قوله بكسر النون) أي ككف وتكن
 للتخفيف ومثله الحلف والحلف وفعله من باب قتل مصباح (قوله في المسر) وكذا في غيره كما في شرح الشلبي
 عن الجامع الصغير فهو قيد اتصاف بل غير المسر يعلم بالاولى وانما قيده لثلاثتهم انه لا يكون كذلك في المسر
 كما في قطع الطريق (قوله أي خنق مرارا) اراده ترتيبا عددا بقرينة قوله الا في والابان خنق مرة
 وفي البحر قيد بعبده لانه لو خنق مرة واحدة فلا قتل عند الامام (قوله سياسة) قدمنا الكلام عليها
 في حد الزنى (قوله وكل من كان كذلك) كاللوطي والساحر والعواني والزنديق والسارق كقوله مناه
 في اوائل باب التعزير (قوله عند غير أبي حنيفة) أي عند صاحبيه ومن وافقهما من باقي الاثمة اما عند
 أبي حنيفة فجب الدية على عاقلة كما في البحر والله سبحانه اعلم

(العبد في حكم قطع الطريق كغيره
 وكذا المرأة في ظاهر الرواية)
 فتح لكانها لا تصلح مجتبي
 وفي السراجية والدرر فيهم امرأة
 فباشرت الاخذ والقتل قتل الرجال
 دونها هو المختار عشرين سنة قطع
 وأخذن وقتلن قتلن وضمن المال
 (ويجوز أن يقتل دون ماله وان
 لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه)
 لا طلاق الحديث من قتل دون
 ماله فهو شهيد فتح (ومن تكرر
 الخنق) بكسر النون (منه في المسر)
 أي خنق مرارا ذكره مسكين
 (قتل به) سياسة لبعده في الارض
 بالفساد وكل من كان كذلك يدفع
 شره بالقتل (والا) بأن خنق مرة
 (لا) لانه كالقتل بالقتل وفيه القود
 عند غير أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى

بسم الله ومحمد * والصلاة والسلام على نبيه وعبد * وعلى اله وصحبه وجنده * وبعد فيقول مؤلفه افتر
 العباد * الى عذومولاه يوم التناد * محمد أمين * الشهبان عابدين * خادم العلوم الشرعية *
 في دمشق الشام المحمية * قد نبجز نسويد هذا النصف المبارك * بعون الله جل وتبارك * من الحاشية
 المسماة رد المختار * على الدر المختار * في صفر الخير سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف * من هجرة
 نبينا محمد الذي تم به بالالف * صلى الله عليه وسلم * وشرقه وعظم * فجاء بحمد الله تعالى مكملا لافرا
 وأصلا * رد المختار على الدر المختار اسما وفلا * لاشتماله على تنقيح عباراته * وفوضيغ
 رموزه واثارته * والاعتناء ببيان ما هو الصحيح المعتمد * وما هو معتزل ومستند * وتحرير المسائل
 المشككة * والحوادث المعضلة * التي لم يوضع كثيرا منها الحد قبل ذلك * ولا سلكها مام بيانها
 سالك * مشحونا بذبذبات زبر المتقدمين * وخلاصة كتب المتأخرين * ورسائلهم المولفة في الحوادث
 الغريبة * الجامعة للفوائد العجيبة * كرسائل العلامة ابن نجيم الاربعين * ورسائل العلامة
 الشربلالي الستين * وكثير من رسائل العلامة على القاري خاتمة الراغبين * ورسائل سيدي
 عبد الفتى النابلسي الخبر المتين * ورسائل العلامة قاسم خاتمة المجتهدين * وحواشي البحر والمنح
 والاشياء وجامع الفصولين للفهامة الشيخ خير الدين * وفتاويه الخيرية وفتاوى ابن الشلبي والرحبي
 والشيخ اسمعيل وفتاوى الزينية والقرناشية والحامدية وفتاوى غيرهم من المثقنين * وتحريرات شيوخنا

ومشايعهم المعبرين * وما من يد الله تعالى على عبده من الرسل التي ناهزت الثلاثين * وما حرته
وتقته في كتابي تنقيح الفتاوى الحامدية الذي هو بهجة الناظرين * وغير ذلك من كتب السادة الاخيار
المعتمدين * مع بيان ما وقع من سهو أو غلط في كتب الفتاوى وكتب الشارحين * ولا سيما ما وقع في البحر
والنهر والمنح والاشباه والدرر وكتب المحشين * حتى صار بحمد الله تعالى عمدة المذهب * والطراز المذهب *
ومرجع القضاة والمفتين * كما يعلم من غاص بأفكاره في تياره من العلماء العاملين * الخالين عن داء
الحسد المضني للبعد الصادقين المنصفين * قدونك كما بقا قد عملت فيه الفكر * وأزمت فيه الجفن السهر *
وغرست فيه من فنون التحرير أقتانا * وقتقت فيه عن عيون المتكلمات أحنانا * وأودعت فيه من
كنوز القوائد * عقود الدرر القرائد * وبسطت فيه من انفع المقاصد * أحسن الموائد *
وجاوت فيه على منحة الانظار * عرائس ابتكار الافكار * وكشفت فيه بتوضيح العبارات * قناع
المخدرات * ولم اكف بتلويح الاشارات * عن تنقيح كشف تحرير الخفيات * فهو قيمة الدهر * وغنمة
اهل العصر * وما ذاك الا بمحض انعام المولى * الذي هو بكل حمد وشكر أحق وأولى * حيث ابرز
هذه الجواهر المكنونه * والدرر القرائد المصونه * في ميون ايام خليفة الله في ارضه * القائم بواجب حقه
وفرضه * رافع ألوية الشريعة البديعة ومؤيدها * وموطد أبنيتها المنيعه الرفيعة ومستبدها * المجاهد
في سبيل الله حتى جهاده * والقاطع لدابر الكافرين بجده واجتهاده * الذي ابست تغور تغور البلاد
ببارقات مرهقاته * وبكت عيون عيون ذوي العناد بقاهرات عزماته * وأبدع نظام كآب الجيوش
بآرائه السديده * ورفع افئدة الاسرة والقياسرة بقوة بطشته الشديده * يكاد سنا برق
طلعه يذهب بالابصار * وغصن رأفته عيس لينا كيس الاغصان ذات الازهار * وتكاد صواعق
سطونه تزيح سم الجبال * ومواكب كآب حوزته تنفي عدد الرمال * من أنام الانام في ايامه
في ظل الامان * ورعى الرعية في مراعى الرعاية والاحسان * وأنا ربنا وارياض آمنه بلاد المسلمين *
فضاء فضاء صدورهم بنور اليقين * وأزاح غيوم غومهم برده المشرकिन * فلاح فلاح قلوبهم لا عين
الناظرين * وراح راح غفلاتهم بايقاظ النائمين * فصاح فصاح ألسنتهم بالدعاء له كل حين *

خليفة خلقت انوار غرته * شمس النضى ونداء يخلف الديما

سالت فواضله للمعتق نعمما * صالت فواضله للمعتدى تقما

السلطان الاعظم * والخطافان الانغم * تاج ملوك العرب والعجم * ظل الله في أرضه للامم * محمود
الذات * بمدوح الصفات * لازالت دعائم سلطنته قائمه * وعيون الحوادث عنها نائمة * ولا برحت
رياض عزته مخضرة بديم الديمومة والابود * ورياض حيز ذريته ريانة بطلاوة التأييد والخلود * ولا زالت
أعيان دولته من علمائه وقضاة ووزرائه * يزيل نبراس آرائهم دجى الجور بسناء وسنائه * ولا فتت
شجوم جنوده الساطعة في افلال سمائه * شهابا واقب على مرده أعدائه * آمين آمين آمين هذا وقد تجز
هذا السفر المسفر * عن روض اريض منهر * مقابلة وتعجيبا بحسب الامكان * سوى ما شذ
بعروض سهو أو نسيان لا تخلو عنه جبلة الانسان * وذلك برسم من أمر باستكناه * رغبة في نيل
رضى مولاه وثوابه * الامام الهمام * على القدر والمقام * من امتطى الجوزاء بزمام * وصال
في مواكب العز وحام * واشتر اشتهار البدر في الظلام * قاضي قضاة الاسلام * منفذ القضايا والاحكام
بالاتقان والاحكام * ذى الخيرات الحميدة والمآثر القريده التي لا ترام * مولانا عبد الحليم افندي بكه جي
زاده القاضي سايتايد مشق الشام * دام في عز وانعام * ومجد واحترام * يجاء من هولاء انبياء ختام *
والله وصحبه السادة الكرام * عليه وعليهم الصلاة والسلام * في البدء والختم * كعبه اسير
وصمة ذنبه * الراعي عفوريه * محمد أمين * الشهير بابن عابدين * غفر الله تعالى له ولوالديه ولكل المسلمين
امين امين امين

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجهاد)

هذا الكتاب يعبر عنه بالسير والجهاد والمغازي فالسير جمع سيرة وهي فقه بكسر الهمزة من السير فتكون لبيان هيئة السير وسالته الا انها غلبت في لسان الشرع على امور المغازي وما يتعلق بها كالتنازل على امور الحج وقالوا السير الكبير فهو موصوفها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ بجامع الصغير وجامع الكبير مجزأت والسير الكبير والسير الصغير كآيات الامام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى على صيغة جمع سيرة لا على صيغة المفرد هذا وفضل الجهاد عظيم كيف وحاصله بذل اعز المحبوبات وهو النفس وادخال اعظم المشتقات عليه تقربا بذلك الى الله تعالى واشتق منه قصر النفس على الطاعات على الدوام ومجانبة هواها ولذا قال صلى الله عليه وسلم وقد رجع من غزاة رجعتنا من الجهاد الا صغرا الى الجهاد الا كبر ويدل عليه انه صلى الله عليه وسلم أخرجه في النصيحة عن الصلاة على وقتها في حديث ابن مسعود قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال الصلاة على ميقاتها قلت ثم أي قال بر الوالد قلت ثم أي قال الجهاد في سبيل الله ولو استردته لزادني رواء البخاري وبيان تأخيرها عن الايمان في حديث أبي هريرة المتفق عليه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال ايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور ويجب أن يعتبر كل من الصلاة والركعة مرادة بلفظ الايمان من عموم الجاهل ولا ترد في أن المواظبة على اداء فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لانها فرض غير متكرر ولا الجهاد ليس الا للايمان واقامة الصلاة فكان حسنة الفيرة والصلاة حسنة اعينها وهي المتصودة منه وتتمام تحقيق ذلك مع ما ورد في فضل الجهاد منذ كور في الفتح قلت وقد نص على ذلك الامام السرخسي في شرح السير الكبير حيث قال عن أبي قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يخاطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا أفضل من الجهاد الا الفرائض يريد به الفرائض التي ثبت فرضيتها عينا وهي الاركان الخمسة لان فرض العين أكد من فرض الكفاية والثواب بحسب الكثرة الفرضية فلهذا استثنى الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهيد تكفر خطايا الا الذين وقال اذا كان محتسبا صابرا مقبلا قال وفيه بيان شدة الامر في نظام العباد وقيل كان هذا في ابتداء حين نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستدانة لقتل ذات يدهم وعجزهم عن قصاته ولهذا كان لا يصلي على مديون لم يخلف مالا ثم نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك مالا فلورثته ومن ترك مالا أو عيالا فهو عليّ وورد نظيره في الحج انه لم يأت الله عليه وسلم دعا لمتة بعرفات فاستجيب له الا النظام ثم دعا بالمشعر الحرام فاستجيب له حتى النظام فترك جبريل عليه السلام يخبره انه تعالى يقضي عن بعضهم حق البعض فلا يهدم مثل ذلك في حق الشهيد المديون ثم ذكر حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم قتال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرض الدنيا فقال عليه الصلاة والسلام لا أجر له الحديث قال ثم تأويله من وجهين أحدهما أن يرى انه يريد الجهاد ومراده في الحقيقة المال فهذا كان حال المناقذين ولا أجر له أو يكون معظم متصوده المال وفي مثله قال عليه الصلاة والسلام للذي استوجر على الجهاد بدينارين انما لك ديناران في الدنيا والاخرة وأما اذا كان معظم متصوده الجهاد ويرغب معه في الغنمة فهو داخل في قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم يعني التجارة في طريق الحج فكما انه لا يحرم ثواب الحج فكذلك الجهاد (قوله لا تحمدا المتصود) وهو اخلاء الارض من الفساد ح (قوله ووجه الترقى) أي من الحدود الى الجهاد (قوله غير خفي) لان الحدود اخلاء عن النفس والجهاد اخلاء عن الكفر ح (قوله مصدر جاهد) أي بذل وسعه وهذا عام يشمل المجاهد بكل أمر به وروى عن منكر ح قلت فلم يذكر الشارح معناه لعله يلبي تصريحه (قوله وقاتل من لم يقبله) أي قتاله مباشرة اولا تعريفا ابن كمال تفصيل لاجال هذا ح (قوله في القتال) أي في اسبابه وأنواعه من ضرب وهدم وحرق وقطع اشجار ونحو ذلك (قوله أو معاونة الخ) أي وان لم يخرج معهم بدليل العطف ط (قوله أو تكثير سواد) السواد العدد الكثير وسواد المسلمين جماعتهم مصباح (قوله أو غير ذلك) كداوة الجرحي وتهية المطاعم والمشارب ط (قوله ومن توابه الرباط الخ) قال السرخسي في شرح السير الكبير والمراعاة المذكورة في الحديث عبارة عن المقام في تفر العدو ولا عزاز

* (كتاب الجهاد)

أورده بعد الحدود لا تحاد المتصود ووجه الترقى غير خفي وهو لغة مصدر جاهد في سبيل الله وشعر الدعاء الى الدين الحق وقاتل من لم يقبله شئني وعزفه ابن الكمال بأنه بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة أو معاونة بما لا يرى أو تكثير سواد أو غير ذلك ه ومن توابه الرباط

في فضل الجهاد

المواظبة على فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد

في تكفير الشهادة نظام العباد

من يريد الجهاد مع الغنمة

في الرباط وفضله

الدين ودفع شر المتترسين عن المسلمين وأصل الكلمة من ربط الخيل قال الله تعالى ومن ربط الخيل والمسلم يربط خيله حيث يسكن من الثغر ليرهب العدو به وكذلك يفعل عدوه ولهذا سمي مرابطة أهـ واشترط الامام مالك أن يكون غير الوطن وتلق فيه الحافظ ابن حجر بأنه قد يكون وطنه وينوي بالاقامة فيه دفع العدو ومن ثم اختار كثير من السلف سكنى الثغور (قوله هو المختار) لأن مادونه لو كان رباطا فكل المسلمين في بلادهم مرابطون وتماه في الفتح قلت لكن لو كان الثغر المقابل للعدو لا تحصل به كفاية الدفع لا بتغور راءه فهم مرابطون كما لا يخفى (قوله وصح الخ) هذا لم يذكره في الفتح حديثا واحدا لانه قال والاحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وإن مات فيه أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان زاد الطبراني وبعث يوم القيامة شهيدا وروى الطبراني بسند ثقات في حديث مرفوع من مات مرابطا أمن الفرع الا صبر ونظما ابن ماجه بسند صحيح عن أبي هريرة وبعث الله يوم القيامة آتانا من الفرع وعن أبي امامة عنه عليه الصلاة والسلام قال ان صلاة المرابط تعدل خمسمائة صلاة ونفقته الدينار والدرهم منه افضل من سبعمائة دينار يتنقه في غيره أهـ (قوله أجرى عليه عمله ورزقه) قال السرخسي وقوله أجرى عليه عمله نفي له عمله وذلك في كتاب الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله لم يدرك الموت قد وقع أجره على الله وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة فهذا هو المراد أيضا في كل من مات مرابطا انه يجعل بمنزلة المرابط الى فناء الدنيا فيما يجري له من الثواب لأن بيته استدامة الرباط لو بقي حيا الى فناء الدنيا والثواب بحسب النية أهـ قلت ومقتضاه أن المراد بأجره العمل دوام ثواب الرباط صحا شرح به في حديث آخر ذكره السرخسي ومن قتل مجاهدا أو مات مرابطا خرام على الارض أن تأكل لحمة ودمه ولم يخرج من الدنيا حتى يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحتى يرى مقعده من الجنة وزوجته من الحور العين وحتى يشفع في سبعين من أهل بيته ويجري له أجر الرباط الى يوم القيامة وظاهره أن من مات مرابطا يكون حيا في قبره صحا الشهيد وبه يظهر معنى اجراء رزقه عليه (تبينه) * قال الشارح في شرحه على المتقي قد نظم شيخنا الشيخ عبد الباقي الحنبلي الحديث ثلاثة عشر من يجري عليه الاجر بعد الموت على ما جاء في الاحاديث وأصلها للحافظ الاسيوطي رحمه الله تعالى فقال

وهو الاقامة في مكان ليس وراءه اسلام هو المختار وصح ان صلاة المرابط بخمس مائة ودرهمه بسبعمائة وان مات فيه أجرى عليه عمله ورزقه وأمن الفتان وبعث شهيدا امنا من الفرع الا كبر وتماه في الفتح (هو فرض كفاية) كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبعض والا ففرض عين

مطلب
في بيان من يجري عليهم الاجر بعد الموت

اذا مات ابن آدم جاء يجري * عليه الاجر عتد ثلاث عشر علوم بها ودعاء نجيل * وغرس النخل والصدقات تجري ورائه مصحف ورباط نغر * وحفر البئر أو اجراء نهر وبيت للغريب بناء يأوى * اليه أو بناء محمل ذكر وتعليم لقرآن صكريم * شهيد لا قتال لا جيل بر كذا من سنن صالحه ليقني * فخذها من احاديث شعر

(قوله وأمن الفتان) ضبط أمن بفتح الهمزة وكسر الميم بلا واو أو من بضم الهمزة وبزيادة واو وضبط الفتان بفتح الفاء أي فتان القبر وفي رواية أبي داود في سننه وأمن من قتاني القبر وبضمها جمع فأن قال القرطبي وتكون للجنس أي كل ذي قسمة قلت أو المراد فتان القبر من اطلاق صفة الجمع على اثنين أو على انهم اكثر من اثنين فقد ورد أن قتاني القبر ثلاثة أو أربعة وقد استدلل غير واحد من الحديث على أن المرابط لا يسأل في قبره صحا الشهيد علقمي على الجامع الصغير (قوله هو فرض كفاية) قال في الدر المنثور وليس يتطوع أصلا هو الصحيح فيجب على الامام أن يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتها الا اذا اخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الائم عليه وهذا اذا غلب على طنه انه يكافئهم والا فلا يحاق قتالهم بخلاف الامر بالمعروف قهستاني عن الزاهدي أهـ (قوله اذا حصل المقصود بالبعض) هذا القيد لا بد منه لئلا يقتض بالنفير العام فانه معه مفروض لغيره مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود بالبعض نهر قلت يعني انه يكون فرض عين على من يحصل به المقصود وهو دفع العدو فن كان بمخاء العدو

مطلب
المرابط لا يسأل في القبر كالشهيد

إذا لم يمكنهم مدافعتهم يفترض عينا على من يلهم وهكذا كما سبق ولا يخفى أن هذا عند هجوم العدو وعند خوف هجومه وكلاهما في فرضيته ابتداء وهذا لا يمكن أن يكون فرض عين إذا كان بالمسلمين قلة والعياذ بالله تعالى بحيث لا يمكن أن يقوم به بعضهم فينتد يفترض على كل واحد منهم عينا تأمل (قوله ولعله قدم الكفاية) أي الذي هو فرض كفاية على فرض العين وهو الآتي في قوله وفرض عين أن هم العدو (قوله لكثرت) أي كثرة وقوعه (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يرد على قوله ابتداء وعلى عدم تنبيهه بغير الأشهر الحرم ثم اعلم أن الأمر بالقتال نزل مرتبة كل صلى الله عليه وسلم مأمورا أولا بالتبليغ والاعراض فأصدع بما تومروا وأعرض عن المشركين ثم بالمجادة بالاحسن ادع إلى سبيل ربك الآية ثم اذن لهم بالقتال اذن للذين يقاتلون الآية ثم أمروا بالقتال إن قاتلوهم فقاتلوهم ثم أمروا به بشرط ان سلاح الأشهر الحرم فإذا أسلح الأشهر الحرم فاقبلوا المشركين ثم أمروا به مطلقا وقاتلوا في سبيل الله الآية واستقر الأمر على هذا سرخسي ملخصا يعني في جميع الأزمان والأماكن سوى الحرم كافي التمهيداني عن الكرماني ثم تنقل عن الخاتمة أن الأفضل أن لا يتدأ به في الأشهر الحرم اه والمراد بقوله سوى الحرم إذا لم يدخلوا فيه للقتال فلودخلوه للقتال حل قتالهم فيه لقوله تعالى حتى يقاتلوكم فيه وتغاثم في شرح السير (قوله إن قام به البعض) هذه الجملة وقعت موقع التفسير لترس الكفاية فتح وحاصله أن فرض الكفاية ما يكفي فيه إمامة البعض عن الكل لأن المقصود حصوله في نفسه من مجموع المكافير كتغيب الميت وتكفينه ورد السلام بخلاف فرض العين لأن المطلوب إقامته من كل من أي من كل ذات مكافئة بعينها فلا يكفي فيه فعل البعض عن الباقي ولذا كان أفضل كما مر لأن العناية به أكثر ثم إن فرض الكفاية إنما يجب على المسلمين العاملين به سواء كانوا كل المسلمين شرقا وغربا أو بعضهم قال التمهيداني وفيه رمز إلى أن فرض الكفاية على كل واحد من العاملين به بطريق البدل وقيل أنه فرض على بعض غير معين والاول المختار لأنه لو وجب على البعض لكان الاتية بعضهم ما وإذا غير مقبول وإلى أنه قد يصح بحيث لا يجب على أحد و بحيث يجب على بعض دون بعض فإن ظن كل طائفة من المكلفين أن غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وإن لم منه أن لا يقوم به أحد وإن ظن كل طائفة أن غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وإن ظن البعض أن غيرهم أتى به وظن آخرون أن غيرهم ما أتى به وجب على الآخرين دون الاثنين وذلك لأن الوجوب ههنا منوط بظن المكلف لأن تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في أمثال ذلك في حيز التعسر فالتحليف به يؤدي إلى الخرج وتغاثم في مناهج العقول وإلى أنه لم يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشاف للفاضل التفتازاني أنه يجب عليه أيضا فعمالف للمداولات اه (قوله في زمن ما) مفهومه أنه إذا قام به البعض في أي زمن سقط عن الباقي ما لم يأت ليس كذلك لما تقدم من أنه يجب على الإمام في كل سنة مرة أو مرتين وحينئذ فلا يكفي فعله في سنة عن سنة أخرى (قوله من المكلفين) أي العالمين به كما مر وتظهر أنه لم مات واحد من جماعة مسافرين في منازة فأنما يجب تكفينه والصلاة عليه كفاية على باقي رفقائه العالمين به دون غيرهم (قوله وإبانه الخ) كذا في شرح ابن كمال ومثله في الحواشي السعدية (قوله بقيام أهل الروم مثلا) إذ لا يدفع بقتالهم الشر عن الهنود المسلمين نهر عن الحواشي السعدية ثم قال فيها وقوله تعالى قاتلوا الذين يلونكم من الكفار يدل على أن الوجوب على أهل كل قطر ثم قال في موضع آخر والانية تدل على أن الجهاد فرض على كل من يلي الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقيام الروم عن أهل الهند وأهل ما وراء النهر مثلا كما اشترما إليه اه قال في النهر ويدل عليه ما في الدائع ولا ينبغي للإمام أن يخلى نغراس النغور من جماعة من المسلمين فيهم غناء وكفاية لقتال العدو فإن قاموا به سقط عن الباقين وإن ضعف أهل نغر عن مقاومة الكثرة وخيف عليهم من العدو فعلى من وراءهم من المسلمين الأقرب فالأقرب أن يغفروا إليهم وأن يتدوهم بالسلاح والمراعى والمال لما ذكرناه فرض على الناس كلهم ممن هو من أهل الجهاد ولكن سقط الفرض عنهم لحصول الكفاية ببعضهم فيالم يحصل لا يسقط اه قلت وحاصله أن كل موضع خيف هجوم العدو منه فرض على الإمام أو على أهل ذلك الموضع حفظه وإن لم يتدروا فرض على الأقرب إليهم أعانتهم إلى حصول الكفاية بمقاومة العدو ولا يخفى أن هذا غير مسأتنا وهي قتالناهم ابتداء فتأمل (قوله بل يفرض على الأقرب فالأقرب الخ) أن

مطلب
في الفرق بين فرض العين وفرض
الكفاية

ولعله قدم الكفاية لكثرت (ابتداء)
وإن لم يتدأ بها وأما قوله تعالى فإن
قاتلوكم فقاتلوهم وتحررهم
في الأشهر الحرم فتدوخوا بالعمومات
قاتلو المشركين حيث وجدتموهم
(إن قام به المعس) ولو عمدا أو نساء
(سقط عن الكل وإن) يتم به أحد
في زمن ما (أنوا بمره) أي إنهم الكل
من المكلفين وإبانه أن تتوهم أن
فرضيته تسقط عن أهل الهند
بقيام أهل الروم مثلا بل يفرض
على الأقرب فالأقرب من العدو
إلى أن تقع الكفاية فلو لم تقع إلا
بأهل الناس فرض عينا كصلاة
وصوم ومثله الجمارة والتجهيز
وتغاثم في الدرر

يفرض عليهم عينا وقد يقال كفاية بدليل انه لو قام به الا بعد حصل المنة ودفى سقط عن الاقرب لكن هذا ذكره في الدرر فيم لو جمع العدو وعبارة الدرر وفرض عين ان هجم واعلى ثغر من ثغور الاسلام فيصير فرض عين على من قرب منهم وهم يقدررون على الجهاد ونقل صاحب النهاية عن الذخيرة أن الجهاد اذا جاء التغير انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو فأما من وراءهم فيعدهم من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم تركه اذا لم يحتج اليهم فان احتج اليهم بأن يحزم من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو ولم يعجزوا عنها لكنهم تكاسلوا ولم يجاهدوا فانه يفترض على من يليهم فرض عين كالصلاة والصوم لا يسعهم تركه ثم وثم الى أن يفترض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدريج وتطهير الصلاة على الميت فان مات في ناحية من نواحي البلد فعلى جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأسبابه وليس على من كان يبعد من الميت أن يقوم بذلك وان كان الذي يبعد من الميت يعلم أن اهل محله ينصيعون حقوقه أو يعجزون عنه كان عليه أن يقوم بحقوقه كذا هنا اهـ (قوله لا يفرض على صبي) في الذخيرة للاب أن يأذن للمراهق بالقتال وان خاف عليه القتل وقال السعدى لا بد أن لا يخاف عليه فان خاف قتله لم يأذن له نهر (قوله وبالغ له ابوان) مفاده انهما لا ياتمان في منعه والالكان له الخروج حتى يطل عنهما الا ثم مع انهما في سعة من منعه اذا كان يدخلهما من ذلك مشقة شديدة وتعمل الكافرين أيضا وأحدهما اذا كره خروجه مخافة ومشفة والابل لكرهه قتال أهل دينه فلا يطيعه ما لم يخف عليه الضيعة اذ لو كان معسرا محتاجا الى خدمته فرضت عليه ولو كفر او ليس من الصواب ترك فرض عين ليتوصل الى فرض كفاية ولو مات ابوا فاذن لبعده لايه وجدته لاته ولم يأذن له الاخران أي ابو الام وأم الاب فلا بأس بخروجه لقيام أبي الاب وأم الام مقام الاب والام عند فقدهما والاخران باقي الجانب الا اذا عدم الاولان فالمستحب أن لا يخرج الا باذنهما ولو له ام وأم اب فالاذن لام الام بدليل تقدمهما في الحضانة ولان الاخرى لا تقوم مقام الاب ولو له اب وأم اب لا ينبغي الخروج بلا اذنهما لانها كالام لان حق الحضانة لها وأما غير هؤلاء كالزوجة والاولاد والاخوان والاعمام فانه يخرج بلا اذنهم الا اذا كانت نفقتهم واجبة عليه وخاف عليهم الضيعة اهـ ملخصا من شرح السير الكبير (قوله لان طاعتهم فرض عين) أي والجهاد لم يعين فكان مراعاة فرض العين أولى كما في التجنيس وأخذ منه في البحر كراهة الخروج بلا اذنهما واعترض على قول الفتح انه يحرم قلت وفيه نظر فان الاولى هنا بمعنى الاقوى والارجح أي أن الاقوى مراعاة فرض العين لقوته وبرجانه على فرض الكفاية فثبت انه فرض كان خلافا حراما ولذا قال السرخسي فعليه أن يقدم الاقوى ثم قدمنا أننا عنه في الجدة والجدة الناصدين أن المستحب أن لا يخرج الا باذنهما (قوله وقال عليه الصلاة والسلام الخ) دليل آخر على تقديم بر الوالدين وقدمنا الحديث المتفق عليه وفيه تقديم برهما على الجهاد وفي صحيح البخاري في الرجل الذي جاء يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد قال أحس والدك قال نعم قال فسيهما فجاهد وذكر عن ابن عباس بن مرداس انه قال يا رسول الله اني اريد الجهاد قال ألك أم قال نعم قال الزم أمك الخ (قوله تحت رجل أمك) هو في معنى حديث الجنة تحت أقدام الاتهات ولعل المراد منه والله تعالى اعلم تقبيل رجلها أو هو كناية عن التواضع لها وأطلقت الجنة على سبب دخولها (قوله فيه خطر) كالجهاد وسفر البحر والخطر بالخاء المعجمة والطاء المهملة المستوحش الاشراف على الهلاك كما في ط عن القاموس (قوله وما لا خطر) كالسفر للتجارة والحج والعمرة يحل بلا اذن الا ان خيف عليهما الضيعة سرخسي (قوله ومنه السفر في طلب العلم) لانه أولى من التجارة اذا كان الطريق آمنا ولم يخف عليهما الضيعة سرخسي (قوله ومفاده الخ) أي تعليل عدم وجوبه كفاية على العبد والمرأة بكونه حق المولى والزواج أي حق مخلوق فيقدم على حق الخالق لا احتياج المخلوق واستغنائه الخالق تعالى بغيره وجوبه كفاية على المرأة لو أمرها به الزوج لارتفاع المانع من حق الخالق تعالى وكذا غير المزدوجة له دم المانع من أصله ومثلها العبد لو أمر به مولاه لكان سكت عنه لظهور وجوبه كفاية على العبد باذن مولاه بخلاف المرأة ولو غير مزدوجة لانها ليست من أهل القتال لضعف بنيتها قال في الهداية في فصل قسمة الغنيمة ولهذا أي يعجزها عن الجهاد لم يلحقها فرضه ولانها عورة كما في التمهستان عن المحيط قال فلا يخص المزدوجة كما ظن

(لا) يفرض (على صبي) وبالغ له ابوان أو أحدهما لان طاعتها فرض عين وقال عليه الصلاة والسلام للعباس بن مرداس لما أراد الجهاد الزم أمك فان الجنة تحت رجل أمك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خطرا لا باذنهما وما لا خطر فيه يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم (وعبد وامرأة) لحق المولى والزواج ومفاده وجوبه لو أمرها الزوج به فتح وعلى غير المزدوجة نهر

مطلب
طاعة الوالدين فرض عين

وبه ظهر الفرق وهو أن عدم وجوبه على العبد لحق المولى فإذا زال حقه باذنه ثبت الوجوب بخلاف المرأة فإنه ليس لحق الزوج بل لكونها ليست من أهله ولذا لم يجب على غير المزوجة (قوله وفي البحر الخ) مراد صاحب البحر مناقشة الفتح في دعواه الوجوب على المرأة لو أمرها الزوج بناء على أن المراد وجوبه عليها بسبب أمره لها وفيه أن مراده الوجوب بأمره تعالى لا بأمر الزوج بل هو اذن وفك للمحر كما أفاده ح وقد علت عدم وجوبه عليها أصلاً الا إذا همم العدو كما يأتي (قوله أي أعرج) نقله في الفتح عن ديوان الادب وهو المناسب لقوله وأقطع وفي المغرب انه الذي أقعده الداء عن الحركة وعند الأطباء هو الزمن وقيل المقعد المتشيخ الاعضاء والزمن الذي طال مرضه اهـ (قوله وأقطع) هو المقطوع اليد والجمع قطعان كاسود وسودان صحاح (قوله لهجزهم) لقوله تعالى ليس على الاعمى حرج فاتهازلت في أصحاب الاعذار زيلعي وفيه اشعار بأن من عجز عنه لسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما أشير اليه في الاختيار قهستاني (قوله ومديون بغير اذن غريمه) أي ولو لم يكن عنده وفاة لانه تعلق به حق الغريم تجنيس فلوا اذن له الدائن ولم يبرئه فالمستحب الإقامة لقضاء الدين لأن البدء بالواجب أولى فان خرج فلا بأس ذخيرة ولو الدائن غائباً فرضي بقضائه ان مات فلا بأس بالخروج لوفاء والا فالاولى الإقامة لقضاء دينه هندية وكذا لو كان عنده ودبعة ربه غائباً فرضي بالرجوع بما يؤدى عنه بخلاف ما اذا كفله لأمره فانه لا رجوع للكفيل عليه فلا يحتاج الى استئذانه بل يستأذن الدائن فقط (قوله ولو بالنفس) لأن له عليه حق تسليم نفسه اليه اذا طلب منه وقد صرح حوا بأن للكفيل بالنفس منعه من السفر وتماه في التبرع على خلاف ما يجتهد في البحر (قوله فله الخروج) أي بلا اذن الكفيل لعدم توجه المطالبة بقضاء الدين لكن الافضل الإقامة لقضائه ذخيرة (قوله ان علم) أي بطريق الظاهر ذخيرة (قوله فليس له الغزو الخ) لما كان التمسك بواجب جواز خروجه زاد قوله فليس الخ ليفيد أنه لا يخرج ط قلت وظاهر التعليل بخوف ضياعهم جواز خروجه لو كان في البلدة من يساويه تأمل (قوله وعم في البرازية السفر) يعني أطلقه حيث قال اراد السفر (قوله ولا يجتنب أن المقيد) وهو منعه عن سفر الغزو ويضد غيره بالاولى أي يفيد منعه عن سفر غير الغزو بالاولى لأن الغزو فرض كفاية فاذا منع منه يمنع من غيره كسفر التجارة وجمع النفل وأما السفر لحج الفرض أو الغزو اذا همم العدو فهو غير مراد قطعاً فلا حاجة الى استثنائه على أن في دعوى الاولوية نظر الا أن منعه من سفر الغزو لم ينافيه من الخطر ولا يلزم منه منعه مما لا خطر فيه كما مر في سفر الابن بلا اذن الاب فانه يمنع عن سفره للجهاد لا للتجارة وطلب العلم لما قلنا وأما ما في البرازية فتدعى ان المراد به السفر الطويل أو على قصد الرحيل فان فيه ضياعهم بخلاف غيره فافهم (قوله وفرض عين) أي على من يقرب من العدو فان عجزوا أو تكاسلوا فعلى من يليهم حتى يفرض على هذا التدريج على كل المسلمين شرقاً وغرباً كما مر في عبارة الدرر عن الذخيرة قال في الفتح وكان معناه اذا دام الحرب بقدر ما يصل الاعدون ويبلغهم الخبر والافهوت كليف ما لا يطاق بخلاف اقتضاء الاسير وجوبه على الكل متجه من اهل المشرق والمغرب ممن علم ويجب أن لا يأثم من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه اهـ وفي البرازية مسلمة سييت بالمشرق وجب على اهل المغرب تخليصها من الاسر ما لم تدخل دار الحرب وفي الذخيرة يجب على من لهم قوة اتباعهم لاخذ ما بأيديهم من النساء والذراري وان دخلوا دار الحرب ما لم يبلغوا حصونهم ولهم أن لا يتبعوهم للمال (قوله ان همم العدو) أي دخل بلدة بغتة وهذه الحالة تسمى النفير العام قال في الاختيار والنفير العام أن يحتاج الى جميع المسلمين (قوله فيخرج الكل) أي كل من ذكر من المرأة والعبد والمديون وغيرهم قال السرخسي وكذلك الغلمان الذين لم يبلغوا اذا طاقوا القتال فلا بأس بأن يخرجوا ويقاتلوا في النفير العام وان كره ذلك الاباء والامهات (قوله المدق) بالبناء للجهول أي الذي لازمه المرض وفي ح عن جامع اللغة المدق المرض الملازم وفي المصباح دفع دقاً من باب تعب فهو دق اذا لازمه المرض وأدقته المرض وادق هو يتعدى ولا يتعدى اهـ (قوله وشرط لوجوبه القدرة على السلاح) أي وعلى القتال وملك الزاد والراحلة كما في فائى خان وغيره قهستاني وقت مناعته اشتراط العلم أيضاً (قوله لأمن الطريق) أي من قطاع أو محاربين فيخرجون الى النفير

قلت تعليل التبعي بضعف بنيتها
يفيد خلافه وفي البحر انما يلزمها
أمره فيما يرجع الى السكاح
روابعه (وأعمى ومقعد) أي أعرج
فتح (وأقطع) لهجزهم (ومديون
بغير اذن غريمه) بل وكفيله
أي لو بأمره تجنيس ولو
بالنفس نهر وهذا في الحال أما
الموكل فله الخروج ان علم برجوعه
قبل حلوله ذخيرة (وعالم ليس
في البلدة افقه منه) فليس له الغزو
خوف ضياعهم سراجية وعم
في البرازية السفر ولا يجتنب أن المقيد
يفيد غيره بالاولى (وفرض عين
ان همم العدو فيخرج الكل ولو
بلا اذن) وبأثم الزوج ونحوه بالتمنع
ذخيرة (ولابد) لفرضيته (من)
قيد آخر هو (الاستطاعة فلا
يخرج المريض المدق) أما من
يقدر على الخروج دون الدفع فبقي
أن يخرج لتكثير السواد ارحاباً
فتح وفي السراج وشرط لوجوبه
القدرة على السلاح لأمن الطريق

مطلبه
لذا علم انه يقتل بجوزله ان يقاتل
بشرط أن يشكى فيهم والا فلا
بجلاف الاخر بالمعروف

فان علم انه اذا حارب قتل وان لم
يحارب اسلم يلزمه القتال (ويقبل
خبر المستنفر ومنادى السلطان
ولو) كان كل منهما (فاسقا) لانه
خبر يشتهر في الحال ذخيرة
(وكره الجمل) أي اخذ المال من
الناس لاجل الغزاة (مع النفي)
أي مع وجود شيء في بيت المال
درر وصدر الشريعة ومفاده أن
التي هتأبم الغنية فليحفظ (والالا)
لدفع الضرر الاعلى بالادنى (فان
حاصرتهم دعوناهم الى الاسلام
فان اسلوا) فيها (والا فالى الجزية)
لو محلا لها كما سيجي (فان قبلوا
ذلك فلهم مالتنا) من الانصاف
(وعلمهم ما علينا) من الانتصاف

ويقاتلون من بطريقهم أيضا حيث أمكن والاسقط الوجوب لأن الطاعة بحسب الطاقة تأمل (قوله
لم يلزمه القتال) يشير الى انه لو قاتل حتى قتل جاز لكن ذكر في شرح السمعاني انه لا بأس أن يحمل الرجل وحده
وان ظن انه يقتل اذا استكان يصنع شيئا يقتل أو يجرح أو يهزم فقد فصل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ومدحهم على ذلك فأما اذا علم انه لا يشكى فيهم فانه لا يحمل له أن يحمل
عليهم لانه لا يحصل بجهلته شيء من اعزاز الدين بخلاف نهى فدقة المسلمين عن منكر اذا علم انهم لا يمنعون بل
يقتلونه فانه لا بأس بالاقدام وان رخص له السكون لأن المسلمين يعتقدون ما يأمرهم به فلا بد أن يكون
فعله مؤثرا في باطنهم بخلاف الكفار (قوله ويقبل خبر المستنفر) أي طالب النفوس وهو الخروج للغزو أو فاده
السلبى ويقبل خبر العبدية كما في شرح الملتقى ط (قوله لانه خبر يشتهر في الحال) أي فلا يكون
الوجوب مبنيا على خبر الفاسق فقط أو المراد أن خوف الاشتهاق قرينة على صدقه تأمل (قوله وكره الجمل)
بنسب الجيم وهو ما يجعل للانسان في مقابلة شيء يفعله والمراد هنا أن يكلف الامام الناس بأن يقوى بعضهم بعضا
بالكراع أي الخيل والسلاح وغير ذلك من النفقة والراد نهر وعمل الكراهة في الهداية بقوله لانه ينسبه
الاجر ولا ضرورة اليه لأن مال بيت المال معذلتا للمسلمين اه والثاني بوجوب ثبوت الكراهة على الامام
فقط والاول بوجوبها على الغازي وعلى الامام كراهة تنبيه في المكروه كما في الفتح وظاهره أن الكراهة تحرمة
اقول الفتح ان حقيقة الاجر على الطاعة حرام فبأنسبه مكروه اه قبل ان هذا انما يظهر على قول المتقدمين
قلت لا ينبغي فساد بل هو على قول الكل لأن المتأخرين انما اجازوا الاجر على اشياء خاصة نصوا عليها من
الطاعات وهي التعليم والاذان والامامة لا على كل طاعة والاشتمل نحو الصوم والصلاة ولا قاتل به كما تبين عليه
غير مرة وسنأتي بيانه ان شاء الله تعالى في الاجارات وأوصفاء في رسالتنا شفاء العليل وبطل القليل في اخذ
الاجرة على الختمات والنهاليل فانهم (قوله ومفاده الخ) أي مفاد تفسيره التي بمأذ كرم وجود شيء الخ
ونحوه في الذخيرة وغاية البيان وقد بقوله هنالان حقيقة التي كما في الفتح ما يؤخذ بغير قتال كالخراج والجزية
أما المأخوذ بقتال فيسمى غنمة كما يأتي في الفصل الآتي ولا تنقيد الكراهة بوجود الشيء فقط وهو الحق كما في المنع
والبحر وقال لجواز الاستقراض من بقية الانواع ولذا لم يذكر التي في بعض المعتمدين وانما ذكر مال بيت المال
اه وسأتي في آخر فصل الجزية بيان مصارف بيت المال وتقدم منظومة في باب العشر من كتاب الزكاة
(قوله والالا) أي وان لم يوجد شيء في بيت المال لا يكره الجمل للضرورة (قوله لدفع الضرر الاعلى) وهو
تعدي شر الكفار الى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو الجمل المذكور فيلتزم الضرر الخاص لدفع الضرر
العام (تنبيه) من قدر على الجهاد بنفسه وماله لزمه ولا ينبغي له أخذ الجمل ومن هجر عن الخروج وله
مال ينبغي أن يبعث غيره عنه بماله وعكسه ان اعطاه الامام كفايته من بيت المال لا ينبغي له أن يأخذ من غيره
بجهلا واذا قال القاعد للغازي خذ هذا المال لتغزوه عنى لا يجوز لانه استخبار على الجهاد بخلاف قوله فافزبه
ومثله الحج والغازي أن يترك بعض الجمل لنفقة عياله لانه لا يتهيأ له الخروج الابه ونماه في البحر (قوله
دعوناهم الى الاسلام) أي ندبناهم بلقتهم الدعوة والافوجوب بما لم يتضمن ضررا كما يأتي (قوله فان اسلوا)
أي بالتلفظ بالشهادتين على تفصيل ذكره في البحر هنا وسيد ذكره الشارح في آخر باب المرتد مع التجري
عن دينه لو كان كأيما على ما سأتى بيانه هنالان شاء الله تعالى وقد يكون الاسلام بالفعل كالصلاة بالجماعة والحج
ونماه في البحر وتقدم ذلك منظوما في أول كتاب الصلاة وأشبعنا الكلام عليه غنة (قوله فيها) أي فبالصلوة
الكاملة اخذوا ونعمت النصلة (قوله لو محلا لها) بأن لم يكونوا مرتدين ولا من مشركي العرب كما يأتي
بيانه في فصل الجزية قال في التهرؤ ينبغي للامام أن يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها والتفاوت بين الفنى
والفقير في مقدارها (قوله فلهم مالتنا من الانصاف الخ) أي المعاملة بالعدل والقسط والانتصاف لاخذ
بالعدل قال في المنع والمراد أنه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم لو تعرضنا لمآثمهم وأموالهم أو تعرضوا لمآثمنا
وأموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض اه وفي البحر وسأتي في البيوع استثناء عقدهم على
الخمر والخنزير فانه ضك عقدا على العسر والشاة وقد منأ أن الذي مؤاخذا بالحدود والقصاص الاحد
الشرب ومزى النكاح لو اعتقدوا جوازه بلامهر أو شهود أو في عدة تركهم وما يدينون بخلاف الربا اه

(قوله فخرج) أي بالتقييد بالانصاف والاعتصاف (قوله اذ الكفار لا يخاطبون بها عندنا) الذي
 فخرج في النار وشرحه لصاحب البحر أنهم مخاطبون بالايان وبالعتوبات سوى حد الشرب والمعاملات وأما
 العبادات فقال السمرقنديون أنهم غير مخاطبين بها اداء واعتقاد او قال البصريون أنهم غير مخاطبين بها اداء
 فقط وقال العراقيون أنهم مخاطبون بها فاعاقبون عليها وهو المعتقد اه ح (قوله ويؤيده) أي يؤيد
 ما ذكر من التقييد بالانصاف والاعتصاف أو يؤيد خروج العبادات وحاصله أن لهم حكما في العقوبات
 والمعاملات أما استثنى دون الايمان والعبادات فلا نطالبهم بها وان عوقبوا عليها في الآخرة (قوله
 ولا يحل لنا الخ) لأن بالدعوة يعلمون أن ما نقاتلهم على اموالهم وسبي عيالهم فرما يجيبون الى المقصود بلاقبال
 فلا بد من الاستسلام فتح فلو قاتلهم قبل الدعوة ثم لنتى ولا غرامة لعدم العادى وهو الدين أو الاحرار بالدار
 ضار كقتل النسوان والعبيان بحر (قوله من لا تبلغه) الاولى من لم ط (قوله بفتح الدال) قال في شرحه
 على الماتى الدعوة هنا بفتح الدال وكذا في الدعوة الى الطعام وأما في التسبب فالكسر كذا قاله الباقي لكن
 ذكر غيره أنها في دار الحرب بالضم (قوله وهو) أي الاسلام (قوله لا ينبغي الخ) الظاهر أنه بمعنى لا يحل كما
 يأتي نظيره (قوله خلافا لما نقله المصنف) الاولى فتدبره على قوله بنى الخ أي لا يحل في زماننا أيضا خلافا لما نقله
 المصنف عن النبايع من أن ذلك في ابتداء الاسلام وأما الآن فقد فاسد واشتهر فيكون الامام مخيرا بين البعث
 اليهم وتركه اه قال في القح ويجب أن المدار غلبة ظن أن هؤلاء لم تبلغهم الدعوة (قوله الا اذا انهم ذلك
 ضررا) ذكروا هذا الاستثناء في الاستصحاب مع امكانه في الوجوب أيضا ط زاد في شرح الملتقى عن الخط
 أن بطمع فيهم ما يدعوههم اليه ط (قوله كأن يستعدون الخ) المناسب اسقاط النون لانه منصوب بأن
 المصدرية (قوله نصب المجانيق) أي على حصونهم لانه عليه الصلاة والسلام نصبها على الطائف رواه الترمذى
 نهر وهو جمع منجنيق بفتح الميم عند الاكثر واسكان النون الاولى وكسر الثانية فارسية معربة تذكروا فيها
 احسن وهي آلة ترمى بها الطجارة البكار قلت وقد تركت اليوم للاستغناء عنها بالمداغ الحادثة (قوله وحرقتهم)
 اراد حرق دورهم وأمتعتهم قاله العيني والظاهر أن المراد حرق ذاتهم بالمجانيق واذا جازت محاربتهم بحرقهم
 فما لهم اولى نهر وقوله بالمجانيق أي رعى النار بها عليهم لكن جواز التحريق والتغريق مقيد كما في شرح
 السير كما اذالم يتمكنوا من الظفر بهم بدون ذلك بلام شقة عظيمة فان تمكنوا بدونها فلا يجوز لأن فيه اهلاك
 أطفالهم ونسائهم ومن عندهم من المسلمين (قوله الا اذا غلب الخ) كذا قيد في الفتح اطلاق المتن وتبعه
 في البحر والتهر وعلة بأنه افساد في غير محل الحاجة وما يبيح الالهة ولا يحق حسنه لأن المقصود كسر شوكتهم
 والحقا القبط بهم فاذا غلب الطن بحلول ذلك بدون اتلاف وانه يصير لنا لاتفه (قوله ونحوه) كرماس
 وقد استغنى به عن التبل في زماننا (قوله سئل ذلك النبي) كذا نقله في النهر عن أبي الليث أي بأن نقول له
 هل نرى ام لا ونعمل بقوله ولم يذكر ما اذا لم يمكن سؤاله (قوله وما أصيب منهم) أي اذا قصدنا الكفار
 بالرمي وأصبنا احد من المسلمين الذين تترس الكفار بهم لافئنه وذكر السرخسى أن القول للراى يمينه في أنه
 قصد الكفار لاولى المسلم المقتول انه تعدد قتله (قوله لأن الفروض لا تقرر بالقرامات) أي كالأومات المحدود
 بالبلد أو القطع وأورد المضطر الى اكل مال الغير فانه مضمون وأجاب عنه في الفتح بأن المذهب عندنا انه لا يجب
 عليه اكله فلم يكن فرضا فهو كالباح يتقيد بشرط السلامة كالمروى في الطريق (قوله ولو أخرج واحدا)
 أراد بالخراج ما يبيع الخروج وذا لفظ ما للتعميم فالمراد أي رجل كان لا يجد كونه مسلما أو ذميا في نفس الامر
 أو تغليب الظن ولذا قال محمد ولو أخرج واحدا من عرض الناس (قوله لجواز كون الخرج هو ذلك) فصار
 في كون المسلم في الباقي شك بخلاف الحالة الاولى فان كون المسلم والذي فيهم معلوم بالعرض فوق الفرق
 فتح قلت ونظير هذه المسئلة ما لو تجسس به من التوب ففصل طرقاته ولو بلا تفرقة فانه يصح أن يعلى به اذ لم يتق
 متيقن التماسه وهذا رد على قولهم اليقين لا يزول بالشك وقد مناه تحقيق المسئلة في الظاهرة عن شرح المنية
 (قوله ويحرم الاستخفاف به) زاد ذلك وان استلزمه ما قبله لأن ذلك على النبي فان اخرج به يؤدى الى وقوعه
 في يد العدو وفي ذلك تعريض لاستهفافهم به وهو حرام خلافا لقول الطحاوى ان ذلك انما كان عند قتله
 المصاحف كيلا تنقطع عن أيدي الناس وأما اليوم فلا يـره (قوله وامرأة) أي وعن اخراج امرأة

مطلب
 في ان الكفار مخاطبون
 فخرج العبادات اذ الكفار
 لا يخاطبون بها عندنا ويؤيده
 قول علي رضي الله عنه انما بذلوا
 الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا
 واموالهم كأموالنا (ولا)
 يحل لنا أن (نقاتل من لا تبلغه
 الدعوة) بفتح الدال (الى الاسلام)
 وهو وان اشتهر في زماننا شرقا
 وغربا لكن لا شك أن في بلاد الله
 من لا شعوره بذلك بقى لوبلغه
 الاسلام لا الجزية ففي التنازلية
 لا ينبغي قتالهم حتى يدعوههم الى
 الجزية نهر خلافا لما نقله المصنف
 (وندعونه بما من بلغته الا اذا
 تضمن ذلك ضررا) ولو بغلبة الظن
 كأن يستعدون أو يجهنون فلا
 يفعل فتح (والا) يقبلوا الجزية
 (نستعين بالله ونحاربهم بنصب
 المجانيق وحرقتهم وغرقهم وقطع
 انصارهم) ولو منكرة (وافساد
 زروعهم) الا اذا غلب على الظن
 ظفرا فافكره فتح (وربهم) قبل
 ونحوه (وان تترسوا ببعضنا) ولو
 تترسوا بنبي سئل ذلك النبي
 (ونقصدهم) أي الكفار
 (وما أصيب منهم) أي من المسلمين
 (لادية فيه ولا فارة) لأن
 الفروض لا تقرر بالقرامات (ولو
 فتح الامام بلدة وفيها مسلم أو ذمى
 لا يحل قبل أحد منهم أصلا ولو
 أخرج واحد) ما (حل) حيث
 (قتل الباقي) لجواز كون الخرج
 هو ذلك فتح (ونهي عن اخراج
 ما يبيع بغيره ويحرم الاستخفاف به
 كتحريم وكتب فقه وحديث
 وامرأة)

فهو معطوف على ما (قوله هو الاصح) احتراز عن قول الطحاوي المذكور (قوله الا في جيش) اقله
عند الامام اربعة مائة واقل السرية عنده مائة كما رأيت في الخانية وكذا في الشربلالية نقلها عن العناية
خلافا لما في البحر عن الخانية من أن اقل السرية مائتان وتبعه في التهر قال في الشربلالية وما قاله ابن زياد من
أن اقل السرية اربعة مائة واقل الجيش اربعة آلاف قاله من تلقاه نفسه نص عليه الشيخ اكل الدين اه
وفي الفتح ينبغي أن يكون العسكر العظيم اثني عشر ألفا قوله عليه الصلاة والسلام لن تغلب اثنا عشر ألفا من
قوله اه قلت والتقييد بالقلة لا بما قد تغلب بسبب آخر كخيانة الامراء في زماننا (تمة) في الخانية لا ينبغي
للمسلمين أن يفروا اذا كانوا اثني عشر ألفا وان كان العدو اكثر وذكروا الحديث ثم قال والحاصل انه اذا غلب
على ظنه انه يغلب لا بأس بأن يفروا لا بأس بالواحد اذا لم يكن معه سلاح أن يفروا من اثنين لهما سلاح وذكر
قبله ويكره للواحد التوى أن يفروا من الكافرين والمائة من المشركين في قول محمد ولا بأس أن يفروا الواحد من
الثلاثة والمائة من ثمانية (قوله لكن الخ) قال في الفتح ثم الاولى في اخراج النساء المهاجرات لطلب والمداواة
والسقي دون الدواب ولو احتج الى المباشرة فالاولى اخراج الاماء دون الحرائر (قوله ونهينا عن غدر الخ)
عدل عن قول الهداية وغيرها وينبغي للمسلمين أن لا يفدروا لان المشهور عند المتأخرين استعمال ينبغي بمعنى
يندب ولا ينبغي بمعنى يكره تنزيها وان كان في عرف المتقدمين استعماله في اعم من ذلك وهو في القرآن كثير
ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء قال في المصباح وينبغي أن يكون كذا معناه يجب أو يندب بحسب
ما فيه من الطلب اه (قوله عن غدر) أي تنقض عهد وغلول بضم الغين الخيانة من المغنم قبل قسمته ومثله
بضم الميم اسم مصدر منسل به من باب نصر أي قطع أطرافه وشو به كذا في جامع اللغة ح (قوله أما قبله فلا
بأس بها) قال الزبائي وهذا حسن وتطيره الاحراق بالنار وقد جوازها قبله في الفتح بما اذا وقعت قتالا
كبيرا ضرب قطع اذنه ثم ضرب قفصا عينه ثم ضرب فم قطع يده وأفعه ونحو ذلك اه وهو ظاهر في انه لو تمكن
من كافر حال قيام الحرب ليس له أن يئمل به بل يقتله ومقتضى ما في الاختيار أن ذلك كيف وقد علل بأنها تبلغ
في كبتهم وأضر بهم نهر (نبيه) ثبت في الصحيحين وغيرهما انتهى عن الملة فان كان متأخرا عن قصة
العربين فالنسخ ظاهر وان لم يدرك قد تعارض محرم ومبيح فيقدم المحرم وينضم الحكم بفتح الاخر وأما من
جنى على جماعة بأن قطع انف رجل وأذن رجل ويدي آخر ورجلي آخر وفقاعين آخر فانه يقتصر منه لكل
لكن يستأنى بكل قصاص الى بره ما قبله فهذه مثله تنحالا لقصد او انما يظهر أثر التهي والنسخ فحين مثل شخص
حق قتله فمقتضى النسخ أن يقتل به ابتداء ولا ينسل به فتح ملخصا (قوله وغير مكلف) كالصبي والمجنون
(قوله وشيخ خرقا) أصل المتن وشيخ فان لكن زاد الشارح لفظة خرقا فيكون عطف خاص على عام قال
في الفتح ثم المراد بالشيخ القاني الذي لا يقتل من لا يقدر على القتال ولا الصباح عند التقاء المصنفين ولا أصلي
الاحبال لانه يحيى منه الولد فيكثر محارب المسلمين ذكره في الذخيرة زاد الشيخ ابو بكر الرازي انه اذا كان
كامل العقل نقله ونقله ومثله نقله اذا ارتد والذي لا يقتله الشيخ القاني الذي خرف وزال عن حدود العقلاء
والمميزين فهذا لا يقتله ولا اذا ارتد اه قلت ومقتضى كلام الرازي انه اذا كان كامل العقل يقتل
وان لم يقدر على القتال والصباح والاحبال ومقتضى ما في الذخيرة انه اذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وان كان
كامل العقل وهذا هو الموافق لما في شرح السير الكبير وهذا الظاهر لانه اذا كان عاقلا لكنه لا يقدر على
شيء مما ذكر يكون في معنى المرأة والراهب بل اولى فصار الحاصل أن الشيخ القاني ان كان خرقا فان زائل العقل
لا يقتل وان كان له صباح ونسل لانه في حكم المجنون وان كان عاقلا لا يقتل أيضا ان لم يقدر على القتال ونحوه
وبه تعلم ما في كلام الشارح من عدم الانتظام وكان عليه أن يقول وشيخ فان لا صباح ولا نسل له او خرقا
لا يقتل فلا يقتل ولا اذا ارتد والمراد بمن لا صباح له من لا يحترض على القتال بصباحه عند التقاء المصنفين
(قوله ومقعد وزمن) وكذا من في معناه كبابس الشق ومقطوع اليمن أو من خلاف لكن قطريه
في الشربلالية بأنه لا ينزل عن رتبة الشيخ القادر على الاحبال أو الصباح اه قلت ومثله يقال في المرأة
والصبي والاعمى وقد يجب بانه يدفع ما يحذر منهم باخراجهم الى دارنا لما يأتي من أن من لا يقتل يحمل الى
دارنا سوى الشيخ القاني عادم النفع بالكلية ونعمانه فيما علقناه على البحر (قوله وراهب الخ) قال في الفتح

وفي السير الكبير لا بأس لاهل
الغور بأخذ النساء والذراري
ان كانوا بحيث اذا نزل بهم العدو
قدروا على دفعه أو على أن
يخرجوهم الى ارض الاسلام اه
منه

مطلب
تقتضي ينبغي يستعمل في المندوب
وغيره عند المتقدمين
مطلب
في بيان نسخ المثلة

ولو يجوز المداواة هو الاصح
ذخيرة وأراد بالهي ما في مسلم
لاتسافروا بالقرآن في أرض العدو
(الاف جيش يؤمن عليه)
فلا كراهة لكن اخراج
المهاجرات والاماء اولى (واذا دخل
مسلم اليهم بأمان جازل المصحف
معه اذا كانوا يوفون بانه همد)
لان الظاهر عدم تعرضهم حداية
(و نهينا عن غدر وغلول) عن
(مثله) بعد انفسهم أما قبله فلا
بأس بها اختيار (و) عن (قتل
امرأة وغير مكلف وشيخ) خر
(فان) لا صباح ولا نسل له فلا
يقتل ولا اذا ارتد (واعنى ومقعد)
وزمن ومعتوه وراهب وأهل
كأنس لم يحاطوا الناس

وفي السير الكبير لا يقتل الراهب في صومعته ولا اهل الكنائس الذين لا يخاطون الناس فان خالطوا قتلوا
 كالقسيس والذي يجن ويقتل في حال افاقته وان لم يقاتل اه قال في الجوهرية وكذا يجوز قتل الاخرس
 والاصم واقطع اليد اليسرى أو إحدى الرجلين لانه يمكنه أن يقاتل را بكا وكذا المرأة اذا قاتلت (قوله
 الا أن يكون الخ) قال في الفتح استثناء من حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا الاحد وصح امره عليه الصلاة
 والسلام يقتل دريد بن الصمة وكان عمره مائة وعشرين عاما أو أكثر وقد عي لما جى به في جيش هو ازن للرأى
 وكذا يقتل من قاتل من كل من قتلناه لا يقتل كالمجنون والصبي والمرأة الا أن الصبي والمجنون يقتلان
 في حال قتالهما أما غيرهما من النساء والرجال وغيرهم فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الاسر والمرأة المملكة تقتل
 وان لم تقاتل وكذا الصبي المملك لان قتل الملك كسر شوكتهم وقيد في الجوهرية الصبي المملك بما اذا كان
 حاضرا (قوله في الحرب) متعلق برأى ومال على تأويل المال بالاتفاق (قوله ثم لا يتركونهم الخ) أى يذبح
 أن لا يتركوا من ذكرهم لا يقتل بل يحملونهم الى دار الاسلام اذا كان بالمسلمين قوة على ذلك لما ذكره لثلا يولداهم
 فيكون في تركهم عون على المسلمين وكذلك الصبيان يلقون فيقتلون وأما الشيخ الثاني الذي لا يشاتل
 ولا ياتح ولا رأى له فان شاء وازكوه اذ لا تنفع فيه الكسار وأجلاه ليفادى به اسرى المسلمين على قول من يرى
 المفاداة وعلى القول الآخر لا فائدة في حله ومثله يجوز التي لا تلد مخ عن السراج ملخصا والمفاداة القول
 بالمفاداة كما سيذكره في الباب الا ترى وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع اذا كانوا لا يتزوجون بحر
 أى ولا يخاطون وبه وفق بعض المشايخ بين هذا ورواية انهم يقتلون أفاده التهستاني عن المحيط (قوله
 وسيجي) أى في الباب الا ترى (قوله وفيه فراغ قلبنا) أى بان دفاع شره عنا لا شتهار قتله بذلك (قوله وقد حل
 الخ) وكذا فعل عبد الله بن ايس بسفيان بن عبد الله ومحمد بن مسلمة بكعب بن الاشرف كما بسطه السرخسي
 وقال عليه اكرم مشايخنا لوفيه غيظهم وفراغ قلبنا بأن يكون المقتول من قواد المشركين أو عظماء البارزين
 اه (قوله وعبارة الخانية الخ) قال في الهر ولم اربش قبور أهل الذمة ويجب أن يقال ان تحقق ذلك
 ولم يكن له وارث الايت المال جائز به ثم قتل ما في الخانية وقال وهذا يعم الذي اه لكن لا يجزى
 أن ما في الخانية ليس فيه التقيد بتحقيق المال بل الطاهر أن المراد عند توهم ذلك لانه عند التحقيق يجوز القبض
 في المسلم حتى آدمى كسقوط متاع أو تكفين بثوب مغصوب أو دفن مال معه ولودرها كما في جنازة الجرفافهم
 (قوله أن يبدأ أصله المشرك) لانه يجب عليه احياءه بالاتفاق فيناقضه الاطلاق في اقصائه هداية والاولى
 التعليل بانه كان سبب ايجاده لما يأتى قريبا قيد بالبداهة احترازاً عما لو قصد الاصل قتله كما يأتى وبالأصل احترازاً
 عن الفرع المشرك وان سفل فلا بد أن يمتد بقتله وكذا سائر القرابات كما في الجرو والتهرو عدل عن تعبير الكثر
 بالاب لان أمته وأجداده وجدته من قبل الاب والام كالأب (قوله كما لا يدأفريه الباغي) اشار الى فائدة
 التقيد بالمشرك وهي انه لو كان الخارب باغياً لا يتقيد بكونه أصلاً بل يعم الاخ وغيره قال في الجبر لانه يجب عليه
 احياءه بالاتفاق عليه لا تصاد الدين فكذا ابتدأ بقتل اه قلت ومفاده تقيد القريب بالرحم المحرم لانه
 لا يجب عليه أن يتفق على غيره لكن يرد أنه يجب عليه الاتفاق على فرعه المشرك ويجب أن يأتى في غير الحرب
 لانه لا يجب الاتفاق على الاصول والفروع الحريين كما مر في بابيه لكن يلزم منه أن يكون له بدء أصل بالقتل
 وأن لا يصح التعليل الماتر عن الهداية بأنه يجب عليه احياءه بالاتفاق كما أوردته في الحواشي العدية قال اولى
 التعليل بما ذكره في شرح السير أن الاب كان سبب ايجاده فلا يكون سبب اعدامه بالقصد الى قتله كما قد مناه
 (قوله بل يشغله) أى بالخاربة بان يعرق فرسه أو يطره عنه أو يلجئه الى مكان ولا ينبغي أن ينصرف عنه
 ويتركه نهر (قوله فان فقد قتله) أى اذا لم يكن غمة غيره قتله كذا قاله في التهرو لم اره لغيره وعبارة الزياحى وان لم
 يكن غمة من يقتله لا يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حرباً على المسلمين ولكنه يلجئه الى مكان يستملك به حتى يجى
 غيره فيقتله (قوله ولو قتله فهدر) أى باطل لا دية فيه ولا قصاص ثم عليه التوبة والاستغفار كما في شرح المتقى
 (قوله لجواز الدفع مطلقاً) أى ولو كان الاب مسلماً فانه اذا أراد قتل ابنه ولا يتمكن من التخلص منه الا بقتله
 كان له قتله لتعينه طريقاً لدفع شره فهنا اولى ولو كان في سفر وعطشاً ومع الامن ماء يكنى لحياة احدهما كان
 للابن شربه ولو كان الاب يموت وينبى انه لو سمع اياه المشرك يذكر الله تعالى أو رموه بسوء أن يكون له قتله لما

(الا أن يكون احدهم ملكاً)
 ومقاتلاً (أو ذارأى) أو مال
 في الحرب ولو قتل من لا يحل
 قتله من ذكر (فعليه التوبة
 والاستغفار فقط) كسائر
 المعاصي لأن دم الكافر
 لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد ثم
 لا يتركونهم في دار الحرب بل
 يحملونهم تكثيراً للثمن وتماحه
 في السراج وسيجي (فرعان)
 الاول لا بأس بحمل رأس المشرك
 لوفيه غيظهم وفيه فراغ قلبه وقد حل
 ابن مسعود يوم بدر رأس أبي جهل
 وألقاها بين يديه عليه الصلاة
 والسلام فقال النبي عليه السلام
 الله اكبر هذا فرعونى وفرعون
 امتى كان شره على وعلى امتى
 اعظم من شر فرعون على موسى
 وامتته ظهيرية الثاني لا بأس
 بنش قبورهم طلباً للمال تارة ثانية
 وعبارة الخانية قبور الكفار
 فعمت الذي (ولا) بحمل للفرع
 أن (يبدأ أصله المشرك بقتل)
 كما لا يدأفريه الباغي (وبمنع
 الفرع) عن قتله بل يشغله (ال) محل
 أن (بقتله غيره) فان فقد قتله (ولو
 قتله فهدر) لعدم العاصم (ولو قصد
 الاصل قتله ولم يمكن دفعه الا بقتله
 قتله) لجواز الدفع مطلقاً

روى أن أبا عبيدة بن الجراح قال إياه حين سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم وشتمه فوكرتم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كذا في الفتح (قوله بما لم ينكر) ويصرف مصارف الخراج والحزبية إن كان قبل النزول يساحتهم بل برسول أما إذا نزلت عليهم فهو غنمة فتحسمها وتقسيم الباقي نهر (قوله أو منا) أي بما لم نعطيهم إن خاف الإمام الهلاك على نفسه والمسلمين بأي طريق كان نهر (قوله لقوله تعالى وإن جنحوا للسلم) أي ما لو أقام في الصباح والسلم بالكسر والفتح الصلح يذكر ويؤت واللاية مفيدة بروية المصلحة إجماعاً لقوله تعالى ولا تنهوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون أفاده في الفتح (قوله أي نعلمهم بنقض الصلح) أفاد شرطاً لانه على المتن وهو إعلامهم به لأن هذا العهد نقضه لكن لا يجوز قتالهم أيضاً حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفراد الخبر إلى أطراف مملكتهم حتى لو كانوا آخر واحصونهم للأمان وتفرقوا في البلاد فلا بد أن يعودوا إلى ما منهم ويعمر واحصونهم كما كانت توقيا عن الغدر وهذا لو نقض قبل مضي المدة أما لو مضت فلا يندب اليهم ولو كان الصلح يجعل فنقضه قبل المدة رده عليهم بمحضه لأنه مقابل بالأمان في المدة ف يرجعون إلى السلم لهم الأمان فيه زيلعي (قوله لقوله عليه السلام بأهل مكة) تبع فيه الهداية وردة الكمال حيث قال وأما استدلالهم بأنه صلى الله عليه وسلم نبذ الموادة التي كانت بينه وبين أهل مكة فالأليق جعله دليلاً لقوله الاتي وإن بدوا بخيانه قاتلهم ولم يندب اليهم إذا كان باتفاقهم لأنهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة إلى نقضه وانما قلنا هذا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدوا بالعقد قبل مضي المدة فقاتلهم ولم يندب اليهم بل سأل الله تعالى أن يعصى عليهم حتى يقتلهم هذا هو المذكور لجميع أهل السير والمغازي ونظامه في ح (قوله ولو قتال) أي ولو كانت خيانه ملكهم يقتل أهل منعة بأذنه أي لا فرق بين قتاله بنفسه أو يقتل بعض أتباعه بأذنه (قوله انتقض حقهم فقط) أي حق المتساكين ذوي المنعة بلا إذن ملكهم قال الزيلعي فلا ينتقض في حق غيرهم لأن فعلهم لا يلزم غيرهم وإن لم يكن لهم منعة لم يكن نقض العهد اه أي بأن قاتل واحداً منهم مثلاً ثم ترك القتال بقي عهده (قوله بلا مال) أي بلا اخذ منهم لأنه في معنى الجزية وهي لا تقبل منهم نهر ولم يذكر صلحهم على اخذهم المال منا ولا شك في جوازه عند الضرورة كافي أهل الحرب ولكن هل يلزم إعلامهم بنقض العهد قبل اقتناء ممتلكاتهم أم لا لكونهم يجبرون على الاسلام بخلاف أهل الحرب فليراجع (قوله لأنه غير معصوم) لأنه يصبر في المسلمين إذا ظهر وا فتح (قوله بعد وضع الحرب أوزارها) أي أثنائها والمراد بعد انتهائها وانما ردت عليهم لأنه ليس فيها إلا أنه لا يرد حال الحرب لأنه اعانته لهم فتح (قوله ولم ينح الخ) أراد به التخليك بوجه كاهية قهستاني بل الظاهر أن الأيجار والاعارة كذلك أفاده الحموي لأن العلة منع ما فيه تقوية على قتالنا كما أفاده كلام المصنف (قوله يحرم) أي يكره كراهة تحريم قهستاني (قوله كحديث) وكسلاح مما استعمل للحرب ولو صغيراً كالابرة وكذا ما في حكمه من الحرير والديباج فان تملكه مكروه لأنه يصنع منه اراية قهستاني (قوله وعبيد) لأنهم يتوالدون عندهم فيعودون حرباً علينا مسلماً كان الرقيق أو كافراً بحر (قوله ولا نعلمه اليهم) أي ليسع ونحوه فلا بأس لتاجرنا أن يدخل دارهم بأمان ومعه سلاح لا يريد بيعه منهم إذا علم أنهم لا يعترضون له ولا يمنع عنه كما في المحيط قهستاني وفي كافي الحاكم لوجاء الحربى بسيف فاشترى مكانه قوساً ورمحاً وأفرساً لم يترك أن يخرج وكذا لو استبدل بسيفه سيفاً خيراً منه فان كان مثله أو دونه لم يمنع والمستامن كالمسلم في ذلك إلا إذا خرج بشئ من ذلك فلا يمنع من الرجوع به اه نهر (قوله ولو بعد صلح) نعميم للبيع والخل قال في البحر لأن الصلح على شرف الانقضاء والنقض (قوله بخار استحساناً) أي اتباعاً للنص لكن لا يحنى أن هذا إذا لم يكن بالمسلمين حاجة إلى الطعام فلوا احتاجوه لم يجوز (قوله ولا تقتل من آمنه الخ) أي إذا آمن رجل حرّاً أو امرأة حرّة كافراً أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة مع ما منهم ولم يجوز لاحد من المسلمين قتالهم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام المسلمون تتكافأ دماؤهم أي لا تزيد دية الشريف على دية الرضيع ويسمى بذمتهم ادناهم أي أقلهم عدداً وهو الواحد ونظامه في الفتح فهو مشتق من الأدنى الذي هو الأقل كقوله تعالى ولا أدنى من ذلك ولا أكبر فهو تنصيص على صحة أمان الواحد أو من الدنو وهو القرب كقوله تعالى فكان قاب قوسين أو أدنى فهو دليل على صحة أمان المسلم في تغرب القرب العدو أو من الدناءة فهو تنصيص على صحة أمان الفاسق أفاده السرخسي (قوله أذن لهما في القتال) أي إذا كان الصبي

(ويجوز الصلح) على ترك الجهاد (معهم بما لم ينكر) أي نعلمهم بنقض الصلح (لو خيرا) لقوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها (ونبذ) أي نعلمهم بنقض الصلح (لو خيرا) تحترز عن الغدر المحرم (لو خيرا) لفعله عليه الصلاة والسلام بأهل مكة (ونقاتلهم بلا بذم مع خيانه ملكهم) ولو قتال ذوي منعة بأذنه ولو بدونه انتقض حقهم فقط (و) (نصالح) المرتدين لو غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب (لو خيرا) (بلا مال والا) يغلبوا على بلدة (لا) لأن فيه تقرير المرتد على الردة وذلك لا يجوز فتح (وإن أخذ) المال (منهم لم يرد) لأنه غير معصوم بخلاف أخذه من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب أوزارها فتح (ولم ينح) في الزيلعي يحرم أن ينبع (منهم ما فيه تشبهتهم على الحرب) كحديث وعبيد وخيل (ولا يحمله اليهم ولو بعد صلح) لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك وأمر بالميرة وهي الطعام والقماش بخار استحساناً (ولا تقتل من آمنه حرّاً أو امرأة حرّة أو فاسقاً) أو أعى أو فانيا أو صبياً أو عبداً أذن لهما في القتال

بمذ
الأمان

(بأى لغة كان) الامان (وان كانوا
لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين)
ذلك (بشرط سماعهم ذلك من
المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم)
ويصح بالصرح كما أنت
أولاً بأشرككم وبالكفاية كتحال
اذا ظنه اماناً وبالاشارة بالاصبع
الى السماء ولو نادى المشرك
بالامان صح لو تمتعنا وصح طلبه
لذراية لاهله ويدخل في الاولاد
اولاد الابناء لا اولاد البنات
ولو غار عليهم عسكر آخر ثم بعد
القسمه علموا بالامان

والبعد مأذونين في القتال صح امانهم في الاصح اتفاقاً قهستاني عن الهداية خلافاً لما نقله ابن الكمال عن
الاختبار در منتهى (قوله بعد معرفة المسلمين ذلك) أى كون ذلك اللفظ اماناً قلت والظاهر أن الشرط
معرفة المتكلم به واذا ثبت الامان به ثبت في حق غيره أيضاً من المسلمين ولو لم يعرف معناه فافهم (قوله فلا امان
لو كان بالبعد منهم) اشار الى أن المراد السماع ولو حكى لما نقله ط عن الهندية لو نادى بهم من موضع
يسمعون وعلم انهم لم يسمعوا بأن كانوا ايماناً أو مشغولين بالحرب فذلك امان (قوله كتحال) قال السرخسي
استدل عليه محمد بن محمد بن عمر بن رضى الله تعالى عنه أيام رجل من المسلمين اشار الى رجل من العدو أن تعال
فأنت ان جئت قتلتك فأتاه فهو آمن وتأويله اذا لم يفهم أو لم يسمع قوله ان جئت قتلتك أما لو علم وسمع فهو في
(قوله الى السماء) لأن فيه بيان اني اعطيتك ذمة الله السماء سبحانه وتعالى وأنت آمن بحقه سرخسي
(قوله ولو نادى المشرك) بالرفع على الفاعلية أى لو طلب المشرك الامان مناصحاً لو تمتعنا أى في موضع
يمنعه عن وصولنا اليه قال في البحر وان كان في موضع ليس بمنصع وهو ما دسيفه أو رجمه فهو في اه قلت
ومفاده انه اذا كان بمنصعاً يصير آمناً بغير طلبه الامان وان لم تؤمنه وليس كذلك بل هذا اذا ترك المنعة
وجاء البناطلة في شرح السير ولو كان في منعة بحيث لا يسمع المسلمون كلامه ولا يرونه فانخط البناطلة وحده بلا
سلاح فلما كان بحيث تسمعه نادى بالامان فهو آمن بخلاف ما اذا اقبل سالاسيفه ما ذاب رجمه فحونا فلما قرب
استأمن فهو في لأن البناء على الظاهر فيما يتعذر الوقوف على حقيقته جائز ولو في اباحة الدم كما لو دخل بينه
انسان لا ولم يدركه سارق أو عارب فلو علمه سبباً للصوم له قتله والا فلا ثم قال والحاصل أن من فارق
المنعة عند الاستئمان فانه يكون آمناً عادة والى مادة تجعل كما اذا لم يوجد التصريح بخلافه ولو وجدنا حرياً
في دارنا فقتل دخلت بأمان لم يصدق وكذا لو قال اننا رسول الملك الى الخليفة الا اذا اخرج كتاباً يشبه أن يكون
كتاب ما حكمهم وان احتمل انه منتهل لأن الرسول آمن كما جرى به الرسم جاهلية واسلاماً ولا يجده مسلمين في دارهم
ليشهد الله فلو لم يصبه دليل ولا كتاب فأخذه مسلم فهو في بلجاعة المسلمين عند أبي حنيفة كن وجد في عسكرنا
في دار الحرب فأخذه واحد لكنه هناك يخمس رواية واحدة وهما فيه روايتان وعند محمد هو في لمن أخذه
كالصيد والحشيش وفي ايجاب الخمس فيه روايتان عن محمد أيضاً اه ملخصاً (قوله وصح طلبه الخ) هذا
غلط وعبارة البحر لو طلب الامان لاهله لا يكون هو آمناً بخلاف ما اذا طلب لذراية فانه يدخل تحت الامان اه
فانه صريحة في انه يصح طلب الامان لاهله وذراية جمة غير أنه لا يدخل في الاول ويدخل في الثاني اه ح
قلت وناظره أن الكلام فيما لو قال آمنوا اهلى أو قال آمنوا ذراية قيد خيل الطالب في الثاني دون الاول
ووجه الفرق خفي أما لو قال آمنوني على أهلى أو على ذراية أو على مناعى أو قال آمنوني على عشرة من أهلى
الحسن دخل هو أيضاً لأنه ذكر نفسه بضمير الكفاية وشرط ما ذكره معه لأن على الشرط كائن على ذلك
السرخسي مع فروغ أخر ذكرت بعينها ملخصة فيما علقته على البحر (قوله ويدخل في الاولاد اولاد الابناء
الخ) أى لو قال آمنوني على اولادى دخل فيه اولاده لصلبه واولادهم من قبل الذكور دون اولاد البنات
لانهم ابواباً واولاده هكذا ذكر محمد ههنا وذكر الخصاص عن محمد أنهم يدخلون لقوله عليه الصلاة والسلام
حين أخذ الحسن والحسين اولادنا كما دنا ووجه الرواية الاولى أن هذا يجازى دليل قوله تعالى ما كان محمد أباً
أحد من رجالكم أو هو خاص بأولاد فاطمة كما روى انه عليه الصلاة والسلام قال كل الاولاد ينفقون الى آبائهم
الا اولاد فاطمة فانهم ينسبون الى أما بوجهه لكنه حديث شاذ وهو مخالف لما تلونا ولو قال على اولاد
أولادى دخل اولاد البنات لأن اسم ولد الولد حقيقة لمن ولده ولدك وابتك ولدك فاولادك ابتك ينفقون
ولدك حقيقة بخلاف الاول لأن ولدك من حيث الحكم من نسب اليك وذلك اولاد الابن دون اولاد
البنات سرخسي وذكر في الذخيرة أن فيه روايتين أيضاً وسيأتى تمام تحقيق ذلك في الوقف ان شاء الله
تعالى (تنبيه) سكت الشارح عن دخول اولاد البنات في الذراية وفي البحر أن فيه روايتين أيضاً وكذا
قال السرخسي وذكر وجه رواية عدم الدخول أن اولاد البنات من ذرية آبائهم لا من ذرية قوم الام ووجه
رواية الدخول أن الذرية اسم للفرع المتولد من الاصل والابوان أصلان للولد ومعنى الاصلية والتولد في جانب
الام أرجح لأن الولد يتولد منها بواسطة ماء الفحل ثم ذكر فيه حكاية (قوله ولو غار عليهم) أى على من

٢ مطلب
لو قال على اولادى ففى دخول
اولاد البنات روايتان

٣ مطلب
لو قال على اولاد اولادى يدخل
اولاد البنات

٤ مطلب
فى دخول اولاد البنات فى الذرية
روايتان

٥ قوله ثم ذكر فيه حكاية حيث قال
فيه حكاية يحيى بن بهمر قال الجراح
أمر به ذات يوم فأدخل عليه وهم
بقتله فقال له لتقرأن على آية من
كتاب الله تعالى نسا على أن العلوية
من ذرية النبي صلى الله عليه وسلم
٣ أروا قتلته ولا تريد قوله تعالى ندع
ابناءنا وابناءكم قتلته تعالى ومن
ذرية داود وسليمان الى أن قال
وزكريا ويحيى وعيسى ثم قال فعيسى
٤ من ذرية نوح من قبل الاب او من
قبل الام فهى الجراح ورد به بجملي
اه منه

آمنهم بهض العسكر الاقل (قوله وعلى الواطى المهر) أى مهر المثل ط (قوله والولد حر) أى من غير قيمة وهو مسلم أيضاً تبعاً لآية كما فى البحر (قوله يعنى بعد ثلاث حبض) وفى زمان الاعتداد يوضع على يدي عدل والعدل امرأة يجوز ثقة لا الرجل بحر (قوله وينقض الامان) ويعلمهم بذلك كما مر قهستانى (قوله يؤتب) أى لو علم انه منى شرعاً ولا يخفى له عذر فى دفع العقوبة عنه قهستانى (قوله الا اذا امره به مسلم) بأن قال له آمنهم فقال الذى قد آمنتمكم أو ان فلانا المسلم قد آمنكم فيصح فى الوجهين أما لو قال له المسلم قل لهم ان فلانا آمنكم فيصح فى الوجه الثانى لانه اذى الرسالة على وجهها دون الاول لانه خالف لانه انشاء عقد منه وهو لا يملك بخلاف قول المسلم له آمنهم لان الذى صار مالاً كالامان بهذا الامر فيكون فيه بمنزلة مسلم آخر وتماه فى شرح السرخسى وصرح أيضاً بأنه يصح سواء كان الامر امير العسكر أو رجلاً غيره من المسلمين لان امان الذى انما لا يصح لثمة ماله اليهم وتزول التهمة اذا امره مسلم به بخلاف ما لو امره بالقتال اذ لا يتعين به معنى الخيرية فى الامان اه وبه ظهر ان ما فى الزيلعى وغيره من تقييد الامر بكونه امير العسكر رقيقاً تضاق لانه الاغلب فافهم (قوله وأسير وتاجر) لانهم مأمورون تحت ايديهم فلا يتخافونهم والامان يختص بمحل الخوف بحر ثم نقل فى البحر عن الذخيرة انه لا يصح امانه فى حق باقى المسلمين حتى كان لهم أن يغيروا عليهم أماناً فى حقه فصحيح ويصير كالدخول فيهم بأمان فلا يأخذ شيئاً من اموالهم ولا رضاهم وكذا معنى عدم صحة امان العبد المحجور أى فى حق غيره أماناً فى حق نفسه فصحيح بلا خلاف اه قلت واظهار أن التاجر المستامن كذلك (تنبيه) ذكر فى شرح السير لو آمنهم الاسير ثم جاء بهم ليلاً الى عسكرنا ففهم فى لكر لا تقتل رجالهم استحصاناً لانهم جاءوا للاستئمان لا لقتال كالمحمور اذا جاء تاركاً للقتال بأن ألقى السلاح ونادى بالامان فانه يأمن القتل (قوله محجورين عن القتال) فلو ما ذونين فيه صح فى الاصح اتفاقاً كما قد مناه (قوله وفى الخائسة الخ) عبارة حري له عبد كافر فأسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة اماماً اه وفيه أن تعليمهم عدم جواز امان الاسير والتاجر بأنهما مأموران تحت ايديهم يقتضى عدم صحة هذا الفرع فتأمل اه ح قلت يتعين حمل قوله كانت الخدمة اماماً على معنى كونها اماماً فى حق العبد نفسه لا فى حق باقى المسلمين نظير ما قد مناه عن الذخيرة فى الاسير والعبد المحجور ويذلل عليه تعبير الخائسة بالحري أى فى دار الحرب من غير ذكر خروج ولا قتال اذ المسئلة ذكرها فى الخائسة فى فصل اعتاق الحري العبد المسلم فافهم والله اعلم

* (باب المغنم وقسمته) *

لما ذكر القتال وما يسقطه شرع فى بيان ما يحصل به (قوله والتى ما نيل منهم بعد) أى بعد الحرب هذا لا يشمل هدية اهل الحرب بل تقدم قتال قال فى الهندية الغنمة اسم لما يؤخذ من اموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والتى ما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفى الغنمة الخمس دون التى وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنمة وهو لا يأخذ خاصة اه قلت لكن فى شرح السير الكبير لو وادع الامام قوماً من اهل الحرب سنة على مال دفعوه اليه جاز لو خير المسلمين ثم هذا المال ليس ببنى ولا غنمة حتى لا يخمس ولكنه كخراج يوضع فى بيت المال لان الغنمة اسم للمال مصاب بايجاب الخيل والركاب والتى اسم لما يرجع من اموالهم الى أيدينا بطريق القهر وهذا يرجع البنا بطريق المراضاة فيكون كالجزية والخراج يوضع فى بيت المال اه ومقتضاه أن ما أخذ بالقتال والحرب غنمة وما أخذ بعده مما وضع عليهم قهراً كالجزية والخراج فى وما أخذ منهم بلا حرب ولا قهر كالهبة والصلح فهو لا غنمة ولا بنى وحكمه حكم التى لا يخمس ويوضع فى بيت المال قتائل (قوله اذا فتح الامام بلدة صلحا) ويعتبر فى صلحه الماء الخراجى والعشري فان كان مأوهم خراجاً صالحهم على الخراج والافعى العشر أفاده القهستانى ط (قوله وكذا من بعده) فلا يغيره أحد لانه بمنزلة نقض العهد ط (قوله أى قهراً) كذا فى الهداية واتفق الشارحون على أن هذا ليس تفسيراً للغة لانها من عنايع غنوة ذل وخضع لكن نقل فى البحر عن القاموس أن الغنوة القهر واعترضه فى النهى بان صاحب القاموس لا يميز بين الحقيقى والمجازى بل يذكّر المعانى بجهة

على القتال الدية وعلى الواطى المهر والولد حر مسلم تبعاً لآية وترد النساء والاولاد الى أهلها يعنى بعد ثلاث حبض (وينقض الامان) الامان (لو) بقاؤه (شراً) ومباشرة بلا مصلحة يؤتب (وبطل امان ذى) الا اذا امره به مسلم شتى (وأسير) وتاجر وصبي وعبد محجورين عن القتال) وصحح محمد امان العبد وفى الخائسة خدمة المسلم ولاء الحري امان له (ويجنون ويخص اسلم غنة ولم يساجر البنا) لانهم لا يملكون القتال والله أعلم

* (باب المغنم وقسمته) *

فى المغرب الغنمة ما نيل من الكفار غنوة والحرب قائمة فتخص وباقيها للغانين والتى ما نيل منهم بعد كخراج وهو لكافة المسلمين (اذا فتح الامام بلدة صلحا جرى على موجه وكذا من بعده) من الامراء (وأرضها تبقى مملوكة لهم ولو قهراً غنوة) بالقبح أى قهراً

مطلب
بيان معنى الغنمة والتى *

أي يذكر المعاني الاصطلاحية مع اللغوية بلا تمييز قلت لكن قل صاحب التمر في أول باب العشر والخراج عن
 الفساري أنه من الأضداد يطلق على الطاعة والقهر وكذا قال في المصباح عنا يعنونه إذا أخذ الشيء قهرا
 وكذا إذا أخذ صلحا فهو من الأضداد وقتحت مكة عنوة أي قهرا اه (قوله قسمها بين الجيش) أي مع
 رؤس أهلها استرقاها وأموالهم بعد إخراج خيبر إلى جهات فتح (قوله أو أقر أهلها عليها) أي من عليهم
 برقابهم وأرضهم وأموالهم ووضع الجزية على الرؤس والخراج على أراضيهم من غير نظر إلى الماء الذي تسقى
 به أهواء العسكر كماء السماء والعيون والأودية والآبار وأمواء الخراج كالأنهار التي شقها الأعاجم لانه ابتداء
 التوظيف على الكافروأما المن عليهم برقابهم وأرضهم فكروا أن يدفع إليهم من المال ما يتمكنون به
 من إقامة العمل والنفقة على أنفسهم وعلى الأراضي إلى أن يخرج الغلال والأهوت تكليف بما لا يطاق وأما المن
 عليهم برقابهم مع المال دون الأرض أو برقابهم فقط فلا يجوز لانه إصرار بالمسلمين برذعنهم حربا علينا فتح
 (قوله والاول أولي) عبارة الاختيار قالوا والاول أولي وعبر في الفتح والبحر بقبيل (قوله ووضع عليهم
 الخراج) أي على أرضهم (قوله وضع العشر لا غير) لانه ابتداء وضع على المسلمين من (نبيه)
 للشر بل إلى رسالة سماها الدرّة القيمة في القيمة حاصلها أن تخيير الامام بين ما ذكره مخالف لأجاء
 الصحابة على ما فعله عمر من عدم قسمة الأراضي بين الغنائم وعدم أخذ الخمس منها كما نقله علماءنا وأقرود قلت
 وقد يجاب بأن ما فعله عمر إنما فعله لانه كان هو الأصل اذ ذلك كما يعلم من القصة لالكونه هو اللازم كيف
 وقد قسم صلى الله عليه وسلم خيبر بين الغنائم فلم أن الامام مخير في فعل ما هو الأصل في فعله (قوله وقتل
 الأسارى) بضم الهمزة وقتلها قاموس والسماع الضم لا غير كما ذكره الرضى وغيره من المحققين أي قتل
 الذين يأخذهم من القتالين سواء كانوا من العرب أو العجم فلا تقتل النساء ولا الذراري بل يسترقون لمنفعة
 المسلمين فهستاني (قوله ان لم يسلموا) فلو أسلموا تعين الأسر (قوله أو استرقهم) واسلامهم لا يمنع
 استرقاقهم ما لم يكن قبل الأخذ كذا في المتن وشرحه (قوله ذمة لنا) أي حشا واجبالنا عليهم من الجزية
 والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان ويسمى أهل الذمة لا حولهم في عهد المسلمين وامانهم كما قال ابن الأثير
 وقد ظن أن المعنى يكونوا أهل ذمة لنا فهستاني (قوله الأسرى) العرب والمرتدين فانهم لا يسترقون
 ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام أو السيف (قوله كما سيبي) أي في فصل الجزية (قوله قلنا نسخ الخ)
 أي بآية اقتلوا المشركين من سورة براءة فانها آخر سورة نزات فتح وأما ما روى انه عليه الصلاة والسلام
 من علي أبي عزة الجعفي يوم بدر فقد كان قبل النسخ ولد الماسر يوم احد قتله وذكر محمد جوابا آخر وهو انه
 كان من مشركي العرب وهم لا يؤسرون فليس في المن عليه ابطال حق ثابت للمسلمين ونحن نقول به فيهم
 وفي المرتدين وان رأى الامام العطر للمسلمين في المن على بعض الأسارى فلا بأس به أيضا لانه عليه الصلاة
 والسلام من علي ثمانية بن اثال الحنفي بشرط أن يقطع الميرة عن أهل مكة ففعل ذلك حتى فخلوا شرح السير
 ملخصا وقد نقل في النسخ أن قول مالك وأحمد كقولنا ثم ايد مذهب الشافعي بما مر من قصة الجعفي ونحوها وقد
 علمت جوابه (قوله وحرم فداؤهم الخ) أي اطلاق أسيرهم يأخذ بدل منهم اما مال أو أسير مسلم فالاول
 لا يجوز في المشهور ولا بأس به عند الحاجة على ما في السير الكبير وقال محمد لا بأس به لو بحيث لا يرحى منه
 النسل كالشيخ الثاني كافي الاختيار وأما الثاني فلا يجوز عنده ويجوز عندهما والاول الصحيح كافي الزاد
 لكن في المحيط أنه يجوز في ظاهر الرواية وتعمامه في التهستاني وذكر الزياهي أيضا عن السير الكبير أن الجواز
 أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وذكر في الفتح انه قولهما وقول الأئمة الثلاثة وانه ثبت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره انه فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين وفدى بامرأة ناسا من المسلمين
 كانوا أسروا بمكة قلت وعلى هذا قول المتون حرم فداؤهم مقيدا بالفداء بالمال عند عدم الحاجة أما الفداء
 بالمال عند الحاجة أو بأسرى المسلمين فهو جائز (قوله بعد تمام الحرب الخ) عبارة الدرر ومصدر الشريعة
 وأما الفداء قبل الفراغ من الحرب جاز بالمال لا بالأسير المسلم وبعده لا يجوز بالمال عند علمنا ولا بالنفس
 عند الامام وعند محمد يجوز عن أبي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا اه قلت وهذا التفصيل
 خلاف الظاهر من كلامهم كما علمت ولذا قال ابن كمال بعد ذكره نحو ما نقلناه عنهم وهذا البيان ظاهر

(قسمها بين الجيش) ان شاء (أو أقر
 أهلها عليها بجزية) على رؤسهم
 (وخراج) على أراضيهم والاول
 اولي عند حاجة الغنائم (أو
 أحربهم) وأمر أنزل به ما غرهم
 ووضع عليهم الخراج والجزية (لو)
 كانوا (فشارا) فلو مسلمين وضع العشر
 لا غير (وقيل الأسارى) ان شاء ان
 لم يسلموا (أو استرقهم) أو تركهم احرارا
 ذمة لنا (الامشركي العرب
 والمرتدين كما سيبي) (وحرم منهم)
 أي اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم
 ابن كمال لتعلق حق الغنائم
 وجوزة الشافعي لقوله تعالى
 فاتما من بعد واما فداء قلنا نهى
 بقوله تعالى فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم شرح مجمع
 (وحرم فداؤهم) بعد تمام
 الحرب أما قبله فيجوز بالمال
 لا بالأسير المسلم درر ومصدر
 الشريعة وقال لا يجوز وهو أظهر
 الرايتين عن الامام

واشقوقا انه لا يفادي بنساء وصبيان
وخيل وسلاح الا لضرورة ولا بأس
أسلم بمسلم امير الا اذا أمن على
اسلامه (و) حرم (ردهم الى دارهم)
ثابت في نسخ الشرح تبعا للدور
دون المتن تبعا لابن الكمال للعلم به
من منع المن بالاولى (و) حرم (عقر
دابة شق نقلها) الى دارنا (قتل
وتحرق) بعده اذ لا يعذب بالنار
الاربها (كما تحرق اسلحة وأمتعة
تعد نقلها وما لا يحرق منها) كتحديد
(يدفن بموضع خفي) وتكسر
اوانيهم وتراق أدهانهم مغليطة
لهم (ويترك مسييان ونساء منهم
شق اخراجها بأرض خربة حتى
يموتوا جوعا) وعطش لا ينهي عن
قتلهم ولا وجهه الى ابقائهم
(وجد المسلمون حية أو عقربا
في رحالهم ثمة) أي في دار الحرب
(ينزعون ذنب العقرب وأنياب
الحية) قطعاً للفسر عننا (بلا قتل)
ابناء للنسل تارخانية وفيها مات
نساء مسلمات ثمة وأهل الحرب
يجمعون الاموات يحرقون بالنار
(ولا تقسم غنمة ثمة الا) اذا قسم
عن اجتهاد أو لحاجة الغزاة فتصح

مطلب
في قسمة الغنمة

في عدم الفرق بين أن يكون ذلك قبل وضع الحرب أو زارها أو بعده اه وتبعه في التهر (قوله) واتفقوا انه
لا يفادي بنساء وصبيان) اذ الصبيان يلغون فيقاتلون والنساء يلدن فيكثر نسلهم منع ولعل المنع فيما اذا
اخذ البذل مالا والا فقد جوزوا دفع اسراهم فداء لاسراهم انهم اذا ذهبوا الى دارهم يتناسلون ط
(قوله) وخيل وسلاح) أي اذا اخذناهم منهم فطلبوا المقاداة بمال لم يجز أن نفعّل لأن فيه تقوية بما
يختص بالقتال فلا يجوز من غير ضرورة منع ط (قوله) الا اذا أمن على اسلامه) أي وطابت نفسه بدفعه
فداء لانه يفيد تخليص مسلم من غير انصرار لمسلم آخر فتح (تنبه) في القضية اراد في دار الحرب أن يشتري
اسارى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالاولى تقديم الرجال والجهال قال وجوابه ان كان منصوصا من
السلف فسمعوا وطاعة والا فتضيق الدليل بتقديم النساء صيانة لابضاع المسلمات قلت والعلماء احتراماً للعلم
اه وعلل البرازي تأخير العالم لفضله لانه لا يجمع بخلاف الجاهل درمتقي وقد يقال يقدم الرجال للاتضاع
بهم في القتال ط وهذا ظاهر فيما اذا اضطر اليهم والافصانة الابضاع مقدمة على ذلك الاتضاع تأمل
(قوله) للعلم به) علة لسقوطه من المتن (قوله) بالاولى) لانه اذا حرم المن وهو الاطلاق يحرم الاطلاق
مع الرد الى الدار (قوله) وحرم عقر دابة الخ) أي اذا اراد الامام العود ومعه مواشي أهل الحرب لم يقدر
على نقلها الى دارنا لا يعقرها كما نقل عن مالك لما فيه من المثلة بالحيوان فتح وفي المغرب عقر الناقة بالسيف
شرب فوائدها (قوله) اذ لا يعذب بالنار الاربها) علة لانه هو قوله بعده وهو عدم احراقها قبل الذبح
وفي صحيح البخاري فانه لا يعذب بها الا الله وأخرج البرازي مسنده عن عثمان بن حبان قال كنت عند أم
الدرداء رضى الله تعالى عنها فاخذت برغوفاً ألقته في النار فسالت سمعت أبا الدرداء يقول سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب بالنار الارب النار فتح ملخصاً ولا يرد هذا على ما مر من جواز حرق
أهل الحرب عند قتالهم لأن ذلك مقيد بما اذا لم يمكن الطفر بهم بدونه كما قد مناه عن شرح السير فافهم وأورد
الحشي على جواز احراقها بعد الذبح انه يقتضى أن الميت لا يتألم مع انه ورد انه يتألم بكسر عظمه قلت قد يجاب
بأن هذا خاص ببني آدم لانهم يتنعمون ويعذبون في قبورهم بخلاف غيرهم من الحيوانات والالزم أن لا ينتفع
بعظمها ونحوه ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله) ولا وجهه الى ابقائهم) لثلاية عودوا وحر باعلينا لان النساء بين
النسل والصبيان يلغون فيصيرون حر باعلينا ولو الجية واعترضه في الفتح بأن تركهم كذلك اشد من القتل
المنهي عنه في حقهم قال اللهم الا أن يضطرر والى ذلك بسبب عدم الحل والميرة فتركوا ضرورة اه وهو عجيب
فان الولو الجي صرح بأن ذلك عند عدم امكان الاخراج لامطابقاً والمسئلة في المحيط أيضاً بحر وفيه نظر فان
مراد الفتح أن تركهم في أرض خربة بلا طعام ولا شراب اشد من القتل بحيث لم يمكن اخراجهم فتركوا
في مكانهم بلا مباشرة السبب في اهلاكهم (قوله) ابقاء للنسل) أي لتناسل بعد رجوع عسكرنا فتؤذى
اهل الحرب (قوله) يحرقون بالنار) أي اذا لم يمكن دفنهم بحمل يحرق عليهم ولم تطل المدة بحيث يتفسخ ط
(قوله) ولا تقسم غنمة ثمة) على المشهور ومن مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز وقبل ذكره فخر بما
درمتقي (قوله) أو لحاجة الغزاة) وكذا لو طلبوا القسمة من الامام وخشي الغنمة كما في الهندية عن المحيط
(قوله) فتصح) أي وثبت الاحكام فتح أي من حل الوطء والبيع والعق والارث بخلاف ما قبل القسمة
بدون اجتهاد أو احتياج ولو بعد الاحراز بدارنا قال في الدرر المتقى والذي قرره في المنع كغيره انه لا ملك بعد
الاحراز بدارنا أيضاً الا بالقسمة فلا يثبت بالاحراز ملك لا حد بل يتأ كذا الحق ولهذا لو أعقق واحد من الغانين
عبد بعد الاحراز لا يعتق ولو كان له ملك ولو بشركة لعق وحكم امتداد الجارية بعد الاحراز قبل القسمة
وبعد هاسوا نعم لو قسمت الغنمة على الرايات أو العرافة فوقعت جارية بين اهل راية صح استيلا داحدهم
وعتقه للشركة الخاصة حيث كانوا قليلاً كما في قوله وقيل كاربعة والاولى تفويضه للامام اه ملخصاً وتام
الكلام فيه والحاصل كما في الفتح عن المبسوط أن الحق يثبت عندنا بنفس الاخذ ويتأ كذا بالاحراز ويملك
بالقسمة حتى الثمن يثبت بالبيع ويتأ كذا بالطلب ويتم الملك بالاخذ وما دام الحق ضعيفاً لا تجوز القسمة اه
ويتنى على هذا ما يأتي في المتن من عدم جواز البيع قبل القسمة ومن استحقاق المدد لامن مات قبلها كما يأتي
بيانه قلت وهذا كله اذا لم يظهر عسكرنا على البلد فلو ظهر واعلها وصارت بلد اسلام صارت الغنمة محررة

بدارنا ويتأ كد الحق تصح القسمة كما يأتي التنبية عليه قريبا (قوله فصل) عبر بالحل وفيما قبله بالصحة
 لانه ليس المراد هنا قسمة التملك بل الابداع ليحولها الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم وينقسمها كما في الجوهرية
 وغيرها فليس قسمة حقيقية حتى توصف بالصحة (قوله حولة) بفتح الحاء كل ما احتمل عليه من حمار وغيره
 سواء كانت عليه الاحمال او لم تكن اه ح (قوله روايتان) قال في الفتح والوجه انه ان خاف تفرقهم
 لو قسمها قسمة الغنمة يفعل هذا وان لم يحقق قسمها قسمة الغنمة في دار الحرب لانها تصح للعاجلة وفيه اسقاط
 الاكراه واسقاط الاجرة اه وقوله يفعل هذا أي جبرهم بأجر المثل (قوله فاذا تعذر) أي القسم للابداع
 بسبب عدم الاجبار على احدى الروايتين او لم يوجد عندهم حولة على الرواية الاخرى قسمها بينهم حيثئذ اه
 ح (قوله ولم تبع الغنمة قبلها) أي قبل القسمة سواء كان في دار الحرب او بعد الاحراز في دارنا شر بلائية
 لانها لا تملك قبل القسمة كما علمت قال في الفتح وهذا ظاهر في بيع الغزاة وأما بيع الامام لها فذكر الطحاوي
 انه يصح لانه مجتهد فيه يعني انه لا بد أن يكون الامام رأى المصلحة في ذلك وأقله تخفيف اكرام الحمل عن الناس
 او عن البهائم ونحوه وتخفيف موته عنهم فيقع عن اجتهاد في المصلحة فلا يقع جوازا فينقل كراهة مطلقا اه
 وبه يظهر ما في قوله لا للامام ولا لغيره (قوله جوهرية) نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه
 لا ملك لاحد فيها قبل ذلك وانما ابيع لهم بالطعام والعلف للعاجلة ومن ابيع له تناول شيء لم يحزله يبعه كمن اباح
 طعاما لغيره اه فقوله وانما ابيع لهم الخ جواب سؤال تقديره كيف لا يجوز البيع مع انه يجوز ابيعهم الانتفاع
 بالطعام والعلف كما يأتي والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع شيء بطعام وان كان الطاهر أن الحكم
 كذلك (قوله ومدد لحقهم غنة) أي اذ الحق المتقاتلين في دار الحرب جماعة يمدونهم وينصرونهم شاركوهم
 في الغنمة لما مر من أن المتقاتلين لم يملكوها قبل القسمة وذكر في التارخانية انه لا تنقطع مشاركة المدد لهم
 الاثلاث احداها احراز الغنمة بدارنا الثانية قسمتها في دار الحرب الثالثة بيع الامام لها ثمة لان المدد
 لا يشارك الجيوش في الثمن اه قال في التارخانية وتبيده بقوله غنة أي في دار الحرب اشارة الى انه لو فتح
 العسكري بلد ابدار الحرب واستظهر واعليه ثم لحقهم المدد لم يشاركهم لانه صار بلد الاسلام فصارت الغنمة محررة
 بدار الاسلام نص عليه في الاختيار اه قلت وكذا في شرح السير و زاد أن مثله لو وقع قتال اهل الحرب
 في دارنا فلا شيء للمدد (تنبيه) قال في البحر واذا المصنف أن المتقاتل وغيره سواء حتى يستحق الجدي الذي
 لم يقاتل لمرض أو غيره وانه لا يتميز واحد على آخر بشئ حتى امير العسكري وهذا بخلاف كذا في الفتح وفي المحيط
 والمتطوع في الغزو وصاحب الديوان سواء (قوله لاسوقي) هو الخارج مع العسكري لتجارة نهر (قوله
 اسلم غنة) عائد على الحربى والمراد وأفراد النصارى للعطف بأرواد في الفتح التاجر الذي دخل بأمان ولحق العسكري
 وقاتل (قوله ولومات بعد أحدهما) أي بعد القسمة أو البيع بناء على ما قدمناه عن الطحاوي من أن
 للامام بيع الغنمة (قوله او بعد الاحراز بدارنا) قال في الدر المنثور وينبغي أن يزاد رابع وهو التسهيل
 مسيحي انه يورث عنه وان كان مات بدار الحرب وان لم يثبت له الملك فيه وفيها يلغز أي مال يورث ولا يملكه
 مورثه ولم أر من نبه على ذلك هنا فليحظر اه قلت وفي التارخانية عن المصنفات ومن مات في دار الحرب من
 الغنائم بعد القسمة أو الاحراز بدارنا أو بعد بيع الامام الغنائم في دارنا وفي دار الحرب ليقسم الثمن بينهم أو بعد
 ما نفل لهم شيئا تحريرا أو بعد ما فتح الدار وجعلها دار اسلام فانه يورث نصيبه وان مات قبل واحد من هذه بعد
 اصابه الغنمة لا يورث اه والطاهر أنه يملك ما قبضه بالتفصيل غنة في كلام الدر المنثور نظر قدبر (قوله
 لتأ كد ملكه) علة لقوله أو بعد الاحراز بدارنا فيورث نصيبه اذ مات في دارنا قبل القسمة لتأ كد لا الملك لانه
 لا ملك قبل القسمة وهذا لان الحق المتأ كد يورث الحق الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار
 الشرط فتح (قوله استحسانا) لعل وجهه تعسر النقض (قوله وما في البحر من قياس الوقف) أي غلة
 الوقف فانه قال انهم صرحوا بان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على احد القولين ولم ار ترجيحاً ويخفى
 التفصيل فن مات بعد خروج الغلة واحراز الناطر اها قبل القسمة يورث نصيبه لتأ كد الحق فيه كالغنية بعد
 الاحراز بدارنا وان مات قبل الاحراز في يد المتولى لا يورث (قوله رده في النهر) حيث قال اقول في الدر
 والفرع من فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى العلة وكذا

أو (للإبداع) فصل اذالم يكن
 للامام حولة فان أبوا هل يجبرهم
 بأجر المثل روايتان فاذا تعذر
 فان محال لقسمها قدر كل على
 حوله قسم بينهم والافه وماشق نقله
 وسبق حكمه (ولم تبع) الغنمة
 (قبلها) لا للامام ولا لغيره يعني
 للمنفول أمالو باع شيئا كطعام جاز
 جوهرية (ورد) البيع (لو وقع)
 دفعا للنفساد فان لم يمكن رده
 للغنمة خاتمة (ومدد لحقهم غنة
 لقتال لاسوقي) وحربي أو مرتد
 اسلم غنة (بلا قتال) فان قاتلوا
 شاركوهم (ولا من مات غنة قبل
 قسمة أو بيعه) ولومات (بعد
 احدهما غنة أو بعد الاحراز بدارنا
 يورث نصيبه) لتأ كد ملكه
 تارخانية وفيها اذى رجل يهود
 الوفعة وبرهن وقد قسمت لم تنفس
 استحسانا ويعوض بتدر حظه
 من بيت المال وما في البحر من
 قياس الوقف على الغنمة رده
 في النهر وحزرياء في الوقف

مطلب
 في ان معلوم المستحق من الوقف
 هل يورث

القاضي وقيل لا يستطانه كالأجرة اهـ وحزم في البغية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي وأنت خير بأن
 ما يأخذه القاضي ليس صلة كما هو ظاهر ولا اجرا لأن مثل هذه العبادة لم يقل أحد بجواز الاستئجار عليها
 بخلاف ما يأخذه الامام والمؤذن فإنه لا ينفك عنهما فبالنظر الى الأجرة يورث ما يستحق اذا استحق غير مقيد
 بظهور الغلة وقبضها في يد الناظر وبالنظر الى الصلة لا يورث وان قبضه الناظر قبل الموت وبهذا عرف أن
 القياس على الغنية غير صحيح وسيأتي لهذا مزيد بيان في الوقت ان شاء الله تعالى اهـ أقول لم يف بمأوعد
 من بيانه في الوقت وقوله ان ما يأخذه القاضي ليس صلة مخالف لما في الهداية وغيره اقبل باب المرتبة
 كما سيأتي نعم ما يأخذه الامام ونحوه فيه معنى الصلة ومعنى الأجرة والظاهر أن ذلك منشأ الخلاف المحكي
 في الدرر امكن ما حزم به في الغنية يقتضي ترجيح جانب الأجرة وهو ظاهر لاسيما على ما أفق به المتأخرون من
 جواز الأجرة على الاذن والامانة والتعليم وعن هذا مني الامام الطرسوسي في انتفاع الوسائل على أن
 المدرس ونحوه من اصحاب الوظائف اذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما باشر ويستط المساق قال بخلاف
 الوقت على الاول دوالد ترية فإنه اذا مات مستحق منهم يعتبر في حقه وقت ظهور الغلة فان مات بعد ظهورها
 ولو لم يد صلاحيها صار ما يستحقه لورثته والاستط اهـ وتبعه في الاشياء وأفق به في الفتاوى الخيرية فليكن
 العمل عليه من التفصيل والفرق بين كون المستحق مثل المدرس أو من الاولاد والله تعالى اعلم ثم رأيت الشيخ
 اسماعيل في شرحه على الدرر نقل قبيل باب المرتبة مثل ذلك عن المفتي ابي السعود وأن المدرس الثاني يستحق
 الوظيفة من وقت اعطاء السلطان قتلح الايام التي قبل المباشرة بأيام المباشرة حيث كان الاخذ عن ميت
 لانها من مبادئ ايام المباشرة كايام التعطيل اهـ (تنبيه) ظهر من كلام الطرسوسي أن معلوم المدرس ونحوه
 يورث عنه بقدر ما باشر وان لم تظهر الغلة وأن معلوم المستحق في وقت التدريب يورث عنه بموته بعد ظهور الغلة
 وان لم يقبضها الناظر على - لاف ما مر عن البحر وينبغي أن تكون الغلة بعد قبض الناظر لها ملكا للمستحقين
 وان لم تقسم حيث كانوا مائة فأقل - قياسا على الغنية اذا قسمت على الرايات قبل أن تقسم على الرؤس فتقدر
 قريبا انها تملك للشركة الخاصة فالخاص ان غلة الوقت بعد ظهورها يورث لانه تأكد فيها حق المستحقين وبعد
 احرازها بيد الناظر صارت ملكا لهم وهي في يده امانة لهم يضمنها اذا استهلكها وهلكت بعد امتناعه عن
 قسمتها اذا طلبوا القسمة واذا كانت حنطة أو نحوها يصح شراء الناظر حصة احدهم منها هذا ما طهر لي ويؤيده
 ما سيأتي في الحوالة ان شاء الله تعالى عن البحر حيث جعل الحوالة على الناظر من المستحق كالحوالة على
 المودع والله سبحانه اعلم (قولد أي للغانين) أي عن لهم أو رخص شربلاية ويأخذ الجندی ما يكفيه
 ومن معه من عبيده ونسائه وصبيانهم الذين دخلوا معه بجر (قولد لا غير) فخرج التاجر والداخل للخدمة
 الجندی باجر الا أن يكون قد خبز الحنطة او طبخ اللحم فلا بأس به حيث لا يملكه بالاستهلاك ولو فعلوا الاثمان
 عليهم بجر (قوله بعلف) ولا بأس بعلف دوابه البر اذا لم يوجد الشعير وترى نقي (قوله وطعام) أطلقه
 فشم المهيأ للاكل وغيره حتى يجوز لهم ذبح المواشي ويردون جلودها في الغنمة بجر (قوله ودهن) بالنم
 ما يد هن به أما بالفتح فهو مصدر والاول هنا اولي لتناسق المعطوفات خلافا لالعيني كما افاده في النهر والمراد بالدهن
 ما يوكل لقول الزيلعي ان ما لا يؤكل عادة لا يجوز له تناوله مثل الادوية والطيب ودهن البنفسج وما اشبه ذلك
 اهـ ولا شك انه لو تحقق بأحدهم مرض يحوجه الى استعمالها جاز كما يجتبه في الفتح وصرح به في المحيط بجر
 (قوله وقيد في الوقاية الخ) قال في الدرر المتق اعلم انه ذكر في فتح القدير أن استعمال السلاح والكراع
 والفرس انما يجوز بشرط الحاجة بأن مات فرسه وانكسر سيفه أما اذا اراد أن يوفر سيفه وفرسه باستعمال
 ذلك فلا يجوز ولو فعل انم ولا ضمان عليه ان تلف وأما غير السلاح ونحوه مما مر كالطعام فشرط في السير
 الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت
 الائمة الثلاثة فيجوز لكل من الغنى والفقر تناوله اهـ ملخصا وهكذا ذكره في الشربلاية ولا يخفى ترجيح
 الاستحسان ههنا قلت وهو ما اختاره الماتن يعني صاحب الملتقى وهو الحق كما علمت اهـ قال في النهر
 ولو احتاج الكل الى السلاح والنياب قسمها حيث بخلاف السبي اذا احتج اليه ولو للخدمة لكونه من فضول
 الحوائج اهـ وفسر الحاجة بالنشر قلت والظاهر أنها اعم اذ لو كان غنيا ولا يجدها يشتريه فهو كذلك (قوله

قوله الغنية هكذا بخطه يعني معجزة
 قذون والذي سبق بخطه البغية
 بموحدة فقين معجزة فليجزر اهـ
 مصححه

(ولهم) أي للغانين لا غير
 (الاتناع فيها) أي في دار الحرب
 (بعلف وطعام وحب وسلاح
 ودهن بلا قسمة) اطلق الكل
 تبعا للفتن وقيد في الوقاية
 السلاح بالحاجة وهو الحق

فان نهى لم يبيع) والحاصل منع الاتقاع بسلاح ودواب ودواء الحاجة وحل المأكول مطلقا لانهم الامام
فان منع مطلقا كنع استباحة القرع مطلقا لان القرع لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بدارنا ولو ائتمنه
المأسورة بخلاف امر أنه المأسورة ومدبرته وأتم ولده ان لم يطأهن الحربى كما سيجي. فليحفظ وترمى لكن
في البحر ينبغي أن يقيد النهى عن المأكول والمشروب بما اذا لم تكن حاجة فان كانت لا يعمل نهيه اه (قوله
وبلا يبيع وتمول) أى لا يتقاع بالكل بالبيع في دار الحرب قبل التسعة اصلا احتج اليه أولا ولا التمول لعدم
ملك وانما البيع الاتقاع للحاجة والمباح له لا يملك البيع وترمى والمراد بالتقول أن يبقى ذلك الشيء عنده يجعله
مالا له ولذا قال القهستاني واذا استعمل السلاح ونحوه برده الى المغنم (قوله ردغنه) أى اذا اجازة الامام
لانه يبيع الفضولي نهر (قوله فان قسمت) أى الغنمة تصدق به أى بالثمن لانه لقلته لا يمكن قسمته فتعذر
ايصاله الى مستحقه فيصدق به كاللقة كما في الفتح (قوله لو غير فقير) فلو فقيرا يأكله بحر (قوله ما لا يملكه
اهل الحرب) أى شيئا غير مملوك لهم لكن يخص منه ما يشترط فيه العامة لما في البحر لو حش الجندى الخشيش
في دار الحرب او استقى الماء وباعه طاب له غنمه (قوله فهو مشترك) أى بين الغنائين فلا يختص به الاخذ بحر
(قوله اجازة) أى وأخذ الثمن وردة في الغنمة وقسمه بين الغنائين بحر (قوله والا) صادق بصورتين
احدهما لو كان المبيع قائما والثانية لو كان المبيع انتفع من الثمن وظاهر أنه فيما يفسخ البيع ويرد المبيع
للغنمة مع انه اذا كان قائما والثمن انتفع لهم اجازة كما في البحر فبعض من جعل قوله أو الثمن انتفع على معنى اوله يملك
والثمن انتفع (قوله وبعد الخروج منها) أى من دار الحرب لا أى لا يتقاع بشئ مما ذكر زال المبيع ولان حقهم
قد تآكد حتى يورث نصيبهم بحر زاد في الكثر وغيره وما فضل ردة أى والذي فضل في يده مما اخذ قبل
الخروج من دار الحرب ردة الاخذ الى الغنمة بعد الخروج الى دارنا زال الحاجة التي هي مناط الاباحة وهذا
التعليل يفيد أنه لو كان فقيرا أكله بالثمن كما في المحيط هذا كله قبل التسعة أما بعده فان كان غنيا وكانت العين
قائمة تصدق بها وبقيتها لو هالكة وان كان فقيرا انتفع بها نهر (قوله ومن اسلم منهم) أى في دار الحرب لان
المستأمن اذا اسلم في دار الاسلام ثم ظهر ناعلى داره فجميع ما خلفه فيها من الاولاد الصغار والمال في لان
التباين قاطع للعصمة والتبعية بحر (قوله قبل مسكه) قيده لانه لو اسلم بعده فهو عبد لانه اسلم بعد اعتقاد
سبب الملك فيه بحر وقيد في البحر وتبعه في النهر بقيد آخر وهو قوله ولم يخرج النيا وفيه كلام يأتي قريبا (قوله
فان كانوا اخذوا) أى قبل اسلامه (قوله أو أودعه معصوما) قيده بالوديعة لان ما كان غصبا في يد مسلم
أو ذمى فهو في عند الامام خلافا لهما بحر (قوله سوى طرده) كذا نقله في النهر عن الفتح مع انه في الفتح
قال بعده وما أودعه مسلما أو ذميا ليس فيما نقد نظر الى صدر كلامه الموهوم ولم ينظر الى مجزؤه وسنأتي المسئلة
في المستأمن متناحيث قال وان اسلم غنمة فجاء فاطهر عليم فطفله حر مسلم ووديعته مع معصوم له وغيره في ومن
ثم قال الزيلعي هناك ان حكم المستثنين واحد وبه طهر أن تقييد البحر شوله ولم يخرج النيا غير صحيح (قوله
لاولده الكبير) لانه كافر حربى ولا تبعية وكذا زوجته بحر ومفاده أن المراد بالكبير البالغ وأن الصغير يتبعه
ولو كان يعبر عن نفسه خلافا لما قيل انه لا يتبعه في الاسلام الا اذا كان صغيرا لا يعبر عن نفسه كما قدمناه في الجناز
ومندكره أيضا في فصل استئمان الكافر فاعتنم ذلك فانه اخطأ فيه كثير (قوله وجلها) لانه جزء منها فبقربها
والمسلم محل للثمنك تبعا لغيره بخلاف المنفصل لانه حر لانعدام الجزئية عند ذلك بحر (قوله وعنده) وكذا
ما فيه من زرع لم يحصد لانه في يد اهل الدار اذ هو من جلة دار الحرب فلم يكن في يده الاحكام نهر (قوله وعنده
المقاتل) لانه لما تمرد على مولاه خرج من يده وصارت لاهل داره بحر (قوله قبل الاسلام أو بعده) اعنه
لان عقاد سبب الملك فيه للمسلمين والاسلام لا يمنع الرق السابق عليه ط (قوله وقال لا اخذه) أى هو لم
اخذه خاصة وقد مناقب هذا الباب عن شرح البيهقي هذا القول لمحمد (قوله وفي الخمس) أى في وجوب
الخمس روايتان عن الامام وكذا عن محمد كما قدمناه (قوله استأجره لخدمة سفره الخ) هذه من مسائل الفصل
الآتي ووجهها غير ظاهر فان اجير الغازی للخدمة لاسم له لا اخذه على خروجه مالا الا اذا قاتل وترك العمل
كما في شرح السير وفيه لو دخل دار الحرب فارما ثم دفع فرسه لرجل ليقاتل عليه على أن سهم القوس لصاحبه
جاز لانه لو لم بشرط ذلك كان سهم فرسه له ولو كان ذلك قبل الدخول فسهم القوس لمن ادخله دار الحرب لان السبب

وقيد الكل في الظهيرة
بعدم نهى الامام عن اكله فان
نهى لم يبيع فينبغي تقييد المتون به
(و) بلا يبيع وتمول (قوله فلو باع ردة
غنه فان قسمت تصدق به لو غير
فقير ومن وجد مالا يملكه اهل
الحرب كصيد وعسل فهو مشترك
فيتوقف بيعه على اجازة الامير
فان هلك أو الثمن انتفع اجازة
والارده للغنمة بحر (وبعد
الخروج منها) الا برضاهم
(ومن اسلم منهم) قبل مسكه
(عصم نفسه وطفله وكما مامعه)
فان كانوا اخذوا الحرز نفسه فقط
(أو أودعه معصوما) ولو ذميا فلو
عند حربى ففى كماله اسلم ثم خرج
الينا ثم ظهر ناعلى الدار فما له غنة
فى سوى طفله لتبعيته (لاولده
الكبير وزوجته وجلها وعنده
وعنده المقاتل) وأتمه المقاتل
وجلها لانه جزء الاتم (حربى
دخل دارا بغير امان) فآخذه
احدنا (فهو) وماءه (فى) لكل
المسلمين سواء (أخذ قبل الاسلام
أو بعده) وقال لا اخذه خاصة
وفى الخمس روايتان فنية وفيها
استأجره لخدمة سفره فغزا بفرس
المستأجر وسلاحه فسمه بينهما
الا اذا شرط في العقد أنه للمستأجر

وهو الانفصال فارسا قد انقذه ويكون لصاحب الفرس عليه اجر مثل فرسه اه ملخصا قتال والله سبحانه اعلم

• (فصل في كيفية القسمة) •

لما فرغ من بيان الغنمة شرع في بيان قسمتها وأفردها بفصل لكثرة شعبها وهي جعل النصيب الشائع معيناً نهر قال في الملتقى وينبغي للامام أن يعرض الجيش عند دخول دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل قال في شرحه وأن يكتب اسماءهم وأن يؤتمر عليهم من كان بصيراً بامور الحرب وتدبيرها ولومن الموالى وعليهم طاعته لأن مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر أنه ضرر فيتبع اه (قوله المعتبر في الاستحقاق) أي استحقاق الغنائم لاربعة أخماس الغنمة لأن خمسها يخرجها الامام لله تعالى كما سيجي قال تعالى فان لله خمسة وللرسول درهمين (قوله وقت المجاوزة) برفع وقت على انه خبر المبتدا (قوله أي الانفصال من دارنا) أي مجاوزة الدرب وهو الحد الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب نهر (قوله فلو دخل دار الحرب فارسا) هو من معه فرس ولو في سفينة كما في الشربلالية عن الاختيار وغيره لانه تأهب للقتال على الفرس والتأهب للشيء كالمباشره (قوله فنفق) كفرح ونصر فقد وفتي قاموس ط وشمل ما لو قتل فرسه رجلي وأخذ منه القيمة كما في البحر ومثله ما لو أخذ العدو كما في شرح السير و احتزبه عما لو باعه قبل القتال فانه يستحق سهم راجل كما يأتي (قوله استحق سهمين) سهم لنفسه وسهم لفرسه وهذا عنده وعندهما ثلاثة أسهم له سهم ولفرسه سهمان لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على ما رواه البخاري وغيره وحله ابو حنيفة على التسهيل توفيقا بين الروايات ملحق وشرحه واذا كان حديث في البخاري وحديث آخر في غيره رجاله رجال الصحيح أو رجال روى عنهم البخاري كان الحديثان متساويين والقول بأن الاول اصح تحكم لا نقول به مع أن الجمع وأن كان احدهما اقوى اولى من ابطال الآخر وتماه في الفتح (قوله ولا يسهم لغير فرس واحد) وعند أبي يوسف يسهم لفرسين وما روى فيه يحمل على التسهيل أيضا درمنتي (قوله صالح للقتال) اعترض بأن هذا يغني عن قوله صحيح كبير وفيه انه لا يلزم من كونه صحيحا كبيرا صلاحيته للقتال بل هو كونه حرونا أو لا يجري فلا يصلح للكثرة والقرأفاده ط لكن مراد المعترض أن كلام المترفعي عما زاده الشارح فالاولى الجواب بأنه زاد ذلك تفسير القول المن صالح للقتال نعم كان الاولى تأخير عنه كما فعله في الشربلالية فافهم (تنبيه) يشترط في الفرس أن لا يكون مشتركا فلا يسهم لفرس مشترك للقتال عليه الا اذا استأجر أحد الشريكين حصه الآخر قبل الدخول درمنتي واستفيد منه انه لا يشترط أن يكون الفرس ملكه فيشمل المستأجر والمستعار وكذا المقصوب كما يأتي (قوله لا لومهراف كبير) أي بأن طال المكث في دار الحرب حتى بلغ المهر وصار صالحا للركوب فقاتل عليه لا يستحق سهم الفرسان بحر (قوله وكأن الفرق الخ) هو لصاحب البحر ولا يظهر اذا كان المرض بينا أفاده ط قلت وقد ذكر الفرق الامام السرخسي وهو أن المريض كان صالحا للقتال عليه الا أنه تعذر لعارض على شرف الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا وانما صار صالحا في دار الحرب وبوضعه أن الصغيرة لا تنقض لها على زوجها لانها لا تصلح لخدمة الزوج بخلاف المريضة لانها كانت سالحة ولكن تعذر ذلك لعارض اه ملخصا (قوله قبل دخوله) أي في الحد الفاصل بين دارنا ودار الحرب (قوله ثم اخذه) أي في المسائل المذكورة أي اخذه قبل القتال فله سهمان استحسانا لانه التزم موثنة الفرس من حين خروجه من أهله وقاتل عليه فلا يحرم سهمه بعارض غصب ونحوه فيما بين ذلك أما لو قاتل عليه الغاصب حتى غنموا وخرجوا فله سهم الفارس اذا فرق بين الفرس المقصوب والمملوك ولصاحب الفرس سهم راجل الا اذا اصابوا غنائم بعد اخذه فرسه فله منها سهم فارس والغاصب سهم راجل كما لو كان الغصب بعد دخول دار الحرب وتماه في شرح السير (قوله فله سهمان) وكذا لو جاوزه أي جاوز الدرب مستأجرا أو مستعيرا وحضره أي حضره الواقعة وكذا الغاصب لكن يستحقه من وجه مخطو رقتي صدق به جوهرة وفي المنع لورجع الواهب فالموهور له فارس فيما اصابه قبل الرجوع وراجل فيما اصابه بعد الرجوع راجل مطلقا اه درمنتي أي لانه جاوز الدرب راجلا باختياره كالموهور والمعتبر بخلاف المقصوب منه (قوله لا لو باعه) أي باختياره فلو مكرها فله سهم فارس كما في البحر وكما يبيع ما لو رهنه أو أجره أو وهبه بحر

مطلب
مخالفة الامير حرام

(فصل في كيفية القسمة • المعتبر في الاستحقاق) لسهم فارس وراجل (وقت المجاوزة) أي الانفصال من دارنا وعند الشافعي وقت القتال (فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق) أي مات (فرسه استحق سهمين ومن دخل راجلا فشرى فارسا استحق سهمهما ولا يسهم لغير فرس واحد) صحيح كبير (صالح للقتال) فلو مريض ان سمع قبل الغنمة استحقه استحسانا لا لومهراف فكبر تتارخانية وكان الفرق حصول الارهاب بكبير مريض لا بالمهر ولو غصب فرسه قبل دخوله أو ركه آخر أو نفروا دخل راجلا ثم اخذه فله سهمان لا لو باعه ولو بعد تمام القتال فانه يسهط في الاصح لانه ظهر أن قصده التجارة فتح وأقره المصنف لكن نقل في الشربلالية عن الجوهرة والتبيين ما يخالفه وفي القهستاني لو باعه في وقت القتال فراجل على الاصح

(قوله ولو بعد تمام القتال) تبع في هذا المصنف حيث قال وفي فتح القدير لو باعه بعد الفراغ من القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف يعني صاحب الهداية الأصح أنه يسقط لأنه يظهر أن قصده التجارة اه وهو غلط في النقل عن الفتح وهذه عبارة الفتح ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم القارس بالاتفاق وكذا إذا باعه حال القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف الأصح أنه يسقط لأنه يظهر أن قصده التجارة اه ومثله في التبيين والجوهرية وعبارة القهستاني موافقة له فلامعني للاستدراك اه ح ملخصا قلت والظاهر أنه سقط من نسخة المصنف ما بين لفظي القتال فحصل الاختلال فاستدرك الشارح عليه في محله ثم كان الأولى له مراجعة عبارة الفتح فافهم (قوله ولتحفظ هذه القيود) أي المذكورة في قوله ولا يسهم لغير فرس واحد صحيح كبير صالح للقتال كما هو صريح عبارته في شرحه على الملتقى وأصل ذلك للمصنف فإنه بعد أن قيد المتن بقوله صالح للقتال قال إن صاحب الكثر وغيره من أصحاب المتن أخل بما ذكرنا من القيود وإن العجب من أصحاب المتن فإنهم يتركون في متنهم قيودا لا بد منها وهي موضوعة لنقل المذهب فيظن من يقف على مسائله الاطلاق فيجري الحكم على اطلاقه وهو قيد فيتركب الخطأ في كثير من الأحكام في الاقتاء والقضاء اه فافهم (قوله وذمى) ولو أسلم أو بلغ المراهق قبل القسمة والخروج إلى دار الاسلام يسهم له كما في شرح السير والظاهر أن العبد إذا اعتق كذلك (قوله ورضخ لهم) أي يعطون قليلا من كثير فإن الرضخعة هي الاعطاء كذلك والكثير السهم فالرضخ لا يبلغ السهم فتح (قوله عندنا) وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد أنه من أربعة الأخماس فتح (قوله إذا باشر والقتال) مثل المرأة فإنها يرضخ لها إذا قتلت أيضا وأطلق مباشرة القتال في العبد فمثل ما إذا قاتل باذن سيده أو بدونه كما في الفتح وبه صرح في شرح السير الكبير وقال القياس أنه إذا قاتل بلا إذن المولى لا يرضخ له كسائر قاتلي بلا إذن الامام والاصحسان أنه يرضخ له لأنه غير محجور عما يتمتع منفعة وهو نظير القياس والاصحسان في العبد المحجور إذا أبر نفسه وسلم من العمل اه ملخصا وبه يظهر أن قوله في الولوالية ان العبد إذا كان مع مولاه يقاتل باذنه يرضخ له غير قيد خلافا لما فهمه في البحر ولم أر من نبه عليه فتنبه وظهر به أيضا أن قوله في العقوبة ينبغي أن يسهم للعبد المأذون ببحث مخالف للمنقول (تنبيه) اقتصر المصنف على المذكورين لأن الاجبر لا يسهم له ولا يرضخ لعدم اجتماع الاجر والنصيب من الغنية الا إذا قاتل فإنه يسهم له بجر أي بخلاف المذكورين فإنهم إذا قاتلوا يرضخ ولا يسهم (قوله أو تداوى الجرحى) هذا داخل فيما قبله مع أنه يؤهم التخصيص بهذا النوع فالأولى أن يقول بدله أو تطبخ أو تخبر للفرقة كما في شرح السير ومثل ذلك السقي ومناولة السهام كما في الفتح والحاصل أن المراد حصول منفعة منها للفرقة احترازا عما إذا خرجت لخدمة زوجها مثلا (قوله عند الحاجة) أماد ونها فلا لأنه لا يؤمن غدره (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام الخ) ذكر في الفتح أن في مسنده ضعفا وأن جماعة قالوا لا يجوز لحديث مسلم أنه عليه الصلاة والسلام خرج إلى بدر فلحقه رجل مشرك فقال ارجع فلن أستعين بمشرك الحديث وروى رجلان ثم قال وقال الشافعي رده عليه الصلاة والسلام المشرك والمشركون كان في غزوة بدر ثم أنه عليه الصلاة والسلام استعان في غزوة خيبر يهود من بني قينقاع وفي غزوة حنين يصفوان بن امية وهو مشرك فالرد أن كان لأجل أنه كان مخيرا بين الاستعانة وعدمها فلا مخالفة بين الحديثين وإن كان لأجل أنه مشرك فقد نسخ ما بعده (قوله فيراد على السهم) أي إذا كان في دلالة منفعة عظيمة للمسلمين فيرضخ له على قدر ما يرى الامام ولو أكثر من سهام القرمان شرح السير (قوله لأنه كالأجرة) أشار إلى الفرق بين ما إذا قاتل الذمى حيث لا يبلغ في الرضخ له السهم وما إذا دل حيث تصح الزيادة وهو أن ما يدفع له في هذه الحالة ليس رضخا بل قائم مقام الأجرة بخلاف ما إذا قاتل فإنه لا يبلغ به السهم لأنه عمل الجهاد ولا يسوى في عمله بين من يؤجر عليه ومن لا يقبل منه أفاده في الفتح (تنبيه) قال في الحواشي العقوبية لا وجه لتخصيص حكم الدلالة على الطريق بالذمى لأن العبد أيضا إذا دل يعطى له اجر الدلالة بالغاما بلع إلا أن تنع ارادة التخصيص فليست أمثل اه (قوله سواء) أي في القسم فلا يفضل احدها على الآخر فتح وهو خبر عن قول المصنف والبراذين والعقاق وعلى حل الشارح خبر لم يتد المحذوف أي هذه الأربعة سواء لأنه قد ركب لكل واحد منها على أفراد خبرها فلا يصلح أن يكون خبرا عنها جميعا ولا ينبغي أن مازاده الشارح من المميز بوزن عجين والمقرف بوزن محسن يفهم

ولو بعد تمام القتال فافهم
بالاتفاق انتهى فتنبه وتحفظ هذه
القيود خوف الخطأ في الاقتاء
والقضاء (ولا) يسهم (لعبد وصبي
وأمرأة وذمى) ومجنون ومعتوه
ومكروب (ورضخ لهم) قبل
اخراج الخمس عندنا (إذا باشروا
القتال أو كانت المرأة تقوم بمصالح
المرضى) أو تداوى الجرحى
(أودل الذمى على الطريق)
ومناذره جواز الاستعانة بالكافر
عند الحاجة وقد استعان عليه
الصلاة والسلام باليهود على
اليهود ورضخ لهم (ولا يبلغ به
السهم إلا في الذمى الأادل) فيزاد
على السهم لأنه كالأجرة
(والبراذين) خيل العجم (والعقاق)
بكسر العين جمع عتيق كرام خيل
العرب والهمزة الذي أبوه عربي
واته عجمية والمتصرف عكسه
فأموس (سواء)

مطلب
في الاستعانة بمشرك

مطلب
في قسمة الخمس

(لا) يسهم (للا رحلة والبغل)
والجار اعدم الارهاب (والخمس)
الباقى يقسم اثلاثا عندنا (لليتم
والمسكين وابن السبيل) وجاز صرفه
لمصنف واحد فتح وفي المنية
لو صرفه للغنائم لحاجتهم جاز
وقد حقه في شرح الملتقى (وقدم
فقراء ذوى القربى) من بنى هاشم
(منهم) أى من الاصناف الثلاثة
(عليهم) لجواز الصدقات لغيرهم
لأنهم (ولاحق لا غنياتهم) عندنا
وما نقله المصنف عن البحر من أن
ما في الحاوى يفيد ترجيح الصرف
لا غنياتهم نظيره في النهر

قوله فكان اقرب هذا بخطه
ولعل الا صوب فكان أى عبد
شمس ونوفل تأمل اه معجبه

حكمه بالاولى لانه فوق البراذين (قوله لا يسهم للراحلة) هي المركوب من الابل ذكرا كان أو أنثى والتاء
فيها اللوحدة أو للنقل من الوصفية الى الاسمية والجل يختص بالذكر ط (قوله لعدم الارهاب) أى يخوف
العدو أو لا تصلح للكر والفر (قوله والخمس الباقى) أى الباقى بعد أربعة أخماس الغنائم (قوله عندنا)
وأما عند الشافعى فيقسم أخماسهم لذوى القربى وسهم للنبي يخلفه فيه الامام ويصرفه الى مصالح المسلمين
والباقي للثلاثة لآية زيلعى (قوله لليتم) أى بشرط فقره وفائدة ذكره دفع توهم أن اليتيم لا يستحق من
الغنية شيئا لأن استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير فلا يستحقها ومثله ما في التأويلات للشيخ أبى منصور لما كان
فقرا وذوى القربى يستحقون بالفقر فلا فائدة في ذكرهم في القرآن اجاب بأن أفهام بعض الناس قد تنفضى الى أن
الفقر منهم لا يستحق لانه من قبيل الصدقة ولا تحمل لهم بحر (قوله والمسكين) المراد منه ما يشمل الفقير
(قوله وجاز صرفه الخ) علة في البدائع بأن ذكر هؤلاء الاصناف لبيان المصارف لا ليجاب الصرف
الى كل صنف منهم شيئا بل لتعيين المصروف حتى لا يجوز الصرف الى غير هؤلاء اه شربلاية (قوله وقد
حقته في شرح الملتقى) ونفسه والخمس الباقى من المغنم كالمعدن والركاز يكون مصرفها لليتامى المحتاجين
والمساكين وابن السبيل فتقسم عندنا اثلاثا هذه الاموال الثلاثة لهؤلاء الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز
عنهم الى غيرهم فتصرف لكلهم أو لبعضهم فسيب استحقاقهم احتياج ييم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل
فلا يجوز الصرف لغيرهم ولا لغيرهم كفى الشربلاية والقهستاني قلت ونقلت فيما علقته على التنوير عن
المنية انه لو صرف للغنائم لحاجتهم جاز اه ولعله باعتبار الحاجة فلا تنافي حيث قد تفتبه اه اقول لا معنى
للترجيح بعد تصريح انية بقوله لحاجتهم اه ح (قوله من بنى هاشم) بيان لذوى القربى وفيه قصور
لان المراد بهم هنا بنو هاشم وبنو المطلب لانه عليه الصلاة والسلام وضع سهم ذوى القربى فيهم وترتب بنو نوفل وبنو
عبد شمس مع أن قرابتهم واحدة لان عبد مناف الجد الثالث للنبي صلى الله عليه وسلم له اولاد هاشم والمطلب
ونوفل وعبد شمس بحر والمطلب عم الجد الاول وهو عبد المطلب بن هاشم (قوله أى من الاصناف
الثلاثة) وكذا الضمير في عليهم راجع اليهم والضمير الثاني يفنى عن الاول ولكن زاده مع ما فيه من الركاكة ليفيد
أن ذوى القربى اذا كانوا من الاصناف الثلاثة يقدّمون على من كان منهم ممن ليس من ذوى القربى فيتم ذوى
القربى مقدم على ييم غيرهم وهكذا قال في الدر المنقى والاولى أن يقال خمس الغنية والمعدن للمحتاج وذو
القربى منه اولى (قوله لجواز الخ) علة لقوله وقدم أى لان غير ذوى القربى يحل له اخذ الصدقة لدفع
حاجته بخلافهم فليس في تقديمهم انرا بغيرهم (قوله ولاحق لا غنياتهم عندنا) وعند الشافعى يستوى
فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر كالآيتين لانه لم يفرق في الآية بين النقيض والغنى ولنا أن الخلفاء الراشدين
قسموه كما قلنا بمحض من العداية فكان اجماعا والنبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيهم للنصرة لا للفقر لقوله
صلى الله عليه وسلم انهم لم ير الوامى هكذا في الجاهلية والاسلام وشك بين اصابعه حين اعطى بنى هاشم
والمطلب لانهم قاموا معه حين ارادت قریش قتله عليه الصلاة والسلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد
قریش ولو كان لاجل القرابة لما خصهم لان عبد شمس ونوفل اخوان اهاشم لايه واته والمطلب كان اخاه
لايه فكان اقرب والمراد بالنصرة كونهم معه يؤانسونه بالكلام والمصاحبة بالمقاتلة ولذا كان لتاسم فيه
نصيب ثم سقط ذلك بموته عليه الصلاة والسلام لعدم تلك العلة وهي النصرة فيستحقونه بالفقر زيلعى ملخصا
وحاصله انه كما سقط سهمه صلى الله عليه وسلم بموته عندنا سقط سهم ذوى القربى بموته أيضا فتد علة استحقاقهم
حتى قال الطحاوى لا يستحق فقيرهم أيضا لكن الاول وهو قول الكرخى أظهر وقد حقق في الفتح قصة الخلفاء
الراشدين اثلاثا كما قلنا لأخماسا كما قال الشافعى فراجع (تنبيه) في الشربلاية عن البدائع تعطى القرابة
كساية هم اه وفيما عن الجوهر انه يقسم بينهم للذكر كالآيتين قلت واعترضه في الدر المنقى بأنهم ذكروا
هذا عن الشافعى لا عندنا قلت على انه يناهيه ما في البدائع (قوله وما نقله المصنف) حيث قال وفي الحاوى
القدسى وعن أبى يوسف الخمس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اه
وهذا يقتضى كإنبه عليه شيخنا يعنى صاحب البحر أن الفتوى على الصرف الى الاقرباء الاغنياء فليحفظ اه
(قوله نظاره في النهر) حيث قال وأقول فيه نظربل هو ترجيح لا عطايتهم وغاية الامر أنه مكنت عن اشتراط

الفقر فيهم للعلم به اه وانت اذا تأملت كلام الحاروي رأيت شاهد الما في الجرو هذه عبارة وأما الخمس
فيقسم ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقرا ذوى القربى فيقسم ويقدمون
ولا يدفع لا غنياتهم شيء وعن ابي يوسف أن الخمس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
وبه تأخذ اه اذ لو كان كما قاله في النهر كانت رواية ابي يوسف عين ما قبلها فتدبر اه ح قلت لكن أنت
خبر بأن هذه رواية عن ابي يوسف وهي خلاف المشهور عنه والمتون والشروح أيضا على خلافها قالوا يجب
اتباع المذهب في هذه المسئلة الذي اعتق الشراح وغيرهم تأييد أدلته والجواب عما يشاقبه فهذا اقوى
ترجيح ولا يعارضه ترجيح الحاروي ثم رأيت العلامة الشيخ اسمعيل التالبي عليه السلام في شرحه
على الدرر والقرر (قوله وذكره تعالى) أي قوله تعالى فان الله خسه (قوله لانه حكم علق بمشتق وهو
الرسالة) عبارة النهر وهو الرسول فيكون مبدأ الاشتقاق علة وهو الرسالة ولا رسول بعده اه أي كما لو قيل
اذا لقيت عالما فأكرمه واذا لقيت فاسقا فأهانته فانه علق فيه الامر بالاكرام والاهانة على مشتق وهو عالم
وفاسق فيدل على أن ما اشتق منه ذلك الوصف اعني العلم والفسق علة الحكم أي أكرمه لعله وأخذه لنفسه
وبه يظهر ما في عبارة الشارح ثم ان هذا الغاي لما علمت من أن قوله تعالى ولذي القربى ليس علة التقربا عندنا
بل النصرة الا أن يقال مرادهم نفي كون العلة مجرد القرابة بل العلة قرابة خاصة مقيدة بالنصرة على الوجه
المأثور فتدبر (تبيينه) قد منعنا عن الشافعي رحمه الله تعالى أن سهمه صلى الله عليه وسلم يخلقه فيه الامام بعده أي
بناء على انه صلى الله عليه وسلم كان يستحقه لامامته وعندنا الرسالة ولا رسول بعده أي لا يوصف بعده احد
بهذا الوصف فلذا سقط بموته بخلاف الامامة والقيام بأمور الامة وبهذا التقرير يدفع ما أورده المقدسي على
قوله وسلم ولا رسول بعده من انهم ان ارادوا أن رسالته مقصورة على حياته فممنوع اذ قد مر في منية المنق
بان رسالة الرسول لا تبطل بموته ثم قال ويحتمل أن يقال انها باقية حكما بعد موته وكان استحقاقه بحقيقة
الرسالة لا بالقيام بأمور الامة اه ولا يخفى ما في كلامه من ايهام انقطاع حقيقته بعده صلى الله عليه وسلم
فتدبر فاد في الدار المنق انه خلاف الاجماع قلت وأما ما نسب الى الامام الاشعري امام اهل السنة والجماعة
من انكار ثبوتها بعد الموت فهو اقراء وبهتان والمصرح به في كتبه وكتب اصحابه خلاف ما نسب اليه بهن
اعدائه لان الانبياء عليهم الصلاة والسلام احياء في قبورهم وقد أقام التكبير على اقراء ذلك الامام العارف
ابو القاسم الاشعري في كتابه شكايه السنة وكذا غيره كما ثبت ذلك الامام ابن السبكي في طبقاته الكبرى
في ترجمة الامام الاشعري (قوله كالصني) بفتح الصاد وكسر القاء والياء المشددة نهر أي كما سقط الصني
بموته صلى الله عليه وسلم (قوله بصطفية لنفسه) أي قبل قبعة الغنية واخراج الخمس نهر كما صطفى
ذا النصارى وهو سيف منبه بن الحجاج حين قتله على رضى الله تعالى عنه وكما صطفى صفية بنت حيي ابن أخطب
من غنيمة خيبر رواه ابو داود في سننه والحاكم فتح وفي الترمذية قال في طلبة الطلبة وكان ابي صلى الله
عليه وسلم لا يستأثر بالصني زيادة على سهمه (قوله ومن دخل دارهم باذن الامام) ولو واحد من اهل
الذمة ط عن الشبلي (قوله أو منعة) في المصباح هو في منعة بفتح النون أي في عز قومه فلا يشدر عليه
من يريده قال الزمخشري وهي مصدر مثل الاثمة والعظمة أو جمع مانع وهم العشيرة والحماة وقد تستعمل
في الشعر لا غير خلافا لمن اجازة مطلقا (قوله خمس) أي يأخذ الامام خمسة والباقي لهم قال في النسخ لان
على الامام أن ينصرهم حيث اذن لهم كما أن عليه أن ينصر الجماعة الذين اهتم منعة اذا دخلوا بغير اذنه تحاميا
عن توهين المسلمين والدين فلم يكونوا مع نصرة الامام متلصحين فكان المأخوذ قهرا غنيمة (قوله ما اخذوا)
بضمير الجمع مراعاة لمعنى من كانوا في قولها في قوله فاعار (قوله والالا) أي وان لم يدخلوا باذن الامام
ولم يكونوا ذوى منعة بأن دخلوا بلا اذنه وهم ثلاثة فأقل كما افاده في النسخ قال وعن ابي يوسف انه قد راجع الجماعة
التي لا منعة لها بسبعة والتي اهتم منعة بعشرة (قوله لانه اختلاس) من خلت الشيء خلتا من باب
ضرب اختطفته بسرعة عن غفلة مصباح (قوله وفي المنية الخ) أقاد به تقدير المنعة (قوله والاجاز)
لان الخمس في الثاني واجب بقول الامام فله أن يطله بقوله بخلافه في الاول ولذا لو دخلوا بغير اذنه خسر
ما اخذوه بحر عن المحيط وحاصل انهم اذا لم يكن لهم منعة لا يجب الخمس الا اذا اذن فيكون قد وجب بسبب

مطلب

في أن رسالته صلى الله عليه وسلم
باقية بعدموته

(وذكره تعالى للتبرك) باسمه
في ابتداء الكلام اذا اكمل قوله
(وسهمه عليه الصلاة والسلام سقط
بموته) لانه حكم علق بمشتق وهو
الرسالة (كالصني) الذي كان عليه
الصلاة والسلام بصطفية لنفسه
(ومن دخل دارهم باذن)
الامام (أو منعة) أي قوة (فاعار
خمس) ما اخذوا لانه غنيمة (والالا
لانه اختلاس وفي المنية لو دخل
أربعة خمس ولو ثلاثة لا قال
الامام ما أصبهم لانه خسر
منعة لم يجوز والاجاز

مطلب
في التنزيل

قوله أنه يظلمه بخلاف ما إذا كانت لهم منعة فإنه يجب وإن لم يأذن لهم فلم يجب بقوله فليس له إبطاله وفي النهر
عن التارخانية لو كان بعضهم بأذنه وبعضهم بلاذنه ولا منعة لهم فالجزم في كل واحد منهم حالة الاجتماع
كما في حالة الانفراد وإن كان لهم منعة يجب الخمس اهـ (قوله ونذب للامام) وكذا لامير السرية لا إذا
نهاه الامام فليس له ذلك الا برضى العسكر فيجوز من الاربعة الاخماس بحر (قوله أن ينقل) التنزيل
اعطاء الامام الفارس فوق سهمه وهو من النفل ومنه النافلة للزائد على الفرض ويقال لولد الولد كذلك ويقال
نقله تنظيلا ونقله بالتحفيف تنظيلا لغتان فصيحتان فتح (قوله وقت القتال) قيد به القدوري ولا بد منه لانه
بعده لا يملكه الامام وقيل ماداموا في دار الحرب يملكه كذا في السراج وقد يؤيد هذا القيل أن قوله صلى الله
عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه انما كان بعد الفراغ من حنين ولم ارجوا قبل المقاتلة نهر قلت وفيه نظر
لان المتقول أن ذلك كان عند الهزيمة تحريض المسلمين على الرجوع الى القتال وفي التهستاني أن في قوله وقت
القتال إشارة الى أنه يجوز التنزيل قبله بالاولى والى أنه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق
الغنائم اهـ فسيه التصريح بجوازه قبله وعزاه ح الى المحيط وقوله لكن بعد القسمة الظاهر أنه مبني على
القبل المأثر عن السراج ويؤيده قول المتون وينقل بعد الاحراز من الخمس فقط فان مفهومه أنه قبل الاحراز
بدارنا يجوز من الكل لكن الظاهر أن هذا المفهوم غير معتبر لانه وقع التسريح بخلافه في المتبع عن الذخيرة
لا خلاف أن التنزيل قبل الاصابة واحراز الغنمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها جائز يوم الهزيمة ويوم الفتح
لا يجوز لان القصد به التحريض على القتال ولا حاجة اليه اذا انهزم العدو وأما بعد الاحراز فلا يجوز لان
الخمس اذا كان محتاجا اهـ ملخصا وفي متن المتن ومن المختار وللامام أن ينقل قبل احراز الغنمة وقبل أن
تضع الحرب أوزارها فتقولهم وقبل أن تضع الحرب أوزارها فأنه دفع لوهم الجواز بعد انتهاء الحرب لان
قولهم قبل احراز الغنمة يشمل ما بعد الاصابة أي اصابة العسكر الغنمة بالهزيمة وانتهاء الحرب مع أنه غير
مراد كما بينه عطف هذه الجملة وفي الفتح التنزيل انما يجوز عندما قبل الاصابة فقد ظهر ضعف ما في السراج مع
أن صاحب السراج لم يقول عليه في مختصره الجوهرة حيث قال عن الخنذي التنزيل اما أن يكون قبل الفراغ
من القتال أو بعده فان كان بعده لا يملكه الامام لانه انما جاز لا جل التحريض على القتال وبعد الفراغ منه
لا تحريض اهـ قلت وكل ما ورد من التنزيل بعد القتال فهو محمول عندما على أنه من الخمس كما بسطه
السرخسي (تنبيه) قولهم أن تضع الحرب أوزارها اقتباس من القرآن وبه يستدل على جوازه عندما
كما بسطه الشارح في الدلائل المتفق فراجع (قوله وتحريض) أي ترغيبا في القتال (قوله سماه قتيلا لقربه منه)
أي من القتل فسيه مجاز الاول مثل اعصر خرا نكن قال الزركشي قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي
حال التلبس بالفعل لا حال النطق فان حقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تأخر عنه فهما
مع في زمن واحد ومن هذا يظهر أن قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه أن قتيلا حقيقة وأن
ما ذكره من أنه سمي قتيلا باعتبار مشاركته للقتل لا تحقيق فيه اهـ وسرح القرافي في شرح التنقيح بأن
المستق انما يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال مختلفا فيه في الماضي اذا كان محكوما به أما اذا
كان متعلقا بالحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقا يعني سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي اجماعا وحينئذ
فلا مجاز أبو السعود عن الجوى وقوله اذا كان محكوما به كقولك زيد قائم فانه حكم به على زيد بخلاف جاء
القائم فانه جعل متعلقا بالحكم بالجوى في الاول لا بد من أن يكون متصفا بالقسام حال النطق حتى يصح الحكم
عليه بالصفة والاصكان مجازا بخلاف الثاني فان قولك جاء القائم غدا حكم بالجوى على ذات القائم غدا
أي على من يسمي قائما غدا أي حال التلبس بالصفة ومنه من قتل قتيلا أي شخصا يسمى قتيلا عند تحقق
القتل فيه فانهم (قوله أو يقول من أخذ شيئا فهو له) هذا الفرع منقول في حواشي الهداية وللكمال فيه كلام
سند كره مع جوابه عند قول الشارح وجاز التنزيل بالكل (قوله وقد يكون بدفع مال) كأن يقول له
خذ هذه المائة واقتل هذا الكافر تأمل ولم اره (قوله وترغب مال) الظاهر أنه بهمة ممدودة والاضافة
على معنى في أي ترغب في المال مثل ان قتل قتيلا فلك ألف درهم لكن بشرط أن لا يسرح بالاجر كما سند كره
قريبا (قوله فالتحريض الخ) جواب عما يورد على قوله ونذب للامام الخ وحاصله أن التحريض الواجب

(ونذب للامام ان ينقل وقت القتال حنا) وتحريضا (فيقول من قتل قتيلا فله سلبه) سماه قتيلا لقربه منه (أو يقول من أخذ شيئا فهو له) وقد يكون بدفع مال وترغب مال فالتحريض نفسه واجب للامره

مطلب
الاقتباس من القرآن جائز عندما

مطلب
في قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال

قد يكون بالترغيب في ثواب الآخرة أو في التنفيل فهو واجب غير واذا كان التنفيل ادعى الخصال الى المقصود يكون هو الاول فصار المندوب اختيار اسقاط الواجب به لاهو في نفسه بل هو واجب غير فتح ملخصا وفيه رد لقول العناية ان الامر في الآية مصروف عن الوجوب لقرينة (قوله ولا يخالفه) أي لا يخالف قول المصنف ونذب (قوله بل يستعمل في المندوب) يظهر لي أن محله في موضع يتوهم فيه الناس أي الشدة كما هنا فان فيه تخصيص الفارس بزيادة مع قطع الخس بل يستعمل نظيره في القرآن في الواجب كما في قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما فتنى الجناح لما كانوا يعقدونه من حرمة السبي بين الضحا والمروة (قوله قاله المصنف) أي تعالى للفتح وغيره (قوله ولذا) أي لكونه مندوبا بخلاف الاول (قوله استحسانا) والقياس عدمه لأن غيره يستحق بايجابه وهو لا يملك الايجاب لنفسه كالقاضي لا يملك القضاء لنفسه وجه الاستحسان انه أوجب النفل للجيش وهو واحد منهم (قوله فلا يستحقه) لانه في الاول خصهم بقوله منكم فلا يتناول الكلام وفي الثاني هو متهم بتخصيصه نفسه (قوله الا اذا علم بعده) أي اذا قال ان قتل قبيلة نل سلبه ولم يقتل أحدا حتى قال ومن قتل منكم قبيلة فلا سلبه فقتل الامير قبيلة استحقه لأن التنفيل صار عامتا باعتبار كلامه ولا فرق بين كونه بكلامين أو بكلام واحد لأن الاول لم يصح للهمة بالتخصيص وقد زالت بالثاني أفاده السرخسي وحاصله أن التعميم حصل بمجموع الكلامين لا بالثاني فقط فافهم (قوله ويستحقه) أي السلب (قوله وغيره) كالتاجر والمرأة والعبد مجر (قوله أي التنفيل) أي تنفيل الامام بقوله من قتل قبيلة انما يكون في مباح القتل أي وان كان لفظ قبيلة نكرة لكنه مقيد بمن يباح قتله فيدخل فيه اجيراهم وناحر منهم وعبد يخدم مولاه ومرتد أو ذمي لحق بهم ومريض أو مجروح وان لم يستطع القتال وشيخ فان له رأي أو برحى نسله لأن قتلهم مباح نعم لو قتل مسلما كان يقاتل في صفهم لم يكن له سلبه لانه وان كان صاح الدم لكن سلبه ليس بغنمة كاهل البقي اذا كان سلبه للمشركون اعاروه اياه سرخسي وما ذكره في الدرائستي عن البرجندی عن الطهيري من انه يستحق السلب يقتل من لم يقاتل استحسانا لم أره في الطهيري بل الذي فيها عدم الاستحقاق كما عزاها اليها القهستاني فافهم (قوله من لم يقاتل) حتى لو قاتل السبي فله سلبه لانه مباح الدم وكذا المرأة كما في شرح السير (قوله ويحكم كل قتال في تلك السنة) الاولى السفرة كما عبر في البحر والنهر وفي شرح السير لو نزل في دار الحرب قبل القتال يبقى حكمه الى أن يخرجوا من دار الحرب حتى لو رأى مسلما مشركا انما يقتله لانه سلبه كما لو قتله في الصف أو بعد الهزيمة أو ما لو نزل بعد ما اصطفا القتال فهو على ذلك القتال حتى يقتني ولو بقي اياما (قوله وان مات الوالي أو عزل) في شرح السير لو جاء مع المدد أمير وعزل الامير الاول بطل تنفيله فيما يستقبل لزوال ولايته بالعزل أو ما لو لم يقدم أمير بل مات أميرهم فأمروا عليهم غيره لم يطل حكم تنفيل الاول لأن الثاني قائم مقامه الا اذا ابطله الثاني أو كان الخليفة قال لهم ان مات أميركم فأمركم فلا يطل تنفيل الاول لأن الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهته فكانه قلده ابتداء فيقطع حكم رأي الاول برأى فوقه اه ملخصا وحاصله بطلانه بالعزل وكذا بالموت اذا نصب غيره بعده من جهة الخليفة لا من جهتهم وهو خلاف ما في الشرح تعالى البحر والنهر (قوله لانه نكرة في سياق الشرط) فيه أن النكرة في سياق الشرط انما تنافي في اليقين المثبت لأن الخلف على نفسه دون المنقح كان لم اكل رجلا لانه على الاثبات كانه قال لا كل رجل كما في التحرير ح قلت ذكر في التحرير أيضا انه قد يظهر عموم النكرة من المقام وغيره كملت نفس وثمره خير من جرادة واكرم كل رجل اه وهنا كذلك كما يأتي تلوه فافهم (قوله بخلاف ان قتل قبيلة) أي قتل الخاطب قبيلتين مثلا ليم الدل بل له سلب الاول فقط استحسانا والقياس انه كالاول لانه علق استحقاقه بشرط يتكرر فلا ينتهي بقتل الاول وجه الاستحسان انه في الاول لما لم يبين انسابا بعينه فقد خرج الكلام منه عامتا لا ترى انه ينسأل جميع الخاطبين فكما يعم جماعتهم يعم جماعة القتولين وحقيقة معنى الفرق أن مقصود الامام من تحريضهم المبالغة في النكابة في المشركين ولا فرق في ذلك بين أن يكون القتال للعشرة مثلا عشرة من المسلمين أو واحد منهم وأما الثاني فالمقصود فيه معرفة جلادة ذلك الرجل وذلك يتم بدون اثبات العموم في القتولين اه ملخصا من شرح السير الكبير وقد خطر لي هذا الفرق قبل رؤيته وقله تعالى الحمد وحاصله يرجع الى أن العموم في أحدهما استفيد من قرينة المقام كما بهنا عليه آثافا فافهم (قوله ولو قال ان قتل ذلك الفارس الخ) أقول هذا اذا صرح بكونه

مطلب
كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب

واختيار الادعي للاستصود مندوب ولا يخالفه تعبير القدوري بلا بأس لا ليس مطرد الماتر كة أولى بل يستعمل في المندوب أيضا قاله المصنف ولذا عبر في المبسوط بالاستحباب (ويستحق الامام لو قال من قتل قبيلة له سلبه ادا قتل هو) استحسانا (بخلاف) ما لو قال منكم أو قال (من قتلته انا في سلبه) فلا يستحقه الا اذا علم بعده ظهيري ويستحقه مستحق منهم أو رشح نعم الذي وغيره (ودا) أي التنفيل (اعلم) يكون في مباح القتل فلا يستحقه بقتل امرأة ومجنون وشوه ما من لم يقاتل وسماع القتال مقالة الامام ليس بشرط في استحقاقه ما نقله اذ ليس في الوسع اسماع الكل ويحكم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالي أو عزل ما لم يعمه الثاني فهو وكذا يعم كل قبيل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من بخلاف ان قتل قبيلة ولو قال ان قتل ذلك الفارس فلك كذا لم يصح وان قطع رأس اوائك القتلى فلك كذا يصح

أجر أو الأهل وتنفيل لما في السير الكبير السرخسي ولو قال الأمير لمسلم حر أو عبد ان قتل ذلك الفارس من
المشركين فلك على أجر مائة دينار فقتله لم يكن له أجر لانه لما صرح بالاجر لا يمكن حمل كلامه على التنفيل والاستخبار
على الجهاد لا يجوز وان قال ذلك لاذى فكذلك عندهما وعند محمد جازوا أصل جواز الاستخبار على القتل عنده
لا عندهما لانه ازهاق الروح وليس من عمله ولو كان الاسرى قتل فقال من قطع رؤسهم فله أجر عشرة دراهم ففعل
ذلك مسلم أو ذمى استحقه لأن ذلك ليس من عمل الجهاد ولو أراد قتل الاسرى فاستأجر عليه مسلماً أو ذمياً فهو
على الخلاف اهـ ولهذا صرح بأنه لو لم يصرح بالاستخبار يكون تنفيلاً ويشهد له فروع كثيرة في السير
الكبير أيضاً منها من جاء بألف درهم فلا الثان فجار رجل بألف لم يكن له غير هذا بخلاف من جاء بأسير فهو له
وخمسمائة درهم فانه يعطى ذلك لأن المقصود هنا تكاية العدو وفيما قبله لا مقصود إلا المال ولو قال من قتل الملك
فله عشرة آلاف دينار صرح وان لم يحصل بقتله مال قال حين اصطفا للقتال من جاء برأس فله مائة دينار فهو
على رأس الرجل دون السبي لأن المقصود في هذه الحالة التحريض على القتال اهـ ففي هذه الفروع ذكر مال
معلوم وقد جعل تنفيلاً لا اجارة لعدم التصرح بها فقد ظهر أن ما ذكره الشارح تبعاً للنهر عن المنية وكذا ما نقله
عن قاضي خان ليس على اطلاقه وأما القول بأن الاستخبار على الطاعات جائز عند المتأخرين ففيه انهم اجازوه
في مسائل خاصة للضرورة وليس الجهاد منها ولا يصح حمل كلامهم على كل عبادة كما تبين عليه سابقاً فانهم
(قوله ولو قتل السرية الخ) من فروع قوله وسماع القتال الخ (قوله هي قطعة من الجيش الخ) قد علمت
ما فيه قبل هذا الباب (قوله الربع) أي ربع الغنمة أي بأن جعل لهم ربعها يأخذونه دون بقية العسكر
زيادة على سهامهم (قوله فلهم النفل) أي للسرية والاولى أن يقول فلهما الثلثا يتوهم عود الضمير على العسكر
(قوله استسأنا) والقياس انه لا نفل لهم لأن المقصود التحريض ولا يحصل اذا لم يسعه أحد منهم وتكلم
الامير بذلك في عسكره كتكلمه ليلامع عياله وجه الاستحسان أن ما يكلم به في عسكره يفشو عادة وان عادة الملوك
التكلم بين خواصهم وتعامه في شرح السير (قوله وجاز التنفيل بالكل) بأن يقول للسرية ما أصبتم فهو لكم
سوية بينكم (قوله أو بقدر منه) بأن يقول ما أصبتم فلكم ثلثه سوية بينكم بعد الخمس أو يقول قبل الخمس
أي لكم ثلثه بعد اخراج الخمس أو قبل اخراجه أي ثلث الاربعة الاخماس أو ثلث الكل (قوله والفرق
في الدور) أي الفرق بين جواز التنفيل المذكور للسرية وعدم جوازه للعسكر لكنه لم يذكروا الفرق في الفرق الا
التنفيل بالكل لانه يعلم منه الفرق في التنفيل بقدر منه وعبارة الدور هكذا في الهاية عن السير الكبير أن الامام
اذا قال لأهل العسكر جميعاً ما أصبتم فلكم ثلثاً بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما أصبتم فلكم
ولم يقل بعد الخمس فان فعله مع السرية جاز وذلك أن المقصود من التنفيل التحريض على القتال وانما يحصل
ذلك بتخصيص البعض بشئ وفي التعميم ابطال تفضيل الفارس على الراجل وابطال الخمس أيضاً اذا لم يستثن
اهـ قلت وما ذكره من محتمه السرية صرح به في الهداية والاختيار والزيلعي لكن قيل في البحر عن الكمال
التسوية بين العسكر والسرية في عدم العدة حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم فهو لكم بالسوية بعد الخمس
أو للسرية لم يجز لأن فيه ابطال السهمين اللذين أوجبهما الشرع اذ فيه تسوية الفارس بالراجل وكذا لو قال
ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخمس لأن فيه ابطال الخمس الثابت بالصريح ذكره في السير الكبير قال الكمال وهذا
بعينه يطل ما ذكرناه من قوله من أصاب شيئاً فهو له لا اتحاد اللازم فيها وهو بطلان السهمين المنصوصين
بالتسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب شيئاً أصلاً باتهامه فهو أولى بالبطلان والفرع المذكور من الحواشي
وبه أيضاً ينبغي ما ذكره أي صاحب الهداية من قوله انه لو نقل بجميع المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة وفيه
زيادة اجتناب الباقي وزيادة الفتنة اهـ وتبعه في النهر أقول وبالله سبحانه التوفيق لا تتأني بين ما نقله الجماعة
وما نقله الكل بحمل الاول على السرية المبعوثة من دار الحرب والثاني على المبعوثة من دار الاسلام وبه يدفع
ما أورده الكمال على الفرع المنقول عن الحواشي وغيره كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسي في السير الكبير
في مواضع متفرقة منه وحاصله أن السرية ان كانت مبعوثة من دار الحرب بأن دخل الامام مع الجيش ثم بعث
سرية ونقل لهم ما أصابوا اجاز لانهم قبل التنفيل لا يختصون بما أصابوا وهذا التنفيل للتخصيص على وجه
التحريض وان كانت السرية مبعوثة من دار الاسلام لم يكن له ذلك وكذا لو نقل لهم الثلث بعد الخمس أو قبل

(ولو قتل السرية) هي قطعة من
الجيش من اربعة الى اربعة مائة
ماخوذة من السرية وهو المشي ليل
دور (الربع وسماع العسكر دونها
فلهم النفل) استسأنا ظهيرة
وجاز التنفيل بالكل أو بقدر منه
لسرية لانه سكر والفرق في الدور

مطلب
مهم في التنفيل العام بالكل
أو بقدر منه

الخمس كان باطلا لانه ما خص بعضهم بالتفصيل وليس مقصوده الا ابطال الخمس أو ابطال تفصيل الفارس
على الراجل فلا يجوز كما لو قال لا خمس عليكم فيما أصبتم أو الفارس والراجل سواء فيما أصبتم فإنه يكون باطلا
فكذا كل تفصيل لا يقيد الا ذلك باطل بخلاف قوله من قتل قتيلا فلا سلبه ومن أصاب منكم شيئا فهو له دون باقي
أصحابه فإنه يجوز لأن فيه معنى التخصيص للتحريض لأن القتال يختص بالنفل دون باقي أصحابه وهذا وإن كان
فيه ابطال الخمس عن الأسلاب لكن المقصود منه التحريض وتخصيص القتالين بابطال شركة العسكر عن
الأسلاب ثم ثبت ابطال الخمس عنها تبعاً وقد ثبت تبعاً لما لا يثبت قصداً كالشرب والطريق في البيع والوقف
في المنقول يثبت تبعاً للعقار وإن كان لا يثبت قصداً ويوضحه أن الامام لو ظهر على بلدته أن يجعلها خراجاً ويطلب
منها سهماً من أصابها والخمس ولو أراد قسمتها بين الغنائين ويجعل حصة الخمس حراً للمقاتلة الغنما لم يكن له
ذلك لانه ابطال الخمس مقصوداً فلا يجوز في الأول يثبت ابطاله تبعاً لابطال حق الغنائين في الغنية فيجوز وإن
كان في الموضوعين تحصيل المنفعة للمقاتلة اهـ ملخصاً من مواضعه والذي تحرر منه وعمارة أن تفصيل كل
العسكر بكل المأخوذ أو ثلثه مثلاً بعد اخراج الخمس أو قبله لا يصح وكذا تفصيل السرية المبعوثه من دار الإسلام
بمنزلة العسكر والتفصيل هو تخصيص بعض المقاتلين بزيادة للتحريض وهذا ليس كذلك لانه جعل كل المأخوذ
أو ثلثه بين كل المقاتلين سوية بينهم فصار المقصود منه ابطال التفاوت بين الفارس والراجل وابطال الخمس
أيضاً أن لم يستثنه بأن لم يقل بعد الخمس وابطال ذلك مقصوداً لا يصح بخلاف السرية المبعوثه من الجيش في دار
الحرب لأن معنى التفصيل موجود فيها لأن المراد تمييزها من بين العسكر بجميع المأخوذ أو ثلثه مثلاً لاجل
تحريضها على القتال وإن لم يزل منه ابطال التفاوت والخمس لكونه نمناً لا قصداً فصار بمنزلة قوله للعسكر من قتل
منكم قتيلاً فلا سلبه فإنه تخصيص لبعض منهم وهو القتال بزيادة على الباقي وإن لم يزل منه ما ذكر بخلاف قوله لكل
العسكر ما أصبتم فهو لكم لانه بمنزلة قوله ذلك للسرية المبعوثه من دار الإسلام لعدم المشاركة لها فليس فيه
تخصيص بعض دون بعض فلا يصح كما ذكرناه وبهذا التقرير يظهر صحة النسخ المقتول من حواشي الهداية وهو
من أصاب شيئاً فهو له لانه تخصيص للمصيب بما أصابه فهو بمنزلة قوله من قتل قتيلاً فلا سلبه بخلاف قوله ما أصاب
فهو لكم أو كل ما أخذتم فهو لكم بالسوية لانه تشرىك محض بجميع المأخوذ بين جميع العسكر أو السرية دون
معناه قسمة جميع ما يأخذ كل واحد بينهم سوية فصار المقصود منه ابطال التفاوت والخمس ولا يصح ابطال
ذلك قصداً كما علمت وكذا ظهر صحة قوله لتفصيل جميع المأخوذ بأى أن قال من أصاب شيئاً فهو له بخلاف
ما أصبتم فهو لكم لما علمت من انه تشرىك لا تخصيص ولا يرد عليه قوله ان فيه ابطال السهمين أى التفاوت بين
الفارس والراجل وكذا ابطال الخمس لما علمت من أن ذلك جائز إذا كان نمناً لا قصداً وهذا حيث وجد
تخصيص كل أخذ بما أخذ للتحريض فقد تحقق معنى التفصيل وإن لم يزل منه حرمان من لم يصب شيئاً منهم
تحقيق هذا المحل فإنه من فخر المولى عز وجل (قوله ولا يقتل بمد الا حراهن) وكذا قبل الا حرا بعد
الاصابة كما أوضحناه عند قوله ونذب للامام أن يقتل وقت القتال (قوله لجواز له سلب واحد) اشار به
الى انه يشترط أن يكون التفصيل المذكور لاحد الاصناف الثلاثة فلا يجوز لغيره كما سرح به الزبيلى
والقنصتاني وغيرهما ما يجنبه في البحر رده في التبر وغيره (قوله وسلبه) يستثنى بمعنى السلب والجمع
أسلاب (قوله مامعه من مركبه وثيابه) ومن ذهب وفضة في حقيقته أو وسطه وخاتم وسوار ومنطقة
في الصبيح نهر عن الحقائق (قوله لا ماعلى دابة أخرى) ولا ما كان مع غلامه أو في خيمته نهر (قوله
حكمه قطع حق الباقي) أى باقى الغنائين وحيث قد فلا خمس فيما أصابه لاحد ويورث عنه ولومات بدار الحرب
شربلاية فليفظ درمستقى قلت ومن حكمه قطع التفاوت أيضاً فيستوى فيه الفارس والراجل كما قدمناه
عن شرح السيرة (قوله لا الملك قبل الا حرا) هذا عندهما وعند محمد يثبت وجوب النعمان بالانلاف قبل على
هذا الاختلاف هداية وغيرها قلت والطاهر أن المراد بنى ثبوت الملك عندهما حتى نعلمه والا فكيف يورث
مال لم يملكه موثره ولم يربح عليه درمستقى (قوله لم يحل له وطؤها ولا بيعها) أى قبل الا حرا خلافاً
لمحمد كما مر (قوله لم يحل له اجماعاً) أى حتى يخرجها ثم يستبرئها ط عن التلبي (قوله والسلب لكل) أى
لكل الجند ان لم يقتل الامام به للقتال وخصه الشافعى رحمه الله بالقتال درمستقى (قوله لحديث الخ)

(ولا يقتل بعد الا حراهن) أى
بدارنا (الا من الخمس) لجوازه
اصنف واحد كما مر (وسلبه مامعه
من مركبه وثيابه وسلاحه)
وكذا ما على مركبه لا ماعلى دابة
أخرى (والتفصيل) حكمه قطع
حق الباقي لا الملك قبل الا حرا
بدار الاسلام ولو قال الامام من
أصاب جارية فهو له فأصابها
لم يفسد غيرها لم يحل له وطؤها
ولا بيعها (كأن لو أخذها المتلصص
ثمة واستبرأها لم يحل له اجماعاً
(والسلب لئلا ينزل)
لحديث ابن السلب قبل ذلك
الاماطات به نفس امارك فحمله
حديث السلب على التفصيل

المطلب
في حكم الغنمة الماخوذة بلاقسمة
في زمانها

قلت وفي معروضات المفتي ابي
السعود هل يحل وطء الاماء
المستراة من الغزاة الآن حيث
وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه
المشروع فأجاب لا توجد في زماننا
قسمة شرعية لكن في سنة ٩٤٨
وقع التنفيل الكلّي فبهذا عطاء
الخمس لا تبقى شبهة ابتداء انتهى
فليحفظ والله اعلم

قوله فان لم يقدر على اهل الخ هكذا
يخطه ولعله سقط من قوله شيء والاصل
فان لم يقدر على رده الى اهل الخ اه
معجمه

المطلب
في وطء السراري في زماننا

المطلب
فمن له حق في بيت المال وظفر
بني بيت المال
قوله منقر بماله وجه الخ هكذا يخطه
ولعل الاصول وظفر بماله وجه
الخ اه معجمه

ذكر في الفتح أن الحديث ضعيف ولا يضرب ضعفه لانه متأسر به لا حد محتمل حديث السلب أي قوله عليه الصلاة
والسلام من قتل قبلا فله عليه بحمله على التنفيل وليس كل ضعيف باطلا وقد تطافرت احاديث ضعيفة تفيد
أن حديث السلب ليس نصبا عاما مستمرا او الضعيف اذا تعددت طرقه يرتقى الى الحسن فيغلب الظن بأنه تنفيل
وتمام تحقيق المقام فيه (قوله حيث وقع الاشتباه في قسمتهم) الاولى في قسمتهم بضمير النسوة لعوده الى الاماء
الا أن يقال انه عائد الى الغزاة وفيه بعد ثم الواقع الآن انه لا تقسم غنمة أصلا كما ذكره في الجواب (قوله
وقع التنفيل الكلّي) أي بقول السلطان كل من أخذ شيئا فهو له أو قال كل ما أصبغ فهو لكم فانه لا يصح
كما مر والمراد وقوعه لاي عسكر كان في أي غزوة كانت والا خالفه ما مر من انه يتم كل قتال في تلك السنة
ما لم يرجعوا لكن يبقى النظر فيما بعد موت السلطان المتفيل على هذا الوجه أو بعد عزله ونولية غيره هل يبقى
تنفيل الاول العام أم لا ويتعين عدمه ما لم يتبدل الثاني مثله وهكذا الى وقضاءه فقد ذكر في الخبرية أن امر
السلطان لا يبقى بعد موته وما قبل من أن كل سلطان من سلاطين آل عثمان نصرهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد
من قبله لا يتنفع كما وضحت ذلك في كتابي تنبيه الولاة والحكام على شاتم خير الانام (قوله فبعد اعطاء الخمس
لا تبقى شبهة) قد علم مما قدمناه قريبا عند قوله وجاز التنفيل بالكل انه لا يلزم اعطاء الخمس في التنفيل العام
المقصود منه التخصيص دون التشريك كما لا يلزم فيه تفاوت الفارس والراجل لسقوط ذلك ضمنا لا قصدا على
أن الواقع في زماننا عدم القسمة وعدم اعطاء الخمس فكيف تبقى شبهة على فرض لزوم الخمس بل شبهة باقية
من حيث اننا لم نعلم أن سلطان زماننا هل ينقل تنفيلا عاما أم لا ولا يقال ان عدم القسمة اليوم دال على وجود
التنفيل لأن جيوش زماننا يأخذون ما تصل اليه ايديهم سدا ونهية حتى من بلاد الاسلام ولو ظهر مالكة المسلم
لا يدفعه اليه الا بمنه فليس في حالهم ما يقتضي حلهم على الكمال وكذلك احكام هذا الزمان وأمر الجيوش
لا يتناولون ولا يتقسمون ولا يخمسون فالظاهر أن ما يؤخذ من الغنائم اليوم حكمه حكم الغلول وقد ذكر في شرح
السير الكبير أن القتال اذا اندم وأتى بما غل الى الامام بعد تفرق الجيش فان شاء رده عليه وأمره بصرفه الى
مستحقه وان شاء اخذه منه ودفع خسه لمستحقه ويكون الباقي كاللنطة فان لم يقدر على ائله تصدق به أو جعله
موقفا في بيت المال وكتب عليه امره وان لم يأت به الغال الى الامام ان لم يقدر على رده الى ائله فالمستحب له
أن يصدق به وان قدر فالحكم فيه كاللنطة ودفعه الى الامام احب كما في اللنطة فيعطى الخمس منه لاهله وذكر
أيضا أن بيع الغازي سهمه قبل القسمة باطل كاستاقه وفي حاوي الزاهد اشترى جارية مأسورة لم يؤد منها
الخمس من الامير فخذ ويحل وطؤها وان اشتراها ممن وقعت في سهمه نفذ في اربعة أخماسها ولا يحل له وطؤها
اه أي اذا قسمت ولم تخمس وانما حل في بيع الامير بناء على أن له البيع قبل الاحراز كما مر ويكون الخمس
حينئذ واجبا في الثمن لا فيها فيحل وطؤها فاذا لم يوجد تنفيل ولا قسمة ولا شراء من امير الجيش لا يحل الوطء
بوجه اصله لكن لا تنحكم على كل جارية تعينها من الغنمة بأنهم لم يوجد فيها شيء من ذلك لاحتمال أن من أخذها
اشتراها من الامير فارتفع تبين الحرمة وبقيت الشبهة القوية فان الظاهر من حال الجيوش في زماننا عدم
الشراء ولا ترفع الشبهة بعده عليها لانه حيث كانت مشتركة بين الغانمين وأصحاب الخمس لم يصح تزويجها نفسها
فالا حوط ما قبله بعض الشافعية عن بعض اهل الورع انه كان اذا أراد التسري بجارية شراها ثانيا من وكيل
بيت المال قلت أي لانه اذا حصل اليأس من معرفة مستحقها من الغانمين صارت بمنزلة اللقطة واللقطة من
مصارف بيت المال لكن اذا كان المشتري فقيرا لم يملكها ونقل في القنية عن الامام الوبري أن من له حظ
في بيت المال ظفر بماله وجه بيت المال فله أن يأخذه ديانة اه وتطمه في الوهبانية وفي البرازية قال الامام
الحلواني اذا كان عنده ودعة فمات المودع بلا وارث له أن يسرف الودعة الى نفسه في زماننا لا نلوا عطاها
ليت المال لضاعت لانهم لا يصرفونه مصارفة فاذا كان من ائله صرفه الى نفسه والا صرفه الى المصروف اه
وقدم الشارح هذا في باب العشر من كتاب الزكاة وظاهره أن من له حظ في بيت المال يكون فقيرا أو عالما
أو نحو ذلك ووجد ما يرجعه الى بيت المال من أي بيت من البيوت الاربعة الآتية في آخر الجزية له اخذه
ديانة بطريق الظفر في زماننا ولا يتخذ اخذه بأن يكون مرجع المأخوذ الى البيت الذي يستحق منه
والانصرف تركه بلا وارث ولقطة هو لقط فقير ولاولى له وقوله فاذا كان من ائله أي من اهل بيت المال

غير مقيد بكونه من اهل ذلك البيت كما هو ظاهر كلام الوبري أيضا لانه لو قيد بذلك لزم أن لا يأخذ مستحق شيئا لان بيت المال في زماننا غير منتظم وليس فيه بيوت مرتبة ولورده ما وجدته الى بيت المال لزم ضياعه لعدم صرفه الا في مصارفه كما حذرناه في باب العشر من الزكاة فعلى هذا اذا اشترى جارية من الغنمة فان كان ممن يستحق من الخمس جازله صرفها الى نفسه بطريق استحقاقه من الخمس وان لم يكن مستحقا منه وله استحقاق من غيره كالعالم الغني ينبغي له أن يملكها الفقير مستحق من الخمس ثم يشتريها منه أو يملكه خبها فقط ثم يشتريه منه لانه لو صرفها الى نفسه يبقى فيها الخمس فلا يحل له وطؤها لكن قد يقال ان الغنمة بعد الاحراز صارت مشتركة بين الغايز وأصحاب الخمس وقد مر أن من مات بعد الاحراز يورث نصيبه ولكن لما جهلت أصحاب الحقوق وانقطع الرجاء من معرفتهم صار مرجعها الى بيت المال وانتطعت الشركة الخاصة وصارت من حقوق بيت المال كسائر اموال بيت المال المستحقة لعامة المسلمين استحقاقا لا بطريق الملك لان من مات وله حق في بيت المال لا يورث حقه منه بخلاف الغنمة المحرزة قبل جهالة مستحقها وتفرقهم فانها شركة خاصة وحيث صار مرجعها الى بيت المال لم يبق فيها حق الخمس أيضا فلم يستحق من بيت المال أن يملكها لنفسه هذا ما طهر لي وقد رأيت رسالة لمحقق الشافعية السيد السهمودي قال فيها وقد كان شيخنا الوالد قد شري الى امة لتسرى فداكر شيخنا العلامة محقق العصر الجلال المحلي في امر الغنائم والشراء من وكيل بيت المال فقال له شيخنا الوالد اني يملكه بطريق التفرع لما لنا من الحق الذي لا فصل اليه في بيت المال لان تلك الجارية على تقدير كونها من غنمة لم تقسم قسمة شرعية قد آل الامر فيها الى بيت المال لتعذر العلم بمسقطها فقال شيخنا المحلي نعم لكم فيه حقوق من وجوه اهـ وهذا موافق لما نقلناه عن القسبة وعن البرازية والله سبحانه اعلم

• (باب استيلاء الكفار) •

لما فرغ من بيان حكم استيلاء الكفار عليهم شرعا في بيان حكم استيلاء بعضهم على بعض وحكم استيلائهم علينا فتح وبه ظهر أنه من اضافة المصدر الى فاعله الى مفعوله أيضا لانه هو ما فرغ من بيانه فافهم (قوله على بعضهم بعضا) تبع في هذا التعبير صاحب النهروان وبه بعضهم على بعض كما قال ح أو اسقاط لفظ بعضا كما قال ط (قوله بدار الحرب) افاد اطلاقه انه لا يشترط الاحراز بدار الملك حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم وأحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة فهستاني ونحوه في البحر وباق ما يؤيده لكن ذكر ابن كمال أن الاحراز هنا غير شرط وانما هو مخصوص في المسئلة الآتية وهي قوله وان غلبوا على اموالنا الخ على ما افصح عنه صاحب الهداية اهـ أي حيث اطلق هنا وتيد بالاحراز في الآتية وذكر في الشربلالية مثل ما ذكره ابن كمال فتأمل (قوله لاستيلائه على مباح) أي فله ان يملكه بمباشرة سببه كالاخطاب والاصطياد (قوله ولو سبي الخ) ذكر المسئلة بتعليقها في الدرر عن واقعة من الصدور الشهيد ولم يذكر أموال اهل الذمة لانها كأموالنا فتملك بالاحراز وقوله من دارنا الطاهر أنه احتراز عما لو لحق الذي بدار الحرب فسبي منها أما لو دخل دارهم على نية العود فالطاهر أنه لا يملك بالسبي ابقاء عهد الذمة فله حكمنا تأمل (قوله من ذلك السبي للكافر) فسراسم الاشارة بما ذكره في صدره راجع الى المسئلة الاولى دون مسئلة الذي لانهم اذا لم يملكوا الذي اذا سبوه لم يملكه منهم فافهم (قوله اعتبار اربابهم املاكهم) أي كما يملك باقي املاكهم وشمل ما اذا كان بيننا وبين المسلمين موادة لاننا لم نغدرهم انما اخذنا ما لا يخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادة كان لنا أن نشترى من الساسين لما ذكرنا الا اذا اقتلوا بدارنا لانهم لم يملكوه لعدم الاحراز فيكون شراونا غدرنا بالآخرين لانه على ملكهم ونعامة في البحر عن التبع وقوله لم يملكوه لعدم الاحراز يدل على اشتراط الاحراز في المسئلة المارة كما ذكرناه (تنبيه) في النهر عن منية المصطفى اذا باع الحربى هنالك ولده من مسلم عن الامام انه لا يجوز ولا يجبر على الرد من أبي يوسف انه يجبر اذا خاسم الحربى ولو دخل دارا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات اهـ أي لان في اجازة بيع الولد نقض امانه ككافي ط عن الولو الجنية (قوله ولو عبد امونا) وكذا الكافر بالاولى وكان الاولى التعبير بالتقن لخرج المدبر والمكاتب وأم الولد فانهم لا يملكونهم كما سيذكره المصنف ومثل العبد الامة كما في الدرر (قوله وأحرزوها

• (باب استيلاء الكفار) •

على بعضهم بعضا أو على اموالنا
(اذا سبي الكفار) امر (ب) ر
الحرب وأخذ ما له ملكه) لاستيلائه
على مباح (ولو سبي اهل الحرب اهل
الذمة من دارنا) يملكونهم لا هم
أحرار (وملكنا ما يجده من ذلك)
السبي للكافر (أن غلبنا عليهم)
اعتبار اربابهم املاكهم (وان غلبوا
على اموالنا) ولو عبد امونا
(وأحرزوها) اربهم

مطلبه
فيما لو باع الحربى ولده

مطلب
يلحق بدار الحرب المتسازة والبحر الملح

ملكوها) لا للاستيلاء على مباح
لما أن الصحيح من مذهب أهل
السنة أن الأصل في الأشياء التوقف
والإباحة رأى المعتزلة بل لأن
العصمة من جملة الأحكام
المشروعة وهم لم يخاطبوا بها فبقى
في حقهم مالا غير معصوم فيملكونه
كما حققه صاحب الجمع في شرحه
ويقترض علينا اتباعهم فإن اسلموا
تقرر ملكهم (وان غلبنا عليهم) أي
بعد ما حارزوها بدارهم أم قبله
فهو لما اكها مجبانا مطلقا (فن وجد
ملكه قبل القسمة) بين المسلمين
لابن الكفار كما حققه في الدرر

مطلب
في أن الأصل في الأشياء الإباحة

بدارهم) ويلحق بها البحر الملح ونحوه كفتارة ليس وراءها بلاد اسلام نقله بعضهم عن الجوى وفي حاشية
أبي السعود عن شرح النظم الهاملي سطح البحر له حكم دار الحرب اه وفي الشربلالية قبيل باب العشر مثل
قارى الهداية عن البحر الملح امن دار الحرب أو الاسلام أجاب انه ليس من أحد القبيلين لأنه لا تهر لحد عليه
اه قال في الدرر المتقى هناك لكن قد منافي باب نكاح الكافر أن البحر الملح ملحق بدار الحرب (قوله ملكوها)
هو قول مالك واجد أيضا في كل الأكل والوط لمن اشتراه منهم كما في الفتح لقوله تعالى للفقراء المهاجرين مما هم
فقراء فدل على أن الكفار ملكوا أموالهم التي هاجروا عنها ومن لا يصل إلى ماله ليس فقيرا بل هو ابن سبيل
ولذا عطفوا عليهم في آية الصدقات وهذا مؤيد لما ورد من طرق كثيرة وان كانت ضعيفة تفيد هذا الحكم بلا شك
كما أوضحه وأطال في تحقيقه ابن الهمام (قوله لا للاستيلاء الخ) رد على الهداية حيث ذكر أن عند الشافعي
لا يملكونها لأن الاستيلاء محظور فلا يفيد الملك ولنا أن الاستيلاء ورد على مال مباح لأن العصمة في المال
انما ثبتت على منقاة الدليل وهو قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا فإنه يقتضي إباحة الأموال
وعدم العصمة لكنها ثبتت لضرورة تمكن المالك من الانتفاع فإذا زالت المكنة بالاستيلاء وتبين الدارين عاد
مباحا كما كان اه موضحا من العناية والفتح (قوله لما أن الصحيح الخ) حاصله أن هذا التعليل المأثر عن الهداية
مبني على أن الأصل في الأشياء الإباحة وهو رأي المعتزلة والصحيح من مذهب أهل السنة أن الأصل فيها التوقف
حق يرد الشرع بل الوجه أن العصمة ثابتة بخطاب الشرع عندنا فلم تظهر العصمة في حقهم وعند الشافعي هم
مخاطبون بالشرائع فظهرت العصمة في حقهم فلا يملكونها بالاستيلاء هذا حاصل ما في المتبع شرح الجمع أقول
وفيه نظر من وجوه * الأول أن ما ذكر عن الهداية ليس مبني على أن الأصل الإباحة لأن الخلاف المذكور فيه
انما هو قبل ورود الشرع وصاحب الهداية إنما ثبت الإباحة بعد ورود الشرع عتقني الدليل يعني أن مقتضى
الدليل إباحته لكن ثبتت العصمة بعارض وقد سرح بذلك في أصول البردوى حيث قال بعد ورود الشرع
الأموال على الإباحة بالإجماع ما لم يظهر دليل الحرمة لأن الله تعالى إباحها بقوله جعل لكم ما في الأرض جميعا
* الثاني أن الكفار مخاطبون بالإيمان والعقوبات سوى حد الشرب وبالمعاملات وأما الخلاف في العبادات
كما قدمناه أوائل الجهاد * الثالث أن قوله فلم تظهر العصمة في حقهم أي هو مباح لهم ففسر رجوع إلى القول
بالإباحة كما افاده ط * الرابع أن نسبة الإباحة إلى المعتزلة مخالف لما في كتب الأصول فني تحرير ابن الهمام
اختار الإباحة عند جمهور الحنفية والشافعية اه وفي شرح أصول البردوى للعلامة الأكل قال أكثر أصحابنا
وأكثر أصحاب الشافعي أن الأشياء التي يجوز أن يرد الشرع بإباحتها وحرمتها قبل وروده على الإباحة وهي
الأصل فيها حتى لا يبيح لمن لم يبلغه الشرع أن يأكل ما شاء واليه أشار محمد في الإكراه حيث قال أكل الميتة وشرب
الخمر لم يحرما إلا بالنهي فجعل الإباحة أصلا والحرمة بعارض النهي وهو قول الجبائي وأبي هاشم وأصحاب
الظاهر وقال بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي ومعتزلة بغداد انها على الخطر وقالت الأشعرية وعامة
أهل الحديث انها على الوقف حتى أن من لم يبلغه الشرع يتوقف ولا يتناول شيئا فان تناول لم يوصف فعله بجمل
والحرمة وقال عبد القاهر البغدادي تفسيره لا يستحق ثوابا ولا عقابا واليه مال الشيخ أبو منصور اه وبسط أدلة
الأقوال فيه (قوله ويقترض علينا اتباعهم) أي لاستنقاذ أموالنا ما داموا في دار الاسلام فان دخلوا دار
الحرب لا يفترض والاولى الاتباع بخلاف الذراري يفترض اتباعهم مطلقا بجر عن المحيط وقوله مطلقا أي وان
دخلوا دار الحرب لكن ما لم يبلغوا حصونهم كما قدمناه أول الجهاد عن الذخيرة (قوله فان اسلموا تقرر ملكهم)
أي لا يسيل لأربابها عليها بجر عن شرح الطحاوي وعبد الشارح بالتقرر لأن ملكهم بعد الإحراز قبل الاسلام
على شرف الزوال إذا غلبنا عليهم وبهذا التعبير مع ذكر هذه المسئلة في شرح قوله وان غلبوا على أموالنا الخ ليفيد
أن قوله ملكوها أي ملكا على شرف الزوال والا كان المناسب ذكرها عند قوله وملكها ما نجده من ذلك الخ بأن
يقول الا ان كانوا اسلموا تقرر ملكهم تأمل (قوله أم قبله) أي قبل الإحراز (قوله مطلقا) أي قبل القسمة
أو بعدها (قوله فن وجد ملكه) الاضافة لله أي الذي يملكه الكفار فلو دخل في دارنا حربيا بامان وسرق من
مسلم طعاما أو متاعا أو أخرجه إلى دارهم ثم اشتراه مسلم وأخرجه إلى دارنا اخذه مالكة بلا شيء وكذا الوأبق عبد
اليهم ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره فاستأنى (قوله كما حققه في الدرر) أي راداعلي ما وقع في شرح الجمع

لمصنفه من حل القسمة على القسمة بين الكفار حيث قال انه مخالف لجميع الكتب كما لا يخفى على اولى الابصار
 (قوله بلائى) تفسير لقوله مجانا (قوله بالقيمة) أى قيمته يوم اخذ القام قهستانى وفيه أيضا انه لومات
 المالك لاسبيل لوارثه لان الخيار لم يورث اه أى لانه مخير بين اخذه بالقيمة وتركه لكن نقل السامحانى عن الخانية
 لومات المأسور منه بعد اخراج المشتري من العدو ولورثته اخذه على قول محمد لالبعض الورثة وعن أبى يوسف
 ليس للورثة اخذه (تنبيه) فى الشرى ليلية عن الجوهره لو كان عبدا فاعتقه من وقع فى سهمه فذعتقه وبطل
 حق المالك وان باعه اخذه مالكة بالثمن وليس له نقض البيع (قوله جبر الضررين الخ) لان المالك القديم
 يتضرر بزوال ملكه عنه بلارضاه ومن وقع العين فى نصيبه يتضرر بالاخذ منه مجانا لانه استحققه عوضا عن
 سهمه فى القيمة فقلنا بحق الاخذ بالقيمة جبر للضررين بالقدر الممكن وقبل القسمة المالك فيه للعامة فلا يصيب
 كل فرد منهم ما يالى بقوته فلا يتحقق الضرر اه درر (قوله ولو قبلها الخ) مكرر بما قبله ط (قوله الذى
 اشتراه) الضمير المستتر هاء الى تاجر لانه وان تأخر فى اللفظ لـ كنه متقدم فى المعنى لانه فى جواب الشرط
 فان التقدير ولو اشتراه منهم تاجر اخذه بالثمن الذى اشتراه به (قوله وبالقيمة لو اتهم به منهم) لانه ثبت له ملك
 خاص فلا يزال الا بالقيمة بجر وفيه اشارة الى انه لو مثليا لافائدة فى اخذه كما مر (قوله او ملكه بعقد فاسد)
 أى فانه يأخذه بالقيمة لو قيميا (قوله ليس للمالك اخذه) أى بالتجر والخزير بل يأخذه بقيمة نفسه كما نقله فى النهر عن
 السراج الوهاج وحينئذ لا معنى للاستدراك بل كان عليه أن يقول او ملكه بعقد فاسد كما لو اشتراه بخمر او خزير
 اه ح قلت لكن صاحب السراج قال فى الجوهره وان اشتراه بخمر او خزير اخذه بقيمة التجر وان شاء تركه
 اه الا أن يحمل هذا على ما اذا كان المبيع مثليا وما فى السراج على ما اذا كان قيميا تاملا ولم يذ كر هل له اخذه
 بقيمة الخزير والظاهر نعم يجعل قيمة الخزير قاعة مقام المبيع لاسقام الخزير كما ذكره فى الشفعة فيما لو اشترى
 دارا بخزير وشفع بها مسلم يأخذها بقيمة الخزير وتكون قاعة مقام الدار فئاتل (قوله وكذا لو اشتراه الخ)
 أى ليس للمالك اخذه وهذا اتفق لاقول المتن وبالثمن الخ (قوله فلو بأقل قدرا) كما لو كان التاجر اشترى
 قفيز بر نصف قفيز منه (قوله أو أردى وصفا) كأن اشترى قفيزا جيدا بأردى منه وكذا لو بالعكس (قوله
 وليس بر بالانه فداء) أى لا عوض وهذا راجع الى قوله فلو بأقل قدرا أما الأردى وصفا بعد التماثل فى التدر
 لا يتوهم كونه ربا لان جيدها ورديها سواء (قوله وان وصية) أى واصلة ما بعدها بما قبلها لاشربة
 (قوله فتأ عينه) المناسب أن يرسم قنن بالياء مبني للجهول وصورة المسئلة اذا اخذ الكفار عبدا ودخلوا به
 دار الحرب فاشتراه رجل وأخرجه الى دار الاسلام فنسقت عينه وأخذ أرشها فان المولى يأخذه بالثمن الذى اخذه
 به المشتري من العدو ولا يأخذ الارش لان الملك فيه صحيح فكان الارش حاصلا فى ملكه ولو اخذه فانما
 يأخذه بمثله لان الارش درا هم اودنانير وتماثل فى العناية (قوله او فشاها المشتري) اشارة الى قول الجمرانه
 لا فرق فى الناقى بين أن يكون المشتري أو غيره (قوله لان الاوصاف الخ) أى والعين كالوصف لان بهما يحصل
 وصف الابه او قد كانت فى ملك صحيح فلا يبقا بلها شئ منه والعن كالأرض نهر (قوله والقول للمشتري الخ)
 لانه ينكر استحقاق الاخذ بما يده المالك القديم كالمشتري مع الشفع (قوله لان البينة مبينة) أى ظهيرة
 وهو علة لتدرو هو أماغد وجود البرهان من احدهما فيقبل لان الخ (قوله أيضا) أى كما أن بينة المالك تقبل
 اذا برهن وحده كما علم مما قبله (قوله خلافا للثاني) فان البينة عنده ينة المشتري ولا يخفى أن الاوجه الاول
 لان البينة لا ثبات خلاف الظاهر والظاهر مع من يكون القول قوله وهو المشتري فينة المالك اقوى لاثباتها
 خلافا هذا ما ظهر لى قافهم (قوله وان تكرر الاسر والشراء) قيد بالتكرار لان المشتري الاول لو وهبه كان
 لمولاه اخذه من الموهوب له بقيمة كما لو وهبه الكافر لمسلم فتح (قوله لو ردد الاسر على ملكه) أى على ملك
 المشتري الاول فكان الاخذ له حتى لو أبى أن يأخذه لم يلزم المشتري الثانى اعطاؤه للاول فتح (قوله ثم يأخذ
 المالك القديم) أى ثم بعد اخذ المشتري الاول من المشتري الثانى اذا اراد المالك الاول أن يأخذه من المشتري
 الاول يأخذه بالثمنين (قوله وقبل اخذ الاول) الطرف متعلق بما بعده وهو قوله لا يأخذه القديم قال
 فى النهر أى لا يأخذ المالك القديم من الثانى ولو كان الاول غائبا أو حاضرا أبى عن اخذه لان الاسر ما ورد على
 ملكه (قوله كى لا يضيع الثمن) أى على المشتري الاول (قوله ومديرنا) ظاهر فى المدير المطلق أما المقيد فهل

(فهو له مجانا) بلائى (وان وجدته
 بعد هاهو له بالقيمة) جبر للضررين
 بالقدر الممكن (ولو) كان ملكه
 (مثليا فلا سبيل له عليه بعدها) اذا
 لو أخذه اخذه بمثله فلا يفيد
 ولو قبلها اخذه مجانا كما مر
 (وبالثمن) الذى اشتراه به
 (لو اشتراه منهم تاجر) أى من
 العدو وأخرجه الى دارنا بقيمة
 العر بن لو اشتراه به وبالقيمة لو اتهم به
 منهم زاد فى الدرر او ملكه بعقد
 فاسد لكن فى البحر شراء بخمر او
 خزير ليس للمالك اخذه باتفاق
 الروايات وكذا لو اشتراه بمثله نسيئة
 أو بمثله قدرا ووصفا بعقد صحيح
 أو فاسد لعدم الفائدة فلو بأقل قدرا
 أو أردى وصفا فله اخذه لانه ينفذ
 وليس بر بالانه فداء (وان) وصية
 (فتأ عينه) أو قطع يده (وأخذ)
 مشتريه (ارشه) أو فشاها المشتري
 ف يأخذه بكل الثمن ان شاء لان
 الاوصاف لا يبقا بلها شئ منه
 (والقول للمشتري فى مقداره) أى
 الثمن (بيئته عند عدم البرهان) لان
 البينة مبينة ولو برهننا فينة المالك
 أيضا خلافا للثاني نهر (وان
 تكرر الاسر والشراء) بأن اسرنا ثانيا
 وشراء آخر (اخذ) المشتري الاول
 من الثانى يفتح جبر للورود الاسر
 على ملكه فـ ان الاخذ له
 (ثم يأخذ) المالك القديم بالثمنين
 ان شاء لقيامه عليه بهما وقبل
 اخذ الاول لا يأخذ المالك القديم
 كى لا يضيع الثمن (ولا يملكون
 حرنا ومديرنا وأتم ولدنا ومكاتنا)
 لمزيتهم من وجه

المطلب

في قولهم ان اهل الحرب ارقاء
فأخذوا مالكة مجانا لكن بعد
القسمه تؤدى قيمته من بيت المال
(وقوله عليهم جميع ذلك بالغلبة)
لعدم العصمة (ولونذ اليهم دابة
ملكوها) تحقق الاستيلاء اذ لا بد
للجلاء (وان أبق اليهم قن مسلم
فأخذوه) قهرا (لا) خلافا لهما
لظهور بده على نفسه بالخروج من
دارنا فليس محلا للملك (بخلاف
ما اذا ابق اليهم بعد ارتداده
فأخذوه) ملكوه اتفاقا (ولو أبق
ومعه فرس أو متاع فاشترى رجل)
ذلك (ملكه منهم اخذ) المالك
(العبد مجانا) لما رآهم لا يملكونه
(و) اخذ (غيره بالثمن) لانهم ملكوه
(وعتق عبد مسلم) أو ذى (لأنه
يجبر على بيعه أيضا زيلعي) (شراء
مستأمن مهنا وأدخله دارهم)
اقامة لتباين الدارين مقام
الاعتاق كما لو استولوا عليه
وأدخلوه دارهم فأبق منهم اليها
قيد بالمستأمن لأنه لو شراه حربى
لا يعتق عليه اتفاقا لمانع حق
استرداده نهر (كعبد لهم اسلم غنة
بجاءنا) الى دارنا أو الى عسكرينا
ثمة أو اشتراه مسلم أو ذى أو حربى
ثمة
٣ قوله واخذوا غيره بالثمن مجانا هكذا
بخطه والذي في النسخ بالثمن
قط بدون زيادة كلمة مجانا على
انه لا معنى للجمع بينهما تأمل
اه معجمه
المطلب
اذا اشترى المستأمن عبدا ذميا
يجبر على بيعه

يملكونه اولاً وفي تعديل المصنف بأن الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا لاقى محلا قابلا للملك اشارة الى ملكهم
المقيد شربلاية (قوله في اخذهم مالكة) ولو في يد تاجر اشتراه منهم او واحد من العسكر نهر (قوله تؤدى
قيمه) أى لمن وقع في سهمه (قوله وغنك عليهم جميع ذلك) فلو أهدى ملكهم لمسلم هدية من أحرارهم
ملكه الا اذا كان قرابة له ولودخل دارهم مسلم بأمان ثم اشترى من احدهم ابنه ثم اخرجته الى دارنا قهرا ملكه
وهل يملكه في دارهم خلاف والصحيح لا كما في المحيط وفيه اشعار بأن الكفار في دارهم أحرار وليس كذلك
فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في المستصفي وغيره قهستاني ملخصا در منسقى قلت لكن
قد منافي العتق أن المراد بكونهم ارقاء أى بعد الاستيلاء عليهم أم قبله فهم أحرار لما في الظهيرية لوقال لعبد
نسبك حر أو أصلا حر ان علم انه سبي لا يعتق والاعتق قال وهذا دليل على أن أهل الحرب أحرار اه وما
في المحيط دليل عليه أيضا (قوله ولونذ) أى نفر من باب ضرب مصدره النذود كما في البحر عن المقرب (قوله
اذ لا بد للجلاء) أى لاداية لكونها لا تعقل (قوله وان ابق اليهم قن الخ) أى سواء كان مسلم أو ذى قيد بقوله
اليهم لانهم لو أخذوه من دار الاسلام ملكوه اتفاقا وبقوله مسلم احتراز عن المرتد كما يأتي وفي العبد الذى
اذا ابق قولان كما في الفتح وبقوله قهرا لما في شرح الوقاية من أن الخلاف فيما اذا اخذوه قهرا وقيدوه أما اذا
لم يكن قهرا فلا يملكونه اتفاقا نهر (قوله لا) أى لا يملكونه فيما أخذوا المالك القديم بلا شيء سواء كان موهوبا
منهم للذى اخرجته او مشترى او مغنوما لكن لو أخذوه بعد القسمه يعوض الامام المأخوذ منه من بيت المال
ونعامة في الفتح (قوله لظهور بده على نفسه) لأنه أدى مكاف له يد على نفسه وانما سقط اعتبار بده لتمكين
المولى من الانتفاع وقد زالت يد المولى بمجرد دخوله دار الحرب فظهرت يد العبد على نفسه وصار معصوما
بنفسه فلم يبق محلا للملك بخلاف ما اذا اخذوه من دارنا لان يد المولى قائمة بحكم القيام بذات أهل الدار ونعامة في الفتح
(قوله ملكوه اتفاقا) لعدم اليد والعصمة ط (قوله واخذوا غيره بالثمن مجانا) أى عند الامام وعندهما
بالثمن أيضا اعتبارا للحالة الاجتماعية بالانفراد ولا تكون يده على نفسه مانعة من استيلاء الكفار على ما معه لقيام
الرق المانع للملك بالاستيلاء كغيره بحر ونظرفيه في الفتح بأن ملكهم ما معه لا باحتة وانما يصير مباحا اذا لم تكن
عليه يد لاحد وهذا عليه يد العبد (قوله وعتق عبد مسلم) أى عند أبي حنيفة ومثله ما لو أسلم في يده
كما في العناية (قوله لأنه) أى المستأمن يجبر على بيعه أى بيع العبد الذى الذى شراه ولا يمكن من ادخاله
دار الحرب كما في الزيلعي عن النهاية عن الايضاح (قوله اقامة لتباين الدارين الخ) هذا وجه قول الامام
وقالا لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبق في يده عبدا
وله أن تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تباين الدارين مقام العلة وهو الاعتاق فخلصه
كما يقام معنى الثلاث حيض مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب ابن كمال (قوله
كما لو استولوا عليه الخ) ذكر هذا الفرع في الدرر لكن ذكر في البرازية وكذا في التتارخانية عن المتقط
عبد أسره اهل الحرب وألحقوه بدارهم ثم أبق منهم يرذالى سيده وفي رواية يعتق اه وظاهره أن المرجح عدم
العتق وهو ظاهر لان سيده المسلم له حق استرداده كما يوضحه ما يأتي عقبه (قوله قيد بالمستأمن الخ) عبارة
النهر هكذا قيد بشراء المستأمن لان الحربى لو أسره العبد المسلم وأدخله داره لا يعتق عليه اتفاقا للمانع عنده
من عمل المتقضى عمله وهو حق استرداده المسلم اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من الخلل (قوله لمانع حق
استرداده) الاضافة بيانية أى لمانع هو حق استرداده للمولى المسلم عبده وحاصله الفرق من جهة الامام بين
هذه المسئلة وما قبلها وهو أن كلا من اثنين ملكه الحربى في دارنا ووجب ازالته عن ملكه وهنا لم يملكه قبل
ادخاله دارهم فكان للمولى حق استرداده فلو اعتقناه على الحربى حين احرزه ابطالنا حق استرداده المسلم اياه جبرا
فكان ذلك مانعا من عمل المتقضى عمله أى من تأثير تباين الدارين في الاعتاق (قوله كعبد لهم الخ) أى
كما يعتق عبد الخ وهذا على قوله خلافا لهما (قوله اسلم غنة) أى في دار الحرب وهو قيد اتفاقا اذ لو
خرج مر اغنوا المولاه فأسلم في دارنا فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه أو بأمره لحاجة فأسلم في دارنا
فان حكمه أن يبيعه الامام ويحفظ ثمنه لمولاه الحربى بحر (قوله أو الى عسكرينا غنة) لا يعلم فيه خلاف بين
أهل العلم فتح (قوله أو اشتراه مسلم الخ) أى يعتق خلافا لهما لان قهر مولاه زال حقيقة بالبيع وكان احلامه

وجب ازالة قهره عنه الا انه تعذر الخطاب بالازالة فأقيم ماله اثر في زوال الملك مقام الازالة بجر (قوله
أو عرضه على البيع الخ) لانه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه فتح (قوله ففي هذه التسع صور) أقول
بل هي إحدى عشرة صورة لان العبد الذي اشتراه المستامن وأدخله دارهم اما مسلم أو ذمي وقوله
كما لو استولوا عليه أي على العبد المسلم أو الذمي اه ح قلت مسئلة الاستيلاء قد علمت ما فيها نعم زاد مسئلة
ما لو خرج من أعمال المولاه (قوله ولا ولا ولا لا أحد عليه الخ) عزاء في الدور الى غاية البيان عن شرح الطحاوي
واعترض بأن الذي في شرح الطحاوي ولا يثبت ولاه العبد الخارج اليها مسلما لا أحد لان هذا اعتق حكيم
اه فقد خصه بالخارج اليها قلت لكن العذر لصاحب الدور أن العتق حكيم في الكل فالظاهر عدم الفرق
(قوله لو قال الحرب الخ) الذي تقدم من المسائل صح فيه العتق بلا عتاق وهذه بالعكس لان العتق لم يصح
فيما مع صريح الاعتاق والمراد بالحربي من كان منشأه دار الحرب سواء أسلم هناك أو بقي على حريته احترازا
عن مسلم دخل دار الحرب فاشترى عبدا حرييا فأعتقه فلا استحسان انه يعتق بلا تحلية وله المولاه كما حررناه اول
باب العتق فراجع (قوله أخذ ايده) أي لم يخل سبيله (قوله لا يعتق عند أبي حنيفة) حتى لو أسلم
والعبد عنده فهو ملكه وعندهما يعتق لصدر ركن العتق من اهله بدليل صحة اعتاقه عبدا مسلما في دار الحرب
في محله لكونه مملوكا (قوله لانه معتق بيناته) أي تبصر بجهه بلسانه مسترق بيناته أي يده وهذا وجه قول
الامام قال الزبلي وهذا لان الملك كما يزول يثبت باستيلاء جديد وهو أخذه بيده في دار الحرب فيكون عبدا له
بخلاف المسلم لانه ليس بعمل الملك بالاستيلاء اه والله سبحانه اعلم

• (باب المستامن) •

يكسر الميم اسم فاعل بقرينة التفسير ويصح بالفتح اسم مفعول والسبب والتاء للصيغة أي من صار مؤمنا أفاده
ط (قوله دار غيره) المراد بالدار الاقليم المختص بشهر ملك اسلام أو كفر لا ما يشمل دارا سكنى حتى يرد أنه غير
مانع فانهم (قوله حرم تعرضه لشيء الخ) شمل الشيء أمته المأسورة لاسها من أملاكهم بخلاف زوجته وأتم
ولده ومديرته لعدم ملكهم لهن وكذا ما أسروه من ذراري المسلمين فله تحليصهم من ايديهم اذا قدر أفاده في البحر
(تنبيه) في كافي الحاكم وان يبيعهم الدرهم بدرهمين فقد أوجبته أو يبيعهم بالخر والخزير والميتة فلا بأس بذلك
لان له أن يأخذ أموالهم برضاهم في قولهما ولا يجوز شيء من ذلك في قول أبي يوسف اه (قوله اذا المسلمون
عند شروطهم) لانه ضمن بالاستئمان أن لا يتعرض لهم والغدر حرام الا اذا غدر به ملكهم فأخذ ماله أو حبه
أو فعل غيره بعله ولم يمنعهم لانهم هم الذين نقضوا العهد بجر (قوله فلو أخرج الخ) تفريع لكون الملك حراما
على حرمة التعرض كما أشار إليه بقوله للغدر فانهم (قوله فينتدق به) لمصولة بسبب شغلور وهو الغدر
حتى لو كان جارية لا يجل له وطؤها ولا للشترى منه بخلاف المشتراة شراء فاسدا فان حرمة وطئها على المشتري
خاصة وتحل للمشتري منه لانه باع يعا حجبها فانتدق به حتى البائع الاول في الاسترداد وهذا الكرامة للغدر
والمشتري الثاني كالاول فيه ونعمامة في الفتح وفيه لو تزوج امرأة منهم ثم أخرجها الى دارها فها ملكها فيفسخ
النكاح ويصح بيعه لها وان طأ وعنه لا يصح بيعها لانه لم يملكها وقيدوا اخرجها كرها بما اذا اشترى نفسه
انه يخرجها لبيعها ولا بد منه اذ لو أخرجها لاعتقاده أن له أن يذهب بزوجه اذا أوفاه المجهل ينبغي أن
لا يملكها اه (قوله قيد بالاخراج لانه لو غصب الخ) يعني ولم يخرجها لانه تحت زالقيد وعبارته في الدرا
المتني قيد بالاخراج لانه لو لم يخرجها وجب رده عليهم للغدر (قوله وان اطلقوه) أي تركوه في دارهم فتح
(قوله لانه لا يباح الا بالملك) ولا ملك قبل الاخراج اذ اوجده (قوله الا اذا وجد) أي الاسير ومثله التاجر
كما قدمناه وفي قوله امرأته إشارة الى بقاء النكاح سواء سببت الزوجة قبل زوجها أو بعده لكر في فتاوى قارى
الهداية أن المأسورة تبين شر بلا لية ثم تقل في النكاح ما يفيد أنها لا تبين لعدم تباين الدارين قال طينامل فيما
في فتاوى قارى الهداية دونه شتى (قوله بخلاف الامة) أي القنة المأسورة فلا يجل له وطؤها مطلقا لانها
مملوكة لهم بجر (قوله تجب العدة) فلا يجوز وطؤها حتى تقضى عدتها بجر (قوله للتسبية) أي
شبهة الملك ففي البحر في غيره هذا الموضع عن المحيط لانهم باثروا الوطء على تأويل الملك فوجب العدة وثبت

أو عرضه على البيع وان لم يقبل
المشتري بجر (أو ظهرنا عليهم)
ففي هذه التسع صور يعتق العبد
بلا عتاق ولا ولا لا أحد عليه
لان هذا اعتق حكيم درر
وفي الزبلي لو قال الحرب لعبد
أخذ ايده أنت حر لا يعتق عند
أبي حنيفة لانه معتق بيناته مسترق
بيناته

• (باب المستامن) •

أي الطالب للامان (هو من
يدخل دار غيره بأمان) مسلما
كان أو حرييا (دخل مسلم دار
الحرب بأمان حرم تعرضه لشيء)
من دم ومال وفرج (منهم) اذ
المسلمون عند شروطهم (فلو
أخرج) اليها (شيا ملكه) ملكا
(حراما) للغدر (فينتدق به) وجوبا
قيد بالاخراج لانه لو غصب منهم
شيارده عليهم وجوبا (بخلاف
الاسير) فيباح تعرضه (وان
اطلقوه طوعا) لانه غير مستامن
فهو كالتامص (فانه يجوز له اخذ
المال وقتل النفس دون استباحة
الخرج) لانه لا يباح الا بالملك (الا
اذا وجد امرأة المأسورة أو أتم
ولده أو مديرته) لانهم مملوكون
بخلاف الامة (ولم يطأ من اهل
الحرب) اذ لو وطئوه من نجس
العدة للنبهة

أوقرض (وبعكسه أوغصب
أحدهما صاحبه وخرجا اليه
تقضى) لا حد (بشيء) لانه ما التزم
حكم الاسلام فيما مضى بل فيما
يستقبل (ويبقى المسلم برذا المعصوب)
زيلي زاد الكمال (و) برذ
(الدين) أيضا (ديانة) لا قضاء لانه
غدر (وكذا الحكم) يجري (في
حريين فعلا ذلك) أى الادانة
والغصب (ثم استأمننا) لماينا
(خرج حربى مع مسلم الى العسكر
قادى المسلم انه اسيره وقال)
الحربى (كنت مستأمننا بالقول
للحربى الا اذا قامت قرينة)
ككونه مكتوفا أو مغلولاً
بالظاهر بجر (وان حرجا) أى
الحريان (مسليين) وتحاكما
(فنى بينهما بالدين) لوقوعه
صحيا للترانى (و) أما (الغصب)
فلا (لما زانه ملكه) قتل أحد
المسليين المستأمنين صاحبه (عدا
أو خطأ) (تجب الدية) لسقوط
القود عنه كالحق (في ماله) فهما
تعذر الصيانة على العاقلة مع
تاين الدارين (والكفارة) أيضا
(في الخطا) لا طلاق النص (وفي)
قتل أحد (الاسيرين) الآخر
(كفر فقط) لما مر بلاديه (في الخطا)
ولا شيء في العمد أصلا لانه بالاسير
صار تبعاهم فسقطت عنه
المقومة لا المؤنة فلذا ~~كفر~~
في الخطا (كقتل مسلم) اسيرا
أو (من اسلمته) ولو ورثته مسلمون
عنه فيكفر في الخطا فقط لعدم
الاحراز بدارنا

(فصل فى استئمان الكافر)
(لا يمكن حربى مستأمن فيبأسنة)

النسب اه (قوله فان ادانه) أى التاجر الذى دخل دار الحرب بأمان (قوله بيع أو قرض) ظاهره
شمول الدين للقرض وهو موافق لما فى المغرب مخالف لما فى القاموس وفى طلبه الطلبة ما حاصله أن من قصر
الديانة على البيع بالدين شدد فقال اذ ان من باب الاقتعال ومن ادخل فيه القرض ونحوه مما يجب فى الذمة
بالعقد أو الاستئمان لا يخفف وتعامه فى النهر (قوله وبعكسه) أى بأن ادان حربيا (قوله لانه ما التزم الخ)
قال الزيلعي لأن القضاء يستدعى الولاية ويعتد ها ولا ولاية وقت الادانة أصلا اذ لا قدرة للقانى فيه على
من هو فى دار الحرب ولا وقت القضاء على المستأمن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من أفعاله وانما التزمه
فيما يستقبل والغصب فى دار الحرب سبب يفيد الملك لانه استيلاء على مال مباح غير معصوم فصار كالادانة وقال
أبو يوسف يقتضى بالدين على المسلم دون الغصب لانه التزم أحكام الاسلام حيث كان وأجيب بأنه اذا امتنع
فى حق المستأمن امتنع فى حق المسلم أيضا تحقيقا للتسوية بينهما اه ملخصا قال فى التبع ولا يخفى ضعفه فان
وجوب التسوية بينهما ليس فى أن يظل حق أحدهما بلا موجب لوجوب ابطال حق الآخر بموجب بل انما ذلك
فى الاقبال والاقامة والاجلاس ونحو ذلك (قوله لانه غدر) لانه التزم بالامان أن لا يغدرهم ولا يقتضى عليه
لما ذكرنا زيلعي أى من انه استيلاء على مال مباح والحاصل أن الملك حصل بالاستيلاء فلا يقتضى عليه بالذلك
بسبب محذور وهو الغدر فأورث خبنا فى الملك فلذا يفتى بالرد ديانة قافهم (قوله لماينا) فى قوله لانه ما التزم
حكم الاسلام الخ (قوله ككونه مكتوفا أو مغلولاً) أومع عدد من المسلمين بجر (قوله لوقوعه صحيا) أى
والولاية ثابتة حالة القضاء لا ترامهما الأحكام بالاسلام بجر (قوله للترانى) عليه لكونه صحيا (قوله
لما مر) أى أول الباب السابق ولا يؤمر بالرد لأن ملكه صحيح لا خبث فيه نهر أى لانه لا غدر فيه بخلاف
المستأمن (قوله استقوط القود) أى فى العمد لانه لا يمكن استيفاء القود الا بئنة ولا منعة دون الامام وجماعة
المسلمين ولم يوجد ذلك فى دار الحرب بجر (قوله كالحق) أى كسقوط الحد لوزنى أو سرق لعدم الولاية (قوله
فيهما) أى فى العمد والخطا (قوله تعذر الصيانة) عليه لقوله فى ماله أى لا على العاقلة لأن وجوب الدية
على العاقلة بسبب تركهم صيائمه عن القتل ولا قدرة لهم عليها مع تاين الدارين وهذا فى الخطا فكان ينبغي أن
يزيد ولا فى العواقل لانه قتل العمد (قوله لا طلاق النص) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ قصير رربة
مؤمنة بلا تشييد بدار الاسلام أو الحرب درر (قوله لما مر) أى من اطلاق النص (قوله ولا شيء فى العمد
أصلا) أى لا كفارة لانها لا تجب فى العمد عندنا ولا قود لما ذكره وهذا عنده وقال فى الاسيرين الدية فى الخطا
والعمد وتعامه فى البحر (قوله لانه بالاسراخ) بيان للفرق من جهة الامام بين المستأمنين والاسيرين
وذلك أن الاسير صار تبعاهم بالقهر حتى صار مقيما بأقاسمهم ومسافرا بسفرهم كعبيد المسلمين فاذا كان تبعاهم
فلا يجب بقتله دية كاصله وهو الحربى فصار كالاسلم الذى لم يهاجر اليه وهو المراد بقوله كقتل مسلم من اسلم
نعم أى فى دار الحرب فانه لا يجب بقتله الا الكفارة فى الخطا لانه غير مستقوم لعدم الاحراز بالدار فكذا هذا
لبطلان الاحراز الذى كان فى دارنا بالتبعية لهم فى دارهم وأما المستأمن فقير مهور لا مكان خروجه باختياره
فلا يكون تبعاهم وتعامه فى الزيلعي (قوله فسقطت عنه المقومة) هى ما توجب المال أو القصاص
عند التعرض والمؤنة ما توجب الاثم والاولى تثبت بالاحراز بالدار كعصمة المال لا بالاسلام عندنا فان الذى مع
كفره يتقوم بالاحراز والثانية بكونه آدميا لانه خلق لا قامة الدين ولا يتكمن من ذلك الا بعصمة نفسه
بأن لا يتعرض له احد ولا يباح قتله ابا عارض أقاده الزيلعي (قوله كقتل مسلم اسيرا) أفاد أن تصوير المسئلة
بالاسيرين غير قيد بل الاعتبار كون المقتول اسيرا لان المناط كون المقتول صار تبعاهم بالقهر كما علمت سواء
كان القتال مثله أو مستأمننا فلو كان بالعكس بأن قتل الاسير مستأمننا فالظاهر أنه كقتل أحد المستأمنين
صاحبه كما يحسنه ح (قوله ولو ورثته مسلمون ع) كذا فى غالب النسخ وكان حقه أن يقول مسلمين لانه
خبر كان المقدرة بعد لو وفى بعض النسخ المسلمون فهو صفة لورثته وخبر كان قوله ع والله سبحانه اعلم

(فصل فى استئمان الكافر)

(قوله لا يمكن حربى مستأمن الخ) قيد بالمستأمن لانه لو دخل دارنا بلا امان كان وما معه فبأولو قال دخلت

بأمان الآن ثبت ولو قال انارسل الملك فلو معه كتاب بعلامة تعرف كان آمنا ولودخل الحرم فهو في عنده
 وقال لا يؤخذ ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤذى ولا يخرج ولو قال مسلم اما آمنت لم يصدق الا ان يشهد رجلان
 غيره وسواء أخذ قبل الاسلام أو بعده عند الامام وقال ان أسلم قبله فهو حر ولا يختص به الا أخذ عنده وظاهر
 قولهما انه يختص به اهـ المختص من الفتح والبحر وقد منابعضه قبل باب المغنم قال الرمي وبؤخذ مما ذكر
 جواب حادثة الفتوى وهو انه يخرج كثيرا من سفن اهل الحرب جماعة منهم للاستقام من الانهر التي بالسواحل
 الاسلامية فيقع فيهم بعض المسلمين فيأخذهم اهـ أي فيكون في الجماعة المسلمين عند الامام وفي كونه يخمس
 عنه روايتان كما قدمناه قبل المغنم (قوله لتلا يصير عينا لهم الخ) العين هو الجاسوس والعون الظهير على
 الامر والجمع أعوان عناية قال الرمي هذه العلة تنادي بجرمة تمكنه سنة بلا شرط وضع الجزية عليه ان هو
 أقامها تأمل اهـ (قوله من قبل الامام) أي أو نائبه ط (قوله قيد اتفاقي) أي بالنسبة للاقتل
 لا لا كثر فلا يجوز تحديدا كثر من سنة بقرينة قوله السابق لا يمكن الخ ط (قوله وقيل نعم) أي يكون ذمتيا
 والاولى ابدال نعم بلا أي لا يكون شرطا (قوله وبه جزم في الدرر) أي تقبلا عن النهاية عن المبسوط لكن
 عبارة المبسوط ينبغي للامام أن يتقدم اليه في امره الى أن قال وان لم يقدر له مدة فالمعتبر الحول قال في الفتح
 و ليس يلزم أي لا يلزم من هذا أن قول الامام له ذلك غير شرط فانه يصدق بقوله ان أقت طويلا منعك من
 العود فان أقام سنة منه من العود وفي هذا اشتراط التقدم غير أنه لم يوقت له مدة خاصة والوجه أن لا يجعه
 حتى يتقدم اليه اهـ وأقره في البحر والنهر وحاصله أن ما في المبسوط غير صريح في عدم الاشتراط فلا ينبغي
 تصريح العتبي بالاشتراط وهو ما يشير اليه قول الهداية لانه لما أقام سنة بغير تقدير الامام الخ وبه يستغنى
 عن قول السعدية قلل فيه روايتي قافهم وعليه فابتداء المدة من وقت التقدم لا من وقت الدخول (قوله
 ولا جزية عليه في حول المكث) لانه انما صار ذمتيا بعده فوجب في الحول الثاني بحر (قوله الا بشرط
 اخذها منه فيه) أي في الحول أي بأن قال له ان أقت حولا اخذت منك الجزية فتح (قوله واذا صار ذمتيا
 يجري القصاص الخ) أما قبل صيرورته ذمتيا فلا قصاص يقتله عمدا بل الدية قال في شرح السير الاصل انه يجب
 على الامام نصرة المستأمنين ماداموا في دارنا فكان حكمهم كاهل الذمة الا أنه لا قصاص على مسلم أو ذمي
 يقتل مستأمن ويقتل من المستأمن يقتل مثله ويستوفيه وارثه ان كان معه وذكر أيضا أن المستأمن في دارنا
 اذا ارتكب ما يوجب عقوبة لا يشام عليه الا حاقبه حتى العبد من قصاص أو حد قذف وعند أبي يوسف
 بقام عليه كل ذلك الا حد الخمر كاهل الذمة ولو أسلم عبد المستأمن احب عليه يبعه ولم يترك يخرج به ولودخل
 مع امرأته ومعهما اولاد صغار فأسلم احدهما أو صار ذمتيا فالصغار تسع له بخلاف الجوار ولو انا لا انتها
 اتبعية بالبلوغ عن عقل ولا يصير الصغير تبعا لآخيه أو عمه أو جده ولو الاب ميتا في ظاهر الرواية وفي رواية
 الحسن يصير مسلما فاسلام جده والحد في الاول اذ لو صار مسلما فاسلام الجد الذي له صار مسلما فاسلام الاعلى فيلزم
 الحكم بالردة لكل كافر لانهم اولاد آدم ونوح عليهم السلام ولو أسلم في دارنا وله اولاد صغار في دارهم لم يبعوه
 الا اذا خرجوا الى دارنا في موت أبيهم اهـ ولهذا وسند كرمه أن تبعة الصغير تثبت وان كان عن يمينه عن
 نفسه وذكر في موضع آخر أن المستأمن لو قتل مسلما ولو عمدا أو قنع الطريق أو تجسس أخبارا فبعث بها اليهم
 أو زنى بمسيلة أو ذمتية كرها أو سرق لا ينتقض عهده اهـ ولهذا وحاصله أن المستأمن في دارنا قبل أن يصير ذمتيا
 حكمه الذي الا في وجوب القصاص يقتله وعدم مواخذته بالعقوبات غير ما فيه حتى العبد وفي اخذ
 العاشر منه العشرة قد من قبل هذا الباب انه التزم أمر المسلمين فيما يستقبل أقول وعلى هذا فلا يحل اخذ
 ماله بعقد فاسد بخلاف المسلم المستأمن في دار الحرب فان له اخذ ماله برضاهم ولو برأ أو قار لان ماله مباح
 لنا الا أن الغدر حرام وما أخذ برضاهم ليس غدرا من المستأمن بخلاف المستأمن منهم في دارنا لان دارنا
 محل اجراء الاحكام الشرعية فلا يحل لمسلم في دارنا أن يعقد مع المستأمن الا ما يحل من العقود مع المسلمين
 ولا يجوز أن يؤخذ منه شيء لا يلزمه شرعا وان جرت به العادة كالذي يؤخذ من زواريت المقدس كما قدمناه
 في باب العاشر عن الخبر الرمي وسيأتي تمامه في الجزية وبما قرناه يظهر جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا
 وهو انه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا من حربي يدفعون له اجرة ويدفعون أيضا مالا معلوما لرجل

لثلا يصير عينا لهم وعونا علينا
 (وقيل له) من قبل الامام (ان
 اقتص سنة) قيد اتفاقي لجواز
 توقيت مادونها كنهرو شهرين
 درر لكن ينبغي أن لا يلحقه ضرر
 بتقصير المدة جدا فتح (وضعنا
 عليك الجزية فان مكث سنة)
 بعد قوله (فهو ذمي) ظاهر
 استون أن قول الامام له ذلك شرط
 لكونه ذمتيا فلو أقام سنة أو سنتين
 قبل القول فلا يربط ذمي وبه صرح
 العتبي وقيل نعم وبه جزم في الدرر
 قال في السخ والاول اوجه
 (ولا جريته عليه في حول المكث
 الا بشرط اخذها منه فيه) اذا
 صار ذمتيا (يجري القصاص بينه
 وبين المسلم وبين المسلم قيمة خمره
 وخنزيره اذا اتلفه وتجب الدية عليه
 اذا قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه
 مطلب
 في احكام المستأمن قبل أن يصير
 ذمتيا

مطلب
 ما يؤخذ من التصاري زواريت
 المقدس لا يجوز

مطلب
 مهم فيما يفضله التجار من دفع ما يسي
 سكرة وتضمن الحربي ما هلك
 في المركب

٣

حربي مقيم في بلاده يسمى ذلك المال سوكرة على انه مما هلك من المال الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقتضاه ما يأخذونه منهم وله وكيل عنه مستأمن في دارنا يقيم في بلاد السواحل الإسلامية باذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة وإذا هلك من مالهم في البحر شيء يؤدى ذلك المستأمن لتجاره له تماما والذي يظهر لي انه لا يملك للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله لان هذا الترام مالا يلزم فان قلت ان المودع اذا اخذ أجره على الوديعة يضمنها اذا هلكت قلت مسئلتنا ليست من هذا القبيل لان المال ليس في يد صاحب السوكرة بل في يد صاحب المركب وان كان صاحب السوكرة هو صاحب المركب يكون اجيرا مشتركا قد اخذ أجره على الحفظ وعلى الحمل وكل من المودع والاجر المشترك لا يضمن مالا يمكن الاحتراز عنه كالموت والفرق ونحو ذلك فان قلت سيأتي قبيل باب كفاية الرجلين قال لاخر اسلامك هذا الطريق فانه آمن فسلك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفاً وأخذ ماله فأنما ضامن ضمن وعلاه الشارح هناك بانه ضمن الفاتر صفة السلامة للمغرور فيها اهـ أى بخلاف الاولى فانه لم يضمن على الضمان بقوله فأنما ضامن وفي جامع الفصولين الاصل أن المغرور انما يرجع على الفاتر لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الفاتر صفة السلامة للمغرور فصار كقول الطحان لرب البراءة في الدلو فجعل فيه فذهب من النقب الى الماء وكان الطحان عالماً به يضمن اذا غره في ضمن العقد وهو يقتضى السلامة اهـ قلت لا بد في مسئلة التغيرير من أن يكون الفاتر عالماً بالخطر كما يدل عليه مسئلة الطحان المذكورة وأن يكون المغرور غير عالم اذا لا شك أن رب البراءة لو كان عالماً بنقب الدلو لو كان هو المضيع لما اختلف باختياره وانظر المغرور ينبغي عن ذلك لغة لما في القاموس غره غرا وغرورا فهو مغرور وغرير خدعه وأطمعه بالباطل فاعتره هو اهـ ولا ينبغي أن صاحب السوكرة لا يقصد تغير التجار ولا يعلم بمحصل الفرق هل يكون أم لا وأما الخطار من اللصوص والتطاع فهو معلوم له والتجار لانهم لا يعطون مال السوكرة الا عند ثقة الخوف طمعه في اخذ بدل الهالك فلم تكن مسئلتنا من هذا القبيل أيضا نعم قد يكون للتاجر شريك حربي في بلاد الحرب فيه قد شريكه هذا العقد مع صاحب السوكرة في بلادهم ويأخذونه بدل الهالك ويرسله الى التاجر فظاهر أن هذا يملك للتاجر أخذه لان العقد الفاسد جرى بين حربيين في بلاد الحرب وقد وصل اليه مالهم برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيه قد قدمه هناك ويقبض البديل في بلادنا أو بالعكس ولا شك انه في الاولى ان حصل بينهما ما خصام في بلادنا لا يقتضى للتاجر البديل وان لم يحصل خصام ودفع له البديل وكيله المستأمن هنا يحل له أخذه لان العقد الذي صدر في بلادهم لا حكم له فيكون قد أخذ مال حربي برضاهم وأما في صورة العكس بأن كان العقد في بلادنا والقبض في بلادهم فالظاهر أنه لا يحل أخذه ولو برضى الحربي لا يقتضيه على العقد الفاسد الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه هذا ما ظهر لي في تحريره هذه المسئلة فاعتنه فانك لا تجد في غير هذا الكتاب (قوله وتحرم غيبته كالمسلم) لانه بعد الذمة وجب له ما لنا فاذا حرمت غيبة المسلم حرمت غيبته بل قالوا ان ظلم الذي أشد (قوله ويأخذونه بيينة) في بعض النسخ ويأخذونه وهو المناسب لعدم ما يقتضى حذف النون (قوله ولومن أهل الذمة الخ) قال في الفتح فان اقاموا بيينة من أهل الذمة قبلت استحياننا لانهم لا يبيعونهم اقامتها من المسلمين لان أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار كشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال فاذا قالوا لا نسلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كفيلا لما يظهر في المال من ذلك قبل هو قولهما لا قول أبي حنيفة كما في المسلمين وقيل بل قولهم جميعا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كاه اهـ أى لان شهادته وحده لا تقبل فكتاباه بالاولى (قوله بعد الحول) أى بعد المدة التي عينها له الامام - حولا أو أقل أو أكثر (قوله كما يفيد الاطلاق) كذا بحثه في البحر وتبعه في النهرو هذا ظاهرا ان خوف عدم عوده والا فلا كما يفيد التعليل الا ترى (قوله لان عقد الذمة لا ينقض) لكونه خلفا عن الاسلام بحر وعبرة الزياحي لان في عوده ضررا بالمسلمين بهوده حربا علينا وتوالده في دار الحرب وقطع الجزية اهـ ولا ينبغي أن المة هو مضمونه أن المراد بالعود اللحاق بداهم بلا رجوع (قوله وفقاده منع الذي أيضا) كذا في النهرو وهو مصرح به في الفتح حيث قال وتثبت أحكام الذي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب الخ قلت والمراد الخروج على وجه اللحاق بهم اذ لو خرج لتجارة مع أم من عوده عادة لا يمنع كالمسلم بقرينة التعليل الماتر قد برئ رأيت في شرح السير الكبير أن الذي لو أراد

وتحرم غيبته كالمسلم) فتح وقبضه
لومات المستأمن في دارنا وورثته
ثمة وقف ماله لهم ويأخذونه بيينة
ولو من أهل الذمة فبالتسليم ولا يقبل
كتاب ملكهم (واذا اراد الرجوع
الى دار الحرب بعد الحول) ولو
لتجارة أرفضاء حاجة كما يفيد
الاخلاق نهر (منع) لان عهد
الذمة لا يتنقض وفقاده منع الذي
أيضا

الدخول اليهم بامان فانه يمنع أن يدخل فرسامه أو سلا لان الظاهر من ذلك أنه يبيعه منهم بخلاف المسلم
 الآن يكون معروفا بعد اوتهم ولا يمنع من الدخول بتجارة على البغال والحمير والسفن لانه للعمل لکن يستخلف
 انه لم يرد بيع ذلك منهم (قوله كما يمنع) الاول أن يقول كما يصير ذمتها كما قاله الامام محمد رحمه الله تعالى
 في السير الكبير اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان فاشترى ارض خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذمتها اه
 قال السيرخسى فيوضع عليه خراج رأسه ولا يترك أن يخرج الى داره لان خراج الارض لا يجب الا على من هو
 من أهل دار الاسلام فكان ذمتها وفي الهداية واذا الزمه خراج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لسنة مستقبلة
 لانه يصير ذمتها لزوم الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه (قوله بأن الزم به وأخذ منه) الظاهر أن المراد
 بالآخذ استحقاق الاخذ منه وهو معنى الوضع عليه في عبارة الامام محمد فليس المراد به الاخذ بالفعل بل هو
 تأكيد لدما قبل انه يصير ذمتها بمجرد الشراء وهو خلاف ظاهر الرواية لانه قد يشترىها بتجارة قال في القح
 والمراد بوضعه الرامه به وأخذ منه عند حلول وقته وهو بمباشرة السبب وهو زراعتها أو تعطيلها مع ان يمكن
 منها اذا كانت في ملكه أو زراعتها بالاجارة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مقاسمة فانه يؤخذ منه لامن
 المالك فيصير به ذمتها بخلاف ما اذا كان على المالك اه أى بأن كان خراجا موطئا أى دراهم معلومة
 فانه على مالك الارض فلا يصير به المستأجر ذمتها لانه لا يؤخذ منه أما خراج المقاسمة وهو ما يكون جزءا من
 الخراج كنصفه أو ثلثه فانه يؤخذ من المستأجر لکن هذا على قولهما أما على قوله فان الخراج مطلقا على
 المالك وكذا الخلاف في العشر وقد صرح بذلك السيرخسى وهو الموافق لما تقدم في باب العشر وقد منازح
 قول الامام هناك في اطلاق اقع نظر لا يمامه أن ذلك متفق عليه عندنا ولم ينفه على ذلك في البحر والنهر
 فتدبر (قوله كنراج الرأس) أى في انه اذا التزمه صار ملتزما المقام في دارنا بجر (قوله أو صارها الخ)
 أى يصير ذمتها بذلك وظاهره أن النكاح حادث بعد دخولها دارنا وليس بشرط فانها لو دخلت دارنا ثم صار
 الزوج مسلما أو ذمتها فهو كذلك كما افاده في البحر وقيد بالكتابة لانها لو كانت مجوسية وأسلم زوجها
 يعرض النكاحي عليها الاسلام فان أسلمت والافرق بينهما ولو لم يأتها أن ترجع بعد انقضاء عدتها كما في شرح السير
 (قوله لتبعتها) المراد بالتبعية كونها التزمت ان مقام معه كما في البحر وهذا شامل للزوج المسلم والذي
 فافهم (قوله وان لم يدخل بها) فان شرط مجرد عقده عليها كما اشار اليه الزيلعي بجر (قوله لا عكسه)
 أى لا يصير المستأمن ذمتها اذا تكلم ذمتها لانه يمكنه طلاقها فيرجع الى بلده فلم يكن ملتزما المقام وكذا لو دخل
 بأمان فأسلمت بجر وما في الهداية في آخر كتاب الطلاق من انه يصير ذمتها بالتزوج في دارنا غلط من الكاتب
 مخالف للنسخة الاملية افاده في النهر (قوله على ما مر عن الدرر) أى من انه لا يشترط قول الامام ان اقت
 سنة وضعنا عليك الجزية (قوله ومنه الخ) أى من حكم المهر علم حكم غيره من الدين فان ولد اثنتي عشرة
 من الرجوع أيضا فاذا منعه ومضى حول صار ذمتها (قوله فان رجع المستأمن) ظاهره انه لا فرق بين
 كونه قبل الحكم بكونه ذمتا أو بعده لان الذي اذا لحق بدار الحرب صار حريا كما سيأتى بجر (قوله
 فأسر) أى من غير ظهور على دارهم بأن وجدته مسلم فأسره (قوله بمعنى غلب) الاولى تاخير عن قوله
 عليهم لقول المغرب ظهر عليه غلب (قوله فاخذه) احتراز عما لو حرب كما أتى (قوله سقط دينه)
 لان اثبات الدين عليه بواسطة المطالبة وقد سكت ويد من عليه اسبق اليه من يد العاتق فينتص به فيسقط
 ولا طريق لجله فإلا لانه الذي يؤخذ قهرا ولا يته وورذلك في الدين نهر وهذا معنى قوله الا في استويده
 فهو على الكل (قوله وسله) أى لو أسلم الى مسلم دراهم على شئ (قوله وما غصب منه) ذكره في البحر
 بمناوئى عليه في انهر السلم والاجرة (قوله وصارماله) افاد أن الدين ليس ماله لانه ملك المدين والمالك
 حق المطالبة به ليستوفى مثله لا عينه (قوله كوديعته) أى عنده مسلم أو ذمى ملقى قال ط وكذا غيره
 بالاولى وفي البحر وانما صارت وديعته غنمة لانها في يده تقدر الان في المودع كبدته فتصير ذمتها بغيره واذا
 صار ماله غنمة لا خسر فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج والجزية لانه مأخوذ بخوة المسلمين بلا قتال بخلاف
 الغنمة (قوله واختلف في الرهن) فعند أبي يوسف للمرتز بدينه وعند محمد يباع ويستوفى دينه والزيادة
 في الماله لا يبيع ويغنى ترجمه لان ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة بجر ورده في النهر بأن تقديم قول أبي

(كما يمنع) (لو وضع عليه الخراج)
 بأن أزم به وأخذ منه عند
 حلول وقته لان خراج الارض
 كنراج الرأس (أو صارها) أى
 المستأمنه الكتابة (زوج
 مسلم أو ذمى) تبعتها لانه وان لم
 يدخل بها (لا عكسه) لا مكان
 طاقها ولو لم يأتها فطالبت به مهرها
 فلها منه من الرجوع تناوئى
 فلولم ينفه حتى مضى حول ينفى
 صيرورته ذمتها على ما مر عن الدرر
 ومنه علم حكم الدين الحادث في
 دارنا (فان رجع) المستأمن
 (اليهم) ولو غير داره (حل دمه)
 لطلان أمانه (فان ترك الوديعة عند
 معصوم) مسلم أو ذمى (أو ذمى)
 عليهما (فأسر أو طهر) بالباء
 للمجهول بمعنى غلب (عليهم
 فاخذه أو قتلوه سقط دينه) وسله
 وما غصب منه واجرة غير أجرها
 لسبق يده (وصار ماله) كوديعته
 وما عند غيره (ومضاه به)
 وما في بيته في دارنا (فأ) واختلف
 في الرهن ويرجع في النهر بأن للمرتز
 بدينه

يوسف يؤذن بترجيحه وهذا لان الوديعة انما كانت قبال ما مرأتها في يده حكما ولا كذلك الرهن اه
 وأجاب الحموي بأنه على تسليم أن التقديم يفيد الترجيح دائما فيفيد أرجحية الاول فيما اذا كان الرهن قدرا للدين
 أما الزيادة فقد صرحوا في كتاب الرهن بأنها امانة غير منقوضة وكذا قال ح الحق ما في البحر وذكروا ذلك
 (قوله وجب التسليم اليه) لان ماله لا يصير قبالا بأمره أو بقتله ولم يوجد أحدهما ط (قوله وعليه)
 أي على ما ذكر من وجوب التسليم ووجه البناء أن طلب غريمه كطلبه بوكيله أو رسوله وهذه المسئلة ذكرها
 في البحر بحثا فقال ولم أر حكم ما اذا كان على المستامن دين لمسلم أو ذمى أدانته في دارنا ثم رجع ولا ينبغي انه
 بات لبقاء المطالبة وينبغي أن يوفى من ماله المتروك ولو صارت وديعته فيا اه ولا ينبغي أن فيما ذكره الشارح
 تعالى من بناء المسئلة على ما قبلها فتقوية البحث وقد علمت وجهه وقال في التهرقان كانت الوديعة من
 غير جنس الدين باعها القاضي ووفى منها وقد أقيمت بذلك اه (قوله فماله) وكذا دية ويلزم من ذلك انه
 لو أرسل من يأخذه وجب تسليمه كما لا ينبغي (قوله ثمة) أي في دار الحرب عرس بالكسر أي زوجة (قوله
 وأولاد) أي ولو صاروا لان الصغير انما يتبع أباه في الاسلام عند اتحاد الدار بجر أي ولو حكما لما في شرح
 التحرير وكذا يتبعه اذا كان المبوع في دار الحرب والتابع في دار الاسلام اه أي لان المسلم في دار الحرب من
 أهل دارنا (تنبيه) في شرح السير الكبير لو دخل الصغير الذي يعبر عن نفسه دارا لزيارة أبيه فان كانا
 ذمتين فله الرجوع الى دار الحرب بخلاف ما اذا كانا مسلمين أو أحدهما فانه يصير مسلما يتبع المسلم منهما لان
 الذي يعبر عن نفسه في حكم التبعية في الاسلام كالذي لا يعبر عن نفسه قال وهذا بين خطأ من يقول من اصحابنا
 ان الذي لا يعبر عن نفسه لا يصير مسلما يتبعه أبوه فقد نص محمد ههنا على انه يصير مسلما اه والحاصل انه تنقطع
 تبعية الولد في الاسلام لاحد أبويه يلوغه عاقلا كما سرح به السرخسي قبل ذلك ومقتضاه انه لو بلغ مجنوناً بقي
 التبعية وبه ظهر ما في فتاوى العلامة ابن التليجي من أن الصبي اذا عتق لا يصير مسلما باسلام أحد أبويه فقد
 علمت أن هذا القول خطأ وقد نبهنا على ذلك في باب نكاح الكافرو في باب الجنائز عند قوله كصبي سبي مع أحد
 أبويه وبقي ما لو ادعى الابن البلوغ وبرهن وادعى أبوه انه قاصر وبرهن أيضا بره القاضي أهل الخبرة وأما
 لو كانت الدعوى بعدم منى مدة تقدم بينه الاب انه قاصر ليجعل الابن مسلما كما أفق به الرحيمي وأطال
 في تحقيقه في فتاواه في اواخر كتاب الدعوى (قوله ثم ظهرنا عليهم) أي على دارهم (قوله فكله) أي كل
 ما ذكر من عرسه وما بعدها (قوله ولو سبي طفله الخ) قال في البحر ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وصار في دار
 الاسلام فهو مسلم تبعاً لآبائه لانهما اجتماع في دار واحدة بخلاف ما قبل اخراجه وهو في على صكك حال اه
 لكن في العزيمة قوله ولو سبي أي مع امه فانه لو سبي بدونها لا تظهر فائدة التبعية بالاب فانه يحكم باسلامه
 بتبعية الدار على ما مر في كتاب الصلاة اه أي في فصل الجنائز (قوله لاتحاد الدار) لانه لما اسلم في دار
 الحرب تبعه طفله درر فالمراد بالدار دار الحرب فافهم وذلك لان ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد مزيل ومثله
 لو لم يسلم بل بعث الى الامام ان ذمة لكم اقيم في دار الحرب وأبعث بالخراج كل سنة جاز ويكون طفله ذمتيا
 بمنزلة ويكون الاب احمق به لما قلنا لان الذي لا يملك بالقهر وكذا لو أسلم الاب في دارنا أو صار ذمتيا ثم رجع
 حتى ظهرنا على دارهم تبعه طفله ولا سبيل عليه وتماه في شرح السير (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من
 الطفل والوديعة مع معصوم وهو أولاده الكبار وعرسه وعقاره ووديعة مع حربي درر (قوله لعدم
 النياية) أي نياية الغاصب عنه (قوله وللإمام حق أخذ دية الخ) زادنا حق اشارة الى ما في البحر
 من أن أخذ الدية ليس لنفسه بل ليضعها في بيت المال وهو المقصود من ذكرها هنا والا فحكم القتل الخطا
 معلوم ولذا لم ينص على الكفارة لما سبأ في الجنائيات (قوله ودية مستامن أسلم هنا) أما اذا لم يكن
 مستامنا أو لم يسلم لاشي على قاتله كما في شرح مسكين وتقدم قبيل هذا الفصل ما لو أسلم في دار الحرب فقتله مسلم
 (قوله له القتل قصاصا) لان الدية وان كانت انفع للمسلمين من قتله لكن قد تعود عليهم من قتله منفعة
 اخرى وهي أن ينزجر أمثاله عن قتل المسلمين بجر (قوله أو الدية صلحا) أي برضى القاتل لان موجب
 العمد هو القود بجر وحاصله أن للإمام أن يقتل أو يصلح على الدية أن رضى القاتل بالصلح والظاهر أنه ليس
 له الصلح على أقل من الدية كما يفيد التعليل الا في الا اذا لم يمكن اثبات القتل عليه كما في وصي اليتيم تأمل قال

وفي السراج لو بعث من يأخذ
 الوديعة والقرض وجب التسليم
 اليه انتهى وعليه فيوفى منه دية
 هنا ولو صارت وديعته فيا (وان
 قتل أو مات فقط) بلا غلبة عليه

(فدينه وقرضه ووديعة لورثته)
 لان نفسه لم تصر مغنومة فكذا ماله
 كما لو ظهر عليه فهرب فماله (حربي

هناله ثمة عرس وأولاد ووديعة
 مع معصوم وغيره فاسلم) هنا أو صار

ذمتيا (ثم ظهرنا عليهم فكله في ٥)
 لعدم يده وولايته ولو سبي طفله البنا
 فهو قن مسلم (وان اسلم ثمة فجاء)

هنا (قطهرنا عليهم فطفله حر مسلم)
 لاتحاد الدار (ووديعة مع

معصوم له) لان يده كبده محترمة
 (وغيره في ٥) ولو عينا غصبها مسلم

لعدم النياية فتح (وللإمام حق
 أخذ دية مسلم لا ولي له) أصلا

(و) دية مستامن اسلم هنا من عاقلة
 قاتله خطأ) لقتله نفسا معصومة

(وفي العمد له القتل) قصاصا
 (أو الدية) صلحا

٢٢ مطلب

مهم الصبي يتبع أحد أبويه
 في الاسلام وان كان يعقل ما لم يبلغ
 وخلافه خطأ

٣٢ قوله لا يعبر لفظه لاهنا زائدة
 كما لا ينبغي اه ناجي اه منه

في التبريد لابلية وهل اذا طلب الامام الدية ينتلب القصاص مالا كما في الولي فليقتل ٥١ قلت الطاهر نعم لقول
الفتح وانما كان للسلطان ذلك أي القتل أو الصلح لانه هو ولي المقتول قال عليه الصلاة والسلام السلطان
ولي من لا ولي له ٥١ (قوله نظر الحق العامة) فان ولايته عليهم فخرية وليس من النظراسة شمسهم بلا
عوض فتح وفيه ايضا انه لو كان المقتول لقيط لا لامام أن يقتل القاتل عندهما خلافا لابي يوسف للتهامة فيه
(قوله أو من وجب عليه قود) أي في النفس أما فيما دونها فيقتص منه في الحرم اجماعا ذكره المصنف في الشارح
في الجنائيات ط (قوله التجا بالحرم) افاد أنه لم يشي القتل فيه فلو أنشأه فيه قتل فيه اجماعا ولو قتل في البيت
لا يقتل فيه ذكره الشارح في الجنائيات وفي شرح السير لو كانوا اجماعة دخلوا الحرم للقتال فلا بأس أن تقتلهم
لقوله تعالى حتى يقتلواكم فيه لان حرمة الحرم لا تلزم من تحمل أذا هم كالمصيد اذا صال على انسان في الحرم جاز
قتله دفعا لاداءه ولو قاتلوا في غيره ثم انهم زمواد خلوا فيه لا تعرض لهم الا اذا كانت لهم فئة في الحرم
وصارت لهم منعة لان الملتجئ الى فئة محارب وجب في أهل الحرب هو كذلك في الحوارج والغاة ٥١
(قوله لا نصير دار الاسلام دار حرب الخ) أي بأن يغلب أهل الحرب على دار من دورنا أو ارتد أهل مصر
وغلبوا أو أخرجوا أحكام الكفر أو نقص أهل الدمة العهد وتعلبوا على دارهم فني كل من هذه الصور لا نصير
دار حرب الا بهذه الشروط الثلاثة وقال بشرط واحد لا غير وهو اظهار حكم الكفر وهو انشاس هندية
ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والتود لا يجري فيها وأن الاسير المسلم يجوره التعرض لما دون
الفرج وتنكس الاحكام اذا صارت دار الحرب دار الاسلام قتال ط وفي شرح درر الصار قال بعض
المؤرخين اذا تحققت تلك الامور الثلاثة في مصر المسلمين ثم حصل لاهل الامان ونصب فيه قاس لم يند
أحكام المسلمين عاد الى دار الاسلام من طهر من الملوك الا قدم بشي من ماله بعبه فهو له بلاشي ومن ظفريه بعد
ما باعه مسلم أو كافر من مسلم أو ذمي أخذه بالنس ان شاء من طفره بعد ما وهبه مسلم أو كافر لمسلم أو ذمي
وسله اليه أخذه بالقيمة ان شاء ٥١ قلت حاصله انه لما صارت دار حرب صارت حكم ما استولوا عليه في دارهم
(قوله باجرا أحكام أهل الشرك) أي على الاشتهار وأن لا يحكم فيهما بحكم أهل الاسلام هندية وطاهره
انه لو أجريت أحكام المسلمين وأحكام أهل الشرك لا تكون دار حرب ط (قوله وباتصالها بدار الحرب) بأن
لا يتخلل بينهما بلدة من بلاد الاسلام هندية ط وطاهره أن البحر ليس فاصلا بل قد منافي باب استيلاء
الكفار أن يجر الملح ملحق بدار الحرب خلافا لما في فتاوى قارئ الهداية قلت وهذا طاهره أن ما في الشام من حمل
تيم الله المسمى بجبل الدروز وبعض البلاد التابعة له كلها دار اسلام لانها وان كانت اياها أحكام دروز أو نصارى
ولهم قضاة على دينهم وبعضهم يعنون بشتم الاسلام والمسلمين لكنهم تحت حكم ولاية امورنا وبلاد الاسلام محيطة
ببلادهم من كل جانب واذا اراد ولي الامر تنفيذ أحكامنا فيهم نفذها (قوله بالامان الاول) أي الذي كان
قائما قبل استيلاء الكفار للمسلمين بالسلامه والذي يعتقد الدمة هندية ط (تمت) ذكر في اول جامع الصوليين
كل مصرفيه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاء وترويج
الاياحي لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفرة فهي موادعة ومخادعة وأما في بلاد عليها ولاية كفار فيجوز
للمسلمين اقامة الجمع والاعباد وبصر القاني فاضيا بتراني المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم ٥١ وقد منا
نحوه في باب الجمعة عن البرازية (قوله وهذا) أي قوله حربى أو مرتد الى آخر الباب وقوله لمحي بهبه أي
المسئلة الاولى فانها سبجي في الجنائيات وقوله ووضح باقية أي مسئلة الدار وفي وضوحها نظر والله سبحانه أعلم

• (باب العشر والخراج والجزية) •

شروع فيما على المستأمن في ارضه من الوظائف المالية اذا صار ذميا بعد الفراغ عما به يصير ذميا وذكر العشر
معه تيمنا لوظيفة الارض وقدمه لما فيه من معنى العبادة نهر والحق به الجزية لان المهر ف واحد (قوله
ارض العرب) في مختصر نفوس البلدان جزيرة العرب خمسة أقسام تهامة ونجد وحمير وعرض وعين فأما
تهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق وأما الحجاز فهو جبل
يقبل من اليمن حتى يتصل بالشام وفيه المدينة وعين وأما العروض فهو الجامة الى البحرين وانما سمي الحجاز
حجازا لانه جزيين نجد والجامة قال الواقدي الحجاز من المدينة الى نول ومن المدينة الى طريق الكوفة

مطله
فيما نصير به دار الاسلام دار حرب
وبالعكس

(لا العسوة) نظر الحق العامة

(حربى أو مرتد أو من وجب عليه

هو دالها بالحرم لا يقتل بل بحبس

عه العدا ليجرح فيقتل) لان من

دخله فهو آمن بالنص وسيجي في

الجنائيات (لا نصير دار الاسلام دار

حرب الا) بأمر ثلاثة (باجراء

أحكام أهل الشرك وباتصالها بدار

الحرب وبأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي

آسا بالامان الاول) على نفسه (ودار

الحرب نصير دار الاسلام باجرا

أحكام أهل الاسلام فيها) بجمعة

وعبد (وان بقي فيها كافر أصلي

وان لم تعدل بدار الاسلام) دور

وهذا ثابت في نسخ اثنين ساقط من

نسخ الشرح فكأنه تركه لمحي

بعضه ووضح باقية

(باب العشر والخراج والجزية

ارض العرب)

وما وراء ذلك إلى أن ين في البصرة فهو نجد ومن المدينة إلى طريق مكة إلى أن يبلغ هبط العرج حجاز
أيضا وما وراء ذلك إلى مكة وجدة فهو تهامة وما كان بين العراق وبين وبرة وغمره الطائف فهو نجد وما وراء
وبرة إلى أن يكون تهامة وما بين تهامة ونجد فهو حجاز اه (قوله وهي من حد الشام) تقسم بعضهم
حداهم كما سألوا عن رضاه

جزيرة هذه الأعراب حدثت • بجدة علمه للعشر باق
فأما الطول عند محققه • فن عدن إلى ربو العراق
وساحل جدة أن سرت عرضا • إلى أرض الشام بالاتفاق

(قوله وما سلم أهل) أي والأرض التي أسلم أهلها وذكر الضمير هنا وفيما سيأتي مراعاة للفظ ما نهر
(قوله عنوة) بالفتح قال الفارابي وهو من الأضداد يطلق على الطاعة والقهر وهو المراد هنا نهر
(قوله وقسم بين جيشنا) احتزبه عما إذا قسم بين قوم كافرين غير أهل فانه خراجي كافي التقى ولو قال بيننا
لشمل ما إذا قسم بين المسلمين غير القاطنين فانه عشري لأن الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء ذكره القهستاني
درمستقي (قوله والبصرة أيضا) والقياس أن تكون خراجية عند أبي يوسف لأنها تقرب أرض الخراج لكنه
ترك القياس بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم درمستقي وغيره وحاصله أنه سيأتي أن ما أحياه مسلم يعتبر
قربه عند أبي يوسف وعند محمد يعتبر الماء والمعمد الأول والبصرة أحياها المسلمون لأنها بنيت في أيام عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي في حيز أرض الخراج فقياس قول أبي يوسف أن تكون خراجية (قوله
لأنه ألبق بالمسلم) أي لما فيه من معنى العبادات وكذا هو أخف حيث يتعلق بنفس الخارج وهذا له لما سلم أهل
أو قسم بين جيشنا وأما أرض العرب فلا تملك على الله عليه وسلم ولا عن أحد من الخلفاء أخذ خراج
من أراضيهم وكما لا روق عليهم لاخراج على أراضيهم نهر وقامه في الفتح (قوله وحررناه في شرح الملتقى) نصه
وفي دار بعلت بستانا خراج ان كانت لذي مطلقا خلافا لهما أو لمسلم سقاها بما به أي الخراج وان سقاها
بماء العشر فعشر ولو أن المسلم أو الذي سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذي
بالخراج كما في المعراج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فيما إذا سقاها بماء الخراج بل عليه
العشر بكل حال وفي الغاية عن السرخسي وهو الاظهر وأجاب في البحر بأن المنوع وضع الخراج عليه جبرا
أما باختياره فيجوز كما هنا وكما لو أحيى مواتا باذن الامام وسقاها بماء الخراج فعليه الخراج اه ح وسيأتي
الكلام على ماء العشر والخراج (قوله وسواد قري العراق) أي عراق العرب درر في القاموس سواد
البلد قراها وانما سمي به لخضرة اشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم البصرة والكوفة وبغداد
ونواحيها درمستقي وعليه فقوله قري بدل من سواد أو تفسير على اسقاط أي التفسيرية والاحتراز بعراق
العرب عن عراق الحجاز وهو من القرب ادريجان ومن الجنوب شيء من العراق وخورستان ومن الشرق مغارة
خراسان وفارس ومن الشمال بلاد الديلم وقرين كافي تقويم البلدان (قوله قرية من قري الكوفة) الذي
في تقويم البلدان انه ماء لبني تميم وهو أول ماء يلقى الانسان بالبادية إذا سار من قادسية الكوفة يريد مكة اه
ولعله أراد بالقرية القادسية المذكورة ويؤيده انه في تقويم البلدان جعلها الحد فانه قال وامتداد العراق
طولا شمالا وجنوبا من الحديثة على دجلة إلى عبادان وامتداده عرضا غربا وشرفا من القادسية إلى حلوان
(قوله بضم فسكون) أي بضم الحاء وسكون اللام (قوله من النعيلة) الذي رأته في غيره النعيلة
بماء النسبة (قوله غلط) لأنها من منازل البادية بعد العذبة بكثير كما نقل عن ذخيرة العقبى (قوله
حصن صغير بشط البحر) أي بحر فارس وهو يدور بها فلا يبقى منها في البر الا القليل وهي عن البصرة مرحلة
ونصف كذا في تقويم البلدان (قوله وبالايام الخ) قال في تقويم البلدان والسائر من تكريت وهي
على النهاية الشمالية للعراق إلى عبادان وهي على النهاية الجنوبية له على تقويم الحد الشرقي مسافة شهر
وكذلك من تكريت إلى عبادان إذا سار على تقويم الحد الغربي أعني من تكريت إلى الأنبار إلى واسط إلى
البصرة إلى عبادان فيكون دور العراق مسافة شهرين وطوله على الاستقامة من تكريت إلى عبادان نحو
عشرين مرحلة وعرض العراق من القادسية إلى حلوان نحو واحد عشر مرحلة اه تأمل وهذا تحديد

وهي من حد الشام والكوفة إلى
أقصى البحر (وما سلم أهل) طوعا

(أو فتح عنوة وقسم بين جيشنا
والبصرة) أيضا بإجماع الصحابة
(عشرية) لأنه ألبق بالمسلم وكذا
بستان مسلم أو كرمه كان داره
درر ومر في باب العاشر يأتي من
هذا وحررناه في شرح الملتقى
(وسواد) قري (العراق وحده
من العذيب) بضم فسكون قرية من
قري الكوفة (إلى عقبة حلوان)
ابن عمران بضم فسكون قرية بين
بغداد وحمدان (عرضا ومن العث)
بفتح فسكون فثلثة قرية شرق
دجلة موقوفة على الأهلية وما
قبل من النعيلة بفتح فسكون غلط
مصنف عن القرب (إلى عبادان)
بالشديد حصن صغير بشط البحر
في المثل ليس وراء عبادان قرية
مستقيمة (طولا) وبالايام اثنان
وعشرون يوما ونصف وعرضه
عشرة أيام سراج

قوله ادريجان هكذا بخطه بالذال
المهملة وذكره في المصباح في الألف
مع الذال المهملة وما يثلها وما ذكر فيها
ضبطين أولهما فتح الهمزة والراء
وسكون الذال بينهما وثانيهما ضم
الهمزة والذال واسكان الراء اه
مصحح

العراق بنماه وأما تحديد سواده ففي البحر عن البناية عن شرح الوجيز طول سواد العراق مائة وسون فرسخا وعرضه ثمانون فرسخا ومساحته ستة وثلاثون ألف الفرجيب اه (قوله الامسكة) فانها وان قصت عنوة لكنها عشرية لانهم من جزيرة العرب كما مر (قوله سواء) أقرأ أهله عليه الخ) اشار الى أن قول المصنف تعالى لكثر وأقرأ أهله عليه ليس بشرط في كونها خراجية بل الشرط عدم قصتها صرح بذلك في شرح الطحاوي كما في النهر ولم يقيد كونها خراجية بأن تسقى بماء الخراج لانه لا فرق بينه وبين ما اذا سقيت بماء العشر كما اذا قسمت بين المسلمين فانها عشرية وان سقيت بماء الخراج وانما التفصيل في الفرق بين ما سقى بماء العشر أو بماء الخراج في الارض المحيطة لمسلم التي لم تقسم ولم يقرأ أهلها عليها كما حققه في البحر تعالى للفتح وغيره وبأنى تمامه (قوله لانه أليق بالكافر) لانه يشبه الجزية لما فيه من معنى العقوبة ولان فيه تغليظا حيث يجب وان لم يزرع بخلاف العشر لتعلقه بعين الخراج لا بالارض (قوله وارض السواد) أي سواد العراق أي قراه وكذلك كل ما فتح عنوة وأقرأ أهله عليه أو صولحو أو وضع الخراج على اراضيهم فهي مملوكة لاهلها وترتقي قلت وكذا ارض الشام ومصر قصت عنوة على الصحيح وأقرأ أهلها عليها بالخراج فقد قال أبو يوسف في كتاب الخراج وهذه الارضون اذا قسمت فهي ارض عشر وان تركها الامام في ايدي اهلها الذين قهرها وعليها فهو حسن فان المسلمين اقتصوا ارض العراق والشام ومصر ولم يقسموا شيئا من ذلك بل وضع عمر عليها الخراج وليس فيها خمس اه ملخصا فقد أفاد أنها مملوكة لاهلها (قوله يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها) أي بالرهن والهبة لان الامام اذا فتح ارضا عنوة أن يقرأ أهلها عليها ويضع عليها الخراج وعلى رؤسهم الجزية فتبقى الارض مملوكة لاهلها وقد مناه قبل باب قصة الغنائم فتح قال في الدر المنثور ويورث عنهم الى أن لا يبيع منهم أحد فيقتل الملك لبيت المال الخ وبأنى تمامه (قوله ويجب الخراج في ارض الوقف) أي الارض الخراجية كما يأتي في قيده في قوله لو خراجية الخ والحاصل أن الارض تبقى وتليقها بعد الوقف كما كانت قبله (قوله فلا عشر ولا خراج) لم يذكر في البحر العشر وانما قال بعد ما حقق أن الخراج ارتفع عن اراضي مصر لعودها الى بيت المال بموت ملاكها قال فاذا اشتراها انسان من الامام بشرطه شراء مملوكها ولا خراج عليها فلا يجب عليه الخراج لان الامام قد أخذ البديل للمسلمين فاذا وقفها وقفها سالمة من المؤن فلا يجب الخراج فيها ونماه فيما كتبناه في التحفة المرضية في الاراضي المصرية اه ثم ذكر العشر في تلك الرسالة فقال انه لا يجب أيضا لانه لم يرفعه قلاط ولا يحيى مافيه لانهم قدموا جوابا بأن فرضية العشر ثابتة بالكتاب والسنة واع والمقول وبأنه زكاة الثمار والزروع وبأنه يجب في الارض الغير الخراجية وبأنه يجب فيما ليس بعشري ولا خراجي كالنصارى والجنال وبأنه يجب وجوبه الارض النامية بالخارج حقيقة وبأنه يجب في ارض الصبي والمجنون والمكاتب لانه مؤنة الارض وبأن الملك غير شرط فيه بل الشرط ملك الخارج فيجب في الاراضي الموقوفة للعموم قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما خر جئناكم من الارض وقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء فقه العشر وما سقى بغرب أو دالية فقه نصف العشر ولان العشر يجب في الخارج لا في الارض فكان ملك الارض وعدمه سواء كما في البندانع ولا شك أن هذه الارض المشتراة وجد فيها سبب الوجوب وهو الارض النامية بشرطه وهو ملك الخارج ودليله وهو ما ذكرنا وقول المتن يجب العشر في سقي السماء وسقي الخ فالقول بعدم الوجوب في خصوص هذه الارض يحتاج الى دليل خاص ونقل مصرح ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط العشر المتعلق بالخارج على انه قد يزرع في سقوط الخراج حيث كانت من ارض الخراج أو سقيت بماء بل ليل أن الغارز الذي اختط له الامام دارا لشيء عليه فيها فاذا جعلها بيتا أو سقاها بماء العشر فعليه العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتي مع أن الواقع الآن في كثير من القرى أو المزارع الموقوفة انه يؤخذ منها للمبى نصف أو الربع أو العشر وقد نهينا على ذلك في باب العشر من كتاب الزكاة (قوله لو كانت الارض خراجية) شرط لقوله ويجب الخراج وقوله والعشر عطف على الخراج (قوله وقالوا الخ) هو مصرح به في الهداية وغيرها والحاصل الاتفاق على انها خراجية وانما اختلف العلماء في انها قصت عنوة أو لمها ولا يؤثر في كونها خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسلم أهلها سواء قصت عنوة ومن على أهلها بها أو صولحو ووضع عليهم الجزية

مطلد

في أن ارض العراق والشام ومصر

عنوة خراجية مملوكة لاهلها

(وما فتح عنوة و) لم يقسم بين

جيشنا الامسكة سواء (أقرأ

أهله عليه) أو قبل اليه ككفار

اخر (أو فتح صلحا خراجية) لانه

أليق بالكافر (وأرض السواء

مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها

وتصرفهم فيها) هداية وعند

الائمة الثلاثة هي موقوفة على

المسلمين فلا يجوز بيعهم فتح (ويجب

الخراج في ارض الوقف) الا

المشتراة من بيت المال اذا وقفها

مشتريها فلا عشر ولا خراج

شربلاية معز بالهر وكد

لوم يوقفها كما ذكرته في شرح المتن

(والصبي والمجنون لو) كانت

الارض (خراجية والعشر لو

عشرية) درر ومز في الزكاة

وقالوا ارضي الشام ومصر

خراجية

كما مر آنفا (قوله المأخوذ الآن من اراضي مصر اجرة لاخراج) وكذا اراضي الشام كما يأتي عن فضل الله
 الرومي وقال في الدر المنقي فيوجرها الامام وبأخذ جميع الاجرة لبيت المال ككدار صارت لبيت المال
 واختار السلطان استغلالها وان اختار بيعها فله ذلك اما مطلقا أو لحاجة فثبت أن بيع الاراضي المصرية
 وكذا الشامية صحيح مطلقا اما من مالكتها أو من السلطان فان كان من مالكتها انتقلت بخرابها وان من
 السلطان فان لعجز مالكتها عن زراعتها فذلك وان لوت مالكتها فقد منا انها صارت لبيت المال وأن الخراج
 سقط عنها فاذا باعها الامام لا يجب على المشتري خراج سواء وقفها أو باعها فقلت وهذا نوع ثالث يعني
 لا عشرية ولا خراجية من الاراضي تسمى ارض المملوكة وأراضي الحوزة ومات اربابه بلا وارث وآل لبيت
 المال أو فتح عنوة وأبقى للمسلمين الى يوم القيامة وحكمه على ما في التارخانية انه يجوز للامام دفعه للزراع بأحد
 طريقين اما باقامتهم مقام السلا في الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ
 في حق الامام خراجا ثم ان ان دراهم فهو خراج موظف وان كان بعض الخراج مخصصا بمقاسمة وأما
 في حق الاكزة فاجرة لا غير لا عشر ولا خراج فلما دل الدليل على عدم لزوم المؤتين العشر والخراج في اراضي
 المملوكة والحوزة كان المأخوذ منها اجرة لا غير اه ما في الدر المنقي ملخصا قلت فعلى هذا لا شيء على زراعتها
 من عشر أو خراج الا على قولهم ما بان العشر على المستأجر كما مر في باب على انك علمت أن المأخوذ ليس اجرة من كل
 وجه بل هو في حق الامام خراج ولا يجتمع عشر مع خراج تأمل ثم رأيت في الخيرية الزارع في الارض الوقف
 عامل بالحصة وهو كالمستأجر وليس عليه خراج قال في الاسعاف واذا دفع المتولى الارض من اربعة فخراج
 أو العشر من حصة أهل الوقف لانها اجارة بمعنى وبمثله تقول اذا كانت الارض لبيت المال وتدفع من اربعة
 للمزارعين فالمأخوذ منهم بدل اجارة لا خراج كما صرح به الكل وغيره ومما هو مصرح به أن خراج المقاسمة
 لا يلزم بالتعطيل فلا شيء على الفلاح لو عطاها وهو غير مستأجر لها ولا جدر عليه بسببها وبه علم أن بعض المزارعين
 اذا ترك الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه فاعتقله الطلبة من الانسار به حرام صرح به في البحر والنهر اه ملخصا
 لكن اذا كان المأخوذ من المزارعين كالربع أو الثلث من الغلة بدل اجارة كما مر يلزم أن يكون استعجار الارض
 ببعض الخارج منها وهو فاسد بلها لانه فاجرة لا خراج في الدر المنقي والجواب ما قلنا انه جعل في حق
 الامام خراجا وفي حق الاكزة اجرة لفرضه عدم حصة الخراج حقيقة وحكم المأمر اه أي لعدم من يجب عليه
 بسبب موت أهلها وصيرورتها لبيت المال قلت لكن يمكن جعلها من اربعة كما مر في كلام الخيرية وهي في معنى
 الاجارة لا اجارة حقيقية ولهذا قال في الفتح ان المأخوذ بدل اجارة ثم اعلم أن اراضي بيت المال المسماة بأراضي
 المملوكة وأراضي الحوزة اذا كانت في ايدي زراعتها لا تنزع من ايديهم ماداموا يؤدونها ما عليها ولا تورث عنهم
 اذا ماوا ولا يبيع بيعهم لها ولكن جرى الرسم في الدولة العثمانية أن من مات عن ابن انتقلت لابنه مجانا والا فليت
 المال ولوله بنت أو أخ لاب له أخذها بالاجارة السادسة وان عطلها منصرف ثلاث سنين أو أكثر بحسب
 تفاوت الارض تنزع منه وتدفع لا نحو ولا يصح فراغ احدهم عنها لا تخربلا اذن السلطان أو نائبه كما في شرح
 المذني ونظام الكلام على ذلك قد بسطنا في تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله ألا ترى انها ليست مملوكة
 للزراع الخ) هذا من كلام الفتح وأقره في البحر قلت لكن عدم ملك الزارع في الاراضي الشامية غير معلوم
 لنا الا في نحو القرى والمزارع الموقوفة أو المعلوم كونها لبيت المال أما غيرهما فتراهم يتوارثونها ويبيعونها
 جملا بعد جيل وفي شفعة الفتاوى الخيرية مثل في اخوة لهم ارض مغروسة ولرجل ارض مغروسة مجاورة لها
 وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم اخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها خراجية أجاب نعم لهم
 الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا خراج لا ينافي الملك في التارخانية وكثير من كتب المذهب
 وأرض الخراج مملوكة وكذلك ارض العشر يجوز بيعها وابتاعها وتكون ميراثا كسائر املاكه فثبت فيها
 الشفعة وأما الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس من اربعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى
 واضع اليد تلقاها شراء أو وارثا أو غيره مما من اسباب الملك انها مملوكة وأنه يؤدي خراجها فالقول له
 وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك
 لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله

مطلب

في جواز بيع الاراضي المصرية
والشامية

قوله اما من مالكتها أي الذي تملكها
يوم الفتح أو بمن ورثه أو من شره منه
أو من وارثه اه منه

مطلب

اراضي المملوكة والحوزة لا عشرية
ولا خراجية

مطلب

لا شيء على زراع الاراضي
السلطانية من عشر أو خراج
سوى الاجرة

مطلب

لا شيء على الفلاح لو عطاها ولورثها
لا يجبر عليها

وفي النسخ المأخوذ الآن من
اراضي مصر اجرة لا خراج ألا ترى
انها ليست مملوكة للزراع كأنه
لموت المالكين شيئا فشيئا بلا وارث
فصارت لبيت المال

مطلب

القول لدى البدان الارض ملكة
وان كانت من ارجية

تعالى أعلم اه ما في الخبرية ولا يخفى انه كلام حسن جار على القواعد الفقهية وقد قالوا ان وضع اليد والتصرف من اقوى ما يستدل به على الملك ولذا تصح الشهادة بأنه ملكه وفي رسالة الخراج لابي يوسف وايضا قوم من اهل الخراج أو الحرب يادوا فلم يبق منهم أحد وبقيت أرضهم معطلة ولا يعرف انها في يد أحد ولا أن أحدا يدعى فيها دعوى وأخذها رجل فخرتها وغرس فيها وأدى عنها الخراج أو العشر فمضى له وهذه الموات التي وصفت لك وليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف اه وقد منعنا عنه أيضا أن أرض العراق والشام ومصر عنوية خراجية تركت لاهلها الذين قهروا عليها وفي شرح السير الكبير للسرخسي فان صالحوهم على اراضيهم مثل أرض الشام مدائن وقرى فلا ينبغي لمسلم أن يأخذوا شيئا من دورهم وأراضيهم ولا أن ينزلوا عليهم منازلهم لانهم أحل عهد وصلح اه فاذا كانت مملوكة لاهلها فن أن يقال انها صارت لبيت المال باحتمال أن اهلها كلهم ماتوا بلا وارث فان هذا الاحتمال لا يثبت للملك الذي كان تابنا وقد سمعت التصريح في المترسعة للهداية بأن أرض سواد العراق مملوكة لاهلها بحوزة يبيعهم اياها ونصرتهم فيها وصدقت أرض مصر والشام كجامعته وهذا على مذهبنا طاهر وكذا عدم من يقول انها وقف على المسلمين فقد قال الامام السبكي ان الواقع في هذه البلاد الشامية والمصرية انها في ايدي المسلمين فلا شك انها لهم اما وقفها هو الاظهر من جهة عمر رضي الله تعالى عنه واما ملكا وان لم يعرف من انتقل منه الى بيت المال فان من يده نفي لم يعرف من انتقل اليه منه يبقى في يده ولا يكف عنه ثم قال ومن وجدنا في يده أو ملكه مكانا منساقا فيتمل انه احب أو وصل اليه وصولا صحيحا اه قال الحق ابن حجر المكي في فتاواه الفقهية بعد نقله كلام السبكي فهذا سر يخفى في أمانحكم لذوى الاملاك والاقواق يبقوا ايديهم على ما هي عليه ولا ينزفنا كون أصل الاراضي ملكا لبيت المال أو وقفها على المسلمين لان كل أرض نظرها اليها بخصوصها لم يثبت فيها انهم ذلك الوقف ولا الملك لاحتمال انها كانت وانا واحييت وعلى فرض تحقق انهم بيت المال فان استمرار اليد عليها والتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم أو النظر فيما تحت ايديهم الا زمان المتطاوله فرائض ظاهرة أو قهنية على اليد انقضية لعدم التعرض لمن تحت يده وعدم انقضاءها منه قال السبكي ولو جوزنا الحكم برفع الموجود المحقق أي وهو اليد بغير بينة بل بمجرد أصل مستعجب لم تسليط الطلبة على ما في ايدي الناس ثم قال ابن حجر بعد كلام طويل اذا تقرر ذلك بان لك وانفج انشا على ما رية أن الاراضي التي في ايدي الناس بمصر والشام المجهول اتقاها اليهم تنز في ايدي اربابها ولا تعرض لهم فيها بشي أصلا لان الانفة اذا قالوا في الملك كائنات المبنية للكفر انما تنفي ولا تعرض لها عملا بدلت الاحتمال الضعيف أي كونها كانت في بركة فاعتلت بها عمارة المعسر فأولى أن يقولوا ببقاء تلك الاراضي بيد من هو تحت ايديهم باحتمال انها كانت مواتا فأحييت وأنها انتقلت اليهم بوجه صحيح اه وقد أطلق رحمه الله تعالى في ذلك اطالة حسنة رداعلى من اراد ان تراعى اوقاف مصر واعلمها وادخالها في بيت المال بناء على انه فقت عنوة وصارت لبيت المال فلا يصح وقفها قال وسببته الى ذنب الملك الطاهر يبرس فانه اراد مطالبة ذوى العقارات بمسندات تشهد لهم بالملك والانتزاعها من ايديهم متعللا بمقتضى ذلك الطالم فتأم عليه شيخ الاسلام الملك النورى وأعلمه بأن ذلك غاية الجهل والعناد وان لا يجعل عند أحد من علماء المسلمين بل من في يده شيء فهو ملكه لا يجعل لاحد الاعتراض عليه ولا يكف اثباته بينة ولا زال النورى رحمه الله تعالى يثني على السلطان وبه ظله الى أن كشف عن ذلك فهذا الخبر الذي انفقت علماء المذاهب على قبول نقله والاعتراف بصحته ونقل اجماع العلماء على عدم المطالبة بمسند عملا باليد الصادرة فيها أنهم اوضعت محق اه قلت فاذا كان مذهب هؤلاء الاعلام أن الاراضي المصرية وانشائية أصلها وقف على المسلمين أو لبيت المال ومع ذلك لم يجزوا مطالبة أحد يدعى شيئا منه بمسند يشهد له بناء على احتمال انتقاله اليه بوجه صحيح فكيف يصح على مذهبينا بأنها مملوكة لاهلها اقروا عليها بالخراج كما قدمناه انه يقال انها صارت لبيت المال وليست مملوكة للزراع لاحتمال موت المالكين اها شيئا بلا وارث فان ذلك يؤدى الى ابطال اوقافها وابطال الموارث فيها ونهذى الطلبة على ارباب الايدي الثابتة المحققة في المدد المتطاوله بلامعارض ولا منازع ووضع العشر أو الخراج عليها لا ينشأ في ملكيتها كما ترى وهو مبرر في قول المصنف وغيره هذا ان أرض

مطلبه
ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد
أحد الا بحق ثابت معروف

مطلبه
فما وقع من الملك الطاهر يبرس
من ارادته انتزاع العقارات من
ملاكها لبيت المال

سواد العراق خراجية وابها مملوكة لاهلها واحتمل موت اهلها بلا وارث لا يصلح حجة في ابطال اليد المثبتة
للكمال فانه مجرد احتمال لم يثبت اعر دال ومنه لا يعارض الحق الثابت فان الاصل بقاء الملكية واليد اقوى
دليل عليها فلا تزول الا شجة ثابتة والارم ان يثبت ان كل مملوك بظاهر اليد مع انه لا يقول به أحد
وقد سمعت نقل الامام النووي الاجماع على عدم التعرض مع أن مذهبه أن تلك الاراضي في الاصل غير مملوكة
لاهلها بل هي وقف أو ملك لبيت المال فعلى مذهبه بالاولى واحتمل كون اهلها مملوكا بلا وارث بعد الامام
النووي أبعد البعد وهذا ابن حجر المكي بعد النووي يثبت من النسخ وقد سمعت كلامه والحاصل
في الاراضي الشامية والمصريه ونحوه أن ما علم منها كونه لبيت المال بوجه شرعي لم يحكمه ما ذكره
الشارح عن الفتح وما لم يعلم فهو ملك لاربابه والمأخوذ منه حراج لا جرة لانه حرجي في أصل الوضع فاعتقم هذا
التعريف فانه سري الحق الذي يعض عليه بالواجب والمطلوب في ذلك لاني لم أرس تذكر لك هنا بل
تعموا المحقق الخليل في ذلك والحق أحق أن يتبع وأعمل مراد المحقق ومن تبعه الاراضي التي لم كونها لبيت
المال والله تعالى أعلم (قوله على هذا) أي على كونها صارت لبيت المال (قوله من وكيل بيت
المال) متعلق بـ (قوله على هذا) هو من نص الامام فيما على بيت المال وأما البيع فيمنعه بنفسه بخلاف الشراء
فان ربه اليقين لا يمنع شراره مال اليتيم فلهذا قيد الشراء بكونه من الوكيل وفي الحاشية وخلاصة فان اراد
السلطان أن يأخذ هذه المصاريف من غير أن يشتري من المشتري اهـ وفي التحسين اذا اراد السلطان أن
يشترى بها المصاريف من غير أن يشتري بنفسه من المشتري لان هذا أبعد من التهمة اهـ
(قوله لانه لو كدل اليقين) أي لو عصبه وصماه وكلامه اكه (قوله ولا يجوز الضرورة) أي بأن
احياج بيت المال الحرجي من صاحب الجدي رسالته باطلاق ما مر آتيا عن الحاشية والخلاصة فانه يدل على
جواز البيع للامام مطلقا وما في الريلقي من أن الامام ولاية عامة وله أن يتصرف في مصالح المسلمين
والاعراض عن المصلحة العامة بانزاع الامام ولهذا الوعاء شبهة من بيت المال في بيعه وقوله شبهة
في بيان الشرط في العقار وغيره الحاجة وغيره (قوله راد في الجرح) أي راد على قوله الضرورة
وله أثر في العقار الخ رعب من هذه اربادة في التهمة الموصية بقوله أو مصلحة فافهم قلت وسنذكر
احرا الما أن الامام أن يتبع من بيت المال الارض لم يستحق وأن هذا انكسار قبة كما سمعته وعلى هذا
فيكون شراره من المصاريف (قوله على قول المتأخرين) أي في وصي اليقيم انه ليس له بيع العقار
ان في المسائل البيع الاتية وهو المتبني وعند المتقدمين له ابيع مطلقا واختاره الاسيحياني وصاحب
المع ريشة في التهمة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونفسه وبزيهه عقار من غير من اجنبي
من نفسه بغير قبته أو امانة الصغار أو دين ائمت أو وصية مرسله لا ائمت لاهلها الا منه أو تكون غلته
لترية على مؤتمه أو خوف حرايه أو نفسه انه أو كونه في متقلب اهـ ح (قوله فصل الله الرعي) في بعض
النسخ الرعي والاعل تحريف (قوله أن غالب اراضيها) الظاهر أن المراد الاراضي الشامية ويحتمل أن
يدون المراد ان راضي الرومية ويؤيد الاول ما قدمناه عن الدر المنقي من قوله وكذا الشامية حيث جعلها
مثل المصرية وكان هذا مأخوذا من كلام الشيخ الماتر وقد علمت ما فيه (قوله كالعارية) وجه الشبه بينهما
عدم تصرف من هي في يده تصرف المالك من البيع ونحوه اهـ ح فلا ينافي ما مر عن التنازع خاتمة من انها
تكون في ايديهم بالجرة بقدر الحراج وسيد كذا الشرح أن من اقطعه السلطان ارضا فله اجارتها (قوله
ثم يشترطها) يعني من المشتري كما قدمت التصريح في عبارة التبيين وظاهر هذا انه لا تشترط الضرورة
في صحة البيع والشراء كما مر (قوله وادالم يعرف الخال في الشراء الخ) أي لم يعرف انه شراء صحيح وجد
فيه المسوق الشرعي بناء على ما مر عن الفتح من انه لا يجوز الا للضرورة (قوله فالاصل الصحة) جلال الحال
المعلم على الكمال (قوله وبه عرف الخ) هذا كنهه أصح من كلام الهر وأصله لصاحب البحر وحاصله أن من
اشترى ارضا مما صار لبيت المال فله ملكها وان لم يعرف حال الشراء لجلاله على الصحة ولا حراج عليها بناء على
ما مر من أن المامات ملاكها بلا ورثة عدت لبيت المال وسقط حراجها لعدم من يجب عليه فاذا باعها الامام
لم يجب على المشتري حراجها لقهر الامام فبها وهو يدل عليها وتقدم ايضا انه لا عشر عليها ايضا وقد منا

في بيع السلطان وشرايه اراضي

بيت المال

وعلى هذا الاصل بيع الامام

ولشرائه من بيت المال لشي

مسألة لو رايه ولا يجوز

الضرورة وانما ملك تعالى

زاد في الجرح أرب في العقار

بضمه على قول المتأخرين

المتبني به طلبه في باب

الرعي جواز مع شار النبي

وسبع مسائل وأما بيت دمشق

فدل الله الرعي ان غالب اراضيها

سلطانية لا مراس ملاكها

فالت لبيت المال فيكون

في يديها كالعارية اهـ

وفي الشهر عن الواقعات لو اراد

السلطان شراءها لنفسه

يا امر غيره ببيعها ثم يشترها منه

لنفسه انتهى واذ لم يعرف الحال

في الشراء ريت المال فالاصل

الصحة وبه عرف صحة وقف المشتراة

من بيت المال وان شروط الواقفين

معدومة وأنه لا حراج على اراضيها

مطلب
في وقف الاراضي التي لبيت المال
ومراعاة شروط الواقف

مطلب
ارادة المولود والميراث ليراعي
شرطها

مطلب
على ما وقع له لمان برفوق من
ارادته تقض اوقاف بيت المال

(ومواد الاحياء من بيان الامام)
اورش له بتمام (جراحي ولو احياء
معلم امير قريه) ما هو بالشيء
يعطى حقه (وكل من سحا) أي
العشرية والخراجية

ما في ذلك وحيث ملكها بالشراعه مع وقفها ليراعي شروط وقفه قال في انقضاء الموضعية سواء كان سلطانا
أو أميرا أو غيره وما ذكره الجلال السيوطي من انه لا يراعى شروطه ان كان سلطانا أو أميرا وأنه
يستحق ريعه من بيت المال من غير مباشرة لموافق فعمول على ما اذا وصلت الى اوقاف
باقطاع السلطان اياه من بيت المال كما لا يخفى اهـ وحاصله ان ما ذكره السيوطي لا يخالف ما قلناه من محمول
على ما اذا لم يعرف شراء اوقافها من بيت المال بل وصلت اليه باقطاع السلطان اياها أي بأن جعل له خراجها
مع بقائها عن بيت المال فلم يصح وقفها لاولا لتلزم شروطه بخلاف ما اذا ملكها ثم وقفها كما قلنا لمثل لكن بقي
ما اذا لم يعرف شراء اولها ولا عدمه وانما ظاهره انه لا يحكم بحصة وقفها له لا يلزم من وقفها انه ملكها واولها دون
السيد الجوى في حاشية الاشياء قيل قاعدة اذا اجتمع الخلال والحرام منه وقد فني علامة الوجود
المولى أبو السعود مفتي السلطنة السليمانية بأن اوقاف الملوك وانما مراعى ليراعي شرطها من بيت المال
أو ترجع اليه واذا كان كذلك يجوز ان يحدث اذا كان المنتزعي الموضعية أو المرتب من مصاديق بيت
المال اهـ ولا يخفى أن المولى أبو السعود أدري بحال اوقاف الملوك ومنه ما سيد ذكره انما اخرج في اوقاف
عن الحجة عن الميسوط من أن السلطان يجوز له محاسبة الشرط اذا كان نائب جهات اوقاف قري ومزارع
لان أصلها بيت المال اهـ يعني اذا كانت لبيت المال ولم يعلم ملك اوقافها فيكون ذلك ارضا له وما
حقيقة أي أن ذلك السلطان ادعى وقفه اخرج من بيت المال وعينه لم يتحققه من العلماء والنبيلة ونحوهم
عوايلهم على وصولهم الى بعض حقهم من بيت المال ولما اراد السلطان نظام الملائكة برفوق في عدم
وثيقين وسببهم انه ان يتقرر هـ دالة اوقاف لكونها اخذت من بيت المال وعقد ذلك في المساحا فلا حصره
الشيخ سراج الدين الملقبني وابرهان بن جماعة وشيخ الحنفية الشيخ ابي عبد الله بن شاذلي في الهداية
فقال الملقبني ما وقف على العمل والاطلعة لا يدل الى نفسه لانهم في الحس اكبر من ذلك وما وقف على
فاطمة وحديثه وعائشة يتنقض ووافقه على ذلك اخرون كما ذكره السيوطي في النقل المستور في جواز
قصص معلوم اوقاف الا حصرهم رأيت نحوه في شرح الملقبني في هذا نصه بان اوقاف السلاطين من بيت
المال ارضادات لا اوقاف حقيقة وأن ما كان منها على مصاديق بيت المال لا يتخص بخلاف ما وقفه السلطان
على اولاده أو عتقائه من لا والله حيث كانت ارضادات لا يلزم مراعاة شروطها لعدم كونها ارضا تعيينا
شرط صحة بيت اوقاف السلطان دون الشراعية بيت المال لا ينفذ وقد علمت موافقة العلامة الاكمل على
ذلك وهو موافق لما مر عن الميسوط وعن المولى أبي السعود ولما سيد ذكره انما اخرج في اوقاف عن النهر من أن
وقفه قطع لا يجوز ان اذا كانت ارضا مواتا أو ملكا لا امام فأنقطعها رجلا وهذا خلاف ما في النعمة
المرضية عن العلامة فاسم من أن وقف السلطان لارض بيت المال صحيح وقت ولعل مراده انه لا يغير
اذا كان على مصلحة عامة كما مثل الطرسوسي عن فتوى خان من أن السلطان لو وقف ارضا من بيت مال
المسلمين على مصلحة عامة لم يجرى بان وهان له اذا ابدى على مصرفه الشرعي فتدبر من مصرفه من
أمراء الجور في غير مصرفه اهـ فقد أفاد أن المراد من هذا الوقف تأيد مصرفه على هذه الجهة المعينة التي
عينها السلطان مما هو مصلحة عامة وهو معنى الارصاد السابق ولا ينافي ما تقدم والله سبحانه أعلم (قوله
بأن الامام) قيد به لان الاحياء يتوقف على اذنه ط عن المنع (قوله كما مر) أنه اذا فعل مع المسلمين
أودلهم على الطريق يرضع له ط (قوله خراجي) لانه اشد اوضع على الكافر وهو انيق به كما مر (قوله
اعتبر قريه) أي قرب ما احياء ان كان في ارض الخراج اقرب كانت خراجية وان كان في العشر اقرب
فعشرية نهر وان كانت منهم فعشرية مراعاة بجانب السلم ط وهذا عند أبي يوسف واخبر محمد بن
فان احياء بما الخراج خراجية والافعشرية بحر وبالقريب في (قوله ما قرب انني يعطى
حكمه) استئناف قصد به التعليل ط كفاء الدار لسا حها ان تساعه وان لم يكن ملكا له ولا لا يجوز احياء
ما قرب من العامر بحر (قوله وكل منهما الخ) تبع في هذا صاحب الدرر وهو مخالف لما في الهداية
والتبين والكافي وغيرها من أن اعتبار الماء فيها الوجه لمسلم داره بيتا قول في الكافي لان ائمة في غير
المعصوم عليه تدور مع الماء فان كانت تسقي بماء أو غير فهي عشريه وان كانت تسقي بأنهار الاعاجم

نخراجية ولو بهذا مرة وبه ذات مرة فالعشر أحق بالمسلم **اه** ومقتضاه أن المنصوص على أنه عشرى كارض
العرب ونحوها أو على أنه خراجي **ك** أرض السواد ونحوها لا يعتبر فيه الماء وعن هذا قال في الفتح
بعد كلام والحاصل أن التي فتحت عنوة أن أقل الكفار عليها لا يوظف عليهم إلا الخراج ولو بقيت بماء المطر
وان قسمت بين المسلمين لا يوظف إلا العشر وان سقيت عما لا ينهار وكل أرض لم تفتح عنوة بل أحياها مسلم
ان كان يسل إليها ماء انتمارخراجية أو ماء غير ونحوه فعشرية وهذا قول محمد وهو قول أبي حنيفة **اه**
فحصل أن الماء يعتبر فيه بالوحي مسلم أرضاً أو جعل داره يستأجره بخلاف المنصوص على أنه عشرى أو خراجي
وقد مناعن الدرامستي أن المفتي به قول أبي يوسف أنه يعتبر التربة وهو ما مشى عليه المصنف أولاً كالكنز وغيره
وقد مناعن في متن الماتى فافاد ترجيحاً على قول محمد وقال **ح** وهو المختار كما في الجوى على **الكنز** عن شرح
قرا حصارى وعليه المتون واعتبار الماء قول محمد قال في الترتيب لآية قوله وكل منه ما الخ فيه مخالفة لقوله
قوله وما أحياه مسلم يعتبر بقربه لأنه اعتبر الخيرة وهنا اعتبر الماء وعلمت أن ذلك قول أبي يوسف وهذا قول
محمد **اه** (قوله بماء العشر) هو ماء السماء والمين والبر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد وماء
الخارج هو ماء انهم حفرتهما إلا عاجم وكذا سيجون وجيمون ودجلة والسران خلافاً للمجد والحاصل أنه
ما كان عليه **ب** مرة ثم حوينا قهر أو ما سواه عشرى ونعماءه فيما قد مناه في باب العشر (قوله خراج
مقاسمة الخ) هذا انما يوضع استدعاء على الكافر كالموظف فإذا فتح بلدة ومن على أهلها بأرضها له أن يضع الخراج
عليها مقاسمة أو من نالها بخلاف ما إذا قسمها بين الجيش فإنه يضع العشر فإن الخير الرمي خراج المقاسمة كالموظف
مصرفاً وكالعشر مأخذ الفرق فيه بين الرطب والزروع والكرم وانخل المتصل وغيره فقسم الجميع على حسب
ما تليق الأرض من النصف أو الثلث أو الربع أو الخمس وقد تقرر أن خراج المقاسمة كالعشر المتعلقة بالخارج
ولذا كثر بتكرار الخراج في السنة وانما يسارقه في المصروف في كل شيء يؤخذ منه العشر أو نصفه يؤخذ منه
خراج المقاسمة وتجوز الأحكام التي قررت في العشر وفافا خلافاً فإذا علمت ذلك علمت ما يزرع في بلادنا
وما يفرس فإذا غرس رجل في أرضه زيتوناً أو **ك** رماً أو أشجاراً يقسم الخراج كل ررع ولا شيء عليه قبل أن
يعلم بخلاف ما إذا غرس في الموظف ولو أخذها مقاطعة على دراهم معينة بالتراضي يفتى الجواز وكذا لو وقع
على عداد الاشجار لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من أي شيء **هـ** وان تقدر خراج المقاسمة
مفوض لرأي الإمام وكل من أنواع الثلاثة يفعل في بلادنا فعض الأرض تقسم ثلثاً اعتبارها بأخذون
السلطان منها ثلثاً أو ربعاً ونحوه وبعضها يقطع بمئة دراهم معينة وبعضها يحدد بأشجارها وأخذ على كل شجرة
قدر معين أو كل ذلك جائز عند الطاقة والتراضي على أخذ شيء في مقابل خراج المقاسمة لم يستحقه ولا شك أن
أراضي بلادنا خراجية وخراجها مقاسمة كما هو مشاهد وتقديره مفوض إلى رأي الإمام **اه** وبأني تمام
الكلام قلت لكن مر أن المأخوذ الآن من أراضي مصر والشام أجرة لأعشر ولا خراج والمراد الأراضي التي
صارت لبيت المال لا المملوكة أو الموقوفة كما قدمنا لكن هذه الأجرة بدل الخراج كما مر ويأتي (قوله يتعلق
بالممكن من الانتفاع) بيان لكونه واجبا في الذمة أي أنه يجب في ذمته بمجرد تمكنه من الانتفاع بالأرض
لا بعين الخراج حتى لو تمكن من الزراعة وعطاهما وجب بخلاف ما لو لم يتمكن كما سبكره المصنف (قوله
كما وضع الخ) غشيل الخراج الوظيفة (قوله على السواد) أي قرى العراة (قوله بذراع كسرى) احتراز
عن ذراع العامة وهو ست قبضات فتح والقبضة أربع أصابع (قوله بالقدان) بالتشكيل آلة الحرث ويطلق
على التورين يحرث عليهما في قران وجمعه قدادين وقد يخفف فيجمع على أفدنة وقد ن مصباح والمراد هنا
الأرض وهو في عرف الشام نوعان روماني وخرماني ومساحة كل معروفة عند الفلاحين (قوله وعلى
الأول المعول بحر) وأصله في الفتح وقال ان الثاني يقتضي أن الجريب يختلف قدره في البلدان ومقتضاه
أن يصدر الواجب مع اختلاف المقادير فإنه قد يكون عرف بلد فيه مائة ذراع وعرف أخرى فيه خمسون ذراعاً
(قوله بلغة الماء) صفة لجريب قديمه لما يأتي من أنه لا خراج ان غلب الماء على أرضه أو انقطع وبه علم أن المراد
الماء الذي تصير به الأرض صالحة للزراعة فصار كقول الكثر حريب صلح زراعة (قوله صاعاً) مفعول وضع
وهو التفسير الهاشمي الذي ورد عن محمد بن أبي القاسم الله تعالى عنه كما في اليداية وغيره وهو ثمانية ابطال أربعة أمثاله

مطلب في خراج المقاسمة

(ان سقى بماء العشر أخذ منه
العشر الا ارض **ك** كافر تسقى
بماء العشر) اذ الكافر لا يبدأ
بالعشر (وان سقى بماء الخراج
أخذ منه الخراج) لان الماء
بالماء (وهو) أن الخراج
(نوعان خراج مقاسمة ان كان
الواجب بعض الخارج الخمس
ونحوه وخراج رطبة ان كان
الواجب شيئاً في الدقة يتعلق
بالممكن من الانتفاع بالارض كما
وه مع محمد بن أبي القاسم على السواد
لكل جريب) هو ستون ذراعاً
في ستين بذراع كسرى سبع
مئات وقيل المعبر في كل بلدة
عرههم وعرف مصر التقدير بالقدان
فتح على الأول المعول بحر (يلغى
الماء صاعاً)

وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى الجحاج فيقال صاع جحاجي لان الجحاج اخرج به بعد ما فقد
 كافي ط عن الشلي (قوله من رآه شعير) أي فهو مخبر في اعطاء الصاع من الشعير أو البر كافي النهاية معزيا
 الى فتاوى قاضي خان والصحيح انه مما يزرع في تلك الارض كافي الكافي شربلاية ومثله في البحر وبقي ما اذا
 عطلها والظاهر أن الامام يجر تأمل (قوله ودرهما) هو وزن سبعة كافي الزكاة بحر وهو أن
 يكون وزنه اربعة عشر قيراطا جوهره (قوله اربعة) بالفتح والجمع الطاب وهي الثناء والخيار والبطيخ
 والباذنجان وما جرى مجراه والنقول غير اربعة مثل الكراث شربلاية (قوله متصلة) يعني انه يشترط
 في تلك الاشجار التي للعنب والتمر وغيرهما أن يكون متصلا بعضها ببعض بحيث لا يمكن أن يزرع بينها افاده
 في شرح الملتقى فلو كانت متفرقة في جوامع الارض ووسطها مزرع فلا شيء فيها كالأشياء في غرس اشجار غير
 مثمرة بحر ط وقوله فلا شيء فيها أي في الاشجار المتفرقة بل يجب في الارض لانها اذا كانت متفرقة
 فهي بستان فيجب بقدر الطاقة على ما يأتي أو المراد لا شيء فيها مقدار تأمل وقوله كالأشياء في غرس الخ هذا
 اذا لم يتعد شغل ارضه بها فلو استغنى ارضه بقوائم الخلاف وما شبهه أو انقص أو الحشيش مكان فيه
 العشر كما قد مناه في باب من البدائع وغيرها تأمل (قوله ضعفها) أي ضعف الخمسة وهو عشرة دراهم
 لما فيها من الاثمار فان كانت لم تثمر بعد فليس يخرج ازرع كافي الخاتمة درمستقي (قوله ولما سواه) أي سوى
 ما ذكر من الاشياء الثلاثة الموطب عليها (قوله مما ليس فيه توطيف عمر) قصده اصلاح المتر فان ظاهره
 أن الزعفران والبستان فيه توطيف عمر كما هو قضية العطف مع انه ليس كذلك (قوله يحوطها)
 أي برعاها ويحفظها وهو تشديد الواو أي دار عليها حائط قال في المصباح حاطه يحوطه حوطا رعاها وحوط
 حوله تحويطا اذ ارعاه حتى جعله محيطا به اه (قوله فلو ملته الخ) في المصباح التفت
 التبات بعضه ببعض اختلط ثم اعلم أن حاصل ما ذكره من التفرق بين البستان والكرم هو أن ما ثبت انتجاره
 ملته فهو كرم وما كانت متفرقة فهو بستان وقد عزا في البحر الى الظهيرية ومثله في كافي التفتي ومقتضاه
 أن الكرم لا يختص بشجر العنب مع أن ما في المتن من عطف نحل على الكرم يبيد أنه غيره وفي الاختيار
 والجريب الذي فيه اشجار مثمرة ملته لا يمكن زراعتها فان لم يوضع عليه بقدر ما يطبق لانه لم يرد عن عمر
 رضي الله تعالى عنه في البستان تقدير فكان مفتوحا الى أمر الامام وقال أبو يوسف لا يراد على الكرم لأن
 البستان بمعنى الكرم فالوارد في الكرم وارديه دلالة وان كان فيه اشجار متفرقة فهي تابعة للاريس
 اه ومما دله أيضا أن الكرم يختص بالعنب والبستان غيره بشرية التمهيد اولاً وثانياً وهذا اوفق بما
 في كتب اللغة ومما دله أيضا أن الخلاف بين محمد وأبي يوسف في البستان اذا كانت اشجاره ملته
 وأن ما في المتن هو قول محمد وعليه جرى في الملتقى وذكر في البدائع مثل ما في الاختيار حيث قال وفي جريب
 الكرم عشرة دراهم وأما جريب الارض التي فيها اشجار مثمرة بحيث لا يمكن زراعتها لم يذكر في طاهر الرواية
 وروى عن أبي يوسف انه قال اذا كان النخل ملته جعلت عليه الخراج بقدر ما يطبق ولا يزيد على جريب درهم
 عشرة دراهم (قوله لان التفتي الخ) علمه لقوله ونجاسة الطاقة نصف الخارج فلا ينافي انه يجوز التفتي عنه
 فافهم (قوله فلا يراد عليه في خراج المقاسمة) ترك ما لم يوطف مع أن الظلام فيه فكان عليه أن يقول فلا يراد
 عليه فيه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموطف الخ افاده ح قلت وقد يجاب بأن قوله وانما نصف الخ يبيد
 انه يجوز وضع النصف أو الربع أو الخمس فيه بخارج مقاسمة لانه جرم من الخارج وهو غير الموطف فتدوله
 في خراج مقاسمة اراد به هذا النوع وقوله ولا في الموطف الخ اراد به النوع اه قول فافهم (قوله ولا في الموطف
 على مقدار ما وطنه عمر) وكذا اذا اقتضت بلدة بعد عمر فأراد الامام أن يضع على ما يزرع حنطة درهمين
 وقنبرا وهي طبيعة ليس له ذلك عند أبي حنيفة وهو الصحيح لأن عمر رضي الله تعالى عنه لم يرد لما أخبر بزيادة
 الطاقة افاده في البحر عن الكافي فان ط وهذا نص صريح في حرمة ما حدثه الله على الارض من الزيادة
 على الموطف ولو سلم أن الارض التي تلي بيت المال وصارت مستأجرة اه أي لما قد مناه عن انتزاعها من
 الامام يدفعها للزراع بأحد طريقتين إما باقائهم مقام الملاك في الزراعة واعطاهم الخراج وإما باجارتهم لهم بقدر
 الخراج فقوله بقدر الخراج يدل على عدم الزيادة قلت لكن المأخوذ الآن من الارض التي الشامية التي آلت الى

من رآه شعير ودرهما) عطف على
 صاع من اجود السقود زيادتي
 (الجريب الرطبة خمسة دراهم
 والجريب الصرم أو الضل
 متصلة) قيد فيهما (ضعفها رما
 سواء) مما ليس فيه توطيف عمر
 (زرع بستان وبستان) هو كل
 ارض يحوطها حائط وفيها اشجار
 مثمرة يكن الزرع تحتها
 فلو ملته أي متصلة لا يكن
 زراعتها فهو كرم (طاهه
 و) فيه انفاقة نصف الخ ارح لأن
 (التفتي عين الانصاف فلا يراد
 عليه) في خراج المقاسمة ولا في
 الموطف على مقدار ما وطنه عمر
 رضي الله تعالى عنه

بيت المال بموجب البراءة والدفترا السلطانية وكذا من الاوقاف شيئا كثيرا فان ما يؤخذ منه نصف الخارج
ومنها الربع ومنها العشر والظاهر انه خراج مقاسمة في أصل الوضع فيؤخذ بقدره اذا صار بدل اجرة ولعل
ما مر من التوظيف كان على سواد العراق فقط والموضوع على الاراضي الشامية ~~كان~~ خراج مقاسمة فبقي
الماخوذ قدره وقدمنا التفسير عن الخير الرمي بأنه خراج مقاسمة (قوله وان طاق) نعم لقوله ولا يراد
عليه الخ فيشمل ما لم يوظف كما مرّح به في قوله ونغية الطاقة نصف الخارج ويشمل خراج المقاسمة كما نص
عليه في النهرو وكذا الموظف من عمر رضى الله تعالى عنه كما في الجرار ومن امام بعده كما مرّ قافهم (قوله وجوزا
عند الاطاقة) اعلم ان قول المصنف وغيره ينقص مما وظيف ان لم ينطق به هم منه انها ان طاق لا ينقص
منه وهو مخالف لما في الدراية من جوار النصف عند الاطاقة قال في المرو لو قيل بوجوده عند عدم الاطاقة
ويجوز ان عند الاطاقة لكان حسنا وعليه يحمل ما في الدراية قد بره اهـ وحينئذ فانهم من قول المصنف
ان لم ينطق به لا يجب التقيص عند الاطاقة فلا ينافي جواره فتقول الشارح وجوب بقيد لقول المصنف وينقص
بما وظيف لا لقوله في الترح فيه نص الى نصف الخارج وقوله وجوزا عطف على وجوب فكاكه قول وينقص
وجوب بما وظيف ان لم ينطق وجوزا ان طاق وهذا كلام لا غبار عليه وبه قطع ما قيل ان مقتضى هذا
الهدف ان الخارج من الكرم لا يلوغ افع درهم جازا أخذ خمس مائة ولا قائل به والمراد انه ان بلغ الخارج
ضعف الموظف ارا اكثر جاز لا دم ان ينقص عن الموظف اهـ ووجه القوط ان هذا مما يرد لو كان قوله
وجوب بقيد لقوله فينقص الى نصف الخارج فيصير معنى قوله وجوزا انه ينقص الى نصف الخارج جوارا عند
الاطاقة ولا موصوب لهذا الحل قافهم (قوله وينبغي ان لا يراد على النصف الخ) هذا في خراج المقاسمة
ولم يقيد به لانها ممة من التعيين بالنصف والخمس فان خراج الوظيفة ليس فيه جر معين تأمل قال في النهرو سكنت
عن خراج المقاسمة وهو اذا من الامام لمهم باراضهم ورأى ان ينفع لهم جزءا من الخارج كنصف أو ثلث
أو ربع فانه يجوز ويكون ممة حكم العشر ومن حكمه ان لا يراد على النصف وينبغي ان لا ينقص عن الخمس
قوله الخادى اهـ وبه علم ان قول الشارح وينبغي مذكور في غير محله لان الزيادة على النصف غير جائزة
كما مر التفسير في قوله ولا يراد عليه ~~وكان~~ عدم التقيص عن الخمس غير منقول فذكره الخادى بحثا
لكي قال الخير الرمي يجب ان يحمل على ما اذا كانت تطبيقا لو كانت قليلة الربع كثيرة انون ينقص اذ يجب
ان يتفاوت الواجب لتفاوت المونة ~~كما في~~ ارض العشر ثم قال وفي انكاف وليس لامام ان يحول الخراج
الموظف الى خراج المقاسمة أقول وكذلك عكسه فيما يظهر من تعليقه لانه قال لان فيه نقض العهد وهو حرام
اه قلت صرح بالعكس الله تعالى وقدمنا عن الرمي ان المأخوذ من الاراضي الشامية خراج مقاسمة
وكتبنا ان ما صار منها بيت المال تؤخذ اجرة بقدر الخراج ويكون المأخوذ في حق الامام خراجا بحيث كان
كدلت تعبر فيه الطاقة وبه يعلم ان ما فعله اهل التمار والزعامات من مطالبة اهل القرى بجميع ما عينه لهم
السلطان على القرى كان قسم من النصف ونحوه ظلم محض لان ذلك المعين في الدفترا السلطانية مبنى على انه كان
لا يؤخذ من الرراع سوى ذلك القسم المعين والتنازل عنه يبق للزراع والواقع في زماننا خلافة فان ما يؤخذ
منهم الا ان ظلمنا بما يسمى بالذخائر وغيرها شيئا كثيرا يستغرق جميع الخارج من بعض الاراضي بل يؤخذ منهم
ذلك وان لم يخرج الارض شيئا وقد شاهدنا مرارا ان بعضهم ينزل عن أرضه لغيره بلاشيء الكثرة ما عليه من الظلم
وحينئذ فطالبته بالقسم ظلم على ظلم والظلم يجب اعدامه فلا يجوز مساعدة اهل التمار على ظلمهم بل يجب ان
يقرر الى ما تطيقه الاراضي كما افق به الخير الرمي ونقل بعض الشراح عن شمس الأئمة ان من سيرة الاكاسرة
اذا اصاب زرع بعض الرعية آفة عوضوا له ما اتفق في الزراعة من بيت مالهم وقالوا التاجر شريك في الخسران
كما هو شريك في الربح فاذا لم يعطه الامام شيئا فلا أقل من ان لا يغرمه الخراج (قوله فعليه خراج الارض)
كذا في البحر عن شرح الطحاوي قال ط والاولى خراج الزرع كما نقله الشارح عن مجمع الفتاوى في باب زكاة
الاول والى أي يدفع صاعا ودرهما (قوله الى أن يطعم) يضم اوله وكسر ثائه مبنيا للفاعل قال في المصباح اطعمت
الشجرة بالالف ارضتها (قوله فعليه خراج الكرم) أي دائما لانه صار الى الادنى مع قدرته على الاعلى قال
في الفتاوى الهندية قالوا من اتقل الى أخس الامر من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران

وان دأقت على الصحيح كافي
(وينقص مما وظيف) عليها
(ان لم تفاق) بأن لم بلغ الخارج
نصف الخارج الموظف فينقص
الى نصف الخارج وجوباً وجوزاً
عند الاطاقة وينبغي ان لا يراد
الى النصف ولا ينقص عن الخمس
تدأى وفيه لا نمر بأرض
الخارج كرم أو نحو ذلك عليه خراج
الارض الى ارضهم رند الوقع
الكرم رزق الخبز فعليه خراج
الكرم

مطلب
لا يقول خراج الموظف الى خراج
المقاسمة وبالعكس

مطلب
لا يلزم جميع خراج المقاسمة اذا لم
تفاق لكثرة المطالم

وإذا اطعم فعليه قدر ما يطيق
 ولا يريد على عشرة دراهم
 ولا يقص عاشكان وكل ما
 يمكن الرخ تحت شجرة فستان
 ومالا يمكن فكرم وأما التاجر
 التو على الماء لا ينفي فيها انتهى
 وفي ركة الخبزية قوم شروا
 ضبعة فيها كرم رأس فشري
 أحدهما الكرم والآخر الاراضى
 وأرادوا قدم الخارج فله معلوما
 وكما كان قبل الشراء والاهـ أن
 كمن جـ لا قال لم تعرفوا الكرم
 الكروما قسم بقدر الماء من
 قرية حراهم معاوت فطلبوا
 اتـ وية ان لم يـ لم يرد ابتداء
 تركه لم ماء ان (ولم حراج
 ان لم الماء على أربعة أو اثنع
 الماء) أو ثاب الرج امة معاوية
 كغرق وحرق وشد برد) الا اذا
 بقى من الماء ما يكر الرخ فيه
 ثاب (أما اذا كانت الافة غيرة
 معاوية) وعكر الـ تازعها
 (ثا كل مردة وساع وغوهما)
أنهم ومأرودة بجر
 (أو هلك) الخارج (بعد الحصاد
 لا) بـ بـ قطا وقبله بـ قطا ولو هلك
 بعضه ان يصل ما اتفق ثـ

أخذ منه مقدار ما ينبت منه
سراج وتغامه في الشربة لامية معزيا
للبحر قال وكذا حـ م الاجارة
في الارض المستأجرة (فان
عطها ساهاون حراهما
موطأا أو سلم) صاحبها (أو اشترى
مسلم) من دمي (أرس حراج
يجب) الحراج ولو معه انسان من
الزراعة أو من الخارج (حراج
(مقامه لا) يجب ثمن سراج
وقد علم أن المأخوذ من أراضي
مصر حرة لا حراج بها بل الآن
من الاخذ من الدلاح وان لم يزرع
ويسمى ذلك فلاحة واحماره على
السهم في بلاد مصر بعم
داره ويررع الارض حرام الاشبة
بهر ونحوه في الشربة لامية
معها لا حراج قال وقد علم أن
مصر الآن ليست حراحة بل
بالاجرة فلا ثمن على من لم يزرع
ولم يزرع مسأجره ولا حراج عليه
بما يملكه الطائفة من الدار
حرام خصوصا اثر الاشباع
بالعلم وقالوا الورع الخس قادرا
على العمل كرسا عليه حراج
الاعلى وهذا لا ينبغي به كيدا
تحت الطائفة (باعت أراضي حراحية
ان بقي من الدية مقدار ما تملك
المشتري من ارضه عليه الحراج
والدفع البائع)

٢ مطا
في المالك من زراعة الارض
الحراحية

٣ مطا
لورح من مزارع من مزارع لا يجبر
على اعود

ما يأخذ الا عراب وحكام السياسة ظالم كما يعلم بمقتضى ما
الحراج كدروهم ومساكين يجب الحراج وان بقي اقل من مقدار الحراج يجب نصيبه وأشار الشارح الى هذا
بقوله وتغامه في الشربة لامية فانه مذكور فيها أفاده ح (قوله مستف سراج) على حذف العاطف أو على معنى
مستف عن السراج فان المصنف في المنع نقل ذلك عن السراج (قوله وكذا حكم الاجارة) أي لو استأجر
أرسا فغلب على المال أو قطع لا يجب الاجرة وأما لو أصاب الرخا فانه يابس قطا جرة ما بقي من السنة
بعد انتهال ذلك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا يجب أجر ما استوفى لا غيره فينشق بين هذا وبين
الحراج فانه يستطاع في البحر عن اللواحية قلت لكن في اجارة الدار في عن المحيط السوى على انه اذا بقي
بعد هلاك الرخا مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب الاجر والاي يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه
في الضرر وكذا لو معه غاصب اه والحراج كذلك كما علمت (قوله فان عطها صاحبها) أي عطل الارض
الصالحه لزراعة وترمت في فلت في الحانية في أرض الحراج أرس سجة لا تصلح للزراعة أو لا يصلح للماء ان
امكن اصلاحها ولم يصلح فعليه الحراج والافلا اه ومن التعطيل من وجه ما لو زرع الاخص مع قدرته على
الا على كما مر قلت وتنتهي من التعطيل ما ذكره في الاما في فصل أحكام المقابر والربط لوجه أرضه
مقبرة أو ما لا له أرضا سقط الحراج عنه وتبيل لا يسقط والعجب هو الاول اه وعليه مثنى في المنظومة
المسبة راقى مالو غراما مها عن الزراعة لعدم قوته وأسبابه فلا مام أن يدفعها لغيره من اربعة لياخذ
الحراج من نصيب المالك ويمسك الباقي للمالك وان شاء أجرها أو أخذ الحراج من الاجرة وان شاء زرعها من
بيت المال فان لم مس باءها وأخذ الحراج من ثمنها قال في النهاية وهذا بخلاف لانه من باب صرف
الضرر والامام بالدر الحاس وعن أبي يوسف يدفع للعاجز كسايته من بيت المال قرضا ليعمل فيها فيلحق
وفي الخيرة لو عادت مدرة مالكمها ردها الامام عليه الا في البيع (قوله يجب الحراج) أما في التعطيل فلان
القتل بها من جهته وأما ما بعده فلان الحراج فيه معنى المؤنة فأمسك بقاؤه على المسلم وقد صرح أن الصحابة
اشترى أراضي الحراج وبنوا أو ذنن خراجها وتغامه في الفتح (قوله لا يجب ثمن) لانه اذا منع ولم يقدر على
دفعه لم تكن من ارضه ولا حراج المقامه يتعلق به من الخارج مثل العشر فاذا لم يزرع مع القدرة لم يوجد
الحراج بخلاف حراج الوطيفة لانه يجب في الدقة بحذر التمكن من الزراعة (قوله وقد علمت الخ) حاصله دفع
ما وهم من قولهم لو علمها صاحبها يجب الحراج انما لو زرع الزراعة لغيره أو رجل من القرية يجبر على
الزراعة والعود وليس كذلك أما لو لم يعلمت من قولهم ان الامام يدفعها لغيره من اربعة أو بالاجرة أو يدعها
ولم يتولوا الجباة صاحبها وأما ثانيا فلما مر من أن الاراضي الشامية حراجها مقاسمة لا وطنية فلا يجب
بانه تعطيل أصلا رأيا ثانيا فلما صار بيت المال صار المأخوذ منها اجرة بقدر الحراج والاجرة لا تلزم هنا
بدون الترام اما بعد الاجارة أو بالزراعة قال الخبر الرمي في حاشية البحر أقول رأيت بعض أهل العلم افترى بأنه
اذا رحل الدلاح من قرية ولم حراج القرية برحله انه يجبر على العود وربما اغتر به بعض الجهلة وهو محمول
على ما اذا رحل لاعتلم وجور ولا عن ضرورة بل تعسا وأمر السلطان باعادته للمصلحة وهي صيانة القرية
عن الحراج ولا ضرر عليه في العود وأما ما يفعله الطائفة الآن من الازام بالزاد الى القرية مع التكليف الشاقة
والخوار المسرط فلا يتولى به مسلم وقد جعل الحصى الشافعي في ذلك رسالة أقام بها الطائفة على فاعل ذلك
فارجع اليها ان شئت اه (قوله كيدا يتحرى الطائفة) قال في العناية ورد بأنه كيف يجوز الكتمان وانهم
لو أصدوا كن في موضعه لكونه واجبا يجب بأمالو أقتينا بذلك لا تدعى كل طالم في أرض ليس شأنها ذلك انها
فل هذا كانت تررع ارسران فبأخذ خراج ذنت وهو ظلم وعدوان اه (قوله باع أرضا حراحية الخ) هذا
اذا كانت فارغة لكن اختلسوا في اعتبار ما يتمكن المشتري من زراعته فتبيل الحنطة والشعير وقيل أي زرع
تكن في اه هل يشترط ادخال الربع بكاله أو لا وفي واقعات الباطني أن السوى على تقديره ثلاثة أشهر وهذا
معه اعتبار زرع الدخن وادخال الربع فان ربع الدخن يدر في مثل هذه المدة وأما اذا كانت الارض
من زروعة فباعتها مع اربع فان كان قبل بلوغه فالخراج على المشتري مطلقا وان بعد بلوغه وانفق دجه فهو كما
لو باعها فزروعة ولو كان لها ربعان حرين ورسمي وسلم أحدهما بائع والآخر للمشتري فالخراج عليهما

TV

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٢

فوائد علمية من كتاب

مطلبه

في اشارة الجدوى ما اقطع له الامام

نعم له اجارته تحريرا على اشارة
المستأجر ومن الحوادث لو اقطعها
السلطان له ولا ولاده وله وعقده
على أن من مات منهم انتقل نصيبه
الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل
من اقطع له في زمن سلطان
آخر هل يكون لا ولاده لم اره
وهي تدعى فراعدهم العاه العليق
بوت المعلق فندره ولواقطعها
السلطان ارضاء وانا اولادها
السلطان ثم اقطعها له فراعدها
والارضاء من السلطان ليس باقية
ابنة وفي الاشياء قبل القتل
في الدين افاقى العلامة فاسم
امارة المطلق وأن الامام أن
يجرحه متى شاء ويبدل رعيته
بغير الموات أما الموات ليس
للإمام احراره عنه لانه فاعده
والاجابة فاعده

* (فصل في الحرية) *

في بطلان التعليق بموت المعلق

في حجة تعليق التقرير في الوطائف

اذا كتمت رقبته لم تنتفع له كما قلنا فلا شك في صحة بيعه وغيره (قوله نعم له اجارته الخ) قال ابن نجيم في رسالته
في الاقضاء وصريح الشيخ فاسم في فتوى رفعت له بان للندي أن يوجر ما اقطع له الامام ولا اثر لجوار احرار
الامام له أثناء المدة كما لا اثر لجوار موت المورث في أثناء المدة ولا لكونه ملك منقعة له في مقابلة مال له تعاقبهم
على أن من مولى على خدمة عبد سنة كان للمصالح أن يوجره الى غير ذلك من التصور من الناطقة بايجار
ما ملكت من المانع له في مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منقعة الاقطاع بمقابلة استعداده على اعدله
واذا مات المورث أو أخرج الامام الارض عن المقتطع تنصع الاجارة لا تنقل الملك الى غير المورث كما لو انتقل الملك
في المطائر التي حرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة ابيد الذي مولى على خدمته مدة
واجارة الموقوف عليه العلة واجارة العبد المأذون واجارة أم الولد اه (تبينه) المراد بهذه الاجارة اجارة
الارض للزراعة لكن اذا كان للارض رزاق واصحون ايديهم عليها ولهم فيها حرث وكبس ونحوه مما يسهل
كردار او يؤدون ما عليها لا تنصع اجارتها لغيرهم أما اذا لم يصح له رزاق فهو موصون بل يتواردها من
بعد آخرين ويديعون ما عليها من حراج القاسمة فله أن يوجرها لمن اراد لكر الواقع في زمانها أن المستأجر
يستأجرها لاجل احدى حاجاتها لا للزراعة وبشيء ذلك التراما وهو غير صحيح كما افق به الخبير الرمي في كتاب
الوقف وادان في كتاب الاجارة في عدة مواضع فراجع (قوله وانتقل من اقطع له في زمن سلطان آخر) كذا
في عبارة لهر والظاهر من قوله انتقل يعني مات ولو عر به اكل اولي (قوله هل يكون لا ولاده) أي هل نصير
الارض لا ولاد المطلق له عملا بقول السلطان ولا ولاده فانه يعني ان مات عن اولاد فله ولا ولاده من بعده فهو تعليق
معنى (قوله من تنصع قواعدهم الخ) حاصل الجواب انها لا تكون لا ولاده لسلطان التعليق المذكور موت
السلطان المعلق قال في الاشياء من كتاب الوقف يصح تعليق التعرير في الوطائف احدا من تعليق القضاء
والمارت بجماع الولاية فله مات المعلق على التقرير فاذا قال القاضي ان مات فلان ارشفت وطيفة كذا فقد
هو ذلك فيمنع ويندد كذا في اسع الوسائل بينها ووفقه حس انه اقول قدم الشارح في فصل كيفية التسمية
في التسمية انه لم يزل في تلك السنة ما لم يرحلوا من مات الوالي او عمل ما لم ينعنه الثاني ومقتضى هذا
أن التعليق لا يملك موت المعلق فان قوله من قتل قسلا فله سلمه فيه تعليق استحقاق السلب على القتل لكن
قدما ما هناك من شرح السيد الدبير خلاصه وهو أنه على التصيل بعزل الامير ولد بموته اذا نسب غيره من
جهة الخليفة لم يرحلوا (قوله ولو اقطع السلطان ارضاً مواتاً) أي من راسي بيت المال حيث كان
استلم له من أهل الاستحقاق فملك رقبته كما فقدناه او من غير بيت المال والمراد باقطاعه ارضه له باحيائها على
قول أي - بصفة من اشراط ارضه بصفة الاحياء وهذا لا يحتمل بدون الحي - فحقا من بيت المال بل لو كان ذقبا
ملك ما احياه (قوله او ملكتها السلطان) أي باحياء او شرأ من وكيل بيت المال (قوله ثم اقطعها له) يعني
وهي له (قوله حارر رقبته لها) وكذا بيعه ونحوه لانه ملكها حقيقة (قوله والارض ادا الخ) الرصد الطريو
ورصدته رصدا من باب قتل تعدت له على الطريو وقعد فلان بالرصد بغير وبالرصد بالكسر وبالرصد أيضا
أي طريو الارتقاء والى تطار ووربك بالمرصاد أي مراقب فلا يحصى عليه شيء من دعائه ولا تفوته مصباح
ومنه بحر ارضاء الدان بعض القرى والمراعي من بيت المال على المساجد والمدارس ونحوها لمن يستحق من
بيت المال وقراء الوالدة والمؤدبر ونحوهم كان ما ارضده قائم على طريق حاجتهم براقها وانما لم يصح
وهي ارضه لعدم ملك السلطان له بل هو تعيين شيء من بيت المال على بعض من يرضيه فلا يجوز لمن بعده أن يجره
ويتركه من غير ارضه منوطا (قوله بصفة اجارة المقتطع) تقدم فصار ذكرنا عبارة العلامة فاسم
ولله سبحانه اعلم

* (فصل في الحرية) *

هذا هو سرور الذي من احرار وندم الذي لفتوته لوجوبه وان اسلموا بخلاف الحرية اوله الحقيقة فهو
التي لا رعداء طلاق ولا بطلان على الحرية الا مقيدا أي فيقال حراج ارض وهذا اشارة المحاروبت على
فعلة ذلك على هذه التي من الذي رعداء اعطاءهم ونسبى ببيعة من جرت عن الملك جلا بالفتح والمذ

حرجت وأجلت منه واجالية الجاهة ومنه قيل دخل امتة الدين بجلالهم غمر رضى الله عنه عن حريد بن
 جالية ثم نقلت الجالية الى الجزية التي اخذت منهم ثم استعملت في كل حرية فوخذوا ان صاحبها حلي
 عن وطه فقيل استعمل فلان على اجالية واجمع الجوالي مصباح فحلقها على الجزية بنجر بنجر (قوله
 لانها جرت عن القتل) أي قضت وصفت عنه فادخلها طاعه القتل بجر أولها وجبت عقوبة
 على الكفر في الهدية قال في الفقه ولهذا سميت جرية وهي واجرا واحد وهو يقال على ثواب اطاعة
 وعقوبة المعصية (قوله واجمع جري) وفي لغة حريات مصباح (قوله لا يتدرون بغير) أي لا يكون له
 تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يعين ولا يعبر بزيادة أو نقصان وذاك كما صرح عليه الصلاة
 والسلام أهل نجران وهم قوم نصارى بقرب النهر على أنبي سلة في انعام وصالح غمر رضى الله تعالى عنه نصارى
 بنو تلمب على أن يؤخذ من كل واحد منهم نصف ما يؤخذ من المسلم من المال الواجب فلم ذلك ونفذت نصيبه
 في اركة فنع (قوله وما وضع بعد ما قهر وان) هذا الرضع والتقدير لا يشترط به رضا أهله في الفسخ (قوله
 على فقير معقل) ما حذر أن القدرة على العمل شرط في حق الفقير فقط لقوله انه في فقير غير معقل وليس كذلك
 بل هو شرط في حق الكل ولذا قل في اصابة وغيره ما يلزم الرمن منهم وان كان معرطا في اليسار وكذا المرض
 انفس السمة كما في شرح اربلي ولو حذف الفقير لكان أولى بجر أي لو حذف من قوله انه في فقير لا يوضع عليه
 الجزية وفقير غير معقل بأن يقول وغير معقل ليشمل الفقير وغيره لان قوله ههنا عن فقير معقل كما فهمه في شهر
 فاعترضه بأنه لو اقتصر على قوله ومعتل لما افاد اشتراط القدرة على العمل في حق المعنى كلف وقدره به اهت
 ان عمل الاضطراب في العمل وهو الاكساب والمراد القدرة عليه حتى لو لم يعمل مع قدره وجبت ان عطف
 ان رمن كما في الفسخ وقال قيد بالاعمال لانه لو كان مريضاً في نصف السمة ما عداه يجب عليه شيء اه وبه ظاهر
 أن لا قيد بالعمل ههنا واقع في محله وأن قوله لا في لا يوضع على رمن وأغنى وفقير غير معقل نصريح بهوم
 انفس ههنا وثان عطف الفقير والاغنى على الرمن نصف خمس على عام لان المراد بالرمن العاخر ملا وصرح عليه
 لا غناء شموله الفقير وغيره وقد يقال ان غير المعقل اعم منه يشمل ما اذا كان سائماً في كل صميم المدن اعم
 لا يقدر على الكسب بخلافه وعدم معرفته حرفة يلحس منها وعلى هذا فتكون القدرة على العمل شرطاً في معية
 فقط فلا شك أن غير الفقير يوضع عليه ادا كان معصياً برمن ولو سعى وان لم يكن معصياً بهذا المعنى المذكور
 مع غير فقير معقل نادراً ما يدفع الاستدراك الى عبارات المتن ثم رأيت في التمهيد ما يؤيد وجوب
 قول وفيه شارة في أن الدية هو مدي به من يكسبه في كسبه ماله في كل سنة على قوته وهو الموت بحاله احدث منه
 والله فلا ريب أن غيره من الاجابة الى السبب لا يقفه في الحال (قوله رهدا النسيب الخ) الاشارة الى قوله
 في كل شهر درهم وقوله في كل شهر درهمان وقوله في كل شهر أربعة وى التمهيد عن العبطام صاحب في قوله
 عندهم لاسم احراء القتل وبهت الدية بسقطه من كل فرح حلسه في الحال انه يحاطب بأهله الحل عده
 في آخر الحول تحسفاً وبأداءه من شهرين عدا في يوسف في حرهما وقت شهر عدا في آخره اه وفيه
 في التارخية ما ذكره الشارح تعالى الهداية قول محمد واحاملى بها في انعام وحواء وسما في الصلاة
 واحا يجب الاداء في آخره او في آخر كل شهرين وشهرين سهل والتخصيف عليه (قوله واعتبر بوجوه العرف)
 حيث قل ينظر الى عدة كل بلد في ذلك أنه ترى أن صاحب حيدر الغالب بعد من المائتين في السيرة عداد
 به بعد اكثر اورد كره على غير محمد بن سلام فنع (قوله وهو لا يصح) معناه في انولوا الجية ايصافه في قدر
 المنق والاصح في معرفه هو لا يعرفه كذا في الكرمي وهو اختار في الاختيار انه لا يثبت في واعترف
 في المنق تعبر به أي التمهيد لم يذكر في حاه الزاوية ولا يعني أن الاول أي اعتبار عرف في رأي
 صاحب المذهب وقوله في التارخية وفي شرح الجمع وغيره وفيه في توفيقه لزام أي لا هو رسل الامام
 وفي التارخية انه انما صح في مصر اه معني أن رأى الامام أن المقدرات التي لم يردم اصبحت لانت بالرى الى
 نفوس الى رأى المتلى في في الماء الكبير وى عمل بماسة وغير ذلك (قوله ويتر وجوده ههنا
 في حراسة الخ في في العرف ويغنى اعتبارها في اولها لانه وقت الوجوب ههنا في الهربانهم في في
 وجودها في آخرها لانه وقت وجوب الاداء ومن ذلك لو كان في اكثر السمة عيا لخدمته حرية لانه

هي بعد الجرا له نها جرت عن القتل
 والجمع جري كقصة ونحوه
 بوعان (الموضوع من الجزية
 بسيرة) يتدرون ولا (يعبر) فخر
 عن بعد (وما وضع بعد
 ما قهر وان) على املا انهم
 يقدر في كل سنة على
 معقل) يقدر على تخصيص
 الله بربان توجه كان يشاء
 ونحو معناه في اكثر السمة
 ههنا (الشاعر درهمان) في كل
 شهر درهم روى في وسط الحال
 معناه في كل شهر درهمان
 (وعلى المكثر معناه) في كل شهر
 ار بعد درهم وهذا التسهيل
 لبيان الوجوب لانه بأول الحول
 سامة (ومر ملك عشرة امد
 درهم فسادا على قومه
 ما درهم فسادا متو
 ومن مث ما دون المائتين اورد
 يملك في آخره) ماله الاربعين وهو
 احسن اوهوان وعليه الامام
 بغير واعتبر بوجوه العرف وهو
 الاصح تارخية ويعترف
 هذه الصفا في حركاته
 لانه وقت وجوب الاداء

او فقير اخذت منه جزية النقر او لو اعتبر الاول لوجب اذا كان في اولها غنيا فقيرا في اكثرها أن يجب جزية
 الاغنياء وليس كذلك نعم الاكثر كالكل اه واعترضه محشي مسكين بأن ما أورده على اعتبار الاول مشترك
 الارام اذ هو وارد أيضا على اعتبار الاخر لا قضاءه وجوب جزية الاغنياء اذا كان غنيا في آخرها فقيرا
 في أكثرها اذ قلت وحاصله انه اذا كان المعتبر الوصف الموجود في اكثر السنة فلا فرق بين كونه في أولها أو آخرها
 وعلى هذا فن اعتبر آخرها أراد اذا كان ذلك الوصف موجودا في أكثرها وعلى هذا فلا اعتبار بخصوص
 الاول والاخر المسمى كذا المصنف أن المعتبر في الاهلية وعدمها وقت الوضع بخلاف الفقير اذا ايسر بعد
 الوضع حيث توضع عليه وحاصله على وجه يحصل به التوفيق بينه وبين اعتبار أكثر السنة أن من كان من أهلها
 وقت الوضع وضعت عليه وذلك بأن يكون حرا مكفرا لا لم توضع عليه وان صار أهلا بعده كما سيأتي ومن كان
 أهلا وقت الوضع لكن قام به عذر لم توضع عليه الا اذا زال العذر بعده كالفقير اذا ايسر والمريض اذا صح لكن بشرط
 أن يبقى من السنة أكثرها وعلى هذا فيعتبر أول السنة لتعرف الأهل من غيره وبعد تحقق الاهلية لا يعتبر أولها
 في حق تغير الاوصاف بل يعتبر أكثرها فيه كما اذا كان مريضا في أولها فان صح بعده في أكثرها وجبت والا فلا
 وكذا لو كان فقيرا غير معمل ثم صار فقيرا معملا أو متوسطا أو غنيا في أكثرها وعلى هذا يحمل ما في الوالدية
 وغيرها من أن الفقير لو ايسر في آخر السنة اخذت منه اه أي اذا ايسر أكثرها وعلى هذا عكسه بأن كان
 غنيا في أولها فقيرا في آخرها اعتبر ما وجد في أكثرها لكن على ما مر من أنه يؤخذ في كل شهر قسط يؤخذ
 من كان غنيا في أولها شهرين متلا قسط شهرين دون الباقي لما في القهستاني عن المحيط بقط الباقي في جزية
 السنة اذا صار شجاعا كبيرا أو فقيرا أو مريضا نصف سنة أو أكثر اه وأشار الى أن ما نقص عن نصف سنة لا يجعل
 عذرا ولذا قال في الفتح انما يؤخذ على المعقل اذا كان معصيا في اكثر السنة والا فلا جزية عليه لان الانسان
 لا يتخلو عن قليل مرضه لا يجعل القليل منه عذرا وهو ما نقص عن نصف العام اه هذا ما ظهر لي في تحرير
 هذا المحل والله تعالى اعلم (قوله وتوضع على كتابي) أي ولو عرييا فتح والكتابي من يعتق ديناسماويا
 أي من لا بكتاب كاليهود والنصارى (قوله السامرة) فاعل يدخل وهم فرقة من اليهود وتحالف اليهود في اكثر
 الاحكام ومنهم السامري الذي وضع الحمل وعبد مصباح (قوله والارمن) نسبة على خلاف القياس الى
 ارمينية بكسر الهمزة والميم بينهم اراما سكتة وفتح ايماء الثانية بعد النون وهي ناحية بالروم كما في المصباح
 (قوله تؤخذ منهم عند خلافاهما) أي بناء على أنهم من النصارى أو من اليهود فهم من أهل الكتاب
 عنده وعندهما بعدون اللواكب فليسوا من الخبايين بل كعبدة الاوثان كما في الفتح والنهر قال ح أقول
 اهركلامهم أن العصابة من العرب اذ لو كانوا من العجم لما تأتى الخلاف لما علمت أن العجم تؤخذ منه الجزية
 ولو شركا اه قلت وبؤي دمانته الساماني عن البدائع من أنه عندهم تؤخذ منهم الجزية اذا كانوا من العجم
 لانهم كعبدة الاوثان اه (قوله ومجوسى) من بعد النار فتح (قوله على مجوس هجر) يقتضين قال في الفتح
 بلدة في البحرين اه وفي المصباح وقد اطلقت على ناحية بلاد البحرين وعلى جميع الاقليم وهو المراد بالحديث
 اه وفيه أيضا البهران على اقط التنية وضع بين البصرة وعبان وهو من بلاد نجد (قوله ووثى عجمي)
 الوثن ما كان منقوشا في حائط ولا شخص له والصنم ما كان على صورة الانسان والصلب ما لا نقش له ولا صورة
 ولكنه يعبد مع عن السراج ومثله في البحر لكن ذكر قبله الوثن ما له جنة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر
 نحت والجمع اوثان وكانت العرب تنصبها وتعبدها اه وفي المصباح الوثن الصنم سواء كان من خشب
 أو حجر أو غيره اه والجمي خلاف العربي (قوله لجواز استرقاقه الخ) وانما لم تضرب الجزية على الساء
 وانصيان مع جواز استرقاقهم لانهم ما رواه ابا عالاصولهم في المصنف فرقا كانوا ابا عا في حكمهم فكانت
 الجزية عن الرجل وأتباعه في المعنى ان صكان له اتباع والافوى عنه خاصة فتح (قوله لان المجزاة في حقه
 أشهر) لان القرآن نزل بلغتهم فكان كفرهم والحالة هذه اعطاهم من كفر العجم فتح وأورد في التهران هذا يشمل
 ما اذا كان كتابيا اه أي في ذات ما مر من انه توضع عليه قلت والجواب انه وان شمله لكان خسر بقوله
 تعالى من ادين اوثان الكتاب اه ثم رأيت في التبريد لانية (قوله فلا يقبل منهما) أي من العربي
 الوثني والمراد بالاسلام وان لم يسلم قبل بالسيوف في الدر المنثور عن البرجندى أن نسبة القبول الى السيف

(ووضع على كتابي) يدخل
 في اليهود السامرة لانهم يدينون
 بشربعة موسى عليه الصلاة
 والسلام وفي النصارى الفرنج
 والارمن وأما العصابة ففي الخانية
 تؤخذ منهم عند خلافاهما
 (ووثى عجمي) ولو عرييا لوضع
 عليه الصلاة والسلام على مجوس
 هجر (ووثى عجمي) لجواز
 استرقاقه بخلاف ضرب الجزية
 عليه (لا) على وثني (عربي) لان
 المجزاة في حقه أظهر فلم يعذر
 (ومرند) فلا يقبل منهما

مساعدة (قوله ولو ظهرنا عليهم قنساؤهم وصيانهم في) لان ابابكر رضي الله تعالى عنه استرقنا ابن حنيفة وصيانهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغانمين هداية قال في القسح الا ان ذراري المرتدين ونساءهم يجبرون على الاسلام بعد الاسترقاق بخلاف ذراري عبدة الاوثان لا يجبرون اه اى وكذا نساؤهم والسرقة ان ذراري المرتدين تبع لهم فيجبرون مثلهم وكذا نساؤهم لسبق الاسلام منهم (تبيه) قال في القسح قالوا لو جاء زنديق قبل ان يؤخذ فأخبر بأنه زنديق وتاب تقبل توبته فان اخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل لانهم باطنية يعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتل ولا تؤخذ منه الجزية اه وسياق في باب المرتد ان هذا التفصيل هو الملقى به وفي القسح تاني ولا توضع على المبتدع ولا يترق وان كان كافرا الكفر يباح قتله اذا طهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيعة والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ والاطهار تقبل وان تاب بعدها لا تقبل كما هو قياس قول أبي حنيفة كما في التمهيد السامى اه قال في الدر المنقى واعتمد الاخير صاحب التنوير (قوله وصبي) ولا يجنون فتح (قوله وامرأة) الانساب بنى تغلب فانما تؤخذ من نسايتهم كما تؤخذ من رجالهم لوجوبه بالصلح كذلك كما سيأتى (قوله وابن أم ولد) صورته استولد جارية لها ولد قد ملكه معها فان الولدية مع امته في الحرية والتدبير والاستيلاء (تبيه) قال في الدر المنقى سقط من نسخ الهداية لفظ ابن توبته القهستاني بل زاد وامة لا ينبغي فان من المعلوم ان لاجرية على النساء الاحرار فكيف بأم الولد وانما المراد ابن أم الولد (قوله وقتير غير معقل) تقدم الكلام عليه (قوله لانه لا يقتل الخ) الاصل ان الجزية لا يسقط القتل فن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا اعانوا برأى أو مال فتجب الجزية كما في الاختيار وغيره در منقى وقهستاني (قوله وجزم الحدادى بوجوبها) اى اذا قدر على العمل حيث قال قوله ولا على الرهائن الذين لا يحاطون الناس هذا محمول على انهم اذا كانوا لا يقدرون على العمل اما اذا كانوا يقدرون فعليهم الجزية لان القدرة فيهم وجودة وهم الذين ضيعوها فصار كمن عطل أرض الخراج اه وبه جزم في الاختيار ايضا كما في الشريعة لابلية قال في النهرو وجعله في الخانية ظاهر الرواية حيث قال ويؤخذ من الرهائن والقيسين في طاهر الرواية وعن محمد أنها لا تؤخذ اه (قوله ونقل ابن كمال انه القياس) فيه نظر لانه قال في شرح قوله ولا على راهب لا يحاط فأما الرهائن وأصحاب الصوامع الذين يحاطون الناس فتسال محمد كان أبو حنيفة يقول بوضع الجزية اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف قال عمرو بن أبي عمير قلت لمحمد فاقول ان قال القياس ما قال أبو حنيفة كذا في شرح القدورى لا لا تطع اه وبه علم ان هذا في المخالط على ان هذه السبغة من محمد تنفذ اختياره قول أبي حنيفة ولا تنفذ ان مخاطبه هو الاستحسان الذي يقدم على القياس ووجه كونه هو القياس انما لو ظهرنا على دار الحرب لما ان يقتل راهب المخالط بخلاف غير المخالط وقد مر ان من لا يقتل لا توضع الجزية عليه وهذا القياس هو مفهوم ما جرى عليه أصحاب المتن فيكون هو المذهب وما مر عن الخانية يمكن حمله عليه فلا يلزم ان يكون المصنف مثنى على خلاف ظاهر الرواية فافهم (قوله لم توضع عليه) لان وقت الوجوب أول السنة عند وضع الامام فان الامام يجدد الوضع عند رأس كل سنة تغيراً حوالهم يلوغ الصبي وعنى العبد وغيرهما فاذا احتمل وعنى العبد بعد الوضع فقد مضى وقت الوجوب فلم يكونا أهلاً للوجوب ولو الجنية (قوله بخلاف الفقير) اى غير المعقل اذا أيسر بالعمل فانها توضع عليه ط (قوله لان سقوطها المجزء) لان الشريعة اهل لوضع الجزية كما في الاختيار اى كونه حر ام كافراً كونه معذوراً بالفسق فاذا زال أخذت منه لكن ان بقى من الحول أصغره على ما قد مناهى ربه (قوله كما طعن المحدث) اى الطاعنين في الدين قال في المصباح لحد الرجل في الدين لحد او لحد المحدث طعن (قوله انما هي عقوبة لهم) ولانها دعوة الى الاسلام بأحسن الجهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال قهستاني (قوله فاذا جازاهم الله) اى تأخيرهم بلا جرية للاستدعاء الى الايمان اى لاجل دعائهم اليه بمساربتهم وقتالهم بدونها فها هو اولى اى فاهم الله للاستدعاء الى الايمان بالجزية اولى لان مخالطتهم للمسلمين ورؤيتهم حسن سيرتهم تدعوهم الى الاسلام كما علمت فيحصل المتصور بلا قتال فيكون اولى هذا ما ظاهره في تقرير كلامه وقد صرح أبو يوسف في كتاب الخراج بأنه لا يجوز ترك واحد بلا جرية قطعاً ان المراد ما قررناه قاتل (قوله وقال تعالى الخ) لاجابة الى سوق

مطلب
الزندق اذا اخذ قبل توبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية
الا الاسلام أو السيف ولو طهر ما
لهم قنساؤهم وصيانهم في
(وصبي وامرأة وعبد) ومكاتب
ومدبر وابن أم ولد (وزمن) من زمن
يزمن زمانه تنص بعض أعضائه
أو تعطل قواه فدخل المفلوج
والشيخ العاجز (وأعفى وقتير غير
معقل وراهب لا يحاط) لانه لا يقتل
والجزية لا يسقطه وجزم الحدادى
بوجوبها ونقل ابن كمال انه
القياس ومضاده ان الاستحسان
بخلافه قاتل (والمعتبر في الاهلية)
للجزية (وعند ما وقت الوضع)
فن أفاق أو عتق أو بلغ أو برئ
بعد وضع الامام لم يوضع عليه
بخلاف المحدث اذا أيسر بعد الوضع
حيث توضع عليه) لان سقوطها
للمجزة وقد زال اختيار (وهي)
اى الجزية ليست رضى منابكفرهم
كما طعن المحدث بل انما هي (عقوبة)
لهم على اقامتهم (على الصفر)
فاذا جازاهم الله للاستدعاء الى
الايمان بدونها فها هو اولى وقال
تعالى حتى يعطوا الجزية عن
يدهم صاغرون
قوله اى الطاعنين هكذا بضمه
ونقل الاصوب الطاعنون كما لا يخفى
اه معجمه

الدليل النقل - هنا لأن المذهب مقرض على مشروعية هذا الحكم من أصله (قوله ونصارى نجران)
 بلدة من بلادهم دان من اليمن مصباح وفي الفتح روى أبو داود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال
 صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نجران على أن يحللوا النصف في مفر والنصف في رجب (قوله ثم فرغ
 عليه) أي على كونها عقوبة على الكفر (قوله ولو بعد تمام السنة) يجب أن تحمل البعديّة على المقارنة
 للتمام لأنه لو أسلم بعد تمام سنة فالسقوط بالتكرار قبل الإسلام لا بالإسلام اهـ قلت لكن تحقق التكرار
 بدخول السنة الثانية فيه خلاف كما تعرفه (قوله ويسقط المجل) على تقدير مضاف أي يسقط رده فالسقوط
 هنا عن الإمام لا عنه بخلاف الواقع في المتن (قوله فبرده عليه سنة) أي لو عمل لستين لأنه أدى خراج السنة
 الثانية قبل الوجوب فبرده عليه أما لو عمل لسنة في أولها فقد أدى خراجها بعد الوجوب قال في الوالوجية
 وهذا على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول كما نص عليه في الجامع الصغير وعليه انتوى (قوله
 والموت) أي ولو عند تمام السنة في قولهم جميعا كما في الفتح (قوله والتكرار) أي بدخول السنة الثانية
 ولا يتوقف على مضى في الأصح كما يأتي قريبا وسقوطها بالتكرار قول الإمام بهما لا ينسقط كما في الفتح
 (قوله وبالعمى والزمانة الخ) أي لو حدث شيء من ذلك وقد بقي عليه شيء ثم يؤخذ كما في الوالوجية والخاتمة
 أي لو بقي عليه شيء من أقساط الأشهر وكذا لو كان لم يدفع شيئا لكن قد مناعا عن القهستاني عن المحيط بقييد سقوط
 الباقي بما إذا دامت هذه الأعذار نصف سنة فأكثر ومنه ما ذكره الشارح أول الفصل عن الهداية
 فافهم هذا وفي التارخانية قال في المنتقى قال أبو يوسف إذا اعفى عليه أو أصابته رمانة وهو مبرأ أخذت
 منه الجزية قال الإمام الحاكم أبو الفضل على هذه الرواية يشترط لأخذ أهلية أو وجوب في أول الحول وعلى
 رواية الأصل شرطها من أوله إلى آخره اهـ ملخصا قلت وحاصله أنه على رواية المنتقى يشترط وجود الأهلية
 في أوله فقط فلا يشترط زوالها بعده وعلى رواية الأصل يشترط عدم زوالها وهو ما شئى عليه المصنف وليس
 المراد عدم الزوال أصلا بل المراد أن لا يستمر العذر نصف سنة فأكثر فلا ينافي ما ستر قد بر (قوله لا يستطيع
 العمل) راجع لقوله فغير أو ما بعده (قوله والأصح الخ) وقيل لا بد من معنى الثانية ليحقق الاجتماع
 (قوله بعكس حراج الأرض) فإن وجوبه بأحر الحول لأن به يتحقق الانتفاع (قوله ويسقط الخراج) أي
 حراج الأرض (قوله وقيل لا) جزم به في المتن (قوله بجر) أفتر في التارخانية (قوله وعرا في الخاتمة)
 حيث قال فإن اجتمع الخراج فلم يؤد سنين عند أبي حنيفة يؤخذ بخرج هذه السنة ولا يؤخذ بخرج السنة الأولى
 ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجتماع بخلاف الجزية وهذا إذا عجز عن
 الزراعة فإن لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اهـ قلت وقد ترك المصنف والشارح هذا التقيد وهو العجز عن
 الزراعة أي في السنة الأولى وعلى هذا فلا محل لذكر الخراج هنا لأنه لا يجب إلا بالتمكن من الزراعة فإدالم يجب
 لا يقال أنه سقط وبظهر أن الخلاف المدكور لنظري بمحمل القول الأول على ما إذا عجز والثاني على ما إذا لم يعجز
 إذ لا يأتى الوجوب مع العجز كما مر في الباب السابق ولذا قال قال لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل وعلى هذا فلم
 يبق في المسئلة قولان لكنه خلاف الظاهر من كلامهم فإن الخلاف محكي في كثير من الكتب وقد علمت أنه
 لا يأتى الخلاف مع العجز فالظاهر أن الخلاف عند عدمه وعليه فالمناسب إسقاط هذا القيد ولذا ذكر في الخاتمة
 هذه المسئلة في باب العشر بدونه ولم يذكر أيضا القول الثاني فاقضى كلامه اعتماد قول الإمام أنه لا يؤخذ بخرج
 السنة الأولى لـ في الهندية عن المحيط ذكر صدر الإسلام عن أبي حنيفة روايتين والصحيح أنه يؤخذ اهـ
 وجزم به في المتن كما قد ساء به ظهور أن كلاما من القولين مروي عن صاحب المذهب والمصريح بتخصيصه عدم
 السقوط فكان هو المعتمد ولذا جزم به في متن المتن وذكر في العباية الفرق بين الجزية بأن الخراج في حالة
 التسامؤنة من غير التفات إلى معنى العقوبة ولذا الوشري مسلم أرضا حراجية لزمه خراجها بخلاف أن لا يتداخل
 بخلاف الجزية فإنها عقوبة ابتداء وبقاء والعقوبات تتداخل اهـ وبه يدفع ما في البحر (قوله وفيها الخ) أي
 في الخاتمة ومحل ذكر هذه المسئلة الباب السابق وقد ذكرها في باب العشر وقد منا الكلام عليها (قوله
 في الأصح) أي من الروايات لأن قبولها من النائب يفوت المأمورية من إذلاله عند الاعطاء قال تعالى حتى
 يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فتح (قوله والقباض منه قاعد) وتكون يد المؤدى أسفل ويد القابض

وأخذها بآية الصلاة والسلام
 من نجوس هجر بنسارى نجران
 وأقرهم على دينهم ثم فرغ عليه
 بقوله (فيسقط بالإسلام) ولو بعد تمام
 السنة ويسقط المجل لسنة
 لا لستين فبرده عليه سنة خلاصة
 (والموت والتكرار) للتداخل
 كما سيبي (و) - (العمى والزمانة
 وصبروته) فغير أو (متعدا أو شعبة)
 كبير لا يستطيع العمل ثم بين
 التكرار فقال (وإذا اجتمع
 عليه حولان تداخلت والأصح
 سقوط حرية السنة الأولى بدخول
 السنة الثانية) زبلي لا
 الوجوب بأول الحول بعكس خراج
 الأرض (ويسقط الخراج) الموت
 في الأصح حاوى وب (التداخل)
 فالجزية (وقيل لا) سقط ثلث عشر
 وبه يفي ترجيح الأزل لأن الخراج
 عقوبة بـ لاف العشر بجر قال
 المصنف وعرا في الخاتمة صاحب
 المذهب وكان هو المذهب وفيها
 لا يحل أن يـ لاف العشر يؤدى
 الخراج (ولا تسلم من الذي لو يعنها
 على يـ مائه) في الأصح (بل يكاف
 أن يأتى نفسه فيه مائة فأما
 والمأبى منه قاعد) هداية

أعلى هندية (قوله ويقول الخ) هذا في الهداية أيضا لكن لم يجزم به كإفعاله السارح بل قال وفي رواية يأخذ بتليبه ويهرزه هزا ويقول أعط الجزية يا ذمتي اه ومضاده عدم اعتمادها وفي غاية البيان والتليب بالفتح ما على موضع اللب من الثياب واللب موضع القلادة من الصدر (قوله يا عدو الله) كذا في غاية البيان والذي في الهداية والفتح والتبيين يا ذمتي (قوله ويضعه في عنقه) الصفع أن يسط الرجل كفه فيضرب به باقضا الانسان أو بدنه فإذا قبض كفه ثم ضرب به فليس بصفع بل يقال ضرب به بجمع مصباح وما ذكره من الصفع نقله في التاترخانية ونقله أيضا في النهر عن شرح الطحاوي وقد حكاه بعضهم بقيل (قوله لا يا كافر) مضاده المنع من قول يا عدو الله بل ومن الأخذ بالتليب والهز والصفع إذا شك بأنه يؤذيه ولهذا رد بعض المحققين من الشافعية ذلك بأنه لا أصل له في السنة ولا فعله أحد من الخلفاء الراشدين (قوله ويأثم القاتل ان أذاه به) مقتضاه أنه يعززل ارتكاب الاثم بجر وأقره المصنف لكن نظريه في التهرق وتلعيل وجهه ما مر في باقاسم من أنه هو الذي ألحق الشين بنفسه قبل قول القاتل أفاده السارح في التعزير ط قلت لكن ذكرنا الفرق هناك فافهم (قوله ولا يجوز أن يحدث) بضم الباء وكسر الهمزة وكسر الدال وفاعله الكافر ومفعوله بيعة كما يقتضيه قول السارح ولا صنما وفي نسخة ولا يحدثوا أي أهل الذمة اه ح ومن الاحداث نقلها الى غير موضعهما كما في البحر وغيره ط (قوله بيعة) بالكسر معبد النصارى واليهود وكذلك الكنيسة الا انه غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة على اليهود فهستانى وفي النهر وغيره وأهل مصر يطلقون الكنيسة على متعبد هما ويخصون اسم الديبر بمعبد النصارى قلت وكذا أهل الشام درمنتي والصومعة بيت يبنى برأس طويل ليتعبد فيه بالانقطاع عن الناس بحر (قوله ولا مقبرة) عزاء المصنف الى الخلاصة ثم ذكر ما يخالفه عن جواهر الفتاوى ثم قال والظاهر الاول ومن ثم عولنا عليه في المختصر (قوله ولو قرية في المختار) نقل تعميده في الفتح عن شرح شمس الائمة السرخسي في الاجارات ثم قال انه اختار وفي الوهبانية انه الصحيح من المذهب الذي عليه المحققون الى أن قال فقد علم انه لا يحل الاقتناء بالاحداث في القرى لاحد من أهل زماننا بعد ما ذكرنا من التعديج والاختيار للتقوى وأخذ عامة المشايخ ولا يلتفت الى قنوى من أفتى بما يخالف هذا ولا يحسن العمل به ولا الأخذ به سواء ويحجر عليه في القنوى ويمنع من ذلك منه مجزء اتباع هوى النفس وهو حرام لانه ليس له قوة الترجيح لو كان الكلام مطلقا فكيف مع وجود النقل بالترجيح والقنوى فتنبه لذلك والله الموفق قال في النهر والخلاف في غير جزيرة العرب أما هي فيمنعون من قراها أيضا لخبر لا يجمع دينان في جزيرة العرب اه قلت الكلام في الاحداث مع أن أرس العرب لا تقر فيها كنيسة ولو قديمة فضلا عن احداثها لانهم لا يمكنون من السكنى بها الحديث المذكور كما أتى وقد بسطه في الفتح وشرح السير الكبير وتقدم تحديد جزيرة العرب أول الباب الماتر (تنبيه) في الفتح قبل الامصار ثلاثة ما صدره المسلمون كالكوفة والبصرة وبغداد وواسط ولا يجوز فيه احداث ذلك اجماعا وما قصه المسلمون انوة فهو كذلك وما قصوه ملحقان وقع على أن الارض لهم جازا للاحداث والافلا اذا شرطوا الاحداث اه ملخصا وعليه فتقوله ولا يجوز أن يحدثوا مقيد بما اذا لم يقع الصلح على أن الارض لهم أو على الاحداث لكن ظاهر الرواية انه لا استثناء فيه كما في البحر والنهر قلت لكن اذا صالحهم على أن الارض لهم فلمهم الاحداث الا اذا صار مصر المسلمين بعد فانهم يمنعون من الاحداث بعد ذلك ثم لو تحول المسلمون من ذلك المصرا لانفرا بسرا فلمهم الاحداث أيضا فلورجع المسلمون اليه لم يدموا ما أحدث قبل عودهم كما في شرح السير الكبير وكذا قوله وما فتح عنوة فهو كذلك ليس على اطلاقه أيضا بل هو فيما قسم بين الفاتحين أرسا مصر المسلمين فتد صرح في شرح السير بأنه لو ظهر على أرضهم وجعاهم دمة لا يمنعون من احداث كنيسة لان المنع مختص بأمصا المسلمين التي تقام فيها الجمع والحدود فلما صارت مصر المسلمين منعوا من الاحداث ولا تترك لهم الكنائس القديمة أيضا كالواقعة هابير الفاتحين لكن لا تدم بل يجعلها مساكن لهم لانها مملوكة لهم بخلاف ما صالحهم عليها قبل الظهور عليهم فانه يترك لهم القديمة ويمنعهم من الاحداث بعد ما صارت من أمصار المسلمين اه ملخصا (تنبيه) لو كانت لهم كنيسة في مصر فادعوا انما صالحناهم على أرضهم وقال المسلمون بل فقت عنوة وأرادوا منعهم من الصلاة فيها وجهل الحال لطول العهد سأل الامام الفقهاء وأصحاب الاخبار فان وجدوا أثر عمل به فان لم يجدوا واختلفت الآثار جعلها أرض صلح وجعل القول فيها لأهلها لا سها في أيديهم وهم متمسكون بالأصل

ويقول أعطا يا عدو الله ويضعه في عنقه لا يا كافر ويأثم القاتل ان أذاه به قنية (ولا) يجوز أن يحدث بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة ولا صنما حاوى (في) ارا السلام ولو قرية في المختار

فتح

مطلب

في أحكام الكنائس والبيع

مطلب

لا يجوز احداث كنيسة في القرى ومن أفتى بالجواز فهو مخطئ ويحجر عليه

مطلب

تدم الكنائس من جزيرة العرب ولا يملكون من كنائسها

مطلب

في بيان أن الامصار ثلاثة وبيان احداث الكنائس فيها

مطلب

لواختلفت أمة في انشاء ملية او عنوية فان وجد اثر ولا تركت بأيديهم

وتمامه في شرح السير (قوله وبعاد المنهدم) هذا في القديمة التي صالحناهم على اجتنابها قبل الظهور عليهم قال في الهداية لان الابنية لا تبقى دائما ولما اقرهم الامام قد عهد اليهم الاعادة الا انهم لا يمكنون من نقلها لانه احداث في الحقيقة اه (قوله اشياء) حيث قال فائدة نقل السبكي "الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بناء كره السيوطي في حسن المحاضرة قلت يستبطل منه انها اذا قفلت لا تقف ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصر نابا القاهرة في كنيسة بحارة زويلة قفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بقفلها فلم يتجاسر ساكن على قفلها ولا ينافي ما نقله السبكي قول اصحابنا ببعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما تم قفلها بل في حواشي البحر أقول كلام السبكي "عام فيما هدمه الامام وغيره وكلام الاشياء يخص الاول والذي يظهر ترجيحه العموم لان العلة فيما يظهر أن في اعادة بناء هدم المسلمين استحقاقا فيهم وبالا سلام واخذاد الهمة وكسر الشوكتهم ونصر الكفر وأهل غاية الامر أن فيه اقتبالات على الامام فيلزم قاعلة التعزير كما اذا أدخل الحرب بغير اذنه يصح امانه ويعزز لاقبائه بخلاف ما اذا هدموها بأنفسهم فانها اعادة كما صرح به علماء الشافعية وقواعدنا لا تأباه لعدم العلة التي ذكرناها فيستثنى من عموم كلام السبكي اه (تنبه) ذكر الشرنبلالي في رسالة في أحكام الكنائس عن الامام السبكي "أن معنى قولهم لا تمنعهم من الترميم ليس المراد أنه جاز تأمرهم به بل بمعنى تركهم وما يدعون فهو من جملة المعاصي التي يقررون عليها كسرب الخمر ونحوه ولا نقول ان ذلك جاز لهم فلا يحمل للسلطان ولا للقاضي أن يقول لهم افعلوا ذلك ولا أن يعينهم عليه ولا يحمل لاحد من المسلمين أن يعمل لهم فيه اه ولا يخفى ظهوره وموافقة لقواعدنا تم نقل عن السراج البلقي في كنيسة لليهود ما حاصله ان العصاية رضى الله تعالى عنهم عند فتح النواحي لم يكن منهم صلح مع اليهود أصلا اه قلت وهذا ظاهر فان البلاد كانت بيد النصارى ولم تزل اليهود مضروبة عليهم الدلة ثم رأيت في حاشية شيخ مشايخنا الرحمتي كتب عند قول الشارح في الخطبة الامام يجامع بين امية مانسه ثم نقض أهل الذمة عهدهم في وقعة التتار وقتلوا عن آخرهم فكانت لهم الآن موضوع بغير حق اه ويؤخذ من هذا حكم حادثة الفتوى الواقعة في عام ثمانية وأربعين بعد المائتين والالف قرياً من كائني لهذا المثل وهي أن كنيسة الفرقة من اليهود تسمى اليهود القرايين مهجورة من قديم لفقدها هذه الفرقة وانقطاعهم في دمشق فخصر يهودي غريب هو من هذه الفرقة الى دمشق فدفع له النصارى دراهم معلومة واذن لهم في بنائها وأن يجعلوها معبد الهمة وصدق لهم على ذلك جماعة من اليهود لقوة شوكة النصارى في ذلك الوقت وبلغني أن الكنيسة المذكورة في داخل حارة لليهود مشتهرة على دور عديدة وأن مراد النصارى شراء الحارة المذكورة وادخالها للكنيسة وطلبوا فتوى على صحة ذلك الاذن وعلى كونها صارت معبد للنصارى فامتنعت من الكتابة وقلت ان ذلك غير جائز فكتب لهم بعض المهترئين طمعاً في عرض الدنيا أن ذلك صحيح جائز فتويت بذلك شوكتهم وعرضوا ذلك على ولي الامر ليأذن لهم بذلك حيث وافق غرضهم الحكم الشرعي بناء على ما اقترحهم بذلك المفتي ولا أدري ما يأول اليه الامر والى الله المشتكى ومستندى فيما قلته امور منها ما علمته من أن اليهود لا عهد لهم فالظاهر أن كانتهم القديمة اقرت مساكن لا معابد فتبقى كما أبقيت عليه وما علمته أيضاً من أن أهل الذمة نقضوا عهدهم لقتالهم المسلمين مع التتار الكفار فلم يبق لهم عهد في كانتهم فهي موضوعه الآن بغير حق وبأني قرياً عند قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم أن عهد أهل الذمة في الشام مشروط بأن لا يحدوا بيعة ولا كنيسة ولا يشتموا مسلماً ولا يضربوه وأنهم ان خالفوا فلا ذمة لهم ومنه أن هذه كنيسة مهجورة انقطع أهلها وتعطلت عن الكفر فيها فلا يجوز الاعانة على تجديد الكفر فيها وهذا اعانة على ذلك بالتقدير الممكن حيث تعطلت عن كفر أهلها وقد نقل الشرنبلالي في رسالته عن الامام القرافي انه افاق بأنه لا يعاد ما انهدم من الكنائس وأن من ساعد على ذلك فهو راض بالكفر والرضى بالكفر كفر اه فتعود باقاه من سوء المنقلب ومنها أن عداوة اليهود للنصارى أشد من عداوتهم لنا وهذا الرضى والتصديق ناشئ عن خوفهم من النصارى لقوة شوكتهم كما ذكرناه ومنها أنها اذا كانت معينة لفرقة خاصة ليس لرجل من أهل تلك الفرقة أن يصرفها الى جهة اخرى وان كان الكفر ملة واحدة عندما كدرمة موقوفة على الحنفية مثلاً لا يملك احد أن يجعلها لاهل مذهب آخر وان اتحدت الملة ومنها أن الصلح العبري الواقع حين الفتح مع النصارى انما وقع على ابقاء معابدهم التي كانت لهم اذ ذل ومن جملة

مطلب
اذا هدمت الكنيسة ولو بغير حق
لا يجوز اعادة بنائها

مطلب
ليس المراد من اعادة المنهدم انه
جائز تأمرهم به بل المراد تركهم
وما يدعون
(وبعد المنهدم) أي لا ما هدمه
الامام بل ما انهدم اشياء في آخر
الدعاء برفع الطاعون (من غير زيادة
على البناء الاول)

مطلب
لم يكن من العصاية صلح مع اليهود

مطلب
مهم حادثة الفتوى في اخذ
النصارى كنيسة مهجورة لليهود

مطلب
فيما افاق به بعض المهترئين في زماننا

قوله ولا ادري الخ قلت ال
الامر بعد سنة الى أن شرعوا
في عمارتها على أحسن ما ارادوا
مع غيب أماكن حولها اخذوها
من المسلمين قهراً ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم

صلح معهم كما علمنا أن لا يجدوا كنيسته ولا صومعة وهذا أحداث كنيسته لم تكن لهم بلا شك واتفقت
مذاهب الأئمة الأربعة على أنهم يمنعون عن الأحداث كما يسطه الشربلائي ينقله نصوص أئمة المذاهب
ولا يلزم من الأحداث أن يكون بناء حادثا لأنه نص في شرح السير وغيره على أنه لو أرادوا أن يتخذوا ميتا لهم
معدا للكنيسة كنيسته يجهلون فيه يمنعون منه لأن فيه معارضة للمسلمين وأوردوا بالدين اه أي لأنه زيادة
معبد لهم عارضوا به معابد المسلمين وهذه الكنيسة كذلك جعلوها معبد لهم حادثا فأتى به ذلك المسلمين
خالف فيه إجماع المسلمين وهذا كله مع قطع النظر عما قصدوه من عارضتها بأقاص جديدة وزياذتهم فيها
فإنها لو كانت كنيسته لهم يمنعون من ذلك بإجماع أئمة الدين أيضا ولا شك أن من اقتسامهم وساعدتهم وقوى
شوكتهم يخشى عليه سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى (قوله عن النقض) بالضم ما انتقض من البنيان
قاموس (قوله ونماه في شرح الوهبانية) ذكر عبارته في المرحيت قال قال في عقد الفرائد وهذا أي قواه
من غير زيادة فيد أنهم لا يبنون ما كان باللبن بالآجر ولا ما كان بالآجر ولا ما كان بالجريد وخشب الخ
بالنق والساج ولا يباضا لم يكر قال ولم أجد في شيء من الكتب المعتبرة أن لا تعاد إلا بالنقض الأول وكون ذلك
مفهوم إعادة شرعا لمة غير ظاهر عندي على أنه وقع في عبارة محمد بنوننا وفي إجازة الخاتمة بعد رواه وليس
فيها ما يشعر بأشراط النقض الأول وفي الحاروي القديسي وإذا تهدمت البيعة والكائنات لا يرى الصلح
إعادتها باللبن والطين إلى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالجريد والشيد والآجر وإذا
وقف الإمام على بيعة جديدة أو بنى منها فوق ما كان في القديمة خربها وكذا ما زاد في عمارتها القديمة اه
ومقتضى النظر أن النقض الأول حيث وجد ~~في~~ في البناء الأول لا يعدل عنه إلى آلة جديدة إذ لا شك
في زيادته الثاني على الأول حينئذ اه (قوله وأما القديمة الخ) مقابل قوله ولا يحدث بيعة ولا كنيسة وكان
الأولى ذكره قبل قوله وإعادة المنهدم لأن إعادة المنهدم إنما هي في القديمة دون الحادثة (قوله في القصة)
أرادهم المفتوحة عنوة بشرية مقابلتها بالصلحية (قوله بحر) عبارته قال في فتح القدير وأعلم أن البيعة
والكائنات القديمة في السواد لا تهدم على الروايات كلها وأما في الأمصار فاختلف كلام محمد فذكر في العشر
والخارج تهدم القديمة وذبح في الإجازة لا تهدم وعمل الناس على هذا فإنا رأينا كثيرا منهم ما نالت عليها
أئمة وأزمان وهي باقية لم يأمروا بها فهدمها فكان متوارثا من عهد الصحابة وعلى هذا لمصر ناربية فيها دير
أو كنيسة فوق داخل السور ينبغي أن لا يهدم لأنه كان مستقفا للامان قبل وضع السور فيجمل ما في خوف
القاخرة من الكائنات على ذلك فإنها كانت ضياء فأدار العبيدون عليها السور ثم فيها الآن كائنات ويعد من أمام
تمكن الكفار من إحداثها جهارا وعلى هذا أيضا فالكائنات الموضوعة الآن في دار الإسلام غير جزيرة العرب
كلها ينبغي أن لا تهدم لأنها كانت في الأمصار قديمة فلا شك أن الصحابة أو التابعين حين قصروا المدينة علوا
بها وبقواها وبعد ذلك يتطرق أن كانت البلدة فتحت عنوة حكمنا بأنهم بقواها ما كن لا مهابد فلا تهدم ولكن
يمنعون من الاجتماع فيها للتقرب وإن عرف أن قصت صلحا حكمنا بأنهم أقروها مهابد فلا يمنعون من ذلك فيها
بل من الاظهار اه قلت وقوله فوق داخل السور ينبغي أن لا يهدم ظاهره أنه لم يرد منقولا وصريحه
في الذخيرة وشرح السير وقوله وبعد ذلك يتطرق الخ قدما لما لو اختلف في أنها قديمة أو صلحية ولم يعلم من الآثار
والاخبار شيء في أيديهم (قوله خلافا لما في القهستاني) أي عن التهمة من أنها في الصلحية تهدم في المواضع
كلها في جميع الروايات (قوله ويمر الذي الخ) حاصله أنهم لما كانوا مخالطين أهل الإسلام فلا بد من
تمييزهم عنا كيلا يعامل معامل المسلم من التوبة والجلال وذلك لا يجوز وبما يؤتون أحدهم فجأة في الطريق
ولا يعرف قبلي عليه وإذا وجب التمييز وجب أن يكون بمقاييسه سفار لا اعزاز لأن إذا لهم لازم بغير أذى
من ضرب أو وضع بلا سبب يكون منه بل المراد اتصافه بهيئة وضعية فتح (قوله ومركبه) مخالفة الهيئة
فيه انما تكون إذا ركبوا من جانب واحد وغالب ظني أني سمعته من الشيخ الأخ كذلك غير قلت وهو
كذلك في رسالة العلامة قاسم في الكائنات وقد كتب عمر إلى امرأ الاجناد أن يحتموا أهل الذمة بالرماس
ويركبوا على الأحصاف عرضا (قوله وسلاحه) تبع فيه الدرر وهو منافي لقوله تعالى لغيره من أصحاب
التون ولا يعمل بسلاح إلا أن يحمل على ما إذا استعان بهم الامام والمراد من تمييزه في سلاحه بأن لا يحمل

مطلب
في كيفية إعادة المنهدم من الكائنات

ولا يعدل عن النقض الأول أن كفى
ونماه في شرح الوهبانية وأما
القديمة فتترك مسكنا في القصة
ومعبد في الصلحية بحر خلافا لما
في القهستاني قتيبه (ويمر الذي
عنا في زيه) بأكثر لباسه
وهيئة (ومركبه وسرجه وسلاحه
فلا يركب خيلا)

مطلب
في تمييز أهل الذمة في الملابس

سلاحه هو بعيد تامل (قوله اذا استعان بهم الامام الخ) لكنه يركب في هذه الحالة بكاف لا يسرج
كما قال بعضهم نهر (قوله وذب) بالذال الميم أي دفع وطرد لعدو (قوله وجاز بغل) أي ان لم يكن
فيه عز وشرف وتمايم في شرح الوهابية (قوله وهذا) أي جواز ركوبه لبغل أو حمار وكان ينبغي تأخير
هذه الجملة كلها عن قوله ويركب سرجا كالكف (قوله الا لضرورة) كما اذا خرج الى قرية أو كان مريضا فتح
(قوله والمعتد أن لا يركبوا) كتب بعضهم هنا أن الصواب يركبون بالنون كما هو عبارة الاشياء لعدم التناصب
والجائز وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير أقول هذا التصويب خطأ محض لأن المخففة من الثقيلة التي
لا تنصب المضارع شرطها أن تقع بعد فعل اليقين أو ما ينزل منزلة فهو علم أن سيكون أفلا يرون أن لا يرجع
وهذه ليست كذلك بل هي المدركة التامة نحو وأن تصوموا خير لكم (قوله مطلقا) أي ولو حمارا
(قوله في الجوامع) أي في مجامع المسلمين اذا مذهبهم فتح (قوله كالا كف) بضمين جمع كاف مثل حمار
وحمر مصباح فكان الاولى التعبير بالا كاف المفرد (قوله كالبرذعة) بدل من قوله كالا كف قال في المصباح
البرذعة بالذال والذال حلس يجعل تحت الرجل والجمع البراذع هذا هو الاصل وفي عرف زماننا هي للعمار
ما يركب عليه بمنزلة السرج للفرس اه فالمراد هنا المعنى العرفي لا اللغوي (قوله ولا يعمل بسلاح) أي
لا يستعمله ولا يحمله لانه عز وكل ما كان كذلك يمتنعون عنه فأتت من هذا الاصل تعرف أحكام كثيرة در
منتهى (قوله يظهر الكسج) بضم الكاف وبالجمجمة كافي القهستاني فارسي معرب معناه العجز والذل
كما في الترهيش للفسوة والزنا والنعول لوجود الدال فيها ولقوله في البحر وكسجيات النصارى قلن سوة
سوداء من اللبس مضرية وزنا من الصوف اه فتعبيره بخصوص الزناريان له من أنواعه اه ح (قوله
الزنا) بوزن تضاع وبه من زنا من صباح وفي البحر عن المغرب انه حيط غليظ بقدر الاصح يشده الدعي فوق
ثيابه قال القهستاني وينبغي أن يكون من الصوف أو الشعر وأن لا يجهز له حلقة تشده كما يشده المسلم المنطقة بل
يعلقه على اليمين أو الشمال كافي المحيط (قوله ولو زرقاء أو صفراء) أي خلافا لما في القمع من انه اذا كان
المقصود العلامة يعتبر في كل بلدة متعارفها وفي بلادنا جعلت العلامة في العمامة فألزم النصارى بالازرق
واليهود بالاصفر واخص المسلمون بالايض قال في النهر الا انه في الظهيرة قال وأما لبس العمامة والزنا
الابريسم فغناه في حق أهل الاسلام ومكسرة لقلوبهم وهذا يؤذن بمنع التمييز بها ويؤيده ما ذكره في التارخانية
حيث صرح بمنعهم من القلائس الصغار وانما تكون طويلة من كرباس مصبوغ بالواد مضرية مسطنة
وهذا في العلامة أولى واذا عرف هذا فنعلم من لبس العمامة هو الصواب الواضح بالبيان فأيده الله سلطان
زماننا وله عادة أبد ولا يكشيد ولا مرسد اذ منعهم من لبسها اه قلت وهذا هو الموافق لما ذكره
ابو يوسف في كتاب الخراج من الزامهم لبس القلائس الطويلة المضرية وأن عمر كان يأمر بذلك ومن منعهم من
لبس العمامة (تبيه) قال في القمع وكذا تؤخذ نسائهم بالزى في الطروق فيجعل على ملائمة اليهودية خرقه صفراء
وعلى النصرانية زرقاء وكذا في الحمامات اه أي فيجعل في أعناقهن طوق الحديد كما في الاختيار قال في الدرر
المتقى قلت وسبب أن الذميمة في النظر الى المسلة كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر أصلا الى المسلة فليست به
لذلك اه ومضاده منعه من دخول حمام فيه مسلة وهو خلاف المفهوم من كلامهم هنا تامل (قوله
وانما تكون طويلة سوداء) ظاهره أن الضمير للعمامة وليس كذلك بل هو للقلنسوة لأن المقصود
منعهم من العمامة ولو غير طويلة والزامهم بالقلنسوة الطويلة كما علمته فكان الصواب أن يقول وانما يلبس
قلنسوة طويلة سوداء والقلنسوة هي التي يدخل فيها الرأس والعمامة ما يدار عليها من منديل ونحوه (قوله
الابريسم) بكسر الهمزة والراء وفتح السين وهو الحرير قال في المصباح الحريرة واحدة الحرير وهو الابريسم
(قوله كصوف مربع) لعله القريجة فانه الآن من خصوصيات أهل القرآن والعلم ط (قوله وأبراد
رقية) البرد نوع من الثياب مخطط كما في النهاية (قوله وتمايم في القمع) حيث قال بل ربما يتق بعض
المساكين خدمة لهم خوفا من أن يغير خاطره منه فيسبى به عند مستكفيه سعاية توجب له منه الضرر
ثم قال وتعمل مكابهم خشنه فاسدة اللون ولا يلبسوا طيالة كطيالة المسلمين ولا أردية كاردية بهم هكذا
أمرنا وانفتحت العمامة على ذلك اه وقال أيضا ولا شئ في رقع خلاف هذا في هذه الديار اه قلت وفي هذه

الا اذا استعان بهم الامام لمحاربة
وذب عنا ذخيرة وجاز بغل
كحمار تارخانية وفي القمع وهذا
عند المتقدمين واختار المتأخرون
انه لا يركب أصلا الا لضرورة وفي
الاشياء والمعتد أن لا يركبوا مطلقا
ولا يلبسوا العمامة وان ركب الحمار
لضرورة نزل في الجوامع (ويركب
سرجا كالا كف) كالبرذعة
في مقدمه شبه الرمانة (ولا يعمل
بسلاح ويظهر الكسج) فارسي
معرب الزنا من صوف أو شعر
وهل يلزم تمييزهم بكل العلامات
خلاف أشياء والديع ان قصها
عنوة فله ذلك والافعل في الشرط
تارخانية (ويمنع من لبس
العمامة) ولو زرقاء أو صفراء على
الصواب نهر ونحوه في البحر
واعتمده في الاشياء كما قدمناه
وانما تكون طويلة سوداء
(و) من زنا لا بريسم والنياب
القاهرة المختصة بأهل العلم
والشرف كصوف مربع وجوخ
رفيع وأبراد رقيقة ومن استكتاب
ومباشرة يكون جهام مظلما عند
المساكين وتمايم في القمع

وفي الحارثي وينبغي أن يلزم الصغار

فما يكون منه وبين المسلم في كل
شيء وعليه فيمنع من التعمد حال
قيام المسلم عنده بحر ومحرم
تغيبه وتكره مصاحف ولا يبدأ
بسلام الحاجة ولا يراد في الجواب
على عليك وبصيق عليه في المرور
ويجعل على داره علامة وتمايمه
في الاشياء من أحكام الذي
وفي شرح الوهبانية لشر بلالي
وعنه ون من استيطان ~~مكة~~
والمدينة لانهم من أرض العرب
قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع
في أرض العرب دينان ولو دخل
تجارة باز ولا يطل وأما دخوله
المسجد الحرام فذكر في السير
الكبير المنع وفي الجامع الصغير
عدمه والسير الكبير آخر تصنف
محمد رحمه الله تعالى فالظاهر أنه
أورد فيه ما استقر عليه الحال
اتهي وفي الخاتمة تميز نسائهم
لا يبيدهم بالكسبيج (الذي
إذا اشترى داراً) أي أراد شراءها
(في المسير لا ينبغي ان تباع منه فلو
اشترى يجر على بيعها من المسلم)
وقيل لا يجر الا اذا ~~كسر~~
درر قلت وفي معروضات الفقهي
أبي السعود من كذب الصلاة
مثل من مسجد لم يوف في أطرافه
بيت أحد من المسلمين وأحاط به
الكثرة فكان الامام والمؤذن
فقط لاجل وظيفتهما يذهبان اليه
مؤذنان ويصليان به فهل قيل
لهم الوظيفة فأجاب بقوله تلك
البيوت تأخذها المسكون بغيرها
جاء على القور وقد ورد الاخر
التبريد الطائفي بذلك أيضاً
قالا كما لا يؤخر هذا اصلاً

مطلب
في سكنى أهل الذمة مع المسلمين
في مصر

السنة في البلاد النامية استأذنت اليهود والنصارى على المسلمين وقد دراهم
أحبائنا نوب الزمان كثيرة • وأمر منها رفعة السفهاء
فحق يضيء الدهر من سكراته • وأرى اليهود بذلة القتها

(قوله وينبغي أن يلزم الصغار) أي الذل والهوان والظاهر أن ينبغي هنا بمعنى يجب قال في البحر واذا وجب
عليهم اظهار الذل والصغار مع المسلمين وجب على المسلمين عدم تعظيمهم لكن قال في الذخيرة اذا دخل يهودي
الحمام ان خدمه المسلم طمعاً في فلوته فلا بأس به وان تعظيمه فان كان ليميل قلبه الى الاسلام فكذلك وان لم ينو
شياً عما ذكرنا كره وكذا لو دخل ذي على مسلم فقام له ليميل قلبه الى الاسلام فلا بأس وان لم ينو شيئاً أو عظمه
لفناء كره اه قال الطرسوسي وان قام تعظيماً لذاته وما هو عليه كفر لان الرضى بالكفر كفر فكيف بتعظيم
الكفر اه قلت وبه علم انه لو قام له خوفاً من شره فلا بأس أيضاً بل اذا تحقق الضرر فقد يجب وقد يستحب على
حسب حال ما توقعه (قوله وبصيق عليه في المرور) بأن يلجئه الى اضيق الطريق ومجادة الفتح وبصيق
عليهم في الطريق (قوله ويجعل على داره علامة) اثنان سائل فدخله بالمقبرة أو بعلطه في التضرع
معاملة المسلمين فتح (قوله لانهم من أرض العرب) أقاد أن الحكم غير مقتضوع على مكة والمدينة بل
جزيرة العرب كلها كذلك كما عبره في الفتح وغيره وقد مناهج الحديث المذهب ورفاهه عليه الصلاة
والسلام في مرضه الذي مات فيه كما أخرجه في الموطأ وغيره وبسطه في الفتح (قوله ولا يطل) يمنع من
أن يطل فيها الملك حتى يتخذ فيها مكاناً لان حاله في المقام في أرض العرب مع الترام الجزية كما لهم في غيرها
بلا جزية وهناك لا يمنعون من التجارة بل من اطالة انقام فكذلك في أرض العرب شرح السير وظاهره أن حد
الطول سنة تأمل (قوله فالظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال) أي فيكون المنع هو المعتقد في المذهب
قلت لكن الذي ذكره أصحاب المتون في كتاب الخطر والاباحة أن الذي لا يمنع من دخول المسجد الحرام
وغيره وذكر الشارح هناك أن قول محمد والشافعي وأحد المنع من المسجد الحرام فالظاهر أن ما في السير
الكبير هو قول محمد وحده دون الامام وأن أصحاب المتون على قول الامام ومعلوم أن المتون موضوعة لنقل
ما هو المذهب فلا يعدل عما فيها على أن الامام السرخسي ذكر في شرح السير الكبير أن أبا سفيان جاء الى
المدينة ودخل المسجد ولذلك قصة قال فهذا دليل لنا على ما لا رجحان له على منعه المشرية من أن يدخل
شياً من المناجدة قال ان الشافعي قال يمنعون من دخول المسجد الحرام خاصة للآية انما المشركون نجس
فأما عندنا لا يمنعون كما لا يمنعون عن دخول سائر المساجد ويستوى في ذلك الحربي والذي الخ (قوله
وفي الخاتمة الخ) كن الاولى تنديمه على منة الاستيطان ثم ان ظاهره أن نسائهم تميز بالكسبيج دون العبيد
مع أنه ليس في عبارة الخاتمة ذكر النساء أصلاً ونسائها ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسبيجات وهكذا
نقله عنها في البحر والثر وعبارة النهر قالوا ويجب أن تميز نسائهم أيضاً عن نسائنا في العارقات والحمامات
وفي الخاتمة ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسبيجات اه (قوله الذي إذا اشترى داراً الخ) قال السرخسي
في شرح السير فان مصر الامام في أراضيهم للمسلمين كما مصر عمر رضي الله عنه البصرة والكوفة فاشترى بها
أهل الذمة دوراً وسكنوا مع المسلمين لم يمنعوا من ذلك فاما قبلنا منهم عقد الذمة ليقضوا على محاسن الدين
فعمى أن يؤمنوا واختلطهم بالمسلمين والمكن معهم يحقق هذا المعنى وكان شيخنا الامام شمس الأئمة
الخلواني يقول هذا اذا قلوا وكان بحيث لا تعطل جماعات المسلمين ولا تنقل الجماعة بسكانهم هذه الصفة
فاما اذا كثروا على وجه يؤدى الى تعطيل بعض الجماعات أو تقليلها منعوا من ذلك وأمرنا أن يسكنوا ناحية
ليس فيها للمسلمين جماعة وهذا محفوظ عن أبي يوسف في الامالي اه (قوله أي أراد شراءها) انما فسر
بهذا القول بعد لا ينبغي أن تباع منه ط (قوله وقيل لا يجر الا اذا كثر) قلنا في البحر عن المغربي بعد أن نقله
عن الخاتمة بلا تعييد بالعدالة ولكن لم يعبر عنه بقيل ولا ينبغي أن هذا التعديل يوفقنا بين القولين وهذا
قول شمس الأئمة الخلواني كما علمته أيضاً ومضى عليه في الوهبانية وشرها وكذا قال السير الرملي أن الذي
يجب أن يقول عليه التفصيل فلا نقول بالبيع مطلقاً ولا بعد منه مطلقاً بل يدور الحكم على القلة والكثرة والضرر
والمنفعة وهذا هو الموافق لقواعد الفقهية فتأمل اه (قوله فأجاب الخ) هذا الجواب مبني على اختيار

وفيهما من الجهاد وبه مدان ورد
الامر الشريف السلطاني بعدم
استخدام الذميين للعباد والجواري
لو استخدم ذمى عبدا أو جارية
ماذا يلزمه فأجاب يلزمه التعزير
الشديد والحبس ففي الحاشية
ويؤمرون بما كان استخفا فالهم
وكذا تمردورهم من دورياتهم
فما يثبت ذلك وإذا تكارى أهل
الذمة دورياتهم بين المسلمين ليسكروا
فيها في المصر (جاء) لهودتعه
اليد والبرواتة لهام للمواو بشرط
عدم تقليل الجماعات سكاهم
شرطه الامام الحلواني (فان لزم
ذلك من سكاهم أمروا بانه عتال
عنهم والسكنى بناحية ليس فيها
مسكون) وهو محفوظ عن أبي يوسف
مهر عن الذخيرة وفي الاشباه
واختلف في سكاهم بينا في المصر
والهند والجوار في محلة خاصة انتهى
وأقره المصنف وغيره لكن رده
شيخ الاسلام جوى زاده وجزأ أنه
فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة
وليس كذلك فقد صرح الترمذاني
في شرح الجامع الصغير بعد
ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون
ببيع دورهم في أمصار المسلمين
والخروج عنها وبالسكنى خارجها
لئلا يكون لهم محلة خاصة نقلا عن
السنن والمراد أى بالمنع المذكور
عن الامصار أن يكون لهم في المصر
محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها
منعة عارضة كتعة المسلمين فأما
سكاهم بينهم وهم مقهورون فلا
كذلك كذا في فتاوى الاسكوبى
فليحفظ

٢١ مطلب

في منعهم عن التعل في البناء على
المسلمين

الحلواني وغيره قال ط ولم يجب عن المسؤول عنه وجوابه انه ما يستحقان الوظيفة لقيامهما بالعمل اه
قلت وانما ترك ظهوره وتبنيها على ما هو الالاهم فهو من أسلوب الحكم كافي قوله تعالى يسألونك عن الالهة
الآية (قوله في الحاشية الخ) أى والاستخدام المذكور ينافي الاستخفاف (قوله واذا انكارى الخ)
شروع في الكراء بعد الفراغ من الشراء وظاهر كلام المصنف الفرق بينهما وهو مبنى على القول بالجبر على
البيع مطلقا وقد علب أن المعول عليه القول بالتفصيل فلا فرق بين الكراء والشراء بل أصل العبارة المذكورة
انما هو في الشراء كما نقلناه آتباعا عن السرخسى (قوله في المصر) الظاهر أنه غير قيد بعد اعتبار الشرط
المذكور (قوله ليس فيها مسلمون) هو في معنى ما مر من قوله ليس فيها للمسلمين جماعة لأن من شأن
المسلمين إقامة الجماعة (قوله لكن رده الخ) وعبارته كإثباته في حاشية الجوى وغيره قوله في محلة خاصة
هذا اللفظ لم أجده لاحدا وانما الموجود في المتن ان الجواز مقيد بما ذكره الحلواني بقوله هذا اذا
قوله بحيث لا تعطى بسبب سكاهم جماعات المسلمين ولا تتخلل أما اذا تعطلت أو تقالت فلا يمكن من السكنى
فيها ويسكنون في ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة فكان المصنف فهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل قد
صرح الترمذاني في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين
والخروج عنها وبالسكنى خارجها لئلا تكون لهم منعة كمنعة المسلمين بمنعهم عن أن تكون لهم محلة خاصة حيث
قال بعد ما ذكرناه نقلا عن السنن والمراد أى بالمنع المذكور عن الامصار أن يكون لهم في المصر محلة خاصة
يسكنونها ولهم فيها منعة كتعة المسلمين فأما سكاهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك اه قلت وقوله بمنعهم
متعلق بقوله صرح وقوله حيث قال أى الترمذاني وحاصل كلامه أن المحلة من جهة المصر مع أن الحلواني قال
لا يمكن من السكنى فيها أى في المصر ويسكنون في ناحية الخ وهو صريح بأنه اذا لزم تقليل الجماعة يسكنون
في ناحية خارجة عن المصر فهي غير المحلة وصرح كلام الترمذاني أيضا بمنعهم عن أن يكون لهم محلة خاصة
في المصر وانما يسكنون بينهم مقهورين بمعنى اذا يلزم تقليل الجماعة فحصل من مجموع كلام الحلواني
والترمذاني انه اذا لزم من سكاهم في المصر تقليل الجماعة أمر وبالسكنى في ناحية خارج المصر ليس فيها
جماعة للمسلمين وان لم يلزم ذلك يسكنون في المصر بين المسلمين مقهورين لاني محلة خاصة في المصر لانه يلزم منه
أن يكون لهم في مصر المسلمين منعة كتعة المسلمين بسبب اجتماعهم في محلتهم فافهم (قوله انهم يؤمرون)
مفعول نقل ط (قوله نقلا) حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل اه ح (قوله والمراد)
الاوضح أن يقول بأن المراد ويكون متعلقا بصرح ط (قوله ولهم فيها منعة) الواو للعال والمنعة بفتح
التون جمع مانع أى جماعات يمنعونهم من وصول غيرهم اليهم أفاده ح وقوله عارضة منعة وعروضها
انما هو بسبب اجتماعهم في محلة خاصة وقوله فأما سكاهم الخ مقابله أى أن سكاهم بين المسلمين لاني محلة
خاصة بل متفرقين بينهم وهم مقهورون لهم فلا كذلك أى فلا يكون ممنوعا (ففيه) قال في الدر المنثور وكذا
يذهبون عن التعل في شأنهم على المسلمين ومن المساواة عند بعض العلماء نعم يبقى القديم كافي الوهبانية وشروحا
وفي المنظومة الهية

ويمنع الذي من أن يسكا • أو أن يحل منزلا على البنا

ان كان بين المسلمين يسكن • بل أهل ذمة على ما بينوا

اه

قلت ومقتضى النظم الذي ذكره المنع ولو البناء قدما لانه علق المنع على السكنى لا على التعلية في البناء
لكن سئل في الخبرية عن طبة اليهودى راصكة على بيت لمسلم يريد المسلم منعه من سكاهم ومن التعل
عليه فأجاب بأنه ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذمى العالية على دار المسلم وسكاهم اذا ملكها ما لم
تهدم فانه لا يعيدها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن التفتة في شرح النظم الوهباني وكثير من علمائنا
اه وذكر في جواب سؤال آخر أنه اذا كان التعل للتحفظ من الموص لا يمنع منه لانهم نصوا على
انهم ليس لهم رفع بناءهم على المسلمين وعلة المنع مقيدة بالتعل على المسلمين فاذا لم يكن ذلك بل للتحفظ فلا يمنعون
كما هو ظاهر اه وقال قارى الهداية في فتاواه أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين فما جاز للمسلم فعله في ملكه
جاز لهم وما لا فلا وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل لجاره ضرر كتحضوه وهواه قال هذا هو ظاهر المذهب

وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج أن للقاضي منهم من السكتى بين المسلمين بل يكونون منعزلين قال
قارى الهداية وهو الذى أفتى به أنا اه أى لانه اذا كان له منعهم من السكتى بينة فله منعهم من التعلى
بالاولى وذكر فى جواب آخر لا يجوز لهم أن يعزلوا بناءهم على بناء المسلمين ولا أن يسكنوا دارا عالية البناءين
المسلمين بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين اه وهذا مبني على ما نقله عن أبي يوسف وأفتى به أولا أيضا
والتظاهر أن قوله هذا هو ظاهر المذهب يرجع الى قوله أهل الذمة فى المعاملات كالمسلمين ولما كان لا يلزم منه
أن يكونوا منهم فيما فيه استعلاء على المسلمين أفتى فى الموضوعين بالمنع لما قدمه الخارج عن الحامى من انه
ينبغي أن يلزم الصغار فيه ليكون بينه وبين المسلمين فى كل شئ ولا يفتى أن استعلاءه فى البناء على جيرانه المسلمين
خلاف الصغار بل بحث فى النسخ انه اذا استعمل على المسلمين حل لا مام قله ولا يفتى أن لفظ استعمل يشمل
ما بالقول وما بالفعل وهذا التقرير اندفع مذهبهم فى الخبرية بخلاف ما قدمناه عنه من قوله ان ما أفتى به
قارى الهداية من ظاهر المذهب أقوى مدركا للحديث الشريف لكونهم لهم بالناسا وعليهم ما علينا فان
قارى الهداية لم يفت به بل أفتى فى الموضوعين بخلافه كما سمعت والحديث الشريف لا يفيد أن أهم ما للناس
العز والشرف بل فى المعاملات من العتود ونحوها للدلالة على الزامهم الصغار وعدم التردد على المسلمين
ومرّح الشافعية بأن منعهم من التعلى واجب وأن ذلك لحق الله تعالى وتعظيم دينه فلا يباح برضى الجار
المسلم اه وقواعدنا لا تأباه فقد مر أنه يحرم تعظيمه ولا يفتى أن الرضى باستعلاءه تعظيم له هذا ما ظهر لى
فى هذا المحل والله تعالى اعلم (قوله وينتقض عهدهم الخ) لانهم بذلك صاروا حرا باعلينا وعقد الذمة
ما كان الادفع شررا منهم فيعزى عن الفائدة فلا يفتى ولا يطل امان ذرية ينتقض عهده فتح (قوله
بالغلبة على موضع) أى فريه أو حسن فتح وقوله للحرب أى لاجل حربنا وفى بعض النسخ للرباب بزيادة الالف
واحتراز بالغلبة المذكورة عما لو كانوا مع أهل البغى يعني ونهم على القتال فانه لا ينتقض عهدهم كما ذكره
الزيلعى وغيره فى باب البغاة (قوله أو بالعاق بدار الحرب) لا يبعد أن يقال انتقاله الى المكان الذى تغلبوا
فيه كانتقاله الى دار الحرب بالاتفاق ان لم يكن ذلك المكان مواخا لدار الاسلام أى بأن كان متسللا بدار
الحرب والافعل قولهما كما فى النسخ (قوله أو بالامتناع عن قبول الجزية) أى بخلاف الامتناع عن
ادائها على ما يأتى لكن الامتناع عن قبولها انما يكون عند ابتداء وضعها وهو حينئذ لم يكن له عهد ذمة
حتى ينتقض ويمكن تصويره حين دخل فى عهد الذمة تبعا ثم صاروا عابدا كالمجنون والصبي فاذا أفاق أو بلغ أول
الحول وضع عليه فاذا امتنع انتقض عهده أفاده ط (قوله أو يجعل نفسه طليعة للمشرى) هذا
عماراه فى النسخ أيضا لكرهه هنا بل ذكره فى النكاح فى باب نكاح المشرى (قوله بان يفتى
ليطلع الخ) صورته أن يدخل مستأمن ويقيم سنة وتضرب عليه الجزية وقصد التجسس على المسلمين ليخبر
العدو ط (قوله فلا يفتى به) بأن كان ذميا مسلما وطرا عليه هذا القصد ط (قوله وعليه
يحمل كلام المحيط) حيث قال لو كان يجرى المشرى بعبود المسلمين أو يقاتل رجلا من المسلمين ليقطعه لا يكون
نفسا للعهد وهذا التوفيق لصاحب البحر وأقره فى النهر وغيره ويشعر به تغيير النسخ بالطليعة فان الطليعة واحدة
الطلائع فى الحرب وهم الذين يمنون لطلوعها على أخبار العدو ككفى فى البحر عن المغرب (قوله فى كل
أحكامه) فيحكم بعمومه بالحق واذا تاب تقبل فبته وتعود ذمته ونيز منه زوجته الذمة التى خلفها فى دار
الاسلام اجناعا ويقسم ماله بين ورثته فتح وعلمه فى البحر (قوله والمرتب يقتل) لان كفره أعطى
بحر (قوله والمرتب يجبر على الاسلام) أما المرتبة فانها تنزق بعد التماق رواية واحدة وقيل فى رواية بحر
(قوله بقوله نقتل العهد) لانه لا ينتقض عهده بالقول بل بالفعل كما مر بخلافه امان للعربى قلت
ولعل وجه الفرق أن امان الحربى على شرف الزوال تمكنه من العود متى أراد فهو غير لازم بخلاف عهد
الذمة فهو لازم لا يصح الرجوع عنه ولذا لا يمكن من العود الى دار الحرب فيصير الامام على الجزية مادام تحت
قهره بخلاف ما اذا لحق بدارهم أو غلبوا على موضع أو جعل نفسه طليعة أو امتنع عن قبول الجزية لانه
فى الاولين صار حرا باعلينا كما مر فى الثالث علم انه لم يقصد العهد بل جعله وصلة الى ان اراد بقاءه فى الرابع
لم يوجد منه ما يدفع عنه القتل بخلاف ما اذا امتنع عن ادائها ولما قال الزيلعى وغيره لان الفاية التى ينتهى

مطلب
فيما ينتقض به عهد الذى ومالا
ينتقض

(وينتقض عهدهم بالغلبة على
موضع للحرب أو بالحق بدار الحرب)
زاد فى النسخ أو بالامتناع عن قبول
الجزية (أو يجعل نفسه طليعة
للمشرى) بأن يفتى ليطلع على
أخبار العدو فلا يمنونه لذلك
لم ينتقض عهده وعليه يحمل كلام
المحيط (وصار) الذى فى هذه
الاربع صور (كالمرتبة) فى كل
أحكامه (الا انه) لو أسرى (يسرق)
والمرتبة يقتل (ولا يجبر على قبول
الذمة) والمرتب يجبر على الاسلام
(لا) ينتقض عهده (بقوله نقتل
العهد) زيلعى (بخلاف الامان)
للعربى فانه ينتقض بالقول بحر

بها القتل التزام الجزية لا ادائها والالتزام باق فباخذها الامام منه جبرا اه وهذا يدفع ما اشكك
في التهر من انه لو امتنع عن قبولها تنقض عهده وليس ذلك الا بالقول وجه الدفع أن الانتقاض لم يجر من قوله
لا قبل بل من عدم وجود ما يدفع عنه القتل وهو التزام ادائها بخلاف امتناعه عن ادائها بقوله لا ادائها فانه
قول وجده بعد التزامها الدافع للقتل ولا يزول ذلك الالتزام به وكذا بقوله تنقض العهد لما قلنا من انه لازم
لا يملك فنهضه صريح اولاد دلالة مادام تمت قهرنا قافهم وان دفع به أيضا ما أورده في الدرر من أن امتناعه عن
ادائها بقوله لا أعطيها ينافي بقاء الالتزام لما قلنا من لزوم ذلك له التزام وأنه لا يملك فنهضه صريح ما أكد دلالة
بالاولى فيجبر على ادائها مادام مقهورا في دارنا ثم رأيت الحموي أجاب بخبره والله تعالى اعلم (قوله بل عن
قولها) أي بل ينقض عهده بالاباء عن قبولها وقد مناصوره وقد علمت أننا وجه الفرق بين المستثنين (قوله
وتقل العيني) حيث قال وفي رواية مذكورة في واقعات حسام أن أهل الذمة إذا امتنعوا عن اداء الجزية
ينقض العهد ويقتلون وهو قول الثلاثة اه ولا يخفى ضعفها رواية ودراية بجر قلت أما وجه الضعف
رواية فلأنه خلاف الرواية المشهورة في المذهب المنصوصة في المتن وغيرها وأما الدراية أي الضعف من
حيث المعنى فلما علمت من بقاء الالتزام الدافع للقتل فتوخذ منهم جبرا ويمكن تأويل ما في الواقعات بما إذا كانوا
جماعة تغلبوا على موضع هو بلادهم أو غيرها وأظهروا العصيان والمخاربة فنها حينئذ لا يمكن أخذها منهم
الا بالقتال تأمل (قوله ولا بالزنى بمسألة) بل يقيم عليه وجبه وهو الحد والويل للجملة لا ينقض عهده
والسكاح باطل ولو سلم به ما يهزران وكذا الساعي بينهما بجر (قوله واقتان مسلم) مصدر اقتن الرباعي
اه ح قتل لمن رأى نياه في السخ اقتان يتاين في الصباح فتزالم الناس من باب ضرب استعمالهم
وقر في دينه واقتن أيضا بابا للمفعول مال عنه اه ومقتضاه أن الاقتان متعذرا لا لازم تأمل (قوله
وسب النبي صلى الله عليه وسلم أي إذا لم يعلن فلوا أعلن بشقه أو اعتاده قتل ولو امرأة وبه ينقض اليوم وترى
وهذا حاصل ما سيذكره الشارح هنا وقيد الخبر الرمي بقيد آخر حيث قال أقول هذا ان لم يشترط
انتقاضه به أما إذا شرط انتقاضه به كما هو ظاهر اه قلت وقد ذكر الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في صلح أبي
عبدة مع أهل الشام انه صالحهم واشترط عليهم حين دخلها على أن يترك كنائسهم ويبيعهم إلى أن لا يجدوا أبناء
يبيعه ولا كنيسته وأن لا يشتموا مسلما ولا ينسبوه بالخ وذكر العلامة قاسم من رواية الخلال والبيهقي وغيرهما
كتاب العهد وفي آخره فلما أتيت عمر بن الخطاب بالكتاب زاد فيه وأن لا تضرب أحد من المسلمين شرطا
لهم ذلك علينا وعلى أهل ملتنا وقبلنا عنهم الامان فان نحن خالفنا شيئا مما شرطناه لكم ونحننا على أنفسنا
فلا ذمة لنا وقد حل لكم منا ما يحل لكم من أهل المعاهدة والشقاق وفي رواية الخلال فكتب عمر أن أمض لهم
ما سألوه والحق فيه حرفين اشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم أن لا يشترطوا شيئا من سبابنا أو من ضرب
مسلم بعد افتدخه عهده اه وقد ذكر الشربلالي في رسالته كتاب العهد بتمامه ثم قال وقد اعتمد الفقهاء ذلك
من كل مذهب كما نقله القاضي بدر الدين القرافي اه ثم ذكر الشربلالي انه انتقض عهدهم بأحداث ذلك
الذي رأى احدونه في زمنه وألف فيه الرسالة المذكورة ثم قال بعد ذكره ما ألحقه عمر رضي الله تعالى عنه ان
هذا دليل لما قاله الكل بن الهمام من تنقض العهد بقردهم واستعلائهم على المسلمين اه قلت ولعلمهم لم يقيدوا
بهذا القيد لظهوره كما تقدم عن الرمي لأن المعلق على أمر لا يوجد بدونه ولأن مرادهم بيان أن مجرد عقد الذمة
لا ينتقض بما ذكره من السب ونحوه والجهاد ما مضى الى يوم القيامة وليس كل امام اذا فتح بلدة يشترط هذا الشرط
الذي شرطه عمر فلذا تركوا التصريح به على أن ما شرطه عمر على الشام ونحوها لا يجري حكمه على كل ما فتحه
من البلاد ما لم يعلم اشتراطه عليهم أيضا فصار الحاصل أن عقد الذمة لا ينتقض بما ذكره ما لم يشترط انتقاضه
به فاذا اشترط انتقض والا فلا إذا أعلن بالشتم أو اعتاده لما قدمناه ولما يأتي عن المعروضات وغيرها
ولما ذكره ط عن النبي عن حلف الدين النسي اذا طعن الذي في دين الاسلام طعنا ظاهرا جاز قتلها لأن
العهد مع قومه على أن لا يطعن فاذا طعن فقد نكث عهدهم وخرج من الذمة اه لكن مقتضى هذا التطيل
اشترط عدم الطعن بمجرد عقد الذمة وهو خلاف كلامهم قائل (نبيه) قيد النافية الشتم بما لا يتدينون به
ونقله في حاشية السيد أبي السعود عن الذخيرة بقوله اذا ذكره بسوء معتقده ويتدين به بأن قال انه ليس

(ولا بالاباء عن) أداء (الجزية)
بل عن قبولها كما مر وتقل العيني
عن الواقعات تنقض بالاباء عن الاداء
قال وهو قول الثلاثة لكن ضمه
في الجبر (و) لا (بالزنى بمسألة) وقيل
مسألة) وافان مسلم عن دينه
ونقل الطريق (وسب النبي صلى
الله عليه وسلم)

قوله ومقتضاه الخوجه ذلك أن
تسريحه بأن اقتن مبني للجهول
ينقضه انه متعذرا لا لازم لان المبني
للجهول لا يكون من اللازم اه منه

مطلب
في حكم سب الذي صلى الله
عليه وسلم

برسول أو قتل اليهود بغير حق أو نسيه إلى الكذب فعند بعض الأئمة لا يقتض عهده أما إذا ذكره بما لا يقتضه ولا يندب به كإلوانه إلى الزنى أو طعن في نسبه يقتض اه (قوله المختار له) أي لعهد الذمة (قوله فالتاريخ) أي بالسب (قوله فلو من مسلم قتل) أي أن لا يندب لامطلقا خلافا لما ذكره في الدرر حسا والبازية وغيرهما من مذهب المالكية لا مذهبنا كما سيأتي تحريرهم فافهم (قوله ويؤذب الذي ويعاقب الخ) أطلقه فشمّل تأديبه وعقابه بالقتل إذا اعتاده وأعلن به كما يأتي ويدل عليه ما قدمناه من أنساقه من أنساقه وتقدم في باب التعزير أنه يقتل المكابر بالظلم وقطاع الطريق والمكاس وجميع الظلمة وجميع الكبرياء وأنه أفتى الناصبي يقتل كل مؤذرا رأيت في كتاب الصارم الملول الشيخ الإسلام ابن تيمية الخنبي مانعه وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا لا يقتض العهد بالسب ولا يقتل الذي بذلك لكن يعزر على إظهار ذلك كما يعزر على إظهار المنكرات التي ليس لهم فعلها من إظهار أصواتهم بكلامهم ونحو ذلك وحكا الطعوى عن الثوري ومن أصولهم يعني الحنفية أن ما لا يقتل فيه عندهم مثل القتل بالمقبر والجراح في غير القتل إذا تكرر فلا مام أن يقتل فاعله وكذلك أن يزيد على الحد المقدر إذا رأى المسلمة في ذلك ويحملون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المسلمة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حادثة أنه أن يعزر بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالذكر أو شرع القتل في جنسها وهذا أفتى أكثرهم يقتل من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وإن أسلم به وأخذوه ولو أبقوا بقتل سياسة وهذا متوجه على أصولهم اه فقد أفاد أنه يجوز عندنا قتله إذا تكرر منه ذلك وأظهره وقوله إن أسلم به وأخذوه لم أر من سرح به عندنا لكنه نقله من مذهبنا وهو ثبت فيقتل (قوله قال العيني الخ) قال في البحر لا أصل له في الرواية اه ورده الخبير الرملي بأنه لا يلزم من عدم النقض عدم القتل وقد صرح حواطية بأنه يعزر على ذلك ويؤذب وهو يدل على جواز قتله بغير التعزير في التعزير إلى القتل إذا عظم موجب موجه ومذهب الشافعي كذهبنا على الأصح قال ابن السبكي لا ينبغي أن ينهض من عدم الانتقاض أنه لا يقتل فان ذلك لا يلزم اه وليس في مذهبنا ما ينفي قتله خصوصا إذا أظهر ما هو الغاية في التمر وعدم الاكتران والاستخفاف واستهلى على المسلمين على وجه صار متبردا عليهم اه ونقل المقدسي ما قاله العيني ثم قال وهو مما يميل إليه كل مسلم والتون والشروح خلافه أقول ولنا أن تؤذب الذي تعزير أشد ما يجب لو مات كان دمه هدرا اه قلت لكن هذا إذا أعلن بالسب وكان بما لا يعتقده كما علمته آنفا (قوله وتبعه ابن الهمام) حيث قول والذي عندي أن سبه عليه الصلاة والسلام أو نسيه ما لا ينبغي إلى الله تعالى أن كان بما لا يعتقده كسبه الولد إلى الله تعالى وتندس عن ذلك إذا أظهره يقتل به ويقتض عهده وإن لم يظهره ولكن سبه عليه وهو يكتمه فلا وهذا لأنه الغاية في التمر والاستخفاف بالإسلام والمسلمين فلا يكون جارا على العقد الذي يدفع عنه القتل وهو أن يكون صاغرا ذليلا إلى أن قال وهذا البحث مناوجب أنه إذا استعلى على المسلمين على وجه صار متبردا عليهم على الإمام قتله أو يرجع إلى الذل والصغار اه قول في البحر وهو بحث خالف فيه أهل المذهب اه وقال الخبير الرملي أن ما بحثه في النقض مسلم مخالفة للمذهب وأما ما بحثه في القتل فلا اه أي لماعته آنفا من جواز التعزير بالقتل وما يأتي من جواز قتله إذا أعلن به (قوله وبه أفتى شيبنا) أي بالقتل لكن تعزير كما قدمناه عنه وينبغي تقييده بما إذا ظهر أنه معتاده كما قيده به في المعروضات أو بما إذا أعلن به كما يأتي بخلاف ما إذا سبه عليه وهو يكتمه كما مر عن ابن الهمام (قوله وبه أفتى) أي أبو السعود مفتي الروم بل أفتى به أكثر الحنفية إذا أكثر السب كما قدمناه عن الصارم الملول وهو معنى قوله إذا ظهر أنه معتاده ومثله ما إذا أعلن به كما مر وهذا معنى قول ابن الهمام إذا أظهره يقتل به فلم يكن كلامه مخالفا لمذهب بل صرح به محرز المذهب الإمام محمد كما يأتي (قوله بأنه يقتل) لم يقيده بما إذا اعتاده كما قيده أولا قطاعه أنه يقتل مطلقا وهو موافق لما أفتى به الخبير الرملي ولم أر عن العيني والمقدسي لكن علت تقييده بالإعلان وبما في الصارم الملول من اشتراط التكرار (قوله لسبه لا نبياء) المراد الجنس والافهوقه سب نبي واحد (قوله وبزيده) أي بزيده قتل أكثر السب (قوله في أحاديثه) الجار والمجرور خبر مقدم وما في قوله مانعه نكرة موصوفة بمعنى ثبوتها مؤخر والجملة من الجنبه والخبر خبر أن نفسه مصدر بمعنى منصوبه مرفوع على أنه مبتدأ

قلت ومذهب الشافعية ما في المهاج وتبرحه لا يزجر ولو زنى بمساة أو أصابها بكاح أو دل أهل الحرب على عورة المسلمين أو فتن مسلما عن دينه أو طعن في الإسلام أو القرآن أو ذكر جهرا الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم أو القرآن أو نبياء بسوء مما لا يندبون به فلا يصح أنه أن شرط انتقاض العهد به انتقض لهالة الشرط والابشرط ذلك أو شك هل شرط أولا على الأوجه فلا يقتض لانها لا تقتل بتقصود العقد وصح في أصل الرخصة أن لا تنقض مطلقا وضعف انتهى

اه منه
قوله كذبة الولد تميل للمنفى أي ما يعتقده اه منه

لان صفة المختار له لا يمنع فالتاريخ لا يرفع فلو من مسلم قتل كما سيأتي (ويؤذب الذي ويعاقب الخ) على سبه دين الإسلام أو القرآن أو النبي صلى الله عليه وسلم حاوي وغيره قال العيني واختباري في السب أن يقتل اه وتبعه ابن الهمام قلت وبه أفتى شيبنا الخبير الرملي وهو قول الشافعي ثم رأيت في معروضات المفتي أبي السعود أنه ورد أمر سلطان بالعمل بشول اثنتي عشرة الفاتلين بقتله إذا ظهر أنه معتاده وبه أفتى ثم أفتى في بكر اليهودي قال لبشر النصراني نبيكم عيسى ولد زنى بأنه يقتل لسبه لا نبياء عليهم الصلاة والسلام اه قلت وبزيده أن ابن كلال باشا في أحاديثه الأربعينية في الحديث الرابع والثلاثين بإعانة لا تكوني فاحشة مانعه والحق أنه يقتل عندنا إذا أعلن بشتمه عليه الصلاة والسلام

وقوله والحق الخ هذه الجملة الى اخرها أريد بها لفظها في محل رفع على أنها خبر عنه ووجه هذا المبتدأ وخبره
 في محل رفع على أنه مفعول الواقعة مبتدأ ووجه ما وخبرها المقدم خبر أن في قوله أن ابن كمال والمعنى أن
 ابن كمال شيء منصوصه والحق الخ ثابت في الحديث الأربعينية فافهم (قوله حيث قال الخ) بيانه أن هذا
 استدلال من الإمام محمد رحمه الله تعالى على جواز قتل المرأة إذا أعلنت بالشتم فهو مخصوص من عموم النهي
 عن قتل النساء من أهل الحرب كما ذكره في السير الكبير فيدل على جواز قتل الذي المنهى عن قتله بعد الذمة
 إذا أعلن بالشتم أيضا واستدل لذلك في شرح السير الكبير بعدة أحاديث منها حديث أبي إسحق الهمداني قال
 جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال سمعت امرأة من يهودي تشتمك والله يا رسول الله إنها لم تحسن
 الى فقلتها فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه (قوله تغلي وتغلي) بكسر اللام على الأصل ومنهم من
 يفتحها مصاح نسبة الى تغلب بن وائل بن ربيعة يوزن تضرب قوم تضروا في الجاهلية وسكنوا بقرب الروم
 أمشعوا عن أداء الجزية فصالحهم عمر على ضعف زكاتها فهو وان كان جزية في المعنى الا أنه لا يراعى فيه
 شرائطها من وصف الصغار وتقبل من النائب بل شرائط الزكاة وأسبابها ولذا أخذت من المرأة لا هيتها لها
 بخلاف الصبي والمجنون فلا يؤخذ من مواشيهم وأموالهم كما في النهر (قوله الاخراج) أي خراج الأرض
 فإنه يؤخذ من طفلهم والمجنون لانه وظيفة الأرض وليس عبادة بحر (قوله ضعف زكاتها) فبأخذ الساعي
 من غنمهم الساعة من كل أربعين شاة شاتين ومن كل مائة واحدة وعشرين أربع شياه وعلى هذا من الأبل
 والبقر نهر ولا شيء عليهم في بقية أموالهم ورفقتهم كما في الاتفاق يعني الا اذا زوا على العاشر فإنه يأخذ
 منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين ط عن الجوى (قوله كولى القرشي) يعني أن معتق التغلي كعتق
 القرشي في أن كلامهما لا يتبع أصله حتى توضع الجزية والخراج عليه ما وان لم يوضع على أصحهما تخفيفا والمعتق
 لا يلحق أصله في التخفيف ولذا لو كان لمسلم مولى نصراني وضعت عليه الجزية ونماه في الفتح (قوله وحديث
 الخ) جواب سؤال وهو أن ما علمته من أن المعتق لا يلحق أصله في التخفيف معارض للنص والجواب أن
 الحديث المذكور غير مجرى على عمومته بالأجاء فان مولى الهاشمي لا يلحقه في الكفاة للهاشمية ولا في الإمامة
 وإذا كان عاما مخصوصا يصح تخصيصه أيضا بما ذكرنا من العلة ونماه في الفتح (قوله ومصرف الجزية
 والخراج الخ) قيد بالخراج لأن العشر مصرفه مصرف الزكاة كما مر (قوله وانما يقبلها الخ) ترك قيد
 آخر ذكره في الجوهر وهو أن يكون المهدي لا يطمع في إيمانه نوردت هديته بلو طمع في إيمانه بالرد لا يقبل
 منه (قوله وما أخذ منهم بل حرب) فيه أن ما قبله مأخوذ بل حرب لكن فسر في النهر بالمأخوذ صلحا على
 ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم (قوله مصالحنا) به بذلك على أنه لا يخمس ولا يقسم بين الغنائم
 نهر وهو جمع مصلحة بفتح الميم واللام ما يعود دفعه الى الاسلام ط عن القهستاني (قوله كذا تغور)
 أي حفظ المواضع التي ليس وراءها اسلام وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام
 عن الأصول ههنا (قوله وبناء قنطرة وجسر) القنطرة ما بنى على الماء للعبور والجسر بالفتح والكسر
 ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان أو غيره كما في المغرب ومثله بناء مسجد وحوض ورباط وكري أنهار نظام غير مملوكة
 كالنيل وجيخون ههنا وكذا النفقة على المساجد كما في زكاة الخانية فيدخل فيه الصرف على إقامة
 شعائرهم وظايف ادمامة والاذان ونحوهما بحر (قوله وكفاية العلماء) هم أصحاب التفسير والحديث
 والظاهر أن المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والنص وغيرهما جوى عن البرجندي ط
 وفي التعبير بالكفاية اشعار بأنه لا يزداد عليها وسيأتي بيانه وكذا في مرابطة فقرهم لكن في خطر الخانية
 مثل على أن أرى عن بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب قال لا الا أن يكون عاملا أو فاضيا وليس للفقهاء فيه
 نصيب الا قصه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن اه قال في البحر أي بأن صرف غالب أوقافه
 في العلم وليس مراد أرى الاقتصار على العامل أو القاضي بل أشار به مالى كل من فرغ نفسه لعمل المسلمين
 فيدخل فيه المفتي والحندي فيستحقان الكفاية مع الفنى اه وذكر قبله عن الفتح أن طالب العلم قبل
 أن يتأهل عامل لنفسه لكن يعمل بعده المسلمين (قوله والعمال) من عطف العائم على الخاص لما
 في القهستاني أنه بالضم والتشديد جمع عامل وهو الذي يتولى أمور رجل في ماله وعمله كما قال ابن الأثير فيدخل

صريح به في سير الذخيرة حيث
 قال واستدل محمد بنان قتل
 المرأة إذا أعلنت بالشتم الرسول
 بما روى أن عمر بن عبد المطلب
 صمما بنت مروان تؤذى الرسول
 فقتلها بالامدحه صلى الله عليه
 وسلم على ذلك انتهى فليحفظ
 (وبوخذ من مال بالغ تغلي
 وتغلي) لامن طفلهم الاخراج
 (ضعف زكاتها) بأحكامها
 (مما تجب فيه الزكاة) الموهوبة
 بينا لأن السلب وقع كذلك
 (و) يؤخذ (من مولا) أي
 معتق التغلي (في الجزية والخراج
 كولى القرشي) وحديث مولى
 القوم منهم مخصوص بالاجماع
 (ومصرف الجزية والخراج وما ل
 التغلي) وهديتهم للإمام وانما
 يقبلها اذا وقع عندهم أرفقنا
 للدين لا الدنيا حوارة (وما أخذ
 منهم بل حرب) ومنه تركه ذى
 وما أخذ منه عاشر منهم اظهرية
 (مما لحنا) خير مصرف (كذا
 تغور وبناء قنطرة وجسر وكفاية
 العلماء) والمتعلمين تجسس وبه
 يدخل طلبة العلم فتح (والقضاة
 والعمال)

في مصارف بيت المال

فيه المذكروا واعظ بحق وعلم كافى المنية وكذا الوالى وطالب العلم والمحتسب والقاضى والمفتى والمعلم بلا أجر كما
 فى المنعرات (قوله وشهود قسمة) بالسبب المهمة أى الذين يشهدون بالتسعة بين الورثة والشركة واستيفاء
 حقوقهم وفى نسخة وشهود قسمة بالياء المثناة التحتية أى الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف فى القيمة ط
 (قوله ورقباء سواحل) جمع رقيب من رقبته أرقبه من باب قتل أى حفظته والسواحل جمع ساحل وهو
 شاطئ البحر مصباح فالمراد الذين يحفظون السواحل وهم المرباطون فى الثغور وأهم قافهم (قوله ورزق
 المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما يتفقد به قاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء الجارى دينيا
 كان أو دنيويا ولتنصيب ولما يصل الى الجوف ويتغذى به قهستانى ط (قوله أى ذرارى من ذكر الخ) لأن
 العلامة تم الكل كما صرح به القهستانى ومنلا مسكين وغيرهما وعبرة الهداية والكافى فوهم تخصيصهم بالمقاتلة
 وبه صرح شارح الجمع قال فى الثمر بلالية فى البحر وليس كذلك وتبعه فى المخ دترمى وفسر الذرارى
 فى شرح درر البحار بالزوجة والاولاد (قوله لم أره) نقل الشيخ عيسى الصفى فى رسالته مانصه قال
 أبو يوسف فى كتاب الخراج ان من كان مستحقا فى بيت المال وفرض له استحقاقه فيه فانه يفرض له تربته أيضا
 بهالة ولا يسقط بموته وقال صاحب الحاوى الفتوى على انه يفرض لذرارى العلماء والعقهاء والمثناة ومن
 كان مستحقا فى بيت المال لا يستط ما فرض لذرارىهم بموتهم اه ط قلت لكن قول المتون الا فى ومن مات
 فى نصف الحول حرم من العطاء ينافى ذلك الى أن يجاب بأن ما يجرى على الذرارى عطاء مستقل خاص
 بالذرارى لا عطاء الميت بطريق الارث بين جميع الورثة تأمل لكن ما رعى الخاوى لم أره فى الحاوى القدسي
 ولا فى الحاوى الراهدى وراجعت مواضع كثيرة من كتاب الخراج فلم أره فيه والله أعلم نعم قال الجوى فى رسالته
 وقد ذكر علماء ما انه يفرض لاولادهم تبعاً ولا يستطبعون الاصل ترغيباً اه وذكر العلامة المقدسى أن اعطاءهم
 بالاولى لشدة احتياجهم سيما اذا كانوا يجتهدون فى سلوك طريق آبائهم اه ونقل العلامة البيرى عن
 الخزانة عن مبسوط خراج الاسلام اذ مات من له وظيفة فى بيت المال لحق الشرع واعزاز الاسلام
 والتأذين وغير ذلك بما فيه صلاح الاسلام والمسلمين ولم يمت أبناء راعون ويقيمون حق الشرع واعزاز الاسلام
 كما راعى ويشتم الاب فلا مام أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع واتجار كسر
 قلوبهم اه قال البيرى أقول هذا يؤيد لما هو معروف الحريمى الشريف ومسرور الروم من غير تكبر من ابقاء
 أبناء الميت ولو كانوا صغاراً على وظائفهم مطلقاً من امانة وخطابة وغير ذلك عرفاً فرض الان فيه احياء
 خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد فى الاشتغال بالعلم وقد أفنى بجوار ذلك طائفة من اكابر الفضلاء الذين
 يعول على افتائهم اه قلت ومقتضىه فخص ذلك بالذكور دون الاناث وأنت خير بان الحكم يدور مع علته
 فان العلة هى احياء خلف العلم ومساعدتهم على تحصيل العلم فإذا اتبع الابن طريقة والده فى الاشتغال
 فى العلم فذلك ظاهر أما اذا اهل ذلك واشتغل به هو والعبأ فى امور الدنيا جاهلاً غافلاً معطلاً للوظائف
 المذكورة أو يرب غيره من أهل العلم بشئ قليل ويعرف به فى ذلك فى شوائبه فانه لا يعمل بما فيه من اخذ وظائف
 العلماء وتركهم بلا شئ يستعينون به على العلم كما هو الواقع فى زماننا فان عامة أوقاف المدارس والمساجد
 والوظائف فى ايدى جهلة أكثرهم لا يعلمون شيئاً من فرائض دينهم ويا كونه ذلك بلا مباشرة ولا امانة بسبب
 تمسكهم بأن خبز الاب لا ينفى فستوارثون الوظائف أباعن جدكهم جهلة كالانعام ويكبرون بذلك فراههم وعما نعمهم
 ويتصدرون فى البلدة حتى ادى ذلك الى اندراس المدارس والمساجد واكثرها صاريوناً باعواها أو بساكنين
 استغلوا حقها فأن أراد أن يطلب العلم لا يجد له ما يؤيكته ولا شيئاً كله فيضطر الى أن يترك العلم ويكتب ووقع
 فى زماننا أن رجلاً من اكبر دتمت مات عن ولد أجهل منه لا يقرأ ولا يكتب فوجهت من وظائفه تولية مسجد
 ومدرسة على رجائين من أعلم علماء دتمت نذهب ولده وعزلهما عن ذلك بالرشوة وفى أواخر القرن الثالث من
 الاشياء اذاولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته وفى البرازية السلطان اذ العلى غير المصدق فقد ظلم
 مرتين بمنع المصدق واعطاء غيره اه فى توجيه هذه الوظائف لابناء هؤلاء الجاهل ضياع العلم والدين واعانتهم
 على اخضرار المسلمين فيجب على ولاية الامور توجيهها على أهلها ونزعها من ايدى غير الاهل واذا مات احد من
 أهلها توجه على ولده فان لم يخرج على طريقة والده يعزل عنها وتوجه للاهل اذا لاشك أن غرض الرافق احياء

مطلب
 من له استحقاق فى بيت المال يعطى
 ولده بعده

ممكنية قضاء وشهود قسمة
 ورقباء سواحل (ورزق المقاتلة
 وذرارىهم) أى ذرارى من
 ذكر مسكين واعتمده فى البحر فأتالا
 وهل يعطون بعد موت آبائهم حالة
 الصغر لم أره والى هنا تمت مصارف
 بيت المال ثلاثة

مطلب
 من له وظيفة توجه لولده من بعده

مطلب
 تحقيق مهم فى توجيه الوظائف
 للابن

ما وقفه من ذلك فكل ما كان فيه تضييعه فهو مخالف لغرض الشرع والواقف هذا هو الحق الذي لا محذور عنه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله فهذا) أي ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية ونخراج أي ونحوهما عما ذكر معهما (قوله متر في الزكاة) أي في باب المصرف (قوله متر في السير) أي في فصل كيفية القسمة (قوله وبقي رابع) تقدم هذا مع الثلاثة التي قبله فلما لا ينشأ في آخر باب العشر من كتاب الزكاة وقدمنا الكلام عليها (قوله وقته بلاولي) أي ليس له من يجب نفقته عليه قال في البحر يعطون منه نفقتهم وأدويتهم ويكفن به موتاهم ويعقل به جنائيتهم اهـ (تنبيه) قال في الاحكام العلماء يستحقون من النوع الاول بالعمل مع الفتي ومن النوع الثاني بصفة الفقر ونحوها ومن النوع الثالث بأحد صفات مستحقه ومن النوع الرابع بصفة المرض ونحوه ومن خص استحقاقهم بالاول نظر الى محض صفة العلم اهـ (قوله يتنايخه) فلا يخلط بعنه ببعض لان لكل نوع حكم يختص به زيلعي (قوله لبصرفه للآخر) أي لاهله قال الزيلعي ثم اذا حصل من ذلك النوع شيء رده في المستقر من منه الا ان يكون المصروف من الصدقات أو من خمس الغنمة على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه شيئا لانهم مستحقون للصدقات بالنشر وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق اهـ (قوله ويعطى بقدر الحاجة الخ) الذي في الزيلعي هكذا ويجب على الامام ان يتق الله تعالى بصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسيبا اهـ وفي البحر عن القسمة كان ابو بكر رضى الله تعالى عنه يسوي في العطاء من بيت المال وكان عمر رضى الله تعالى عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والاخذ بهما في زماننا احسن فتعبر الامور الثلاثة اهـ أي فله ان يعطى الا حوج أكثر من غير الا حوج وكذا الا فقه والافضل أكثر من غيرهما ونظايره أنه لا تراعى الحاجة في الا فقه والافضل والافلا فائدة في ذكرهما ويؤيده أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يعطى من كان له زيادة فضيلة من علم أو نسب أو نحو ذلك أكثر من غيره وفي البحر أيضا عن المحيط والراي الى الامام من تفضيل وتسوية من غير أن يميل في ذلك الى هوى وفيه عن القسمة وللإمام الخيار في المنع والاعطاء في الحسب اهـ قلت ومثله في كتاب الخراج لابي يوسف الذي خاطب به هرون الرشيد حيث قال فأتانا الزيادة على أوزاق القضاة والعمال والولاة والنسبان مما يجري عليهم فذلك اليك من رأيت أن تزيد من الولاة والقضاة في رزقهم فزدهم ومن رأيت أن تحط رزقهم حططت (قوله هو المقتى اليوم) لانهم كانوا يحفظون القرآن ويعلمون أحكامه ط (قوله من ذكر) أي من يقوم بمصالح المسلمين كالقضاة والفرزاة ونحوهم زيلعي (قوله في نصف الحول) المراد به ما قبل آخره بقرينة قوله ولولو في آخره ط (قوله حرم من العطاء) هو ما يثبت في الديوان باسم كل من ذكرنا من المقاتلة وغيرهم وهو ثلج المسكنة في عرفنا الا انهم اشهرية والعطاء سنوي فتح (قوله لانه صلة) ولذا سمي عطاء فلا يملك قبل القبض فلا يورث ويسقط بالموت فتح (قوله في زماننا) قال في العناية وفي الابتداء كان يعطى كل من كان له شرب منزلة في الاسلام كزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأولاد المهاجرين والأنصار (قوله القاشي والمفتي والمدرس) عبارة البحر مثل القاشي والمفتي والمدرس وهي اولى لشعواها نحو المقاتلة اهـ ح قلت وهي عبارة الهداية أيضا (قوله أو بعد تمامه) هذا مفهوم بالاولى لانه اذا استحب الصرف الى التريب قبل التمام فبعده اولى (قوله فيندب الوفاة) قال في الفتح والوجه يقتضي الوجوب لان حقه نأكد باتمام عمله في السنة كما قلنا انه يورث سهم الغازي بعد الاسرا زيار الاسلام لنا كذا الحق حيث ذوان لم يثبت له ملك وقول نخر الاسلام في شرح الجامع الصغير وانما خص نصف السنة لان عند آخرها يستحب أن يصرف ذلك الى ورثته فاما قبل ذلك فلا الا على قدر عنته يقتضي أن يعطى حصته من العام اهـ (قوله قيل يجب الخ) عبارة الزيلعي قيل يجب رد ما بقي من السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوجة يرجع وعندهما لا يرجع هو يعتبره بالاتفاق على امرأة ليرتجوها وهما يعتبرانه بالهبة اهـ ونقل في الشريعة ليلية نصيح وجوب الرد عن الهداية والكافي واكتفى لم اراه فيهما في هذا الموضع فليراجع (قوله فانه يسقط الخ) حاصله أن ما يأخذه الامام والمؤذن من الوقف بمنزلة ما يأخذه القاضي ونحوه من بيت المال نظرا الى أنه في معنى الصلة لا تملك الا بالقبض كما مر (قوله وقيل لا يسقط الخ) أي ما يأخذه الامام والمؤذن قال في الشريعة ليلية جرم في البغية تلخيص القسمة بأنه يورث بخلاف رزق القاضي كما في الاشياء والنظار اهـ قلت ووجه ما اشار اليه الشارح

فهذا مصرف جزية ونخراج
ومصرف زكاة وعشر متر في الزكاة
ومصرف خمس وركاز متر في السير
وبقي رابع وهو انقطة وتركه بلا وارث
ودية مقتول بلاولي ومصرفها لقيط
فتبر وقته بلاولي وعلى الامام أن
يجعل لكل نوع يتنايخه وله أن
يسقط رتب من احدها ليسرقه
للاخر ويعطى بقدر الحاجة والله
والفضل فان قسر كان الله عليه
حسيبا زيلعي وفي الحاوي المراد
بالحافظ في حديث لحافظ القرآن
ما تبارك هو المقتى اليوم ولائقي
لذي في بيت المال الا أن يهلك
لنفقته فاعطيه ما يسد جوعته
(ومن مات) من ذكر (في نصف الحول
حرم من العطاء) لانه صلة فلا تملك
الا بالقبض وأهل العطاء في زماننا
القاشي والمفتي والمدرس
صدر شريعة (ولو) مات (في آخره)
أو بعد تمامه كما عجمه أخى زاده
(يستحب الصرف الى قريبه)
لانه اولى ذممه فيندب الوفاة
ومن تجله ثم مات أو عزل قبل
الحول قيل يجب رد ما بقي وقيل لا
كالنقمة المجلية زيلعي (والمؤذن
والامام اذا كان لهما وقف
ولم يستوفيا حتى ما فانه يسقط)
لانه كالمسألة (وكذلك القاضي
وقيل لا) يسقط لانه كالاجرة

مطلب
فيما اذا مات المؤذن والامام قبل
اخذ وظيفتهما

تعالى في قوله لانه كالأجرة أي فيه معنى الأجرة ومعنى الصلة فليس أجرة من كل وجه لكن وجه الأجرة فيه
أرجح لجواز أخذ الأجرة على الأذان والامامة والتعليم كما اتفق به المتأخرون بخلاف القضاء وغيره من الطاعات
فانه لا يجوز أصلا ولعل وجه القول الأول ترجيح معنى الصلة في الكل بناء على أصل المذهب من عدم جواز
الأجرة على شيء من الطاعات لكن الفتوى على قول المتأخرين فلذا جزم في البغية بالقول الثاني وفرق بين
الامام والقاضي كما قدمناه قبيل فصل في كيفية القسمة وقد منا هنا عن الطرسوسي وغيره أن المدرس ونحوه
إذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما باشر فقط بخلاف الوقف على الأولاد والذرية فان المعبر فيهم ظهور الغلة
فإن مات بعد ظهورها استحق لأقبله وقد منا هنا أيضا عن المفتي أبي السعود مثل ذلك وأن المدرس الثاني
يستحق الوظيفة من وقت توجيه السلطان (قوله وهذا) أي قوله والمؤذن الخ وقد نقله في الدرر عن فوائد
صاحب المحيط (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وفي فوائد مصدر الاسلام ظاهر بن محمود قرية فيها أراضي
الوقف على امام المسجد يصرف اليه غلتها وقت الادراك فأخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك
القرية لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة وهو تطير موت القاضي وأخذ الرزق ويحل للامام كل ما بقي من
السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس والله سبحانه أعلم

• (باب المرتبة) •

شروع في بيان أحكام الكفر الطاريء بعد بيان الأصلي أي الذي لم يسبقه إيمان (قوله وركنها اجراء بطله
الكفر على اللسان) هذا بالنسبة الى الطاهر الذي يحكم به الحاكم والافقد تكرر بدونه كالأعرض له اعتقاد
باطل أو نوى أن يكفر بعد حين افاده ط (قوله بعد الايمان) خرج به الكافر اذا تلفظ بكفرة فلا يعلى
حكم المرتبة ط نعم قد يقتل الكافر ولو امرأة اذا أعلن بشفه صلى الله عليه وسلم كما مر في الفصل السابق (قوله
وهو تصديق الخ) معنى التصديق قبول القلب واذعنه لما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم
بحيث تعلمه العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال كالوحدانية والنبوة والبعث والجزاء ووجوب الصلاة
والزكاة وحرمه الخ ونحوها اه ح عن شرح المسيرة (قوله وهل هو فقط) أي وهل الايمان التصديق
فقط وهو المختار عند جمهور الاشاعرة وبه قال المتزبيد ح عن شرح المسيرة (قوله وهو مع الاقرار)
قال في المسيرة وهو منقول عن أبي حنيفة ومثهور عن اصحابه وبعض المختصين من الاشاعرة وقال الخوارج
هو التصديق مع الطاعة ولذا كفروا بالذنب لا تقاوم المادية وقال الكرامية هو التصديق باللسان فقط
فان مطابق تصديق القلب فهو مؤمن ناج والافء ومؤمن مخلف في النار اه ح قلت وقد حقق في المسيرة
انه لا بد في حقيقة الايمان من عدم ما يدل على الاستخفاف من قول أو فعل ويبقى بيانه (قوله والافرار
شرط) هو من تمة القول الأول ح أما على القول الثاني فهو شرط لانه جزء من ماهية الايمان فلا يكون بدونه
مؤمنا لا عند الله تعالى ولا في أحكام الدنيا لكن بشرط أن يدرك زمنا يتمكن فيه من الاقرار والافك فيه
التصديق اتفاقا كما ذكره التفازاني في شرح العقائد (قوله لاجراء الاحكام الديني) أي من الصلاة عليه
وخلفه والدفن في مقابر المسلمين والمطالبة بالعشور والزكوات ونحو ذلك ولا يخفى أن الاقرار لهذا الغرض
لا بد أن يكون على وجه الاعلان والمطهر على الامام وغيره من أهل الاسلام بخلاف ما اذا كان لانتمام الايمان
فانه يمكن مجرد التكلم وان لم يظهر على غيره كذا في شرح المقاصد (قوله بعد الاتفاق) أي بعد اتفاق
التأئين بعدم اعتبار الاقرار قال في شرح المسيرة واتفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار على انه يلزم المصدق
أنه يعتقد أنه متى طوب به أنى به فان طوب به فلم يتر به فهو أى كفه عن الاقرار كثر عناد وهذا ما قالوا ان ترك
العناد شرط وفرومه به أى فسر وترك العناد بأن يعتقد أنه متى طوب بالاقراء أنى به اه بقى ما لو لم يعتقد
ذلك بأن كان خالي الذهن أو اعتقد أنه متى طوب به لا يأتى به أكمه عند ما طوب به أنى به فهل يكفي نظرا
لحصول المقصود أو لا يكفي نظرا لاشتراطهم الاعتقاد السابق فليجتر اه ح أمور الصاهر أن المراد
بالاشتراط المذكور ثبوت اعتقاده أنه لا يعتقد أنه متى طوب به لا يتر وفي شرح المقاصد وشرح التحرير
ما يفيد ونصه ثم الخلاف فيما اذا كان قادرا وترك التكلم لاعلى وجه الاباء اذا العاجز كالآخر من مؤمن انضافا
والمرء على عدم الاقرار مع المطالبة به كافر وفاقا لكون ذلك من أمارات عدم التصديق ولهذا أطبقوا

وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط
من نسخ المتن هنا وتعامه في الدرر
وقد خصناه في الوقف

• (باب المرتبة) •

(هو) لغة الراجع مطلقا وشرعا

(الراجع عن دين الاسلام وركنها

اجراء كلمة الله شرعا على اللسان

بعد الايمان) وهو تصديق محمد

صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به

عن الله تعالى بما علم بحجته ضرورة

وهل هو فقط أو هو مع الاقرار

قولان واكثر الخلفية على الثاني

والمتقدمون على القول والاقرار

شرط لاجراء الاحكام الديني

بعد الاتفاق على أنه يعتقد أنه متى

طوب به أنى به فان طوب به فلم

يتر فهو كافر عناد قاله المحقق

على كفر أبي طالب اه تظهر أن خالي الذهن لو أتى به عند المطالبة مؤمن لعدم الإصرار على عدم الإقرار
ومن اعتقد عدم الاتيان به عندها ليس مؤمنا فلو أتى به عندها كان ذلك إيمانا مستأثرا هذا ما ظهر لي
(قوله من هزل بلفظ كافر) أي تكلم به باختياره غير قاصده عناء وهذا لا يت في ما مر من أن الايمان
هو التصديق فقط أو مع الإقرار لأن التصديق وإن كان موجودا حقيقة لكنه زائل حكما لأن الشارع جعل
بعض المعاصي أمارة على عدم وجوده كالهزل المذكور وكالوجه المسمى أو وضع معصيا في قاذورة فانه يكفر
وإن كان مصداقا لان ذلك في حكم التكذيب كما أفاده في شرح العقائد وأشار إلى ذلك بقوله للاختلاف فان
فعل ذلك استخفاف واستهانة بالدين فهو أمارة عدم التصديق ولذا قال في المسيرة وبالجملة فقد ضم إلى
التصديق بالقلب أو بالقلب واللسان في تحقيق الايمان أمور الاختلال بها الاختلال بالايمان اتفاقا فاستتركت
السجود لسنم وقتل نبي والاستخفاف به وبالمعصية والكعبة وكذا الخائفة أو انكار ما اجع عليه بعد العلم به لأن
ذلك دليل على أن التصديق منقود ثم حقق أن عدم الاختلال بهذه الأمور أحد أجزاء مفهوم الايمان فهو
حينئذ التصديق والإقرار وعدم الاختلال بما ذكره دليل أن بعض هذه الأمور تكون مع تحقق التصديق
والإقرار ثم قال ولا اعتبار بالدين في الاستخفاف ككفر الحنفية بالناسك كثيرة وأفعال تصدر من المتهكمين
لدلائلها على الاستخفاف بالدين كالمسلاة بلا وضوء عمدا بل بالمواظبة على ترك سنة استخفافا بها بسبب أنها فعلها
النبي صلى الله عليه وسلم زيادة أو استنباحها كمن استنبح من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه أو احفاء
شاربه اه قلت ويظهر من هذا أن ما كان دليل الاستخفاف يكفر به وإن لم يقصد الاستخفاف لانه لو توقف على
قصده لما احتاج إلى زيادة عدم الاختلال بما مر لأن قصد الاستخفاف مناف للتصديق (قوله فهو ككفر
العناد) أي ككفر من صدق بقلبه واستنبح عن الإقرار بالهداية عناد أو مخالفة فانه أمارة عدم التصديق
وإن قلنا أن الإقرار ليس ركنا (قوله والكفر لغة الستر) ومنه سمي الفلاح كقوله لا تترك البذر في الأرض ومنه
كفر النعمة وهو موجود في المعنى الشرعي لانه ستر ما وجب إظهاره (قوله تكذيبه صلى الله عليه وسلم الم)
المراد بالتكذيب عدم التصديق الذي رأى عدم الإذعان والقبول لما علم بحجبه صلى الله عليه وسلم ضرورة أي
علمنا ضروري لا يتوقف على نظر واستدلال وليس المراد التصريح بأنه كاذب في كذا لأن مجرد نسبة الكذب
إليه صلى الله عليه وسلم كفر ومظاهر كلامه تخصيص الكفر بحججه الضرورية فقط مع أن الشرط عندنا بوثقه على
وجه القطع وإن لم يكن ضروريا بل قد يكون بما يكون استخفافا من قول أو فعل كما مر ولذا ذكر في المسيرة أن
ما ينفي الاستسلام أو يوجب التكذيب فهو كفر فإتني الاستسلام كل ما قد مناه عن الحنفية أي مما يدل على
الاستخفاف وما ذكر قبله من قول نبي إذا الاستخفاف فيه أظهر وما يوجب التكذيب جحد كل ما ثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم ادعاه ضرورة وأما ما لم يبلغ حد الضرورة كاستخفاف بنت الابن السدس مع البنت بأجاء المسلمين
فظاهر كلام الحنفية الكفر بحججه فانهم لم يشترطوا سوى القطع في الثبوت ويجب حمله على ما إذا علم المنكر بثبوت
قطعا لأن مناط التكفير هو التكذيب أو الاستخفاف عند ذلك يكون أما إذا لم يعلم فلا الآن يذكر له أهل العلم
ذلك فيج اه وهذا ما وافق لما قد مناه عنه من أنه يكفر بانكار ما اجع عليه بعد العلم به ومثله ما في نور العين عن
شرح العمدة أطلق بعضهم أن مخالف الإجماع يكفر والحق أن المسائل الاجماعية نارة بعضها التواتر عن
صاحب الشرع كوجوب الخمس وقد لا يصحها فالقول يكفر باحده لمخالفته التواتر لا لمخالفته الاجماع اه ثم
نقل في نور العين عن رسالة الفاضل الشهير حسام جلبي من عظماء علماء السلطان سليم بن باز يدخان مانعه إذا
لم تكن الآية أو الخبر المتواتر قطعي الدلالة أو لم يكن الخبر متواترا أو كان قطعا لكن فيه شبهة أو لم يكن الاجماع
اجماع الجميع أو كان ولم يكن إجماع العصاة أو كان ولم يكن إجماع جميع العصاة أو كان إجماع جميع العصاة
ولم يكن قطعا بأن لم يثبت بطريق التواتر أو كان قطعا لكن إجماعا عاكسا كوني في كل من هذه الصور لا يكون
المجموع كسرا يظهر ذلك إن نظرت في كتب الأصول فاحفظ هذا الأصل فانه يتفعل في استخراج فروعه حتى تعرف
منه حجة ما قيل انه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع آخر اه (تنبيه) في البصر والأصل أن من
اعتقد الحرام حلالا فإن كان حراما لغيره كمثل الغيرة لا يكفر وإن كان لعينه فإن كان دليله قطعا كقوله لا فلا وقبل
التنصيص في العالم أما الباطل فلا يفرق بين الحرام لعينه وغيره وإنما الفرق في حقه أن ما كان قطعا

وفي الفقه من هزل بلفظ كافر
ارتد وإن لم يعتقه للاختلاف
فهو ككفر العناد والكفر لغة
الستر وشرعا تكذيبه صلى الله
عليه وسلم في شيء مما جاء به من
الدين ضرورة والناظر تعرف
في الفتاوى

مطلب
في منكر الإجماع

كفرية والافلا فيكفر اذا قال التلميس بجمام وتمامه فيه (قوله بل أفردت بالتأليف) من احسن ما ألف فيها ما ذكره في آخر نور العين وهو تأليف مستقل ومن ذلك كتاب الاعلام في قواطع الاسلام لابن جرير المكي ذكر فيه المكفرات عند الحنفية والشافعية وحقق فيه المقام وقد ذكر في البصر جلة من المكفرات (قوله قال في البحر الخ) سبب ذلك ما ذكره قبله بقوله وفي جامع الفصولين زوى النجاشي عن اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحد ما دخل فيه ثم ما يتبين انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام انساب لا يرول بالشك مع أن الاسلام يعلم وينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضي بصدقه اسلام المكره أقول قدمت هذا الصبر ميراثا فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليأتنا ١٥ ما في جامع الفصولين وفي اقتناوى الصغرى الكفر شئ عظيم فلا أجعل المؤمن كافرا متي وجدت رواية انه لا يكفر ١٥ وفي الخلاصة وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع فعلى المقق أن يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير فحينئذ العار بالمسلم زاد في البرازية الا اذا سرح بارادة وجب الكفر فلا ينفع التأويل ح وفي انتارخانية لا يـ فربما يحتمل لأن الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجنابة ومع الاحتمال لانهية ١٥ والذي تحرر عنه لا ينبغي بكفره سلم أمكن حل كلامه على محل حسن او كان في كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا فأكبر انما ط الكفر المذمومة لا ينبغي بالتكفير فيها ولقد أزممت نفسي أن لا أفتي بشئ منها ١٥ كلام البحر باختصار (قوله والطوع) أي الاختيار احتراز عن الاكراه ودخل فيه الهازل كما مر لانه بعدد منتهى التلطف به وان لم يقصده مناه وفي البحر عن الجامع الا صغرا اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عمد الكفر لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لأن الكفر يتعلق بالعمد والعمد لم يعتقد النكير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استوف يدينه ١٥ ثم قال في البحر والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا ولا عما كفر عند الكل ولا اعتبارا باعتقاده كما سرح به في الخاتمة ومن تكلم بها محمدا او مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما بكفره عند الكل ومن تكلم بها اختيارا فلا يأنها كفر فيه اختلاف ١٥ (قوله ومعتوه) عزاء في النهر الى السراج وهو ناقص العقل وقيل المدهوش من غير جرم كذا في المغرب وفي احكامات الاشياء أن حكمه حكم العبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل ١٥ قلت والاول هو الذي سرح به الاصوليون ومقتضاه أن تصح ردة كنه لا يقتل كما هو حكم العبي العاقل تأمل ثم رأيت في الخاتمة قال وأما ردة المعتوه ثم ذكر في الكتب المعروفة قال متايجنا هو في حكم الردة بمنزلة العبي ١٥ (قوله وموسوس) بالكسر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له اوابه أي تلى اليه الوسوسة وقال اللبث الوسوسة حديث النفس وانما قيل موسوس لانه يحدث بما في ضميره وعن اللبث لا يجوز إطلاق الموسوس قال يعنى المغلوب في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله اذا تكلم بكلمة بغير نظام كذا في المغرب (قوله ومبي) لا يعقل) قدر عقله في فتاوى قارى الهداية بأن يبلغ سبع سنين هر وسباني آخر الباب (قوله وسكران) أي ولو من محرم لما في احكامات الاشياء أن السكران من محرم كالصالح الا في ثلاث الردة والافرا بالحدود والخاصة والاشهاد على شهادة نفسه الخ (قوله ومكره عليها) أي على الردة والمراد الاكراه بلحسب من قتل او قطع عضو او ضرب مبرح فانه يرضخ له أن يظهر ما أمر به على لسانه وقلبه مطمئن بالايمان ولا تيسر زوجته استحصانا كما يحى في بابيه (قوله فليسا بشرط) هدا في الكورة بالاتفاق وأما في البلوغ فعندها خلافا لابي يوسف كما يأتي آخر الباب ح (قوله فانه يقتل ولا يعنى) قيده في البحر اذا كان سكره بسبب مظهر بانه محتارا بلا اكراه والافهو كالمجنون ١٥ ح قلت وما جزم به الشارح من انه لا يعنى عنه أي ان تاب سباني ما يخالفه (قوله من ارند) أي عن الاسلام فلو أن اليهودي تنسأ أو تيمس أو النصراني تهود أو تيمس لم يجبر على العود لما كان عليه لان الكفر كله له واحدة كما في البرجندى وغيره وترد متقى وسيد كره المسنف (قوله الخاصكم) أي الامام أو القاضي بحر (قوله لبلوغه الدعوة) مصدر مضاف للمفعول والدعوة فاعل ١٥ ح قال في البحر وعرض الاسلام هو الدعوة اليه ودعوة من بلقته الدعوى غير واجبة (قوله بيان لثمة العرض) الظاهر أن ثمة العرض الاسلام والنجاة من القتل وأما هذا فهو ثمة التأجيل ثلاثة ايام لان

طلب
ما يشك في انه ردة لا يحكم بها

بل أفردت بالتأليف مع أنه لا ينبغي
بالصغرى شئ منها الا فيما اتفق
الشايع عليه كما سبق قال في البحر
وقد أزممت نفسي أن لا أفتي بشئ منها
(وشرائط صحتها العقل) والعفو
(والطوع) فلا تصح ردة مجنون
ومعتوه وموسوس ومبي لا يعقل
وسكران ومكره عليها وأما البلوغ
والد كورة فليسا بشرط بدائع وفي
الاشياء لا تصح ردة السكران
الا ردة بسبب النبي صلى الله
عليه وسلم فانه يقتل ولا يعنى عنه
(من ارند عرض) الحاكم (عليه
الاسلام استصاها) على المذهب
لبلوغه الدعوة (ونكشف شبهته)
بيان لثمة العرض

(ويجب) وجوباً وقيل ندباً (ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خاتمة (ان استعمل) أي طلب المهلة والاقلة من ساعته الا اذا ربح اسلامه بدائع وكذا الوارد ثانياً لكنه يضرب وفي الثالثة يجب أيضاً حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فذلك تنازلة قلت لكن نقل في الزواهر عن آخر حدود الحياينة عز بالله الخ ما يشهد قله بلا توبة قتبه (فان اسلم) فيها (والأقل) حديث من بدل دينه فاقبلوه (واسلامه ان يبرأ عن الأديان) سوى الاسلام (أو) ما استقل اليه بعد نطقه بالشهادتين وقامه في الفتح ولو أتى بهما على وجه العادة لم ينفعه ما لم يبرأ برأية (وكره) تنزيهاً للمامة (قتله قبل العصر) بلانسان لان الكفر سيجل للدم قيد باسلام المرتد لان الكفار أصناف خمسة من ينكر المصانع كالدهرية ومن ينكر الوحدةانية كالنوبية ومن يفرجهما لكن ينكر بعثة الرسل كالغلاة

مطلب
في أركان الكفر خمسة أصناف
وما يشترط في اسلامهم

من اتقل عن الاسلام والعباد بالله تعالى لا بد له غالباً من شبهة فتكشفه ان ابداه في هذه المدة تأمل (قوله) وقيل ندباً أي وان استعمل وظاهر الرواية الأول وهو أنه لا يجهل بدون استمهال كافي البحر (قوله ان استعمل) أي بعد العرض للتفكير فاستأنى (قوله والاقلة) أي بعد عرض الاسلام عليه وكشف شبهة ط (قوله) الا اذا ربح اسلامه أي فانه يجهل وهل هو حينئذ واجب أو مستحب محل تردد والظاهر انما تأمل (قوله) لكنه يضرب الخ أي اذا ارتد ثانياً تاب ضربه بالامام وخلى سبيله وان ارتد ثالثاً تاب ضربه ضرباً وجيعاً وحبيه حتى تظهر عليه آثار التوبة ويرى انه مخلص ثم خلى سبيله فان عاد فعل به هكذا بحر عن التنازلية وفي الفتح فان ارتد بعد اسلامه ثانياً قبلنا توبته أيضاً وكذا ثالثاً ورابعاً الا أن الكرخی قال فان عاد بعد الثالثة يقتل ان لم يتب في الحال ولا يؤجل فان تاب ضربه ضرباً وجيعاً ولا يلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج حتى يرى عليه خشوع التوبة وحال المخلص حينئذ يخل سبيله فان عاد بعد ذلك فعل به كذلك أبدأ ما دام يرجع الى الاسلام قال الكرخی هذا قول اصحابنا جميعاً ان المرتد يستتاب أبدأ وما ذكره الكرخی مروى في النوادر قال اذا تكررت ذلك منه يضرب ضرباً مبرحاً ثم يحبس الى أن تظهر توبته ورجوعه اه وذلك لاطلاق قوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة الآية وعن ابن عمر وعلي لا تقبل توبته من تكررت ردة كالزندق وهو قول مالك وأحمد والليث وعن أبي يوسف لو فعل ذلك مراراً يقتل غيلة وفهره بأن يقطر فاذا انظر كلمة الكفر قتل قتل أن يستتاب لانه ظهر منه الاستئناف اه باختصار وحاصله أن طاهر قوله وكذا ثالثاً ورابعاً انه لو استعمل بعد الرابعة يؤجل ولا يحبس بعد التوبة والذي نقله عن الكرخی انه لا يؤجل بعد الرابعة بل يقتل الا ان تاب فانه يضرب ويحبس كما هو رواية النوادر وعن ابن عمر وغيره يقتل ولا توبة له مثل الزندق (قوله من آخر حدود الحياينة) ونفسه وحكي انه كان يبعد انصرانيان مرتدان اذا أخذتا باو اذاز كما عاد الى الردة قال أبو عبد الله البلخي يقتلان ولا تقبل توبتهما اه أقول الظاهر أن البلخي اختار قتل ابن عمر ولا يصح بناؤه على رواية النوادر المارة عن الفتح كما لا يخفى فافهم (قوله بلا توبة) أي لا يقبل توبته وليس المراد أنه يقتل ان لم يتب لانه لا نزاع فيه (قوله واذا قتل) أي ولو بعد افيقتل وان تضمن قتله ابطال حق المولى وهذا بالاجماع لاطلاق الأدلة ففتح قال في المنع وأطلق فشمع الامام وغيره لكن ان قتله غيره وقطع عضواً منه بلاذن الامام اذ به الامام اه وسبق في مسأله شرعاً امتشاً اربعة عشر لا يقتلون (قوله حديث الخ) رواه أحمد والبخاري وغيرهما زيلعي (قوله) بعد نطقه بالشهادتين كذا قيده في العناية والنهاية وعزام الله ساني الى المبسوط والايضاح وغيرهما وقال وانما لم يذكره لان ذلك معلوم لكن مقتضى ما في الفتح عدم اعتماده لانه عبره بجيل وصداً أنه تابع ظاهر المتون وهو مفاد كلام الزيلعي ويؤيده ما سبذ كره في المتن من أن انكاره الردة توبة ورجوع وقد يوفق بحمل ما هو ظاهر المتون على الاسلام المتبني في الدنيا عن القتل وما في الشروح من اشتراط النطق بالشهادتين أيضاً محمول على الاسلام الحقيقي النافع في الدنيا والآخرة تأمل وذكر في الفتح أن القرار بالعت والتشور مستحب (قوله) على وجه العادة أي بدون تبري قال في البحر وأذا بشرط التبري انه لو أتى بالشهادتين على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عما قال اذ لا يرتفع بهما كفره كذا في البرازية وجامع الفصولين اه قلت وظاهره اشتراط التبري وان لم يتصل ديناً آخر بأن كان كفره بمجرد كلمة ردة والظاهر خلافه وأن اشتراط التبري فيمن اتصل ديناً آخر انما هو شرط لا إجراء أحكام الدنيا عليه أما بالنسبة لاحكام الآخرة فيكشفه التلخيص بالهاتين مخلصاً كما يدل عليه ما ذكره في اسلام العيسوية (قوله لما مر) أي من أن العرض مستحب ويكره فخر بما عند من اوجبه افاده في شرح الملتقى ط (قوله قيد باسلام المرتد) أي في قوله واسلامه (قوله لان للكفار) أي بكفر أصلي والمرتد كفره عارض (قوله كالدهرية) بضم الدال نسبة الى الدهر فخصها بما يذلل لقولهم وما يهلكنا الا الدهر ح (قوله كالنوبية) وهم الجوس القائلون بالهين او كالجوس كافي انفع الوسائل ومقتضاه انهم غيرهم وهو الذي حققه ابن كمال باشا قلا عن الامدى مع مشاركة الكل في اعتقاد أن اصل العالم التور والطلبة أي التور المسي يزدان وشأنه خلق الخير والطلبة المسماة اهرمن وشأنها خلق الشر (قوله كالغلاة) أي قوم منهم كافي النهر والافهمور القلاسة يثبتون الرسل على الباطن وجه لقولهم بالاجباب اه ح أي بالضرورة والتوليد لا بالاختيار لانكارهم كونه تعالى مختاراً وينكرون كونهما ينزل الملك من السماء وكثيراً ما علم بالضرورة محي

الانبياء بكثرة الاجساد والجنه والنار والحاصل انهم وان ائتمروا بالرسالة لكن لا على الوجه الذي يشتهر أهل
الاسلام كما ذكره في شرح المسيرة فصار انبياءهم بمنزلة العدم وعليه فيصعح اطلاق الشارح تأمل (قوله كالوثنية)
فيه أن الوثنية لا يتكبرون الصانع تعالى كما لا يخفى ح قال في شرح السير وعبد الاوثان كانوا يقرّون بالله تعالى
قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولكن كانوا لا يقرّون بالوحدانية قال تعالى واذا قيل لهم لا اله الا
الله يستكبرون اه وهذا زاده في الدرر على ما في البدائع وتبعه الشارح والظاهر أن صاحب البدائع ادخله
في التنويه لانهم جعلوا مع الله تعالى معبودا ثانيا وهو اصنامهم فهم منكرون للوحدانية كالمجوس وحكمهم
في الاسلام واحد كما تعرفه (قوله كالعيسوية) هم قوم من اليهود ينسبون الى عيسى الاله فهما في اليهودي ح
قلت وبعبارة البدائع وصنف منهم يقرّون بالصانع وتوحيد الرسالة في الجملة لكنهم ينكرون عموم رسالة رسولنا
صلى الله عليه وسلم وهم اليهود والمصري قال في النهر وليس المراد كل النصارى بل طائفة منهم في العراق يقال
لهم العيسوية صرح بذلك في المحيط والنهاية اه (قوله فيكفني في الاولين الخ) عبارة البدائع فان كان من
الصنف الاول أو الثاني فقال لا اله الا الله يحكمه باسلامه لان هؤلاء يتنعون عن الشهادة أصلا فاذا اقرّوا بها
كان ذلك دليل ايمانهم وكذلك اذا قال أشهد أن محمدا رسول الله لانهم يتنعون عن كل واحدة من كلفي الشهادة
فكان الايمان بواحدة منهما ايمانا كانت دلالة الايمان اه أي ويلزم من الايمان باحدهما الايمان بالآخرى
وهذا صريح في أن التنويه ينكرون الرسالة فهم كالوثنية فيكفني في الحل باحدى الكافيتين وبه صرح في انفع
الوسائل فقال ان عبدة الاوثان والبران والمشرقة في الربوبية والمنكر للوحدانية كالثنوية اذا قال الواحد
منهم لا اله الا الله يحكمه باسلامه وكذا لو قال أشهد أن محمدا رسول الله أو قال اسلمنا أو آمنا بالله اه وذكر قبله
عن المحيط أن الكفار اذا اقرّوا بخلاف ما اعتقد يحكمهم باسلامه ونحوه في شرح السير الكبير وبه علم أن ما في شرح
المسيرة لابن أبي شريف الشافعي من انه يكفني في التنويه والوثني بالشهادتين بدون تبري فهو على مذهبه
او المراد به احدهما فافهم (قوله وفي الثالث بقول محمد رسول الله) فلو قال لا اله الا الله لا يحكمه باسلامه
لانه منكر الرسالة ولا يمنع عن هذه المقالة ولو قال أشهد أن محمدا رسول الله يحكمه باسلامه لانه يمنع عن هذه
الشهادة فكان اقرارهم بالدليل الايمان بدائع ومقتضاه أن الايمان بالثانية يكفيه لان المدار على الاقرار
بخلاف معتقده (قوله وفي الرابع بأحدهما) علله في الدرر بأنه منكر للامرين جميعا فأبى ما شهد دخل في دين
الاسلام اه وهذا التعديل موافق لما قدمناه من البدائع وبه صرح أيضا في شرح السير الكبير وزاد أنه لو قال
أما سلم فهو مسلم لان عبدة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم بل يبرأون على قصد المغايطة للمسلمين
وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الخيفية أو على دين الاسلام وقد علمت أن هذا الرابع داخل في الاولين
والحكم في الآخر واحد وهو الاكفاء بأحد الطرفين عن الآخر وأن ما مر عن شرح المسيرة لا يدفع المتقول
عندنا فافهم (قوله وفي الخامس بماع التبري الخ) ذكر ان الهام في المسيرة أن اشتراط التبري لا يبرأ
أحكام اسلام عليه لا لبوت الايمان بما بينه وبين الله تعالى فانه لو اعتقد عموم الرسالة وتشهد فقط كان مؤمنا
عند الله تعالى اه ثم ان الذي في البدائع لو أتى بالشهادتين لا يحكمه باسلامه حتى يبرأ عن الدين الذي هو
عليه وزاد في المحيط لا يكون مسلما حتى يبرأ من دينه مع ذلك ويقرّ أنه دخل في الاسلام لانه يحمل انه تبرأ من
اليهودية ودخل في النصرانية فاذا قال مع ذلك ودخلت في الاسلام يزول هذا الاحتمال وقال بعض مشايخنا
اذا قال دخلت في الاسلام يحكمه باسلامه وان لم يبرأ مما كان عليه لانه يدل على دخول حادث منه في الاسلام
اه ومنه في شرح السير الكبير قلت اشتراط قوله ودخلت في دين الاسلام ظاهرهما اذا تبرأ من دينه فقط أما
اذا تبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام فلا يحتاج اليه لعدم الاحتمال المذكور فلهذا لم يذكره الشارح مع صيغة
التبري التي ذكرها والظاهر أنه لو أتى بالشهادتين وصرح بنعيم الرسالة الى بنى اسرائيل وغيرهم او قال وأنشد
أن محمدا رسول الله الى كافة الخلق الانس والجن يكفني عن التبري أيضا كما صرح به الشافعية (تعبه) قال
في الفتح ان اشتراط التبري انما هو بين اظهر فافهم وأما من في دار الحرب لو حل عليه مسلم فقال محمدا رسول
الله فهو مسلم أو قال دخلت في دين الاسلام أو دين محمد صلى الله عليه وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا أتى
بالشهادتين لان في ذلك الوقت ضيقا وقوله هذا انما اراد به الاسلام الذي يدفع عنه القتل الحاضر فيحمل عليه

ومن ينكر الكل كالوثنية ومن يقرّ
بالكل لكن ينكر عموم رسالة
المصطفى صلى الله عليه وسلم
كالعيسوية فيكفني في الاولين
بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول
محمد رسول الله وفي الرابع بأحدهما
وفي الخامس بماع التبري عن
كل دين يخالف دين الاسلام
بدائع وآخر كراهية الدرر

مع
في اشتراط التبري مع الايمان
بالشهادتين

ويحكم به بمجرد ذلك اه قلت وانما المستثنى عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لان اهل زمانه كانوا منكروين
 لرسالة املا كما ياتي ثم اعلم انه يؤخذ من مسئلة العيسوي ان من كان كفره بانكار امر ضروري كحرمة الخمر
 مثلاً لا بد من تبرئه مما كان يعتقد لانه كان يقر بالشهادتين معه فلا بد من تبرئه منه كما صرح به الشافعية
 وهو ظاهر (قول دفتي من جهل حاله) ذكر ذلك في التبريد ان ذكر انه ليس كل اليهود والنصارى كذلك
 بل طائفة منهم يقال لهم العيسوية فقال وعلى هذا فينبغي ان يستفسر الا في بالشهادتين منهم ان جهل حاله
 اه اي فان ادعى انه عيسوي يعتقد تخيير الرسالة بغير بني اسرائيل لا يصح اسلامه الا بالتبري وان ادعى انه
 ينكرها مطلقاً اكتفى بالشهادتين فافهم (قول دفتي عم في الدرر الخ) في البحر ازل الجهاد عن الذخيرة اما
 اليهود والنصارى فكان اسلامهم في زمانه عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لانهم كانوا ينكرون رسالته صلى
 الله عليه وسلم واما اليوم يلاذ العراق فلا يحكم باسلامه به ما لم يقل تبرأت عن ديني ودخلت في دين الاسلام
 لانهم يقولون انا رسول الى العرب والحجج لا الى بني اسرائيل كذا صرح به محمد اه وفي شرح السير للشيخ
 واما اليهود والنصارى اليوم بين ظهري المسلمين اذا اتى واحد منهم بالشهادتين لا يكون مسلماً لانهم جميعاً
 يقولون هذا ليس من نصرائي ولا يهودي عند فائسالة الا قال هذه الكلمة فاذا استفسرته قال رسول الله
 اليكم لا الى بني اسرائيل ثم قال ولو قال انا مسلم لم يكن مسلماً بهذا الان كل فريق يدعي ذلك لنفسه فالمسلم هو
 المستسلم له وكل ذي دين يدعي انه منقاد للحق وكان شيخنا الامام يقول الا الجحوس في ديارنا فان من يقول منهم
 انا مسلم يصير مسلماً لانهم يابون هذه الصفة لانفسهم ويسبون به اولادهم ويقولون يا مسلمان اه قلت وما
 عزاء الى شيخه يعني الامام الحلواني جزم به في محل آخر وقد منع عنه قريبا في الوثي انه يصير مسلماً بقوله انا مسلم
 او على دين محمد او الحنفية او الاسلام فعلى هذا يقال كذلك في اليهود والنصارى في بلادنا فانهم يمتنعون من
 قول انا مسلم حتى ان احدهم اذا اراد منع نفسه عن امر يقول ان فعلته اكون مسلماً فاذا قال انا مسلم طائفاً
 فهو دليل اسلامه وان لم يسمع منه النطق بالشهادتين كما صرح به في شرح السير فيمن صلى بجماعة فانه يحكم
 باسلامه وبانه يحكم بالاسلام بمجرد سماع المسلمين في حق الصلاة عليه اذ اقامات وصلاة يجتمعون من النطق
 بالشهادتين اشد الامتناع فاذا اتى بها طائفاً يجب الحكم باسلامه لانه فوق السماع اذ لا شك ان محمد انا اشتراط
 التبري بناء على ما كان في زمانه من اقرارهم بالرسالة على خلاف ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من
 انكارها فاذا انكروها في زماننا وامتنعوا من النطق بالشهادتين يجب ان يرجع الامر الى ما كان في زمانه
 صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق وجه للعدول عنه على ان محمداً انما حكم على ما كان في بلاد العراق لا مطلقاً كما يوهمه
 ما في الدرر وعن هذا ذكر العلامة قاسم انه مثل عن سامري اتى بالشهادتين ثم رجع فاجاب بما حاصله انه ينظر
 في اعتقاده فانهم ذكروا ان بعض اليهود يخص رسالة نبي صلى الله عليه وسلم بالعرب وهذا لا يكتفي بمجرد
 الشهادتين بخلاف من ينكر الرسالة أصلاً ويهضم من اعنى الله قلبه جعلهم فرقة واحدة في جميع البلاد حتى
 حكم في نصرائي منكر للرسالة تلفظ بالشهادتين ببقائه على النصرانية لانه لم يبرأ اه ملخصاً والحاصل ان الذي
 يجب التعويل عليه انه ان جهل حاله يستفسر عنه وان علم كافي زماناً فالامر ظاهر وهذا وجه ما ياتي عن قارئ
 الهداية (قوله لان التلفظ بها صار علامة على الاسلام الخ) افاد بقوله صار الى ان ما كان في زمن الامام
 محمد تغير لانهم في زمانه ما كانوا يجتمعون عن النطق بها فلم تكن علامة الاسلام فلذا شرط معها التبري اما في زمن
 قارئ الهداية فقد صارت علامة الاسلام لانه لا ياتي بها الا المسلم كما في زماننا هذا ولذا نقل في البحر اقول كتاب
 الجهاد كلام قارئ الهداية ثم اعقبه بقوله وهذا يجب المصير اليه في ديار مصر بالقاهرة لانه لا يسمع من اهل
 الكتاب فيها الشهادتين ولذا قيده محمد بالعراق اه ومثله في شرح العلامة المقدسي ونقل أيضاً في الدرر
 المتقى كلام قارئ الهداية ثم قال وبه اتفق احدث كمال باشا في شرح الملتقى لعبد الرحمن اقتدى داماد واتفق
 البعض في ديارنا باسلامه من غير تبري وهو المعمول به اه فليحفظ اه وقد اجمعت ان نظامية الكفاية (خاتمة)
 اعلم ان الاسلام يكون بالفعل أيضاً كالملة بجماعة او الاقرار بها او الاذان في بعض المساجد والحج
 وشهود المناسك لا الصلاة وحده وبمجرد الاحرام بحج وقدم الشارح ذلك نظماً في اول كتاب الصلاة وقد مننا
 الكلام عليه مستوفى وذكرنا هناك انه لا فرق في الاسلام بالفعل بين العيسوي وغيره والمراد انه دليل الاسلام

وحيث قد يستفسر من جهل حاله بل
 عم في الدرر اشتراط التبري من كل
 يهودي ونصرائي ومثله في فتاوى
 المصنف وابن شيم وغيرهما وفي
 رهن فتاوى قارئ الهداية كذا
 اتفق علماءنا والذي اتفق به صحته
 بالشهادتين بالتبري لان التلفظ
 بها صار علامة على الاسلام
 فيقتل ان يرجع ما لم يعد

طلب
 الاسلام يكون بالفعل كالملة
 بجماعة

فيحكم على قاعل ذلك به والالحقية الاسلام المنصية في الاخرة لا بدقها من التصديق الجازم مع الاقرار بالشهادتين اودونه على الخلاف المأثور (قوله لا يفتي بكفر مسلم امكن حمل كلامه على محمل حسن) ظاهره انه لا يفتي به من حيث استحقاقه لقتل ولا من حيث الحكم بدينونة زوجته وقد يقال المراد الاول فقط لان تأويل كلامه للتباعد عن قتل المسلم بان يكون قصد ذلك التأويل وهذا لا يتنافى معاملة بظاهر كلامه فيما هو حق العبد وهو طلاق الزوجة وملكتها لنفسها بدليل ما صرحوا به من انه اذا اراد ان يتكلم بكلمة مباحة فحرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بلا قصد لا يصدقها القاضي وان كان لا يكفر فيما بينه وبين ربه تعالى فتأمل ذلك وحزره فقلنا في لم أر التصريح به نعم سيد كرا الشارح ان ما يكره كراهة اتفاقا في كل العمل والنكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح اهـ وظاهره انه امر احتياطي ثم ان مقتضى كلامهم ايضا انه لا يكفر بشتم دين مسلم أى لا يحكم بكفره لامكان التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قال به بكلام أقول وعلى هذا ينبغي أن يكفر من شتم دين مسلم وان كان يفتي بالتأويل بأن مراده أخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين الاسلام فيذنب أن لا يفتي بحديثه والله تعالى أعلم اهـ وأقره في نور العيون ومفهومه انه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه الجث الذي فلهما وأما امره بتجديد النكاح فهو احتياطي لا خصوصاً في حق الهجج الارذال الذين يشتمون بهذه الكلمة فنهى به عار على بالهم هذا المعنى أصلاً وقد سئل في الخبرية عن قول له الحاكم ارض بالشرع فقال لا أقول فافتى بفت بانه كافر وبانت زوجته فهل ثبت كفره بذلك فأجاب بأنه لا ينبغي للعالم أن يبادر بكفر اهل الاسلام الى آخر ما حزره في البحر وأجاب قبله في مثله بوجوب تعزيزه وعقوبته (قوله ولور رواية ضعيفة) قال الخبر الرمي - امول ولو كانت الرواية لغير اهل مذهبنا وبديل على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر مجمعا عليه اهـ (قوله كما حزره في البحر) قدمنا عبارته قبيل قوله وشرايط صحتها (قوله رجوه) أى احتمالات لما مر في عبارة البحر عن التواريخ انه لا يكفر بالتحمل (قوله والا) أى وان لم تكن نيته ذلك اوجهه الذي يمنع الكفر بان اراد الوجه المكفر أو لم تكن نيته أصلاً لم يفتعه تأويل المنقح لكلامه وحله اياه على المعنى الذي لا يفتي بكفره لو شتم دين مسلم وحمل المنقح الدين على الاخلاق الرديئة لنفى انقتل عنه فلا يفتعه ذلك التأويل فيما بينه وبين ربه تعالى الا اذا نواه (قوله ويذنب في التعوذ بهذا الدعاء صياحومساء) تدخل أو اراد الصباح من نصف الليل الاخير والمساء من الزوال وهذا فيما عرفت بهما وأما اذا عجز باليوم والليل فيعتبر ان تجد يد امس أو نهما فلا تقدم المأمور به فيما عليه لا يجد له الموعودية أفاده بعض من كتب على اجمع الصغير للسيوطي ط قلت ولم أرق الحديث ذكر صياحومساء بل فيه ذكر ثلاثا كما في الزواجر عن الحكم الترمذي أفلا أدلك على ما يذهب الله به عنك من غار الشرك وكاره تقول كل يوم ثلاث مرات اللهم انى أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك لما لا أعلم وعند أحد والطبراني أنهما الناس اتقوا الشرك فانه اخفى من ديب النمل قالوا وكيف تتعبه بارسل الله قال قولوا اللهم انا نعوذ بك أن نشرك بك شيئا نعلمه ونستغفر لك لما لا نعلمه (قوله وتوبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس) هو بالمتنادة التسمية ضد الرجاء وقطع الطمع عن الحياة وعلى قبولها في الدرر تباعا لبرازية بأن الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى وابداً ايماناً وعرفاً ما وافتاوا الناس حاله حالة البقاء والبقاء اهل من الابتداء والدليل على قسوتها مطلقاً قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اهـ وقد أطال في آخر البرازية في هذه المسئلة ونقل قبله القول بعدم قبول كل منها وعزاه أيضاً الى الحنفية والمالكية والشافعية وانصره من لا على القارى في شرح بدء الامالى وقد من ذلك مبسوطاً في أول باب صلاة الجنائز وأما ايمان اليأس فذهب اهل الحق أنه لا يقع عند الفرقة ولا عند معاناة عذاب الاستئصال لقوله تعالى فلم يكن يتقهم ايمانهم لما رأوا بأسنا ولا اجتمعوا على كفر فرعون كما رواه الترمذي في تفسيره في سورة يونس وان خالف في ذلك الامام العارف المحقق سيدى محيى الدين بن عربى في كتابه الفتوحات قال العلامة ابن حجر في الزواجر فاما وان كان يعتقد جلالة قائله فهو مردود دون العصمة ليست الا للايمان مع انه نقل عن بعض كتبه انه صرح فيما بان فرعون مع هامان وفارون في النار واذا اختلف كلام امام فيرخذ بما يوافق الادلة الطاهرة ويعرض عما خالفها ثم اطال في بيان رده وذكر أيضاً انه يستثنى من ايمان اليأس قوم يونس عليه السلام لقوله تعالى الا قوم يونس الآية بناء على أن الاستثناء متصل وأن ايمانهم

مطلب

في حكم من شتم دين مسلم

(و) اعلم انه (لا يفتي بكفر مسلم

أ) من حمل كلامه على محمل

حسن او كان في كفره خلاف

ولو كان ذلك (رواية ضعيفة)

كما حزره في البحر وعزاه في الاشياء

الى الصغرى وفي الدرر وغيرها

اذا كان في المسئلة وجوه فوجب

الكفر وواحد يمنعه فعلى المفتي

الميل لما يمنعه ثم لو نيته ذلك مسلم

والا لم يفتعه حمل المنقح على خلافه

وينبغي التعوذ بهذا الدعاء صياح

ومساء فانه سبب العصمة من

الكفر بوعد الصادق الامين صلى

الله عليه وسلم اللهم انى أعوذ بك

من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم

وأستغفر لك لما لا أعلم انك أنت

علام الغيوب وتوبة اليأس

مقبولة دون ايمان اليأس

مطلب

توبة اليأس مقبولة دون ايمان

اليأس

مطلب

اجمعوا على كفر فرعون

مطلب

في استثناء قوم يونس

وفيها أيضا شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو تكلم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وفي التوازل تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بأنه اسلم اه (وكل مسلم ارتد قوته مقبولة الا جماعة من تكررت ردة على مامرو (الكافر بسب بني) من الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل قوته مطلقا ولو سب الله تعالى قبلت لانه حق الله تعالى والاول حق عبد لا يزول بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره كسر ونجاسة في الدرر في فصل الجزية معزيا للبرازية وكذا لو أبغضه بالقلب فتح وأشباه وفي فتاوى المصنف ويجب الحاق الاستزاه والاستخفاف به لتعلق حقه أيضا وفيها سئل عن قال لشر يف لعن الله والديك ووالدي الذين خلفوك فأجاب الجمع المضاف بم مالم يتحقق عهد خلافا لابي هاشم وامام الحرمين كما في جمع الجوامع وحينئذ قيم حضرة الرسالة فينبغي القول بكفره واذا كفر بسبه لا توبة له على ما ذكره البرازي ووافرد الشارحون ثم لو حظ قول أبي هاشم وامام الحرمين باحتمال العهد فلا كفر وهو اللائق بذهبننا لتصريحهم بالبدل الى مالا يكفر وفيها من تنص مقام ارسالة بقوله بأن سبه صلى الله عليه وسلم أو سبه بآبائه بنفسه بقتله حدا صكم مامرو التصريح به لكن صرح في آخر استفتاء بأن حكمه كما رتد

كان عند معاينة عذاب الاستئصال وهو قول بعض المتسربين بحمله كرامة وخصوصية لنبيهم فلا يقاس عليها ألا ترى أن نبينا صلى الله عليه وسلم قد اكرمه الله تعالى بحياة ابويه له حتى آمنابه في حديث صحيحه القرطبي وابن ناصر الدين حافظ الشام وغيرهما فاقفعا بالايمان بعد الموت على خلاف القاعدة اكرام الله صلى الله عليه وسلم كما احب قبيلى بن اسرائيل ليخبر بقائه وكان عيسى عليه السلام يحيى الموتى وكذلك نبينا صلى الله عليه وسلم احب الله تعالى عن يديه جماعة من الموتى وقد سمع أن الله تعالى رده عليه صلى الله عليه وسلم الشمس بعد مغربها حتى صلى على كرم الله وجهه العصر فكما اكرم بعد الشمس والوقت بعد فواته فكذلك اكرم بعد الحياة ووقت الايمان بعد فواته وما قيل ان قوله تعالى ولا تسأل عن اصحاب الجحيم نزل فيهما لم يصح وخبر مسلم أبي وأبول في النار كان قبل علمه اه ملخصا وقد مناهم الكلام على ذلك في باب نكاح الكافرا قوله وفيها أيضا شهد نصرانيان الخ) هذا ما قاط من بعض السج وسيد كره بعد قوله وكل مسلم ارتد الخ (قوله على مامرو) أى عن الخيانة معربا للبطني لكن قد مناهم أن المروى عن اصحابنا بما خلا عنه (قوله الكافر بسب بني) في بعض السج والكافر بواو العطف وهو المناسب (قوله فانه يقتل حدا) يعنى أن جزاءه القتل على وجه كونه حدا ولا اعطف عليه قوله ولا تقبل قوته لانه لا بد من توبة فهو عطف تفسير واذا فاد أنه حكم الدنيا أما عند الله تعالى فهي مقبولة كما في البحر ثم اعلم أن هذا ذكره الشارح بحجارة لصاحب الدرر والبرازية والافيد كرخلافه ويأتى تحقيقه (قوله مطلقا) أى سواء ما تأبنا بنفسه او شهد عليه بذلك بجر (قوله لانه حق عبد) فيه أن حق العبد لا يسقط اذا طالب به كذا القذى فلا بد هنا من دليل يدل على أن الحاكم لهذه المطالبة ولم يثبت وانما الثابت انه صلى الله عليه وسلم عفا عن كثيرين ممن آذوه وشقوه وقبل اسلامهم كما في سنيان وغيره (قوله ونجاسة في الدرر) حيث قال قلا عن البرازية وقال ابن هحنون المالكي اجمع المسلمون أن شاعته كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كسر اه قلت وهذه العبارة مذكورة في الشفاء للقاضي عياض المالكي تنقلها عنه البرازي وأخطأ في فهمها لان المراد ما قبل التوبة والالزم تكفير كثير من الائمة الجاهدين النائلين بقول قوته وسقوط القتل بها عنه على أن من قال يقتل وان تاب يقول انه اذا تاب لا يهدب في الآخرة كما صرح حوايه وقد مناهم أيضا فعلم أن المراد ما قلناه قطعنا (قوله والديك ووالدي الذين خلفوك) بكسر الدال على لفظ الجمع فيهما وفى أحدهما (قوله قيم حضرة الرسالة) أى صاحبها صلى الله عليه وسلم وعليه لا يختص الحكم بالشريف بل غيره مثله لان آدم عليه السلام ابو جميع الناس ونوح الاب الثاني (قوله با قال العهد) المفهوم من العبارة السابقة انهم ما يقولان بأنه لا يم وان لم يتحقق عهد (قوله فلا كفر) أى لوجود الخلاف في عمومته وحقائق الاحتمال فيه (قوله لكن صرح في آخر الشفاء الخ) هذا استدراك على ما في فتاوى المصنف وعبارة الشفاء هكذا قال ابو بكر بن المنذر اجمع عوام اهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وعن ذلك مالك بن انس والليث وأحمد واسحق وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول أبي بكر رضى الله تعالى عنه ولا تقبل قوته عند هؤلاء وبمثله قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وأهل الكوفة والاوزاعي في المسلم لکنهم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك وروى الطبراني مثله عن أبي حنيفة واصحابه فحينئذ قصه صلى الله عليه وسلم او برئ منه او كذبه اه وحاصله انه نقل الاجماع على كفر الساب ثم نقل عن مالك ومن ذكر بعده انه لا تقبل قوته فعلم أن المراد من نقل الاجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وبمثله قال ابو حنيفة واصحابه الخ أى قال انه يقتل يعنى قبل التوبة لا مطلقا ولذا استدرك بقوله لکنهم قالوا هي ردة يعنى ليست حدا ثم ذكر أن الوليد روى عن مالك مثل قول أبي حنيفة صار عن مالك روايتان في قبول التوبة وعدمه والمنهور عنه العدم ولذا قدمه وقال في الشفاء في موضع آخر قال ابو حنيفة واصحابه من برئ من محمد صلى الله عليه وسلم أو كذبه فهو مرتد حلال الدم الا أن يرجع اه فهذا تصريح بما علم من عبارته الاولى وقان في موضع بعد أن ذكر عن جماعة من المالكية عدم قبول قوته وكلام شيخنا هو لا مبني على القول بقتله حدا لا كفر او تأهلي رواية الوليد عن مالك ومن واقع على ذلك من اهل العلم فقد صرحوا انه ردة قالوا ويستتاب منها فان تاب نكل وان أبى قتل فحكموا به بحكم المرتد مطلقا والوجه الاول اشهر واظهر اه يعنى أن قول مالك بعدم قبول التوبة اشهر واظهر مما رواه عنه الوليد فهذا

قوله لانه حق عبد هكذا يحمله والذى في الشارح لانه حق الله تعالى والاقل حق عبد اه معصمه كلام

كلام الشفاء صريح في أن مذهب أبي حنيفة وأصحابه القول بقبول التوبة كما هو رواية الوليد عن مالك وهو أيضا قول الثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم أي بخلاف الذي إذا صب فانه لا يتقص عهده عندهم كما تم تحرير في الباب السابق ثم إن ما نقله عن الشافعي خلاف المشهور عنه والمشهور بقبول التوبة على تفصيل فيه قال الإمام خاتمة المجتهدين الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه السيف المسلول على من سب الرسول حاصل المنقول عند الشافعية أنه متى لم يسلم قتل قطعاً ومضى أسلم فإن كان السب قدفاً فالوجه الثلاثة هل يقتل أو يجلد أو لا شيء وإن كان غير قدف فلا أعرف فيه قتلاً للشافعية غير قبول توبته وللحنفية في قبول توبته قريب من الشافعية ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلامهم قريب من كلام المالكية والمشهور عن أحد عدم قبول توبته وعنه رواية بقبولها قد ذهب كذهب مالك سواء هذا تحرير المنقول في ذلك اهـ ملخصاً لهذا أيضاً صريح في أن مذهب الحنفية القول بأنه لا قول لهم بخلافه وقد سبقته إلى نقل ذلك أيضاً شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن نعمة الحنبلي في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم كما رأيت في نسخة منه قديمة عليها خطه حيث قال وكذلك ذكر جماعة آخرون من أصحابنا أي الحنابلة أنه يقتل سب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلماً أو كافراً أو عامّة هؤلاء لما ذكرنا المسئلة قالوا خلافاً لأبي حنيفة والشافعي وقولهما أي أبي حنيفة والشافعي أن كان مسلماً يستتاب فإن تاب والاقبل كالمرتد وإن كان ذمياً فقال أبو حنيفة لا يتقص عهده ثم قال بعد ورقة قال أبو الخطاب إذا قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته وفي الكافر إذا سبنا ثم أسلم روايتان وقال أبو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحالين اهـ ثم قال في محل آخر قد ذكرنا أن المشهور عن مالك وأحمد أنه لا يستتاب ولا يسطر القتل عنه وهو قول الليث بن سعد وذكر القاضي عياض أنه المشهور من قول السلف وجهور العلماء وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وحكي من مالك وأحمد أنه تقبل توبته وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وهو المشهور من مذهب الشافعي بناء على قبول توبته المرتد اهـ فهذا صريح كلام القاضي عياض في الشفاء والسكى وابن نعمة وأئمة مذهبه على أن مذهب الحنفية قبول التوبة بلا كتابة قول آخر عنهم وإنما حكموا الخلاف في بقية المذاهب وكفى هؤلاء حجة لولم يوجد النقل كذلك في كتب مذهبنا التي قبل البرازي ومن تبعه مع أنه موجود أيضاً كما يأتي في كلام الشارح قريبا وقد استوفيت الكلام على ذلك في كتاب سميت به الولاية والحكام على أحكام شاتم خير الانام أو أحد أصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله ومفاده قبول التوبة) أقول بل هو صريح ونص في ذلك كما علمته (قوله والبرازي تبع صاحب السيف المسلول) الذي قاله البرازي أنه يقتل حد أو لا توبته له أصلاً سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تاساً من قبل نفسه كالزندق لانه حد وجب فلا يقطع بالتوبة ولا يتور فيه خلاف لأحد لأنه تعالى في قوله - في الصدأ أن قال ودل تل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول اهـ وهذا كلام يقضي منه غاية العجب كيف يقول لا يتور فيه خلاف لأحد بعد ما وقع فيه اختلاف الأئمة المجتهدين مع صدق الناقلين عنهم كما جمعنا له وعزوه المسئلة إلى كتاب الصارم المسلول وهو لابن نعمة الحنبلي يدل على أنه لم يتفهم ما نقلناه عنه من التصريح بأن مذهب الحنفية والشافعية قبول التوبة في مواضع متعددة وكذلك سرح به السكى في السيف المسلول والقاضي عياض في الشفاء كما سمعته مع أن عبارة البرازي بطولها أكثرها أخذ من الشفاء فقد علم أن البرازي قد تساهل غاية التساهل في نقل هذه المسئلة وليته حيث لم ينقلها عن أحد من أهل مذهبنا بل استند إلى ما في الشفاء والصارم أمعن النظر في المراجعة حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهمه ممن نقل المسئلة عنهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فقد صار هذا التساهل سبباً لوقوع عامة المتأخرين عنه في الخطأ حيث اعتمدوا على نقله وقلده في ذلك ولم يقل أحد منهم المسئلة عن كتاب من كتب الحنفية بل المنقول قبل حدوث هذا القول من البرازي في كتبنا وكتب غيرنا خلافاً (قوله وقد صرح في التتف الخ) أقول ورأيت في كتاب الخراج لأبي يوسف ما نصه وإيمار رجل مسلم سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كذبه أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبانت منه امرأة فإن تاب والاقبل وكذلك المرأة إلا أن أبا حنيفة قال لا تقتل المرأة وتيجر على الإسلام اهـ وهكذا نقل الخليل الرملي في حاشية البحر أن المصنف في كتب المذهب انهارة وحكمها حكمها ثم نقل عبارة التتف ومعين الحكام والعجب منه أنه

ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الإسلام ابن عبد العال أن الكمال وغيره تبعوا البرازي والبرازي تبع صاحب السيف المسلول وعزاه إليه ولم يعزه لأحد من علماء الحنفية وقد صرح في التتف ومعين الحكام وشرح الطحاوي وماوى الزاهد وغيرهما بأن حكمه كالمرتد ولفظ التتف من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى

وهو ظاهر في قبول توبته كما مر
عن الشافعي اه فليقتل
قلت وظاهر الشافعي ان قوله
يا ابن الف خنزير او يا ابن مائة
كذب وان قوله لها نبي لعن
الله نبي هاتين كذلك وان شتم
الملائكة كالانبياء فليقتل ومن
حوادث الفتوى ما لو حكم حنفي
بكفره بسب نبي هل للشافعي ان
يحكم بقبول توبته الظاهر
لانها حادثة اخرى وان حكم
بوجبه نهر قلت ثم رأيت
في معروضات المفتي الى السعود
سؤالا ملخصه ان طالب علم ذكر
عنده حديث نبوي فقال اكل
احاديث النبي صلى الله عليه
صديق يعمل بها فاجاب بأنه يكفر
او لا بسبب استهزاءه بالانكارى
وثانيا بالاطاعة للنبي صلى
الله عليه وسلم ففي كفره الاول
من اعتقاد بؤمر بتجديد الايمان
فلا يقتل والثاني بغير الزندقة
فعدم اخذه لا تقبل توبته اتفاقا
فيقتل

افق بخلافه في الفتاوى الخيرية ورأيت بخط شيخنا الشافعي في هذا المجلد والعجب كل العجب حيث
جمع المصنف كلام شيخ الاسلام يعني ابن عبد العال ورأى هذه القول ~~كأنه~~ لا يشطب منه عن ذلك
وقد أجمع في بعض شايخ رسالة حاملاها انه لا يقتل بعد الاسلام وأن هذا هو المذهب اه وكذلك كتب
شيخنا شيخنا الرضائي هذا على نسخة أم مقتضى كلام الشافعي وابن أبي جرة في شرح مختصر البخاري في حديث
ان فراسة الحج ادركت أبي الخ أن مذهب أبي حنيفة والشافعي حكمه حكم المرتد وقد علم أن المرتد تقبل
توبته كما تله هنا عن التمس وغيره فإذا كان هذا في سبب الرسول صلى الله عليه وسلم ففي سبب الشيوخ أو أحدهما
بالأولى فقد عثر أن المذهب كذهب الشافعي قبول توبته كما هو رواية ضعيفة عن مالك وأن نعم قتل مذهب
مالك وما عداه فانه اما تمل غير أهل المذهب او طرة مجهولة لم يعلم كتبها فكن على بصيرة في الاحكام ولا تغتر بكل
امر من تقرب وتغفل عن العيوب والله تعالى اعلم اه وكذلك قال الحوى في حاشية الاشياء قلا عن بعض العلماء
ان ما ذكره صاحب الاشياء من عدم قبول التوبة قد أنكره عليه أهل عصره وان ذلك انما يحفظ لبعض اصحاب
مالك كما نقله القاضي عياض وغيره أما على طريق شافعي اه وذكر في آخر كتاب نور العين أن العلامة التحرير
الشهير بصاحبه جلبي ألف رسالة في الرد على البرازي وقال في آخرها وبالجملة قد تبيننا كتب الحنفية فلم نجد القول
بعدم قبول توبته الساب عندهم سوى ما في البرازية وقد علمت بطلانه ومنشأ غلطه أول الرسالة اه وسذكر
الشارح عن المفتي أبي السعود التصريح بأن مذهب الامام الاعظم انه لا يقتل اذا تاب ويكتفى بتعزيره
فهذا تصريح المنقول عن تقدم على البرازي ومن تبعه ولم يستند هو ولا من تبعه الى كتاب من كتب الحنفية
وانما استند الى فهم اخطأ فيه حيث نقل عن صريح بخلاف ما فهمه كما قدمناه وان أردت زيادة البيان في المقام
فارجع الى كتابنا في التوبة والاحكام (قوله وهو ظاهر في قبول توبته) المراد بقبول التوبة
والذي ينافي القتل عنه اما قبولها في الآخرة فهو محل وفاق وأصرح منه ما قدمناه عن كتاب الخراج لابي
يوسف فان تاب والقتل (قوله كذلك) أي يكون شاعنا نبي لكن قوله يا ابن مائة كذب ان قاله لشريف
فهو ممكن فيجوز فيه الخلاف المات في قبول توبته وعدمه والافتد يكون له مائة اب ليس فيهم شيء على انه يمكن
ان يكون مراده انه اجتمع على أم المشتموم مائة كذب او ألف خنزير فلا يدخل أجداه في ذلك وحيث احتمل
التأويل فلا يحكم بالكفر عندنا كما مر (قوله وان شتم الملائكة كالانبياء) هو مصرح به عندنا اتفاقا اذا شتم
أحدا من الانبياء او الملائكة كفر وقد علمت أن الكفر بشتم الانبياء كفر ردة فهذا الملائكة فان تاب فيها
والقتل (قوله فليقتل) قد علمت تحريرها بما قلنا (قوله هل للشافعي أن يحكم بقبول توبته) أي
في إسقاط القتل عنه وهو مسمى على ما ذكره البرازي وقد علمت أن أهل المذهب قائلون بقبول توبته فلا وجه
لما ذكره اه ط وكذلك قال الزحبي قد علمت أن هذا ليس مذهب الحنفية كما نطقت به كتبهم ونقله عنهم الاثمة
كالقاضي عياض وابن أبي جرة (قوله لانها حادثة اخرى الخ) يعني أن حكم الحنفي بكفره بناء على
أن مذهبه عدم قبول التوبة لا يرفع الخلاف في عدم قبول التوبة لان عدم قبولها حادثة اخرى لم يحكم بها
الحنفي فيسوغ للشافعي الحكم بقبولها وان قال الحنفي حكمت بالكفر وموجبه لان موجب الكفر القتل
ان لم يتب وهو المتفق عليه ولا يلزم منه ان يقتل أيضا ان تاب على انه له موجبات أخرى من فسح النكاح وحبط
العمل وغير ذلك فلا يكون قول الحنفي حكمت بموجبه حكما يقتله وان تاب فقتلنا في أن يحكم بعدم قتله اذا تاب
والعجب من الشارح حيث نقل صريح ما في كتب المذهب من أن الحنفي كالشافعي في قبول توبته كيف جازى
صاحب النهر في هذه المسئلة فكان الصواب أن يدل الحنفي بالمالكي والحنبلي (قوله سؤالا) مفعول
رأيت وفي بعض النسخ سؤال بالرفع وهو تحريف (قوله فاجاب بأنه يكفر الخ) قال الشافعي أقول هذا
لا يصدر عن أبي السعود لان كلام القائل يحتمل أن كل الاحاديث الموجودة ليست صدقالات فيها الموضوع
وهذا الاحتمال اقرب من غيره وتقدم عن الدرر اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنعه
فعلى المفتي الميل لما يمنعه وقوله والثاني أي الحاق الشين بغير الزندقة أقول لا افادة فيه لان الزندقة أن لا يتدين
بدين اه وكتب ط نحوه (قوله فبعد أخذه الخ) تفريع على كونه صار زنديقا وحاصل كلامه
أن الزنديق لو تاب قبل أخذه أي قبل أن يرفع الى المحاكم تقبل توبته عندنا وبعده لا اتفاقا وورد الامر

السلطاني للقضاء بأن يتقرر في حال ذلك الرجل ان ظهر حسن توبته يعمل بقول أبي حنيفة والافق قول باقي
الائمة وأنت خير بأن هذا منق على ما مشى عليه القاضي عياض من مشهور مذهب مالك وهو عدم قبول
توبته وأن حكمه حكم الزنديق عندهم وتبعه البرازي كما قدمناه عنه وكذا تبعه في الفتح وقد علمت أن صريح
مذهبنا خلافه كما شرح به القاضي عياض وغيره (قوله وليكن التوفيق) أي يجعل ما مر عن السلف وغيره
من انه يفعل به ما يفعله بالمرتد على ما إذا تاب قبل أخذه وحل ما في البرازية على ما بعد أخذه وأنت خير
بأن هذا التوفيق غير مكرر لتصريح علماءنا بأن حكمه حكم المرتد ولا شك أن حكم المرتد غير حكم الزنديق
ولم يفصل أحد منهم هذا التفصيل ولأن البرازي ومن تابعه قالوا انه لا توبه له أصلاً سواء بعد القدرة عليه
والشهادة أو بـ تأبى من قبل نفسه كما هو مذهب المالكية والحنابلة فعلم انهما قولان مختلفان بل مذهبان
متباينان على أن الزنديق الذي لا تقبل توبته بعد الأخذ هو المعروف بالزندقة الداعي إلى زندقته كما يأتي ومن
صدرت منه كلمة الذم مرة عن غيظ أو نحوه لا يصير زنديقاً بهذا المعنى (قوله وهو الذي ينبغي التعويل عليه)
قلت الذي ينبغي التعويل عليه من نص عليه أهل المذهب فإن اتبعنا له واجب ط (قوله رعاية الجانب
المعصاني على الله عليه وسلم) أقول رعاية جنبه في اتباع ما ثبت عنه عند المجتهد (قوله لكر في التراجع) قال
السيد الجوى في حاشية الأشباه حكى عن عمر بن نجيم أن أبا القاسم فطلب منه النقل فربو جده على مرة
الجوهرة وذلك بعد حرق الرجل اه وأقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة لا وجه له يظهر
لما قدمناه من قبول توبته من سب الشينين بل لا ينبغي ذلك عن أحد من الأئمة فيما أعلم اه ونقله عنه السيد أبو
السعود الأزهرى في حاشية الأشباه ط أقول نعم نقل في البرازية عن الخلاصة أن الرافضي إذا كان
بسبب الشينين وبأنهما فهو صافراً وان كان يفضل علياً عليه حافهم مبتدع اه وهذا لا يستلزم عدم قبول
التوبة على أن الحكم عليه بالكفر مشكناً لما في الاختيار اتفاق الأئمة على تفصيل أهل البدع اجمع ومخطئتهم
وسب أحد من العصاة وبفضله لا يكون كدرا لكر في نقل الخ وذكروا في اقتدير أن الخوارج الذين يظهرون
دما المسلمين وأموالهم ويكفرون العصاة حكمهم عند جمهور الفقهاء وأهل الحديث حكم البغاة وذهب بعض
أهل الحديث إلى أنهم مرتدون قال ابن المنذر ولا أعلم أحداً وافق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي
نقل إجماع الفقهاء وذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكفرون أحد من أهل البدع وبعضهم يكفرون البعض
وهو من خالف يدينه دليل لا قطعاً ونسبه إلى أكثر أهل السنة والنقل القول ثبت وابن المنذر أعرف بنقل
كلام المجتهدين نعم يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من
غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمتقول عن المجتهدين ما ذكرنا اه وما يزيد ذلك وضوحاً ما صرحوا به في كتبهم
متونا وشروحاتهم ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة أهل الأهواء الانطاكية وقال
ابن ملك في شرح الجمع وترد شهادة من يظهر سب السلف لأنه يكون ظاهر الفسق وتقبل من أهل الأهواء الجبر
والقدر والرفض والخوارج والتشييع والتعطيل اه وقال الزيلعي أو يظهر سب السلف يعنى الصالحين منهم
وهم العصاة والتابعون لأن هذه الأشياء تدل على قصور عقله وقلة مروءته ومن لم يتبع عن مثلها لم يتبع
عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يمتنع السب اه ولم يمل أحد منهم قبول شهادتهم به فذكر كثر
نعم استثنوا انطاكية لأنهم يرون شهادة الروا لا شياعهم أو لضعفهم وكذا نص المحققون على قبول رواية أهل
الأهواء فهذا من سب عامة العصاة ويكفرهم بناء على تأويله فامد فعلم أن ما ذكره في الخلاصة من أنه
كافر قول ضعيف مخالف للمتون والشروح بل هو مخالف لإجماع الفقهاء كما سمعت وقد أتت العلامة من لا على
القاري رسالة في الرد على الخلاصة وبهذا تعلم قطعاً أن ما عزي إلى الجوهرة من الكفر مع عدم قبول التوبة
على فرض وجوده في الجوهرة باطل لأصله ولا يجوز العمل به وقد مر أنه إذا كان في المسألة خلاف ولورواية
ضعيفة فعلي المتيقن أن يميل إلى عدم التكفير فكيف يميل هنا إلى التكفير المخالف لإجماع فضلاء عن ميله إلى قتله
وان تاب وقدم أيضاً أن المذهب قبول توبته سب الرسول صلى الله عليه وسلم فكيف سب الشينين والجهنم من
صاحب البحر حيث نال غية الساهل في الاقتناء بقتله مع قوله وقد أزلت نفسي أن لا أتقرب من ألقائه

مطلب
مهم في حكم سب الشينين

وقبله اختلف في قبول توبته
فعند أبي حنيفة تقبل فلا يقتل
وعند بقية الأئمة لا تقبل ويقتل
هذا فلذلك ورد أمر سلطان
في سنة ٩١٤ لقضاء المال
الحجة برعاية رأي الجانيين بأنه
ان ظهر صلاحه وحسن توبته
واسلامه لا يقتل ويكتفى بتعزيره
وحبه عند قبول الامام الاعظم
وان لم يكن من الناس يفهم خبرهم
يقتل عملاً بقول الأئمة ثم في
سنة ٩٥٥ تقرر هذا الأمر بان
فتاوى القائلين رأي القريتين
هو فيعمل بتقتضاه اه فليحفظ
وليكن التوفيق (أو) الكافر
بسبب (الشينين أو) بسبب
(أحدهما) في البحر عن الجوهرة
معز بالشم من سب الشينين أو
طعن فيهما كفر ولا تقبل توبته
وبه أخذ أبو بصير وأبو الليث
وهو المختار للفقهاء انتهى وجرم
به في الأشباه وأقره المصنف قائلاً
وهذا يتقوى القول بعدم قبول توبته
سب الرسول صلى الله عليه وسلم
وهو الذي ينبغي التعويل عليه
في الاقتناء وانقضاء رعاية الجانب
حضره المصطفى صلى الله عليه وسلم
اه لكن في التهر وهذا لا وجود له
في أصل الجوهرة وانما وجد على
ها من بعض النسخ فالحق
بالأصل مع أنه لا ارتباط بما
قبله انتهى قلت

قوله والخوارج هكذا بخطه ولعل
الانطباق عليه وما بعده أن ينقل
والخوارج تأمل اه معصيه

التكفير المذكورة في كتب الفتاوى نعم لاشك في تكفير من قذف السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها وأمره
 مصيبة الصديق أو اعتقد الألوهية في علي - أو أن جبريل غلط في الوحي أو نحو ذلك من الكفر الصريح المخالف
 للقرآن ولكن لو تاب تقبل فوبته هذا خلاصة ما حذرناه في كتابنا في الولاية والحكام وإن اردت الزيادة
 فارجع اليه واعتمد عليه ففيه الكفاية لذوي الدراية (قوله ويكفيها الخ) هذا مرتبط بقوله وهذا يقتوي
 القول الخ ط والمراد بالامر الامر السلطاني وقد علمت ما فيه والحاصل انه لاشك ولا شبهة في كفر شاتم
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي استباحة قتله وهو المنقول عن الأئمة الاربعة وانما الخلاف في قبول فوبته
 اذا اسلم فعندنا وهو المشهور عند الشافعية القبول وعند المالكية والحنبلة عدمه بناء على أن قتله حد
 أولا وأما الرافضي - سب الشيخين بدون قذف للسيدة عائشة ولا انكار لعصبة الصديق ونحو ذلك فليس بكفر
 فضلا عن عدم قبول التوبة بل هو ضلال وبدعة وسيأتي تمامه في أول باب البغاة ان شاء الله تعالى (قوله
 للشيخ محيي الدين بن العربي) هو محمد بن علي بن محمد الخاتمي الطائي الاندلسي العارف الكبير ابن عربي
 ويقال ابن العربي ولد سنة ٦٢٠هـ ومات في ربيع سنة ٦٧٠هـ ودفن بالصالحية وحسبك قول زروق وغيره
 من النعمان ذاكرين بعض فضله هو أعرف بكل فن من أهله واذا اطلق الشيخ الأكبر في عرف القوم فهو المراد
 وتماه في ط عن طبقات المناوي (قوله به من المتصلين) أي المتكلمين (قوله ~~سنة~~ سنة الخ) لعل
 يتقنه بذلك دليل ثبت عنده أو بسبب عدم اطلاعه على مراد الشيخ فيما وانه لا يمكن تأويلها فتعين عنده انها
 مغتراة عليه كما وقع للعارف الشمراني انه افترى عليه بهض الحساد في بعض كتبه اشياء مكفرة وأشاعها عنه
 حتى اجتمع بعلماء عصره وأخرج لهم مسودة ~~مكتوبة~~ التي عليها خطوط العلماء فاذا هي خالية عما افترى عليه
 هذا ومن اراد شرح كلماته التي اعترضها المتكرومون فليرجع الى كتاب الرد المتين على منتقص العارف محيي الدين
 لسيدى عبد الغنى النابلسي (قوله فيجب الاحتياط الخ) لانه ان ثبت افتراءها فلا امر ظاهر والا فلا يفهم
 كل أحد مرادها فيها شيء على الناظر فيها من الانكار عليه أو فهم خلاف المراد وللحافظ السيوطي رسالة
 عما هان به الغي - بترجمة ابن عربي - ذكر فيها أن الناس افترقوا فيه فرقتين الفرقة المصيبة تعتقد ولايته
 والاخرى بخلافها ثم قال والاقول الفصل عندى فيه طريقة لا يرضاها الفرقان وهي اعتقاد ولايته وتحرير
 النظر في كتبه فقد قيل عنه انه قال نحن قوم يحرم النظر في كتبنا وذلك أن الصوفية يواطأوا على ألقاظ
 اصطلاحوا عليها وأرادوا بها معاني غير المعاني المتعارفة منها بين الفقهاء فمن حملها على معانيها المتعارفة
 كثر نص على ذلك الغرالى في بعض كتبه وقال انه شبهه بالمشابهة في القرآن والسنة كالوجه واليد والعين
 والاستواء واذا ثبت أصل الذاب عنه فلا بد من ثبوت كل كلمة لاحتمال أن يدس فيه ما ليس منه من عدو
 أو ملحد أو رديف وثبت انه قد دس به هذه الحزمة المعنى المتعارف وهذا السبيل اليه ومن ادعاه كفر لانه من امور
 القلب التي لا يطاع عليها الا الله تعالى وقد سأل بعض اكابر العلماء بعض الصوفية ما حكمكم على انكم
 اصطالحتم الى هذه المساط التي يستشنع ظاهرها فقال غيرة على طريقته ان يدعيه من لا يحسنه
 ويحل فيه من ليس أهله والمتصدى للنظر في كتبه أو اقراءها لم ينصح نفسه ولا غيره من المسلمين ولا سيما ان كان
 من القاصرين عن علوم الظاهر فانه يضل ويضل وان كان عارفا فليس من طريقته هم اقراء المريدين بكتبهم
 ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب اه ملخصا وذكر في محل آخر سمعت أن الفقيه العالم العلامة عز الدين بن
 عبد السلام كان يطلع في ابن عربي ويقول هو زنديق فتنازل يوما به بعض اصحابه اريد أن ترى القطب فأشار
 الى ابن عربي فقال له أنت تطعن فيه فقال حتى اصون ظاهرا للشرع او كما قال اه وللحق ابن كمال باشا
 فتوى قال فيها بعد ما بدع في مدحه وله مصنفات كثيرة منها فصوص حكيمة وفتوحات مكية بعض مسائلها
 مفهومة النص والمعنى وموافق للامر الالهي والشرع النبوي وبعضها خفي عن ادراك أهل الظاهر دون
 أهل الكشف والباطن ومن لم يطلع على المعنى انراهم يجب عليه الكون في هذا المقام لقوله تعالى ولا تنف
 ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك ضلالت عنه مسؤلا (قوله شيخ الطريقة حالا وعلماء)
 الطريقة هي السيرة المختصة بالكبر الى الله تعالى من قطع المنازل والترقي في المقامات والحال عند أهل
 الحق معنى يرد على القلب من غير تصنع ولا اجتلاب ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض أو بسط أو هيبة

هـ مله
 في حال الشيخ الأكبر سيدي محيي
 الدين بن عربي نفعنا الله تعالى به

ويكفيها ما ترمي الامر فتدروني
 المعروضات المذمومة ماء عناء ان
 من قال عن فصوص الحكم للشيخ
 محيي الدين بن العربي انه خارج
 عن الشريعة وقد صنفه للاضلال
 ومن طالعه لم يزد ما يلزمه اجاب
 نعم فيه طيات تباين الشريعة
 وتكاتب بعض المتصلين لارجاءها
 الى الشرع ~~سنة~~ سنة الخ أن بعض
 اليهود اقترأها على الشيخ قدس
 الله سره فيجب الاحتياط بسبب
 مطالعة تلك الكلمات وقد صدر
 أمر سلطاني بالتهرب من الاجتناب
 من كل وجه انتهى فليحذر من رفاقي
 صاحب الشفاء وس عليه في سؤال
 رفع اليه فيه فكتب اللهم انظفنا
 ما به رضاء الذي اعتقده
 وأرين الله به انه كان رضى الله
 تعالى عنه شيخ الطريقة والاولما

ويرزول بظهور صفات النفس سواء تنفسه النمل أولا فاذا دام وصار ملكة يسمى مقامه فالاحوال مواهب
 والتمائم تحصل ببذل الجهود والعلم حوالا اعتقاد الجازم المطابق للواقع ومنه فعلى وهو ما لا يؤخذ من الغير
 وانفعالي ما أخذ من الغير اه من تعريفات السيد اشرف قدس سره (قوله وامام الحقيقة) هي مشاهدة
 الربوبية بالقلب ويقال هي سر من غوى لا مد له ولا جهة وهي الطريقة والشريعة متلازمة لان الطريق
 الى الله تعالى لها ظاهروها بطن قطاها الشريعة والطريقة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة في الشريعة
 والطريقة كبطون الرشد في ليله لا يظفر من النيز بزيده بدون محضه والمراد من الثلاثة اقامة العبودية على
 الوجه المراد من العبد اه من الفتوحات الالهية لسانى زكريا (قوله حقيقة ورسم) الحقيقة ضد الجازم
 والرسم الاثر اوقيته أو ما لا يخفى له من الآثار جمعه أرسم ورسم قاموس والمراد أنه الامام من جهة
 الحقيقة ونفس الامر من جهة الاثر الطاهر البصر (قوله فعلا واسما) أى احب آثارها من جهة الفعل
 والاسم حتى صارت المعارف فاعلة أفعاله او مشهورة بين الناس (قوله اذا تغفل الخ) هذا بيت من بحر
 البسيط والتغفل الدخول والاسراع والفكر بالكسر ويخرج اعمال النظر في الشيء والحد طر الهاجس قاموس
 وهو ما يخطر في القلب من تدبير أمر مصباح (قوله عباب) كغراب معظم السيل وكثرته او موجه والدلالة
 جمع دلوى لا يتغير بأخذ الدلالة منها لانها لاتصل الى اسفله لكثرة (قوله تقاسى عنه الانواء) التقاسى بالتلف
 والصاد المهملة التباعد والانواء جمع نوء وهو النجم واستثناء طلب نوء أى عطاءه قاموس أى انه صاحب
 تباعد عن مطر وفيه النجوم التي يكون المطر وقت طلوعها او تباعد عنه عطايا الناس أى لا تشبهه (قوله
 الآفاق) جمع افق ينضم وبضمين الناحية وما ظهر من نواحي الفلك قاموس (قوله وهو بيننا) مفعول
 مطلق لفعل محذوف تقديره ايقنه جلة معترضة بين المسند والخبر ط (قوله وناطق بما كتبه) المراد أنه
 مقربه وأن القول طابق الفعل ط والجلة عطف على اصفه (قوله ما انصفته) يقال أنصفته انصافا فاعلمته
 بالعدل والقسط مصباح (قوله وما على) ما استنهامة اوناقة أى وما على تنى (قوله ينظر الجهل) أى
 ينظر الجهل في غيره فهو مفعول أول أو ينظر الفتن الجهل فهو مفعول مطلق وقوله عدوانا أى ظلمة مفعول لاجله
 أو حال وهذا أولى مما قيل ان الجهل بمعنى الجاهل مفعول أول وعدوانا مفعول ثان أى ذا عدوان فافهم
 (قوله برهانا) هو الحجة قاموس فهو حال مؤكدة ط (قوله من مناقبه) جمع منقبة وهي المنفعة
 قاموس ط (قوله الالهي) أى لكن أخاف وأشفق أني زدت من جهة نقصان والتصغير في حقه فتقصانا غير
 لا مفعول زدت لئلا يرد عليه ما قيل في زاد النقص انه لا مناسبة بين الزيادة والنقص حتى يتسلط احدهما على
 الآخر (قوله والكافر بيب اعتقاد السحر) في التفتح السحر حرام بلا خلاف يبرأ دل العلم واعتقاد ابا حنيفة
 كفروا عن اصحابنا ومالك وأحمد يكفر الساحر بتعلمه وقوله سواء اعتقد الحرمة أو لا ويقتل وفيه حديث مرفوع
 - ذا الساحر ضرب بالسيف بعنى القتل وعند الشافعي لا يقتل ولا يكفر الا اذا اعتقد ابا حنيفة وأما الكافر
 فقبل هو الساحر وقيل هو الزراف الذي يحدس ويتخترس وقيل من له من ابن من يأتيه بالاخبار وقال اصحابنا
 ان اعتقاد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر لان اعتقاده أنه تمثيل وعند الشافعي ان اعتقاده ما يوجب الكفر
 مثل التقرب الى الكواكب وأنها تفعل ما يلتزمه كفر وعند أحمد حكمه كالساحر في رواية يقتل وفي رواية
 ان لم يذب ويجب أن لا يعدل عن مذهب الشافعي في كفر الساحر والعراف وعدمه وأما قتله فموجب ولا يستتاب
 اذا عرفت عز اوله لعل السحر ليس به بالفساد في الارض فتجوز دمه اذ لا يكره في اعتقاده ما يوجب كفره اه
 وحاصله انه اختار أنه لا يكفر الا اذا اعتقد ~~م~~ كفروا به جرم في انهر ونجسه السارح وانه يقتل مطلقا ان عرف
 تعاطيه له وبؤيده ما في الخانية اعتدلية يميز بين المرء وزوجه قالوا هو مرتد ويقتل ان ثبت باعتقاده ان
 ويعتقد التقرب من اللعبة لانه كافر اه وفي نور العين عن المختارات ساحر يهرق دمه الخلق من نفسه يذبح
 ويقتل لذنه وساحر يهرق دمه واحد لا يستتاب منه ويقتل اذا ثبت كفره فعلا نصرت من الناس وساحر يهرق
 دمه ولا يعتقه لا يكفر قال أبو حنيفة الساحر اذا اقرب بهرمة أو ثبت بالبيعة يقتل ولا يستتاب منه والمسلم
 والذي والحر والعبد فيه سواء وقيل يقتل الساحر المسلم لا ~~الاستتاب~~ وانراد من الساحر غير المنصور
 ولا صاحب الطلم ولا الذي يعتقد الاسلام والسحر في نفسه حق أمر ~~صالح~~ لان لا يصلح لالتستر وانصر

وامام الحقيقة = حقيقة ورسم
 ومحى رسوم المعارف فعلا واسما
 اذا تغفل فكر المرء في طرف
 من علم غرقت فيه خواطره
 عباب لا تكدره الدلالة وصحاب
 تقاسى عنه الانواء كانت
 دعوته تخرق السبع المطباق
 وتفرق بركة فعلا الآفاق وانى
 اصفه وهو يقينا فوق ما وصفه
 وناطق بما كتبه وغالب طنى أنى
 ما انصفته
 وما على اذا ما قلت معتقدي
 دع الجهول ينظر الجاهل عدوانا
 والله والله والاعطيم ومن
 اقامه حجة لله برهانا
 ان الذي قلت بعض من مناقبه
 ما ردت الاله على زدت نقصانا
 الى أن قال ومن خواص كتبه انه
 من واطب على مطالعتها الشرح
 صدره لذات المصلاات وحل
 المشكلات وقد اثني عليه الشيخ
 المعارف عبد الوهاب الشعراني
 سببا في كونه تايه الاغبياء على
 قطرة من بحر علوم الاواباء
 فعليه وبالله التوفيق
 (و) الكافر بيب اعتقاد
 (السحر) لاوبة

مطلب

في الساحر واردين

(ولو امرأة) في الاصح لسعيها
في الارض بافساد ذكوره
الزبلى ثم قال (و) هذا
الكافر بسبب (الزندقة) لا توبة له
وجهه في الفتح ظاهر المذهب لكن
في حظر الخانية القوي على انه
(اذا اخذ) الساحر أو الزنديق
المعروف الداعي (قبل توبته) ثم
تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ
بعدها قبلت وأقاد في السراج
أن الخناق لا توبة له

مطلب
في الفرق بين الزنديق والمنافق
والدهري والمهد

بالحلق والوسيلة الى الشر شر فيصير مذموماً ١٥ والفرق بين الثلاثة أن الاول مصرح بما هو كفر والثاني
لا يدري كيف يقول كما وقع التعبير في الخانية لانه جاحد به لم منه أن الاول لا يستتاب أيضاً أي لا يجهل طلباً
للتوبة لانها لا تقبل منه في دفع القتل عنه بعد أخذ كايأتى دفعاً ضرر عن الناس كقطاع الطريق والخناق
وان كانوا مسلمين وبه علم أن الثالث وان كان لا يكفر لكنه يقتل أيضاً للاشتراك في الضرر وأن تقييد الشارح
بكونه كافراً بسبب اعتقاد السحر غير قيد بل يقتل ولو كان كافراً أصلياً ولم يكفر باعتقاده نعم لما كان كلام
المصنف في المسلم الذي ارتد قديماً تأمل وعلم به وبما نقلناه عن الخانية انه لا يكفر بمجرد عمل السحر ما لم يكن فيه
اعتقاد أو عمل ما هو مكفر ولذا نقل في تعيين المحارم عن الامام أبي منصور أن القول بأنه كفر على الاطلاق خطأ
ويجب البحث عن حقيقته فان كان في ذلك رد مالزم في شرط الايمان فهو كفر والا فلا ١٥ والظاهر أن ما نقله
في الفتح عن اصحابنا مبني على أن السحر لا يكون الا اذا تضمن كفر أو يأتى بتحقيقه وقدمنا في خطبة الكتاب
تعداد انواع السحر وتمايز بيان ذلك في رسالتنا المسماة تسل الحسام الهندي لنصرة مولانا خلد النقشبندی
(قوله لسعيها الخ) أي لا بسبب اعتقادها الذي هو ردة لان المرتدة لا تقتل عندنا وسقابل الاصح ما في المتن
انهم لا تقتل بل تحبس وتضرب كالمرتدة كما في الزبلى (قوله وكذا الكافر بسبب الزندقة) قول العلامة
ابن كمال يثاني رسالته الزنديق في لسان العرب يطلق على من ينفي الباري تعالى وعلى من يثبت الشريك وعلى
من ينكر حكمته والفرق بينه وبين المرتدة المسموم الوجهي لانه قد لا يكون مرتدًا كما لو كان زنديقاً أصلياً غير
منتقل عن دين الاسلام والمرتدة قد لا يكون زنديقاً كما لو تنصرت وتهود وقد يكون مسلماً فيتردق وأما في اصطلاح
الشرع فالفرق اظهر لا اعتبارهم فيه ابطان الكفر والاعتراف بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم على ما في شرح
المقاصد لكن التبدل الثاني في الزنديق الاسلامي بخلاف غيره والفرق بين الزنديق والمنافق والدهري والمهد مع
الاشتراك في ابطان الكفر أن المنافق غير معترف بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم والدهري كذلك مع انكاره اسناد
الحوادث الى المانع المختار سبحانه وتعالى والمهد وهو من مال عن الشرع القويم الى جهة من جهات الكفر
من الخلق في الدين حاد وعدل لا يشترط فيه الاعتراف بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم ولا بوجرد الصانع تعالى
وبهذا فارق الدهري أيضاً ولا اشتمار الكفر به فارق المنافق ولا سبق الاسلام به فارق المرتدة فالمهد أوسع
فرق الله فرقة أي هو أعم من الكل ١٥ ملخصاً قلت لكن الزنديق باعتبار أنه قد يكون مسلماً وقد يكون
كافراً من الاصل لا يشترط فيه الاعتراف بالنبوة وسيأتي عن الفتح تفسيره بمن لا يدين بدين ثم بين حكم الزنديق
فقال اعلم انه لا يخلو اما أن يكون معروفاً داعياً الى الضلال أولاً والثاني ما ذكره صاحب الهداية في التجنيس
من انه على ثلاثة اوجه اما أن يكون زنديقاً من الاصل على الشرك أو يكون مسلماً فيتردق أو يكون ذنباً
فيتردق فالاول يترك على شركه ان كان من الهجم أي بخلاف مشرك العرب فانه لا يترك والثاني يقتل ان لم يسلم
لانه مرتدة وفي الثالث يترك على حاله لان الله فرقة واحدة ١٥ والاول أي المعروف الداعي لا يخلو من
أن يتوب بالاختيار ويرجع عما فيه قبل أن يؤخذ أولاً والثاني يقتل دون الاول ١٥ وتمايه هناك (قوله
لا توبة له) تصريح بوجه الشبه والمراد بعدم التوبة لانها لا تقبل منه في نفي القتل عنه كما مر في الساب ولذا
نقل البيهقي عن الثمني بعد نقله اختلاف الرواية في القبول وعدمه أن الخلاف في حق الدنيا أما فيما بينه وبين
الله تعالى فتقبل توبته بلا خلاف ١٥ ونحوه في رسالة ابن كمال (قوله لكن في حظر الخانية الخ) استدراك
على الفتح حيث لم يذكر هذا التفصيل ونقل في التمهيد عن الرواية روايتين في القبول وعدمه ثم قال وينبغي أن
يكون هذا التفصيل محل الروايتين ١٥ (قوله المعروف) أي بالزندقة الداعي أي الذي يدعو الناس
الى زندقته ١٥ ح فان قلت كيف يكون معروفاً داعياً الى الضلال وقد اعتبر في مفهومه الشرعي أن
يظن الكفر قلت لا بعد فيه فان الزنديق يموت كفره ويرتج عقيدته الفاسدة ويخرجها في الصورة العجيبة وهذا
معنى ابطان الكفر فلا يتأني اظهاره الدعوى الى الضلال وكونه معروفاً بالاضلال ١٥ ابن كمال (قوله
أن الخناق لا توبة له) افاد بصيغة المبالغة أن من خنق مرة لا يقتل قال المصنف قبيل الجهاد ومن تكرر الخنق
منه في المصير قتل به والا لا ١٥ ط قلت ذكر الخناق هنا مستطردى لان الكلام في الكافر الذي
لا تقبل توبته والخناق غير كافر وانما لا تقبل توبته لسعيه في الارض بافساد ودفع ضرره عن العباد ومثله قطاع

مطلب
في الكاهن والعزاف

مطلب
في دعوى علم الغيب

وفي التمسق الكاهن قبل
كالمسحر وفي حاشية البيضاوي
لنلاخسر والداعي الى الاتحاد
والاباحي كالزندق وفي الفتح
والمناقق الذي يطن الكفر
ويظهر الاسلام كالزندق
الذي لا يتدين بدين وكذا من علم
انه يكفر الباطن بعض
الضروريات كحرمة الخمر ويظهر
اعتقاد حرمته ونعامة فيه وفيه
يكفر السحر بتعلمه وفعله اعتقد
تحريره اولاً ويقتل انتهى

٢ قوله والشمس والقمر بحسبان
٣ هكذا يخطئه والتلاوة الشمس
والقمر بحسبان بدون واو
معهم

٤ مطلب
في أهل الاهواء اذا ظهرت بدعتهم

مطلب
حكم الدروز والبيامنة والنسيرية
والاسماعيلية

الطريق (قوله الكاهن قيل كالمسحر) في الحديث من أتى كاهناً أو عزافاً فقد كفر بما أنزل
على محمد أخرجه أصحاب السنن الأربعة وصححه الحاشيكم عن أبي هريرة والكاهن كما في محصر النهاية
للسيوطي من يتعاطى الخبر من الكائنات في المستقبل ويدعى معرفة الاسرار والعزاف النجم وقال الخطابي
هو الذي يتعاطى معرفة مكان المروق والضالة ونحوهما اه والحاصل أن الكاهن من يدعى معرفة الغيب
بأسباب وهي مختلفة فلذا انقسم الى انواع متعددة كالعزاف والرمال والنجم وهو الذي يخرج عن المستقبل
بطلوع النجم وغروبه والذي يضرب بالحساب والذي يدعى أن له صاحباً من الجن يخبره عما سيكون والسهل
مذموم شرعاً محكوم عليهم وعلى مصدقهم بالكفر وفي البزارية يكفر بأدعاء علم الغيب وبإيمان الكاهن وتصديقه
وفي التتارخانية يكفر بقوله أنا أعلم المسرورات أو أنا أخبر عن أخبار الجن أي اه قلت فعلي هذا ارباب
التقاويم من انواع الكاهن لا دعائهم العلم بالحوادث الكائنة وأما ما وقع لبعض الخواص كالانبياء والاولياء
بالوحي أو الالهام فهو باعلام من الله تعالى فليس مما نحن فيه اه ملخصاً من حاشية فوح من كتاب الصوم
قلت وحاصله أن دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن فيكفر بها الا اذا اسند ذلك صريحاً او دلالة الى سبب
من الله تعالى كوحى أو الالهام وهكذا لو أسنده الى أمانة عادية يجعل الله تعالى قال صاحب الهداية في كتابه
مختارات التوازل وأما علم النجوم فهو في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به
الكتاب قال تعالى والشمس والقمر بحسبان أي سيراهما بحساب واستدلوا بسير النجوم وحركة
الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنفس على الصحة والمرض
ولم يعتقد بقضاء الله تعالى اذ ادعى علم الغيب بنفسه يكفر اه وقام تحقيق هذا المقام بطلب من رسالتنا
سل الحسام الهندي (قوله والداعي الى الاتحاد) قد منع ابن كمال بيانه (قوله والاباحي) أي الذي
يعتقد اباحة المحرمات وهو معتقد الزنادقة فتى قتارى قارى الهداية الزنديق هو الذي يقول ببقاء الدهر ويعتقد
أن الاموال والمحرمات مشتركة اه وفي رسالة ابن كمال عن الامام الغزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام
والزندقة ومن جنس ذلك ما يدعيه بعض من يدعى التسوف انه بلغ حالة بينه وبين الله تعالى اسقطت عنه الصلاة
وحل له شرب المسكر والمعامي وأكل مال السلطان فهذا مما لا أشك في وجوب قتله اذ ضرره في الدين اعظم
وينفخ به باب من الاباحة لا يستدور ضرره هذا فوق ضرره من يقول بالاباحة مطلقاً فانه يمنع من الاصغاء اليه
لظهور كفره أما هذا فيزعم انه لم يرتكب الاخص من عموم التكليف بمن ليس له مثل درجته في الدين ويدعى
هذا الى أن يدعى كل فاسق مثل حاله اه ملخصاً وفي نور العين عن التهيد أهل الاهواء اذا ظهرت بدعتهم
بحيث توجب الكفر فانه يباح قتلهم جميعاً اذ لم يرجعوا ولم يتوبوا واذا تابوا وأسلموا تقبل توبتهم جميعاً
الا الاباحية والغالية والشيعة من الروافض والقرامطة والزنادقة من الملاحقة لا تقبل توبتهم بحال من
الاحوال ويقتل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقال بعضهم ان تاب
قبل الاخذ والاطهار تقبل توبته والافلا هو قياس قول أبي حنيفة وهو حسن جداً ما في بدعة لا توجب
الكفر فانه يجب التعزير بأي وجه يمكن أن يمنع عن ذلك فان لم يمكن بلا حيس وشرب يجر حيسه وضربه وكذا
لو لم يمكن المنع بلا سيف ان كان رقيبهم ومقتداهم جاز قتلهم سياسة واستعاضا والمبتدع لوله دلالة ودعوة
الناس الى بدعته وينوهم منه أن ينشر البدعة وان لم يحكمم يكفرهم جازاً سلطان قتلهم سياسة وزجر الان فساد
اعلى وأعم حيث يؤثر في الدين والبدعة لو كانت كفرا يباح قتل أصحابها عاماً ولو لم تكن كفراً يقتل معلوم
ورئيسهم زجراً وامتناعاً اه (قوله الذي لا يتدين بدين) يحتمل أن يكون المراد به الذي لا يستقر على دين
أو الذي يكون اعتقاده خارجاً عن جميع الاديان والثاني هو الظاهر من كلامه الذي سنده كره عنه وقد منع
رسالة ابن كمال تفسيره شرعاً بمن يطن الكفر وهذا اعم (قوله ونعامة فيه) أي في الفتح حيث قال ويجب
أن يكون حكم المناق في عدم قبولنا توبته كالزندق لان ذلك في الزندق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من
التوبة اذا كان يفتي بكفره الذي هو عدم اعتقاده ديناً والمناقق منه في الاخفاء وعلى هذا طريق العلم بحاله
اما بأن يمتنع بعض الناس عليه أو يسره الى من آمن اليه اه (تنبيه) يعلم مما هنا حكم الدروز والبيامنة
فانهم في البلاد الشامية يظهرون الاسلام والصوم والعلة مع انهم يعتقدون تناقض الارواح وحل الخمر الزنى

وأن الألوهية تظهر في شخص بعد شخص ويحمدون الحشر والصوم والصلاة والحج ويقولون المسمى بها غير
 المعنى المراد ويتكلمون في جناب نبينا صلى الله عليه وسلم كلمات قطعية وللعلامة المحقق عبد الرحمن العمادي فهم
 قوى مطولة وذكر فيها أنهم يتحلون عقائد النصرانية والاسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة والباطنية الذين
 ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب الأربعة أنه لا يحل إقرارهم في ديار الإسلام بحرية ولا غيرها
 ولا تحل مناعتهم ولا ذماهم وفيهم قوى في الخيرية أيضا فراجعها والحاصل أنهم يصدق عليهم اسم الزنديق
 والمنافق والمهدد ولا ينبغي أن إقرارهم بالشهادتين مع هذا الاعتقاد الخبيث لا يجعلهم في حكم المرتد لعدم
 التصديق ولا بصرح إسلام أحد منهم ظاهر الأمر بشرط التبري عن جميع ما يخالف دين الإسلام لأنهم يدعون
 الإسلام ويفترون بالشهادتين وبعد الظفر بهم لا تقبل توبتهم أصلا وذكر في التارخانية أنه سئل فقهاء بحر قند
 عن رجل يظهر الإسلام والایمان ثم أقرب إلى كنف أعدائهم مع ذلك مذهب القرامطة وأدعوا إليه والآن ثبت
 ورجعت وهو يظهر الآن ما كان يظهره قبل من الإسلام والایمان قال أبو عبد الكريم بن محمد قتل القرامطة
 واستتصاهم فرض وأما هذا الرجل الواحد فبعض مشايخنا قال يقتل ويقتل أي تطلب غنيمته في عرفان
 مذهبهم وقال بعضهم يقتل بلا استئذان لأن من ظهر منه ذلك ودعا الناس لا يصدق فيما يدعي بعد من التوبة
 ولو قتل منه ذلك لهدموا الإسلام وأضلوا المسلمين غير أن يمكن قتلهم وأطال في ذلك ونقل عدة قوى عن
 أئمتنا وغيرهم بنحو ذلك لكن تقدم اعتماد قبول التوبة قبل الإخذ لا بعده (قوله لكن في حذر الخانية) أي
 في كتاب الخطر والاباحة منها والاستدراك على قول الفتح أولا أي أولم يعتقد قهره وقد مناته في الفتح قتل ذلك
 عن أصحابنا وأنه اختار أنه لا يكفر ما لم يعتقد ما يوجب الكفر لكنه يقتل ولعل ما نقله عن الأصحاب مبني على أن
 السحر لا يسمي إلا بما هو كفر كما يفيد قوله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يشولوا أئمتنا نحن قننه فلا تكفروا على هذا
 فقهر المكفر لا يسمي سحرا أو يؤيده ما قدمناه عن المختارات من أن المراد بالسحر غير المشهود ولا صاحب الطلسم
 ولا من يعتقد الإسلام أي بأن لم يفعل أو يعتقد ما ينافي الإسلام ولذا قال هنا ولا يعتقد فقد علم أنه لا يسمي
 سحرا ما لم يعتقد أو يعمل ما هو كفر والله سبحانه أعلم (قوله فالمستثنى أحد عشر) أي من قوله وكل مسلم
 ارتد قوته مقبولة إلا أحد عشر من تكررت ردة وساب النبي صلى الله عليه وسلم وساب أحد الشيخين
 والساحر والزنديق والخناق والكاهن والمهدد والاباحي والمنافق ومنكر بعض الضروريات باطنا أه
 ح قلت لكن الساحر لا يلزم أن يكون مرتدا بأن يكون مسلما أصليا ثم فعل ذلك فإنه يقتل ولو كافرا كما مر
 والخناق غير كافر وإنما يقتل لسعيه بالفساد كما قدمناه وأما الزنديق الداعي والمهدد وما بعده فكفي فيه الظهاره
 للإسلام وإن كان كافرا أصليا فعلم أن المراد بيان جملة من لا تقبل توبته سواء كان مسلما ارتد أو لم يرتد
 أو كان كافرا أصليا وعليه فكان المناسب ذكر قطاع الطريق وكذا أهل الأهواء كما مر عن التهديد وكذا العولاني
 كما مر في باب التعزير وكذا كل من وجب عليه حد زنى أو سرقة أو قذف أو شرب وأما ذكر ساب النبي صلى الله
 عليه وسلم أو أحد الشيخين فقد علمت ما فيه (قوله المرأة) يستثنى منها المرتدة بالسحر كما مر وهو الأصح
 كما في البحر (قوله والخنى) أي المشكل فإنه إذا ارتد لم يقتل ويجبس ويجبر على الإسلام بحر عن التارخانية
 (قوله ومن إسلامه تبعا) صوابه تبع أه ح قال في البحر عن البدائع صبي أبواه مسلمان حتى حكم بإسلامه
 تبعا لأبويه فبلغ كافرا ولم يسمع منه إقرار بالمان بعد البلوغ لا يقتل لأنعدام الردة منه أذهي اسم لتكذيب بعد
 ساجدة التصديق ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقرب بالإسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الأولى يجبس
 لأنه كان له حكم الإسلام قبل البلوغ تبعا للحكم في أكسابه كالحكم في أكساب المرتد لأنه مرتد حكما أه
 (قوله والصبي إذا أسلم) أي استقلا لا ينقضه لا تبعا لأبويه والأفهور المسئلة المارة وأطلق عدم قتله فنحل
 ما بعد البلوغ في البحر لو بلغ مرتدا لا يقتل استصحابا لقيام الشبهة باختلاف العلماء في صحة إسلامه وسيأتي
 الكلام في إسلامه وردته وبقي مسألة أخرى ذكرها في البحر والفتح عن المبسوط وهي ما لو ارتد الصبي في صغره
 فلم أن الأولى فيما إذا ارتد حال البلوغ أي قبل أن يقرب بالإسلام (قوله والمكره على الإسلام) لأن الحكم
 بإسلامه من حيث الظاهر لأن قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد في صير شبهة في إسقاط القتل فتح
 وفيه بعد نقله هذه المسائل عن المبسوط قال وفي كل ذلك يجبر على الإسلام ولو قتل قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء

لكن في - نظر الخانية لو استعمله
 للحرية والامتنان ولا يعتقد
 لا يكفر وحينئذ فالمستثنى أحد عشر
 (و) أعلم أن (كل مسلم ارتد فإنه
 يقتل إن لم تب (ال) جماعة (المرأة
 والخنى) ومن إسلامه تبعا والصبي
 إذا أسلم والمكره على الإسلام

طلب
 جملة من لا تقبل توبته

طلب
 جملة من لا يقتل إذا ارتد

(قوله ثم رجعا) لأن الرجوع شبه الكذب في الشهادة (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد) هذا على رواية النوادر كما ستره ح (قوله وقيل تقبل) وهم أن المثلثة الأولى اتفاقية وليس كذلك ويمكن ارجاعه للمستقلين (قوله ولو على نصرانية قبلت اتفاقا) لأن المرتدة لا تقتل بخلاف المرتدة ولكنها تجبر على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر قبل شهادة رجل واحد ثبت اسلامه وشهادة نصرانين على نصراني انه اسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كما في ح واعتمد قاضي خان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لأن أي نفس كانت لا تقتل بشهادة النساء ط عن نوح ائدي (قوله من ولده المرتدة بيننا) لأنه يجبر على الاسلام ككأمة لكنه لا يقتل كمن كان اسلامه تبعا لأبويه ولم يصف الاسلام فبلغ كافرا كما مر وقوله بيننا أي المسلمين غير قيد لما سبأني من أن الزوجين لو ارتدوا معا فوالت ولد ايجبر بالضرب على الاسلام وان حلت به ثمة (قوله والسكران اذا اسلم) يعني فان اسلامه يصح فان ارتد لا يقتل كالصبي العاقل اذا ارتد بهر عن التارخانية قلت أي ان ارتد بعد محو لا يقتل لأن في اسلامه شبهة (قوله لأن اسلامه حكمي) أي بتبعية الدار كما سبأني في بابه (قوله وفي الاستسنان يصح) وهو المعمول به رمي وهو الصواب ط عن بعض العلماء قلت ووجهه أن الحرب انما يقتل على الاسلام أصالة فلا يتأني فيه قياس واستحسان بخلاف الذي قانه بعد التزام الذمة لا يقتل عليه فالقياس أن لا يصح اسلامه بالأكراه كما لا تصح ردة المسلم به وفي الاستسنان يصح لكون لو ارتد لا يقتل وتقدم وجهه (قوله فالمستثنى أربعة عشر) لأن المكروه تحته ثلاثة الحرب والذمة والمستأنس وشهادة نصرانين على نصراني أو نصرانية صورتان والباقي ظاهر (قوله لأن انكاره توبة ورجوع) ظاهره ولو بدون اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المتون أول الباب واسلامه أن يبرأ عن الأديان حيث لم يذكر اقرار بالشهادتين ويحتمل أن يكون المراد الانكار مع الاقرار به ما يؤيد مما في كتابي الحاكم واذ رفعت المرتدة الى الامام فقالت ما ارتدت وأما اشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله كان هذا توبة منها اه تأمل ثم رأيت في البيري على الاشياء قال كون مجرد الانكار توبة غير مراد بل ذلك مقيد بثلاثة قيود قال في الذخيرة عن بشر بن الوليد اذا جحد المرتدة الردة أو أقر بالتوحيد وعرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدر الاسلام فهذا منه توبة اه (قوله كبط على) يأتي الكلام عليه (قوله وبطلان وقف) أي الذي وقفه حل اسلامه سواء كان على قرينة ابتداء أو على ذرية ثم على المساكية لأنه قرينة ولا يبق لها مع وجود الردة واذا عاد مسلما لا يعود وقفه لا تجديده منه واذا مات أو قتل أو لحق كان الوقف ميراثا بين ورثته بهر عن الخصاص (قوله وبينونة زوجة) وتكون فسخا عندها أو قال محمد فرقة بطلاق ولو هي المرتدة فغير طلاق اجماعا ثم اذا تاب وأسلم ترفع تلك بينونة بيري عن شرح الطحاوي وأقره السيد أبو السعود في شاشية الاشياء قلت والظاهر أن قوله ترفع أماله لا ترفع فسقط لفظة لا النافية من قلم الناصح والافهم مخالف لقروءهم الكثيرة المقررة في باب نكاح الكافر وغيره المصرحة بلزوم تجديد النكاح ومنها ما يأتي في صياحه في البحر عن العناية أن بينونة لا ترقف على اسلامه كبطلان وقفه فانه لا يعود محجبا باسلامه تأمل (قوله لو فيما تقبل توبته) شرط في قوله السابق فتمنع القتل ط (قوله كما مر) قد مناه فيه (قوله وقد رأيت من يغلط في هذا المثل) أي حيث فهم أن الشهادة لا تقبل أصلا حتى في شبهة الاحكام المذكورة (قوله فالمستثنى أربعة عشر) صوابه خمسة عشر لأن هذا إذا دعي ما تقدم والوجه فيه أنه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكما يجعل انكاره توبة فهو داخل في المسلم الذي ارتد ولم يثبت ط (قوله وأولاده اولاد ذنبي) كذا في فصول العمادي لكن ذكر في نور العين ويحدد بينهما النكاح ان رضيت زوجته بالعود اليه والا فلا تجبر والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد الردة يثبت نسبه منه لكن يكون ذنبي اه قلت ولعل ثبوت النسب لشبهه الخلاف قانه عند النافعي لا يبر منه تأمل (قوله والتوبة) أي تجديد الاسلام (قوله وتجديد النكاح) أي احتياطا كما في النصول العمادية وزاد فيها قسما ثالثا فقال وما كان خطأ من الالتفات ولا يوجب الكفر فقائه يقر على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك وقوله احتياطا أي بأمره الملقى بالتجديد ليكون وطؤه حلالا باتفاق وظاهره أنه لا يحكم القاضي بالفرقة بينهما وتقدم أن المراد بالاختلاف ولو رواية ضعيفة

ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا) زاد في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد وامرأتين انتهى ولو شهد نصرانين على نصراني انه اسلم وهو شكر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا ونماه في آخر كراهية الدرر ويلحق بالصبي من ولده المرتدة بيننا اذا بلغ مرتدا أو السكران اذا اسلم وكذا القبط لأن اسلامه حكمي لا حقيقي وقيد في الحاشية وغيرها المكروه بالحربي أما ما لا تنفي والمستأنس فلا يصح اسلامه انتهى لكن حله المستنف في كتاب الاكراه على جواب القياس وفي الاستحسان يصح فليحفظ وحينئذ فالمستثنى أربعة عشر (شهدوا على مسلم بالردة وهو مسكر لا يترس له) لا تكذب الشهود العدو بل (لأن انكاره توبة ورجوع) يعني فتمنع القتل فقط وتثبت بقية أحكام المرتدة كبط عمل وبطلان وقفه وبينونة زوجة لو فيما تقبل توبته والاقتل كالردة بسببه عليه الصلاة والسلام كما مر اشياء زاد في البحر وقد رأيت من يغلط في هذا المثل وأقره المستنف وحينئذ فالمستثنى أربعة عشر وفي شرح الوهابية للشرنبلالي ما يكون كفر اتفاقا يطل العمل والنكاح وأولاده اولاد ذنبي وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتسوية وتجديد النكاح

ولو في غير المذهب (قوله بخلاف المرتدة) أي فانها تسترق بعد اللحاق بدار الحرب وتنجبر على الاسلام بالضرب والجبر ولا تقتل كما سرح به في البدائع ولا يكون استرقاقها مستقانا على الجبر على الاسلام كما لو ارتدت الامة ابتداء فانها تنجبر على الاسلام بجر (قوله ويزول ملك المرتدة الخ) أي خلافا لهما وفي البدائع لا خلاف انه اذا اسلم فأمواله باقية على ملكه وانه اذا مات أو قتل أو لحق تزول عن ملكه وانما الخلاف في زوالها بهذه الثلاثة مقصورا على الحال عندهما ومستندا الى وقت وجود الردة عنده وتظهر الثمرة في نصرته فانه فعندهما نافذة قبل الاسلام وعنده موقوفة لوقوف أملاكه اهـ قد بالملك لانه لا توقف في اجباط طاعته وفرقة زوجته وتجهيد الايمان فان الارتداد فيها عمل عمله كذا في العناية وتقدم أن من صباهاته التي بطلت وقفه وانه لا يعود باسلامه وكذا لا توقف في بطلان ايجاره واستجاره ووصيته وابصانه ونوكه ووكالته وتعامه في البحر قلت ويستثنى من فرقة الزوجة ما لو ارتدت امعا فانه يبقى النكاح كما سرح به في العناية وفي البحر وأقاد أن الكلام في الحار ولذا قال في الحاشية ونصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم زاد في النهر عن السراج وكسبه حال الردة لمولاه (قوله فان اسلم الخ) جملة مفسرة لما قبلها ط (قوله ورت كسب اسلامه واورثه المسلم) اشار الى أن المعتبر وجود الوارث عند الموت أو القتل أو الحكم باللعاق وهو رواية محمد عن الامام وهو الاصح وروى عنه اعتبار وقت الردة وروى اعتبارهما معا على الاصح لو كان له ولد كافرا أو عبدا يوم الردة فنسحق أو اسلم بعد هاتين أحد الثلاثة ورثه وكذا الولد من علوق حادث بعدها اذا كان مسلما تبعا لاته بأن علق من أمة مسلمة وتعامه في البحر لكن قوله أو الحكم باللعاق خلاف الاصح فان الاصح وهو ظاهر الرواية اعتبار وجود الوارث عند اللحاق وروى عند الحكم به كافي شرح السير الكبير (قوله ولو زوجته) لانه بالردة كسبه لأنه مرض مرض الموت لا اختياره سبب المرض بإصراره على الكفر مختارا حتى قتل نهر (قوله بشرط العدة) قال في النهر هذا يقتضي أن غير المدخول به لا ترت لصيرورتها بالردة اجنبية وليست الردة موتا حقيقيا بل ليل أن المدخولة انما تعتد بعد موته بالخوض لا بالاشهر فلا تنقض سببا للارث والارث وان استند الى الردة لكن يتقرر عند الموت هذا حاصل ما في التتمه اهـ (قوله بعد قضاء دين اسلامه الخ) هذا أعني قضاء دين اسلامه من كسب الاسلام ودين الردة من كسبهارواية زفر عن الامام وروى أبو يوسف عنه انه من كسب الردة الا أن لا يني فيقضي الباقي من كسب الاسلام وروى الحسن عنه انه من كسب الاسلام الا أن لا يني فيقضي الباقي من كسب الردة قال في البدائع والولولية وهو الصحيح لأن دين الميت انما يقضي من ماله وهو كسب اسلامه فاما كسب الردة فلجماعة المسلمين فلا يقضي منه الدين الا للضرورة فاذا لم يف تحقق نهر فما في المتن تعالى كسبه ضعيف كافي البحر قلت لكن الحكم عليه بالضعف غير مسلم فانه جرى عليه اصحاب المتون كالتحار والوقاية والمواهب والمقتضى وهي موضوعة لنقل المذهب كما سرح حوايه (تبيه) في القهستانه هذا اذا كان له كسبان والاقتضى مما كان بلا خلاف وهذا أيضا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والاقتضى كسب الردة (قوله وكسب ردة في) أي للمسلمين في موضع في بيت المال قهستانه والمراد ما اكتسبه قبل اللحاق أما ما اكتسبه في دار الحرب فهو لانه الذي ارتد ولحق معه اذا مات مرتدا لانه اكتسبه وهو من أهل الحرب وهم يتوارثون فيما بينهم فلو لحق معه ابن مسلم ورت كسب اسلامه فقط وتعامه في شرح السير (قوله وقال اميراث أيضا) لأن زوال ملكه عندهما مقصور على الحال كما سرح (قوله كسب المرتدة) فانه لورثتها ويرثها زوجها المسلم ان ارتدت وهي مريضة لقصد هابطال حقها وان سكنت صحيحة لا يرثها لانها لا تقتل فلم يخلق حشده بما لها بالردة بخلاف المرتدة والحاصل أن زوجة المرتدة ثمة مطلقا وزوج المرتدة لا يرثها الا اذا ارتدت وهي مريضة بجر وسبأ أيضا (قوله وان حكم بلماقه) كان الاولى للمصنف أن يذكر الحكم باللعاق أولا كما عبر الشارح ويقول وعق مدبره الخ عطف على ورت لئلا يوهم اختصاص العقق بالحكم باللعاق وان كان يفهم منه أن الموت والقتل مثله فانه تطويل بلا فائدة كما افاده ح (قوله من ثلث ماله) الظاهر أن المراد به كسب الاسلام ح وبجرم ط بناء على ما مر من الصحيح (قوله وحل دينه) لانه باللعاق صار من أهل الحرب وهم اموات في حق أحكام الاسلام فصار كالموت الا انه لا يستقر لحقه الا بالقضاء لاحتمال العود واذا تقرر موته ثبتت الاحكام المتعلقة به كما ذكر نهر (قوله ويؤدى مكاتبه الى الورثة)

(ولا يترك) المرتدة (على ردة باعطاء الجزية ولا بأمان موقت ولا بأمان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد اللحاق) بدار الحرب بخلاف المرتدة خائفة (والكفر) كله (ملا واحدة) خلافا للشافعي (فلا تنسرح يهودى أو عكسه ترك على حاله) ولم يجبر على العود (ويزول ملك المرتدة عن ماله زوالا موقوفا فان اسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على ردة) أو حكم بلماقه (ورث كسب اسلامه واورثه المسلم) ولو زوجته بشرط العدة (زيلنى بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة في) بعد قضاء دين ردة (وقال اميراث أيضا ككسب المرتدة) (وان حكم) القسطنى (بلماقه عتق مدبره) من ثلث ماله (وأتم ولده) من كل ماله (وحل دينه) وقسم ماله ويؤدى مكاتبه الى الورثة

أى يؤتى بدل كآته (قوله والولا للمرتد) أى لا لورثته ابتداء فيه العصبية بنفسه بخلاف ما إذا كان
 للورثة قاتمه يدخل فيه الأثاث ط (قوله وينبئ الخ) اعلم أن بعضهم لا يشترط القضاء بالعاق بل يكفي
 بالقضاء بحكم من أحكامه وعاقبتهم على أنه يشترط القضاء به سابقا على القضاء بالأحكام أقاده في المجتبى ونحوه
 في الفتح وظاهره أن القضاء بالعاق قصد صحيح وينبئ أن لا يصح إلا في ضمن دعوى حق للعبد لأن العاق
 كالمرتد ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء فينبغي أن لا يدخل العاق تحت القضاء قصدا بمر قال في التهر
 وأقول ليس معنى الحكم بلحاقه سابقا على هذه الأمور أن يقول ابتداء حكمت بلحاقه بل إذا ادعى مدبر
 مثلا على وارثه أنه لحق به الحرب مرتدا وأنه عتق بسببه وبنت ذلك عند القاضي حكم أولا بلحاقه ثم يعتق
 ذلك المدبر كما يعرف ذلك من كلامهم اه ونحوه في شرح المقدسى والحاصل أن ما في المجتبى من الخلاف
 معناه أنه لو حكم القاضي بعتق المدبر يكفي عند البعض لثبوت العاق نعمنا أو ما عند العامة فلا بد من حكمه
 أولا بالعاق لأنه السبب وفي كونه في حكم الموت خلاف الشافعى فلهذه الخلاف لا بد من الحكم به أولا
 ثم بالعتق وليس المراد أنه يحكم بالعاق قبل دعوى المدبر مثلا حتى يرد ما قاله في البحر فتقول الشارح إلا في ضمن
 دعوى حق العبد معناه أن يسبق دعوى حق العبد فيحكم به أولا ثم بما ادعاه العبد لأنه الذي في التهر وليس المراد
 أنه يكفي عن الحكم به بالحكم بما ادعاه لثبوت الحكم بالعاق في ضمن الحكم الأول فافهم (قوله واعلم الخ) بيان
 لتصرفه حال رده بعد بيان حكمكم أملا كما قبل رده بمر (قوله على أربعة أقسام) نافذ اتفاقا باطل
 اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف عنده نافذ عندهما ط (قوله ما لا يعقد تمام ولاية) قال الزيلعي لأنها
 لا تستدعى الولاية ولا تعقد حقيقة الملك حتى تمت هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه ط (قوله
 الاستيلاء) صورته إذا جاءت بولد فادعاه بنت نسبه منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم وولده
 بمر ط (قوله والطلاق) أى ما دامت في العدة لأن الحرمة بالردة غير متبادلة لا ارتفاعها بالاسلام فيقع
 طلاقه عليها في العدة بخلاف حرمة المحرمة فانها لا غاية لها فلا يفيد طوق الطلاق فائدة فتح من باب نكاح
 الكافر وقد منها هنا عن الحائنة أن طلاقه انما يقع قبل طوقه فلو لحق به الحرب فطلق امرأته لا يقع الا اذا
 عاد مسلما وهي في العدة فطلقها وأورد أنه كيف يصور طلاقه وقد بان برده واجب بأنه لا يلزم من وقوع
 البيونة اتساع الطلاق وتدخل أن المبانة يلحقها الصريح في العدة بمر أى ولو كان الواقع بذلك الصريح
 بآنا كالطلاق الثلاث أو على مال وكذا لو قال أنت طالق بائن وأما قولهم ان البائن لا يلحق البائن فذا اذا
 أمكن جعله اخبارا عن الأول حتى لو قال أبنتك بائنا يقع كالتقدم في الكليات فافهم (قوله ونسليم الشفعة
 والخبر) قال في البحر ولا يمكن توقف التسليم لأن الشفعة بطلت به مطلقا وأما الخبر فيصح بحق الملك فحقيقة الملك
 الموقوف أولى اه قلت ومفهومه أنه قبل املامه الاخذ بالشفعة والذي في شرح البر أن ذلك قول محمد
 وفي قول أبي حنيفة لا شفعة له حتى يسلم فلو لم يسلم ولم يطلب بطلت شفعته لتركه الطلب بعد انكسار بان يسلم
 (قوله ما يعقد الله) أى ما يكون الاعتماد في صحته على كون فاعله معتقدا له من الملل ط أى والمرتد
 لأمه له أصلا لأنه لا يقر على ما انتقل اليه وليس المراد له حماوية للثبوت بالنكاح فان نكاح الجوى والوثنى
 صحيح ولا مله لها حماوية بل المراد الاعم (قوله النكاح) أى ولو المرتد مثله (قوله والذبيحة) الأولى
 والذبيحة من التصرفات (قوله والصيد) أى بالكلب والبارى ومثله الرمي بمر (قوله والشهادة)
 أى إذا أوجها لأفعلها ط وذكر في الأشباه عن شهادات الولوالجية أنه يطل ما رواه غيره من الحديث فلا
 يجوز السماع منه أن يرويه عنه بعد رده اه ولكن كلامنا فيما قبله في رده وهذا قبلها (قوله والارث)
 فلا يرث أحد ولا يرثه أحد مما اكتسبه في رده بخلاف كسب املامه فانه يرثه ورثته كما لا يستنده إلى ما قبلها
 فهو ارث مسلم من مثله والكلام في ارث المرتد فافهم (قوله ما يعقد المساواة) أى بين المتعاقدين في الدين
 (قوله وهو المفاوضة) فإذا فاض مسلما توقف اتفاقا ان اسلم فخذت وان هلك بطلت وتصير عتانا من الأصل
 عندهما وتبطل عنده بمر عن الحائنة (قوله أو ولاية متقدمة) أى إلى غيره (قوله ويتوقف
 منه عند الامام) بقاء على زوال الملك كما سبق نهر (قوله ويتخذ عندهما) الا أنه عند أبي يوسف نص
 كما نص من الصحيح لأن الطاهر عوده إلى الاسلام وعند محمد كما نص من المريض لأنها تنقض إلى القتل

والولا للمرتد لأنه المعتق بدائع
 وينبئ أن لا يصح القضاء به
 إلا في ضمن دعوى حق العبد
 نهر (و) اعلم أن تصرفات المرتد
 على أربعة أقسام (ينعقد منه)
 اتفاقا ما لا يعقد تمام ولاية وهي
 خمس (الاستيلاء والطلاق وقبول
 الهبة وتسليم الشفعة والخبر على
 عبده) المأذون (ويطل منه)
 اتفاقا ما يعقد الملة وهي خمس
 (النكاح والذبيحة والصيد
 والشهادة والارث ويتوقف منه)
 اتفاقا ما يعقد المساواة وهو
 (المفاوضة) أو ولاية متقدمة
 (و) هو (التصرف على ولده الصغير
 و) يتوقف منه عند الامام ويتخذ
 عندهما كل ما كان مبادلة مال
 بآل

او عقد تبرع ~~ب~~ (المباينة)
 والصرف والسلم (والعتق والتدبير
 والكتابة والهبة) والرهن
 (والاجارة) والصلى عن اقرار
 وقبض الدين لانه مبادلة حكمية
 (والوصية) وبقي امانه وعقله
 ولا شك في بطلانها وما ايداعه
 واستداعه والتقاطه ولقطته
 فينبغي عدم جوازها نهر
 (ان اسلم نذ وان هلك) بموت
 او قتل (او لحق بدار الحرب
 و~~حكم~~) بلحاظه (بطل)
 ذلك كله (فان ساء ما قبله) قبل
 الحكم (فكان له ان يرتد) وكما
 لو عاد بعد الموت الحقيقى زبلى
 (وان ساء مسلما) بعده وماله مع
 وارثه اخذه بقاءه او رضى ولو في
 بيت المال لانه في نهر (وان
 هلك) ماله (او ازاله) الوارث
 (عن ملكه لا) باخذه ولو قاتما
 لعمدة القضاء وله ولاه مدبره وام
 ولده ومكاتبه له ان لم يؤد وان عجز
 عا دريقه بدائع (وبقضى
 ما ترك من عبادة في الاسلام) لان
 ترك الصلاة والصيام معصية
 والمعصية تبقى بعد الردة

مدا
 المعصية تبقى بعد الردة

ظاهرا ط عن البحر (قوله والصرف والسلم) من عطف الخاص لانها من عقود المباينة ط (قوله
 والهبة) هي من قبيل المبادلة ان كانت بعوض كما في النهر ومن قبيل التبرع ان لم تكن ح (قوله
 والرهن) لانه مضمون عند الهالكين فهو معاوضة ما لا (قوله والصلى عن اقرار) أى فيكون
 مبادلة وما اذا كان عن انكار أو سكوت فالنذر كور في كتاب الصلى انه معاوضة في حق المدعى وقد اعيين
 وقطع نزاع في حق الآخر ومقتضاه انه ان كان المرتد مدعىا فهو داخل في عقود المبادلة وان كان
 مدعى عليه يدخل في عقد التبرع أقاده ط لكن في كونه تبرعا نظرا لانه لم يدفع المال مجانا بل مفاداة ليمينه
 فهو خارج عن مبادلة المال بالمال وعن عقد التبرع تأمل (قوله لانه مبادلة حكمية) وجهه ما قالوا ان
 الدين يقتضى بطله وتقع المقاصة فقباض الدين أخذ بدل ما تحقق في ذمة المدين ط (قوله والوصية) أى التي
 في حال رده أما التي في حال اسلامه فالنذر كور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره انها تبطل قرينة كانت أو غير
 قرينة من غير ذلك خلاف وتماه في الشرب ليلية عن الفتح (قوله وبقي الخ) لما فرغ من ذكر المنقول في الاقسام
 الاربعة ذكر أشياء لم يصرح جوابها فانهم (قوله ولا شك في بطلانها) أما الامان فلانه لا يصح من الذي
 من المرتد أولى وأما العقل فلان المرتد لا ينصر ولا ينصر والعقل بالنصرة ح (قوله فينبغي عدم جوازها)
 عبارة النهر فلا ينبغي التردد في جوازها منه اه قلنظرة عدم من سبقوا قل (قوله بطل ذلك كله) الاشارة
 ترجع الى المتوقفات اتفاقا والمتوقف عند الامام ط (قوله ف~~كان~~ أنه لم يرتد) فلا يعتق مدبره وام ولده
 ولا تحمل ديونه وله ابطال ما تصرف فيه الوارث لكونه فصوليا بحر ومما عوارثه وهو الملك بلا قضاء ولا رضى
 من الوارث درمستقى قلت وكذا يطل ما تصرف فيه نفسه بعد اللحاق قبل الحكم به كالواعتق عبده الذي
 في دار الاسلام أو باعه من مسلم في دار الحرب ثم رجع تأبى قبل الحكم بلحاظه فانه مردود عليه وجب ما صنع
 فيه باطل لانه بالحق زال ملكه وانما توقف على القضاء دخوله في ملك وارثه قصره بعد اللحاق صادف ما لا غير
 ملوكه فلا يتخذ وان عاد الى ملكه بعد كالبائع بشرط خيار المشتري اذا تصرف في المبيع لا يتخذ وان عاد الى
 ملكه بسخ المشتري ثم لو اقر بجزية العبد أو بانه لفلان مع لانه ليس بانشاء التصرف بل هو اقرار لازم كالو اقر
 بعبد الغير ثم ملكه اه ملخصا من شرح السيرة الكبير (قوله وكالو عاد بعد الموت الحقيقى) أى لو احيى الله
 تعالى ميتا حقيقا وأعاده الى دار الدنيا كان له اخذ ما في يد ورثته بحر الا أنه ذكره بعد عود من حكم بلحاظه
 وكذا ذكره الزبلى فكان على الشارح ذكره بعد قوله وان جاء بعده كما أقاده ح (قوله بقاءه أو رضى) لان
 بقاءه الثاني بلحاظه صار المال ملكا لورثته فلا يعود الا بالقضاء الا ترى أن الوارث لو اعتق العبد بعد رجوع
 المرتد قبل القضاء بدار المال عليه نفذ عتقه ولم يضمن للمرتد شيئا كالواعتقه قبل رجوع المرتد وهذا يستدل
 على أنه لا ينفذ عتق المرتد لان العتق يستدعى حقيقة الملك شرح السيرة ونقله في الصرع عن التارخانية وبه جزم
 الزبلى (قوله ولو في بيت المال لا) قال في النهر وفي قوله وارثه اجماع الى أنه لا حق له فيما وجد من كسب
 رده لان اخذه ليس بطريق الخلافة عنه بل لانه في الا ترى أن الحرب لا يسترد ماله بعد اسلامه وهذا وان لم نره
 مسطور الا ان القواعد تؤيده اه وأصل البحث لصاحب البحر وظاهره أن ما وضع في بيت المال لعدم الوارث
 له اخذه في كلام الشارح ايام كما أقاده السيد أبو السعود (قوله او ازاله الوارث عن ملكه) سواء كان بسبب
 بطل الفسخ كبسع أو هبة أو لا يقبله كعتق أو تدبير أو استبلا دقانه يميني ولا عود له فيه ولا يضمنه اه فتح (قوله
 وله ولا مدبره وام ولده) أقاد أنهم لا يعودون في الرق لان القضاء بعقوبتهم قد صرح والعتق بعد تنازله لا يقبل
 البطلان فتح (قوله ومكاتبه له) مبتدأ وخبر (قوله ان لم يؤد) أى الى الورثة بدل الكتابة فباخذها من
 المكاتب وأما ان اذاه اليهم فلا سبيل له عليه لانه عتق بأداء المال والعتق لا يحتمل الفسخ وبأخذهم المال
 لو قاتلوا الاضمان عليهم كسائر أمواله بحر (قوله والمعصية تبقى بعد الردة) نقل ذلك مع التعليل قبله
 في الخاتمة عن شمس الاثمة الحلواني قال القهستاني وذكر القهستاني انه يسقط عند العامة ما وقع حال الردة
 وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين اه وتماه فيه قلت والمراد أنه يسقط عند العامة بالتوبة
 والعود الى الاسلام للمديث الاسلام يجب ما قبله وأما في حال الردة فيبقى ما فعله فيها أو قبلها اذا مات على رده
 لانه بالردة ازداد فوقه ما هو أعظم منه فكيف تصلح ما حية له بل الظاهر عوده حاميه التي تاب منها أيضا لان

التوبة طاعة وقد حبطت طاعته ويدل له ما في التارخانية من السراجية من ارتد ثم أسلم ثم كفر ومات فإنه يؤخذ بعقوبة الكفر الأول والثاني وهو قول القسبة أبي الليث ٥١ ثم لا يخفى أن هذا الحديث يؤيد قول العامة ولا ينفيه وجوب قضاء ما تركه من صلاة أو صيام أو طاعة به فوق العباد لأن قضاء ذلك كله ثابت في ذمته وليس هو نفس المعصية وإنما المعصية إخراج العباد عن وقتها وجناتها على العبد فإذا سقطت هذه المعصية لا يلزم سقوط الحق الثابت في ذمته كما أجاب بعض المحققين بذلك عن القول بتكفير الحرج المبرور البكائر والله سبحانه أعلم (قوله وما أدى منافيه يطل) في التارخانية معزيا إلى التهمة قبل له لو تاب تعود حسنة قال هذه المسئلة مختلفة فعند أبي علي وأبي هاشم وأصحابنا أنه يعود وعند أبي القاسم الكعبي لا ونحن نقول أنه لا يعود ما بطل من ثوابه لكنه تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد ٥١ بمررتي شرح المقاصد للمحقق التفتازاني في بحث التوبة ثم اختلفت المعتزلة في أنه إذا سقط استحقاق عقاب المعصية بالتوبة هل يعود استحقاق ثواب الطاعة الذي أبطلته تلك المعصية فقال أبو علي وأبو هاشم لا لأن الطاعة تعدم في الحال وإنما في استحقاق الثواب وقد سقط والساقط لا يعود وقال الكعبي نعم لأن الكبيرة لا تزيل الطاعة وإنما تنع حكمها وهو المدح والتعظيم فلا تزيل ثمرتها فإذا صارت بالتوبة كأن لم تكن ظهرت ثمرة الطاعة كنور الشمس إذا زال الغيم وقال بعضهم وهو اختيار المتأخرين لا يعود ثوابه السابق لكن تعود طاعته السالفة مؤثرة في استحقاق ثمراته وهو المدح والثواب في المستقبل بمنزلة ثمرة حبة حترقت بالنار أغصانها ونهارها ثم انطأأت النار فانه تعود أصل الشجرة وعروقها إلى خضرتها وثمرتها ٥٢ وهذا يشهد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي على عكس ما مر وأن الخلاف في أحباط الكبار للفاعات لأن هؤلاء الجماعة من المعتزلة وعندهم أن الكبيرة تخرج صاحبها من الإيمان لكنها لا تدخل في الكفر وإن كان يخلد في النار ويلزم من إخراجهم من الإيمان حبط طاعته فالكبيرة عندهم من هذه الجهة بمنزلة الردة عندنا فيصير نقل الخلاف المذكور إلى الردة تأمل (قوله إلا الحج) لأن سببه البيت المكرم وهو باق بخلاف غيره من العبادات التي إذا انحلت روج سببها ولهذا قالوا إذا صلى الظهر مثلا ثم ارتد ثم تاب في الوقت بعد الظهر لبقاء السبب وهو الوقت ولذا عترض اقتضاره على ذكر الحج وتسميته قضاء هو إعادة لعدم خروج السبب (قوله لأنه بالردة الحج) على لقوله ولا يقضى وقوله إلا الحج ط (قوله أصاب مالا) أي أخذ وقوله أو شيئا أي فعل شيئا الحج ط (قوله يعني المال المروق لا الحد) الأولى ذكره عند قول المصنف يؤخذ به وليس ذلك في عبارة الخانية ولا هو محل إيهام لأن قوله أو حد مرفوع عطف على فاعل يجب لا منصوب عطف على مفعول أصاب حتى يحتاج للتأويل (قوله وأصله) أي المساعدة فيما ذكر ط (قوله أنه يؤخذ بحق العبد) أي لا يسقط عنه بالردة إلا إذا كان ممن لا يشترط بها كالمرأة ونحوها إذا انحلت به الحرب فسيبت فصارت أمة يسقط عنها جميع حقوق العباد إلا النكاح في النفس فإنه لا يسقط بغيره عن شرح الطحاوي (قوله فقه التفصيل) وهو أنه يقتضي ما ترك من عبادة في الإسلام كما مر وأما الحدود ففي شرح السير لو أصاب المسلم مالا أو ما يجب به النكاح أو حد القذف ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد ثم لحق ثم تاب فهو مأخوذ به لا لو أصابه بعد النكاح ثم أسلم وما أصابه المسلم من حدود الله تعالى في زنى أو سرقة أو قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بعد الردة ثم لحق ثم أسلم فهو موضوع عنه إلا أنه يضمن المال المروق والدم في قطع الطريق بالنكاح أو الدية لو سخط على العاقلة لو قبل الردة وفي ماله لو بعد ما أصابه من حد الشرب ثم ارتد ثم أسلم قبل النكاح لا يؤخذ به وكذا لو أصابه وهو مرتد محبوس في يد الإمام ثم أسلم لأن الحدود ذوات جبر عن أسبابها فلا بد من اعتقاد المرتكب حرمة السبب ويؤخذ بما رواه من حدوده تعالى لا اعتقاده حرمة السبب وتمكن الإمام من إقامته لكونه في يده فإن لم يكن في يده حين أصابه ثم أسلم قبل النكاح لا يؤخذ به أيضا ٥٣ (قوله أو الدية) أي على عاقلة إن أصاب ذلك قبل الردة وفي ماله إن أصابه بعدها كما مر (قوله وحاربنا زمانا) تأكيد لقوله ثم لحق وكذا بدون ذلك بالاولى (قوله أخبرت بارتداد زوجها) أي من رجلين أو رجل وامرأتين على رواية السير وعلى رواية كتاب الاستحسان يعني خبر الواحد العدل لأن حل التزوج وحرمة أمر ديني كما لو أخبر بموته والفرق على الرواية الأولى أن ردة الرجل يتعلق بها استحقاق القتل كما في شرح السير الكبير للشيخين ونقل المصنف عنه أن الأصح رواية الاستحسان ومثله في الترمذي لأنه لا بد من المتصود الأخبار بوقوع الفرقة

مطلب

لو تاب المرتد هل تعود حسنة

(وما أدى منافيه يطل ولا يقضى)
من العبادات (إلا الحج) لأنه
بالردة صار كالكافر الأصلي فإذا
أسلم وهو غني فله الحج فقط

(مسلم أصاب مالا أو شيئا)

يجب به النكاح أو حد السرقة
يعنى المال المروق لا الحد
خانية وأصله أنه يؤخذ بحق
العبد وأما غيره ففقه التفصيل
(أو الدية) ثم ارتد أو أصابه وهو

مرتد في دار الإسلام ثم لحق

وحاربنا زمانا (ثم جاء مسلما يؤخذ

به كما ولو أصابه بعد ما لحق مرتدا

فأسلم لا) يؤخذ بشي من ذلك لأن

الحربي لا يؤخذ بعد الإسلام بما

كان أصابه حال كونه محارب لنا

(أخبرت بارتداد زوجها) فلها

الترجى بأثر بعد العدة) استحصانا

(كافي الاخبار) من ثمة (بعونه)
 أو تطلقه (ثلاثا وكذا لو لم يكن ثمة)
 فأنها بكتاب طلاقها وكبرائها
 أنه حق لأبأس بان تعتد وتزوج
 مبسوط (والمرتدة) ولو صغيرة أو
 حتى بحر (فحبس) أبدا ولا تجالس
 ولا تأكل حقائق (حتى تسلم
 ولا تقتل) خلافا للشافعي (وان
 قتلها أحد لا يحسن) شيئا ولو أمة
 في الأصح وحبس عند مولاهما
 ثلثته سوى الوطء سواء طلب
 ذلك أم لا في الأصح ويتولى ضربها
 جهابيل الحبس وليس للمرتدة
 التزوج بغير زوجها به ينقضي وعن
 الإمام نترق ولو في دار الاسلام
 ولو أفتى به حسم القصد ما السي
 لأبأس به وتكون فنة للزوج
 بالاستيلاء بحيثي وفي الفتح أنها
 في المملوكين فيشترها من الإمام
 أو يهبها له لو مصرقا (وبح تصرفها)
 لأنها لا تقتل (وأكسبها) مطلقا
 (لورثتها) ويرثها زوجها المسلم
 لو مريضة وماتت في العدة كما مر
 في طلاق المريضات وفي الزواهر
 أنه لا يرثها لو صححة لأنها لا تقتل
 فلا تكن فائزة فتأمل (ولدت
 أمه ولدا فاذعاه فهو ابنه حرا
 يرثه في) أمه (المسلمة مطلقا)
 ولده لاقل من نصف حول أو أكثر
 لاسلامه تبعالاته والمسلم يرث
 المرتدة (ان مات) المرتدة (أو لحق
 بدارهم وصداق) أمه
 (التصراية) أي الكفاية (الأداة)
 جاءت به لاكثر من نصف حول
 مندارته) وكذا النصفه لعاقبه من
 ماء المرتد فيتبعه لقربه للاسلام
 بالجبر عليه والمرتدة لا يرث المرتدة

لا اثبات الردة (قوله أو تطلقه ثلاثا) ينبغي أن يكون البائن مثله وظاهره أنها في الرجعي لا يجوز لها التزوج
 ولعله لاحتمال المراجعة ولجزم ط (قوله فأنها بكتاب) ظاهره أن غير الثقة لو لم يأتها بكتاب لا يحل لها
 وإن كان أكبر رأيا صدقه تأمل (قوله لأبأس بان تعتد) أي من حين الطلاق أو الموت لا من حين الاخبار
 فيما يظهر تأمل ثم لا ينبغي أنه إذا ظهرت حياته أو أنكر الطلاق أو الردة ولم تقم عليه ينة شرعية ينسخ
 النكاح الثاني وتعود اليه (قوله فحبس) لم يذكر ضربها في ظاهر الرواية وعن الإمام أنها تضرب في كل
 يوم ثلاثة أسواط وعن الحسن تسعة وثلاثين إلى أن تموت أو تسلم وهذا قيل معنى لأن موالاته الضرب تنفي
 اليه كذا في الفتح واحنا بعضهم أنها تضرب خمسة وسبعين سوطا وهذا ميل إلى قول الثاني في نهاية التعزير
 قال في الحاوي القدسي وهو المأخوذ به في كل تعزير بالضرب نهر وجزم الزيلعي بأنها تضرب في كل ثلاثة
 أيام وظاهر الفتح تضعيف ما مر والظاهر اختصاص الضرب والحبس بغير الصغيرة تأمل وسند كرمابويدة
 (قوله ولا تقتل) يستثنى الساحرة كما تقدم وكذا من أعلنت بتم النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في الجزية
 (قوله خلافا للشافعي) أي وباقي الأئمة والادلة مذكورة في الفتح (قوله لا يضمن شيئا) لكنه يؤدب على
 ذلك لا تركابه ما لا يحل بحر (قوله وأبسر للمرتدة التزوج بغير زوجها) في كافي الحاكم وإن لحقت بدار
 الحرب كان لزوجها أن يتزوج احتياجا ل أن تنقضي عدها فإن سببت أو عادت مسلمة لم يضرب ذلك نكاح الاخت
 وكانت فيا أن سببت وتجهير على الاسلام وإن عادت مسلمة كان لها أن تتزوج من ساعتهاه وظاهره أن لها
 التزوج بمن شئت لكن قال في الفتح وقد أفتى الديوبسي والصغار وبعض أهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة
 رداء عليهم وغيرهم مشوا على الظاهر ولكن حكموا بغيرها على تجديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة وسبعين
 سوطا واختاره قاضي خان للفتوى اه (قوله وعن الإمام) أي في رواية النوادر كافي الفتح (قوله
 ولو أفتى به الخ) في الفتح قيل ولو أفتى به لابس به فحين كانت ذات زوج حسم القصد ما السي بالردة من
 اثبات الفرقة (قوله وتكون فنة للزوج بالاستيلاء) قال في الفتح قيل وفي البلاد التي استولى عليها التتر
 وأجروا أحكامهم فيها ونفوا المسلمين كما وقع في خوارزم وغيرها إذا استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها
 لأنها صارت دار حرب في الظاهر من غير حاجة إلى أن يشترها من الإمام اه (قوله وفي الفتح الخ) هذا
 ذكره في الفتح قبل الذي نقلناه عنه أنها وحاصلة أنها إذا ارتدت في دار الاسلام صارت فيا للمسلمين فتسرق
 على رواية النوادر بأن يشترها من الإمام أو يهبها له أما لو ارتدت فيها استولى عليه الكفار وصار دار حرب
 فلا أن يستولى عليها بنفسه بالأشراء ولا هبة كن دخل دار الحرب متلها أو سبي منهم وهذا ليس بمبيء على
 رواية النوادر لأن الاسترقاق وقع في دار الحرب لا في دار الاسلام (قوله وصح تصرفها) أي لا توقف
 تصرفاتها من مباينة ونحوها بخلاف المرتدة نعم يطل منها ما يطل من تصرفاته المارة (قوله لأنها لا تقتل)
 فلم تكن ردتها سببا لزال ملكها بخلاف تصرفها في مالها بالاجماع بحر عن البدائع قال المقدسي فلو كانت
 بمن يجب قتلها كالساحرة والزنيقة ينبغي أن تلحق بالمرتدة (قوله وأكسبها مطلقا لورثتها) أي سواء
 كانت كسب اسلام أو كسب ردة قال في التهرئة بالجبر وينبغي أن يلحق بها من لا يقتل إذا ارتدت لشبهة في اسلامه
 كما مر (قوله لو مريضة) لأنها تكون فائزة كما قدمناه (قوله لو صححة) أي لو ارتدت حال كونهما
 صححة (قوله فلم تكن فائزة) لأنها إذا كانت لا تقتل لم تكن ردتها في حكم مرض الموت فلم تكن فائزة فلا يرثها
 لأنها بائنة منه وقد ماتت كافرة بخلاف ردة لانها في حكم مرض الموت مطلقا فترثه مطلقا (قوله فتأمل)
 ما ذكره في الزواهر مهوم مما قبله وقد ما التصريح به من البحر وتقدم متنا في باب طلاق المريض أيضا فلم يظهر
 وجه الامر بالتأمل نعم يوجد في بعض النسخ قبل قوله قلت ما نصه ويرثها زوجها المسلم استصاانا ان ماتت
 في العدة ونزول المرتدة زوجها المرتدة اثنا فائنة خاتمة قلت وفي الزواهر الخ وعليه قال الامر بالتأمل وأرد على اطلاق
 قول الخاتمة ويرثها زوجها المسلم والله سبحانه أعلم (قوله ولده لاقل من نصف حول) أي من وقت الارتداد
 ط (قوله أي الكفاية) فسر به ليم اليهودية ط (قوله الا اذا بائنت به لا كراخ) استثناء من قوله يرثه أما
 اذا بائنت به لاقل من سنة أشهر كان العلوق في حالة الاسلام فيكون مساير المرتدة درر (قوله بالجبر عليه)
 أي على الاسلام فالظاهر من حاله أن يسلم درر أي بخلاف ما إذا تبع أمه الكفاية لأنها لا تجبر عليه

(قوله وظهر عليه) بالبناء للمجهول أي غلب وفهر (قوله في) أي غنية يوضع في بيت المال لا لورثته بجر
(قوله لأن المرتد لا يسترق) بل يقتل إن لم يسلم ولا يشكل كون ماله في أدون نفسه لأن مشرك العرب كذلك
بجر (قوله بلا مال) متعلق بـ (قوله في) ما إذا الحق به من ماله ثم رجع ولحق بالباقي ومقتضى النظر أن ماله
به أولاً في ماله وفي ثانياً لورثته اهـ (قوله في ظاهر الرواية) لأن عودته وأخذه ولحقه ثانياً يرجع
جانب عدم العود ويؤكد فيستتر بموته وما احتج للقضاء بالتعاقد لصيرورته ميراثاً لا ليرجع عدم عودته فيستتر
أقامته فيستتر بموته فكان رجوعه ثم عودته ثانياً بمنزلة القضاء وفي بعض روايات السير جعله في الآن بمجرده
التعاقد لا بصير المال ملكاً للورثة والوجه ظاهر الرواية كذا في الفتح تبعاً لنهاية والعناية ونظر الإسلام من أن
ظاهر الرواية الإطلاق واعتمد في الكافي وبسبب اشكال الزيلعي على النهاية أفاده في البحر (قوله
وحكمه) أي حكم المالك القديم إذا وجد ماله في الغنية ماله في الجهاد من التبديل المذكور (قوله لعدم
الفائدة) أي في أخذه ودفع مثله (قوله لم يرد لهم) أي به أهل الحرب (قوله فغا المرتد مسلماً) يعني قبل
إدائه البدل للابن إذا لو كن بعده يكون الولاء لابن وقيد بانه كتابة من الابن إذا دبره ثم جاء الابن بمسماق
الولاء لابن دون الابن كما في البحر عن التارخانية وكان الفرق أن الكتابة تسبق البيع بالتبديل فلم تكن في معنى
العتق من كل وجه بخلاف التدبير نهر (قوله كلاهما للاب) قول في البحر أشار به إلى أنه لا يملك فسخ
الكتابة لصورها عن ولاية شرعية وقد مرّح به الزيلعي وقد منعا عن الخيانة أنه يملك إبطال كتابة الوارث قبل
إدائه جميع البدل الآن يقال إن مرادهم أنه لا يملك فسخها بمجرد رجوعه من غير أن يفسحها أما إذا فسحها
انفسحت إلا أن جعلهم الوارث كالوكيل من جهته ياباه اهـ (قوله فلق) أمالو قتل بعد التعاقد ثم جاء ثانياً
فلا شيء عليه وكذا لو غلب أو ذف لصيرورته في حكم أهل الحرب بجر (قوله فديته في كسب الإسلام)
هذا بناء على رواية الحسر المصنوعة كقوله من أن دين المرتد يقتضي من كسب الإسلام أنه لا يبق في كسب
ردته كما يظهر من عبارة البحر وهذا خلاف ما شئ عليه المصنف كغيره في الدين (قوله عن الخيانة) صوابه
عن التارخانية وفيه رد على قول الشيخ لو لم يكن له الكسب ردته فقط فغنايته هدر عده خلافاً لما قال في البحر
والظاهر أنه سهو ثم قول وان كان له الكسب فلا يستوفى منها ماله من كسب الإسلام أولاً فنفسه
شيء استوفى من كسب الردة (قوله وكذا) ظاهره أن الإشارة إلى ما قبله من وجوبه في كسب الإسلام أن كان
الحق وهو مبرح عبارة النهر عن السوء إذا ظهر به تكرر في التمرس ليلية عن فوائدها يظهر به وان ثبت ذنبه بأقراره
فمندهما يستوفى من الكسب جميعاً وعنده من كسب الردة أن لا يفرار نصرف منه فيجب في ماله وكسب
الردة ماله عنده اهـ ومثله في البحر عن التارخانية (قوله بحسبائهم في غير الردة) في غير الردة
والعداء والمكاتب موجب جنائته في كسبه وأما الجساية عليهم فهدر أفاده في البحر وأما جناية المدرفه تاف
في الجسائيات ط (قوله فارتد) أفاد أن الردة بعد القطع فلا يرد له ما كان له من ماله من كسبه
(قوله والعياذ بالله) مبتدأ وخبر وبالنسب منقول مطلق أي نعوذ بالعباد بالله تعالى (قوله ومات منه)
أي من القطع أي مات مرتداً فلو لم يبق أي (قوله نذف الآية) أن نمردياً بالبدن فقط وذلك نذف
دبة النفس ولا يضمن بالسراية إلى النفس شيئاً (قوله لو أرتد) إنما كانت له من ماله من كسب الإسلام
(قوله لأن السراية الخ) تعليل تمسكه الأولى وعلى الثانية في الهداية بأنه صار ميتاً فبرأوا من قطع
السراية وإسلامه حياة حادثة في التقدير فلا يعود حكم الجساية الأولى اهـ وإنما سقط القصاص لاعتراض
الردة (قوله لأنه في الخطأ على العاقل) الصريح يرجع إلى مذهبهم من ضمان نذف الآية وفيه أن العاقل
لا تعقل الأطراف فليست ط أقول لم يرد من قول ذلك وإنما المصريح به أن العاقل لا تعقل ما دون نذف
عشر الآية والواجب هنا نذف الآية فتقدم العاقل بلا شبهة (قوله كلاهما) هذا عند ما وعند محمد المصنف
بجر (قوله ارتد القاطع) لما يبرحكم التطوع المرتد أراي أن حكم القاطع المرتد ط (قوله أسوات محل
النفود) مقتضاه عدم الفرق في الناطع بين أن يرتد ولا ط قلت وقد مرّح حوائج الجانيات بأن موت القتيل
قبل المقتول مسقط للنفود (قوله فلا يذنب على العاقل) فنه غير النذف كنـ لم يرد أن الجاني يذنب بقتل جسر
(قوله ولا علة المرتد) اعترض بأنه لا محل له ما بين محمد عـ فـ قوله مرتد قتل رجلاً خرافات أشار به كره

(وان لحق بماله) أي مع ماله (وظهر
عليه فهو) أي ماله (في) نفسه
لأن المرتد لا يسترق (فان رجع)
أي بعد ما لحق بلا مال سواء قضى
بالحاقه أولاً في ظاهر الرواية وهو
الوجه فتح (لحق) ثانياً بماله
وظهر عليه فهو لو أرتد) لأنه بالتعاقد
اتقل لو أرتد فكان ماله كافياً
وحكمه ما مرّ أنه (فـ) نفسه
بلا شيء وبعد هاتين (ان شاء
ولا يأخذه) لو من قبل عدم الفائدة
(وان في بعد) فخر (مرتد
لحق) بدارهم (لأنه فكاتبه) لابن
(لحق) المرتد (مسماقاً لها
والولاء) كلاهما (للأب) الذي
عاده مسماقاً للابن كالوكيل
(مرتد قتل وحده) فلق أو قتل
فديته في كسب الإسلام) إن كان
والفني كسب الردة بجر عن الخيانة
وكذا لو أقر بنفس أمالو كان
الفديته بالمعانية أو بالينة فانه
في الكسب ميراثاً ظاهرياً واعلم
أن جناية العبد والامة والكاتب
والمدركسائيتهم في غير الردة
(قطعت يده) عدا فارتد والعياد
بالله ومات منه (أو ما) حكم به
(لحقه) مسماقاً منه فخر القاطع
نذف الآية فـ (لأنه)
في المستلزم لأن السراية كانت محلاً
غيره مودم فأهدر دمه بالعد
لأنه في الخطأ على العاقل (و) فـ
ما لحكم بالحاقه لأنه (أو) عاد فـ
أو (أسلم هادئاً) ولا يلحق (فان
مـ) بالسراية (نـ) الآية
(كها) لكونه معه وما وقت
السراية أيضاً ارتد القاطع فقتل
أومات ثم يرى إلى النذر فهدر
لوعده القنات محل النفود لو خطأ
فالدية على العاقل في ثلاث

(ولو ارتد مـ كاتب وخلق)
 واكتسب مالا (وأخذ بماله) لم
 يـ لم (قتل فبدل مكاتبته لمولاه
 ومبني) من ماله (لوارثه)
 لأن الردة لا تؤثر في المكتسبات
 (زوجان ارتدا ولحقنا فولدت
 المرتدة (ولدا وولدة) أي لذلك
 المولود (ولدهما ربيهم) جميعا
 (فالولدان في) كاملهما (و) الولد
 (الأول يجبر) بالضرب (على
 الإسلام) وإن حبلت به ثمة لتبنيته
 لأبويه (لأنه) لعدم تبعية
 الجدة على الطاهر في حكمه كحرمي
 (و) في صدر ردهما لانه (لومات
 مسلم عن امرأة حامل فارتدت
 ولحق فولدت هـ ماله ثم طهر
 عليـ م) أي على أهل تلك الدار
 (فانه لا يسرق ويرث أباه) لانه
 مـ لم (ولو لم تكن ولده حتى سب
 ثم ولده في دار الإسلام فهو مسلم)
 تبعاً لآبائه (مرفوق) تبعاً لآبائه
 (فليرث أباه) لرقه بدائع (وإذا
 ارتد صبي عاقل صح) خلافاً للثاني
 ولا خلاف في تحليده في النار لعدم
 العفو عن الكفر ولو بيع (كإسلامه)
 فانه يصح انفساً (فليرث أبويه
 الكافرين) فربيع على الثاني
 (ويجبر عليه) بالضرب فربيع على
 الأول (و) العاقل المميز (وهو ابن
 سبع فأكثر مجتنب وسراجه
 ربيع الذي يعقل أن الإسلام
 سبب النجاة ويحرم الخبيث من
 الطيب والخالو من المتر) فائله
 المرفوع في أنفع الوسائل
 فائلا ولم أرم قدر بالسن
 مـ مطلب
 في ردهما صبي وإسلامه

إشارة خفية كما هو عادته شكر الله تعالى سعيه إلى فائدة التقييد بكون الردة بعد القطع في قوله ارتد القاطع
 وهي ما لو كان القطع في حال الردة فانه لا شيء على العكس لانه لا عاقلة للمرتد فاستغنى بالتعليل عن التصريح
 بالمعالي لانها ماله مما قبله ولا تنس قوله في خطبة الكتاب فرعاً خالفت في حكم أو دليل لحسبه من لا اطلاع له
 ولا فهم عدولاً عن السبيل الخ فافهم (قوله وأخذ بماله) أي اسرمع ماله الذي اكتسبه في زمن رده نهر
 (قوله فبدل مكاتبته لمولاه الخ) أما على أصلهما فظاهر لأن كسب الردة ملكه إذا كان حر افكذا إذا كان
 مكاتباً وأما عندهم فلأن المكاتب انما يملك كسبه بالكتابة والكتابة لا توقف بالردة فكذا كسبه بحر (قوله
 ولحقنا فولدت) وكذا إذا ولدت قبل الردة ثم لحقها أو أحدهما إلى دار الحرب فانه خرج عن الإسلام لانه كان
 بالتبعية لهما ولذا روقد انعدم الكل فيكون الولد فيا ويجبر على الإسلام إذا بلغ كلاماً فإن كان الأب ذهب به
 وحده والام مسلمة في دار الإسلام لم يكن الولد فيا لأنه بقي مسلماً تبعاً لآبائه بحر (قوله فالولدان في كاملهما)
 هذا ظاهر في الولدان أمته نسرق والولدي مع أمته في الحزبة والرق أم ولد الولد فلا يتبعها لانه لا يتبع الجدة كما يأتي
 وهذه جدة في حكم الجدة ولا أباء لأن أباه تبع والتبع لا يتبع غيره كما يأتي واجيب بأنه تبع لآبائه الحزبية وفيه
 انه قد تكون أمته ذمية مستأمنة فالمناسب كون العلة في كونه فيا أن حكمه حكم الحربي كما يأتي فافهم (قوله
 والولد الأول يجبر بالضرب) أي والحبس نهر أي بخلاف أبويه فانهما يجبران بالقتل (قوله وإن حبلت به ثمة)
 أشار إلى انه لو حبلت به في دار الإسلام يجبر بالاول وبه يظهر أن تشييد الهداية بالحبل في دار الحرب غير
 احترازي أفاده في البحر (قوله لتبنيته لأبويه) أي في الإسلام والردة وهما يجبران فكذا هو وإن اختلفت
 كنية الجبرط (قوله لعدم تبعية الجدة) لعدم تبعية لآبائه لأن الردة آية كانت تبعاً والتبع لا يستتبع خصوصاً
 وأصل التبعية ثابتة على خلاف القياس لانه لم يرتد حقيقة ولذا يجبر بالحبس لا بالقتل بخلاف آية بحر (قوله
 على الطاهر) أي ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه انه يتبع الجدة وجه الاول انه لو تبع الجدة لكان الناس كلهم
 مسلمين تبعاً لآدم وحواء عليهما السلام ولم يوجد في ذريتهما كافر غير مرتد ونحوه في الربلي والمائل
 التي يخالف فيها الجدة الأب ثلاثة عشر سائق في الفرائض وذكري الجدة منها ما احدى عشر ذكرها الهنبي
 (قوله في حكمه كحرمي) في انه يسرق أو توضع عليه الجزية أو يقتل وأما الجدة فيقتل لا محالة لانه المرتد بلا صلاة
 أو يـ لم بحر عن النسخ (قوله لانه مسلم) أي تبعاً لآبائه ولا يتبع أمته في الرق لعدم تحقق الملك عليها وقت
 ولادته بخلاف ما إذا ولده بعد السبي ط (قوله وإذا ارتد صبي عاقل صح) سواء كان إسلامه بنفسه أو تبعاً
 لأبويه ثم ارتد قبل البلوغ فحرم عليه امرأته ولا يتي وارثاً قهستاني والمسلم لا يقتل كما يتر لأن القتل عبودية
 وهو ليس من أهلها في الدنيا ولكن لو قتله انسان لم يفرم شيئاً كالمراة إذا ارتدت لا تقتل ولا يفرم قاتلها كما في الفتح
 عن المـ بوط (قوله خلافاً للثاني) فلا تصح عنده لانها شر محض وفي التارخاية عن المتق أن الامام
 رحمه الله ومثله في الفتح (قوله ولا خلاف في تحليده في النار) فالخلاف انما هو في أحكام الدنيا فقط بحر
 لأن العفو عن الكسر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الاصول قهستاني (قوله
 كامله) فترتب عليه أحكامه من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة والارث من المسلم
 قهستاني (قوله فانه يصح انفساً) أي من أئمتنا الثلاثة والا فقد خالف في صحة إسلامه زفر والشافعي كما في الفتح
 فان قيل هو غير مكلف لما انما يلزم اذا قلنا بوجوبه عليه قبل البلوغ كما عن أبي منصور والمعتزلة وانه يقع سقطاً
 للراجل لكان انما يختار أنه يصح ليرتب عليه الاحكام الدينية والاخرية فتح (قوله ويجبر عليه بالضرب)
 أي والحبس كما مر قلت والظاهر أن هذا بعد بلوغه لما رآه الصبي ليس من أهل العنوبة ولما في كافي الحاكم
 وان ارتد القلام المراهق عن الإسلام لم يقتل فان أدرك كافر اجبر ولم يقتل (قوله وقيل الذي يعقل الخ) قال
 في النسخ بين أي صاحب الهداية أن الكلام في الصبي الذي يعقل الإسلام زاد في المبسوط كونه بحيث ينظر
 ويسمع ويفهم اه قلت والظاهر أن ما ذكره المصنف بيان لقوله يعقل الإسلام ومعنى تغييره المذكور أن يعرف
 أن الصدق ملاحسن والكذب قبيح يلام فاعله وأن العقل حلوا والصبر مـ ومعنى كونه بحيث ينظر أن يقول
 أن المسلم في الجنة والكافر في النار وإذا قيل لا ينبغي لك أن تخالف دير أبويك يقول نعم لو كان دينهما حقاً
 أو نحو ذلك ولا ينبغي أن ابن سبع لا يعقل ذلك غالباً ويحفل أن يكون المراد المناظرة ولو في امر ديني كما لو اشترى

شياً ودفع الى البائع الثمن وامتنع البائع من تسليم المبيع قائلاً لا اسم له الا الى ابيك لا تملك فاسر فيقول له لم اخذت
 مني الثمن فان لم تسلمني المبيع ادفع لي الثمن فهذا ونحوه يقع من ابن سريج عاذاً عليه بنصه انقولان تأمل (قوله
 وقد رأيت) بفتح تاء الخطاب (قوله وسنه سبع) وقيل ثمان وهو الصحيح وأخرجه البصاري في تاريخه عن
 عروة وقيل عشر أخرجه الحاكم في المستدرک وقيل خمسة عشر وهو مردود وتمام ذلك مسوط في الفتح وهو
 أول من اسلم من الصبيان الاحرار ومن الرجال الاحرار ابو بكر ومن النساء خديجة ومن الموالى زيد بن حارثة
 وتمام تحقيق ذلك في الدر المنثور ونقل عبارته المحشى (قوله حتى قال الخ) ذكر في القاموس في مادة ودق قال
 المازني لم يصح أن علياً رضي الله تعالى عنه تكلم بشئ من الشعر غير هذين البيتين تلکم قريباً ثماناً لتسلفي
 الخ وصوبه الزنجشري اهـ ومقتضاه أن نسبة ما هنا اليه لم تصح (قوله ظاهر كلامهم ثم اتفاقاً) فائدة وقوعه
 فرضا عدم فرضية تجديداً اقراراً آخر بعد البلوغ قال في الفتح ومقتضى الدليل انه يجب عليه بعد البلوغ ثم قال
 لكنهم اتفقوا على أن لا يجب على الصبي بل يقع فرضا قبل البلوغ أما عند نظر الاسلام فلانه ثبت أصل الوجوب
 به على الصبي بالسبب وهو حدوث العالم وعقلية دلالة دون وجوب الاداء لانه بالخطاب وهو غير مخاطب
 فاذا وجد بعد السبب وقع الفرض كتجديد الزكاة وأما عند شمس الاثمة لا وجوب اصلاً لعدم حكمه وهو
 وجوب الاداء فاذا وجد وجد فصار كالمسافر يربى الجمعة يسقط فرضه وليست الجمعة فرضا عليه لكن ذلك للترفية
 عليه بعد سببها فاذا فعل تم اهـ (قوله وفي التحرير الخ) هذا قول ثالث وعبارته انحرير في الفصل الرابع وعن
 ابي منصور المازني وكثير من مشايخ العراق والمعتزلة انما وجوب الايمان به أي عقل الصبي وعقابه بتركه
 ونفاهاً باقي الحنفية دراية لقوله عليه الصلاة والسلام رفع العلم عن ثلاثة عن السامع حتى يستيقظ وعن الصبي
 حتى يحتمل وعن الجنون حتى يعقل ورواية لعدم انفساخ التكاح المراهقة بعدم وف الايمان اهـ ومحمد بن
 شريح لا يبرأ من حاج وقال في أول الفصل الثاني ورد أبو منصور راجحاً به على الصبي المعامل وتقولوا عن ابي حنيفة
 لو لم يثبت الله تعالى للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بعقوبته وقيل انهم لا يربون لا تعلق لحكم الله تعالى بفعل
 المكاف قبل البعثة وان يبلغ كالا شعيرة وهو اختار وحكموا بان المراد من روايته لا عدد لا حد في الجهل بخالفه
 لما يرى من خلق السموات والارض وخلق نفسه بعد البعثة وحديثه فيجب حمل الوجوب في قول الامام لوجب
 عليهم معرفته على معنى ينبغي وتمامه في شرحه المذكور (قوله لومات بعده) أي بعد العقل (قوله كسر
 بعضهم) لأن معناه جميع الاشياء مباحة فيدخل فيه ما لا يجوز اباحتها فيكون جميع الحرام وهو كفره هذا باطل
 لأن معناه مسكنة المساكين أو فقراء الفقراء فكانه قال تمكلاً بمسكنة المساكين أو فقراء الفقراء باليد بفقراء الفقراء
 ولادلالة فيه قط على ما ذكره في البرازية وما زعمه في نور العين بأن ما ذكره من المعنى هو معناه الوضو أما
 العرفي الذي جرى عليه اصطلاح الملاحة والتقديرية فهو أن جميع الاشياء مباحة لك فالحق أن يذكر القائل
 ان كان من تلك الفئة أو أراد ما ارادوه أو لم يعلم معناه لكنه قاله تقدير او تشبيهاً بهم أو يحشى عليه الكفر فيجده
 وجوباً واحتياطاً ايمانه وان قاله غير عالم ولا تأمل فهو مخفي يلزمه أن يستعمر وغاية الامر أن لا يرخص
 في التكلم بأمثال هذه المقالة اهـ ملخصاً (قوله قبل بكفره) لعل وجهه انه طلب شيئاً لله تعالى والله تعالى
 غني عن كل شئ والكل مفتقر ومحتاج اليه وينبغي أن يرجح عدم التكفير فانه يمكن أن يقول أردت اطلب شيئاً
 اكراماً لله تعالى اهـ شرح الوهبانية قلت فينبغي أن يجب اتباعه عن هذه العارة وقد رآنا ما فيه خلاف
 بؤمر بالتوبة والاستغفار وتجديد التكاح لكن هذا ان كان لا يدري ما يقول أما ان قصد المعنى الصحيح
 فالظاهر أنه لا بأس به (قوله ليس بكفر) فان الحضرة في العلم شائع ما يكون من فجوى ثلاثة الاهوراء بهم
 والنظر به حتى الرؤية لم يعلم بأن الله يرى فالعقبي باعالم يامر برؤية (قوله ومن يستحل الرقص قالوا
 بكفره) المراد به التمايل والخفض والرفع بحركات موزونة كما يفعل بعض من يتسبب الى استصوف وقد نقل
 في البرازية عن القرطبي اجماع الاثمة على حرمة هذا الغناء وضرب النضيب والرقص قال ورأيت قسوى شيخ
 الاسلام جلال الله والدين الكرمانى أن مستحل هذا الرقص كفر وتمامه في شرح الوهبانية ونقل في نور العين
 عن التمهيد انه فاسق لا كافراً قال التحقيق القاطع لتزاع في أمر الرقص والجماع يستند في تخصيصه
 في عوارف المعارف واحياء العلوم وخلاصته ما اجاب به العلامة التحرير ان كمال باشا بقوله

مطلب

هل يجب على الصبي الايمان

قلت وقد رأيت نقله ويؤيده أنه عليه
 الصلاة والسلام عرض الاسلام
 على علي رضي الله تعالى عنه
 وسنه سبع وكان يتخبر به حتى قال
 سبقتكم الى الاسلام طراً
 غلاماً ما اغت أو ان علم
 وسبقتكم الى الاسلام قهراً

بصارم هني وسان عزى
 ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ طاهر
 كلامهم ثم اتفاقاً وفي التحرير
 اختار عبد المازني أنه مخاطب
 بأداء الايمان بالبايع حتى لومات
 بعده لا ايمان خلد في النار نهر
 وفي شرح الوهبانية

بدرويش درويشان كفر بعنهم
 وصح أن لا كفر وهو المحرر
 كذا قول شئ لله قيل بكفره
 وباحضرياً ما طر ليس بكفر
 ومن يستحل الرقص قالوا بكفره
 ولا سيما بالذي يلهو ويرقص

مطلب

في معنى درويش درويشان

مطلب

في مستحل الرقص

ما في التواجد ان حقت من حرج • ولا التبايل ان اخلت من باس
 فقتت نسبي على رجل وحولن • دعاه مولاه أن يسعي على الراس
 الرخصة فيما ذكر من الاوضاع • عند الذكر والسمع • العارفين الصارفين أو قاتلهم الى أحسن الاعمال •
 السالكين المالكين لنهبط أنفسهم عن قبائح الاحوال • فهم لا يستمعون الا من الآله • ولا يشاقون الا له •
 ان ذكرودناحوا • وان شكرودناحوا • وان وجدودناحوا • وان شهدودناحوا • وان سرحووا
 في حفرة قربه ساحوا • اذا غلب عليهم الوجد بغلبته • وشربوا من موارد ارادته • فنهض من طرقة
 طوارق الهيبة خروا • ومنهم من برقت له يوارق اللطف فكمزك وطاب • ومنهم من طلع عليه الحب من
 مطلع القرب فسكرو غاب • هذا ما عني في الجواب • والله تعالى اعلم بالصواب •
 ومن يك وجدده وجدناحوا • فلم يحج الى قول المغني
 له من ذاته طرب قديم • وسكر دائم من غير دن • اه

(قوله ومن لولي الخ) من مبتدأ أو قال صلت به وجهول خبره ولولي متعلق بجوز وطى مبتدأ خبره يجوز
 وأصل التركيب ومن قال طى مسافة يجوز لولي جهول وهذا قول الزعفراني والقائل بكفره هو ابن مقاتل
 ومحمد بن يوسف ط (قوله واثباتها الخ) قال في البراري وقد ذكر علماءنا أن ما هو من المعجزات الكبار كاحياء
 الموتى وقلب العصا حية وانتفاق القمر واشماع الجمع من الطعام وخروج الماء من بين الاصابع لا يمكن اجراؤه
 كرامة لولي وطى المسافة منه لقوله عليه الصلاة والسلام زويت لي الارض فلو جاز لغيره لم يبق فائدة للتخصيص
 لكن في كلام القاضي ابي زيد ما يدل على انه ليس بكفر اذ قلت يدل له ما قالوا فيمن كان بالشرق وتزوج امرأة
 بالمغرب فانت بولد يلحقه فتأمل وفي التارخانية أن هذه المسئلة تؤيد الجواز وقد قال العلامة التفتازاني
 بعد أن حكى عن أكثر المعتزلة المنع من اثبات الكرامات للاولياء وأن الاستاذ أبا اسحاق يميل الى قريب من
 مذهبهم وحكي ما قد سناه وأن امام الحرمين قال المرئي عندنا يجوز بجله خوارق العادات في معرض
 الكرامات ثم قال نعم قد يرد في بعض المعجزات نص قاطع على أن احدا لا يأتي بشئ أصلا كما قرآن ثم ذكر بقية
 الاقوال ثم قال والانصاف ما ذكره الامام السني حين سئل عما يحكي أن الكعبة كانت ترور واحد من الاولياء
 هل يجوز القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة قلت السني هذا
 هو الامام نجم الدين عر مصنف الانس والجن رأس الاولياء في عصره اه من شرح الوهبانية ونماه فيه
 والله سبحانه اعلم

• طلبه •
 في كرامات الاولياء

ومن لولي قال طى مسافة
 يجوز جهول ثم بعض يكفر
 واثباتها في كل ما كان خارجا
 عن النسبي العجم يروي وينسب
 (باب البغاة)
 البغي لغة الطالب ومنه ذلك ما كنا
 نفي وعرفا طلب ما لا يحل من جور
 وظلم فتح

• (باب البغاة) •

اخره نقله وجوده وليا من يحكم من يقتل من المسلمين بعد من يقتل من الكفار بحر قلت ولم يترجم له بكتاب
 اشارة الى دخوله تحت كتاب الجهاد لان القتال معهم في سبيل الله تعالى ولذا كان المقتول من الشهداء كما سبق
 اذ لا يختص الجهاد بقتال الكفار وبه اندفع ما في النهر قال في التبع والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل اسم
 فاعل معتل اللام كغزاة ورماة وقضاة اه وانما جمعه لانه قلا يوجد واحد يكون له قوة اخروج قهستاني (قوله
 البغي لغة الطالب الخ) عبارة التبع البغي في اللغة الطالب بغيت كذا أي طلبته قال تعالى حكاية ذلك ما كنا
 نفي ثم اشتهر في العرف في طلب ما لا يحل من الجور والظلم والباغى في عرف الفقهاء الخارج على امام الحق اه
 لكن في المصباح بغية بغيا طلبته وبغى على الناس بغيا ظلم واعتدى فهو باغ والجمع بغاة وبغى في القضاء
 ومنه الفرقة الباغية لانهم اعدت عن القصد واصلوا من بقي الجرح اذ اترامى الى الفساد اه وفي القاموس
 الباغى الطالب وقتة باغية خارجة عن طاعة الامام العادل اه قال في البحر فقوله في فتح التدبر الباغى
 في عرف الفقهاء الخارج عن امام الحق تهاهلا علمت انه في اللغة أيضا اه قلت قد اشتهر أن صاحب
 القاموس يذكر المعاني العرفية مع المعاني اللغوية وذلك مما عيب به عليه فلا يدل ذكره لذلك انه معنى لغوي
 ويؤيده أن أهل اللغة لا يعرفون معنى الامام الحق الذي جاء في الشرع بعد اللغة ثم قد يعترض على التبع بأن
 كلامه يقتضي اختصاص البغي بمعنى الطالب وأن استعماله في الجور والظلم معنى عرفي فقط وقد سمعت انه لغوي

نراه عر امام الحق الذي في عبارة
 التبع على امام الحق كقوله هو قبل
 ذلك باسطر وانما طلب سهل اه
 • • •

أيضا وقد يجب أن مراده بقوله ثم اشتهر في العرف الخ العرف القوي وأن الأصل ومدار اللفظ على معنى
الطلب لكن يتألفه قول المصباح وأصله من بني الجرح الخ قتاتل (قوله ونزعاهم الخارجون) عطفه على
ما قبله يقتضي أن يكون التقدير والشيء شرعاهم الخارجون وهو فاسد كما افاده ح فكان المناسب أن يقول
فالبغاة عرفا الطالبون لما لا يحمل من جور وظلم وشرع الخ افاده ط ويمكن أن يكون على تقدير مبتدأ أي والبغاة
شرع الخ (قوله على الامام الحق) الظاهر أن المراد به ما يسمي المتطلب لانه بعد استقرار سلطنته وتقدوه قهره
لا يجوز الخروج عليه كما صرح جوابه ثم رأيت في الدر المنثور قال ان هذا في زمانهم وأما في زماننا فالحكم للظلمة
لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغ كما في العمادية اه وقوله بغير حق أي في نفس الامر والا
فالشرط اعتقادهم انهم على حق تأويل والافهم لصوص وبأق تمام بيانه (قوله ونزعاهم في جامع القصولين)
حيث قال في أول الفصل الأول بيانه أن المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا امنين به فخرج عليه طائفة من
المؤمنين فان فعلوا ذلك لظلم ظلمهم به فهم ليسوا من اهل البغي وعليه أن يترك الظلم ويشفهم ولا يفتي للناس أن
يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه اعانة على
خروجهم على الامام وان لم يكن ذلك لظلم ظلمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق معنا فهم اهل البغي فلهي
كل من يقوى على القتال أن ينصر والامام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم لم يعرفوا على لسان صاحب
الشرع قال عليه الصلاة والسلام السنة مائة لمن اتهم من أيتها فان كانوا تكلموا بالخروج لكن لم يعرفوا على
الخروج بعد فليس للامام أن يتعرض لهم لان العزم على الحداية لم يوجد بعد كذا ذكرى واقعات اللامشي وذكر
القلاني في تذييله قال بعض المشايخ لولا على رضى الله عنه ما درينا السال مع أهل القبلة وكان على ومن
تبعه من أهل العدل وخصمه من أهل البغي وفي زماننا الخ لم لظلمة ولا تدرى العادلة والباغية كلهم يطلبون
الدنيا اه ط لكن قوله ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام فيه كلام سيأتي (قوله فطاع طريق) وهم
قسمان احدهم الخارجون بلا تأويل بمنعة وبلا منعة يأخذون أموال المسلمين ويقتلونهم ويحبسون الطريق
والثاني قوم كذلك الا انهم لا منعة لهم لكن اهم تأويل كذا في نسخة باسمه عدا الاقسام أربعة وجعل هذا الثاني
قسمهم مستقلا لمقاها بالقطاع من جهة الحسم وفي انهم هنا تحريف قسبه له (قوله وبغاة) هم كما في النسخ
قوم مسلمون خرجوا على امام العدل ولم يتبعوا ما اسنحاه الخوارج من دماء المسلمين وسي ذرارهم اه
والمراد خرجوا تأويل والافهم قطاع كما علمت وفي الاختيار أهل البغي كل فئة لهم منعة يتعلمون ويجمعون
ويقاتلون أهل العدل تأويل يقولون الحق معنا ويدعون الولاية اه (قوله وخوارج وهم قوم الخ) الظاهر
أن المراد تعريف الخوارج الذين خرجوا على علي رضى الله تعالى عنه فذم ما اسنحاه الخوارج من دماء المسلمين
استباحهم دماء المسلمين وذرارهم بسبب الكفر اذ نسب الذراري اندامه ونسبهم لكان انما هم من كلام
الاختيار وغيره أن البغاة اعم فالمراد بالبغاة ما يشمل السريقين ولذا افسر في الدائع البغاة بالخوارج لبيان انهم
منهم وان كان البغاة اعم وهذا من حيث الاصطلاح والافالشي والخروج منعتان في كل من الفريقين على
السوية ولذا قال علي رضى الله تعالى عنه في الخوارج اخواتنا بغوا علينا (قوله لهم منعة) فتح النون أي عزة
في قومهم فلا يقدر عليهم من يريدهم مصباح (قوله تأويل) أي دليل يؤيدونه على خلاف ظاهره كما وقع
لخوارج الذين خرجوا من عسكر علي عليه برزخهم انه كفرهم ومن معه من العصابة حيث حكم جماعة في أمر
الحرب الواقع بينه وبين معاوية وقالوا ان الحكم الا لله ومذهبهم أن مرتكب الكبيرة كفر وإن اتبعه كبرية
لشبه قامت لهم استدلوها مذكورة مع ردها في كتب العقائد قوله ويكفرون أصحاب بيتنا على الله عليه
وسلم علمت أن هذا غير شرطي سمي الخوارج بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي رضى الله تعالى عنه
والافيتي فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه كما وقع في زماننا في اتباع عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد
ونظروا على الحرمين وكانوا يتكلمون مذهب الحداية تكلم اعتدوا انهم هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم
مشركون واستباحوا بذلك قتل اهل السنة وقتل علماءهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم وخرب بلادهم وطردهم
عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين واثم (قوله كما حقه في النسخ) حيث قال وحكم الخوارج عند
جمهور الفقهاء والمحدثين حكم البغاة وذهب بعض المحدثين الى كفرهم قال ابن المنذر ولا أعلم احدا وافق أهل

وشرعا (هم الخارجون على
الامام الحق بغير حق) فلو نجح
فليسوا بغاة ونزعاهم في جامع
القصولين ثم الخارجون عن طاعة
الامام ثلاثة قطاع طريق وعلم
حكمهم وبغاة وبغي حكمهم
وخوارج وهم قوم لهم منعة
خرجوا عليه تأويل يرون أنه
على باطل فكفروا ومعه
وجب قتاله تأويلهم يستحلون
دماء ما وأمواله او يسبون نساء ما
ويكفرون أصحاب بيتنا على الله
عليه وسلم وحكمهم حكم البغاة
باجماع الفقهاء كما حقه في النسخ

مطلب
في اتباع عبد الوهاب الخوارج
في زماننا

مطلب
في عدم تكفير الخوارج وأهل اندلس

الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي قتل اجماع الفقهاء وقد ذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكفرون أحدا من أهل
المدع وبعضهم يكفرون من خالف منهم يدعيه دليلا قطعيا ونسبه إلى أكثر أهل السنة والنقل الأول أثبت نعم يقع
في كلام أهل المذهب تكفير كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء
والمنقول عن المجتهدين ما ذكرنا وابن المنذر أعرف بنقل مذاهب المجتهدين اهـ لكن صرح في كتابه المسيرة
بالاتفاق على تكفير المخالف فيما كان من أصول الدين وضرورياته كالقول بخدم العالم ونقي حشر الأجساد
ونقي العلم بالجزئيات وأن الخلاف في غيره كتنفي مبادئ الصفات ونقي عموم الإرادة والقول بخلق القرآن الخ
وكذا قال في شرح منية المصل أن سائر الشيعيين ومنكر خلافتهم ممن بناء على شبهة لا يكفر بخلاف من ادعى
أن عليا اله وأن جبريل غلط لأن ذلك ليس عن شبهة واستفراغ وسع في الاجتهاد بل محض هوى اهـ ونعمانه فيه
قلت ولقد يكفر ذف عاتية ومكر محبة أيها لأن ذلك تكذيب صريح للقرآن كما ترى في الباب السابق (قوله
بجملته المستحل بلا تأويل) أي من يستحل دماء المسلمين وأموالهم ونحو ذلك مما كان قطعي التحريم ولم يبينه على
دليل كإبناء الحوارج كما تراه إذا بناء على تأويل دليل من كتاب أو سنة كان في زعمه اتباع الشرع لا معارضة
ومنايذه بخلاف غيره (قوله والامام) أي الامام الحق الذي ذكره أولا ولم يذكر شروطه استغناء بما قدمه
في باب الامامة من كتاب الصلاة وقدمنا الكلام عليها هناك فراجعها (قوله يصير اماما بالمبايعة) وكذا
بإستخلاف امام قبله وكذا بالتغلب والقهر في شرح المقاصد قال في المسيرة ويثبت عقد الامامة اماما باستخلاف
الخليفة اياه ما فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه وامايعة جماعة من العلماء أو من أهل الرأي والتدبير
وعند الشعري يكفي الواحد من العلماء المشهورين من أولى أراى بشرط كونه بمشاهدة شهود لدفع الإنكاران
وقع وشروط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اهـ ثم قال لو تعذر وجود
العلم والعدالة فيمضى للإمامة وكان في صرفة عنها إثارة قصة لا تطاق حكمنا بانعقاد امامته كيلا نكون
كن بني قيسر أو عديم مصر أو إذا تغلب آخر على التغلب وقدم مكانه انعزل الأول وصار الثاني اماما وتجب
طاعة الامام عادلا كان أو حائرا إذا لم يخالف الشرع فقد علم انه يصير اماما بثلاثة أمور لكن الثالث في الامام
التغلب وان لم تكن فيه شروط الامامة وقد يكون بالتغلب مع المبايعة وهو الواقع في سلاطين الزمان نصرهم
الرحمن (قوله وبأن يتخذ حكمه) أي يشترط مع وجود المبايعة فساد حكمه وكذا هو شرط أيضا مع
الاستخلاف فيما يظهر بل يصير اماما بالتغلب ونفاذ الحكم والتهديدون مبايعة أو استخلاف كما علمت (قوله
فلا يفسد) أي لا يفسد عزله (قوله ولا ينزل به) أي ان لم يفسد عزله فقهروا منه ينزل به أي بالجمهور
قال في شرح المقاصد ينزل عند الامامة بما يروى به مقصود الامامة كإرادة الجنون المصق وصيرورته اسيرا
لا يرجي خلاصه والارض الذي ينسبه المعلوم وبالعنى والصمم والخرس وكذا بخلعه نفسه للجزء عن
القيام بمصالح المسلمين وان لم يكن ظاهرا بل استشعره من نفسه وعليه يحمل خلع الحسن نفسه وأما خلعه
لنفسه بلا سبب فيه خلاف وتنزل في انزاله بالنسب والاكثر على انه لا ينزل وهو المختار من
مذهب الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى وعن محمد روايان ويستحق العزل بالاتفاق اهـ وقال
في المسيرة وإذا قلده عدلا ثم جاور فسق لا ينزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلم قسنة اهـ وفي المواقب
وشرحه ارلامنة خلع الامام وعزله بسبب يوجب مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال احوال
المسلمين واتسكاس امور الدين كما كان لهم نفسه وأدمته لا نظامها واعلاها وان اذى خلعه
الى قسنة احتمل ادنى المنسنتين اهـ (قوله فاذا خرج جماعة مسلمون) قيد بذلك لأن أهل الذمة اذا غلبوا
على بلدة صاروا أهل حرب كما مر ولو تولوا مع أهل البقي لم يكن ذلك نقضا للعهد منهم وهذا لا يرد على المصنف
لأنهم أتباع للغة المسلمين نهر أي قلهم حكمهم بطريق التسوية (قوله عن طاعته) أي طاعة الامام
وقيد في الفتح بأن يكون الناس به في أمان والطرفات آمنة اهـ ومنه ما ذكره عن الدرر وجهه انه اذا لم يكن
كذلك يكون عاجزا أو جارا ظاهرا لا يجوز الخروج عليه وعزله ان لم يلزم منه قسنة كما علمته أيضا (قوله وغلبوا
على البلد) الظاهر أن ذكر البلديان للواقع غالبا لأن المدار على تجميعهم وتسكرهم وهو لا يكون الا في محل
يظهر فيه قهرهم وانعاب ونه بلدة ولو تجمعوا في رية فالحكم كذلك تأمل (قوله أي الى طاعته)

مطلب
لا عبرة بغير الفقهاء يعني المجتهدين

مطلب
الامام يصير اماما بالمبايعة
أو بالاستخلاف من قبله

وانما لم يفسد قهرهم لكونه من
تأويل وان بان باطلا بخلاف
المستحل بلا تأويل كما مر
في باب الامامة (والامام يصير
اماما) بامر من (بالمبايعة من
الاشراف والاعيان وبأن يتخذ

حكمه في رعيته حوقا من قهره
وجبروته فان بايع الناس الامام
(وأن يتخذ حكمه فيهم للجزء) من
قهرهم لا يصير اماما فاذا صار اماما
فحار لا ينزل ان كان (نه قهره
وغلبة) اعوده بالقهر فلا يفسد
(ولا ينزل به) لانه مفيد خاتمة
ونعمانه في كتب الكلام فاذا اخرج
جماعة مسلمون عن طاعته
أو طاعة ماله الذي تنسب به في
امان درر (وغلبوا على بلد
دعاهم اليه) أي الى طاعته

مطلب
بما يتحقق به انما يثبت العزل

(وكشف شبهتهم استصحابا) فان
 تحيروا بمحققين حل لنا قتالهم بدو
 - في فرق جمعهم اذ الحكم يدور
 على دليله وهو الاجتماع والامتناع
 (ومن دعاء الامام الى ذلك) أي
 قتالهم (افترض عليه اجابته)
 لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية
 فرض فكيف فيما هو طاعة بدائع
 (لو قادرا) والالزام بيته دور وفي
 المستحق لو بغوا لاجل ظلم السلطان
 ولا يتبع عنه لا ينبغي لاسرعاونة
 السلطان ولا معاوتهم (ولو طلبوا
 المودة اجيبوا اليها) ان خيرا
 (لمساكين) كما في أهل الحرب
 (والالا) يجابوا بغير (ولو يؤخذ
 منهم شيء فلو اخذ ما هم رهونا
 واخذ وأمنار هو نائم غدر وانا
 وقتلوا رهونا لا تقتل رهونهم
 ولكنهم يحبسون الى أن يأتوا
 أهل النبي أو يتوبوا وكذلك أهل
 الشرك) اذا فقهوا رهونا ذلك
 لا تهل رهونهم (والكر) يجبرون
 على الاسلام أو يسيروا ذمة لنا
 (ولو لهم فقه اجهر على جرهم)
 أي أم قتل (واتبع مواهبهم
 والالا) لعدم الخوف (والامام
 بالخيار في أسرهم ان شاء فله وان
 شاء - حتى يتوب أهل النبي
 فان تابوا - به أيضا حتى يحدث
 نوبة سراج (ونقتلهم بالمجنيق
 والاعراق وغير ذلك كاهل
 الحرب وما لا يتوزق له من
 أهل الحرب) كذساء وشيوخ
 (لا يجوز قتلهم) ما لم يشاءوا
 ولا يقتل عادل محرمة مائة عالم
 بقتله (ولم تسب اهلهم ذرية وشيخ
 اموالهم الى ظهوره) فقرة
 عليهم ويبيع الكراع اول

اشار الى انه على تقدير مضاف (قوله وكشف شبهتهم استصحابا) أي بأن يسألهم عن سبب خروجهم
 فان كان ظلم منه ازاله وان دعوى أن الحق معهم والولاية لهم فهم بغاة فلو قاتلهم بلاد دعوى بازالهم علوا
 ما يقتلون عليه كالمتردين وأهل الحرب بعد بلوغ الدعوة بجر (قوله فان تحيروا بمحققين) أي مالوا الى
 جهة بمحققين فيها أو الى جماعة وهذا في معنى قوله وعلوا على بلد فكان احدهما يغني عن الآخر على ما قلنا
 (قوله حل لنا قتالهم بدو) هذا اختيار لما قلناه خواهر زاده عن اصحابنا أنابدهم قبل أن ييده ونالانه
 لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع فدار على الدليل ضرورة دفع شرهم وقتل القدرى انه لا يدها هم
 حتى ييده وظاهر كلامهم أن المذهب الاول بجر ولو انه دفع شرهم بأهون من القتل وجب بدرا ما يدفع به
 شرهم زيلعي (قوله افترض عليه اجابته) والاصل فيه قوله تعالى وأولى الامر منكم وقد صلى الله عليه
 وسلم اسمعوا واطيعوا ولو أتمر عليكم عبد حبشي اجدع وروى مجتهد وعن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال
 عليكم بالسمع والطاعة لكل من يؤمر بكم ما لم يأمر بكم بغيركم بغيركم في المكر والسمع والطاعة ثم اذا أمر
 العسكر بأمر فهو على أوجه ان علوا انه دفع يمين اطاعوه وان علوا خلافه صحت أن كان لهم قوة ولا تعدد
 بلحتهم لا بطبيعة وان شكوا الزعم اطاعته ونماه في الذخيرة (قوله والالزام بيته) أي ان لم يكن
 قادرا وعليه يحمل ما روى عن جماعة من الصحابة انهم قعدوا في الفتنة وربما كان بعضهم في تردد من حل
 القتال والمروى عن أبي حنيفة من قوله الفتنة اذا وقعت بين المسلمين فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة
 ويقعد في بيته محمول على ما اذا لم يكن لهم امام وما روى اذا اتى المسلمان بسيفيهما فاقتا والقتول في النار
 محمول على اقتالهما حجة وعصية كما يتقوى من أهل قرية ومجتمعا أولا جيل الدنيا والملك ونماه في الفتنة
 (قوله وفي المبتنى الخ) موافق لما مر عن جامع الفصول في السراج لكن في الفتنة ويجب على كل
 من أطاق الدفع أن يقاوم مع الامام الا ان ابدا ما يجوز لهم القتال كأن ظلمهم أو ظلم غيرهم طلبا
 لاشبهه فيه ويجب أن يعينهم حتى ينفذهم ويرجع عن جوره بخلاف ما اذا كان الحال مشتبها ظلم مثل
 تحميل بعض الجبايات التي لا امام أخذها والحق الصبر بها لدفع شر راعم منه اه قلت ويمكن التوفيق
 بأن وجوب اعانتهم اذا امكن امتناعه عن بغية والافلا كما بسببه قول المبتنى ولا يتبع عنه تأمل (قوله
 ولو طلبوا المودة) أي الصلح على ترك قتالهم ط (قوله ولو يؤخذ منهم شيء) أي على المودة لانهم
 مسلمون ومثله في المتردين فتح (قوله لا تقتل رهونهم) أي وان وقع الشرط على أن أيهم ما غدر يقتل
 الا سرور الرض لانهم صاروا آمنا بالمواذعة أو باعضاء الامان لهم حبرا اخذ ما هم رهونا والغدر من غيرهم
 لا يؤخذون به والشرط باطل ونماه في الفتنة (قوله أربسروا ذمة لنا) أو بمعنى المدة حذف النون
 ح (قوله اجهر على جرهم) بالبناء للمفعول فيه وفي اتبع (قوله أي اتبع قتله) في المصاحح حشرت
 على الجريح من باب نفع واجهزنا اجهزا انتم عليه واسرعت قتله (قوله واتبع مواهبهم) أي حاربهم
 لقتله واسرعه لا يلحق هو أو الجريح بقتله (قوله والالا) أي وان لم يكن لهم فقه يأتون بها لا يجهر
 ولا يتبع (قوله ان شاء قتله) أي ان كان له فقه والا لا في الفتنة سنان في الخط قتله في الفتنة معنى هذا
 انصارا أن يحكم قتلهم فيها وأحسن الامر في كسر الشوك لاهوى النفس والتشفي (قوله اساء وشيوخ)
 ادخلت الكاف الصبيان والعجبان في البحر ط (قوله ما يقتلوا) أي يقتلون حال القتال وبعد
 انقراض الا الصبيان والنجمتين بجر (قوله ولا يقتل) أي يكرهه كما في الفتنة (قوله ما يرد قتله) فاذا
 اراده فله دفعه ولو يقتله ولا أن يذهب لقتله غيره كعقد دابة بخلاف أهل الحرب له أن يقتل حرمة منه مائة
 الا والدين بجر أي فله لا يجوز له قتل والدين الحريين مباشرة بل له منه ما يقتلها غيره الا اذا اراد قتله
 ولا يمكن دفعه الا باقتل فله قتله مباشرة كما مر في اول الجهاد والحاصل أن المحرم قتل الا ان بخلاف أهل
 الحرب فان له قتل المحرم فقط وان فرق كما في الفتنة انه اجتمع في النافي حرمتان حرمة الاسلام وحرمة القرابة
 وفي الكافر حرمة القرابة فقط (قوله ولم تسب اهلهم ذرية) أي اولاد صغار وكذا النساء لان الاسلام يمنع
 الاسترقاق ابتداء كما في الزيلعي (قوله ويبيع الكراع اولي) بضم الكاف من تسمية النبي بآل بيته من
 في المصاحح ان الكراع من الغنم المقررة بالساعة لخدمة الوظيف من القرص وهو موت يجمع على

لأنه انفع فتح ويقاس عليه
العبيد نهر (وقوله ان يسلحهم
وخيولهم عند الحاجة ولا تمنع
بغيرهم من اموالهم مطلقا)
ولو عند الحاجة سراج (ولو
قال الباغي ثبت والى السلاح)
من يده (كف عنه ولو قال كف
عني لا تظفر في امرى له الى ان
والى السلاح صكت عنه ولو
قال انا على دينك ومعك السلاح لا)
لان وجود السلاح معه قرينة بقاء
بصه في القاء كف عنه والا لا
(ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا
شيء فيه) لكونه مباح الدم فتح
فلاثم أيضا وقتلنا شهداء ولا
يصل على بغاة بل يكفونون
ويدفون بدائع (ويكره نقل رؤسهم
الى الاتفاق) وكذلك رؤس أهل
الحرب لانها مثله وجوز به بعض
المتأخرين لو فيه كسر شوكتهم
أو فراع قلبنا فتح ومز في الجهاد
(ولو غلبوا على مصر فقتل مصري
مثله عند أظهر على المصر قتل به
ان لم يجر على أهله) أي المصر
(احكامهم) وان جرى لا لاقطاع
ولاية الامام عنهم (وان قتل عادل
باغيا ورثه) مطلقا (وبالعكس اذا
قال) الباغي وقت قتل (أنا على
باطل لا) برثه انشا فاعدم الشبهة
(وان قال أنا على حق) في الخروج
على الامام وأصر على دعواه
(ورثه) أما لو رجع تبطل دياته
فلا رث ان كمال وفي الفتح
لو دخل باغ بامان فقتله عادل عدا
لزمه الدية

اكرع والا كرع على اكارع قال الازهرى الا كارع للذابة قوائمها (قوله لانه انفع) أي انفع من امساكه
والاتفاق عليه من بيت المال أو الرجوع على صاحبه كما يفيد كلام البحر (قوله والى السلاح) فعل ماض
معطوف على قال (قوله في القاء الخ) قال في الفتح ومالم يلق السلاح في صورة من الصور كان له قتله ومتى
القاء كف عنه بخلاف الحرب لا يلزمه الكف عنه بالقاء السلاح (قوله فلا شيء فيه) أي لادية ولا قصاص
اذا ظهر ناعليهم فتح (قوله لكونه مباح الدم) الذي أن العادل اذا قتله لا يجب عليه شيء ولأن القصاص
لا يستوي الا بالولاية وهي بالمنفعة ولا ولاية لا مامنا عليهم فلا يجب شيء وصار كالقتل في دار الحرب وعند الائمة
الثلاثة يقتل به فتح (قوله فلاثم أيضا) أخذه في النهر من ظاهر كلام الفتح ومثله في البحر فقاتله (قوله
وقتلنا شهداء) أي فيصنع بهم ما يصنع بالشهداء كافي (قوله بل يكفونون) أي بعد أن بغلوا كافي البحر
(قوله لانها مثله) أدلان هذه الهيئة او انه لتأنيث الخبر أي والمثله منهي عنها (قوله وجوز به بعض
المتأخرين) لمع كونه مثله قال في البحر ومنعه في المحيط في رؤس البغاة وجوز به رؤس أهل الحرب (قوله
ان لم يجر الخ) أي بأن اخرجهم امام العدل قبل تقرر حكمهم لانه حيث لم تنقطع ولاية الامام فوجب القود
فتح (قوله وان جرى لا) أي لا يقتل به ولكن يستحق عذاب الاخرة فتح (قوله مطلقا) بفسره ما بعده
قال في البحر اذا قتل عادل باغيا فانه يرثه ولا تفصيل فيه لانه قتله بحق فلا يمنع الارث وأصله أن العادل اذا
اتلف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا ياتم لانه مأثور بقتالهم دفعا لشرهم كذا في الهداية ونحوه في البدائع
وفي المحيط العادل لو اتلف مال الباغي يضمن لانه معصوم في حقنا ووفق الزيلعي بحمل الاول على اتلافه حال
القتال بسبب القتال اذا لا يمكنه أن يقتلهم الا باتلاف شيء من اموالهم كالخيل وأما في غير هذه الحالة فلا معنى
لمع النعمان لعصمة اموالهم اه ملخصا قلت وظهر لي التوفيق بوجه آخر وهو حل النعمان على ما قبل
تغيرهم وخروجهم او بعد كسرهم وتفرق جمعهم أما اذا تحيروا القتالنا شجعتهم فاهم غير معصومين بدليل حل
قتالنا لهم ويدل عليه تعليل الهداية بالامر بقتالهم اذا لا يؤمر بقتالهم الا في هذه الحالة فلو اتلف العادل منهم
شيء في هذه الحالة لا يضمنه لسقوط العصمة بخلاف غيرهما فانه يضمن لانه حيث لم يعصم في حقنا ولم أر من ذكر
هذا التوفيق والله تعالى الموفق (قوله وبالعكس) أي اذا قتل باغ عادلا (قوله وقت قتل) متعلق بقوله
أنا على باطل فكان عليه أن يذكره عقبه اذا لا يلزم قوله ذلك وقت قتل بل اللازم اعتقاده ذلك وقته لكن قد يأتي
اسط قال بمعنى اعتقد تأمل وعسارة البحر وان قال قتله وأنا أعلم اني على باطل لم يرثه (قوله اتفاقا) أي من
أبي يوسف وصاحبه (قوله لعدم الشبهة) وهي التأويل باعتقاد كونه على حق (قوله ورثه) أي خلافا
لأبي يوسف لانه اتلف تأويل فاسد والفساد منه ملحق بالصحيح اذا ثبت اليه المنفعة في حق الدفع كافي منعة
أهل الحرب وتأويلهم والحاصل أن نفي النعمان منوط بالمنفعة مع التأويل فلو تجردت المنفعة عن التأويل كقوم
تغلبوا على بلدة فقتلوا واستهلكوا الاموال بلان تأويل ثم ظهر عليهم اخذوا بجميع ذلك ولو انفراد التأويل
عن المنفعة بأن انفراد واحد واثنان فقتلوا واخذوا عن تأويل نعموا اذا تابوا وقدر عليهم وتماه في الفتح
والزياحي وفي الاختيار وما اصاب كل واحد من الفريقين من الآخر من دم أو جراحة أو استهلاك مال
فهو موضوع لادية فيه ولا نسيان ولا قصاص وما كان قائما في يد كل واحد من الفريقين لا آخر فهو
لصاحبه قال محمد رحمه الله تعالى اذا تابوا اقسيمهم أن يغرموا ولا اجبرهم على ذلك لانهم اتلفوه بغير حق فسقوط
المطالبة لا يسقط النعمان فيما بينه وبين الله تعالى وقال اصحابنا ما فعلوه قبل التصير والخروج وبعد تفرق جمعهم
يؤخذون به لانهم من أهل دارنا ولا منعة لهم كغيرهم من المسلمين أما ما فعلوه بعد التصير لا نسيان فيه لما بينا
اه قلت فحصل من ذلك كله أن أهل البقي اذا كانوا كثيرين ذوى منعة وتحيزوا لقتالنا مع مقدمين
حله بتأويل سقط عنهم نعمان ما اتلفوا من دم او مال دون ما كان قائما وضمنون كل ذلك اذا كانوا قليلين
لا منعة لهم أو قتل تحيرهم أو بعد تفرق جمعهم وتقدم أن ما اتلفه أهل العدل لا يضمنونه وقيل يضمنونه وقد منا
التوفيق (قوله تبطل دياته) أي تأويله الذي كان يتدين به وأسقطنا نعمانه بسببه فاذا رجع ظهر أنه لا تأويل له
فلا يرث ويضمن ما اتلف وفي عامة النسخ ديانة بدون ضمير وهو تحريف والموافق لما في ان كمال عن غاية البيان
هو الاول (قوله عدا) ليس في كلام الفتح ولكن حمله عليه في التمر لانه المراد بدليل التعديل ثم قال في النهر

وينبغي أن لا يرث منه وهذه ترد على إطلاق المصنف (قوله كما في المستامن) أي كما لو قتل المسلم مستامنا في دارنا فتح (قوله لبقا شبهة الإباحة) على عدم وجوب القصاص المفهوم من وجوب الدية اهـ (قوله تحريما) بحث لصاحب البحر حيث قال وظاهر كلامهم أن الكراهة تحريمية لتعلمهم بالإعانة على المعصية ط (قوله من أهل الفتنة) نحل البغاة وقطاع الطريق والصوص بحر (قوله ان علم) أي ان علم الباقع ان المشتري منهم (قوله لانه اعانة على المعصية) لانه يقاتل بعينه بخلاف ما لا يقاتل به الا بصنعة تحدث فيه كالحديد وتطيره ككراهة بيع المعارف لان المعصية تقام به ما عينها ولا يكره بيع انفسب المتخذة هي منه وعلى هذا بيع النحر لا يصح ويصح بيع العنب والقرق في ذلك كله ما ذكرنا فتح ومثله في البحر عن البدائع وكذا في الزيلعي لكنه قال بعده وكذا لا يكره بيع الجارية المغنية والكبش الطوح والدين المقاتل والحمامة الطيارة لانه ليس عينها منكرا وانما المنكر في استعمالها المخطور اهـ قلت لذكر هذه الالباب تقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود الاصل منها فان عين الجارية للخدمة مثلا وانما عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصل منه هو اخراجه به فكان عينه منكرا اذا بيع لاهل الفتنة فصار المراد بما تقام المعصية به ما عدا ان عينه منكرا بل عمل صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لانها ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لانه وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة تحدث فكري عينه وبهذا ظهر ان بيع الامر من يلو ط به مثل الجارية المغنية فليس مما تقوم المعصية بعينه خلافا لما ذكره المصنف والشارح في باب الخطر والاباحة ويأتي تمامه قريبا (قوله يكره لاهل الحرب) من غير ما نقلناه عن الشيخ عدم الكراهة الا ان يقال المنقح كراهة التحريم والمثبت كراهة التنزيه لان الحديد وان لم تقم المعصية بعينه لكره اذا كان يبيع به عن يعمله سلاحا كان فيه نوع اعانة تأمل (قوله نهر) عبارة يعرف به ان الله لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنية والكبش الطوح والحمامة الطيارة والعصير والخبث الذي يتخذ منه المعارف وما في بيع الخالية من انه يكره بيع الامر من فاسق يعلم انه يعصى به منكر وادى جرمه في الخطر وادباحة انه لا يكره بيع جارية ممن يأتيها في دبرها أو بيع الفلام من لوطي وهو امر اقل للمار وعندى ان من في الخلية محمول على كراهة التنزيه والمنقح هو كراهة التحريم وعلى هذا فذكره في اسفل ترتيبها وهو الذي اياه تطهش انفس لانه نسيب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا والله تعالى الموفق اهـ (قوله يشهد) بالتشديد مديا ليعجزوا (قوله لو عاد لا) أي لو كن حكم قاضيه هم عاد لا أي على مذهب أهل العدل فان في الشيخ واولى الدعاء قاضي على مكان غلبوا عليه فنقض ما شأ ثم ظهر أهل العدل فرفعت افسه انه انقضى العدل بعد ما هو عدل وكذا ما قصد رأي بعض المجتهدين لان قضاء القضي في الشهادة اقل وان كان مخالفا لراى في ذى العدل اهـ (قوله ولو كتب قاضيهم الخ) شله اذا كان من أهل العدل وان لم يقبل كتابه لنفسه في الفسخ واذا دعيه فولاية البغاة انصا كما سيأتي في بابيه والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المصنف اهـ)

أي كتاب نقط النقط قه تاني والاول قول الخوي كتاب في بيان احكام النقط اهـ كتاب منقول لبيان ما هو اعظم من انفسه وجناته وارثه وغير ذلك ط (قوله عتبه مع النقط بالجهاد) مع في هذا التعبير صاحب النهر وفيه قلب وصوابه عتب الجهاد به مع النقط ط قلت لكن في المصاح كل شيء به بدني فقد عاقبه وعقبه تعسبا ثم قال وعقب زيد اعقب من باب قتل وعقوب اجنت بعده ثم قال والسلام يعقب القه هو أي يتلوه فهو عقب له اهـ فعلى هذا اذا قلت اعقب زيد اعمر ا كان معناه جعلت زيدا تابيا لعمرو ولان زيدا اقل في الاصل كما في البت زيدا جبة وكذا نقول اعقب السلام القه هو أي ايت بالسلام بعد التشهد ومثله اعقب السلام بالتشهد بزيادة الباء وعليه قوله عتب النقط بالجهاد معناه اتي به عتب جهاد فلاقب فيه هذا ما ظهر (قوله لعرضيتهما) بفتح العين وازاء اهـ أي لتوقع عروض الهلاك والروال فيهما أي كان الا انفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك واما تقدمه عليهما فيكون فرضا لا علا فله الله تعالى واذنقاط مندوب (قوله ما يلقط) أي يرفع من الارض فتح (قوله ثم غلب) أي في اللغة كما هو ظاهر

مطلب
في كراهة بيع ما تقوم المعصية بعينه

تتم في المستامن الباقية
الاباحة (ويكره) تحريم بيع
السلاح من أهل الفتنة ان علم
لانه اعانة على المعصية (ويصح
ما يكره منه بالحدود) ونحوه يكره
لاهل الحرب (لا) فاهل الفتنة اهدم
تتر غمهم لعل لا يمارس زواجرهم
بخلاف اهل الحرب زياحي قلت
واذا كلامهم ان ما قامت المعصية
بعينه يكره بيعه فخر باوانه فتترجها
نهر وفي الشيخ يندح قاضيه
لو عاد لا والاه ولو كتب قاضيه
الى قاضينا كتابا فون علم انه قضى
بشهادة عدلين ندم والالا
(كتاب المصنف اهـ)

عنه مع النقط بفتحها وعرضيتهما
اموال النفس واما مقدمه على
لعهقه بالنفس وهي مقدمة على
الماز (هو) لغة ما ياتى فاعيل بهي
مفعول ثم غلب على قوله المبرذ

المقرب والمصباح فهو كالمصباح في المعنى المقصود ثم تخصيصه بما يلقطه النعم من الحروف (قوله
 باعتبار المال) لانه يؤول امره الى الالتقاط في العادة وظاهره انه يحذف لغوي - بل لانه الاول مثل اعصر خرا
 وانظر ما قدمناه في باب كيفية القسمة عند قوله سماء قبلا الخ (قوله وترعا اسم الحى - مولود الخ) كذا
 في البحر وظاهر الفتح ان هذا المعنى الشرعى والغوى وعلى ما ذهبنا له من زيادة قيد الحياة وهو
 غير ظاهر لان الميت كذلك فيميطهر حتى يحكمه بسلامة تعالى للدار فبصل وبصل عليه ولو وجد قبلا في محلة
 نجس فيه الدية والقسامة كما سدد حره تأمل والمراد به ما كان من بني آدم كما نقل عن الاتقاني وقد سقوله
 طرحه أدلة احترازاً عن الدائع (قوله خوقاس العيلة) بالفتح الدتر مصباح (قوله فراراً من تهمة الرية)
 التهمة بفتح الهماء وسكونها الثلث والرية مصباح وفيه أيضاً الرية الطر والثلث لكن المراد بهما الزنى
 (قوله مصيحه) أى طارحه أو تاركه حتى ضاع عن هلك (قوله ان غلب على طنه هلاكه) بأن وجدته
 في معارة ونحوها من المهالك وليس مراد الكثير من الوجوب الاصطلاحى بل الافتراض فلا خلاف بيننا وبين
 باقى الأئمة كما قد توهم بحر قال في النهر وفيه إجماع الى أنه يشترط في المنتقط كونه مكلفاً لا يصح التقاطه لغيره
 وانحدون ولا يشترط كونه مسلماً ولا رشيداً ما ساقى من أن التقاط الكافر صحيح والتاسق اولى وأن العبد
 محذور عليه بفتح التقاطه أبداً والمحذور عليه بالسنة اولى اه وبأى قرينة انتم الامام على المحذور (قوله
 والاخذوب) هل في المحروية حتى أن يرم طارحه بعد التقاطه لانه وجب عليه بعد التقاطه حفظه فلا يملك
 رده الى ما كان عليه (قوله وهو حر) أى في جميع احكامه حتى يحد فذقه لان الاصل في بني آدم الحرية
 لا العبودية اولاد خبار الملبس ادم وحواء وانما عرض الرق به روس السراير بعضهم وكذا الداردار الاحرار فتح
 ونيل ما لا كان الواحد حرّاً أو عبداً أو مكاتباً لا يكون تبعاً للواحد ولو الجنية وفي المحيط لو وجد المحذور
 ولا يعرف الا بشو له وقال المرلى سددت بل هو عدى فانقول للمولى لانه ذواليد اذا لا يد للعبد على نفسه
 وان كان العبد ما ذومنا لقول له ان له يداً ونحوها في البحر (قوله مسلم تعال للدار) افاد أن المعتبر في ثبوت
 اسلامه المكان سواء كان الواجد مسلماً أو كافراً وفيه خلاف ساقى (قوله الابحجة ربه) يستثنى منه ما لو كان
 الملقط عبداً محرراً وأدى مولاه له عسده كما مر أيضاً وكذا الواضع الملقط الحر ان لم يكن اقرباً له ليقط كما
 في البحر (قوله على خصم وهو الملقط) هذا اذا كان الملقط صغيراً ولو كبيراً ثبت رقه بأقامة البينة عليه
 وبإقراره أيضاً كما في التمهاتنى عن الظم لكن إقراره يقتصر عليه وبأى بيانه في الفروع (قوله وما يحتاج
 اليه) عبارة المتون ونقته في بيت المال قال في البحر ولو قال وما يحتاج اليه كان اولى لما في المحيط من امره
 اذ أروجه السلطان في بيت المال وان كان له مال في ماله اه (قوله من نقة وكسوة الخ) في المهر فذكر
 أن النقة اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى (قوله ودواء) ذكره في النهر بحال لانه اولى من التروية
 (قوله اذ أروجه السلطان) أى أو دواءه وقيد به لان الملقط لا يملك تزويجه كما بأى والطاهر ان تزويجه
 السلطان له مقيد بالحاجة كالأحتاج الى خدم فزوجه امرأة تخدمه أو نحو ذلك والافضيه الاتفاق من بيت
 المال بلا ضرورة والطاهر أن نفقة زوجته في بيت المال أيضاً وتأمل (قوله ان رهن على التقاطه) لانه
 عساه ابنه والوجه أن لا يترقب على البينة بل ما يرج صدقه لانه لم تقم على خصم حاضر ولا قال في المبسوط
 هذه لكافة المال والبينة لا تف احوال متسولة وان لم تقم على خصم فتح (تبينه) افاد أنه لو أنفق الملقط
 من ماله مهر متبرع الا اذا اذن له القذف بشرط الرجوع وساقى نعمة في النقة (قوله ولودية) قال
 في الفتح حتى لو وجد الملقط قبلا في محلة كان على أهله دية لميت المال وعليهم القسامة وكذا اذا قبله الملقط
 أو غيره خطأ فالدية على أهله لميت المال ولو عمداً فاختار الى الامام اه أى بغير القتل والصلح على الدية
 وبسيرة العفو بحر (قوله بكنايته) أى على غيره (قوله من الغرم بالغرم) تعليل لقوله بكنايته قال
 في المصباح والغرم بالغرم أى مقبل به فكما ان المالك يختص بالغرم ولا يشاركه فيه أحد فكذلك يتحمل الغرم
 ولا يتحمل معه أحد وهذا معنى قولهم الغرم بمجرور بالغرم اه (قوله وليس لاحد أخذه منه قهراً) لانه
 ثبت حرق الخلف له لسيو يده ويغنى أن يتبرع منه اذا لم يكن أهلاً فظه كما قالوا في الحاضنة وكما يفيد قول
 القائل الا في السبب يوجب ذلك بحر قلت وكذا يغيبه ما ساقى من أنه ثبت نفسه من ذمتى واكن هو

باعتبار المال وترعا (اسم الحى)
 مولود طارحه أهله خوقاس العيلة
 أو فراراً من تهمة الرية مصيحه
 آثم ومحرزه غلام (التداسه عرض
 كناية ان غلب على طنه هلاكه
 لو لم يرفعه) لو لم يعلم به غيره عرض
 من ومثله رزية أى يقع في بئر شتى
 (والاخذوب) لما فيه من الشفقة
 والاحياء (وهو حر) مسلم تعال للدار
 (الابحجة ربه) على خصم وهو
 الملقط لسبق يده (وما يحتاج اليه)
 من نفقة وكسوة وسكنى ودواء
 ومهر اذ أروجه السلطان (في بيت
 المال) ان رهن على التقاطه
 (وان كان له مال) أو قرابة (ففى
 ماله) أو على قرابته (وآرته) ولودية
 (في بيت المال بكنايته) لان الغرم
 بالغرم (وليس لاحد اخذه منه
 قهراً)
 مطلبه
 في قوله الغرم بالغرم

لم يفتزع من يده قبل عقل الايمان والظاهر أن التزع فيه واجب كمالو كان الملقط قاسما يخفى عليه منه
 القصور باللقط فيزع منه قبيل - قد استهوا ولا ينافيه ما في الثانية من انه اذا علم التماس وعزه عن حفظه
 بنفسه وأتى به اليه فان الاولى له أن يقبله اه لانه اذا لم يرد بالاولى الوجوب فوجهه انه اذا لم يقبله منه بعد ما أتى
 به اليه علم أماته ودياته وانه حيث لم يقبله منه يدفعه هو الى من يحفظه فلم يتعين القاسم لا خذنه منه بخلاف
 ما اذا كان يخفى عليه من الملقط وبه اندفع ما في النهر (قوله في الفتح لا) حيث قال لا ينبغي للامام أن يأخذ
 من الملقط الا بسبب يوجب ذلك لان يده سببت اليه فهو أحق منه (قوله وحرر في النهر) حيث قال
 وأقول المذكور في المبسوط ان الامام الاعظم أن يأخذ بحكم الولاية العامة الا انه لا ينبغي له ذلك وهو الذي
 ذكره في الفتح (قوله وهذا) أي عدم أخذه من الملقط (قوله لانه انفع تقبلا) لانه يعلم احكام السلام
 ولانه محموم له بالسلام فكان المسلم اولى بحفظه فاقامه في البحر قلت وهذا اذا لم يهمل الايمان والالتزام
 من الكافر ولو كان هو الملقط ومعه كفاية تأمل (قوله ولو استويا) بأن كانا مسلمين أو كافرين (قوله
 فالرأي للقاضي) ويخفى أن يرجح ما هو أنفع ليقط نهر بأن يقدم العدل على الغسر والغنى على الفقر بل
 ظاهره دليل الخيانة بأنه انفع ليقط عدم اختيار من الترجيح بالسلام فيم ما ذكر في قضى به العدل والغنى حيث
 كن هو الانفع ولذا قال في البحر وهو يفيد أنه ان أمكن الترجيح اختص به الرابع اه وعلى هذا يحمل قوله
 ولو استويا أي في صفات الترجيح كلها (قوله استويا) والظاهر أن لا تصح دعواهما أما الملقط
 فانساقضه وأما غيره فلا نفي فيه ابطال حق ثابت بمجرد دعوى اعنى الحد ولا ليقط وحق الولد العامة وجه
 الاستحسان انه اقرار للصبى بما يقع له واستانص لا يصرف في دعوى النسب وابطال حق الملقط من حيث ثبوت
 النسب وكما من شيء ثبت نكاحا فلهذا الاترى ان شهادة القابل بالولادة تصح ثم يثبت عليها الاستحسانه للارث
 ولو شهدت عليه ابتداء لم يصح نهر (قوله لو حيا) أي لو كان القبط حيا وهو مرتبط بقوله بمجرد دعواه قوله
 والافباينة أي وان كان القبط ميتا وترك مالاً أو لم يترك فادعى رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق له بحجة
 بحر عن الثانية أي لا احتمال ظهور مال له واهل وجه الفرق ان دعوى المولى تنحصر في نسب بخلاف المات
 لاستغائه عنه بالموت فصارت دعوى الارث ثم رأيت سريرا في الفتح وأيضاً فانه في دعوى المولى غير متمم
 لاقراره على نفسه بوجوب المقة تأمل (قوله ومن غير مستويين) أي اذا ادعى ابا معافلو سبق أحدهما
 فهو ابنه عالم بغيره الا أن يرد بالاستواء اذ لو كان أحدهما مرجح فهو أولى كالمقسط وخارج فيحكم به للملقط
 ولو ذميا وباسلام الولد ولو خارجين يقدم مرجح على من لا يبرهن والمسلم على الذمي والمحرر على العبد والذمي
 الحر على العبد المسلم أقامه في البحر وكن اشارت ترك ان يثبت بالمعية لكونه لا سبق له مرجح وهو البينة لعدم
 المنازع ومن المرجح وصف أحدهما علامة كإبائى (قوله كولد أمة مشتركة) أي فانه لو ادعى كل من
 الذريتين أكبر أو الشركاء معا ثبت من الكل فهو تسمية له ثلثة المتن بهذه كإبائه عليه في الدر المنثور لا يثبت لما في المتن
 بما اذا ادعى كل من الملقطين من جارية مشتركة خلافا لما فهمه في البحر من عبارة الثانية كإبائه عليه في النهر
 ولذا قل بعده ولا يشترط اتحاد الامم به صرح في التارخانية ما يأتى (قوله وعبارة أمة) مبتدأ
 ومضاف اليه وقوله ادعى الخ بدل من عبارة وقوله ماهرة خبر المبتدأ ومثل ما في النية في استحضار حيث قال
 ولا يلق باكثر من اثنين عند أبي يوسف وهو رواية عن احمد وعبد محمد لا يلق باكثر من ثلاثة وفي شرح
 الطحاوى وان كان المذمى اكثر من اثنين فعن أبي حنيفة انه يجوز له خمسة اه قول في البحر ولم أر توجيهه
 هذه الاقوال (قوله ولا يشترط اتحاد الامم) في الشرع من تارخانية لوعبر كل واحد منهما امر ذاهى
 قضى بالولد بينهما واهل يثبت نسب الولد من المراتب على قبس قوله يثبت وعلى فوهما لا (قوله انكر
 في التارخانية الخ) استدر الزعلى ما في النية وعبارة التارخانية تانى هذا وفيه أدنى قول الخاية ولورجلين
 اشاره الى أنه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت معه وهذا عند أبي يوسف وأما عند محمد فثبت من الثلاث
 لا الاكثر وعند أبي حنيفة يثبت من الاكثر اه فتوله من الاكثر فيعمل ما فوق النية يمكن حيث يفيد
 غيره بالحصة يحمل اطلاقه عليه لانه مبرح (قوله ولورجلين أو امرأتين) نه لا أتى بانسالة اشاره الى ان قوله
 الا أتى لا يثبت من شهادة رجلين ليس المراد به الحصر في الرجلين بل المراد به انساب الشهادة فهو متى لقبول شهادة

وهل للامام الاعظم اخذ
 بالولاية العامة في الفتح لا واقره
 المصنف تبعه بحر وحرر في النهر
 ان لا ينبغي أخذه الا بموجب
 فلا أخذه أحد وما سمعته ان يرد
 اليه) الا اذا دفعه باختياره لانه
 ابطال حقه (و) هذا اذا اتحد الملقط
 فلو تدد وترج أحدهما كما لو
 وجدته مسلم وفرفقنا زعنا قضى
 به للمسلم) لانه يقع ليقط خاتمة
 ولو استويا فالرأي الثاني بحر
 بحنا (ويثبت نسبه من واحد)
 بمجرد دعواه ولو غير الملقط
 استويا لو حيا والامامية
 خاتمة (ومن اثنين) مستويين
 كولد أمة مشتركة وعبارة النية
 ادعى أكثر من اثنين فمن الامام
 أنه الى خمسة طاهرة في عدم قبول
 دعوى الزائد ولا يشترط اتحاد
 الامم نهر لكن في التارخانية من
 النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر
 فلم يرد (ولو ادعى امرأة)
 واحدة (دات روج فان صدقها
 روجها أو شهدت لها القابلة أو
 قامت بينة) ولورجلين أو امرأتين
 على الولادة (صح) دعوتها

(والالا) لما فيه من شمول السب
 على الغير (وان لم يكن لها زوج فلا
 بد من شهادة رجلين ولو ادعته
 امرأتان واقامت احدهما
 البينة فهي أولى به وان اقامتا
 جميعا فهو بينهما خلافا لما
 الكل من الخائنة (وان ادعاه
 خارجان) وصف أحدهما علامة
 به أي بجسده لا بشو به (ووافق
 فهو أحق) اذ لم يعارضها أقوى
 منها ~~سنة~~ سنة الآخر وحريته
 وسنة وسنه ان اترخا فان اشبه
 فينهما واسلامه ولو ادعى
 أحدهما انه ابنه والاخر انه
 ابنته فاذا هو ختي فلو شكلا
 قننى لهما وادعى ان ادعى أنه ابنه
 ولو شهد للمسلم ذنبان وللمسلم
 مسلمان قننى به للمسلم تتارخانية
 (و) يثبت نسبه (من ذى و) لكن
 (هو مسلم) استحصانا فيمنه من يده
 قيل عقل الايمان ما لم يبرهن
 بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا نهر
 (ان لم يكن) أي يوجد (في سكان
 أهل الذمة) كقريتهم أو بيعة أو
 كنيسة والمسئلة رباعية لانه اما ان
 يجده مسلم في مكان مسلم أو كافرا
 في مكانهم فكافرا أو كافرا في مكان
 أو عكسه فظاهر الرواية اعتبار
 المكان لسببه اختيار (و) يثبت
 (من عبده وهو حر) وان ادعى أنه
 ابنه من زوجته الامة عند محمد
 وكلام الزبلي طاهر في اختباره
 (ولو ادعى حر ان أحدهما أنه
 ابنه من هذه الحرة والاخر من
 الامة فالذي يدعيه من الحرة
 أولى) ثبوته من الخائنين زبلي

الفرق لا يتأني قبول شهادة رجل وامرأتين لان الشهادة على السب لا يشترط فيها الرجال بخلاف نحو
 الحدود والقود فافهم (قوله على الغير) أي على الزوج لانه يلزم من ثبوته منها ثبوته منه لان الولد للفراش
 (قوله فلا بد من شهادة رجلين) ذكر في النهر ان هذا يخالف ما في المنة من انها تصدق ولو ادعت انها ابنها منه
 اه وذلك في الخائنة الفرق بين هذا وبين قول دعوى الرجل بلاينة وهو ان قبول قول الرجل دفع
 العار عن اللقط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بلاينة اه ولذا قبل قولها بتدقيق الزوج
 وشهادة القبالة لانه ثبت نسبه من الروح فيدفع عنه العار عاره بكونه لأب فانه مظنة كونه ابن زنى
 (قوله خلافا لما) فعندهما لا يكون لواحدة منهما مكان عن محمد روايتان احدهما كقول الامام كما
 في النهر عن البائع (قوله الكل من الخائنة) أي ما ذكر من مسائل دعوى المرأة والمرأتين (قوله وان
 ادعاه خارجان) أي لا يلاحدهما عليه وقيد به لما في البحر من ان طاهر ما في الفسخ تقديم ذى اليد على
 الخارج ذى العلامة (قوله أي بجسده) أي كناية وسنة (قوله لا بثو به) لان الذرب غير ملازم له فلا
 يثبت التعيين ط قلت وهذا ذكره في النهر اخذ من مفهوم قول القدرى بجسده (قوله يوافق) قيد به
 لانه لو وافق فلا ترجيح وهو ابنهما وكذا الوأصاب في البعض دون البعض أو وصفنا ولم يصح واحد منهما أما
 لو أصاب أحدهما دون الآخر فهو لمن أصاب بحر عن الظهيرية (قوله وسبقته) أي لو كانت دعوى
 أحدهما سابقة على الآخر كان ابنه ولو وصف الثاني علامة لثبوته في وقت لا منازع له فيه اه فتح فعلم ان
 المراد السابق في الدعوى لاني وضع البدل الكلام في الخارجين فافهم (قوله وحريته) ذكره في النهر بجنا
 (قوله وسنه ان اترخا فان اشبه فينهما) هذا يوجد بعض النسخ في البحر وفي الظهيرية رجلان
 ادعى اياه اترخت بينة كل منهما ما يقضى ان يثبت ههنا سن النبي فلو الحسن مشتها فلي قولهما يسقط اعتبار
 التاريخ يقضى لهما وعلى قوله في رواية كذلك وفي أخرى لاسبقتهما ما يربحنا وفي التتارخانية يقضى به
 بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح اه ولهما حيث كانت العلامة مرجحة فطاهر اعتبارها ههنا أيضا
 فيقضى به لدى العلامة قال في الفسخ وكما لا يترجح دعوى واحد من ادعيين بكون ابنا لهما وعنه الشافعي
 يرجع الى التتارخانية (قوله قننى لهما) لانه لم يظفر بترجح احدهما على الآخر فتستويا كما لو وصفنا به وصفنا ولم
 يصح واحد منهما كما رتقنا فهم (قوله والافان ادعى انه ابنه) مقتضاه لو طهرناه انى وهو مخاف للمسائل
 المتارة ولذا قال المتقدم ينفى انه لم وافق قلت على ان الذي رأيت في التتارخانية وان لم يكن مشكلا
 وحام بكونه ابنا فهو والذي يدعى انه ابنه اه وهذا الاشكال فيه والشارح تبع في التمهيد صاحب البحر وفيه
 اختصار شلى (قوله قننى به للمسلم) لان الذمتين شهدا على ذى والمسلمين على مسلم وصحت الشهادتان وزوج
 المسلم اه ح (قوله استحصانا) والتباس ان لا يثبت نسبه لان فيه ثبوت اسلامه الثابت بالدار وجه
 الاستحصان أن دعواه تسقط شيتين النسب وهو وقع للمسلمين في الاسلام الثابت بالدار وهو ضرر به وليس
 من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر بطوار مسلم هو ابن كافر بان اسلمت امه فصحنا دعواه فيما ينفعه دون
 ما يضره فتح (قوله ما لم يبرهن) وذكر ابن سماعة عن محمد لو ادعى زى أهل الشرك كسلب بنحوه فهو ابنه
 وهو نصراني فتح (قوله بمسلمين) فتو اقام بينة من أهل الذمة لا يكون متباليا احكامه بالامه فلا يطل
 هذا الحكم بهذه البينة لانها شهادة قامت في حق الدين على مسلم فلا تقبل بحر عن الخائنة (قوله أو عكسه)
 أي مسلم في مكانهم (قوله فظاهر الرواية اعتبار المكان) أي في المورتين وفي بعض نسخ المبسوط اعتبر
 الواحد في بعضهما اعتبر الاسلام أي ما يصير به الولد لما نظر الاله ولا ينبغي ان يعدل عن ذلك وقيل يعتبر بالسما
 وازى فتح وعلى ما رجحه في الفسخ يسير مسلماني ثلاث صور وذم في صورة واحدة وهي ما لو وجد ذى
 في مكانهم وهو ظاهر الكفر وغيره وقال في البحر أيضا ولا يعدل عنه (قوله لسبقته) أي سبق المكان على يد
 الواحد (قوله وهو حر) أي الابحثة رقه كما قدمه المصنف (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف يكون عبد الله
 يثبت ان يكون الولد حر ابن رقيقين قننى لا يستحيل بخلافه فثبت قبل الانقضاء وبعد فلا تبطل الخربة بالثبات
 زبلي رتقنا في النهر (قوله لثبوته من الخائنين) فيه ان النسب يثبت من جانب الأم بانسواء كانت
 الامة روجته أو معلومة فانه فالمراد ثبوت احكامه كما عبره الزبلي أي كالأثر وحق الخائنة ووجوب النفقة

وهو ذلك وهذا مختص بالحرمة فكأن هذه البيئة أكثر أثباتا (قوله علا بالتأخر) أورد عليه أن الظاهر يصلح
للدفع للاثبات قلنا نعم يدفع بهذا الظاهر دعوى ملك غيره عنه ثم يثبت ملكه بقيام يده مع حرمة المحكوم بها
أفاد في الفتح (قوله ولو فوقه أو تحته) دخل فيه الدراهم الموضوعة عليه وينبغي أن تكون الدراهم التي فوق
فراشه أو تحته له كلباه ومهاده ودناره بخلاف المدفونة تحته ولم أره بجر (قوله أودابة) بالنصب عطف على
فوقه أي ولو كان ذلك المال دابة هو عليها اهـ ح (قوله لا ما كن بقره) في بعض النسخ لا مكان بقره وعليها
كتب ح فقال الظاهر أنه سقط لفظ في والاصل لا في مكان بقره عطف على فوقه اهـ قال في التهريرة عرف أن
الدار التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له بالاولى اهـ وقد توقف فيه في الجريدة أن تنقل عن الشافعية أن
الدار له وفي البستان وجهان (قوله لانه مال ضائع) قال في النسخ أي لا حافظ له وما لكه وان كان معه فلا قدرة له
على الحفظ والقاضي ولاية تصرف مثله اليه وكذا الغير الواجب بأمره وانتقل له في نفقة منزله وقيل له تصرفه عليه
بغير أمر القاضي (قوله ولو قرر القاضي ولاه للملئط صح) أي بأن يقول له جعلت ولاه هذا الملئط لثرتي
إذا مات ونعقل عنه إذا جنى (قوله لانه قضاء في فصل مجتهد فيه) فان من العلماء من قال ان الملئط يشبه المعتز
من حيث انه احياء كالمعتق فعلى هذا لا يكون معتزا عابا لا يساق بغير أمر القاضي إذا شهد ليرجع كالوصي بجر
من كتاب اللقطة ط (قوله نعم له الخ) ظاهره أن له ذلك ولو بعد ما قرر القاضي ولاه للملئط والظاهر خلافه
لانه تأكد بالقضاء وقد راجعت عبارة الحاشية فرأيت ذكر المسئلة الثانية ولم يذكر مسألة تقرير القاضي
(قوله ما لم يعقل عنه بيت المال) فان جنى ثم عقل عنه تقرراته لان الغنم بالغرم (قوله ويدفعه في حرفة)
ينبغي أن يقال ما قيل في وصي اليتيم انه يعلم العلم أولا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة نهر (قوله ويشترض
هبة وصدقة) أي ما وهبه له الغير أو تصدق به عليه اذا كان فقيرا (قوله وليس له خسه) الظاهر أن هذا
لو بدون اذن السلطان أو ما له فلو اذن صح لان ولايته كما يأتي ولذا كان لوصي اليتيم أن يحتمه (قوله ولو علم
الحنان الخ) نقله في البحر عن الذخيرة بشيل (قوله ولا يشترط عليه نكاح) لانه يعتمد الولاية من القرابة
والملك والسلطنة ولا وجود لواحد منها نهر وقدم الشارح أن مهره في بيت المال اذا تزوجه السلطان
(قوله ويبيع) أي يبيع ماله وكذا اشترى شيء ليشترى الثمن وينسأ عليه لان الذي اليه ليس الا الحفظ والصيانة
وما من ضروريات ذلك اعتبار بالآتم فنهاذ يجوز لها ذلك مع انها تملك تزويجه عند عدم العسة وتماه
في النسخ (قوله في الاصح) لانه لا يملك اتلاف ماله ولا يملك تملكها فاشبه الم بخلاف الو تم لانها تملك اتلاف
منافعه بالاستخدام والاعارة بلا عوض وما نعوس بالاجارة ولي فتح وقوله ولا يملك تملكها يشمل ما اذا آجره
ليأخذ الاجرة لنفسه أو للقطيع بل المتبادر الثاني لان الاول معلوم من قوله لا يملك اتلاف منافعه وعليه فيشكل
قول انه يستأجر لا يجوز أن يأجره ليأخذ الاجرة لنفسه مع أنه خلاف اطلاق المتون وعلى هذا فلا يصح أن
يحمل مقابل الاصح من جواز اجارته على ما اذا آجره ليأخذ الاجرة لنفسه توفينا بين القولين فانهم (قوله
لوبياع الخ) أي القبط بعد بلوغه (قوله وسلم) فبدي وهب وتصديق لان به يحصل الملك لموهوب له والمتصدق
عليه (قوله لا يصدق في ابطال شيء من ذلك) مسهومة أنه يصدق في اقراره بالرق ليد وهذا اذا كان زيد يذبحه
وكان قبل أن يذبحه عليه بما لا يشترط به الاعلى الاسرار كالحل الكامل ونحوه فلو بعد القصاص بعد ذلك لا يشترط
لان فيه ابطال حكم الحاكم ولانه مكذب شرعا فهو كالكاذب زيد ولو كانت اللقطة امرأة لها زوج كانت امة
للمقر له ولا تصدق في ابطال النكاح ولو كان رجلا عليه مهر وزوجه لا يصدق في ابطاله لانه دين طهر وجوبه اهـ
فتح ملصقا وتماه في البحر وفيه عن التتارخانية اذا اقترانه عبد لا يصدق في ابطال شيء كان فعله الا النكاح
لانه زعم انه لم يصح لعدم اذن من يرعم انه مولا فهو اخذ بغيره بخلاف المرأة لا يطل نكاحها اهـ (قوله
ومجهول نسب كالقبط) أي فيما ذكر من الاقرار لا في جميع أحكامه كالا يحنى وهذه المسئلة سنأتي في آخر كتاب
الاقرار بتفاصيلها ان شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة)

تقدم وجه تقديم اللقطة عليها وقال في العناية هما متقاربان لفظا ومعنى وخص اللقطة ببني آدم واللقطة

(وان وجد معه مال فهو له) علا
بالتأخر ولو فوقه أو تحته أودابة
هو عليها لا ما كان بقره
(فبصرفه الواحد) أو غيره
(اليه بأمر القاضي) في ظاهر
الرواية لانه مال ضائع (ولو قرر
القاضي ولاه للملئط صح)
طهيرية لانه قضاء في فصل
مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه أن يوالي
من شاء ما لم يعقل عنه بيت المال
خانية (ويدفعه في حرفة ويشترض
هبة وصدقة) وليس له خسه
فلو فعل فذلك ضمن ولو علم الحنان
أنه ملئط ضمن ذخيرة (وله نقله
حيث شاء) وينبغي منعه من مصر
الى قرية بجر (ولا يشترط الملئط
عليه نكاح ويبيع و) كذا (اجارة
في الاصح لان الولاية عليه في ماله
وقسه للسلطان لحديث السلطان
ولي من لا ولي له (فروع) لوبياع أو
كفل أو ذرا أو كاتب أو احتسب أو
وهب أو تصدق وسلم ثم اقترانه عبد
لريد لا يصدق في ابطال شيء من
ذلك لانه منهم وتماه في الحاشية
ومجهول نسب كالقبط

• (كتاب اللقطة) •

بغيرهم لتمييز بينهما وقدم الأول لشرفه في آدم (قوله بالقسخ) أي فتح القاف مع ضم اللام وبضمهما كما
 في القاموس (قوله وتسكن) قال الأزهري الفتح قول جميع أهل اللغة وحذاق التصويرين وقال الليث
 هي بالسكون ولم اسمعه لغيره ومنهم من يعد السكون من الحن العوام مصباح (قوله اسم وضع للمال المنقط)
 فهو حشقة لا مجاز وهذا المبادر من كتب اللغة لكن اختار في القسخ اسمها مجاز لانها بالقسخ وصف مباينة
 للنعال كهمزة ولمزة لكثير الهمز والمز وبالسكون للمفعول كفضة وهزأة لم يخل من هزأ به وانما قيل للمال
 لقطعة بالقسخ لان الطباع في الغالب تبادر الى التقاطع لانه مال فصار باعتبار أنه داع الى اخذ ما معنى فيه كأنه
 الكثير الالتقاط مجازا والاختصاص من المنقط الكثير الالتقاط وما عن الأصمعي وابن الأعرابي أنه بالقسخ اسم
 للمال أيضا محمول على هذا اهـ (قوله وشرعا ما يوجد ضائعا) الظاهر أنه ما ولل معنى اللغوي المذكور
 ومنه قول المصباح الشيء الذي يجده ملقى فتأخذه ويدل عليه أن ابن كمال لم يذكر المعنى اللغوي وهو طاهر كلام
 الشيخ أيضا وعليه فلا يلزم في حقيقته عدم معرفة المالك ولا عدم الإباحة أما الأول فلانه اذا وجب رده الى
 مالكه الذي ضاع منه لا يخرج عن كونه لقطعة وأما كونها يجب تعريضها فذلك اذا لم يعرف مالكها اذا لا يلزم
 اتحاد الحكم في جميع أفراد الحقيقة كالصلاة وغيرها وأما المباح كالساقط من حرق فكذلك ومثله ما يلقط
 من الثمار بكونه ونحوه كما يأتي فهو يسمى لقطعة شرعا ولغة وان لم يجب تعريضه ولا رده الى مالكه به علم مغايرة
 هذا التعريف لما بعده ولا يترتب في ذلك فاهم (قوله مال يوجد الخ) يخرج ما عرف مالكه فليس لقطعة
 بدليل أنه لا يعرف بل يرد إليه وبالأخبار مال الحربي لا يرد عليه ما كان محرزا بكان أو ساقط فانه داخل
 في التعريف فالأولى أن يقال هو مال معصوم معترس بنسب بغير وأقول الخبر بالمكان ونحوه خرج بقوله
 يوجد أي في الأرض ضائعا اذا لا يقال في المحرر ذلك على أنه في المحيط جعل عدم الحرار من شرائطها وعرفها
 بما يأتي وهذا يثبت أن عدم معرفة المالك ليس شرطاً في معرفتها (قوله رفع شيء الخ) هذا تعريف لها
 بالمعنى المسمى أعني الالتقاط لانه لازمها وهذا يقع كلامهم كثير او منه الأصح فأنها اسم لما يضيء به
 ويرفعها شيء بذبح حيوان مخصوص الخ وهذا التعريف يخرج ما كان مساحا (قوله لا تثبتك) الأولى
 لا تثبتك (قوله وفيه أنه أمانة لقطعة الخ) فيه نظرية أن أمانة وعدم وجوب تعريضه لا يخرج
 عن كونه لقطعة كما قد منالانه وان علم مالكه فهو مال ضائع أي ساقطه تظهر ما مرقى المال الذي يوجد منه
 اللقيط وفي القاموس ضاع الشيء صار مملوا ولهذا ذكر في النهر أن هذا القرض يدل على ما استفيد من هذا
 التعريف من أن عدم معرفة المالك ليس شرطاً في معرفتها (قوله بدب ردها) وقيل أنه فضل عدمه والصحيح
 الأول وهو قول عامة العلماء خصوصاً في زماننا كما في شرح الوهبانية قلت ويمكن التوفيق بالامن وعدمه
 (قوله ان أمن على نفسه تعريضها) أي عدم تعريضها كما لا يخفى اهـ ح أي لان الامن مما يخاف منه
 والخوف عدم التعريف لا التعريف الا أن يدعى تعريضاً أمن على نفسه معنى وثق منها تأمل (قوله والا) أي
 وان لم يأمن أن شك ولا ينافي ما في البدائع لانه فيما اذا اخذ ما لنفسه فاذا تبس من نفسه منعها من صاحبها
 فرض الترك واذا شك ندب أفاده ط لكن ان أخذها لنفسه لم يبرأ من شعاع البرء الى صاحبها كما في
 الكافي (قوله لانها كالغصب) أي حكم من جهة الحرمة والضمن والاختصاص الغصب رفع اليد الحقيقة
 ووضع المبطلة ولا يد بحجة هنا تأمل (قوله ووجب أي فرض) ظاهره أن المراد القرض القطعي الذي يكفر
 منكروه وفيه نظر على أنه في الفتح لم يفسر الوجوب بالاقتراض كما فعل الشارح بل قال وان غلب على ظنه ذلك
 أي ضياعها ان يأخذها فحق الخلاصة يفترض الرفع اهـ تأمل (قوله فتح وغيره) أي كالاخلاصة والنجني
 لكن في البدائع أن الثاني قال انه واجب وهو غير صحيح لان الترك ليس تضيقا بل امتناع عن حفظ غير ملزم
 كالاتناع عن قبول الوديعة اهـ وأشار في الهداية الى التبري من الوجوب بقوله وهو واجب اذا خاف
 الضياع على ما قالوا بغير ملصا وجرم في التهري بأن ما في البدائع شاذ وأن ما في الخلاصة جرى عليه في المحيط
 واستارخانية والاختيار وغيره اهـ قلت وكذا في شرح الوهبانية تبعاً للخبرة (قوله عند خوف
 ضياعها) المراد بالخوف غلبة الظن كما غلبت آتضاع الفتح وهذا اذا أمن على نفسه لا اذا تركه أولى كما
 في البحر عن الغبط تأمل (قوله كما من) أي في المحيط من قوله التقاطع فرض كفاية اذا غلب على ظنه

(هي) بالفتح وتسكن اسم وضع
 للمال المنقط عني وشرعا مال
 يوجد ضائعا ابن كمال
 وفي التارخانية عن المنعرات
 مال يوجد ولا يعرف مالكه
 وليس بمباح مال الحربي
 وفي المحيط (رفع شيء ضائع للمحيط)
 هي القدر للمالك وهذا من ماعلم
 مالكه كالواقع من السكران
 وفيه أنه أمانة لقطعة لانه لا يعرف
 بل يدفع للمالك بدب ردها
 لصاحبها ان أمن على نفسه
 تعريضها والا فالترك أولى وفي
 البدائع وان اخذها لنفسه حرم
 لانها كالغصب (ووجب) أي
 فرض فتح وغيره (عند خوف
 ضياعها) كما من لان لمال المسلم
 حرمه كالتنفسه

هلاكم ولم يرضه ولم يعلم به غيره ففرض عين اه وبنى هذا التفصيل هنا جوى (قوله فلور كها)
 أى وقد آمن على نفسه والا فالترك أفضل ط (قوله ظاهر كلام التهرلا) الاولى أن يشول استظهر في التهرلا
 وأصله لصاحب البحر استدلالا بما في جامع التصوين لو اتفق زق بتره رجل فلور يأخذه برى ولو أخذه ثم ترك
 ضمن لو مالكة غابا لا لو حاضر وكذا الورأى ما وقع من كم رجل اه فتوله وكذا يدل على أنه لا يضمن بترك
 اخذه لكنه يدل على أنه لو أخذه ثم تركه بضمنه وهو خلاف ما يأتي قرىا عن الفتح والفرق بينه وبين الرق أن الرق
 اذا اتفق ثم تركه بعد اخذه لا بد من سيلان شئ منه قاله لاله فيه محقق بخلاف الواقع من الحكم لوزكه بعد اخذه
 لاحتمال أن يلتقطه امين غيره (تنبيه) افادانه لا يلزم من الاتم الضمان واستدل له في البحر بما قالوا لو منع المالك
 عن امواله حتى هلكت يائمه ولا يضمن اه قلت وكذا الوحل دابة مربوطة ولم يذهب بها فهربت أو فتح باب
 قنص فيه طير أو دار فيها دواب فذهبت فلا يضمن بخلاف ما اذا حل حبل علق فيه شئ أو شوز فيه زيت
 كما في كافي الحاكم لأن السقوط والسيلان محقق بغض الحل والشئ بخلاف ذهاب الدواب والطير فانه يملكها
 لا يضمن فتح الباب ومثله ترك القطة بعد اخذها فان هلاكها ليس بالترك بل بفعل الاخذ بعده وكذا الور كها
 قبل اخذها بالاولى بخلاف ترك الرق المتفتح بعد اخذه فان سيلانه بتركه أما لوزكه قل اخذه فانه لا يفسد سيلانه
 اليه أصلا (قوله لما في الصيرفة الخ) ذكر الراهدى هذا الشئ بلفظ رأى حارة فان الخبر الرقلى فتد الجار
 غيره اقيمت بعدم الضمان اه ولا يبنى ظهور الفرق بين حماره وح غيره فانه اذا كان الحماره وتركه صار
 الفعل منسوب اليه والدفع عائد عليه بخلاف حمار غيره فانه وان كان التلاف محققا وهو يشاهد لكنه لا يدفع
 به فهو كالورأى زقا منقضا كما مر واذا لم يضمن هلا لا يضمن ترك القطة بالاولى لعدم تحقق التلاف به كما قد ساقاهم
 (قوله لم يضمن في ظاهر الرواية) هذا اذا أخذها به رفعها فلا يكاد الاي أما لم يردّها الى ربها كما في نور العين عن
 انصافه وقدمناه عن كافي الحاكم واطلقته فتعل ما اردها لم يذهب بها أو بعده قال في الفتح وقدمه بعض
 المشايخ بما اذا لم يذهب بها فلور بعده ضمير وبهذه ضمة مطلق والوجه ظاهر المذهب اه وتعل أيضا ما لو خاف
 باعادتها الهلاك وهو مؤيد لما استظهره في التهر كما مر (قوله وصح التقاط صى وعدم) أى ويكون التعريف الى
 ولي الصبى كما في المجتبى وبنى أن يكون التعريف الى مولى المصداقى بجميع الحرمية أما المذنون
 والمكاتب فالتعريف اليهما خبر وصح أيضا التقاط الكافر لقول الكافى لو اذم مدعيها شهودا كذا راعى
 ملتقطا كفر بكت اه وعليه قنيت الاحكام من التعريف واتخذت بعده أرا لا تقاع ولم أره صريحا بحر
 (قوله لا يجنون الخ) مأخوذ من قوله في انهر ضغ أن لا يتردد في اشتراط كونه عاقلا صاحبا فلا يصح التقاط
 المجنون الخ لكن الخارج زاد عليه المعنوية وقدمنا اول باب المرئذ أن حكمه حكمه الى ما قل ومقتضاها صحة
 التقاطه تأمل قال ط وقائمة عدم صحة التقاط المجنون ونحوه انه بعد الذقة ليس له الاخذ من اخذها منه
 وفادان تعليل تقييد الصحة في الصبى بما نقل اه (قوله فان أشهد عليه) ظاهر المسبوط اشتراط العدلين
 فتح (قوله وبكفيه) أى في الاشهاد أن يقول الخ وكذا قوله عدى صالة أو شئ من سمعوه الخ ولا فرق بين
 كون القطة واحدة أو أكثر لأنها اسم جنس ولا يجب أن يميز ذهابا أو فضا - صوصاى هذا الزمان فتح وقوله
 أو شئ يدل على أنه لا يشترط التصريح بكونه قطة وبه صريح في الصرع والولوية (قوله يشهد) في المصاح
 نشدت الصالة تشهد امن باب قتل طلبتها وكذا اذا عرفت بها والاسم نشدة ونشد ان بكسرهما وأشدتها بالافت
 عرفت (قوله وعرف) معطوف على أشهد فظاهره أن الاشهاد لا يكتفى لنفى الضمان وهكذا شرط في الهبط لنفى
 الضمان الاشهاد واشاعة التعريف وحكى فيه في الطهريه اختلاف فقال الحلواني يكتفى عن التعريف اشهاد
 عند الاخذ بأنه أخذها ليردها وهو المدكور في السير ومنهم من قال يأتي على أبواب الما جد وينادى وحاشه
 أن الاشهاد لا بد منه على قول الامام باتفاقهم واختلف في أنه هل يكتفى عن التعريف بعده أو لا ولم يقل احد ان
 التعريف بعد الاخذ يكتفى عن الاشهاد وقت الاخذ خلافا لما فهمه في الفتح هذا حاصل ما في البحر والتهر (قوله
 أى نادى عليها الخ) أشار الى أن المراد بالتعريف الجهرية كما في الخلاصة لا كما فهمه بعضهم حيث دلى رأسه في بئر
 خارج المصرة نادى عليها فانفق أن صاحبها كان هناك فسمعه كاحكام السر خسى ومز أن لقطة الصبى بعرفه
 ولم يزد في القضية أو وصيه وهل للمتقط دفعها الى غيره ليردها فاقبل نعم ان عز وجل لا مال يأذن القاضي بحر

فلور كها حتى ضاعت انم
 وهل يضمن ظاهر كلام التهرلا
 وظاهر كلام المصنف ذم
 لما في الصيرفة حاربا كل حطة
 انان فلم يرضه حتى اكل قال
 في المدافع الصيرفة ان يضمن اه
 وفي الدع وغيره لورفعها ثم ردها
 لما كان يضمن في ظاهر الرواية
 وصح التقاط صى وعدم لا يجنون
 ومدهوش ومعه وسكران اهدم
 الحنفية منهم (فان أشهد عليه)
 بأنه أخذ ليرده على ربه وبكفيه
 أن يقول من سمعوه فشد لقطة
 فدلوه على (ودرف) أى نادى
 عليها حيث وجدها

ملخصا وفي التمهيد له دفعها لامين وله استردادها منه وان هلك في يده لم يضمن (قوله وفي المجامع) أي
محلات الاجتماع كالاسواق وأبواب المساجد والبحر وكسوت القهوات في زماتنا (قوله إلى أن علم أن صاحبها
لا يطلبها) لم يجعل التعريف مدة اتباع السر حتى فإنه بنى الحكم على غالب الرأي فيعرف القليل والكثير إلى أن
يغلب على رأيه أن صاحبها لا يطلبه وصححه في الهداية وفي المنبرات والجواهر وعليه الفتوى وهو خلاف
ظاهر الرواية من التقدير بالحول في القليل والكثير كما ذكره الاستيعابي وعليه قيل يعرفها كل جمعة وقيل كل شهر
وقيل كل سنة أشهر بحر قلت والمتون على قول السر حتى والظاهر أنه رواية أو تخصيص لظاهر الرواية
بالكثير تأمل قال في الهداية فإن كانت شيئا يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالتجارة وقشر الزمّن يكون القاء واجبة
حتى جازا لا تنفع به بلا تعريف ولكنه يبقى على ملك مالكه لأن التملك من المجهول لا يصح وفي شرح السير الكبير
لو وجد مثل السوط والحبل فهو بمنزلة اللقطة وما جاء في الترخيص في السوط فذلك في المنكسر ونحوه مما لا قيمة
له ولا يطلبه صاحبها بعد ما سقط منه وربما ألقاه مثل النوى وقشر الرمان وبعير الابل وجلد الشاة الميتة أما
ما يعلم أن صاحبها يطلبه فهو بمنزلة اللقطة والداية الجفأ التي يعلم أن صاحبها تركها إذا أخذها انسان فطلبه
ردّها استمسا نال أن صاحبها انما تركها بغير اقرار ولا يزل ملكه عنها بذلك والسوط انما ألقاه رغبة عنه لقدرة على
حمله ولو ادعى على صاحب الداية أنك قلت من أخذها فهي له فالتقول اما صاحبها يمينه الا اذا نكل أو برهن الاخذ
فهو له وان لم يكن حاشرا حين هذه المقالة وبعد صحة الوبة اذا سمت الداية في يده فليس للواهب الرجوع لأن
الزيادة المتصلة تمنع الرجوع اه ملخصا (قوله كانت أمانة) جواب قوله فان شهد الخ (قوله مع التمكن
منه) أي من الاشارة أما لو لم يجد من يشهد عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عنه يأخذه منه الظالم فتركه
لا يضمن بحر عن الحامية (قوله أول يعرفها) سني على ما مر من أن الاشارة لا يكتفي عن التعريف (قوله
ان أنكر ربها) أما لو صدقه فلا ضمان اجابا بحر (قوله وبه تأخذ الخ) وكذا ذكر الطحاوي كافي النهر عن
الاتقائي قال في البحر وفي اللوالبية محل الاختلاف فيما اذا اتفقا على كونها لقطة لكن اختلفا هل تنقلها
لمالك أو لا أما اذا اختلفا في كونها لقطة فقال المالك أخذتها غصبا وقال الملتقط لقطه وقد أخذتها لك
فالملتقط ضامن بالاجماع (قوله ولومن الحرم) لا تطلق قوله عليه الصلاة والسلام اعرف عفاصها أي وعاءها
ووكاءها أي رباطها وعرفها سنة وأما قوله عليه الصلاة والسلام في مكة ولا تحمل ساقطها الا تشد فقال في الفتح
لا يعارضه لأن معناه لا يحمل الا لمن يعرف ولا يحمل لنفسه وتخصيص مكة حيث نزل فيه وهم سقوط التعريف بها
بسبب أن الظاهر أن ما وجد بها من لقطة فالظاهر أنه للغرباء وقد نزل فوافلا يفيد التعريف فيسقط (قوله
ولقطة ولقطة) أي لا فرق بينهما أي في وجوب أصل التعريف ليناسب قوله إلى أن علم أن صاحبها لا يطلبها فإنه
يستثنى تعريف كل لقطة بما يناسبها بخلاف ما مر عن ظاهر الرواية من التعريف حولا للكل (قوله فينتفع
الرافع) أي من رفعها من الارض أي التنقلها وأني بالقائه فدل على أنه انما ينتفع بها بعد الاشارة والتعريف
إلى أن غلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها والمراد جواز الانتفاع بها والتصدق وله امساكها لصاحبها
وفي الخلاصة له بيعها أيضا وامساكها ثم اذا باع ربحا ليس له نفع البيع لو باع القاضى والا فلو فاعله
ابطاله وان هلك فان شاء ضمن البائع وعند ذلك يتفديعه في ظاهر الرواية وله دفعها للقاضى فيصدق بها
أو يترضاها من ملي أو يدفعها من مئارية والظاهر أن له البيع أيضا وفي الحاوي القدسي الدفع إلى القاضى أجود
ليفعل الاصلح وفي المجتبى التصديق بها في زماتنا أولى ونفى التفصيل بين من يغلب على الظن ورعه وعدمه نهر
ملخصا (تبينه) ظاهر كلامهم متونا وشروعا أن حل الانتفاع للتفسير بعد التعريف لا يتوقف على اذن
القاضي ويحالفه ما في الحامية من أنه لا يحمل ذلك للتفريق لا أمره عند عامة العلماء وقال بشر يحمل اه بحر
ومثله في الشربلية عن البرهان ثم في الهداية والعناية جواز الانتفاع للفقير باذن الامام لانه مجتهد فيه وبأن
قرىبا عن الثروري التمس معنى الانتفاع به لصرها إلى نفسه كافي النسخ وهذا لا يتحقق ما بقيت في يده لا تملكها
كما توهمه في البحر لانها باقية على ملك صاحبها لم تصرف فيها حتى لو كانت أقل من نصاب وعنده ما تصير به
نصابا حال عليه الحول تحت يده لا يجب عليه زكاة اه قلت مستغناء أنها لو كانت ثوبا قلبه لا يملكها مع أنه
يصدق عليه أنه صرفها إلى نفسه فراد البصر التصرف فيها على وجه التملك فلود را هم يكون بانفاقها وغيرها بحسبه

وفي المجامع (إلى أن علم أن
صاحبها لا يطلبها أو أنها قد ان
بقيت كالا طعمة) والثمار
(كانت أمانة) لم تضمن
بلازمة فلو لم يشهد مع التمكن منه
أول يعرفها ضمن ان أنكر ربها
أخذه للرد وقبل الثاني قوله
بمينه وبه تأخذ ساوى وأقره
المصنف وغيره (ولومن الحرم
أو قبله أو كثيرة) فلا فرق بين
مكان ومكان ولقطة ولقطة
(فينتفع) الرافع (بها)

فهو احتراز عن التصرف بطريق الاباحة على ملك صاحبها ولا اقال وانما نفي الاستفاد بالملك لانه ليس المراد الاستفاد بدونه كالا باحة ولا املك يعطى لو صرف الثمن الى نفسه كما في الخيانة اه (قوله لو فقيرا) قيد به لان الغنى لا يحصل له الاستفاد بها الا بطريق القرض لكن باذن الامام نهر (قوله على فقير) أي ولو ذمتها لا حريا كما في شرح السيرة قال في النهر قالوا ولا يجوز على غنى ولا على طفله الفقير وعنده ولو فعل فبني أن لا يتردد في ضمانه (قوله وفرعه) الضمير عائدا الى الغنى المفهوم من قوله والاستفاد بها فلا بد أن يراد بفرعه الكبير الفقير لما علمت من انه لا يجوز على طفل الغنى ولو فقيرا (قوله توضع في بيت المال) للثواب بحرط (قوله وفي القنية الخ) عبارة وما يتصدق به الملتقط بعد التعريف وغلة طنه انه لا يوجد صاحب له لا يجب ايصاؤه وان كان يرجو وجود المالك وجب الايصاء اه والمراد الايصاء بضمناها اذا ظهر صاحبها ولم يجوز تصدق الملتقط لا الايصاء بعينها قبل التصديق بها لكنه مضموم بالاولى فلذا عم السارح وفي اله سرتم اذا أمسكها وحضرته الوفاة أو وصى بها ثم الورثة يعرفونها قال في الفتح ومقتضى النظر أنهم لو لم يعرفوها حتى هلكت وجب صاحبها انهم يضمنون لانهم وضعوا أيديهم على اللقطة ولم يشهدوا أي لم يعرفوا قال في البحر وقد يقال ان التعريف عليهم غير واجب حيث عزمها الملتقط اه قلت الطاهر أن كلام الفتح فيما اذا لم يشهد الملتقط ولم يعرفها شاء على ما قدمناه عنه من أن الشرط التعريف قبل هلاكها لا الاشهاد وقت الاخذ وتقدم ما فيه (قوله بعد التصديق) اراد به ما يشمل استفاد الملتقط بها اذا كان فقيرا كما في البحر (قوله أو تسميته) فملكها الملتقط من وقت الاخذ ويكون الثواب له خاتية (قوله اجازتها) الاولى اجازته أي اجازة فعل الملتقط (قوله الصبي) كالتع (أي في اشتراط الاشهاد قال في البحر وفي القنية وجد الصبي انطه ولم يشهد يصح كالتابع اه قلت والمراد ما يشمل اشهاد وليه أو وصيه (قوله ثم لا ييه أو وصيه التصديق) أي بعد الاشهاد والتعريف كما في القنية قال في البحر وكذا انه يملكها للصبي لو فقير بالاولى (قوله وضمانها في مالهما) كذا يجنبه في شرح منظومة ابن وهبان للمصنف حيث قال ينبغي على قول أصحابنا اذا تصدق بها الاب أو الوصي ثم طهر صاحبها وضمانها أن يكون الضمان في مالهما دون الصبي اه قلت قد يزيد عنه بما يأتي من أن سملت تطهير القاضي تأمل وبه يدفع بحث البحر بأن في تصديقها بضرار بالاصغر اذا حصر المالك والعير هالكه من يد الفقير (قوله ولو تصدق بأمر القاضي) مرطط بشو له أو تسميته لان أمر القاضي لا يريد على تصدقه بنفسه (قوله وأيهما ضمن لا يرجع به على صاحبه) فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ ويكون الثواب له خاتية وبه علم أن الثواب موقوف بحر (قوله أو ضال) الضال هو الانسان والفضالة الحيوان الضائع من ذكر أو أنثى وينال لغير الحيوان ضائع وانطة مصاح فعلم أن الضالة بالتاء تشمل الانسان الساتع وغيره من الحيوان ودون تاء خاص بالانسان وهو المناسب هنا لعطفه على البهيمة (قوله أصلا) أي سواء التقطه من مكان قريب أو بعيد بخلاف الابن كما يأتي وفي كافي الحاكم وان عوضه شيئا خسر (قوله فله أجر مثله) علاه في المحيط بأنها اجارة فاسدة واعترضه في البحر بأنه لا اجارة أصلا لعدم من يقبل وأجاب المقدسي بحمله على انه قال ذلك لجمع خسر قلت يؤيده ما في اجارات الوالدية ضاع له شيء فقال من دلت عليه فله كذا فاجارة باطلة لان المستأجر له غيره معلوم والدلالة ليست بعمل يستحق به الاجر فلا يجب الاجر وان خصص بأن قال لرجل بعينه ان دلتني عليه هلك كذا ان مشى له ودله يجب أجر المثل في المشي لان ذلك عمل يستحق به فاجارة الا انه غير مفقود بقدر يجب أحر المثل وان دله بلا مشي فهو والاقل سواء اه وبه طهر أنه هناكان خصص فاجارة فاسدة لكون مكان ارد غير مفقود فيجب أجر المثل وان عم فباطلة ولا أحر فتوله كاجارة فاسدة الاولى ذكره بصيغة التعليل كما فعل في المحيط (قوله ونسب التلقاط البهيمة الخ) وقال الاثمة الثلاثة اذا وجد البقر والبهيمة في الصحراء قلنا أفضل لان الاصل في أخذ مال الغير الحرمة واباحة الالتقاط مخافة الضياع واذا كان معها ما تدفع به عن نفسه كالقرن مع القوة في البقر والفرس مع الكدم في البعير والفرس يقبل طر صياعها ولكنه نوههم وثناها لقطعة نوههم ضياعها فيسحب أخذها وتعرفها صيانة لاموال الناس كالتاة وقوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الابل ما تب ولها معها سقاؤها وحذاؤها وماءؤها وكل النحر فذرناها حتى يجدها ربها أجاب عنه في المبسوط بأنه كان اذا انقلبته أهل الصلاح والامانة وأما في زماننا لا يأمن وصول يد غاشية اليها بعدد في أخذها

لو فقيرا وان تصدق بها على فقير ولو على أصله وفرعه وعمره الا اذا عرف انه الهدي فاسها توضع في بيت المال) تارة خاتية وفي القنية لورجى وجود المالك وجب الايصاء (عان جاء ما لكها) بعد التصديق (خير بين اية فعله ولو بعد هلاكها) وله نوابها (أو تسميته) والطاهر أنه ليس للوصي والاب اجازتها نهر وفي الوهبانية اله بي كالع فبعض ان لم يشهد ثم لا ييه أو وصيه التصديق وضمانها في مالهما لا مال الصغير (ولو تصدق بأمر القاضي) في الاسم (كما له أن يضمن الثاني) والا امام (لو فعل ذلك) لانه تصدق بمال العرف فصار ذنبه ذخيرة (أو يضمن) المسكين وأيهما ضمن لا يرجع به على صاحبه (ولو العين فأنه أخذها من الفقير ولا شيء للملذذ) مال أو بهيمة أو ضال (من الجعل أصلا) الا بالشرط كن رذه فله كذا فله اجر مثله تارة خاتية كاجارة فاسدة (ونسب التلقاط البهيمة الضالة وتعرفها

احبارها وحفظها فهو أولى ومقتضاه ان غلب على ظنه ذلك أن يجب الالتقاط وهذا حق فانقطع بأن مقصود
 الشارح وصولها الى ربه فاذا تغير الزمان وصار طريق التلقح حكمه عنده بلا شك خلافاً وهو الالتقاط للحفظ
 وتماه في الفتح (قوله وكره الخ) قال في البحر ربه علم أن التقاط الهبة على ثلاثة أوجه لكن ظاهر الهداية
 أن صورة الكراهه انما هي عند الشافعي لا عندنا اه قلت وهو أيضاً ظاهر ما قدمناه آتباع الفتح (قوله
 وكدم) مع الكاف وسكون الهمزة من باب شرب وقتل وهو العوض بأدنى القم (قوله ان ظن انها ضالة)
 أي غلب على ظنه بأن كانت في موضع لم يكن يشربه بيت مدر أو شعر أو قافلة نازلة أو دواب في صحراها بحر عن
 الحاروي (قوله الا اذا قال له قاض الخ) أي بعد إقامة البينة من الملتقط كما شرطه في الاصل وصححه في الهداية
 لاحتمال أن يكون غصباً في يده والبينة لكشف الحال لا للتقضاء فلا يشترط لها خصم وصريح في الظهيرية بأن
 الملتقط كذلك وان قال لا يمينه فيقول له بين يدي ثقات أنتق عليها ان كنت صادقاً وقد منّا أن القاضى لو جعل
 ولا التقيط للملتقط جاز لا لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه فعليه لا يكون متبرعاً بالانفاق بلا أمره اذا شهد لرجع
 كالوحي بحر ملخصاً (قوله لم يكن ديناً في الاصح) لأن الامر متردد بين الحسبة والرجوع فلا يكون ديناً
 بالشك بحر (قوله لا ما زعمه ابن الملك) من انه اذا لم يأمره بالانفاق فادعاء بعد بلوغه وصدقه الملتقط
 رجع عليه ح (قوله نهر) أصله لنهر (قوله والمديون) أي الذي ثبت للملتقط الرجوع عليه بما أنفقه
 بقول القاضى أنتق لرجع (قوله أو سيده) أي ان ظهر له سيده باقراره بحر (قوله أو هو بعد بلوغه) فلو مات
 صغير ارجع على بيت المال كما في التمهاتى عن النظم (قوله وان كان لها تنع) بأن كانت هبة يحمل عليها
 كالحمار والبغل (قوله باذن الحاصكم) الذي في المتن وغيره انه يؤجرها القاضى لكن لا يجزى أن اذنه
 كنهله (قوله منه) أي من بدل الاجارة (قوله كالفصال) أي العبد الذي ضل عن سيده (قوله
 بخلاف الآبق) فانه لا يؤجره القاضى لانه يحاف عليه أن يأتى كذا في التبيين وسوى بينهما في الهداية بقوله
 وكذلك يفعل بالعبد الآبق بحر ووفق المقدسى في شرحه بحمل ما في الهداية على ما اذا كان معه علامة
 تمنع من الاباق كالراية وقتل السر بلالى عنه وجهها آخر وهو حمله على ما اذا كان المستأجر ذا قوة ومنفعة لا يحاف
 عليه أو على الإيجار مع اعلام المستأجر بحاله ليحفظه غاية الحفظ اه قال في البحر ولم ارحكم التقيط اذا صار
 بميزا ولا مال له هل يؤجره القاضى للنفقة أولا (قوله ولو لا انفاق اصل الخ) قالوا انما يأمر بالانفاق يومين
 أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر مالكها فاذا لم يظهر يأمر ببيعها لأن دائرة النفقة مستأصلة فلا تنظر في
 الانفاق مدة مديدة هداية (قوله وله منه ما من ربه بالانفاق) فان لم يعطه باعها القاضى وأعطى
 نفقته ورد عليه الباقي ولا فرق بين أن يكون الملتقط أنفق من ماله أو استدان بأمر القاضى لرجع على صاحبها
 كما في الحاروي وقد مر حوا في نفقة الزوجة المستدانة باذن القاضى أن المرأة تتمكن من الحوالة عليه بغير
 رضاه وقياسه هنا كذلك بحر (قوله فان هلك بعد حبه) أي منع الملتقط اللقطة عن صاحبها سقطت
 النفقة لانها تصير كالرهن قال في النهر ولم يحك المصنف في الكافي تعالى صاحب الهداية فيه خلافاً لفهم أنه
 المذهب وجعله القندورى في تقريره قول زفر وعند أصحابنا لا يسقط لو هلك بعده وعزاه في النبايع الى علمائنا
 الثلاثة اه قلت وظاهر الفتح اعتماد ما ذكره القندورى فانه قال انه المنقول وكذا نقل في السر بلالية عن
 خط العلامة واسم أن ما في الهداية ليس بذهب لاحد من علماء الثلاثة وانما هو قول زفر ولا يساعده الوجه
 ثم نقل عن المقدسى انه يمكن أن يكون عن علمائنا فيه روايتان أو اختار في الهداية قول زفر فأنمله اه وعلى
 ما في الهداية جرى في المتن والدرر والنقاية وغيرها (قوله جبراً عليه) افاد أن المراد بعدم الدفع عدم
 لزومه كما في البحر (قوله بلاينة) أراد بها القضاء بها بحر (قوله فان بين علامة) أي مع المطابقة وتر
 في التقيط أن الاصابة في بعض العلامات لا تكفي وظاهر قول التارخانية أصاب في علامات اللقطة كلها انه
 شرط ولم أر ما للزمين كل من المذيعين وأصابا وينبغي حل الدفع لهما بحر (قوله بين أولاً) لكن هل يجبر قيل
 نعم كالزهر بن وقيل لا كالكيل بنبض الوديعه اذا صدقه المودع ودفع بالفرق بأن المالك هنا غير ظاهر
 والمودع في مسئلة الوديعه ظاهر فتح (تممة) دفع بالتصديق أو بالعلامة وأقام آخر بينة انها فان فائمة
 أخذها وان هالكه ضمن ايها شاة من ضمن القابض لا يرجع على احد أو الملتقط فكذا في رواية

ما لم يحف ضبا عنها) فيجب
 وصحته لو دعها ما تدفع به عن
 نفسها كقرن لبقر وكدم لا بل
 تنارخانية (ولو) كان الالتقاط
 (في الصحراء) ان ظن انها ضالة حاروي
 (وهو في الانفاق على التقيط
 والنفقة متبرع) لتصور ولايته
 (الا اذا قال له قاض أنتق لرجع)
 فلو لم يذ كر الرجوع لم يكن ديناً
 في الاصح (أو يصدقه الملتقط بعد
 بلوغه) كذا في الجمع أي يصدقه
 على أن الثاني قال له ذلك لا
 ما زعمه ابن الملك نهر والمديون
 رب اللقطة وأبو الملتقط أو سيده
 أو هو بعد بلوغه (وان كان لها
 تنع أبرها) باذن الحاصكم
 (وأنتق عليها) منه كالفصال
 بخلاف الآبق وسجي في باب
 (وان لم يكن باعها) القاضى
 وحفظ ثمنها ولو لا انفاق اصل
 امر به لأن ولايته نظرية اختيار
 فلو لم يكن ثمة نظراً لم يتخذ أمره به
 فتح بجنا (وله منها ما من ربه بالانفاق)
 النفقة) فان هلك بعد حبه
 سقطت وقيله لا (ولا يدفعها الى
 مدعيها) جبراً عليه (بلاينة فان
 بين علامة حل الدفع) بالاجبر
 (وكذا) يحل (ان صدقه مطلقاً)
 بين اولاه اخذ كفضل الاصح
 البينة في الاصح نهاية

وفي اخرى يرجع وهو الصحيح لانه وان صدقه الا انه بالقضاء عليه صار مكد باشر عاقل اقراره نهر عن القرض
(قوله لان يده احق) لعل وجهه كونه اسبق وان له حق تملكها بعد التعريف لو فقير او يفهم منه
بالاولى انه لو انتزعها من يده اخره اخذها منه كما قالوا في اللقيط وهو خلاف ما في الولوالجية حيث سوى بين
مستلحق الضباع والانتزاع في انه لا خصومة له ولا يمتحن ان ما في السراج ينعلها (قوله جهل اربابها) يشمل
ورثتهم فلو علمهم لزمه الدفع اليهم لان الدين صار حقهم وفي الفصول العلامة من له على آخر دين فطلبه
ولم يعطه فمات رب الدين لم يتو له خصومة في الآخرة عند أكثر المتأخرين لانها بسبب الدين وقد انقل الى
الورثة واختار ان الخصومة في الظلم بالمنع للميت وفي الدين للورثة قال محمد بن الفضل من تناول مال غيره بغير
اذنه ثم رد البديل على وارثه بعد موته برى عن الدين وبقي حق الميت لطلبه اياه ولا يبرأ عنه الا بالتوبة والاستغفار
والدعاء اه (قوله فعليه التصديق بقدرها من ماله) أي الخاص به او المتصل من المظالم اه ط
وهذا ان كان له مال وفي الفصول العلامة لو لم يقدر على الاداء لفقره أو لفساده أو لعدم قدرته قال شاذ
والناطقي رحمهما الله تعالى لا يواخذ به في الآخرة اذا كان الدين من متاع أو قرض أو كان غصبا يواخذ به
في الآخرة وان نسي غصبه وان علم الوارث دين موثره والدين غصب أو غيره فعليه أن يقضيه من التركة
وان لم يقض فهو مؤاخذ به في الآخرة وان لم يجد المديون ولا وارثه صاحب الدين ولا وارثه فتصدق المديون
أو وارثه عن صاحب الدين برى في الآخرة (قوله كن في يده عروض لا يعلم مستحقها) يشمل ما اذا كانت
لقطة أو غصبا أو رشوة فان كانت لقطة فقد علم حكمها وان كانت غير هاتين الظاهرتين وجوب التصديق باعيانها
أيضا (قوله سقط عنه المطالبة الخ) كنه والله تعالى اعلم لانه بمنزلة المال الضائع والفقره مصرفه عند جهل
اربابه وبالتوبة يسقط اثم الاقدام على الظلم ط (قوله يجب عليه أن يتصدق بمنزله) اختار انه لا يلزمه
ذلك كما في التمهات في عن الظهريه وسكن في البحر والهر عن الولوالجية (قوله جاز رقيقه الخ) الظاهر
أه احتراز عن الاجنبي اذا رقيق في السفر مأذون سلك له كما قالوا في جواز احراره عن رقيقه اذا أعوى
عليه وكذا انفاقه عليه وهذه المسئلة وقعت لحمد ربه الله تعالى في سفره مات بعض أصحابه فباع كبه وأمتعته
فقبل له كيف فعل ذلك واستبقاض فقال والله يعلم المنسدم من المصلح يعني أن ذلك من الإصلاح المأذون فيه
عادة فانه لو حمل متاعه الى اهله يحتاج الى نفقة ربما استغرقت امتاعه لكن للورثة الخيار في ادب الاوصياء عن
المحيط عن المستحق مات في السفر فباع رقيقه وتركه وهم في موضع ليس فيه فاض قال محمد جازيهم وللمشتري
الا نفع مما اشتراه منهم ثم اذا جاء الوارث ان شاء اجاز البيع وان شاء اخذ ما وجد من المتاع وضمن ما لم يجد
كاللقطة اذا جاء صاحبها يأخذها فان لم يجد فله أن يضمن الذي اصحابه له أن يجبر التصديق اه (قوله
ان له قيمة فلقطة) وقبل انه كالنفاق الذي يجده في الماء وذكر في شرح الوهبانية ضابطا وهو أن ما لا يسرع اليه
الضاد ولا يعتاد ربه كحطب وخشب فهو لقطة ان كانت له قيمة ولو جمعه من اما كن متفرقة في الصحب
كما لو وجد جوزة ثم اخرى وهكذا حتى بلغ ماله قيمة بخلاف تماح أو كثر في نهر جرفه فبجوزا أخذه وان كثر
لانه مما يفسد لو تركه وبخلاف النوى اذا وجد متفرقا فاوله قيمة فبجوزا أخذه لانه مما يربى عادة فبغير بمنزلة المساح
ولا كذلك الجوز حتى لو تركه صاحبه تحت الاتجار فهو بمنزلة (قوله ما لم يكن كثيرا) ذكر التميمي على تأويل
الترك بالمترول والطاهر أن المراد بالكثير ما زاد على خمسة دراهم لما في البحر عن الخلاصة والولوالجية مات غريب
في دار رجل ومعه قدر خمسة دراهم فله أن يتصدق على نفسه ان كان فقيرا كاللقطة وفي الخاتمة ليس له ذلك لانه
ليس كاللقطة قال في البحر والاول اثبت وصرح به في المحيط (قوله فان لم يجدهم فله لوم صرفا) هذا ذكره
في النهر وهو زائد على ما نقله في البحر عن الحاوي القدسي وقد راجعت الحاوي فلم أجده فيه أيضا (قوله
محضنة) بالماء المهملة والضاد المجهمة في المصباح حرض الطائفة اذا جثم عليه (قوله أي برج) في المصباح
برج الحمام مأواه (قوله اختلط بها أهلي لغيره) المراد بالاهلي ما كان يملكه كغيره (قوله لا ينبغي له أن
يأخذه) لانه وبما بطير فيذهب الى محله الأصلي فلا ينافي ما مر من أن اللقطة يندب اخذها فاده ط (قوله
لانه ملت الغير) لان ولد الحيوان يتبع امه (قوله واذا لم يملك القرض) أي ولم يعلم مالكة (قوله وفي الوهبانية
الخ) نقل بالمعنى وترك مما في الوهبانية قد كون النمار مما لا يبق ويكون ذلك في بستان احتراز عن انقري

(السقط لقطة فضاعت منه

ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة

بينهما بخلاف الوديعه) مجتبي

ونوازل لـ كن في السراج

الصحيح أن له الخصومة لان يده

احق (عليه ديون ومظالم جهل

اربابها وأيس) من عليه

ذلك (من معرفتهم فعليه التصديق

بقدرها من ماله وان استغرقت

جميع ماله) هذا مذهب اصحابه

لا تعلم بينهم خلافا كن في يده

عروض لا يعلم مستحقها اعتبارا

للدیون بالايمان (و) متى فعل

ذلك (سقط عنه المطالبة) من

اصحاب الديون (في العقب) مجتبي

وفي العمدة وجد لقطة وعزفها

ولم ير ربه فانتفع بها فقره ثم

أيسر يجب عليه أن يتصدق بمنزله

(مات في البادية جاز رقيقه بيع

متاعه ومركبه وحمل غنمه الى اهله

٣ مطلب وجد في الماء ان له قيمة

فلقطة والا فخلال لا شدة) كسائر

المباحات الاصلية دور وفي الحاوي

غريب مات في بيت انسان ولم

يعرف وارثه فتركه كاللقطة ما لم

يكن كثيرا فليت المال بعد النقص

عن ورثته سبب فان لم يجدهم فله

لوم صرفا (محضنة) أي برج (حمام

اختلط بها أهلي لغيره لا ينبغي له

أن يأخذه وان أخذه طلب صاحبه

ليرده عليه) لانه كاللقطة (فان

فرغ عنده فان) كانت (الأم

غريبة لا يترخص بفرسها) لانه

ملت الغير (وان الام لصاحب

الخصنة والغريب ذكر في الفرخ له

وان لم يعلم أن يدرجه غريبا لا ينبغي

عليه ان شاء الله قلت واذا لم يملك

الفرخ فان فقيرا أكله وان غنيا

تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان

ينفصل الامام الحلواني طه بربنة

وفي الوهبانية

بما تخرجت اشجار في غير اثمار
لاباس بالتناول ما لم يعلم النهي
صريحاً ودلالة وعليه الاعتماد
وفيها

وأخذت تفاحاً من النهر جارياً
يجوز وكثير في الجوز ينكر
(كتاب الآبق)

متابعة عرضة التلف والزوال
التي شيئاً وقال من أخذه فهو له

مطلب
له الأخذ من ثمار السكر في العرس

مطلب
وجد دراهم في الجدار أو استيقظ
وفي يده مسرة

مطلب
أخذ صوف ميتة أو جلد ها

مطلب
سرق مكعبه ووجد مثله أو دونه

قرر الزبدي أن الإنسان إذا ضاع
له شيء وأراد أن يرده الله سبحانه
عليه فليقف على مكان عال
يستقبل القبلة ويقرأ الفاتحة
ويهدى ثوابه للنبي صلى الله
عليه وسلم ثم يهدى ثواب ذلك
لسيدى أحمد بن علوان ويقول
يا سيدى أحمد يا ابن علوان إن لم
ترد عليّ ضالتي والانزعمتك من
ذوبان الأولياء فإن الله تعالى
يرد عليّ من قال ذلك ضالته ببركته
اجهوري مع زيادة كذا في حاشية
شرح المنهج للدودي رحمه الله

أه منه

والسواد وحاصل ما في شرحها عن الخاتبة وغيرها أن الثمار إذا كانت معلقة تحت الاشجار فلو في المصر
لا يأخذ شيئاً منها ما لم يعلم أن صاحبها أباح ذلك نصاً أو دلالة لأنه في المصر لا يكون مباحاً عادة وإن كان
في البستان فلو الثمار مما يبق ولا يفسد كالجوز واللوز لا يأخذ ما لم يعلم الاذن ولو مما لا يبق قليل كذلك
والمعتد أنه لا بأس به إذا لم يعلم النهي صريحاً أو دلالة أو عادة وإن كان في السواد والقرى فلو الثمار مما يبق
لا يأخذ ما لم يعلم الاذن ولو مما لا يبق اتفقوا على أن له الأخذ ما لم يعلم النهي ولو كان الثمر على الشجر فالأفضل
أن لا يأخذ ما لم يؤذن له إلا في موضع كثير الثمار يعلم أنهم لا ينصون بمنزل ذلك فلا كل دون الحبل (قوله
وفي الجوز ينكر) لأنه مما يبق ولا يرى عادة بخلاف التفاح والكمثرى لأنه لو ترك يفسد وبخلاف التوى لأنه
مما يرى كما ترى أنه في مسألة الحطب (فروع) ألقى شيئاً وقال من أخذه فهو له فلو سمعه أو بلغه ذلك القول
أن يأخذه واللام يملكه لأنه أخذه أمانة للمالك ليرده عليه بخلاف الأول لأنه أخذه على وجه الهبة وقد تمت
بالقبض ولا يقال أنه يجب الجهر به فلا يصح هبة لا نقول هذه جهالة لا تنفي إلى المازعة والمالك يثبت عند
الأخذ وعنده هو متعين معلوم أصله أنه عليه الصلاة والسلام قرب بدات ثم قال من شاء اقتطع ويقرره أن مجرد
الانشاء من غير كلام يفيده هذا الحكم كمن ستر السكر والدرهم في العرس وغيره فمن أخذ شيئاً ملكه لأن الحال
دليل على الاذن وعلى هذا الوضع الماء والجد على بابيه يباح الشرب منه لمن مر به من غنى أو فقر وكذا إذا غرس
شجرة في موضع لا ملك فيه لأحد وأباح للناس ثمارها وكل ذلك مأخوذ من الحديث اه ملخصاً من
شرح السير الكبير وفي التارخانية عن النبايع اشترى داراً فوجد في بعض الجدار دراهم قال أبو بكر أنها
كاللطة قال النقيب وإن ادعاه البائع رد عليه وإن قال ليست لي فهي لقطه اه وفيها سال رجل عطاء رحمه
الله تعالى عن بات في المسجد فاستيقظ وفي يده مسرة فدنا من قال ان الذي سترها في ذلك لا يريد إلا أن يجعلها لك
وفي البحر وجد في البادية بغير امد بوحا قرب الماء لا بأس بالأخذ كل منه ان وقع في قلبه أن مالكة اياه وعن
الثاني طرح ميتة فأخذ آخر صوفها له الانتفاع به والمالك أخذه منه ولو سلخ الجلد ودبغه للمالك أن يأخذه ويرد
عليه ما زاد الدبغ فيه وفي الخاتبة وضعت ملائمتها ووضع أخرى ملائمتها ثم أخذت الأولى ملائمة الثانية
لا يفتي للثانية الانتفاع بملائة الأولى فإن أرادت ذلك قالوا ينبغي أن تصدق بها على بنتها الفقيرة بنية كون
الثواب لصاحبتهما إن رضيت ثم تستوب الملائة من الفت لأنها بمنزلة اللطقة وكذلك الجواب في المكعب إذا
سرق اه وفيه بعضهم بأن يكون المكعب الثاني كالأول أو أجود فلو دونه له الانتفاع به بدون هذا
التكلف لأن الأخذ لا جود وترد الادون دليل الرضى بالانتفاع به كذا في الطهريه رغبة مخافة لقطه من جهة
جواز التصديق قبل التعريف وكنهه للضرورة اه ملخصاً قلت ما ذكر من التفصيل بين الادون وغيره
انما يباهر في المكعب المسروق وعليه لا يحتاج إلى تعريف لأن صاحب الادون معرض عنه قصداً فهو بمنزلة
الدابة المهزولة التي تركها صاحبها عدا بل بمنزلة القاء التوى وقشور الرمان أمالوا أخذ مكعب غيره وترك مكعبه
غلطاً فله أن يأخذه ويبيع ذلك بالقرائن فهو في حكم اللطقة لا بد من السؤال عن صاحبه بلافق بين اجود
وأدون وكذا لو اشتبه كونه غلطاً أو عدا لعدم دليل الاعراض هذا ما ظهر لي قائله (قائده) ذكر ابن حجر
في حاشية الايضاح عن بعض الصوفية قدس الله تعالى أسرارهم مانعه إذا ضاع مثل شيء فقل يا جامع الناس
ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد اجمع بيني وبين كذا ويسميه باسمه فانه مجزب قال النووي وقد جرت به
فوجدته نافعا لوجود الضالة عن قرب غالباً ونقل عن بعض مشايخه مثل ذلك اه والله سبحانه أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الآبق) •

اسم فاعل من آبق كغريب وجمع ومنع قاموس والاكثر الأول مصباح ومصدره آبق ويجزى وأباق كتاب
وجعه ككشاف وركع قاموس (قوله مناسبته) أي مناسبة الآبق للقط والقطعة عرضة التلف أي
الهلاك والزوال أي زوال يد المالك أي توقع عروض الامرين أو أحدهما في الثلاثة وهو وجه ذكرها عقب
الجهاد فان الانفس والاموال فيه على شرف الزوال كما مر واعترض في التفتيح أن عرضة ذلك في الآبق بفعل
فاعل محتمل فالأولى ذكره عقب الجهاد وأجاب في البحر بأن خوف التلف من حيث الذات في اللقط أكثر

من اللقطة فذكر عقبه وأما التلق في الآتي فمن حيث الاستفاد للمولى لأن حيث الدان لأنه لو لم يعد إلى مولاه لا يموت بخلاف اللقطة فإنه لصغره أن لم يرفع يموت قال نسب ترتيب المشايخ (قوله والاباق انطلاق الرقيق تمردا) وهو في اللغة الهرب كما في المغرب والتمرد الخروج عن الطاعة احتزبه عن المال وهو المملوك الذي ضل عن الطريق إلى منزل سيده بلا قصد (قوله من مؤجره) بفتح الجيم اه ح أي مستأجره ولو عثر به لكان أوفى ط (قوله ومودعه) بفتح الدال اه ح (قوله ووصيه) أي الوصي عليه بأن مات سيده عن أولاد صغار وأقام هو أو القاضي عليهم وصيا فان العبد يكون داخل تحت وصايته (قوله أخذه فرض ان خاف ضياعه) أي ان غلب على ظنه ذلك وهذا ذكره في البحر أخذ من عبارة البدائع وبأق ما فيه وذكره في التمعن بجنا قبه هما المصنف (قوله ويندب أخذه ان قوى عليه) عبارة كافي الحاكم وإذا وجد عبدًا بآفة وهو قوى على أخذه قال بسعه تركه وأحب إلى أن يأخذه فبرده على صاحبه اه ومفهومة أن قيد القوة على أخذه تأكيده لإفادة جواز الترك وأنه لا يجب أخذه بل يندب فهو في الحقيقة لم يرفع فوهم الوجوب عند القدرة عليه وبه يدفع ما أورد على المصنف من أن هذا الشرط لا يخص ما نحن فيه بل هو عام في سائر الكاليف على أن يكون القدرة شرطًا عامًا لا يوجب عدم ذكرها في معرض بيان الأحكام قال تعالى وقته على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ولم يصرح بشرط عدم خوف ضياعه لعلمه من قوله فرض ان خاف ضياعه ففهم (قوله لما في البدائع الخ) تعليل لقوله أخذه فرض ان خاف ضياعه الخ وقد تبين في ذلك البحر واعتد به في النهي بأنه قد تم من البدائع أن القول بفرضية أخذ اللقطة عند خوف الضياع قول الشافعي وقول البدائع هما أن حكم أخذ الآتي بحكم اللقطة لا يدل على فرضية أخذه عندنا ثم في التمعن يمكن أن يجري فيه التفصيل في اللقطة بين أن يغلب على ظنه تلفه على المولى أن لم يأخذه مع قدرة تامة عليه فيجب أحده والافلا اه قلت لكن تقدم أن مانسه في البدائع إلى الشافعي مدعيا قوله هنا حكمه بحكم اللقطة فيبدأ أنه إذا كن أخذها واجبا يكون أخذه منهلها وقد صرح في غير البدائع بأن أخذها واجب فأخذ الآتي كذلك فلا تأمل (قوله واستوثق منه بكفيل ان شاء) قال في التمعن ثم إذا دفعه إليه عن يمينه فقي أوله أنه لا يكفيل وتركه رواه ان اه وظاهره أن ذلك في حق القاضي وهو صريح ما في كافي الحاكم قال ط وذكر العلامة نوح في رواية عدم أخذ الكفيل أصح لأنه لما أقام البيعة أنه لم يحرر تأخير لأن الدفع في هذه الصورة واجب اه قلت لكن في انتارخانية أن رواية الأخذ حوط (قوله أيضا) أي مع الاستيثاق منه بكفيل (قوله بوجه) كبيع أو هبة بنفسه أو بوكيله (قوله دفع إليه بكفيل) أخذ الكفيل هنا رواية واحدة كما في التمعن قال في انتارخانية ولم يذكر في الذب أن القاضي يخبر في الدفع إليه أو يجب عليه الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه قلت ينبغي وجوب الدفع في صورة إقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة تأمل (قوله بخافة جهله) أي أحد جعله (قوله سلك) أي بإبائه (قوله فان طالت المدة) سألني أن القاضي يجبر الآتي تعزيرا أو في التارخانية يحسه إلى أن يفي مطالبه ويكون هذا الجنس بطريق التعزير ويتفق عليه في مدة الحبس من بيت المال ثم قال فان لم يفي له مال وبال وقال دفع باعه بعد ما حبسه ستة أشهر ويدفع الثمن إلى صاحبه إذا وصف حاله وعلامته اه وجوابه طاهر على أنه لا يؤجره خوف إبقائه كما ترى في النقطه وبأق (قوله ولو علم مكانه) في الخواشي البيهقيية به في أن يكون هذا إذا تذر إبعاده إلى مالكة وخيف تلفه وقد ذكر في القنية أن مال الغائب لا يباع إذا علم مكان الغائب لا مكان إبعاده اه هرقلت قد يكون إبعاده إلى مالكة موجبا لكثرة الدفعة فيقتصر زمانه وقد لا يكثر اه أخذ ما دفعه إليه القاضي (قوله وأمسك من غنمه ما أنفق منه) التمهيد في منه لقاضي والمراد ما أنفق من بيت المال أي من قدر ما أنفق له من بيت المال (قوله أو علم) بتشديد اللام أي وصف علامته وفي المصاحح علمت له علامة بالانديد وضعت له أماره يعرفها (قوله دفع باقي الثمن إليه) نقل في انتارخانية عن التهذيب أنه لا يدفع إليه الثمن إلا بالبيعة ولا يكتفي بالحلية ونقل عن الكافي أنه يجوز أن يكتب بها قلت يمكن التوفيق بين الآتي في وجوب الدفع والتأني في جواره (قوله عن إعطاء الأذن) أدلوا جدا لا يقي (قوله وحاشا فلا يصح الخ) لأنه لا يصح بيعه بلا إذن القاضي وحيث كان القاضي ممنوعا من إعطاء الأذن لا يصح إذنه لأنه يستفيد الولاية من السلطان ولكن هذا المنع السلطاني لا يقي بعدم موت السلطان المانع على ما أفاده الخبر الرمي في فتاواه فأنزل

والاباق انطلاق الرقيق تمردا كذا
عثره ابن الكلبي ليدخل انهارب
من مؤجره ومستعيره ومودعه
ووصيه (أخذه فرض ان خاف
ضياعه ويحرم (أحده) لنفسه
ويندب) أخذه (ان قوى عليه)
والافلا ندب لما في البدائع حكم
أخذه كلقطة (فان ادعه آخر دفعه
إليه ان رهن واستوثق) منه
(بكفيل) ان شاء لجواز أن يدفعه
آخر (ويحلفه) الحاكم أيضا
(بالله ما أخرجته عن ملكه بوجه
وان لم يبرهن) عطف على ان رهن
(وأقر) العبد (أنه عنده أو ذكر)
المولى (علامته وحليته دفع إليه
بكفيل فان أكره المولى إبقائه)
مخافة جهله (خلف) إلا أن يبرهن
على إبقائه أو على إقرار المولى بذلك
زباني (فان طالت المدة) أي مدة
شيء المولى (بأع القابض ولو علم
مكانه) لا يتصرف المولى بكثرة
الدفع (وحاشا له إذا حده
(و) أمسك من غنمه ما (أنفق منه)
وان جاء) المولى (بعدد وبرهن)
أو علم (دفع باقي الثمن إليه ولا يملك)
المولى (نقص بيعة) أي بيع
القاضي لأنه باع بالشرع فكلمه
لا ينقص قلت لكن رأيت في
معروضات المرحوم أبي السموود
مفتي الروم أنه صدر امر سلطان
يمنع القضاة عن إعطاء الأذن مع
عبيد العسكرية وحاشا فلا يصح
بيع عبيد السباهية فلم أخذه من
مشتريها ويرجع المشتري بثمنه
على البائع

(قوله فكذلك) أي لا يبيع القاني لان تصرفه منوط بالصحة وخصوصا بعد ورود الامر بذلك
 (قوله لم يصدق في نفسه) أي لم يصدق في زعمه المذكور في حق نقض البيع والافهموا اخذ باقراره على نفسه
 (قوله الا أن يكون عنده ولد منها) أي ولد ولدت له في ملكه فيدعي انه ولده منها فيصدق عليه ويثبت النسب
 ويصح البيع اه كفي الخناكم الشهيد (قوله أو يبرهن على ذلك) أي على ما زعمه من التدبير ومحوه وأقاد
 أن ما ذكره المصنف محمول على ما إذا كان مجرد دعوى بلا برهان وبه اندفع ما في الجهر من النقطة من أن عدم
 تصديقه مشكل لانه أي المالك لو باع بنفسه ثم قال هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد وبرهن قبل برهانه لان التناقض
 في دعوى الحرية وفروعهها لا يمنع اه قال في التهر فيجمل على ما إذا لم يبرهن اه وبه أجاب المقدسي أيضا
 (قوله واختلف في النسل) الاولى للمصنف ذكر هذا بقوله ويندب ان قوى عليه لثلاث يوم أن الاختلاف
 في نقض البيع (قوله قبل الخ) وعليه فهو مما خالف فيه الا بن ويخالفه أيضا في انه لا جعل لآدم وأنه لا يحبس
 وأنه يؤجره وينتق عليه من اجرته كاللقطة كما في الجروسياني (قوله ولو عرف بيته الخ) يشير الى أن محل
 الاختلاف ما إذا لم يعلم الواحد مولاه ولا مكانه قال في النسخ أما إذا علم فلا ينبغي أن يختلف في افضلية أخذه وردة
 (قوله صدق) أي بيينه كافي (قوله من مدة سفر) الظاهر أن المعتبر في هذه المسافة ما بين مكان الاخذ
 ومكان سيد العبد سواء ابق من مكان سيده أو غيره كما يشعر به قول الهداية ومن رد الا ببق على مولاه من
 مسيرة ثلاثة ايام فصاعد افقد اعتبار مكان الرد ومكان المولى وعليه فلو خرج في حاجة لمولاه مسافة يومين ثم ابق
 منها مسافة يوم فأخذه رجل وردة على مولاه فله أربعون درهما اعتبارا لمكان المولى والظاهر أيضا كما افاده ط
 أن المعتبر في مكان المولى المكان الذي يحصل فيه الرد عليه حتى لو حلقه المولى وقد سار يوما فلقبه الواحد بعد
 ما سار يومين فله جعل اليومين فقط (قوله ولو صييا أو عمد الخ) جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله من
 يستحق الجعل ودخل في هذا التعميم ما إذا اعتد الراد كآتين فيشتر كان في الاربعين اذ ارداه الى مولاه وما إذا
 رده بنفسه أو نائبه كما إذا دفعه الى رجل وأمره أن يأتي به الى مولاه وأن يأخذ منه الجعل وما إذا اغتصبه منه
 رجل وجاء به الى مولاه وأخذ جعله ثم جاء الاخذ وبرهن انه أخذه من مسيرة سفر فله الجعل ويرجع المولى على
 الغاصب بماد دفعه اليه لانه أخذه بعير حق (قوله من يستحق الجعل) بأن لم يكن ممن يعمل متبرعا بخلاف
 المتبرع اما لوجوب ذلك العمل عليه كالسلطان أو أحد نوابه أو لكونه يحفظ مال سيد العبد كوصي اليتيم وعائلته
 أو لكونه ممن جرت العادة برده عليه تبرا عما لا يستعانة به أولانه ممن في عياله أو لزوجة أو بنت أو وشركه (قوله
 وشحنة) هو حافظ المدينة اه ح (قوله وخضير) هو بمعنى المعاهد أي من يعاهدك على النصر ولعل المراد به
 من ينصبه الحاكم في الطريق لدفع قطاع عن المسافرين ثم رأيت نقلا عن الحموي أن المراد به هنا الحارس
 (قوله وعائلة) أي من يعمل اليتيم وبريه في حجره بلا وصاية (قوله فقال نعم) كذا شرطه في التارخانية
 معللا بأنه قد وعد له الاعانة بجر قال المقدسي والظاهر أنه ليس بشرط لان الظاهر منه التبرع بالعمل حيث لم
 بشرط عليه جملا اه قات وفيه نظر فان عدم شرط الجعل لا يدل على التبرع والالزام شرطه في كل المواضع
 بخلاف ما إذا استعان به ووعد له الاعانة فان اجابته بالتول لم يطلب دليل التبرع تأمل (قوله أو كان في عياله)
 عطف على استعان وشمل أحد الابوين اذ اردت عبد الابن فلا جعل له اذا كان في عيال الابن يحكم بقية
 المحارم كما في الهداية وشروعها غاية البيان والمعراج والفتى والعناية وكذا في البرازية والجوهرية
 والقهستاني والهر على خلاف ما في البحر والمنع حيث سوى بين الابوين والابن ومثله قول الحموي المقدسي
 اذا كان الراد في عيال مالك الغلام لا جعل له والا فله الجعل سواء كان اجنيا او ذارحم محرم الا والوالدين
 والمولودين (قوله وابن) عطف على سلطان ح (قوله مطلقا) أي سواء كان الابن في عيال الاب
 وأحد الزوجين في عيال الآخر أو لا قال الزيلعي لان رد الا ببق على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الاب
 مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجر وكذا خدمة أحد الزوجين الآخر اه ح (قوله وشريك) لان
 عمله يكون في حصة وحصة شريكه بلا تغيير فلا اجر له كن استأجر شريكه على حمل الحمل المشترك بينهما لا يستحق
 اجر او منه ما في الوالوجية لوجابه وارث الميت ان أخذه وسار به ثلاثة ايام وسلمه في حياة المولى يستحق
 الجعل ان لم يكن في عياله وان سلمه بعد موته وليس ولد المولى ولا في عياله وكان معه وارث آخر قال محمد الجعل

وأما عبد الرعايا فكذلك اذا كان
 يغبين فاحش والافلا رعايا الثمن
 وبذلك ورد الامر ايضا انتهى
 بالمعنى فليحفظ فانه مهم (ولو زعم)
 المولى (تدبيره او كتابته) او
 استلادها (لم يصدق في نفسه)
 الا أن يكون عنده ولد منها أو يبرهن
 على ذلك نهر (واختلف في النسل)
 قيل اخذه فاعسل وقيل تركه ولو
 عرف بيته فايضه اليه اولى (ابق
 عند شيا به رجل وقال لم اجد
 معه شيئا) من المال (صدق) ولا
 شيء عليه (ولن رده) خبر لقوله
 الا في اربعون درهما (اليه من
 مدة سفر) فأكثر (وهو) أي والحال
 أن الراد ولو صييا أو عمد لكن الجعل
 لمولاه (من يستحق الجعل) قيد به
 لانه لا جعل لسلطان ونهضة وخضير
 وهو صي يتيم وعائلته ومن استعان به
 كان وجدته فله فقال نعم أو كان
 في عياله وابن وأحد الزوجين مطلقا
 زيلعي وشريك

في حصة شركته وقال أبو يوسف لا وقبل قول أبي حنيفة كقول محمد اه ملخصا قلت وله وجه الخلاف
انه ان نظر الى أن العمل الموجب للعمل وهو ميراثه ثلاثه أيام حصل في حياة المولى قبل أن يصير الراد شرى كما وجب
العمل وان نظر الى أن الاستحقاق بالتسليم وهو لم يحصل الا بعد الموت والاشترار لم يجب بالعمل ويؤيد الثاني
عدم استحقاق العمل في موت مولى أم الولد والميراث كما يأتي قريبا تأمل (قوله ووهانية) كذا في بعض
النسخ والذي رأيته في عدة نسخ ووهانية وهكذا رأيته معزيا الى نسخة الشارح وهو الصواب لأن الشارح عزاه
للولولية والذي رأيته فيها ووهانية ونسخة وهـ كذا رأيته في النصيب والظاهر أنه في عرفهم اسم لوع
من يربح منه من أهل الولايات بقرينة ذكره مع الشخصية وحيث ذم قول الشارح فالمستثنى احد عشر
فانه به يتم العدد فانهم (قوله أربعون درهما) بوزن سبعة مثاقيل فتح وان أثنى أضعافها بغير أمر القاضي
كافي الخاصكم أمالوا أثنى بأمره فان له الأربعين مع جميع ما أثنى فلا يستحق الأربعين قط الا اذا كان
اتفاقه بغير أمر القاضي وبه سقط اعتراضه في الدر المنثور على شارح الوهانية بأن تعبيره بلفظ غير من سبق القلم
(قوله فطل صلحه فيما زاد عليها) لانه زيادة على ما ثبت بالنص كما بطل صلح القاتل فيما راد على المدية قال في البحر
بخلاف الصلح على الأقل لانه حط منه (قوله استحصانا) والقياس أن لا يكون له شيء الا بالشرط كما اذا ردت
هبة ضالة أو عبد اضلاوجه الاستحصان أن العداية رضي الله تعالى عنهم اجعوا على أصل العمل واختلفوا
في مقدارها فأوجبنا الأربعين في مدة الفرو وما دوسها فيمدونه جماعة بين الروايتين نهر (قوله ولوردة أمة الخ)
اعلم انه في كافي الخاصكم عم أتوا في وجوب العمل في رد الا تبقى فقال بالغا أو غير بالغ ثم قال واذا أتبقت الامة
ولها صبي رضيع فرد هارجل كان له جعل واحد فان كان ابنها غلاما قد قارب الحلم فله العمل ثمانون درهما اه
قال في الفتح لأن من لم يراهق لم يعتبر آباه ومقتضاه أن المراد بقوله أو غير بالغ هو المراهق ووفق في التدريب
عبارتي الكافي بأن الولد ان كان مع احد ابويه اشترط كونه مراهقا أي اشترط ذلك لوجوب جعل آخر لرد الولد
وان لم يكن مع أحدهما لا يشترط أن يكون مراهقا لكن يشترط عقله لقول التارخانية وما ذكر من الجواب
في النص برحوم على ما اذا كان يعقل الا باق والا فهو صان لا يستحق له العمل اه ووفق في النهر بأن قوله
قد قارب الحلم غير قيد لقول شارح الوهانية اتفق الاصحاب أن الصغير الذي يجب العمل برده في قول محمد هو
الذي يعقل الا باق وصاحبه أنه لا يشترط كونه مراهقا في وجوب العمل برده سواء كان مع احد ابويه او وحده
بل الشرط أن يعقل الا باق فثبت التمرانها هو تقييد الولد في مثله الكافي بكونه يعقل الا باق اشارة الى انه المراد
من قوله قد قارب الحلم (قوله انبونه بالنصر) فلا يحط منه لتحصان القيمة كصدقة المطر لا يحط منها لو كانت
قيمة الراس أو من صدقة الفطرة له العبق وقال محمد يفتى بيمينته الا درهمه الا ان المتصور احياء مال المالك
فلا بد أن يعلم له شيء فحصة الفائدة وذكر صاحب البدائع والاسيبياتي الامام مع محمد فكان هو المذهب بحر
والذي عليه المتون مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يقول عليه لموافقته للنصر والله تعالى اعلم مع ط
(قوله ان أشهد الخ) شرط لاستحقاق العمل المذكور وهذا عند التمكن من الاشهاد والا فلا يشترط
والقول قوله في انه لم يتم كونه مراهقا في استارخانية بحر وفي الكافي أخذ رجل فاشتراه منه رجل
وجاء به فلا جعل له لانه لم يأخذه برده وكذلك الهبة والوصية والميراث فان أشهد حين اشتراه انه انما اشتراه ليرده
على صاحبه لانه لا يدر عليه الا بالشراف فلا جعل اه ويكون متبرعا بالثمن نهر (قوله بقطه) بأن تقسم
الأربعون على الأيام لكل يوم ثلاثة عشر وثلاث نهر (قوله يرضع له) يقال يرضع له كنع وضرب اعطاه
عطاه غير كثير قاموس واعتبار رأي الحاكم عند عدم الاصطلاح على شيء ط (قوله به يفتى) أي بالرضع
برأي الحاكم (قوله ولومن المصر) تعبير لقوله ومن أقل وعنه انه لا شيء له فهستافى عن المنعرات لكن
الأول هو المذكور في الاصل وهو الصحيح بحر (قوله كثر في العمل) أي في وجوبه وهذا اذا ردت المديروا
الولد في حياة المولى كما أفاده ما بعده (قوله لعنتهما بموته) فيقع رد حر لا يملوك وهذا في أم الولد ظاهرا وكذا
في الميراث يخرج من الثلث لانه حيث ذمعت بالموت اتفاقا والافكذلك عندهما وعنده يصير كالمكاتب لانه
يسعى في قيمته ليعتق ولا جعل في رد المكاتب ونظامه في الفتح (قوله وان ابن منه) وكذا الوصية في يده نهر
(قوله ثم انه أتى) أي في حال استعماله أمالو بعد فراغه وعزمه على أن يرده الى صاحبه فينبغي عدم انقضاء

تف ووهانية ولو الجبة فالمستثنى
احد عشر (اربعون درهما)
فطل صلحه فيما زاد عليها
(ولو بلا شرط) استحصانا ولوردة
أمة ولها ولد يعقل الا باق فخلان
نهر بخنا (وان لم يعد لها) عند
الثاني انبونه بالنصر فلذا عول
عليه ارباب المتون (ان أشهد الخ)
أخذه ليرده (والا لا شيء له) (و) لاراده
(من أقل منها بقطه) وقيل
يرضع له برأي الحاكم (اوبى نذر
باصطلاحهما) (به يفتى) تارخانية
بحر (ولو من المصر) فبه نسخ له
اوبى نذر (وامرأه ومدير)
وما دون (كثرت) في العمل (وان
مات المولى قبل وصوله) أي الا بى
(وهو مديروا أم ولد فلا جعل له)
لعنتهما بموته (وان ابن منه بعد
أشهاد) المتقدم (لم يضمن) لانه
أمانة حتى لو استعمل في حاجة
نفسه ثم انه أتى بيمينتين ابنه لك
عن القصة وفي الوهانية لو انكر
المولى أباه قبل قوله بيمينته

قوله من يريد الردة يمينه مالم يمين اباؤه (وضمن لو) أتى وأملت (قبله) مع تمكنه منه لانتعاصب (ولا جعل له في الوجهين) خلافاً للثاني في الثاني لأن الأشهاد عنده ليس شرطاً فيه وفي النقطة (ولا جعل برده مكاتب) لحزبه يدا (وجعل عبد الرهن عن المرتين

٣٢٨

لوقيته مساوية للدين أو أقل
ولو استكثر من الدين فعليه
بقدردينه والباقي على الرهن
لأن حقه بالقدر المضمون منه
(وجعل عبد اوسى برقبته
لأنسان ويجده منه لا حر على
صاحب الخدمة) في الحال لأن
المنفعة له (فإذا انقضت) الخدمة
(رجع صاحبها على صاحب الرقبة
أوبيع العبد فيه) أي في العمل
(وجعل مأذون مديون على من
يستقر له الملك) فان بيع بدي بالجعل
والساقى لغرماء (كما يجب جعل)
أبق جنى خطأ لا في بدا لا أخذ على
من سببه يره (ومغصوب على غاصبه
وموهوب على موهوب له وان رجع
الواهب) بعد الرد لان زوال ملكه
بالرجوع يتسبب منه وهو ترك
التصرف (و) جعل عبد (صبي
في ماله و) الأبق (نفقته كنفقة
اقطة) كما مر (وله حصة لدين نفقته
ولا يؤجره الثاني) خشية اباؤه
ثانياً (و) لكن (بجسبة تعزيراً)
له وقيل يؤجره لانه نفقة وبه جزم
في الهداية والكافي (بجلافة)
النقطة و (النسأل) وقد رفي
التأثيرانية مدة حبه بستة أشهر
ونفقته فيها من بيت المال ثم بعدها
يبيعها القاضي كما مر (فرع) أبق بعد
البيع قبل القبض للمشتري
وقع الامر لثاني لينسخ والله أعلم
(كتاب المنقود)
(هو) لغة المعلوم وشرعاً غائب
لم يدراحي هو في توقع قدومه
(ام ميت أودغ الحد الملقع) أي
القفر جمعه بلاقع قد دخل الاسير
ومر تدم بدر الحلق ام لا (وهو
في حق نفسه ح) بالاستعجاب
هـ اع والاعمال فيهم

لعوده الى الوفاق ط (قوله ويلزم من يريد الردة قيمته) أي اذا أتى منه أو مات في يده سواء أشهد أنه أخذه ليرده
أولا كما هو ظاهر لانه غير مفيد عند انكار المولى اباؤه (قوله مالم يمين اباؤه) أي باقامة اليمين على اباؤه
أو على اقرار المولى به زيلبي (قوله في الوجهين) أي فيما اذا أتى منه بعد الأشهاد أو قبله قال في المنع أما
في الأول فلانه لم يرده الى مولاه وأما الثاني فلانه يترك الأشهاد صار غاصبا (قوله خلافاً للثاني في الثاني) أي
في قوله وضمن لو قبله فانه لا يضمن عند أبي يوسف وان لم يشهد والاولى ذكر الخلاف قبل قوله ولا جعل له ثلاثا يومهم
أن الخلاف في الجعل وليس كذلك لأن أبي يوسف وان أوجب الجعل بدون اشهاد لكن لا بد فيه أن يرده على مولاه
والكلام فيما اذا أتى أو مات قبل الرد فافهم (قوله أوبيع العبد فيه) أي ان لم يدفع صاحب الرقبة الجعل
والظاهر أن الذي يبيعه هو القاضي (قوله على من يستقر له الملك) وهو المولى ان اختار قضاء دينه أو الغرماء
ان اختار بيعه في الدين فيجب الجعل في الثمن وفي كلامه تسامح لأن الملك لم يستقر لهم فيه بل في غنه وانما استقر
ملكه للمشتري ولا شيء عليه كما في النسخ (قوله جنى خطأ) أي قبل الا باق اوبعد قبل الاخذ كما يفهم قوله
لا في بدا لا أخذ واكثره عما لو جنى في بدا لا أخذ فلا جعل له على أحد كما لو قتل عدوا ثم رده (قوله على من
يسميه) وهو المولى ان اختار فداءه أو الاولياء ان اختار دفعه اليهم فلو دفع المولى الجعل ثم قضى عليه بالدفع
الى الاولياء له الرجوع على المدفوع اليه بالجعل بحر من المحيط تأمل (قوله على غاصبه) لانه احياه له
لتبرأ ذمته بدفعه وظاهر لزوم الجعل له ولورده الى مالكه ويجزى ط (قوله وهو ترك التصرف) أي تصرفه
بما يقع رجوع الواهب في حبه (قوله عبد صبي) بالاضافة أي جعل عبد الصبي في مال الصبي (قوله
كنفقة لقطعة) لانه لقطعة حقيقة فلو اتفق عليه الاخذ بلا أمر القاضي كان متبرعاً وبأنه كان له الرجوع بشرط
أن يتول على أن ترجع على الأصح بحر (قوله وله حصة لدين نفقته) فان طالت المدة ولم يجز صاحبها بعه
الثاني وحفظ ثمنه كما قدمناه بحر قلت وله حصة أيضا للجعل قال في الكافي ولما جاءه بالآبق أن يمسكه
حتى يأخذ الجعل فان مات في يده بعد ما قضى له القاضي باسمه بالجعل فلا ضمان عليه ولا جعل وكذلك
لومات قبل أن يرفعها الى الثاني (قوله وقيل يؤجره لانه نفقة) تقدم الكلام عليه في النقطة (قوله بخلاف
للنقطة والنسأل) فان الدابة النقطة تؤجر لينفق عليها من اجرتها والسأل لا يجبس وظاهره أنه يؤجر لينفق
عليه من اجرته وبه صرح في كتاب النقطة (قوله ثم بعد ما يبيعه الثاني) أي ويرد ليت المال ما نفقه
منه كما قدمناه ح والله سبحانه أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المنقود) •

مناسبة لا أتى أن كلامهم ما فقد أهله وهم في طلبه وأخرج عنه لغة وجوده (قوله هو غائب الخ) أفاد
أن قول الكثر هو غائب لم يدروا موضعه معناه لم تدرك حياته ولا موته قال في البحر فالمدار انما هو على الجهل بحياته
وموته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كافي الخيط المسلم الذي اسره العدو ولا يدري أحي أم ميت مع أن
مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اعم من أن يكون عرف أنه في بلدة معينة من دار الحرب أولا اه لكن
في الملتقى وغيره هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته قبل فهذا صريح في اشتراط جهل المكان فيكون
العويل عليه قلت انظر ان علم المكان يستلزم العلم بالموت والحياة غالباً وعدمه عدمه فالعطف لنفسه
ولو علم مكانه من دار الحرب مع تحقق الجهل بماله وعدم امكان الاطلاع عليه لاشك في انه مفقود فافهم (قوله
في توقع قدومه) أي يطلب أو يتطرق وقوعه وقوله قدومه بدل احتمال من الضمير في يتوقع العائد الى قوله
غائب لا نائب فاعل لأن حذفه لا يجوز (قوله ومر تدم بدر الحلق ام لا) أي فانه يوقف ميراثه كما يوقف ميراث
المسلم كافي الحاكم لانه اذا جهل لحاقه لا يمكن الحكم به بخلاف ما اذا علم فانه يحكم به ويكون موتاً حاكماً فيقسم
ميراثه على ما مر في باب (قوله وهو في حق نفسه ح) مقابلة قوله لا أتى وميت في حق غيره وحاصله أنه يعتبر حياً
في حق الاحكام التي تضره وهي المتوقعة على ثبوت موته ويعتبر ميتاً فيما يتقعه وبضر غيره وهو ما يتوقف على

(فلا ينكح عرسه غيره ولا يقسم ماله) قلت وفيه عروضات المفق (أبي السعدي أنه ليس لا ميث المال نزعه من يده من يده عن أمنه عليه قبل ذهابه لماسي معزبا لخزاة المقتين (ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي من) أي وكيل (ياخذ حقه) كذا لانه ودونه المتر بها (ويحفظ ماله ويقيم عليه) عند الحاجة فلوله وكيل فله حفظ ماله لا تعمير داره الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنيس (لكنه) أي هذا الوكيل المنسوب (ليس بمخصص فيما يدي على المفقود من دين وودبعة وشركة في عساراً ورقيق ونحوه) لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالتبضع من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بخلاف ولو قضى بخصومته لم يتخذ زاد الزيلعي في القضاء وتعمه الكمال لا بتفويض فاض آخر لكن في الخلاصة الفتوى على التفويض على القاضي لا يجرى مجتهدا نهر

مطلب قضاء القاضي ثلاثة اقسام

حياته لان الاصل انه حي وأنه الى الآن كذلك استصحابا لعمال السابق والاستصحاب جهة ضعيفة تصلح للدفع للالزامات أي تصلح لدفع ما ليس ثابت لا لاثباته (قوله نزعه) أي نزاع مال المفقود (قوله لماسي الخ) فيه أن ما هنا أودعه بنفسه وما يبي في مال مورثه ط قلت لكن يأتي قريبا انه لو كان له وكيل فله حفظ ماله أي لانه لا ينزل بفقد الموكل كما يأتي لكن نقل ابن المزيدي عن جامع الأصول لو أخذ القاضي ودبعة المفقود ممن هي يده ووضعها عند ثقة لا بأس به اه وهذا يخالف ما في العروضات الا أن يقال ما فيها هو في حق أمين بيت المال فليس له ذلك وان كان المفقود لا وارث له الايت المال لان الوارث حقيقة ليس له ذلك فأمين بيت المال بالاول وما قلناه انما هو في القاضي الذي له ولاية حفظ مال الغائب والظاهر أنه محمول على ما إذا رأى المصلحة في ذلك بأن كان من المال يده غير ثقة والافه وعبت تأمل (قوله ولا تفسخ اجارته) لانها وان كانت تفسخ بموت المؤجر أو المستأجر لكنه لم يثبت موته (قوله المترجها) بالبناء للجهول أي التي اقتر بها غراما وقيد به لما في النهر ويخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف لا فيما وجب بعقده المفقود ولا في نصيبه في عساراً وعرض في يدرجل ولا في حق من الحقوق اذا جده من هو عنده أو عليه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل من جهة القاضي وهو لا يملك الخصومة بخلاف (قوله ويقيم عليه) اعم مما قبله لانه يشمل الحفظ وغيره كحصاد وديار مثلا (قوله عند الحاجة الخ) منطلق بقوله ونصب القاضي وهذا بحث ذكره في البحر حاصله انه انما ينصب اذا لم يكن له وكيل في الحفظ اقامه الغائب قبل فقده لانه لا ينزل بفقد ماله في التجنيس جعل داره يدرجل ليعمرها أودع ماله ليحفظه وفقد الدافع فله الحفظ لا التعمير الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون الرجل وصيا اه واجاب في النهر بأن الظاهر انه أي وكيل المفقود لا يملك قبض ديونه التي اقتر بها غراما ولا غلاته وحينئذ فيحتاج الى النص وكان هذا هو السر في اطلاقهم نصب الوكيل اه قلت وفيه نظر لان مراد البحر أن القاضي انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذا لم يكن له وكيل في ذلك لان وكيله لا ينزل بفقد وقول النهر الظاهر انه لا يملك قبض ديونه الخ غيره لم الانزل صريح لانه اذا لم ينزل وقد وكله بذلك فما المانع له منه فلذا والله أعلم لم يقول التارخ على كلامه (قوله ليس بمخصص فيما يدي على المفقود) ولا فيما يدي له كما علمته قال في البحر وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرفونه به وموته لم يثبت ثم نقل عن البرازية مات عن ابنين أحدهما مائة موقد فزعم ورثة المفقود أنه حي وله الميراث والابن الآخر يزعم موته لا خصومة بينهما لان ورثة المفقود اعترفوا أنه لاحق لهم في التركة فكيف يخاصمونهم اه لان اعترافهم بحياته اعتراف بأن الحق له (قوله وضوء) أي نحو ما ذكر من رد نصيب أو مطالبة لاستحقاق بحر (قوله بلا خلاف) لما فيه من تسخين الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف بينهم فيم وكله المالك بقبض الدين هل يملك الخصومة أم لا فعنده يملكها وعندهما لا اه ح عن الزيلعي (قوله لم يتخذ) اعلم قضاء القاضي ثلاثة اقسام قسم يرد بكل حال وهو ما خالف النص أو الاجماع وقسم يفتى بكل حال حتى لو رفع الى قاض آخر لا يراه فذه وأما ولا يطله وهو ما يكون الخلاف فيه لا في نفس القضاء بل في سببه وأمنته كثيرة منها لو قضى شافعي بشهادة المهدودين بعد التوبة أو قضى لامرأة بشهادة زوجها وأجنبي فتخذ ولو رفع الى حنفي (رسمه تفذه لان الاختلاف في سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء هل تصير حجة للمحكم أم لا أما نفس الحكم فلا اختلاف فيه والقسم الثالث الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه في نفس الحكم فقبل يتخذ أيضا وقبل لا يتخذ الا اذا تخذ قاض آخر فاذا تخذ الثاني فتذ حتى لو رفع الى ثالث أمضاء واذا أبطله الثاني فليس لاحد أن يجيزه وهذا هو الصحيح وبعضهم جمع الاول وذلك كالوقضي لولده على اجنبي أو لامرأة بشهادة رجلين لان نفس القضاء يختلف فيه واختلافوا فيما لو قضى على الغائب فقبل هو من هذا القسم فلا يتخذ الا بتفويض قاض آخر وهو ما نقله عن الزيلعي والكمال بناء على أن الاختلاف في نفس القضاء على الغائب وقيل هو من القسم الثاني فينفذ بلا توقف على تنفيذ قاض آخر وهو ما نقله عن الخلاصة بناء على أن الاختلاف لا في نفس القضاء بل في سببه وهو أن اليانة هل تكون حجة من غير خصم حاضر أو لا (قوله به) أي لو القاضي مجتهدا ومنه لو صحتان مقلدا المجتهد وهذا ترجيح لما حقه في البحر من كتاب القضاء من أن الخلاف في تخذ القضاء على الغائب محله ما اذا كان مذهب القاضي حجة هذا القضاء بخلاف القاضي الحنفي وسيأتي في القضاء

ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك (قوله ولا يبيع الثاني ما لا يخاف فساد) منقولاً من مكان أو عقار الا ان
القاضي لا ولاية له على الغائب الا في الحفظ وفي البيع ترك حفظ الصورة بلا ملحق وما يخاف عليه الفساد كالثمار
ونحوها يبيعه لانه تعذر حفظ صورته ومعناه فيتنظر للغائب يحفظه معناه ١٥ من الهداية والتسخ وفي جامع
النصولين وشرح الوهبانية للقاضي يبيع مال المفقود والاصير من المتاع والرفيق والعقار اذا خيف عليه
الفساد وليس له بيعها النفقة عيالهما وان باعها الخوف الضياع فصار دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها
بطريقه ١٥ وفيه شراء فقاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري اين هو جاز للقاضي يبيع المبيع وايضا الثمن
للبيع لو كان المبيع منقولاً لا لوعتار او على هذا الورق المديون وغاب غيبة منقطعة فرفع المهرين الامر
للقاضي لبيع الرهن بدونه ينبغي أن يجوز كما في هذه المسئلة ١٥ قلت ومسئلة يبيع المبيع ذكرها المصنف
في مستترقات البيوع وذكر في النهر حاله أنه لو غاب بعد قبض المبيع ليس للقاضي بيعه ومسئلة يبيع الرهن
ذكرها الشارح في كتاب الرهن ومقتضى قياس هذه على المسئلة الاولى تخصيص الرهن بكونه منقولاً قاتل
(قوله مأمورون بالبيع) أي امرهم السلطان بذلك أقول كيف يصح هذا الامر مع مخالفته لما ذكره المصنف
تبعاً لما في كتب المذهب كالهديا وغيره وكافي الحاكم الشهيد بلا حكاية خلاف الا أن يقال انه اذن للقضاء
بالحكم على مذهب الغير لكن في حكم القاضي بخلاف مذهبه كلام مذکور في كتاب القضاء على أن امر قضاء
زمانه لا يسرى على غيرهم كما حذر في الخبرية (قوله وينفق) أي الوكيل المنصوب نهر أي يتفق من
مال المفقود الحاصل في يده والواصل من ثمن ما يباع اليه الفساد ومن مال مودوع عند مقرودين على مقر
وقائه في الفتح والبحر (قوله ولاداً) نسب على التمييز نهر (قوله وهم اصوله وفروعه) أعاد النهر بالجمع
على التريب لانه يصدق على الواحد والاكثر والمراد الاصول وان علوا والفروع وان سفلا ولم يشترط الفقر
في الاصول استثناء بما مر في النفقات وانما يتفق عليهم لان وجوب النفقة لهم لا يتوقف على القضاء فكان
اعانة لهم بخلاف غير الولاد من الاخ ونحوه فان وجوبها يتوقف عليه فكان قضاء على الغائب وهو لا يجوز
وهذا الاطلاق متبادلاً بدراهم والدنانير والتبر لان حقهم في المطعوم والملبوس فان لم يكن ذلك في ماله احتج الى
القضاء بالنفقة وهي النقود وقد علمت انه على الغائب لا يجوز الا في الاب فان له بيع العرض لنفقة استحقاقاً
كما في المبسوط وقدم المصنف في النفقات أن لهؤلاء اخذ النفقة من مودعه ومديونه المترين بالسكاح والنسب
اذ لم يكونا طاهرين عند الثاني فان ظهر الم يشترط أو أحدهما اشترط الاقرار بما خفي هو الصحيح فان أنكر
الوديعة والدين لم يتصب أحد من هؤلاء خصما فيه والمسئلة بفروعهما رت نهر أي مرت في النفقات
(قوله خلافاً للمالك) فان عنده تعتد زوجة المفقود عدة الوفاة بعد معنى أربع سنين وهو مذهب الشافعي
القديم وأما الميراث فذهبما كذهبنا في التقدير تسعين سنة أو الرجوع الى رأى الحاكم وعندها جدان كان
يقلب على حاله الهلاك كن فقدين السفين أو في مركب قد انكسر أو خرج لحاجة قريبة فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا
بعد أربع سنين يقسم ماله وتعتد زوجته بخلاف ما اذا لم يقلب عليه الهلاك كالمسافر لتجارة أو لسياحة فانه
يقوم للحاكم في رواية عنه وفي أخرى بتدبير تسعين من مولده كما في شرح ابن الشهنة لكنه اعترض على الناظم
بأنه لا حاجة للمتنى الى ذلك أي لان ذلك خلاف مذهبنا فخذفه اولى وقال في الدر المنثور ليس بأولى لقول
التهستاني لو أفتى به في موضع الضرورة لا بأس به على ما ظن ١٥ قلت ونظير هذه المسئلة عدة عمتدة الطهر
التي بلغت برؤية الدم ثلاثة ايام ثم امتد طهرها فانها تبقى في العدة الى أن تحيض ثلاث حيض وعند مالك تقضي
عدتها تسعة اشهر وقد قال في البرازية الفتوى في زما تاعلى قول مالك وقال الزاهدى كان بعض اصحابنا
يقضون به للضرورة واعتصم في النهر وغيره بأنه لا داعي الى الافتاء بمذهب الغير لا مكان الترافع الى مالكي يحكم
بمذهبه وعلى ذلك مشي ابن وهبان في منظومته هنالك لكن قد منأنا ان الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم
يوجد مالكي يحكم به (قوله وسيت في حق غيره) معطوف على قوله وهو في حق نفسه حتى كما مر (قوله
وللمفقود بستان وأبناء) الظاهر أنه بالمذبح ابن اذ لا يصح أن يكون مفرداً منصوباً وفي بعض النسخ وابنان
بصيغة المتني وفي بعضها وابن بصيغة المفرد والكل صحيح (قوله والتركة في يد البنتين) أي بنتي الرجل الميت
واعلم أن في هذه المسئلة ست صور والمذكور هنا صورة واحدة منها وحاصل الصور أن المال إما أن يكون في يد

(ولا يبيع) الثاني (ما لا يخاف
فساده في نفقة ولا في غيرها

بخلاف ما يخاف فساد ه)
فانه يبيعه الثاني ويحفظ ثمنه
قلت لكن في معروضات المفتي أبي
السعود أن القضاء وأمنايت
المال في زما تاعلى مأمورون بالبيع
مطلنا وان لم يتب فساد فان ظهر
حيافله الثمن لان القضاء غير
مأمورين بفساده نعم اذا بيع
بغير فاحش فله فسخه اه فليحفظ
(وينفق على عرسه وقريبه ولاداً)
وهم اصوله وفروعه (ولا يتفرق بينه

وبينها ولو بعد معنى أربع سنين)
خلافاً للمالك (وسيت في حق غيره
فلا يرث من غيره) حتى لو مات رجل
عن بنتين وابن مفقود وللمفقود
بستان وأبناء والتركة في يد البنتين
والصل مثل مترين بستان الابن

مطلب
في الافتاء بمذهب مالك في زوجة
المفقود

أجنبي أو في يد البقيز أو في يد أولاد الابن وعلى كل ما أن يتفقوا على القدر أو شكره من في يده المال ويدعى
 أنه مات وأحكام الكل مينة في القمع فراجعه إن شئت (قوله أي لا ينزعه من يد البقيز) بل يقضى لهما
 بالتصف ميراثا ويوقف التصف في أيديهما على حكم ملك الميت فإن ظهر المقتود جادفع إليه وإن ظهر ميتا
 أعطى البستان من كل المال من ذلك التصف والثالث الباقي لأولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين فتح (قوله
 ولا يستحق الخ) أي لا يحكم باستحقاقه للوصية بعد موت الموصي ولا بعده بل يوقف إلى ظهور الحال فإن ظهر
 إلى آخر ما سذكركه المصنف (قوله إلى موت أقرانه) هذا ليس خاصا بالوصية بل هو حكمه العام في جميع
 أحكامه من قسمة ميراثه وبيوتة زوجته وغير ذلك (قوله في بلده) هو الأصح بحسب وقيل المعتبر موت
 أقرانه من جميع البلاد فإن الأعمار قد تختلف طولا وقصرا بحسب الاقطار بحسب أحواله سبحانه العادة ولذا
 قالوا الصقالة أطول أعمار من الروم لكن في تعرف موت أقرانه من البلاد حرج عظيم بخلافه من بلده فأنما
 فيه نوع حرج محض فتح (قوله على المذهب) وقيل يشتر سبعين سنة بتقديم الثامن من حين ولادته واختاره
 في الكثر وهو الأرفق هداية وعليه الفتوى ذخيرة وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين واختار المتأخرون ستين
 سنة واختار ابن الهمام سبعين لقوله عليه الصلاة والسلام أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين فكانت المنتهى
 غالبوا ذكر في شرح الوعائية أنه حكماء في النبايع عن بعضهم قال في البحر والمحب كيف يختارون خلاف ظاهر
 المذهب مع أنه واجب الاتباع على مقلدي أبي حنيفة وأجاب في النهي بأن التفحص عن موت الأقران غير ممكن
 أو فيه حرج فعن هذا اختاروا تقديره بالسنة اه قلت وقد يشال لا يخافه بل هو تفسير لظاهر الرواية وهو
 موت الأقران لكن اختلفوا فيهم من اعتبر أطول ما يعيش إليه الأقران غالباً ثم اختلفوا فيه هل هو سبعون
 أو مائة أو مائة وعشرون ومنهم وهم المتأخرون اعتبروا الغالب من الأعمار أي أكثر ما يعيش إليه الأقران غالباً
 لا أطوله فتدبره يستدل لأن من يعيش فوقها نادراً والحكم للغالب وقد رآه ابن الهمام بسبعين للحديث لأنها
 نهاية هذا الغالب ويشير إلى هذا الجواب قوله في التبع بعد حكاية الأقوال والحاصل أن الاختلاف ما جاء
 إلا من اختلاف الرأي في أن الغالب هذا في أطول أو مئلتا اه (قوله واختار الزبلي فتوى به للإمام)
 قال في التبع فأي وقت رأى المصلحة حكم بموته قال في النهي وفي النبايع قيل يفترض إلى رأى القاضي
 ولا تقدير فيه في ظاهر الرواية وفي القنية جعل هذا رواية عن الإمام اه قلت والظاهر أن هذا غير مرجح عن
 ظاهر الرواية أيضاً بل هو أقرب إليه من القول بالتقدير لأنه فسر في شرح الوعائية بأن يتقرر ويحكم ويحكم
 ما يوجب على ظنه فلا يقول بالتقدير لأنه لم يرد به الشرع بل يطر في الأقران وفي الزمان والمكان ويحكم ثم نقل
 عن مغبني الحنابلة حكايته عن الشافعي ومحمد وأنه المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف وقال الزبلي
 لأنه يختلف باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن تختلف باختلاف الأشخاص فإن الملك العظيم إذا انقطع خبره
 يغلب على الظن في أدنى مدة أنه قد مات اه ومقتضاه أنه يجب دو بحكم القرائن الظاهرة الدالة على موته وعلى
 هذا ينبغي ما في جامع الفتاوى حيث قال وإذا فقد في المهلكة بموته غالب فيحكم به كما إذا فقد في وقت الملافة
 مع العدو أو مع قطاع الطريق أو سافر على المرض الغالب هلاكه أو كان سفره في البحر وما أشبه ذلك حكم
 بموته لأنه الغالب في هذه الحالات وإن كان بين احتمالين واحتمال موته ناشئ عن دليل لا احتمال حياته
 لأن هذا الاحتمال كاحتمال ما إذا باع المنقود مقدار ما لا يعيش على حسب ما اختلفوا في مقداره نقل من القنية
 اه ما في جامع الفتاوى وأفتى به بعض مشايخنا وشيوخنا وقال أنه أفتى به قاضي زاده صاحب بحر الفتاوى لكن
 لا ينبغي أن لا يتم من مضي مدة طويلة حتى يغلب على الظن موته لا بمجرد فقدائه عند ملاقة العدو أو سفر البحر
 ونحوه إلا إذا كان ملكاً عظيماً فإنه إذا بقي حياته شراً حياة فلذا قلنا إن هذا مبني على ما قاله الزبلي تأمل
 (قوله وطريق قبول البينة) فيه إيهام أنه يحتاج إلى بينة على موت أقرانه وليس مجرد بل المراد ما إذا قامت
 بينة على موته حقيقة ففي النهي عن التناويز ثمة طريق موته إما بالبينة أو موت الأقران وطريق قبول هذه
 البينة أن يجعل القاضي الخ (قوله أو نصب عليه قima) أي إذا لم يمكن له وكليل يحفظ ما له ينصب عنه
 مسطر الأتبات دعوى موته من زوجته أو أحد ورثته أو غيره (قوله بضمه الخ) هو أحد قولين قال
 أنه ساقى وفي القام من قوله قعدة عرسه دلالة على أنه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء

واختصموا للقاضي لا ينبغي له
 أن يحرك المال عن موضعه أي
 لا ينزعه من يد البقيز خزانة المفتين
 (ولا يستحق ما أوصى له إذا مات
 الموصي بل يوقف قطعه إلى موت
 أقرانه في بلده على المذهب)
 لأنه الغالب واختار الزبلي
 فتوى به للإمام وطريق قبول
 البينة أن يجعل القاضي من في
 يده المال خد ما عنه أو ينصب
 عليه قima نقل عليه البينة نهر
 قلت وفي واقعات المفتين لقد رى
 أفندي معز بالقنية أنه إنما يحكم
 بموته بقضاء لأنه أمر محتمل فإلم
 ينضم إليه القضاء لا يكون حجة

القاضي كما قال شرف الأئمة وقال نجم الأئمة القاضي عبد الرحيم نص على أنه يتوقف عليه كما في المتن اه وما
 قاله شرف الأئمة موافق للمتون سأتحاني قلت لكن المتبادر من العبارة أن المتصور عليه في المذهب الثاني
 ثم رأيت عبارة الواقعات عن القضية ان هذا أي ما روى عن أبي حنيفة من تفويض مونه الى رأي القاضي نص
 على أنه انما يحكم بموته بمقتضى الخ (قوله فان ظهر قبله) هذه القليلة لا مفهوم لها وان ذكرها الكثيرون
 سأتحاني ولذا قال في البحر وان علم حياته في وقت من الاوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت من اقاربه اه لكن
 لو عاد حيا بعد الحكم بموت اقراه قال ط الظاهر أنه كليت اذا احيا والمرئ اذا أسلم فالباقي في يدورته
 له ولا يطالب بما ذهب قال ثم بعد رقه رأيت المرحوم أبا السعود ونقله عن الشيخ شاهين ونقل أن زوجته له
 والاولاد الثاني اه تأمل (قوله فله ذلك القسط) أي الموقوف له من الوصبة وكذا الارث كما علت
 (قوله وبعده) أي بعد موت اقراه وهو متعلق بقوله يحكم لا بقوله يظهر لانه يصير المعنى وان ظهر حيا بعد
 موت اقراه يحكم بموته الخ وهو فاسد كما لا يخفى (قوله فتعند منه عرسه للموت) أي عدة الوفاة ويرد قسطه
 من الوصبة الى ورثة الموصي (قوله بين من يرثه الآن) أي حين حكم بموته لانه مات قبل ذلك الوقت من
 ورثته زيلعي وصك كذا يحكم بعنق مدبره وأمهات اولاده في ذلك الوقت بجر (قوله من حين فقده) أي
 ما لم تعلم حياته في وقت كاتر (قوله عند موته) أي موت المورث (قوله حجة دافعة) فتدفع ثبوت حق
 لغيره في ماله (قوله لا مثبتة) فلا يثبت له حق في مال غيره (قوله ولو كان مع المفقود وارث يحجب به الخ)
 أي يحجب ذلك الوارث بالمفقود ويظهر هذا من المثال السابق حيث لم يعط اولاد الابن المفقود شبأ قبل ظهور
 حياته عليهم به وأعطى البنات النصف فقط دون الثلثين ووقف لهما السدس ولا اولاد الابن الثلث الى ظهور
 مونه فان ظهر حيا اخذ النصف الموقوف (قوله كالحل) فانه لو كان معه وارث لا يتغير ارثه بحال يعطى كل
 نصيبه وان كان يتقص حقه به يعطى الاقل وان كان يسقط به لا يعطى شيئا فلورث ابنا وزوجة حاملان يعطى
 الزوجة الثمن لانه لا يتغير والابن نصف الباقي لانه اقل من كل الباقي على تقدير موت الحل ومن ثلث الباقي على
 تقدير كون الحل اثني ولورث زوجته حاملان أخا شقيقة أو عملا يعطى شيئا لاحتمال ذكورة الحل (قوله ولذا
 حذفه) أي حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ (قوله فرع الخ) عزاء في الدرر الى فصول العمادي
 (قوله ويبيعهما) في شرح الوهبانية عن ائمة فقهاء مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها القاحشة فللقاضي
 أن يبيعها أو يزوجها من امرأة ثقة وليس له تزويجها اه والله سبحانه أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشركة) •

قبل مشروعيتهما ثابته بالكتاب والسنة والمعقول واختصوا في أصل المسئلة لان قال في القمع ولا شك أن
 مشروعيتهما أظهر ثبوتها اذ التوارث والتعامل بهما من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما جزء متصل لا يحتاج
 فيه لاثبات حديث بعينه (قوله من حيث الامانة) فان مال احد الشركيين أمانة في يده الاخر كما أن مال المفقود
 أمانة في يده الاخر بجر وجعل في القمع هذه مناسبة عامة فيهما وفي الآبق والاقبط والبقطة (قوله بل قد تحقق
 في ماله) هذه مناسبة خاصة بانهما لومات أبوه عنه وعن ابن آخر فان مال المفقود من الشركة على تقدير حياته
 مشترك أي محتاط مع مال اخيه (قوله بكسر فسكون في المعروف) كذا في القمع أي المشهور فيها كسر الشين
 وسكون الراء قال في النهروان فتح الشين مع كسر الراء وسكونها (قوله لغة الخلط) قال في القمع هي لغة خلط
 النصيبين بحيث لا يميز أحدهما وما قبل اختلاط النصيبين تساهل لانهم اسم المصدر والمصدر الشرك مصدر
 شركت الرجل اشركه شركا فظهر أنهم ساهل لانهم اسم المصدر والمصدر الشرك مصدر
 ليس له اسم من المادة وتعامه فيه قلت لكن الشركة قد تحقق بالاختلاط كإياي فيلزم أن لا يكون لها اسم تأمل
 الآن يقال ان أهل اللغة لا يسمونها شركة (قوله سمي بها العقد) عبارة الزيلعي ثم يطلق اسم الشركة على
 العقد مجازا لكونه سمي به (قوله لانها سمي به) النعمير الاول عائد الى العقد بتأويل الشركة والثاني الى
 الخلط اه ح والاظهر ان كبر النعميرين كعبارة الزيلعي أو يقول لانه سمي بها أي لان العقد سمي بالشركة
 التي حقيقتهما الخلط فالعلاقة السميبة من اطلاق اسم السبب على سمي به قال في القمع فاذا قبل شركة العقد

(فان ظهر قبله) قبل موت اقراه
 (حياله ذلك) القسط (وبعده
 يحكم بموته في حق ماله يوم علم
 ذلك) أي موت اقراه (فتعند
 منه) عرسه للموت ويقسم ماله
 بين من يرثه الآن (و) يحكم بموته
 (في) (و) (مال غمه من حين فقده
 فيرد الموقوف له الى من يرث
 مورثه عند موته) لما تقرر أن
 الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة
 دافعة لا مثبتة (ولو كان مع المفقود
 وارث يحجب به ليعطى) الوارث
 (شيئا وان انقص منه) به (اعطى
 اقل النصيبين) ويوقف الباقي
 (كالحل) ومحل الفرائض ولذا
 حذفه التدوير وغيره (فرع)
 ليس للقاضي تزويج امة غائب
 ومجنون وعبد هما وله أن
 يكتبهما ويبيعهما

(كتاب الشركة)

لا يخفى مناسبتها للمفقود من
 حيث الامانة بل قد تحقق في ماله
 عند موت مورثه (هي) بكسر
 فسكون في المعروف لغة الخلط
 لغيرهم العقد لانها سمي به

بالإضافة فهي إضافة يائية (قوله وشرع الخ) ظاهر كلامهم اتحاد القوي والشرعي فإنها في الشرع تطلق على الخلط وكذلك على العقد بخازا تأمل بدليل قسمة لهم إلى شركة عقد وشركة ملك والثانية تكون بالخلط أو الاختلاط الآن يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لأنها التي فصلت أنواعها إلى أربعة من مفادضة وغيرها تأمل (قوله في شركة العين) أي الملك فإنها في مقابلة العقد الذي هو عرض غير عين وقوله اختلاطهما أي اختلاط المالكين بحيث لا يتميز أحدهما وعبر بالاختلاط تبعاً للتعين مع أن مقتضى ما مر التعبير بالخلط تأمل (قوله اللفظ المقتضى) أي لعقد الشركة وهو الإيجاب والقبول ولو معنى كإسباتي (قوله كون الواحد الخ) كذا في الجرح عن المحيط والظاهر أن المراد بالواحد المعقود عليه احترازاً عن المباحات والنكاح والوقف لما سأتى من قوله وشرطها كون المعقود عليه قابلاً للوكالة فإن المراد من قبوله الوكالة قبوله الاشتراك (قوله وهي ضربان) أي الشركة من حيث هي لا بقيد كونها شركة عقد ففيه شبه الاستخدام والا كان من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله شركة ملك) أي اختصاص فالإضافة بمعنى الماء كما في المغرب قه - ثاني (قوله أو حفظاً) دخوله في الملك المفسر بالاختصاص ظاهر والمقصود بيان اشتراكهما في الحفظ وثبوت الحق لهما لا لواحد فقط ولا يلزم من ذكر مسئلة في باب جريان جميع أحكام الباب فيما كالدين المشترك فإنه لا تجرى فيه جميع أحكام العين فانهم (قوله هبة الريح) حقه أن يقال هبت به الريح لما في القاموس الهب والهبوب نوران الريح وهبه هباً وهبه بالفتح وهبه بالكسر قطعه اه فتد جعل التعدي بمعنى القطع وهو غير مراد هنا كما لا يخفى (قوله على ما هو الحق) قال في التبع أن بعضهم ذكر من شركة الاملاك الشركة في الدين فقبل مجازاً لأن الدين وصف شرعي لا يملك وقد يقال بل يملك شرعاً ولذا جازيته ممن عليه وقد يقال إن الهبة مجاز عن الاسقاط ولذا لم تجز من غيره من عليه والحق مذكروا من ملكه ولذا ملك ما عنه من العين على الاشتراك حتى لو دفع الخ اه وقوله ملك ما عنه الخ أي لو صالح أحدهما عن نصيبه على عين كنوب مثلاً ملكه مشتركاً بينه وبين الآخر ونماه في الصلح قبل التصاريح (قوله وان من حيل اختصاصه) أي اختصاص الصلح بما اخذ دون شريكه وهذه الحيلة مذكورة في التبع أيضاً وسيأتى غيرها في الصلح (قوله بارت) متعلق بقوله يملك متعدي (قوله بأي سبب كان الخ) هو مفهوم قوله بارت أو بيع فإن الأول جبري والثاني اختياري ومن الأول مالوا اختلط ماله ما بلا صنع من أحدهما ومن الثاني مالوا ملكاً عيناً هبة أو استيلاء على مال حربي أو خلطاً ماله ما بحيث لا يتميز كما يأتي أو قبلاً وصية بعين لهما كما في الجرح (قوله ولو متعاقبا) مرتبط بقوله أن يملك متعدي ط (قوله ثم اشترك فيه آخر) سيد كر المصنف مسئلة الاشتراك آخر الشركة (قوله في الامتناع) الأولى حذفه لأنه اجنبي في التصرف لا في الامتناع عنه اه أن يقال قوله اجنبي أي كاجنبي ويكون هذا بياناً لوجه الشبهة ط (قوله عن تصرف مضرت) احترازه عن غير المضرت كالامتناع بيت وخدام وأرض في غيبة شريكه على ما سأتى بيانه (قوله ففتح له بيع حسنة) ففتح على التقييد بمال صاحبه ط (قوله الا في صورة الخلط والاختلاط) فإنه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه والفرق أن الشركة إذا كانت بينهما من الابتداء بأن اشتريا حصة أو ورثاها كانت كل حصة مشتركة بينهما فيبيع كل منهما نصيبه شأنه جاز من الشريك والاجنبي بخلاف ما إذا كانت بالخلط أو الاختلاط كان كل حصة مملوكة بجميع أجزائها ليس للاخر فيها شركة فاذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدّر على تسليمه والتسلم اه فتح وجرى قلت ومثل الخلط والاختلاط بيع ما فيه ضرر على الشريك أو النافع أو المشتري كبيع الحصة من البناء أو القراض وبيع بيت معين من دار مشتركة كما يأتي تحريره (قوله فاعلمها) احتراز عما إذا كان جعل أحدهما بلا اذن الآخر أن يختلط بملك مال الآخر ويكون مضراً عليه بالمثل للتعدي (قوله كخطة بغيره) ومثله خطة بخطة بالاولى تعذر التمه وفي الاول ينصرف (قوله وكبناء ونحو وزرع مشترك) صديقه يقتضي أن هذا من قبيل الخلط وليس كذلك وانما توقف البيع فيه من الاجنبي على اذن شريكه لتصرف الشريك بالفتح والهدم كما سأتى تفصيله اه - قلت ويمكن الجواب بأن قوله وكبناء معطوف على قول المصنف في صورة الخلط فيكون استثناء صورة أخرى وهي ما في بيعه ضرراً كما قلنا (قوله ونحوه في فتاوى ابن نجيم) أي في كتاب البيع حيث افتى بأنه لو باع

وشرعاً (عبارة عن عقد بين

المشاركين في الأصل والربح)

جوهرية (وربما فيها في شركة

العين اختلاطاً - ما وفي العقد

اللفظ المقتضى) وشرط جوازها

كون الواحد قابلاً للشركة

(وهي ضربان شركة ملك وهي ان

يملك متعدياً) اثنان فأكثر (عينا)

أو حفظاً كنوب هبة الريح في

دارهما فانهما شريكان في الحفظ

قه - ثاني (أردينا) على ما هو

الحق فلو دفع المديون لأحدهما

فلا آخر الرجوع بنصف ما أخذ

فتح وسببه متساوي الصلح وان من

حيل اختصاصه بما أخذه أن

يبه المديون قدر حصته ويجه

رب الدين حسنة وهبانية (بارت

أو بيع أو غيرهما) بأي سبب كان

جبرياً أو اختيارياً ولو متعاقباً كما

لو اشترى شيئاً ثم اشترك فيه آخر

منه (وكل) من شركاء الملك

(اجنبي) في الامتناع عن تصرف

مضرت (في مال صاحبه) اهدم

نصفها الوكالة (فتح له بيع حسنة

ولو من غير شريكه بلا اذن الا في

صورة الخلط) المالكين باذنه لهما

كخطة شعير وكبناء ونحو وزرع

مشتركة قه - ثاني ونماه في الفصل

التلخيص من اعماديه ونحوه في

فتاوى ابن نجيم

طلبه

الحق أن الدين يملك

مطلب
مهم في بيع الحصة الشائعة من
البناء والغراس
وفيها بعد ورقتين أن المبطنة كذلك
لكن فيها بعد ورقتين آخرين جواز
بيع البناء أو الغراس المشتركة
في الأرض المكترة ولو لاجنبي

أحد الشريكين في البناء حصته لاجنبي لا يجوز ولشريكه جاز وأقضى أيضا بأنه لو باع حصته من الزرع لاجنبي
بلارضي شريكه لا يجوز ومفاده تقييد الأول أيضا بما إذا لم يرض الشريك إقاده ح وفي الخبرية مصر حوايان
بيع الحصة في البناء والغراس لغیر الشريك لا يجوز (قوله وفيها بعد ورقتين أن المبطنة كذلك) ونصه ستل
في مبطنة بين شريكين باع أحدهما حصته لاجنبي فمن معلوم بدون رضی شريكه هل يجوز البيع أم لا أجاب
لا يجوز البيع اه والمراد بالمبطنة البطيخ المزروع لأرض البطيخ أذيعه مع الأرض جائز والمراد أيضا ما إذا
باعه قبل التفج لان فيه ضررا على الشريك بالقطع قال في جامع القصولين باع نصيبه من المبطنة برضى شريكه
فلو ضره القطع لم يجز البيع ونصيب البائع للمشتري ما لم يفسخ البيع ولشريكه أن لا يرضى بعد الإجازة إذا
في قلعه ضرر والانسان لا يجبر على تحمل الضرر اه ومفاده أن البيع قاسم قبل الفسخ لقوله ونصيب البائع
للمشتري الخ يعني إذا قبض المبيع (قوله لكن فيما الخ) أفق بمثل في التناوي الخبرية واستند إلى ما في فتاوى
ابن نجيم وبين وجه ذلك حيث قال ستل فيما إذا باع أحد الشريكين حصته في الغراس في الأرض المكترة من
اجنبي وأعلم بما على الحصة من الحكم هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب بالقطع فلا يتضرر أم لا أجاب نعم يجوز
بيعه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقطع فتاوى الشيخ زين بن نجيم إذا باع أحد الشريكين في البناء والغراس
في الأرض المكترة حصته من اجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك واقفه أعلم اه
ووجهه عدم المطالبة في الأرض المكترة بالقطع كما هو ظاهر اه ما في الخبرية وبه ظهر أنه لا مخالفة بين هذا
وما تقدم لأن مناط الفساد حصول الضرر فافهم ولذا قال الطرسوسي بعد كلام فقرر لنا من هذه القول أن
بيع الحصة من الزرع والتمرة والمبطنة بغیر الأرض من الاجنبي أو من أحد شريكيه لا يجوز فلورضى الشريك
قبل لا يجوز أيضا وقبل يجوز ويظهر التوفيق بحمل الأول على ما إذا قصد المشتري إجبار الشريك على القطع
والثاني على ما إذا لم يقصد ذلك ويضاهي هذا التوفيق من تعليل المحيط لعدم الجواز بقوله لان فيه ضررا
والانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضی به اه كما قالوا فيما إذا باع نصف زرعه من رجل لا يجوز لأن
المشتري يطالبه بالقطع فيتضرر البائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر كبيع الجذع في السقف ثم إذا طلب المشتري
القطع لا يجاب اليه نظر الشريك لكن إن طلب هو أو البائع النقص ففسخ البيع لأنه فاسد وان سكت إلى وقت
الادراك انتقل جاز الزوال المانع وذكر في الخاتمة أن نصيب البائع يكون للمشتري ما لم ينقض البيع اه
وأما بيع هذه المذكورات من الشريك كارض بينهما فيها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع
لشريكه بدون الأرض فتى رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الأصحاب ولكنها تحمل على ما فيه ضرر
بالقطع كبيع رب الأرض من الأكار حصته من الزرع أو الثمر فلا يجوز لأنه يكلف الأكر القطع فيتضرر أما لو باع
الأكر رب الأرض فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لان البائع يطالبه بالقطع ليفرغ نصيبه من الأرض
ولا يمكن ذلك إلا بقطع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه اه كلام الطرسوسي ملخصا
ثم قرر أن حكم الغراس كالزرع وهذا كله فيما إذا لم يدرك الزرع والتمر والأجزاء لعدم الضرر بالقطع كما سذكره
الشارح عن التناوي إذا بلغت الأشجار أو انقطع جاز الشراء والا فسد ومثله الزرع كما في بيع البصر عن
الولوية والحاصل أن ما بلغ أو انقطع يفسخ بيع الحصة منه للشريك وإعزاه ولو بلاذن الشريك لعدم
الضرر واللام يجوز بيعه من الاجنبي بلاذن الشريك فلو باذنه لم يجز ان كان مراد المشتري إجبار الشريك على
القطع والابان سكت إلى وقت الادراك يجوز وعلى هذا ما كان في الأرض المكترة لانه مع البقاء لا يقطع
فلا يتضرر أحدهما فلو أراد القطع قبل بلوغ أو انه لا يجاب إلى ذلك وإذا طلب أحدهما ففسخ البيع يجاب
لانه فاسد وأما يقلب جازا إذا سكت إلى وقت الادراك وأما البناء فذكر الطرسوسي أنه أما أن تكون
الأرض لهما أو لغيرهما أو لأحدهما فان كانت لهما فتى المحيط أنه لو باع أحدهما حصته من البناء ففسخ لاجنبي
لم يجوز ولو باذن الشريك لان البائع مطالبته بالهدم وكذا لو كان الكل له فباع نصفه من رجل لان المشتري يطالبه
بالهدم فيتضرر البائع فيما لم يبعه ولو باع من شريكه رواية جاز وفي أخرى لا واختارها أبو الليث لان البائع
يطالبه بتفريغ نصيبه من الأرض وان كانت الأرض لغيرهما فتى البدائع والخلاصة لو باع لاجنبي لم يجوز لانه
لا يمكن تسليمها إلا بضرر وهو قرض البناء ومقتضاه أنه لشريكه يجوز لكن ينبغي حمله على ما لا ضرر فيه كالأرض

استعارها للبناء مدة ومضت المدة لأن البائع لاحق له في الأرض فلا يمكنه مطالبة المشتري بالقطع بخلاف
الأرض المستأجرة لبقاء حقه في الأرض الآن بوجوه نصيبه منها قبل البيع وكذا لو كانت الأرض مقصوبة
لأن البناء غير مستحق لبقائه بل للقطع فهو كالمقووع حقيقة فيصير بيعه ولو لاجنبي ومنه الأحكام التي يدفع لها
في كل سنة مبلغ معلوم بلا اجارة شرعية فينبغي أن يكون كالمقصوبة لأنه مستحق للقطع وإن سكنت الأرض
لاحدهما فإن باع أحدهما لاجنبي لا يجوز وإن شريكه ينفى الجواز سواء كان البائع صاحب الأرض أو
الاخر لأن البناء هنا لا يكون الا بطريق الإباحة فهو مستحق للقطع بخلاف الزرع في أرض أحدهما فإنه
بطريق المزارعة وهي عقد لازم فالزرع مستحق البقاء فلذا لم يصح بيع صاحب الأرض حصته في الزرع للمزارع
وصح العكس لعدم الضرر هذا خلاصة ما حرره الطرسوسي في انقع الوسائل قلت والعرف الآن في العمارة
انها تنفي في أرض الوقف وأرض بيت المال بعد استحكار أرض الوقف مدة طويلة على مذهب من يراها
فإذا باع حصته من البناء لاجنبي بعد ما حكره الحصة من الأرض أو فرغ له عن حق تصرفه في الأرض
السلطانية باذن المتكلم عليها صح لعدم الضرر وكذا لو تاجر الأحكام أو الفراغ عن البيع لارتفاع المنفعة كما مر
فيما لو باع حصته من الشجر قبل الإدراك ولم يطلب القطع إلى الإدراك وعلى هذا فانه من البدائع والخلاصة
من عدم الجواز لاجنبي ينفى على ما إذا كانت الأرض مستعارة بقرينة التعليل وذلك لأن المشتري غير
مستعبر ولا بد من تسليم المبيع فلا بد من الهدم وفيه ضرر على الشريك بخلاف ما إذا كانت في أرض وقف
أو أرض سلطانية لأنه يمكنه تسليم المبيع مع الأرض فيقوم المشتري مقام البائع إذا كان قصده إبقاء
البناء وتزول عنه الفساد التي ذكرها وهو إذا ما استند إليه الخير الرمي في علة الجواز تعالى ابن نجيم كما مر لكنه
سوى بين الفراس والبناء فيحصل ما مر من عدم الجواز في الفراس الذي لم يبلغ أو ان القطع على ما إذا كانت
الأرض للبائع وقد استوفينا الكلام على هذه المسائل في كتابنا العقود الدرية تنقيح الفتاوى الحامدية
فراجع (قوله قننه) أشار به إلى وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلامي ابن نجيم (قوله فلا يجوز بيعه
الاباذنه) راجع إلى قوله الأفي صورة الخلط وما بعده اهـ ح وقد سقط في بعض النسخ من هنا إلى قوله
والاختلاط (قوله فلا تخرأ أن يطل البيع) كذا في غالب كتب المذهب مهلين ينضروا الشريك بذلك
عند القسمة إذ لو صح في نصيبه لتغير نصيبه فيه فإذا وقعت القسمة للدارس كان ذلك ضررا على الشريك
إذا سبيل إلى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لأن نصيبه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه لقوات ذلك
بيعه النصف وإذا سلم الأمر من ذلك اتفق ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخبرية من البيع (قوله باع
أحدهما نصيبه) أي من البناء فقط كما هو صريح العمادية أما بيع النصيب من الدار بتمامها فلا مانع من
جوازه أفاده ح (قوله بشرط القطع أو الهدم) أي قطع الاختاب أو هدم البناء والعمارة والذي في ح
عن العمادية والهدم بالواو (قوله كسر طاجارة في البيع) أي كالو باع البناء واشترط عليه اجارة الأرض
وهو مفيد للعقد لأن فيه منفعة لأحد المتعاقدين (قوله باع أحدهما نصيبه) أي من الشجر بوجه عبر في شرح
المتقى ط (قوله قد انتهت أو ان القطع) الأولى قد انتهت أو ان قطعها وهذا انما يظهر في شجر برادنه
القطع بخلاف ما يراد منه الثمر ط (قوله حتى لا ينضرها) أي لا ينضرا الا شجار وفي نسخة لا ينضرها بنضير
التنبيه أي لا ينضرا الشريك والمشتري (قوله ولا يشتري أن يقطع) أي بعد القسمة ط (قوله وفي النوازل)
هو عين ما في الفتاوى ط لكن اعاده لأن فيه التصريح بقوله بلا أرض وقوله بلا إذن شريكه ومفاده انه لو باع
نصيبه من الأرض والشجر يصح وإن لم يبلغ أو ان يقطع لأنه ليس لأحدهما أن يطالب شريكه بالقطع لأن ما عنده
ملكه فلا ينضرها أحدهما كافي انقع الوسائل عن المحيط وأنه لو باع باذن شريكه أو من الشريك نفسه انه يصح
ايضا وتقدم الكلام عليه (قوله وفيها الخ) هي مسئلة الوقعات ط (قوله والاختلاط بلا صنع من
أحدهما) كما إذا انتزأ الكيسان فاختلط ما فيهما من الدراهم ط عن النسبي (قوله لهدم شجر الشركة
الخ) يشير إلى الفرق الذي قدمناه عن التمتع والجر (قوله حيث يصح بيع حصته) أي من غير شريكه ط
(قوله كما بسطه المستفتي في فتاويه) حاصل ما بسطه هو ما قدمناه من ذكر الفرق بين المشترك بالخلط والاختلاط
والشريك بغيرهما كثر وفحوه وأنه لا يشترط في صحة البيع الاقرار عند التسليم لاتفاقهم على صحة بيع مناع

قتبه فلا يجوز بيعه الاباذنه
ولو كانت الدار مشتركة بينهما باع
أحدهما يتامعنا أو نصيبه من
بيت معين فلا تخرأ أن يطل البيع
وفي الوقعات دار بين رجلين باع
أحدهما نصيبه لا تخرأ لم يجوز لأنه
لا يخلو اما ان باعه بشرط الترك
أو بشرط القطع أو الهدم أما الأول
فلا يجوز لأنه شرط منفعة للمشتري
سوى البيع فصار كشرط اجارة
في البيع ولا يجوز بشرط الهدم
والقطع لأن فيه ضررا بالشريك الذي
لم يبيع وفي الفتاوى مشجرة بين قوم
باع أحدهم نصيبه مشاعا والاشجار
قد انتهت أو ان القطع حتى لا
ينضرها القطع جاز الشراء والمشتري
أن يقطع لأنه ليس في القدم ضرر
وفي السوازل باع نصيبه من
المشجرة بلا أرض بلا إذن شريكه
ان بلغت أو ان انقطاعها جاز
البيع لأنه لا ينضرها المشتري
بالقسمة وإن لم تبلغ فهدم ضرره
بها وفيها باع بناء بلا أرض على
أن يترك المشتري البناء فالبيع
قاسد عمادية من الفصل الثالث
من مسائل الشيوع (والاختلاط)
بلا صنع من أحدهما فلا يجوز
بيعه الاباذنه لهدم شجر الشركة
في كل حصة بخلاف شجر حمام
وطاحون وعبد ودابة حيث
يصح بيع حصته اتفاقا كما بسطه
المستفتي في فتاويه

لا يمكن افرازه كالحمام والطاحون والعباد (قوله ثم الظاهر أن البيع) أي الواقع في قول المصنف
فصح له بيع حصته الخ وهذا مأخوذ من البحر لكن اخراج المشترك عن الملك بهية بشرطه كونه غير قابل للقسمة
كبيت صغير وحمام وطاحون أما قابليهما فلا يصح ما لم يقسم فيصير كل مشترك بمخلط واختلاط وبعد القسمة لا حاجة
إلى إذن الشريك تأمل (قوله وتعممه في الرسالة المباركة إلى قوله وأما الانتفاع) ساقط من بعض النسخ قال
في النهر وباقي الأحكام في الأشياء المشتركة بيناه مستوفى في الرسالة المباركة في الأشياء المشتركة فطريقك بها تردد بها
بها فانها لمن ابتلى بالافتاء نافعة وأنوار القبول عليها ساطعة (قوله وزاد الواني) أي محض الدرر حيث
قال قوله إلا في صورة الخلط والاختلاط اعترض عليه بأنه ينبغي أن يشير إلى استثناء صورة الشفعة أيضا فانها
لو ورثا أرضا لا يجوز أن يبيع أحدهما الوارث حصته من الأرض من غير شريكه إلا بأذنه ولا ينبغي أن هذه الصورة
غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وفيه تأمل بل هذه الصورة من الشراكة بسبب جبري فإذا آلت اليها بالارث
جاز لكل التسرف في حصته وإن كان لشريكه الشفعة ط قلت ويؤيده أن قوله إلا في صورة الخلط والاختلاط
استثناء من صحة البيع بلا إذن الشريك وحاصله توقف الصحة على إذن الشريك وهذا لا يتأتى في الشفعة فإن
يبيع الحصص من الدار صحيح وإن كان للشريك حق الملك بالشفعة فانه إذا ادعى الشفعة يملكها ملكا جديدا
وإن سكت يبقى ملك المشتري على حاله سواء إذن أولا (قوله وأما الانتفاع الخ) محترز قوله عن تسرف مضر
(قوله فتقريب وخادم الخ) قال في جامع الفصولين وفي الكرم يقوم عليه فإذا أدركت الثمرة يبيعه ويأخذ حصته
ويقف حصص الغائب فإذا قدم الغائب اجازيعه أو ضمنه القيمة ولو أدى الخراج فقتبرع أرض بينهما زرع
أحدهما كلها تنقسم الأرض بينهما فواقع في نصيبه اقتر وما وقع في نصيب شريكه أمر بقلعه ونحوه ففحصان الأرض
هذا إذا لم يدرك الزرع فلو أدرك أو قرب يغرم الزارع لشريكه ففحصان نفسه لو انتقصت لانه غاصب في نصيب
شريكه اه قلت هذا إذا كان الشريك حاضرا كما تبين في الخاتمة لأن قسمة الأرض لا تكون مع الغائب
ولانه لا يكون غاصبا في صورة الغيبة والام يمكن له زراعتها ثم يمكن كونه غاصبا لو كانت الزراعة تنقصها
أقوله في الفصولين وينبغي بأنه لو علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها فله أن يزرع كلها ولو حضر الغائب فله أن
يتنفع بكل الأرض مثل تلك المدة لرني الغائب في مثله دلالة ولو علم أن الزرع ينقصها أو الترك ينقصها ويريدها
قوة فليس للحاضر أن يزرع فيها شيئا أصلا إذا الرني لم يثبت وكذا الوما أحدهما فلا شريك أن يزرع اه
قلت وفي التنية لا يلزم الحاضر في الملك المشترك اجر وليس لغائب استعماله بقدر تلك المدة لان المهايأة بعد
الخصومة اه وهذا موافق لما سبق في آخر الباب عن المنظومة المحمية لكنه يخالف لما ذكره في تنوير
البصائر عن الخاتمة أن الدار كالأرض وأن للغائب أن يسكن مثل ما سكن شريكه وأن المشايخ استحسنوا
ذلك وهكذا روى عن محمد وعليه الفتوى اه وسبق في تعامه في الغصب (قوله يتنفع بالكل) في الخاتمة
للحاضر أن يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية له أن يسكن منها قدر حصته ولو خاف أن تخرب الدار له أن
يسكن كلها اه والفرق بين الروايتين أن الرواية المشهورة أنه لو كان له نصف الدار مثلا يسكنها كلها مدة بقدر
حصته كنصف سنة ويتركها نصف سنة وعلى الرواية الثانية يسكن نصفها فقط وهذا إذا لم يمتنع خرابها
بالترك فلو خاف يسكنها كلها دائما وذكر في الفصولين وكذا في الخادم يستخدمه الحاضر بخصته ومقتضاه
أنه يستخدمه يوما ويتركه يوما بقدر حصص الغائب فاطلاق الشارح في محل التقييد (قوله بخلاف الدابة)
لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فصولين وهذا ظاهر إذا كان يسكن وحده أما لو كان له
أولاد وعيال كثيرون لاشك أن السكنى تتفاوت أكثر من الركوب وكذا الاستخدام يتفاوت بكثرة الأعمال
والاشغال فليست تأمل وأقاد في شرح الوهبانية أن المنع في الركوب خاصة لا في غيره كالحرث ونحوه (قوله أي
واقعة بسبب العقد) اشار به إلى أن الاضافة من الاضافة إلى السبب وهي أقوى الاضافات وقد سلف عن
الكمال أن الاضافة للبيان ط (قوله قابله للوكالة) يغني عنه قول المصنف بعد وشرطها كون المعقود عليه
قابلا للوكالة ط (قوله الايجاب والقبول) كأن يقول أحدهما شاركتك في كذا وبقبل الآخر ولفظ
كذا كناية عن الشيء اعم من أن يكون خاصا كالبر والبقل أو عامًا كما إذا شارك في عموم البضائع بجر
(قوله ولومعني) يرجع إلى كل من الايجاب والقبول ط (قوله كالودفع له ألفا) أي وقبل الآخر

ثم الظاهر أن البيع ليس ببيع
بل المراد الاخراج عن الملك ولو
بهية أو وصية وتعممه في الرسالة
المباركة في الأشياء المشتركة
وهي نافعة إن ابتلى بالافتاء وزاد
الواني الشفعة أيضا فراجع
وأما الانتفاع به بغيبة شريكه فتقريب
بيت وخادم وأرض يتنفع بالكل
إن كانت الأرض ينفعها الزرع
والألا بحر بخلاف الدابة ونحوها
وتعممه في الفصل الثالث والثلاثين
من الفصولين (وشركة عقد) أي
واقعة بسبب العقد قابله للوكالة
(وركنها) أي ماهيتها (الايجاب
والقبول) ولومعني كالودفع له
ألفا وقال أخرج منها واشتر
والريغ بيننا

• طلب
شركة العقد

وأخذها وفعل انقذت الشركة بجر وقوله وأخذها عطف تشبيرا لأن المراد القبول معنى وهو بنفسه الأخذ
(قوله وشرطها الخ) أفاد أن كل صورة عقد الشركة تتضمن الوكالة وذلك ليكون ما يستفاد بالتصرف
مشتركا بينهما فيحقق حكم عقد الشركة المطلوب منه وهو الاشتراك في الربح إذ لو لم يكن كل منهما وكيلًا عن
صاحبه في النصف وأصيلًا في الآخر لا يكون المستفاد مشتركًا لاختصاص المشتري بالمشتري فتح (قوله
كاحتطاب) واحتشاش وأصطباد وتكدفان الملك في كل ذلك يختص بمن بشر السبب فتح (قوله وحكمها
الشركة في الربح) الوال للعمال ط أي فيلزم اتفاق حكمها ولو لم يربح غير المسمى ويحتمل كون الوال للعطف على
قوله وشرطها (نفسه) ويندب الأشهاد عليها وذكر محمد كيفية كتابتها فقال هذا ما اشتركت عليه فلان وفلان
اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الأمانة ثم بين قدر رأس مال كل منهما ويقول ذلك كله في أيديهم ما يشتركان
به ويبيعان جميعا وشقي ويعمل كل منهما برأيه ويبيع بالتقدي والتسبئة وهذا وإن ملكه كل بمطلق عقد الشركة
الأن بعض العلماء يقول لا يملكه إلا بالتصريح به ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما
وما كان من وضعية أو نعمة فكذلك ولا خلاف أن اشتراط الوضعية بخلاف قدر رأس المال باطل واشتراط
الربح متفاوتا عندنا صحيح فيما سبذكر فإن اشتراط التفاوت فيه كناية كذلك ويكتب التاريخ كيلا يدعى
أحدهما لنفسه حقا في اشتراؤه الآخر قبل التاريخ فتح (قوله وهي) أي شركة العقد وقوله أربعة خبر
عنه وقول المصنف إماما مفاوضة مع ما عطف عليه بدل منه تأمل (قوله وكل من الآخرين) أي التفضل
والوجود فهي حيث تستدعي ولا يعني ما فيه من الركبة فكان عليه أن يقول وهي ستة شركة بالمال
وبالاعمال ووجوده وكل إماما مفاوضة أو عنان كماله الشجان الطساوى والكركنى وجرى عليه الزيلعي
وغيره ثم ما فعله الشارح حسن من حيث أن قول المصنف إماما مفاوضة وإمامان خاص بشركة المال بدليل
قوله بعده وإماما تقبل وإماما جوده قصد دفع ما يوجهه المتن من أن الآخرين لا يكونان مفاوضة ولا عنانا فافهم
وسند ذكر أن شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة مختلفة وأن الظاهر أنها في الآخرين مجاز (قوله من
التفويض) أو من انقوض الذي منه فاض الماء إذا تم فتح ولذا قال في الهداية لأنها شركة عامة في جميع
التصارات وفي القاموس المفاوضة الاشتراك في كل شيء والمساواة اه لكن في الاصطلاح اخص لأنه لا يلزم
فيها مساواتهم في العقار والعروض كما أفاده ط (قوله ان تضمنت وكالة وكفالة) أي بأن يكون كل واحد
منهما فيما وجب لصاحبه بمنزلة الوكيل وفيما وجب عليه بمنزلة الكفيل عنه خاتمة وقد اعترض ذكر الوكالة بأنه
لا فائدة فيه لأنه لا يخص المفاوضة وأجاب في التهرب بأنه لا بدع في ذكر شرط الشيء وإن كان شرط الآخر اه على
أن الشرط مجموع الوكالة والكفالة وهذا خاص بالمفاوضة (قوله لصحة الوكالة بالجهول ضمنا) جواب عما
أورد من أن الوكالة بالجهول لا تصح وأورد أيضا أن الكفالة لا تصح بدون قبول المكفول له وهو هنا مجهول
وأجيب بما أجاب به الشارح فكان عليه أن يذكر الكفالة أيضا لكن قال في التهرب عقب الجواب المذكور
على أن الفتوى في الكفالة على الصحة أي بلا توقف على القبول وسبقه إلى هذا في الدرر فالا عراض به إضافة
من أحله فلذا لم يذكرها الشارح لكن فيه اشتباه وهو أن الواقع هنا جهالة المكفول له ولا خلاف في أن العلم
به شرط وإنما الخلاف في اشتراط قبول الكفالة فقبل بشرط وعليه المتن وصحوه وقبل غير شرط وصح أيضا
(قوله تصح به الشركة) صفة أقوله ما لا احتزبه عمالوا اخص أحدهما بملك عرض أو عشار كما يأتي
أودين كافي الخاتمة أي قبل قبضه فلو قبضه بطلت وانظرت عنا ما إذا تشترط المساواة ابتداء وبخا كما يأتي
(قوله كما حققه الواني) اخذ من كونها عبارة عن المساواة في جميع ما يتعلق بالشركة وقال فلذا لم يشترط رضا
قلت في الخاتمة ويشترط المساواة في الربح أيضا (قوله يستلزم التساوى في الدين) لأن الكافر إذا اشترى
شرا أو خنزيرا لا يقدّر المسلم أن يبيعه وكالة من جهته فيضوت شرط التساوى في التصرف ابن كمال (قوله
مع الكراهة) لأن الكافر لا يتعدى إلى الجاهل من العقود زيلعي (قوله ومسلم وكافر) أفاد أنها تصح
بغير تمسك كنصراني ومجوسى كافي الخاتمة (قوله لعدم المساواة) فإن العبد لا يملك التصرف والوكالة
الاباذن المولى بخلاف الحر والصبي لا يملك الكفالة أصلا ويملك التصرف باذن المولى بخلاف البالغ والكافر
يقدّر على غلب الخمر ومملوكها بخلاف المسلم أفاده في الدرر والنهر وفي عبارة ح هنا سقطتبه (قوله وأفاده)

(وشرطها) أي شركة العقد
(كون المعقود عليه قابلا للوكالة)
فلا تصح في مباح كاحتطاب (وعدم
ما يقطعها كشرط دراهم سماعة
من الربح لأحدهما) لأنه قد لا يربح
غير المسمى وحكمها الشركة
في الربح (وهي) أربعة مفاوضة
وعنان وتقبل ووجود وكل من
الآخرين يكون مفاوضة وعنانا
كما سيبي (إماما مفاوضة) من
التفويض بمعنى المساواة في كل
شيء (ان تضمنت وكالة وكفالة)
لصحة الوكالة بالجهول ضمنا لا قصدا
(وتساويا مالا) تصح به الشركة
وكذا ربحا كما حققه الواني
(وتصرفا ودينيا) لا يضمن أن
التساوى في التصرف يستلزم
التساوى في الدين وأجازها أبو
يوسف مع اختلاف المذاهب
الكراهة (فلا تصح) مفاوضة
وان صحت عنا (بين حر وعبد)
ولو مكاتباً أو مأذونا (وصبي وبالغ
ومسلم وكافر) لعدم المساواة وأفاده

طلب
اشتراط الربح متفاوتا صحيح
بخلاف اشتراط الخسران
طلب
في شركة المفاوضة

أي بالدلالة الأولى (قوله لعدم اهليتهما الكفالة) أي ولو باذن الولي (قوله ولا مأذونين) ولا مكاتبين
 نهر ولا بين حر ومكاتب ولا بين مجنون وعاقل ح عن الهندية (قوله لتفاوتهما قيمة) أي فانهما وان كانا
 أهلا للكفالة بالاذن الا انهما يتفاضلان فيها لانهما يتفاوتان قيمة فلم يتحقق كون كل منهما كفيلا بجميع ما لزم
 صاحبه نهر لانه اذا استغرق الدين رقبتهما يعلق بقيمتيهما فيلزم مطالبة الاكثر قيمة باكثر من الآخر (قوله
 ولا يشترط ذلك في العنان) بجهة حاله احتريزها عما يشترط في العنان أيضا لعدم اشتراط دراهم معلومة من
 الربح لاحدهما فلا يشترط كون عنانا أيضا (قوله كما ذكر) في قوله وان صحت عنانا ح (قوله لاستجماع
 شرائطه) أي شرائط العنان (قوله كما يستخرج) أي في قوله فتصح من أهل التوكيل وان لم يكن أهلا
 للكفالة ح (قوله لتساويهما ماله الخ) جواب عما استدل به لابي يوسف على جوازها بين مسلم وكافر
 ببدء الفارق قال في الفتح وأما الحنفى والشافعى فالساواة بينهما ثابتة لان الدليل على كونه ليس مالا متقوما
 قائم وولاية الالزام بالحاجة ثابتة بانحداد الماله والاعتقاد فلا يجوز التصرف فيه للشافعى كالحنفى اه أي
 بخلاف الكافر فان الدليل على منع بيع الحر والخير وان كان قائما بالصفة لم ياتزم ملتصاقا نلزمه بالدليل
 (قوله وان لم يعرفا معناه) لان انظرها علم على تمام المساواة في أمر الشركة فاذا ثبت أحكامها
 اقامة للنظر مقام المعنى فتح (قوله أدويةا جميع مقتضياتها) بأن يقول احدهما وهما حران بالعنان
 مسلمان أو ذميان شاركتك في جميع ما أملك من نقد وقدر ما تملك على وجه التفويض العام من كل من لا لا آخر
 في التجارات والنقد والتسوية وعلى أن كلا ضامن عن الآخر ما يلزمه من أمر كل بيع فتح (نبيه) يقع كثيرا
 في الدلائل ونحوهم أن احدهم يموت فتقوم اولاده على تركته بلا قسمة ويعملون فيها من حرث وزراعة
 وبيع وشراء واستدانة ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى مهماتهم ويعملون عنده بأمره وكل ذلك
 على وجه الاطلاق والتفويض لكن لا تصرح بلفظ المفوضة ولا بيان جميع مقتضياتها مع كون التركة اغلبها
 أو كلها عروس لا تصح فيها شركة العقد ولا شك أن هذه ليست شركة مفوضة خلافا لما أفتى به في زماننا من
 لاخبرته بل هي شركة ملك كما حرره في تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه في فتاوى الحنفى فاذا
 كان سعيهم واحدا ولم يتغير ما حصله كل واحد منهم بعماله يكون ما جمعه مشتركا بينهم بالسوية وان اختلفوا
 في العمل والرأى كثرة وصوابا كما أفتى به في الخبرية وما اشترى احدهم لنفسه يكون له ويضمن حصة شركائه من
 ثمنه اذا دفعه من المال المشترك وكل ما استدانه احدهم بطالب به وحده وقد سئل في الخبرية من كتاب
 الدعوى عن اخوة اشتاءوا ثلثهم وكسبهم واحد وكل مفوض لآخره جميع التصرفات ادعى احدهم انه اشترى
 بستانا لنفسه فأجاب اذا قامت البينة على انه من شركة المفوضة قبل وان كتب في صلح التبايع انه اشترى
 لنفسه اه ملخصا ويأتى تمام الكلام في أول الفصل الا ترى (قوله استحصانا) والقياس أن يكون
 الطعام المشتري والكسوة المشتراة بينهما لانهما من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناولهما عقد الشركة زبلى
 (قوله لان المعلوم الخ) لان كلا منهما لم يقصد بالمفوضة أن تكون نفقته ونفقة عياله على شريكه ولا يتمكن
 من تحصيل حاجته الباشتراف فصار كل منهما مستتبيا هذا القدر من تصرفه والاستثناء المعلوم بدلالة الحال
 كالاستثناء المشروط درر (قوله ما كان من حوائجه) نعم شرائيت السكنى والاستحجار للسكنى اولل ركوب
 حاجته كاللحج وغيره وكذا الادام بحر (قوله ولو جارية للوط) لكن هنا لا يرجع شريكه عليه بشئ من
 ثمنها المؤدى من مال الشركة (قوله كما يأتى) أي في الفصل الا ترى (قوله ايها ما شاء) أي المشتري
 بالاصالة وصاحبه بالكفالة درر (قوله بما أتى) الاول حذفه ليشمل ما لو أدى المشتري نعم يفهم ذلك دلالة
 وفي ط عن الشافعى قال في البناء بيع وان نقد الثمن من مال الشركة ضمن نصفه لصاحبه فاذا وصل الى يده بطلت
 المفوضة لانه فضل مال شريكه والفصل في المال يطل المفوضة اه (قوله بقدر حصته) بدل من قوله بما
 أدى (قوله ان أدى من مال الشركة) وان أدى من غيره وهو ملك له لا يرجع وبطلت المفوضة ان كان من
 جنس ما تصح فيه الشركة لانه بدخوله في ملكه زاد ماله والا فلا تبطل كما اذا دفع عرضا كالا يحنى ط (قوله
 وكل دين لزم احدهما الخ) يستثنى ما اذا كان الدائن الشريك لما في الظاهر ولو باع احدهما من صاحبه
 فوبالقطع قصا لنفسه أو أمة ليطأها أو طعما مالا له جازا لبيع بخلاف ما اذا باعه شيئا من الشركة لاجل

انها لا تصح بين صبيين لعدم
 اهليتهما للكفالة ولا مأذونين
 لتفاوتهما قيمة (وكل موضع لم تصح
 المفوضة لنقد شرطها ولا يشترط
 ذلك في العنان كان عنانا) كما ذكر
 (لا يستجماع شرائطه) كما يستخرج
 (وتصح) المفوضة (بين حنفى
 وشافعى) وان تفاوتتا تصرفا في
 متروك التسمية لتساويهما ماله
 وولاية الالزام بالجهة ثابتة (ولا تصح
 الا بلفظ المفوضة) وان لم يعرفا
 معناه سراج (أدويةا) جميع
 (مقتضياتها) ان لم يذكر انظرها
 اذا عبرة للمعنى لا للمبنى واذا صحت
 (فما اشترى احدهما ما يقع مشتركا
 الا طعام أهله وكسوتهم) استحصانا
 لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط
 بالمقال وأراد بالمستثنى ما كان
 من حوائجه ولو جارية للوط باذن
 شريكه كما يأتى (وللبائع مطالبة
 ايها ما شاء) أي الطعام
 والكسوة (ويرجع الاخر) بما
 أدى (على المشتري بقدر حصته)
 ان أدى من مال الشركة (وكل دين
 لزم احدهما)

طلب
 فيما يقع كثيرا في الفلاحين
 بمصوثة شركة مفوضة

التجارة اه ففي صورة الجواز لم يلزم شريكه اقاده في البصر قلت ويكون العين نصفه ونصفه لشريكه كما ذكره الحاكم في الكافي وانما جاز البيع لان ذلك مما يختص به المشتري فلا يقع مشتركا بينهما حيث اشتراه لنفسه بخلاف ما اذا اشتراه للتجارة فانه لا يصح لانه لا يفيد اذ لو صح عادم مشتركا بينهما كما كان ولهذا قال في الكافي وان كان لاحدهما عديم اثر فاشترى الاخر للتجارة جاز وكان بينهما اه ووجهه ان الشراء هنا مفيد لانه لم يمكن مشتركا قبل الشراء هذا ما ظهر لي (قوله بتجارة) كمن المشتري في بيع جاز وقبته في فاسد صوابه كان مشتركا لنفسه واجرة ما استأجره لنفسه او لم حاجة التجارة وكذا مهر المشترة الموطوءة لاحدهما اذا استحققت فالمستحق أن يأخذ أيهما شاء بالعرف لانه وجب بسبب التجارة بخلاف المهر في النكاح بجر (قوله واستقراض) هو ظاهر الرواية وليس لاحدهما الاقراض في ظاهر الرواية بجر وبأني قيام الكلام عليه (قوله وغصب) المراد به ما يشبه ضمان التجارة فدخل فيه الاستهلاك والوديعة المجموعة أو المستهلكة وكذا العارية لان تقرير الثمنان في هذه المواضع يفيد ذلك الاصل فيصير في معنى التجارة بجر وعليه فالاولى أن يقول بتجارة أو ما بينهما كاستقراض وغصب الخ وخرج مالا يشبه ضمان التجارة كهر و بدل خلع أو جنابة كما يأتي (قوله وكفالة بمال بأمره) هذا قول الامام وقالوا لا يلزم الاخر لانها تبرع وله أنها تبرع ابتداء معاوضة انتهاء لان تكفيل تبيين المكفول عنه لو كانت بأمره بخلاف كفالة النفس لانها تبرع ابتداء وانها وكذا كفالة المال بلا أمر فلا يلزم صاحبه في العدم لانعدام معنى المعاوضة وتتمامه في الفتح (قوله ولولزمه) أي لزوم ما ذكر من الثلاثة باقراره أي فانه يكون عليهما لانه اخبر عن امر بملك استثنافه بجر عن المحيط وسند ذكر في القروع أن اقراره بالانقراض يلزمه خاصة وبأني غامه وما ذكره من لزومه بالاقرار في شركة المفارضة أما العار فلا يعضي اقراره على شريكه بل على نفسه على تفصيل سند كره عند قول المصنف لا اقراره بدين (قوله لمن لا تقبل شهادته) كاصوله وفروعه وامراته وعندهما يلزم شريكه أيضا لالعهده ومكاتبه بجر (قوله ولومعندته) أي عن نكاح فلا يعتق اتم ولده ثم اقراره بدين يلزمهما وان كنت في عذته لان شهادته لها بجر بخلاف المعتدلة عن نكاح في ظاهر الرواية بجر (قوله وخلع) على تقديره مضاف أي بدل خلع كما لو عقدت امرأة شركة مفارضة مع آخر ثم خلفت زوجها على مال لا يلزم شريكها وكذا الوأفرت بدل الخلع فتح (قوله وجنابة) أي ارش جنابة على الادعى أما الجنابة على الدابة أو الثوب فيلزم شريكه في قول الامام ومحمد بن النضر عليه السلام انهم نهر عن الحدادي (قوله وكل ما لا تصح الشركة به) كخلع عن دم العمد وعن النفقة بجر (قوله وقاعدة اللزوم الخ) بيان لوجه الفرق بين ما يلزم أحدهما شرى بيمين مباشرة الاخر وما لا يلزمه (قوله انه اذا ادعى على أحدهما) أي ادعى عليه يما أو شوه فله تخلف الاخر أي الذي لم يباشر العقد انما يتخلف المباشر على البت أي القاطع بأن يتخلف اني ما به تلك مثلا لانه فعل نفسه ويتخلف الاخر على العلم بأن يتخلف اني لأعلم أن شريكي باعك وانما يتخلف الاخر لان الدعوى على أحدهما دعوى عليهما قل في الجور ولو ادعى عليهما يتخلف كل واحد البت لان كل واحد منهما يستحق على فعل نفسه فأيهما تكل عن اليمين يعني الامر عليهما لان اقرار أحدهما كاترارهما اه وهذا كون كل من المدعى عليهما مباشرين كما يسهل انما يتخلف ملو كان المباشر أحدهما يتخلف الاخر على العلم لانه فعل غيره كما لا يخفى (قوله ولو ادعى على الغائب) أي على فعل الغائب بأن ادعى على الحاضر بأن شريك الغائب باعني كذا (قوله له تخلف الحاضر على علمه) لانه فعل غيره بجر (قوله له تخلفه البتة) لانه يستحقه على فعل نفسه بجر قال ح أي البير البتة قابلية قائم مقام المفعول المطلق المحذوف قيام الصفة مقام الموصوف اه قال في الجور ولو ادعى على أحدهما ارش بجر خطأ واستحقه البتة لم يكن له تخلف الاخر وكذا المهر والخلع والعلم عن دم العمد لان هذه الاشياء غير داخل تحت الشركة فلا يـون فعل أحدهما كفعلها (قوله وبطلان ان وهب الخ) لو قال وبطلت ان ذلك أحدهما الخ لكان اخره وفرد لشمله ما ذكره الشارح من الصدقة والايعاء ط عن أبي السعود (قوله مما يجي) أي في قوله ولا تصح مفارضة وغشيان بغير التقدين الخ ط (قوله ووصل ليد) مقتضا اشتراط ذلك في المورد أيضا وورده في الشر بلاية بأن الملك حصل بجر وموت

بتجارة) واستقراض (وغصب)
واستهلاك (وهـ) مسألة بمال
بأمره لزوم الاخر ولو
(باقراره) الا اذا اقر لم لا تقبل
شهادته له ولو عندته فيلزمه خاصة
كهر و خلع و جنابة وكل ما لا تصح
الشركة فيه (و) فائدة اللزوم انه
(اذا ادعى على أحدهما) فله تخلف
الاخر ولو ادعى على الغائب له
تخلف الحاضر على علمه ثم اذا قدم
له تخلفه البتة ولو الجنية (وبطلت
ان وهب لاحدهما أو ورت ما تصح
فيه الشركة) مما يجي ووصل ليد
ولو بصدقة أو ابصاء لفـ و ان
المساواة بقاء وهي شركة كالهـ

الموت ^خ وهو محمول على التقديرين بخلاف الدين لقول الزبلي ولو ورث أحدهما ديناً وهو
دراهم أو دينار لا يبدل حتى يقبض لأن الدين لا يصح الشركة فيه أقاده ط عن أبي السعود (قوله
كعرض) ادخلت الكاف الذين فانهم لا يبدل بها إلا باقتباض ط عن البحر (قوله بما ذكر) أي
بذلك أحدهما ما تصح فيه الشركة ط (قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها ط عن المنع
(قوله ذكر فيهما المال) لا حاجة إليه لأن الكلام في شركة الأموال ^{هـ} ح أي لما قد مناه من
أن قوله إما مفاوضة وإما عنان خاص بشركة المال بدليل علقه عليه قوله وتقبل ووجوه وقد تابع الشارح
النهر والدرر (قوله بغير التقديرين) فلا تصحان بالعرض ولا بالملك والموزون والعسدي المتقارب
قبل الخلط بجنسه وأما بعده فكذلك في ظاهر الرواية فيكون المخلوط شركة ملك وهو قول الثاني وقال
محمد شركة عقد وأثر الخلاف يظهر في استحقاق المشروط من الربح وأجمعوا أنها عند اختلاف الجنس
لا تصح نهر (قوله والنالوس النافقة) أي الرابحة وكان يغني عنه ما بعده من التقييد بجريان التعامل
والحوار بها هو الصحيح لأنهم أئمن بمصطلح الكل فلا يبدل ما لم يطلع على منتهى نهر (قوله والتبر والنقرة)
في المغرب التبر ما لم يضرب من الذهب والفضة والنقرة القطعة المذابة منهما ^{هـ} زادي الصباح وقبل
الدوب هي التبر فاذكره الشارح يصلح تفسيرهما لا خذ عدم الضرب في كل منهما لكن الفرق بينهما أن التبر
لم يذب في الارتأمل (قوله ان جرى التعامل بهما) في ذلك زيادة على ما في الكثر ليوافق الرواية المصححة
كما أوضحه في البحر (قوله وصحت) أي شركة الأموال سواء كانت مفاوضة أو عناناً بقريئة قوله ثم عقداها
مفاوضة أو عناناً ط (قوله ان باع كل منهما الخ) لأنه بالبيع صار بينهما شركة ملك حتى لا يجوز لأحدهما أن
يتصرف في نصيب الآخر ثم بالقد بعد صارت شركة عند قبض كل منهما بالتصرف زبلي (قوله بنصف
عرض الآخر) وكذا لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جازاً بزيبي وبهر وقوله
الذي باعه يعني الذي باع نصفه بالدرهم (قوله وهذا) أي يبيع النصف بالنصف (قوله بقدر ما تثبت به
الشركة) أوضحه في النهاية بأن تكون قيمة عرض أحدهما اربع مائة وقيمة عرض الآخر مائة فإنه يبيع صاحب
الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فيصير المتاع كله أخماساً ويكون الربح كله بينهما على قدر
رأس مالهما ^{هـ} وردته الزبلي بأن هذا الحل غير محتاج إليه لأنه يجوز أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله
بنصف مال الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين وكذا العكس جائز وهو ما إذا كانت قيمتهما
متداوية فباعاه على التفاوت بأن باع أحدهما ربع ماله بثلاثة أرباع مال الآخر فله بذلك أن قوله باع نصف ماله
الخ وقع اتفاقاً أو قد يكون شاملاً للمفاوضة والعنان لأن المفاوضة شرطها التساوي بخلاف العنان ^{هـ}
وأثره في البيع ولا يخفى ما فيه فإن ما صورته في النهاية هو الواقع عادة لأن صاحب الأربعة مائة مثلاً لا يرضى في
العادة ببيع نصف عرضه بنصف عرض صاحب المائة حتى يصير العرضان بينهما نصفين وإن أمكن ذلك لكن
مطلق الكلام يحمل على المتعارف ولذا أجعلوا ما في المتن من يبيع النصف بالنصف على ما إذا تساوى بقيمة فانهم
(قوله اتفاقاً) أي لم يتصدد كره لثائده وقد علمت أن فائدة موافقته للعادة وشموله للمفاوضة أي نصاباً بخلاف
ما إذا قال باع بعض عرضه ببعض عرض الآخر فإنه وان شمل المفاوضة أيضاً لكن لا يشملها إلا إذا اراد ببعض
النصف دون الأقل والأكثر فانهم نعم هو اتفاقاً بالنظر إلى جواز بيع نصفه بالدرهم كما مر (قوله ولا تصح
بمال غائب) بل لا بد من كونه حاضراً والمراد حضوره عند عقد الشراء لا عند عقد الشركة فإنه لو لم يوجد عند
عقدها يجوز ألا ترى أنه لو دفع إلى رجل أنشأ وقال أخرج مثلاً واشترها والحاصل بيننا أنصافاً ولم يكن المال
حاضراً وقت الشركة فبهرن المأمور على أنه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز بهر عن البرازية ومثله
في الفتح وغيره لكن نقل في البحر أيضاً عن الفتية ما يفيد قساده بالاقتراف بلا دفع ثم انعقادها وقت حضور المال
(فرع) دفع إلى رجل ألفاً وقال اشتر بها مني وبينك نصفين والربح لنا والوضعية علينا فهلك المال قبل
الشراء لم يضمن وبعده ضمن المشتري النصف بجر عن الذخيرة قات ووجهه أنه لما أمره بالشراء نصفين صار
مشترياً بنصف وكالة عن الآخر والنصف أصالة عن نفسه وقد أوفى الثمن من مال الآخر فيضمن حصة نفسه
والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد كما سيتضح قبيل الفروع وليست مضاربة لما قلنا فتنبه لذلك فإنه يقع كثيراً

(لا) يبدل بقبض (ما لا تصح فيه)
الشركة (كعرض وعقار) إذا
بطلت بما ذكر (صارت عناناً) أي
تتقلب اليها (ولا تصح مفاوضة
وعنان) ذكر فيهما المال والافهما
تقبل ووجوه (بغير التقديرين)
والنالوس النافقة والتبر والنقرة)
أي ذهب وفضة لم يضرباً (ان
جرى) مجرى النقود (التعامل
بهما) والافك عروض (وصحت
بعرض) هو المتاع غير التقديرين
وبعزك قاموس (ان باع
كل منهما ما نصف عرضه بنصف
عرض الآخر ثم عقداها)
مفاوضة أو عناناً هذه جملة
أصحها بالعروض وهذا ان تساوى
قيمة وان تفاوت باع صاحب الأقل
بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال
فقوله بنصف عرض الآخر اتفاقاً
(ولا تصح بمال غائب أو دين
مفاوضة كانت أو عناناً)

مطلب
لا تصح الشركة بمال غائب

(قوله على موجب الشركة) أي من البيع والشراء بالمال والربح به (قوله واما عنان) ما خذوة من عن كذا
 عرض أي ظهر له أن يشاركه في البعض من ماله ونعمائه في التهر (قوله من أهل التوكيل) أي توكيل غيره
 فتصح من السبي المأذون بالتجارة وفي حكمه المعتبر (قوله لكونها لا تقتضي الكفالة) أي بخلاف المناوذة كما
 رفلوذ كالكفالة مع توفر باقي شروط المناوذة انعقدت مفادته وان لم تكن متوفرة كانت عنانها هل تبطل
 الكفالة يمكن أن يقال تبطل وأن يقال لا تبطل لأن المعتبر فيها أي في العنان عدم اعتبار الكفالة لا اعتبار عدمها
 قال في الفتح وقدر ربح الأول بأنها كفالة بجهول فلا تصح الاضماناذا لم تكن مما تنفعها الشركة لم يكن ثبوتها
 الاقصدا اه نهر قلت لكن في الحائية ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفلا عن صاحبه اذ لم يذكر
 الكفالة بخلاف المناوذة اه ومقتضاه انه يكون كفلا اذ ذكر الكفالة وهذا ترجيح للاحتمال الثاني ولعل
 وجهه أن الكفالة متى ذكرت في عقد الشركة تثبت تعالها ونمنا لا قصد الان الشركة لا تنافي الكفالة بل
 تستدعيها لكنها لا تثبت فيها الا باقتضاء اللفظ لها كالمط المناوذة أو بذكرها في العقد تأمل (قوله ولذا) أي
 لكونها لا تقتضي الكفالة ومتتضاه انها لو اقتصرت على نوع من أنواع التجارة ولا موقفة بوقت
 خاص قال ح وهذا يقتضي أن المناوذة لا تكون خاصة مع انها تكون كما صرح به في البحر اه ثم اذا
 وقتها فهل ترق بالوقت حتى لا يبقى بعده ضيق فيه روايتان كما في توقيت الوكالة ونعمائه في البحر عن الميط ولم
 يذ كر ترجيحا وجرم في الحائية بأنها توقيت حيث قال والتوقيت ليس بشرط لصحة هذه الشركة والمضاربة
 وان وقتها ذلك وقتا بأن قال ما اشترت اليوم فهو يمتنع التوقيت فما اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة
 وكذا الوقت المضاربة لانها والشركة توكيل والوثقة بما توقيت اه لكن سيد كرا الشارح في كتاب الوكالة عن
 البرازية التوكيل الى عشرة ايام وتكيل في العشرة وبعدها في الاصح تأمل (قوله ومع التعاضل في المال دون
 الربح) أي بأن يكون لاحدهما ألف وللآخر ألفان مثلا واشترط التساوي في الربح وقوله وعكسه أي بأن
 يتساوى المالاان ويتفاضل في الربح لكن هذا مقيد بأن يشترط الا ان تعامل منهما أولا كثرهما عملا أو مالو شرطاه
 للقاعدة أولا قلها عملا فلا يجوز كما في البحر عن الزيلعي والكمال قلت والظاهر أن هذا محمول على ما اذا كان
 العمل مشروطا على أحدهما وفي التهر اعلم انهما اذا اشترطا العمل عليهما ان تساويا مالا وقتا ونار بما جاز عند
 علمائنا الثلاثة خلافا لفرق الربح بينهما على ما شرطوا وان عمل أحدهما فقط وان شرطاه على أحدهما فان شرطاه
 الربح بينهما قدر رأس مالهما جاز ويكون مال الذي لا عمل له بساعة عند العامل له ربحه وعليه وصيغته وان
 شرطاه الربح للعامل اكثر من رأس ماله جاز ايضا على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرطاه
 الربح للدافع اكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بساعة لكل واحد منهما حارح
 ماله والوضعية بينهما على قدر رأس مالهما أبدا هذا حاصل ما في العناية اه ما في التهر قلت وحاصل ذلك كله
 انه اذا تفاضلا في الربح فان شرطاه العمل عليهما سوية جاز ولو تبرع أحدهما بالعمل وكذا لو شرطاه العمل على
 أحدهما وكان الربح للعامل بقدر رأس ماله او اكثر ولو كان الاكثر غير العامل او لا قلها عملا لا يصح وله ربح
 ماله فقط وهذا اذا كان العمل مشروطا كما يفيد قوله اذا شرطاه العمل عليهما الخ فلا ينافي ما ذكره الزيلعي في
 كتاب المضاربة من انه اذا أراد رب المال أن يجعل المال مضموما على المضارب اقرضه كله الا درهم منه وسأله
 اليه وعقد الشركة العنان ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل فيه المستقرض فان ربح كان بينهما على ما شرطوا وان هلك
 ذلك عليه اه ورأيت مثله في آخر مبدوط السرخسي ووجه عدم المسافاة أن العمل هنا لم يشترط على احد
 في عقد الشركة بل تبرع به المستقرض فيجوز لصاحب الدرهم الواحد أن يأخذ من الربح بقدر ما شرط من نصف
 او اكثر أو اقل وان لم يكن عملا وبزيد هذا التوقيت ما ذكره في البحر قبيل كتاب الكفالة في بحث ما لا يبطل بالشرط
 القاسد حيث قال مانعه قوله وان الشركة بأن قال شاركك على أن تهدي كذا ومن هذا القبيل ما في شركة
 البرازية وشرط العمل على أكثرهما مالا والربح بينهما نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما الا ناه وقد وقعت
 حادثة توهم بعض حنفية العصر أنهم من هذا القبيل وليس كذلك هي تفاضلا في المال وشرط الربح بينهما
 نصفين ثم تبرع افضلهم مالا بالعمل فأجبت بأن الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما مالا والتبرع
 ليس من قبيل الشرط والدليل عليه ما في يوع الذخيرة اشترى حطباً في قرية شرية بهيمة وقال موصولا ما اشترى

مطلد
 في شركة العنان

مطلد
 في توقيت الشركة روايتان
 له والمنشئ على موجب الشركة
 (واما عنان) بالبيع والربح
 (ان تشتت وثقة فقط) بيان
 لشرطها (فتصح من أهل
 التوكيل كسبي ومعنوه
 به قبل البيع) وان لم يكن أهلا
 لا كفالة) لكونها لا تقتضي
 الكفالة بل الوكالة (ولذا) (تصح)
 عاملا وخاصة مطلقا وموقفا (مع
 التفاضل في المال دون الربح
 وخاصة وبه) المال دون ربح
 وبخلافه بالنسبة لما تبيع من
 أحدهما (ودراهم) من الآخر

مطلد
 في تحقيق حكم التعاضل في الربح

من غير شرط في الشراء احده الى منزلي لا يفسد العقد لان هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مبتدأ بعد تمام البيع فلا يوجب فسادا اهـ هذا كلام صاحب البحر وهو صريح فيما ذكرناه من التوفيق والله تعالى الموفق وبقى ما يتبع كثيرا وهو ان يدفع رجل الى آخر القايقرضه نصفها ويشاركه على ذلك على أن الربح ثلثاه للدافع وثلثه للمستقرض فهنا تساوي في المال دون الربح وهي صورة العكس وصريح ما روي عن الزبلي والكامل انه لا يصح للدافع اخذ اكثر من نصف الربح الا اذا كان هو العامل فلو كان العامل هو المستقرض كما هو العادة كان له نصف الربح بقدر ماله لكنه محمول على ما اذا شرط العمل عليه وان لم بشرط مع التفاضل كما علمت من التوفيق ومما يكثر وقوعه ايضا انه يكون لاحدهما ألف فيدفع له آخر ألفين ليعمل بالكل وبشرط الربح أثلاثا وهذا جائز أيضا حيث كان الربح بقدر رأس المال كما مر في عبارة التهر فلو شرط الربح أربعة أعاش شرط العمل لم يصح كما يفيد التقييد بكونه بقدر رأس ماله وما قول الظهيرية وان اشترط الربح على قدر رأس مالهما أثلاثا والعمل من احدهما كان جائزا (تبيينه) علم مما مر أن العمل لو كان مشروطا عليهما لا يلزم اجتماعهما عليه كما هو صريح قوله وان عمل احدهما فقط ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل احدهما في غيبة الآخر فلما حضر اعطاه حصته ثم غاب الآخر وعمل الآخر فلما حضر الغائب ابى أن يعطيه حصته من الربح ان كان الشرط أن يعمل جميعا وشقي فما كان من تجارتهم من الربح فبينهما على الشرط عملا وعمل احدهما فان مر من احدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما اهـ والظاهر أن عدم العمل من احدهما لا فرق أن يكون بعد رأيه وبذونه كما سرح بمثله في البرازية في شركة القبول مع الا بأن العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاقه الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل اهـ ولا يخفى أن العلة تجارية هنا (قوله وان تساوت قيمتهما) راجع لخلاف الجنس والوصف واحترزه عن المناوضة فانه لا بد فيهما من تساوي القيمة فيهما في ظاهر الرواية كما في البحر فافهم (قوله والربح على ما شرطنا) أي من كونه بقدر رأس المال او لا لكنه محمول على ما علمت من التفصيل المأثور وأعاد مع قوله مع التفاضل في المال دون الربح للتصريح بأن هذا الشرط صحيح فافهم ثم ذكره بين المتعاطفات غير مناسب وقد بالربح لان الوضعية على قدر المال وان شرطنا غير ذلك كما في المتن وغيره (قوله ومع عدم الخلط) فيه اشعار بأن المناوضة يشترط فيها الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في المبسوط وغيره ح عن القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال) لان العقد يسمى شركة ولا بد من تحقق معنى الاسم فيه فلم يكن الخلط شرطا بحر فلو كان لاحدهما مائة درهم وللاخر مائة دينار فاشترى بها فهو على قدر المال وكذا لو اشترى بالدرهم متاعا ثم بالدينار آخر فوضعا أي خسران في احدهما وربح في الآخر فهو على قدر مالهما اهـ ملخصا من كافي الحاكم (قوله فلم يشترط الخ) تبرع على قوله ومع التفاضل وما عطف عليه (قوله فقط) قيد للمشتري أي ولا يطالب شريكه الاخر (قوله لعدم تضمن الكفالة) هذا اذا لم يذكر الكفالة كما قدمناه عن الثانية (قوله ويرجع على شريكه بحصته منه) أي بحصة شريكه من الثمن لان المشتري وكيل عنه في حصته فيرجع عليه بحسابه ان ادى من مال نفسه وان من مال الشركة لم يرجع وان كان شراؤه لا يعرف الا بقوله فعليه الحجة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الاخر وهو شركو والقول المنكر يمينه كافي المنع ونحوه في الزبلي وبقى ما لو صدقه في الشراء للشركة وكذبه في دعوى الاداء من مال نفسه قال الخير الرملي في حاشية المنع والذي يظهر أن القول للمشتري لانه لما صدقه الاخر في الشراء ثبت الشراء للشركة وبه ثبت نصف الثمن بذمته ودعواه انه دفع من مال الشركة دعوى وفاته فلا تقبل بلائيه ولذا قالوا اذا لم يعرف شراؤه الا بقوله فعليه الحجة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الاخر وهو شركو وهما ليس منكرين بل مقربا للشراء الموجب لتعلق الثمن بذمته وله تخليفه انه ما دفعه من مال الشركة اهـ ثم لا يخفى انه في صورة ما اذا كذب في الشراء للشركة ان كان ما اشتراه هالكا فظاهر وان كان قائما فهو له وان كذبه في اصل الشراء وادعى انه من أعيان الشركة فالقول للمشتري ان كان المال في يده لما سيأتي في الشروع انه لو كان ذوا اليد استقرضت ألفا فالقول له وبأني بيانه وأما لو ادعى الشراء لنفسه لا للشركة ففي الثانية اشترى متاعا فقال الاخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشترته بمالي لنفسي قبل الشركة فالقول له بيمينه بالله ما هو من شركتنا لانه حر يعمل لنفسه فيما اشترى اهـ والظاهر أن قوله قبل الشركة احتراز عن الشراء حال الشركة ففيه تفصيل ذكره في البحر عن المحيط وهو انه لو من جنس

(و) بخلاف (الوصف كبعض وسود وان تساوت قيمتهما والربح على ما شرطنا) مع (عدم الخلط) لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخلط (ويطالب المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن الكفالة (ويرجع على شريكه بحصته منه ان ادى من مال نفسه) أي مع بقاء مال الشركة

مطلب
في دعوى الشريك أنه ادى الثمن من ماله

مطلب
ادعى الشراء لنفسه

تجارتها فهو للشركة وان أشهد عند الشراء انه لنفسه لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشرائه شيء معين وان لم يكن من تجارتها فهو له خاصة اه قلت ويخالفه ما في فتاوى قارى الهداية ان أشهد عند الشراء انه لنفسه فهو له والا فان تعد الثمن من مال الشركة فهو للشركة اه لكن اعترض بأنه لم يستدل قل فلا يعارض ما في المحيط وقد يجاب بمجمله على ما اذا لم يكن من جنس تجارتها تأمل وبقي شيء آخر يقع كثيرا وهو ما لو اشترى أحدهما من شريكه لنفسه هل يصح ام لا لكونه اشترى ما يملك بعضه والذي يظهر لي انه يصح لانه في الحقيقة اشترى نصيب شريكه بالحصة من الثمن المسمى وان أوقع الشراء في الصورة على الكل ثم رأيت في القمع من باب البيع الفاسد لو ضم ماله الى مال المشتري وباعهما بعد واحد صم في ماله بالحصة من الثمن على المصم وقبل لا يصح في شيء اه ملخصا ورأيت في بيوع الصيرفية أيضا اشترى نصف دار متاعا ثم اشترى جميعها تانيا قال يجوز في النصف الباقي وفي فتاوى الصغرى لا يجوز اه (قوله والا) أى ان لم يبق مال الشركة أى لم يصح في يده مال ناض بل صار مال الشركة أعيانا أو منفعة فاشترى بدراهم أو دنانير نيئة فالشراء خاصة دون شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الا أن يأذن له في ذلك بجر عن المحيط (قوله وتطل بهلاك المال الخ) لان العقود عليه فيها هو المال ويطل العقد بهلاك العقود عليه كما في البيع وسيد كرا المصنف تمام المبطلات في الفصل الآتي (قوله أو أحدهما قبل الشراء) لانها لما بطلت في الهالك بطلت فيما يقابلها لانه ما رضى بشركة صاحبه في ماله الا بشركته في ماله (قوله والهالك على مالكة) فلا يرجع بنصف الهالك على الشريك الا خرجت بطلت الشركة ولو الهالك في يده الاخر لان المال في يده أمانة بخلاف ما لو هلك بعد الخلط لانه يهلك على الشركة لعدم التمييز ط عن الاتفاقى قال وظاهره انه اذا تميز بعد الخلط كدراهم بدنانير فهو وعدم الخلط اه وفي كافي الحاكم لو خلط الدراهم كان الهالك منها عليهما والباقي بينهما الا أن يعرف كل شيء من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه والباقي من الهالك والقائم بينهما على قدر ما اختلط ولم يعرف اه ملخصا (قوله وان اشترى أحدهما) بيان لمفهوم تقييد الهلاك بما قبل الشراء (قوله بعده) أى بعد الشراء ونبه بزيادته على أن الواو هنا للترتيب اخرازا عما لو هلك قبله كما يأتى (قوله فالمشترى بينهما) لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك بجر (قوله شركة عقد على ما شرطنا) أى من الربح وأيهما باع جازيعة وهذا عند محمد وعند الحسن ابن زياد هي شركة ملك فلا يصح تصرف أحدهما الا في نفسه وظاهر كلام كثير ترجيح قول محمد كافي النهر (قوله ورجع على شريكه بحصة منه) لانه وكيل في حصة شريكه وقد قضى الثمن من ماله فرجع عليه بحسابه وفي المحيط لاحدهما مائة دينار فبعتها ألف وخمسمائة وللاخر ألف درهم وشرطنا الربح والوضعية على قدر المال فاشترى الثاني جارية ثم هلك الدنانير فالجارية بينهما ما ورجعها أخماسا ثلاثة أخماسه للأول وخمساه للثاني لان الربح يقسم على قدر ما ليما يوم الشراء ويرجع الثاني على الأول ثلاثة أخماس الاثني عشر لانه وكيل عنه بالشراء في ثلاثة أخماس الجارية وقد تعدا ثمن من ماله ولو كان على عكسه رجع صاحب الدنانير على الآخر بحصة الثمن اربعون دينارا ولو اشترى كل واحد منهما بماله غلاما وقضاؤه لكايه لكان من ماله مالان كل واحد حين اشترى هكت الشركة بينهما فأنه بجر ملخصا (قوله لقيام الشركة الخ) انه لكون المشتري بينهما كما مر وأما على الرجوع فكونه وكيل كما علمت (قوله بأن قال) الاولى فلا كما في عبارة النهر وأفاد بهذا التصوير أنه ليس المراد من التصريح بالوكالة ذكر لفظها بل ما يشمل معناها (قوله كل منهما) الاولى كل منافاة ح (قوله بماله هذا) قيد به لان فرض المسئلة في عقد الشركة على مال مخصوص لا لكونه قيد في ثبوت الوكالة صريحا فانهم قال في الوالدية رجل قال لغيره ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك واشترى كذا على أن ما اشترى باسم تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان المدة والقدر والوقت لان كلامهم صار وكلا عن الآخر في نصف ما يشترى به وغرضه بذلك تنكير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه وبأني تمام في الفصل قلت وهذه الشركة تقع في زمانين كثيرا يكون أحدهما شريك في بلدة والاخر في بلدة يشترى كل منهما ويرسل الى الآخر ليبيع ويشترى لكنها شركة ملك وان غالب انهما يقدان بينهما شركة عقد بجمال متساو أو متفاضل منهما ويجهلان الربح على قدر رأس المال ويتسمان ربح الشركتين كذلك وهذا هو في شركة العقد لا في شركة الملك لان الربح فيها

مطلبه

فما يطل الشركة

والا فالشراء له خاصة لثلاث بصر
مستدينا على مال الشركة بلا اذن
بجر (وتطل) الشر
(بهلاك المالين أو أحدهما قبل
الشراء) والهالك على مالكة
قبل الخلط وعليهما بعده (وان
اشترى أحدهما بماله وهلك) بعده
مال الآخر) قيل أن يشترى به
شيئا (فالمشترى) بالفتح (بينهما)
شركة عقد على ما شرطنا (ورجع
على شريكه بحصة منه) أى من
التم انقسام الشركة وقت الشراء
(وان هلك) مال أحدهما (ثم
اشترى الآخر بماله فان صرعا
بالوكالة في عقد الشركة) بأن قال
على أن ما اشترى من كل منهما
بماله هذا يكون مشتركا ثم وصدر
اشريعة

مطلبه

اشتهر على ان ما اشترى باسم تجارة
فهو بيننا

(فالمشترى مشترك بينهما على ما شرط) في أصل المال لا الربح لصورتها (شركة ملك لبقاء الوكالة) المصرح بها ويرجع بحصة ثمة (والأى أن ذكرًا مجرد الشركة ولم يتصادقا على الوكالة فيها ابن كمال (فهو ليس اشتراك خاصة) لأن الشركة لما بطلت بطل ما في ثمنها من الوكالة (وتفقد بأشراط دراهم مسماة من الربح لأحدهما) اقتطع الشركة كما مر لا لأنه شرط لعدم فسادها بالشروط وظاهره بطلان الشرط لا الشركة بغير مصنف قلت بمرح صدر الشريعة وابن الكمال بفساد الشركة ويكون الربح على قدر المال (وكل من شريكي العنان والمفاوضة أن يستأجر) من يجبر له أو يحد المال (ربح) أى يدفع المال بصاعة بأن يشترط الربح لرب المال (ويودع) ويغير (ويصارف) لانها دون الشركة فتنتهها (ويوكل) اجنبيا ببيع وشراء ولونها المفاوضة الآخر مع غيره بجر (ويبيع) بمعاذ وهان خلاصة

على قدر الملك فاذا شرط الشراء بينهما مناصفة يكون الربح كذلك الا اذا شرط الشراء على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشركتين فتنبه لذلك فانه يقع كثيرا ويقتل عنه (قوله لا الربح) فانه يكون بقدر المال (قوله لصورتها الخ) علة لقوله لا الربح وقوله لبقاء الوكالة علة لقوله مشترك بينهما (قوله ولم يتصادقا على الوكالة) عبارة ابن كمال ولم يتصادقا على الوكالة فيها (قوله كما مر) أى في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى أن التصريح بفسادها بما ذكره من شرط على ما قدمه من أنه يشترط فيه عدم ما يقطعها فليس ذلك تكرارا محصافا فهم وبيان القطع أن اشراط عشرة دراهم مثلا من الربح لأحدهما يستلزم اشتراط جميع الربح له على تقدير أن لا يظهر ربح الا العشرة والشركة تقتضي الاشتراك في الربح وذلك يقطعها فتخرج ان القرض أو الضمانة كافي الفسخ (قوله لا لأنه شرط الخ) يعنى أن علة الفساد ما ذكره من قطع الشركة وليست العلة اشتراط شرط فاسد فيها لان الشركة لا تفقد بالشروط الفاسدة والمصرح به أن هذه الشركة فاسدة فتقوله قلت الخ تأييد لقوله لا لأنه شرط الخ وأما قوله وظاهره أى ظاهر قوله لعدم فسادها بالشروط فلا محل له للاستغناء عنه بما قبله (قوله ويكون الربح على قدر المال) أى وان اشترط فيه التفاضل لان الشركة لما فسدت صار المال مشترك لشركة ملك والربح في شركة الملك على قدر المال وسيأتى في الفصل انها لو فسدت وكان المال كله لأحدهما فلا حرج له (قوله ولكل من شريكي العنان الخ) هذا كله عند عدم النهي ففي الفسخ وكل ما كان لأحدهما اذ انهاء عنه شريكه لم يكن له فعله وهذا القول له اخرج له ميساط ولا تجاوزها تجاوزها فهلك المال ضمن حصة شريكه لانه نقل حصته بغير اذنه وكذا لو نهى عن بيع الشيعة بعدما كان أذن له فيه اه قلت وسيأتى في المضاربة انه اذا صار المال عروضا لا يصح نهى المضارب عن البيع فثبت لانه لا يملك غزله في هذه الحالة وظاهره أن الشركة ليست كذلك لانه يملك فسخها مطلقا كما سيأتى في الفصل (قوله وينع الخ) في القاموس الباطع الشريك اه والمراد هنا دفع المال لا تخليعه عمل فيه على أن يكون الربح لرب المال ولا شئ للعامل بجر (قوله ويغير) فلما عاردا به فغطت تحت المستعير فالقياس أن ينضم المغير نصف شريكه ولكفى استحسن أن لا ينضم وهذا قياس قول ابى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وكذلك لو أعار ثوبا أو دارا أو خادما بجر عن كافي الحاكم (قوله ويضارب) أى يدفع المال مضاربة وهو الاسع أما اذا اخذ ما لا مضاربة فان اخذه بتصريف فيما ليس من تجارتها فالربح له خاصة وكذا فيما هو من تجارتها اذا كان بمحضرة صاحبه ولو مع غيبته أو مطلقا كان الربح بينهما نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال كذا في المحيط نهر وقوله أو مطلقا أى عن التقييد بكونه من تجارتها (قوله لانها) أى المضاربة دون الشركة لكون الوضعية تلزم الشريك ولا تلزم المضارب فتضمن الشركة المضاربة فتح (قوله ويوكل) لان التوكيل بالبيع والشراء من أعمال التجارة والشركة انعقدت لها بخلاف الوكيل بغيرها بالشراء ليس له أن يوكل به لانه عقد خاص طلب به شراء شئ بعينه فلا يتبع مثله فتح (قوله ولونها المفاوضة الآخر) التقييد بالمفاوضة ويكون النهي عن التوكيل اتفاقا لما مر أن كل ما كان لأحدهما فعلة يصح نهى الآخر عنه ط أقول سياق كلام البحر يقتضى أن هذا خاص بالمفاوضة خلافا لما فهمه ح كما يعلم من مراجعة البحر لكن يخالفه ما في الخاتمة في فصل العنان ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا عنها فان وكل البائع رجلا يتقاضي ثمن ما باع فليس للاخر أن يخرجه عن الوكالة اه أى لانه ليس لأحدهما قبض ثمن ما باعه الآخر ولا الخاصة فيه كما يأتى قريبا فكذا ليس له اخراج وكيله بالتبض ثم لا يخفى أن الضمير المنسوب في قول الشارح ولونها عائد الى الوكيل كما هو صريح عبارة الخاتمة لا الى الموكل حتى يكون النهي عن التوكيل ويكون التقييد به اتفاقا فانهم (قوله ويبيع بمعاذ وهان) أى له أن يبيع بمن زاد وما قص قيد بالبيع لان الشراء لا يجوز الا بالمعروف كما فى الرمي على المنع عن الجوهره وسيد كر الشارح في كتاب الوكالة أن الوكيل له البيع بما قبل أو كثر وبالعرض وخصا به بنية والنقد وبه يفتى برازية اه ومقتضاه أن المشتري به هنا كذلك لكن ذكر العلامة قاسم هنا تصحيح قول اه مأم وأيد اصح الاقوال فافهم وفي البحر عن البرازية وان باع أحدهما متاعا ورد عليه قبله جاز ولو بلا قضاء وكذا لو حط أو أخرج من عيب وان بلا عيب جاز في حصته وكذا لو وهب ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه اه ويأتى تمام ذلك قبيل قوله وهو أمير (قوله

وبنقد ونسبة متعلق بقوله يبيع أما الشراء فان لم يكن في يده دراهم ولا دنانير من الشركة فاشترى بدراهم
أودنانير فهو له خاصة لانه لو وقع مشترك تضمن ايجاب مال زائد على الشريك وهو لم يرض بالزيادة على رأس
المال ولو ايجابية ومفاده انه لو رتب وقع مشترك كانه يملك الاستدانة باذن شريكه كقوله بناء عن البحر عن المحيط
ومنه ما ساقى قبل الفروع عن الاشياء وبأني تمامه وما مر من التفصيل في الشراء انما هو في شركة العنان أما في
المفاوضة فهو وعليهما مطلقا كفي الخيانة (قوله خلافا للشياء) الذي فيها هو ما نقله عقبه عن الظهيرية
(قوله ومؤنة السراخ) أي ما أنفقته على نفسه من كرائه ونفقته وطعامه وإدامه من جلة رأس المال في رواية
الحسن عن أبي حنيفة قال محمد وهذا الشخصان فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت من رأس
المال خانية (قوله لا يملك الشريك) أي شريك العنان بقرينة قوله أما المفاوض الخ وفي الخيانة من فصل
العنان ولو شارك أحدهما شركة عنان فما اشترى الشريك الثالث كان نصفه له ونصفه بين الشريكين وما اشترى
الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث اهـ ومثله في الوالدية وفيها ولو أخذ
مالا مضاربة فهو له كالأجر نفسه اهـ ولكن فيه تفصيل قدمناه قريبا (قوله ولا الرهن) قال في البيع أي
رهن عين من مال الشركة فان رهن بدين عليهما لم يجوز ضمن ولو ارتب بدين لهما لم يجوز على شريكه فان ملك
الرهن في يده وقيمه والدين سواء ذهب بحصته ويرجع شريكه بحصته على المطلوب ويرجع المطلوب بنصف قيمة
الرهن على المرتب وان شاء شريك المرتب ضمن شريكه حصته من الدين لأن هلاك الرهن في يده كالاستيفاء اهـ
(قوله أو يكون هو) أي الراهن العاقد أي الذي تولى عقد المبيعة قال في الخيانة ولمن ولي المبيعة أن يرهن
بالثمن اهـ ط (قوله في موجب) بكسر الجيم ح (قوله وحينئذ) أي حينئذ كان الراهن هو العاقد بنفسه
قال في النهروا قراره بالرهن والارتبان عند ولايته العقد معهما اهـ ط أما لو ولي العقد غيره أو كانا وليا لا يجوز
اقراره في حصة شريكه وهل يجوز في حصة نفسه فهو على الخلاف ولا يصح اقراره بعد ما تناقضا شركة إذا كذب
الآخر تاريخا (قوله ولا الذكبة) لانه ليس من عادة التجار بجر (قوله فله كل ذلك) أي المذكور
من الشركة والرهن الخ (قوله ولو فاقوس) أي المداوس (قوله والاتعة دغاما) وما خصه من اربح يكون
بينه وبين شريكه ط (قوله ولا يجوز لهما تزويج العبد) أي عبد التجارة واحترز بالعبد عن الامة فان لاحد
المفاوضين تزويجها كفي الخيانة ولا يزوج العبد ولو من امة التجارة استصانا ط عن الهندية (قوله ولا
الهبة) يستثنى منه هبة عن ماباع في الدر عن الظهيرية ولو باع أحد المفاوضين عيناً من تجارتهم ما تم وهب
الثنى من المشتري أو رآه منه جارية لا يزوج ولا يهب غير البائع جاز في حصته فقط اجماعا اهـ قلت
لكنه في الأولى يضمن نصيب صاحبه كوكيل السبع إذا فعل ذلك في الخيانة (قوله ونحوه) أي مما ليس من
جنس ما بؤكل ويهدى عادة بقرينة ما بعده (قوله فلا يجوز) أي ما ذكر من الهبة في حصة شريكه بل جاز في
حصته ان وجد شرط الهبة من التسليم والقسم فيما يقسم وهذا الاعتاق ونحوه فيه أحكام عني أحد
الشريكين المقررة في باب (قوله وحاز في نحو غم الخ) حترزة قوله أي ثوب ونحوه (قوله ولا القرض)
أي الاقراض في ظاهر الرواية أما الاستقراض فندم انه يجوز وبأني تمامه في الفروع (قوله اذا سربها)
فلو قال اعمل برأيت لا يكتفي (قوله وفيه الخ) ومثله ما في الدر عن الدارزية ولو قال كل منهما لا اعمل
برأيت فاكل منهما أن يعمل ما يقع في التجارة كالرهن والارتبان والسفر والحلط بماله والشركة بمال الغير
لا الهبة والقرض وما كان اتلافا للمال أو تمليكاً من غير عوض فانه لا يجوز ما لم يصرح به نسا (قوله لان الشركة)
أي مطلقها (قوله وصح بيع شريك مفاوض) انظر هل المفاوض يدين كلام المصنف ط عن الحوى (قوله
لا يصح اقراره بين) أي ان لا تقبل شهادته له أما غيره فيقبل كما سيأتي في قوله وكل دين لازم أحدهما الخ وهذا
انما هو في شريك المفاوضة أما شريك العنان ففيه تفصيل قال في الخيانة ولو أقر أحد شريكي العنان بدين في
تجارتهما لم يترتب جميع ذلك ان كان هو الذي وليه وان أقرانه وليا لم يترتب نصفه وان أقر أن صاحبه وليه لا يترتب
شيء بخلاف شركة المفاوضة فان كل واحد منهما يكون مطالباً بالدين اهـ ونحوه في فتح وحاصله أن اقرار أحد
شريكي العنان بدين في تجارتهم لا يمتنع على الآخر وانما يمتنع على نفسه على التفصيل المذكور أما شريك
المفاوضة فيمتنع عليهما مطلقا فانهم لكن صياقي في امره انه لو قال أحد الشريكين استقرضت ألفا فاقترضه

مطلبه

يملك الاستدانة باذن شريكه

(وبنقد ونسبة) برازية (وبافر)
بالمال له حمل أولاه هو الصحيح خلافا
للاشياء وقيل ان له حمل يضمن
ولا لا ظهيرية ومؤنة السفر
والسراخ من رأس المال
ان لم يربح خلاصة (لا يملك
الشريك (الشركة) الا باذن
شريكه جوهرة (و) لا (الرهن)
الا باذنه أو يكون هو العاقد في
موجب الدين وحينئذ فيصح
اقراره بالرهن والارتبان سراج
(و) لا (الذكبة) والاذن بالتجارة
(وتزويج الامة) وهذا كله
(لو عناما) أما المفاوض فله كل
ذلك ولو فاقوس ان باذن شريكه
جاز والاعتد عناما بجر (ولا يجوز
لهما) في عنان ومفاوضة (تزوج
العبد ولا الاعتاق ولو على مال
(و) لا (الهبة) أي ثوب ونحوه فلم
يجز في حصة شريكه وجاز في نحو
لحم وخبر وفاكهة (و) لا (القرض)
الا باذن شريكه اذا سربها فافهم
سراج وفيه اذا قال له اعمل برأيت
فله كل التجارة الا القرض والهبة
(و) لذا كل ما كان اتلافا للمال
(و) (تجارتهم) للمال (بغير
عوض) لان الشركة وضعت
للاعتراح وتوابعه وما ليس كذلك
لا يترتب عليه عقد (وصح بيع) شريك
(مفاوض) ممن ترده هادئة له (بابه
وأيه) وينفذ على المفاوضة اجماعا
(لا) يصح (اقراره بدين) فلا يند
على المفاوضة عنده برازية

أقر شريك الربح ثم ادعى الخطأ

مطلب ٣

في قبول قوله دفعت المال بعد موت الشريك أو الموكل

وفي الخلاصة أقر شريك الممان بجارية لم يجز في حصة شريكه ولو باع أحدهما ليس للأخر أخذ ثمنه ولا الخصومة فيما باعه أو أداته

(وهو) أي الشريك (أمن في المال فيقبل قوله) بيمينه (في) مقدار الربح والخسران والضياح (الدفع ٣

لشريكه ولو) ادعاه (بعد موته) كما في البحر مستدلا بما في وكالة الوالو الجية كل من حكم الأمر اليمين استثناه ان فيه ايجاب النعمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي النعمان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضابط (وبضمن بالمدعى) وهذا حكم الامانات وفي الخاتمة التقييد بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم فجاوز ضمن حصة شريكه وفي الاشباه نهى احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز (كما يضمن الشريك) عنانا أو مفاوضة بحر (بمونه مجهول انصيب صاحبه) على المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقف الحانية وسجي في الودعة خلافا للاشياء (فروع) في المحيط قد وقع حادثان • الاولى نهى عن البيع نسبة فباع فأجبت بنسأه في حصته ووثقته في حصة شريكه فان اجاز فالربح اهما • الثانية نهى عن الاخراج فخرج ثم ربح فأجبت انه غاصب حصة شريكه بالاخراج

ان المال في يده ويأتى الكلام عليه (قوله وفي الخلاصة) استدلال على المتن بأن العين كالدين اه ح لكن ما في المتن في المفاوضة وهذا في العنان (قوله بجارية) أي في يده من الشركة انها لرجل تاتر خاتمة (قوله ليس للأخر أخذ ثمنه) افاد أن للمدين أن يمنع من الدفع اليه فان دفع برى من حصة القابض ولم يبرأ من حصة الآخر فتح وكذا لا يجوز تأجيله الذي لو العاقبة غيره أو ما عند أبي حنيفة وعندهما يجوز في نصيبه ولو اجهل العاقبة جاز في النصيبين عندهما وعند أبي يوسف في نصيبه فقط وأمله الوكيل بالبيع اذا أبرأ عن الثمن أو حط أو اجهل يبيع عندهما خلافا لابي يوسف الا أن هناك يضمن لموكله عندهما لاهنا بجر عن المحيط (قوله في مقدار الربح) فلو أقر بمقداره ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعود عن اقرار الاشياء ط قلت لكن في حاوى الزاهدى قال الشريك ربح عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلاثة فله أن يحلفه انه لم يربح عشرة اه واستثناء أن القول له بيمينه لكن لا يفتى أن الواجهة ما في الاشياء لانه يرجوعه متناقض فلا يقبل منه وما في الاشياء عزاء الى كافي الحاكم فهو نفي المذهب فلا يعارضه ما في الحاوى (قوله والضياح) أي ضياح المال كالأوبعضا ولو من غير تجارة ط (قوله مستدلا بما في وكالة الوالو الجية) عبارة الوالو الجية ولو وكل بقض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكم امر اليمين استثناه لكن من حكم امر اليمين استثناه ان كان فيه ايجاب النعمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي النعمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الودعة فيما يحكى يتق النعمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الدين فيما يحكى يوجب النعمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه قلت أي أرى الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضته من المدين وهلك عندي أو قال دفعته للموكل الميت لا يصدق بالنسبة الى برائة المدين لان في ذلك الزام النعمان على الميت فان المدين تنفى بأمنها فثبت للمدين بذمة الدائن مثل مال الدائن بذمته فلتقيدان فصاروا ما بالنسبة الى الوكيل نفسه فيصدق لانه أمين وموت الموكل لم يرفع أمانته وان بطلت وكالته فلا يضمن ما دفعه ولا يرجع عليه المدين وقد أوضح المسئلة في الخيرية أول كتاب الوكالة فافهم (قوله كل من حكم أمر الخ) فان الوكيل هنا حكم أمر او قبض الودعة أو الدين في حياة الموكل وهو لا يثبت استثناه بعد موت الموكل أي لو كان لم يقبض في حياته وأراد استئناف القبض بعد موته لم يملكه لانه انزل عن الوكالة (قوله التقييد بالمكان صحيح الخ) ظاهر التفرع أن النصيب على المكان بلا نهى لا يكون تقييداً وعبارة البرازية التقييد بالمكان صحيح حتى لو قال اخرج الى خوارزم ولا تجاوزه صحيح فلو جاوزه ضمن وفي الجوهرة من المضاربة والفاظ النصيب والتقييد أن يقول خذ هذا مضاربة بالنصف على أن تعمل به في الكوفة أو قال عمل به في الكوفة أما اذا قال واعمل به في الكوفة بالواو لا يكون تقييداً فله أن يعمل في غيرها لان الواو حرف عطف ومشورة وليست من حروف الشرط اه فأفاد أن مجرد النصيب لا يكفي بل لابد من أمر يفيد التقييد كالشرط وكالتقييد (قوله وفي الاشياء الخ) أعم منه ما قدمناه عن النفع من أن كل ما كان لاحدهما اذا نهى عنه شريكه لم يكن له فعله (قوله جاز) أي انتهى (قوله بمونه مجهول الخ) في حاوى الزاهدى مات الشريك ومال الشركة ديون على الناس ولم يبرأ ذلك بل مات مجهولاً يضمن كالمات مجهولاً للعين اه أي عين مال الشركة الذي في يده ومثله بجنة الامانات لكن اذا علم أن وارثه يعلمها لا يضمن ولو ادعى الوارث العلم وأنكر الطالب فان فسرهما الوارث وقال هي كذا وهلك صدق كما سألني ان شاء الله تعالى في كتاب الودعة (قوله والقول بخلافه غلط) وهو عدم تضمن المتناوش (قوله وسجي في الودعة) سجي هناك بضع عشرة موضعاً يضمن فيها الامين بمونه مجهولاً (قوله خلافا للاشياء) حيث جرى في كتاب الامانات على ما هو العاط (قوله في المحيط) صوابه في البحر فان الحادثتين ومعا صاحب البحر مثل عنهما وأجاب بما ذكره ثم قال ولم ارفعهما الا ما قدمته أي ما ربح من الخمانية (قوله فان أجاز فالربح اهما) وان لم يجز فالبيع في حصته باطل (قوله فأجبت انه غاصب) أي كما هو صريح ما قدمه عن الخمانية من قوله ضمن حصة شريكه (قوله بالاخراج) فيه تفرق مضاربة الجوهرة عند قول القدوري وان خص للمال التصرف في بلد بيمينه أو في ملعة بيمينه لم يجز أن يجاوز ذلك فان خرج الى غير ذلك البلد أو دفع المال الى من أخرجه لا يكون مضرباً عليه بمجرد الاخراج حتى

يشترى به خارج البلد فان حال المال قبل التصرف فلا ضمان عليه وصكك الوأعاده الى البلد عادت
 المضاربة كما كانت على شرطها وان اشترى به قبل العود صار محققا ضمانا ويكون ذلك له لانه تصرف بغير اذن
 صاحب المال فيكون له ربحه وعليه وضعته لا بطيبه الرخ عندهما خلافا لابي يوسف وان اشترى به ضمه
 وأعاد بقيته الى البلد ضمن قدر ما اشترى به ولا يضمن قدر ما أعاد اه والظاهر أن الشركة كذلك (قوله
 فينبغي أن لا يكون الرخ على الشرط) أي بل يكون له كإعلمته منقولا (قوله ومقتضاه فساد الشركة) أي
 مقتضى الجواب بأنه صار غامضا وبأن الرخ لا يكون على الشرط ولكن هذا بعد التصرف في المال لا بمجرد
 الاخراج فلو عاد قبل التصرف تبقى الشركة كما علمت فاقم (قوله فأجاب الخ) حيث قال ان القول قول
 الشريك والمضارب في مقدار الرخ والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الامر منفصلا والقول قوله في الضباع
 والرد الى الشريك اه قلت بئى ما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمه في قضاء الاشياء لا يختلف ونقل الحوى
 عن قارى الهداية انه يحلف وان لم يبين مقدار الكسب اذ انكل عن اليمين لزمه أن يبين مقدار ما نكل فيه ثم قال
 وأنت خير بان قارى الهداية لم يستند الى نقل فلا يعارض ما نقله في الاشياء عن الخيانة (قوله ومثله
 المضارب والوصى والمتولى) سيد كثر التراجع في الوقت عن القضية أن المتولى لا يلزمه المحاسبة في كل عام
 ويكتفى بالقاضي منه بالاجال لومعروف قابلا لمانة ولومته ما يجبره على التعيين ثانيا ولا يجبره بل يبيده
 ولو اتهمه يحلف اه والظاهر أنه يقال مثل ذلك في الشريك والمضارب والوصى فيحمل اطلاقه على غير المتهم
 أي الذي لم يعرف بالامانة تأمل (قوله ثم ر) بغير عنه قوله أولا وفيه (قوله الى صحت الحصول)
 الصحت بالضم وبضمين الحرام أو ما خبت من المكاسب فلزم منه العارط عن القاسوس اذ لا يجوز للقاضي
 الاخذ على نفس المحاسبة لانها واجبة عليه نعم لو كتب رجلا أو تولى قسمة وأخذ أجر المثل له ذلك كما مر
 في البحر من الوقت (قوله واما قبل) عطف على قوله اما فراضة (قوله وتسمى شركة صانع)
 جمع صانعة كرسالة ورسائل وهي كامنعة حرفة اصانع وعمله (قوله وأعمال وأبدان) لأن العمل يكون
 منهما غالبا بأبدانها (قوله ان اتفق صانعا الخ) أشار الى انه لا بد من العقد أو الأبدان يتفقا على الشركة
 قبل التقبل لما سبق في قبيل الفروع لو قبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فملا أحدهم فله ثلث الأجر ولا شيء لآخرين
 وسبق في بيانه والمراد عقد الشركة على التقبل والعمل لما في البحر عن القضية اشترك ثلاثة من الجمالين على أن
 يملأ أحدهم الجواز ويأخذ الثاني فملا ويحملها الثالث الى بيت المستأجر والآخرينهم بالسوية فهي فائدة فان
 فسادها لهذه الشروط فان شركة الجمالين صحيحة اذا اشتركوا في التقبل والعمل جميعا اه أي وهذا لم يذكر
 التقبل أصلا بل مجرد العمل مقيدا على كل واحد بنوع منه لكن لا يشترط كون التقبل منهما معا في البحر
 أيضا والواشتركا على أن يتقبل أحدهما المتاع ويعمل الآخر أو يتقبل أحدهما ويقتطعه ثم يدفعه الى الآخر للقيام
 بالنصف باز كذا في القضية لكن من شرط عليه العمل فقط لو قبل جاز فلو شرط على من عليه العمل أن لا يتقبل
 لا يجوز لانه عند السكوت جعل اثباتها اقتضاه ولا يمكن ذلك مع النفي كذا في الهبط اه قلت وبه علم أن الشرط
 عدم نفي التقبل عن أحدهما لا التخصيص على تقبل كل منهما ما ولا على علمهما لانه اذا اشتركوا على أن يتقبل
 أحدهما ويعمل الآخر بل اني كان لكل منهما التقبل والعمل لتضمن الشركة الوكالة قال في الصلح حكمها أن
 يصير كل واحد منهما وكيل عن صاحبه بتقبل الأعمال والتوكيل به جائز سواء كان الوكيل يحسن مباشرة ذلك
 العمل أولا (قوله فلا يلزم اتحاد صفة ومكان) تفريع الاول على كلام المصنف ظاهر وأما الثاني في
 حيث انه لم يقيد بالمكان ووجه عدم لزوم كفاي التخصيص أن المعنى الجوز لشركة التقبل من كون المتعهد يتحصل
 الربح لا يتفاوت بين كون العمل في دكان كبر أو دكان وكون الأعمال من أجناس أو جنس (قوله على أن يتقبلا
 الأعمال) أي محلها كالكتاب مثلا فان العمل عرض لا يتقبل القبول أقاده القهستاني وعلم أن التخصيص
 على تقبل كل منهما أو على عمله غير شرط وفي النهر ان المشتركة فيه انما هو العمل وله قالوا من صور هذه الشركة
 أن يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه العمل بالتلف والتفاسر أن لا يجوز لأن من أحدهما العمل ومن الآخر
 الحافوت واستحسن جوازها لأن التقبل من صاحب الحافوت عمل اه ومنها ما في البحر عن النزابة
 لأحدهما آلة التصارة وللآخرية اشتركا على أن يعمل في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا ما مر

مطلب
 فيا لو ادعى على شريكه خيانة مبهمه
 مطلب
 في شركة التقبل

فينبغي أن لا يكون الرخ على الشرط
 انتهى ومقتضاه فساد الشركة نهر
 وفيه وتفتقر على كونه أمانة ما
 مثل قارى الهداية عن طلب
 محاسبة شريكه فأجاب لا يلزم
 بالتفصيل ومثله المضارب والوصى
 والمتولى نهر وقصة زما شاليس اهم
 قصد بالمحاسبة الى الوصول الى
 صحت الحصول (و) اما (تقبل)
 ونسبى شركة صانعة وأعمال
 وأبدان (ان اتفق) صانعا
 (خاطمان أو خطاط وصباغ) فلا
 يلزم اتحاد صفة ومكان (على أن
 يتقبلا الأعمال)

الصناعات ولومن احدهما اداة القدرة والعمل من الاخر فسدت والربح للعامل وعليه أجر مثل الاداة اه
 وتظهر هذه الاخيرة مسائل متافى في الفصل قبيل قوله وتبطل الشركة الخ (قوله التي يمكن استحقاقها) أي
 التي يستحقها المستأجر بعد الاجارة وزاد في البحر قيد أن يكون العمل حلالا لما في البرازية لو اشتركت في عمل حرام
 لم يصح اه وأنت خير بأن الحرام لا يستحق بالاجر فافهم (قوله ومنه) الاولى ومنها أي الاعمال
 المذكورة (قوله على المقتضى) أي الذي هو قول المتأخرين من جواز اخذ الاجرة على التعليم وكذا على
 الاذان والامامة فافهم (قوله بخلاف شركة دلائل) فان عمل الدلالة لا يمكن استحقاقه بعد الاجارة
 حتى لو استأجر دلالا لبيع له أو يشتري فالاجارة فاسدة اذا لم يبين له اجلا كما سرح به في اجارة المجتبي ح (قوله
 ومغنين) لان الغناء حرام ح (قوله ومنه ومحاكم) لعدم صحة الاستئجار على الشهادة ح (قوله
 وقراء مجالس وتعار) يحتمل انه عطفت تفسيراً ومغايير وهو فتح التاء المثناة فوقه وبعين مهملة بعدها ألف
 ثم زاي جمع تعزية وهي الماتم بالهمزة والتاء المثناة الفوقية الذي يصنع للاموات لان عادتهم القراءة بصوت
 واحد يشتمل على التلطيط وعلى قطع بعض الكلمات والابتداء من أثناء الكلمة ولانه استئجار على القراءة والذي
 ايجاز المتأخرون انما هو الاستئجار على التعليم خلافاً لما توهم خلافه كما سيأتي في الاجارات ان شاء الله تعالى
 وفي النسبة ولا شركة القراء بالزمزمة في المجالس والتعارى لانها غير مستحقة عليهم اه وفي القاموس الزمزمة
 الصوت البعيد له دوى وتسمع صوت الرعد وذكرا ابن الشحنة أن ابن وهبان بالغ في التكبر على اقرارهم على هذا
 في زمانه وعلى القراءة بالتطيط ومنع من جواز ما عاهدوا عليه في انكارها وتماهى في ح (قوله ووعاظ)
 أي شركة وعاظ فيما يحصل لهم بسبب الوعظ لانه غير مستحق عليهم ط (قوله وسؤال) بتثنية الهمزة جمع
 سائل وهو الشاهد اه ح (قوله لان التوكيل بالسؤال لا يصح) وما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة
 كما مر (قوله مطائنا) أي سواء شرط الربح على السواء أو تعااضلا وسواء تداوبا في العمل أو لا وقبل ان
 شرطاً أكثر الربح لادناهما معاً لا يصح والحد الجواز افاده في الحر وهذا اذا لم تكن مفاوضة اذا لا تكون
 المساواة الامع التساوى كما يأتي (قوله لانه ليس بربح الخ) اعلم أن التفاصيل في الربح عند اشتراط
 التساوى في العمل لا يجوز قياساً لان الضمان بقدر ما شرط عليه من العمل فالزيادة عليه ربح مالم يضمن فلم يجوز
 العقد كما في شركة الوجوه ويجوز استحساناً لان ما يأخذ من ربحها لا يربح انما يربح عند اتحاد
 الجنس وهنارأس المال عمل والربح مال فلم يتحد الجنس فكان ما يأخذ من العمل والعمل يتقوّم بالتقويم
 اذ ارضيا بقدر معين فيقدر بقدر ما يقوم به فلم يؤد الى ربح مالم يضمن بخلاف شركة الوجوه حيث لا يجوز فيها
 التفاوت في الربح عند التساوى في المشتري لان جنس المال وهو الثمن الواجب في ذمتها من عند الربح يتحقق
 في الجنس المتحد ولو جاز زيادة الربح كان ربح مالم يضمن وتماهى في العاية (قوله فبطالب كل واحد منهما
 بالعمل الخ) هذا اذا عرف فيما اذا كانت مفاوضة أما اذا اطلقاها أو قيداهما بالعنان فثبت هذين
 الحكمين استحساناً وفيما سواهما فهي باقية على مقتضى العنان ولذا الواقفدين من غن مبيع مستهلك أو أجر
 أجرة أو كان لمدة مضت لا يصدق الايبنة لان نقضه اذا اقرار على الاخر موجب المفاوضة ولم ينصا عليها ولو كان
 المبيع لم يستهلك أو المدة لم تمض فانه يلزمهما كما في المحيط اه ح ملخصاً (قوله ويبرأ دافعها) أنت
 الضمير وان عاهد على الاجرت أو له بالاجرة ط (قوله والحاصل الخ) ما مر من قوله ويكون الكسب بينهما
 انما خوف الكسب الحاصل من عملهما وما هنا في الحاصل من عمل احدهما أي لا فرق بين أن يعمل أو يعمل
 احدهما سواء كان عدم عمل الاخر اذراً أو لا لان العامل معين القابل والشرط مطلق العمل الخ
 ما ذكره (قوله واما وجوه) ويقال لها شركة المتسايس قهستاني (قوله نوعاً أو أنواعاً) افاد أنها
 تكون خاصة وعامة كما في النهر ولذا حذف المصنف المفعول (قوله أي بسبب وجاهتهما) افاد وجه التسمية
 لان من لا مال له لا يبيعه الناس نسبة الا اذا كان له جاه ووجاهة وشرف عندهم وافاد الكمال أن الجاه مقابوب
 الوجه بوضع الواو موضع العين فوزنه فعل لأن الواو انقلبت ألفاً للموجب لذلك وقبل اضيفت الى الوجوه
 لانها تبدل فيها الوجوه لعدم المال (قوله بالنسبة) هو على حل الشارح متعلق بقوله اشترياً وقصد
 بذلك دفع ما يورثه المتزمن كونه مطلوباً بالاشترياً وميماً وليس كذلك بل هو مطلوب لقوله يشترياً فكان ينبغي

التي يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابة
 وقران ونقشه على المقتضى به بخلاف
 شركة دلائل ومغنين وشهود محاكم
 وقراء مجالس وتعار ووعاظ وسؤال
 لان التوكيل بالسؤال لا يصح
 قنية وأشياء (ويكون الكسب
 بينهما) على ما شرطاً مطلقاً
 في الاصح لانه ليس بربح بل بدل
 عمل فسمع تقويمه (وكل
 ما قبله احدهما يلزمهما) وعلى
 هذا الاصل (فبطالب كل
 واحد منهما بالعمل وبطالب كل
 منهما) (بالاجر وبراء) دافعها
 (بالدفع اليه) أي الى احدهما
 (والحاصل من) أجر (عمل
 احدهما يمينه على الشرط) ولو
 الاخر مريضاً أو مسافراً أو امتنع
 هذا بلا عذر لان الشرط مطلق
 العمل لا يعمل القابل ألا ترى أن
 القمار لو استعان بغيره أو استأجره
 استحق الاجر برزاية (و) اما
 (وجوه) هذا رابع وجوه شركة
 العقد (ان عتدها على ان
 يشترياً) نوعاً أو أنواعاً (بوجوههما)
 أي بسبب وجاهتهما (ويديها)
 فالحاصل بالبيع يدفعان منه غن
 ما اشترياً (بالنسبة) وما بقي بينهما
 مطلب
 شركة الوجوه

للمنفذ كره عقبه لانه لا مال له ما فشر او هما يكون بالتسوية اما البيع فهو اتم (قوله ويكون كل منهما
عنا ومفاوضة بشرطه) ضرورة اجتماع شرائط المفاوضة في القبل كما في المحيط أن يشترك الصانعان على
أن يتقبلا جميعا الاعمال وأن يعننا العمل جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضعية وأن يكون كل
منهما كفيلا عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة اه وصورتها في الوجوه كما في النهاية أن يكون الرجلان
من أهل الكفاية وأن يكون عن المشتري بينهما نصيبين وأن يتلفظا بلفظ المفاوضة زادا في القمع ويتساويا في الربح
ويكتفى ذكر مقتضيات المفاوضة عن التلفظ بها كما عطف وعمامة في البحر ولا يفتى انه اذا تقدمها شرط كانت
عنا وفي القهستاني ان شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة قد اختلفت ولم يتعرض في المتداولات الى انها
في كل منها حقيقة والظاهر أنها في الاول أي في المال حقيقة وفي الباقيين مجازاتر جصاصا على الاشتراك (قوله
من مناصفة المشتري) أي في المفاوضة والعنان وقوله أو منالته أي في العنان فهتاني (قوله لتلا بؤدى
الخ) علم المفهوم ما قبله وهو أنه لا يجوز أن يكون الربح مخالفا لقدر الملك وعبرة الكثر وان شرط مناصفة
المشتري أو منالته فالربح كذلك وبطل شرط الفضل اه قال في النهر لان استحقاق الربح في شركة الوجوه
بالعنان وهو على قدر المال في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن بخلاف العنان فان التفاضل
في الربح فيها مع التساوي في المال صحيح لانها في معنى المضاربة من حيث ان كلا منهما يعمل في مال صاحبه
فالتصفت بها (قوله بخلاف العنان) أي في شركة الاموال وكذا في شركة القبل فانه يجوز فيها التفاضل
كما قد مناه لان المأخوذ فيها ليس بربح بل بدل عمل كما مر تقريره فافهم (قوله بمال) كما في شركة الاموال
وفي المضاربة في حوز المال (قوله أو عمل) كالمضاربة في المضاربة (قوله أو تقبل) عبارة الدرر او ضمان
وكذا في البحر وغيره وذلك لئلا يكتفى اجلس على دكانه فليطرح عليه العمل بالنصف وكما في شركة الوجوه فان الربح
فيها بقدر العنان والزائد عليه ربح مالم يضمن فلا يجوز كما مر في الدرر ولهذا لو قال لغيره تصرف في مالك
على أن لي بعض ربحه لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني والله سبحانه اعلم

• (فصل في الشركة الفاسدة) •

ما في هذا الفصل مسائل متفرقة من كتاب الشركة فكان الاولى أن يترجم بها وان كانت الزيادة على ما في الترجمة
لا تنضر (قوله واصطباذ) جعله من المباح وذلك تقييدا بما اذا لم يكن للتلمي أو ينفذه حرفة والا فلا يحل
كما في الاشياء وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب (قوله وطلب معدن من كثر) المعدن ما وضع في الارض خلقة
والكثر ما وضعه بنو آدم والكاربعه ما طرقتا وطلب معدن وكثر جاهلي كما فعل في الهندية لكان أولى لان الكثر
الاسلامى لقطة ط (قوله من طين مباح) فان كان الطين أو النورة أو سبيل الزجاج مملوكا فاشتركا على أن
يشتريا ذلك ويطبخاه ويبيعهما جاز وهو شركة الوجوه كذا في الخلاصة معزيا الى الشافعي ونسبه البرازي والحق
والذكر في الفتح أن هذا من شركة الصنائع والاول اظهر نهر (قوله وما حصله احدهما) أي بدون
عمل من الآخر (قوله وما حصله مع الخ) يعني ثم خلطاء وباعاه فيقسم الثمن على كيل أو وزن مال كل منهما
وان لم يكن وزنا ولا كيليا قسم على قيمة ما كان لكل منهما وان لم يعرف مقدارا ما كان لكل منهما صدق كل واحد
منهما الى النصف لانهم استويا في الاكتساب وكان المكتسب في ايديهما فالظاهر أنه بينهما نصفان والظاهر يشهد
له في ذلك فيقبل قوله ولا يستحق على الزيادة على النصف الاينة لانه يدعى خلاف الظاهر اه فغ (تنبيه)
يؤخذ من هذا ما اقتضى به في الخيرية في زوج امرأة أو ابنتها اجتماع في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على حدة
ويجوز معان كسبهما ولا يعلم التفاوت ولا التساوي ولا التميز فأجاب بأنه بينهما سوية وكذلك لو اجتمع اخوة يعملون
في شركة ايهم ونما المال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والرأى اه وقد من أن هذا ليس شركة مفاوضة
مالم يصير حابضها أو يقتضياتها مع امتياز شروطها ثم هذا في غير الابن مع ابيه لما في القضية الاب وابنه
يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شئ فالكتب كله للاب ان كان الابن في عياله لكونه معياله لا ترى
لو غرس شجرة تكون للاب ثم ذكر خلافا في المرأة مع زوجها اذا اجتمع يعملهما اموال كثيرة فتسبل هي للزوج
وتكون المرأة معياله الا اذا كان لهما كسب على حدة فهو لهما وقيل بينهما نصفان وفي الحاشية زوج بينه

(ويكون كل منهما) من القبل
والوجوه (عنا ومفاوضة) أيضا
(بشرطه) السابق واذا اطلقت
كانت عنا (وتضمن) شركة كل
من القبل والوجوه (الوكالة)
لا اعتبارها في جميع انواع الشركة
(والكفاية أيضا اذا كانت
مفاوضة) بشرطها (والربح) فيها
(على ما شرعا من مناصفة
المشتري) بفتح الراء (أو منالته)
ليكون الربح بقدر المال
لتلا بؤدى الى ربح مالم يضمن
بخلاف العنان كما مر وفي الدرر
لا يستحق الربح الا باحدى ثلاث
بمال أو عمل أو تقبل

(فصل في الشركة الباسدة)

لانهم شركاء في احتطاب
واحتشاش واصطباذ واستقاء
ومائر باحات كاجتناء ثمار من
جال وطلب معدن من كثر وطعن
احر من طين مباح لتضمنها الوفاة
والتوكيل في اخذ المباح لا يصح
(وما حصله احدهما فله وما
حصله معاهما) نصين ان لم يمل
مال كل

مطلب
اجتماع في دار واحدة واكتسبا
ولا يعلم التفاوت فهو بينهما
بالسوية

الخمسة في داره وكاهن في عياله واختلفوا في التساع فهو الاب والبنين التياب التي عليهم لا غير فان قالوا هم
 أو امرأته بعد موته ان هذا استفدناه بعد موته قالوا قول لهم واراقوا انه كان يوم موته فهو ميراث من الاب
 (قوله باعانة صاحبه) سواء كانت الاعانة بعمل كما اذا اعانه في الجمع والقطع أو الربط أو الحمل أو غيره أو بآلة
 كما لو دفع له بغلا أو راوية ليتقى عليها أو شبكة ليصيدها حوى وتهستانى ط (قوله لا يجاوز به) ففتح
 الواو على البناء للمفعول وقوله نصف عن ذلك بالرفع لانه هو النائب عن الفاعل اه ففتح أى يعطى أجر المثل
 لو كان مثل نصف الثمن أو أقل فلو أكثر لا يراد على نصف الثمن لانه رضى بنصف الثمن ثم التعبير بنصف الثمن وقع
 في كافى الحاكم والهداية وغيرهما قال ط وذكري النقاية أربا المثل لا يراد على نصف القيمة لان المعين
 وصاحب العدة يملكان أجرة المثل عند تمام العمل فرما لا يتيسر البيع عند تمام العمل فكيف يفرض نصف ثمنه
 حتى يطلب حوى وفي التهستانى ولا يراد على نصف القيمة أى قيمة المباح يوم الاخذ ان كان له قيمة والا فيبقى
 أن يكون الحكم فيه التضمن والقياس اه (قوله يؤذن باختياره) قال في العناية وكذا تقديم دليل ابي يوسف
 على دليل محمد في المبسوط دليل على انهم اختاروا قول محمد اه أى لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن
 الدليل المتقدم وهذه عامة صاحب الهداية أيضا انه يؤخذ دليل القول المختار وعبارة كافى الحاكم تؤذن أيضا
 باختيار قول محمد حيث قال فله أجر مثله لا يجاوز نصف الثمن في قول ابي يوسف وقال محمد له أجر مثله بالغنا
 ما بلغ ألا ترى انه لو أعانه عليه فلم يصب شيئا كاره أجر مثله اه ونقل ط عن الجوى عن المفتاح أن قول محمد
 هو المختار للفتوى وعن غاية البيان أن قول ابي يوسف استحسان اه قلت وعليه فهو من المسائل اى ترجح فيها
 القياس على الاستحسان (قوله والريح الخ) حاصله أن الشركة الفاسدة اما بدون مال أو به من الجانبين
 أو من احدهما فحكم الاول أن الربح فيها للعامل كمنع ما علمت والنسبة بقدر المال ولم يذكر أن لاحدهم
 أجر لانه لا أجر للشريك في العمل بالمشترك كما ذكر في تفسير الطحان والثالثة لرب المال وللاخر أجر مثله
 (قوله فالشركة فاسدة) لانه في معنى بيع منافع دابتي ليكون الاجر بينهما فيكون كله لصاحب الدابة لان العاقد
 عند العقد على ملك صاحبه بأمره وللعاقد أجرة مثله لانه لم يرض أن يعمل بجنا ففتح (تنبيه) لم يذكر
 ما لو كانت الدابة بين اثنين دفعها احدهما للآخر على أن يؤجرها ويعمل ليها على أن تثنى الاجر للعامل
 والثالث للآخر وهى كثيرة الوقوع ولا شك في فساد حالان المنفعة كالعروض لا تصح فيها الشركة وحينئذ فالاجر
 بينهما على قدر ملكهما ما لو للعامل أجر مثل عمله ولا يشبهه العمل في المشترك حتى نقول لا أجر له لان العمل فيما
 يعمل وهو لغيرهما تأمل وتماه في حوائج المنع لغير الرمي ويأتى قريبا ما يؤيده (قوله وكذلك السفينة
 والبيت) أى مثل الدابة وفي البحر عن السفينة سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا بسفينته وآلاتها
 والجنس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهى فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعمله أجر مثلهم
 اه (قوله ولو لواحدهما بغل وللآخر بعير) أى وقد اشتركا على أن كلا يؤجر مال كل واحد والحاصل بينهما
 فهو باطل أيضا لان معنى هذا أن كلا قال لصاحبه بيع منافع دابتي ودابتي على أن ثمنه يثنان ان أجراهما بأجر
 معلوم منفعة واحدة في عمل معلوم قسم الاجر على مثل اجر البغل ومثل اجر الحمل بخلاف ما لو اشتركا على أن
 يتقلا الجولات المعلومة بأجرة معلومة ولم يؤجرا البغل والحمل فكانت حصة لانهما شركة التقبل والاجر
 بينهما نصفان ولا يعتبر زيادة حمل الحمل على حمل البغل كما لا يعتبر في شركة التقبل زيادة عمل أحدهما كصباغين
 لاحدهما آلة الصبغ وللآخر يثب يعمل فيه وان أجر البغل أو البعير بعينه كان كل الاجر لصاحبه لانه هو العاقد
 فلو أعانه الآخر على التحميل والنقل كان له أجر مثله ففتح (قوله على مثل اجر البغل) الاول أجر مثل البغل
 وقوله والبعير أى وأجر مثل البعير فلو البعير يؤجر نصف ما يؤجر به البغل مثلا فصار صاحب البعير ثلثا الاجر
 ولصاحب البغل ثلث ط وان أجر كل واحد منهما دابته وشرطا علمهما في الدابة أو عمل أحدهما من
 السوق والحمل وغير ذلك كان الاجر مقسوما بينهما على قدر أجر مثل دابتهما وعلى مقدار أجر عملهما كما قبل
 الشركة اه قال الخليل الرولى وهو مؤيد لما قلنا (فرع) أصلى بذرا القلق رجلا يقوم عليه فيعطيه بالاوراق
 على أن ما مل فهو بينهما فالعلق لصاحب البذر لانه حصل من بذره وللرجل الذى قام عليه قيمة الاوراق وأجر
 مثله على صاحب البذر وعلى هذا اذا دفع البقرة بالعلق ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب

مطلب ربح القياس

(وما حصله احدهما باعانة
 صاحبه فله ولصاحبه أجر مثله
 بالغنا ما بلغ عند محمد وعند ابي
 يوسف لا يجاوز به نصف ثمن
 ذلك) قبل تقديمهم قول محمد
 يؤذن باختياره نهر وعناية
 (والربح في الشركة الفاسدة بقدر
 المال ولا عبرة بشرط الفضل) فلو
 كل المال لاحدهما فالاخر أجر
 مثله كما لو دفع دابته لرجل ليؤجرها
 والاجر بينهما ما فالشركة فاسدة
 والربح للمالك وللاخر أجر مثله
 وكذلك السفينة والبيت ولو لبيع
 عليهما البقر فالربح لرب البقر وللآخر
 أجر مثل الدابة ولو لواحدهما
 بئيل والآخر بعير فالاجر بينهما
 على مثل اجر البغل والبعير نهر

البقرة ولا آخر مثل علقه وأبرمته تاريخانية (قوله أي شركة العقد) أما شركة المثل فلا تبطل
وقول الدرو وبطل الشركة مطلقا فالأطلاق فيه بالنظر للمفاوضة والعنان ط قلت والمراد أن شركة المثل
لا تبطل أي لا يبطل الاشتراك فيها بل يبقى المال مشتركين حتى وورثة الميت كما كان والا فلا ينبغي أن شركة
الميت مع الحي تبطل بموته تأمل (قوله بموت أحدهما) لأنهم تنفص الوكالة أي شرط لها ابتداء وبقاء
لأنه لا يتحقق ابتداءها إلا بولاية التصرف لكل منهما في مال الآخر ولا يبقى الولاية الا ببقاء الوكالة وبه اندفع
ما قيل الوكالة تثبت بعاد لا يلزم من بطلان التبع بطلان الأصل فتح فلو كانا ثلاثة فمات أحدهم حتى
انقضت في حقه لا تنسخ في حق الباقيين بمر عن الظهيرية (قوله بأن قضى بمطافه مرتدا) حتى لو عاد
مسلم لم يكن بينهما شركة وإن لم يقض بمطافه انقضت على سبيل التوقف بالاجماع فإن عاد مسلما قبل الحكم
بقيت وإن مات أو قتل انقضت ولو لم يلحق وانقطعت المفاوضة على التوقف هل تصبر عنا ناعنده لا وعندهما
نعم بمر عن الوكالية ملخصا (قوله باتسارها) أي ويضمن حصة الآخر أن يجود الأمين غصب كما في
البرساتي (قوله وبقوله لا عمل معك) هذا في المعنى فسخ فكان الأولى تأخيره عن قوله وفسخ
أحدهما وفي البر عن البرازية اشتركا اشتريا امتعة ثم قال أحدهما لا عمل معك بالشركة وغاب فباع الحاضر
الامتعة فالخامس قسائم وعليه قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فسخ لشركة معه وأحدهما يملك فسخها وإن
مساكن المال عروض بخلاف المضاربة هو المختار اه (قوله بخلاف المضاربة) والفرق أن مال الشركة
في أيديهما ما وولاية التصرف إليهما جميعا فملك كل نهي صاحبه عن التصرف في ماله نقدا كان أو عروضاً
بخلاف مال المضاربة فإنه بعد ما صار عرضاً ثابت حق المضارب فيه لاستحقاقه ربحه وهو المنفرد بالتصرف فلا
يملك رب المال نهي اه فتح (قوله خلافا للزاي) حيث قيد فسخ أحدهما الشركة بكون المال دراهم
أو دنانير فإلا عدمه وعروضاً كأي المضاربة وعقود الطهارة وصرح في الخلاصة بأن أحد الشركاء لا يملك
فسخ الشركة إلا برضى صاحبه قال في الفتح وهذا غلط وقد صحح هو أي صاحب الخلاصة اقتراح الشريك
بالفسخ والمال عروض اه ووفق في التحرير كلامي الخلاصة واعترضه في التهر وأجابه عنه فيما علقناه على
البر (قوله ويتوقف الخ) تفيد لثنتين (قوله لأنه عزل قصدي) لأنه نوع بمر فبشرط علمه دفع الضرر
عنه فتح (قوله ويجنونه ط) فالتشريك قائم إلى أن يتم أطباق الجنون فتفسخ فإذا عمل بعد ذلك فالربح
كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال الجنون فيطيب له ربح ماله لا ماله من مال الجنون فيتصدق
به بمر عن التاريخانية قال ط وظاهره أنه لا يحكم بالنسخ إلا بأطباق الجنون وهو مقدر بشهر أو نصف
سنة على الخلاف (قوله لكنه يصدق الخ) والظاهر أنه يثنى مثل ذلك فيبذل نصفه فاحدهما مال المال
في صور بطلان الشركة المارة فإن الربح يكون للعامل وينسحق بمر من مال الآخر (قوله ولم يرك
أحدهما الخ) لأن المذن بينهما في التجارة وإنزكاة ليست منها وإن أداها الزكاة من شرطه التنية وعند عدم
الاذن لانية فلا تستقطع عنه لعدمها ط عن الحموى (قوله وأذباها) أي أذى كل منهما عن نفسه وعن
شريكه ح وصورة كما قال ابن كمال بأن أذى كل منهما يفيده صاحبه وانفق ادواهما في وقت واحد (قوله
وتقاسما) أي إن كانت مفاوضة أو عاينا أو باعيا ط (قوله أو رجع) أي بالزيادة إن كانت عاينا لم ينسأ
فيها المالا ن ط (قوله اشترى أحد المتفاوضين) قبل التقيد بالمفاوضة اتفاق وفيه نظر لأن قوله
والبائع اخذ مكل منهما لا يشمل العنان لعدم تضمنها الكدالة وإنما كان شريك العنان له أن يشتري ما ليس من
جنس تجارتها ويقع الشراء وبطلانها بالتمسك وكذا يقع الشراء إذا اشترى من جنس تجارتها بعد ما صار
المال عروضاً كما مر قبيل قول المصنف وبطلان هلال المالا ن (قوله بأذن الآخر) تيد به لأنه لو اشترى
لوطه بلاذن من شركته بمر (قوله لوطه) متعلق بالشراء وقوله الهبة بالغصب مفسول تضمن
(قوله وقال يلزمه نصف اثنين) لأنه أذى ديناً عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه بنصيبه بمر
والتون على قول الامام (قوله وللبائع الخ) لأنه دين وجب بسبب التجارة بمر والمراد بالتجارة الشراء
فاته من أنواعها كما مر في قوله وكل دين لزم أحدهما بتجارة فانه (قوله وعقرها) يرجع إلى المستحق
ح فهو شر مرتب (قوله كماله) متعلق بتضمن واللام فيه للتقوية وهي الداخلة على ممول المتعدي

(وبطل الشركة) أي شركة

العقد (بموت أحدهما) علم

الآخر أو لأنه عزل حكمي

(ولو حكما) بأن قضى بمطافه مرتدا

(و) تبطل أيضا (باتسارها)

وبقوله لا عمل معك فتح (وبفسخ

أحدهما) ولو المال عروضاً

بخلاف المضاربة هو المختار برأية

خلافا للزاي ويتوقف على علم

الآخر لأنه عزل قصدي (وبيجنونه

مطبعا) فالربح بعد ذلك للعامل

لكنه ينسحق بربح مال الجنون

تاريخانية ولم يرك أحدهما مال

الآخر بغير ذنه فان اذن حصل

وأذباها) أو جهل (ضمن كل

نصيب صاحبه) وتقاسما أو رجع

بالزيادة (وان أذبا متعاقبا كان

الضمان على الثاني علم بأداء

صاحبه أولا المأمور بأداء

الزكاة) أو الكفارة (إذا دفع للفقير

بعد أداء الآخر نفسه) لأن فعل

الآخر عزل حكمي وفيه لا يشترط

المخلاف لهما (اشترى أحد

المتفاوضين أمة بأذن الآخر)

صريحا لا يكفي سكونه (باطاها

فهو له) لا للشركة (بلائي) تضمن

الاذن بالشراء للوط الهبة

إذا طرأ بين لوطيه الأجر الحرة وطه

الشركة وهبة المشايخ فيما لا يتم

جائزة وقال يلزمه نصف اثنين

(وبائع) والمستحق (أخذ كل

بئها) وعقرها تضمن المفاوضة

للكفالة

بنفسه اذا كان محمولا على الفعل او متاخرا عن معموله وقامنا من الاول فاقهم (قوله ومن اشترى) بمعنى
 المقرد لما في الفتح لو اشترى اثنان عبدا فاشركاه آخر فالقياس أن يكون له نصفه ولكل من المشتريين ربعه لان
 كلا صار ملكا نصف نصيبه وفي الاستحسان له ثلثه لانهما حين اشركاه سوياه بأنفسهما فكأنه اشترى العبد
 معهما اه (قوله ان قبل القبض لم يصح) قال في الفتح اعلم أن ثبوت الشركة فيما ذكرنا كله يبنى على ضرورة
 المشتري بالمال الذي اشركه وهو استفاد الملك منه فابقى على هذا أن من اشترى عبدا لم يقبضه حتى اشرك فيه
 رجلا لم يجز لانه يبيع ما لم يقبض ولو اشركه بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه من ويعلم انه لا بد من
 قول الذي اشركه لان لفظ اشركتك صار ايجابا للبيع اه قلت ومنه قوله في الذخيرة اشترى شيئا ثم اشرك
 آخر فيه فهذا يبيع النصف بنصف الثمن الذي اشتراه اه ومقتضاه انه يثبت فيه بقية أحكام البيع
 من ثبوت خيار العيب والرؤية ونحوه وأنه لا بد من علم المشتري بالثمن في الجاهل وهو خلاف المتبادر من قول
 المصنف وان بعده مع الخ فتأمل (قوله ولزمه نصف الثمن) بناء على أن مطلق الشركة يقتضي
 التسوية قال الله تعالى فهم شركاء في الثلث الا أن يبين خلافه فتح (قوله ثم لقيه آخر) أمالوا شركائين
 صفقة واحدة كان العبد بينهما أثلاثا فتح وكافي (قوله فان كان القاتل أي الثاني) قوله فله ربعه أي
 ربع جميع العبد لانه طلب منه الاشراف في نصيبه ونصيبه النصف بجر (قوله لكون مطلوبة شركته في كاله)
 لانه حيث لم يعلم بمشاركه الاول يصير طالبا لشرائه النصف وقد أجابه اليه (تنبيه) لا يخفى أن هذه الشركة
 شركة ملك وفي التارخانية عن الثقة مسئل والدي عن أحمد شريك عن عمار اشترى بمافي يده من المال عروضا
 ثم قال لا يخفى أن شركتك في نصيبى مما اشتريت قال يصير شريكك كاله شركة ملك (قوله ما اشتريت اليوم الخ)
 ذكر اليوم غير قيد كافي الهندية وفي كافي الحاكم وان اشركا بالمال على أن ما اشترى من الرقيق فهو بينهما جاز
 وكذلك لو قال في هذا الشهر فخصا العمل والوقت فان قال أحدهما اشتريت منا عا فلهك منى وطالب شريكه
 بنصف عنه لم يصدق فان برهن على الشراء والقبض ثم ادعى الهلاك صدق بيمينه وان شرط الربح أثلاثا بطل
 الشرط والربح بينهما نصفان ولا يستطيع أحدهما الخروج من الشركة الا بمحض من صاحبه اه ملخصا
 زاد في البحر عن الظهيرية وليس لواحد منهما أن يبيع حصة الآخر مما اشترى الا باذن صاحبه لانهما اشركا
 في الشراء لا في البيع اه فأفاد أن هذه شركة ملك لا عقد وقد ساعى الروا الجدية اشركا على أن ما اشترى
 من تجارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلا منهما صار وكلا عن الآخر
 في نصف ما يشترى به وغرضه تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء وفي التارخانية عن المتقي
 قال هشام سمعت أبا يوسف يقول في رجل قال لا تخرمنى عشرة آلاف فخذها شركة تشتري بي وبذلك قال هو
 جاز والربح والوضعية عليهما اه (قوله ولا شيء للآخرين) لانهم لما لم يكونوا شركاء كان على كل منهم
 ثلث العمل لان المستحق على كل منهم ثلث ثلث الاجر فاذا عمل أحدهم الكل صار متساويا في الثلث فلا يستحق
 الاجر اه ح عن البحر قال ابن وهبان هذا في القضاء أما في الديانة فينبغي أن يوفيه بقية الاجرة لان الظاهر
 من حال العامل انه انما عمل الجميع على ظن أن يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي أن يحجب ظنه (قوله القول
 لمنكر الشركة) أي اذا كان المال في يده فادعى عليه آخر أنه شاركه مفاوضة فانه قول للمباح مع يمينه وعلى
 المدعى اليقينة لانه يدعى العقد واستحقاق ما في يده وهو منكر فتح (قوله برهن الورثة الخ) أي اذا مات
 أحد المفاوضين والمال في يد الحى فبرهن الورثة على المفاوضة لم يقض لهم بشئ مما في يد الحى لانها شهدا
 بعد علم ارتفاعه بالموت ولانه لا حكم فيما شهدا به على المال الذي في يده في الحال لان المفاوضة فيما مضى
 لا توجب أن يكون المال الذي في يده في الحال من شركتهما الا أن يبرهنوا انه كان في يده في حياة الميت أو أنه
 من شركتهما فانه حيث شهدوا بالنصف للميت وورثته خلفاؤه فتح (قوله برهنوا على الارث) يعني والمال
 في أيديهم كافي الفتح (قوله قضى له بنصفه) أي ترجيها ليمينته على يمينهم لانه خارج يدعى نصف المال على
 ذي اليد بعد المفاوضة مع المورث (قوله تصرف أحد الشريكين في البلد الخ) تخصيص أحدهما بكونه
 تصرف في البلد والآخر في الغرمين على كونه صورة الواقعة أوليها أن القول لذي اليد وان لم يعلم صاحبه
 بما صنع (قوله فاقول له ان المال في يده) لانه حيث تأمين فقد أدى أن الاتق حتى الغير بخلاف ما اذا

(ومن اشترى عبدا) مثلا

(فقال له آخر اشركنى فيه فقال

فعلت ان قبل القبض لم يصح

وان بعده مع ولزمه نصف الثمن

وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به

ولو قال اشركنى فيه فقال نعم ثم

لقيه آخر وقال مثله وأجيب بنعم

فان كان القاتل (عالما بمشاركه

الاول فله ربعه وان لم يعلم فله نفسه)

لكون مطلوبة شركته في كاله

(و) حيثئذ (اخرج العبد من ملك

الاول) ما اشترى اليوم من

أنواع التجارة فهو ينفى وينسك

فقال نعم جاز أشباه وفيه ما قبل

ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله

أحدهم فله ثلث الاجر ولا شيء

للاخرين (فروع) القول لمنكر

الشركة برهن الورثة على المفاوضة

لم يقبل حتى يبرهنوا انه كان مع

الحى في حياة الميت برهنوا على

الارث والحى على المفاوضة قضى

له بنصفه فتح تصرف أحد

الشريكين في البلد والآخر

في السفر وأراد الشفعة فقال

ذواليد قد استقرضت ألفا فاقول

له ان المال في يده

مطلب

اذا قال الشريك استقرضت ألفا

فاقول له ان المال يده

لم يكن في يده لانه يدعي دين عليه فلو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضا كما يقبل انه للغير
تأمل وهي واقعة القوي وبه أفتت رمل على المنع وأفتي أيضا في الخبرة فيما إذا قال الذي في يده المال كنت
استدنت من فلان كذا الشركة ودفعت له دينه بأن القول قوله بينه واستدل به بما في المنع عن جواهر الفتاوى
وهو ما ذكره الشارح هنا ويؤيده ما في الحامدية عن محيط السرخسي في فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان
لو استقرض أحدهما مالا لزمهما لأن الاستقراض تجارة ومبادلة معنى لانه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله
فتأهب المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان فخذ على صاحبه اهـ ومثله في الولو الجلية وكذا في الخالية من فصل
شركة العنان لكن في الخالية أيضا قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان القدرهم للتجارة لزمه
خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة لالزام الدين عليه وان أمرا أحدهما صاحبه بالاستدانة لا يصح
الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة
توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتكدي الا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك
القدرهم فيثبت يكون المال على الموكل لا على الوكيل اهـ أي لانه يكون حينئذ رسولا والمستقرض هو
المرسل وكذا قال في الولو الجلية وان أذن كل منهما لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان المقرض أن
يأخذه منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه
سواء اهـ قلت ويظهر من هذا أن في المسئلة قولين أحدهما ما مر عن المحيط من أن لكل من شريكي العنان
الاستقراض لانه تجارة أي مبادلة معنى والثاني عدم الجواز ولو بصريح الاذن وهو الصحيح لموافقته لقولهم ان
التوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتكدي وبيانه أن الاستقراض تبرع ابتداء فكان في معنى التكدي
أي الشهادة ويتفرع على ذلك انه لو استقرض بالاذن وهلك المقرض يملك عليهما على القول الاول وعلى
الثاني يملك على المقرض لكن لا يخفى أن هذا لا ينافي ما مر عن الجواهر لان ما استقرضه أحدهما يملكه
المستقرض لعدم صحة الاذن فينفذ عليه فاذا أخذ المال ووضعه في مال الشركة وكان المال في يده بصدق
قله أخذ نظيره لما قد صنف أن الشريك أمين في المال فيقبل قوله بينه وأما قوله وليس له أن يرجع على
شريكه فذلك فيما إذا هلك المقرض فلا ينافي قبول قوله ان بعض هذا المال قرض وأراد أخذ نظيره اذ لا رجوع
في ذلك على الشريك وكذا لا ينافي ما قد صنفه عند قوله لا يصح اقرار مدين من انه يلزم المقرض جميع الدين ان كان
هو الذي وليه الخ لما قلنا نعم بشكل عليه ما مر هناك في الشرح من انه لو أقر بجارية في يده من الشركة انها
لرجل لم يجز في حصة شريكه الا أن يجاب بأن المراد ما إذا علم بصدقه أو اقرار أنها من المال المشترك بينهما
اذ لا يصدق على شريكه بل اقراره بصدق عليه هذا ما ظهر في هذا المقام فاعتنم تحريره والسلام (قوله
ودفعوه) أي الثمن المفهوم من البيع التام والمصنف مخرج به اهـ ح (قوله فندسه في التراب) أي
تراب الكرم الحصين ياب وغلق ولو في الارض المملوكة له لم يضمن ان يجعل علامة والاشمن كالوضع في المنافسة
مطابقا جامع الفصولين والفرق بين الكرم والارض أن الكرم مطلوب لاجل الثمار فلا بد من كونه حرزا أو ما
الارض فليست مقصودة ما نحافى فافهم (قوله أقرضه نفسه) يحتمل أن يكون الاقراض بعد اقراره
أو قبله فان قرض المتاع جائزا بالاجماع كما في جامع الفصولين وفي مضاربة التنازع خاتمة ولو قال خذ هذه الالف
على أن نصفها قرض على أن تعمل بالنصف الآخر على أن يكون الربح لي جاز ولا يكره فان تصرف بالالف وبيع
كان بينهما على السواء والوضيعة عليهم مالا لان نصف الالف صار ملكا للمضارب بالقرض والنصف الآخر بصاعة
في يده وان على أن نصفها قرض ونصفها مضاربة بالنصف جاز ولم يذ كر الكراهة هنا اهـ قلت ويظهر عدم
الكراهة في الثاني بالاولى وان ظاهر أن الشركة كالتفاوضة لو دفع ألفا نصفها قرض على أن يعمل بالالف
بالشركة بينهما والربح بقدر المالبز مثلا وأنه لا كراهة في ذلك لانه ليس قرضا جزئيا (قوله فطلب رب المال
حصته) أي مما كان من الشركة منع والمراد أنه طلب مال القرضة فان صير إلى أن يصير مال الشركة ناضيا أي
دراهم ودنانير يأخذ ما أقرضه من حصته وان لم يصير لنصفه أخذ متاعا بجهة الوقت وانما ظاهر أنه مقيد برضى
شريكه والا فلا دفع قرضه من غير المتاع ان كان له غيره أو يامر الخصماني ببيعه وانما قلنا ان المراد مال القرض
لانه لو كان المراد قسمة حصته من مال الشركة فانه يتوهم بجهة يوم اشترياه ويكون الربح بينهما على قدره كما تشبه

• شروا حشركم ما فبا عوا خربة
ودفعوه لاحدهم ليضفنه فندسه
في التراب ولم يجده حلف فقط • دفع
لاخر مالا أقرضه نصفه وعقد
الشركة في الكل فشرى أمانة
فطلب رب المال حصته ان لم يصبر
لنصفه أخذ المتاع بجهة الوقت •

مطلب
دفع الفاعل على ان نصفه قرض ونصفه
مضاربة او شركة

في البحر من النايح (قوله بينهما متاع الخ) ولو كان بينهما بغير حمل عليه أحدهما بأمر شريكه فسقط
في الطريق فخره ان كان ترجى حياته ضمن والا فلا ولو فخره أجنبي يضمن مطلقا وهو الاصح وهكذا الشاة
لو ذبحها الراعي على هذا التفصيل ولو ذبحها غيره يضمن ط ملخصا عن الهندية (قوله دابة مشتركة) أي
بين حاضر وغائب ط (قوله قال البيطارون) جمع يطار ومعالج الدواب قاموس ط (قوله لم يضمن)
أي اذا هلكت لانه اعتمد على خبر أهل المعرفة ومفهومة انه لو فعله من تلقاء نفسه ضمن ط (قوله سكن
أحدهما الخ) تقدمت مسائل الانتفاع بالمشترك في غيبة شريكه أول الباب عند قوله الا في الخلط والاختلاط
وقد مناه الكلام عليها (قوله طاحون مشتركة) المراد بها كل ما لا يقسم ط (قوله عمرها) بصيغة الامر
أي قال لا آخر عمرها معي فانهم (قوله لم يرجع) لان شريكه يجبر على أن يفعل معه كما يعلم من الضابط الآتي
(قوله فليس بمطوق) مخالف لما قبله والضابط (قوله فهو مطوق) لانه يجبر على الانفاق وعلى اداء
الخارج ط قال في جامع الفصولين جازا الجبر على الانفاق في قن وزرع ودابة مشتركة ولم يجبر ذوالسفل على
البناء لانه في الاول بصير الممتنع عن النفقة متلفا حقا فاعلم الشريك فحيز بخلاف الثاني لان حق ذي العلو
فانت اذ حقه قرار العلو على السفل ولم يبقا لكن يأتى في الحائط المشترك لو انهدم وعرضه عريضة قبل
لا يجبر وقبل يجبر وهو الاشبه لتضرر الشريك فعلى هذا القول ينبغي أن يجبر ذوالسفل على البناء اه ملخصا
وذ كرسيله في قن أو زرع بينهما فغاب أحدهما وانفق الآخر يكون متبرعا بخلاف ذي العلو مع أن كلا لا يصل
الى احصاء حقه الا بالانفاق والفرق أن الاول غير مضطر لان شريكه لو حاشى يجبره القاضي على الانفاق
ولو غابا بأمر القاضي الحاشى به ليرجع على الآخر فلما زال الاضرار كان متبرعا أما ذو العلو فمضطر في بناء
السفل اذ القاضي لا يجبره لو حاشى فلا يأمر غيره لو غابا والمنظر ليس بمترجع اه ملخصا وحاصله أن في الجبر
على الانفاق على القن والزرع قوانين وأنه ينبغي أن يكون ذوالسفل كذلك (قوله والضابط الخ) نقل هذا
الضابط في متفرقات قضاء البحر عن الامام الحلواني قلت ولا بد من تقييده بما اذا كان يريد الانفاق مضطرا
الى انفاق شريكه معه فيقال اذا كان أحدهما مضطرا الى الانفاق معه وانفق بلا اذن الآخر فان كان الآخر
الممتنع يجبر على الفعل معه فهو مطوق لنمكنه من رفعه الى القاضي لجبره والا لاى وان لم يجبر الممتنع لا يكون
مطوقا فالاول كافي للثلاث التي ذكرها الخارج وكفى قن وزرع ودابة على أحد القولين والشاى كافي لسفل
انهدم فان صاحبه لا يجبر على البناء على ما مر فذوالعلو مضطر الى البناء وصاحبه لا يجبر فاذا انفق ذوالعلو
لا يكون متبرعا ومثله الحائط المتهدم اذا كان عليه جولة لا آخر على ما يأتي بيانه بخلاف ما اذا كان يريد
الانفاق غير مضطرا وكان صاحبه لا يجبر كدار يمكن قسمتها وامتنع الشريك من العماره فانه لا يجبر فلو انفق عليها
الآخر بلا اذنه فهو متبرع لانه غير مضطر اذ يمكنه أن يقسم حصته ويعمرها كما صرح به في الخيانة ويعلم
بما يأتي من التقييد بما لا يقسم أيضا وبه علم انه لا بد من التقييد بالاضطرار كما قلنا والالزام أن لا يكون متبرعا
حيث أمكنه القسمة وعلى هذا يحمل ما في جامع الفصولين حيث قال والتحقق أن الاضرار يثبت فيما لا يجبر
صاحبه لا فيما يجبر في الاول يرجع لاني الثاني لو فعله بلا اذن وهذا يخلصك عن الاضطراب الواقع في هذا
الباب اه ملخصا فانهم هذا وفي شرح الوهبية للشربلالي حمام بين رجلين أو دولاب ونحوهما فتوت
بقسمته المنفعة المتصورة احتاج الى المرتبة وامتنع أحدهما منها قال بعضهم يؤجرها القاضي ليرتها بالاجرة
أو يأذن لاحدهما بالاجارة وأخذ المرتبة منها وقال بعضهم ان القاضي يأذن لغير الآتي بالانفاق ثم يمنع
صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والقوى على هذا القول اه ومثله في الخيرية عن الخيانة قلت
وهذا زيادة بيان لما سككت عنه الضابط المذكور وهو أنه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي لجبره
ثم امتنع فعننا أو عجزا يأذن القاضي للمضطر ليرجع بقى انه لم يذكر بما اذا يرجع وفي جامع الفصولين حائط بينهما
وهي وخيف سقوطه فاراد أحدهما مقضيه وأبي الآخر يجبر على تقضيه ولو هدم حائطا بينهما فابى أحدهما
عن بناءه يجبر ولو انهدم لا يجبر ولكنه يبنى الآخر فتمتعه حتى يأخذ نصف ما اتفق لو اتفق بأمر القاضي ونصف
قيمة البناء لو اتفق بلا أمر القاضي اه ونقل هذا الحكم في شرح الوهبية عن الأخيرة في مسئلة انهدام
السفل وقال انه الصحيح المختار للقوى فعلم أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفل أما ما يجبر عليه مثل

• مله
• مهم فيما اذا امتنع الشريك من
العمارة والانفاق في المشترك

بينهما متاع على دابة في الطريق
سقطت فأكترى أحدهما بقية
الآخر خوفا من هلاك المتاع
أو تقصه رجع بحصته قنية دابة
مشتركة قال البيطارون لا بد من
كسها فكواها الحاشى لم يضمن
• دار بين اثنين سكن أحدهما
ونزلت ان خربت بالسكنى ضمن
• طاحون مشتركة قال أحدهما
لصاحبه عمرها ففصل هذه العمارة
تكنيفي لأرضي بعمارته فعمرها
لم يرجع جواهر الفتاوى • وفي
السراجية طاحون مشتركة اتفق
أحدهما في عمارتها فليس بمطوق
ولو اتفق على عبد مشترك أو أدى
خارج كرم مشترك فهو مطوق
الكل من منع المصنف قلت
والضابط أن كل من أجبر أن يفعل
مع شريكه اذا فعله أحدهما بلا
اذن فهو مطوق والا لا

ولا يجبر الشريك على العمارة الا

في ثلاث وصى وناظر وضرورة
تعذر قسمة ككبرى نهر
ومرمة قناة ويتردد ولا بد
وسنة معينة وحائط لا يقسم
أساسه فان كان الحائط يحمي
القسم ويبنى كل واحد في نصيبه
السنة لم يجبر والا أجبر وكذا كل
مالا يقسم كحمام وخان وطاحون
وعنائه في متفرقات قضاء البحر
والعيق والاشاء

قوله والذي تحصل الخ قد تطلعت
هذا الحاصل لتسهيل حفظه فقلت
وان يعمر الشريك المشترك
بدون اذن للرجوع ممالك
ان لم يكن له لمنظر ابان
امكنه قسمة ذلك السكن
أما اذا اضطر له او كان من
أبي على التعصير يجبر فان
يأذنه او اذن قاض يرجع
وفصل بدون ذا تبرع
ثم اذا اضطر ولا جبر كما
في السفل والجدار يرجع بما
انقشه ان كان بالاذن بنى
لدا ولا فتنمة البناء

اه منه

مطلب

في الحائط اذا خرب وطلب أحد
الشريكين قسمته او تعصيره

مالا يقسم لابتدائه عند الامتناع من اذن القاضى كما علمت خلافا لما سبق عن الاشياء وبه يظهر لك ما في قسمة
الخيرية حيث مثل في عصار لا يقبل القسمة كطاحون والحمام اذا احتاج الى مرمة وانفق أحد
الشريكين من ماله أجب لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل
القنوى عليه في الولوالجية قال في جامع الفصولين عزى الى قنوى الفضلى طاحونة له ما أنفق أحدهما
في مرمتها بلا اذن الآخر لم يكن متبرعا اذا لا يتوصل الى الاتماع بنصيبه الا به اه فراجع كتب المذهب فان
في هذه المسئلة وقع تعصير واضطراب في كلام الاصحاب اه ملخصا قلت ما نقله في جامع الفصولين عن الفضلى
قال حصته أقول ينبغي أن يكون على تفصيل قدمته اه قلت أراد بالتفصيل ما مر من امانة الرجوع وعدمه
على الجبر وعدمه وحاصله انه لم يررض بما في قنوى الفضلى لان الشريك في الطاحون يجبر لكونها مما لا يقسم
فلا يرجع الممر بلاذنه وبلا أمر القاضى ويمكن تأويل كلام الفضلى بجملة على ما اذا أنفق بأمر القاضى
أو هو قول آخر كما يأتي وأما ما في الولوالجية فقد ذكره في مسئلة السفل وهو ما قد مناه آتباع من شرح الوجانية
من الذخيرة بعينه وهذه المسئلة لا يجبر فيها الشريك ف يرجع عليه الممر وان عمر بلاذنه كما علمت ولا تقاس
عليها مسئلة الطاحون والذي تحصل في هذا المثل أن الشريك اذا لم يضطر الى العمارة مع شريكه بأن أمكنه
القسمة فأنفق بلاذنه فهو متبرع وان اضطر وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه أو أمر القاضى
ف يرجع بما أنفق والا فهو متبرع وان اضطر وكان شريكه لا يجبر فان أنفق بأذنه أو بأمر القاضى يرجع بما أنفق
والا فبالقيمة فاغتم تحرير هذا المقام الذى هو مرمة أقدم الافهام (قوله وصى وناظر) قال في وصايا
الغانية جدار يزدادى صغيرين عليه حوله يخاف عليه السقوط وكل صغير روى فطلب أحد الوصيين مرمة
الجدار وأبى الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يثبت القاضى امينا بطرفيه ان علم أن في تركه
ضررا عليهم ما أجبر الا بى أن يبنى مع صاحبه وليس هذا كتابا أحد المالكين لانه لا يرضى بدخول الضرر
عليه فلا يجبر ما هنا الوصى أراد ادخال الضرر على الصغير فيجبر أن يرم مع صاحبه اه قلت ويجب أن يكون
الوقت كمال النسيم فاذا كانت الدار مشتركة بين وقتين احتاجت الى المرمة فأرادها أحد الناطرين وأبى الآخر
يجبر على التعصير من مال الوقت وقد صارت حادثة القنوى كذا في متفرقات قضاء البحر ح قلت بنى لو كانت
الشركة بين بالغ وبقيم وينبغي انه لو كان الضرر على السالف لا يجبر وصى النسيم بخلاف العكس وكذا لو بين يمين
والضرر على أحدهما بأن كانت حولة الجدار له فينبى أن يجبر وصى المتضرر لو اتسع وكذا يقال في الوقت
مع الملك تأمل (قوله وضرورة تعذر قسمة) الاضافة للبيان ط (قوله ككبرى نهر) أى نهر زبل (قوله فان كان
الحائط يحتمل القسمة) أى يحتمل أساسه القسمة بأن كان عمر بضائفي المسئلة تفصيل لانه اما أن يكون عليه حولة
أولافى الثاني ان طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فقبل لا يجبر مطلقا وقبل يجبر لو عرصة عريضة وبه ينبغي
وان طلب أحدهما البناء لا القسمة فلو عريضة لا يجبر الا بى ولو غير عريضة قبل لا يجبر أيضا وقبل يجبر وهو
الاشبه وان بنى أحدهما قبل لا يرجع مطلقا وقبل لا يرجع لو عريضة لانه غير مضطرب فيه وفي الاول وهو
ما اذا كان عليه حولة فاما أن تكون الحولة لهما أولا أحدهما فان كانت لهما فان طلب أحدهما قسمة عريضة
الحائط لا يجبر الا بى ولو عريضة اذ لكل منهما حق في كمال العريضة وهو وضع الجذوع على جميع الحائط
وان طلب أحدهما البناء قبل لا يجبر الا بى ولو عريضة وقبل مطلقا وقبل يجبر مطلقا وبه ينبغي اذنى عدم الجبر
تعميل حق شريكه وهو وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بنى بلا اذن قبل لو عريضة لا يرجع وقبل يرجع وهو
الصحيح لانه مضطرب كالو كانت غير عريضة لكن مر أن القنوى على أن شريكه يجبر على البناء ولا اضطرار فيما يجبر
عليه كما تر تحفقه فينبى أن يبنى بانه متبرع وان كانت الحولة لأحدهما وطلب صاحبه القسمة يجبر الا بى
لو عريضة وهو الصحيح وبه ينبغي ولو أراد ذو الحولة البناء وأبى الآخر فالصحيح انه يجبر ولو بنى فالصحيح انه يرجع
لمرأته مضطرب ولو بناء الاخر والعريضة عريضة فهو متبرع ثم في كل موضع لم يكن الثاني متبرعا حاصلا ان له
منع صاحبه من الاتماع الى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على ما رد فلو قال صاحبه أنا لا اتعم بالمضى قيل
لا يرجع الباقى وقبل يرجع اه جامع الفصولين ملخصا (قوله والا أجبر) أى وان لم يحتمل القسمة أجبر الا بى
على البناء وهو الاشبه كما مر (قوله كحمام الخ) أى اذا احتاج الى مرمة أو قدرا ونحوه بخلاف ما اذا

وقى غصب المجتبي زرع بلا اذن
 شريكه فدفع له شريكه نصف
 الزرع ليكون الزرع بينهما ما قبل
 النبات لم يجز وبعده جاز وان أراد
 قلعه يقاسمه فيقلعه من نصيبه
 وبينهم الزرع نقصان الارض
 بالقلع والصواب نقصان الزرع
 وفي قسمة الاشياء المشتركة
 اذا انهدم فإلى أحدهما العماره
 فان احتمل القسمة لاجرو قسم
 والابن ثم آجره ارجع ونماه
 في شريكه المظومة المحبة وفيها
 باع شريك شريكه لا تسر
 ولو بلا اذن شريك ناظر
 فيما عد الخلل والاختلاط
 جوز ذلك البيع والتعاطي
 ثم الشريك ههنا لو باعما
 حصته من فرس وابتاعما
 ذلك منه الاجنبي وهلكا
 وكان ذابغراذن الشركا
 فان يشاءوا اشتموا الشريك أو
 من اشترى منه على ما قدر ووا
 وان يكن كل شريك آجرا
 حصه حمام له من آجرا
 وكان شخص منهما قد أذا
 لدان في زعميرها وبابنا
 فلا رجوع صاح للمستأجر
 في ذالنا على الشريك الآخر

خرب وصار صحراء لانه يمكن قسمته كما في جامع التصولين (قوله بلا اذن شريكه) أي في الارض بأن كانت
 مشتركة بينهما نصفين (قوله لم يجز) لانه بيع معنى فلا يصح في معدوم (قوله وان أراد) أي غير الزارع
 (قوله يقاسمه) أي يقاسمه الارض المشتركة بينهما (قوله فيقلعه) أي يقطع الزرع من نصيبه من
 الارض وتظهر هذا ما قالوا فيما لو بى في دار مشتركة وطلب الآخر رفع البناء فانه يقاسمه الدار ويأمر بهدم
 ما خرج من البناء في حصته (قوله وبينهم الزرع نقصان الارض بالقلع) أي نقصان نصف الارض لو احتضت
 لانه غاصب في نصيب شريكه شرح الملقى (قوله والصواب نقصان الزرع) هذا من عند الشارح لان عبارة
 المجتبي انتهت عند قوله نقصان الارض بالقلع كما وجدته في نسخة معتدة من نسخ المجتبي ولا وجه لتسوية
 الشارح فان نقصان الزرع بإرادة مالكه على الخصوص أما نقصان الارض بالقلع فنسب للشريك لكونها
 ملكهما فان القسمة وقعت على الزرع فقط لا على الارض أيضا هذا ما ظهر لي فتأمل اه ح قلت في عبارته
 قلب والصواب أن يقول فان القسمة وقعت على الارض فقط لا على الزرع أيضا على أن ما فهمه من كلام الشارح
 غير متعين وبعد من هذا الشارح الفاضل أن يفهم هذا القهيم العاطل بل مراده أن الصواب أن يقول
 وبينهم الزرع نقصان الارض بالزرع لكنه اختصر العبارة فقال نقصان الزرع من إضافة المصدر إلى فاعله
 أي ما نقصها الزرع ووجه التسوية أن الارض ينقصها الزرع لا القلع لانها تحترق لاجل الزرع فاذا زرعت
 ونبت الزرع فاحتاج الى حرث آخر بل بعض أنواع الزرع يعطل الارض بحيث لا يمكن زراعتها حتى تترك عامين
 أو أكثر أما نفس القلع فليس نثر الارض منه فافهم (قوله والابن ثم آجره ليرجع) أي آجره باذن الثاني
 لا أخذ ما أنفقته من الاجرة وهذا أحد قولين والثاني أن الثاني يأذنه بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من
 الاتفاق به حتى يؤدي حصته وقد منعنا عن شرح الوهابية للشربلالي أن الفتوى على هذا القول وعقارة
 الاشياء كما ذكره الشارح في آخر القسمة والابن ثم آجره ليرجع بما أفتى لو يامر فاض والافقمة الناء وقت
 البناء اه وقد منأنا أن هذا التفصيل فيما لا يجز فيه الشريك (قوله باع شريك الخ) أي شركة الملك
 وهذه المسئلة تقدمت منأنا أول الباب عند قوله وكل أجبي في مان صاحبه الخ (قوله وهلكا) أي
 الدرس والالفة فيه للاطلاق والمراد انه هل يد المشتري (قوله ودن ذا) أي البيع المقرون بالتسليم
 اذ البيع وحده لا يوجب النسيان لعدم تحقق الغصب به كما ذكره في كتاب الغصب وفي البرازية قال بعت الوديعة
 وقد نبت ثمنها لا يضمن ما لم يقل دفعها الى المشتري (قوله فان يشاءوا الخ) أي الشركاء وفي الحامدية عن
 فتاوى قارئ الهداية والمخ اهم اداة فباع أحدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير اذن شريكه فهلكت عند
 المشتري فالشريك يجبر على أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز يبعه فنصف الثمن له وان ضمن
 المشتري رجع نصف الثمن على بائعه والباقي لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب اه وبه علم
 أن معنى النسيان هو التسليم الى المشتري بدون اذن الشركاء لا بمجرد البيع كما قلنا فافهم ووجه التخيير هو أن
 الباع كالتصاحب والمشتري كالتصاحب الغاصب (قوله وان يكن كل شريك آجرا الخ) هذه المسئلة مثل عنها
 الامام النضلي وأجاب فيها بعدم الرجوع ثم قال يحتمل أن يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما أفتى ف يرجع
 على مؤجره وهو أي مؤجره على شريكه ويحتمل أن يقال المستأجر ان يرجع على مؤجره بالامر وأمره اعم
 يجوز على نفسه لا على غيره فالمستأجر متبرع في نصيب شريكه فلا يرجع على أحد اه وباقته في جامع
 التمولين بقوله أقول لو رمت المؤجر بنفسه فلو كان له الرجوع على شريكه في أن يرجع المستأجر على مؤجره
 وهو على شريكه نصيبه المراد أنه لم يفعله ففهم أنه رمت نفسه فلا معنى لقوله وأمره انما يجوز على نفسه
 لا على غيره ولولا ذلك لكان له الرجوع اذ رمت نفسه لم يجز أمره على حق شريكه فلا رجوع فلا يشهد قوله يقوم مقام
 مؤجره فالخاتمة أن أحد الاحتمالين باطل الا أن يكون قولان في رجوع المؤجر لو رمت بنفسه والظاهر أن فيه
 قولين على ما يظهر مما تقدم وتورته المؤجر بنفسه يتأق فيه ما من من تعديل المطالبة وتركها والحضور وانفسه
 وأمر استثنى رعدمه فينفى أن يكون رجوعه على نفسه بل اه توت وهو كذا وجبته لكن تقدم عن
 فتاوى القدي أن لو أفتى في مرتبة الطاحون لم يكن متبرعا أي بناء على أن الآبي لا يجبر وهو مخالف للضابط
 المتقدم كما قد منأنا بحريه فالظاهر أن كلام القدي ههنا منى على ما ذكره في قب واه ف يرجع لو رمت بنفسه أو رمت

به ولذا الوقف على فيه ثم على الفقراء ولم يوجد الا ابن واحد يعطى التصدق والنصف الباقي للفقراء لان ما بطل
من الوقف على الابن صار لفقراء لان الوقف خرج عن ملك الواقف بقوله صدقة موقوفة ابد اقصدا ابتداء
بالصدقة وختمها كما قاله الخصاص فلم انه صدقة ابتداء ولا يخرج عنه ذلك اشتراط مصرفه لمعين (قوله
والاصح انه عنده جائز الخ) قال في الاسعاف وهو جائز عند علي بن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وذكر
في الاصل كان أبو حنيفة لا يجيز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده
والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعدمه فعنده يجوز جواز الا عارة فتصرف منفعة
الى جهة الوقف مع بقاء العين على حكم ملك الواقف ولورجع عنه حال حياته بجزم الكراهة ويورث عنه
ولا يلزم الا بالابدان امرين اما أن يحكم به القاضى أو يخرج من مخرج الوصية وعنده ما يلزم بدون ذلك وهو قول
عامة العلماء وهو الصحيح ثم ان أبو يوسف يقول يصح وقف ما يجزى القول لانه ينزله الاعتاق عنده وعليه الفتوى
وقال محمد لا الا بأربعة شروط سأتى اه ملخصا وبحث في النسخ بأنه اذا لم ير ملكه عنده قبل الحكم فلفظ
حبس لا معنى له لانه التصرف فيه متى شاء فلا يحدث الوقف الا ميثمة التصديق بالمنفعة وله أن يترك ذلك
متى شاء وهذا القدر كان ناسبا قبل الوقف فلم يغلظ لفظ الوقف شيئا وحينئذ فقول من أخذ بظاهر ما في الاصل
صحيح وتظهر فيه في الجبر بأن سلب السائدة ملخصا غير صحيح لانه يصح الحكم به ويحلى للفقير أن يأكل منه وينتأب
الواقف به ويتبع شرطه ويصح نصب المتولى عليه وقول من أخذ بظاهر لفظ غير صحيح لان ظاهره عدم
العمدة أصلا لم يقل به أحد والزم أن لا يصح الحكم به اه قلت بل ذكر في الاسعاف انه عنده يكون ندرا
بالتصدق حيث قال وحكمه ما ذكر في تعريفه فلو قال أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز لا زما عند عامة
العلماء وعند أبي حنيفة يكون ندرا بالصدق قبله ان أرضي ويحق ملكه على حاله فاذا مات يورث عنه اه اى فيجب
عليه التصديق بقلته (قوله على حكم ملك الله تعالى) قدر لفظ حكم ايئدي أن المراد أنه لم يبق على ملك
الواقف ولا انتقل الى ملك غيره بل صار على حكم ملك الله تعالى الذي لا ملك فيه لاحد سواه والا فالكل ملك لله
تعالى واستحسن في النسخ قول مالك رحمه الله انه حبس العين على ملك الواقف فلا يزول عنه ملكه لكن لا يباع
ولا يورث ولا يوهب مثل أم الولد والمدبر وحقيقه بما لا مزيد عليه قلت والظاهر أن هذا امر ادشمس الاثمة
المرحسى حيث عرفه بأنه حبس المملوك عن التملك من الغير فان الحبس يفيد أنه باق على ملكه كما كان
وأنه لا يباع ولا يوهب (قوله تصرف منه على من أحب) عبر به بدل قوله والتصديق بالمنفعة لانه أعم وإلى
التعميم أشار بقوله ولو غنيا أفاده ح لكن علمت أن الوقف على الاغنياء وحدهم لا يجوز فالسبب التعبير
بالتصدق بالمنفعة الى أن يراد صرف منفعة على وجه التصديق (قوله فيلزم) تفرع على ما أفاده التعريف
من خروج العين عن ملك الواقف لثبوت التلازم بين لزوم والخروج عن ملكه بانفساق اثنتي عشرة كذا ذكره
في النسخ (قوله وعليه الفتوى) أى على قوله ما يلزمه قال في النسخ والحق ترجح قول عامة العلماء يلزمه
لان الأحاديث والآثار متظافرة على ذلك واستقر على الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا ترجح خلاف
قوله اه ملخصا (قوله بغير الاحباب) أى من يجب برهم ونفعهم من قريب أو غريب أجني (قوله
بعضي يائيد) قبل لنواب اذا لاقوا بالابنية (قوله من أهلها) وهو المسلم العاقل وأما البلوغ فليس
بشرط للعمدة النية والثواب بها بل هو شرط لعمدة التبرع (قوله لانه مباح الخ) يعنى قد يكون مباحا
كما عبر في الجبر والمراد أنه ليس موضوعا للتعبد به كالصلاة والحج بحيث لا يصح من الكافر أصلا بل التقرب
به موقوف على نية التبرية فهو دونها مباح حتى يصح من الكافر كالعتق والانسكاح لكن العتق أنفذه حتى
صح مع كونه حراما كالعتق لاسم بخلاف الوقف فانه لا بد فيه من أن يكون في صورة التبرية وهو معنى ما يأتي
في قوله وبشرط أن يكون قربة في ذاته اذ لو اشترط كونه قربة حقيقة لم يصح من الكافر هذا ما ظهر لي قنائل
(قوله فيصدق بها أو غيرها) خطأ الشارح مثله التذير بالوقف بمثله ما لو كانت صيغة الوقف تدرامع أن
حكمها مختلف فأما التذير به فقال في البحر والتسالت المذكور كما لو قال ان قدم ولدى فعلى أن أوقف هذه الدار
على ابن السيل فقدم فهو تدرى يجب الوفا به فان وقفه على ولده وغيره عن لا يجوز دفع زكاة اليهم جاز في الحكم
وتذره باق وان وقفه على غيرهم سقط وانما سمع التذير لان من جنسه واجبا فانه يجب أن يتخذ الامام للمسلمين

والاصح انه (عنده) جائز غير لازم
كالعارية (وعندهما هو حبسها
على) حكم (ملك الله تعالى وسرف
منفعتا على من أحب) ولو غنيا
فلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث
عنه وعليه الفتوى ابن الكمال
وابن الشحنة (وسببه ارادة
محبوب النفس) في الدنيا بغير
الاحباب وفي الآخرة بالثواب
يعنى بالنية من أهلها لانه مباح
بديل صحته من الكافر وقد يكون
واجبا بالنذر فيصدق بها أو غيرها

جاء في الحكم وبني مدره وبهذا عرف
صفته وحكمه ما ترقى تعريفه
(ومحله المال المنقزم وركنه
التمسك بالمال المنقزم) (أرني
هذه) (صدقة مرفوعة مؤداة على
المساكين وشيوخهم) من الانساق
كوقوفه تعالى أو على وجه
الخير أو الرزق كقني أبو يوسف
بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد
ونحن نقول لا يعرف (وشرطه
شرط سائر التبرعات) كترية
وتكليف

مطلب
قد ثبت الوقف بالضرورة

مسجد من بيت المال أو من مالهم ان لم يكن لهم بيت مال **هذا** في دفع التبرع وأما مسئلة مالو كانت صفة
الوقف نذر أو قبل في الجهر قبل هذا انتسج لوقاله في السيل ان تعارفوه وقضاهم وبهذا عرفه كان كذلك
والاستل فان قال أردت الوقف صار وقفا لانه محتمل لفظه أو قال أردت معنى صدقة فهو صدقة وقفا بها
أو بينهما وان لم يكن كانت مبرأنا ذكره في التوازل **هـ** ح قنت صيغة النذر بالوقف الذي ذكره في الجهر غير
متعينة فليكن الشارح أشار إلى صيغة غير متعينة كقولنا ان قدم ولد في أن أجعل هذه الدار
للسيل وحققنا ان أراد بالسيل الصدقة كانت كذلك وقد **ك** حكمها بقوله في صدقة بها أو بينهما وان
أراد الوقف أو كان متعارفا كانت رقعة وقد **ق** ادعاهما بقوله ولو وقفها لم يرد في الشرط واجازة في التعبير
بفوق ذلك كما لا يخفى على من مارس كتابه فافهم **(قوله جازي احكم)** أوصح الوقف في حكم الشرع
لصدوره من أهله في شله وصح تعيينه وقوف عليه لكنه لا يسقط به الذر لأن الصدقة الواجبة لا بد أن تكون
لله تعالى على الخلو وصرفها إلى من لا يجوز شهادته فيه تنفع فلم تحصر الله تعالى كما لو صرف إليه
الكفارة أو الزكاة وقعت صدقة وبقيت في ذمته **(قوله وبهذا)** أي بما ذكر من انه يكون قربة بأية
وما جادونها واجبا بالنذر **(قوله وحكمه)** أي الترتيب عليه **(قوله ما ترقى تعريفه)** أي من
انه صدقة بالمنفعة **(قوله ومحله المال المنقزم)** أي بشرط أن يكون مختارا أو منقولا فيه تعامل كما سبقت
بيانه ثم رأيت هذا مطورا في الاسعاف **(قوله وركنه الانساق الخاصة)** وهي ستة وعشرون للمطاع على
ما بسطه في الجهر ومنها ما في التمتع حيث أن فرع يثبت الوقف بالضرورة وصورته أن يوصي به له هذه الدار
للمساكين أبا أو ولداً وبعده للمساكين أبا أو ولداً بالضرورة والوجه انها كقوله اذا مت
فقد وقعت داري على كذا **هـ** أي فهو من المعنى بالموت وسبب الكلام عليه وانه كوصية من الثلث وذكر
في الجهر من الوقف اشترى من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم ختمه بوقوفه على المساكين صارت الدار
وقفا **هـ** وعرا لندخلة وبسط الكلام عليه في أنواع الوسائل وقول لا أعلم في المسئلة خلافا بين الاصحاب
قلت ومقتضى ان الدار كلها تصير وقفا من ثلث ماله وبصرف منها الخبز إلى ماعية الواقف والباقي إلى الفقراء
لانهم مصرف الوقف في الأصل ماله ينص على غيرهم ونظيره ما قد ساد لوقف على أولاده وليس له الأولاد واحد
فله النصف والباقي لفقراء وقد سئل عن نظيره هذه المسئلة في رجل أوصى بأن يؤخذ من غلة داره كل سنة
ص دراهم يشتري بها زيت مسجد كذا ثم باع لورثته الدار وشرطوا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة
للمسجد فأقيمت به مائة مائة الباع وبأنها صارت وقفا حيث كانت تخرج من الثمن **(قوله واكتفى أبو يوسف
بسط موقوفة الخ)** أي بدون ذكر تأييد أو ما يدل عليه كلف صدقة أو ولد المساكين ونحوه كالمسجد وهذا
إذا لم يكن وقفا على معين كزيد أو أولاد فلان انه لا ينعى بلفظ موقوفة لمائة التعمير لتأييد أولاد أو يبين
موقوفة ويبين موقوفة على زيد حيث أنه قد دون الثاني نعم تعبير المسجد لا يصح لانه مؤبد وسبب تأييد غناه
قد في الجهر لا يصح أي موقوفة فقط الاستدراك في يوسف فانه يجعلها بمجردها هذا اللفظ موقوفة على الفقراء
وإذا كان مفيدا لمصر من المصروف أعنى الفقراء لم كونه مؤبداً لان جهة الفقراء لا تنقطع قال الصدر الشهيد
ومشايخه فيقولون أبو يوسف وضع نفسه في أصل المكان المعروف لان يعرف إذا كان يصرفه إلى الفقراء
كان كمن يوصيهم اذ قلت وهذا بناء على أن ذكر التأييد أو ما يدل عليه غير شرط عنده كما سبقت بيانه **(قوله
وشرطه شرط سائر التبرعات)** أفاد أن الواقف لا بد أن يكون مالكاً له وقت الوقف ملكاً تاماً ولو بسبب فاسد
وأن لا يكون مجبوراً عن التصرف حتى لو وقف المذهب المنسوب إليه وان ملكه بعد بشرائه أو صلح ولو أجاز
المالك وقف فضولي به زوجه وقف ما شره فاسد بعد انقضاء عليه القيمة لما في وكالشرع الهمة العائدة
بعد القبض بخلاف مالوا اشتري بغيره بالباقي فوهما وان أجزأ الباقي بعده وبقية وقف استحق قلت أو شفعة
وان جعله مسجد أو وقف مريض أو طريته بماله بخلاف محله وسبب تأييد غناه مع حكم وقف المهر ووقيل
الفصل وكذا وقف مجبوراً عنه أو دين كذا أطلقه الخصاص قد في الصلح ويخفى انه اذا وقفها المجبور لشفه على
نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا سلم به حكم
هـ قال في الجهر وهو مدفوع بأن اوقف تبرع وهو ليس من أهله في التبرع بأن يجاب بأن المنع من التبرع

على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغيرة انما هو بعدموته (قوله وان يكون قربا في ذاته) أي بان يكون من حيث النظر الى ذاته وصورة قربة والمراد أن يحكم الشرع بأنه لو صدر من مسلم يكون قربا على جلا على انه قصد القربة لكنه يدخل فيه ما لو وقف الذي على حج أو عمرة مع انه لا يصح ولو أجرى الكلام على ظاهره لا يدخل فيه وقف الذي على الفقرا لانه لا قربة من الذي ولو حل على أن المراد ما كان قربا في اعتقاد الواقف يدخل فيه وقف الذي على يجمع مع انه لا يصح فتعبر أن هذا شرط في وقف المسلم فقط بخلاف الذي لما في البحر وغيره أن شرط وقف الذي أن يكون قربا عندنا وعندهم كوقوف على الفقراء أو على مسجد القدس بخلاف الوقف على يجمع فانه قربا عندهم فقط أو على حج أو عمرة فانه قربا عندنا فقط فأما أن هذا شرط لوقف الذي فقط لأن وقف المسلم لا يشترط كونه قربا عندهم بل عندنا كوقوفنا على حج وعمرة بخلافه على يجمع فانه غير قربا عندنا بل عندهم (قوله معلوما) حتى لو وقف شيئا من أرضه ولم يسمه لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا لو قال وقفت هذه الأرض أو هذه نعم لو وقف جميع حصته من هذه الأرض ولم يسم السهام جازا سخا نا ولو قال وهو ثلث جميع الدار فأذا هو النصف مكان الكل وقفا كما في الحاشية نهر أي كل النصف وفي البحر من المحيط وقف أرضا فيها الشجر وأما استئناها لا يصح لانه صار مستنفا الاشجار بوضعها في غير الداخل تحت الوقف مجهولا (قوله خبرا) من باب المعلق والمخاف (قوله لا معلقا) كتوله اذا جاء عند أو اذا جاء رأس الثمر أو اذا أثبت فلانا أرضي هذه صدقة موقوفة أو ان شئت أو أحييت يكون الوقف باطلا لأن الوقف لا يتخلل التعليل بالخطر لكونه مما لا يمتثل به كما لا يصح تعليل التهمة بخلاف التذر لان يتخلل به فلو قال ان ثلث فلانا اذا قدم أو ان برئت من مرتضى هذا فإرضى صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها أو وجد الشرط لأن هذا ينزله الذر واليمين السعاف (قوله ان يترأى) أي موجودا لعل فلا يشترط عدم محتمه معلقا بالموت قال في الاسعاف ولو قال ان تذهب هذه أرض في ملكي فهي صدقة موقوفة فن كانت في ملكه وقت العلم صح الوقف واد فلان التعليق بالشرط انكشاف تغيير (قوله ولا مضاف) يعني الى ما بعد الموت وقد نقل في البحر أن محمد انس في السيرانية أنه اذا أضيف الى ما بعد الموت يستلزم أن لا يكون أي حصة أو نعم سيأتي في الشرح أنه يكون وصية لازمة من الثلث بالموت لا قبله أما لو قال داري صدقة موقوفة عندا فانه صحيح كالجزم به في جامع النصوصين وأما في رواية روي سيد كره المصنف في باب الصرف قرار الشارح بالمضاف الاول فلا يمتنع في كلامه فافهم (قوله ولا موقفا) كما اذا وقف داره يوما أو شهرا فله الخصاص ووجب هلال بين أن يشترط رجوعها اليه بعد الوقت بسطل والافلا وظاهر الحاشية اعتماد شجر ونهر وبأى غنامه عند قول المصنف واذا رفته بطل (قوله ولا يجيز بشرط) معلوما ثلث أو مجهولا عند محمد وصححه هلال السعاف وفي ط عن الهندي روي استمر امله ثلاثة ايام عند انشائي رحل اختلاف في غير وقف المسجد حتى لو اتخذ مسجد على أنه بالحيار جاز والشرط باطل (قوله ولا ذكر معه اشتراط يجمع الخ) في الخصاص لو قال على أن لي آخر اجهام من الوقف الى غيره أو على أن أهبا أو أصدق بشها أو على أن أهبا لمن شئت أو على أن أهدنها أو بدالي وأخرجها عن الوقف بطل الوقف ثم ذكر أن هذا في غير المسجد أما المسجد لو اشترط ابطاله أو يجمع ويحل الشرط قلت ولو اشترط في الوقف استداده مع وسيأتي بيانه (تتم) لا يشترط قبول الموقوف عليه لو غير معين كالشتر أو لولو شخص بعينه وأمره لنقرا اشتراط قبوله في حقه فان قبله فالتلف له وان رده فلفقرا ومن قبل ليس له الرد بعده ومن رده أول الامر ليس له القبول بعده وتتمام الشروع في الاسعاف والبحر ولا يشترط أيضا وجود الموقوف عليه حين الوقف حتى لو وقف على مسجد هيا مكانه قبل أن يبنيه فالصحيح الجواز كما سيأتي ولا تحديد العقل بل الشرط كونه معلوما خلافا لما يوجب كلام التنية والفتح نعم هو شرط في الشهادة وسيد كرمه عند قوله ولو وقف اعتباره (قوله بطل وقفه) هو المختار ج مع النصوصين وغيره (قوله قتل اومات) أما ان أسلم مع كافي البحر (قوله وارث المسلم بطل وقفه) ويصير ميراثا سواء قبل على رده اومات أو عاد الى الاسلام الا ان أعاد الوقف بعد عودته الى الاسلام ويصح وقف المرتدة لاسها لا تقتل بجر وفي هذا المسئلة الاعتصام في الاستداه لا في البقاء عكس القاعدة فان الردة المتأخرة لوقف لا يخله بل يوقف بخلاف انطارية قائم بطله سا ا ط وسيأتي تمام الكلام على ذلك قبل الفصل الثاني (قوله

(وان يكون) قربا في ذاته معلوما
(خبراً) لا معلقا الا بـ
ولا مضافا ولا موقفا ولا يجيز
شرط ولا ذكر معه اشتراط يجمع
وصرف عنه لما جتته فان ذكره بطل
وقفه برأية وفي الدخ لو وقف
المرتدة قتل اومات وارث المسلم
بطل وقفه

طالب
في وقف المرتدة والكافر

ولا يصح وقف مسلم أو ذمي على بيعه (أما في المسلم فلعدم كونه قربة في ذاته وأما في الذمي فلعدم كونه قربة عندنا
وعنده كما مر أفاده ح لكن هذا إذا لم يجعل آخره للقراءة لما في الفتح لو وقف أي الذمي على بيعه مثلاً فاذا خربت
يكون للقراء كان للقراء ابتداء ولو لم يجعل آخره للقراء كان مبرأ عنه نص عليه الخصاص في وقفه ولم يجعل فيه
خلافاً اهـ ومثله في الاسعاف ويظهر منه أن في عبارة البحر سقطت حيث قال ولو وقف على بيعه فاذا خربت كان
للقراء لم يصح وكان مبرأ لأنه ليس بقربة عندنا اهـ قلت ويغني أن يصح وقفها على الفقراء مطلقاً على قول
أبي يوسف المقتضى به وهو عدم اشتراط التصريح بالتأييد كما مر ويأتي الآن يجب أن التقييد بالبيعة يشافي
التأييد كما قدمناه فرياً قاتل (قوله أوحري) لا نقدرهينا عن برهم ط (قوله قبل أوجوسي)
أشار إلى أن الصحيح صحة الوقف عليه ابتداءً كما اختاره في القنية وفي الاسعاف ولو وقف نصراني مثلاً على
مسكين من أهل الذمة جاز صرفها للمساكين اليهود والمجوس لكونهم من أهل الذمة ولو عين مسكين من أهل دينه
عينوا ولو صرفها للقيم إلى غيرهم ضمن وإن كان أهل الذمة ملة واحدة لتعين الوقف عن بعينه الواقف (قوله
على المذهب) فيه رد على الطرسوسي حيث شنع على الخصاص بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب
الحرمان قال في التبع ولا نعلم أحداً من أهل المذهب تعقب الخصاص غيره وهذا البعد من الفقه فان شرائط
الواقف معتبرة إذا لم يخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص صنفاً
من الفقراء ولو كان الوضع في كهم قربة ولا شك أن التصديق على أهل الذمة قربة حتى جاز أن يدفع اليهم صدقة
القطر والكنفارات عندنا فكيف لا يعتبر شرطه في صنف دون صنف من الفقراء رأيت لو وقف على فقراء أهل
الذمة ولم يذكر غيرهم أليس يحرم منه فقراء المسلمين ولو دفع المتولى إلى المسلمين ضمن فهذا مثله والاسلام ليس سبباً
للحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب عما له هذا المال وهو إعطاء الواقف المالك اهـ (قوله والمالك يزول) أي
ملك الواقف فيصير الوقف لازماً لاتفاق على التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه كما قدمناه عن الشيخ (قوله
بأربعة) هذا على قول الإمام لكن فيه أنه بالنسبة إلى الواقف المالك فيه عند الإمام حتى كان له الرجوع
عنه مادام حياً كما سنبه عليه السارح (قوله بأفراز مسجد) عبر به فرار لأنه لو كان مشاعاً لا يصح إجماعاً وأفاد
أنه يلزم بالقضاء (قوله وبشأنه القاشي) أي قضائه بلزومه كما في الشيخ وعبر في موضع آخر قبله بقوله أي بخروجه
عن ملكه وكل محرم لما قدمناه عنه آخراً من التلازم بين الخروج والتزوم (تبيينه) قال العلامة ابن القيس
في الفتاوى كذا البديهة قالوا القضاء بعينه الوقت لا يكون قضاء بلزومه وتوجيهه أن الوقف جائز غير لازم عند الإمام
لازم عندهما فإذا قضى القاشي بعينه أحمل أن يكون قضى ذلك على مذهب ولا معنى لتجاوزهما إلا الحصة
ولا يلزمها للزوم فيحتاج في لزوم الوقف إلى التصريح بذلك وفيه نظري وجهه أن الإمام لم يقل بكون الوقف جائزاً
غير لازم معالفاً بل هو عنده لازم إذا علقه الواقف بالموت أو قضى به القاشي ولا شك أن القضاء بعينه الوقت
قضاء بالوقف فيكون القضاء بعينه مقتضياً للزومه فلا يحتاج إلى التصريح بالزوم في القضاء به فليست اهـ كلام
ابن القيس وحاصله أن القضاء بعينه كالتضاء بلزومه أو بخروجه عن ملكه وفيه نظر لأنهم انصرفوا على صحة
الوقف بمجرد القول وإنما الخلاف في الزوم فالإمام لا يقول به وقد تقرر أن كل مجتهد فيه إذا حكم به ما كرهه
فقد حكمه وصار محمداً عليه فليس لما كرهه نفسه والوقف من هذا القبيل فإذا حكم بلزومه ما كرهه لم يلزم اتفاقاً
وارتفع الخلاف أما لو حكم بأصل العصة فلا لا نهاليت محل الخلاف ولأنهم أنهاتت لزوم الزوم واللام يكن
خلاف فيه مع أنه ثابت فتقولهم يلزم عند الإمام بالقضاء معناه بالقضاء بلزومه أو بخروجه عن ملكه كما مر ما
لو حكم بالعصة بأن وقع النزاع فيه فليست بأن ادعى عبده فعلق عقه على وقفه أرضه فأمر المولى بحصة التوهم أكونه
علقه بشرط مثلاً فأثبت العبد أنه علقه بكائن في حكم الحاكم بعينه فهو صحيح ولا يستلزم الزوم لأنه ليس محل
النزاع هذا ما ظهر للفكر الفاضل قد بره (قوله لأنه مجتهد فيه) أي أنه يسوغ فيه الاجتهاد والخلاف بين
الأئمة فيكون الحكم فيه رافعاً للخلاف كما قلنا وهذا تعليل لزوال المثل ولزومه عند الإمام القائل بعدم ذلك فافهم
(قوله وصورته) أي صورة قضاء الثاني بلزومه (قوله أن يسلم) أي يسلم الواقف ومعه بعد أن نسب
له متولياً (قوله ثم يظهر الرجوع) أي يدعى عند القاشي أنه رجع عن وقفه ويطلب رده إليه لعدم لزومه
ويمنع المتولى من رده إليه فيصحبكم القاشي بلزومه فيلزم عند الإمام أيضاً ارتضاع الخلاف به اهـ (قوله

مطلب
شرائط الواقف معصية إذا لم
تخالف الشريعة

ولا يصح وقف مسلم أو ذمي
على بيعه أوحري قبل أوجوسي
وجاز على ذمي لأنه قربة حتى
لو قال على أن من أسلم من ولده
أو انتقل إلى غير النصرانية
فلا شيء له لم شرطه على المذهب
(والمالك يزول) من الموقوف
بأربعة بأفراز مسجد كما سنبه
و (بشأنه القاشي) لأنه مجتهد
فيه وصورته أن يسلم إلى المتولى
ثم يظهر الرجوع معين المقتضى
للشيخ

لا المحكم) فان الصحيح أن يحكمه لا يرتفع الخلاف والقاضي أن يطله بجر عن الخيانة ومثله في الاسعاف
 خلافا لما صححه في الجوهر (تنبيه) قال في الاسعاف ولو كان الواقف مجتهد يرى لزوم الوقف فأعني رأيه فيه
 وعزم على زوال ملكه عنه أو قلدا فسال فافق بالجواز قبله وعزم على ذلك لزوم الوقف ولا يصح الرجوع فيه
 وان تبدل رأى المجتهد وافق المسند بعدم اللزوم بعد ذلك اهـ فهذا مما يراى على ما يلزم به الوقف ~~لكن~~ قال
 في التبر بعد مثله الظاهر منه اهـ أي تخالفته لقول المتون يزول قضاء القاضي وأيضاً فان العبرة لرأى
 الحاكم فاذا رفع اليه حكم يحكم فيه برأيه لا برأى الخصم والظاهر أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الدبابة لأن
 المجتهد اذا تغير رأيه لا ينتقض ما أمضاه أولاً وكذا المتلد في حادثة ليس له الرجوع فيها بتقليده مجتهداً آخر أما
 لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المتلد الى حاكم آخر فإنه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال ولا يصح الرجوع فيه
 ولم يقل ولا يصح المسامحة بخلافه فاعتنم هذا التعرير (قوله وسيجي) أي في أول الفصل الآتي (قوله
 أن البينة تقبل بلا دعوى) أي في الوقف لأن حكمه هو التمدق بالغلة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله
 تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى بجر عن المحيط وأشار بهذا الى أن ما ترمي من تصويره بالدعوى
 غير لازم ~~لكن~~ قال الخیر الرمي بالكلام في الحكم الراجع للخلاف لا الحكم بثبوت أصله فإنه غير محتاج
 الى الدعوى عند البعض وأما الحكم باللزوم عند دعوى عدمه فلا يرتفع الخلاف الا بعد تمام الدعوى فيه ليصير
 في حادثة اذا تنازع فيه حينئذ اللزوم وعدمه فيرفع الخلاف اهـ (قوله قضاء على الكافة الخ) أي لا على
 المقضى عليه فقط كما في دعوى الملك فإنه لو ادعى على ذي اليد أن هذا ملكه وحكم به القاضي تسمع دعوى رجل
 آخر على الذي بأنه ملكه بخلاف ما اذا حكم لانسان بالحرية ولو عارضة او بشكاح امرأة او بنسب أو بولاء
 عتاقة فإنه لا تسمع دعوى آخر عليه فإنه في هذه الاربعه قضاء على كافة الناس كما أفاده في البصر وسيجي في باب
 الاستحقاق (قوله ورجحه المصنف) حيث قال وينبغي أن يفتى به ويعول عليه لما فيه من صون الوقف
 عن التعرض اليه بالحيل والتلايس والدعوى المنتحلة قصد الابطاله ولما فيه من النفع للوقف وقد صرح
 صاحب الحياوى التدمي بأنه ينبغي بكل ما عواضع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقنت الاجارة عند
 الزيادة الناحشة نظار الوقف وصيانة لحق الله تعالى وابناء الخيرات اهـ ط (قوله أن المعتمد الثاني) قال
 شيخنا حفظه الله تعالى ينبغي الاقتصار بهذا ان عرف الواقف بالحيل لانه قد يشق عقار غيره ويتنهي القاضي
 بلزومه لدفع دعوى مالكه والا فتنق بالاول اهـ وهو حسن وفيه جمع بين التولين (قوله او بالموت الخ)
 معطوف على قوله بقضائه ومقتضاه أنه يزول الملك به وهو ضعيف كما أشار اليه الشارح قال في الهداية وهذا
 أي زوال الملك في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في فصل مجتهد فيه أما في تعليقه بالموت فالصحيح أنه لا يزول ملكه
 لانه تسدق بمنافعه مؤبداً فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبداً فيلزمه اهـ والحاصل أنه اذا علقه بموته
 فالصحيح انه وصية لازمة لكن لم يخرج من ملكه فلا ينعقد التصرف فيه يبيع ونحوه بعد موته ما يلزم من ابطال
 الوصية وله أن يرجع قبل موته ~~لكن~~ كسائر الوصايا وانما يلزم بعدم موته بجر ومثله في القمع ومحصل هذا أن
 المعاق بالموت لا يكون وقفاً في الصحيح فلا يزول به الملك قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة بعده حتى
 لا يجوز التصرف به لا قبله حتى يازه الرجوع عنه وهذا معنى قول الشارح فالصحيح أنه كوصية الخ فإنه قصد به
 تحويل كلام المصنف لأن كلامه فيما يزول به الملك لا فيما يلزم ولا ينافي هذا ما قدمناه من الاتفاق على التلازم
 بين اللزوم والخروج عن الملك لأن ذلك في الوقف وأما المعاق بالموت فليس وقفاً كما علمت فلا يلزم من لزومه
 وصية أن يخرج عن الملك (قوله فالصحيح أنه كوصية) قد علمت أنه تحويل لكلام المصنف لا تفريع قال
 في القمع وانما كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق الوقف والوقف لا يقبل التعليق بشرط
 اهـ واعترضه الحموي بأنه تعليق بكائن وهو كالتعزير قلت قد علمنا أن المراد بالكائن المحقق وجوده للمال فافهم
 (قوله ولو لوارثه الخ) أي يلزم من الثلث ولو كان وقفاً على وارثه وان ردوه أي الورثة الموقوف عليهم
 او وارث آخر وفي البصر عن الظهيرية امرأة وقتت منزلاً في مرضها على بناتها ثم على أولادهن وأولاد أولادهن
 أبداً ما تناسلوا فاذا انقرضوا للفقراء ثم ماتت في مرضها وخلفت بتين واختلاب والاخت لا ترضى بما
 صنعت ولا مالها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهمهم

(المولى من قبل السلطان)
 لا اللهكم وسيجي أن البينة
 تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء
 بالوقف قضاء على الكافة
 فلا تسمع فيه دعوى ملك آخر
 ووقف آخر أم لا تسمع أفق أبو
 السعود مفتي الروم بالاول وبه
 جزم في المنظومة المحببة ورجحه
 المصنف صواعن الحيل لا يطله
 لكنه نقل بعده عن الجران المعتمد
 الثاني وصححه في النواكح البدوية
 وبه أفق المصنف (او بالموت اذا
 تلوين) أي بموته كذا مات فقد
 وقت دارى على كذا فالصحيح
 أنه كوصية تلزم من الثلث بالموت
 لا قبله قلت ولو لوارثه وان ردوه

مطلب
 في وقف المريض

ويوقف الثلث فما خرج من غلته قسم بين الورثة كلهم عن قدر سهامهم ما عاشت الستان فإذا ما تصارفت الغلة
إلى أولادهم أو أولاد أولادهم كما شرطت الواقعة لاحقاً للورثة في ذلك رجل وقف داراً له في مرضه على
ثلاث بناته وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلاث مطلق يصنعن به ما مائتين قال القسبي
أبو الليث هذا إذا لم يجز أنما إذا جاز صار الكل وقفاً عليهن اهـ وهذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد السعاف
أي لأنه مشاع حيث وقفه على ثلاثة ولم يقسمه كما يفهم من كلام السعاف (قوله لكنه يقسم) أي إذا
ردوه يقسم الثلث الذي صار وقفاً أي تقسم غلته كالتثنية فتصرف مصرف الثلث على الورثة كلهم مادام
الموقوف عليه حياً أما إذا مات تقسم غلة الثلث الموقوف على من يصير له الوقف كما علمت وبقي ما لو مات بعض
الموقوف عليهم فإنه يقتل سهمه إلى ورثته ما بقي أحد من الموقوف عليه حياً كما في السعاف (قوله فتقول
البرازية) عبارة أرضي هذه موقوفة على ابني فلان فان مات فعلي ولدي وولد ولدي ونسلي ولم تجز الورثة
فهو ارث بين كل الورثة مادام الأبرار الموقوف عليه حياً فإذا مات صار كمال النسل اهـ (قوله أي حكم)
اعلم أن خبر المبتدأ وهو قول مدلول أي التفسيرية مكانة دل مفسر بالارث حكم وحكم تميم عن اليرث المقتدر
وحاصله أن المراد أنه ارث من جهة الحكم أي من حيث أنه يقسم كالارث على القريضة الشرعية مادام
الموقوف عليه حياً والنفقة الثلث وقف والباقي ملك (قوله ملاحظ في عبارته) أي عبارة البرازية
وهذا جواب عن قول الجعفي عبارة غير صحيحة لما ر عن الظهيرية أن التثنية ملك والثلث وقف وأن غلة
الثلث تقسم على الورثة مادام الموقوف عليه حياً اهـ قلت وانما ظاهر أن الاعتراض على عبارة البرازية من
وجهين الأول ما ر من قوله فهو ارث وجوابه ما علمت من انه ارث حكم أي حصة الوقف فقط والثاني قوله
فإذا مات صار كمال النسل فإنه غير صحيح أيضاً لأن الذي يصير لنسل هو الثلث الموقوف أما الثلثان فهما ملك
للورثة حيث لم يجزوا والذي يظهر في الجواب عن الوجهين أن الظهيرية في قوله فهو ارث راجع إلى غلة الثلث
الموقوف وكذا الظهيرية قوله صار كمال النسل أو يقال مراده ما إذا كانت الأرض كلها تخرج من الثلث فتم احتيذاً
تصير كلها وقفاً حيث لم يجزوا تقسم غلتها كالارث ثم بعد موت الابن تصير كلها للنسل يؤيد ما في البرازية
أيضا وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فان أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والافان كانت
تخرج من الثلث صارت الأرض وقفاً والارث ما خرج من الثلث يصير وقفاً ثم تقسم جميع غلة الوقف ما جاز
فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليه أو أحدهم في الحياة فإذا انقضى أو
كلهم تصرف غلة الأرض إلى الفقراء إن لم يوس الوافق إلى واحد من ورثته ولو مات أحد من الموقوف
عليهم من الورثة وبقي الآخرون فإن الميت في حصة غلة مادام الموقوف عايم أحياً فإنه حتى يقسم ثم يجعل
سهمه ميراثاً للورثة الذين لاحصاه لهم من الوقف اهـ بقي لو وقف في مرضه ثلثات عن زوجة ولم تجز في الجعفي
ينبغي أن يكون لها السدس والباقي وقف لما في وصايا البرازية ولو مات عن زوجة وأوصى بكل ماله لرجل فان
أجازت فالكل له وإلا فالسدس لها وخمسة الأقسام له لأن الموصي له بأحد الثلث أو لثلاث أو لربع
والثلاثة الباقية له فحصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض الموت وصية اهـ (قوله
فاعتبروا الوارث الخ) قال في الصرح والحاصل أن المريض إذا وقف على بعض ورثته ثم على أولادهم ثم على
الفقراء فان أجاز الوارث الآخر كان الكل وقفاً وتابع الشرط والا كان الثلثان ملكاً ليرث الورثة والثلث
وقفاً مع أن الوصية لبعض لا تنفذ في شيء لأنه لم تمنح لوارث لأنه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر إلى الثلث واعتبر
الوارث بالنظر إلى غلة الثلث الذي صار وقفاً فلا يتبع الشرط مادام الوارث حياً وانما تقسم غلة هذا الثلث
على فرائض الله تعالى فإذا انقضى الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اهـ (قوله بالنظر لغلته)
ولهذا الاعتبار قسموها كالتثنية اهـ ح (قوله والوصية) بالنسب عطف على قوله الوارث أي واعتبروا
الوصية بالنظر لغيره وكان حق العبارة أن يقول واعتبروا الغير بالنظر إلى الوصية أي إلى الورثتها ط (قوله
وان ردوا) أي الورثة أي ببيتهم ط وكذا الورثة كلهم كما قدمناه عن الظهيرية (قوله وان لم تنفذ لوارثه)
الأوضح أن يقول لعدم فاعدها للوارث ويكون غلة لقوله والوصية بالنظر لغيره يعني انما اعتبر الغير في رد
الوصية لعدم فاعدها للوارث ط (قوله لانها لم تمنح له) غلة لقوله واعتبروا الوصية ح (قوله فانهم)

قوله قال الثلث من الدار وقف
الخ أي لأن الوقف في المرض
وصية فتصرف من الثلث فقط
الابازية لكن صرحوا بأن
الوصية لوارث لا تجوز وأصل
مرادهم أن وجد المنازع وهو
الوارث الآخر تعلق حقه فان لم
يوجد تجوز بلا اجازة لكن قد
يقال إذا لم يوجد غيره فلم لا يجوز
في الكل بل توقف جوارها في
الثلث على الاجازة وقد يجاب
بأن الشارع لم يجعل للموصي
تأخيراً في الوصية بل الثلث لم تجز
في الرأى وإن كانت لوارث بلا
منازع الا إذا أجازها هذا ما ظهر لي
والله تعالى اعلم اهـ

لكنه يقسم كالتثنية فتقول البرازية
انه ارث أي حكم ما فلا خلل
في عبارته فاعتبروا الوارث بالطر
لغلة والوصية وان ردوا بالنظر
لغيره وان لم تنفذ لوارثه لانها
لم تمنح له بل لغيره بعده فانهم

أمر بالفهم لدقة المقام ثم أعلم أن ما ذكره المشرح من قوله قلت إلى هنا ليس هذا محله لأن خروج الملك بالقضاء
 أو بالتهليل بالموت تقرير على قول الإمام أبي إسحاق لمسألة إجماعية كما يأتي عن النهروماذ كرهنا صور
 في مسألة الوقف في المرض فكان عليه أن يذكره آخر الباب عند الكلام على وقف المريض لأن ذكره هنا يوجب
 أن الوقف في المرض يلزم عند الإمام نظير التعليق بالموت وليس كذلك في البحر عن الهداية ولو وقف في مرض
 موته قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندهما يلزم إلا أنه يعتبر
 من الثلث والوقف في الصحة من جميع المال اهـ والحاصل أن ما ذكره المشرح صحيح من حيث الحكم لكنه
 على قولهما وظاهر كلامهما اعتمادا على قول الإمام الذي الكلام فيه فلا في الصحيح كما علمته من عبارة البحر
 والمحب عن نقل صدر عبارة البحر المذكورة ولم يطرعا عليها فافهم ثم هذا بخلاف ما إذا أوصى أن تكون وقفا
 بعد وفاته فإنه الرجوع لأنه وصية بعد الموت والذي نجزه في مرضه بغير وقف الصحة إذا برئ من مرضه
 فافترقا كما في الخصاف (قوله أو بقوله الخ) ذكر الحياة والموت غير قيد لا غناء التأييد عنه قال في الاسعاف
 لو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ مَوْجُودَةٌ جَائِزَةٌ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا أَنْ يَحْدُثَ اشْتَرَاؤُهَا أَوْ تَسْلِيمُهَا إِلَى الْمَتَوَلَّى وَاخْتَارَهُ
 جماعة وعند الإمام يصحون نذرًا بالصدقة بقوله الأرض ويبقى ملكه على حاله فإذا مات تورث عنه اهـ
 (قوله فانه جائز عندهم) أي عند أئمتنا الثلاثة وهذا أيضا تحويل الكلام المصنف عن ظاهره أصلا حاله
 لأن كلامه فيما يؤول به الملك عند الإمام (قوله لكن الخ) أفاد أنه عند أصحابنا جائز لازم تأمل (قوله
 وله الرجوع) أي مع الكراهة كما قد مناه عن الاسعاف (قوله جائز من الثلث) ويكون كالعبد الموصى
 بخدمته لأنسان فالخدمة له وإزقة على ملك مالكها فلو مات الموصى له بصير العبد ميراثا لورثة المالك إلا أن
 في الوقف لا توهم انقطاع الموصى لهم وهم القسرا فثبت بهذه الوصية أسعاف ودرر (قوله فني هذين
 الأمرين) أي فيما إذا علقه بالموت وفيما إذا قال وقفتهما في حياتي وبعد مماتي وقد استوى الأمران من حيث
 أنهم ما يفيدان الخروج والرجوع بموت الواقف بخلاف الأمر الأول والرابع وهما ما إذا حكم به حاكم أو أمره
 مسجد أو قائم ما يفيدان الخروج والرجوع في حياته بلا توقف على موته كما في الشربلية فاللزم فيهما حال
 وفي الآخرين ما كـ (قوله له الرجوع) الظاهر أن هذا على قوله أو ما على قوله ما فالظاهر أنه وقف لازم
 لكن ينافي به ما قد مناه في تعليقه بالموت من أنه لا يكون وقفا في الصحيح بل هو وصية لازمة بعد الموت لا قبله
 فله الرجوع قبله ما يلزم على جملة وقفا من جواز تعليقه والوقف لا يقبل التعليق تأمل نعم لا تعليق في المسئلة
 الثانية فاللزم فيها ظاهر عندهما (قوله لو غير مسجل) أي محصوم به فأطلق التسهيل وهو الكتابة
 في السجل وأراد ملزومه وهو الحكم لأنه في العرف إذا حكم بشيء كتب في السجل ط (قوله متطور فيه)
 لأنه في هذين الأمرين له الرجوع بلا اشتراط فقروا لافسخ فاس على قول الإمام كما علمته وسيأتي تمام الكلام
 على ذلك قبل الفصل عند قول المصنف اطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل لو ارث الواقف فباع صح ولو لغيره
 لا (قوله ولا يتم الوقف الخ) شروع في شروطه على القول بلزومه كما أشار إليه المشرح بعد (قوله
 لأن تسليم الخ) ويشمل تسليمه إلى الموقوف عليهم كإتي العزيمة عن الخاتمة (قوله فني المسجد بالافراز)
 والصلاة فيه كما سيأتي وفي المقبرة دفن واحد فصاعدا بالذنه وفي السقاية شرب واحد وفي الخان بنزول واحد
 من المارة لكن السقاية التي تحتاج إلى صب الماء فيها والخان الذي ينزله الحاج بمكة والفرازة بالغر لا بد فيهما
 من التسليم إلى المتولى لأن نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج إلى من يقوم بمصالحه وإلى من يصب الماء فيها
 اسعاف (قوله وفي غيره) أي غير المسجد والمحوه مما ذكرنا وفي القهستاني أن التسليم ليس بشرط إذا جعل
 الواقف نفسه قیما ولا يعتبر التسليم للمشرف لأنه حافظ لا غير اهـ لكن فيه أن من شرط التسليم وهو محمد لم يصح
 تولية الواقف نفسه ومن صحها وهو أبو يوسف لم يشترطه تأمل (قوله ويخرن) أي بالقسمه وهذا الشرط
 وإن كان مفترعا على اشتراط القبض لأن القسمه من تمامه إلا أنه نص عليه أيضا حوا أبو يوسف الم بشرط التسليم
 أجاز وقف المشاع والخلاف فيما يشمل القسمه أما ما لا يقبلها كالحمام والبر والرحى فيجوز اتفاقا إلا في المسجد
 والمقبرة لأن بناء الشركة يمنع الخلوص لله تعالى نهر وقع (قوله فلا يجوز وقف مشاع يضم الخ) مثل
 مالواستحق جزء من الأرض شائع فيطل في الباقي لأن الشيوع مقارن كإتي الهبة بخلاف مالورجع الوارث

(أو بقوله وقفتهما في حياتي وبعد
 وفاتي مؤبدا) فانه جائز عندهم
 لكن عند الإمام مادام حيا هو نذر
 بالتصدق بالغلة فعليه الوفاء وله
 الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز
 من الثلث قلت فني هذين الأمرين له
 الرجوع مادام حيا غنيا أو فقيرا
 بأمر قاض أو غيره شربلية
 فتقول الدرر لو اقتدر بفسخه
 القاضى لو غير مسجل منظور فيه
 (ولا يتم) الوقف (حتى يشبض)
 لم يتصل للمتولى لأن تسليم كل شيء
 بما يليق به فني المسجد بالافراز
 وفي غيره بنصب المتولى وتسليمه إياه
 ابن كمال (ويشترز) فلا يجوز وقف
 مشاع يتسبم خلافا للثاني

مطلب
 شروط الوقف على قولهما

الصدقة انقضاء الا ان غلبت المنة فلان مادام حي ولو قال موقوفة على فقرا قرأني أو على ولدي لا يصح لانهم
 يتسلطون فلا يتأيد الوقف وبدون التأيد لا يصح الا ان يجعل آخره انقضاء فرق أبي يوسف بين قوله موقوفة وبين
 قوله موقوفة على ولدي فيصح الاول لا الثاني اه أي لان الثاني ذكره قيد بالوقوف عليه المعين وذلك يتأني
 التأيد حيث لم يصرح به ولا بما في معناه بخلاف ما اذا قال موقوفة فقط لانقضاء انقضاء انقضاء انقضاء
 وانما صدقة موقوفة على فلان فانه وان قيد بعين لكنه مطلق لان الصدقة لانقضاء انقضاء انقضاء انقضاء
 انقضاء فيكون مؤبدا لكن اذا لم يقيد بعين فهو مؤبد بلا خلاف فيصح عند محمد أيضا كما زعم من اني التأيد
 أصلا ولا يقال في الخاتمة لو قال موقوفة ولم يرد لا يجوز الا عند أبي يوسف ويكون وقفا على المساكين ولو قال
 موقوفة صدقة أو صدقة موقوفة ولم يرد جاز عند أبي يوسف ومحمد وهلال وقيل لا مالم يقل وآخرها للمساكين
 أبا دار السجج الجواز لان مثل الصدقة في الأصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكرهم ولا انقطاع عنهم فلا يحتاج الى
 ذكر الابد أيضا اه فهذا مبرر في أن التصريح بالصدقة تصريح بالتأيد فيجوز عندهم بلا خلاف ان لم يعين
 فلو عيّن لم يجز عند محمد وجاهز عند أبي يوسف ثم بعد انقطاعه يعود الى الفقراء كما صححه في الهداية وعليه المتون
 كالتدريوي والملاقي والبقاية وغيرها أو يعود الى ملك الواقف أو ورثته وسيد كرا الشارح تصحيحه لكن قيل
 في الذخيرة أن هذا القول مذكور في شرح الطحاوي وشرح السرخسي وأن بعض المشايخ قالوا انه خطأ
 فان رويده ما مر عن الاسعاف من أن التأيد معنى شرط اتفاقا واذا عاد الى الملك لم يكن مؤبدا لانظا ولا معنى
 والحاصل أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه اذا ذكر فقط التأيد أو ما في معنا
 كالتقراء وكان صدقة موقوفة وموقوفة على وجوه البر لانه عبارة عن الصدقة وكذا
 موقوفة على الجهاد أو على اكسان الموتي أو حذر التبور كما في الخاتمة وغيرها وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر
 على شرط موقوفة مع التعيين لموقوفة على زيد خلافا لما في البرازية وانما الخلاف بينهم ما لو اقتصر بلا تعيين أو جمع مع
 التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح ثم يعود الى الفقراء وهو المعتمد وقيل يعود الى الملك
 والمراد بالمعين ما يحتمل الانقطاع كالأولاد زيد أو فقرا قرأني فلان وهم يحسون وفي الذخيرة عن وقف الخصاص
 قال جعلت هذه الارض صدقة موقوفة على فلان وولده وولادته وأولاد أولادهم فادامى من ذلك ثلاث
 بطون فهي وقف مؤبد الى يوم القيامة وبني ما اذا وقف على عبارة موقوفة على فلان فادامى من ذلك ثلاث
 مسجد الا عند محمد وقيل يصح اتفاقا وفي البحر عن المحيط انه المختار فاعتنم تحرير هذا المثل فانك لا تجد في غير
 هذا الكتاب والحمد لله تعالى ملهم الصواب (قوله واختلف الترجيم) مع التصريح في كل منهما بأن الفتوى
 عليه لكن في النسخ أن قول أبي يوسف أوجه عند الخنفين (قوله بطل اتفاقا) هذا اذا شرط رجوعه بعد
 الوقت والا فهو باطل أيضا عند الخصاص صحيح مؤبد عند هلال كما في الاسعاف وظاهر ما في الخاتمة اعتمادا كما في
 البحر ووجهه أنه اذا قال صدقة موقوفة يوما أو شهرا فهو مثل ما لو وقفه على معين فيذني أن يجري فيه الخلاف
 الماتريبي محمد وأبي يوسف فيصح عند الثاني لان لفظ صدقة يفيد التأيد فيلغو الوقت أما اذا شرط رجوعه
 اليه بعد منتهى الوقت فقد أطل التأيد فيبطل الوقف نعم ذكر في الاسعاف عن دلال أنه لو قال صدقة موقوفة
 بعد موفى سنة بسبع مؤبدا الا اذا قال فاذا مضت السنة فالوقف باطل فهو كما شرط فقصر الغلة للمساكين سنة
 والارض ملك لورثته لانه باشرط البطلان خرجت من الوقف المضاف اللازم بعد الموت الى الوصية المخصصة
 (قوله وعليه فلو وقف على رجل) أي مقرونا بلفظ صدقة والالم يجوز اتفاقا كما حقه قريسا ثم ان هذا
 لا يصح بناء على بطلان الوقف الموقت بل هو مبني على صحته فكان عليه أن يذكر بعد كلام الخاتمة بل الاولى
 ذكره قبل قوله واذا وقفه ليكون تشريرا على قول أبي يوسف لكنه على إحدى الروايتين عنه وقد علمت انه
 خلاف المعتمد لخالفه لما نص عليه محققو المشايخ ولما في المتون من انه بعد موت الموقوف عليه يعود لفقراء
 لانه لو عاد للملك لم يكن موقفا لانظا ولا معنى والتأيد معنى متفق عليه في الصحيح كما زعم فلذا أقاد في التهرضعف
 ما هنا وان نقل في النسخ عن الاجناس انه به يفتي (قوله قلت وجرم في الخاتمة الخ) استدراجه على قول الدرر
 بطل اتفاقا وعبارة الشر بلالية أقول يرد عليه أي على الدرر ما في الخاتمة رجل وقف داره يوما أو شهرا أو وقتا
 معلوما ولم يرد على ذلك جازا الوقف ويكون وقفا أيضا اه قلت وعلى ما حملنا عليه كلام الدرر لا يرد ما في

واختلف الترجيم والاخذ بقول
 الثاني احوط وأسهل جروحي
 الدرر وصدر الشرعة وبه يفتي
 وأقره المصنف (واذا وقفه) بشهر
 أو سنة (بطل) اتفاقا درر وعليه
 فلو وقف على رجل بعينه عاد بعد
 موته لورثته الوانف به يفتي فتح
 قلت وجرم في الخاتمة بعدة الوقت
 مطابقة له وأقره الشر بلالية

قسم المشاع وبه أفق قارئ
الهداية وفيه (إذا كانت)
القسم (بين الواقف و) شريكه
(الثالث) أو الواقف الآخر
أو نظره ان اختلفت جهة وقفهما
قارئ الهداية

مطلب
فيما اذا ضاقت الدار على المستحقين

كل واحد منهم يأخذ له من الارض الموقوفة قطعة معينة يررها لنفسه هذه السنة ثم في السنة الاخرى يأخذ
كل منهم قطعة غيرها فذلك سائع ولكنه ليس بلازم فلهم ابطائه وليس ذلك في الحقيقة بقسمة اذا القسمة الحقيقية
أن يتعسف بعض من العيّن الموقوفة على الدوام اه وتعودى لحرر عن الاعصاف ومقتضاه أنه ليس لهم
استدامة هذه القسمة بل يجب عليهم تقسيمها واستبدال الاماكن بعضها ببعض اذ لو استبدلت صارت من
القسمة المنوعة بالاجماع لآذنها في طول الرمان الى دعوى الملكية أو دعوى كل منهم أو بعضهم أن ما في يده
موقوف عليه بعينه ولا يمتنع في ما في ذلك من الضرر ثم لا يمتنع أن ما قبل من أن المهاياة في الوقف لا يمكن ابطالها
لأنه لا يكون الا بسلب القسمة والقسمة في الوقف متعددة فهو ممنوع بل يمكن نقضها وابطالها باعادته كما كان
أو باستبدال الاماكن كما قلنا ولو ثبت عدم امكان ابطالها لطل ما يتصلوهم من الاجماع على أن الوقف لا يقسم
أي قسمة مستدامة فقد ظهر له أن هذا لام ما نفي عن عدم التسديد لاجتماع فتدبر في ما لو كان
الموقوف دارا شرط الواقف سداها لاولاده ونسله قال في الاعصاف تكون سداها لهم ما بقي منهم احد فلو لم يبق
الا واحد وأراد أن يؤجرها أو ما قبل عنه مهاليس لذلك وانما السكتى فقط ولو كثرت اولاد الواقف وضافت
الدار لهم ليس لهم أن يؤجرها وانما تسقط سداها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له من سداها ويكون
لبن بقى منهم ولو كانوا كوراوانا أو أراد كل من الرجل والنساء أن يسكنوا معهم نساهم وأزواجهن معهن
بما زلهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير ويرفق على كل واحدة باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن أن تسقط
بهم لا يسكنها الا من جعل لهم الواقف السكتى دون غيرهم من نساء الرجل ورجال النساء اه أي لمن
الواقف قصد صياتهم وسنهم فلو سكن زوج امرأته معها وفي هذه الدار أخوات مثلا كان فيه بدلة لهن
بدخول الرجل عليهن كما في الحصاف بخلاف ما اذا كان لكل منهن حجرة لها باب يعلقه من اجل أن يسكن بأهله
و- - - - - جميع من معه كما في الحصاف أيضا وقد منى السرة أن المقصورة الحرة بدار أهل الكوفة وأنه ذكر
محمد بن الوارح السارق السرة الى محض الدار أنه ان كان في مقاصير فاحرجهم من مقصورة الى محض الدار
قطع قال في البيع هناك أي اذا كانت الدار مطبقة في بابوت كل بيت يسكنه أهل بيت على حدتهم ويسكنون به
استغناء أهل المنارل بمنزلهم عن محض الدار وما يذنبون به انما معهم بالسحة اه وهل المراد هنا بالحجرة
سداها الظاهر نعم لا يسده قول الحصاف لعل أن يسكن في حرة بأهل وحشيه وجميع من معه ثم قد صرح
الحصاف بأنه اذا لم يكن فيها حجر لا تقسم ولا يقع فيها ما ياتيهم وظاهره أنه لو كان فيها حجر لا تسكنهم فهي كذلك
أي يسكنها المستحقون فقط دون نساء الرجل ورجال النساء اه في البيع بعد نقله كلام الحصاف وعن هذا
نعرف أنه لو سكن بعضهم فلا يجب الا حرم موضعا يسهل ذلك - - - - - وحب حجرة حصته على انما كثير بل ان احب
أن يسكن معه بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج والتمس ان يسكن وخرج أو جلسوا معا كل في بقعة الى
جنب الا حرم ثم ذكر أن الحصاف لم يمسك احد فمما ذكر كيف وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذكور أي
على قولهم لو كان الكل وقفا على أربابه وأرادوا القسمة لا يجوز ان يهاؤوا اه لكن هذا يشكل على قول
الشارح بل يهاؤون والتوفيق ما ما أفاده الخبر الرملي - - - - - يحمل ما في الحصاف وغيره من عدم حوا القسمة
والتهابو على قسمة الله جبروا في الشرح تعالى الاعصاف - - - - - فبعضه على قسمة الترانسي بلاروم ولذا قالوا
ولمن أبي منهم بعد ذلك ابطاله (قوله في قسم المشاع) فذا تقاسم الواقف مع شريكه فوقع نصيب الواقف
في موضع لا يلزمه أن يقسمه فانما ان القسمة تعين الموقوف وذا اراد الا جساب عن الخلاف يقف المقسوم
ثانيا بجر عن الخلاصة أي اذا لم يكن محكوما بعينه ادبعه الخدم لم يبق خلاف وفي البحر عن الظهيرية
ولو كانت له ارضون ودوريه وبين آخر فوقف نصيبه ثم اراد أن يقسم شريكه ويجمع الوقف كله في ارض
واحدة ودار واحدة فانه جائز في قول أبي يوسف وهلال اه وفي البيع ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان
أحد النصفين اجود فجعل بازاء الجوده دراهم فن كان المأخذ دراهم هو الواقف بأن كان غير الموقوف
هو الاحس لا يجوز لانه يصير باء بعض الوقف وان كان المأخذ شريكه بأن كان نصيب الوقف احس جاز لان
الواقف مشترك بائع كما أنه اشترى بعض نصيب شريكه فوقفه اه لكن في الاعصاف وما اشترى مثله ولا يصير
وقفا ومثله في الحامية وكذا في البحر عن نصيرية تأمل (قوله ان احلمت جهة وقفهما) أي بأن كان كل

مطلب
في قسمة الواقف مع شريكه

مطلب
قاسم وجمع حصّة الوقف في ارض
واحدة بدار

مطلب
لو كان في القسمة فضل دراهم من
الواقف مع لاس شريكه

[illegible]

۱۰۔ اراوقى كىل نصف على حدة
صاراوقى

[illegible]

وَأَسْمَاءُ الْمَعْدِي

وفي اقصاها ولا بد من افرازه أي تمييزه عن ملكه من جميع الوجوه فلو كان العلم مسجد أو الفضل حوايت
أو بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كافي الكافي (تنبيه) ذكر في البحر أن مفاد كلام الحاوي اشتراط
كون أرض المسجد ملكا للماني اه لكن ذكرنا طرسوسى جواره على الأرض المستأجرة أخذ من جواز
وقف البناء كما سئذ كرهه مالك وسئل في الخبرية عن جعل بيت شعر مسجد أفأفتى بأنه لا يصح (قوله وشرط محمد
والامام الصلاة فيه) أي مع الافراز كما علمته واعلم أن الوقف إنما احتج في لزومه إلى القضاء عند الامام لأن
لفظه لا يفتى عن الإخراج عن الملك بل عن الإبقاء فيه تحصل الغلبة على ملكه فيصدق بها بخلاف قوله جعلته
مسجدا فإنه لا يفتى عن ذلك لاحتياج إلى القضاء بزواله فإذا اذن بالصلاة فيه قضى العرف بزواله عن ملكه ومقتضى
هذا أنه لا يحتاج إلى قوله وقت ونحوه وهو كذلك وأنه لو قال وقته مسجد أو لم يأذن بالصلاة فيه ولم يصل
فيه أحد أنه لا يسير مسجد ابلا حكم وهو بعيد ~~هكذا~~ في الفتح لمختارنا قال أن يقول إذا قال جعلته مسجدا
فأعرف قاض وما من بزواله عن ملكه أيستغنى عن القضاء وهذا هو الذي ينبغي أن لا يتردد فيه نهر
قلت يلزم على هذا أن يكون في قول بالقول عنده وهو خلاف صريح كلامهم ثم قل وفي الدر المنثور وقدم في السور
والدرر والوقاية وغيرهما قول أبي يوسف وعلمت أريجته في الوقف والقضاء اه (قوله بجماعة) لأنه لا بد
من تسليم أنه ما خذ فالأبي يوسف وتسلم كل شيء بحسبه في المقررة من واحد وفي السقاية بشربه
وفي الحان بزواله كافي الاسعاف واشتراط الجماعة لأنها المقصودة من المسجد ولذا شرط أن تكون جهورا
بأذن واقامة والالام بصر مسجد اقال الريلي وهذه الرواية هي الصحيحة وقال في الفتح ولو اتحد الامام والمؤذن
وصل فيه وحده مار مسجد ابلا تصاق لأن الاداء على هذا الوجه كات الجماعة قول في الشهر واذا قد عرفت أن
الصلاة فيه اقيمت مقام التسليم علمت ان بناء السلم إلى المتولى يكون مسجد ادو ما أي دون الصلاة وهذا هو الاصح
كما في الريلي وغيره وفي الصح وهو الوجه لأن التسليم إليه يحصل عدم التسليم إليه تعالى وكذا الوسيلة إلى
القائني أو ما تسمى كافي اسعاف وقيل لا واختاره السرخسي اه (قوله وقيل بكفي واحد) لكن لو صلى
الوقت وحده والصحيح أنه لا ينبغي لأن الصلاة إنما تشترط لاجل التضرع لهامة وفرضه لنفسه لا يكفي فكذلك اصله
في اسعاف (قوله وجعل في الحاشية من الرواية) وعليه المتن من كتابه والفتي وغيرهما وقد علمت تصحيح
القول وبه في الحاشية أيضا وعليه اقتدر في نفي الحكم كده ومناظر رواية أيضا (قوله ان الثاني الخ)
المبارك من العبارة أن المراد باني المسجد قوله ان المناسب أن يراد مريد البناء الآن وفي ط عن الهندية مسجد
منى اراد رجل أن يتقنه وبه احكم ليس له ذلك لأنه لا بد له من مميزات الآن يحاف أن يهدم ان لم يهدم
تأخر غاية وتأويله ان لا يكون الثاني من أصل تلك المحلة وأما تأويلها فلم يسم أن يهدم ويحذفوا بناءه ويترشوا
الحصير ويملقوا السادل لار من ملهم لار من مال المسجد بالامر الثاني خلاصة وبصعوا حضن الماء
للشرب والوضوء ان لم يعرف للمسجد بان فان عرف الثاني اول وليس لورثته معهم من نفسه والزيادة فيه
ولا هل المحلة تحويل باب المسجد خاتمة وفي جامع الفتاوى لهم تحويل المسجد إلى مكان آخر ان تركوه بحيث
لا يصل فيه ولاهم بيع مسجد عتيق لم يعرف بانيه وصرف عنه في مسجد آخر اه ما تحاشي اه قلت وفي
الهندية آخر الباب اول من احياء الموات فتلا عن الكبرى اراد أن يفر بترافي مسجد من المساجد اذ اقام يكن
في ذلك شررب وجه من الوجوه وبه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال هنا وذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة
لا يحفر ويبنى والقنوى على المد كور هنا اه وقد ذكر في البحر حلة وافية من أحكام المسجد فراجعه ر قوله
واذا جعل تحت سردابا بجمع سراريب وهو بيت يتخذ تحت الأرض لغرض تبريد الماء وغيره كذا في الفتح
وشرط في المصباح أن يكون ضيقا نهر (قوله وجعل فوقه بيتا الخ) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون
البيت للمسجد أولا أنه يؤخذ من التعالي أن محل عدم كونه مسجد فيما إذا لم يكن وقفا على مصالح المسجد
وبه سرح في الاسعاف فقال وانما كن السرداب والعلوم لصالح المسجد وكذا وقفا عليه صار مسجدا اه
شر بلاية قول في البحر وحاصله أن شرط كونه مسجدا أن يكون سنده وعلوه مسجد البتة قطع حق العبد عنه
لقوله تعالى وأن المساجد لله بخلاف ما إذا كن السرداب والعلوم فوقه فالصالح المسجد فهو كسرداب بيت
المقدس هذا هو ظاهر الرواية وهذا الروايات ضعيفة مذكورة في الهداية اه (قوله كاترجم على الخ)

(وشرط محمد) والامام (الصلاة
فيه) بجماعة وقيل بكفي واحد
وجعل في الحاشية طاهر الرواية
(فرع) اراد أهل المحلة تسيس
المسجد وبناءه أحكم من الأول ان
الباني من أهل المحلة أهم ذلك والالا
بزانية (واذا جعل تحت سردابا
لمساحدا) أي المسجد (حاز) مسجد
القدس (ولو جعل لغيرهما أو)
جعل (فوقه بيتا وجعل باب المسجد
إلى طريق وعزله عن ملكه)
يكون مسجدا (وله بيعه ويورث
عنه) خلافا لهما (تألو جعل وسط
داره مسجدا)

وفيها وقف ضبعة على القنطرة
وسلمها للمتولى ثم قال لوصيه أعط
من غلته فلانا كذا وفلانا لم يصح
تأريجه عن ملكه بالتسجيل فلو
قبله صح قلت له = ن سيجي .. زيا
لنساوي .. ويؤيد زاده أن لا واقف
الرجوع في الشروط ولزم سجلا
(اتخذ الواقف واجهة ونزل مرسوم
بعض الموقوف عليه) بسبب خراب
وقف أحدهما (جار له) لم أن
يصرف من فاضل الوقف الآخر
عليه) لانما سجد كشيء واحد
(وان اختلف احدهما) بأن بنى
رجلان مسجدين أو رجل مسجدا
ومدرسة ووقف عليهما أو قاف (لا)
يجوز له ذلك (ولو وقف العقار بقره
وأكرته) فنهين عبيده الخزانون
قوله هل لواحد لاهل الدلة الخ
هكذا بطله واهل الاولى من اهل
الحلة تأمل اه معجحه

الرباط الثاني كالمسجد اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك إلى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن
إلى مسجد آخر جازول بعضهم يصير مبرأوا وكذا حوض العامة اذا خرب اه وتقل في الذخيرة عن شمس الأثمة
المالواني أنه سئل عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج إليه لتفرق الناس عنه هل للقاضي أن يصرف أو قافه
إلى مسجد أو حوض آخر فقال نعم ومثله في البحر عن الفقيه ولا يشرى بل إلى رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها
ما في المتن بالدور بجملة عن الحاروي وغيره ثم قل وبذلك تعلم فتوى بعض مشايخ عصرنا بل ومن قبلهم كالشيخ
الامام أمين الدين بن عبد المال والشيخ الامام أحمد بن يونس الشلبجي والشيخ زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاي
فهم من أفتى بتقل بناء المسجد ومنهم من أفتى بنقله ونقل ماله إلى مسجد آخر وقدمه شي الشيخ الامام محمد بن سراج
الدين الحاروي على القول المتفق به من عدم نقل بناء المسجد ولم يوافق المذكورين اه ثم ذكر الشربلالي
أن هذا في المسجد بخلاف حوض وبنو رباط وداية وسيف بغرق وتديل وبساط وحجر مسجد فقد ذكر
في التارخانية وغيره ما جواز نقلها اه قلت لكن الفرق غير ظاهر فليأتنا الذي ينبغي متابعة المشايخ
المذكورين في جواز النقل بالفرق بين مسجد أو حوض كما أفتى به الامام أبو نجيب والامام الحاروي
وكفى بهما قدوة ولا سيما في زماننا إذ أن المسجد أو غيره من رباط أو حوض اذا لم ينقل يأخذ انقضاءه للمحوص
والمغلبون كما هو مشاهد وكذلك أوقافه يأكلها الفخار أو غيرههم ويلزم من عدم النقل خراب المسجد الآخر
الاحتياج إلى النقل اليه وقد وقعت حادثه ستات عنها في أمير أراذل أن ينقل بعض اجبار مسجد خراب في سطح
قاسيون بدمشق وليسطحها من الجامع الأموي فأقيمت بعدم الجواز متباعدة لشرى بلالي ثم يفتي أن بعض
المغلبين أخذ تلك الاجارة لنفسه قدمت على ما أقيمت به ثم رأيت الآن في الذخيرة قال وفي فتاوى القسبي سئل
شيخ الاسلام عن أهل قرية رملوا وتدعى مسجدها إلى الخراب وبعض المغلبة يستولون على خشبه ويقلونه
إلى دورهم هل لواحد لاهل الحلة أن يبيع الخشب بأمر اثنائي ويمسك الثمن ليسرفه إلى بعض المساجد
أو إلى هذا المسجد قال نعم وسكى أنه وقع مثله في زمن سيدنا الامام الاجل في رباط في بعض الطرق خرب
ولا يتفجع المارة به وله أوقاف عامرة فسئل هل يجوز شاتها إلى رباط آخر يتفجع الناس به قال نعم لان الواقف
فرضه انتفاع المارة ويحصل ذلك بالناني اه (قوله فلا قبله) أي قبل التسجيل الذي هو الحكم لا يجوز
التسليم الذي في صدر العبارة لكن هذا انما يظهر على قول الامام بعدم لزوم الوقف قبل الحكم ولذا لم يذكر
التسجيل في النهاية حيث قال وقف ضبعة في محته على القنطرة وأخرجها من يده إلى المتولى ثم قال لوصيه عند
الموت أعط من غلته فلان كذا وفلان كذا فجعله لا وثلث باطل لانها صارت للقنطرة أولا فلا يملك ابطال حقهم
الا اذا شرط في الوقف أن يصرف غلته إلى من شاء اه والمراد بطلانه أنه لا يكون حقا لازما لفلان في غلة
الوقف فلو كان فلان فقيرا لا يلزم اعطاؤه بل له أن يعطى غيره (قوله لكن سيجي) أي آخر الفصل الاتي
وفيه كلام سيأتي (قوله اتخذ الواقف واجهة) بأن وقف وقفين على المسجد أحدهما على العمارة والاخر
إلى امامه أو مؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر نقله المرسوم للحاكم المين أن يصرف من فاضل وقف المصالح
والعمارة إلى الامام والمؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل الحلة ان كان الواقف متصدا لان غرضه
احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا بجر عن البرازية ونظائره اختصاص ذلك بالقاضي دون الناظر (قوله
بسبب خراب وقف أحدهما) أي خراب أما كن أحد الوقفين (قوله بأن بنى رجلان مسجدين) الظاهر
أن هذا من اختلافهما معاً أما اختلاف الواقف فقيا اذا وقف رجلان وقفين على مسجد (قوله لا يجوز له
ذلك) أي الصرف المذكور لكن نقل في البحر بعد هذا عن الولوالجية مسجده أوقاف مختلفة لا بأس لتقيم
أن يخلط غلته كلها وان خرب حانوت منها فلا بأس بعمارة من غلة حانوت آخر لان الكل للمسجد ولو كان مختلفا
لان المعنى يجمعهما اه ومثله في البرازية تأمل (تنبيه) قول الخير الرمي أقول ومن اختلاف الجهة
ما اذا كن الوقف منزلين أحدهما سكني والاخر للاستغلال فلا يصرف أحدهما إلا خروجه واقعة الفتوى
اه (قوله ولو وقف العقار) هو الأرض مبنية أو غير مبنية فتح وفي القاموس هو الضبعة وهو المناسب
لقوله يقره الخ نبر (قوله عبيده الخزانون) الكزة الخزانون من اكرت الأرض حرقته واسم انفاعل
اكرت المبالغة مصباح والمراد أنهم اذا كانوا عبيده صح وفتحهم تعالى الأرض وكذا آلات الحراثة كما في البحر

(قوله مع استصحاب الخ) لانه قد ثبت من الحكم تبعا لما لا يثبت مقصودا كاشرب في البيع والبناء في الوقف
وهذا قول أبي يوسف ومحمد معه لانه أجاز أفراد بعض المنقول بالوقف فاتباع اولى قال في الاسعاف ويدخل
في وقف الارض ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والثمرة كافي البيع ويدخل أيضا الشرب والطريق
كلاجارة ولو جعلها مقبرة وفيها اشجار عظيمة وابنية لا تدخل ولو زاد في وقف الارض بموقوفها وجميع ما فيها
ومنها وعلى الشجرة ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال لا تدخل قياسا وفي الاستحسان يلزمه التصديق بها على
وجه النذر لا الوقف وذكر الناطق اذا قال بموقوفها تدخل في اوقف وهذا اولى خصوصا اذا زاد بجميع
ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجميع ما فيها وفيها حمامات بطون أو ميتا وفيه كوارات غسل يدخل الحمام وانتمل
تعاللدار وانعسل كالوقف ضيقة وذكر ما فيها من العبيد والدواب والآلات الخرافة اهـ لمصاوة قوله وذكر
ما فيها الخ يفيد عدم الدخول بلاذ كرمه وبه صرح في الفقه وقد اختصر في البحر عبارة الاسعاف احتصارا مغللا
(نبيه) لم يذكر المصنف لصحة الوقف اشتراط تحديد العتبات لان اشترط كونه معلوما وقول الله اذا كانت
الدار مشهورة معروفة وقفها وان لم يحدد استغناء شهرتها عن تحديدها اهـ مظهره اشتراط التحديد
ولا يخفى ما فيه بل ثبت شرط قبول الشهادة به فيهما وتامه في البحر وقان في انتم الوسائل بعد ما قسم مسألة
التحديد الى سبع صور وأما الصورة الناجية أي ما لو لم يحدد هاهنا أصلا وهم لا يعرفونها فقال المصنف فيها
الوقف باطل الا أن تكون مشهورة وقان هلال انشهادة باطله ولا شك أن القول يحتاج الى تأويل معني أن
الاشهادة باطله كما قال هلال وغيره ولا يجوز اهل ما هاهنا لان اوقف لا يشترط اعلمه التهدي في نفس الامر
ولا يجوز الحكم باطله بمجرد قول الشهود لم يحدد هاهنا ولا يعرفونه اهـ مشهورة اهـ لمصا (قوله
وجار وقف القر على مصالح الرباط) مظهره - واذا رقبه استقلالا لا يؤيده انه ذكره في النسخ عن الخلاصة
في مسائل وقف المتقول الذي جرى فيه التعامل فكان ينبغي لشارح زعمه ان يقول المصنف ومنقول فيه تعامل
لثلاثتهم أن المراد انه وقفه الرباط كما يوقفه في الحرم حيث قل وأما وقف العبيد فعلا للمدرسة والرباط
فبأنه جوزه بعض المشايخ اهـ مع انه في سبب ما في النسخ من النسخ عن الخلاصة (قوله ونفقة) (قوله
أي وان لم يشترطها الواقف في الاسعاف لشرطها من العتبات) مظهره استغناءها عن شرط احرارها عليهم
ماداموا أحياء وان قال لعامة لا يجري شيء على من تعطل عن العمل ولو باع العاقر واشترى بتمه عمدا مكانه
باز اهـ وقان في موضع آخر وكذا في الدواب وانما ثبت فيها وشترت - مظهره أصلا لوقف (قوله
وجبايته في مال الوقف) وعلى المتولى ما هو الأصل من الدفع أو ائتمار أو لونه داما ثم من ارش الجباية من
منطوقه في ارش دفعه من ماله وان فداء اهل الوقف ثوبا منطوقه من وقف العمدة على ما ثبت عليه من العمل
اسعاف (قوله لا قود فيه) كذا وجهه أن في القود ضرر الوقف بفوات البدل اهـ ح والظاهر أن محل
ماد كرمها دارضى القتال بدفع البدل أما ذالم يرعى ان يتسليم نفسه نقضه فانه لا يجوز لان النقص
مدها هو الأصل ط (قوله بل يجب قيمته) كما لو قتل خفا أو يشرى به المتولى عبد أو يصير رقعا كما لو قتل
المدر خطأ وأخذ مولا قيمته فنه بشرى بها عبد أو يصير مدر أو قد صرح به في الأخيرة عن المصنف بحر
(قوله كما سح وقف مشاع فني بجواره) وبعبارة بالتصا متفق عليه واخلاف في وقف المشاع مبنى على اشتراط
التسليم وعدمه لان القسمة من غنائه فابو يوسف أبز له لم يشترط التسليم ومحمد لم يجزه لاشتراطه التسليم كما مر
عند قوله ويفرز وقد من أن محل الخلاف فيما قبل القسمة بخلاف ما لا يقبلها فيجوز انما الاق المصدرة والمثيرة
وقد من بعض فروغ ذلك (قوله لانه مجتهد فيه) أي بسوغ فيه الاجتهاد لعدم مخالفة لص أو اجاع (قوله
فلم ينفى المقلد الخ) افاد أن المراد بقوله قضى بجواره ما يشمل قضاء الحق وانما خصه بالفرع التلا وهو أن
المراد به من مذهب آخر لان امام مذهبنا غير قائل به لكن لما كان قول اصحابه غير مخرج عن مذهبهم حكم
مقلده به ولذا قال في الدرر من كتاب النصارى عند الكلام على قضاء اثنان في خلاف مذهب ان المراد به خلاف
أصل المذهب كالحق اذ احكم على مذهب الشافعي رأيا اذا حكم الحنفى بمذهب ابنه أبو يوسف أو محمد
أو نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رأيه اهـ فقد افاد أن اقوال اصحاب الامام غير خارجة عن
مذهبهم فقد نقلوا عنهم انهم ما قالوا قول الا وهو مروي عن الامام كما اوضحت ذلك في شرح منظومتي في رسم

مطلب
في وقف المتقول تبعا للعتار

مطلب
لا يشترط التحديد في وقف العتار

(مع) استحساناته للعتار وجاز
وقف القر على مصالح الرباط
خلاصة وسقته وجبايته في مال
الوقف ولولا لعمد لا قود فيه
رازية بل يجب قيمته بشرى بها
مظهره (ش) ما صح وقف مشاع
قضى بجواره لانه مجتهد فيه
فما في انشد أن يحكم بصحة
وقف المشاع وطلانه

مطلب
في وقف المشاع المتسوى به

مطلب
مهم اذا احكم الحنفى بما
اليه ابو يوسف ومحمد لم يبال
بمخلاف مذهبهم

مطلب
مهم اشكال في وقف المنقول على
النفس

مطلب
فما اذا كان في المسئلة قولان
معجمان

مطلب
في وقف المنقول قصدا

مطلب
في وقف الدراهم والدنانير

لاختلاف الترجيح واذا كان
في المسئلة قولان معجمان جاز
الاقاء والتضاء بأحدهما
بحر ومصنف (و) كما صح
أيضا وقف كل (منقول) قصدا
(فيه تعامل) للناس (كناس
وقدوم) بل (ودراهم ودنانير)
قلت بل ورد الامر للقضاء بالحكم
به كما في معروضات المفتي أبي
السعود ومكي وموزون

المفتي وبهذا يرتفع الاشكال المشهور الذي ذكره الامام الطرسوسي في انفع الوسائل والعلامة ابن النجاشي
في فتاواه وهو أن وقف الانسان على نفسه اياه أبو يوسف ومنعه محمد كما سيأتي ووقف المنقول كالبناء
بدون ارض والكتب والمصنف منعه أبو يوسف وأجاز محمد فوقف المنقول على النفس لا يقول به واحد منهما
فيكون الحكم به منقما من قولين والحكم المنقوباطل بالاجماع كما مر أول الكتاب وبه يدفع ما اجاب به
الطرسوسي من انه في نسبة المفتي افاد جواز الحكم المنقوباطل وتعام ذلك مبسوط في كتابنا تنقيح الحامدية في الباب
الاول من الوقف (قوله لاختلاف الترجيح) فان كلام من قول أبي يوسف وقول محمد صحيح بلفظ الفتوى كما مر
(قوله قولان معجمان) أي وقد تساوى في الظن الصحيح والا فالاولى الاخذ بما هو اكدر في التصحيح كما لو كان
أحدهما بلفظ الصحيح والاخر بلفظ عليه الفتوى فان الثاني اقوى وكذا لو كان أحدهما في المتن أو كان
ظاهر الرواية أو كان عليه الاكثر أو كان هو الارفق بالناس فانه اذا صح هو ومقابله كان الاخذ به اولى
كما قد مرنا في أول الكتاب (قوله بأحدهما) أي بأي واحد منهما ما اراد لكن اذا قضى بأحدهما
في حادثة ليس له القضاء فيها بالقول الاخر نعم يقتضي به في حادثة غيرها وكذا المفتي وينبغي أن يكون مطمح نظره
الى ما هو الارفق والاصح وهذا معنى قولهم ان المفتي يقتضي بما يتبع عنده من المصلحة أي المصلحة الدينية لا مصلحة
الدنيوية (قوله كل منقول قصدا) أما بما لا يعارضه وجازيلا خلاف عندهما كما مر كما لا خلاف في صحة وقف
السلح والكراع أي الخيل للآثار المشهورة والخلاف فيما سوى ذلك فعند أبي يوسف لا يجوز وعند محمد يجوز
ما فيه تعامل من المنقولات واختاره اكثر فقهاء الامصار كما في الهداية وهو الصحيح كما في الاسعاف وهو قول
اكثر المشايخ كما في الظهيرية لان القياس قد يترك بالتعامل ونقل في المجتبى عن السير جواز وقف المنقول مطلقا
عند محمد واذا جرى فيه التعامل عند أبي يوسف وتعامه في البحر والمشهور الاول (قوله وقدوم) بفتح اؤه
وضم ثائه خنثيا ومثقلا (قوله بل ودراهم ودنانير) عزاء في الخلاصة الى الانصارى وكان من اصحاب زفر
وعزاه في الخفائية الى زفر حيث قال وعن زفر شربلية وقال المصنف في المنع ولما جرى التعامل في زماننا
في البلاد الرومية وغيرها في وقف الدراهم والدنانير دخلت تحت قول محمد المفتي به في وقف كل منقول فيه
تعامل كما لا يخفى فلا يحتاج على هذا الى تخصيص القول بجواز وقفها لمذهب الامام زفر من رواية الانصارى
والله تعالى اعلم وقد أفتى مولانا صاحب البحر بجواز وقفها ولم يحكم خلافا اه ما في المنع قال الرملي لكن
في الحاقها بمنقول فيه تعامل نظر اذهى مما لا يتنفع به مع بقاء عينها على ملك الواقف واقضاء صاحب البحر
بجواز وقفها بلا حكاية خلاف لا يدل على انه داخل تحت قول محمد المفتي به في وقف منقول فيه تعامل لاحتمال
انه اختار قول زفر وأفتى به وما استدلل به في المنع من مسئلة البقرة الآية بمنوع بما قلنا اذ يتنفع بلبنها ومنها
مع بقاء عينها لكن اذا حكم به حاكم ارتفع الخلاف اه ملخصا قلت ان الدراهم لا تتميز بالتعيين فهي وان
كانت لا يتنفع به مع بقاء عينها لكن بدلها قائم مقامها لعدم تعيينها فكأنها باقية ولا شك في كونها من المنقول
لغيت جرى فيها تعامل دخلت فيما اياه محمد ولهذا المماثل محمد بأشياء جرى فيها التعامل في زمانه قال
في النسخ ان بعض المشايخ زادوا اشياء من المنقول على ما ذكره محمد لما رأوا ابريان التعامل فيها وذكروا منها
مسئلة البقرة الآية ومسئلة الدراهم والمكيل حيث قال في الخلاصة وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها
ومنها يطى لبن السيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في اوقافهم رجوت أن يكون جائزا وعن
الانصارى وكان من اصحاب زفر في وقف الدراهم أو ما يكال أو ما يوزن أي يجوز ذلك قال نعم قبل وكيف قال
يدفع الدراهم مضاربة ثم تصدق بها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو يوزن يباع ويدفع ثمنه لمضاربة
أو بضاعة قال فعلى هذا القياس اذا وقف كرا من الحنطة على شرط أن يقرض للفقراء الذين لا بذلهم ليزرعوه
لا تنسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء أبدا على هذا السيل يجب أن
يكون جائزا قال ومثل هذا كثير في الري وناحية دوماوند اه وبهذا ظهر صحة ما ذكره المصنف من الحاقها
بالمنقول المتعارف على قول محمد المفتي به وانما خصوصها بالنقل عن زفر لانها لم تكن متعارفة اذ الدلالة
هو الذي قال بها ابتداء قال في النهر ومقتضى ما مر عن محمد عدم جواز ذلك أي وقف الحنطة في الاقطار المصرية
لعدم تعارفها بالكتابة نعم وقف الدراهم والدنانير ووقف في الديار الرومية اه (قوله ومكيل) معطوف على

قول المصنف ودرهم (قوله ويدفع عنه مضاربة أو بضاعة) وكذا جعل في وقف الدرهم والمائة وما خرج من الربح يتصدق به في جهة الوقف وهذا هو المراد في قول القسح عن الخلاصة ثم يتصدق بها فهو على تقدير مضاف أي برحبها وبعبارة الاسعاف ثم يتصدق بالفضل (قوله فعل هذا) أي القون بمحنة وقف المكمل (قوله وجنازة) بالله كسر النون وثبائها ما يغطي به الميت وهو في النعش ط (قوله لأن التعامل بتركه القياس) فإن القياس عدم صحة وقف المتقول لأن من شرط الوقف التأييد والمنقول لا يدوم والتعامل ككفا في البحر عن التصرير هو الاستعمال وفي شرح البيري عن المبسوط أن الثابت بالعرف كالثابت بالنص إذا وتماثل تحقيق ذلك في رسالتنا المسماة بنشر العرف في بعض الأحكام على اعتراف وطاهر ما رت في مسئلة البقرة اعتبار العرف الحادث فلا يلزم كونه من عهد الصحابة وكذا هو ظاهر ما قدمناه آنس من زيادة بعض المتأخرين أشياء جرى التعامل فيها وعلى هذا فالتأثير اعتبار العرف في الموضع أو الرمان أي اشتراطه دون غيره فوق الدرهم متعارف في بلاد الروم دون بلادنا ووقف الناس والتقدم كان متعارفا في زمن المتقدمين ولم نسمع فيه في زماننا فالتأثير أنه لا يصح إلا أن وثق وجدده ولا يعتبر لما علمت من أن التعامل هو الاستعمال استعمالا قاتلا (قوله الحديث الخ) رواه أحمد في كتاب السنة وروى عن عزاله لم يسنده من حديث أبي وائل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن وتماثل في حاشية الحموي عن المتأخرين نسخة أخرى (قوله ومتاع) ما يتبع به فهو عطف عام على خاص فيشمل ما يبذل في البيت من أثاث المنزل ككراسي وبساط وسجرات مسجد والواني والتدوير ثم تعرف وقف الانواني من الناس وأنس المتقدمون على وقف الانواني والتدوير المحتاج إليها غسل الموتى (قوله وهذا) أي جوار وقف المقبول المتعارف (قوله ولحق في البحر السفينة بالمتاع) أي فلا يصح أن يكون شيئا من أعيان السفينة التي أهم تعاملوا وقفها فلا ترد في محنته إذا وكأنه حدث به صاحب البحر وأخو في المنع وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدون الأرض لأنه منقول فيه تعامل وتماثل في الدرائم المتقى وسبق في عند قول المصنف بنى على أرض الخ (قوله جاز وقف الأكسية الخ) قلت وفي زماننا قد وقف بعض المتواضعين على المؤذنين أفراسهم شتاء يلبسونها الجوارس بما على ما روى عن الزاهد قد بر شرح المتقى أي ما ذكره الزاهد في المنجني من جوار وقف المتقول مطلقا عند محمد ولا ينبغي أن هذا في وقف نفس الأكسية أما لو وقف عقارا بشرط أن ينظر من ربه أكسية لعقراء أو المؤذنين فلا كلام فيه كما أفاده ط (قوله أن يحصون بجاز) هذا الشرط مسمى على ما ذكره شمس الأئمة من النصاب وهو أنه إذا زاد للوقف مصر فالأبدان يحصون فيهم تخيص على الخ جنة حقة كقراءة أو استعمال بين الناس دليل على الزمنى لأن الغالب فيهم الشريفين لا غيا وافتراءهم أن يؤاخذون والافتراءهم فقط ومضى ذكر مصر فابتنوى فيه الأغنياء والعقراء فان يؤاخذون بغير اعتبار عيائهم والباطل وروى عن محمد ط مالا يحصى عشرة وعشرين ألف درهم وهو المأخوذ به عند البعض وقيل أربعون وقيل ثمانون والمتوى أنه مفتوح إلى رأى الحاكم اسعاف وبجر (قوله وان وقف على المسجد جاز) ظاهره أنه لا يشرط فيه كون أهله ممن يحصون لأن الوقف على المسجد لا على أهله كما هو اعتبار من المتأخرين وأعل وجهه أنه بغير تبيين على التأييد بمنزلة الوقف على عمارة مسجد معين فانه يصدق في المختار تأييده مسجد أو كتبة مساهم عند قوله ويجعل الحرم لجهة قريبة لا تتقطع (قوله ولا يكون محصورا على هذا المسجد) هذا ذكره في الخلاصة بقوله وفي موضع آخر ولا يكون الخ أي وذكر في كتاب آخره وقول آخره متقابل لقوله وبشرافه فان ظاهره أنه يكون مقصورا على ذلك المسجد وهذا هو الظاهر حيث كان الواقف عبد ذلك المسجد فله صاحب الدرر حيث نقل العلامة عن الخلاصة وأسقط منها قوله وفي موضع آخر غير مناسب لاجتماعه من جهة ما قبله أن يكون قد فهم أن قوله وبشرافه محمول على الأولوية فيكون ماني موضع آخر غير متماثل المكر في قضية سئل معهما في مسجد بعينه للقراءة ليس له بعد ذلك أن يدفعه إلى آخر من غير أهل تلك الجهة للقراءة قال في إسناده هذا هو القون الأول لا ما ذكر في موضع آخر اه فهذا ينبغي أن يقال أن خلافا لما فهمه في الدرر وتبعه الشارح (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما بينه بعد قوله فان وقفها الخ ط (قوله لم يجز نقلها) ولا سيما إذا كان الناقل ليس منهم خبر وفاداه أنه عين مكانه بأن يمدد في مدرسة وعين وضع السحب فيها لا لمتاع كقوله

مطلب في التعامل والعرف

فيبيع ويدفع عنه مضاربة أو بضاعة فعلى هذا لو وقف زرا على شرط أن يقرضه لمن لا بد له ليرعه لنفسه فإذا ادرك أخذ مقداره ثم أقرضه غيره وهكذا جاز خلاصة وفيها وقف بشرطه على أن ما خرج من لسانها أو ضمنه العقراء أن اعتادوا ذلك رحوت أن يحدروا (وقدروا مارة) وثبائها ومصدق وحسب لأن التعامل بتركه القياس لحديث ما رواه المسالون حسنا فهو عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كتاب ومتاع وهذا قول محمد وعليه الفتوى اختيار والخز في العرف السفينة بالمتاع وفي الدراية جاز وقف الأكسية على العقراء فتألف بهم شتاء ثم يردونها بعدد في الدرر وقف معناه على أهل مسجد لقراءة أن يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز وبشرافه ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف حاكم نقل كتب الاوقاف من محالها لا ما عها والدها بثلث مبتلون فان وقفها على مستحق وقفه لم يجز نقلها

مطلب
مضى ذكر لوقف مصر فالأبدان يؤاخذون فيهم تخيص على الحاجة

مطلب
في حكم الوقف على مدينة العلم

وان على طلبة العلم الخ ظاهر صحة الوقف عليهم لان الغالب فيهم الفقير كما علم من الضابط الماترا تفاوفي
البحر قال شمس الاثمة فعلى هذا اذا وقف على طلبة العلم في بلدة كذا يجوز لان الفقر غالب فيهم فكان الاسم منبثا
عن الحاجة ثم ذكر الضابط الماتر قلت ومقتضاه انهم اذا كانوا لا يحصون يختص بفقرائهم فعلى هذا وقف
المعنف في المسجد والكتب في المدارس لا يحل لغير فقير وهو خلاف المتبادر من عبارة الخلاصة والفتنة
في المعنف وقد يقال ان هذا مما يستوي في الانتفاع به الغني والفقير كما سيأتي من ان الوقف على ثلاثة اوجه
منها ما يستوي فيه الفريقان كرباط وخان ومقابر ومقايه وعمله في الهداية بان اهل العرف يريدون فيه
التسوية بينهم ولان الحاجة داعية وهنا كذلك فان واقف الكتب يقصد نفع الفريقين ولانه ليس كل غني يجز
كل كتاب يريد خصوصا وقت الحاجة اليه (قوله في جواز النقل تردد) الذي تحصل من كلامه انه اذا
وقف كتابا وعين موضعا فان وقفها على اهل ذلك الموضع لم يجز نقلها منه لالهم ولا لغيرهم وظاهره انه لا يحل
لغيرهم الانتفاع بها وان وقفها على طلبة العلم فلكل طالب الانتفاع بها في محلها واما نقلها منه ففيه تردد ناشئ
بما قدمه عن الخلاصة من حكاية التوليين من انه لو وقف المعنف على المسجد اى بلاتعيين اهل قبل يقرأ فيه
اى يختص بأهل المدينة الذين اليه وقيل لا يختص به اى فيجوز نقله الى غيره وقد علت تقوية القول الاول بما مر عن
الفتنة وبقي ما لو علم الواقف بان وقفه على طلبة العلم لكنه شرط ان لا يخرج من المسجد او المدرسة كما هو العادة
وقد ساعد قوله ولا يره عن الاشياء انه لو شرط ان لا يخرج الا بمرح لا يبعد وجوب اتباع شرطه وجعل
الرهن على المعنى الاقوى تبعا لما قاله السبكي وبؤيده ما قدمناه قبيل قوله والمالك يزول عن الفسخ من قوله ان
شرائط الواقف معتبرة اذا لم تخالف الشرع وهو مال فله ان يحول ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله ان
يختص من ماله من الفقراء وكذا سيأتي في فروع الفصل الاول ان قوله هم شرط الواقف كنص الشارع اى
في المنهوم والدلالة ووجوب العمل به قلت لكن لا يخفى ان هذا اذا علم ان الواقف نفسه شرط ذلك حقيقة اما
شترط كتابته ذلك على ظهر الكتب كما هو العادة فلا يثبت به الشرط وقد اُخبرني بعض قوام مدرسة ان واقفها
كتب ذلك ليجعل حيلة لمنع اعادة من يخشى منه الضياع والله سبحانه اعلم (قوله ويبدأ من غلته بعمارة)
اى قبل الصرف الى المستحقين قال التهستاني العمارة بالكسر مصدر او اسم ما يعمربه المكان بان يصرف
الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة ان لم يشترط ذلك كما في الزايدى وغيره فلو كان الوقف
شعرا يحذف هلاكه كان له ان يشتري من غلته قبل لا يغرز له لان الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا
كانت الارض سجة لا يثبت فيها شئ كان له ان يصلحها كما في المحيط اه ومثله في الخمانية وغيرها ودخل في ذلك
دفع المرصد الذي على ايدار فانه مقدم على الدفع للمستحقين كما في فتاوى تليد الارح المرحوم الشيخ
احمد عيل وهذه فائدة جلية فل من ثبته اه فان المرصدين على الوقف لضرورة تعميره فاذا وجد في الوقف مال
ولو في كل سنة شئ حتى يتخاص رتبة الوقف ويصير يؤثر باجرة مثله لزم الناظر ذلك ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وذكر في البحر ان كون التعمير من غلته الوقف اذا لم يكن الخراب يصنع احد ولذا قال
في الوالوية رجل اجر دار الوقف فجعل المستأجر رواقها امر بطال لدواب وخربها بغير اذن
اه (تنبيه) لو كان الوقف على معين فالعمارة في ماله كما سيأتي بشرط ما بقي الموقوف على الصفة التي وقفه فان
خرب يبنى كذلك ولا تجوز الزيادة بالارضاء ولو كان على الفقراء فكذلك وعند البعض تجوز الاول اصح هداية
ملخصا وبه علم ان عمارة الوقف زيادة على ما في زمن الواقف لا تجوز بل ارضى المستحقين وظاهر قوله بشرط ما بقي
الخ منع البياض والحرة على الخيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله فلا يمنع بحر (قوله)
ثم ما هو اقرب لعمارته الخ) اى فان اسهت عمارته وفصل من الغلة شئ يبدأ بعمارة اقرب للعمارة وهو عمارة
المعنوية التي هي قيام شعائر فان في الحواشي القديمة والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف اى من غلته عمارة
شرط الواقف او لا ثم ما هو اقرب الى العمارة واعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدارس للمدرسة بصرف اليهم
الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على شئ
يصرف اليه بعد عمارة البناء اه قال في البحر والسراج بالكسر اقتناذيل ومراده مع زيتها والبساط بالكسر
اى الصيرور ليق بها معلوم خادما هو الزيادة والقرائن فيقيد مان وقوله الى آخر المصالح اى مصالح المسجد

مطلب
في نقل كتب الوقف من محلها

وان على طلبة العلم وجعل مترها في
خراسته التي في مكان كذا في جواز
النقل تردد نهر (ويبدأ من غلته
بعمارة) ثم ما هو اقرب لعمارته
كأمام مسجد ومدرس مدرسة

مطلب
يبدأ من غلته الوقف بعمارته

مطلب
دفع المرصد مقدم على الدفع
للمستحقين

مطلب
كون التعمير من الغلة ان لم يكن
الخراب يصنع احد

مطلب
عمارة الوقف على الصفة التي وقفه

مطلب
يبدأ بعد العمارة بما هو اقرب اليها

يدخل فيه المؤذن والتأطرو ويدخل تحت الامام الخطيب لانه امام الجامع اه ملصا ثم لا ينبغي أن تعبى
الحاوى بشم فيقد تقديم العمارة على الجميع كما هو اطلاق المتون فيصرف اليهم القاضل عنها خلافا لما يوجهه
كلام البصر ثم كلام الفتح الا ترى فيد المشاركة ويأتى بيانه فافهم (قوله بقدر كفايتهم) أى لا بقدر استحقاقهم
المشروط لهم والظاهر أن قول الحاوى هذا اذا لم يكن معينا الخ راجع اليه كما فهمه في شرح الملتقى وقال ان
فرض المسئلة فيما اذا كان الوقف على جهة المستحقين بلا تعيين قدر لكل فلو به فلا ينبغي جعل الحكم كذلك
اه أى بل يصر الى كل منهم القدر الذى عينه الواقف ثم قال في شرح الملتقى ويمكن أن يقال لا فرق بين التعيين
وعدمه لان الصرف الى ما هو قريب من العمارة كالعمارة وهى مقدمة مطلقا ويتقوى به تجويزهم بخالفه شرط
الواقف في سبعة مسائل منها الامام لو شرط له ما لا يكفيه بخلاف شرطه اه قلت وهذا مأخوذ من البصر
حيث قال والتسوية بالعمارة تقتضى تقديمها أى الامام والمدرس عند شرط الواقف انه اذا ضاق ريع الوقف
قسم الربع عليهم بالحصة وأن هذا الشرط لا يعتبر اه والحاصل أن الوجه يقتضى أن ما كان قريبا من العمارة
يلحق بها في التقديم على بقية المستحقين وان شرط الواقف خمسة الربع على الجميع بالحصة أو جعل لكل قدرا
وقن ما قدره للامام ونحوه لا يكفيه فيعطى قدر الكفاية لئلا يلزم تعطيل المسئلة بتقديم أولا العمارة الضرورية
ثم الاهم فالاهم من المصالح والشعائر بقدر ما يقوم به الحال فان فضل شئ يعطى لقبية المستحقين اذا لزم أن
مراد الواقف انظام حال مسجده أو مدرسته لا مجرد ارتفاع هل الوقف وان لم تعطى خلافا لما يوجهه كلام
الحاوى المذكور لكن يمكن ارجاع الاشارة في قول الحاوى هذا اذا لم يكن معينا الخ الى صدر عبارته يعنى أن
الصرف الى ما هو اقرب الى العمارة كلاما ونحوه انما هو فيما اذا لم يكن الوقف معينا على جماعة معلومين
كالمسجد والمدرسة أما لو كان معينا كدار الموقوفة على الدرية أو انقراء فانه بعد العمارة يصرف الربع الى
ما عينه الواقف بلا تقديم لاحد على احد فاعتنم هذا التحرير (قوله كذلك) أى بقدر الكفاية لا بقدر الشرط
وأما قوله الا ترى فيعطوا المشروط وقوله فلم اجرة عملهم فيأتى الكلام فيه (قوله لثبوت اقتضاء) لان قصد
الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا تنبى دائمة الا بالعمارة وينت شرط العمارة اقتضاء بجزر ومثلها ما هو قريب
منها كما قرناه أيضا (قوله وتقطع الجهات) أى تمنع من الصرف اليها أو عارة واقف وتقطع الجهات الموقوفة
عليها للعمارة ان لم يحذف ضررين فان خيف قدم اه أى أن من يحاف بنفسه ضررين كتمام ونحوه يقدم أى
على بقية المستحقين ممن ليس في قطعهم ضررين لا على العمارة فافهم الا أن يكون المراد العمارة الغير الضرورية
فان الامام يقدم عليها ويحتمل أن المراد من قوله قدم انه لا يتقطع بقية صدر العارة لكن بسير مفاده أن من
في قطعهم ضررين يساوى العمارة فيصرف أولا اليها وانيه وهو خلاف اقتضاء من التعيين بنم في عبارة الحاوى كما مر
فما أن يراد بنم معنى الواو كما هو مفاد كلام البصر أو يراد بالعمارة فيامر الضرورية كرفع سقف أو جدار فيصرف
الربع اليها أولا كما هو مفاد المتون ثم انما ضل الى الجهات الضرورية الاهم لا هم دون غيرها كشاهد والجاهل
وخزن الكتب ونحوهم ويراد بما في الفتح العمارة الغير الضرورية فتقدم الجهات الضرورية عليها أو تشاركها
اذا كان الربع يكتفى كلا منهما ثم لا ينبغي ان تلوا احتيج قطع الكل للعمارة الضرورية فتقدم على جميع الجهات
اذ ليس من النظر خراب المسجد لاجل امام ومؤذن فالصالح أن ترتيب المستفاد من عبارة الحاوى بالمطر
الى تقديم العمارة الضرورية على جميع الجهات والمشاركة المتبادر من عبارة الفتح بانظر الى غير الضرورية
أو اذا كن في الربع زيادة على الضرورية ثم رأيت في حاشية الاشياء التصريح بعمل ما في الحاوى على ما قلنا
(قوله فيعطى المشروط لهم) برفع المشروط نائب فاعل يعطى وفيه من التسع فيعطوا بالجزم بحذف النون
عطفًا على قدموا ونصب المشروط مفعول ثان واعتبر من بأن ما ذكره تابع فيه انتهى وهو خلاف ما مر من انهم
يعطون بقدر كفايتهم وخلاف ما في البحر من اخذ قدر الاجرة قلت لا ينبغي علينا أن نقول انفتح الماتر وتقطع
الجهات الخ معناه أن من يحاف بقطعه ضررين لا يتقطع معلومه المشروط له بل يقدم ويأخذ بخلاف غيره من
المستحقين كالتأطرو والشاة والمباشر ونحو ذلك فانه يتقطع ولا يعطى شئ أى الا اذا عمل زمس العمارة فله قدر أجره
فقط لا المشروط فانه في الفتح قال بعد قوله قدم وأما لنا طرف من المشروط له من الواقف فهو ثلث المستحقين
فذا قطعوا العمارة قطع الا أن يعمل ككتابنا ونحوه كما في أخذ قدر أجره وان لم يعمل لا يأخذ

يعطون بشدركفايتهم
ثم السراج والبساط كذلك الى آخر
المصالح ونفاه في البحر (وان لم
يشترطه الواقف) لثبوت اقتضاء
وتقطع الجهات للعمارة ان لم تنف
ضررين فتح فان خيف امام
وخطيب ودراس قدموا واهل
المشروط لهم

مطلب
في قطع الجهات لاجل العمارة

شيئاً اهـ ولهذا قال في النهر وأفاد في البحر أن مما يحذف بقطعه النهر والين الامام والخطيب فيعطيان المشروط
 لهما أما المباشر والشاذ إذا عمل من العمارة فانما يستحقان بقدر أجره عملهما لا المشروط اهـ لكن الظاهر
 أن قوله وأفاد في البحر سبق قلم وصوابه وأفاد في الفتح لأن ما ذكره هو مفاد كلام الفتح كما علمته وأما ما في البحر فانه
 خلاف هذا لأنه بعد ما ذكر كلام الفتح قال فظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن
 إذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضربين كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا
 إذا عمل المباشر والشاذ زمن العمارة يعطيان بقدر أجره عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضربين فانه لا يعطى شيئاً
 أما لازم العمارة اهـ وأنت خير بآن ما نسبته الى ظاهر الفتح خلافاً لظاهره فان ظاهر الفتح أن من لا يتقطع
 يعطى المشروط لا الاجر ومن يتقطع وهو من ليس في قطعه ضربين لا يعطى ثم ذكر أن الاضر من يتقطع وانه إذا عمل
 فله قدر أجرته أى لا ما شرطه له الواقف فأفاد أن من يتقطع كالناظر لا يعطى شيئاً الا إذا عمل وهذا كله كما ترى
 مخالف لما فهمه في البحر من أن من لا يتقطع كالامام له الاجر إذا عمل ومن يتقطع لا يعطى شيئاً أصلاً أى لا اجر ولا
 مشروط وان عمل وفيه أيضاً انه جعل للشاذ والمباشر أجره إذا عمل لا ومقتضاه انهم ما من الشعائر التي لا تقطع وهو
 خلاف ما صرح به نفسه بعد نحو ثلاث أوراق نعم هو موافق لما يحسنه في الاشياء من انه ينبغي أن يلحق بهؤلاء
 يعنى الامام والمدرس والخطيب والمؤذن والميتقاتي والناظر وكذا الشاذ والكاتب والجلابي زمن العمارة اهـ
 لكن رد في النهر ما في الاشياء بأنه مخالف لصريح كلامهم كما ترى بل الناظر وغيره إذا عمل زمن العمارة كان له أجر
 مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق اهـ ومراده بما جرى عليه في البحر ما نقله عن الفتح ومراده بقوله بل الناظر
 وغيره أى من ليس في قطعه ضربين ووجه مخالفته للمنقول أن هؤلاء لهم أجره عملهم إذا عملوا زمن العمارة
 فالخاتمة بالامام واخويه يقتضى أن لهم المشروط وليس كذلك كما دل عليه كلام الفتح وبه يظهر خلل ما في البحر
 وصحة ما ذكره الشارح به فالنهر خلاف ما نسبتهما الى عدم الفهم فافهم نعم في عبارة البحر والمهر خلل من وجه
 آخر وهو أن كلامهم ما مبنى على أن المراد بالعمل في عبارة الفتح عمله في وطيفته وهو بعيد لانه إذا عمل في وطيفته
 وأعطى قدر أجرته لم يتقطع بل صدق عليه انه قد تم كغيره من في قطعه ضرر كالامام وهذا خلاف ما تر من تقديم
 الاهم فالاهم وأيضاً من لم يعمل عمله المشروط لا يعطى شيئاً أصلاً ولو كان في قطعه ضرر فلا فرق بينه وبين غيره
 فيتعين حل العمل في كلام الفتح على العمل في التعمير وعبارة الفتح صريحة في ذلك فانه قال انه أن يعمل كالنافع
 والبناء ونحوهما فافهم ما أخذ قدر أجرته اهـ لكن هو مقيد بـ إذا عمل بأمر الثاني لما في جامع النصولين لو عمل
 المتولى في الوقف بأجر جازو يفتى بعدمه اذا لا يصلح مؤجراً ومستأجراً ووضح لو أمره الحاكم أن يعمل فيه اهـ
 وعلمه بما في التنية إذا عمل التميم في عمارة المسجد والوقف كعمل الاجير لا يستحق أجر المحمول على ما إذا كان
 بلا أمر الحاكم والظاهر أن الناظر غير مقيد بل كل من عمل في التعمير من المستحقين له أجره عمله وانما نسوا على
 الناظر لانه لا يصلح مؤجراً ومستأجراً أى مستأجر لنفسه فاذا كان بأمر الحاكم كان الحاكم هو المستأجر له
 بخلاف غيره من المستحقين فان المستأجر له هو الناظر فلا شبهة في استحقاقه الاجرة كالأجنبي وحيث حل الكلام
 الفتح على ما قلنا صار ماصلاً أن من في قطعه ضرر بين لا يتقطع زمن التعمير أى بل يبقى على ما شرط له الواقف
 وأما غيره فيقطع ولا يعطى شيئاً أصلاً وان عمل في وطيفته ثم يعطى لكل أجره عمله إذا عمل في العمارة ولو هو
 الناظر لكن لو بأمر الحاكم وبهذا التقرير يسقط ما قدمناه عن النهر في الرد على الاشياء اذا أجره على العمل
 في غير التعمير ثم الظاهر أن المراد بالمشروط ما يكفيه لان المشروط له من الواقف لو كان دون كفايته وسكان
 لا يقوم بعمله الا بهما زاد عليه ويؤيده ما سبق في فروع الفصل الاول أن للقاضي الزيادة على معلوم الامام
 اذا كان لا يكفيه وكذا الخطيب قلت بل الظاهر أن كل من في قطعه ضرر بين فهو كذلك لانه في حكم العمارة
 فهو مثل مالوزادت أجره الاجير في التعمير وأما لو كان المشروط له أكثر من قدر الكفاية فلا يعطى الا الكفاية
 في زمن التعمير لانه لا ضرورة الى دفع الزائد المؤدى الى قطع غيره فيصرف الزائد الى من يليه من المستحقين
 وعلى هذا يحصل التوفيق بين ما مر عن الحاوى من انهم يعطون بقدر كفايتهم وبين ما استنبذ من الفتح من انهم
 يعطون المشروط والحاصل مما تقرر وتحرر أنه يبدأ بالتعمير الضروري حتى لو استغرق جميع الغلة صرفت
 كلها اليه ولا يعطى احد ولو أمماً أو مؤذناً فان فضل عن التعمير شيء يعطى ما كان أقرب اليه مما في قطعه

ضرر يبر وكذا لو كان التعمير غير ضروري بأن كان لا يؤدى تركه الى حراب ان غير لحر الى غلة السنة
لقابله فيقدم الاله فلاحم ثم لا يتطاع يعطى المشروط له اذا كان قدر كذا يته والابرار او تقصر ومن لم يكن
في قطعه ضرر يبر قدمت العماره عليه وان امكن تأخيرها الى غلة العام القابل كما هو متدى اطلاق المتن
ولا يعطى شيئا أصلا وان باشر وضعه مادام الوقت محتاجا الى التعمير وكل من عمل من المستحقين في العماره
فله اجره عمله لا المشروط ولا قدر الكفايه فله انما ما ظهر له في تحريره هذا المقام الذي رتب فيه تقدم
الافهام (قوله وما سطر والكتاب الخ) قد علمت ما في هذا الكلام وما اذا عام في السر انه الحق محققا
لما في الاشياء بما حذر به (قوله سمى) هذا اذا كان في تأخير التعمير حراب عيب لوقت والى فيموز
السرف للمستحقين وتأخير العماره هذه اشياء اذا لم يحذف ضرر يبر فمن خيف تقدم في الروايع عن الجبر در
منق (قوله الظاهر لا) قياسا على مودع الابن اذا استوعق على الابوين بلا انزله ولا اذن القاضي فانه يسمى بلا
رجوع عليها لانه بالنسبة اليه ان دفع مال نفسه وانه متبرع بحر وفيه نظير له الرجوع ما دام المدفوع
فما لا لو هل لانه هبة نهر أقول لا وجه جعله هبة بل هو دفع مال يستحقه غير المدفوع اليه على طر انه يستحقه
المدفوع اليه فبقي الرجوع فتم ارمي كذا دفع الدين المطعون بخلاف مودع الاس فانه ما مور وبالحفظ
رولى مطلقا ونحوه في شرح القديس وقتل ط نحوه عن ابيرو والاصل اراضا راجوع مطلقا لانه
مطلبا ولا التمهيل (قوله وما صرح الخ) في الاشياء ارا حصل تعمير الوقت في سنة وقطع معلوم المستحقين
كله أو بعضه فقطع في دين لهم على الوقت اذ لم يبق لهم في العلة من التعمير وفائدة لوجبات العلة
في السنة الثانية وفرض شي بعد صرف معلوم هذه السنة لم يطعم السائل عوضا عما قطع اه (قوله
قدرا العماره) في القدر الذي يعلب على طه الحاجة اليه سوى ويسرف اربارة على ما شرط الواجب اشياء
(قوله ولا غنة) أن والحر انه لا غنة لا رتب حين يحدث حدث (قوله فليحيط السرق الخ) قال
في الاشياء فيسرق يبر اشراط تقديم العماره كل سنة و تكون معه فانه مع السكون تقدم العماره عند
الحاجة اليها ولا يذرها عند عدم الحاجة اليها ومع اشراط تقدم عند الحاجة ويذرها عند عدمها
ثم يترق الباقي تحت اوقات الحاجة على اصلها بشرط اه ط (قوله لوراد المتولى دائما) صورته
استأجر المتولى رجلا في عمارة المسجد بدرهم ورافق واجرة مثله درهم من جميع الاجرة من ما له فانه راد
في الاجرا اكثر مما يباع فيه الساس فيعبره مستأجر انفسه فذا اقتدا الاخر من مال المسجد ثلثا ما ساسا بحر
عن الحاجة والدائق من درهم والمدار على ماله يعان فيه أي ماله يقبل الساس العيب فيه اذ مادونه يبر
ويمكن الاحتراز عنه (قوله وفي شرحها) خير مقدم وحله قوله نشعار الخ فمدهم بالخطها مبتدأ مؤخر
(قوله في وقف المصالح) أي في مال الوقف على مباح المسجد (قوله به) من العيوب يجمع في الدخول
(قوله التي تقدم) أي على قيمة المستحقين بعد اعمار السروية (قوله اعام وخطيب الخ) ظاهره أن
جميع من ذكر يكون في قطعه ضرر يبر وخضع في السر باخطيب فقط بشرط أن يتخذ في الدلالة والمدنية ولم
يوجد من يخطب به بذات الامام اه وفيه تسري كذا في اخرى (قوله مسانير) انظر ما المراد به (قوله
وشاهد) قبل المراد به كتاب ابي المعروف بالنسبة الى يعرف أهل الشام (قوله وشهد) هو الملام لمجد
مثلا لتقدم له من تصريف ونحوه ط وقيل هو المسمى بالمدعى مت ويؤيده ما في الساموس الاشادة دفع
الصوت بالشيء ونعرف اتصاله والاحلال واشياده الدعاء بالابل وذلك الطيب بالجلد اه (قوله وممر لاي)
هو الشاوي يعرف أهل الشام در منق وقيل هو عرف أهل مصر من ينقل الماء من مصر الى ابرار
وفي الشاموس منزله كعصمة التي يرد بها الماء (قوله ذله في البحر) أي في سامر من موله اشعار
الى هنا (قوله قلت ولا تردد) رد على قول اخر ويقع اشارة (قوله انتهى) أي كلام الشرح لاي
في شرح الوضعية (قوله لو مدرس المدرسة) ولا يكون مدرسا من اشعار لا اذ انهم اندرس
على حكم الشرط أماما مدرسا فلا اشياء ولوا الناطر ملامر مدرسا فالتقول للمدرس
بيمه وكذا الورثة تقيامهم مقامه وكذا كل ذي وظيفة وحصة في حاشية الزملي عند قول النحر اساده
وفي الجوى مثل النصف عن ليد ترس لعدم وجود بطلنة فهل يستحق ان يكون في ان خرج نفسه لمدرس

وأما ان شرط الكتاب والى
فمن علموا من اعمارهم هبة
علمهم في المشروط بحر قال في السر
وهو الحق خلافا لما في الاشياء وفيها
عن الدخيرة لو صرف التعمير
مع الحاجة الى التعمير من دخل
يرجع عليهم اه حبر له تعديبه
بالدفع وما قطع له رة
رأسه في المشروط الوقت تقدم
العمارة ثم انما اصل له سقراء
أولاه مستحقين ريم الناطر اه
قدرا العماره كل سنة وان يبر
المن لحوار أن يحدث حدث
ولا غلة بخلاف ما دام شمره
فله ما يرق بر اشراط وعدمه
وفي الوضعية لوراد المتولى دائما
على حرا لى شين البحر لودع
المدونة في شرحها لشر لالى
عده

ويحل في وجه المد الخ قيم
امام خطيب وامور دين
الشعائر في مقدم نمرام
لم بشرط عدم اعمارته وامام
وخطيب ومدرس اه وادرس
ومؤن وناطرون رتب وادرس
وحده وما وصورة ومعه
لمبدأة فليس مسانير وشاهد
وشاهد وادرس مستحقين
من اشعار تقدم بهم في دفع
الاشياء من اشري وقم
الاشياء في ممر ملاي فله
في الجبر فله ولا ترد في مقدم
نور وممر ملاي وشام مطهرة
هو فله ليدرس من
اشعار ومدرس المدرسة كما
مزمع من الجمع فلا لاه
لا من بطلنة بخلاف المدرسة
مثله
من ليد ترس لعدم وجود بطلنة

بأن حضر المدرسة المعينة لتدريسه استحق المعلوم لا مكان التدريس لقبير الطلبة المشروطين قال في شرح
المنظومة المقصود من المدرس يقوم بغير الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه وسياق قبيل
القروع انه لو درس في غيرها لتعذر فيها ينبغي أن يستحق العلوقة وفي فتاوى الحانوتي يستحق المعلوم عند قيام
المانع من العمل ولم يكن بتعديره سواء كان ناظرا أو غيره كالجابي (قوله وينبغي الحاقه بطلالة القاضي
الخ) قال في الاشياء وقد اختلفوا في اخذ الثاني ما رتب له في بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه
ياخذ لانه يستريح لليوم الثاني وقبل لا اه وفي النية الثاني يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة
في الاسح وفي الوهبانية انه الاظهر فينبغي أن يكون كذلك في المدرس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة
تكون للمطالعة والتحرير عند ذوى المهمة ولكن تعارف التسبها في زمانها بطالة طويلة اذت الى
أن صار الغالب البطالة واما التدريس قليلة اه ورد البيرى بما في النية ان كان الواقف قد رلد درس
لكل يوم مبلغا فلم يدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له أن يأخذ ويصرف أجر هذين اليومين الى مصارف
المدرسة من المرمة وغيرها بخلاف ما اذا لم يتدر لكل يوم مبلغا فانه يحل له الاخذ وان لم يدرس فيهما للعرف
بخلاف غيرهما من ايام الاسبوع حيث لا يحل له اخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقا سواء قدر له أجر كل يوم
اولا اه ط قلت هذا ظاهر فيما اذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغا أمالوقال يعطى المدرس كل يوم كذا
فينبغي أن يعطى ليوم البطالة المتعارفة بقرينة ما ذكره في مقابلة من البناء على العرف حيث كانت البطالة معروفة
في يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعيد ينحصر الاخذ وكذا الربط في يوم غير معتاد لتحرير درس الا اذا نص
الواقف على تشييد الدفع باليوم الذي يدرس فيه كما قلنا وفي الفصل الثامن عشر من التارخانية قال الفقيه
ابو الليث ومن يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه ارجو أن يكون جائزا وفي الحانوتي اذا كان
مستغلا بالذابة والتدريس اه (قوله وسيجي) أي عن نظم الوهبانية بعد قوله مات المؤذن والامام (قوله
على من له السكنى) أي على من يستحقها وفاداه انه لو كان بعض المستحقين غيرساكن فيها يلزمه التعمير مع
السالكين لان تركه لحيته لا يستطحق الوقف فيعمر معهم والاتوحر حشته كما يأتي (قوله من ماله) فاذا رآه
حيطانها بالاجر أو أدخل فيها جذاثم مات ولا يمكن نزع ذلك فليس للورثة نزع بل يقال لمن له السكنى بعده
اسم لورثته قيمة البناء فان أبي أوجرت الدار وصرفت الغلة اليهم بقدر قيمة البناء ثم أعيدت السكنى الى من له
السكنى وليس له أن يرثي بالهدم والتلع وان كان مارت الاوّل مثل تجصيص الحيطان وتطين السطوح وشبه
ذلك لم يرجع الورثة بشئ بحر عن الطهيرية أي لان ما لا يمكن اخذ عينه فهو في حكم الهالك بخلاف الاجر
والجذع ولو بنى الاول ما يمكن رفعه بلا ضرر رأس الورثة برفعه وليس للثاني تملكه بلارضاهم كافي الاسعاف
وفي البحر عن النية لو بنى واحد من الموقوف عليهم بعض الدار وطين البعض وجصص البعض وبسط فيه
الاجر فطلب الآخر حشته ليس له فيها فقه حتى يدفع حصة ما اشق ليس له ذلك والطين والجصص صارت معا
للووقف وله انتزاع الاجزان لم يضّر (قوله لامن الغلة) لان من له السكنى لا يملك الاستغلال بلا خلاف
واختلف في عكسه والراجح الجواز كما حذر الشرنبلالي في رساله ويأتي تمامه قريبا (قوله اذ الغرم بالغنم)
أي المنصرة بمقابلته المنفعة (قوله بقدر النصفه التي وقفها الواقف) هذا موافق لما قدمناه عن الهداية
عند قوله يدأس غلته بعمارته واطاهر أن المراد منه منع الزيادة بلارضاه كما يفيد تمام عبارة الهداية وكذا
ما يأتي عن الرياحي فلا يشاق ما في الاسعاف من انه يقال لورثتها مرمة لا غنى عنها وهي ما يمنع من خرابها
ولا يلزمه ازيد من ذلك اه فلا يلزمه إعادة البياض والحجرة ولا إعادة مثل ما حرب في الحسن والتفاسه هذا
ما ظهر لي (قوله ولو أبي من له السكنى) أي كاهم أربعمهم فيؤجر حصة الآبي ثم يردها اليه كافي
التهمستاني والدرا المنقي والاسعاف (قوله عمار الحكم) أي أو المتولى قهستاني قال في البحر ولو قالوا
عمرها المتولى أو الشافعي لكان أولى (قوله كعمارة الواقف) اني به مع علمه مما تقدم للاستثناء ط
(قوله ولم يزد في الاسم) يشير الى أن فيه خلافا لكن هذا ذكره الزيلعي في الموقوف على الفقراء وقد مناه
أبضا عن الهداية وكلامنا الآن في الموقوف على معين أي كدربة الواقف ونحوهم ممن عيز لهم السكنى
وظاهر كلامهم انه لا خلاف في عدم الزيادة فيه (قوله ولا تصح اجارة من له السكنى) أي اذا لم يكن متوليا

مطلبه
في استحقاق الثاني والمدرس
الوظيفة في يوم البطالة

حيث تنقل أصلا وهل يأخذ أيام
البطالة كعبد ورمضان لم اراه
وينبغي الحاقه بطلالة الثاني
واختلفوا فيها والاسح انه يأخذ
لان الاستراحة أشباه من قاعدة
العادة شكمة وسجي مالوغاب
فليحفظ (ولو) كان الموقوف دارا
فعمارة على من له السكنى
ولو منع دامن ماله لامن الغلة
اذا الغرم بالغنم دور (ولم يزد
في الاسح) يعني انما تجب العمارة
عليه بقدر السنة التي وقفها
الواقف (ولو أبي) من له السكنى
(أو بحر) لفقده (عمار الحكم) أي
أجرها الحاكم منه أو من غيره
وعمرها (بأجرتها) كعمارة
الواقف ولم يرد في الاسح الا برثنى
من له السكنى زيلعي ولا يجبر الآبي
على العمارة ولا تصح اجارة من له
السكنى

مطلبه
عمارة من له السكنى ملكه

مطلبه
من له السكنى لا يملك الاستغلال
واختلف في عكسه

مطلبه
فيما أجز من له السكنى

ولو زادت على قدر حاجته ولا مستحق غيره كما تقدمنا عند قوله ولا يقسم وقد مرنا هناك ما لو ماقت على المستحقين وكذا لا تصح اجارة من له الغلة كما في البحر وسيأتي في قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة بنى لو اجر ولم تصح بنى أن تكون للوقف بحر لكن قال الحنفى انه غاصب وصير حوا بأن الاجارة لغاصب اه قلت هذا مبنى على مذهب المتقدمين والمفتى به نعمان منافع الوقف كما سيأتي في قول يفتى بالفتاى ان في غصب عقار الوقف اذا كانت الغلة أو السكنى له وحده ينبى أن تكون الاجارة والا فلا لكل تأمل (قوله بل المتولى أو القاضى) ظاهره أن للقاضى الاجارة ولو أبا المتولى إلا أن يكون المراد التوزيع فلقاضى يؤجرها ان لم يكن لها متولى أو كان وأبى الاصل وأما مع حضور المتولى فليس للقاضى ذلك بحر وفي الاشياء في قاعدة الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة بعد أن ذكر فروعا وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اه قال الرملى وسيأتى أن ولاية القاضى متأخرة عن المتروك له ووجه تنبيه اه ومفاده انه ليس له الايجار مع حضور المتولى وأبى الرملى في محل آخر واستدل بالقاعدة المأثرة بكنه نقل بعده عن أوقاف هلال أن القاضى اذا جردار الوقف أو وكيله بأمره جاز قال وظاهره اطلاق الجواز مع وجود المتولى ووجه ظاهر اه لكن في فتاوى الحنفى ان تصحيحهم على أن القاضى مجبور عن التصرف في مال اليتيم عند دوى الميت أو القاضى يقتضى بالقياس عليه انه هنا كذلك فلا يؤجر الا اذا لم يكن متولى أو كان وامتنع اه وعليه يحمل كلام هلال (تنبيه) لم يترك النارحون - كم العمارة من المتولى أو القاضى وفي المحيط ان صاحب السكنى لان الاجارة بدل المنفعة وهي كانت له وكذا ابدلها والقيم انما اجر لاجله اه ومقتضاه انه لو مات تكون ميراثا كولو عمرها بنفسه بحر (قوله رعاية نعمين) حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها فتكون السكنى أصلا بحر (قوله فلا عمارة على من له الاستغلال الخ) مفهوم قول المتن فعمارته على من له السكنى وهذا معلوم أيضا من قوله يبدأ من غلة الوقف بعمارته وعطف عليه قوله ولو دارا الخ (قوله لانه لا سكنى له) قال في البحر وظاهر كلام المصنف وغيره أن من له الاستغلال لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما صرح به في البرازية والفتح أيضا بقوله وليس للموقوف عليهم الدار سكنها بل الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم السكنى الاستغلال اه وما في المظهرية من أن العمارة على من يستحق الغلة محمول على أن العمارة في علتها ولما كذبت علتها صار كانت العمارة عليه اه قلت ويؤيده أن الحنفى يرى بين المثلين لكنه فرق بينهما في محل آخر بأن من له الاستغلال له السكنى لان سكنه كسكنى غيره بخلاف اه كسر لانه يوجب فيها حقها غيره ومن له الاستغلال اذا سكن لا يوجب حقها غيره واذى الشر بل لا في رسالة أن الرابع هذا قد منه قرأو تمامه فيما علقته على البحر (تنبيه) بينهم من كلام الفقه المذكور أن الواقف اذا اطلق ولم يشيد بكونها سكنى أو للاستغلال انهم يكون للاستغلال وفي الفتاوى الخيرية المصرح به في كتبنا أن الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى في في العلم الوهابى

ومن وقف دار عليه ماله • سوى الاخر والسكنى به لا تقر

ثم ذكر عبارة شرحه لابن الشحنة وان المسئلة من التعيين وفتاوى الخاسى وذكر في المظهرية في محل آخر والحاصل أن الواقف اذا اطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى قيد بها وان صرح بها كان اهما جريا على كون شرط الواقف كنص الشارع وهذا كما ترى خلاف ما رجحه الشربلاى وسيذكر الشارح التوليد عند قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة (قوله فلو سكن) أى من له الغلة على القول بأنه لا سكنى له (قوله لعدم القاشدة) لانها اذا اخذت منه دفعت اليه حيث لم يكن له شريك في الغلة كما في البحر (قوله ولو هو المتولى) أى لو كان اساكرا في دار الغلة هو المتولى (قوله بنى الخ) البحث لصاحب البحر (قوله نصب متوليا بعمرها) اظاهر انه لا حاجة لنصب متولى لما مر من انه لو أبى من له السكنى أو جرد عمرها لم يكن الا أن يراد به نصب متوليا مطلقا لانها ومن التعيين فظهر بخلافه الاول بمفعول فلي تأمل (قوله ولو شرط الوقف غلتها) أى للموقوف عليه الدار (قوله صحا) أى الوقف والشرط المذكور لكن أصل العبارة في استارخانية فلو وقف بترمز مع هذا الشرط اه وهذا يحمل أن يكون المراد جواز الوقف مع ترنا بهذا الشرط ولا يلزم منه صحة هذا الشرط تأمل (قوله الظاهر لا) هذا

مطلب
لا يملك القاضى التصرف في
الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله

بل المتولى أو القاضى (ثم ردها)
بعد التعيين (الى من له السكنى)
رعاية للنعمين فلا عمارة على من له
الاستغلال لانه لا سكنى له
فلو سكن دار ترممه الا حرة الطاهر لا
لعدم القاشدة الا اذا احتج
للعامة فبأخذها المتولى بعمر
بها ولو هو المتولى ينبى أن يجبره
القاضى على عمارتها بما عليه من
الاجرة فان لم يملك نسب متوليا
بعمرها ولو بشرط الواقف غداها
له وموئها عليه معا وهل يجبر
على عمارتها الطاهر لا نهر

مطلب
من له الاستغلال لا يملك السكنى
وبالعكس

مطلب
وقف الدار عند الاطلاق يحمل
على الاستغلال لا على السكنى

قوله لا تنذر به كذا يحطه وله له
لا تنذر به واحدة بل مع الوزن
وايضا اه معصية

خلاف ما استظهره في البحر حيث قال وظاهره انه يجبر على عمارتها وقياسه أن الموقوف عليه السكنى كذلك
 اه واستوضح في التهر لما استظهره بقول الهداية فيما لمز ولا يجبر الممتنع على العماره لما فيه من اتلاف ماله
 فأشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضى يطلان حقه لانه في حيز التردد اه
 قال في التهر وأنت خير بأن هذا باطلا لا يشمل ما لو شرط عليه الواقف المرمية لانها حيث كانت عليه كان
 في اجبارها اتلاف ماله اه واعترض بأن الجبر فائدة صحة الشرط والافلا ثمرة له قلت علمت أن صحة الشرط غير
 صريحة في عبارة التتارخانية وتعديل الهداية شامل للشرط وغيره فهو دليل على عدم صحته فافهم على أن هذا
 الشرط لا ثمرة له لان الغلة حيث كانت للموقوف عليه فلا فرق بين تعمير منها أو من غيرها فإذا امتنع عن
 العماره من ماله يؤجرها المتولى ويعمرها من غلتها لانها موقوفة له فلا ولو كان هو المتولى وامتنع من عمارتها
 ينصب غيره ليعمرها أو يعمرها الحاكم كما زعم قد تظهر التمرة فيما إذا كانت غلتها لا تفي بعمارتها فان قلنا بصحة
 الشرط لزمه أن يعمرها من ماله وهو بعيد لما علمته من كلام الهداية ولأن كلام الواقف لا يصلح لمز ماله بتعميرها
 اذ لا ولاية له على الممتنع (قوله لم اره) قال في التتبع بعد هذا والحال فيها يؤدى الى أن يصير نقصا على
 الارض كرماد نفوذ الرياح اه أى لو زكت بلا عماره تسمى هكذا (قوله أو يردها لورثة الواقف) قال
 في التتبع وهو عجيب لانهم صرحوا باستبدال الوقف اذا حارب وصار لا ينتفع به وهو شامل للارض والدار قال
 في الذخيرة وفي المتن قال هشام سمعت محمدا يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينتفع به المساكين فللقاضي ان
 يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي اه وأما عود الوقف بعد خرابه الى ملك الواقف أو ورثته فقد
 قدمنا ضعه فالخاص ان الموقوف عليه السكنى اذا امتنع من العماره لم يوجد مستأجرا بها القاضى
 واشترى بثمنها ما يكون وقفا لكن ظاهر كلام المشايخ ان محل الاستبدال عند انقضاء انما هو الارض لا البيت
 وقد حقهنا في رسالة الاستبدال اه كلام البحر واعترض الرملى بأن كلام المتن المذكور شامل للارض
 والبيت فالفرق بينهما غير صحيح (قوله فلو هو الوارث لم اره) قيل هذا عجيب من الشارح بعد ما رأى كلام
 البحر خصوصا وقد أقره في التهر من ان الحكم هو الاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره وبه ظهر ضعف
 ما في فتاوى قارى الهداية اه قلت بل هو عجيب من المعترض بعد قول البحر لكن ظاهر كلام المشايخ
 الخ نعم برد عليه ما قاله الرملى وكذا ما قد سناه عن الفتح عند قوله وعاد الى الملك عند محمد من ان دار الغلة اذا
 حربت انما يعود الى الملك عنده تنقها دون ساحتها لان ساحتها يمكن استقلالها ولو بشئ قليل بخلاف غير
 المعتد للغلة كرباط أو حوض خرب فهذا يعود الى الملك كله عند محمد (قوله وفي فتاوى قارى الهداية الخ)
 حيث قال سئل عن وقف انهدم ولم يكن له شئ يعمر منه ولا يمكن اجارته ولا تعميره هل تباع اقتضاه من حجر
 ومطوب وخشب اجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشتري بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رده الى
 ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف للفقراء اه قلت الظاهر ان البيع منى على قول أبي يوسف والرد الى
 الورثة أو الى الفقراء على قول محمد وهو جمع حسن حاصله انه يعمل بقول أبي يوسف حيث أمكن والا فبقول محمد
 تأمل (تمه) قال في الدر المنقى في كلام المصنف اشارة الى ان الخان لو احتاج الى المرمية آخر بيتا أو بيتين وأفق
 عليه وفي رواية يؤذن للناس بالتزول سنة ويؤخر سنة أخرى ويرت من أجرته وقال الناطقى القياس في المسجد
 أن يجوز اجارة سطحه لمرمته محيط وفي البيه جندى والظاهر أن حكم عماره أوقاف المسجد والحوض والبر
 وأمثالها احكم الوقف على الفقراء اه (قوله نقضه) بتبليغ المون على ما ذكره ابن جندى أى المنقوض
 من خشب وحجر وأجر وعبرها شرح المتن (قوله ان احتاج) بان احضرت المون أو كان المنهدم لقطعه
 لا يحل بالانتفاع فيؤمره للاحتياج والافبالانهدام تحقيق الحاجة فلا معنى للشرط حينئذ فيه عليه في الفتح
 وأعله في البحر نهر (قوله لاحتاج) الاولى للاحتياج كما عبر في الكثر (قوله فيبيعه) فعلى هذا يباع
 النقص في موضعين عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه بحر ويراد ما في التتبع حيث قال واعلم ان عدم جواز
 بيعه الا اذا تعذر الاتساع به انما هو فيما اذا ورد عليه وقف الواقف أما اذا اشتراه المتولى من مستغلات
 الوقف فانه يجوز بيعه بلا هذا الشرط لان في صيرورته وقفا خلافا واختار انه لا يكون وقفا فلقسم ان يبيعه متى

مطلب
 في الوقف اذا حارب ولم يمكن
 بهمارته

وفي التتبع لو لم يجد القاضي من
 يستأجرها لم اره وخطري انه يجبره
 بين أن يعمرها أو يردها لورثة
 الواقف قلت فلو هو الوارث لم اره
 وفي فتاوى قارى الهداية ما يفيد
 استداله أو رده لورثة أو الفقراء
 (وسرف) الخاصكم أو المتولى
 حاوى (نقضه) أو ثمنه ان تعذر
 إعادة عينه الى عمارته ان احتاج
 والاحتياط لاحتاج) الا اذا خاف
 ضياعه فيبيعه ويمسك ثمنه لاحتاج
 حاوى

وأفضلهم ليس للاقل منهم اه قلت ورجبة المسجد ساحتها فهذا ان كان المراد به جعل بعضه رجبة فلا اشكال فيه وان كان المراد جعل كله فليس فيه ابطاله من كل جهة لان المراد تحويله يجعل الرحبة مسجدا به بخلاف جعله طريقا تأمل ثم ظاهره نقلنا ان تقييد الشارح اولا بالباني وثانيا بالامام غير قيد نعم في التارخانية وعن محمد في مسجد ضاق بأهله لا بأس بأن يلحق به من طريق العامة اذا كان واسعاً وقيل يجب أن يكون بأمر القاسني وقيل انما يجوز اذا اقتضت اعادة عنوة لالوصلها (قوله لجواز الصلاة في الطريق) فيه ان الصلاة في الطريق مكروهة كالمرور في المسجد فالصواب لعدم جواز الصلاة في الطريق كما قدمنا عن جامع الفصولين يعني ان فيه ضرورة وهي انهم لو أرادوا الصلاة في الطريق لم يجوزوا فكان في جعله مسجد ضرورة بخلاف جعل المسجد طريقا لان المسجد لا يخرج عن المسجدية ابدا فلم يجوزوا له يلزم المرور في المسجد ولا يخفى ان المتبادر من هذا كون المراد مروراً رأى مار ولو غير جنب وهذا يؤيد أن هذا قول آخر وقد علمت ترجيح خلافه وهو جواز جعل شيء منه مسجداً وتسقط حرمة المرور فيه للضرورة لكن لا تسقط عنه جميع احكام المسجد فلذا لم يجوزوا فيه للجنب ونحوه كما ترقاهم (قوله تؤخذ أرض) في الفتح ولو ضاق المسجد وجنبه أرض وقف عليه او حانوت جاز أن يؤخذ ويدخل فيه اه زاد في البحر عن الحاشية بأمر القاسني وتقييده بقوله وقف عليه أي على المسجد فيسند انها لو كانت وقفاً على غيره لم يجوزوا له ~~لكن~~ جواز أخذ المملوك كره ما يفيد الجواز بالاولى لان المسجد لله تعالى والوقف كذلك ولذا ترك المصنف في شرحه هذا القيد وكذا في جامع الفصولين تأمل (قوله بالقيمة كرها) لما روى عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين بكره من اصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام بحر عن الزيلعي قال في نور العيون ولعل الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل الطاهر أن يختص بمالم يكن في البلد مسجد آخر اذ لو كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه نعم فيه حرج لكن الاخذ كرها أشد حرجاً منه ويؤيد ما ذكرنا فعل الصحابة اذ لا مسجد في مكة سوى المسجد الحرام اه (قوله جاز بالاجماع) كذا ذكره الزيلعي وقال لان شرط الواقف معتبر فيما يحل لكن الذي في القدوري انه يجوز على قول أبي يوسف وهو قول هلال أيضاً وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد ردت العلامة قاسم عني الزيلعي دعواه الاجماع بأن المنقول ان اشتراطها يفسد الوقف عند محمد كما في الذخيرة ونازعه في النهر وأطال وأطاب وحاصل ما ذكره ان فيه اختلاف الرواية عن محمد واختلاف المشايخ في تأويل ما نقل عنه وان هلالاً ادرك بعض اصحاب أبي حنيفة لانه مات سنة خمس وأربعين ومائتين ولفظ المشايخ يقال على من دونه اه وفي الفتح هلال الراعي هو هلال بن يحيى بن مسلم البصري نسب الى الراعي لانه كان على مذهب الكوفيين ورأى هم وهو من اصحاب يوسف بن خالد البصري ويوسف هذا من اصحاب أبي حنيفة وقيل ان هلالاً أخذ العلم عن أبي يوسف وزفر ووقع في المبوط والذخيرة وغيرهما الرازي وفي المغرب هو تحريف لانه من البصرة لا من الري والرازي نسبة الى الري وهكذا اصحح في مسند أبي حنيفة وغيره اه (قوله خلافاً لما نقله المصنف) أي عن السراجية من انه لا يصح هذا الوقف عند محمد به ينقضي (قوله وسجي) أي في الفصل الآتي وهو قول المتن ولاية نسب القيم الى الواقف ثم لوصيه ثم للقاسني (قوله وينزع وجوبا) مقتضاه ان القاسني بتركه والاثم بتولية الحاشي ولا شك فيه بحر لكن ذكر في البحر أيضاً عن الخصاص انه عزله أو ادخل غيره معه وقد يجاب بأن المقصود رفع ضرره عن الوقف فاذا ارتفع بضم آخر اليه حصل المقصود قال في البحر وقد مناه انه لا يعزله القاسني بمجرد الطعن في اماته بل بخيانة ظاهرة معينة وأنه اذا خرجته وتاب وأتاب اعاده وان امتناعه من التعير خيانة وكذا لو باع الوقف أو بعضه أو تصرف فيه تصرفاً غير جائز عالمياً اه وقوله لا يعزله القاسني بمجرد الطعن الخ سيذكره الشارح في الفروع ويأتي الكلام قريباً على حكم عزل القاسني بلا خصة وسيأتي في الفصل قبل قوله باع داراً حكم عزل الواقف للناظر (نسيه) اذا كان ناظراً على أوقاف متعددة وظهرت خيانتة في بعضها اتفق المفتي أبو السعود بأنه يعزل من الكل قلت ويشهد له قولهم في الشهادة ان الفسخ لا يجزى في الجواهر القيم اذ الميراث الوقف يعزله القاسني وفي خزانة المفتين اذا زرع القيم لنفسه يخرج القاسني من يده قال البيهقي يؤخذ من الاول ان الناظر اذا امتنع من اعارة الكتب الموقوفة كان للقاسني عزله ومن الثاني لو يمكن الناظر دار الوقف ولو بأجر المثل له عزله لانه نص في خزانة الاكل أنه لا يجوز له السكنى ولو بأجر

لجواز الصلاة في الطريق لا المرور في المسجد (تؤخذ أرض) ودار

وحانوت (يجنب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها) درر وعامدية (جعل) الواقف (الولاية لنفسه جاز) بالاجماع وكذا لو لم يشترط لاحد فالولاية له عند الثاني وهو ظاهر المذهب نهر خلافاً لما نقله المصنف ثم لوصيه ان = ان والاقل كما فتاوى ابن نجيم وقارى الهداية وسجي (وينزع) وجوباً برأية

مطلب في اشتراط الواقف الولاية لنفسه

مطلب في ترجمة دلال الراعي البصري

مطلب يات رواية الحاشي

مطلب فيما يعزل به الناظر

(لو) توقف درر فقيره بالاولى
(عبر مأمون) أو عاجر أرضه
فست كسرب خبر ونحوه فتح
أو كمن بصرف ماله في الكفاية
نهر يحنار وان شرط عدم زعمه

مطلبه

في شروط المتولي

مطلبه

مهم في رواية السبي

المثل ١٥ وفي انسخ انه ينزل بالجنون المطبق سنة لا اقل ولورثي عاد اليه التفرق في النهر واطاهر ان هذا
في المشروط له الطرأ ما منصوب القسائي فلا وفي البيرى أيضا عن أوقاف الناصحي الواقف لو وقف على قوم
ولا يوصل اليهم ما شرط لهم ينزع القسائي من يده ويؤليه غيره ١٥ وينزع المتولي من قبل الواقف بعون
الواقف على قول أبي يوسف المتني به لانه وكيل عنه الا اذا جعله قيا في حياته وبعد موته كما في النهر (قوله
لو الواقف) أي لو كان المتولي هو الواقف (قوله فقيره بالاولى) فان في البصر واستفيد منه أن نقسائي عن
المتولي الخسائي غير الواقف بالاولى (قوله غير مأمون الخ) فان في الاسعاف ولا يولى الامير قادر بنفسه
أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخسائي لانه محل بالمقصود وكذا تولية العاجز فان
المقصود لا يحصل به ويستوى فيه المذكور والنفق وكذا الاعنى والبصر وكذا المحدود في قذف اذا تاب لانه امين
وقالوا من طلب الولاية على الواقف لا يطل له وهو كمن طلب القضاء لا يطلد ١٥ والظاهر ان شرائط الاولوية
لا شرائط العدة وأن الناظر اذا فسخ استحق العز ولا ينزع كلقسائي اذا فسخ لا ينزع على الصحيح المتني به
وبشرط العدة بلوغه وعقله لا حرته واسلامه بل في الاسعاف لو أوصى الى صبي تطل في القسائي مفسدا
وفي الاستحسان ان من باطله مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له ولو كان عبدا يجوز له ان يستأجر بالاهلية
في ذاته بليل أن تصرفه الموقوف لحق المولى يتقد عليه بعد العتق زوال المانع بخلاف السبي ثم الذي في الحكم
كالعبد فلو أخرجهما القسائي ثم عتق العبد وأسلم الذي لا تعود اليهما ١٥ بجر مملوكا ونحوه في النهر وفي فتاوى
العلامة الشلبي وأما الاسناد لانه غير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على سبيل المزارعة
افيه لان النظر على الوقف من باب الولاية والله غير يولى عليه لقصوره فلا يصح أن يولى على غيره ١٥ وفي اذنع
الوسائل عن وقف هلال لوقال ولايته اني وادى وفهم الصغير والكبير يدخل القسائي مكان الصغير جلا وان
شاء أقام البكر مقامه ثم نقل عنه ما روى عن الاسعاف فهدد القول بسريجة بأن السبي لا يسل ما صرا وأما ما
في الاشباه في احكام الصبيان من أن السبي يسل وما صرا ويقيم القسائي مقامه بالانفا الى بلوغه
كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا ١٥ فسيه انه لا يذكر في المصنوعة قوله وما صرا ان رأيت شارح المشاه
نه على ذلك أيضا وما مذكره شارح في باب الوصي من الخبي من انه لا يقوض ولاية الواقف السبي مع
استصحابا فسيه أن ما ذكره صاحب المحتجب من أن نفسه في الحياض بقوله ولو أوصى الى صبي في وصيه فهو باطل
في انقياس ولكن استحسن أن تكون الولاية اليه اذا كبر ١٥ وهذا هو ما روى عن الاسعاف ثم رأيت
في احكام السعة واللاستروشي عن فتاوى رشيد الدين قال القسائي اذا مومن التولية الى صبي يجوز اذا
كان اهلا للعقل وتكون له ولاية التصرف كما أن القسائي يمد يدن السبي وان كان الولي لا ياذن ١٥ وعليه
فهو التوفيق بحمل ما في الاسعاف وغيره على غير الاهل للعقل بأن دن لا يقدر على التصرف أما القسائر عليه
فتكون توليته من القسائي اذ ناله في التصرف وللقسائي أن ياذن للصبي وان لم ياذن له ولله ومذاعلم أن
ما شاع في زماننا من تقويض نظر الاوقاف لصغير لا بعقل وحكم القسائي الخ في بعضه ذلك خطأ محض ولا سيما
اشرط الواقف تولية اطر للارشدة لا رشدا من أهل الوقف فنه حينئذ اذ اولى باع عقل رشيد ونرى أهل
الوقف ارشده من توليته لخالقه ان شرط الواقف فكيف اذا كان طفلا لا بعقل ونه بالغ رشيد ان هذا هو
الضلال البعيد واعتقادهم أن خيرا لا يثبت لا يفيد لما فيه من تغيير حكم الشرع وشالصة شرط الواقف
واعطاء الوظائف من تدريس وامامة وغيرها الى غير مستحقة كما وقعت ذلك في الجهاد في احر فصل الجزية
كيف ولو أوصى الواقف بالتولية لانه لا تصح مادام صغيرا حتى يكبر فتكون الولاية له كما ذكره وكذلك اعتقادهم
أن الارشدة اذا فوض وأسلم في مرض موته لم أراد من ذلك اختيارا لارشدة ارشده وهو باطل لان الرشدة في أمور
الوقف صفة فمعة بالرشيد لا تحصل له بمجرد اختيار غيره كما لا يصح التمسك من الجاهل عالم بمجرد اختيار الغير له
في وظيفة التدريس وكل هذه أمور ناشئة عن الجهل واتباع العادة لمخالفة لمصلحة الحق بمزيد تعاليم العقل
اختل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله أو كمن بصرف ماله في الكفاية) لانه استقرت من احوال
متعاطيها انها تستحضر الى أن يخرج من جميع ما يده وقد ترتب عليه ديون بهما السبب فلا بد أن يجزئه الخال
الى اضاءة مال الواقف ط (قوله وان شرط عدم زعمه) هي من المسائل النسخ التي يعاتب فيها شرع

مطلبه

في اشاع في ما شاع من تدريس

نظر الاوقاف لصغير

مطلب

في عزل الناطر

أو أن لا ينزع قاض ولا سلطان
في العزل الناطر
فإن الله لم يترككم الشرع فيسطل
كالودي فلا أمونا لم نسمع تولية
غيره أشباه

مطلب

لا يصح عزل صاحب وظيفة بلا
جدة أو عدم أهلية

مطلب

في التعزل عن الوظائف

مطلب

لا بد بعد الفراغ من تقرير القاضي
في الوظيفة

مطلب

لوقر الثاني رجلا ثم قرر السلطان
أمره بالمعبر الأول

مطلب

الناظر المشروط له المقرر مقدم
على المتن

مطلب

له مرسوم الرجوع بعد الفراغ

الواقف على ما في الأشياء وستأتي ط (قوله كالوصي) فانه ينزع وان شرط الموصى عدم نزع وان
حان ط (قوله فلو أمونا لم نسمع تولية غيره) قال في شرح الملتقى معزيا إلى الأشياء لا يجوز للقاضي عزل
الناظر المشروط له الناطر بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا ويصح عزل الناطر بلا خيانة لو منصوب
القاضي أي لا الواقف وليس للقاضي الثاني أن يعيده وان عزله الأول بلا سبب خل أمره على السداد
الأن تثبت أهلية اه وأما الواقف فله عزل الناطر مطلقا به يفتي ولولم يجعل ناطرا فنصبه القاضي
لم يملك الواقف إخراج كذا في فتاوى صاحب التنوير اه بتصرف والتفصيل المذكور في عزل الناطر نقله
في الدرر عن التنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل الأخير من جامع الفصولين إذا كان للواقف
متول من جهة الواقف أو من جهة غيره من القضاة لا يملك القاضي نصب متول آخر بلا سبب موجب لذلك
وهو دور خيانة الأول أو شيء آخر اه قال وهذا من تقدم على ما في القضية اه أبو السعود قال وكذا الشيخ
خير الدين أطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان عزله مولا بالسلطان فم إطلاقه ما لو كان منصوب القاضي
اه ط قلت وذكر في البحر كلاما عن الخيانة ثم قال عقبه وفيه دليل على أن القاضي عزل منصوب
قاضي آخر بغير خيانة إذا رأى المصلحة اه وهذا داخل تحت قول جامع الفصولين أو شيء آخر كما دخل
فيه ما لو جاز أوقف وفي البري عن حاوي الحيدري عن وقف الأنصاري فان لم يكن من يتولى من جيران
الواقف وقراءته البرزق ويفعل واحد من غيرهم فلا رزق فذلك إلى القاضي ينظر فيما هو الأصل لاهل الوقف
اه (تنبه) قال في البحر واستفد من عدم صحة عزل الناطر بلا جنة عدمه هالدا حب وظيفته في وقت بغير
جدة وعدم أهلية واستدل على ذلك بمسئلة غيبة المتعلم من أنه لا تؤخذ جبرته ووظيفته على حالها إذا كانت
غيبة ثلاثة أشهر فهذا مع الغيبة فكيف مع الحضرة والمباشرة وستأتي مسئلة الغيبة وحكم الاستعانة
في الوظائف قبل قول المله فولاية نصب القيم إلى الواقف وفي آخر الفصل الثالث من الأشياء إذا ولى السلطان
مدرسا ليس بأهل لم تصح تولى له لأنه مقيد بالمصلحة خصوصاً ان كان المقرر من مدرس أهل فان
الأهل لم يعزل وصريح البرازي في السلم بأن السلطان إذا أعطى غير المستحق فقد علم مرتين يمنع المستحق
واعطاء غير المستحق اه ملخصا وذكر في البحر أيضا أن المتولى لو عزل نفسه عند القاضي بنصب غيره
ولا يعزل بعزل نفسه حتى يلع القاضي ومن عزل نفسه الفراع لغيره عن وظيفة الناطر أو غيرها ثم ان كان
المتزول له غير أهل لا يقره القاضي ولو أحل لا يجب عليه تقريره وأفتى العلامة قاسم بأن من فرغ لسانه عن
وظيفة سقط حقه وان لم يقرر الناطر المتزول له اه قال القاضي بالاولى وقد جرى التعارف بمدر الناطر
بالدراهم ولا يخفى ما فيه وينبغي الإبراء العام اه ما في البحر ملخصا لكن يتأني فذا ما ياتي في الفصل من
أن المتولى إذا أراد إقامة غيره مقامه لا يصح الا في مرض موته وسياق كلامه عليه مع الجواب عنه
هناك وذكر صاحب البحر في بعض رسائله أن ما ذكره العلامة قاسم لم يستند فيه إلى نقل وأنه خواف
في ذلك أي فلا بد من تقرير القاضي وسئل في الخبرية عما إذا قرر السلطان رجلا في وظيفة كانت لرجل فرع
لغيره عنها بما أن أوجب بأنهم لم يقره السلطان لا للمفروغ له إذا دراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحته المتنازع
فيها أو بعدمها الموافق للقواعد العقمية كما حذر العلامة المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة في شرح
منهاج الشافعية لابن حجر معللا بأن مجرد الفراغ سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الناطر إليه اه ملخصا
وأفتى في الخبرية أيضا بأنه لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان آخر فالعبرة لتقرير القاضي كالوكيل إذا انجز
ما وكل فيه ثم فعله الموكل وأفتى أيضا بأن الناطر المشروط له التقرير لو قرر شخصاً فهو المعتمدون تقرير القاضي
أخذ من المساعدة المشهورة وهي ان الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وبه أفتى العلامة قاسم وأما إذا
لم يشترط الواقف له التقرير فاعتبر تقرير القاضي اه وأفتى في الخبرية أيضا بأنه لو فرغ عن الوظيفة بما أن
فلا مفروغ له الرجوع بالمار لأنه اختيار عن حق مجرد وهو لا يجوز ستر حوايه قاطبة قال ومن أفتى بخلافه
فتدأفتي بخلاف المذهب لبنائه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة مشهورة وقد وقع فيها
للمتأخرين رسائل واتباع الجادة أولى والله اعلم وكتب على ذلك أيضا كتابة حسنة في أول كتاب السلم من
الخبرية قراجه ووسياق تمام الكلام على ذلك في أول كتاب التبع وحاصله جواز أخذ المال بلا رجوع

ذكره قبل قوله ويشتري لثلاثيهم انه قيد للشراء فيلزم منه اشتراط البيع وان لم يرد أن يشتري بتمنه غيره وهو
مفسد للوقف كما علمته هذا ما ظهر لي ولم أر من نه عليه (قوله وان لم يذكرها) أي الشرائط قال في البحر
ولو شرط أن يبيعها ويشتري بثمنها أرض أخرى ولم يزد مع استحسانا وصارت الثانية وقفا بشرائط الأولى
ولا يحتاج إلى الإيقاف كالعبد الموصى بخدمته إذا قبل خطأ واشتري بتمنه عبدا آخر ثبت حق الموصى له
في خدمته (قوله ثم لا يستبدلها بثالثة) قال في الفتح الآن يذكر عبارة تفيد ذلك دائما وكذا ليس للقيم
الاستبدال الآن ينص له عليه وعلى وزان هذا الشرط لو شرط لنفسه أن يتصرف من المعاليه إذا شاء ويزيد
ويخرج من شاء ومن استبدل به كان له ذلك وليس لقيمة أن يجعده له وإذا أدخل وأخرج مرة فليس له ثانيا
الاستبدال ولو شرطه للقيم ولم بشرطه لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه اهـ وذكر في البحر فروعا مهمة فلتراجع
(قوله ولو للمساكين آل) أي رجع وهذه المبالغة لم يذكرها في الدرر قال ح ولم يظهر وجهها (قوله
بدون الشرط) دخل فيه ما لو اشترط عدمه كما يذكره الشارح وفي شرح الوهبانية عن الطرسوسي أنه لا نقل فيه
لأنه مقتضى قواعد المذهب لأنهم قالوا إذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو السلطان كلام في الوقف أنه
شرط باطل والقاضي الكلام لأن نظره على وهذا شرط فيه تفويت السلطة للموقوف عليهم وتعطيل للوقف
فيكون شرطه لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل اهـ بحر (قوله بشرط في البحر الخ) عبارته وقد
اختلف كلام قاضي خان في موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منع منه
ولو صارت الأرض بحال لا يتنفع بها والمعتد أنه بلا شرط يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكلية
وأن لا يكون هنالك ريع للوقف يعمر به وأن لا يكون البيع بغير فاحش وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل
قاضي اللجنة المفسر بذي العلم والعمل لثلاثي يحصل التطرق إلى إبطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا اهـ
ويجب أن يراعى آخر في زماننا وهو أن يستبدل بمقار لا بدراهم ودنانير فانا قد شهدنا النظاريات كونهما وقل أن
يشتري بها بدلا ولم يراعى أحد من القضاة فتنس على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا اهـ وحاصله أنه بشرطه
خسة شروط استقط الشارح منها الثاني والثالث لظهورهما من في الخامس كلام يأتي قرىسا وأراد
في البحر زيادة شرط سادس وهو أن لا يبيعه من لا تقبل شهادته له ولا يمن له عليه دين حيث قال وقد وقعت حادثتان
للفتوى أحدهما باع الوقف من ابنه الصغير فأجبت بأنه لا يجوز اتفقا فالوكيل بالبيع باع من ابنه الصغير
والكبير كذلك خلا فالحما كما عرف في الوكالة فأنتم ما باع من رجل له على المستبدل دين وباعه الوقف بالدين
ويجب أن لا يجوز على قول أبي يوسف وهلال لأنهما لا يجوزان البيع بالعروض فالدين أولى اهـ وذكر عن
الثنية ما ينشد شرط سابع حيث قال وفي الثانية مبادلة دار الوقف بدار أخرى إنما يجوز إذا كانا في محلة
واحدة أو محلة الأخرى خيرا وبالعكس لا يجوز أن كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لا احتمال خراجها
في أدون المثلين لدنا بها وقلة الرغبة فيها اهـ وزاد العلامة قسالي زاده في رسالته ثامنا وهو أن يكون البدل
والمبدل من جنس واحد لما في الثانية لو شرط لنفسه استبدالها بدار لم يكن له استبدالها بأرض وبالعكس
أو بأرض البصرة تفيد اهـ فهذا فيما شرطه لنفسه فكذا يكون شرطه فيما لم بشرطه لنفسه بالأولى تأمل
ثم قال والظاهر عدم اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفة للاستغلال لأن المنطوق فيها كثرة الربع وقلة المربعة والموتة
فلو استبدل الحانوت بأرض تزرع ويحصل منها غلة قدر أجرة الحانوت كان أحسن لأن الأرض أدوم وأبقى
وأغنى عن كثرة الترميم والتعمير بخلاف الموقوفة للكن له وهو أن قصد الواقف الانتفاع بالسكن اهـ
ولا ينبغي أن هذه الشروط فيما لم بشرط الواقف استبدالها لنفسه أو غيره فلو شرطه لا يلزم خروجه عن الانتفاع
ولا مباشرة القاضي له ولا عدم ريع يعمر به كما لا يخفى فاعتنم هذا التحرير (قوله ولو بالدرهم والدنانير) رد
لما مر عن الحر من اشتراط كون البدل عسارا وحاصله أن اشتراط ذلك إنما هو لكون الدرهم يخشى عليها
اكل النظار لها وإذا كان المشروط كون المستبدل قاضي اللجنة لا يخشى ذلك قلت وفيه نظر لأن قاضي
اللجنة شرط للاستبدال فقط لا لشرائها فمن أيضا قد يستبدل قاضي اللجنة بالدرهم ويبيها عنده أو عند الناظر
ثم يعزل القاضي ويبقى في السنة الثانية من لا يخشى عليها قضييع نعم ذكر في البحر أن صريح كلام قاضي خان
جواز الدرهم ولكن قال قاضي الهداية وإن كان للوقف ريع ولكن يرغب شخص في استبداله أن اعطى مكانه

مطلب
في اشتراط الادخال والاخراج

مطلب
في شروط الاستبدال

فإذا فعل صارت الثانية كالأولى
في شرائطها وان لم يذكرها ثم
لا يستبدلها بثالثة لأنه حكم ثبت
بالشرط والشرط وجد في الأولى
للا الثانية (وأما) الاستبدال ولو
للمساكين آل (بدون الشرط
فلا يملكه إلا القاضي) درر
وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع
بالكلية وكون البدل عقارا
والمستبدل قاضي اللجنة المفسر
بذي العلم والعمل وفي النهران
المستبدل قاضي اللجنة فالنفس به
مطمئنة فلا يخشى ضياعه
ولو بالدرهم والدنانير

بدلاً أكثر يعاينه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند أبي يوسف والعمل عليه والافلا فقد عبر العنار
 للدل فدل على منعه بالدرهم اه واعترضه الخير الرملي بأنه كيف يخاف قاضي خان مع صراحته بالجواز
 بما قاله قاضي الهداية مع أنه ليس فيه تعرض للاستبدال بالدرهم لابتقى ولا اثبات اه قلت لا يفتي أن قوله
 ان اعطى مكانه بدلاً الخ يدل على نفي الجواز بدون المقارن صريح في قوله والافلا ثم يرد على البصر أن كلام
 قاضي الهداية لا يعارض كلام قاضي خان لانه فقيه النفس والجواب أن صاحب البصر لم ينكر كون المنقول
 في المذهب ما قاله قاضي خان وإنما مراده أن هذا المنقول كان في زمانهم وأن ما قاله قاضي الهداية منى
 على تغير الزمان ويدل على أن مراده هذا قوله فيما سبق ويجب أن يراد آخر في زماننا الخ ولا شك أن هذا هو
 الاحتياط ولا سيما إذا كان المستبدل من قضاة هذا الزمن وناظر الوقف غير مؤتمن ثم ما فتى به قاضي الهداية
 من جواز الاستبدال إذا كان للوقف ريع مخالف لما مر في الشروط من اشتراط خروجه عن الانتفاع بالكلية
 وبأن تمام الكلام عليه قريباً (قولك كذا الوشرط عدمه) معطوف على قول المتروك وأما بدون الشرط
 وقدمنا عن الطرسوسى أن هذا لا يفتى فيه بل قواعد المذهب تقتضيه (قوله وهى إحدى المسائل السبع)
 الثانية شرط أن القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل الثالثة شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة
 والناس لا يرغمون في استخبار سنة أو كان في الزيادة تضع لانقرضه فلا تفتى في مخالفة دون الناظر الرابعة لو شرط
 أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل أى على القول بكرهية القراءة على القبر واختار خلافه الخامسة شرط أن
 يتصدق بأصل الغلة على من يسأل في مسجد كذا أو للقيم التصدق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو
 على من لا يسأل السادسة لو شرط للمصنفين خيراً أو لعمامة كل يوم فلا قيم دفع القيمة من النقد وفي موضع آخر
 لهم طلب المعين وأخذ القيمة أى فالتصديق لهم لانه وذكر في الدر المنثور انه الرابع السابعة يجوز الزيادة من الثاني
 على معلوم الإمام إذا كان لا يكفيه وكان لما يقبض هذه الأخيرة سيد كرها الشارح في فروع العسل الثاني
 وبأن الكلام عليها هناك وزاد عليها أخرى وهى جواز مخالفة السلطان الشروط إذا كان أصل الوقف
 ليت المال (قوله وزاد ابن المصنف في زواجره) أى في حاشيته زواجر الجواهر على الاشياء والخنازير ونحو
 عبارة تضع الوسائل هكذا إذا نص الوقف على أن أحد الأبناء شارك الناظر في الكلام على هذا الوقف ورأى
 القاضي أن ينضم إليه مشارفاً يجوز له ذلك كلوصى إذا انضم إليه غيره حيث يصح اه وهذا حاصل ما يأتي عن
 المعروضات قلت وأوصى ما في الدر المنثور الى إحدى عشرة فراجعهم ورواد البيرى مثلاً في الأولى ما إذا شرط
 أن لا يؤجر بأكثر من كذا وأجر ائتمل أكثر والثانية لو شرط أن لا يؤجر أتمه أى لا صاحب جاء فآجره
 منه بأجرة مجهلة واعترض بأن العلة الخوف على رقة الوقف كما هو مشاهدات ويغنى التفصيل عن الخوف على
 الأجرة والخوف على الوقف في الأول يصح بتحويل الأجرة (قوله وفيها) أى في الاشياء (قوله الا في أربع)
 الأولى لو شرطه الوقف الثانية إذا غصبه غاصب وأجرى عليه المأجور حتى ما يرجع ائتمن القيمة ويشتري
 المتولى بها أرضاً بدلاً الثالثة أن يجعله الغاصب ولا يئنه أى وأراد دفع القيمة فلم يتولى أخذها البشئرى
 به بدلاً الرابعة أن يرغب انسان فيه بدلاً أكثر غلة وأحسن مضعافه ووز على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما
 في فتاوى قاضي الهداية قال صاحب النهر في كتابه اجابة السائل عن قاضي الهداية والعمل على قول أبي يوسف
 معارض بما قاله صدر الشريعة نحن لا نفتي به وقد عاهدنا في الاستبدال ما لا يجزى ويحصى فان طلبة القضاء جعلوه
 حيلة لابطال أوقاف المسلمين وعلى تقديره فقد قال في الاسعاف المراد بالقاضي هو قاضي الجنة المقسردى
 العلم والعمل اه وله مرى أن هذا اعز من الكبريت الأحمر وما اراد الا فظايد كذا فالأجرى فيه الذى خوفاً
 من مجاوزة الحد والله سأل كل انسان اه قال العلامة البيرى بعد قوله أقول وفي فتح القدير والحاصل أن
 الاستبدال أتم عن شرط الاستبدال أولاً عن شرطه فان كان خروج الوقف عن اتعاك الموقوف عليهم فينبغي
 أن لا يفتى فيه وان كان لا لذلك بل اتفق أنه أمكن أن يؤخذ بمنه ما هو خير منه مع كونه مستغنياً فينبغي
 أن لا يجوز لأن الواجب اجزاء الوقف على ما كان عليه دون زيادة ولانه لا موجب لتصوره لأن الموجب في الأول
 الشرط في الثاني الضرورة ولا ضرورة في هذا لا تجب الزيادة بل بقية كما كان اه أقول ما قاله هذا المحقق هو
 الحق انصواب اه كلام البيرى وهذا ما حذر العلامة القاضى كذا قمتاه (قوله قلت لكن الخ) استدراك على

مطلـ
 يجوز مخالفة شرط الوقف في
 مسائل

وكذا الوشرط عدمه وهى
 إحدى المسائل السبع التى
 يخالف فيها شرط الوقف تأييده
 في الشـاهـ وزاد ابن المصنف
 في زواجره تأييده وهى إذا نص
 الوقف ورأى المصنف كذا
 مشارف جاز كذا الوشرط
 وعارضا لا تضع الوسائل وفيها
 لا يجوز استبدال العامر الا في أربع
 فـالـ لكن في معروضات المعنى
 أبي السعود

مطلـ
 لا يستبدل العامر الا في أربع

أنه في سنة إحدى وخمسين
وتسعمائة ورد الأمر الشريف
بمنع استبداله وأمر أن يصير
بأذن السلطان بما ترجح
صدر الشريعة انتهى فليحفظ
وفيها أيضا الوشرط الواقف العزل
والنصب وسائر التصرفات
لمن يتولى من أولاده ولا يداخلهم
أحد من القضاة والأمراء وان
داخلوهم فعليه لعنة الله هل
يمكن مداخلتهم فأجاب بأنه في سنة
أربع وأربعين وتسعمائة قد
ترت هذه الوقفيات المشروطة
هكذا فالتولون لم ينزل الأمر
يعرضون للدولة العلية على
مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة
يعرض بأرائهم مع فضاة البلاد
على مقتضى المشروع من المواد
لا يخالف القضاة المتولين ولا
التولون القضاة بهذا ورد الأمر
الشريف قالوا قاضون لو أرادوا
أي فساد صدر به و إذا
داخلهم القضاة والأمراء فعليه
العنة فهم المعونون لما تقرر أن
الشرايط المنالفة للشرع جميعها
اغزو وباطل انتهى فليحفظ (بني
على أرض ثم وقف البناء) قصدا
(بدونها أن الأرض مملوكة
له ببيع) وقيل صح وعليه الفتوى

٢٠ طلب
في وقف البناء بدون أرض

٢١ طلب
منظرة ابن الشحنة مع شجينة
العلامة قاسم في وقف البناء

الصورة الرابعة المذكورة (قوله بمنع استبداله) أي استبدال العامر إذا قل ربه ولم يخرج عن الانتفاع
بالكلية وهو الصورة الرابعة بشرية قوله بغير ترجيح صدر الشريعة فإن الذي رجحه هو هذه الصورة كما علمته
أننا (قوله فالتولون الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاه والتأخر أنها مرتبة من عبارة تركية وحاصلها
أنه ورد الأمر بعدم العمل بهذا الشرط فإذا كان المتولى من الأمراء لا يستقل بنفسه بل يعرض أمر الوقف على
الدولة العلية أي على السلطان لتقرب الأمير منه فيتصرف بالوقف برأي السلطان على مقتضى الشرع الشريف
وان كان المتولى ممن دون الأمراء في الرتبة وهو من لا و مولد بنفسه إلى السلطان يعرض أمر الوقف برأي
الأمراء على القضاة ليتصرف معهم على وفق المشروع من المواد الحادثة ولا يخالف المتولى القاضي إذا أمره
بالمشروع ولا القاضي المتولى إذا كان تصرف المتولى على وفق المشروع (قوله لو اقفون الخ) حاصله أن
الواقفين إذا شرطوا هذا الشرط واعنوا من يداخل الناظر من الأمراء والقضاة أنواعهم المعونين لأنهم
أرادوا بهذا الشرط أنه مما صدر من الناظر من الفساد لا يعارضه أحد وهذا شرط مخالف للشرع ربه
تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل الوقف فلا يقبل كإقضاءه عن انتفع الوسائل (قوله بني على أرض
الخ) كان المناسب للمصنف ذكر هذه المسئلة عند قوله ومنقول فيه تعامل لما تقرر أن البناء والغراس من
قسم المنقول ولذا لا تجرى فيه الشفعة كما سبقته في بابها لزوم من ذكرها هنا الفصل بين مسائل الاستبدال
والبيع (قوله ثم وقف البناء قصدا) احتريزه عن وقفه بغير الأرض فانه جائز بلا نزاع ثم اعلم أن العلامة
قاسم أفقي بأنه لا يصح وقف البناء بدون أرض وعزاه إلى الأصل للإمام محمد وإلى هلال بن يحيى البصري
والخلاف وإلى الواقعات والمنعرات وقال يحتمل هذا المنع أن يكون لأنه قد اضم التعارف بل لأن غير المنقولات
تبقى بنفسها مدة طويلة فلا تكون متأدية بخلاف الباء فانه لا يبقا له بدون الأرض فلا يتم التصريح ثبت أنه باطل
بالاتفاق والحكم به باطل اهـ ملخصا قلت لكر في البحر عن الذخيرة وقف البناء من غير وقف الأصل لم يجز
هو الصحيح لأنه منقول وقفه غير متعارف وإذا كان أصل البقعة وقفا على جهة قرية ففي عليها بناء ووقف
بناءها على جهة قرية أخرى مختلفا فيه اهـ فهذا صريح بأن عدم الجواز ونه غير متعارف
لأنه ذكر العلامة قاسم حيث تعرف وقفه جازع عن هذا خالفه تلميذه العلامة عبد البر بن الشحنة بعد
ما جرى بينهما كلام في مجلس السلطان الملك الظاهر سنة ٨٧٢هـ وقال إن الناس من زمن قديم نحو مائتي سنة
والى الآن على جوازه والأحكام به من القضاة العلماء متواترة والعرف جاز به فلا ينبغي أن يتوقف فيه اهـ
ورده العلامة محمد بن ظهير التتري كافي فتاوى الكازروني بما حاصله أنه خالف نصوص المذهب على عدم
جوازه وخالف شيخه الذي أجمع علماء عصره من المذاهب الأربعة على علمه وقبول قوله وأنه اعتمد على قول
مرجوح وأنه احتج بالعرف وعمل القضاة والعرف لا يصادم المنقول وحكم القضاة بالمرجوح لا يتخذ اهـ قلت
لا يخفى عليك أن المفتي به الذي عليه المتون جواز وقف المنقول المتعارف وحيث ما روقف البناء متعارفا
كان جوازه واقفا للمنقول ولم يخالف نصوص المذهب على عدم جوازه لأنها بنيت على أنه لم يكن متعارفا
كإدله عليه كلام الذخيرة المأثور وباقى قرييانه المتعارف على جوازه إذا كان البناء في أرض محكرة هذا
والذي حزره في البحر أخذ من قول الظهيرية وأما إذا وقفه على الجهة التي كانت البقعة وقفها عليها جازا اتفاقا
بغير البقعة أن قول الذخيرة لم يجز هو الصحيح مقصور على ما عدا صورة الاتفاق وهو ما إذا كانت الأرض
ملكاً أو وقفاً على جهة أخرى قال وقصره الطرسوسي على الملك وهو غير ظاهر اهـ قلت وهو كذلك فإن شرط
الوقف التأييد والأرض إذا كانت ملكاً لغيره فلما ملك امتدادها وأمره بنقض البناء وكذا لو كانت ملكاً له
فان لو رثته بعده ذلك فلا يكون الوقف مؤبداً وعلى هذا فينبغي أن يستثنى من أرض الوقف ما إذا كانت معدة
للاحتكار لأن البناء يبقى فيها كما إذا كان وقف البناء على جهة وقف الأرض فانه لا مطالب لنقضه والظاهر
أن هذا وجه جواز وقفه إذا كان متعارفاً ولهذا أجازوا وقف بناء قطرة على النهر العام وقالوا إن بناءها
لا يكون مبرأوا وقال في الحاشية أنه دليل على جواز وقف البناء وحده يعني فيما يملكه البقاء كما قلنا وبه يتفصح
الحال ويؤول الإشكال ويحصل التوفيق بين الأقوال (قوله وقيل صح وعليه الفتوى) أخذه من إطلاق
ما نقله عن قارئ الهداية فقد قال في البحر إن ظاهره أنه لا فرق بين أن تكون الأرض ملكاً أو وقفاً لكنه مخالف

المأخوذ كعمته آنفاً لما يأتي عن قنار و قد عتد فيه من منافاة نتايد وعن هذا نص في الحاشية وغيرها
على أنه لا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة كما يأتي يجب حل كلامه في الهداية على غير الملك
(قوله وأقره المصنف) ليس في عبارته التصريح بالملك وأما شارح الوهبانية فليس في كلامه تصريح بترجيعه
فانه قال نظماً ونحوه يضاف البنادون أرضه • ولولا تلك ملائمة الغير به ضرر يقرر (قوله والصحيح
الصحة) أي إذا كانت الأرض مكتورة كما علمت وعن هذا قول في انفع الوهب - بل انه لو بنى في الأرض الموقوفة
المستأجرة مسجداً انه يجوز فان وإذا اجزأه إلى مربيكون حكمه وانما ظاهر أنه يكون على المستأجر مادامت المدة
باقية فإذا انقضت به في أن يكون من بيت مال الخراج وأخواته ومصالح المصلحة (قوله ولو الأرض وقفاً) مبنى
على ما شئ عليه المتن (قوله في الأرض المكتورة) أصل الحكم المنع بغير عن الخطأ وفي الخبرية الاستحسان
عند اجارة يتعد به استبقاء الأرض مقررته ببناء والغرس أول - حدهما (قوله فأجاب نعم) أي يجوز بيعه ووقفه
أما البيع فنقدنا الكلام عليه محرزاً في أول كتاب الشركة وأما وقف المأجور ففي الخبر يصح ولا تبطل الاجارة
فإذا انقضت أو مات أحد هما صرف إلى جهات الوقت اه - وأما وقف المرحوم فبأن يترك في يده قبل السجل
وأما وقف الشجرة وكوقف البناء وفي البرازية عرس شجرة ووقفه ان غرسه على أرض مملوكة يجوز وقفها
بما لا يضره وان بدور أصلها لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان
وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء اه - (قوله واجارة) يستثنى منه مذكوره انما صنف
من الأرض إذا كانت متنزلة للاحتكار فانه يجوز بغير قار في الاستعاضة وذكر في أوقاف الخصاص
أن وقف حوائط الاسواق يجوز ان كانت الأرض باجارة في أيدي الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنهم من
قبل أن يراها في أيدي أصحاب البناء وأما وقفها وتقسيم بينهم لا يضر لهم السلطان فيها ولا يرجعهم وأما غلة
ياخذها منهم وتداولها خلف عن سلف ومعنى ما بالهداية في أيديهم ببيعها وبيعها وبزجرونها ويجوز
فيها وصاياهم ويهدمون بناءها ويهدونه وينشون غيره مكدة الوقف فيها جاز اه - وأقره في النسخ وذكر
أيضاً أنه محله لا طلاق قوله واجارة وقد علمت وجهه وهو بناء التأييد وهو مؤيد لما قلنا من تخصيص الوقف
بأنه إذا كانت الأرض مكتورة (تتمه) في البرازية وقف الكردار دون الأرض لا يجوز كوقف البناء بلا أرض
اه - وفي حراصة الخبرية الكردار هو أن يحدث الخزانة في الأرض بناء أو عراساً أو كبة ما بالتراب سرح به
غالب أهل الفتاوى اه - فتعلم في الهداية في التمسك بل في الكردار فإن كان كبد سرحاً فلا يصح وقفه
وان كان بناء أو غراس ففيه ما ترقى وقف البناء والشجر ومن الكردار ما يسمى المان كذا في حوائط الوقف
وتحويها من دقوق مركبة في الخناوت وأغلاق على وجه القرار ومنه ما يسمى قيمة في البساتين وفي الحمامات
وقد أوصىنا في تنقيح الحامدية واظهاره لا يصح وقفه لعدم العرف الشائع بخلاف وقف البناء والشجر فانه
مما شاع وداع في عامة السباع (قوله وأما الزيادة في الأرض المكتورة الخ) مثل ذكر هذه المسائل في أول
الفصل الآتي عند ذكر اجارة الوقف والحاصل أن مستأجر أرض الوقف إذا بنى فيها ثم زادت أجرة المثل زيادة
فاحشة فمأن تكون الزيادة بسبب العمارة والبناء وبسبب زيادة أجرة الأرض في نفسها ففي الأول لا تلزمه
الزيادة لأنها أجرة عمارته وبنائه وهذا لو كانت العمارة ملحقة أمثاله كانت للوقف كما لو بنى بأمر الناظر ليرجع
على الوقف تلزمه الزيادة ولهذا قيد بالمكتورة وفي الثاني تلزمه الزيادة أيضاً كما يأتي بيانه في الفصل (قوله أمر
برفع العمارة) يعني تنييده بما إذا لم يضر ربه بالأرض أخذاً مما بعده (قوله وتوثر لغيره) لأن نقصان
عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة بغير (قوله والانتزاع في يده لئلا يجر) لأن فيه ضرورة بغير عن
المحيط وظاهر التعليل تركها أيده ولو بعد فراغ مدة الاجارة لانه لو أمر برفعها لتوثر من غيره يلزم ضرره
وحيث كان يدفع أجرة مظهرها لوجه ضرره على الوقف فتترك في يده لعدم الضرر على الخبير وحيث قد علمت
المستأجر كان لورثته الاستبقاء أبداً الا إذا كان فيه ضرر على الوقف بوجه ما بأن كان هو أو وارثه فليس الوصي
المعاملة أو مستغلاً بحيث يبنى على الوقف منه أو غيره ذلك من أنواع الضرر كما في حاشية الخبر الرمي من الاجارات
وأفتى به في فتاواه الخبرية لكنه مخالف لاطلاق المتن وانما يروح من أنه بعد فراغ المدة يؤمر بالرفع والتسليم
وبه أفتى في الخبرية أيضاً قبل باب صغار الاجير في خصوص الأرض المكتورة قلت لكن ينبغي تخصيص احلاق

مثل قارئ الهداية عن وقف
البناء وانقر اسر بلا أرض
فأجاب الفتوى على صحة ذلك
ورجحه شارح الوهبانية وأقره
المصنف • عللاً بأنه منقول فيه
تعليل فيه بربه الوقت (وان
موقوفة على ما عير البناء الجار)
تبعاً (اجزاء وان) الأرض
(بجهة أخرى لمصنف فيه)
والصحيح الصحة كما في المنظومة
الحية وسئل ابن نجيم عن وقف
الاشجار بلا أرض فأجاب بعدم
لوا الأرض وقفها ولو اقيم الواف
وسئل أيضاً عن البناء والقراس
في الأرض المكتورة هل يجوز
بيعه ووقفه وهل يجوز وقف
العين المرحومة أو المستأجرة فأجاب
نعم وفي البرازية لا يجوز وقف
البناء في أرض عارية أو اجارة
وأما الزيادة في الأرض المكتورة
ففي المتن حانوت لرجل في أرض
وقف ما يبي صاحبه أن يبيع ما حر
الأرض بأجر المثل ان العمارة
لو رقت تسأجر بأجر المثل
مما استأجره أمر برفع العمارة
وتوثر لغيره والا تترك في يده
٣ بدلت الآخر

٢ مطلب

في وقف الكردار والكدك

٣ مطلب

في زيادة اجارة الأرض المكتورة

٤ مطلب

في استئجار العمارة بعد فراغ مدة

الاجارة بأجر المثل

المتون والشروح وأخراج الارض المقتدة للاحتكار من هذا الاطلاق ليتوافق كلامهم ويؤيد ذلك ما رآه
عن الخصاص من جهة وقف البناء في الارض المنكورة وقد منا وجهه وهو أن البناء عليها يكون على وجه الدوام
فيبقى التأييد المشروط لصحة الوقف ومثل ذلك غالب القرى التي هي وقف اوليت المال فان أهلها اذا علموا
أن بنائهم وغراسهم يقطع كل سنة وتؤخذ القرية من أيديهم وتدفع اغيرهم لزم خرابها وعدم من يقوم بعمارتها
ومثل ذلك أصحاب الكرد اربى البساتين ونحوها وكذا أصحاب الكلد في الحوايت ونحوها فان ابقاءها
في أيديهم بسبب لعمارتها ودوام استغلالها في ذلك تنفع للاوقاف ويبت المال ولكن كل ذلك بعد كونهم يؤدون
أجرة ما لها بلا نقصان فاحش وهذا خلاف الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا خلاصة
ما ذكرته في رسالتي المسماة تحرير العبارة فمن هو الحق بالاجارة فملكها فانها بدعة في بابها منفية لطلابها
ولله تعالى الحمد (قوله وفيه) أي في البحر وعزاه الى المحيط وغيره (قوله لوزيد عليه) أي من غير أن
يزيد أجرة المثل في نفسه فتاوى الخيرية ويدل له قوله الآتي والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ فظهر أن المراد زيادة
منعت فافهم (قوله تفسخ عند رأس الشهر) أي قبل دخوله لانه اذا استأجر مشاهرة كل شهر بكذا تفسخ
في الشهر الاول فقط وكلمة دخل شهر صحت فيه (قوله او يملكه القيم) هذا فيما اذا تصرف رفع البناء فكان عليه
أن يقول فان لم يصرف رفع وان ضرر لابل يملكه القيم الخ وعبارة البحر يتطرق ان كانت أجرة مشاهرة اذا جاء رأس
الشهر كان للقيم فسخ الاجارة ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يصرف بالوقف فله رفعه لانه ملكه وان كان يصرف به فليس
له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له أن يصرف بالوقف ثم ان رضى المستأجر أن يملكه القيم للوقف بالقيمة مبنيا
او منزوعا أيهما كان أخف يملكه القيم وان لم يرض لا يملك لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيبقى الى أن يخلص
ملكه اه قلت سيأتي في كتاب الاجارات أنه ان تصرف يملكه القيم لجهة الوقف جبراً على المستأجر كما في عامة
الشروح فيقول عليها لانها لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى اه وذكرتم في المنع هنا ان حاصله
أنهم في الفتاوى كالخبط والحانية والعمادية جعلوا الخبار المستأجر ولو كان القلع يصرف وأصحاب الشروح
جعلوا الخبار للناظر ان تصرف والا فلا مستأجر ولا يحنى أن كلامي في الفتاوى والشروح يخالف لما مر من قوله
والا تترك في يده كما بهنا عليه آخا وعلت التوفيق على التحقيق (قوله والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ) حاصله
أنها مثل المشاهرة فانه في المشاهرة لا تقبل الزيادة أيضا بل يصير الى انتهاء الشهر والحاصل أنه لا تقبل الزيادة
في كل الصور حيث لم تزد أجرة مثله في ذاتها للزوم العقد وعدم موجب التسخير فلو قال والظاهر أنها كذلك
لكان أحصر وأولى أفاده الخبير الرملي في حاشية البحر (قوله وأما وقف الاقطاعات الخ) هي ما يقطع
الامام أي يعطيه من الاراضي رقة او منفعة لمن له حق في بيت المال وحاصل ما ذكره صاحب البحر في رسالته
التحفة المرضية في الاراضي المصرية أن الواقف لارض من الاراضي لا يخلو اما أن يكون مال كالهانم الاصل
بأن كان من أهلها حين يمن الامام على أهلها او تلقى الملك من مالكها بوجه من الوجوه أو غيرهما فان كان الاول
فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقف غيرهما فلا يخلو اما ان وصلت الى يده باقطاع السلطان
اياها له او بشرائه من بيت المال من غير أن تكون ملكه فان كان الاول فان كنت مواتا او ملكا للسلطان مع
وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ قاسم ان من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك
المنفعة بمقابلته ما عدله فله اجارتها وبطل بموته أو أخرجه من الاقطاع لان السلطان أن يخرجها منه اه وان
وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال بوجه متوع فان وقفه صحيح لانه ملكها وبراى فيها
شروطه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وما ذكره السيوطي من أنه لا يراعى فيها الشرائط ان كان سلطانا
أو أميرا فجمهول على ما اذا وصلت الى الواقف باقطاع السلطان من بيت المال أو بناء على أصل في مذهبه وان كان
الواقف لها السلطان من بيت المال من غير شراء فافق العلامة قاسم بأن الوقف صحيح أجابه حين سئل عن
وقف السلطان بجمهول فانه أرصد أرضا من بيت المال على مصالح مسجد واقف بأن سلطانا آخر لا يملك ابطاله
اه حاصل ما في الرسالة قلت وما أفق به العلامة قاسم مشكل لما تقدم من أنها ان كانت من حق بيت المال
لا يصح وكذا ما سجد كره الشارح في فروع الفصول الآتي عن المبسوط من أن السلطان مخالفه شرط الواقف
اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع لان أصلها بيت المال أي فلم تكن وقفا حقيقة بل هي ارماد

ومثله في البحر وفيه لوزيد عليه ان اجارته مشاهرة تفسخ عند رأس الشهر ثم ان تصرف البناء لم يرفع وان لم يصرف رفع او يملكه القيم برضى المستأجر فان لم يرض تبقى الى أن يخلص ملكه محيط بقي لواجارته مسانحة او مدة طويلة والظاهر أنه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا لزيادة في نفس الارض انتهى وأما وقف الاقطاعات في النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام فأقطعها رجلا

مسألة
مهم في وقف الاقطاعات

مطلب
في اوقاف الملوك والامراء

قال وأغلب أوقف الأمراء بصرة
انما هو اقطاع يجعلونهم مشتركة
صورة من وصايل بيت المال
في انزهاية

ولو وقف السلطان من بيت مالنا
لمصلحة تمت يجوز ويؤجر
قلت وفي شرحها لشرع لا ي
ويصدق انه يمان ان تمت
صورة له صلاية اقام ملك ماليتها
قبل البيع (الملك) الثاني (الملك) (الملك)
الوقف غير المسجل لوارث اوقف
معا (الملك) ومن حكمه يطلان
الوقف اوقف اوقف حتى لو باعه
الوقف اوقف اوقف اوقف اوقف
وقفه لجهة أخرى وحكمه بالتأني
قد لا يكون اوقف اوقف اوقف
الناس لا يوقفه في محل الجنان
كما حقه المست

مطلب

والاطلاق الثاني في الوقف
لأوامر الوارث

أخرجها الامام من بيت المال وعينها لمن يستحق منه من العلماء ونحوهم كما أوقفنا في باب انفسر والخراج
والجزية وقد مناهنا انه اذا لم يعلم شرأه لها ولا عدمه فاطاها أنه لا يحكم بجهة وقفها لان شرطه الملك ولم يجر
ولا يلزم علمه من وقفه لها لان الاصل بقاؤها لبيت المال كما يقيد المذكور عن المبسوط ولهذا أفتى المولى
أبو السعود بأن أوقف الملوك والامراء لا يراعى شرطه لانها من بيت المال او تزول اليه اه وأما مذكرة
في التهرنك من قوله واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فلا اصل هو الجهة فاطاها ان معناه اذا علم
الشراء ولكن لم يعلم حاله هل هو صحيح أم لا لعدم وجود شرطه لانه لا يصح الشراء من بيت المال الا اذا كان
بالمسلمين حاجة كما مر هناك فيحصل على الاصل وهو الجهة فافهم ولعل مراد العلامة قاسم بقوله ان الرضا
صحيح أي لازم لا ينقض على وجه الارصاد المقصود منه وصول المستحقين الى حقوقهم ولم يرد حقيقة الوقف
وقد مناهنا ذلك هناك فراجع (قوله يجعلونهم مشتركة صورة) أي بدون شرائطه الموصوفة لعدم احتياج
بيت المال الى بيعها في هذه الدولة العثمانية أعزاقه بها الاسلام والمسلمين ومقتضاه أنه لا يكون وقفاً حقيقياً
بل هو ايراد كما علمت مما ذكرناه آنفاً فم يكن مما جهل حال شرائه حتى يحمل على الجهة فافهم (قوله لمصلحة
عمت) كالوقف على المسجد بخلافه على معين وأولاده فانه لا يصح وان جعل آخره لشراء كما أوقفه العلامة
عبدالبر بن النخبة ط (قوله ويؤجر) لان بيت المال معد للمسلمين فاذا أوقفه على مصرفه الشرعي
يتأب لا سيما اذا كان يخاف عليه أمراء الجور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعي فيكون قد منع مريض
منهم ويتصرف ذلك التصرف ذكره العلامة عبدالبر ط ومعه أنه ايراد لا وقف حقيقة كما قدمناه (قوله
قلت الخ) أصله ما في الخيانة لو أن سلطاناً اذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أراضي بلاده حوايت موهوبة على
المسجد أو أمرهم أن يبنوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة تحت عبوة يتقدمون فيها تسمية لها معاً في دور
أمر السلطان فيها واذا قصت صلتها في على ملك ملاكها ولا يملك أمرها فيها اه قلت ومفاد السجل
أن المراد بالمتسوعة عبوة التي لم تقسم بين الغائبين اذ لو قصت صارت ملكاً لهم حقيقة فأنزل (قوله اطلب
الثاني) أي أجاز ط من الراني (قوله بيع الوقف) أي كنه أو بعبارة أخرى به المولى أبو السعود وقال
ان لم يكن مسجلاً وباعه برأي الحاكم بطل وقضية ما باعه والباقي على ما ذكرنا من أنه لا يملكه المصنف في البيع (قوله
غير المسجل) معنى قولهم مسجلاً أي محكوماً بلزومه بأن صار التروم حادثة وقع السارح بها الخدم الثاني
باللزم بوجه الشرعي وعلى معنى مسجلاً لان المحكوم به يكتب في سجل الثاني (قوله ومن حكمه يطلان
الوقف) السهم في ثلثه الى اطلاقه في عبارة الرازي من حكمه جهة بيع الوقف اه والظاهر أن اقام
بطلان الوقف يكون بعبارة تأمل (قوله كما حقه المست) حيث ذكرنا هذا من مبيات على قول الامام وسما
بعدد روم الوقف قبل التسهيل بل هو صحيح على قولهما أي بما لوقوعه في مصلحة يذهب به صريح باقي ايراد
ويؤيده قول قارئ الهداية اذ ارجع الوقف عما وقفه قبل اقامه بلزومه مع هذه لكن التثني على خلافه وأنه
يلزم ملاحكم ومع ذلك اذا قضى جهة الرجوع فاض حتى سمع ونفذ واقعه تأييداً على جهة آخرى وحكم
به حاكم سمع وزم وصار المذهب الثاني تأييداً بالحكم اه وبه يندفع ما ذكره العلامة قاسم ومن تبعه من عدم
النفاذ مع اقامته فساداً بالرجوع اه وليس كذلك لما في السراجية من صحة أن الذي يفتى بقول الامام على
الاطلاق ثم يقول ابي يوسف يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ولا يفتى في هذا يقول الامام
معصية أيضاً فقد جرم به بعض أصحاب المتون ولم يقولوا على غير وجهه ابي يزن في بعض مؤيداته واذا كان
في المسئلة قولان معصيان يجوز اتمامه واذا قاما بهما هذا حصل ما ذكره المصنف وفيه تدرج انب
المذهب مطروحة على ترجيح قولهما بلزومه بلا حكم وبانه المقتضى به وفي الشيخ أنه الحق كما مر على الثاني والثاني
العمل به وأما قوله جرم به بعض أصحاب المتون الخ فيه انهم ذكروا قول الامام راون المتون وموعه
لقل مذهبه ثم ذكرنا قولهما وفرعوا عليه وأما قول السراجية ان المقتضى يفتى بقول الامام على الاطلاق
ولا يتغير فذا في غير ما سرح أهل المذهب بترجيح خلافه ولا نقول انهم يفتي بغيره وانما أن أهل الاجتهاد
في المذهب رجحوا قولهما فعلى اتباع ترجيحهم والا كان عبثاً كما رجحوا قولهما في المراجعة والخبر ثبت أن قوله
مرجوح واقضاء بالارجوح غير صحيح وأما ما أفتى به قارئ الهداية فقد نفى نفسه بخلافه وقد كان المتون

على قولهما انه لا يشترط لزومه شيء مما شرطه أبو حنيفة فعلى هذا الوقف هو الاول وما فعله ثانيا لا اعتبار به
الا ان شرطه في وقته اه وعن هذا قال في البحر ولو قضى الحنفى بصحته يبعه فحكمه باطل لانه لا يصح
الاباحي الماتى به فهو مزيل بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية فالبيع باطل ولو قضى الثاني
بصحته وفدأفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به قارى الهداية من صحة الحكم ببيعته قبل الحكم بوقته فمحمول
على أن الثاني مجتهد أو سهو منه اه قافهم (تنبيه) مرسى كلام القنية المذكور أن البيع باطل لا فائدة
قال المقدسى في شرحه وقد وقع فيه اختلاف وأفتى بعض مشايخ العصر بفساده ورتب عليه ملك المشتري اياه
والصحيح انه باطل وقد بينا ذلك في رسالة لما وقع الاختلاف في البلاد الرومية وأفتى من فيها بسريان الفساد
اذا بيع ملك ووقف صنقة واحدة وخالفه شيخنا السيد الشريف محي الدين الشهر بمعلول أمير وألق جماعة
من المصريين رسائل في ذلك حتى الشافعية كالشيخ ناصر الدين الطبرلاوى لما وقع بين قاضى القضاة نور الدين
الطرابلسى وقاضى القضاة محي الدين ابن الياس اه (قوله وأفتى به) أى المصنف فى فتاواه (قوله بعبارة
الشيخ) أى صاحب البحر فى فتاواه وقد علمت أنه فى بحره ما ارتضاء (قوله لكن حله فى النهر) أى بعبارة البحر
كما علمت ومثل الثاني المجتهد من قديمى تدايراه أفاده ح (قوله لا يبعه يبعه) يشهد أن إطلاق الثاني
بيع الوقف لغير الوارث حكم بطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث غايته أن يبع غير الوارث باطل لانه باع
ملك الغير لكن يغنى أن يكون البيع صحيحا موقوفا على اجازة الوارث كما لا يخفى اه ح لكن ليس فى كلام
الشارح ما يوجب البطلان لأن قوله لا يبعه وقوله لا يجوز لا يقتضيه وليس فى كلامه أيضا ما يقتضى بطلان
الوقف بمجرد إطلاق الثاني بعبارة الوارث وقوله لانه اذا بطل يعنى بعد البيع (قوله لما فى العمارة باع
القيم الخ) يغنى أن يكون هذا فى صورة الاستبدال اه ح وعليه فالمراد بالمسوخ الشرعى وجود شرائط
الاستبدال وقيد بامر الثاني لأن الاستبدال اذا لم بشرطه الواقف لا يجوز لغير الثاني كما مر (قوله وأما
المسجل الخ) ظاهره أنه مقابل قول المتن غير المسجل فيكون المراد به انحكم بلزومه وهذا الاشبه فى عدم صحة
بيعه ما لم يصل الى حال يجوز استبداله وأما لو انقطع ثبوته فى المصنف أن الاوقاف التى تقام أمرها ومات
شهودها فما كان لها رسوم فى دواوين القضاة وهى فى أيديهم أجزأت على رسومها الموجودة فى دواوينهم
استسما اذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم فى دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان من أثبت
حقا حكم له به اه وسأبقى تمامه فى انشروع (قوله الوقف فى مرض موته كهيئة فيه) أى فى مرض الموت
أقول الا أنه اذا وقف على بعض الورثة ولم يجزه باقهم لا يطل أصله وانما يطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة
دون بعض فيصرف على قدر مواريتهم عن الاوقاف مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه
الواقف لانه وصية ترجع الى النشأ وليس كوصية لوارث لا يطل أصله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى
فتنبه لهذه الدققة شربلاية وقد مناهم الكلام عليه عند قول المصنف او بالموت (قوله من الثلث مع
القبض) خبر ثان عن قوله الوقف او معلق بمحذوف وعبارة الدرر فيعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من
القبض والافراز اه وأصله فى الخاتمة حيث قال فيها قال الشيخ الامام ابن الفضل الوقف على ثلاثة أوجه
أما فى الصحة أو فى المرض أو بعد الموت فالقبض والافراز شرط فى الاول كالهامة دون الثالث لانه وصية وأما الثانى
فكما لا قول وان كان يعتبر من الثلث كالهامة فى المرض وذكر الطحاوى أنه كالمصنف الى ما بعد الموت وذكر
السرخسى أن الصحيح أنه كوقف الصحة حتى لا يمنع الارث عند أبي حنيفة ولا يلزم الا أن يقول فى حياته وبعد
بماقى اه ملخصا به علم أن المراد بالقبض قبض المتولى وهو مبنى على قول محمد باشرط التسليم والافراز كما مر
بيانه وأن الخلاف فى كون وقف المرض كوقف الصحة أو كالمصنف الى ما بعد الموت ثمرة فى كونه لا يلزم على قول
الامام فاذا مات يورث عنه كوقف الصحة او يلزم فلا يورث كالمصنف وحيث مشى الشارح على ترجيح قول
أبى يوسف بعدم اشتراط القبض كان الاولى له حذف قوله مع القبض ولثلايوهم أن المراد قبض الموقوف عليه
(قوله او اجازة الوارث) أى وان لم يخرج من الثلث (قوله والابطل) الا أن يظهر له مال آخر اعصاف
وخاتمة (قوله ولو اجازة البعض) أى بعض الورثة جاز بقدره أى تعدى ما زاد على الثلث بقدر ما اجاز وبطل
باقى ما زاد وصورته لو كان ماله تسعة ووقف فى مرضه ستة ومات عن ثلاثة أولاد فأجاز أحدهم فخذى واحد

مه ١
بيع الوقف باطل لا فاسد

وأفتى به تبعاً لشيخه وقارى
الله اية والملا أبى السعود قلت
أكن حله فى النهر على الثاني المجتهد
فراجع به (ولو) أطلق الثاني
البيع (لغيره) أى غير الوارث
(لا) يبعه يبعه لانه اذا بطل عاد
الى ملك الوارث وبيع ملك الغير
لا يجوز درر يعنى بغير طريق
شربى لما فى العمادية باع القيم
الوقف بامر الثاني ورأيه جاز
فان وأما المسجل لوانقطع ثبوته
رأى أراد أولاد الواقف ابطاله فقال
المذنبى أبو السعود فى معروضاته ٢
قد منع القضاة من استماع هذه
الدعوى انتهى فليحفظ (الوقف
فى مرض موته كهيئة فيه) من ٣
الثلث مع القبض (فان خرج)
الوقف (من الثلث او اجازة
الوارث فخذى الكل والابطل
فى الزائد على الثلث) ولو اجاز
البعض جاز بغيره

مه ٢
فى الوعد اذا انقطع ثبوته

٣ مطلب
الوقف فى مرض الموت

فيصح الوقت من اربعة وسياقي في كتاب الزمانيات اجاز البعض ورد البعض بزعلي الجبر بقدر حصته وسياقي
 سانه ان شاء الله تعالى (قوله وبطل وقف رهن معسر) فيه مسامحة والمراد انه سيطلق في الاسعاف وغيره
 لو وقف المرهون بعد تسليمه صح وأجبره الثاني على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا ابطال الوقت
 وباعه فيما عليه اه وكذا لو مات قان عن وقام عاد الى الجهة والبيع وبطل الوقت كما في الفتح (قوله
 ومريض مديون بمحيط) أي بدين محيط بماله فنه يساع ويقتصر الوقت بغيره ويأتي محترزا فيحيط وفي ط
 عن الفواكه البدرية الذين اغبط باله كمانع من تقوذا الاغناق والايقاف والوصية بالنال والمحاباة في عقود
 العوض في مرض الموت الا باجزة الدائنين وكذا يمنع من انتقال الملك الى الورثة فيبيع نصرة فقهه الا بالاجزة
 اه (قوله بخلاف صحيح) أي وقف مديون صحجة نه يصح ولو قصد به المماطلة لانه صار فملا ككاي اضع
 الوسائل عن الذخيرة في الفتح وهو لازم لا يقتضيه ارباب المديون اذا كن قسلا الجبر بالانفاق لانه لم يعلم
 حقه بالعين في حال صحته اه وبه أفق في الخبرية من البيوع وذكر انه أفق في ابن نجيم وسياقي فيه كلام
 عن المروحات (قوله لو قبل الجبر) أما بعده فلا يصح وقد سأل أول الباب عده قوله وشروطه شرط ما
 التبرعات عن الفتح انه لو وقفه على نفسه ثم على جهة لا يقطع بانقي أن يسه على قول أبي يوسف المصنف وعده
 الكل اذا حكم به حاكم اه وتقدم هناك الكلام عليه وحاصله ان وقفه على نفسه ليس تبرعا بل ان عدم
 صحة وقف المحور انما يظهر في قولها ما يصح من الرضا على قوله لانه لم يرى صحة تبرع في نفسه
 وفدا وعن هذا معضن القضاء بصدقه لان القضاء شحده لا يرفع الخلاف لوقوع الخلاف في نفس
 القضاء كما سرح به في الهداية فصح الحكم بصدقه عند عدم ما يصح وقفه على احكام بلرومه مشاكي
 لان الامام وان قل بصدقه تصرفه لكنه لا يقول بلروم الوقت والتايل بلرومه لا يقول بصدقه تصرف المحور
 فيصير الحكم بلروم وقفه مكرما من مذهب هذا حاصل ما ذكره في اضع الوسائل وأجاب عنه بأنه في منية
 المنقح جوزا الملاق وقد مناه فيه عند السلام على وقف المشاع (قوله فن شرط وقاديريه) أي
 وقفه على نفسه وشرط وفده منه كفي فتاوى ابن نجيم وحده الشارح استعمله بالمقابل وهو قوله ولو وقفه
 على غيره اه ح (قوله يوفى من امصل عن كتابه) أي اذا صل من غلة الوقف شي عن فوته فدهر ماء
 أن يأخذوا منه لان الغلة بقيت على ملكه ذخيرة (قوله لوله ورثة) أي وفيه مبر وافضوله والاثني وان
 لم يكن له ورثة او كن وأجازوا اه ح (قوله فلو باعها الثاني) أي في صورة الغبط اه ح (قوله
 أي ولا يسطل) بالبناء المجهول وهذا نصه في بانه يوم أي وان لم يمت عن حال يوفى بما عليه من الدين فان
 الوقف بغير أي طلة الثاني ويدهنه ينقول شربلا في شرح الوهابية وحدا يعاقب عتق العبد الرهن
 لا يساع ويسمي في الدين ان لم يرد على يمينه ولا طل العتق ويحق فاضل فقال ينبغي أن لا طل الوقف ويؤخذ
 من غلته لوفاء الدين كعباية العبد اذ لم يتدبر زمن واخضع بينهما التحريم فان الوقف شعر برعن النسخ
 وتعلق حق الغير بشي من ربه كعباية العبد بل انه أمكن اذ قد يموت العبد قبل اداء العباية والعقار باق
 رعباية لمصلحة طلبة اه ما في شرح الوهابية قلت وفيه سر لنهور العرق بمر الوقت والمسد فان
 العتق عند لازم واستهلاك الرهن من كل وجه بخلاف الوقف فانه حس العين على ملك الواقف والتصدق
 بالمسقة عند الامام وهذا يوم انشأ بديوامه لقائه على ملكه وقد وقع الخلاف في عود المالك الواقف بعد
 خراجه وفي جواز بيعه اذا املكه القاضي للواقف او وارثه كما مر بخلاف العبد بعد العتق فانه لا خلاف في عدم
 عوده الى الملك فلذا كان الوقف موقوفه على السكك فاذا افسكه فقد وان لم يفسكه حتى مات وترك مالا فنه يفتد
 منه وان لم يترك مالا لا يطل ابعدر الفسكال من العبد وانه والمنفعة كل الكسب خرجة عن الرهن فان
 الذي كان للمرتن فيه حق الحبس اعماه والعين وإنما لعبد فلا يمكن رده بعد العتق الى الملك بوجه فلهذا سمي
 ولان العتق من اول الامر صدر من غير موقوف بخلاف الوقف هذا ما طهر في (قوله اوله له يميل)
 حكاية قول آخر فليست اوفيه لتصير لكن عمت أن هذا القول بحث غريب وقول وأنه قياس مع الفارق
 فهو غير مقبول (قوله قلت اكر الخ) استدركنا على قوله بخلاف صحيح اه ح والاقرب انه استدركنا
 على ما في الوهابية فانه في معناه (قوله فأجاب لا يصح ولا يبرم الخ) هذا اشفاق لصريح الممول

مطل

في وقف الراهن والمريض المديون

وبطل وقف رهن معسر ومريض
 مديون بخلاف صحيح لو قبل
 الجبر فان شرط وفده منه من غلته
 صح وان لم يشترط يوفى من الناصر
 عن كتابه بلاسرف ولو وقفه
 على غيره فعليه ان يجعله خاصة
 فتاوى ابن نجيم قلت قد يمحيط لان
 خبر المبط يوز في اثبات ما في هذه
 الدين لوله ورثة والافق كونه ولو
 راعها الثاني ثم طهر ما لم يرى
 به أرض بالها وتامره في
 الاسعاف في باب وقف الرهن
 وفي الوهابية

وان وقف المرهون فانه كغيره
 فان مات عن غير قى لا يغير
 أي والافضل اوله له يميل
 فليأتى قبل الكسب وهو وصات
 المنقح أبي المود - مثل من
 وقف على أولاده وهر من
 المديون هل يصح له ان يبيع
 ولا يلزم وانفسلة بموعون من
 الحكم وان يميل الوقف بالمدار
 ما شغل بالدين انتهى فمحيط

كما قد ساء عن الذخيرة والفتح إلا أن يخص بالمرضى المديون وعجالة الفتاوى الاسمايلية لا يتخذ القاضي هذا الوقف ويجبر الواقف على بيعه ووفاء دينه والقضاء ممنوعون عن تنفيذ كما أفاده المولى أبو السعود اه
وهذا التعبير أظهر وحاصله أن القاضي إذا منعه السلطان عن الحكم به كان حكمه باطلا لانه وصكيل عنه
وقد نهى الموكل صيانة لاموال الناس ويكون جبره على بيعه من قبيل اطلاق القاضي بيع وقف لم يسجل
وقدم الكلام فيه وينبغي ترجيح بطلان الوقف بذلك للضرورة (قوله اول الاغنياء ثم الفقهاء) أما للاغنياء
فقط فلم يجز لانه ليس بقربة كما مر أول الباب (قوله كما جرد الخ) وكذا مصاحف مساجد وكتب مدارس
كما هو ظاهر ما مر عند قوله ومنقول فيه تعامل (قوله لاحتياج الكل لذلك) أى للتزول في الخمان
والشرب من السقاية الخ زاد في الهداية أن الفارق بين الموقوف لليلة وبين هذا هو العرف فان أهل العرف
يريدون بذلك في الغلة للشراء وفي غيرها التسوية بينهم وبين الاغنياء (قوله بخلاف الادوية) أى الموقوفة
في التمارخانة فان الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية فان العطشان لو ترك شرب الماء يأنم ولو ترك المريض
التداوى لا يأنم أفاده ح عن المنع (قوله فيدخل الاغنياء تبعاً) هذا في التعميم أما في النصيص
فهم مقصودون اه ح (قوله وبأنه أخرجه من يده) أى سلمه الى المتولى على قول محمد بأن ذلك شرط
وقوله صحيح يعني عنه لأن صحة الوقف بائنه شرطه (قوله ووارثه يعلم خلافه) أى انه لم يقفه ولم يخرج
من يده درر (قوله قضاء) أما في الديانة فتسمع دعواه يعني يسوغ له السعي في ابطاله وأخذ نفسه حيث علم
أن اقرار موثره كاذب في نفس الامر وأنه باق على ملكه لأن الحكم بجوازه انما هو بناء على ما أقر به لا على
نفس الامر (قوله وبطل اوقاف امرئ بارتداده الخ) لا محمل لذكره هنا وعله أول الباب وقد ذكره هناك عن
الفتح وحاصله مسئلتان * احدهما لو وقف ثم ارتد والعاذ بالله تعالى بطل وقفه وان عاد الى الاسلام ما لم يعد
وقفه بعد عودته لحبوطه بالردة ونظر فيه ابن الشحنة في شرحه بأن الحبوط في ابطال الثواب لا فيما يتعلق به
حق الفقهاء وأجاب الشربلالي في شرحه بما في الاسعاف من انه لما جعل آخره للمساكين وذلك قربة فبطل
اه قلت وهذا الجواب غير ملاق للسؤال وانما ذكره في الاسعاف جواباً عن سؤال آخر وهو أنه اذا وقفه
على قوم باعياهم لم يكن قربة فأجاب بما ذكر فالجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء قربة باقية الى حال الردة
والردة تبطل القربة التي قارنها كالأردة في حال صلاته او صومه بخلاف ما اذا ارتد بعد صلاته او صيامه فانه
لا يبطل نفس الفعل بل ثوابه فقط وأما حق الفقهاء فانما هو في الصدقة فقط فاذا بطل التصديق الذي هو معنى
الوقف بطل حكمه ثمنا وان كان لا يمكن ابطاله قصداً كما يطل في خراب الوقف وخروجه عن المنفعة هذا
ما ظهر لي فافهم * الثانية لو وقف في حال ردته فهو موقوف عند الامام فان عاد الى الاسلام صح والابان مات
او قتل على ردته او حكم بالحاقه بطل ولا رواية فيه عن أبي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين
انتقل الى دينهم ويصح وقف المرتدة لانها لا تنتقل الا أن يكون على حج أو عمرة ونحو ذلك فلا يجوز كما في شرح
الوهابية ملخصاً (قوله لخال ارتداد) منصوب على التصرفية متعلق باسم لا وأجدر رأى أحق خبرها
والمعنى لا يكون الوقف حال الردة أحق بالبطلان من الوقف قبلها بل ذالذ أحق بالبطلان لعدم توقفه هذا
ما ظهر لي فافهم والله سبحانه اعلم

• (فصل) •

هذا الفصل مشتمل على بيان أحكام اجارة الوقف ونقصه والشهادة عليه والدعوى به والمتولى عليه وما يتبع
ذلك وزاد فيه الشارح فروعاً مهمة وفوائد جمة (قوله يراعى شرط الواقف في اجارته) أى وغيره لما سألني
في الفروع من أن شرط الواقف كنص الشارع كما سيأتي بيانه في مسائل تقدمت (قوله فلم يزد القيم
الخ) يعني اذا شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها وكانت اجارتها
أكثر من سنة انفع للفقراء فليس للتيم أن يؤجرها أكثر من سنة بل يرفع الامر للقاضي حتى يؤجرها لانه
ولاية النظر للفقراء والغائب والميت وان لم يشترط الواقف قهراً ذلك بلا اذن القاضي كما في المنع عن الخائنة
ولو استثنى فقال لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء فانه لا يرد ذلك اذا رآه خيراً بلا اذن القاضي اسعاف

(قوله)

مطل
في وقف المرتدة

(الوقف) على ثلاثة أوجه (أما
للشراء اولاً اغنياء ثم الفقهاء
او بسوى فيه الفقهاء كرباط
وخان ومقابر وسقايات وقناطر
ونحو ذلك) كما جرد وطواحين
وطست لاحتياج الكل لذلك
بخلاف الادوية فلم يجز لغنى بلا
تعميم او تنصيص فيدخل
الاغنياء تبعاً للشراء قسمة (فرع)
أقر بوقف صحيح وبأنه أخرجه
من يده ووارثه يعلم خلافه جاز
الوقف ولا تسمع دعوى وارثه
قضاء درر وفي الوهبانية

وتبطل اوقاف امرئ بارتداده
لحال ارتداد منه لا وقف اجدر
(فصل) يراعى شرط الواقف
في اجارته) فلم يزد القيم بل القاضي

(قوله لنفير) أي فيما إذا كان الوقف على الفقراء ومثله الوقف على المسجد وكذا الوقف على أولاد الزاوية
 لأن منهم الفقير والغائب بل ومن لم يخلق عند الإجارة (قوله وغائب وميت) فإنه يحذف نقطة وما
 المقود وما المبت إلى أن يظهر له وارث أو وصي (قوله وقيل تقيد بسنة) لأن المدة إذا كانت تؤدي إلى
 إبطال الوقف فإن من رآه يتصرف فيها تصرف الملاك على طول الزمان بظنه مالكاً اسعاف (قوله مطلقاً)
 أي في الدار والارض ح (قوله وثلاث سنين في الارض) أي إذا كان لا يمكن المستأجر من الزراعة
 فيها إلا في الثلاث كما قدمه المصنف نعمان درر حيث قال يعني أن الارض إن كانت مما ترعى في كل سنين مرة
 أو في كل ثلاث كان له أن يؤجرها مدة يمكن فيها من الزراعة اهـ ومثله في الاسعاف وكذا في الغاية لكن
 ذكر فيها بعد ذلك قوله وعن الامام أبي حفص البخاري أنه كان يجبر اجارة الضباع ثلاث سنين فإن أجراً أكثر
 اختلفوا فيه وأما كثر ما يبلغ لا يجوز وقال غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يظله وبه أخذ السببه
 أبو البت اهـ وظاهره جواز الثلاث بلا فصل تأمل وأن يختار انقبه جواز الاكثر وإن كان له أن يباينها
 أي إذا كان أنفع للوقف ثم رأيت الشربلالي أعترض على الدرر بأنه أخرج المتن عن ظاهره وانقضى على
 إطلاق المتن كما أطلقه شارح الجمع وهو قول الامام أبي حفص الكبير اهـ واعلم أن المدة في هذه النسخة أقوال
 ذكرها العلامة قناني زاده في رسالته أحدها قول المتقدمين عدم تدبير الاجارة مدة ورجمه في أضغ الوسائل
 والمفتي به ما ذكره المصنف خوفاً من ضباع الوقف كما علمت (قوله الا إذا كانت المصلحة بخلاف ذلك) هذا
 أحد الأقوال الثمانية وهو ما ذكره الصدر الشهيد من أن اختار أنه لا يجوز في الدور أكثر من سنة الا إذا كانت
 المصلحة في الجواز وفي الضباع يجوز في ثلاث سنين الا إذا كانت المصلحة في عدم الجواز وهذا أمر يختلف
 باختلاف المواضع واختلاف الزمان اهـ وعزاء المصنف الى أضغ الوسائل وأشار الشارح الى أنه
 لا يجزئ ما في المتن لأن أصل عدول المتأخرين عن قول المتقدمين بعدم التوقيت الى التوقيت المأهول بسبب
 الخوف على الوقف فذات المصلحة الزيادة والنقص انتهت وهو يوفق حسن ومن فرق ذلك
 ما في الاسعاف دار رجل فيها موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس في يد المتولى شيء من غلة الوقف وأراد
 صاحب الدار استخباره مدة طويله فلو أن مكان ذلك الموضع مملوك الى الطابق الا أنهم لا يجوز له
 أن يؤجره مدة طويله لأن فيه إبطال الوقف وإن لم يكن له مصلحتهم اهـ وفي فتاوى قاضي الهداية
 إذا لم يحصل عمارة الوقف لم يرفع الامر للمالك يؤجره أكثر اهـ أي إذا أتيح له عمارته من أجرنه
 يؤجره أخيراً مدة طويله بقدر ما يعمر به (نبيه) مثل ما ذكر من التقيد بما إذا كان المؤجر غير لواقف
 لما في الفتية أجرة الواصف عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصر فآجر انقضى الاجارة ويرجع بمابق
 في تركه الميت اهـ تأمل ثم إن أرض النبي في حكم أرض الوقف كما ذكره في الجوهره وفتي به صاحب
 البحر والمصنف وكذا أرض بيت المال كما أفتي به في الخيرية وقول من كتاب الدعوى إن أراد بيت المال
 جرت على رقبتهما أحكام الوقوف المؤبدة (قوله ولو احتيج لذلك) أي لا يجازي الى مدة زائدة عن التقدير
 المذكور أي بأن لم يحصل عمارة الوقف الا بملك كما ذكرناه أنما عن قاضي الهداية (قوله بعد عقود) أي
 عقود مترادفة كل عقد سنة بكدا خاتمة والظاهر أن هذا في الارض فيصنع كل عقد ثلاث سنين
 وصورة ذلك أن يقول أجرة الدار فلانية سنة تسع وأربعين بكدا وأجرة اياها سنة سبعين بكدا وأجرة
 اياها سنة احدى وخمسين بكدا وهكذا الى تمام المدة (قوله والتاسي لا) أي لا يكون لزماً وأراد بالتاسي ما عدا
 العقد الاول لأن جميع ما عداه مضاف لكن قال قاضي خان وذكر خمس الأئمة الشرخشي أن الاجارة مضافة
 تكون لازمة في احدى الزوايتين وهو الصحيح وأما اعتراض قاضي خان قواههم إن احتاج انقبه الى تهليل
 الاجارة بعقد عقود مترادفة بأنهم أجمعوا على أن الاجارة لا تمت في الاجارة المضافة بشئ من اطلاق تهليل أي
 فكور للمستأجر الرجوع بما عدا من الاجارة فلا يكون هذا العقد مقيداً بالاجابة العلامة قناني زاده
 بأن رواية عدم لزوم الاجارة المضافة معصية أيضاً وبأن قاضي خان نفسه أجاب في كتاب الاجارات عن الثاني
 بقوله لكن يجاب عنه بأن ملك الاجارة عند تهليله روايتان فيؤخذ برواية الملك حال العارية وهذا يثبت
 دعواه الاجماع هنا قلت وقد ذكر الشارح في أواسر كتاب الاجارة أن رواية عدم لزوم تأييد بأن عاين

لأنه ولاية الدار انقضى موقوف
 وصيت (قوله أو جعل الواصف
 مقيداً قبل اطلاق) الزيادة للقيم
 (وقيل تقيد بسنة) مطلقاً (وبها)
 أي بالسنة (يفتي في الدار وثلاث
 سنين في الارض) الا اذا
 كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا
 مما يختلف زماناً وموضعاً وفي
 العراية لراي الخ لندت به عند
 عقود الجوار العقد الزمان وما
 لأنه ما جروا الثاني لأنه مضاف

مطلوب
 أرض اليتيم وأرض بيت المال
 في حكم أرض الوقف

مطلوب
 في اجارة الطويلة بعقد

مطلوب
 في لزوم الاجارة المضافة

قلت لكن قال أبو جعفر القنوي
على ابطال الاجارة الطويلة ولو
بعقود ذكره انكرمان في الباب
الناس عشر وأقره قدرى افندى
وسيجي في الاجارة (ويؤجر) أجر
(المثل) في (لا يجوز) (بالاقل)
ولو هو المستحق قارى الهداية
الابتصان يسيرا واذا لم يرغب فيه
الاباقل اشباه (فلورخص
أجره) بعد العقد (لا يفسخ
العقد) للزوم الضرر (ولو زاد) أجره
(على أجر مثله

٢١ مطلب
لا يصح اجارة الوقف باقل من
اجرة المثل الا عن ضرورة

٢٢ مطلب
في استئجار الدار المرصدة بدون
اجرة المثل

مطلب
ليس لناظر الاقالة
مطلب
في لو زاد أجر المثل بعد العقد زيادة
فاحشة

القنوي أى فتكون أصح التصحيحين لأن لفظ القنوي في التصحيح أقوى لكن أنت خير بأن رواية عدم لزوم
هنا لا تنفع لأنه ثبت للمستأجر التمسك بغيره بما عمله من الاجرة وان قلنا انها غلظ بالتجمل فينبغي هنا ترجيح
رواية اللزوم للحاجة نظير ما قاله فاضل خان في رواية المثل (قوله القنوي على ابطال الاجارة الطويلة
ولو بعقود) أى لتحقق المذور المأثر فيها وهو أن طول المدة يؤدى الى ابطال الوقف كما في الذخيرة قلت لكن
الكلام هنا عند الحاجة فاذا اضطر الى ذلك الحاجة عمارة الوقف بتجمل أجره سنين مستقبلة يزول المذور
الموهوم عند وجود الضرر المتحقق فالظاهر تخصيصه بطلان هذه الاجارة بما عدا هذه الصورة وهو جعلها
حيلة لتطويل المدة فتدبر ثم رأيت ط نقل عن الهندية أن بعض المكائين أرادوا بهذه الاجارة ابقاء الوقف
في يد المستأجر أكثر من سنة فقال النقيب ابو جعفر انما بطلها صيانة للوقف وعليه القنوي كذا في المنعرات
اه ملخصا وأنت خير بأن هذا دليل على ما قلنا من أن ابطالها عند عدم الحاجة فلا يناسب ذكره هنا فافهم
(قوله فلا يجوز بالاقل) أى لا يصح اذا كان بغبن فاحش كما يأتى قال في جامع الفصولين الا عن ضرورة
وفي فتاوى الحنفى شرط اجارة الوقف بدون أجره المثل اذا نابه نأبه او كان دين اه قلت ويؤخذ منه
وبما عزا للاشياء جو از اجارة الدار التي عليها مرصدة بدون أجره المثل ووجه ذلك أن المرصدين على الوقف
ينفقه المستأجر لعمارة الدار لعدم مال حاصل في الوقف فاذا زادت أجره مثلها بهذه العمارة التي صارت
لوقف لا تترحم الزيادة لانه اذا أراد الناظر ايجار هذه الدار ان يدفع ذلك المرصدا صاحب لا يرضى باستئجارها
باجرة مثلها الا ان لكن أفتى في الخبرية بلزوم الاجرة الزائدة ولعله تحول على ما اذا كان في الوقف مال وأراد
الناظر دفع المرصدة منه حينئذ لا شك في لزوم الزيادة فتأمل (قوله ولو هو المستحق) النعيم راجع للمؤجر
وعبارة قارى الهداية سئل عن مستحق لوقف عليه هو ناظره أجره بدون أجره المثل هل يصح ذلك فأجاب
لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لما يصل اليه من الضرر للوقف بالاجرة اه أى لا يحتمل موته فينصرف عنه بعده
من المستحقين ويرى بما ينصرف رالوقف أيضا الا ان اذا كان محتاجا للتعمير أو ما يوجب في بعض نسخ الشرح من
قوله لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اه فهو غير ظاهر لانها لا تفسخ بموت الناظر
على أن الضرر انما هو في ابقائها بالاجرة القليلة لاني فسخها لانها اذا فسخت توجب باجر المثل فلا ينصرف راحد
تأمل ولا يجوز ارجاع النعيم في قوله ولو هو المستحق الى المستأجر اذا الطاهر أنه لا يضر فيه على أحد بعده
لانفساخها بموته فافهم (قوله الابتصان يسيرا) هو ما يتغابن الناس فيه اسعاف أى ما يقبلونه ولا يعتدونه
غيبنا (قوله لا يفسخ العقد) أى لو طلب المستأجر فسخه لا يجيبه الناظر للزوم الضرر على الوقف قال
في الفتح وليس له الاقالة الا ان كانت أصل للوقف (قوله ولو زاد أجره) أى بعد العقد على أجر مثله أى
الذى كان وقت العقد وقيد في الحواصى القديس الزيادة بالقاحشة قال في البحر وهو يدل على عدم نفعها
باليسيرة ولعل المراد بالقاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كما مر في طرف النقصان والواحد في العشرة يتغابن الناس
فيه كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت أجره دار عشرة مثلا وزاد أجر مثلها
واحد فانهم لا تنقض كالأجر المتولى يتبعها فلا تنقض بخلاف الدرهمين في الطرفين اه قلت لكن
نقل البيهقي وغيره عن الحواصى الحصرى أن الزيادة القاحشة مقدارها نصف ما أجره أولا اه وأنت
خير بأن هذا يراد ما يجسه في البحر ثم في اجارات الخيرية ما يفيد أن المراد بها قدر الخمس وهو عين ما يجسه في البحر
وفي الخلاصة ان أجره المتولى باجر مثله او بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه لا تفسخ الاجارة وان جاء آخر زاد
في الاجرة درهمين في عشرة فهو يسير حتى لو أجر بثمانية وأجر مثله عشرة لا تفسخ اه فهذا صريح
في أن الخمس قليل في طرف الزيادة والنقصان فلا تفسخ به الاجارة لكن في وكالة البحر عن السراج أن ما يتغابن
الناس فيه نصف العشر أو أقل فلوا أكثر فلا تم نقل بعده فصلا وهو أن ما يتغابن الناس فيه في العروض نصف
العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما خرج عنه فهو مما لا يتغابن فيه ووجهه كثرة التصرف
في العروض وقلته في العقار وتوسطه في الحيوان وكثرة العين لقله التصرف فيه هذا يؤيد بحث البحر هنا وعليه
عمل الناس اليوم وانظر ما في جامع الفصولين آخر الفصل السابع والعشرين فانه نقل التفصيل ثم قال وقيل
ما لا يدخل تحت تقويم المتقويمين مما ليس له قيمة معلومة فلو علمت كقيم شراء يسير الغبن لا ينفذ على الموكل

وبه يبقى وتقل انظر الرمي في حاشيته عليه عن البحر والمخ وغيرهما أن الأخير هو الصحيح قلت والتظاهر أن
 القول بالتفصيل بيان لهذا القول تأمل (تنبيه) حرر في البحر أن طريق علم القاضي بالزيادة أن يجمع رجلان
 من أهل البصر والامانة فيؤخذ بقوله ما معا عند محمد وعندهما قول الواحد يكفي اهـ (قوله قبل بمقدار ما
 أي مع المستأجر الأول كآية عليه بعده وقوله به أي بأجر المثل والمراد أنه يجدد العقد بالاجرة الزائدة والتظاهر
 أن قبول المستأجر الزيادة يكفي عن تجديد العقد (قوله في الاشياء الخ) هو عين ما في المتن لكنه نقله لا مور
 حكمت عنها المتن أولها أنه ليس المراد بالزيادة ما يشتمل زيادة تعنت أي اشتراط من واحد أو اثنين فانها
 غير مقبولة بل المراد أن تزيد في نفسها عند الكل كما سرح به الاستصحابي وأما أن الزيادة من نفس الوقف
 لا من عمارة المستأجر بماله لنفسه كافي الأرض المتكررة لأجل العمارة كما مر قبل الفصل ثانياً بالتحقيق بأنه به
 يبقى فإنه أقوى ثانياً أنه لا يفسخ العقد بمجرد الزيادة بل يفسخه المتولى كما حرره في أنفع الوسائل وقان قال
 امتنع بفسخه القاضي رابعاً لأنه قبل التسليم لا يجب الا المسمى وانما يجب الزيادة بعده (قوله وقيل لا يفسخ
 به ثانياً) أي لا يفسخ ولا يعقد بناء على أن أجرة المثل يعتبر وقت العقد وهذا رواية فتاوى عمدة وعليها مني
 في التنبيس صاحب الهداية والاسعاف والاولى رواية شرح الطحاوي بناء على أن الاجارة تنعقد شيئاً
 فشيئاً والوقف يجب له النظر (قوله والمستأجر الأول أولى الخ) تنبيه لقوله يعقد ثانياً والمراد اذا كان
 مستأجر الاجارة صحيحة والا فلا حق له وقيل الزيادة وبمخرج كافي البحر وقوله اذا قبل الزيادة أي الزيادة المعتمة
 عند الكل كما مر ثانياً فان قلناه فهو الا حق والآخرها من الثاني اذا كانت الأرض حالية من الرراة
 والاوجب الزيادة على المستأجر الأول من وتعالى أن يستحصل الزرع لأن شغلها بعلقه يمنع من صحة
 اجبارها لغيره فإذا استحصل دفع وأجر من غيره وكذا لو كان في فيها وعرس لكن هاتين إلى انهما العقدة لانه
 لا نهاية معلومة لتمام والعراض بخلاف الزرع فإذا هي العقدة تدمر بيان قبل الفصل في قوله وأما حكم
 الزيادة في الأرض المتكررة المحذورة من الماسب ذكرها (تنبيه) قد علم مما قرأناه أن قولهم ان
 المستأجر الأول أولى انما هو فيما اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة قبل فراغ اجرة وقد قبل الزيادة أما اذا
 فرغت مدته فليس بأولى الا اذا كان له فيها حق التراب وهو المسمى بالكردار على ما قدمناه مبسوطاً في مسئلة
 الأرض المتكررة من أن له الاستبقاء بأجرة المثل دفعاً للضرر عنه مع عدم الضرر على الوقف وأن هذا مستثنى
 من اطلاق عبارات المتون والنسوخ انقضاء لوجوب اقطع والتسليم بعدم متى مدة الاجارة هداوجه كونه
 أحق بالاستئجار من غيره وأما وجهه في مسئلة زيادة اجرة المثل في أثناء المدة فهو أن مدة اجارته فانه
 لم تنقض وقد عرض في أثناء ما يوسع انسخ وهو الزيادة العارضة فإذا قلنا بورني مدتها كان أولى
 من غيره لزوال ذلك الموضع في أثناء مدته فلا يوسع فسخها واجبارها لغيره بل تؤجر منه بالزيادة المدكورة
 الى تمام مدته ثم يؤجرها بآخر الوقف لم أراد وان قبل المستأجر الأول الزيادة لزوال علة الاحتية وهي
 بقاء مدة اجارته الا اذا كان له فيها حق التراب فهو أحق من غيره ولو بعد تمام المدة هذه العلة الاخرى كما علمت
 وبهذا ظهر أن المستأجر لا أرض الوقف ونحوها من حافوت او دارا لم يفسخ له فيها حق التراب المسمى
 بالكردار لا يكون أحق بالاستئجار من غيره مدة استئجاره سواء زادت اجرة المثل أولاً وسواء قبل الزيادة
 أولاً خلافاً لما يفهمه أهل زماننا من أنه أحق من غيره مطلقاً ويسمونه ذا اليد ويقولون انه متى قبل الزيادة
 العارضة لا تؤجر لغيره ويحكمون ذلك ويستنون به مع كونه مخالفاً لما طفت عليه كتب المذهب من متون
 وشروح وفتاوى بل مستندهم اطلاق عبارة المصنف هاوه وباطل قطعاً لما علمت من أنه يجوز في زيادة اجرة
 المثل قبل انتهاء مدة الاجارة كما هو سرح عباراتهم ولم يقل أحداً باطلاً ولا يحق مع ذلك ما فيه من الفساد
 وضباع الاوقاف حيث لزم من ابقاء أرض الوقف بدستأجر واحد مدة مديدة تؤذيه الى دعوى غلها
 مع انهم منعوا من تطويل مدة الاجارة خوفاً من ذلك كما علمته وهذا خلاصة ما ذكرته في رسالتي المسماة بتحرير
 العبارة في أول بالاجارة وبمراجعتها بظهر لك العجب المحجوب وتوقف على حقيقة الصواب والمصلحة المنم
 الوهاب (قوله لا يملك الاجارة) لانه يملك المانع بلا بل فلا يملك عليكها بل وهو الاجارة والملك انتم
 مما يملك بخلاف الاعارة ط (قوله ولا الدعوى لو غصب منه الوقف) ظاهره انه لا يملك دعوى العير منه

قيل بعد ثانياً به على الصحيح
 في الاشياء ولو زاد أحدها
 في نفسه بلا زيادة أحد فلا يتولى
 بعضها به بدق ومالم يفسخ فله
 المسمى (وقيل لا) يعقد به ثانياً
 (زيادة) واحد (نعمنا)
 فانما لا تعتبر وسبق في الاجارة
 (والأول الأول أولى من غيره
 اذا قبل الزيادة والموقوف عليه
 الأول) او الثاني (لا يملك
 الاخر) ولا الدعوى لو غصب
 منه الوقف

مطلب
 مهم في قواهم المستأجر
 الأول أولى

قوله حيث لم يطرأ أين فاعل
 لم اهـ صححه

مطلب
 الموقوف عليه لا يملك الاخر
 مطلب
 في دعوى الوقف عليه

مع أن دعوى الغلة كذلك ففي جامع الفصولين ادعى الموقوف عليه أنه وقف عليه لو ادعى باذن القاضي يسمع
 وفاقا وبغير ادعائه فقيه روايان والاصح أنه لا يصح أن له حصة في الغلة لا غير فلا يكون حقه مضاف شي آخر ولو كان
 الموقوف عليه جماعة فدعى احدهم أنه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة ومقتضى غلة الوقف لا يملك
 دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولي اهـ فاذا ادعى دعوى الموقوف عليه في الغلة كدعوى عين الوقف لكن
 تعديل للاصح بأن له حصة في الغلة لا غير يفيد صحة دعواه بما وقد يجب أن عدم سماع دعواه في الغلة اذا كان
 الموقوف عليهم جماعة بخلاف ما اذا كان واحدا وادعى به لانه يريد اثبات حقه فقط ويؤيده قوله بعد
 ما روي لو كان الوقف على رجل معين قبل مجوز أن يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضي اذا الحق لا يعده ويشتق
 بأنه لا يصح لأن حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف اهـ فاذا كان حقه اخذ الغلة ونصبها فاصب ينبغي أن
 لا يتردد في سماع دعواه عليه ليصل الى حقه وفي فتاوى الخانوق والحق أن الوقف اذا كان على معين تصح
 الدعوى منه وظاهره سماعها على عين الوقف أيضا ولا قال في نور العيون ان الغلة غناء الوقف فبزال الوقف
 تزول الغلة فيصير كأن الموقوف عليه ادعى شرط حقه فينبغي أن تكون رواية العدة هي الاصح اهـ وامتنع
 في البرازية لهذه الرواية بعدة مسائل عن المصنف قلت وكذا في الاسعاف ادعى احد الموقوف عليهم على واحد
 منهم ان يباع الوقف من الغاصب وسله اليه وبرهن أو نكل الآخر يقضي عليه بقيمة ويشتري بها ضبعة توقف
 كالأول اهـ وفي التارخانية عن المحيط ارض في يد رجل يزعم انها ملكه فادعى قوم انه وقفها عليهم
 قبلت بينهم وحكمت عليه بالوقف وأخرجتهما من يده قال وهذه المسئلة تصرح بأن الدعوى من الموقوف عليه
 صحيحة اهـ قلت وبقي ما لو ادعى رجل على المتولي بأنه من الموقوف عليهم وأن له حصة في غلة الوقف أو بأن حقه
 فيها كذا ~~ص~~ كما كان يعطيه وينبغي عدم التردد أيضا في سماعها لانه يريد مجرد اثبات حقه ويؤيده ما في
 الاسعاف لو منع الواقف اهل الوقف ما سعى لهم فطالبوه به الزمة القاضي يدفع ما في يده من غلته اهـ وكذا
 ما سذكره الشارح بعد صفحة عن المصنف والخاتمة وذكر في البرازية في الفصل السادس من الوقف عدة مسائل
 من هذا القبيل منها دعواه انه من فقراء القرية فراجعه وسيد كالمصنف أن بعض المستحقين ينتصب خيما
 عن الكل اذا كان اصل الوقف ثابسا وهو صريح في صحة دعوى احد الموقوف عليهم ولم يقيدوه باذن القاضي
 فيحمل ما روي من عدم سماعها رواية واحدة على ما اذا لم يكن اصل الوقف ثابسا وهذا يؤيد لما قلناه من صحة
 دعواه على المتولي بأنه من الموقوف عليهم أو باستحقاقه قسما لهذا واعلم أن عدم ملكه الدعوى في عين الوقف
 لا ينافي قبول الشهادة لانها تنقل حصة وان لم تصح الدعوى كما يذكره المصنف قريبا ويأتي بيانه بل سياتي
 متناه لو باع دارا ثم ادعى أني كنت وقتها أو قال وقف على لم يصح ولو أقام بينة قبت ويأتي تمام الكلام عليه
 (قوله الابتولية) أي بأن يكون متوليا من قبل أو ينصبه القاضي متوليا لسمع دعواه كافي البرازية وفيها
 أيضا أنه تصح دعوى الواقف (قوله أو اذن قاض) بالدعوى والايجار (قوله ولو الوقف على رجل معين
 الخ) هذا في الدعوى وقد علمت بيانه وأما في الايجار فلم يذكره في العمادية على هذا الوجه بل قال والموقوف
 عليهم لم يملكوا اجارة الوقف وقال الفقيه ابو جعفر لو كان الاجر كله للموقوف عليه بأن كان لا يحتاج الى العارة
 ولا شريك معه في الغلة فيجوز في الدور والحوائف وأما الاراضي فان شرط الواقف تقديم العشر والخراج
 وسائر المؤن وجعل للموقوف عليه الفاضل لم يكن له أن يؤجر حاله لو جاز كان كل الاجر له بحكم العقد فيفوت
 شرط الواقف ولو لم يشترط يجب أن يجوز ويكون الخراج والمؤن عليه اهـ ونحوه في الاسعاف فقد علم صحة
 ايجار الموقوف عليه اذا كان معينا بهذه الشروط ويشترط أيضا أن يؤجر بأجرة المثل والالم يصح كما روي
 عن قارئ الهداية قلت وينبغي عدم التردد في صحة ايجاره اذا شرط الواقف التولية والنظر للموقوف عليهم
 اول لا رشد منهم وكان هو الارشد أو لم يوجد غيره لانه حينئذ يكون منصوب الواقف (قوله وهل يملك السكنى
 الخ) قد علمنا بيان ذلك عند قول المتن ولو أبي أو عجز عمر الحاكم باجرتها (قوله كما غلط فيه بعضهم) منشأ غلظه
 انه وقع في عبارة الخلاصة لزمه فأرجع ذلك البعض الضمير للمتولي مع انه المستأجر كما به عليه العلامة قاسم
 في فتاواه مستندا الى النقول الصريحة لكن قال في البصر فينبغي أن يكون ذلك خيانة من المتولي لو علم بذلك

مطلب
 اذا كان الوقف على معين قيل
 يجوز أن يكون هو المتولي

(الابتولية) أو اذن قاض
 ولو الوقف على رجل معين على
 ما عليه الفتوى عمادية لأن
 حقه في الغلة لا المين وهل يملك
 السكنى من يستحق الربع
 في الوهبانية لا وفي شرحها
 للشربلاني والتحرير نعم
 (و) الموقوف (اذا أجره المتولي
 بدون آخر المثل (المستأجر)
 لا المتولي كما غلط فيه بعضهم

مطلب
 في ايجار الموقوف عليه اذا كان
 معينا

مطلب
 اذا أجر المتولي بغير قاض كان
 خيانة

—

سازمان متفکری داراؤوقف

الاصول

مظالم
المواضع التي تقبل فيها الشهادة
حسبة بلاد دعوى

(و) الذي (تقبل فيه الشهادة)
حسبة (بدون الدعوى) أربعة
عشر من الوقف على ما في الاشياء
لان حكمه المصدق الغلة وهو حق
الله تعالى بنى لو الوقف على معينين
هل تقبل بلاد دعوى في الخاتمة
ينبغي لا اتفاقا وفي شرح الوهبانية
للشيخ حسن وهذا التفصيل هو
المختار وفي التارخانية ان هو
حق الله تعالى تقبل والا لا
بالدعوى فليحفظ قلت لكن بحث
فيه ابن الشحنة ووفق المصنف
يقبولها مطلقا لثبوت اصل الوقف
لما له الفقراء وباشترط الدعوى
لثبوت الاستحقاق لما في الخاتمة
لو كان ثمة مستحق ولم يدفع له
شي من الغلة وتصرف كلها للفقراء
قلت وه ناداه لو ادعى استحق
مع انهم لا تسمع منه على المنتقى به
الابتولية كما مر قدبر وفي الاشياء
لشاهد حسبة في اربعة عشر
وليس لنا مدع حسبة الا في
دعوى الموقوف عليه اصل
الوقف فانهم لا تسمع عند البعض
والمفتي به لا الابتولية فاذا لم تسمع
دعواه فالاجنبى اولى انتهى

قوله واراد تخليف البائع كذا
عبارة البرازية والظاهر ان صوابه
المشترى اه منه

أى بلا توقف على تلفظ بوقفه كما في معين المفتى وغيره كذا في شرح المنتقى ط (قوله حسبة) الحسبة بالكسر
الاجر كما في القاموس أى لقصد الاجر لا لاجابة مدع أفاده ط (قوله أربعة عشر) وهي الوقف وطلاق
الزوجية وتعليق طلاقها وحرية الامة وتدبيرها والخلع وهلال رمضان والنسب لكن في البحر خلافة وحدة
الزنى وحدة الشرب والابلا والطهار وحرمة المصاهرة ودعوى المولى نسب العبد اه قلت ويراد التسمية عادة
بالرضاع كما مشى عليه المصنف في بابه (قوله منه الوقف) أى الشهادة باماله لا بريعه اشياء وأما الدعوى به
او بريعه فتقدم الكلام عليها ويأتى قريبا ويأتى بيان المراد باماله (قوله وهذا التفصيل) أى بين ما اذا كان
الوقف على معينين فلا تقبل وبين ما اذا قامت على انه للفقراء او للمسجد ونحوه فتقبل (قوله وفي التارخانية)
هو عين التفصيل اه ح (قوله لكن بحث فيه ابن الشحنة الخ) أى بحث في الاطلاق المذكور في المتن
اه ح والاصوب ابداله بابن وهبان ويعود الضمير الى التفصيل قال المصنف في المتن قتلا عن الخاتمة وينبغي
أن يكون الجواب على التفصيل اذا كان الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى اه
قال ابن وهبان وهذا التفصيل غير محتاج اليه لان الوقف وان كان على قوم باعيانهم فانخر لا بد وان يكون لجهة
بر لا تنقطع كالفقراء وغيرهم فالشهادة تقبل بحقتهم اما حالا أو ما لا اه قال ابن الشحنة التفصيل لا بد منه لان
البيعة اذا قامت بأن هذا وقف يستحقه قوم باعيانهم لا بد فيه من الدعوى اثبوت استحقاقهم وتناولهم وان كان
آخرا ماذكر بخلاف ما اذا قامت على انه وقف على الفقراء او المسجد ونحو ذلك اه قال المصنف أقول ماذكره
ابن وهبان ظاهرا جدا وما ذكره ابن الشحنة لا يمتزج حجة عليه لان كلام ابن وهبان في أن ثبوت أصل الوقف
لا يحتاج الى الدعوى مطلقا وان كان المستحق لا يدفع له شيء على تقدير عدم دعواه وكلام ابن الشحنة في ثبوت
الاستحقاق للموقوف عليه المعين ولا شك في قوةه على الدعوى اه قلت لكن في الحادى عشر من دعوى
البرازية باع أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها أو قال وقف على فان لم تكن له بيعة وأراد تخليف البائع لا يحلف لعدم
صحة الدعوى للتناقض وان برهن قال النقيب أبو جعفر يقبل ويطل البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقف
كما في متن الامة وبه أخذ الصدر والصحيح أن الاطلاق غير مرئى فان الوقف لو حق الله تعالى فالجواب
ما قاله وان حق العبد لا بد فيه من الدعوى اه وأنت خير بان الوقف لا بد ان يكون فيه حق الله تعالى اما حالا
أو ما لا وهذا التعديل للتفصيل المار عن الخاتمة يقتضى أن المنظور اليه الحال لا المال والالم يصح قوله وان
حق العبد الخ وهذا خلاف ما قاله ابن وهبان حيث جعل الوقف كله حقا لله تعالى باعتبار المال ومؤيد
لما قاله ابن الشحنة حيث اعتبر فيه الحال لكن قد يقال التحقيق أن الوقف من حيث هو حق الله تعالى لانه
تصدق بالامعة فلا تشترط له الدعوى لكن اذا كان أوله على معين وأريد اثبات استحقاقه اشترط له الدعوى
وان ثبت أصل الوقف بدونهما ثبت ما قاله المصنف وهذا في الحقيقة تحقيق وتلقيق بين القولين وتوفق بنظر
دقيق لكن لو كان المدعى هو البائع لا يمكن اثبات استحقاقه لانه متناقض فلا تصح دعواه وتبقى البيعة مسبوكة
لأثبت أصل الوقف ويأتى له زيادة بيان عند قوله باع دارا (قوله الابتولية) أى أو باذن قاض (قوله كما مر)
أى عن العمادية لكن فيه أن ما مر في دعوى عين الوقف لو غصبه غاصب أماد دعوى المستحق استحقاقه من غلة
الوقف فلا شبهة في صحتها ولا تحتاج الى التدبر أفاده ح قلت قد منّا التصريح بأن مستحق غلة الوقف لا يملك
الدعوى بها وهو مشكل يحتاج الى التدبر وقد منّا بيانه وقوله فلا شبهة الخ مؤيد لما قد منناه (قوله لنا
شاهد حسبة في اربعة عشر) هذا مكرر بما تقدم فالاولى الاقتصار على ما بعده أفاده ط (قوله وليس لنا
مدع حسبة) بتوين مدع ونصب حسبة على التمييز وفي بعض النسخ مدعى باليام فهو مضاف وحسبة مجرورة به
(قوله والمفتى به لا) أى لا تسمع دعواه فلا يحلف المصنف لو أنكر كما قد منناه آتفا عن البرازية لكن لو أقام
بيعة تقبل بطريق الحسبة كما علمت تحرير (قوله فالاجنبى اولى) قال في الاشياء عقب هذا وظاهر كلامهم
انهم لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا اه أى لان الخلاف مذكور في دعوى الموقوف عليه هل تسمع ام لا
والمفتى به لا فظاهره أن الاجنبى لا تسمع دعواه اتفاقا لكن قال العلامة البيهقي بل الظاهر من كلامهم أن
الخلاف فيه أيضا لان محل النزاع ككون المحل قابلا لدعوى الحسبة ام لا فن قال بأنه قابل جواز ذلك من
الموقوف عليه كما لا يخفى اه وحينئذ يتجه ما مر من التفصيل فاذا كانت الدعوى لا تثبت عين الوقف يكون

(لا) تقبل بالشهرة (ال) لثبات
(شرائطه في الاصح) درر وغيرها
لكن في المجتبى المختار قبولها على
شرائطه أيضا واعتمده في المعراج
وأقره الشربلالي وقواه في التفت
بتولهم يسلك بمنقطع الثبوت
المهولة شرائطه ومصارفه ما كان
عليه في دواوين القضاة انتهى
وجوابه أن ذلك للضرورة والمدعى
أتم بجر

مطلب
في حكم الوقف القديم المجهولة
شرائطه ومصارفه

مطلب
احضر مكانه خطوط العدول
والقضاة لا يقتضى به

مطلب
لا يعتمد على الخط الا في مسائل

مطلب
في البراءة السلطانية والدفاتر
الخاصة

سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتقن القاضي انه يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذن لا فرق بين السمكوت
والافصاح اشارة اليه في غير الدين المرغيباني وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا صرحا به
لا تقبل اهـ أى بخلاف غير الوقف من الحجة المارة فانه لا يتقن فيها بأن الشهادة بالتسامع فيفرق فيها بين
السكوت والافصاح والحاصل أن المشايخ رجحوا استثناء الوقف منها للضرورة وهي حفظ الاوقاف القديمة
عن الضياع ولأن التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الافصاح به والله سبحانه أعلم (قوله لثبات شرائطه)
المراد من الشرائط أن يقولوا ان قدرنا من القلة لكذا ثم يصرف الفاضل الى كذا بعد بيان الجهة بجر من
الشهادات وقوله بعد بيان الجهة متعلق بقوله أن يقولوا الا ببيان الجهة هو بيان المصروف وبأنى انه من الاصل
لامن الشرائط فالمراد من الشرائط ما بشرطه الواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها صحة
الوقف كالمالك والافراز والتسليم عند القائل به ونحو ذلك مما مر أول الباب (قوله في الاصح) وعليه الفتوى
هندية عن السراجية ط (قوله وأقره الشربلالي) وعزاه الى العلامة قاسم (قوله وقواه في التفت
بتولهم الخ) حيث قال في كتاب الشهادات وأنت اذا عرفت قولهم ذلك لم تتوقف عن تحسين ما في المجتبى لأن
ذلك هو معنى الثبوت بالتسامع اهـ أى لأن الشهادة بالتسامع هي أن يشهد بما لم يعاينه والعمل بما في دواوين
القضاة عمل بما لم يعاين وأيضاً قولهم المجهولة شرائطه ومصارفه يفهم منه أن ما لم يجمل منها يعمل بما علم
منها وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم وبه صرح في الذخيرة حيث قال سئل
شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله
فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم
كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اهـ فهذا عين
الثبوت بالتسامع وفي الخبرية ان كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم اتبع
ما فيه استخسانا اذا تنازع أهله فيه والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا
يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان حقا حكم له به اهـ
لكن قولهم المجهولة شرائطه الخ يقتضى انه لو علمت ولو بالنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من تصرف
القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا عكس ما في الخبرية فتنبه لذلك (تنبيه) ذكر في الخاتمة والاعراف
ادعى على رجل في يده ضيعة انه واقف وأحضر مكانه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي
التسامع بذلك الصلح قالوا ليس للقاضي ذلك لأن القاضي انما يقتضى بالجهة والحجة انما هي البيئة أو الاقرار أما
الصلح فلا يصلح حجة لأن الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضمون ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي
أن يقتضى ما لم تشهد الشهود اهـ قلت وهذا بظاهريه يتأني ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة والجواب
أن العمل بما فيها استخسان كما في الاعراف وغيره وما ذكرناه عن الخاتمة محله ما إذا لم يكن للصلح وجود في سجل
القضاة أما لو وجد فيه فانه يعمل به كما في حوائث الاشياء ومثله ما قدمناه من قول الخبرية أن كان للوقف كتاب الخ
ووجهه ظاهر لانه اذا كان له كتاب موافق لما في سجل القضاة يزداد به قوة ولا سيما اذا كان الكتاب عليه
خطوط القضاة الماضين فعلى هذا فتقول الاشياء في أول كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب
أدخل الحرب بطلب الامان الى الامام وفي دفتر السمار والصراف والبيع يستثنى منه أيضا هذه المسئلة
كما افاده البيهقي قصير المسائل المستثناة ثلاثا وتمايمها في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب
الدعوى فراجع فانه مهم ثم اعلم انه ذكر في الاشياء انه يمكن أن يعلق بكتاب أهل الحرب البراءة السلطانية
بالوظائف ان كانت العلة انه لا يزور قال العلامة البيهقي والظاهر هذا ويشهد له ما في الزكاة اذا قال اعطينها
وأظهر البراءة يجوز العمل به وعلى أن الاحتياط في الخط نادرك في المصنى اهـ قلت وهذا يؤيد ما ذكره الشارح
في رسالة عملها في دفتر الخاتمة في العنوان بالطرة السلطانية المأمونة من التزوير الى أن قال فلو وجد في الدفاتر
ان المكان الخاتمة وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير بيئة قال وبذلك يقتضى مشايخ الاسلام كما هو
مصرح به في جملة عبد الله افندي وغيرها اهـ لكن ائقي في الخبرية بأنه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده
في دفتر السلطاني لعدم الاعتماد على الخط فتأمل (قوله وان ادعى ائتم) أى من كونه للضرورة أو غيرها

ولكن فيه نظر فان الكلام في جهل الشرائع كما علمت اذ عند علمائها لا حاجة الى اثباتها فالكلام عند الضرورة
لا اعم فالكلام الكمال اتم فانهم (قوله ويان المصرف من أصله) مبتدأ وخبر أي فتقبل الشهادة على المصرف
بالتسامع كالشهادة على أصله لان المراد بأصله كل ما توقف عليه صحة والا فهو من الشرائع كما قد ساء وكونه
وقفا على الفقراء أو على مسجد كذا توقف عليه صحة بخلاف اشتراط صرف غلته لزيد أو لذرية فهو من
الشرائع لا من الاصل ولعل هذا مبني على قول محمد باشتراط التصريح في الوقف بذكر جهة لا تقطع وتقدم
ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط التصريح به فاذا كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي أن لا يترتب
في الشهادة بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عند ويؤيد هذا ما في الاسعاف والخاتمة لا تجوز الشهادة على الشرائع
والجهات بالتسامع اهـ ولا يخفى أن الجهات هي بيان المعارف فقد ساء في غيرها من الشرائع لان رتبته
الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي التارخية وعن أبي الليث تجوز الشهادة في الوقف بذكر جهة
من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبينوا وجهها ويكون للفقراء اهـ وفي جامع النعمان ولو ذكروا
الواقف في المصرف تقبل لو دعي المصرف الى الفقراء اهـ وهذا صريح في عدم لزومه في الشهادة
والظاهر انه مبني على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصرف من أصله فلا تقبل فيه الشهادة بالتسامع
كما صحت قبله عن الخاتمة والاسعاف والظاهر أن هذا اذا كان المصرف جهة مسجد أو قرية أو نحوهما أما لو كان
للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من أنه ثبت بالشهادة على مجرد الوقف فذا ثبت الوقف بالتسامع
يدصرف الى الفقراء بدون ذكرهم كما علم من عبارة التارخية والنسب وان هذا ما ظهر لي في هذا المحل وقد ذكر
الخبر الرمي في حاشية الخ فوفقا لخبر ما ذكره المصنف وبين ما نقلناه عن الاسعاف والخاتمة يحمل جواز
الشهادة على ما اذا لم يكن الوقف تابعا على جهة بأن ادعى على ذي يد يصرف بالملك بأنه وقف على جهة كذا
فنهى دوا بالسماع وحل عدم الجوار على ما اذا كان أصله تابعا على جهة فادعى جهة غيرهما وشهدوا عليه
بالتسامع للضرورة في الاول دون الثاني لان أصل جواز الشهادة فيه بالتسامع للضرورة والحكم يدور مع غلته
وجازت اذ اقدم قال وقد رأيت شيئا الخافوني اجاب بذلك اهـ ملخصا (قوله وبعض مستحبه) مبتدأ
ومضاف اليه وقوله ينصب حقه عن الكل خبر المبتدأ ويأتي بيانه وكذا بعض نظار الوقف لما في الخادى بشر
من التارخية وقف ارضه على قرانه فادعى رجل انه منهم والواقف هو حقه والافقيرو لولمته قد ادا
وان ادعى على واحد يزول بشرط اجتماعهم ولو يكون خدما وارث الميت ولو احدى ارباب الوقف (قوله وكذا
بعض الورثة) أي يقوم مقام جميعهم بمال الميت أو عليه ويأتي تمامه قريبا (قوله قلت الخ) استدلال على
قوله ولا ثالث لهما (قوله وكذا الوث اعساره في وجه أحد الغرماء) فإنه ينصب خدما عن بينهم فلا يجزى
لهم ط (قوله كما سجي) لم أره في فضل الخمس من كتاب انصاف ولا في كتاب الخرق لعل ذكره في غيرهما
فراجع (قوله وقالوا نقبل بينة الافلاس بعبية المذمى) هذا نأي يد لقبولها في وجه أحد الغرماء لا بيان لوضع
آخر مما نحن فيه حتى يرد عليه انه لا محل لذكره لعدم اتصاف أحد عن أحد فيه فافهم (قوله وكذا بعض
الاولياء المتساوين) كذا خبره فقدم وبعض الاولياء مبتدأ مؤخر وجله ثبت الخ استئناف يأتي بمعنى ان رضى
بعض الاولياء المتساوين بكاح غير الكف قبل العتد أو بعده كرضي الكل لان حق الاعتراض ثبت لكل
واحد من الاولياء وكذا هذا على ظاهر الرواية وما على المنقبة فالنكاح باطل من أصله لسداد الزمان كما تقدم
في باب الولي اهـ ح أي أن تزويجها خدما الغير كلف باطل اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العتد ولا يفسد
رضاه بعده وان لم يكن لها ولي فهو صحيح كما ترى بانه ثبت الحق لكل من الاولياء وكذا فادعى أحد
فكانه قام مقام غيره في الرضى حتى لا يثبت لغيره حق الاعتراض ولو قال ثبت الاعتراض وكذا الامكاح
في الصغيرة لكان اولي (قوله وكذا الامان) يعني امان واحد من المسكين لم يرض به قبل العتد ولا يفسد
في السر اهـ ح (قوله والقود) يعني اذا عاوا واحد من اولياء المقتول سقط القود كما اذا عاوا جميعهم اهـ ح
قلت وكذا استيفاء القود في أي الجنابات أن ليس بالقود قبل كبر الصغار خلافا لهما والاصل أن كل مالا
يجزى اذا وجد سببه كاملا يثبت لكل على النكاح كولاية النكاح واما ان كان الكبر اجنبيا عن الصبر
فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زيلقى وذلك كبر للصوفى صغير وامرأته وهي غير اتم الصغير اهـ ط

(ويان المصرف) كقولهم
على مسجد كذا (من أصله)
لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل
بالتسامع (وبعض مستحبه)
وكذا بعض الورثة ولا ثالث لهما
كما في الاشياء قلت وكذا الوث
اعساره في وجه أحد الغرماء
كما سجي فقلت وقالوا نقبل بينة
الافلاس بعبية المذمى وكذا بعض
الاولياء المتساوين ثبت الاعتراض
لكل كذا وكذا الامان والقود

مطلب
من ينصب سمعا عن غيره

وولاية المطالبة بإزالة الضرر العام
عن طريق المسلمين والتبع يقتضي
عدم الحصر ثم انما ينصب أحد
الورثة خصما عن الكل لو في دعوى
دين لاعين ما لم تكن يده فليحفظ
(ينصب خصما عن الكل) أي إذا
كان وقف بين جماعة وواقفه
واحد فلو أحد منهم أو وكيله
الدعوى على واحد منهم أو وكيله
(وقيل لا) يقتصب فلا يسمع
المتضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين
(وهذا) أي اتصاب بعضهم (إذا
كان الاصل ثابا والافلا) يقتصب
أحد المستحقين خصما وعامة في
شرح الوهبانية (اشترى المتولى
بمال الوقف دارا) لا وقف (لا تلحق
بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها
في الأصح) لأن لزومه كلاما كثيرا
ولم يوجد ههنا (مات المؤذن
والامام ولم يستوفيا وظيفتهما
من الوقف سقط) لأنه كالصلة
(كأقاضي وقيل لا) يسقط لأنه
كالجرة كذا في الدرر قبل باب
المرتد وغيرها قال المنصف ثمة
وظاهره ترجيح الاول للحكاية
الثاني بقيل قلت قد جزم في البغية
تلخيص القضية بأنه يورث بخلاف
ورق الثاني كذا في وقف
الاشياء ومنهم الهر
٢ مطلب
في انصاب بعض الورثة خصما عن
الكل
٣ مطلب
بعض المستحقين ينصب خصما عن
الكل
٤ مطلب
اشترى بمال الوقف دارا للوقف
يجوز بيعها
٥ مطلب
في الامام والمؤذن اذا مات في
أثناء السنة

(قوله وولاية المطالبة الخ) قال المنصف من باب ما يحدثه الرجل في الطريق من نحو الكتيف والمرباب ولكل
واحد من أهل الخصومة ولو ذمتها منعه اداء ومطالبة بتقصه ورفع يده أي بعد البناء سواء كان فيه ضرر
اولا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام ولم يكن للمطالب مثله اه فتوله بإزالة الضرر وليس يقيد بل يقوم أحد من له
الخصومة بالمطالبة وان لم يضتر اه ط (قوله والتبع يقتضي عدم الحصر) يعني انه زاد ما ذكر ولم يحصر
المواضع بعدد لانه يمكن بالتبع الزيادة عليها خلافا لما فعله في الاشياء وقد زاد البيهقي مسئلة وهي قال محمد
رحم الله تعالى لو قال سالم وبنو بنوهم وأهلام واحد منهم البيعة على ذلك ثم جاء غيره لا يبيد البيعة لانه
اعتاق واحد اه قلت وزاد أيضا ما في الفصل الرابع من جامع الفصولين برهن على رجل انه باعه وفلا نال الغائب
قنا بكذا يقتضي على الحاضر نصف ثمنه لا على الغائب الا أن يحضر ويبعد البيعة عليه ولو كان قد ضمن كل منهما
ما على الآخر من الثمن جاز ويقتضي عليهما فلا حاجة الى إعادة البيعة على الغائب اه وسيأتي في كتاب القضاء انه
لا يقتضي على غائب ولا له الا في مواضع منها أن يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر كما اذا برهن
على ذي اليد أنه اشترى الدار من فلان الغائب فحكم على الحاضر كان ذلك حكما على الغائب أيضا حق لو حضر
وأنا كرم يعتبر قال الشارح هنالك وله صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعا وعشرين (قوله ثم انما ينصب الخ)
قال في جامع الفصولين ادعى بيتا لنفسه ولاخوه الغيب وجماعهم وقال الشهود لانهم له وارثا غيرهم تقبل
البيعة في ثبوت البيت للميت اذا أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الا ترى انه لو ادعى على الميت
دين بمحضرة أحدهم ثبت في حق الكل وصكك الوادعى أحدهم ديناً على رجل للميت وبرهن بغير حق
الكل وأجمعوا على انه لا يدفع الى الحاضر الا نصيبه يعني في البيت مشاعا غير مقسوم ثم قال ابو خذ نصيب
الغائب ويوضع عند عدل وقال ابو حنيفة لا يؤخذ وأجمعوا على أن اذا اليد لم تؤخذ منه نصيب الغائب
هذا في العقار أما في النقلي فعندهما يوضع عند عدل وعند عدل قيل كذلك وقيل لا يؤخذ كما لو كان مقرا ولومات
عن ثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي ابن والدار في يده غير مقسومة فادعى رجل كلها لمكاهم سلا والشراء من
ايهم يحكم له بالكل ولو برهن على أحدهم أن الميت غصب شيئا وبعضه بيد الحاضر وبعضه بيد وكيل
الغائب قضى على الحاضر بدفع ما بيده دون وكيل الغائب فالخامس أن أحد الورثة خصم عن الميت
في عين هو في يده هذا الوارث لا فيما ليس بيده حتى لو ادعى عليه عينا من التركة ليست في يده لا تسمع وفي دعوى
الدين ينصب أحدهم خصما عن الميت ولو لم يكن بيده شيء من التركة اه ملخصا وعامة الكلام فيه من الفصل
الرابع (قوله ينصب خصما عن الكل) أي كل المستحقين وكذا بعض النظار كما قد مناه والمسلطة في المحيط
والقنية وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت فبرهن الحى على أحدهم أن الوقف بطنا
بدين والباقي غيب والواقف واحد يقبل وينصب خصما عن الباقي ولو برهن الاولاد أن الوقف مطلق علينا
وعليك فبيد الاول اولى (قوله وهذا الخ) وعليه فلا منافاة بين ما هنا وما قدمه من أن الموقوف عليه
لا يملك الدعوى لأن ذلك فيما اذا لم يكن الوقف ثابا واراد اثبات انه وقف ومز تشريره (قوله اشترى بمال
الوقف) أي بفله الوقف كما عبر به في الحاشية وهو أولى احترازا عما لو اشترى بيدل الوقف فانه يصير وقفا كالاول
على شروطه وان لم يذكك شيئا كما مر في بحث الاستبدال وقيدته في الفتح بما اذا لم يحتج الوقف الى العمارة
وهو ظاهر اذ ليس له الشراء كما ليس له الصرف الى المستحقين كما مر وفي البحر عن القضية انما يجوز الشراء باذن
القاضي لانه لا يستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامه اليه فلو استدان في ثمنه وقع الشراء اه قلت
لكن في التارخانية قال الفقيه ينبغي أن يكون ذلك بأمر الحاكم احتياطا في موضع الخلاف (قوله
يجوز بيعها في الأصح) في البرازية بعد ذكر ما تقدم ذكره بالبيت في الاستحسان يصير وقفا وهذا صريح
في انه المختار اه رمي قلت وفي التارخانية والمختار انه يجوز بيعها ان احتاجوا اليه (قوله كالتقاضي)
فانه يسقط حقه الا اذا مات في آخر السنة فينصب الصرف لورثته كما في الهداية قبيل باب المرتد (قوله
وقيل لا يسقط) أي بل يعطى بقدر ما باشره ويصير ميراثا عنه كما يأتي (قوله قلت قد جزم في البغية الخ) أي
فجزم به يقتضي ترجيحه قلت ووجهه ما سيذكره في مسألة الجامكية ان لها شبه الاجرة وشبه
الصلة ثم ان المتقدمين منعوا أخذ الاجرة على الطاعات وأفق المتأخرون يجوزون على التعليم والاذان والامانة

فالظاهر أن من تطرأ إلى مذهب المتقدمين رجع شبه الصلة فقال بسقوطها بالموت لأن الصلة لا تملك قبل القبض
ومن تطرأ إلى مذهب المتأخرين رجع شبه الاجرة فقال بعدم السقوط وصحبت كان مذهب المتأخرين هو المقتضى
به جزم في البقية بالتأني بخلاف رزق القاضي فانه ليس له شبه بالاجرة أصلاً إذ لا قائل يأخذ الاجرة على القضاء
وعن هذا منى الطرسوسى في اضع الوسائل على أن المدرس ونحوه من اصحاب الوظائف اذا مات في أثناء
السنة يعطى بقدر ما باشر وبسقط الباقي وقال بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فانه يعتبر فيهم وقت ظهور الغلة
فمن مات بعد ظهورها ولو لم يبدأ صلاحها صار ما يستحقه لورثته والاسقط اهـ وتبعه في الاشياء وافق به في الخبرية
وهو الذى حرره المرحوم مفتى الروم أبو السعود العمادى وهذا خلاصة ما قدمناه في كتاب الجهاد قليل فصل
القسمه وقيل باب المرتد ولو كان الوقت يؤجر أقساطاً فقام كل قسط بمنزلة طلوع الغلة فمن وجد وقته استحق كما
أفتى به الحنفى تبعاً للفتح وبما قررناه ظهر سقوط ما نقله البيرى عن شيخ الشيوخ البيرى من أنه ينبغي أن يعمل
بهذا القول وهو عدم السقوط بالموت في حق المدرس والطلبة لاني حق المؤذن والامام لان الاذان والامامة
من فروض الكفاية فلا تكون بمقتضى اجرة اهـ ملخصاً فان المتأخرين اقتراباً أخذ الاجرة على الثلاثة (نبيه)
ذكر البيرى أيضاً أنه مثل العلامة ابن ظهيرة القرشي الحنفى اذا كان للميت شئ من الصر والحب وورد ذلك
عن السنين الماضية في حياته وفي السنة التى مات فيها هل يستحقه بقسطه اجاب نعم يستحق نصيبه منه وان كان
مبرة من السلطان صار نصيبه في حكم المحلول وذكر الامام أبو الليث في التوازل انه يكون لورثته اهـ ويؤيده
ما فى البرازية عن محمد قوم امروا أن يكتبوا مساكين مسجدهم فكذبوا وادفعوا اساميهم وأخرجوا الدراهم
على عددهم فمات واحد من المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه اهـ ومنه يعلم حكم الامانات
الواصله لاهل مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة بموت المرسل اليه وقد اقيمت بدفع ذلك
لولده ببرى (قوله وان أجرها الامام لا) أى لا ينفذ معلومه تنزيلاً لعقده منزلة القبض تأمل لكن تقدم
أن الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة والطاغر أن هذا الفرع منى على القول الاول بالسقوط
(قوله أخذ الامام الغلة) أى قبض معلوم السنة بنهايتها في الاجرة قال في الهندية امام المسجد دفع الغلة
وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه الصلة والعبرة بوقت الحصاد فان ثلث يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق
كذا في الوجيز وحل يحل للامام أكل حصة ما بقى من السنة ان كان فقيراً يحل وكذا الحكم في طلبة العلم يعطون
في كل سنة شيئاً مقدراً من الغلة وقت الادراك أخذوا احد منهم قسطه وقت الادراك فيقول عن تلك المدرسة
كذا في المحيط اهـ وقوله والعبرة بوقت الحصاد ظاهره امتناعاً لما قدمناه عن الطرسوسى لكن اجاب في الصر
بأن المراد أن العبرة به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضيها لا لا منه فانه بلا قبض قال مع انه مثل في القبية
عن بعض الكتب انه ينبغي أن يسترد من الامام حصة ما لم يوفى فيه قال ط فمت وهو الاقرب لغرض الوافق
اهـ قلت وينبغي تقييد هذا بما اذا لم يكر ذلك مقدراً لكل يوم لما قدمناه من القبية ان ثلث الواجب قدر للمدرس
لكل يوم مبلغاً فلم يدرى يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له أجر هذين اليومين وتقدم تمامه قبل قوله ولودارا
فعمارته على من له السكنى (قوله فصار كالجارية) أى اذا مات الذى في أثناء السنة لا يؤخذ منه الجارية للمامضى
من الحول ويحتمل أن المراد أنه اذا عملها أثناء السنة ثم اسلم أو مات لا تسترد ط (قوله ونظم ابن الشهادة
القبية الخ) أقول حاصل ما فى شرحه تبعاً للبرازية انه اذا غاب عن المدرسة فأما ان يخرج من المساء ولا فان
خرج مسيرة سفر ثم رجع ليس له طلب ما مضى من معلومه بل يسقط وكذا لو سافر للحج ونحوه وان لم يخرج السفر
بأن خرج الى الرستاق فان أقام خمسة عشر يوماً فكثر فان بلا عذر كالحروج بقتله فكدت وان لعذر كطاب
المعاش فهو عفو الا أن تزيد غيبته على ثلاثة أشهر فغيره أخذ بحجته ووظيفته أى معلومه وان لم يخرج من
المصر فان استغل بكتابة علم شرعى فهو عفو والاجازة مرة أو نسا واختلف فيما اذا خرج الرستاق وأقام دون
خمس عشرة يوماً فغيره عذر قليل يسقط وقبل لا هذا حاصل ما ذكره ابن الشهادة فى شرحه ومقصده انه لا يسقط
معلومه المائى ولا بعزل فى الاقنى اذا كان فى المصر مستغلاً بعلم شرعى أو خرج لغيره وأقام دون خمسة عشر
يوماً بلا عذر على احد القواين او خمسة عشر يوماً لكن لعذر شرعى كطلب المعاش ويؤيد على ثلاثة أشهر وان
يسقط المائى ولا بعزل لو خرج مدة سفر ورجع أو سافر للحج ونحوه أو خرج للرستاق لغيره عذر ما لم يرد على ثلاثة
أشهر وان بسقط المائى وببطل لو كان فى المصر غير مستغل بعلم شرعى أو خرج منه وأقام أكثر من ثلاثة أشهر

مطلب
اذا مات المدرس ونحوه يعطى
بقدر ما باشر بخلاف الوقت على
الذرية

مطلب
اذا مات من له شئ من الصر والحب
يستحق نصيبه

ولو على الامام دار وقف فلم يستوف
الاجرة حتى مات ان أجرها المتولى
سقط وان أجرها الامام لا عمادية
أخذ الامام الغلة وقت الادراك
وذهب قبل تمام السنة لا يسترد
منه غلة باقى السنة فصار كالجارية
وموت الشائى قبل الحول ويحتمل
للامام غلة باقى السنة لو فقيراً
وكذا الحكم فى طلبة العلم فى
المدارس دور وظم ابن الشهادة
القبية المسقطه لمعلوم المتضية
للعزل

مطلب
فيما اذا قبض المعلوم وغاب قبل
تمام السنة

مطلب
فى القبية التى يستحق بها العزل عن
الوظيفة وما لا يستحق

ومنه

وما ليس بدمنه ان لم يزد على

ثلاث شهور فهو يعني ويفسر

وقد اطلقوا لا يأخذ السهم مطلقا

لما قدمنى والحكم فى الشرع يسفر

قات وهذا كله فى سكان المدرسة

وغير فرض الحج وصلة الرحم

أما فيما فلا يستحق العزل والمعلوم

كما فى شرح الوهبانية للشرنبلالى

وفى المنظومة المحببة

لا تجز استنابة الفقيه لا

ولا المدرس لعذر حصل

كذلك الحكم سائر الارباب

أولم يكن عذرا فذا من باب

مطلب

مهم فى الاستنابة فى الوظائف

ولو عذر قال الخير الرملى وكل هذا اذا لم ينصب تاباعنه والافليس لغيره أخذ وظيفته اه وبأق قرياحكم
 النيابة هذا وفى القنية من باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه فى الرساتى اسبوعا ونحوه أو لمصيبة
 أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفى فى العادة والشرع اه وهذا ببنى على القول بأن خروجه أقل من خمسة
 عشر يوما لا عذر شرعى لا يسقط معلومه وقد ذكر فى الاشياء فى قاعدة العادة محكمة عبارة القنية هذه وجاها
 على انه يسامح اسبوعا فى كل شهر واعترضه بعض محشيه بأن قوله فى كل شهر ليس فى عبارة القنية ما يدل عليه
 قلت والظاهر ما فى آخر شرح منية المصلى للعلوى ان الظاهر ان المراد فى كل سنة (تنبية) ذكر الخصاص انه
 لو أصاب الفقيه خمس أو عوى أو جنون أو فالج أو نحوه من الآفات فان امكنه الكلام والامر والنهي والاخذ
 والاعطاء فلا أخذ الاجر والا فلا قال الطرسوسى ومقتضاه ان المدرس ونحوه اذا أصابه عذر من مرض أو وجع
 بحيث لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلوم لانه اذا اراد الحكم فى المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق
 المعلوم والا فلا وهذا هو الفقه اه ملخصا قلت ولا ينافى هذا ما مر من المسامحة بأسبوع ونحوه لان التبدل
 معتبر كما سيجرى بالبطالة المعتادة على ما مر بيانه فى محله (قوله ومنه) أى من النظم لان ابن الشحنة نظم فى هذه
 المسئلة خمسة ايات فاقصر الشارح على يمين منها (قوله مطلقا) أى سواء كان له منه بد أو لا لكن بعد
 كونه مسيرة سفر كما افاده بقوله والحكم فى الشرع يسفر بفتح الياء من السفر قال ناظمه والمراد بتولنا فى الشرع
 يسفر أى من بعد مسافر اشرع لكن اعترضه ط بقول القاصد من السفر والمسافر لا فعل له (قوله قلت
 وهذا) أى التفصيل المذكور فى القنية انما هو فيما اذا قال وقت هذا على ما كنى مدرسى واطلق أما لو شرط
 شرطا اتبع كحضور المدرس اياما معلومة فى كل جمعة فلا يستحق المعلوم الا من يشرطه صا اذا قال من غاب
 عن المدرس قطع معلومه فيجب اتباعه وتعامه فى البحر (قوله أما فيهما) أى فى فرض الحج وصلة الرحم
 (قوله والمعلوم) بالنصب عطفا على العزل (قوله لا تجز استنابة الفقيه) لانهية وتجز مجزوم بها وهو بنسب
 اوله وكسر ثانيه ولا الثانية تأكيده لاولى وقوله سائر الارباب أى اصحاب الوظائف وقوله فذا من باب أى عدم
 جواز الاستنابة ان لم يكن عذرا من باب اولى وقد تابع الناظم فى هذا ما فهمه الطرسوسى من كلام الخصاص
 الما تر انفسا قال فانه لم يجعل له الاستنابة مع قيام الاعذار المذكورة فانها لو جازت لقال ويجعل له من يقوم
 مقامه الى زوال عذره واعترضه فى البحر بأن الخصاص سرح بأن للقيم أن يوكل وكلا يقوم مقامه وله أن
 يجعل له من المعلوم شيئا وكذا فى الاسعاف وهذا كالتصريح بجواز الاستنابة لان النائب وكيل بالاجرة
 وفى القنية استخلف الامام خليفة فى المسجد ليؤتم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا
 ان كان الامام اما اكثر السنة اه وفى الخلاصة ان الامام يجوز استخلافه بلا إذن بخلاف القاضي وعلى
 هذا تكون وظيفته شاغرة ونصح النيابة قال فى البحر وحاصل ما فى القنية أن النائب لا يستحق شيئا من الوقف
 لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل اكثر السنة وسكت عما بينه الاصيل
 للنائب ككل شهر فى مقابلة عمله والظاهر أنه يستحقه لانها اجارة وقد وفى العمل بناء على قول المتأخرين
 المنقضى به من جواز الاستعصار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى القول بعدم جواز الاستنابة اذا لم
 يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز لناظر الصرف الى واحد منهما ويجوز للقاضى عزله
 وعمل الناس بالناظرة على الجواز وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم قال فالذى تحرر جواز الاستنابة
 فى الوظائف اه ويؤيده ما روى فى الجملة من ترجيح جواز استنابة الخطيب قال الخير الرملى فى حاشيته ما تقدم
 عن الخلاصة ذكره فى كتاب القضاء من الكتب والهداية وكثير من المتن والشروح والفتاوى ويجب
 تقييد جواز الاستنابة بوظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم وحيث تحرر الجواز فلا فرق بين أن
 يكون المستناب مساويا له فى النضيلة أو فوقه أو دونه كما هو ظاهر ورأيت لمناخى الشافعية من قديمه بالمساوى
 وبما فوقه وبعضهم قال يجوز مطلقا ولودونه وهو الظاهر والله تعالى أعلم اه وقال فى الخيرية بعد فضل
 حاصل ما فى البحر والمسئلة وضع فيها مسائل ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصا مع العذر وعلى ذلك جميع
 المعلوم! مستتب وليس للنائب الا الاجرة التى استاجر بها اه قلت وهذا اختيار خلاف ما أتى به علامة
 الوجود المنقضى أبو السعود من اشتراط العذر الشرعى وكون الوظيفة مما يقبل النيابة كالافتاء والتدريس
 وكون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه وأن المعلوم بتمامه يكون للنائب ليس للاصيل منه شئ اه ونقله

البيروني وقال انه الحق لكنه نقل عن الشيخ بدر الدين الشهاوي الحنفي مثل ما في البصرو عن شيخ مشايخه القاضي
 علي بن ظهيرة الحنفي اشتراط العذر قلت أما اشتراط العذر فله وجه وأما كون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه
 فهو بعيد حيث وجدت في النائب اهلية تلك الوظيفة الا أن يراد منه في الاهلية وبشره اليه ما في فتاوى ابن
 التليحي حيث سئل عن الناظر اذا ضعف قوته عن التحدث على الوقف هل له أن يأذن لغيره فيه بقية حياته
 وهل له التزول عن النظر أجاب نعم له استنابة من فيه العدة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروطة له
 ولو عزل نفسه لم ينزل اه وأما كون المعلوم للنائب فينا فيه ما مر عن البصر من أن الاستحقاق بالتقرير
 ولا سيما اذا مباشر الاصيل اكثر السنة فصرح ما مر عن التنية أنه لا يستحق النائب شيئا الا اذا شرط له
 الاصيل اجرة أما اذا كان المباشر هو النائب وحده وشرط الواقف المعلوم لمباشر الامامة أو التدريس مثلا
 فلا خفاء في اختصاصه بالمعلوم بتمامه وكتب في تنقيح الحامدية عن المحقق الشيخ عبد الرحمن افندي العمادي
 انه سئل فيما اذا كان لمؤذني جامع مرتبات في اوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلة ادعية يباشر ونه التواضين
 المذكورين وجعل جماعة من المؤذنين لهم ثوابا عنهم في ذلك فهل يستحق الثواب المباشر ولا اذان والادعية
 المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم (قوله والمتولى لوقف أجر الخ)
 في الاسعاف الناظر اذا أجر أو نصرف نصرفا آخر وكتب في الصك أجر وهو متول على هذا الوقف ولم يذكر أنه
 متول من أي جهة فالواكون فاسدة اه قلت وهذا مشكل اذ لو كان متوليا في نفس الامر من جهة الواقف
 أو القاضي يصح ايجاره والظاهر أن المراد فساد كتابة الصك لأن الصك لا يبنى على زيادة الايضاح ولأنه لا يمكن
 للحاكم أن يحكم بجهة ايجاره وبأن نصرفاته مالم يصح نصبه بمن له ولاية ذلك يؤيده ما في السابع والعشرين
 من جامع الفصولين لو كان الوصي أو المتولى من جهة الحاكم فالواثق أن يكتب في الصك والسجلات وهو
 الوصي من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من الحاكم ربما يكون
 من حاكم ليس له ولاية نصب الوصي فإن القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى اذا كان ذكر التصرف
 في الاوقاف والايام منصوفا عليه في منشوره فسارط لكم نائب القاضي فانه لا بد أن يذكر وأن فلانا القاضي
 مأذون بالانابة فخر زاعن هذا الوهم اه قال في البحر ولا شك أن قول السلطان جعلك قاضي القضاة
 كالتصريح على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسئلة استخلاف القاضي اه (قوله
 بحسب التقليد) متعلق بقوله يختلف (قوله ففسر كل التصرفات) أي على الاجارة وذلك كالبيع والذمرا
 وقوله كيلا يتبس أي الاحكام وهو على قوله ما جوزوا ط (قوله سيماها النصابة) اسمها كنف النصابة
 في القاموس النصاب بالغ ندى كنفيم أو نصاب رقيق كالخان ط (قوله ولاية نصب القيم الى الواقف)
 قال في البحر قد من أن الولاية لواقف ثمانية مدة حياته وان لم يشترطها وأن له عزل المتولى وأن من ولاء
 لا يكون له النظر بعد موته أي موت الواقف الا بشرط على قول أبي يوسف ثم ذكر عن التارخانية ما سألناه أن
 أهل المجدلوا اتفقوا على نصب رجل متوليا لمخالج المسجد فعند المتقدمين يصح ولكن الافضل أن يكونه باذن
 القاضي ثم اتفق المتأخرون أن الأفضل أن لا يعلموا القاضي في زمانه لما عرف من طمع القضاة في اموال
 الاوقاف وكذلك اذا كان الوقف على ارباب معلومين يحصى عددهم اذا نصبوا متوليا وهم من أهل السلاح اه
 قلت وذكرنا مثل هذا في وصي النبي وأنه لو نصرف في ماله أحد من أهل السكة من بيع أو شراء بزلو زمانا
 للضرورة وفي الخانية انه استصان وبه ينق وأما ولاية نصب الامام والمؤذن فسيذكرها المصنف (قوله
 ثم لوصيه) فالنصب الواقف عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا تكون ولاية الوقف الى الوصي
 بغير مقتضى قولهم وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل أن وصي القاضي هنا كذا لعدم استنائه
 من الضابط المذكور فاده الرولى قلت ووصي الوصي كالوصي كإباني (قوله كان وصياي كل شيء) هو
 ظاهر الرواية وهو الصحيح تاريخية (قوله خلافا لثاني) فعنده اذا قل له أنت وصي في أمر الوقف فهو
 وصي في الوقف فقط وهو قول هلال أيضا وجعل في الخانية أبي يوسف مع أبي حنيفة وكان عنه روايتان
 اسعاف وفي التارخانية انه قول محمد أيضا وجعل ما في الخانية ظاهر الرواية عن أبي يوسف فكان الاولى أن
 يقول خلافا لمحمد وأن يحذف قوله فقط (قوله ما لي به من) بأن يقول وقت ارتضى على كذا وجهات ولايتها

والمتولى لوقف أجر
 لكنه في صكه ما ذكر
 من أي جهة تولي الوقف
 ما جوزوا ذلك حيث يلقى
 ومثله الوصي اذ يختلف
 حكمه ما في ذا على ما يعرف
 بحسب التقليد والنصب فقص
 كل استصرفات كيلا يتبس
 قلت لكن للسيوطي رسالة
 سماها النصابة في جواز الاستنابة
 ونقل الاجماع على ذلك فليحفظ
 (ولاية نصب القيم الى الواقف ثم
 لوصيه) لقائمة مقامه ولو جعله
 على أمر الوقف فقط كان وصيا
 في كل شيء خلافا لثاني ولو جعل
 الطريق ليل ثم جعل آخر وصيا كما
 ناظرين مالم يحصن وتماه
 في الاسعاف

٢ مطال
 فيما اذا شرط المعلوم لمباشر الامامة
 لا يستحق المستتب

٣ مطال
 فيما اذا اجر ولم يترك جهة توابه

٤ مطال
 ولاية نصب القيم الى الواقف ثم
 لوصيه ثم للقاضي

٥ مطال
 الأفضل في زمانا نصب المتولى
 بلا اعلام القاضي وكذا وصي
 النبي

٦ مطال
 الوصي يصير متوليا بلا نص

لفلان وجعلت فلانا وصي في تركا في جميع اموري فحينئذ يتقدم كل منهما بما فوض اليه اسعاف ولعل وجهه أن تخصص كل منهما بشئ في مجلس واحد قرينة على عدم المشاركة لكن في انفع الوسائل عن الذخيرة ولو اوصى لرجل في الوقف وأوصى الى آخر في ولده كانا وصيين فيهما جميعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف اه تأمل (قوله فلو وجد كتابا وقف الخ) أي كتابا بوقف واحد وهذا الجواب أخذه في البصر من عبارة الاسعاف المذكورة ثم قال ولا يقال ان الثاني ناسخ كما تقدم عن الخصاص في الشرائط أي من انه لو شرط أن لا تباع ثم قال في آخره على أن له الاستبدال كانه لان الثاني ناسخ للاول لاننا نقول ان التولية من الواقف خارجة عن حكم سائر الشرائط لان له فيها التغيير والتبديل كما بدأه من غير شرط في عقدة الوقف على قول أبي يوسف وأما باقي الشرائط فلا بد من ذكرها في أصل الوقف اه وفيه نظر بل تعليله يدل على خلافه فتأمل ثم ذكر في انفع الوسائل عن الخصاص اذا وقف ارضين كل ارض على قوم وجعل ولاية كل ارض الى رجل ثم اوصى بعد ذلك الى زيد فلزيد أن يتولى مع الرجلين فان اوصى زيد الى عمرو فاعمر ومثل ما كان لزيد قال في انفع الوسائل فقد جعل وصي الوصي بمنزلة الواقف حتى جعل له أن يشارك من جعل الواقف النظر اه وفي ادب الاوصياء عن التارخانية اوصى الى رجل ومكث زمنا فافأوصى الى آخر فهم اوصيان في ككل وصاياه سواء تذكر اوصاءه الى الاول أو نسي لان الوصي عندنا لا ينزل مالم يعزله الموصي حتى لو كان بين وصيته مدة سنة أو أكثر لا ينزل الا قبل عن الوصاية اه وقد قالوا ان الوقف يستقي من الوصية نعم في القنية لو نصب القاني فيما آخر لا ينزل الا قبل ان كان منصوبا من الواقف فلو من جهته ويعلم وقت نصب الثاني ينزل ومفاده الفرق بين الواقف والقاني في نصب الثاني في الواقف بشارته وفي القاني يختص الثاني وينزل الاول ان كان يعلم وقت نصب الثاني فاعتنم هذا التحرير (قوله طالب التولية لا يولي) كن طلب القضاء لا يقبل فتح وهل المراد أنه لا ينبغي الا لا يعمل استظهر في البحر الاول تأمل (قوله الا المشروط له النظر) بأن قال جعلت نظروني لفلان والظاهر أن مثله ما لو شرطه للذكور من الموقوف عليهم ولم يوجد غير ذكروا واحدا وأما لو انحصر الوقف في واحد لا يلزم أن يكون هو الناظر عليه بلا شرط الواقف كما تقدمناه عن جامع الفصولين عند قوله الموقوف عليه لا يملك الا يجار ولا الدعوى (قوله بعدم موت الواقف الخ) قيد به لانه لو مات قبله قال في المجتبى ولاية النصب للواقف وفي السير الكبير قال محمد النصب للقاني اه وفي الفتاوى الصغرى الرأي للواقف للقاني فان كان الواقف ميتا فوصيه اولى من القاني فان لم يكن اوصى فالرأي للقاني اه بجز ومفاده انه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود المتولي ومنه الا يجار كما حذرناه عند قول المصنف ولو أبي أو عز عمر الحاكم بأجرتها الخ ويؤيد قوله في البحر بعد ما قلناه عنه فأفاد أن ولاية القاني متأخرة عن المشروط له ووصيه فيستفاد منه عدم صحة تقرير القاني في الوظائف في الاوقاف اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولي وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اه وأنت في الخبرية بهذا استفاد وقال وبه أفتي العلامة قاسم كما تقدمناه عند قول المصنف وينزع لو غير مأمون (قوله ولم يوص) أي المشروط له قال في البحر اذا مات المتولي المشروط له بعد الواقف فالقاني ينصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولي اوصى به لا آخر عند موته فان اوصى لا ينصب القاني اه قلت وهذا اذا لم يكن الواقف شرط بعد المتولي المذكور الى آخر لانه يصير مشروطا أيضا وبأن يبينه قريبا (قوله للقاني) قيد به في البحر بقاضي القضاء أخذنا من عبارة جامع الفصولين التي قدمناها قبل ورقة ثم قال وعلى هذا فنقولهم في الاستدانة بأمر القاني المراد به قاضي القضاء وفي كل موضع ذكرنا القاني في امور الاوقاف بخلاف قولهم واذ رفع اليه حكم قاض امضاء فانه اسم كالايجتي اه قال في الخبرية وهو مريح في أن نائب القاني لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في منشوره نصب الولاية والاوصياء وفوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في اطلاق مثله للثواب في هذا الزمان من الاختلال والمثله لانص فيها بنصوصها فيما اطلعنا عليه وكذا فيما اطلع عليه شيخنا المذكور وصاحب البحر وانما استخراجها فقها اه ونقل في حاشيته على البحر عبارة شيخه الحانوتي بطولها وأقرها ومن جلتها ومما يدل على عدم اختصاص قاضي القضاء باستبدال الوقف بل يجوز من نأبه

مطلب

نصب متوليا ثم آخر اشتركا

مطلب

التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط لان له فيها التغيير والتبديل شرط بخلاف باقي الشرائط

فلو وجد كتابا وقف في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخر اشتركا بجز (فرع) طالب التولية لا يولي الا المشروط له النظر لانه مولى فريد التنفيذ نهر (ثم) اذا مات المشروط له بعدم موت الواقف ولم يوص لاحد فولاية النصب (للقاني)

مطلب

طالب التولية لا يولي

مطلب

ولاية القاني متأخرة عن المشروط له ووصيه

مطلب

المراد قاضي القضاء في كل موضع ذكرنا القاني في امور الاوقاف

مطلب

نائب القاني لا يملك ابطال الوقف

أيضا أن ثابته قائم مقامه ولذا كان المفهوم من كلامهم أنه إذا شرط في مقصوره تزويج الصغار والصغار كان
 منصوبه ذلك وبعبارة ابن الهمام في ترتيب الأولياء في النكاح ثم السلطان ثم القاضي إذا شرط في عهده ذلك
 ثم من نصبه القاضي اه ملخصا (تنبه) قد مناعن البصر أن المتولي ينزل بموت الواقف إلا إذا جعله
 قايما في حياته وبعد موته وذكر في القضية إذا مات القاضي أو عزل يبق مانصبه على حاله قياسا على ثابته في القضاء
 اه قال في اتضع الوسائل ويغني أن يجعل على ما إذا عم له الولاية في حياته وبعد وفاته لأن القاضي بمنزلة
 الواقف اللهم إلا أن يقال إن ولاية القاضي اعم وفعله حكم وحكمه لا يطل بموته ولا عزله ونعاه فيه لكنه ذكر
 أن ولاية الوقف للقاضي وإن لم يشرطها السلطان في تطبيقه ولم يعزه إلى أحد وهو خلاف المتقول في جامع
 الفصولين كما علمت (قوله إذا ولاية المستحق) تعيل لمفهوم من حصر الولاية بمن ذكر (قوله كما مر) أي من
 قوله والموقوف عليه القلة لا يملك الاجارة الا بتولية وقد مناعن قريبا (قوله وما دام أحد الخ) المسئلة
 في كافي الحاصكم ونصها ولا يجعل النقيم فيه من الجانب ما وجد في ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك
 فان لم يجد فيهم من يصلح لذلك فجعله إلى اجنبي ثم صار فيهم من يصلح له صرفه اليه اه وعفاه بتقديم اولاد
 الواقف وإن لم يكن الوقف عليهم بأن كان على مسجد أو غيره ويند له التعليل الاتي وفي الهندية عن
 التهذيب والافضل أن ينصب من اولاد الموقوف عليه وأقارب مادام يوجد أحد منهم يصلح لذلك اه والمظاهر
 أن مراده بالموقوف عليه من كان من اولاد الواقف فلا ياتي ما قبله ثم تعبيره بالافضل فيبدأه لو نصب اجنبيا
 مع وجود من يصلح من اولاد الواقف يصح فافهم ولا ياتي ذلك ما في جامع النصوص من أنه لو شرط الواقف
 كون المتولي من اولاده وأولادهم ليس للثاني أن يولي غيرهم بلاخانة ولو فعل لا يبرئ متوليا اه لأنه فيما
 إذا شرط الواقف وكلا مناعن عدم الشرط ويقع قريبا من او حر كتاب الوقف من الخبرة ما يفيد أنه فهم
 عدم العدة مطلقا كما هو المبدأ من لفظ يجعل فتأمل وأتى أيضا بأن من كان من أهل الوقف لا بشرط كونه
 مستحقا بالفعل بل يكفي كونه مستحقا بحدوث المال المانع وهو ظاهر ثم لا يخفى أن تقديم من ذكره شروط بتبام
 الاهلية فيه حتى لو كان حاشا يولي اجنبي حيث لم يوجد به أهل لأنه إذا كان الواقف نفسه يعزل بالخيانة
 فغيره بالأولى (تنبه) قد مناعن البصر عن حاوي الحصري عن وقف الانصاري أنه إذا لم يكن من يولي الوقف
 من جيران الواقف وقرائه الارزق ويقبل واحد من غيرهم بل ارزق فللقاضي أن ينظر انه يصلح لأهل الوقف
 (قوله ومن قصد) أي قصد الواقف وبعبارة الاسعاف اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذلك
 فيما ذكرنا (قوله أراد المتولي اقامة غيره مقامه) أي طريقا مستقلا أو ما بطريق التوكيل فلا يتقدم عرض
 الموت وفي المنع للناظر أن يوصي من يقوم بما تناله من أمر الوقف ويجعل له من حله شيئا وله أن يعزله
 ويستبدل به أو لا يستبدل ولو جرت العزل وكيله ويرجع إلى القاضي في نصب اه وشمل كلام المصنف المتولي
 من جهة القاضي أو الواقف في اتضع الوسائل عن استئذ وقال وهو اعم من قوله في القضية للمتولي أن يوصي
 فيما موصى اليه ان عم القاضي التذويص اليه والافلا اه فان طاهره أن هذا الحكم في المتولي من جهة
 القاضي فقط (قوله ومعه) عطف تفسير اراديه بيان أن المراد بالحياة ما قابل المرض وهو الصحة لا ما
 يشملهما فافهم (قوله ان كان التفويض بالشرط عامنا مع) لم يظهر لي معنى قوله بالشرط وأهل اراديه اشتراط
 الواقف أو القاضي ذلك في وقت النصب ومعنى العموم كأي اتضع الوسائل أنه ولاد واقفاه مقام نفسه وجعل له
 أن يستبدله ويوصي به إلى من شاء في هذه الصورة يجوز التفويض منه في حال الحياة وفي حالة المرض المتصل
 بالموت اه (قوله ولا يملك عزله الخ) هذا ذكره الطرسوسي بمشاوره قال بخلاف الواقف فان له عزل
 القيم وإن لم يشرطه والتبر لا يملكه كوكيل إذا أذن له الموكل في أن يوكل فوكل حيث لم يملك العزل والقاضي
 إذا أذن له السلطان في الاستخلاف فاستخلف شخصا لا يملك عزله إلا أن شرط له السلطان العزل وأطاع في ذلك
 فراجع ان شئت (قوله والا) أي وإن لم يكن التفويض له عامنا لا يصح وقوله فان موصى في صحته الأولى
 حذفه لأن الكلام في الصحة ويستند فقوله وإن في مرض موته مقبل لقوله في حياته وانما مع إذا موصى
 في مرض موته وإن لم يكن التفويض له عامنا في الحياة من أنه بمنزلة الوصي ولو موصى أن يوصي إلى غيره
 اه وسيد كر الشرح في كتاب الاقراء عن الاشياء الفعل في المرض احاطت به من الفعل في الصحة

مطلد
 لا يجعل الساطر من الجانب عن
 الواقف

إذا ولاية المستحق الا بتولية
 كما مر (وما دام أحد يصلح للتولية
 من قارب الواقف لا يجعل المتولي
 من الأجانب) لأنه اشق ومن
 قصد نسبة الوقف اليهم (أراد
 المتولي اقامة غيره مقامه في حياته)
 ومعه (أن كان الموصي له)
 بالشرط (عامنا مع) ولا يملك عزله
 الا إذا استكان الواقف جعل له
 التفويض والعزل (والا) فان
 قرئ في صحته (لا يصح) وإن في
 مرض موته صح

مطلد
 إذا قيل الاجنبي الساطر بما
 على القاضي نفسه

مطلد
 لساظر أن يوكل غيره

مطلب
في الفرق بين تفويض الناظر للنظر
في صحته وبين فراغه عنه

وينبغي أن يكون له العزل
والتفويض إلى غيره كالإصاء
أشياء قال وسئلت عن ناظر
معين بالشرط ثم من بعده للمعالم
فهل إذا فوض الناظر لغيره ثم مات
يتقل للمعالم فأجبت أن
فوض في صحته فتم وإن في مرض
موته لا مادام المفوض له باقيا
أقيامه مقامه وعن واقف شرط
مرتب بالرجل معين ثم من بعده
للفقراء فخرج عنه غيره ثم مات هل
يتقل للفقراء فأجبت بالانتقال
وفيها للواقف عزل الناظر مطلقا
به يفتي ولم أر حكم عزله لمدرس
وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظرا

مطلب
شرط الواقف الناظر لعبد الله ثم
لزيد ليس لعبد الله أن يفوض
لرجل آخر

مطلب
لواقف عزل الناظر

مطلب
في عزل الواقف لمدرس وامام
وعزل الناظر نفسه

الافق مسئلة اسناد الناظر الناظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لافق الصحة كما في الصحة وغيرها اه
ووجهه ما علمته من أنه بمنزلة الوصي ولما كان الوصي له عزل من أوصى اليه ونصب غيره انجبه قوله وينبغي أن
يكون له العزل والتفويض كالإصاء بخلاف الاسناد في حال الصحة لانه في حال الصحة كالوكيل ولا يملك الوكيل
العزل كما مر (تنبيه) مترحوا بصحة الفراغ عن النظر وغيره من الوظائف وأفتى العلامة قاسم بسقوط حق
الفراغ بمجرد فراغه لكنه لم يتابع على ذلك فلا بد من تقرير القاضي كما قدمنا عند قوله وينزع لو غير مأمون
وأنت خير بأن هذا شامل للفراغ في حال الصحة والمرض قياسا في ما هنا من عدم صحة التفويض في حال الصحة
بلا تعميم وتوقف في ذلك مدة وظهري الآن الجواب بأن الفراغ مع التقرير من القاضي عزل لا تفويض ويدل
عليه قوله في البصر إذا عزل نفسه عند القاضي فانه ينصب غيره ولا يعزل بعزل نفسه ما لم يبلغ القاضي ثم قال
ومن عزل نفسه الفراغ عن وظيفة الناظر لرجل عند القاضي الخ فهذا صريح فيما قلناه والله المحدث به ظهر
أن قولهم هنا لا يصح إقامة المتولى غيره مقامه في حياته ومعه مقتضى ما إذا لم يكن عند القاضي أمالو كان عند
القاضي كان عزلا لنفسه وتقرير القاضي لغيره نصب جديده هي مسئلة الفراغ بينه وبينها وبهذا يتبع عدم سقوط
حق الفراغ قبل تقرير القاضي خلافا لما أفتى به العلامة قاسم إذ لو سقط قبل انتقض قولهم لا تصح إقامته في صحته
بخلافه بعد تقرير القاضي لانه بعده يصير عزلا لنفسه عن الوظيفة ولا يرد أن العزل يكفي فيه بمجرد علم القاضي
كما مر فلا حاجة إلى التقرير لأن الفراغ عزل خاص مشروط فانه لم يرض بعزل نفسه إلا لتبصر الوظيفة لمن نزل
له عنها فإذا قرر القاضي المتزول له تحقق الشرط فحقق العزل وبهذا تجتمع كلماتهم فاعتنم هذا التصريح فانه فريد
(قوله قال) أي صاحب الأشياء (قوله فأجبت أن فوض الخ) أي أخذ بما مر أنصاف الفرق بين حال
الصحة والمرض لكن فيه أن مقتضى كلام الواقف عدم الإذن بإقامة غيره مقامه لافق الصحة ولا في المرض حيث
شرط انتقاله من بعده للمعالم وكذا نقل المحوى انه يجب انتقاله للمعالم ولو فوض في مرضه لأن في التفويض
تسويت العمل بالشرط المنصوص عليه من الواقف اه ونقل السيد أبو السعود أن هذه المسئلة محال لم يطع
على نص فيها اه قلت بل هي منصومة في انفع الوسائل عن أوقاف حلال ونصه إذا شرط الواقف ولاية هذه
الصدقة إلى عبد الله ومن بعد عبد الله إلى زيد فمات عبد الله وأوصى إلى رجل أليكون للوصي ولاية مع زيد قال
لا يجوز له ولاية مع زيد اه ولا ينبغي أن قوله فمات عبد الله وأوصى إلى رجل يقتضي أن ذلك في المرض فاقبل
انه محمول على حالة الصحة فلا يتأني ما في الأشياء مردود بل العمل بالتباعد من المنقول ما لم يوجد نقل صريح
بخلافه ولم يستند في الأشياء إلى نقل حتى يعدل عن هذا المنقول الواجب العمل به لانه مقتضى نص الواقف
وهذا ما حرره سيدي عبد الغني البابلي راداعلى الأشياء وبذلك أفتى العلامة الحانوتي أيضا فمن شرط
النظر للارشاد من ذريته ففرغ الارشاد لزوجته ومات فقال يتقل لمن بعده علام بشرط الواقف وعقابه
في قساوا وفي قساوى الشيخ اسماعيل التفويض الخالف لشرط الواقف لا يصح فاذا شرط للارشاد ففوض
الارشاد في المرض لغير الارشاد وظهرت خيائته بولي القاضي الارشاد اه وقوله وظهرت خيائته أي خيائته
المنقوض حيث خالف في تفويضه ذلك شرط الواقف وما اشتهر على اللسنة من أن مختار الارشاد ارشاد قد مننا
رده عند قوله وينزع لو غير مأمون الخ ونمام ذلك في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله شرط مرتبا)
أي رتب له من ربيع الوقف دراهم أو غيرها (قوله وفيها) أي في الأشياء (قوله للواقف عزل الناظر
مطلقا) أي سواء كان بمحنة أو لا وسواء كان شرط له العزل أو لا وهذا عند أبي يوسف لانه وكيل عنه وخالفه
محمد كما في البصر أي لانه وكيل الفقراء عنده وأما عزل القاضي للناظر فقد مننا الكلام عليه عند قوله وينزع
لو غير مأمون الخ (قوله به يفتي) والذي في التبيين والفتوى على قول محمد أي بعدم العزل عند عدم
الشرط وجرم به في تعميم القدوري للعلامة قاسم وكذلك المؤلف أي ابن نجيم في رسالته وهو من باب
الاختلاف في الاختيار اه يرى أي فيه اختلاف التعصيص قلت وهو مبني على الاختلاف في اشتراط
التسليم إلى المتولى فانه شرط عند محمد فلا تنقي لواقف ولاية إلا بالشرط وغير شرط عند أبي يوسف فتنبى ولايته
فاختلاف التعصيص هنا مبني على اختلافه هناك (قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما) أقول
وقع التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن ولا ريب أن المدرس كذلك بلفظ في لسان الحكماء عن الحائبة

فذهب القاضي لم يملك الواقف
 أخرجه ولو عزل الناظر نفسه
 أن علم الواقف أو القاضي مع
 والا (باع دارا) ثم باعها
 المشتري من آخر (ثم ادعى
 أني كنت وقفا أو قال وقف على
 لم تصح) فلا يحلف المشتري (ولو
 أقام بينة) أو برزجة شرعية
 (قلت) فيبطل البيع ويلزم أجر
 المثل فيه لأن الملك لو استحق على
 المعقد برازية وغيرها وليس
 للمشتري حصة بالتمن منية من
 الاستحقاق وهي إحدى المسائل
 السبع المستتاة من قولهم من
 سعى في نفس مائة من جهته فبعه
 مردود عليه واعتمد في القبح والجر
 أنه إن ادعى وقفا محكوما يلزمه
 قبل والا وهو تفصيل حسن
 اعتمد المصنف في باب الاستحقاق
 لكن اعتمد الأول آخر الكتاب
 تعالى الكثرة غيره وفي العمادية
 لا تقبل عند الإمام

مطلب
 في بيع دار ثم ادعى أم واقف

مطلب
 من سعى في نفس مائة من جهته
 فبعه مردود عليه إلا في نسق
 مسائل

إذا عرض للإمام والمؤذن عذر منعه من المباشرة ستة أشهر للمتولى أن يعزله ويؤلى غيره وتقدم ما يدل على
 جواز عزله إذا مضى شهر يرى أقول أن هذا العزل لسبب مقتض والكلام عند عدمه ط قلت وسيدكر
 الشارح عن المؤدية التصريح بالموافاة لغيره أصح ويأتي تمام الكلام عليه وقد منعنا عن البصر حكم عزل القاضي
 لمدرس ونحوه وهو أنه لا يجوز إلا بجهة وعدم أدلية (قوله فذهب القاضي) عبارة الاشياء فذهب القاضي
 له فيما وقف بقوامته وظاهره أن القضاء شرط لعدم إخراج الواقف له وذكر البصري أن منسوب الواقف كذلك
 إذا قضى القاضي بقوامته لا يملك الواقف إخراج غيره ولا جناس (قوله أن علم الواقف أو القاضي مع)
 فهو كالموكل إذا عزل نفسه وقد منعنا تمام الكلام على عزل نفسه وفراغه لا أثر وظاهر هذا أنه يعزل بلا عزل
 لكر في الاشياء في بحث ما يقبل الاستقاط قال وفي القنية الناظر المنروطة النظر إذا عزل نفسه لا يعزل
 إلا أن يخرج الواقف أو القاضي اه تأمل (قوله ثم باعها المشتري من آخر) ليس هذا قبل ذكره ليفيد
 أنه لا فرق في قبول البينة بين بقاءه في يد المشتري أو قول أو خروجه عنها إلى آخر أوله صورة واقعة مثل عنها ابن
 نجيم فيمن يملك عقار فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر ومضى على ذلك مدة سنين ثم أظهر انبأ فباع مكتوبا
 شرعا يبايعان العقار قبل البيع فأجاب بسمع دعواه وتقبل بيته وإذا ثبت بطل البيع اه (قوله أو قال
 وقف على) يشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون هو الواقف أو غيره رمل (قوله لم تصح) أي الدعوى للناقص
 وهو الصحيح كما في الخاتمة (قوله فلا يحلف المشتري) لأن التحليف يترتب على دعوى صحيحة فأفاده في الهدية ط
 (قوله أو برزجة شرعية) أي كتاب وقعه أصل في ديوان القضاء الماضي كما قد مناه عند قوله وتقبل فيه
 الشهادة حصة لا الدعوى الخ وفي القنية أما الكتاب النسخ الذي وجد في يد الخصم هل يدفع الدعوى
 والفتوى على أنه يدفع ويعمل القضاء بكتاب القضاء الماضي اه وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالوقف القديم
 (قوله قلت) أي البينة لأن الدعوى وإن بطلت لتناقض بين الشهادة وهي مقبولة في الوقف من غير دعوى
 هندية ط (قوله ويلزم أجر المثل فيه) أي يلزم المشتري لأن منافع الوقف مضمونة وإن كانت بنسبة ملك
 كما مر وقد مناهن هذا هو الصحيح (قوله في الملك) يستثنى منه ملك التيم فانه كإرف وأما المعدل لاستغلال فانه
 مضمون أيضا لكنه إذا سكه تأويل ملك ككفي شريك أو مشتركا أو تأويل محذره فانه لا يضمن بخلاف عقار
 الوقف أو التيم فانه مضمون مطلقا كما سأل في القصب (قوله وليس للمشتري حصة بالتمن) لأن الحبس
 بمنزلة الرهن والوقف لا يرهن ط (قوله وهي) أي مسألة المتراحدى المسائل السبع المدكورة في قضاء
 الاشياء لنسبها التاسع الأولى اشترى عبد أو قبضه ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان القاتب بكذا وبره يقبل
 لأنه بره على إقرار البائع أنه ملك القاتب الثانية وهب جارية أو استولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب
 أنه كان دبرها أو استولدها ورهن يقبل ويستردّها والعقل لأن الناقص فيما هو من حقوق الحرية لا يبيع
 حصة للدعوى حلا على أنه فعل وندم الثانية باعه ثم ادعى أنه كان اعتقه وفي القبح الناقص لا يضر في الحرية
 وفروعها اه وظاهره قبول دعوى البائع التديروا الامتلاذ لهبة مثال الرابعة اشترى أو صان ثم ادعى
 أن بانهما كان جملها مقبرة أو مسجدا الخامسة اشترى عبد ثم ادعى أن البائع كان اعتقه وبره يقبل عند
 الثاني لا عندهما السادسة مسألة التمن السابعة باع الأب مال ولده ثم ادعى القن الفاحش اه إذا فرز
 أنه باعه بمن المثل الثامنة إذا ما ع الوصى ثم ادعى كذلك التاسعة المتولى على الوقف كذلك قال في القنية
 بعد ذلك هذه الثلاثة وكذا كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به
 وذكر فيها اختلافا اه ما في الاشياء من خصائص زيادة (قوله واعتمد في القبح والجر الخ) أي في باب
 الاستحقاق من كتاب البيع فانه في القبح جزم به حيث قال هناك باع عقارا ثم برهن أنه وقف لا يقبل لأن مجرد
 الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعناق ولو برهن أنه وقف محكوما يلزمه يقبل اه وجرم به المصنف هناك
 في منته وقال في شرحه هنا ينبغي أن يقول عليه في الاقناء والقضاء اه قال ط وهذا اعتمد على قول
 الامام أما على الحق به من أنه يتم بلفظ الوقف ونحوه فلا اه على أن الوقف يلزم عند الامام أيضا إذا كان
 مضافا إلى الموت أو كان في الحياة وبعد الموت (قوله وفي العمادية لا تقبل الخ) مخالفا لما في شرح المصنف
 حيث قال ولو أقام بينة قبلت على المختار كما تقدم عن العمادية وبه صرح في الخلاصة والبرازية وفي خراة الأكل

مطلب
 باع عقارا ثم ادعى أم واقف

وهو المختار وصوبه الزيلعي قال
وهو أحوط وفي دعوى المنظومة
المهنية وهذا في وقف هو حق الله
تعالى أما لو كان على العباد لم يجز
قلت فقد تناقروا لها مطلقا لثبوت
أصلها لآله للفقراء مقدر وفي فتاوى
ابن نجيم نعم تسمع دعواه ويثبت
ويطل البيع (الباني) للمسجد
(أولى) من القوم (بمنصب الامام
والمؤذن في المختار الا اذا عين
القوم اصلح من عينه) الباني (صح
الوقف قبل وجود الموقوف عليه)
فلو وقف على اولاد زيد ولاولده
أو على مكان هباء لبناء مسجد
أو مدرسة صح (في الاصح) وتصرف
الغلة للفقراء الى أن يولد زيد
أو يبنى المسجد عمادية زاد في النهر
ويبنى انه لو وقفه على مدرسة
يدرس فيها المدرس مع طلبته
قد رس في غيرها لتعذر التدريس
فيها أن تصرف الغلة له للفقراء
كما يقع في الروم

مطلب
في الوقف المنقطع الاول والمنقطع
الوسط

تقبل البيعة ويتضر البيع قال وبه نأخذ اه (قوله وصوبه الزيلعي) حيث قال وان اقام البيعة على ذلك
قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط (قوله قلت قد قدمنا) أي عن المصنف عند قوله وتقبل فيه
الشهادة بدون الدعوى (قوله مطلقتا) أي سواء كان على معين ابتداء أو على الفقراء وهو المراد من قوله
هو حق الله تعالى وقد منّا تمام الكلام عليه (قوله تسمع دعواه ويثبت) يعني الدعوى المقررة بالبيعة أما
الدعوى المجردة عن البيعة فلا تسمع حتى لا يحلف المشتري كما مر وقد صرح في الخمانية بعدم سماعها في الصحيح
والحاصل أن المعتمد سماع البيعة دون الدعوى المجردة وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا وقد منّا عن
شرحه ترجيحه وفي الخبرية اجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البيعة اختلفوا فيه والاصح التبول نص عليه
في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بأن الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم
بين المسجل فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت انه وقف وجبت الاجرة له في تلك
المدة اه وقال الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب تقبل على الاصح خلافا لما صوبه الزيلعي اه قلت
ويظهر لي أن التحقيق هو التفصيل والتوفيق وذلك أن البائع اذا ادعى فان كان هو الموقوف عليه تقبل بيته
على اثبات أصل الوقف ولا يعطى شيئا من الغلة لعدم صحة دعواه وقد مر عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون
الدعوى تحقيق ما ذكره المصنف في شرحه من أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج للدعوى وأن المستحق لا يدفع
له شيء بلا دعوى وحيث قد اذا كان البائع هو المستحق لا يسمع دعواه لتناقضه بخلاف ما اذا كان المدعي غيره
من المستحقين لعدم تناقض منهم وأما اذا كان الوقف على الفقراء أو على المسجد فتقبل البيعة ويثبت الوقف
بلا فرق بين كون المدعي هو البائع أو غيره والله سبحانه أعلم (تنبيه) بني ما لو اشترى دار ثم ادعى المشتري انها
وقف تسمع دعواه على البائع لو هو المتولى والانصب التام له متوليا وعلى قول أبي جعفر وغيره وان لم تسمع
الدعوى على غير المتولى للتناقض تقبل الشهادة بدون الدعوى وتتمام ذلك في الخبرية في الثلث الثالث من كتاب
الوقف (قوله الباني اولي) وكذا اولده وعشيرته اولي من غيرهم أشبهه (قوله بنصب الامام والمؤذن)
أما في العمارة فتقبل في اتفق الوسائل أن الباني اولي أي بلا تفصيل (قوله الا اذا عين القوم اصلح من عينه)
لأن منفعة ذلك ترجع اليهم اضع الوسائل (قوله أو على مكان هباء الخ) فيه نظر فان المكان موجود
فيكون وقفنا على موجود والذي في المنع عن العمادية هباء موضع البناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه
المدرسة وقفنا بشرائطه وجعل آخره للفقراء الخ وقيد بهيئة المكان لانه لو وقف على مسجد سبعمائة ولم يبي
مكانه لم يصح الوقف كما أفق به مفتي دمشق المحقق عبد الرحمن افندي العمادى (قوله وتصرف الغلة للفقراء
الخ) أقول هذا الوقف يسمى منقطع الاول قال في الخانية ولو قال ارضي صدقة موقوفة على من يحدث لي من
الولد وليس له ولد يصح فاذا ادركت الغلة تقسم على الفقراء وان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي
توجد بعد ذلك الى هذا الولد لأن قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث للاستثناء مكانه
قال الا ان حدث لي ولد فغلتها له ما بقي اه ومنه ما في الاسعاف وقف على ولده وليس له الا ولد ابن تصرف
الغلة لولد الابن الى أن يحدث للواقف ولد لصلبه تصرف اليه اه وقد يكون منقطع الوسط ومنه
ما في الخانية وقف على ولديه ثم على اولادهما أبدا ما تأسا واقل ابن الفضل اذا مات أحدهما عن ولد يصرف
نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء فاذا مات الآخر تصرف الجميع الى اولاد الاولاد الواقفة لأن مراعاة
شرط الواقف لازم والواقف انما جعل اولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات أحدهما تصرف
النصف الى الفقراء اه (تنبيه) علم من هذا أن منقطع الاول ومنقطع الوسط يصرف الى الفقراء ووقع
في الخبرية خلافا حيث قال في تعليل جواب ما قدمنا للانقطاع الذي صرحوا به يصرف الى الاقرب للواقف لانه
اقرب لقرضه على الاصح اه وهذا سبق قلم فان ما ذكره مذهب الشافعي فقد قال نفسه في محل آخر من الخبرية
والمنقطع الوسط فيه خلاف قبل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتطافر على السنة علمنا ثم قال
بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالشهور
انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف اه (قوله ويبنى الخ) وفي فتاوى الحانوتي بعد كلام فعلم انه
اذا شرط الواقف المعلوم لاحد أنه يستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن يقصيره سواء كان ناظرا أو غيره

(فروع مهمة حدثت للفتوى)
 ارصد الامام ارضا على ساقية
 ليصرف خراجها الكلفة فاستغنى
 عنها الخراب البلدة فظلمها وكيل الامام
 لساقية هي ملك هل يصح اجاب
 بعض الشافعية بأن الارصاد على
 الملك ارصاد على المالك يعني فيصح
 فيثبت يلزم المرصد عليه ادارتها
 كما كانت لما في الحياوى الحوض
 اذا خرب سرفت اوقافه في حوض
 آخر قد بره دار كبيرة فيها بيوت
 وقف يتامنها على عتيقه فلان
 والباقي على ذرية وعتيقه ثم على
 عتيقائه فاك الوقف الى العتقاء
 هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني
 اختلف الاقناء اخذ من خلاف
 مذكور في الذخيرة ~~المكرر~~ في
 الخانية اوسى رجل بمال وللفقراء
 بمال والموسى له محتاج هل يملك
 من قسيب الفقراء اختلفوا
 والاصح نعم استأجر دارا موقوفة
 فيها اشجار مثمرة هل له الاكل منها
 الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف
 لم يأكل لما في الحياوى غرس
 في المسجد اشجارا ثم ان غرس
 للصيل فكل مسلم الاكل والا
 قبايع لمساخ المسجد

٢ مطلب
 وقف يتامنها على عتيقه فلان والباقي
 على عتيقائه هل يدخل فلان منهم

٣ مطلب
 وقف النصف على ابنه زيد
 والنصف على امرأته ثم على اولاده
 يدخل زيد فيهم

٤ مطلب
 استأجر دارا فيها اشجار

كالباني اه (قوله ارصد الامام ارضا) أي اخرجها من بيت المال وعينها لهذه الجهة والارصاد ليس بوقف
 حقيقة لعدم الملك بل يشبهه كإقضاء مناه (قوله يعني فيصح) عبارة التهر بعدة وهذا المأر في كلام علماءنا الا انه
 في الخلاصة قال المسجد اذا خرب أو الحوض اذا خرب ولم يحجج اليه لتفرق الناس عنه صرفت اوقافه في مسجد
 آخر أو حوض آخر اه وعلى هذا فيلزم المرصد عليه أن يديرها لئلا يسبيل الماء كما كانت ولا يتوهم
 من كونه ارصادا على المالك أن لا يلزم ذلك قد بره اه كلام التهر وحاصله أن المنقول عندنا أن الموقوف
 عليه اذا خرب يصرف وقفه الى مجانسه فتصرف اوقاف المسجد الى مسجد آخر وأوقاف الحوض الى حوض
 آخر والارصاد نظير الوقف حيث استغنى عن الساقية الاولى وأرصد وكيل الامام الارض على الساقية الثانية
 الملوكة وكان ذلك ارصادا على مالها يلزم المالك أن يدير تلك الارض أي غلتها وخراجها الى سقي الدواب
 ونحوها ليكون صرفا الى ما يجانس الاول كما في الوقف لأن وكيل الامام لم يرصدها ليلتفع المالك بخراجها
 كنه ما أراد بل ليكون لسقي الماء كما كانت حين ارصدها الامام أولا وظاهر هذا انه لا يلزم المالك ادارة خراج
 الارض على ساقية التي ارصد عليها وكيل الامام بل عليها وعلى ساقية اخرى اذا يلزمه بالارصاد المذكور
 أن يسبل ملكه كما لا يخفى وبهذا التقرير يظهر أن النعمير في قوله ادارتها كما كانت عائدا الى الارض المرصدة
 لا الى الساقية كما لا يخفى والالزم أن يجعل ساقية سيلا للناس جبرا ولا يقوله أحد فافهم (قوله لما
 في الحياوى الخ) حاصله أن ما خرب تصرف اوقافه الى مجانسه فكذا الارصاد فهو استدلال على قوله تلزم
 ادارتها أي الارض المرصدة كما كانت أي بأن يصرف خراجها في تسبيل الماء كما قررناه والمتصور الخاف
 الارصاد بالوقف لانه نظيره ولا ينسب كون النقل فيما ذكره من وقف الى وقف وفي الحادثة من وقف الى ملك فافهم
 (قوله في الثاني) متعلق بدخول أي في الوقف الثاني الموقوف على الذرية والعقب ثم على العتقاء والمراد هل
 يشارك عتيقه فلان يشبه العتقاء فيما آل اليهم لكونه منهم أولا يدخل ~~لهم~~ الوافق خصه بوقف على حدة
 (قوله مذكور في الذخيرة) عبارتها الوجه نصف غلة أرضه لفقراء قرابته والنصف الآخر لما كين فاحتاج
 فقراء قرابته هل يعطون من نصف المالك قال هلال لا وهو قول ابراهيم بن خالد السبكي وقال ابراهيم بن
 يوسف وعلى بن احمد الفارسي وأبو جعفر الهندواني يعطون اه نهر (قوله لكن في الخانية الخ) استدلال
 على قوله اختلف الاقناء فان المراده اقتفاء بعض علماء الروم يعني حيث وجد نصريح الخانية بالاصح فلا وجه
 للاختلاف بل يلزم متابعة الاصح بعد عبارة الخانية وقال في النهر هذا الموضع رسالة كبيرة لمولانا فاني التمساة
 على جلبي وضعها حين نقض حكم مولانا محمد شاه بأدرنه وكل منها رذ على صاحبه وقد علمت ما هو المفضل فاعفوه
 والله سبحانه الموفق اه قلت وقد رأيت في الخانية نصريح الواقعة وهو وقف ضبعة فنفذها على امرأته ونفذها
 على ولده زيد على انه ان ماتت المرأة فنصيبها الاولاده ثم ماتت المرأة فالتفت لابنه زيد ونصيب المرأة لغير
 الاولاد وزيد لانه جعل نصيبها بعد موت الاولاده وزيد منهم أيضا اه ملخصا ولم يعلق فيه خلافا وأما مسئلة
 لوصية المذكورة هنا فنقد ذكر في الوالوجية فيما يخص الاضال ان اوسى لكل دفعة واحدة لا يأخذ وان
 اوسى له ثم اوسى بوسا با آخر ثم اوسى في آخره للفقراء بكذا فله الاخذ لانه في الاول لما قال بجرة واحدة يز
 ينفذ بين الفقراء فلا يصح الجمع اه وأقضى الخانوق في الوقف بمثلها فباسا عليه فيمن وقف ثلثي كذا على طائفة
 والثلث على الفقراء فراجع له لكن ما خلتا عن الخانية بمثلها فان ظاهرها انه وقف الكل دفعة واحدة وهو ظاهر
 مانقده الشارح عنها أيضا فالظاهر عدم التفصيل في الوقف والوصية والله سبحانه أعلم (قوله لم يأكل) أي
 بل يبيعها المتولى ويصرفها في مصالح الوقف بجر (قوله ان غرس للصيل) وهو الوقف على العامة بجر
 (قوله والا) أي وان لم يفرسها للصيل بأن غرسها للمسجد أو لم يعلم غرضه بجر من الحياوى وهذا محل
 الاستدلال على قوله الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل وهو ظاهر فافهم وأصله لصاحب الصرح حيث
 قال ومقتضاه أي مقتضى ما في الحياوى أنه في البيت الموقوف اذا لم يعرف الشرط أن يأخذها المتولى لبيعها
 ويصرفها في مصالح الوقف ولا يجوز للمستأجر الاكل منها اه ونصريحه بالتمسك بالالتزام لما في الصرح من
 الظهيرية شجرة وقف في دار وقف خربت ليس للمتولى أن يبيع الشجرة ويعمر الدار وللممكن يكرى الدار
 ويستعين بالكراء على عمارة الدار لا بالشجرة اه فهذا مع حراب الدار فكيف يجوز بيعها مع عمارة

ثم الظاهر أنه في مسئلتنا يدفع الشجرة على وجه المساقاة للمستأجر قال في الاسعاف ولو كان في أرض الوقت
شجر فدفعه معاملة بالنصف مثلاً جاز اه ثم ظاهر كلام البحر أن هذه الاشجار في الدار لا تمنع صحة امتقارها
لأنها لا تعد شأغلة لأنها لا تخل بالمقصود وهو السكنى بخلاف الاشجار في الأرض لأن ظلها يمنع الانتفاع
بالزراعة ولهذا شرطوا أن يتقدم عقد المساقاة على الاشجار ويستأنق مسئلة غرس المستأجر والمتولى (قوله
قواهم شرط الواقف كنص الشارع) في الخبرية قد سرّ جواباً عن الاعتبار في الشروط لما هو الواقع لا لما كتب
في مكتوب الوقف فلو اقيمت قيمة لما لم يوجد في كتاب الوقف عمل به إلا ريب لأن المكتوب خط مجرد ولا عبرة به
لمدروجه عن الطبع الشرعية اه ط (قوله أي في المفهوم والدلالة الخ) كذا عبر في الاشياء والذي في البحر
عن العلامة قاسم في الفهم والدلالة وهو المناسب لأن المفهوم عندنا غير معتبر في النصوص والمراد به مفهوم
المخالفة المعنى دليل الخطاب وهو أقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية والعدد واللقب أي الاسم الجامد
كقوب مثلاً والمراد بعدم اعتبارها في النصوص أن مثل قولك أعط الرجل العالم أو أعط زيد ان سألك أو أعطه
إلى أن يرني أو أعطه عشرة أو أعطه ثوباً لا يدل على نفي الحكم عن المخالف للمنطوق بمعنى أنه لا يكون منها
عن إعطاء الرجل الجاهل بل هو مكسوت عنه وبقا على عدم الاصل حتى يأتي دليل يدل على الأمر بإعطائه
أو النهي عنه وكذا في البواقي ونعم الكلام على ذلك في كتب الأصول نعم المفهوم معتبر عندنا في الروايات
في الكتب ومنه قوله في انفع الوسائل مفهوم التعريف اه أي لأن الفقهاء يقصدون بذكر الحكم في المنطوق
نفيه عن المفهوم غالباً كقولهم يجب الجمعة على كل ذكر بالغ عاقل متيم فانهم يريدون بهذه الصفات نفي
الوجوب عن مخالفتها ويستدل به الفقيه على نفي الوجوب على المرأة والعبد والصبي الخ وقد يقال ان
مراده بقوله في المفهوم أنه لا يعتبر مفهومه كما لا يعتبر في نصوص الشارع وفي البيري نحن لا نقول بالمفهوم
في الوقف كما هو مقرر ونص عليه الامام الخفاف وأفتى به العلامة قاسم اه وبه مترح في الخبرية أيضاً أي
فاذا قال وقتت على اولادي الذي كور بصرف الى الذكور منهم بحكم المنطوق وأما الاناث فلا يعطى لهن
لعدم ما يدل على الاعطاء الا اذا دل في كلامه دليل على اعطائهن فيكون مثبلاً لا عطائهن ابتداء لا بحكم المعارضة
لكن نقل البيري في محل آخر عن المعنى وخزانة الروايات والسراجية أن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي
ما عداه في متناهم الناس وفي المعقولات وفي الروايات قلت وكذا قال ابن امير حاج في شرح التحرير عن حاشية
الهداية للنجاشي عن شمس الأئمة الكردري أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه
في خطابات الشارع أما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدل اه قال في شرح التحرير
وتداوله المتأخرون وعليه ما في خزانة الاكمل والخانية لوقال مالك على أكثر من مائة درهم كان اقراراً
بالمائة اه فعلم أن المتأخرين على اعتبار المفهوم في غير النصوص الشرعية ونعم تحقيق ذلك في شرحنا على
منظومتنا في رسم الفتى وحيث كان المفهوم معتبراً في متفاهم الناس وعرفهم وجب اعتباره في كلام الواقف
أيضاً لأنه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة قاسم ونصر أبو عبد الله الدمشقي في كتاب الوقف عن شيخه شيخ
الاسلام قول الفقهاء نصوصه كنص الشارع يعني في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل مع أن التحقيق أن لفظة
ولنظ الموصى والمخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب
ولغة الشرع ام لا اه قال العلامة قاسم قلت وإذا كان المعنى ما ذكرنا كن من عبارة الواقف من قبيل المفسر
لا يحقل تخصيصاً ولا تأديلاً بعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتمل وفيه قرينة حمل عليها وما كان
مشتركا لا يعمل به لانه لا عزم له عندنا ولم يقع فيه نظر المجتهدين ليرجع أحد مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل الجمل
اذا مات الواقف وان كان جبار جمع الى بيانه هذا معنى ما افاده اه (قوله ووجوب العمل به) هذا مخالف
لما قلناه آنفاً مع أنه في البحر نقله أيضاً وقال عقبه فعلى هذا اذا ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض
الاقوات المشروط عليه فيها العمل لا يأنم عند الله تعالى غايته أنه لا يستحق المعلوم اه نعم في الاشياء جزم
بما ذكره الشارع وقواه في النهرو عزاء في قضاء البحر الى شرح المجمع قلت ويظهر لي عدم التنافي وذلك أن عدم
وجوب العمل به من حيث ذاته لا يدل على لور ترك الوظيفة أصلاً وبإشراف غيره لم يأنم وهذا الاشبه فيه ووجوب
العمل به باعتبار محل تناول المعلوم يعني أنه لو لم يعمل به وتناول المعلوم ان تناوله بغير حق (قوله الكل من

مطلب
في قولهم شرط الواقف كنص
الشارع

مطلب
بيان مفهوم المخالفة

مطلب
مفهوم التعريف

مطلب
لا يعتبر المفهوم في الوقف

مطلب
المفهوم معتبر في عرف الناس
والمعاملات والعقليات

قواهم شرط الواقف كنص
الشارع أي في المفهوم والدلالة
ووجوب العمل به فيجب عليه
خدمة وظيفته أو تركها لمن يعمل
والا اثم لا سيما فيما يلزم بتركها
نعتيل الكل من التهر

النهر) مبتدأ وخبر أي كل هذه القروع مأخوذة من النهر (قوله الجامكية) هي ما يرتب في الأوقاف لأصحاب
 الوظائف كما يفيد كلام البحر عن ابن الصانع وفي الفتح الجامكية كالمطام وهو ما ثبت في الديوان باسم المختارة
 أو غيرهم إلا أن العطاء سنوي والجامكية شهرية (قوله أي في زمن المباشرة الخ) يعني أن اعتبار شهرها بالاجرة
 من حيث حل تناولها للاغتيا اذ لو كانت صدقة محضة لم تحل لم يكن غنيا ومن حيث ان المدرس لو مات
 أو عزل في أثناء السنة قبل مجي الغلة وظهورها من الأرض يعطى بقدر ما يباشر ويصير ميراثا عنه كالأجير إذا
 مات في أثناء المدة ولو كانت صدقة محضة لم يعط شيئا لأن الأصل لا تملك قبل القبض بل تسقط بالموت قبله بخلاف
 القاضي إذا مات في أثناء المدة فإنه يسقط رزقه لأنه ليس فيه شبه الاجرة لعدم جواز أخذ الاجرة على القضاء
 أما على التدريس وهو التعليم فأجازه المتأخرون وبخلاف الوقف على الأولاد والدية رتبة فإن مات منهم قبل
 ظهور الغلة سقط أيضا لأنه صدقة محضة كما حرره الطرسوسي وتقدم تمامه عند قول المصنف مات المؤذن
 والامام ولم يستوفيا وظيفتها الخ (قوله لاستدراج المجلة) أي لو قبض جامكية السنة بتمامها ومات
 في أثناء السنة لاستدراج ما بقي لأن الأصل تملك بالقبض ويحل له لو قبض كما تقدمه الشارح ولو كانت اجرة
 محضة استدراج منه ما بقي (قوله فإنه لا يصح على الاغتيا ابتداء) لأنه لا بد أن يكون صدقة من ابتداءه لأن
 قوله صدقة موقوفة أبد أو نحوه شرط لصحته كما زعمه غيره وأشرنا إليه أول الباب وبيننا أن اشتراط صرف الغلة
 لمعين يكون بمنزلة الاستثناء من صرفه إلى الفقراء فيكون ذلك المعين قائما مقامهم فصار في معنى الصدقة عليه
 لتسامه مقامهم هذا غاية ما وصل إليه فهمي في هذا المحل فليتأمل (قوله وقامه فيها) قد سماه أصل
 (قوله يكره إعطاء نصاب فقير الخ) لأنه صدقة فأنشأه الزكاة أشياء (قوله إذا وقف على فقراء
 فرائه) أي ملايكره لأنه كالوصية أشياء ولأنه وقف على معينين لا حق لغيرهم فيه فيأخذونه قل أو كثر
 (قوله لبعض العلماء الفقراء) متعلق بالمرتبة فإن كان ذلك المرتب بشرط الواقف فلا شبهة في جواز مارتبه
 وإن كثروا كان من جهة غيره كالموتى فلا يجوز النصاب هذا ما ظهر لي وفي حاشية الخوى المرتب إعطاء شيء
 لا في مقابلة خدمة بل لصالح الماعطى أو علمه أو فقره ويسمى في عرف الروم الزكاة اهـ (قوله ليس للقاضي
 أن يتزود وظيفة في الوقف الخ) يعني وظيفة حادثة لم يشترط بالواقف أما لو تزود في خدمة مشروطة جاز إذا
 شرط الواقف التزود للمتولى كما تقدمناه عن الخبر به وقال الشيخ الزملي في حاشية البحر وهذا أي عدم تقرير
 بغير شرط اذ لم يمتل وقت على مصالحه فلو قال يفعل الثاني كل ما هو من مصالحه اهـ وهذا أيضا في غير
 أوقاف الملوك والأمراء ما هي فهي أوقاف صورية لا تراعى شروطها كما أفقها المؤيد أبو السعود ويأتي قريبا
 في الشرح عن المبسوط (قوله لا النظر في الوقف) اعلم أن عدم جوارز الاحداث مقيد بعدم الضرورة
 كما في فتاوى الشيخ قائم أما ما دعت إليه الضرورة واقتضت الحاجة كخدمة البعة الشريفة وقراءة الشعر
 والحياة وشهادة الدين ان فرفع إلى الثاني ويثبت عنده الحاجة فيقرر من يسأل لذلك ويحذر له حرمله أو يأذن
 للناظر في ذلك فإن الشيخ قائم والنص في مثل هذا في الولو الجنية أبو السعود على الاشياء وعليه فالأقتصار
 على النظر فيه نظر كما افاده ط قلت نكر في الدخيرة وغيره ما ليس للقاضي أن يقرر فزاشا في المسجد بلا شرط
 الواقف قال في البحر ان في تقريره مصلحة لكن يمكن أن يستأجر المتولى فزاشا والممنوع تقريره في وظيفة
 تكون حقاله ولا يشرح في الحياة بأن للمتولى أن يستأجر خادما للمسجد باجرة المتولى واستبد منه عدم
 صحة تقرير القاضي بلا شرط في شهادة ومباشرة وطلب بالاولى اهـ (قوله بأجر مثله) وعبر بعضهم بالعشر
 والسواب أن المراد من العشر أجرة المنزل حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرره معلوم وبنيته أن صاحب
 الولو الجنية بعد أن قال جعل القاضي للقيم عشر غلة الوقف فهو أجرة مثله ثم رأيت في اجابة السائل وسمي قول
 القاضي للقيم عشر غلة الوقف أي التي هي أجرة مثله لا ما يوفيه له أرباب الاغراض العائدة الخ يرى على
 الاشياء من القضاء قلت وهذا غير لم يشترط له الواقف شيئا وأما الناظر بشرط الواقف فله ما عساه الواقف
 ولو أكثر من أجر المنزل كما في البحر ولو غير له أقل فتقتضي أن يكمل له أجر المنزل بطلبه كما يجنبه في منع الوسائل
 ويأتي قريبا ما يزيد وهذا مقيد لقوله لا في ليس للمتولى أخذ زيادة على ما قرره الواقف أصلا (قوله فيجوز
 الزيادة من القاضي الخ) أي إذا اتحد الواقف والجهة كما روي في المتن وفي البحر عن ائمة قبيل فصل أحكام

مطلب
 الجامكية في الأوقاف

مطلب
 فيما لو مات المدرس أو عزل
 قبل مجي الغلة

وفي الاشياء الجامكية
 في الأوقاف لها شبه الاجرة
 أي في زمن المباشرة والحل
 للاغتيا وشبهه الصلة فلومات
 أو عزل لاستدراج المجلة وشبهه
 الصدقة لتعديج أصل الوقف فإنه
 لا يصح على الاغتيا ابتداء وقامه
 فيها بكم إعطاء نصاب لفقير من
 وقف الله راء الا اذا وقف على
 فقراء قرأته اختيار ومنه يعلم
 حكم المرتب الكثير من وقف
 الفقراء لبعض العلماء الفقراء
 فليست له ليس للقاضي أن يتزود
 وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف
 ولا يحل للفقير الاستدراج الا بالاطار
 على الوقف بأجر مثله فسمي بغير
 الزيادة من القاضي على معلوم
 الامام اذا كان لا يكفيه وثان
 عالما فحيا

مطلب
 ليس للقاضي أن يتزود وظيفة
 في اوقف الا بالاطار

مطلب
 المراد من العشر للمتولى اجر المنزل

مطلب
 في زيادة القاضي في معلوم الامام

المسجد يجوز صرف شيء من وجوه مصالح المسجد للإمام إذا كان يعطل لولم يصرف إليه يجوز صرف الفائض
عن المصالح للإمام القسبة بأذن القاضي ولو زاد القاضي في مرسومه من مصالح المسجد والامام مستغن
وغيره يؤتم بالمرسوم المعهود تنطبق له الزيادة لو علمت بقيار لو نصب امام آخر له أخذ الزيادة ان كانت لفائدة
وجود الامام لا لو كانت لمصلحة في الاول كفضيلة أو زيادة حاجة اه فعلم انه يجوز الزيادة اذا كان يعطل المسجد
بدونها أو كان فقيرا أو علمت تنطبقا لمناصب العطف بأوفى قوله وكن عالما تنطبقا وأما ما في قضاء البحر لو قضى بالزيادة
لا يتخذ فهو محمول على ما اذا قدمت منه الشروط المذكورة كما اجاب به بعضهم ومقتضى التقييد بالقاضي أن
المولى ليس له أن يزيد للإمام (قوله ثم قال) أي في الاشياء (قوله يلحق بالامام) الظاهر انه يلحق به كل من
في قطعه شررا اذا كان المعين لا يكتسبه كالتناظر والمؤذن ومدت من المدرسة والبواب ونحوهم اذا لم يعملوا بدون
الزيادة يؤيده ما في البراز به اذا كان الامام والمؤذن لا يستقر اقله المرسوم للمصالح كما الدين أن يصرف إليه
من فاضل وقف المصالح والعمارة باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة لو اتحد الواقف لأن غرضه احياء
وقفه لا لو اختلف أو اختلفت الجهة بأن بنى مدرسة ومسجدا أو عين لكل وقفا وفضل من غله أحدهما لا يدل
شرطه (قوله ونقل) أي صاحب المحبة عن المبسوط أي مبسوط خواهر زاده والذي في الاشياء بعد ما نقل
عن ينبوع السبوطي ما يفيد أن الوظائف المتعلقة بأوقاف الامراء والسلاطين ان كان لها أصل من بيت
المال أو ترجع إليه يجوز ان كان بصفة الاستحقاق من عالم يعلم شرعي وطالب علم كذلك أن يأكل مما وقفوه غير
مستند بما شرطوه مانسه وقد اختلف كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغيره مباشرة
ومخالفة الشروط والحال أن ما نقله السبوطي عن فقهاءهم انما هو فيما بقي لبيت المال ولم يثبت له ناقل أما
الاراضي التي باعها السلطان وحكم بصفة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه ولا فرق بين
أوقاف الامراء والسلاطين فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب عنها
الحق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي انه اشترى من وكيل بيت المال ارضا وقفها
فاجاب بما ذكرناه وأما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا للمصلحة العامة فذكر في الخاتمة جوازه ولا يراعى
ما شرطه دائما اه فحينئذ ينبغي التفصيل فيما نقله في المحبة فان كان السلطان اشترى الاراضي والمزارع
من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه وان وقفها من بيت المال لا يجب مراعاتها اه ط قلت ويذهب من
قول الاشياء انما هو فيما بقي من بيت المال ولم يثبت له ناقل الخ انه انما يراعى شروطه اذا ثبت الناقل وهو كون
الواقف ملكها بشراء أو اقطاع رغبة بأن كانت موانا لملك لا حذفيها فاقطعها السلطان لمن له حق في بيت المال
أما بدون ثبوت الناقل فلا لانها بعد ما علم انها من بيت المال فالأصل بقاؤها على ما كانت فيكون وقفها
ارصادا وهو ما يفرزه الامام من بيت المال ويعينه لتحقيقه من العلماء ونحوهم عونا لهم على وصولهم الى
بعض حقهم من بيت المال فتجوز مخالفة شرطه لأن المقصود وصول المستحق الى حقه وعن هذا قال المولى
أبو السعود مفتي دار السلطنة ان اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع إليه اه
قلت والمراد من عدم مراعاة شرطها أن للإمام أو نائبه أن يزيد فيها أو ينقص ونحو ذلك وليس المراد أنه يصرفها
عن الجهة المعنية بأن يقطع وظائف العلماء ويصرفها الى غيرهم فان بعض الملوك اراد ذلك ومنعهم علماء
عصرهم وقد أوقفنا ذلك كله في باب العشر والخراج وقد مناشيا منه قبيل الفصل عند قوله وأما وقف
الاقطاعات ولا يقاس على ذلك اوقاف غير الملوك والامراء بل يجب مراعاة شروطهم لأن اوقافهم كانت
أملا كالهم (قوله يصح تعليق التقرير في الوظائف) هذا ذكره في اتفق الوسائل تفقها أخذنا من جواز
تعليق القضاء والامارة بجميع الولايات فلو كانت المعلق بطل التقرير وهو تفقه حسن اشياء قلت ودليله من
السنة ما في صحيح البخاري من انه صلى الله عليه وسلم اتمر في غزوة مؤتة زيد بن حارثة وقال صلى الله عليه وسلم
ان قتل زيد جعفر بن أبي طالب قتل جعفر فعبد الله بن رواحة الحديث ثم رأيت الامام السرخسي في شرح
السير الكبير ذكر الحديث دليلا على ذلك وقال فيه أيضا ما حاصله لو جاء مع المهدي أمير وعزل الأمير الاول بطل
تفويضه فيما يستقبل لزوال ولايته بالعزل لا لومات أميرهم فأمروا عليهم غيره لأن الثاني قائم مقامه الا اذا أبطله
الثاني أو كان الخليفة قال لهم ان مات أميركم فأميركم فلان فانه يظل تفويض الاول لأن الثاني نائب الخليفة

مطلب
للسلطان مخالفة الشرط اذا كان
الوقف من بيت المال

ثم قال بعد وقتين والخطيب
يلحق بالامام بل هو امام الجمعة
قامت واعتمده في المنظومة المحبة
ونقل عن المبسوط أن السلطان
يجوز له مخالفة الشرط اذا كان
غالب جهات الوقف قري ومزارع
فيعمل بأمره وان غاير شرط
الواقف لأن اصلها لبيت المال
يصح تعليق التقرير في الوظائف

مطلب
يصح تعليق التقرير في الوظائف

فلو قال القاشي ان مات فلان
أو شمرت وظيفة ~~هـ~~ فافتد
قررت فيها صم ~~هـ~~ ليس للقاشي
عزل الناصر بمجرد شكايه المستهين
حتى يثبتوا عليه خيانه ~~هـ~~ وكذا
الوسي ~~هـ~~ انما طرأ اذا آثر انسانا
فهرب ومال الوقت عليه لم يضمن
ولو فرط في خشب الوقت حتى
ضاع ضم ~~هـ~~ لا يجوز الاستدانة
على الوقت الا اذا احتيج اليها
لمصلحة الوقت كتمهيد وشرامد
فيجوز بشرطين الاول اذن القاشي
٢ فلو يهد منه يستدين بنفسه
القاشي أن لا تيسر اجارة العين
والدرف من اجرتها والاستدانة
القرض الشراء نسيئة

٢ مطلب

٣ ليس للقاشي عزل الناصر

٣ مطلب

للقاشي أن يدخل مع الناصر بغيره
بمجرد الشكايه

٢ مطلب

في الاستدانة على الوقت

بتعليقه من جهته فكأنه قلده ابتداء فيقطع رأي الاول برأي فوقه ~~هـ~~ ملخصا وحاصلا بطلان تنقيح الامير
بعزله وكذا يجوز ان اذ انصب غيره من جهة الخليفة لامن جهة انعكس الا اذا ابطله الثاني ولا يخفى أن التنقيح
بقوله من قتل قبلا فلا سلبه فيه تعليق استحقاق النقل بالقتل ففيه دليل على قوله فلو مات المعلق بطل التقرير
وبدل أيضا على بطلانه بالعزل بقي هل له الرجوع قبل الموت أو التفرغ لذي حرره في انفع الوسائل انه لا يصح
عزله لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط والتعليق ليس بسبب الحال عندنا وافرقت بين هذه المسئلة وبين
ماله ووكله وكاله مرسله ثم قال له كما عزلت فانت وكيل في ذلك وكاله مستقلة ثم قال عزلك في تلك الوكالة كما
فروى عن محمد أنه ينزل عن المعلقة وعن أبي يوسف لا ينزل ووجه الفرق أن التعليق عند محمد محل في ضمير
الوكالة المنجزة فصار المجموع سببا وقد ثبت ثبوتا لا يثبت قصدا فلا يمكن أن يقول هنا بصفة العزل لانه قصدي
فيبقى جواب محمد وجواب أبي يوسف هنا واحدا في أنه لا يصح العزل هذا خلاصة ما اطال به قلت لكن علمت
أن للاعب الثاني ابطال التنقيح والظاهر أن الاول كذلك فكذا يقال هنا لورجع عن التعليق بضم لان قتل
موت فلان ليس عزلا بلا جنة لانه لا يتقرر في الوظيفة الا بعد موت فلان وقبله لم يثبت له استحقاق فيها اذ لو
ثبت لم يطل التقرير بموت المعلق فافهم (قوله أو شمرت) بفتح الشير والغير المجتنب أي خلت عن العمل
والبلد الشاغر الخالية عن الناصر والسلطان ط (قوله ليس للقاشي عزل الناصر) قيد بالقاشي
لان الواقف له عزله ولو بلا جنة به يفتي كما قدمناه عند قوله وينزع لو غيره أمون وقدمنا هناك عن الاشياء انه
لا يجوز للقاشي عزل الناصر المشروط له انتظار بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا ويصح عزله لو مندوب
القاشي وأنه في جامع التصولين قال لا يملك القاشي عزله طرأ الا للموجب وتقدم تمامه وأنه في الجراخ
منه عدم العزل اصحاب وظيفة الا بجنحة أو عدم أهلية وقد مناهناك أيضا بعض موجبات العزل وأحكام
الخراج والتقرير في الوظائف (قوله حتى يثبتوا عليه خيانه) نعم أنه لا يدخل معه غيره بمجرد الشكايه
والطعن كما حرره في انفع الوسائل أخذ من قول المصنف ان طعن عليه في الامانة لا ينبغي اخراجه الا بجنحة
ظاهرة وأما اذا ادخل معه رجلا فأجره باق وان رأى الخاصكم أن يجعل ليدل الرجل منه شيئا فلا بأس
وان كان المال قليلا فلا بأس أن يجعل للرجل رزقا من غلة الوقت ويقتصد فيه ~~هـ~~ ملخصا وسياق حذم
نصرته عند قوله ولو ضم القاشي لغيره الخ (قوله وكذا الوصي) أي وصي الميت ليس للقاشي عزله
بمجرد الشكايه بخلاف الوصي من جهة القاشي كما سيأتي في باب آخر ~~هـ~~ كتاب (قوله اذا آثر انسانا) أي
وامتنع عن مطالبة برزاقية (قوله ولو فرط في خشب الوقت الخ) وعلى هذا اذا قصر المتولي في غير نية الا فيما
كان في الذمة كما في الجرف فوتر البساط المجد بلا نص في أي أكتفه الا بجنحة ضم ان كان له اجرة ولذا اخازن
الكتب الموقوفة كما في السيرفة ط عن الهوى والبري (قوله لا يجوز الاستدانة على الوقت) أن
ان لم تكن بأمر الواقف وهذا بخلاف الوصي فان له أن يشتري نسيئة شيئا بجنحة بلا ضرورة لان الدين لا يثبت
اشرا الا في الذمة والبيع له ذمة صحيحة وهو معلوم فتدور مطالبة أما الوقت فلا ذمة له والشراء وان كانت
لهم ذمة لكن لا كتمهم لا تدور مطالبتهم فلا يثبت الا على التيم وما وجب عليه لا يثبت فضاء من غلة فأنصراه
ذكره هلال وهذا هو الأساس لكنه ترك عند الضرورة كما ذكره أبو البشر وهو افتقار انه اذا لم يكن من الاستدانة
بأن يجوز بأمر القاشي ان لم يكن بعيدا عنه لان ولايته اعم في مصالح المسلمين وقيل يجوز مطالبة مارة
والمعتمد في المذهب الاول اما ماله منه بد كما صرف على المستحقين فلا يكفي التسمية الا اماما وخطيبا والمؤذن
فيما يظهر قوله في جامع التصولين لضرورة مصالح المسجد ~~هـ~~ والاخصر والزيت بناء على القول بأنهم
من المصالح وهو اراجح هذا خلاصة ما اطال به في البحر (قوله الاول اذن القاشي) فتواري اذن نا ظاهر
انه لا يقبل الاينة وان كان المتولي مقبول انقول ما انه يرى الرجوع في الغلة وهو ان يقبل قوله بما في يده
وعلى هذا فاذا كان الواقع انه لم يستأذن يحرم عليه الاخذ من الغلة لانه بلا اذن متبرع بحر (قوله الثاني
أن لا تيسر اجارة العين الخ) اطلق الاجارة فتشمل الطويلة منها ولو بغيره فلو وجد ذلك لا يستدين افاده
البري وما سلف من أن المشتري به بطلان الاجارة الطويلة فذا لعدم الضرورة كما حرره سابقا فافهم
(قوله والاستدانة القرض والشراء نسيئة) صوابه الاستقراض ~~هـ~~ ح وتفسير الاستدانة كما في النهاية

مطلب
في اتفاق الناظر من ماله على العمارة

مطلب
في اذن الناظر للمستأجر بالعمارة

وهل للمتولي شراء متاع فوق قيمته
ثم بيعه للعمارة ويكون الربح على
الوقف الجواب نعم . اقر بأرض في
يد غيره انما وقف وكذبه ثم ملكها
صارت وقفاً . يعمل بالمصادقة على
الاستحقاق وان خالفت كتاب
الوقف

مطلب
لو اشترى التيم العشرة بثلاثة عشر
فأربح عليه

مطلب
في المصادقة على الاستحقاق

أن لا يكون لوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما إذا كان للوقف غلة فاتفق من مال نفسه لاصلاح
الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف اهـ ومفاده أن المراد بالقرض الاقراض من ماله لا الاستقراض
من مال غيره لدخوله في الاستدانة وفي قساوى الحاوى الذى وقف عليه في كلام اصحابنا أن الناظر اذا
اتفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد أن
يشهد أنه اتفق ليرجع كفى الرابع والثلاثين من جامع الفصولين وهذا يقتضى أن ذلك ليس من الاستدانة
على الوقف والامساك بالامان القاضى ولم يكف الاشهاد اهـ قلت لكن ينبغي تقييد ذلك بما إذا كان للوقف
غلة والا فلا بد من اذن القاضى كما افاده ما ذكرناه عن الحامية ومثله قوله في الحامية أيضاً لا يملك الاستدانة الا
بأمر القاضى وتفسير الاستدانة أن يشتري للوقف شيئاً وليس في يده شيئ من الغلة أما لو كان في يده شيئاً فاشترى
لوقف من مال نفسه ينبغي أن يرجع ولو بلا أمر قاض اهـ وما ذكرناه في انفاقه بنفسه بأى مثله في اذنه
للمستأجر أو غيره بالاتفاق فليس من الاستدانة وفي الخيرية سئل في غلة جارية في وقف تقدمت فأذن الناظر
لرجل بأن يعمرها من ماله فما الحكم فيما سرفه من ماله باذنه اجاب اعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع
بما اتفق يوجب الرجوع باتفاق اصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه
قولين وعمارة مأذونه كعمارته فيقع فيها الخلاف وقد جزم في القنية والحاوى بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان
يرجع معظم العمارة الى الوقف اهـ قلت وفي الفصل الثانى من اجارات التارخانية عن الحاوى سئل عن آجر
منزل لرجل وقفه والده عليه وعلى أولاده وأتفق المستأجر في عمارة بأمر المؤجر قال ان كان للمؤجر ولاية على
الوقف يرجع بما اتفق على الوقف والا كان المستأجر منطوقاً ولا يرجع على المؤجر اهـ وظاهره مع ما مر عن
الخيرية أنه يرجع وان لم يكن في يد التيم مال من غلة الوقف وهو خلاف ما قدمناه عن الحامية فيما لو اتفق من
مال نفسه ففعل ما هتأمنى على رواية أنه لا يشترط في الاستدانة اذن القاضى والافهمه شكل فليأتمل واذا
قلنا بانه على ذلك فعل هذا ما يفعل في زماننا في اثبات المرصد من تحكيم قاض حنبلى يرى صحة اذن الناظر
للمستأجر بالعمارة الضرورية بلا أمر قاض غير لازم (قوله فوق قيمته) أى شراء بمن مؤجل فوق ما يباع
بمن مال لأن قيمة المؤجل فوق قيمة الحال (قوله ويكون الربح) أى ما ربحه بائع المتاع بسبب التأجيل
(قوله الجواب نعم) كذا حزره ابن وهبان اشياء ~~لـ~~ في القنية لو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال
فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في السنة واشترى من المقرض شيئاً يسير بثلاثة دنانير يرجع في غلته بالعشرة
وعليه الزيادة اهـ قال في البحر وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من انه لا جواب للمشايخ فيها اهـ ومثله
في شرح المقدسى وكذا نقل البيهقي عن التارخانية مثل ما في القنية وقال وهذا الذى نفى به ومنشأ ما حزره
ابن وهبان عدم الوقوف على تحرير الحكم من تقدمه والهج من المصنف أى صاحب الاشياء كيف اختاره
ورضى به اهـ (قوله وكذبه) أى انقير (قوله ثم ملكها) أى المقر ولو بسبب جبرى اشياء (قوله
صارت وقفاً) مؤاخذه بزمه اشياء (قوله يعمل بالمصادقة على الاستحقاق الخ) أقول اعترت كثير هذا
الاطلاق وأقول بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط مفيد بشيوعها الفقيه قال
العلامة الكبير الخصاص اقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان دوى ودون الناس جميعاً بأمر حق واجب ثابت
لازم عرفته ولزمى الاقرار بذلك قال صدقة على نفسه وألزم ما اقر به مادام حياً فاذا مات رددت الغلة الى
من جعلها الواقف لانه لما قال ذلك جعلته كإن الواقف هو الذى جعل ذلك للمقر له وعلمه أيضاً بقوله بل واز
أن الواقف قال ان له أن يزيد ويقتصر وأن يخرج وأن يدخل مكانه من رأى في صدق زيد على حته اهـ أقول
يؤخذ من هذا انه لو علم القاضى أن المقر انما اقر بذلك لا خذشئ من المال من المقر له عوضاً عن ذلك لكان
يستبد بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول لانه اقرار خال عما يوجب تصحجه مما قاله الامام الخصاص وهو
الاقرار الواقع في زماننا قناتله ولا قوة الا بالله يرى أى لو علم انه جعله لغيره ابتداء لا يصح كما افاده الشارح بعد
(قوله وان خالفت ديب الوقف) حلا على أن الواقف رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقر ذكره الخصاص
في باب مستقل اشياء أقول لم أر شيئاً منه في ذلك الباب وانما الذى فيه ما نقله البيهقي انما وليس فيه
التعليل بأنه رجع عما شرطه ولذا قال الحاوى انه مشكل لان الوقف اذا لزم ما في ضمنه من الشروط الآن

يجوز على قول الامام بعدم لزومه قبل الحكم وبحمل كلامه على وقف لم يسجل اهـ ملخصا قلت ويؤيده ما مر
 عن الدرر قبيل قول المصنف اتحد الواقع والجهة وهذا التأويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقل عن الخصاص
 والله تعالى أعلم (قوله لكن في حق المقر خاصة) فاذا كان الوقف على زيد وأولاده ونسله ثم على الفقراء فاقترن زيد
 بأن الوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسله في ادخال النقص عليهم بل تنقسم الغلة على زيد
 وعلى من كان موجودا من ولده ونسله فاصاب زيد منها كان بينه وبين المقر له مادام زيد حيا فاذ مات بطل
 اقراره ولم يكن للمقر له حق وان كان الوقف على زيد ثم من بعده على الفقراء فاقترن زيد بهذا القرار وهذا الرجل
 شاركه الرجل في الغلة مادام حيا فاذ مات زيد كانت للفقراء ولم يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد
 حتى تنصف الغلة للفقراء والاصغر زيد فاذ مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء اهـ خلافا لمصنفات
 وانما عاين نصف الغلة للفقراء اذ مات المقر له مع ان استحقاق الفقراء بعدم موت زيد في هذه الصورة الاخيرة
 لان اقراره المذكور يتضمن الاقرار بأنه لا حق له في النصف الذي اقترنه الرجل فلا يرجع اليه بعدم موت الرجل
 فيرجع الى الفقراء لعدم من يستحقه غيرهم هذا ما ظهر لي ويؤخذ منه انه لو كان الوقف على زيد وأولاده
 وذريته ثم على الفقراء كما في الصورة الاولى مات الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذه الى استقراؤه الى زيد
 لاقراره بأنه لا حق له فيه ولا الى اولاده لانه لم يقر لهم به ولم ينقص عليهم شيئا من حقهم وكذا لو كان الوقف على
 زيد ثم من بعده على اولاده وذريته ثم على الفقراء ثم مات الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذه الى الفقراء
 لا الى زيد لما قلنا ولا الى اولاده لانهم لا يستحقون شيئا الا بعد وفاته فصارت المسئلة في حكم منقطع الوسط
 الذي يبناه قبيل الشروع كما حررناه في تنقيح الحامدية فانتم هذه المسئلة السنية (قوله أو بالنظر) افاد ان
 الاقرار بالنظر مثل الاقرار بربيع الوقف أي غلته فلو اقر الناظر ان فلانا يستحق معه نصف الطرم مثلا
 يؤخذ باقراره وبشاركه لان في وطيفته ماداما حي بين بقى ما لو مات احدهما فان كان هو المقر فالحكم ظاهر
 وهو بطلان الاقرار وانما النظر شرط له الواقف بعده وأما لو مات المقر له فهو مسئلة تقع كثيرا وقد
 سئل عنها مرارا والذي يقتضيه الطرم بطلان الاقرار ايضا لكن لا تعود الحصة المقر بها الى المقر له مرورا بما
 يوجبها القاضى للمقر أو لمن اراد من أهل الوقف لا ما يصحنا اقراره حلا على أن الواقع هو الذي جعل ذلك
 للمقر له كما مر عن الخصاص فيه ~~مستأنه~~ جعل النظر لا شير قال في الاشياء وما شرطه لا شير ليس لاحدهما
 الاضداد واذ مات احدهما أقام القاضى غيره وليس لغيره الاضداد الا اذا أقامه القاضى كما في الاسعاف
 اهـ ولا يمكن هذا القول بانقال ما اقترنه الى المساكين كما قلنا في الاقرار بانقله اذ لا حق له في اطر وانما هذه
 في الغلة فقط هذا ما حررناه في تنقيح الحامدية ولم يرض به عليه غلته (قوله صح) أي الى قرار المدكور
 والمراد أنه يؤخذ باقراره حيث أمكن تعديده أما لو كان في نفس الامر اقراره كدبالي جعل للمقر له شيء مما اقترنه
 كما مر جوابه في غير هذا المحل اذ الاقرار اخبار لا تعليق على أن المليك هنا غير صحيح (قوله ولو وجهه غيره لا)
 أي لا يصير غيره لان تعديده الاقرار انما هو معاملة له باقراره على نفسه من حيث ظاهر المحل تصديقه
 في احبارة مع امكان تعديده حلا على أن الواقع هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر اما اذا قل المشروط له الغلة
 أو النظر جهات ذلك لفلان لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء قلت من تلقا نفسه وقرى بين الاخبار والاشياء ان
 لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح ان لم يحالف شرط الواقف لانه يصير وصيا له وكذا لو فرغ عنه غيره
 وفتر القاضى ذلك الغير يصح ايضا لانه يملك عزل نفسه والقراغ عزل ولا يصير المقر له نظرا بمجرد المراج بل
 لا بد من تقرير القاضى كما حررناه سابقا فاذا اقر القاضى المقر له صار ناظرا لا مجرد المقر له وهذا
 غير الجعل المدكور هنا فافهم وأما جعل الربيع لغيره فقال ط ان كان الجعل بمعنى التبرع بمعلومه فغيره بأن
 يوكله ليقبضه له ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة التبرع به وان ~~مستأنه~~ بمعنى الاسقاط فقال في الثانية ان
 الاستحقاق المشروط كارت لا يستط بالاسقاط اهـ قلت ما عزم اللمية انه أعلم بنسوة فراجعها انهم المذكور
 في الثانية ما صياني وقد فرقوا في الاشياء في بحث ما قبل الاسقاط من الحقوق بين اسقاطه لمعين وغير معين وذكر
 ذلك في جملة مسائل كثر السؤال عنها ولم يجد فيها مقالا اذا اسقط المشروط له الربيع حقه لا لاحد لا يستط
 كما فهمه الطرموسى بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره اهـ أي فانه يسقط نكته ~~مستأنه~~ لا يستط مقننا

الكر في حق المقر خاصة فلو اقر
 لشرط له الربيع أو بالنظر أنه
 يستحقه فلان دونه صح ولو جعله
 غيره لا وسعي آخر الاقرار

مطلب
 في المصادقة على اسطر

مطلب
 في جعل الطر أو الربيع لغيره

ولا يكتفى صرف الناظر لثبوت
استحقاقه بل لابد من اثبات
نسبه وسببه في دعوى ثبوت
النسب متى ذكر الواقف
شرطين متعارضين يعمل بالتأخر
منهما عندنا لانه ناسخ للاول
الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير
هنا والى الجميع عند الشافعية
لو بالواو ولو بضم قالى الاخير اتناقا
الكل من وقف الاشياء ونعامه
في الساعة التاسعة متى وقف
حال صحته وقال على النريضة
الشرعية قسم على ذكورهم
واناتهم بالسوية هو المختار المتقول
عن الاخبار كما حققه منقذ دمشق
يعني بن المنقار في الرسالة المرضية
على النريضة الشرعية

٢١. مطلب

لا يكتفى صرف الناظر لثبوت
الاستحقاق

مطلب

متى ذكر الواقف شرطين متعارضين
يعمل بالتأخر

مطلب

مهم في قول الواقف على النريضة
الشرعية

في رسالته المؤلفة في بيان ما يسط من الحقوق وما لا يسط أخذنا بما في شهادات الخانية من كان فقيرا من اصحاب
المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل باطلا له فلو قال اطلت حتى كان له أن يأخذه اه قلت لكن
لا يمتحن أن ما في الخانية امقاط لا لا حدنم فبقي عدم الفرق اذا الموقوف عليه الربع انما يستحقه بشرط الواقف
فاذا قال امقطت حتى منه انفلان أو جعلته له يصحكون مخالفه الشرط الواقف حيث ادخل في وقفه ما لم يرده
الواقف لان هذا انشاء استحقاق بخلاف اقراره بأنه يستحقه فلان قاته اخبار يمكن تصحيحه كما مر ثم رأيت الخبر
الرملي أفتى بذلك وقال بعد نقل ما في شهادات الخانية وهذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية
المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحاكم وقد مر جوابا بأن شرط الواقف كنه الشارع فأنسبه
الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذر اه (قوله ولا يكتفى صرف
الناظر الخ) أي لو ادعى رجل انه من ذرية الواقف متمسكا بأن الناظر كان يدفع له الاستحقاق لا يكتفى بل لابد
من اثبات نسبه وفي الخبرية في جواب سؤال ان الشهادة بأنه هو وأبوه وجده متصرفون في اربعة قراريط
لا يثبت به المدعى كن ادعى حق المرور وأورقة الطريق على آخروهم انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما مر
به غالب علماءنا والشاهد اذا فسر للقاضي انه يشهد بعبادة اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا
يجل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون نصرف فهم بولاية
أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك ومما مر جوابا ان دعوى بنوة الممتنع حاج الى ذكر نسبة الاب والام الى اخذ
ليصيرها لو ما لان اتسابه بهذه النسبة ليس بثبت عند القاضي في شرط البيان لعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي
بدون ذكر الجدة والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم فلان لا يتحقق به استحقاق من وقف
الجدة الاعلى لتحقيق العمومة بأنواع منها الملام اه قلت هذا ظاهر فيما اذا اراد اثبات انه من ذرية
الواقف بمجرد كونه ابن عم فلان الذي هو من ذرية الواقف فحينئذ لابد من اثبات نسبه الى الجدة الجامع وأما
لو ادعى انه من ذرية الواقف المستحقين للوقف فالظاهر انه يكتفى اثبات ذلك بدون ذكر النسب اذا كان الوقف
على الذرية لانه يحصل المقصود بذلك لانه لا يختلف ذلك بخلاف بنوة الممتنع لانه قد يكون ابن عم للمتوفى ولا يكون
من ذرية الواقف لكونه ابن عم لأم تأمل وسيأتي انه لو وقف على فقراء قرابته لابد من اثبات القرابة وبيان
جهتها (قوله وسببه في دعوى ثبوت النسب) أي في الدعوى حيث قال الشارع ولو حضر رجلا يدعى
عليه حق لآل به وهو متزبه اولاه اثبات نسبه عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ط (قوله متى ذكر الواقف
شرطين متعارضين الخ) في الاسعاف لو كتب اول كتاب الوقف لاياع ولا يوجب ولا يملك ثم قال
في آخره على أن انفلان يبعه والاستبدال بثمنه ما يكون وقضا مكانه جازيعة ويكون الثاني ناسخا للاول ولو عكس
بأن قال على أن انفلان يبعه والاستبدال به ثم قال آخره لاياع ولا يوجب ولا يجوز يبعه لانه رجوع عما شرطه
اولا وهذا اذا تعارض الشرطان أما اذا لم يتعارضوا مكن العمل بما وجب كما ذكره البيرى في الساعة
التاسعة من الاشياء وما ذكره داخل تحت قراهيم شرط الواقف كنه الشارع فالنصين اذا تعارضا
عمل بالتأخر منها ط (قوله الوصف بعد الجمل الخ) سيذكر الشارع هذه المسئلة عن نظم الحبيبة مع
ما يناسبها وسيأتي الكلام على ذلك (قوله متى وقف) أي على اولاده لانه منشا الجواب المذكور كما تعرفه
وبه يظهر قاعدة التقييد بقوله حال صحته (قوله كما حققه منقذ دمشق الخ) أقول حاصل ما ذكره في الرسالة
المذكورة انه ورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال سوا بين اولادكم في العطية ولو كنت موثرا أحدا
لا تثر النساء على الرجال رواه سعيد في سننه وفي صحيح مسلم من حديث النعمان بن بشير اتقوا الله واعدوا
في اولادكم فالعدل من حقوق الاولاد في العطايا والوقف عطية فيسوى بين الذكر والانثى لانهم فسروا العدل
في الاولاد بالتسوية في العطايا حال الحياة وفي الخانية ولو وهب شيئا لاولاده في الصحة وأراد تفصيل البعض
على البعض روى عن أبي حنيفة لا بأس به اذا كان التفصيل لزيادة فضل في الدين وان كانوا اسوا يكره وروى
المعل عن أبي يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد الاضرار والاسوى بينهم وعليه الفتوى وقال محمد بن علي التذكر
ضعف الان في التنازع خاتمة معربا الى تمة الفتاوى قال ذكر في الاستحسان في كتاب الوقف وينبغي
لرجل أن يعدل بين اولاده في العطايا والعدل في ذلك التسوية بينهم في قول أبي يوسف وقد أخذ أبو يوسف حكم

وجوب التسوية من الحديث وتبعه اعيان المجتهدين وأوجبوا التسوية بينهم وقالوا يكون آثما في التخصيص
وفي التفضيل وليس عند المحققين من أهل المذهب فريضة شرعية في باب الوقف الا هذه بموجب الحديث
المذكور والظاهر من حال المسلم اجتناب المكروه فلا تنصرف الفريضة الشرعية في باب الوقف الا الى التسوية
والعرف لا يعارض النص هذا خلاصة ما في هذه الرسالة وذكر فيها انه أفتى بذلك شيخ الاسلام محمد الجبازي
الشافعي والشيخ سالم السنهوري المالكي واتفقنا تاج الدين الحنفي وغيرهم اه قلت وقد كنت قد عينا
بجعت في هذه المسئلة رسالة سميتها العقود الدرية في قول الواقف على الفريضة الشرعية حقت فيها المقام
وكشفت عن مخدراته اسما بما صله انه مترح في الطهيرة بأنه لو أراد أن يرأ ولاده فالأفضل عند محمد أن
يجعل للذكر مثل حظ الانثيين وعند أبي يوسف يجعلهما سواء وهو اختار ثم قال في الطهيرة بقيل اشاذر
والسجلات عند الكلام على كتابة هذا الوقف ان اراد الوقف على اولاده يشون للذكر مثل حظ الانثيين
وان شاء يقول الذكر والانثى على السواء ولكن الاول اقرب الى الصواب وأجلب لنواب اه وهذا رأيه
في نسخة اخرى بلفظ الاول اقرب الى الصواب فهذا نص مريح في التفرقة بين الهبة والوقف فتكون الفريضة
الشرعية في الوقف هي المناضلة فاذا اطلقها الواقف انصرفت اليها لاسها في الكاملة المعهودة في باب الوقف
وان كان الكامل عكسها في باب الصدقة فالتسوية بينهما غير صحيحة على انهم مترحوا بأن مراعاة غرض
الواقف واجب ومسرح الاصوليون بأن العرف يصلح تخصيصا والعرف العام بين الخواص والعوام أن الفريضة
الشرعية يراد بها المناضلة وهي اعطاء الذكر مثل حظ الانثيين ولما يقع التصريح بذلك لراية التأكيد في غالب
كتب الاوقاف بأن يقول يقسم بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ولا تكاد تسمع أحدا يشون
على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين لانه غير المتعارف بينهم في هذا النمط وفي الاشياء في قاعدة اعادة
محلها ان الفاظ الواقف تبني على عرفهم كما في وقف فتح القدير ومثله في فتاوى ابن حجر ونقل التصريح بذلك من
جماعة من أهل مدهه وفي جامع الفصولين مطبق ان الكلام في ما بين الناس ينصرف الى المتعارف وهو تسوية
نحوه عن العلامة فهم وقد مر وجوب العمل بشرط اواقف بحيث شرط التسوية كسلك وان يرفع به هذا النمط
المناضلة وجب العمل بما راده ولا يجوز صرف النمط عن مدلوله العرفي لانه صار حقيقة عرفية في هذا المعبر
والانفاط تحمل على معانيها الحقيقية النفوية ان لم يعارضها نقل في العرف الى معنى آخر فمطابق الفريضة
الشرعية اذا كان معناه نفعة او شرعا التسوية وكان معناه في العرف المناضلة وجب حمله على المعنى العرفي
كما علمت ولو ثبت أن المناضلة في الوقف مكروهة كما في الهبة وأن النص الوارد في الهبة وارد في الوقف أيضا
نقول ان هذا الواقف اراد المناضلة واراد المكروه فلا يكون في ذلك تفديا عرف على النص بل فيه انكار
النص بآليات الكراهة في ما راده وانما لم ينطه بحمله على مدلوله العرفي فان النص لا يبرر النمط عن معانيها
المرادة بل في النمط على مدلوله العرفي وهو المناضلة لانه صار علما عليها وهي فريضة شرعية في ميراث الاولاد
فان اذكرها في وقفه على اولاده وجب العمل بمراعاة هذا كله بعد تسليم أن المناضلة في الوقف مكروهة
كما في الهبة وقد سمعت التصريح بخلافه عن الفهمية وقد وقع سؤال في اخر كتاب الوقف من المتنبون
الخبرية فيه ذكر الفريضة الشرعية مع عدم التصريح بأن للذكر مثل حظ الانثيين فأجاب فيه بالقسم بالمناضلة
وأجاب في الخبرية قولا في سؤال آخر بذلك أيضا وبه أفتى مفتي دمشق المرحوم الشيخ محمد علي تلميذ اشراف
وكذا الشيخ مشايخنا الشافعي ورأيت مثل ذلك في فتاوى الشهاب أحمد بن الشاذلي الحنفي شيخ صاحب البحر
ووافقه عليه الشهاب أحمد الرمي الشافعي في فتاويه ورأيت مثل ذلك أيضا في فتاوى شيخ الاسلام محقق
الشافعية السراج السلفي ومثله في فتاوى المصنف وعمره بسبب الى المقدسي والظبلاوي بما يؤيد قولنا
هو لا الاعلام اقتوا بما هو المتعارف من معنى هذا النمط وكفى جهل قدوة وهذا خلاصة ما ذكرته في الرسالة
المذكورة ومن اراد زيادة على ذلك فليرجع اليها وليعتمد عليها فيها المتبع لمن يدر ما يصح عنه انه اخذ (قوله
ونحوه في فتاوى المصنف) هذا عجيب بل الذي فيها خلافة وهو انصراف الفريضة الشرعية الى الفسدة
بالمناضلة حيث وجد ضرورة وانما تم رفع في سؤال الذي مثل عنه المصنف أنه في الوقف الى انما ثبت
لاقمه وأخيه انما ثبت فأجاب بأنهم يتقسم العلة بينهما نصير لا فسخ الميراث أي لا يعطى ذلح لأم السادس

ونحوه في فتاوى المصنف وفيها
متممات بطريق شرعي وفهية
ممكن وجب تنص البيع ولائهم
على نافع مع عدم علمه

مطلب
مراعاة غرض الواقف واجبة
والعرف يصلح تخصيصا

وللمتولى اجر مثله ولو بنى المشتري
أوغرس فذلك لهما فيسلك معهما
بالانفع للوقف وفي البرازية معزيا
للجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد
نقسه ان سلمه المشتري للبائع
وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف
مالواستحق المبيع لو انقطع ثبوته
فما كان في دواوين القضاة اتبع
والا بن برهن على نفي حكم له به
والاصرف افتراء

مطلب
فما لو اشترى دار الوقف وعمر
أوغرس فيها

مطلب
اذا هدم المشتري أو المستأجر
دار الوقف ضمن

مطلب
في الوقف اذا انقطع ثبوته

والباقي للشقيق وقال ان هذا هو الموافق لغالب احوال الواقفين وهو قصد التفاوت بين الذكر والانثى فاذا
قال على حكم القريضة ينزل على الغالب المذكور ثم قال وقد أجاب بهذا الجواب شيخ الاسلام عمدة الانام
مفتي الوقت بالقاهرة المحروسة والشيخ نور الدين المقدسي وشيخ الاسلام محمد الطبرلاوي الشافعي مفتي الديار
المصرية اه وحاصل كلامه انه حيث وجد ذكر كور فقط كافي واقامة السؤال من اخوين احدهما لام والآخر
شقيق يحمل لفظ القريضة الشرعية على القسمة بالسوية لا على قسمة الميراث بينهما لان الغالب من احوال
الواقفين ارادة التفاوت بين الذكر والانثى فيحمل هذا اللفظ على الغالب اذا وجد ذكر وانثى لا اذا كان ذكرين
قلت وهذا الاشك فيه وهو صريح فيما قلنا من حمل اللفظ المذكور على معناه العرفي وكان الشارح نظرا الى قوله
في صدر الجواب تقسم القسمة بينهما نصفين ولم ينظر الى باقيه مع أن النعيم في بينهما راجع للاخوين لا الى ذكر
وانثى وقد وقع لابن المنقاري رسالته تطير ما وقع للشارح فانه نقل عن الحافظ السبوطي فتوى استدله بها
على كلامه مع انها دالة على خلاف مرامه فان حاصلها أن واقفا شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى
أقرب الطبقات اليه فمات شخص من ابن عم وبنتي عم فأجاب بانتقال النصيب الى الثلاثة وأن قوله بالقريضة
الشرعية محمول على تفضيل الذكر على الانثى فقط فلا يختص به ابن العم وان كان عصبه وحاصله حمل القريضة
الشرعية على الفاضلة لا على التسوية ولا على قسمة الميراث من كل وجه وهذا عين ما اجاب المصنف والله
الموفق فافهم (قوله وللمتولى اجر مثله) أي اجر مثل المكان المذكور في مدة وضع المشتري يده على
القول المختار كما في البرازية وغيرها فتاوى المصنف (قوله فذلك لهما) هكذا عبارة فتاوى المصنف
ونفسها واذا زاد المشتري في المكان المذكور زيادة هي مال منقوم كالبناء والغرس فذلك لهما ولهما المطالبة به
فيسلك معهما فيه طريقا يظهر نفعها لجهة الوقف ويعظم نفعها اه والظاهر أن يقول فذلك له أي للمشتري
والمراد بالانفع للوقف انه ان كان التمتع والتسليم للمشتري انفع للوقف بفعل والابان كان القلع يضرب بالوقف
يملكه الناظر للوقف كما مر في بناء المستأجر تأمل قلت وهذا اذا كان النقص ملك المشتري فلو بناء بنقص الوقف
فهو للوقف وبقي لو هدمه في البحر عن المحيط لو هدم المشتري البناء ان شاء القاضي ضمن البائع قيمة البناء فينفذ
بيعه أو ضمن المشتري ولا يتعد البيع ويملك المشتري البناء بالنعمان ويكون النعمان للوقف لا للموقوف عليهم
اه والمراد بالبناء نقسه وهذا اذا لم تمكن اعادته والا امر باعادته كما سنده كره في النصب وبقي أيضا لو هدمه
وبناء على غير صفته ففي الحامدية عن فتاوى المفتي أبي السعود يلزم المشتري قطع ما بناه وقيمة ما قلعه اه قلت هذا
ان لم يكن البناء الثاني انفع للوقف ففي فتاوى قاضي الهادي سئل اذا استأجر شخص دارا وقفا ثم انه هدمها
وجعلها طاحونا أو فرنا أو غيره ما يلزمه اجاب ينظر القاضي ان كان ما غيرها اليه انفع لجهة الوقف أخذ منه
الاجرة وبقي ما عمر لجهة الوقف وهو متبرع بما انفق في العمارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع ولا أكثر
ربعا ألزم بهدم ما صنع واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تهريبه بما يليق بحاله اه (قوله وفي البرازية
الح) الذي في فتاوى المصنف وكذلك الرجوع بقيمة البناء على البائع اذا انتقض المستحق البناء بلا قيد كما في البرازية
نقلا عن الذخيرة وفيها نقلا عن الجامع انه انما يرجع على البائع بقيمة مبنيا اذا كان المشتري سلم النقص
الى البائع وأما اذا امسك النقص لا يرجع على البائع بشئ اه ما في فتاوى المصنف وقوله بلا قيد أي قيد
التسليم المقيد به في العبارة الثانية ومثله ما سيذكره الشارح في باب الاستحقاق عن النية شري دارا بنى
فيها فاستحق رجوع بانثر وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم قبل الثمن لا غير
اه وقوله يوم تسليمه متعلق بالقيمة حتى لو أنفق في البناء عشرة آلاف وسكن في الدار حتى تغير البناء وتهدم بعضه
لم يرجع الا بقيته يوم يسلم البناء للبائع ولو غلا حتى صار به شرين أثار يرجع بقيته يوم يسلم ولا ينظر الى ما أنفق
كذا في الحاشية وبه ظهر أن قول الشارح بعد نقسه متعلق بمرجع لا بقيمة وأشار به الى انه انما يرجع بقيمة ما يمكن
نقسه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة جص وطين كما سيذكره في باب الاستحقاق فافهم (قوله بخلاف
مالواستحق المبيع) هذا الميز كفي فتاوى المصنف ولا في البرازية كما سمعت والصواب اسقاطه لان ما نحن فيه
من استحقاق المبيع وهذا هو الفرق بين مالواستحق لوقف ومالواستحقه ماله ولم يفرق بينهما والمصنف
لم يفرق بينهما كما علمت من عبارته في الفتاوى فافهم (قوله لو انقطع ثبوته الح) المراد علم انه وقف بالنسبة

قلت وسيجيء في الغارية معزنا
لاخي زاده لو اجر التميم ثم عزل
فتبض الاجرة للمنسوب في الاصح
وهل يملك المعزول مصادقة
المستأجر على التعديل قيل نعم قال
المصنف والذي ترجح عندي لا
ليس للمتولي أخذ زيادة على
ما قرره الواقف أصلا ويجب
صرف جميع ما يحصل من غناء
وعوايد شرعية وعرفية لمصارف
الوقف الشرعية ويجب على الحاكم
أمر المرثشي برد الرشوة على الراشي
غيب الدعوى الشرعية الكل
من فتاوى المصنف

مطلب

لا ينفذ اقرار المتولي على الوقف

مطلب

فما يأخذه المتولي من العوايد
العرفية

مطلب

في تحرير حكم ما يأخذه المتولي
من عوايد

مطلب

فما يسمى خدمة وتصديقا في زمامها

العلماء يقبل قوله في الدفع الى الموقف عليهم محمول على غير أبواب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى انهم
إذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كالأجرة لا محالة وهو ككأنه أجر فاذا اكتفينا بين الناظر
ينسج عليه الاجر لاسيما اقطار هذا الزمان وقال المولى عطاء الله أفندي في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا
أفندي عن هذه المسئلة فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهي اجرة لا بد للمتولي من اثبات
الاداء بالينة والافهي صلة وعطية يقبل في ادائه قول المتولي مع يمينه واقناه من بعده من المتابع الامامية
الى هذا الزمان على هذا تمكين بصور المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات اه (قوله قلت وسيجيء الخ)
حيث قال وأما اذا أدى المصنف الى وظائف المرتزة فلا يقبل قوله في حقهم لكن لا يضمن ما أنكره بل يدفعه
ثانيا من مال الوقف كإسقاط حاشية اخي زاده اه قلت وسيجيء قبله في الودعة حكم ما لو مات الناظر بمجهلا غلات
الوقف فراجع (قوله في الاصح) ذكر مثله في البحر عن القضية معللا بأن المعزول أجره للوقف لانفسه خلافا
لما أفتى به في فتاواه كآية عليه الرضى (قوله قال المصنف والذي ترجح عندي لا) أي لا تسج مصادقه وأخذ
المصنف ذلك من قوله في الولو الجيئة من حكم أمر الابل استثنائه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق
وان كان فيه تنقي الضمان عن نفسه صدق قال وحكاية المتولي ذلك فيه ايجاب الضمان على جهة الوقف
فينبغي عدم تصديقه وهذا ما ترجع عندي في الجواب اه قلت وهذا يشمل المعزول والمنسوب قد كرا المعزول
غير قيد وأصرح بما ذكره المصنف ما في دعوى البرازية لا يتخذ اقرار المتولي على الوقف ومثله في السامع من
العمادية وفي فتاوى الحانوق من الاجارة التصديق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على
الوقف غير صحيح (قوله ليس للمتولي الخ) فيه كلام يأتي قريبا (قوله ويجب صرف الخ) حاصل ما ذكره
المصنف أنه سئل عن قرية موقوفة يريد المتولي أن يأخذ من أهاليها ما يدفعونه بسبب الوقف من العوايد
العرفية من - من ودجاج وغلل يأخذونها لمن يحفظ الزرع ولمن يحضر تربيته في دفع المتولي لهما منها سيرا
ويأخذ الباقي مع ما ذكر نفسه زيادة على معلومه فأجاب بجميع ما تحصل من الوقف من غناء وغيره مما هو
من تعلقات الوقف بصرف في مصارفه الشرعية كعمارة ومستحقه اه ملخصا لكن أفتى في الخبرية بأنه
إذا كان في ريع الوقف عوايد قديمة معهودة يتناولها الناظر به له طلبها القول الاشباه عن اجارات الطهيرة
والمعروف عرفا كالمشروط شرطافه ومسريح في استحقاقه ما جرت به العادة اه ملخصا قلت ويؤيده ما في البحر
من جواز أخذ الامام فاضل الشيع في رمضان اذا جرت به العادة وقد ظهر لي انه لا يشاق ما ذكره المصنف لان
هذا في المعارف أخذه من ريع الوقف بأن تعورف مثلا أن هذا الوقف يأخذ متوليه عشر ريعه فحيث كان
قد يجعل كأن الواقف شرط له وما ذكره المصنف فيما يأخذه المتولي من أهل القرية كالذي يهدي له من
دجاج وسمن فان ذلك رشوة وكالذي يأخذه من الغلال المذكورة التي جعلت للمحافظة فافهم لكن الذي يظهر
أن الغلال اذا كانت من ريع الوقف يجب صرفها في مصارف الوقف وأما مثل الدجاج فيجب رده على أصحابه
وهو ما اشار اليه بقوله ويجب على الحاكم أمر المرثشي برد الرشوة على الراشي نعم ان كان ما يأخذه منهم
تكلمة أجرة المثل يجب صرفه في مصارف الوقف وذلك كما يشع في زماما كثيرا ان المستأجر اذا كان له كدلا
أو كردار في دكان أو عشار لا يستأجر الا بدون اجر المثل ويدفع للناظر دراهم تسمى خدمة لاجل أن يرزى
الناظر بالاجارة المذكورة فهي في الحقيقة من اجرة المثل فلو قلنا ردها على المستأجر يلزم نشر الوقف ولا تحل
لناظر لانه عامل للوقف بما شرط له الواقف أو القاضي وقد صرحوا أيضا بأن الناظر اذا لم يمكنه أخذ الاجرة
من المستأجر ونظر عمال المستأجر فله أخذ قدر الاجرة منه فهذه الخدمة ان كانت رشوة لا يجب ردها
على الراشي حيث لم يمكنه أخذ اجرة المثل منه بل عليه صرفه في مصارف الوقف وبهذا علم حكم
ما يشع له الناظر في زماما من اخذهم ما يسمونه تصديقا فيما اذا مات صاحب الكدلا والكدرا فمأخذ
الناظر من ورثته دراهم ليصدق لهم على اتقال ذلك اليهم وكذا اذا اشترى أحد ذلك ياخذ من المشتري
دراهم فان كان ذلك تكلمة اجر المثل فأخذه جائزا من صرفه في مصارفه والا فلا ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم (قوله ويجب على الحاكم الخ) لم أجده في نسختي من فتاوى المصنف (قوله غيب
الدعوى الشرعية) الغيب بالكسر عاقبة الشيء كما في التماسوس ط وهو متعلق بقوله يجب لان وجوب
الحكم على الحاكم بعد الدعوى ان الشرعية فاذا ادعى الراشي على المرثشي بما دفعه اليه وثبت ذلك وجب على

الحاكم أمر المرتضى بدائر شدة فافهم (قوله قلت لكن الخ) استدرا على قول المصنف في قضاؤه
ليس للمتولى أخذ زيادة على ما قرره الواقف قلت والجواب أن كلام المصنف في شرط له الواقف شيئا معينا
وما سيجي في الوصايا ومزايا عقبة مسئلة الجاهلية فيمن نصبه القاضي ولم بشرط له الواقف شيئا كما قدمناه
لكن قد منّا أيضا من أضع الوسائل بخلاف الأول لوعينه له الواقف أقل من أجر المثل فلتشأنى أن يكمل له أجر
المثل بطلبه فهذا مقيد لاطلاق المصنف كما قدمناه هناك (قوله لو وقف على قراءته الخ) سياق
تفسير القراءة والفقر في آخر الفصل الآتي وفي البرازية وقف على فقراء قراءته فجاء رجل وادعى أنه من اقرباء
الواقف وهو فقير كلف أن يبرهن على الفقر وأنه من اقرباء الواقف وأنه لا أحد يجب عليه نفقته ويتفق عليه
والفقير وإن كان أمرا أصليا ثبت بظاهر الحال لكن الظاهر يكفى للدفع فلا يحتاج إلى شرط عدم المنفق
لأنه بالاتفاق عليه بعد غنى في باب الوقف وشرط لزومه لأنه لو لم يكن واجبا عليه فانتظاره رتبة التفاسير فيكون
فسيرا فان هلال ولا بد أيضا أن يسأل عنه في السر ثم يستخلفه بأقرب ما لك مان ولاك أحد يجب نفقته عليه
وإن برهن على ما ذكرنا فافهم عدلان في سنة فها هو الولي والخبر والشهادة هنا سواء لأنه ليس بشهادة حقيقة بل
هو خبر ولو قال لا نعلم أحد يجب نفقته عليه كفى ولو زعم البعض أنه غنى أن ادعى أن له مالا يصير به غنيا له أن
يخلفه على أنه ليس بغنى وليس له تخلف المتولى لأنه لو أقر لا يلزم شيء فإذا انكر لا يخلف والخم في ذلك هو
الواقف لو حيا والاقن الوقف في يده ولو أحد الوصيين دون الوارث وأصحاب الوقف فإن برهن على المتولى
بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لأم لا على الأخوة المطلقة
أو العمومة وإن قالوا لا نعلم له وارثا آخر أعطاه والابناني زماما ثم يدفع إليه ويأخذ كغلاعهما كافي الميراث
وإذا أراد أن رجل اثبات قرابة ولده أو فقيره فذلك لوصف غير اختلاف الكبار فانهم يشيرون فقرهم بأخسهم
ووصى الأب به فله أن لا يكونا فلام أو الم اثبات ذلك لو انصرف في حجرهما استخسا ما لا ينفك عنهما فأنشبه
قبول الهبة اه ملخصا وتعام العروغ فيها اقرباءها وسياق آخر الفصل الآتي ما يتعلق بماها (قوله من
حين الوقف عليه) أي من حين وجود شرط كونه من أهل الوقف وهو الشر والقرابة لامن حين التصا قال
في الاسعاف فان شهد أنه بالشرع بمجيء الغلة لا يخل فيها وأما ما يخل فيها بحيث من بابها عدالة هادة
إذا أن شهد الله في وقت ويسند فقره إلى زمن سابق فانه يقتضى له بالاستحقاق من مبدأ الزمن الأول وإن طال
اه (قوله اجاب نعم) أي ينقطع عنها بالتزوج إذا أن بشرط أن من مات زوجها أو طلقها عاذا عنها
اسعاف وقع وفي لسان الحكم لابن النخعة أن جده اجاب كدلال وأن الكافي في حله وقال يعود الدوام
كما كان بالنساق ووقع النزاع بين يدى السلطان وثان جده أخرج الأصول فوافقه الخ ضررون (قوله فلا شيء له
الأن بشرط الخ) بخلاف ما لو وقف على من يمكن بغداد من فقراء قراءته فاحل بهم وسكن الكوفة
ثم عا بها وسكن فانه يعود حقه لأن نظره بها إلى حالهم يوم قسمة غلة الوقف أفترى أنه لو اقراد غيا
واستغنى الفقراء تكون الغلة تلى افتقر دون من استغنى ولو لم ينظر إلى حالهم يوم القسمة لرعايرم دفع الغلة
إلى الأغنياء دون الفقراء وغناهم في الاسعاف فافهم (قوله فتنى دخول ولد الميت) أي في صورة الوقف
على أولاد أولاده (قوله لا الماشى لو مستهلك) لأن الحكم وإن كان يتبدل في وقت الوقف لكن
في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة كالحكم بفساد السكاج بغير ولي لا يظهر
في الوطأت الماضية والمهر حتى لو كانت غلات السنين الماضية قائمة باستحقاق أولاد السنين حصة منهم منها
شرح الوهبانية عن النسبة لمعنا لكن تقدم تنافي الوقف فقراء قراءته أنه من قسمة غلة الوقف من حين الوقف
عليه وفي قضاء الخبرية وثبت أن الوقف سوية بين زيد وعمرو وكان زيد يتناول زيادة عما يجنيه مقدرة سبب اجابه
نعم والرجوع عليه بمات وله زائد عن حقه المدة الماضية والقضاء هنا سطر ومعي كونه لا شفاية بعد
لا مثبت وعامل حتى يقتصر كاتر زاده صاحب الأصول والفروع أيضا اه وفي فتاوى ابن نجيم مسئلة عن
واقف وقف على ذرته فنزق أساطر الغلة سنيين على جماعة منهم ثم مات واحد منهم وقضى به على الباقي
فطالبه بما يخصه في الماضي فهل له ذلك أجاب بأنه ان دفع إلى الجماعة بغير قضاء يرجع بما يخصه عن الباقي
والارجع على الجماعة أخذ من مستند الوصى إذا قضى دين الميت بجميع الدين ثم ظهر دين آخر عليه فتم

مطلب
في احكام الوقف على فقراء قراءته

قلت لكن سيجي في الوصايا ومزايا
أيضا أن للمتولى أجر مثل غلة
قائه لو وقف على فقراء قراءته
لم يستحق مقدما ولو بالوصف
الائينة على فقره وقراءته مع بيان
جهتها فإذا قضى له استغنى من حين
الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها
سئل عن شرط السكنى لزوجه
فلا تبيد وفاته مادامت عزا
فمات وترجعت وطلقت هل ينقطع
حقها بالتزوج اجاب نعم قلت وكذا
الوقف على امتهات اولاده الام
ترجى أو على فلان الامس حرج
من هذه المسئلة فخرج بعضهم ثم عاد
أو على فلان من تعلم العلم فترك
بعضهم ثم مات فخل به فلا شيء له
الأن بشرط أنه لو عا فله فانه شرط
حراة المقتين وفي الوهبانية فمضى
بمخول ولد الميت بعد مضي سنتين
فله غلة الآتي لا الماشى لو
مستهلكه وقف على من له ولد
واحد فله الدف والباقي للفقراء

مطلب
إذا قال مادامت عزا فمات وترجعت
وطلقت ينقطع حقها

مطلب
فيما أقصى دخول ولد الميت

مطلب
أجاب واحدانه من امتهات يرجع
بما يخصه في الماضي

قالوا ان دفع بغير قضاء رجح الدائن عليه والا على التباين ولا يعارضه ما في القنية لوقفي بدخول اولاد البنات الخ لان دخولهم مختلف في مختلف ما نحن فيه للاتفاق اه وذكرك ذلك بعينه في فتاوى الخافوق وحاصله ان في دخول اولاد البنات في الوقف على اولاد اولاده خلافا كما سيأتي تحريره فاذا قضى بدخولهم فانه وان وقع دخولهم مستندا الى وقت الوقف لكن بسبب الاختلاف صار الحكم مبتاحا لهم الا في الغلة القائمة فلهم غلة سنة الحكم وغلة السنين الماضية اذا كانت قائمة للاستناد دون المستهاكة لشبهة الاقتصاد بخلاف من لم يشع خلاف في دخوله ثم اثبت دخوله فان القضاء به مظهر اياه منهم لا مثبت فيستند ولا يقتصر كما ترقدبر (قوله لانه مفرد مضاف فيم) أي الواحد والاكثر بخلاف بنيه وعبارة الاسعاف لان أقل الجمع هنا اثنان واسم الولد يصدق على الواحد فلهذا اختلف في الحكم اه (تنبه) في البحر ولو وقف على اولاده وليس له الا واحد أو على بنيه وليس له الا ابن واحد كان النصف له والندف للفقراء هكذا سوي بينهما في الحانية وقرى بينهما في فتح القدير فقال في الاولاد يستحق الواحد الكل وفي البنين لا يستحق الكل وقال كانه مبني على العرف وقد علمت ان المتقول خلافه اه قلت والحاصل انه لا فرق بين اولاده وبنيه في أن الواحد يستحق النصف فقط لان اللفظ جمع اقله في الوقف اثنان كالوصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل لما مر وما ذكره في الفتح مشي عليه في أيمان الاشياء حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه الخ وقال في الدر المنثور آخر الوقف وأما ما في الاشياء فتد عزاه للعمدة وكذلك ذكره في التارخانية وغيرها فليبق الكلام الا في التوفيق فأقول وبالله التوفيق قد لا ح لي انه لا يعد أن يحمل كلام الحانية على ما اذا وقف على اولاده وله ولدان ثم على الفقراء فوات واحد وبني واحد وقت وجود الغلة كما يفيد قوله وله ولد وقت وجود الغلة فيندفع عن الاشياء الاشتباه فتدبر ولا قوة الا بالله اه قلت ويكن في التوفيق ما مر عن الفتح من ابتناؤه على العرف اذ لا شأن من وقف على اولاده وأولاده هم يريد أنه لو بقي منهم واحد يأخذ الوقف كله ويمتنع من علة أن ما في الفتح من قول أيضا (قوله لانه متولى الاقالة لو خيرا) كذا في البحر عن جامع الفصولين وقال في الاشياء اقالة الناظر عقد الاجارة جارة الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر تجمل الاجارة كما في القنية ومشي عليه ابن وهبان اه لكن في شرح الوهبانية لشر بلالي أقول هذا ليس فيه تحرير فان قبض الاجارة وعدمه ليس فيه نظر للخبر وعدمه بل النظر انما هو لما فيه مصلحة وهو الذي في البحر عن جامع الفصولين المتولى يملك الاقالة لو خيرا واطلاقه يشمل القبض وعدمه ويشمل اقالة عقد ناظر قبله وبؤيده مسئلة هي لوباع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلم ينصب اقالته بخلاف كذا في البحر وفي الاشياء المتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم يجر على الوقف فالتطور اليه المصلحة وعدمها ولذا قال في الدرر اذا باع المتولى أو الوصي شيئا بأكثر من قيمته لا تجوز اقالته اه مع أن البيع اذا عاود ترجع ماله على ما كانت عليه والعين المؤجرة لا تبقى الاجارة بمعنى الزمن الا بالاستحجار فيفوت النفع الذي لزما بالاستحجار فكان عدم صحة الاقالة مع فوات النفع ألزم من اقالة البيع خصوصا وقد تروى الحضرة باحتجاج العين التي كانت مؤجرة لمؤنة كطعام وممرمة بها اه (قوله وخصاء بالنقود) بناء على أن الناظر وكيل يتصرف بالعرض والتقدير والتسبب عنده وعندهما بالنقود كما سيأتي في كتاب الوكالة كذا قيل والمسئلة تقامها في الوهبانية (قوله للمستأجر غرس الشجر الخ) كذا في الوهبانية وأصله في القنية يجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروم في الاراضي الموقوفة اذا لم يضرب بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون فقرا الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يريد الوقف به خيرا ثم قال قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان يجوز الحفر والغرس والحائط من ترابها لوجود الاذن في مثله ادلالة اه ولا يخفى أن قوله قلت الخ محله عند عدم الضرر بالارض كما يعلم بالاولى من قوله وانما يحل الخ ثم اعلم أن العادة في زماننا أن الناظر لا يمكن المستأجر من الغرس الا باذنه اذا لم يكن له في الارض حق القرار المسمى بمسئلة المسكة فينبغي انه لا يملك ذلك بدون اذنه ولا سيما وفيه ضرر على الوقف لان الانقاع أن يغرس الناظر للوقف أو يأذن للمستأجر بالمناصفة وهي أن يغرس على أن

مطلب
من وقف على اولاده هل يشمل
الواحد أولا

او على ولده له الكل لانه مفرد
مضاف فيم • للمتولى الاقالة
لو خيرا • اجر بعرض معين صح
وخصاء بالنقود • للمستأجر غرس
الشجر بلا اذن الناظر اذا لم يضرب
بالارض وليس له الحفر الا باذن
ويأذن لو خيرا والا لا

مطلب
في اقالة المتولى عقد الاجارة

مطلب
المستأجر غرس الشجر
مطلب
انهما يحل للمتولى الاذن فيما يريد
الوقف به خيرا

الغراس بينه وبين الوقف كما هو العادة ولا يشك انه انفع من غرسه لنفسه فقط (قوله وما بناء مستأجر أو غرسه فيه)
 أي اذا بناء من ماله بلا إذن الناظر ثم اذام يفسد رفعه بالبناء القديم رفعه وان شتر فهو المضيع ماله فليترصر
 الى أن يتخلص من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء ما نفع من صحة الاجارة من غيره اذ لا يذله عليه حيث
 لا يملك رفعه ولو اصطلمه واعي أن يجعله للوقف بمن لا يجاوز أقل القيمتين متزوعاً أو متباينة صح جامع التصولير
 وفي حاشيته للغير الرمي أقول ظاهره اشتراط الرضى اذ لمصلحة لا يكون الا عنه مع انهم سرحوا في الاجارة اذا
 مضت المدة وكان النفع يفسد بالارض بملكه المؤجر بأقل القيمتين جبراً وعلاقه يقتضى عدم الفرق بين الوقف
 والمالك اذ لا وجه لفرق بينهما في ذلك فيحمل المصلحة في كلامه على مجرد الاضرار بالجهة لا على انه شرط متعين
 في ذلك اه وفي الحاشية طرح فيها السرقين وغرس الاشجار ثم مات فالاشجار لورثته وبورثون بناتها
 ولا رجوع لهم بمماراد السرقين في الارض عندما اه وقد ساء مسئلة استفتاء المستأجر العمارة في ارض
 المختكرة قبل الفصل عند قول الشارع وأما الزيادة في الارض المختكرة وقد ساء مسئلة العمارة بان الناظر
 عند مسئلة الاستبدال (قوله والمتولى به ذه الح) اعلم اننا في ارض الوقف فيه تسبيلان فان
 المالى المتولى عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف سواء بناه له وقف أو لنفسه أو أطلق وان من ماله الوقف
 أو أطلق فهو وقف الا اذا كان هو الواقف وأطلق فهو له كمال الدخيرة وان بناه من ماله لنفسه وأشهد
 انه له فهو له كمال التولية والمحتجب وان لم يكن متولياً فان بنى بادن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى لوقف
 فوقف وان لم يسه أو أطلق فله رفعه ان لم يفسد وقامه في طعن الاشياء وحواشيها وفي الحاشية ولو غرس
 في المسجد يكون له مسجد لانه لا يبر من فيه لفسده (قوله ما لم يهدأه لفسده قبل) أي قبل البناء وهو متعلق
 يشهد وهذا اذا بناء من ماله كما علم بممارسة له رقبته بالاشهاد بما لجامع التصولير وغيره لكن سرح الحصار
 بأن القول قوله اذا اخلت هو هو الوقف فان زرعه بالشيء يدري ونسحق وهو لو ابل لئال الدردلة
 ما حدث منه فهو له بمنزلة الواقف فيما يزرعه فان اخلت وأرى احراجه من يده بما فعل ويضمن بقصار
 الارض اه ومثله في الحاشية وهو سرح أيب بأنه يكون خيانة منه يستحق بها العرق وهو كذا في الدر
 لم يره حيث قال وينبغي أن يكون خيانة وهذا عند قوله وينزع وجوباً لوجهاً ما عن شرح الاشياء ليدري انه
 يؤخذ من ذكرناه أن الناظر لو سكن دار الوقف ولو بأحر المثل لقضى عرقه لانه نص في حرمة الاكتمال انه
 يجوز له السكنى ولو بأحر المثل (قوله ولو آخر له) أي الكبير اذا الصغير تسع له شرح الوهابية وفي جامع
 التصولير لو باع التميم مال الوقف أو سرح لا تنقل شهادته لم يجز عند أبي حنيفة وكذا الوصى وقيل الوصى
 يصاب وفيه المتولى اذا جرد ارض الوقف من اية بيعه وأبيه لم يجز عند أبي حنيفة الا بالأكتمال من اجر المثل
 كباع الوصى لو بعت قيمته من عدهما ولو خيرا للقيم مع عند أبي حنيفة وكذا امتول أبر من نفسه ولو جبراً مع
 والا ومعنى الخبر من في بيع الوصى من نفسه وبه ينفي اه والذي روه قوله في شراء مال الصغير جبراً للوصى
 ذلك لو خيرا وتصد به ان يأخذ بخمسة عشر ما يباو عشرة أو يبيع منه بعشرة ما يباو خمسة عشر وبه ينفى
 اه (قوله كعده انفاقاً) وكذا لو لنفسه (قوله هذا لو ما شتر نفسه) أما لو ذهب الى الثاني فآجره
 صح شرح الوهابية عن الحاشية قلت وبشكل عليه ما روه عند قوله ولا يذهب انقيم الى الواقف ثم لو صبه
 ثم للقاضي من أن انشأني لا يثبت التصرف مع وجود المتولى والجواب انه لا يثبت ذلك على ما فيه من التراج
 عدم صحة تصرف المتولى نفسه وهذا لا يثبت وقد منعنا عند الكلام على قطع الجهات لانه غير أن المتولى لو عمل
 كالماعل والبناء فله قدر أجرته لو أمره الخ كم والا فلا فلا يصح مؤجراً ومستأجراً وهذه الالة جارية
 وقد ساء أيضاً اول الفصل اذا شرط اوقف أن لا تضر الارض أكثر من سنة وكانت اجارتها ان تفسد
 للمصراة فليس للقيم أن يوجرها اكثر بل يرفع الامر للقاضي ليؤجرها لانه ولاية الناظر لمصراة فانهم (قوله
 وكذا الوصى) أي من قبل الاب بخلاف وصى القاضي فانه لا يبيع به ولا شراؤه مال التميم ولو خيرا
 كما سبأني في باب الاجارة يبيع المافع أفاده ط (قوله بخلاف الوكيل) فانه لا يقدم مع من ترشده لانه
 لثمة عند الامام اذا اطلق له الموكل كما سبأني في بابها أفاده ط (قوله أي لكونه يعمل بالمرسل) هو من سقط
 منه العصا بى ط وهذا التعليل ذكره في شرح الوهابية بقوله وفي حمله وتعليه بكونه يعمل الخ ولكفى

مطلب
 في حكم بناء المستأجر في وقف
 بلاذن

وما بناء مستأجر أو غرسه فله
 مالم يضره لوقف والمتولى بناؤه
 وغرسه لوقف مالم يضره فله
 لنفسه قبله ولو جبراً لانه لا يبر
 خلا فلهما كعده انفاقاً هذا
 لو باشر نفسه ولو الثاني صح
 وكذا الوصى بخلاف الوكيل
 وقف على اصحاب الحديث
 لا يدخل فيه اشياء اذ لم يكن
 في طلب الحديث ويدخل الحق
 كان في طله اولا زارية
 أي لكونه حل بالمرسل ويثتم
 خبر الواحد على القياس

مطلب
 في حكم بناء المتولى وعمره في ارض
 الوقف

مطلب
 لو أضر المتولى لانيه اوايه لم يجز
 الا بالأكتمال من اجر المثل

قوله هو من سقط الخ حكمه
 ولعل الاول هو ما ساء اه
 رحمه

لم اظفر به الا ان اه قلت ووجهه انه عمل بكل الاحاديث حيث لم يترك العمل بهذين نصارا حتى باطلاق هذا
اللفظ عليه والظاهر ان هذا عند عدم العرف اما اذا تعورف اطلاقه على من غلب عليه هذا العلم حتى اشتهر به
وصار يطلق عليه انه من اهل الحديث تعين حاله على عرف الواقف كما قدمنا في مسئلة ابن المنظار (قوله
وجاز على خضر القصور والا كنان) هو المقتضى به كما في البحر عن الفتاوى وفي شرح الوهبانية ان العصة اظهر
(قوله لا على الصوفية والعميان في الاصح) فانه وقع فيه خلاف قال في شرح الوهبانية عن الخلاصة بعد
حكاية الخلاف وأخرج الامام على السفي الرواية من وقت الخصال انه لا يجوز على الصوفية والعميان
فرجهوا الى جوابه اه قلبه لكن في الاسعاف قال شمس الاثمة اذا ذكر مصرف فهم تنصبص على الحاجة
فهو صحيح وان استوى فيه الاغنياء والنسراء فان يحصون مع والابطال الا ان كان في لفظه ما يدل على الحاجة
عرفا كالتأني فالوقف عليهم صحيح ويصرف لفقراتهم فهذا الضابط يقتضي صحة الوقف على الرمن والعميان
وقراء القرآن والنسقاء وأهل الحديث ويصرف لفقراتهم لا شعاعا للاسماء بالحاجة استعمالا لان العمي
والاشتغال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب فيهم الفقر وهو أصح مما سببنا في باب الباطل انه باطل على
هؤلاء اه ومقتضاه انه يصح على الصوفية أيضا لان الفقر فيهم اغلب من العميان بل اصطلحهم تسميتهم
بالفقر اه وهذا ان كانت العلة ما ذكر والافق التارخانية عن الامام أبي اليسر ان الصوفية انواع
فهم قوم يضربون بالمرابرو يشربون الخمر الى ان قال فيهم اذا كانوا بهذه المثابة كيف يصح الوقف عليهم اه
فأما ان العلة ان منهم من لا يصح الوقف عليهم فلا يكون قرينة ويحتمل ان المراد لا يصح الوقف على هذا النوع
منهم اذا عينهم الواقف وهذا وان كان خلاف ظاهر العبارة لكنه من حيث المعنى اظهر لان لفظ الصوفية
انما يراد به في العادة من كانوا على طريقة مرسية أما غيرهم فليسوا منهم حقيقة وان سموا انفسهم بهذا الاسم
فاذا اطلق الاسم لا يدخلون فيه فيصح الوقف ويستحقه أهل ذلك الاسم حقيقة وحينئذ تكون علة الصحة
ما رز من غلبة وصف الفقر عليهم فاعتزم هذا التحرير (قوله وفي النهر عن الاسعاف الخ) تحصيل
لما أفق به أبو العود (قوله فهو أولى) أي الاعلم بأمر الوقف أولى ومثله لو استويا في الديانة والساد
والفضل والرشاد فالاعلم بأمر الوقف أولى بحر عن الظهيرية (قوله وكذا لو شرطه لارشدهم) فيقدم
بعد الاستواء فيه الاسن ولو أفق كافي الاسعاف والاعلم بأمر الوقف وأفق في الاسماعلية بتقديم الرجل
على الاتي والعالم على الجاهل أي بعد الاستواء في الفضيلة والرشاد قال في البحر والظاهر ان الرشاد صلاح
المال وهو حسن التصرف وفيه عن الاسعاف ولو قال الفضل فالفضل فأبى الفضل القبول أو مات يكون
لمن يليه على الترتيب ذكره الخصاص وقال هلال القياس ان يدخل القاسي بدله رجلا مادام حيا فان مات
صارت الولاية لمن يليه في الفضل ولو كان الفضل غير موضع أقام رجلا مقامه واذا مات تنقل لمن يليه فيه
واذا صار أهلا بعده رد الولاية اليه وكذا لو لم يكن فيهم أهل أقام القاسي اجنبا الى ان يصرف فيهم أهل
ولو صار المنقول منهم أفضل ممن كان الفضل الولاية اليه فينتظر في كل وقت الى أفضلهم كالوقف
على الافتقار لا فقر اه ملخصا قلت وبه علم عدم صحة ما أفق به في الحامدية انه اذا اثبت احدهم ارشديه
انه لا تنقل ينة آخره صار ارشدا واستند لما في حاوي السبوطي ان العبرة لمن فيه هذا الوصف في الابداء
لا في الائمة ويثبت الجواب عنه في تنقيحها وذكرت فيه تفصيلا أخذ من القواعد المذهبية وهو انه اذا ادعى
آخر الارشدية قبل الحكم بها الاول ونعارضت البيتان اشتركا في التولية لما مر من أن فعل التفصيل ينظم
الواحد والاكثر ولانه لا سيل الى ترجيح احدي البيتين على الاخرى قبل الحكم وان كان بعده وقصر الزمن
لا تسمع الثانية لارجح الاولى بالحكم بها فقلقوا الثانية وأما اذا طال بحيث يمكن أن يصير الثاني ارشدا فكذلك
الا اذا شهدت الثانية بأن صاحبها صار الآن ارشدا من الاول والله تعالى اعلم اه ثم رأيت التصريح بذلك
في فتاوى الشيخ قاسم حيث قال اذا قامت ينة اخرى بالارشدية لغيره فلا بد من نصريحها بأن هذا امر يحدد
وذكر قبله ان الشهادة بالارشدية تحتاج أن يكون الاولاد والأولاد الاولاد معلومين محصورين ليكون
المشهود له ارشدا من غيرهم (قوله ولو ضم القاسي للقيم ثقة) تقدم عند قول الشارح ايس للقاضي منزل الناظر
عبر شكاية المستحقين انه يضم اليه اذا طعن في اماته بدون اثبات خيانة والاعزله وتقدم تمام الكلام عليه
هناك (قوله والافله ذلك) قد يقال انه اذا ضم اليه طعن في اماته وكان للاصيل الاستقلال

مطلب
في الوقف على الصوفية والعميان

قوله فان يحصون لعل صوابه
يحصوا بحذف النون اه معناه

وجاز على خضر القصور والا كنان
لا على الصوفية والعميان في
الاصح ولو شرط النظر للارشاد
قالا ارشد من اولاده فاستويا
اشتركا به أفق المنلا أبو السعود
معللا بأن فعل التفصيل ينظم
الواحد والمتعدد وهو ظاهر
وفي النهر عن الاسعاف شرطه
لافضل اولاده فاستويا فلاسهم
ولو أحدهما ورع والآخر أعلم
بأمر الوقف فهو أولى اذا أمن
خيانته انتهى جوهره وكذا
لو شرطه لارشدهم كافي انفع
الوسائل ولو ضم القاسي للقيم
ثقة أي ناظر حجة هل للاصيل
أن يستقل بالتصرف لم أره وأفق
الشيخ الاخ انه ان ضم اليه
خيانته لم يستقل والافله ذلك
وهو حسن نهر

مطلب
في شرط التولية للارشاد فالارشاد

مطلب
اذا صار غير الارشاد ارشد

مطلب
ليس للمشرف التصرف

بالتصرف لم يبق فائدة لضمه اليه الا أن يصور فيما اذا ضمه اليه اعانة له لا لظن ولا لحياة تأمل (قوله ليس
للمشرف التصرف) بل له الحفظ لان التصرف في مال الوقف مفوض الى المتولى خاتمة والظاهر أن المراد
بالحفظ حفظ مال الوقف عنده لكن قال في الفتح وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف اهـ ومقتضاه
أنه لو تعرف تصرفه مع المتولى اعتبر ويحتمل أن يراد بالحفظ مشاركة للمتولى عند التصرف للتأنيث ما يستر
ويؤيده ما ذكره في مشرف الوصي في الخاتمة قال الامام الفضلي يكون الوصي اولى بمسالة المال
ولا يكون المشرف وصيا وان كان مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه وفي ادب الاوصياء عن فتاوى
الخاصي وبشول الفضلي تبقى وأنت خير بأن الوقف يستحق من الوصية ومساكنه تنزع منها وعن هذا أفق
في الحامدية بأنه ليس للمتولى التصرف في امور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه وفي الخيرية ان كان الناظر
بمعنى المشرف فقد صرحوا بأن الوصي لا يتصرف الا بعلم المشرف وفيها سئل في وقف له ماطر ومنول هل
لا حدهما التصرف بلا علم الآخر اجاب لا يجوز والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد اهـ قلت
هذا ظاهر عند الافراد اما لشرط الواقف متوليا واطرا عليه كما يقع كثيرا فإفراد الناظر المشرف وعن هذا
اجبت في حادثة بأنه ليس للمتولى الا بحسب بلا علم الناظر خلافا لما في الفتاوى الرحيمة من أنه لو أجاز المتولى
اجارة شرعية باجرة المثل لا يملك الناظر معارضته لانه في معنى المشرف تأمل وأفتى في الاجماع بأنه ليس
لناظر معارضة المتولى الا أن يثبت أن نظارته بشرط الواقف اهـ قلت وفيه نظر اذ لو نصه القاضي بما را
على المتولى لثبوت حياته لم يستقل المتولى بالتصرف كما رز عن التبريل فلهذا لو نصه به عليه للظن في امانه
كما يحتمل أن تأمل (قوله ليس للمتولى أن يستدين الخ) مكرره مع ما تقدم (قوله اذا كان مسجلا)
مبنى على قول الامام ان الوقف لا يلزم قبل الحكم واتسجيل ومزأا المتى به قولهم (قوله وان كانوا اصلي)
الذي رأيت في فتاوى يزيد زاده اذا لم يكونوا اصلي ارفى امرهم ثم اذن فيجوز للواقف الرجوع عن هذا الشرط
اهـ وهكذا نقله عنها في شرحه على المتى ثم نقل عن الخلاصة لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا
ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه وتغييره وان كان مشروطا كالمؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا اصلي
او نهاونوا في امرهم فيجوز للواقف مخالفة الشرط اهـ قال ط أفول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من
المؤذن والامام ان لم يكونوا اصلي ليس من الرجوع واعماله ومخالفة لشرط لكونها اضع للوقف بنسب خبرهم
عن يعل في هو كما اذا شرط أن لا ينزع من الولية بحان فانه ينزع ولا يعتبر هذا الشرط ويولى غيره وكذا اذا شرط أن
لا يؤجر أكثر من سنة ولا رغبة فيما عينه فانه يخالف وما كان في مزارع أن يفرد هذا بضرع مستقل
لانه يوههم انه يجوز الرجوع في جميع الشروط وليس كذلك اهـ قلت وقد أجاد في اعداد اعطاء مولاة غاية
المراد وحاصله انه لو شرط الواقف أن يكون الامام والمؤذن أو الامام نصا معيا بضم الرجوع عنه لو كان متنازعا
في مباشرة وظيفته أو كان غيره اصلي فهو في حقيقة تغييره كما عبر به في احلاصه أي تغيير الشخص المحسب بتغييره
للمصلحة الراجعة الى المصلحة فهو نظير ما قدمه المصنف من قوله الثاني اولى بنسب الامام والمؤذن في المختار
الاذا عين القوم اصلي عن عينه وبه ظهر الجواب عما نقله الشارح عن التشابه من قوله ولم أر حكم عزله لحد من
وامام ولا هما وهوانه بانزله لمصلحة اذا كانا مشروطين في أصل الوقف فندونه بالاولى وهذا هو رأي الامام
انه يجوز للواقف الرجوع عن شروط الوقف كما فهمه الشارح حتى تكلف في شرحه على المتى للجواب عما قدمه
عن الدرر قبيل قول المصنف ان الواقف والجهة من انه ليس له اعطاء الثقة لغير من عينه لخروج الوقف عن
ملكه بالتسجيل اهـ فانه صريح في عدم صحة الرجوع عن الشروط ولا يخالفه ما في المزيدية على ما علم
ويدل عليه قوله في البحر ان التولية خارجة عن حكم مائر الشروط لان فيه التغيير كلباداه وأما باقي شرائط
فلا بد من ذكرها في أصل الوقف اهـ وفي الاسعاف ولا يجوز له أن يفعل الا ما شرط وقف المصدق اهـ
وفيه لو شرط في وقفه أن يريد في وظيفة من يرى زيادته أو ينقص من وظيفة من يرى نقصانه أو يدخل معهم من
يرى ادخاله أو يخرج من يرى اخراج جازم اذا فعل ذلك ليس له أن يغيره لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه
وأضاه فقد انتهى مآله اهـ وفي فتاوى الشيخ قاسم وما كان من شرط معتبر في الوقف فليس للواقف تغييره
ولا تخصيصه بعد تنجزه ولا سيما بعد الحكم اهـ فثبت أن الرجوع عن الشروط لا يصح الا التولية ما لم يشرط

مطلب
القيم والمتولى والناظر بمعنى واحد

وفي فتاوى يزيد زاده معزب الخاتمة
وغيرها ليس للمشرف التصرف بل
الحفظ ليس للمتولى أن يستدين
على الوقف اشارة الا باذن القاضي
• مات المتولى والجهة يتدعون نسا
القله اليه في حياته ولا ينفذه
صدقوا بينهم لانكارهم الضمان
• لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا
كان مسجلا وانكر يجوز الرجوع
عن الموقوف عليه المشروط
كالمؤذن والامام والمعلم وان
اصلي انتهى جوهره

مطلب
لا يجوز الرجوع عن الشروط

قوله فانها الخ هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح قالها وهو
الاوفاق بما يأتي لاسما ولا مرجع
في الشارح للضمير في قوله فانها
تأمل اه معجمه

٢ مطلب

في أن الاصل عود الضمير الى
اقرب مذكور

٣ مطلب

إذا كان للفظ محتملان تعين أحدهما
بغرض الواقع

٤ مطلب

فما إذا قال على اولادى واولاد
اولادى الذكور

٥ مطلب

إذا تقدم القيد فيكون لما قبل
العاطف

وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه
مادام حياته لولده فلان ما عاش
ثم بعده للأحفاد من اولاده
قالها تنصرف للابن لا للواقف لان
الذات تنصرف لاقرب المكنيات
بمقتضى الوضع وكذلك مسائل
ثلاث وقف على زيد وعمرو ونسبه
قالها لعمرو فقط ووقف على ولدى
وولد ولدى الذكور فالذكور
راجع لولد الولد بحسب وعكسه
وقف على بنى زيد وعمرو ولم يدخل
بنو عمرو لانه اقرب الى زيد فيصرف
اليه هذا هو الصحيح

ذلك لنفسه فله تغيير المتروك مرة واحدة الا أن ينص على أنه يفعل ذلك كلما بداه والا إذا كانت المصلحة
اقتضت فاعتزم هذا التحرير (قوله فانها) أى الكتابة كما يعلم بما بعده والمراد بها الضمير وتسمية الضمير كتابة
اصطلاح الكوفيين افاده ط (قوله لاقرب المكنيات) أى لاقرب المذكورات التي يمكن أن يكون الضمير
كتابة عنها (قوله بمقتضى الوضع) أى الاصل وهو عود الضمير الى اقرب مذكوريه قلت وهذا الاصل
عند الخلق عن القرائن ولذا قال في الخيرية مثل عن وقف على ولده حسن وعلى من يحدث له من الاولاد ثم على
اولادهم الذكور ثم على اولادهم الامهات واولادهم ثم حدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات حسن المذكور فعمل
الضمير في يحدث له راجع الى حسن لانه اقرب مذكور أم الى الواقف فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر
مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بأنه راجع الى الواقف ثم قال في الخيرية ان هذا مما لا يشك ذوقهم فيه اذ هو
الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظه وقد تقرر في شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان تعين
أحدهما بالغرض وإذا الرجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولدا الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد البنات
وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه اقرب مذكور لما ذكرنا من المحذور وهذا الغاية ظهوره غنى عن الاستدلال
اه (قوله وكذلك مسائل ثلاث) أى يعتبر فيها الاقرب وان لم يكن هنالك ضمير فان الثانية والثالثة لا ضمير
فيهما ط (قوله قالها لعمرو فقط) أى فلا يدخل نسل زيد زاد الامام الخصاص فان قال على عبد الله وزيد
وعمر ونسبهما فالله لعبد الله وزيد وعمرو ونسل زيد وعمرو دون نسل عبد الله اه (قوله فالذكور راجع
لولد الولد بحسب) أى فقط أى للمضاف المعطوف دون المضاف اليه ودون المعطوف عليه فقوله على ولدى
بقي شاملا للذكور والاناث من صلبه وقوله وولد ولدى الذكور يختص بالذكور من اولاد الذكور والاناث أى
بالمضاف فقط لانه اقرب مذكور ولا يقال المضاف اليه اقرب مذكور لانا نقول الاصل عود الضمير على
المضاف كما اذا قلت جاء غلام زيدوا كرمته أى الغلام لانه المحدث عنه والمضاف اليه ذكره مرقا للمضاف غير
مستبعد بالحكم ويحتمل أن يكون قوله بحسب احتراز عن رجوعه للمضاف اليه فقط فلا يتأخر رجوعه للمعطوف
عليه أيضا وهذا وان كان بعيدا من غوى العبارة لكنه هو الموافق لما نص عليه خلال بقوله قلت رأيت
ان قال على ولدى وولد ولدى الذكور قال فهو لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده قال الذكور من ولد البنين
والبنات قال نعم اه فقد جعله قيد للمعطوف والمعطوف عليه دون المضاف اليه ومثله في الاسعاف ونسبه
ولو قال على ولدى وولد ولدى الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد الذكور والاناث
وهن فيهما سواء اه وهو المتبادر من كلام الخصاص أيضا لكن يأتي أن الوصف ينصرف الى ما يابيه عندنا
وهو مؤيد لاحتمال الاول في عبارة جواهر الفتاوى ومقتضى كلام الاشياء انه قيد للمضاف اليه فقط ونظام
تحرير المقام في كتابنا تنقيح الحامدية فراجع (قوله وعكسه وقف الخ) عكس مبتدأ والجملة بعده اريد بها
لتنبيهها خبر والمراد أنه عكس ما قبله في كون القيد فيه متقدما فيكون لما قبل العاطف بخلاف ما تقدم فان القيد
فيه متأخر فيكون لما بعده العاطف فالضمير في قوله لانه اقرب وفي قوله فيصرف عائدا للقيد وهو لفظ بنى لعمرو
كهم ومقتضى كلامه أن الوصف يعود الى ما يابيه سواء تأخر او تقدم فاذا قال على فقراء اولادى وجبراني
ينصرف الى الاول فقط وكذا لو قال على ذكور اولادى واولادهم فيدخل فيه الاناث من اولاد الذكور يؤيده
أن الاصل العطف على المضاف ولم أر ما لو توسط الوصف مثل على اولادى الذكور واولادى واولادى والظاهر
انصرافه للاول فقط فيخص الذكور لصلبه وبهم الذكور والاناث من اولاد اولاد الذكور والاناث ثم لو قال
واولادهم يخص الذكور والاناث من اولاد الذكور لعود الضمير اليهم وفي الاسعاف لو قال على الذكور من
ولدى وعلى اولادهم فهي للذكور من ولده لصلبه ولولد الذكور اما كانوا أو ذكور ادون بنات الصلب
فلا تعطى البنات الصلبة وتعطى بنت اختها ولو قال على ذكور ولدى وذكور ولدى يكون للذكور من ولده
لصلبه وللذكور من ولده ويكون الذكور من ولد البنين والبنات فيه سواء ولا يدخل اثني من ولده ولا ولد
ولده ولو قال على ولدى وعلى اولاد الذكور من ولدى يكون على ولده لصلبه الذكور والاناث وعلى الذكور
والاناث من ولد الذكور من ولده ولا يدخل بنات الصلب اه (قوله هذا هو الصحيح) راجع لاصل المسئلة
ومقابل القول بأن الكتابة تنصرف لواقف لانه كما افاده كلام الخ قبيل هذا الفصل والظاهر أن الخلاف

في باقي المسائل كذلك (قوله قلت وقد منّا) أي في هذا الفصل حيث قال الوصف بعد الجمل يرجع إلى
 الأخير عندنا الخ ويأتي قريبا وهذا أيضا لقوله فالذكور راجع لولد الولد فبذلك نكتن علم مخالفتها لكلام
 هلال والاسعاف (قوله عندنا) وعند الشافعي الجميع أن لم يعطف بتم كذا ويأتي (قوله من باب المحرمات)
 أي في كتاب النكاح (قوله وهو الأصل) أي انصراف الشرط إلى المتعاطفين عندنا وعند الشافعية
 (قوله في الشرط المترح به) مثل فلانة طالق وفلانة أن دخلت الدار فيكون دخول الدار شرطاً لطلاقها
 لأنه معطوف فقط اه ط (قوله والاستثناء بمشيئة الله تعالى) لأنه شرط حقيقته وإن سمي استثناء عرفاً واحتزبه
 عن الاستثناء بالافق التلويح إذا ورد الاستثناء عقب جمل معطوف بعضها على بعض بالواو فلا خلاف
 في جواز رده إلى الجميع والأخير خاصة وإن اختلف في الظهور عندنا لا طلاقاً ذهب الشافعي أنه ظاهر
 في العود إلى الجميع وذهب بعضهم إلى التوقف وبعضهم إلى التفصيل ومذهب أبي حنيفة أنه ظاهر في العود
 إلى الأخيرة اه والمراد بالتفصيل هو أنه إذا استقلت الثانية عن الأولى بالشراب عنها فلا خيرة والـ
 فجميع واحتزبنا الجمل عن الاستثناء عقب مفردات فانه لكل انتفاء كما في شرح التحرير مثال الأول وقت
 داري على أولادي ووقت بستان على أخوتي إذا خرجوا ومثال الثاني وقت داري على أولادي
 وأولادهم إذا خرجوا (قوله تصرف إلى ما يليه) أي إلى ما يلي العطف وهو المعطوف المتأخر وهو
 الوجه من صرفها للجميع كما في تحرير ابن الهمام (قوله نحو جارية وعم والعامة) لا يعني أن الوصف هنا
 لا يمكن صرفه للجميع وإن أمكن للأول لكنه غير محل اختلاف فالمناصب تميل إلى الهمام بقوله أهم وقرب
 الطوال فعملوا فان الطوال جمع طوبى بل يمكن صرفه للمتعاطفين وللاخير فقط والثاني مذهبنا وهو أنه وجه
 كما علمت والأول مذهب الشافعي قال في جمع الجوامع وشرحه الصفة كذا مستثناء في العود إلى كل اتمه مذ على
 الأصح ولو نفذت نحو وقت على أولادي وأولادهم المحتاجين ووقت على محاسن أولادي وأولادهم
 فيعود الوصف في الأول إلى الأولاد مع أولادهم وفي الثاني إلى الأولاد مع الأولاد وقيل لا أمالة وسطية
 نحو وقت على أولادي المحتاجين وأولادهم فاختار اختصاصها بما يليه ويجعل أن يقل يعود إلى ما يليها
 أيضا اه (تبيينه) حصل ما مر أن كلامنا من الشرط والاستثناء والوصف يعود إلى المتعاطفين جميعاً عند
 الشافعي وكذا عندنا إلا الوصف فإلى الأخير فقط لكن علمت مخالفتها لما قدمناه من هلال وغيره وقد مثل
 المصنف عن وقف على أولاده وعددهم على التريفة الشرعية وليس لإمام حق إذا كن عازبات ثم على
 أولاد الموقوف عليهم ثم على أولادهم ونسبهم على أن من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده فهل هذا الشرط راجع
 لكل أو يعمله الثانية المعطوفة به وما بعدهما بطول الفصل بين الأولى والثانية وهو قوله ليس للإمام حق الخ
 أوجب شرح أصحابنا بأن قوله على أن لداس قبل الشرط لم فيها من معنى التروم ووجود الجزاء بلارمه
 وجود الشرط كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (قوله) بل بالباطل
 يرجع إلى الكل بخلاف الصفة والاستثناء فإلى الأخير عندنا فإم يفرق أصحابنا بين العطف بالواو والعطف بتم
 وعلى هذا فيعود نصيب من مات عن ولد لولده غالباً بالشرط المذكور وهو الموافق لفرض الوافين اه ملخصاً
 وظاهره أن طول الفصل المذكور لا يضر أيضاً (قوله أن كذا العطف بالواو) قال العراقي في فتاواه
 وقد أطلق أصحابنا في الأصول والفروع العطف ولم يقيده بآداء ومعنى حكمي الإطلاق إمام الحرمين والعراقي
 والشبختان وزاد بعضهم على ذلك فجعل ثم كذا أو كذا تقول حكاه عنه إمامي ومثل إمام الحرمين المسئلة بتم
 ثم قيدها بطريق البت بما إذا كان ذلك بالواو ونما فيه جوى (قوله إلى الأخير) متعلق بوجهها
 الذي هو جواب أما (قوله ولو على البنين وقنا يجعل الخ) يعني لو قال على بنى وله بنون ونات يدخل فيه
 البنات لأن البنات إذا جعن مع البنين ذكرن بلفظ الذكور ولوله بنات فقط أو قال على بنات وله بنون لا غير فالقيد
 للمساكين ولا نفي لهم ونما في الاسعاف وهذا البيت يعني أنه البنات الأخيران (قوله وولد الابن كذا الخ
 البنت) أي كذا لولد البنت فحذف المضاف وتبقى المضاف إليه على جزء اه ح أي لو وقف على ذرية
 يدخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات (قوله لو وقف الوقف على الذرية) أي لو قال على ذرية زيد أو قال
 على نسله أبا ما نسلوا يدخل فيه ولده وولده وولده وولد البنين وولد البنات في ذلك سواء خالف (قوله من غير

مطله
 الوصف به رجل يرجع إلى الأخير
 عندنا

قلت وقد منّا أن الوصف بعد
 متعاطفين لاخير عندنا وفي الزيلعي
 من باب المحرمات وقولهم يشرف
 الشرط اليهما وهو الأصل
 قلنا ذلك في الشرط المترح به
 والاستثناء بمشيئة الله تعالى
 وأما في الصفة المذمومة
 في آخر الكلام فتصرف إلى ما يليه
 نحو جارية وعم والعالم إلى آخره
 فإيه فقط وفي المذمومة المحيية قال
 والوصف بعد جمل إذا أتى

يرجع للجميع فبما إذا
 عندنا ما لم يسم فبما

أن ثن ذا العطف بواو أما
 أن كان ذا عطف بتم وهما

إلى الأخير بانساق وجهها
 ولعل على البنين وقنا يجعل

قال في ذال البنات تدخل
 وولد الابن كذا الخ

يدخل في ذرية بنت
 لو وقف الوصف على الذرية

من غير ترتيب في السوية
 ينقسم بين من علل بالواو ومن

من غير تفصيل له من فضل
 وتنقسم المسئلة في كل سنة

وينقسم الثاني على من عييه
 ٢

مطله
 الشرط والاستثناء يرجع إلى البنين
 اتفاقاً الوصف فانه لاخير عندنا

مطله
 على أن من مات من ولد من قبل
 الشرط

مطلب
في تحرير الكلام على دخول
اولاد البنات

ولو على اولاده ثم على
اولاد اولاده قد جعلنا
وقفاً لواليس في ذيل
اولاد بنته على ما يتل

ترتيب الخ) أي ان لم يرتب بين البطون تقسم الغلة يوم تجي على عددهم من الرجال والنساء والصبيان من ولده
لصلبه والاسفل درجة بالسوية بلا تفضيل ثم كلمات أحد منهم سقط سهمه وتنقض القسمة وتقسّم بين من
يكون موجوداً يوم تأتي الغلة أما لو رتب بأن قال يقدم البطن الاعلى على الذين يلونهم ثم الذين يلونهم بطناً بعد
بطن اعتبر شرطه ونعمامه في الخصاص (قوله ولو على اولاده الخ) اعلم انهم ذكرنا أن ظاهر الرواية
المتفق به عدم دخول اولاد البنات في الاولاد مطلقاً أي سواء قال على اولادى بلفظ الجمع أو بلفظ اسم الجنس
كولدى وسواء اقتصر على البطن الاول كما مثلنا أو ذكر البطن الثاني مضافاً الى البطن الاول المضاف الى ضمير
الواقف ككأولادى وأولاداً أولادى أو العائد على الاولاد كأولادى وأولادهم على ما في أكثر الكتب
وقال الخصاص يدخلون في جميع ما ذكرنا وقال على الرازي أن ذكر البطن الثاني بلفظ اسم الجنس المضاف الى
ضمير الواقف كولدى وولدولدى لا يدخلون وان بلفظ الجمع المضاف الى ضمير الاولاد كأولادى وأولاداً أولادهم
دخلوا وقال شمس الأئمة السرخسي لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني
وظاهر الرواية الدخول لأن ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده بنته يكون ولده محقة بخلاف
ما اذا قال على ولدى فان ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية لأن اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول
ولد الابن لأنه ينسب اليه عرفاً وهو اختيار لقول هلال وصححه في الحاشية مستند الكلام محمد في السير الكبير
وفي الاسعاف انه الصحيح وجرم به قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي وتليذه الشلبي وابن الشحنة وابن نجيم
والحنافى وغيرهم من المتأخرين وكذا الخبير الرملي في موضع من فتاواه وخالف في موضع آخر ونعم
تحرير ذلك وترجيح ما جئنا اليه المتأخرون في كتابي تنقيح الحامدية وقد مننا في الجهاد بعض ذلك ثم رأيت
في فتاوى الكازروني جواباً معاولاً للعلامة الشيخ علي المقدسي ملخصه أن المصنف ابن الهمام قال في الفتح
ولونهم الى الولد ولد الولد فقال على ولدى وولدولدى اشرك الصليبيون وأولاد بنيهم وأولاد بناته كذا اختاره
هلال والخصاص وصححه في الحاشية وانكر الخصاص رواية حرمان اولاد البنات وقال لم أجده من يقوم برواية
ذلك عن اصحابنا وانما روى عن أبي حنيفة فيمن اوصى بثلث ماله لولده فان وجد له ولد ذكراً وولداً
لصلبه يوم موت الموصي كان بينهما وان لم يكن له ولد لصلبه بل ولدولدى من اولاد الذكور والاناث كان لاولاد
الذكور دون اولاد الاناث فكأنهم قاسوه على ذلك وقرئ شمس الأئمة بينهم بالفرق المشهور المذکور
في الحاشية وغيرها أي ما قد مناه عنه فهذا ابن المهام المعروف بالتحقيق عند الخاص والعامة فداً عتد على
هؤلاء الأئمة العظام أما هلال فانه تلميذ أبي يوسف وأما الخصاص فقد شهد له بالفضل شمس الأئمة الحلواني
فقال ان الخصاص امام كبير في العلوم يسبح الاقتداء به وقد اقتدى به أئمة الشافعية وأما قاضي خان وشمس
الأئمة فما في الطبقات يغني عن التطويل واذا كان مثل الامام الخصاص لم يجد من يقوم برواية حرمان
اولاد البنات في صورة ولدى وولدولدى يعلم أن الصورة التي بلفظ الجمع ليس فيها اختلاف رواية قطعاً بل
دخول اولاد البنات فيها رواية واحدة فمن هذا قال شيخ مشايخنا السري ابن الشحنة ينبغي أن تعصم رواية
الدخول قطعاً لأن فيها نص محمد عن اصحابنا والمراد بهم أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس
في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ وقد وقع
لشيخ مشايخنا الصدر الاجل المولى ابن كمال باشا مثل ما وقع من ابن الهمام من الاعتماد على هؤلاء الأئمة
العظام قال ويشطع عرق شبهة الاختلاف في صورة اولاد اولادى ما نقله في الذخيرة عن شمس الأئمة السرخسي
أن اولاد البنات يدخلون رواية واحدة وانما الروايتان فيما اذا قال آمنوني على اولادى اه وبهذا البيان
اتضح أن ما وقع في بعض الكتب كالتجنيس والواقعات والمحيط الرضوي من ذكر الخلاف في العبارة
المذكورة من قبيل نقل الخلاف في إحدى الصورتين قياساً على الاخرى مع قيام الفرق بينهما وما ذكره
في التعليل من أن ولد البنت ينسب لايه لا يساعدهم لأنه ان اريد أن الولد لا ينسب الى الأم لغة وشرعاً فلا وجه
له اذا شبهة في صحة قول الواقف وقت على اولاد بناتي وان اريد لا ينسب اليها عرفاً فلا يجدي نفعاً في عدم
دخول ولد البنت في الصورة المذكورة لتما عرف أن دخوله فيها يحكم العبارة لا يحكم العرف والدخول يحكم
العرف انما هو في صورتي الوجه الاول وهم ما ولدى وأولادى والتعليل المذکور ينطلق عليهما وقد ذكر شيخ

الاسلام ابن الشحنة أن العرف موافق للعقبة التغوية فيجب المصير اليه والتعويل عليه اه وقد أجاب
العلامة الحنفى بمثل ما قاله المقدسى (قوله يشترك الاثان والذكور) أى عند الاجتماع تغلبا
للمذكر على المؤنث (قوله ومما يكثر وقوعه الخ) اعلم أن هذه المسئلة وقع فيها اختلاف واشتباہ
ولاسيما على صاحب الاشباہ والمأرايت الامر كذلك بحيث فيها حين وصولي الى هذا المخل رسالة سميتها
الاقوال الواضحة الجلية في مسئلة تقض القسمة ومسئلة الدرجة الجعلية وكنت ذكرت شيئا من ذلك في كتابي
تنقيح الحامدية وأوفحت فيه المسائلين بما تقر به العرف من اراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى هذين
التأليفين فان ذلك يسند على كلا ما طويلا ولقد ذكرت خلاصة ذلك باختصار وذلك انه اذا وقف على اولاده ثم على
اولادهم وهكذا امر تبين الطون وشرط أن من مات عن ولد فنصيبه لولده أو عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته
ومن مات قبل استحقاقه لشيء وله ولد دام ولده مقامه واستحق ما كان يستحقه لو بقي حياته فان الواجب
أو غيره عن عشرة اولاد مثلا ثم مات أحدهم عن ولد يعطى سهمه لولده عملا بشرط فلو مات بعده آخر عن ولد
وعن ولد ولدت مات والده في حياة أبيه فهل يعطى هذا الولد مع عمه حصة جده أم لا الواجب جعل درجته
درجة أبيه وهي درجته الجعلية فيشاركه أهل الطبقة الاولى وهي درجة عمه ولا يعطى له شيئا أفنى السكك
بعدم المشاركة وخص النعم بحصة أبيه بناء على أن المتوفى في حياة والده لا يسمى موقفا عليه ولا من أهل
الوقف وإنما يعمل بشرطه الاول وهو كل من مات عن ولد فنصيبه لولده فكل مات واحد من العشرة يعطى
سهمه لولده دون ولد ولده الذي مات قبل الاستحقاق الى أن يموت العاشر من الطبقة العليا فإذ مات هذا
العاشر عن ولد لا يعطى نصيبه لولده بل تقض القسمة ويقسم على الطن الثاني قسمة مستأنفة وبالقول
الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده ويرجع الى العمل بقوله ثم على اولادهم حيث رتب بين الطبقات وبعد
ذلك فكل من مات من الطن الثاني عن ولد فنصيبه لولده وهكذا الى أن يموت آخر هذه الطبقة الثانية يعطى
القسمة وتستأنف قسمة اخرى على الطبقة الثالثة وهكذا الى آخر الطبقات كما نص عليه الخصاص وقوله ان
السكك تقسم على الموتى من كل طبقة عند استتشاف القسمة وأعطى حصة كل ميت لولده وما الخصاص
فتقسم على عدد أهل الطبقة التي تستأنف القسمة عليها راي فار الى اصولهم فهذا خلاصة ما قاله السكك
وخالفه الجلال السيوطي فاختر أن ولدا من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام والده عملا بشرط وبأنه من
من جده مع اعمامه وأنه اذا مات أحد من اعمامه عن غير ولد استحق سهمهم أيضا لأن عدم كونه من أهل
الوقف ممنوع بل صريح قول الواقف ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه انه منهم فأهل الوقف بينهم
المستحق ومن كان بعد ذلك استحقاق وأنه اذا مات آخر من في الطبقة عن ولد يعطى سهمه لولده وحاصله انه
خالفه في شيئين أحدهما أن اولاد المتوفى في حياة والده لا يجرمون مع بقائه الطبقة الاولى بل يستحقون سهمهم
عملا بشرط الدرجة الجعلية ثانيهما انه اذا انقرضت الطبقة لا تقض القسمة كما هو صريح اعطائه سهمهم آخر
من مات من الطبقة لولده فتشوله في الاشباہ انه وافق السكك على تقض القسمة غير صحيح ثم ان صاحب الاشباہ
قال ان مخالفته للسكك في اولاد المتوفى في حياة أبيه واجبة وما تقض القسمة بعد انقراض كل بطن فتد
أفتى به بعض علماء العصر وعزوه للخصاص ولم يتبينوا الفرق بين صورتي الخصاص والسكك فان سورة السكك
ذكر فيها العطف بكلمة ثم بين الطبقات وصورة الخصاص قال فيها وقف على ولده وولد ولده ونسأهم مرتين
قال على أن يبدأ بالطن الاعلى ثم بالذين يلونهم ثم بالذين يلونهم طبعا بعد بطن فسد في مسئلة الخصاص فتدسى
اشترط البطن الاعلى مع الاسفل وقوله على أن يبدأ بالطن الاعلى اخرج بعد الدخول ومدر مسئلة السكك
اقتضى عدم الاشترط في الطبقة بين لا بالواقف فتدسى القسمة خاص بمسئلة الخصاص دون مسئلة السكك ما يف
يصح أن يستدل بكلام الخصاص على مسئلة السكك وحاصله انه ان غير الواو بين الطبقات مرتين بعده بأن
يبدأ بالطن الاعلى تقض القسمة عند انقراض كل بطن كما قاله الخصاص وان عبرتهم لا يصح القول بتقض القسمة
خلافا للسكك بل كل مات أحد عن ولد يعطى سهمه لولده في جميع البطون هذا خلاصة ما قاله في الاشباہ
وقد رد عليه جميع من جاء بعده حتى ان العلامة المقدسى أفتى في الرد عليه رسالة مستقلة ذكرها الشربلاني
في مجموع رسائله وتنق فيها عدم الفرق في تقض القسمة بين العطف بينم وانعطف بالواو المقربة بما يفيد ان يجب

مطلب
سهم في مسئلة السكك الواضحة
في الاشباہ في تقض القسمة
والدرجة الجعلية

قوله اولاد يعطى له شيئا هـ كرا
بجمله ولعل الاوفق حذف مثله
الهم الآن يجعل الجار والمجرور
مائب فاعل يعطى على قوله لوجود
المفعول او يقرأ العمل بالاسماء
نفا على تأمل اه معجمه

بـ اولادى كذا القارى
واخوتى وامه ابائى احسب
شتره مات ولده اور
فدور الشرايع مع دور
ومما يكثر وقوعه ما لا يردف ان
ذرية مرتين او جعل من امره
ثم من مات قبل استحقاقه وله
ولد دام مقامه لو لم يمت

فهو له حظا فيه لو كان حيا وشارك الطبقة الاولى ولا أفتى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي وهذه المخالفة واجبة ~~كما~~ افاده ابن نجيم في الاشباه من القاعدة التاسعة لكنه ذكر بعد ورقتين أن بعضهم يعبر بين الطبقات بنم وبعضهم بالواو فبالواو يشارك بخلاف ثم فراجع متأمل مع شرح الوهبانية فإنه قتل عن السبكي واقعتين آخرين يحتاج اليهما ولم يزل العلماء متصيرين في فهم شروط الواقفين الا من رحم الله ولقد اقيمت بين وقف على اولاد الظهور دون الاناث فماتت مستحقة عن ولدين أبوهما من اولاد الظهور بأنه يتقل نصيبها لهما

٤٣٦

لصدق كونهما من اولاد

الظهور باعتبار أبيهما كما يعلم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف والتأخرانية لو وقف على عقبه يكون لولده وولد ولده أبدا ما ناسا او من اولاد الذكور دون الاناث الا أن يكون أزواجهن من ولد ولده الذكور كل من يرجع نسبه الى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل من كان أبوه من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى وسيجي في الوصايا انه لو أوصى لآله أو جنسه دخل كل من نسب اليه من قبل آباءه ولا يدخل اولاد البنات وانها لو أوصت الى أهل بيتها أو بناتها لا يدخل ولدها الا أن يكون أبوه من قومها لان الولد انما ينسب لآبيه لآلته قلت وبه علم جواب حادثة لو وقف على اولاد الظهور دون اولاد البطون فماتت مستحقة عن ولدين أبوهما من اولاد الظهور هل يتقل نصيبها لهما فأجبت نعم يتقل نصيبهما لصدق كونهما من اولاد الظهور باعتبار والدهما المذكور والله أعلم

(فصل) فيما يتعلق بوقف الاولاد من الدرر وغيرها وعبارة المواهب في الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه جعل ريعه لنفسه ايام حياته ثم جاز عند الثاني وبه ينتهي لجعله لولده ولكن يختص بالسبكي وبعم الاتي

وقال قد أفتى بذلك جماعة من افاضل الحنفية والشافعية منهم السري عبد البر ابن الشحنة الحنفي ونور الدين المحلى الشافعي وبرهان الدين الطرابلسي الحنفي ونور الدين الطرابلسي الحنفي وشهاب الدين الرملي الشافعي والبرهان بن أبي شريف الشافعي وعلاء الدين الاخميمي وغيرهم قلت وأفتى بذلك أيضا العلامة ابن السبكي في سؤال مرتب بنم وقال الصواب نقض التسمية كما اقتضاء مخرج كلام الخصاف ولا أعلم أحدا من مشايخنا خالفه في ذلك بل وافقه جماعة من الشافعية وغيرهم اه وقد أيد العلامة ابن حجر في فتاواه القول بنقض التسمية على نحو ما مر عن الخصاف ونقل مثله عن الامام البلقيني وغيره في صورة الترتيب بنم فقد تحرر بهذا أن الصواب القول بنقض التسمية بلفظ بين العطف بنم أو بالواو المقترنة بما يفيد الترتيب وأن اشتراط الدرجة الجمالية معتبر لكن الذي عاينه جمهور العلماء قيام من مات في حياة والده قيام والده في الاستحقاق من سهم جده وأما دخوله في الاستحقاق من عمه ونحوه من هو في درجة أبيه المتوفى قبل الاستحقاق فقد وقع فيه معترا عظيم بين العلماء فهم من قال بدخوله في الموضعين وهو اختيار السيوطي كما مر ووافقه جماعة كثيرون واعتمدوا الشرنبلالي وألف فيه رسالة تتبع فيها العلامة المقدسي وأفتى جماعة كثيرون من أئمة المذاهب الاربعة بعدم دخوله في الثاني وهو الذي حقت في الرسالة وفي تنقيح الحامدية والله سبحانه أعلم فاعتمد توضيح هذا المحل واشكر مولانا عز وجل (قوله أفتى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي) العبارة مقبولة كما ظهر لك مما تقررناه فان السبكي أفتى بعدم المشاركة وينقض التسمية والسيوطي خالفه في الامرين لاني أحدهما خلافا لاشباه (قوله وهذه المخالفة واجبة) أي يجب القول بمشاركته لاهل درجة أبيه على التفصيل الذي قلناه أو مطلقا (قوله فبالواو) أي المقترنة بما يفيد الترتيب بين الطبقات وقوله بشارك صوابه تنقض التسمية (قوله بخلاف ثم) فان التسمية لا تنقض فيها بانقراض كل طبقة وقد علمت أن الصواب نقض التسمية في الموضعين (قوله واقعد أقيمت الخ) أفتى بمثل الخانوق (قوله بأنه يتقل نصيبها لهما) أي اذا وجد في كلام الواقف ما يدل على انتقال نصيب الميت لولده (قوله وفي الاسعاف الخ) هذا كله الى الفصل ساقط من بعض النسخ ويدل على انه لم يوجد في أصل السحنة ما فيه من التكرار باعادة الحادثة التي أفتى بها (قوله الا أن يكون أزواجهن من ولد ولده) استثناء من قوله دون الاناث وهذا دليل ما أفتى به وهو مراده من قوله كما يعلم من الاسعاف وهذا يؤيد سقوط هذه الجملة من أصل السحنة (قوله كل من يرجع الخ) توضيح لما قبله ط وسيذكر في الفصل الاتي تفسير العقب والنسل والآل والجنس ويأتي الكلام عليه والله سبحانه أعلم

(فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

ما قدمه عن جواهر الشاوي وما بعده الى هنا من متعلقات هذا الفصل فكان المناسب ذكره فيه (قوله وعبارة المواهب) أي مواهب الرحمن للعلامة برهان الدين ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف (قوله في الوقف على نفسه) أي في فصل الوقف على نفسه وظاهره أن جميع ما ذكره عبارة المواهب وليس كذلك لان أكثر ما ذكره هناك يذكر في المواهب (قوله جعل ريعه لنفسه الخ) تقدم هذا في قول المتن وجاز جعل غلة الوقف لنفسه عند الثاني (قوله ثم ونم) حكاية لما يذكره الواقف من العطف بنم في وقفه كقوله ثم من بعدى على اولادي ثم على اولادهم وهذا لا مدخل له في نقل الخلاف لان الخلاف في جعله الربع لنفسه لا لاولاده ونحوهم نعم من جعل الوقف على النفس باطلا بطل ما عطف عليه أيضا (قوله بجعله لولده) متعلق بقوله جاز لكن لا بقيد كونه عند الثاني كما علمت (قوله ولكن يختص بالصبي) أي بالبطن الاول ان وجد فلا يدخل فيه غيره من البطون لان لفظ ولدي مفرد وان عم معنى بخلاف اولادي بلفظ الجمع على ما يأتي (قوله وبعم الاتي) أي كالكرا لان اسم الولد مأخوذ من الولادة وهي موجودة فيهما درر واسعاف (قوله

ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على اولادهم لم يدخل اولاد المسكوت عنه لعود النسخ في اولادهم الى
المسكين بخلاف ما اذا قال ثم على اولاد اولادى فانهم يدخلون لانه لم يصف اليهم ويدل عليه ما في الاسعاف
لو قال على ولدى واولادهم واولاد اولادهم وله اولاد مات بعضهم قبل الوقف يكون على الاحياء واولادهم
فقط دون اولاد من مات قبل الوقف لان الوقف لا يصح الا على الاحياء ومن سجدت دون الاموات وقد اعد
النسخ الى اولاد الاحياء يوم الوقف دون غيرهم ولو قال على ولدى وولد ولدى واولادهم دخلوا بقوله
وولد ولدى فان ولد من مات قبله واولاده اهـ ملخصا (فروع مهمة) قال على ولدى المخلوقين ونسلي لحدث له
ولد له يدخل بقوله ونسلي بخلاف ما اذا قال وتسلمهم فان الحادث لا يدخل هو ولا اولاده ولو قال على ولدى
المخلوقين وتسلمهم وكل ولد يحدث لى فانه يدخل الحادث دون اولاده ولو قال على ولدى المخلوقين وتسلمهم ونسلي
من يحدث لى دخل اولاد الحادث دون ولد ولو قال على ولدى المخلوقين وعلى اولادهم وتسلمهم يدخل اولاد
اولاده بقوله وتسلمهم وان تجاوزهم يطن بخلاف ما اذا قال على ولدى المخلوقين وعلى نسل اولادهم اهـ ملخصا
من الخصاص (قوله صرف نصيبه للنسرا) لانه وقف على ككل واحد منهم بخلاف ما اذا وقف على
اولاده ثم للنسرا أى ولم يسم الاولاد فان بعضهم فانه تصرف الى الباقي لانه وقف على الكل لا على كل واحد
افاده في الدرر (قوله لم يختص ابنها) أى المتولد من الواقف بل يكون نصيبها لجميع الاولاد درر لكن
مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع أن يصرف نصيبها الى النسرا تأمل (قوله دخل الاناث على الوجة)
لان جميع المذكور عند الاختلاط يشمل الاناث كما سلف ط (قوله لا يدخل البنون) وكذا لا تدخل الخثى
في السورين لاننا لم نعلم ما هو هندية ط (قوله فالغلة للمساكين) ولا شئ للامهات أو البنين لعدم صدق كل
منهما على مدلول الآخر برهان ط (قوله ويكون وقتا منقطعاً أى منقطع الاول) (قوله فان حدث ما ذكر)
أى بأن ولد لبنون في الاول أو بنات في الثاني عاد الوقف اليه أى الى الحادث (قوله ويدخل في قسمة الغلة
الخ) قال في التبع ثم المستحق من الولد كل من ادرك خروج الغلة عاقل في بطن أمه حتى لو حدث ولو بعد خروج
الغلة بأقل من ستة اشهر استحق ومن حدث الى تمامها فصاعداً لا يستحق لانها تبقي بوجود الاول في البطن
عند خروج الغلة فاستحق فلومات قبل القسمة وان لورثته وهذا في ولد الزوجة أما لو جاءت أمه بولد
لا قبل من ستة اشهر فاعترف به لا يستحق لانه متهم في الاقرار على الغير أعني باقي المستحقين بخلاف ولد الزوجة
فانه حين يولد ثابت النسب (قوله مطلق الغلة) قال في التبع وخروج الغلة التي هي المناسط وقت انعقاد
الزرع حيا وقال بعضهم يوم يصير الزرع مثقوماً ما ذكره في الحاشية وهذا في الحب خاصة وفي وقف الخصاص
يوم طلعت الثمرة وينبغي أن يعتبر وقت امانه العاهة كما في الحب لانه بالانقضاء يامن العاهة وقد اعتبر انعقاده
وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن يزرعها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل اربعة اشهر
فقط فيجب اعتبار ادراك التسط فهو كذوال الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم
وهو مخلوق استحق هذا التسط ومن لا فلا اهـ (قوله لدون سنتين) أى من وقت الابانة والعنق وان كان
لا كثر من ستة اشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الحمل قبل الطلاق والعنق لحكمة الوطء
في العدة فيكون موجودا عند طلوع الغلة اهـ ح (قوله لثبوت نسبه بلا حل وطها) هو معنى قولنا
لحكم الشرع الخ وهو تعليل لقوله الا اذا ولدت أى يدخل في قسمة الغلة اذا ولدت مبساته الخ والمراد دخوله
في كل غلة خرجت في هذه المدة لتحقق وجوده عندها (قوله فلو يحمل) أى وطها بان كانت أمه ولده غير معتقة
أو زوجة أو معتدة رجعي (قوله فلا) أى لا يدخل الا اذا ولدت لدون ستة اشهر من وقت الغلة ط (قوله
وتقسم بينهم بالسوية) يعنى عنه قوله سابقا ويستوى الاقرب والابعد الخ ط (قوله وان قال للذكر كائين
الخ) فيه اختصار وأصله ما في الاسعاف ولو قال بطن بعد بطن للذكر مثل حظ الانثيين فان جاءت الغلة والبطن
الا على ذكر وروايات يكون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ذكر ورافقه أو أنثى فقط فبالسوية من غير أن
يفرض ذكر مع الانثى أو أنثى مع الذكر بخلاف ما لو أوصى بثلث ماله لولد زيد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
وكانوا ذكورا فقط أو أنثى فقط فانه يفرض مع الذكر كوراثة ومع الانثى ذكورية تقسم الثلث عليهم فما أصابهم
أخذوه وما أصاب المضموم اليهم يرث الى ورثة الموصى والفرق أن ما يطل من الثلث يرجع ميراثا الى ورثة

فان أحدهم صرف نصيبه للفقراء
ولو على امرأته وأولاده ثم مات
لم يختص ابنها نصيبها اذا لم يشترط
رد نصيب من مات منهم الى ولده
ولو قال على بنى أو على اخوتي
دخل الاناث على الوجة وعلى
بناتى لا يدخل البنون ولو قال على
بنى وله بنات فقط أو قال على بناتى
وله بنون فالغلة للمساكين ويكون
وقتنا منقطعا فان حدث ما ذكر عاد
اليه ويدخل في قسمة الغلة من ولد
لدون نصف حول مطلق الغلة
لا لا كثر الا اذا ولدت مبساته أو أم
ولده المعتقة لدون سنتين لثبوت
نسبه بلا حل وطها فلو يحمل فلا
لا احتمال علوقه بعد طلوع الغلة
وتقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب
البطون وان قال للذكر كائنين
فكما قال

مطلب
في بيان طلوع الغلة الذي انيط به
الاستحقاق

مطلب
قال لذكر كائنين ولم يوجد
الا ذكور فقط أو أنثى فقط

اه قلت وقول الامام هو الصحيح كما في التمهيداني وغيره وعليه المتون في كتاب الوصايا ومحل الخلاف
 اذا لم يقتل الاقرب فالاقرب لانهم قالوا لو قال علي اقاربى أو اقرباى أو ارحامى أو انسابى لا يكون لاقل من
 اثنين عند أبي حنيفة وعندهما يطلق على الواحد أيضا قال في شرح درر البصار وشرح الجمع الملكي عن
 الحقائق اذا ذكر مع هذه الالتقاط الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لان الاقرب اسم فرد خرج تفسيره
 للاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب لصريح شرطه اه ونحوه في الذخيرة (قوله وان قيده
 بفقرائهم) أما لو قال من اققر منهم قال محمد تكون لمن كان غنيا منهم ثم اققر وتضا اشتراط تقدم الغنى ولو قال
 من احتاج منهم فهي لكل من يكون محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج أو كان محتاجا من
 الاصل ومثله المسكين والفقير اسعاف (قوله وهو الجوز لا خذ الزكاة) أي الفقير هنا هو الجوز الخ لكن
 ذكر في الاسعاف بعده انه لو كان ولد غنى تجب نفقته عليه لا يدخل في الوقف بل قدمنا في الفروع عند قوله
 لو وقف على فقراء قرأته انه لا بد أن لا يكون له أحد تجب نفقته عليه لانه بالاتفاق عليه بعد غنيا في باب الوقف
 وذكر في الاسعاف أن الاصل أن الصغير بعد غنيا بغنى أبويه وجديه فقط والرجل والمرأة بغنى فروعهما وزوجها
 فقط وهذا مذهب اصحابنا قال الخصاص والصواب عندى اعطائهم وان كان تفرس نفقتهم على غيرهم ورده
 هلال ونما فيه (قوله فلو تأخر صرفها سنين الخ) لو وقف على اولاده فاستحقاق الغلة يعتبر يوم حدوث
 الغلة على قول عامة المشايخ لا يوم الوقف فالوجود منهم يوم الوقف والمولود بعده سواء اذا كان موجودا يوم
 حدوث الغلة وكذا لو وقف على فقراء قرأته فمن كان فقيرا يوم حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعده
 أو كان غنيا قبله اه وفي التارخانية المستحق للغلة من كان فقيرا يوم تجب الغلة عند هلال وبه تأخذ وفي الخانية
 وعليه الفتوى ثم ذكر بعده أن الخصاص يعتبر يوم القسمة لا يوم طلوع الغلة وقال في الفتح وفي وقف الخصاص
 لو اجتمعت عدة سنين بلا قسمة حتى استغنى قوم واققر آخرون ثم قسمت يعطى من كان فقيرا يوم القسمة
 ولا ينظر الى من كان فقيرا يوم الغلة ثم استغنى اه وبهذا ظهر لك أن قوله شارك المفترق وقت القسمة الخ
 لا يمتش على قول هلال ولا على قول الخصاص لانه يقتضى أن من كان غنيا وقت الغلة ثم اققر وقت القسمة
 يستحق مع من كان غنيا وقت القسمة فقير وقت الغلة واستحقاق الاول ظاهر على قول الخصاص والثاني على
 قول هلال فالظاهر أن الصواب أن يقال لا يشارك بلا النافية فيكون كل من المستثنين على قول هلال المفتى به
 وبديل عليه قوله فلو تأخر الخ فانه مفرع على قوله قبله يعتبر المفترق وقت وجود الغلة (قوله لان الصلات الخ)
 بكسر الصاد جمع صلة وهو تعليل لمافهم من اختصاص الاستحقاق بمن كان فقيرا وقت وجود الغلة بناء على ما قلنا
 من أن الصواب لا يشارك بلا النافية وهذا مؤيد له أيضا ويان التعليل حينئذ أن من كان فقيرا وقت الغلة
 في هذه السنين يستحق غلة كل سنة ولا يصير غنيا بما يستحقه لانه صلة لا تملك الا بالقبض فاذا جاء يوم القسمة وكان
 غنيا يأخذ ما استحقه في السنين الماضية بصفة الفتر لان طروا الغنى لا يطل ذلك كالومات بعد طلوع الغلة
 فان نصيبه منها لا يطل بالموت بل يصير ميراثا الورثة (قوله فلا حظ له) أي من هذه الغلة التي خرجت وهو
 حل في بطن أمه (قوله لعدم احتياجه) لان الفقير هو المحتاج والحمل غير محتاج بخلاف الوقف على اولاده
 فانه يدخل الحمل لتعلق الاستحقاق بالنسب وهما بالفقر (قوله وقبل يستحق) هذا قول الخصاص والاول
 قول هلال (قوله ولو قيده بصالحهم) الصالح من كان مستورا ولم يكن مهتوكا ولا صاحب ربة
 وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الاذى قابل الشر ليس بمعاقر للنبيذ ولا ينادم عليه الرجال
 ولا قذاق المعصنات ولا معروف بالكذب فهذا هو الصلاح عندنا ومثله أهل العفاف والخير والفضل ومن كان
 أمره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من أهل الصلاح ولا العفاف اسعاف (قوله أو بالاقرب فالاقرب)
 المراد بالاقرب اقرب الناس رجلا لا الارث والعصوبة كما في الخبرية وذكر في أنفع الوسائل أن أبا يوسف لم يعتبر
 لفظ اقرب في التقديم بل سوى بينه وبين الابعدم قال وبالجملة انه ضعيف لانه يلزم منه الغاء صيغة أفعل بلا
 دليل والقام مقصود الواقف من تقديم الاقرب اه فالعقد اعتبارا لاقربية وهو المشهور وبه أفق في الخبرية
 لكن أفق في موضع آخر بخلافه حيث شارك جميع أهل الدرجة في وقف اشترط فيه تقديم الاقرب من أهل
 الدرجة والظاهر أنه ذهل منه عن هذا الشرط والانه وضعف كما علمت وفي الاسعاف لو قال على اقرب

وان قيده بفقرائهم يعتبر الفقير وقت وجود الغلة وهو الجوز لا خذ الزكاة فلو تأخر صرفها سنين لعارض فاققر الغنى واستغنى الذير شارك المفترق وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان الصلات انما تملك حقيقة بالقبض وطروا الغنى والموت لا يطل ما استحقه وأما من ولد منهم لدون نصف حول بعد مجي الغلة فلا حظ له له عدم احتياجه فكان بمنزلة الغنى وقيل يستحق لان الفقير من لا شيء له والحمل لا شيء له ولو قيده بصالحهم أو بالاقرب فالاقرب

مطالب
في تفسير الصالح

مطالب
المراد بالاقرب فالاقرب

100

ملا
ذكر ما اتل استغفار ادية درجة
عن باب الوقف

(الرابعة) لو اختلفا في الهبة والعتبة (الخامسة) لو اختلفا في لفظ النكاح والتزويج (السادسة) شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة أبدا على أن يزيد ثلث غلتها وشهد آخر أن يزيد نصفها تقبل على الثلث (السابعة) ادعى أنه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما به والآخر أن المشتري أقر بذلك تقبل (الثامنة) شهد أحدهما أنها جارية والآخر أنها ~~صكاته~~ تقبل (التاسعة) ادعى أنهما طلقا فشهد أحدهما على إقراره بألف قرض والآخر بألف وديعة تقبل (العاشر) ادعى الإبراء فشهد أحدهما به والآخر أنه هبة أو تصدق عليه أو حله جاز (الحادية عشر) ادعى الهبة فشهد أحدهما بالإبراء والآخر بالهبة أو أنه حله جاز (الثانية عشر) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما بها والآخر بالإبراء جاز وثبت الإبراء (الثالثة عشر) شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على إقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل (الرابعة عشر) شهد أحدهما أنه غصبه منه والآخر أن فلانا أودع منه هذا العبد يقضى للمدعى (الخامسة عشر) شهد أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها

٤٤٢

حبلت منه تقبل (السادسة عشر)

شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له وقال الآخر أنه سكن فيها تقبل (السابعة عشر) شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أنه سكن فيها تقبل (الثامنة عشر) أنكر أن عبده فشهد أحدهما صلى الله عليه في الثياب والآخر في اللعامة يقبل

الأقل لا تقبل إلا أن وفق بالإبراء وتماهى في فتح القدير بحر (قوله الرابعة الخ) ذكر في البحر أنه لا يشترط في الموافقة لفظاً أن يكون معين ذلك بل إما بعينه أو مرادفه حتى لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعتبة يقبل اهـ وحينئذ لا وجه للاستثناء لكن قال في البحر بعد ذلك وقد خرج عن ظاهر قول الإمام مسائل وإن أمكن رجوعها إليه في الحقيقة وحينئذ فالاستثناء مبنى على ظاهر قول الإمام لا على ما هو التحقيق في المقام حموى (قوله الخامسة الخ) فيها ما تقدم في التي قبلها حموى (قوله تقبل على الثلث) وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فإنه يقضى بالنصف المتفق عليه حموى ومجمله ما إذا كان المدعى يدعى إلا كثر ولا فرق بين كون المدعى عليه يقر بالوفاء وينكر الاستحقاق أو ينكرهما وأقيمت البيعة بما ذكر ط (قوله السابعة ادعى الخ) لأن في البيع يتحد لفظ الانشاء ولفظ الإقرار جامع للفصولين وفي البحر لا خصوصية لبيع الوفاء ولا لبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل والنكاح من الفعل (قوله أنها كانت له تقبل) لأن الأصل بقاء ما كان على ما عليه كان ط (قوله ادعى السامطان) أي غير متبدل بقرض ولا وديعة قال في البحر وإن ادعى أحد السبيل لا تقبل لأنه أكذب شاهد كذا في البرازية (قوله فشهد أحدهما على إقراره بألف قرض الخ) بخلاف ما إذا شهد أحدهما بألف قرض والآخر بألف وديعة فإنها لا تقبل بحر عن البرازية قلت ولعل وجهه أن القرض فعل والإيداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الإقرار بالقرض والإقرار بالوديعة فإن الإقرار بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقتر به وإن كان جنسين لكن الوديعة مضمونة عند الإنكار والشهادة انما قامت بعد الإنكار فكانت شهادة كل منهما قائمة على إقراره بما يوجب النسيان تأمل ثم رأيت في البرازية على قوله لا تنافهما على أنه وصل إليه منه الألف وقد جدد فصار ضامنا (قوله والآخر أنه هبة) الذي في البحر أنه وهبه (قوله جاز) لأن هبة الدين من المديون والتصدق به عليه ويحلله منه إبراء ط بخلاف ما إذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة لا تقبل بحر عن البرازية تأمل (قوله ادعى الهبة) أي أن الدائن وهبه الدين والوجه فيها ما ذكر في سابقها ط (قوله ثبت الإبراء) لأنه أقلهما فلا يرجع الكفيل على الأصيل برأيه أي لأن إبراء الطالب للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الأصيل بخلاف هبة الطالب الكفيل فافهم (قوله شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ منه) صورتها ادعى رجل عبداً في يد رجل فأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى بما ذكر فأنها تقبل ومثله يقال في الصورة الآتية ط ووجه القبول اتفاق الشاهدين على الإقرار بالأخذ لكن بحكم الوديعة أو الأخذ مفردا برأيه (قوله الخامسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه الخ) الظاهر أن صورتها فيما لو علق طلاقها على الحبل فإن الولادة يلزمها الحبل فقد اتفق الشاهدان عليه ولا يصح تصويرها بالتعلق على الحبل فإن الحبل قد لا تلد لموتها أو موت الولد في بطنها فافهم (قوله السادسة عشر شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له) هذه الصورة ذكرت في بعض النسخ مرتين السادسة عشر والسابعة عشر فالمناسب ما في بعض النسخ موافقاً لما في البحر السادسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه ذكرها والآخر أنها تقبل ولكنها صدقة مع الخامسة عشر في التصوير ولذا عطفها عليها في البرازية بأوفى المناسب أن يذكر بدلها ما في البرازية عن الأقضية شهد أحدهما أنه أقر أنه غصب من فلان كذا والآخر أنه أقر بأنه أخذ منه تقبل اهـ (قوله أنه أقر) أي أن المدعى عليه أقر أن الدار له أي للمدعى (قوله والآخر أنه سكن فيها) أي أن المدعى مكن فيها فهي شهادة بثبوت يد المدعى عليها والأصل في اليد الملك فقد وافقت الأولى تأمل (قوله والآخر

قوله ولا يصح تصويرها بالتعلق على الحبل هو عين ما نبهت أولاً بقوله الظاهر أن صورتها فيما لو علق طلاقها على الحبل فلعلى الصواب في الثاني إبدال الحبل بالولادة وليعزّر اهـ معصمه

(التاسعة عشر) اختلأ شاهدان
 الاقرار بالمال في كونه نزيهاً عربية
 وبالسارية تنقل بخلافه في الطلاق
 (العشرون) شهد أحدهما أنه قال
 لعده أنت حر والآخر أنه قال
 ازادي تسبل (الخامسة والعشرون)
 قال لامرأته ان ثمت فلان فان
 طلق شهد أحدهما انها بكته
 غدوة والآخر عشية طلق
 (الثانية والعشرون) ان طلق
 فعدى حر فقال أحدهما
 طسها اليوم والآخر انها طلقها
 أمس يقع الطلاق والعاق (الثالثة
 والعشرون) شهد أحدهما
 انه طلقها ثلاثاً والآخر انه
 طلقها ثلثة بقتني بياقنين
 وجمعت الربعة (الرابعة والعشرون)
 شهد أحدهما انه اعنى بالعرية
 والآخر بالسارية تنقل
 (الخامسة والعشرون) اختلأ
 في مسدات المهر بقتني بالالة
 (السادسة والعشرون) شهد
 أحدهما انه وكله بخصومة مع
 فلان في داره ماء وشهد الآخر
 انه وكله بخصومة به وفي آخر
 تنقل في داره ماء عليه (السابعة
 والعشرون) شهد أحدهما انه
 وضى محله والآخر انه وضى
 في مرضه فلان (الثامنة والعشرون)
 لو شهد شاهد أنه اوصى اليه يوم
 الخميس وحريمه المحمة بارت
 (التاسعة والعشرون) اذن مال
 شهد أحدهما أن افضا عليه
 اكل فريجه بهذا المال تسبل
 (الثلاثون) شهد أحدهما باعه
 لدا الى شهر وشهد الآخر بالبيع
 ولم يذرا اجل تسبل (الحادية
 والثلاثون) شهد أحدهما انه
 باعه بشرط الخيار يتقبل يوم ما

في الطعام يتقبل) لان الاذن في نوع بم انواع كلها لانه لا يتخصص بنوع كما ذكره في المأذون ط (قوله
 بخلافه في الطلاق) قال في الاشياء والاصح القبول فيها (قوله ازادي) كلمة فارسية بمعنى حر قال
 ط وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء (قوله طلق) لان الكلام يتكرر فيمكن انما كتمه في الوقتين (قوله
 والآخر انها طلقها أمس) أي في اليوم الذي قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعليق لان التعليق عليه طلاق
 مستقبل (قوله يقصى بطلقتين ويمك الرجعة) لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث بحر عن العميون
 لابي الليث ويانه أن الثلاث طلاق بائن فتقوله البتة لغو فكانه لم يذكروا وانفرد به كره الشاهد الثاني فصار
 الاختلاف بين الشاهدين في مجرد العدد وقد انتفاء على التفتين فيقتضى بهما وتلفوا لثلاثة لا شراد أحدهما بها
 كما لفظ البتة لذلك فلذا كان الطلاق رجعياً فافهم لكن الظاهر أن قبول الشهادة هنا معنى على قول
 محمد لانه في البرازية عزاء اليه وعند أبي حنيفة لا تقبل أصل لما في البحر من الزكافي شهد أحدهما بان
 والاخر بالثمن لم تقبل عنده وعند ما تنقل على ألف اذا كان المذعي يدعي ثمن وعلى هذا المائة والمائتان
 والملكة والطلقان والملكة والثلاث ثم ذكر في البحر بعد ورقة مسدرة على ما في البرازية من ما في الثاني
 هو المذهب (قوله شهد أحدهما انه اعنى بالعرية الخ) هذا من الشاهد ولم يذكر أنه قال أنت حر ولم يذكر
 الاخر انه قال أنت ازاد فلا تكون مكررة مع العشرين ط تأمل (قوله اختلأ في مسدات المهر بقتني
 بالاقول) كذا في البرازية وفي جامع النصولين شهد ابييع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلأ في قدر
 البديل لا تقبل الا في السكاح تقبل ويرجع في المهر الى مهر ائيل وقال لا تقبل في السكاح أيضاً اه بحر قلت
 الظاهر أن هذا فيما اذا تكرار زوج السكاح من أصله وكذا البيع ونحوه وما ذكره الشارع فيما اذا انتفى على
 السكاح واختلأ في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيع ونحوه أن العقد بأب مثلاً غير العتق بالثمن وكذا
 السكاح على قولهما وعلى قوله باستثناء السكاح أن المال فيه غير مسترد ولو ادعى به دون ذكره بخلاف البيع
 ونحوه ويغني أن يكون ما ذكره الشارع على خلاف المأذون تساعى الزكافي (قوله تقبل في داره ماء عليه)
 أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في داره ما زاد من الآخر قال في جامع النصولين اذا لو تالة
 تقبل التخصيص وفيما انتفى عليه ثبت الوتة لا فيه فتزديدهما فواذى وتالة معنة فتشهد بهما والآخر
 بوكلة عامة يغني أن ثبت المينة اه (قوله قبل) اذ شهدا بوقوف بات إلا أن حكم المرس يتنفس فيما
 لا يخرج من الثالث وبهذا لا تنفع الشهادة بحر عن جامع النصولين قال في الاسماء ف أن حرجت من
 ثلث ماله صك كانت كلها وقفاً ولا يحسب له ولو قال أحدهما ما وقفها في محته وقال الآخر لها وقفاً بعد
 وفاته لم تقبل وان حرجت من الثلث لأن الثاني شهد بأن مارية وهما مختلفان اه (قوله اذى مالا
 فشهد أحدهما أن المحتال عليه احل غريمه هذا المال) سقط منه شيء يوجد في بعض النسخ وهو وشهد
 الآخر أنه كفل عن غريمه هذا المال تقبل وهذه المسئلة نقلها في البحر عن اقية لكن عبارة القية فشهد
 أحدهما أن المحتال عليه احل عن غريمه هذا المال الخ قال ط اعلم أن المهر يطلق على الدائ وهو
 المراد بالاقول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وصورة اذى زيد على عمرو مالا فقام زيد شاهدين شهد أحدهما
 أن عمر احل عليه يعني أن دائه احل زيد عليه بما له عليه من الدين وشهد الثاني أن عمر كفل عن مديون
 زيد بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه
 والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفاية والله تعالى أعلم بالصواب وستأتى هذه المسئلة في كلام النسخ
 صالح الا انه قال بقتني بالكفاية لانها الاقل اه لكن هذا التصور لا يوافق عبارة الشارع والموافق لها
 ما وكن زيد على عمرو ألف مثلاً فاحل عمرو زيد بالاقول على بكر ودفعها بكر ثم اذى بهما بكر على عمرو فشهد
 أحد الشاهدين بما ذكره وشهد الآخر أن بكر اكمل عمر اياذنه وأنه دفع الألف لزيد وعلى هذا فريجه في كلام
 الشارع بازفع فاعل حال والمراد به عمرو والمديون لانه انجيل زيد على بكر وهما معني قول القية ان المحتال
 عليه احل عن غريمه أي أن بكر اقبل الخوالة عن غريمه عمرو (قوله شهد أحدهما انه باعه بشرط الخيار)
 أي والآخر بلا شرط كما يوجد في بعض النسخ (قوله يتقبل فيهما) أي في هذه المسئلة والتي هما لكن
 في التي قبلها مترح يتوله تسبل فلا حاجة الى قوله فيهما والمراد به ثبت البيع وان لم يثبت الاجل واشاره

(الثانية والثلاثون) شهد واحداه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة واخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما (الثالثة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بالقبض والاخر أنه جزاءه تقبل (الرابعة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبض والاخر أنه سطره على قبضه تقبل (الخامسة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والاخر أنه أوصى اليه بقبضه في حياته تقبل (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بطلب دينه والاخر بتقاضيه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والاخر بطلبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والاخر أنه أمره بأخذه أو أرسله ليأخذه تقبل (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن اقراره في الوقت تقبل (الاربعون) اختلفا في مكان اقراره به تقبل (الحادية والاربعون) اختلفا في وقفه في محته أو في مرضه تقبل (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقفه على زيد والاخر بوقفه على عمرو تقبل وتكون وقفا على الفقراء انتهى • (قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل) • منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بأن شهد أحدهما انه رهن يوم الخميس والاخر أنه رهن يوم الجمعة تسمع عندهما خلافا محمد جواهر الفتاوى • ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بمال واختلفا فقال أحدهما كما جعنا في مكان كذا وقال الاخر كما في مكان كذا تقبل • ومنها لو قال أحدهما والمستلة بحالها كان ذلك بالغداة وقال الاخر كان ذلك بالعشي تقبل • وهما في الولوية • ومنها شهدا على رجل انه طلق امرأته وأحدهما يقول انه عين منكوحته بنت فلان والاخر يقول ما عينها اني أعلم وانهد أن المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان قد طلقها وأخرجها من داره قبل هذا التطلق قال نضر الدين اذا شهدا على الطلاق الا انه عين أحدهما المرأة وذكرها باسمها ولم يعين الاخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة

٤٤٤

واحدة تصح الشهادة وهي

في جواهر الفتاوى • ومنها ادى ملا داره فشده أحدهما انه له أو قال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل منية المفتي • ومنها ادعى ألفين أو ألفا وخمسمائة فشهد أحدهما بألف والاخر بألف وخمسمائة فنفي له بالألف اجماعا منية

٢ قال في الوهبانية

حوالة ابراء ضمان وصية

وكالة القذف الرهان المحزر

طلاق شراء بيع القرض دين اخ

تلاف الماكان الوقت ليس يؤثر

وفي النصب والقتل النكاح جنابة

اذا اختلفا في واحدة فقرر اه منه

(قوله جازت شهادتهما) أي على أصل الوكالة بالخصومة (قوله والاخر أنه جزاءه) في باب الألف المقصورة من الصحاح الجري الوكيل والرسول اه • وعلى القبول في شرح ادب القاضي للنصاف بقوله لأن الجارية والوكالة سواء والجري والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا في اللفظ وانه لا يمنع (قوله والاخر أنه أوصى اليه بقبضه في حياته تقبل) لأن الوصاية في الحياة وكالة كما أن الوكالة بعد الموت وصاية كما مر جوابه فالمراد بالوصاية هنا الوكالة حقيقة لتسيدها بقوله في حياته فانهم (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في جامع الفصولين لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء واقرار بأن شهد أحدهما على انشاء والاخر على اقرار فان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة وحكمية نفي في تصرف فعلي بخاتبة ونصب أو في قول ملحق بالفعل كنكاح لتضمنه فعلا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرار وبراء وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا بالفعل وهو التسليم لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضتك فصار كطلاق وتحرير ويصح اه • قلت ووجهه أن القول اذا تكرر فدلوه واحد فلم يختلف بخلاف الفعل واطلاق الاقرار يفيد أن الوقت غير قيد (قوله الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين ح (قوله وتكون وقفا على الفقراء لا اتفاق الشاهدان على الوقف وهو صدقة (قوله قلت) من كلام الشيخ صالح وما قبله من الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله منها لو اختلفا في تاريخ الرهن) في جامع الفصولين الشهادة بعد تمامه بالفعل كرهن وهبة وصدقة يطلها الاختلاف في زمان ومكان الا عند محمد اه ونقل الخلاف هنا على العكس كما ترى ثم قال في جامع الفصولين ولو شهد ابرهن واختلفا في زمانه أو مكانه وهما يشهدان على معاينة القبض تقبل وكذا شراء وهبة وصدقة لأن القبض قد يكون غير مرة اه • فعلم أن الاختلاف في الشهادة على مجرد العقد (قوله ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار الخ) هذه من اختلاف الشهادة على الاقرار في المكان والتي بعدها في الزمان وهما مكررتان مع التاسعة والثلاثين والاربعين لانهما وان كانتا في الاقرار بالوقف وهاتان في الاقرار بالمال فان كل اقرار كذلك كما مر فانهم (قوله أن المرأة التي كانت له الخ) بهذا تعين أن المطلقة الآن هي بنت فلان حيث لم يكن في نكاحه غيرها افاده ط (قوله قبل هذا التطلق) أي الذي وقع فيه التعيين من أحد الشاهدين ط (قوله ومنها ادعى ملك داره) الاولى دار بلا ضمير وهذه المسئلة مكررة مع الثامنة (قوله ومنها ادعى ألفين الخ) في بعض النسخ ألفا والصواب اسقاط كل منهما والاقتصار على قوله ألفا وخمسمائة قال في الكثر فان شهد أحدهما بألف والاخر بألفين لم تقبل وان شهد الاخر بألف وخمسمائة والمدعي يدعي ذلك قبات على ألف قال في البحر لا تضافهما على الألف لفظا ومعنى وقد انفرد أحدهما بخمسمائة بالعطف والمعطوف غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفقا عليه بخلاف

قلت وزاد في تنوير البصائر مسألتي
(الاولى) مسألة السكوت في
الاجارة قبول ورثتي كقوله لساكن
داره اسكن بكذا والا فاقبل
فمكت لزمه المسمى وذكر المؤلف
في الاجارة (الثانية) سكوت
المودع قبول دلالة قال المؤلف
في بجزء سكوت عند وضعه بين يديه
فانه قبول دلالة انتهى * (وزاد عليها
في زواهر الجواهر مسألت) *
منها عند قوله الرابعة والعشرون
سكوت عند بيع زوجته فقال
وكذا سكوتها عند بيع
زوجها لما في البرازية الفتوى على
عدم سماع الدعوى في القريب
والزوجة انتهى وصحح فاني
خان انها تسمع فليأتمل عند
الفتوى قلت وزاد ما في متفرقات
التنوير من سكوت الجار
عند تصرف المشتري فيه زرعاً
وبناء وعز شاه للبرازي وهكذا
ذكره في تنوير البصائر معزيا اليها
فالعجب من صاحب الجواهر
الزواهر كيف ذكر صدر كلام
البرازية وترك الآخر * ومنها
لو تزوجت من غير كف فسكت
الزوجة حتى ولدت كان سكوت رثتي
زيلي

رضي يا عيب ان كان الخبر عدلاً لا لو فاسقاً عنده وعند همارضي ولو فاسقاً ٢٣ سكوت البكر عند
اخبارها بتزويج الولي على هذا الخلاف ٢٤ سكوت عند بيع زوجته اقراراً بانه ليس له
على ما أفتى به مشايخهم قسداً خلافاً لما في بخاري في نظر المفتي أي لا خلاف التصحيح كما سيذكره
الشارح لكن المتون على الاقل تقدمت على في الكثر والمتن آخر الكتاب في مسائل شتى واحترز بالبيع
عن نحو الاجارة والرهن ٢٥ رأه يبيع عرضاً أو داراً قصر في فيه المشتري زماناً وهو ساكت تسقط دعواه
أي أن الاجنبي كالجار مثلاً لا يجعل سكوتة مطلقاً لدعواه بمجرد رؤية البيع بل لابد من سكوتة أيضاً عند رؤيته
تصرف المشتري فيه زرعاً وبناً بخلاف الزوجة والقريب فان مجرد سكوتة عند البيع يمنع دعواه ٢٦ أحد
شريكي العنان قال لا تخافني أشترى هذه الامه لنفسى خاصة فسكت الشريك لا تكون له ما أي بل للمشتري
أما في المناوضة فلا بد من التطق ٢٧ سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين اريد شراءه لنفسى
فشراء كان له ٢٨ سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن ٢٩ سكوتة عند رؤية غيره بشئ
رثته حتى سال ما فيه رضي لكن اعترض بما في الاشياء أيضاً لولا رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذا تلافاه
٣٠ سكوت الحالف لا يستخدم مملوكه اذا خدمه بلا أمر ولم ينه حنث ٣١ دفعت في تجهيزها لبقايا
اشياء من امتعة الاب وهو ساكت ليس له الاسترداد ٣٢ انشقت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت
الاب لم تضمن الام ٣٣ باع جارية وعلمها حلي ولم يشترط ذلك المشتري لكن تسلمها وذهب بها والبائع
ساكت كان بمنزلة التسليم فكان الحلي له ٣٤ الشراة على الشيخ وهو ساكت بغزل منزلة نطقه في الاصح
٣٥ سكوت المدعى عليه ولا عذريته انكار وقيل لا ويحبس أي قبل لا يكون انكاراً ولا اقراراً فيجب عند
الثاني كما لو قال لا أقول ولا أنكر وبه أفتى صاحب البحر ٣٦ سكوت المزكى عند سؤاله عن الشاهد تعديلاً ٣٧
سكوت الراهن عند قبض المرتن العين المرهونة اه ملخصاً مع زيادات (قوله وزاد في تنوير البصائر)
أي حاشية الاشياء والنظار للشرف الغزي (قوله كقوله لساكن داره) أي ساكتها باعارة أو غصب
مثلاً (قوله وذكر المؤلف) أي مؤلف الاشياء (قوله قال المؤلف الخ) بيان لقوله سكوت
المودع (قوله فانه قبول دلالة) أي فيضمن بالتعدي (قوله عند قوله) أي قول صاحب الاشياء (قوله
لما في البرازية) أي في آخر الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى اذا باع عقاراً وامرأته أو ولده حائز
ساكت الى أن قال بعد حكاية اختلاف الفتوى مانصه وفي الفتاوى يتأمل المفتي في ذلك فان رأى المدعى
الساكت الحاضر ذا حيلة أفتى بعدم السماع لكن الغالب على أهل الزمان الفساد فلا يفتى الا بما اختاره
أئمة خوارزم اه (قوله في القريب والزوجة) على تقدير مضاف أي في حضورهما كما يعلم مما تلتناه
عن البرازية قافهم (قوله فليأتمل عند الفتوى) أي بسبب اختلاف التصحيح بأن ينظر في المدعى هل هو
ذو حيلة اولاً لكن قد من أن المتون على عدم السماع ووجهه ما تلتناه اتفاقاً عن البرازية من غلبة الفساد قل
لكن لا يلزم من غلبة الفساد أن لا يوجد من يعلم حاله بالصلاح وعدم التزوير تأمل (قوله من سكوت الجار عند
تصرف المشتري) أي وعند البيع فسكوتة عند البيع فقط لا يمنع دعواه بخلاف الزوجة والقريب كما قد مناه
وليس لهذا مدة محدودة وأما عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة اذا تركت بلا عذر فذلك في غير
هذه الصورة مع انه منسحب سلطاني فيكون القاضي معزولاً عن سماعها ولولا ذلك المنع تسمع مالم يحض ثلاث
وثلاثون سنة على ما نقله في الفواكه البدرية عن المبسوط من عدم سماعها اذا تركت هذه المدة بلا عذر
كما اوضحته في تنقيح الحامدية ثم ان من لم تسمع دعواه لمانع لا تسمع دعوى وارثه بعدم كما في البرازية وغيرها
(قوله وعز شاه للبرازي) أي عزى ما في متفرقات التنوير (قوله فالعجب من صاحب الجواهر الزواهر الخ)
أي الشيخ صالح ابن صاحب تنوير الابدار والحاصل انه في البرازية ذكر أولاً المسئلة السابقة آنفاً ثم ذكر
هذه ثم ان صاحب زواهر الجواهر أراد الاستدراك على الاشياء بزيادة صوراً أخرى فقلع عن البرازية المسئلة
الاولى وترك هذه مع انها مذكورة في البرازية فكانت تنظر الى اول العبارة وترك آخرها قلت لا عجب أصلاً بل
انما ترك هذه لكونها مذكورة في الاشياء فانها المسئلة الخامسة والعشرون والمقصود الزيادة على الاشياء
(قوله لو تزوجت من غير كف الخ) هذه مبنية على ظاهر الرواية وأما على رواية الحسن المفتي بها فلا ينعقد

وفي الخاية انه لا يستخلف في احدى وثلاثين خولا بعضها مختلف فيه وببعضها متفق عليه قد كسر الاختصار التسمية وفي تزويج البنت صغيرة
أو كبيرة وعندهما يصدق الاب في الصغيرة وفي تزويج المولى أمته خلافا لهما وفي دعوى الدائن الايصاء فانكره لا يحلف وفي دعوى الدين
على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المستأجر كالوصي وفيما اذا كن في يد رجل شي فادعاه رجلان كل اشترى منه فأقر به لاحدهما وانكر
للاخر لا يحلفه وكذا لو أنكرهما خلف لاحدهما فنكل وقضى عليه لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فأقر لاحدهما
لا يحلف للاخر وكذا لو نكل لاحدهما لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فأقر به لاحدهما أو حلف لاحدهما فنكل
لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى

٤٤٨

أحدهما الرهن والتسليم والاخر
الشراء فأقر بالرهن وانكر البيع
لا يحلف للمشتري ولو ادعى أحد
هذين الاجارة والاخر الشراء
فأقر بها وانكره لا يحلف لمذمبه
ويقال لمذممه ان شئت فانتظر
انقضاء المدة أو فك الرهن وان شئت
فامسح وفيما اذا ادعى أحدهما
المدة والتبني والاخر الشراء
فأقر لاحدهما لا يحلف
وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة
فأقر لاحدهما أو نكل لا يحلف
بخلاف ما اذا ادعى كل منهما
على ذي اليد الغصب منه فأقر
لاحدهما أو حلف لاحدهما
فنكل يحلف للثاني كالوادي كل
منهما الا يداع فأقر لاحدهما
يحلف للثاني وكذا الاجارة ويحلف
ماله عليك كذا ولا قيمته وهي
كذا وكذا وفيما اذا ادعى البائع
رضي الموكل بالعيب لم يحلف وكيه
وفيما اذا انكره توكله
بالشكاح وفيما اذا اختلف
الصانع والمستصنع في المأمورية
لا يمين على واحد منهما وكذا
لو ادعى الصانع على رجل انه
استصنع في كذا فانكره لا يحلف

من عدم التحلف في هذه التسعة على قول الامام خلاف المذني به (قوله وفي تزويج البنت) عطف على التسعة
أي وذكر عدم الاستخلاف في تزويج البنت اه ح أي اذا ادعى عليه انه تزوجه ابنته صغيرة أو كبيرة
وهي مسئلة واحدة والازادت على العدد المذكور ط (قوله وعندهما يستخلف الاب في الصغيرة
به جد في بعض النسخ لا يستخلف والدي في الجريدون لا وهي الدواب (قوله وفي دعوى الدائن الايصاء) أي
دعواه على رجل انك وصي الميت فادفع لي دين من تركته (قوله وفي دعوى الدين على الوصي) أي دعواه
على الوصي النابتة وصايته بأن لي على الميت كذا ولا قيمة له ادعى فلا يحلف الوصي اذا انكر الدين (قوله
في المستأجر كالوصي) أي اذا ادعى الدائن على الزكي بالوكالة فأكرها أو ادعى عليه الدين وهو ثابت
الوكالة فأكره وفي المستأجر لا يحلف كالوصي فيما (قوله كل اشترى منه) أي ادعى كل منهما انه اشترى
منه ذلك الشيء وبعبارة الجراشراء بالمد (قوله لا يحلفه) لانه لما أقر به لاحدهما صار له فاذانكل عن
اليمين لا يدبر الاخر فلا يلف لعدم الفائدة (قوله لو أنكرهما) أي أنكر دعواهما (قوله في أحدهما)
بتشديد اللام من الجاهول أي طالب الثاني فليدفع لاحدهما (قوله لم يحلف للاخر) لان نكوله
بنزلة اقراره به للاذيل (قوله وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه) أي ادعى كل منهما أن ذا الدين رهن
عندي هذا الشيء وقبضته منه (قوله فأقر بالرهن وانكر البيع الخ) أما لو أقر بالبيع وانكر الرهن
فانكره لانه لا يثبت له فادفع لي كذا فادفع لي كذا فادفع لي كذا فادفع لي كذا فادفع لي كذا فادفع لي كذا
وفائدة التحليف الكارل الذي هو بنزلة اقرار (قوله لا يلف للمشتري) لعل وجهه انه لو طلب تحليفه فنكل
حتى صار نكوله اقرارا بالبيع لا يكون له فائدة من الرهن يمكنه فسخ البيع وكذا يقال في المسئلة بعده وان
هذا بناء على القول بان الرهن والمستأجر في البيع وان كان المخذ خلافا وانما هما حبس الرهن والمأجور
تأمل (قوله فأقر بها) أي بالاجارة وفي بعض النسخ فأقر بها أي بالرهن في الصورة الاولى وبالاجارة في هذه
والاولى اولي (قوله وانكره) أي أنكر البيع (قوله ويتنال المذمبة الخ) أي ادعى الشراء في صورتين
وهذا اذا ثبت الشراء والا فائدة هذا القول لكن فيه أن المذموم فيما اذا أنكر وليس له قيمة لان طلب
التحليف عند المحرر عن القيمة الا أن يقال وجد قيمة بعد (قوله أو ملك الرهن) معطوف على انقضاء وفيه
لف وثم مشقوش (قوله فأقر لاحدهما لا يحلف) لان كلامهما يدعى الملك فاذا أقر به لاحدهما ثبت
ولا يصدق به من شكوله فلا فائدة في التحليف (قوله أو نكل) لانه بنزلة الاقرار (قوله الغصب منه)
أي من المدعي (قوله يحلف للثاني) لانه لو أقر للثاني بالغصب يؤاخذ به لانه اقرار على نفسه فيحلف رجاء
نكوله لكن يلزمه للثاني ضمان المصوب بالمثل أو القيمة لا رد عين ما في يده لانه صار للاول فلا يملك اخراجه عنه
وكذا يقال فيما بعده (قوله كالوادي الخ) لانه بانكار الوديعة أو العارية صار غاصبا (قوله ويحلف
ماله عليك كذا ولا قيمته) أي يحلف في مسئلة الغصب وما بعده ما علمت من أنه بالانكار يصير غاصبا (قوله
ولا قيمته وهي كذا وكذا) الظاهر أن المراد التحلف على مقدار القيمة اذا ادعى انها أقل لانه لما أقر به للاول
وثبت له لا يمكنه تسليمه للثاني لو أقر له به أيضا بالنكول فيكون الواجب القيمة وان لم يقل ولا قيمته فتأمل (قوله
وفيما اذا ادعى البائع رضي الموكل الخ) أي لو باع لو وكيل رجل بالشراء ثم اراد الوكيل رده عليه بعيب
فادعى البائع على الوكيل أن الموكل رضي بالعيب لم يحلف الوكيل وهو المشتري ويحتمل أن يراد ما اذا اراد
الموكل رده بعيب فادعى البائع على الموكل انك رضيت بالعيب وكان ينبغي أن يعدها صورة اخرى مع انه
في الخلاصة جعلهما صورتين كما يأتي (قوله وفيما اذا انكره توكله بالاشكاح) أي لو تزوجه رجل فانكر
توكيله لانه في الحقيقة انكار للشكاح وقدمت (قوله لا يمين على واحد منهما) لانه لو عمل ما اتفق عليه

الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب بقبض دينه وبانصومة فادكر لا يتخلف المديون على قوله خلفه اهمه ان كذا ذكر منهم وقال الخلواني يتخلف في قولهم جميعا انتهى . وبه علم ان ما في الاخلاصة تساعل في قصور حيث قال كل موضع لو انقضى زومه اذ انكره . يتخلف الا في ثلاث منها الوكيل بالشراء اذا وجد باشتري عبدا فأراد ان يردّه بالغيب وأراد البتّع أن يحلفه بالله ما يردّه انموكل رضى بالغيب لا يحلفه فزاد في الوكيل زومه من ان يسطل

حقوقه الثانية لوازى على امره
رضاه لا يخالف وارأقرمه الله
الوكيل بقصر المدير اذا ترى
المديون أن الموكل ارأه عن الدين
وطلب يمين الوكيل على العلم
لا يخالف وان قد زلزمه اى
وردت على الواحد والثلاثين
الساكنة ، اساع ارأه في قيام
المصنف للمصنف لا يخالف وادام
ولو أقربه رحمه يترقى - ار
العيب ، وان شاهد اذكر
رجوعه لا يخالف ولو قرأه
ما تلفها ، والسارق اذا سارها
لا يستعمل نسطم ولو أقربه قطع
ولداؤه الى ما لا يستعمل
الحب في ما لا يستعمل ولا الوصي
في ما لا يستعمل ولا المتولى للمصنف
وان وقف له اذ ارأه في ما لا يستعمل
فيما لا يستعمل حيثما هي (على وردت
على ما لا يستعمل) ، انزل
لوازى على رجل ثيابا وارأه
استغلاؤه قبل ان يذهب عليه هو
لا يستعمل ولا يخالف وادام
المصنف على ما لا يستعمل وادام
في ما لا يستعمل وادام
ارأه يرمى بأدريس له في
ثوبه يرمى به ان صدق
المديون في ثوبه وادام
الوالا فيه افرس وان وجد درس
من المديون في ثوبه يرمى به وادام
ما لا يستعمل وادام
وادمديه في ثوبه يرمى به
ما لا يستعمل وادام
رجوع هذه الى قول المصنف

فلما استمتع أخذه وتركه كما هو مذكور لم يفر باب أولى إذا اختصا ط (قوله لا يستحق المديون)
لأنه لو نكل بلزمه الدفع وهو سر ربه إذ قد لا يصدق الموكل الوكيل عند حصوله فيبيع عليه ما دفعه إن هب
عند الوكيل من غير عقد كما يعلم من باب الوكيلة بالحصومة ط (قوله انتهى) أي ما في الغيبة (قوله وبه
علم الخ) من كلام الشرح انحال عليه وهو البحر (قوله نسج وقصور) مقتضاه على استثناء ثلاث ط
وهذه الثلاث تقدمت الأولى منها فقط في المسائل المتارة (قوله فإذا قرأ الوكيل) أي رضى الموكل ط
(قوله الثانية لو أدى على الأمر رضاه) أي رضى الأمر مرفوعه وصورتها شرب الوكيل شيء مهرب به عيب
فإذا رأى الموكل رده بالعيب فبطل المانع على الأمر مرفوعه بصيت بالعيب لا ينعكس أم يرى أي لو
الرتبة يثبت له وكيل مادام حي ولو وصيه من بعده لم يموكل كما روي في شرح قوله وبه علم ثلاث ط
هذه الصورة فيه فراجع (قوله وإن قرأه) أي لم يموكل إقراره أي يقتضي إقراره وهو ترك الحاشية
معه وليس المراد أنه يلزم الموكل كل ما أقربه وكيله أفاده ط ومثله في نور العيني (قوله وردت على الواحد
والثلاث السابقة) هذا من كلام البحر وهو عيب فتن ما نقله عن الخلاصة من المسائل ثلاث فيه مسئلتان
وهما الثانية والثالثة لم يذكرهما في المسائل السابقة فصار مسائل ثلاثة وثلاثين (قوله المانع إذا انكر
قيام العيب لعنه) أي لو أدى المشتري بأن العيب لم ينعكس بآفته على أنه لم يأتين عند المتأخر حتى يبرهن
المشتري اتوجه الحاشية على الدافع فلو يبرهن ينعكس المانع بآفته ما أتى عندك (قوله ولو قرأه) أي بقيام
العيب لعنه أي بأنه أتى عند المشتري لزمه إقراره من عدم إقراره وهو أنه صار خدما حتى ينعكس على أنه
ما أتى عندك أيضا وليس المراد أنه يجوز إقراره بآفته عند المشتري لزمه فتنه لا بد من وجوده عند الدافع أيضا
حتى يثبت الرد (قوله كما روي في خيار العيب) أي روي في إحدى هذه المسائل في كتاب الدعوى
لهما (قوله نسج ما نقل بهما) أي بشهادته (قوله والسارق إذا انكرها) أي أنكر السرقة (قوله
لا يستحق لقطع) فبطل عنه لأنه لا ينعكس لاجل ثبت المانع كما روي عن عمام حين سأله أمير بلخ عن سارق
فقال عمام عليه السلام (قوله وكذا قول الأسيدي) عبارة في رد المحتار (قوله ولا يستحق
الاب الخ) أي لو جنى النسي جناية فأنكر أو وصيه أو رضى أحد جدار المصد أو الدار الموقوفة
أو أنه أخفق على الوقف شيئا بادن المولى السابقة (قوله إلا إذا أدى عليهم القصد) بأن أدى على أحدهم
أنه أبرك داس ما أنوقف أو أوصى مثلا وانكر فتنه ينعكس لمن أدى الاستحجار ط (قوله انتهى) أن
ما في الشرح انحال عليه ط (قوله قلت) من كلام الشرح أفري ط (قوله روي في رواية أبي الخ)
الذي يظهر خلافه ولذا قدمه الشارح وجرم به غير واحد في باب إقراره ما نقله في غلب في الفتاوى في الشك
من فن الخيل إذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة للمع المير أن يقر به لأنه أول الجبى في رواية أبي حنيفة
ومقتضاها أنه لا خلاف في الأول وهو ما يفتون الفتوى عليه المير في قواهم جميعا وروى في جميع الفتاوى
أن بعض المشايخ سؤوا بين الصغير والجبى دفع حيل وبهذههم فروا بها بأن إقراره يعاتب وقت عمله
على تصديقه ولا يملك العيب عز د لا يقر رطلان فقط اليه بخلاف إقراره لم يعبر (قوله وإن أدى إلى رضى)
حالية وانظر أنه غير مقيد وفي بعض النسخ أرفق وفي بعضها وإن أدى عليه أرس وجلا حاشية (قوله
منه الوالد قيمة الأرض) أي لا بد من (قوله وهذا بخلافه ما لو أقر عاتب لبشر بحجوده ولو تصد به)
جمله لم يظهر الخ صفة لعاتب ويوجد في بعض النسخ بعد قوله عاتب ما نفعه أي رضى على أن ما في
ملكه فسال إن أدى عليه هو فلان عاتب مثلاً لم يعبر بحجوده ولو تصد به الخ وما عرابها من حاشية
بأنه لا يفر غير محلها (قوله لا تنقطع عنه اليدين) أي ينعكس فتنه فتن من نفسي به عليه ويصدق قدم
انعاب فتن صدق إن أدى فيها والادفع له وتبين قيمة ما أدى ط (قوله قلت) من كلام الشرح أفري
(قوله وعلى الأول) أي اتقون بعدم التحليف (قوله إلى قول المسنف) أي صاحب الأشباه وهو

ولا يستحق الاب في مال الصبي لأنه لما أقر به الصبي ظهر أنه من ماله وفيه تأمل * الثانية لو اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشراء قال في النوازل ولو أن رجلا اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا يئنه فلا يمين على المشتري لأنه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره بعد ذلك * الثالثة لو كان في يد رجل غلام أو جارية أو ثوب أو دعاه رجلان فقدماه الى القاضي فأقر به لاحدهما ثم اراد الآخر تحليفه فان ادعى ملكا مرسلا أو شرا من جهته لم يمكن له أن يحلفه فان ادعى عليه النصب فله تحليفه لأنه لو أقر بالنصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل * الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن قال قول للاب بلا يمين كافي كثير من كتب المذهب * الخامسة لو ادعى السارق أنه استهلك المسروق ورب المسروق أنه قائم عنده قال قول للسارق ولا يمين عليه قال أبو الليث في النوازل وسئل أبو القاسم عن السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع قيل له فان قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو قائم عندك هل يحلف قال يجب أن يكون القول قول السارق ولا يمين عليه * السادسة اذا ذهب لرجل شيئا وادعى الرجوع فأدعى الموهوب له هلاك الموهوب قال قول ولا يمين عليه كافي الخاتمة وغيرها * السابعة ادعى عليه انك وصي فلان الميت فانكر لا يحلف * الثامنة ادعى

٤٥٠

عليه انك وصي فلان فانكر أنه وكيل فلان لا يحلف وهما في السبازية * التاسعة قال الواهب اشترطت العوض وقال الموهوب له لم تشترطه قال قول له بلا يمين * العاشرة اشترى العبد شيئا فقال البائع أنت محجور وقال العبد أنا مأذون قال قول له بدون اليمين * الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال أحدهما أنا محجور وقال الآخر أنا مأذون لنا قال قول له بلا يمين * الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فرتبه المشتري عليه بعب فقال القاضي أبرأني منه قال قول له بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم وأراد تحليفه لم يحلفه لأن قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه * الثالثة عشر لو طالب أبو الزوجة زوجها بالمهر فذلك لو صغيرة أو كبيرة بذكر أو لو اختلف الاب والزوج في بكارتهما ولا يئنه للزوج والتمس

مامر آتباعن الاستيعابي (قوله وفيه تأمل) لعل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق أنه مال الصبي وهنا لم يعرف أنه ماله الا باقرار الاب ويمكن أنه أقر تحيلا لدفع الدعوى عنه ط (قوله فانكر المشتري الشراء) يعني وأقر أن ماله لابنه كما ذكره عن النوازل والافجوردانكاره الشراء لا يدفع عنه التحليف بل يحلف فان نكل قننى به عليه كما ذكره في كتاب الشفعة (قوله أو أقر أن الدار) الصواب العطف بالواو لا بأولها لما علمت وفي جامع الفصولين ادعى شفعة بجوار فقال خصمه هذه الدار لابني هذا الطفل صح اقراره لابنه اذا دار في يده واليد دليل الملك فكان مقرا على نفسه فصح وليس للشفع تحليفه بالله ما أنا شفعيها لأن اقرار الاب بالشفعة على ابنه لم يجز فلا يفيد التحليف وهذا من جملة الخيل في الخصومات ولو برهن الشفع على الشراء كان الاب خصما للقيامه مقام الابن (قوله الثالثة) مكررة مع قول البحر وفيما اذا كان في يد رجل شيئا فادعاه رجلان بل الشراء منه ثم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كافي الزواهر اه ح (قوله قال قول للاب بلا يمين) لأن الثمن مال الصبي ولا يستحق في مال الصبي كما مر (قوله قال قول للسارق ولا يمين عليه) الظاهر أن عدم اليمين اذا كانت الدعوى بعد القطع أما لو كانت قبله فعليه اليمين لأنه لا يسقط تقوم المسروق الا بالقطع فكون قبله مضمونا عليه وان سقط الضمان بالقطع بعد تأمل (قوله ويستوى حكمه) وهو عدم الضمان (قوله فيما استهلكه قبل القطع) يعني ثم قطع به الاستهلاك أما لو استهلكه ولم يقطع بعد بقي مضمونا عليه لعدم ما يسقط تقوم (قوله فان قال السارق قد هلك الخ) هذا محل الاستدلال على المسئلة وغير بالهلال مع أن الكلام في الاستهلاك لأنه لا فرق بينهما ولأنه لازم الاستهلاك (قوله ولا يمين عليه) لأنه ينكر الرد كما ذكره في كتاب الهبة ط (قوله السابعة) تقدمت هي والثامنة في جملة الاحدى والثلاثين المائة افاده ح (قوله قال قول له بلا يمين) لأن الاصل في الهبة أن تكون بلا عوض ط (قوله قال قول له بدون اليمين) لعل وجهه أن اقدام البائع على بيعه اعتراف منه بالاذن فلا تسمع دعواه لتناقضه وكذا يقال فيما بعده (قوله فقال القاضي أبرأني منه) أي من ذلك العيب (قوله لان قوله على وجه الحكم) فيه أن الحكم القولي يحتاج الى الدعوى وظاهره كما قال ط أن الينة لا تقبل عليه (قوله لو كبيرة بكرة) أما لو كانت كبيرة ثيبا فان الاب ليس له قبض مهرها من الزوج بلاذنها (قوله على العلم بذلك) أي على أنه لا يعلم انها ثيب (قوله فادعى أن لها زوجا) أي ليرد لها على البائع بخيار العيب لأن ذلك ينقص عليه منفعة وهي استمتاعها (قوله وقال) أي المدعى عليه هو أي الشاهد (قوله

من القاضي تحليفه على العلم بذلك عن أبي يوسف أنه يحلف وذكر الخصاص أنه لا يحلف كالوكيل يقبض الدين اذا ادعى المديون أن صاحب الدين أبرأه وأنكر الوكيل لا يحلف الوكيل وكذلك هنا كذا في الظهيرية * الرابعة عشر اشترى أمة فأدعى أن لها زوجا فقال البائع لها زوج عبدي فطلقها قبل البيع أو مات قال قول له بلا يمين كذا في السراجية والله تعالى أعلم * وهذا التحريم من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشياء للشرف الغزي أيضا (قلت وفي حاشيتها الشيخ صالح زاد سبعة آخر فنقول) * الخامسة عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته فانكر فأراد تحليفه لا يحلف مجمع الفتاوى * السادسة عشر اذا كانت التركة مستغرقة بديون جماعة بأعيانها فجاء غريم آخر وادعى دين لنفسه فالخصم هو الوارث لا يحلف لأنه حينئذ لو أقر له لم يقبل فلم يحلف مجمع الفتاوى قوله لو كبيرة بكرة كذا بخطه والذي في نسخ نسخ سارج لو صغيرة أو كبيرة بكرة لا يجوز اه محله

السابعة عشر رجل له على رجل القدرهم فأقربها ثم أنكر إقراره هل يحلف بالله ما أقربت قال الدبوسي ثم وقال الصفار لا وإنما يحلف على نفس الحق مجمع الفتاوى • الثامنة عشر دفع لا حرم إلا ثم اختلفا فقال قبضت ودبعة وقال المدافع بل لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال القاضي القول لرب المال لأنه أقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى • التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي وقال إن فلان بن فلان الفلاني توفي ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فأنكر المدعى عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما به علم أني ابنه وأنه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليه ما ثم يحلفه على ما يدعي لايه من المال وقيل يستخلف على العلم الأول قول الامام ١٥١ والثاني قولهما وقال الحلواني الصحيح

قول الثاني انه يحلف ولو بالجملة • ومنها العشرون لو ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه للثاني انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فأبرأني عن هذه الدعوى فخلفه انه لم يبرأني منها فإن حلف حلفت له ماله على شيء اختلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه ولو بالجملة • ومنها لو أن رجلا ادعى على رجل انه حرق سبب الضمان وهو الخرق لا يحلفه على السبب بأن يقول والله ما حرقته لانه قد يخبره بانه أو على ملكه ثم باعه له مخروفا ولا يثبت له بل يحلفه لا ضمان له عليه بهذا الخرق افاده ط (قوله فائدة) سقط من بعض النسخ وهو الظاهر (قوله وبهم ذامع ما قبلها صارت اثنين وخمسين) أقول بل هي ثمانية وخمسون في الخمانية احدى وثلثون وزاد في البحر ستة وفي تنوير البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعة ٨١ ح قلت بل هي ستون بزيادة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي اقصر عليها في الخلاصة كتابها عليه وبمسئلة الجهاالة الالمانية تصير احدى وستين وزدت علمنا في مسائل من جامع الفصولين • الشاهد لو أنكر الشهادة لا يحلف المدعى عليه لو قال كذب الشاهد وأراد تحلف المدعى ما به علم انه كذب لا يحلف • ادعى عليه عتق أمته أو طلاق زوجته قبل يحلف وقيل لا فيأتمل عند الفتوى • ادعى امرأه وقال كل منهما تزوجتها فأقرت لاحدهما وأنكرت للآخر لا تحلف له وفاقا • وكذا الولم تتر وكن - حلفت لاحدهما فنكحت لا تحلف للآخر • بالغة زوجها وإيهما فادعى الزوج رضاها وأنكرت لا تحلف • وكذا الوزوج بها رجل لا آخر ثم ادعت المراتبة ما ذكر لا يحلف • ادعى كل منهما انه في يده ولا يثبت واداد احدهما تحلف الا آخر بالله ما به علم انه في يده قبل يحلف وقيل لا ٨١ • فصارت تسعة وستين والحمد لله رب العالمين (قوله تمنع الاستخلاف أيضا) كما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمه (قوله الا اذا اتهم القاضي الخ) زاد في الاشياء اربعة غير هاتين • الاولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية • الثانية الرهن المجهول • الثالثة في دعوى الغصب • الرابعة في دعوى السرقة ٨٢ (قوله قول الاشياء القاضي اذا قضى الخ) عبارته مع زيادة تفسير لا توضيح القاضي اذا قضى في مجتهده فند قضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا فيها على عدم التنازل وقضى بطلان الحق بمعنى المدة أي خلافا لمن قال اذا لم يخادم ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مهور فلا يثبت قضاؤه القاضي فيه فاذا رفع الى آخر أبطله وجعل المدعى على حقه كما في الخمانية قلت والظاهر انه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في الاخرة بل بطلان الدعوى به لكن كونه مهورا ليس على اطلاقه بل هو معمول عندنا حيث قامت قرينة على بطلان الدعوى كما تقدم في مسائل السكوت من عدم سماح الدعوى اذا سككت عند بيع القريب أو أحد الزوجين أو سككت مع الاطلاع على تصرف المشتري أو سككت ثلاثا وثلاثين سنة مطلقة فتنبه لذلك قال أو بالتفريق للعجز عن الانفاق غائبا على الصحيح لا حائرا أي فانه اذا حكم شافعي على الزوج الحائرا بالفرقة العجزه عن النفقة فند حكمه عندنا بخلاف الغائب لان عجزه غير معلوم فلا ينفذ في الصحيح كما في الذخيرة اظهره مجازفة الشهود وقت من تمام الكلام على ذلك في التنقيح فانهم قال أو بجهة نكاح مزية أيه أو ابنه لم يصح

قول الثاني انه يحلف ولو بالجملة • ومنها العشرون لو ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه للثاني انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فأبرأني عن هذه الدعوى فخلفه انه لم يبرأني منها فإن حلف حلفت له ماله على شيء اختلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه ولو بالجملة • ومنها لو أن رجلا ادعى على رجل انه حرق سبب الضمان وهو الخرق لا يحلفه على السبب بأن يقول والله ما حرقته لانه قد يخبره بانه أو على ملكه ثم باعه له مخروفا ولا يثبت له بل يحلفه لا ضمان له عليه بهذا الخرق افاده ط (قوله فائدة) سقط من بعض النسخ وهو الظاهر (قوله وبهم ذامع ما قبلها صارت اثنين وخمسين) أقول بل هي ثمانية وخمسون في الخمانية احدى وثلثون وزاد في البحر ستة وفي تنوير البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعة ٨١ ح قلت بل هي ستون بزيادة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي اقصر عليها في الخلاصة كتابها عليه وبمسئلة الجهاالة الالمانية تصير احدى وستين وزدت علمنا في مسائل من جامع الفصولين • الشاهد لو أنكر الشهادة لا يحلف المدعى عليه لو قال كذب الشاهد وأراد تحلف المدعى ما به علم انه كذب لا يحلف • ادعى عليه عتق أمته أو طلاق زوجته قبل يحلف وقيل لا فيأتمل عند الفتوى • ادعى امرأه وقال كل منهما تزوجتها فأقرت لاحدهما وأنكرت للآخر لا تحلف له وفاقا • وكذا الولم تتر وكن - حلفت لاحدهما فنكحت لا تحلف للآخر • بالغة زوجها وإيهما فادعى الزوج رضاها وأنكرت لا تحلف • وكذا الوزوج بها رجل لا آخر ثم ادعت المراتبة ما ذكر لا يحلف • ادعى كل منهما انه في يده ولا يثبت واداد احدهما تحلف الا آخر بالله ما به علم انه في يده قبل يحلف وقيل لا ٨١ • فصارت تسعة وستين والحمد لله رب العالمين (قوله تمنع الاستخلاف أيضا) كما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمه (قوله الا اذا اتهم القاضي الخ) زاد في الاشياء اربعة غير هاتين • الاولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية • الثانية الرهن المجهول • الثالثة في دعوى الغصب • الرابعة في دعوى السرقة ٨٢ (قوله قول الاشياء القاضي اذا قضى الخ) عبارته مع زيادة تفسير لا توضيح القاضي اذا قضى في مجتهده فند قضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا فيها على عدم التنازل وقضى بطلان الحق بمعنى المدة أي خلافا لمن قال اذا لم يخادم ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مهور فلا يثبت قضاؤه القاضي فيه فاذا رفع الى آخر أبطله وجعل المدعى على حقه كما في الخمانية قلت والظاهر انه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في الاخرة بل بطلان الدعوى به لكن كونه مهورا ليس على اطلاقه بل هو معمول عندنا حيث قامت قرينة على بطلان الدعوى كما تقدم في مسائل السكوت من عدم سماح الدعوى اذا سككت عند بيع القريب أو أحد الزوجين أو سككت مع الاطلاع على تصرف المشتري أو سككت ثلاثا وثلاثين سنة مطلقة فتنبه لذلك قال أو بالتفريق للعجز عن الانفاق غائبا على الصحيح لا حائرا أي فانه اذا حكم شافعي على الزوج الحائرا بالفرقة العجزه عن النفقة فند حكمه عندنا بخلاف الغائب لان عجزه غير معلوم فلا ينفذ في الصحيح كما في الذخيرة اظهره مجازفة الشهود وقت من تمام الكلام على ذلك في التنقيح فانهم قال أو بجهة نكاح مزية أيه أو ابنه لم يصح

عند أبي يوسف أي لأن حرمة منصوص عليها في الكتاب العزيز لأن النكاح لغة الوطء وعند محمد يتخذ
لأن هذا النص ظاهر والتأويل فيه سائغ قال أبو بصير نكاح أم منيته أو بنتها أي على الخلاف السابق وستأتي
في عبارة الزواهرى في القسم الثاني قال أبو شيكاح المتعة أي لأنها منسوخة وقد صح رجوع ابن عباس عن
القول بجوازها قال أبو إسحاق المهر بالتقدم أي بأن لم تخصم زوجها فيه حتى مضت مدة طويله ثم خاصته
يطل حقه في الصداق والقاضي لا يلتفت إلى خصوصتها شرح أدب القضاء فلو قضى عليها بطلان لم يتخذ
قال أبو بصير تأجيل العنين أي فلورفع قضاؤه لقاض أبطله وأجل الزوج حولا خاتمة قال أبو بصير صحة الرجعة
بلا رضاها أي لمخالفته لقوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن قال أبو بصير وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم
وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث
بكامة أي لمخالفته قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له أن يأتها حتى تنكح زوجا غيره قال لا يقع شيء أو تقع واحدة
فقد أثبت الحل للزوج الأول بدون الزوج الثاني وهو خلاف الكتاب فلا يتخذ القضاء به شرح أدب القضاء
قلت فما ذكر في الفتاوى المنسوبة إلى ابن كمال بإشام من وقوع طلاق واحدة لا بدول عليه ومن أفتى به من أهل
عصرنا فهو جاهل كما أوضحته في اقتضاء طويل قال أبو بصير وقوعه على الموطوءة عقبه عبارة في البحر أو بعدم
وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه قال أبو بصير الجهازل من طلقها قبل الوطء بعد المهر والتجهيز أي لو طلقها
قبل الدخول بعد ما قبضت المهر وتجهزت به فتنقض القاضي للزوج بنصف الجهازل أي أنه أن الزوج يدفع المهر
رني بتصرفها فيه فصار كإن الزوج اشتراه بنفسه وساقه اليها ثم طلقها قبل الدخول فلا نصفه لم يتخذ لأنه قضاء
بخلاف النص لأنه تعالى جعل له نصف المهر في العقد والجهاز غير مسمى فلا يتخذ اه ملخصا
من حاشية الاشياء عن المحيط قال أبو بصير ما به أي شهادته على شيء بسبب رؤيته بخط أي به قال
في شرح أدب القضاء صورته أن الرجل إذا مات فوجد أنه خط أي به في صدق وعلم يتبين أنه خط أي به بشهادة ذلك
الصك لأن ابن خليفة الميت في جميع الأشياء لكن هذا قول مجبور الخ قلت وزاد في البحر بعد هذه المسئلة
أو يشاهد ويمين أو في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين أو بما في ديوانه وقد نسي وبشهادة شاهد على
صك لم يذكر ما فيه إلا أنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه وبقضاء
المرأة في حد أو قود اه لكن صرح في الفصولين بنفاذه في هذه المواضع وإنما حكى خلافا في الأول فقط وأعله
استقطها من الأشياء لهذا والله تعالى أعلم قال أبو في قسامة بقتل أي قضى فيما فيه القسامة بالقتل وصورته
كما في شرح أدب القضاء ما قاله بعض العلماء إذا كان بين المدعى عليه والقتيل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة
على غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة ووجود القتل مدة قريبة فاقضى بحلف الولي على دعواه فإذا حلف
قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة واجماع الصحابة بل فيه الدية والقسامة عندنا قال أبو بصير يرق بين
الزوجين بشهادة المرضعة أو قضى لولده أي لأنه قضاء لنفسه من وجه أمالوقضى بشهادة الابن لآبيه أو بالعكس
قضية خلاف بين الصحابة ثم وقع الاجماع على بطلانه فينفذ قضاؤه عند أبي يوسف بناء على أن الاجماع المتأخر
لا يرفع الخلاف السابق عنده وعند محمد لا يتخذ بناء على أنه يرفعه عنده فلم يكن قضاء في فصل مجتهد فيه قال
أو رفع إليه حكم صبي أو عبدا أو كافرا أي لو قضى بما حكم به هؤلاء لا يتخذ لأن حكمهم غير نافذ قال أبو الحكم مجبر
سفيه يعني لو جبر القاضي على سفيه فأطلقه آخر جاز وبطل قضاء الأول فليس لقاض ثالث أن ينفذه لأن الأول
ليس قضاء بل فتوى لعدم المقضى له ولأن كان قضاء نفسه مجتهد فيه فلا يكون حجة ما لم يحضه قاض آخر
كما لو قضى الحدود في قذف لا يكون حجة ما لم يتصل به الامضاء من قاض آخر هذا حاصل ما في شرح أدب القضاء
من باب الجبر وبه علم أنه كان عليه أن يقول أو الحكم مجبر سفيه أبطله قاض آخر فإنه حينئذ لو رفع إلى ثالث لا ينفذه
أما لو أجاز له الثاني لزم الثالث تنفيذه فافهم قول أبو بصير بيع نصيب الساكت من قرن حرره أحدهما أي حرره
أحد الشريرين ميسرا كما في البحر أي لو باع الساكت نصفه وقضى القاضي به ثم اختصموا إلى آخر فإنه يطله
لأن العصابة اتفقوا على أنه لا يجوز استدامة الرق فيه كما في شرح أدب القضاء قال أبو بصير متروكة التسمية
عند أي عند الثاني وهو الأصح وقال لا يتخذ كما في خراطة الاكل قال أبو بصير أم الولد على الاظهر وقيل يتخذ
على الأصح أي الاظهر عدم النفاذ عند محمد لأنه اختلف فيه بين الصحابة ثم وقع الاجماع على عدم جوازه وبه

يرتفع الخلاف السابق عنده كما تر وعندهما لا يرتفع فينفذ البيع وذكر السرخسي أن الأكثر على عدم النفاذ
وقد مناهنا الكلام على ذلك في باب التدبير فراجع فانه مهم قل أو يطلان عذو المرأة عن القود أي لو قتل
زوجها أو أبوها عمد افغقت عن القتائل فابطل من لا يرى لتساء حقا في التصاص ثم قبل القود رفع الى قاض
آخر فانه لا يتقذه ويحكم بعمه العفو وبطلان القود لخالفته للجمهور وان — ان بعد القود والقاضي الثاني
لا يتعرض بشئ لكن ذكر في شرح أدب القضاء أن هذا التفصيل غير مفيد بل السديد أنه بعد القود يلزمه أي
القائد التصاص لو عالما لانه قتل شخصا معقون الدم ولو جاهلا فالدية قال أو بعمه نيمان الخلاص أي بأن قال
البائع أو أجني للمشتري ان استحققت الدار المشتراة من يدك فأناضامن لك استخلاصها بالبيع أو بالهبة
وأصلها المذنب هذا الضمان باطل لانه ضمن ما ليس له قدرة على الوفاء به والقتائل بأنه يصح لم يستند الى قياس
صحيح فالقضاء به باطل وفسر أبو يوسف ومحمد الخلاص بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق فهو والدرك والعهدة
واحد عندهما وحينئذ فالقضاء به صحيح واذ رفع الى آخر لا يطله ونماه في شرح أدب القضاء قال أو بزيادة
أهل المحلة في معلوم الامام من اوقاف المسجد أي اذا كانت بلا موجب والافق ذكرنا في فروع الفسل
الاول من كتاب الوقف انه يجوز للقاضي زيادة مرسوم الامام اذا كان يتعطل المسجد بدونها أو كان فقيرا أو عالما
تقيا قال أو بجمل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني أي بلاد دخول كما هو قول سعيد بن المسيب لانه يخالف لاد ثار
المشهورة كما في التنية نعم في قضاء الفس عن الفصول اذا طلقتها الثاني بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة
ثم طلقتها قبل الدخول فترجوها الاول قبل انقضاء العدة وحكم بعقته فاذ لا اجتهدا فيه ساع وهو سريح
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن الاية وهو مذهب زفر اه وقد مناهنا الكلام
على هذه المسئلة في الطلاق فراجع قال أو بعدم ملك الكافر مال المد لم باحراره مدارهم أي دار أهل الحرب لانه
لم يثبت فيه اختلاف بين الصحابة كما في فتح القدير فكان القضاء به مخالفا لاجماعهم قال أو ببيع درهم بدرهمين
يد أي لو قضى ببيع الفضة بالفضة متفاضلا مع التقابض كما هو قول ابن عباس لم يصح اذ لم يوافقته غيره عليه
قال أو بعمه صلاة المحدث أي لو قال ان صليت صلاة صحيحة فأمر لي بسد فرغف في أثناء صلته وقضى قاض
بعقته أو بأنه صار امر المرأة بيدها فلا تخفى ابطاله لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام
من فاء أو رغب في صلته فليته صرف وايتوضأ ولين على صلته ما لم يتكلم كما في حاشية الاشباه عن تنوير
الاذهان فتأمل قال أو بتسامة على أهل محلة يتلف المال أي اذا تلف مال انسان في محلة فتقضى بنماهم
بالقسامة قياسا على النفس فهو باطل لخالفته للاجماع فللثاني أن يتقذه كما في شرح أدب القضاء قول أو بجمل
الندف بالتعريض أي كقوله أما أنا فليست بران وقال به عمر رضي الله تعالى عنه وهو قول مهجور خالفه فيه
على رضي الله تعالى عنه فللقاضي الثاني أن ياله ويجعل ذلك المحدث قبول الشهادة كما في شرح أدب القضاء
قال أو بالقرعة في معتق البعض أي في مريض أعتق بهض عبيده بغير عينة لكن شرح الخصاف في أدب القضاء
بنفاذه نعم نقل في تنوير الاذهان عن المحيط انه يتقذ لانه مجتهد فيه وعن أبي يوسف لا يتقذ لان استعمل
القرعة نوع فارق قال أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم يتقذ في الكل أي في كل هذه المسائل
هذا ما حذرته من البرازية والعمادية والصرفية والتاريخية اه كلام الاشباه بزيادات توضحه مع ذكر
المسائل التي زادها في البحر وذكر في البحر أيضا عقب ذلك عن السبكي أن القضاء يتقضى عند الخفية
اذا كان حكما لادليل عليه وما خالف شرط الواقع فهو مخالف للنص وهو حكم لادليل عليه سواء كان فيه
في الوقف نصا أو ظاهرا اه وهذا موافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الواقع كنص الشارع فيجب اتباعه
كما شرح به في شرح المجموع للمصنف اه (قوله الاول ما لم يختلف مشايخنا فيه) أي في تقذه وكذا هو مرجع
الضمير بعده وأراد بالمشايخ الامام وصاحبيه وأراد بالاصحاب في قوله واختلف اصحابنا فيه الصاحبين ط
قلت لكن المشهور اطلاق اصحابنا على أئمتنا الثلاثة أبي حنيفة وصاحبيه كما ذكره في شرح الوهبانية وأما
المشايخ ففي وقف النهر عن العلامة قاسم أن المراد بهم في الاصطلاح من لم يدرك الامام (قوله والثالث
ما لا نص فيه عن الامام) أي لا نص فيه ظاهر يعتمد عليه فلا ينافي قوله الا في القسم الثالث اذا —
بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع الى حاكم يرى خلافه تقضه عند الثاني وعن الامام لا أقاده ط (قوله

• الاول ما لم يختلف مشايخنا فيه
• والثاني ما اختلفوا فيه •
والثالث ما لا نص فيه عن الامام
واختلف اصحابنا فيه وتعارضت
فيه تصاينهم

مطلب —
ما خالف شرط الواقع فوشاخف
لأنه والحكم به — كم بلا دليل

مطلب —
المراد باصحابنا أئمتنا الثلاثة
وباشايخ من لم يدرك الامام

*(فن القسم الاول) اذا باع دارا وقبضها المشتري واستخف منه وتعذر على البائع ردّها فقضى على البائع للمشتري بدار مثلهافي المواضع والخطاة والذرع والبناء كقول عثمان البستي ثم رفع لقاض آخر أبطله وألزم برّد الثمن فقط الا أن يكون أحدث بناء أو غرما فيلزمه بقيمة ذلك مع الثمن (ومنه) حاكم قاضي يطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه ينقضه ويثبت الشفعة للشريك لمخالفته لنص الحديث (ومنه) المحدود في قذف اذا قضى بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاض آخر ٤٥٤ لا يراه أبطله (ومنه) مالو حكم أعمى ثم رفع لمن لم يره ينقضه لانه ليس من أهل الشهادة والقضاء فوقها (ومنه)

اذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع لا ينقضه لانه كالجنون وكذا ما اذا دام الباتم في نومه (ومنه) الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام ورفع لا ينقضه (ومنه) الحكم باجارة المديون في دينه لا ينقض (ومنه) القضاء بخط شهود أموات لا ينقض (ومنه) القضاء بجواز بيع الدراهم بالدنانير نيئة (ومنه) القضاء بشهادة أهل الدتة في الاسفار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه ينقضه (ومنه) اذا قضى بشي ثم رفع لا ينقضه ولم يبين وجه النقص امضى النقص (ومنه) اذا باع رجل من آخر عبدا أو أمة ووضي على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقر البائع به ولم تقم بينة بأنه كان موجودا عنده فرده القاضي على البائع ثم رفع حكمه لا ينقضه فانه يطل الرد ويبعده للمشتري (ومنه) اذا حكم بتحريم بنت المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع لحاكم آخر أبطل حكمه الاول لمخالفته لنص وربا بكم الا في في جورك الآية

٢ مطلب

قضايا القضاء على ثلاثة أقسام

وتعارضت فيه تصانيفهم) أي تصانيف الاصحاب بمعنى أهل المذهب قال في جامع الفصولين قضايا القضاء على ثلاثة أقسام الاول حكمه بخلاف نص واجماع وهذا باطل فكل من القضاة تنقضه اذا رفع اليه وليس لاحد أن يجيزه الثاني حكمه فيما اختلف فيه وهو ينقض وليس لاحد تنقضه والثالث حكمه بشي يتعين فيه الخلاف بعد الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس الحكم فتقبل فتدقيقا وتوقف على امضاء آخر فلا يؤمنه يصير كالتقاضي الثاني اذا حكم في مختلف فيه فليس للتسالم تنقضه فلا يابطل الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه اه ط وسأني تمام الكلام على هذه الثلاثة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله وتعذر على البائع ردّها) اي الى المشتري (قوله في المواضع) أي المساكن والخطاة أي المحلة والذرع أي عدد الادرع اه ح (قوله كقول عثمان البستي) هذا خلاف ما في الزواهر فان الذي فيها أن عثمان البستي قال اذا رفع الى قاض آخر أبطله الخ (قوله لمخالفته لنص الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقضي بالشفعة في كل ربع وحائط فلا يعمل بخلاف من خالف ذلك ط (قوله اذا قضى بعد ثبوته) في بعض النسخ بعد ثبوته أي بعد أن تاب وهي أظهر لان التنازع بشي لا يكون الا بعد ثبوته عند القاضي لكن كل من النسختين غير موجود في الزواهر على ما نقله المحشي أبو السعود عنها قلت والصواب قبل ثبوته لان الكلام فيما ينقض ولا ينقضه أحد وهذا ليس كذلك لما في شرح أدب القضاء وأما المحدود في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يطل قضاؤه لا محالة حتى لو نقضه ثم رفع الى قاض ثالث فله أن ينقضه لانه لا يصلح قاضيا بالاجماع فكان القضاء الثاني مخالفا للاجماع وكان باطلا وما اذا كان بعد التوبة لا ينقض قضاؤه عندنا لكن لقاض آخر أن ينقضه حتى لو نقضه ثم رفع الى ثالث ليس للتالث أن يطله اه (قوله ومنه مالو حكم أعمى الخ) في جامع الفصولين ولو أمضى حكم الأعمى نقضه اذ في أهلية شهادته خلاف ظاهره ولورفع حكمه الى قاض لا يرى جواز قضاؤه أبطله اذ نفس الحكم مجتهد فيه اه وحاصله انه من انقسم الثالث من الاقسام المارة آنفا عن جامع الفصولين فيوقف على امضاء قاض ثان فان امضاء الثاني تنقضه فليس للتالث ابطاله وان أبطله الثاني بطل فهو نظير حكم المحدود بعد التوبة وعلمت ما فيه (قوله لانه ليس من أهل الشهادة) علة للمستقلين قبله ط (قوله وكذا ما اذا دام الباتم في نومه) يعني اذا أدى التائم شهادة فقضى بها ورفع لقاض آخر تنقضه ط (قوله في شجاج الحمام) قال الشارح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان وحمامات النساء فكان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع برأية وصغرى وشرب لالبية لكن في الحاوي تقبل شهادة النساء في القتل في الحمام بحكم الآية لا يهدر الدم اه فليتنبه عند الفتوى اه ط (قوله ومنه الحكم باجارة المديون في دينه) أي لو حكم للدائن بأن يؤجر مديونه ليستوفي دينه من اجرة لا ينقض لمخالفته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة نعم قالوا انه لو كان له كسب يفضل عن حاجته بأمره الحاكم يدفع القاضل هذا وقد أسقط الشارح من عبارة الزواهر مسألة قبل هذه وهي قوله ومنه اذا قال الرجل لامرأته كلى أو اشربي يريد الطلاق فقضى عليه القاضي بذلك وفرق بينهما ثم رفع الى من لا يراه ينقضه (قوله ومنه القضاء بخط شهود أموات) لان الشاهد لا بد من نطقه بالشهادة فالحكم بالخط حكم بلا شهادة فهو باطل (قوله نسيئة) وكذا مع التفاضل كما مر (قوله تنقضه) لانه لا شهادة لكافر على مسلم (قوله امضى النقص) عبارة الزواهر ثم رفع النقص الى آخر أمضى النقص اه أي جلا حكمه بالنقص على الصحة بأن علم الناقض أن الحكم الاول باطل فعذه هنا بالنظر الى هذا تأمل (قوله ثم ظهر فيه عيب) قيد في شرح أدب القضاء بالجنون فان بعضهم قال برّد العبد به مطلقا لانه انما يكون من نقصان يتمكن من أصل الخلقة فيكون من عند البائع (قوله التي لم يدخل بها) صفة للمرأة (قوله الآية) تمنها من نساكم الا في

* (ومن القسم الثاني) اذا اختلف الاصحاب على قولين ثم اخذ الناس باحد قوليه وتركوا الآخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عنده خلافا
للتاني (ومنه) اذا وطئ أمراؤه وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لا تخبري خلافا لم يطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان عالما لا يحل له المتام
لان القضاء لا يحل ولا يجوز خلافا لا بي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحاكم في المستقى في رجل وطئ أمراؤه فقضى أن ذلك لا يجوز ثم رفع لا تخبر
فرق بينهما وذلك مطلقا فالظاهر أن ذلك مذهب أو قول الامام بخالفته لنص ولا تنكحوا واولوه (ومنه) اذا غنى بخلاف مذهب غلطا ووافق
قول مجتهد ثم رفع لا تخبر امضاء عند الامام وقال لا ينقض لانه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه (ومنه) المديون ٤٥٥ اذا حبس لا يكون حبسه حجرا عليه

وقال القاسم بن معن حجر فلو حكم به
ثم رفع لا تخبر نقضه وقال لا ينقض
فلو حكم الثاني به نقض ولا ينقض
(ومن القسم الثالث) اذا حكم
بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع
لحكم يرى خلافا نقضه عند
الثاني وعن الامام لا خلاف
الانبار (ومنه) اذا قسى بشهادة
الاب لابنه أو جده ثم رفع لا تخبر
لا يراه امناه عند الثاني وينقضه
عند محمد (ومنه) اذا روج اراني
ببنته من الرزق ولم الحكم
بحل ذلك ثم رفع لم لا يراه ابطاله
لانه عماد تشبهه بالناس ذكره
في شرح الطحاوي (ومنه) رجل
اعتق عبدا ثم مات المعتق ولا وار
له ثم قضى الثاني بيرانه للمعتق
ثم رفع الحكم آخر نقضه وجعل
ماله ليت المال عند أبي يوسف
وهو الصحيح لقوله عليه الصلاة
والسلام انما الولاء لمن أعتق

دخلتم بيت فان لم تكونوا دخلتم بيتي فلا جناح عليكم (قوله لم ينقض عنده خلافا للثاني) كذا في الزواهر
ويظهر لي أن العبارة مقلوبة والصواب ينقض عنده باسقاط لم لان ما ذكره هو المسئلة الاصولية وهي
ان الاجماع الا لاحق هل يرفع الخلاف السابق فعندهما لا وعند محمد نعم اذا حكم بالتقوى المتروك أي الذي تركه
أهل الاجماع فعندهما لا ينقض حكمه لعدم ارتضاع الخلاف السابق فكان حكم في محل مجتهد فيه وعند
محمد ينقض لارتضاع الخلاف فيكون حكما بخلاف الاجماع ومثاله ما قدمناه من شهادة الابن لبيه أو بالعدس
ومن مسئلة يبيع المدبر فتدبر (قوله ومنه اذا وطئ أمراؤه الخ) في شرح أدب القضاء لو وطئ أمراؤه
أو بنتها الخاصة زوجته الى قانس يرى أن الحرام لا يجوز الحلال نقضى به الزوجها ثم رفعته الى قانس يرى
أن ذلك يجوزهما على زوجها فليس لثاني أن يظن قضاء الاول لان هذا مما اختلف فيه العصابة والعلماء فاذا
قضى نقض قضاؤه بالاجماع فاذا قضى الثاني بخلافه كان قضاؤه مخالفا لاجماع ثم هل يحل للزوج المتام معها
فلو جاعلا وقضى بالمرأة له حل بلا شبهة لا لوقضى بتحررها ولو عالما فان قضى عليه بأن كان هو لا يرى تحررها
والثاني قضى بتحررها نقض القضاء عليه فلا يحل له انقام معها وان قضى له بأن كان هو يرى تحررها وقضى له
بجها فعند أبي يوسف كذلك فعندهما يحل اه ملخصا ورأيت بهامش بخط بعض العلماء عند قوله فاذا
قضى نقض قضاؤه بالاجماع مانعه ذكر في الوقعات الصغرى أن قضاؤه انقضاه مختلف فيه عند أبي يوسف لا يرد
ولثاني أن يطله وعند محمد ينقض وليس للثاني ذلك فكان انقضاه المجمع عليه موقوفا على قضاء ثان بجهة قضاء
الاول اه ورأيت نحوه في جامع النصارين من حكاية الخلاف المذكور (قوله وان عالما لا يحل له
المقام) أي ان عالما بجور متهم معتقدا له واقضى له بالحل (قوله وذكر ذلك مطلقا) أي بلا حكاية خلاف
(قوله فالظاهر أن ذلك مذهب) أي مذهب صاحب المستقى (قوله أو قول الامام) قد علمت انه قول
أبي يوسف (قوله لخالفته لنص ولا تنكحوا) أي مانع أبازكم من النساء وهذا يصلح دليلا على ما ذهب
بل انما يصلح دليلا لمسئلة ذكرها في جامع النصارين وعبارته ولو قضى بجواز نكاح مزينة الاب لابن
أو لابن الاب لا ينعقد عند أبي يوسف اذا لم يحد نصا لها في كتاب اه ط (قوله ومنه اذا قضى
بخلاف مذهب الخ) في قضاء البر لو قضى في المجتهد فيه بخالفته رأيه ماسيا نقضه عنده وفي الامامدروا ان
وعندهما لا ينقض في الوجهين واختلاف المترج قال في الفتح والوجه الأول أن يفتى بتواهما لان التارك
المذهب عدل لا يفعل الا لهوى باطل وأما الثاني فلأن المقلد ما قلده الا حكم مذهب لا يذهب غيره هذا كما
في الثاني المجتهد فأما المقلد فائما ولا يلزمكم بذهب أبي حنيفة فلا يملك المتألف ان يكون معزولا بالنسبة الى
ذلك الحكم اه وسيأتى تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله
وقال القاسم بن معن حجر) أي الحبس حجر ط قلت والقاسم هذا من اصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أخذ عنه محمد بن الحسن كافي طبقات عبد القادر (قوله فلو حكم الثاني) أي الحاكم الثاني بأنه حجر نقض
ولا ينقض مفاده أن هذا من القسم الثالث من الاقسام التي قدمناها عن جامع النصارين (قوله اذا حكم
بالشاهد واليمين) قال في جامع النصارين ذكر في بعض المواضع انه ينقض في بعضها لا ينقض في اقية
الجامع انه يتوقف على امضاء قاض آخر اه ط (قوله وعن الامام لا) تقدم أن هذا القسم لان نص فيه
عن الامام وتقدم جوابه (قوله لانه مما يستنعه الناس) أي يعتدونه أمرا لا يعللها بانه حقيقة واقعة
لوجود الجزئية وانما قطع الشرع نسبتها اليه فقط اذا الجزئية لا تنفي بالزنى ثم انه لم يذكر فيه خلافا
وهو مقتضى عدم من القسم الثالث وجود الخلاف فيه (قوله ثم مات المعتق) بكسر التاء والذني بعده بقضها
ط (قوله انما الولاء لمن أعتق) لان انما تنفذ فسر الولاء على من أعتق ومن أحكام اولاء الذرث (قوله

مطله
في قضاء الثاني بخلاف مذهب

ولا يلزم مولى الموالاة لانه مستحق
بالعقد وهو قائم بهما فاستويا
كالزوجية فاعتنم هذا المقام فانه
من جواهر هذا الكتاب والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
والله المرجع والمآب
تم التعريف الاول بحمد الله تعالى
وعونه وحسن توفيقه وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم

(قوله ووالدين مقتضى قوله
واتباعهم ذوو الخ أن يقول هنا
ووالدونا الخ بالرفع الآن يجعل
معطوفا على ما قبل لاسيما على
ما فيه اه محسنه

ولا يلزم) أى لا يلزمنا أن نقول مولى الموالاة كذلك أى انه يكون ارثه من أحد الجاهلين فقط كما قلنا فى ولاء
العناقة لانه أى الولا - المنهوم من مولى الموالاة مستحق بالعقد لانه صورته أن يعقد رجلا من مجهول النسب
عقد الموالاة بينهما على أن من مات منهما قبل صاحبه عن غير وارث ورثه الآخر وهذا العقد قائم بهما أى وجد
منهما فيستوارثان به من الطرفين بخلاف ولء العناقة فان سببه الاعناق وهو قائم بالمعتق فقط كزوجية
فانها من اسباب الميراث والارث ثابت بها من الطرفين لقيام عقدها بهما معا فيستوارثان بها وان اختلف
مقدار الارث بهما من جهة اخرى وهى تفصيل الزوج على الزوجة بذكورته وكونه قواما عليها والله سبحانه
أعلم (قوله فاعتنم هذا المقام) أى فزبه بلامشقة كما فى القاموس حيث قال غنم بالكسر غنما بالضم
وبالتنوين وبالتحريك وغنمة وغنما بالضم النور بالشيء بلامشقة اه والاعتنام افعال منه فافهم * والله
سبحانه وتعالى أعلم * وله الحمد على ما علم وفهم * وصلى الله وبارك وسلم * على عبده ورسوله المعظم *
وعلى آله وصحبه ومن فى سلكه اتظام * لاسيما اماننا الاعظم * وقد وثنا المقتدم * وأصحابه ومشايخ مذهب
الحكم * واتباعهم ذوو المقام الانتم * والمصنف ذو الفضل المسلم * والشارح الذى اتقى مسائله وأحكم *
ووالدين ومشايخنا وأهاليها من أسدى البناء عروفا وأكرم * رب اوزعنى أن أشكر نعمتك التى
أنعمت على وعلى والدى وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لى فى ذرىتى انى تبت اليك وانى من المسلمين
وتقبل منى هذا العمل * وبلغنى فى اكماله غاية الامل * وجنبنى فيه عن الخطا والخلل * واجعله
سببا لغفران الذنب والزوال * ولحسن الختام عند انتهاء الاجل، والحمد لله رب العالمين
فيجز هذا الجزء على يد جامع افتقر العباد الى رحمة رب العالمين محمد امين بن عمر
عابدين * غفر الله تعالى له ولوالديه والمسلمين آمين ثلاث عشرة
ليلة بقين من شعبان المصطفى * سنة ثمان مائة وتسع
واربعين ومائتين والقبض هجرة
النبي المعظم صلى الله عليه
وسلم

وكان طبع الجزء المذكور بدار الطباعة المصرية التى فضلهانى جودة الطبع وحسن التعحيح معروف مشهور،
وكان تعديده على خط المؤلف المزبور، ضاعف الله لنا وله الاحسان والاجور، بهرفة المستعين بمولاه
القوى * محمد ابن المرحوم الشيخ عبد الرحمن قطة العدوى * امده الله تعالى بعنايته * وجعله
من المموظين بعين رعايته * وقد وافق اتمام طبعه * واحكام تنيله ووضع * اوائل
جنادى الاولى احدى عشر سنة ثمان مائة وتسعين ومائتين بعد الالف *
من هجرة من خلقه الله تعالى على اصبك * لى نعت واجل وصف *
ادام الله تعالى عليه افضل صلاته وازكى تحيته * وعلى آله
واصحابه وعترته
وبليه الجزء الرابع اوله كتاب البيوع

